

کتابخانه آصفیہ سرکار عالی حیدرآباد دکن

۱۹۰۴ء  
الف ۱۹

۲۰۹۵۲

نمبر چہند

تالیخ چہند

نام کتاب حاشیہ علامہ ابنانی علی تشریح جلال الملاحی حصہ ثانی

فہرست کتاب

اصول فہرست

۲۱۰

نمبر کتاب فہرست

4518  
SIA



الجزء الثاني من خاتمة العلامة الينافى على  
شرح التحليل المحلى على جمع الجوامع  
الامام ابن السبكي تغمدا لله  
الجميع برحمته واسكنهم  
في جنته



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

• (التخصيص) •

مصدر تخصص بمعنى يخص (قصر  
العام على بعض افراده) بأن لا يراد  
منه البعض الآخر ويصدق هذا  
بالعام المراد به الخصوص كالعام  
الخصوص وعمل كما قال عن قول  
ابن الحاجب سبحانه لأن معنى  
العام والخاص هو كل الافراد  
والقابل  
(بحكم ثبت تعدد)

(قوله بمعنى حص) أشار الى أنه بمعنى أصل الفعل وقرون رعاية التكرار التي تقيد هذه  
الصيغة غالباً (قوله قصر العام على بعض افراده) قد يقال هذا غير مانع لشبهة قصره بعد  
دخول وقت العمل به مع أنه حينئذ نسخ لا تخصيص كما سياتي في قول المصنف مسئلة  
أن تأخر الخاص عن العمل بالعام أي عن وقته نسخ ويمكن أن يجاب بأن هذا التعريف  
من باب التعريف بالانتم وقد أجاب المتقدمون (قوله بأن لا يراد الخ) الظاهر ان الباء  
للسببية لأن القصور ثبات يفتى لاني فقط اذ هو انيات الحكم المذكور وشبهه علماء كما مر  
وقوله بأن لا يراد الخ المراد عدم الارادة من حيث الحكم سواء أريد تناوله من حيث  
اللفظ كالعام الخصوص أم لم يرد ذلك كالعام المراد به الخصوص على ما يأتي (قوله  
ويصدق هذا بالعام المراد به الخصوص الخ) قد يقال كيف يصدق به مع قول المصنف  
والقابل لحكم ثبت تعدد وليس فيه حكم ثبت تعدد ويجاب بأن المراد بثبوت الحكم  
لمتعدد كون الحكم بحيث ثبت لافراد العام لولا التخصيص وبعبارة أخرى شوبه باعتبار  
دلالة الكلام وما يفهم من ظاهره ألا ترى أن العام الخصوص إذا انتهى تخصيصه الى  
واحد صدق عليه ذلك مع اتفائها ثبوت الحكم بالفضل للمتعدد فوزان العام الذي أريد به  
الخصوص في ذلك وزان العام الخصوص الذي انتهى تخصيصه الى واحد (قوله لأن  
سمى العام واحداً وهو كل الافراد) أي مجموع الافراد من حيث هو مجموع أي الهيئة  
المركية من الآحاد مجملتها وقد يقال اذا كان مسماهما ذكر بانم أن تكون دلالة على  
بعض افرادها قد تقرر أنها مطابقة ويمكن أن يجاب بمنع اللزوم المذكور فانه لم يوجد

هناشتر دلالة التضمن لانها دلالة اللفظ على جزء المعنى في ضمن دلالة على الكل حتى  
لولد على الجزء المستقل لا يمكن دلالة التضمن كما تقرر في محله والعام دلالة على كل فرد  
مستقلة لا في ضمن دلالة على المجموع فليست هذه الدلالة التضمن فانه سم قلت  
الظاهر ان يقال الكلام في مقامين دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب ودلالة  
في حد ذاته بدون ذلك والاولى مطابقة لان الحكم فيما على كل فرد واما الثانية فتضمن  
لان الفرد جزء معنى العام بلا شبهة (قوله لفظا او معنى) المراد باللفظ لفظا ما كان مدلوله  
عليه باللفظ في محل النطق وان يكون المتعدد مدلوله والمعنى ما كان مدلوله عليه باللفظ  
لا في محل النطق بان يكون المتعدد مدلوله باللفظ فقولنا لا للمعنى كلفه هو الكاف فيه  
استقصائية (قوله نعم هذا) أى بقوله حكم وبشروطه ثبت متعدد (قوله على أن الخصوص  
في الحقيقة بالحكم) أى فيكون قول المصنف قصر العام أى حكم العام (قوله ما هو أعم  
من المحدود) أى لصدق المتعدد لا كونه لفظا وتعمير لفظا كلفه هو مدقه بالشعور  
مع الحصر وبدونه حتى يشمل أسماء العدد بدليل جعلهم الاستثناء في العدد من الخصائص  
مع أن العدد ليس من العام المحدود وبما سبق (قوله والحق جوازوه الى واحد) في العبارة  
مضاف محذوف وبه يتعلق قوله الى واحد أى والحق جوازاتها الى واحد ويجوز أن  
يكون قوله الى واحد لا من اللفظ في فجوازاته متعلقا محذوف أى شبهة الى واحد وانما  
جملنا العبارة على ما ذكرنا جواز التخصيص لا خلاف فيه وانما الخلاف في جوازاتها  
الى الواحد وعدمه فلو قال ومنه واحدا على الاصح لكان أقعد (قوله ان لم يكن انظر  
العام جمعا) يدخل فيه نحو اقبلت كل رجل في البلد أو كنت كل رمانة في البستان وقد تضي  
الطلاق جواز التخصيص هنا الى الواحد ولا يخفى بعده وفي التلخيص مانصه والثالث أى من  
وجوه النظر ان من قال لقبلت كل رجل في البلد أو كنت كل رمانة في البستان ثم قال أردت  
واحدا عد لا ضاع فاعقل انما أجاب عن هذا بأن الكلام في الصفة لينة ١٤ سم (قوله  
والى أقل الجمع ثلاثة أو اثنين ان كان جمعا) شمل إطلاقه جمع الكثرة وهو واضح على  
ما تقدم عن الأصناف في التقاضي وأما على إطلاق غيرهما فهو محل نظر فيقول أن  
يقصد هذا الجمع القلة ويقيد انهاء التخصيص في جمع الكثرة بأحد عشر ويحمل  
أن لا فرق كما هو ظاهر الإطلاق نظر المشاع في العرف من إطلاق جمع الكثرة على ثلاثة  
كما تقدم عن المصنف ومثل الجمع الى الحكم المذكور وهو جواز التخصيص الى أقل الجمع  
اسم الجمع ولهذا قال شيخ الاسلام في معنى الجمع اسم الجمع كسما وقوم ورجل اه وهما  
اشكال وهو أن يقال بشكل اشتاع تخصيصه الى واحد مع ادخال العام الذي أريد به  
الخصوص في تعريف التخصيص كما مر وتبليغهم به بقوله تعالى الذين قال لهم الناس  
أمن محمدون الناس فقد جاز التخصيص الى واحد في اسم الجمع المساوي للجمع في هذا  
الحكم الا أن يجاب بأن الكلام في العام المخصوص لا في الذي أريد به المخصوص لكن

لفظا ومعنى كلفه هو منه بهذا على  
أن الخصوص في الحقيقة بالحكم  
وان المراد بالعام هنا ما هو أعم من  
المحدود بما سبق في التعمير لفظا نحو  
فاقتلوا المشركين ونحوه  
الذي ونحوه ومعنى كلفه هو فلا  
تقبل لهما آف من سائر أنواع  
الآفة ونحوه من حيث حسب الولد  
يدين الولد فانه جائز على ما نصحه  
الفرزاي وغيره (والحق جوازوه) أى  
التخصيص الى واحد ان لم يكن  
لفظ العام جمعا كن والمقدور المحلى  
بالأصل واللام (والى أقل الجمع ثلاثة  
أو اثنين ان كان جمعا كالمسلمين  
والمسلمات (وقيل) يجوز الى واحد  
(مطلقا) نظرا الى الجمع الى أن  
افتراده أحاد كغيره (عشر المئتين)  
الى واحد (مطلقا) بان لا يجوز الى  
الى أقل الجمع مطلقا (وقيل بالنوع  
الان يقي غير محصور) فيجوز  
حيث (وقيل الا ان يقي قريبين  
مدلوه) أى العام قبل التخصيص  
فيجوز حيث



هنا شرط دلالة التضمن لانها دلالة اللفظ على جزء المعنى في ضمن دلالة على الكل حتى  
لولا على البره استقلالا لم تكن دلالة التضمن كما تنظر في محله والعالم دلالة على كل فرد  
مستقلة لا في ضمن دلالة على المجموع فليست هذه الدلالة من دلالة التضمن قاله سم قلت  
الظاهر ان يقال الكلام في مقامين دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب ودلالة  
في حد ذاته بدون ذلك والاولى مطابقة لان الحكم فيها على كل فرد ما الثانية فتضمن  
لان الفرد جزء معنى العام بلا شبهة (قوله لفظا) ومعنى المراد باللفظ لفظا ما كان مدلوله  
عليه باللفظ في محل النطق بان يكون المتقدم مقولنا به وباللفظ ما كان مدلوله عليه باللفظ  
لا في محل النطق بان يكون المتقدم مقولنا به وباللفظ ما كان مدلوله عليه باللفظ  
استقصائية (قوله نعم هذا) أي بقوله حكمه وقوله يستلزم (قوله على أن الخصوص  
في الحقيقة الحكم) أي فيكون قول المصنف قصر العام أي حكم العام (قوله ما هو أعم  
من المحدود) أي لصدق المتقدما كونه يكون لفظا وتقييد لفظا كلفهوم وعدقه بالشمول  
مع الحصر وبدونه حتى يشمل أسماء العدد دليل جعلهم الاستثناء في العدد من الخصائص  
مع أن الهمد ليس من العام المحدود بعينه (قوله والحق جوازها الى واحد) في العبارة  
مضاف محذوف به يتعلق قوله الى واحد والحق جوازاتها الى واحد ويجوز أن  
يكون قوله الى واحد مالا من الهاء في جوازها متعلقا بمحذوف أي منها الى واحد وانما  
جملنا العبارة على ما ذكرنا جواز التخصيص لا خلاف فيه وانما الخلاف في جوازاتها  
الى الواحد وعدمه فلو قال ومنتهاه واحد على الأصح لكان أقعد (قوله ان لم يكن لفظ  
العام جمعا) يدخل فيه نحو لقب كل رجل في البلد أو كل رجل في رمانة في البستان ويقتضي  
اطلاقه جواز التخصيص هنا الى الواحد ولا يخفى بعده وفي التلويح مانعه والثالث أي من  
وجوه النظر أن من قال لقب كل رجل في البلد أو كل رمانة في البستان ثم قال أردت  
واحد اعتد لا ضاهر فافعلنا أم يجب عن هذا بأن الكلام في الحقيقة لفظية اه سم (قوله  
والى أقل الجمع ثلاثة أو اثنين إن كان جمعا) مثل اطلاقه جمع الكثرة وهو واضح على  
ما تقدم عن الأصنافي والتشافافي وأما على اطلاق غيرهما فهو محمل نظر فيجوز أن  
يتقدم هذا لجمع القلة ويتقدم انتهاء التخصيص في جمع الكثرة بأحد عشر ويحمل  
أن لا ترقى كما هو ظاهر اطلاقه نظر الماشاع في العرف من اطلاق جمع الكثرة على ثلاثة  
كما تقدم عن المصنف ومثل الجمع في الحكم المذكور وهو جواز التخصيص الى أقل الجمع  
اسم الجمع ولهذا قال شيخ الاسلام في معنى الجمع اسم الجمع كسما وقوم ورهط اه وهما  
اشكال وهو أن يقال بشكل امتناع تخصيصه الى واحد مع ادخال العام الذي أريد به  
الخصوص في تعريف التخصيص كما مر وتقليصه لبقوله تعالى الذين قال لهم الناس  
أما يجدون الناس فتحت جواز التخصيص الى واحد في اسم الجمع المساوي للجمع في هذا  
الحكم إلا أن يجاب بأن الكلام في العام المخصوص لا في الذي أريد به المخصوص لكن

لفظا أو معنى كلفهوم به هذا على  
أن الخصوص صير في الحقيقة الحكم  
وان المراد بالعام هنا ما هو أعم من  
المحدود بما سبق في التمهيد لفظا نحو  
فانقلوا الشركين ونحوه  
الذي ونحوه ومعنى كلفهوم تلا  
تقل لهما آف من سائر أنواع  
الآفة ونحوه منه حسن والوالد  
يدين الولد فانه جائز على ما خصه  
الفرزاني وغيره (والحق جوازها) أي  
التخصيص الى واحد ان لم يكن  
لأنها العام جمعا) كن والمفرد المحلى  
بالأقوال الام (والى أقل الجمع) ثلاثة  
أو اثنين (ان كان) جمعا كالمسلمين  
والمسلمات (وقيل) يجوز الى واحد  
(مطلقا) نظرا في الجمع الى أن  
افراده أحاد كقوله (عز وجل المقيم)  
الى واحد (مطلقا) بان لا يجوز الا  
الى أقل الجمع (مطلقا) (وقيل بالجمع  
الان يبق غير محصور) فيجوز  
حينئذ (وقيل الا ان يبق قريب من  
مدولة) أي العام قبل التخصيص  
فيجوز حينئذ

لا يضمن فرق واضح من جهة المعنى سم (قوله والاخباران متقاربان) فيه بحث فان  
مدلول العام قد يكون متناولا لأنواع كل منها لا تنتهي ونخص منه الى أن يتي نوع واحد  
كالوكان العام لفظ المصطلحات على السماء والارض وما بينهما سواء الموجود خارجيا  
وغیره ونخص الى أن يتي نوع واحد من تلك الأنواع كنوع الانسان مطلقا سواء الموجود  
منه وغیره فنصدق حينئذ أولهما دون ثانيهما اذا النوع الباقي غير محصور وليس قريبا  
من المدلول ولو كان المدلول في الواقع مائة ونخص الى أن يتي مائة مثلا صدق ثانيهما  
دون أولهما اذا الباقي قريبا من المدلول وهو محصور ولو كان المدلول في الواقع مائة ألف  
نخص الى أن يتي مائة ألفا صدق جميعا اذا الباقي قريبا من المدلول وهو غير محصور  
وقضية ذلك ان بينهما عموما ونخصوما من وجه فكيف يكونان متقاربين اللهم الا ان  
يريد أنهما متقاربان في الجمله بمعنى قديتقاربان اه سم (قوله والعام المخصوص عموم  
مرادنا ولا الاحكام الخ) بيان للفرق بين العام المخصوص والعام الذي أراده المخصوص  
بان الأدل حقيقة والثاني مجاز واعلم ان جزم المصنف بكون العام المخصوص  
حقيقة لاستعماله في علم معناه من تناوله لجميع الافراد بالنظر لدلالة العام في حد ذاته  
لا من حيث الحكم والتركيب فتشكل معه حكماته الخلف الا في بقوله والاول الانشبه  
حقيقة الخ لانه اذا كانت الحقيقة منظورة فيها العام من حيث ذاته لا من حيث  
الحكم والتركيب فهو حقيقة أبدأ ونجبه عليه أن العام المراد به المخصوص كذلك أيضا  
اذا استعماله في الفرد مجازا لا يتي المعنى الحقيقي اذا اعتبر في العموم دلالة اللفظ وضعا  
فاستعمال العام في الفرد مجازا لا يخرج به عن كونه عاما والجواب أن ما ذكره بقوله والعام  
المخصوص عموم مرادنا ولا الخ المقيده أنه حقيقة أبدأ اختياره تعبعا لوالده وما ذكره  
بعد بقوله والاول الانشبه الخ كناية لكلام الاصوليين لكن نجبه عليه ما يتحدث من  
ورود العام المراد به المخصوص وأن الكلام هنا في دلالة العام من حيث الحكم  
والتركيب لان التخصيص متعلق بالحكم كما هو صريح كلامهم كالشارح وعليه ينشئ  
الخلاف الآتي في كون العام المخصوص حقيقة أم مجازا فاذا ذكره المصنف واختاره تبعا  
لوالده مخالفا لاقا الاصوليين خارج عن موضوع المسئلة فقد علمت أن خلاف الاصوليين  
المدكور مبتدأ ما هو الموضوع من دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب وهو الحق  
وأن مختار المصنف مبتدأ دلالة العام في حد ذاته وأنه خلاف الموضوع وبهذا تعلم  
أن عبارته قاصرة عن افادة المراد موهمة تلاقه وبالجمله فهي عبارة غير محزنة (قوله  
تناولا لاحكام) تميز محمول عن المضاف اليه أي عموم تناوله مرادنا ونحن نائب الفاعل  
أي عموم مرادنا توله (قوله ولا تناولا) أي بحسب الاستعمال والارادة وفيه ما مر  
(قوله أي فرد منها) أشابه ذلك الى أن المراد بالجزئ الفرد لا الجزئ المقابل للكل وهو  
ما يصح حل الكل عليه لان ذلك لا يصح هنا فان المراد بالكل القضية الكلية كما سبقوه

والاخباران متقاربان (والعام  
المخصوص عموم مرادنا ولا  
لاحكام) لان بعض الافراد لا يشمله  
الحكم قطر المخصص  
(و) العلم (المراد به المخصوص  
ليس عموم مرادنا) لاحكام ولا  
تناولا (بل هو كلي) من حيث  
انه افراد بحسب الاصل  
(استعمل في جزئي) أي فرد منها  
(ومن ثم) أي من هنا هو انه كلي  
استعمل في جزئه أي من أجل ذلك

(وكان مجازاً قطعاً) نظر الحنفية الجزئية بقوله تعالى الذين قال لهم الناس أي (ع) نعم نر سعو د لا تبصير لقضاه مقام كثرة تبصير

والمؤمن عن بلافاة أي بفسقان  
وأصحابه أم يحدون الناس أي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه  
ما في الناس من الخصال الجبلية  
وقبل الناس في الآية الأولى وقد  
من عبد القيس وفي الثانية العرب  
وتسعى في قوله كل على خلاف  
ما تقدم من أن مدلول العلم كلية  
(والأول) أي الأعم الخصوص  
(الاشبه) أنه (حقيقة) في البعض  
الباقية بعد التخصيص (وقال الشيخ  
الامام) والد المصنف (والفهماء)  
الحنابلة وكثير من الحنفية وأكثر  
الشافعية لأن تناول اللفظ لبعض  
الباقى في التخصيص كتناوله بلا  
تخصيص وذلك تناول حقيقى  
اتفاقاً فليكن هذا تناول حقيقياً  
أيضاً (وقال أبو بكر الرازى) من  
الحنفية حقيقة (أن كان الباقي  
غير مختصراً لبقاء خاصة العموم  
والانفجار (فقوم) حقيقة (أن  
خصر بما لا يستقل) كقصة أو شرط  
أو استثناء لا يتعدى استقلال جزء من  
المقيدة فالعموم بالتقدير المقتطع  
(وامام الحسرى من حقيقة ومجاز  
باعتبارين تناوله والاقتصار عليه)  
أى هو باعتبار تناول البعض  
حقيقة وباعتبار الاقتصا عليه  
مجاز وفي نسخة باعتبارى بلازون  
مضافاً وهو أحسن (والأكثر مجاز  
مطلقاً) لاستعماله فى بعض مواضع  
لأول تناول لهذا البعض

ولا يثنى أنه لا يصبح كلها على أفرادها (قوله كان مجازاً) أى مرسل علاقته الكلية  
والجزئية ويصبح أن تكون علاقته المشابهة وفي عبارة الشارح ما يشهد لكل من تأمل  
(قوله نظر الحنفية الجزئية) أى وأما لو لم ينظر لحنفية الجزئية فهو حقيقة لما اقتصروا من أن  
استعمال الكل في جزمه أن كان من حيث خصوصه فمجازاً أن كان من حيث اشتراكه  
على كليمه حقيقة كذا اقتصروا من أن هذا غير متأت هنا إذا الكل في قول المصنف بل هو كلى  
المخ مراد منه القضية الكلية كما يستقوله الشارح ومعلوم أن فرد القضية الكلية  
لا يشترط عليها فالقول أن قول الشارح نظر المخ ليس احترازاً عما ذكر (قوله لقضاه)  
عله لمحدوف أى وصح إطلاقه عليه لقضاه (قوله فى تبصير) أى تحذيره وتحويه  
المؤمنين (قوله لجمعه ما في الناس) عله لمحدوف كما تقدم نظيره (قوله وقيل الناس  
في الآية الأولى المخ) خلافاً ما عليه عادة المفسرين (قوله وتسعى في قوله كلى المخ)  
أى فالمراد بقوله كلى استعمال في جزئية قضية كلية استعمال في جزئية وقول شيخ الاسلام  
لا يخفى أن ما تقدم من ذلك انما يابى من جهة شمول حكم العلم لجميع افرادها فاذا اتى  
الشمول باستعمال العلم في جز من جزئياته خرج بذلك عن مدلول الكلية وصار  
استعماله في بعض جزئياته من قبيل استعمال الكل في الجزئى لأن قبيل الجزئية  
المقابل للكلية فلا تسع على أن الكلام هنا في العموم وتم في المدلول اهـ فنه أن العلم  
مدلوله من حيث الحكم كلية لا كلى ولا كلى كجزء ومدلوله في حذاته كلى الانفراد أى  
المجموع المركب منها وأما كان فاستعماله في الفرد من استعمال القضية الكلية في قضية  
جزئية أو من استعمال المجموع المركب في جزئية وليس من استعمال الكل في الجزئى  
بما لا يثبت موضع العلم لمفهوم الكل الذى يعمل على كل فرد من افراده حتى يكون  
استعماله في الفرد استعمال الكل في جزئيه (قوله فليكن هذا تناول حقيقياً أيضاً)  
سياقاً وقد في قول الاكرانه مجاز (قوله لا لا يستقل جزء من المقيدة) أى وما  
يستقل ليس جزءاً من المقيدة فلا يكون العموم بالنظر اليه كافي غير المستقل أى فلا نظر  
الى اللفظ من حيث التعديل بل بدون التعديل وهو بدون التعديل شامل لجميع الافراد فلم  
يصح كونه حقيقة في الباقي لكونه بعض مدلوله (قوله فالتعميم بالنظر اليه) أى الى ما لا  
يستقل وما سله أن اللفظ العام الذى خص بعمل نظيره للفظ باعتبار ذلك التقيد  
فعمومه مستند بالنظر للافراد المتقدمة بذلك التقيد كقولك أكرم بنى نعيم العلماء فهو عام  
في أفراد العلماء بنى نعيم وهكذا القول في الاستثناء كقولك قام القوم الا يزيد احوالهم  
في أفراد القوم المقايير بنى زيد وقس على ذلك (قوله وهو أحسن) أى لأنه مع كونه  
أخصر مستثنى عن حذف المضاف الى تناول والاقتصار أى اعتبار تناوله واعتبار  
الاقتصار لأن تناول والاقتصار معتبران لا اعتباران (قوله والتناول لهذا  
البعض المخ) وفي الاستدله الأقل على أنه حقيقة في الباقي من قوله لأن تناول

حيث لا تخصيص، انما كان حقيقياً لما حبه للبعض الآخر (وقيل مجازاً) (انما استق منه)

اللفظ للبعض الخ وحاصله أن تناول المذكور لا يوجب كونه حقيقة لأن كونه حقيقة قبل التخصيص لم يكن من حيث كونه متناولا للباقي حتى يكون قضاء تناول مستلزما لبقاء كونه حقيقة بل من حيث أنه مستعمل في ذلك المعنى الذي ذلك الباقي بعض منه وبعد التخصيص قد استعمل في نفس الباقي فلا يبق حقيقة فالقول بأنه تناول له حقيقة يتميز بعبارة فاه العدم (قوله لانه فبين بالاستثناء الخ) أى وأما قبل الاستثناء فيفهم أنه أريد بجمع الأفراد فلذا كان استعماله في الباقي مجازا للتبادر غيره وهو جميع الأفراد لذهن فكان الاستثناء لفظ آخر مستقل بخلاف غير الاستثناء فيفهم منه استثناء أن العموم استعماله في أفراد القيد فلذا كان استعماله في الباقي حقيقيا (قوله بالنظر اليه) أى الذي غير الاستثناء من الصفه وغيره من الخصصات المتصلة (قوله فالعموم بالنظر اليه) أى الى اللفظ (قوله قال الاستثناء حقيقة مطلقا) هذا الالاق في معناه القيد في الأقوال المذكورة بعد (قوله لاستدلال العاصبه) أى بعضهم وقوله من غير تنكير أى من باقهم فهو اجماع مكوف (قوله وأوجب بأنه يعمل به الخ) فبما أنه غير دافع لدليل الأول اذ حاصل الدليل ان كل فرد يجوز أن يكون هو البعض المخرج فلا يجوز العمل بالعام في فرد واحد فضلا عن أكثر لقيام الاحتمال في كل واحد فالاحتمال المانع استعماله في خصوصيات الأفراد لا في كيفية أفعالها وأما تعديل جميعها الأو احدا لا رفع الاحتمال فليست فاه العلامة وقد يجب بأن لا تعتبر مجرد الاحتمال لغيره بل يعلم عين المخرج حمل على الآخر بطريق الانحصار اذا الأصل في كل فرد عدم الخارج فاذا عمل به في جميع الأفراد لا يمكن الحكم عليه أيضا بعدم الخارج الانحصار الامر فيه كذا قبل وفيه تأمل (قوله في المبهم) أى معناه في معنى مع ويصح أن تكون بمعنى السببية أى بسبب المبهم أى بسبب التخصيص بالمبهم أى اخراج بعض مبهم منه ولوحذف قوله في المبهم ماضره اذ الكلام فيه (قوله فيه) أى العام المخصوص بالمبهم وقوله أنه أى العام حقيقة فبما في المبهم أى معناه في معنى مع كما تقدم (قوله في أنه حقيقا) متعلق بتقديم وقوله أن العموم الخ يان لمن قوله لا تقدم (قوله في يجوز أن يكون قد خص به غير ما ظهر فيشكل في الباقي) معنى هذه العبارة أن العام الذي خص بمقتضى نحو اقتلوا المشركين لا تقتلوا أهل القم ليس حقيقة في الباقي بعد التخصيص بهذا المنفصل لجزأ أن يخص بمقتضى آخر غير هذا المنفصل الذي ظهر وهو لا تقتلوا أهل القم والعبارة لا تنبذ المراد ولو قال في يجوز أن يكون قد خص بغير ما ظهر الخ كان وضع وجهه عبارة يحصل ضميره العائد على المنفصل مراد به جنس المنفصل لا المتقدم في قوله بخلاف المنفصل والمضى يجوز أن يكون قد خص أى أخرج بمقتضى آخر غير ما أخرج بهذا المنفصل المذكور أو يجعل البامعنى من ضميره العام والمعنى يجوز أن يكون قد أخرج من العام غير ما ظهر (قوله في الباقي) انما صرح به ليعود ضميره من قول المصنف

سلاية بين بالاستثناء الذي هو اخراج ما يقتل أنه أريد بالاستثنى منه ما عدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من الصفه وغيرها فاه يفهم ابتداء أن العموم بالنظر اليه قسط (وقيل) مجاز (ان خص بغير لفظ) كالعقل بخلاف اللفظ فالعموم بالنظر اليه قسط (والعام (الخص قال الاخر حجة) مطلقا لاستدلال العاصبه من غير تنكير (وقيل ان خص بمعنى) نحو ان قتال اقتلوا المشركين أهل القم بخلاف المبهم نحو الاخصم انما من فردا لا يجوز أن يكون هو المخرج وأوجب بأنه يعمل به الى أن يبقى فردا ما اقتضاء كلام الامدى وقوله من الاتفاق على أنه في المبهم غير حجة مدفوع بنقل ابن ربهان وغيره بخلاف فيجمع ترجمه أنه حقيقا (وقيل) حجة ان خص (بمعنى) كالمسألة لا تقدم في أنه حينئذ حقيقة من أن العموم بالنظر اليه فقط بخلاف المنفصل في يجوز أن يكون قتل شخص به غير ما ظهر فيشكل في الباقي (وقيل) هو حجة في الباقي (ان أباعنه العموم) نحو فاقولوا المشركين

فانه في من الحربي قبادوا فنه اليه كالذي المخرج بخلاف ما لا ينبغي عنه العموم فهو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهم بافانه لا ينبغي عن السرقة لتدريج ديثار فسادا من حرزته ٧ كالا في عن السارق غير ذلك المخرج اذ لا يعرف خصوص هذا التفصيل الا

ان لايأمنه اليه (قوله فانه في من الحربي) أي لكونه مستمرا للقتال والمخاربة (قوله كالذي) أي فانه في ضمن حيث يحمول القطة لالهاته يتلدرس القضاة لتشميع في الاتيان بدون علمه (قوله باحتمال اعتبار قد آثر) أي وهو كونه الربع ديثار المخرج من الحرز من جنس التقدسون العروض مثلا (قوله مبني على قول تقدم) أي في قول المصنف ومشد المنع مطلقا (قوله لاحتمال أن يكون الخ) علمه لقوله يشك محتملة عليه للاهتمام وقوله يشك خبر لانه (قوله قال المصنف واختلف الخ) الخلاف مبتدأ أخبره بحذوف أي ثابت وقوله ان لم نقل شرط فيه (قوله فان قلنا ذلك) أي انه حقيقة احتج به أي بالعام المخصوص فيما بقي من الأفراد وفي هذا الذي قاله المصنف نظر لان المعنى الذي يتسلك به من ثبتي الحجية مطلقا موجود بتقدير كونه حقيقة أيضا كما هو ظاهر ولا ينبغي أن يظهر كلامهم خلاف ما قاله المصنف والتظاهر أن ما قاله من بحثه كما فهمه تعبيرة في شرح المهاج بقوله يشك أن هذه المسئلة مفترعة على قول من يقول العام المخصوص بمجاز وأن من قال غير ذلك احتج به هنا لاجل اه غلبت أسلم (قوله في قوله) لم يقل في قولهم لأن شرابا سر سيج تبعه في هذا القول ويحتمل تعلق قوله في قوله بتبعه (قوله لا يتسلك به قبل البعث) أي لا يجوز العمل به قبله بل يشك في ظهوره في المخصص (قوله بأن الأصل) أي المستحب (قوله اذ قال الخ) ذلك مبتدأ أخبره بحذوف تقديره ثابت وقوله بحسب الواقع نعت للتسلك أي الآتي بحسب الواقع أي بحسب الوقوع والتزول وقوله فيما ورد لاجله الخ خبر أن من قوله لأن التسلك بالعام وقوله من الواقع بيان لما ورد لاجله وتقرير كلامه لأن التبعي بالعام وقت ثبوت حياته على الله عليه وسلم الآتي في ذلك العام بحسب الامر الواقع ثابت في الوقائع التي ورد ذلك العام لاجلها وسجله أن احتمال الله صفي العام المتسلك به في حياته على الله عليه وسلم منتف لأن التسلك بالعام في حال حياته على الله عليه وسلم الوارد على سبب خاص انما هو في ذلك السبب الخاص الوارد لاجله العام وهو قطعي الدخول فنتفي احتمال المخصص حينئذ كلامه وفيه كما قاله الشيخ الاسلام أن الدليل أنخص من الذي لأن الذي التسلك به مطلقا ما ورد على سبب خاص أم لا وسواء في الوارد على السبب الخاص صورة الوارد وغيره والادليل خاص بالتسلك بالوارد على سبب خاص في ذلك السبب الخاص فقط ثم دعوى أن كل عام في حياته على الله عليه وسلم وأورد على سبب خاص وإن اورد على السبب الخاص لا يتسلك به في غيره فمجموعة قريب عام لا يكون واردا على سبب خاص أصلا أو يكون واردا على خاص ثم يخص آخر براد العمل به فيه أيضا ونص ما للشيخ الاسلام لا ينبغي أن الدليل أنخص من المدلول لانه انما يتناول التسلك بالعام فيما ورد لاجله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم دون التسلك به فيما

الشرار في الخيلاف فيه وعليه جرى الامام الرازي وغيره وما الى التسلك قبل وتبعهم المصنف



(٣) قول المصنف واقتصر الامام  
كذا يحطه وصوابه واقتصر  
الامام على ما في نسخ الشرح كما يظهر  
ذلك لمن تأمل اه معصمه

وهو قول المصنف كما نقله عنه  
الامام الزاوي وغيره واقتصر  
الامام على غيره في النقل عن  
المصنف على وجوب اعتقاد  
العموم قبل البعث عن المخصص  
وعلى قول ابن سريج لو اقتضى  
العلم عباداً مؤثماً وشاق الوقت  
عن البعث هل يعمل بالعموم  
احتياطاً ولا خلاف كما  
المصنف عن حكاية ابن الصباغ  
وذكره هنا أولاً وقبله وثلثاً  
شاق الوقت ثم تركه لانه ليس خلافاً  
في أصل المسئلة (ثم يكتفى في  
البحث) على قول ابن سريج  
(العلم) بأن لا يخص (خلافاً  
للقاضي) أي بترك الباقي في قوله  
لا بد من التخصيص قال ويحصل  
شكركم بالنظر والصواب واشتهر  
كلام الأئمة من غير أن يذكر أحد  
منهم تخصيصاً

\*(المخصص)\*

أي المخصص للتخصيص (فكان  
الاول التخصيص) أي ما لا يستعمل  
ينقسم من اللفظ بأن يقارن العلم  
(وهو خمسة) أحدها (الاستثناء)  
بمعنى الدال عليه

بعده من الواقع في حال حياته صلى الله عليه وسلم ودين التمسك به فيما ورد لاهي واقعة  
في حياته صلى الله عليه وسلم ونحوها ما يوجد كلامه على بعد أن يقال ألحق بما يتناولوه  
الذليل غيره مما ذكر طرد الباب انتهى وفيه أن الحاق ما ورد لاهي واقعة بما يتناولوه الذليل  
مشكل إذ لا يقطع بالدخول في شيء من صور هذا بخصوصه كما لا يخفى والوجه أنه لو وقع في  
حياته صلى الله عليه وسلم الاستدلال بالعام في واقعة أخرى غير ما ورد العام عليها وأورد  
العام في حياته صلى الله عليه وسلم لاهي واقعة أن يجري في ذلك الخلاف المذكور فالعلم  
(قلت) لموعلة لاحتلال الاحتمال المذكور في حياته عليه السلام باتساقه لازمه وهو التوقف  
لان كان مراجعته عليه السلام بسهولة كان وجهها قتل (قوله وهو) أي التمسك بالعام  
قول المصنف (قوله كما نقله عنه الامام) أي باعلى ما نقله عنه الامام (قوله واقتصر  
(٣) الامام وغيره الخ) حاصله أن المصنف نقل عنه قولان متباينان ما نقله عنه الامام من  
القول بالتمسك قبل البعث كالمعهور وما نقله عنه الآخر من أنه يقول انما يجب اعتقاد  
العموم قبل البعث عن المخصص وأما العمل به قبل البعث عن المخصص فلا يجوز (قوله  
وذكره هنا أولاً) أي بعد قوله خلافاً لابن سريج بقوله وثالثها الخ (قوله ثم تركه لانه ليس  
خلافاً في أصل المسئلة) أي وذكره كما كان أولاً في فهم منه أنه خلاف في أصل المسئلة وبه  
يعلم اندفاع اعتراض المشايخ رحمه الله تعالى بقوله لا يخفى أن ذكره عقب ما مر في المتن كما  
منع المصنف بتضي أن يكون خلافاً في أصل المسئلة فكان واجب الحذف لذلك لا لمجرد  
كونه ليس خلافاً في أصل المسئلة اه وجهه اندفاعه أنه لم يعمل بمجرد كونه ليس خلافاً  
في أصل المسئلة غاية الامر أنه حذف مقدمة من التعليل لوضوحها من السياق بقي أن  
يقال هذا لا يقتضي تركه مطلقاً فهذا ذكره تفر يعالج المضائل فانه من تفريعه بعمارة الحسنة  
(قوله ويحصل شكركم بالنظر) أي يحصل القطع بمعنى قوة العلم (قوله واشتهر كلام  
الأئمة) أي على ذلك العام (قوله أي المخصص للتخصيص) إطلاقاً للمخصص على المقصد  
للتخصيص أي اللفظ المخصص لذلك بذليل قوله فبما يشاع حتى صار حقيقة عرفية  
بحيث إذا أطلق لا يشهد منه إلا اللفظ المذكور والمعنى الحقيقي هو فاعل التخصيص وقول  
الامام ومن تبعه المخصص حقيقة ارادة التمسك به فوقفه وكان ذلك سرى اليهم من قول  
المتمكّنين الزيادة صفة في الخي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات  
بالوقوع مع استوائ نسبة القدرة في الكل ومعلوم أن ذلك لا يستلزم ما قاله فاه شريح  
الاسلام ونحوه في الكمال وتلزم في ذلك لا يخفى ضعفه (قوله بأن يقارن العلم) الباء  
سببية وتصورية والمعنى بأن لا يستعمل الامكان العام لعدم استقلاله بالزيادة بنفسه  
فاندفع ما يقال ان التعريف المذكور يشعل ان يقال لا تمسكوا أهل ذمة متمسكين بقولنا  
اقتلوا المشركين مع أنهم من المتمسك قطعاً (قوله بمعنى الدال عليه) أشار به هذا  
مع قوله الآخر أي الاستثناء بمعنى الدال عليه في قول المصنف ويجب اتصاله

الى أن كلام المصنف اشقل على فهم الاستخدام الأول ان يطلق اللفظ بمعنى ويعد عليه الضمير بمعنى آخر وهذا في قول المصنف الاستقام مع قوله وهو الأخراج والثاني أن يراد بأحد ضميرين عائدتين على اللفظ أحد . فنيه . وبلاخر المعنى الآخر وهذا موجود في قوله هنا وهو الخ مع قوله ويجب اتصاله فان الضميرين عائدان الى الاستثناء والأول عائد عليه بمعنى الأخراج والثاني بمعنى أداة الاستثناء وشاهد الأول قوله

اذ انزل السماء بأرض قوم \* وعيناهم ان كانوا غنابا

وشاهد الثاني قوله

فنى الغضا والسكنى وان هم \* شيوه بين جواحي وضلوى

وقال سم قال التقطنا زاي وبنيتي أن يصلم أنا اذا قلنا جاني القوم الانبذا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد الخروج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الاو على مجموع لفظ الزيدا وبوجهه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب أن يصل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة اه . وبه يتطرق قول شيخ الاسلام أخاذه أى أفاذا الشارح بقوله بمعنى الدال عليه أن للاستثناء معنيين الخ بل فبني أن يقال على أن للاستثناء معناني أو معناني أربعة اه وفيه أن ما قاله الشيخ الاسلام هو بالنظر لما ذكره المصنف من المعاني ومعلوم أن المستفاد من عبارته معنيين فقط مختلفا في الاسباب (قوله بالأو واحد) أحواتها) ظاهرا البارة غير شامل للأخراج بنحو استثنى وأخرج على لفظ المضارع والظاهر أنه ملحق بالأخراج به في الحكم (قوله لمن متعدد) لم يقل من عام يشمل العدد لما تقدم من دخوله هنا كآية عليه الشارح آخا (قوله صادرا الخ) دفع به فهم تعلق من متكلم واحدا بالأخراج وهو فاسد اذا المتكلم مخرج على صيغة اسم الفاعل لا مخرج منه وقوله مع المخرج منه دفع به فهم ما تصدق به العبارة من كون الأخراج من متكلم واحد والمخرج منه من متكلم آخر وهو عكس المطلوب بهذا التقديم (قوله كان استثناء قطعا) أى اتفاقا فانه من متكلم واحد وهو واقعة تعالى ولعل هذا على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يصحده قاله النهاب قال سم والحامل له على هذا الترخي التعليل المذكور لكن الظاهر عدم اختصاصه بالقول المذكور لأن اجتهاده صلى الله عليه وسلم على القول بجوازه لا يكون الاحتياط ولا يقر على خطأ على الخلاف في المسئلة فهو على هذا القول بمنزلة المبلغ بل هو مبلغ في المعنى فالاستثناء هنا أيمان متكلم واحد بصحة المعنى وهو واقعة تعالى اه (قوله ويجب اتصاله) المراد بذلك أنه لا يصحده ويعتبر مخصصا لا اذا كان متصلا (قوله بنفس أو وسعال) أى وأخوذت كفى وأوفى كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع (قوله وعن ابن عباس الخ) رتبة اتفاق اهل العربية على اشتراط الاتصال وبأنه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على بين فرأى غيرهما

(وهو) أى الاستثناء نفسه

(الأخراج) من متعدد

(بالأو واحد) أخواتها) فهو خلا

وعدا وسوى صادرا ذلك

الأخراج مع المخرج منه (من)

متكلم واحد وقبل مطلقا) فتقول

القاتل الزيد أعقب قول غيره

جاء الرجال استثناء شلى

الثاني لقولى الأقل ولو قال النبى

صلى الله عليه وسلم الأهل النمة

عقب نزول قوله تعالى فاقبلوا

أشركين كان استثناء قطعا لانه

مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك

قرأنا (ويجب اتصاله) أى

الاستثناء بمعنى الدال عليه

بالمستثنى منه (عادة) فلا يضر

انفصاله بنفس أو اتصال (وعن

ابن عباس) يجوز انفصاله (الى

نهر

خبراً منها فليذكر من عينه وليأت القى هو خبر ولم يقل أولستين وبأنه لو صرح ذلك لبطل  
 الآخر والطلاق والعناق ولا دى الى أنه لا يعم صدق من كذب لأن قال قدم الحاج  
 يحتمل أن يستثنى بعد ذلك بشئ قاله البيضاوى وجل في المصنوع كلام ابن عباس رضى  
 الله عنهم على ما إذا نوى الاستثناء متصلاً بالكلام ثم أظهر بقرينة بعد وفي الضعفاء  
 وقيل لا يجب الاتصال لفظاً بل يجوز الاتصال بالنية وإن لم تقطبه كالخصيص بغير  
 الاستثناء وجل بعضهم مذهب ابن عباس على هذا ولو جل على ظاهر قوله وهو جواز  
 مطلقاً أو أم لا كان بعد اجداً اه وقوله كالخصيص بغير الاستثناء أراد بغير الاستثناء  
 الالة للخصلة وأورد أن جل كلام ابن عباس على ما تقرر بنا في قول المصنف لا نرى  
 وقيل يجوز بشرط أن ينوى في الكلام قاطبة يقتضى الاطلاق فيما قبل هذا القول  
 وأجيب بعدم المناقاة ما على غير الرواية الأخيرة فاجمع المصنف بينهما لعدم الاتفاق عليها  
 فذهب ابن عباس وأما على الرواية الأخيرة فاجمع المصنف بينهما لعدم الاتفاق عليها  
 وعدم تضمنها قاطبة سم (قوله رقى سنة) بالمرأى الى سنة أو بالنصب كما هو المناسب  
 لما بعده أى وقيل يجوز اتصال سنة (قوله في المجلس) أى مادام المجلس (قوله بشرط أن  
 ينوى في الكلام) هذا الشرط متفق عليه عند القائلين بشرط اتصاله فلا يلزم  
 الاستثناء إلا بعد فراغ المستثنى منه لم يصح وعليه لا يشترط وجود الالة من أوله بل يكفي  
 وجودها قبل فراغه على الأصح فالشيخ الاسلام قلت قوله فلا يلزم الاستثناء إلا بعد فراغ  
 المستثنى منه لم يصح هو خلاف ما تقرر في قروع مذهبنا متعاشراً المالكية من أن الالة  
 عندنا هو اتصال المستثنى بالمستثنى منه سواء نوى الاستثناء من أول الكلام أو في أثناءه أو  
 بعد فراغ المستثنى منه (قوله في كلام الله فقط) قال في البرهان وأما جعله على ذلك خيال  
 تخيلوه من كلام المتكلمين القائلين بأن الكلام الالزى واحد وإنما الترتيب في جهات  
 الوصول الى الخطابين فلو تأخر الاستثناء فذلك في السماع والفهم دون الكلام وهذا غلط  
 لأن الكلام ليس في الكلام الالزى بل في العبارات التي تلفظا ونفى في حكم كلام العرب  
 ولا يوجد فيه تأخر الاستثناء اه (قوله فهو مراده أولاً) قد يقال كان قياس ذلك  
 أن لا يتخذ ذلك بكلام الله وأن يكون الحدار على النية أولاً أى قبل فراغ الكلام كما هو  
 القول السابق على هذا والفرق بأن من لازمه تعالى إرادته أولاً بخلاف غيره ليس فيه  
 كبير قوة كما لا يخفى سم (قوله وقد ذكر المحسرون) قال الشهاب كانه استبدال  
 للآخر خاصة ويصلح أيضاً للاقول عطاه والحسن اه ويمكن أن يستبدل بالمقابل  
 الأخير أيضاً قاطبة سم (قوله الخ) لو قدم عليه والمجاهدون كان أوضح لغيره غيراً وأرى  
 الضرر إذ الفرض أنه اغتنز بعد ذلك شيخ الاسلام (قوله على الاستثناء) أى لاجله  
 والافهوضب على الحال بدليل أنهم أعربوا غير الاستثنائية لا كما تقرر في موضعهم (قوله  
 كافر أبو عمرو) التثنية في نبوة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأتوا (قوله ونحوه)

وقيل سنة وقيل أبداً (روايات عنه  
 وعن سعيد بن جبيرة) يجوز  
 اتصاله (الى أربعة أشهر وعن  
 صفاء والحسن) يجوز اتصاله  
 (في المجلس) عن (بجاءه) يجوز  
 اتصاله الى (سنتين) وقيل يجوز  
 اتصاله (ما لم يأخذ في كلام آخر  
 وقيل) يجوز اتصاله (بشرط أن  
 ينوى في الكلام) لأنه مراده أولاً  
 (وقيل) يجوز اتصاله (في كلام  
 الله فقط) لأنه تعالى لا يغيب  
 عنه شئ فهو مراده أولاً  
 بخلاف غيره وقد ذكر المحسرون  
 أن قوله تعالى غير أولى الضرر  
 نزل بعد الآية وى القاعدون من  
 المؤمنين الخ في المجلس وقراءه  
 ناقص وغيره بالنصب أى على  
 الاستثناء كقراءة أبو عمرو وغيره  
 بالوضع أى على الصفة والاصل  
 فيما يرى عن ابن عباس ونحوه

عطف على ما روى وأراد يتصرف ما سبق من الأقوال عن غير ابن عباس ماعدا القولين  
 الاخيرين فان هذا الاصل لا يناسبهما كالاختصاص وبذلك يشعر بتعبيره بتعمودين قوله  
 وغيره وتعليقه الاخيرين دون غيرهما وأورد أنه كيف يصح تعليق هذا الاصل بالتصو  
 المذكور مع قوله كما روى عنه أي عن ابن عباس فان معناه أنه روى عن ابن عباس أنه  
 استدلل بهذا الاصل الذي هو قوله تعالى ولا تقولن لشيء الخ ومعلوم أنه لم يستدل على  
 أقوال غيره التي هي المراد بالتصو المذكور كما تقرر لأن إيجاب بأن المراد أن هذا  
 الاستدلال بالماصل لأقوال غيره فكأنه روى عنه فيكون قوله كما روى عنه مستعملا  
 في معناه الظاهر بالنسبة لأقواله وفي معناه التشبيهي بالنسبة لأقوال غيره سم (قوله  
 كما روى عنه) أي على الوجه الذي روى عنه (قوله قوله تعالى الخ) قد يقال قد بين من  
 تقرر به أن الاصل المذكور ليس قوله تعالى المذكور بل هو القياس على ما تقدم وجواب  
 بأن أصل المقيد عليه أصل للمقيس في الجمله سم (قوله ولا تقولن لشيء) قال البيضاوي  
 أي لا تقولن لا أجل شي تعزم عليه أني فاعله فيما استقبله الأباين الله أي الاستبسا  
 بمشتمة (قوله ومثله الاستثناء) جملة معترضة بين المعطوف وهو قوله وتذكرت والمعطوف  
 عليه وهو قوله نسبت للإشارة إلى أن الاستدلال بالقياس على ما في الآية لا ينصرف إلا  
 إلى قياس الاستثناء على التعليق بالمشتملة بجميع الأخراج في كل اذ التعليق أخرج حالة من  
 حلتى الشخص مثلا عن الحكم كقولنا إن جئتني أكرمك فقد أخرجت حالة غير الجي عن  
 الأكرام كما كان الاستثناء أخرج لبعض أفراد المستثنى منه عن الحكم (قوله ولم يعين)  
 أي الله تعالى أو ابن عباس وقتا والمراد على الثاني أنه لم يعينه في الآية بخلاف ما في تعيينه  
 في الآخر وهو ما رواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس  
 أنه قال إذا حلف الرجل على عين فله أن يستثنى إلى سنة (قوله من غير تقييد بفسان)  
 أي كما قيده في الآية (قوله وتوسعا) على ترك التقييد أي بذكر الدليل آخر فام عندهم  
 على ترك التقييد وهذا على أن التمسك في الآية يقتضي نقول المعلوم عن المحافظة  
 والمدركة لا يقتضي الترك اما إذا كان بمعنى الترك فلا توسع (قوله المنصرف إليه الاسم الخ)  
 أي فهو الحقيقة ولذا اقتصر المصنف على ترميزه قوله فقوله وذكر بك أي مشتملة برك  
 قوله مبتدأ وقوله أي مشتملة برك خبر على تقدير القول أي يقول في معناه أي مشتملة برك  
 فالتصديق الحقيقة هو قولنا نقول وقوله أي مشتملة برك مقول الخبر المحدثوف (قوله لفظ  
 الاستثناء متروكا) جعل محل الخلاف لفظ الاستثناء وهو قضية كلام جماعة لكن أنكره  
 في التلويح وذكر أن محل الخلاف الصحيح وأن لفظ الاستثناء حقيقة فيها بخلاف  
 (قوله أي المخالفة) أي أعم من أن يكون معها أخرج أم لا وهو تفسير للقول المشترك  
 (قوله لأنها الاصل) أي الرابع (قوله ويحد) أي المنقطع على القول الثاني (قوله  
 من غير أخرج) هذا التقيد لأخراج المصل (قوله فهو مكرر) أجاب النسيان بأن الظاهر

كما روى عنه قوله تعالى ولا تقولن  
 لشيء مني فاعل ذلك عهد الآن  
 يشاء الله وإذا كركبك إذا نسيت  
 أي إذا نسيت قول الله تعالى  
 ومثله الاستثناء وتذكرت فلا ذكره  
 ولم يعين وقتا فاختلف الا رواه  
 فيه على ما تقدم من غير تقييد  
 بفسان وتوسط فقوله وإذا كركبك  
 أي مشتملة برك (اما الاستثناء  
 المنقطع) بأن لا يكون المستثنى  
 فيه بعض المستثنى منه عكس  
 المصل السابق المنصرف إليه  
 الاسم عند الإطلاق فهو ما في  
 الدار أحدا لا الحار (فالتأني) أي  
 الأقوال لفظ الاستثناء (متروكا)  
 فيه وفي المصل أي موضوع  
 للقول المشترك بينهما أي المخالفة  
 بالأول واحد أي آخراتها أحدا  
 من الاشتراك والمجاز لا يحسن  
 والأول الأصح أنه مجاز في المنقطع  
 لتبادر غيره أي المصل إلى التحن  
 والثاني أنه حقيقة فيه كالتصديق  
 لأنها الاصل في الاستعمال ويحد  
 بالمخالفة المذكورة من غير  
 أخرج في هذا القول بمعنى قوله  
 (والرابع مشترك) بينهما فهو  
 مكرر لأن يريد بالمطوى الثاني  
 أنه حقيقة في المنقطع مجاز في  
 المصل ولا فائل بذلك فصار  
 (والخامس الوقت) أي لا بد  
 أو حقيقة فيها أم في أحدهما  
 أم في التقدير المشترك بينهما وكما  
 كان في الكلام الاستثناء

ان مراد المصنف القول الثاني لما حكاه أو اصح ان الاستثناء من غير الجنس لا يصح  
 حقيقة ولا مجازاً وإن دل العضد لا يعرف خلافاً في صحته لفظاً (قوله شبه التناقص)  
 انما قال شبه لانه لا تناقص في الحقيقة كما يعلم من التوجيهات الاربعة (قوله حيث  
 ثبت الخ) حيث قطعية والمراد بالثبوت المدخول وبالنفي الانحراج ليشمل الإيجاب  
 والسلب فادفع المصنف هنا (قوله دفع ذلك) أي شبه التناقص فيه أي في العدد وقوله  
 بيان متعلق بدفع وقوله بقوله متعلق ببيان (قوله ثم استدل بالباقي) ضميراً استدل به إلى  
 المسند وهو لا بد في المثال المذكور يصح كون الجرود وهو قوله إلى الباقي نائب فاعل  
 أسند (قوله أخرج منها الخ) صفة لعشرة (قوله وليس في ذلك الا الاثبات ولا في  
 أصلاً) فيه ان هذا مناف لقول بأن الاستثناء من الاثبات لا في نفسه وحينئذ  
 فنقول المصنف والاصح وفقاً لابن الحاجب الخ لا يجمع مع قوله لا في والاستثناء من  
 التثنية اثبات وبالعكس لأن ما هنا صريح في أنه لا في في الثلاثة وما سياتي صريح في أن  
 فيها ثبوتاً ولا مع قوله السابق والمقابل له أي التخصيص حكم ثبت لتعدد لأن هذا صريح في  
 أنه لا انحراج باعتبار الحكم ضرورة تأخر الاستدعاء انحراج الثلاثة فلم يكن الخصوص  
 الحكم اذ لم يستدل الا بالباقي بعد انحراج الثلاثة وما سبق صريح في أن الانحراج  
 باعتبار الحكم اللهم الآن يجب ان الثاني بأن ما تقدم من أن التخصيص باعتبار  
 الحكم انما هو بحسب الظاهر دون الحقيقة لكن نافي هذا الجواب قول السامع  
 هناك شبهة هي اذ على أن الخصوص في الحقيقة الحكم اه الا ان يصاحب جمع المتافاة لأن  
 تخصيص الحكم يتحقق بطلقه بالباقي بعد الاستثناء لأن اراد الحكم على بعض مدلول  
 اللفظ المرتبط به قصر على بعض أفراد العام اذ لا يتوقف قصر الحكم على سبق تعميمه  
 بل ذلك ليس الا رجوعاً عن الحكم وهو غير معتبر في التخصيص وبذلك ما تقدم من  
 جعل السامع العام في قول المصنف التخصيص قصر العام على بعض أفراد صادقا  
 بالعام المراد به الخصوص وأن يجب ان القول اما بطل ذلك أيضاً بأن يقال ما يأتي من  
 ان الاستثناء من الاثبات نافي هو بحسب الظاهر دون الحقيقة واما بأنه حيث حكم بأنه  
 لا في هنا فهو باعتبار الدلالة على النسبة الخارجية وحيث حكم بثبوت التثنية فهو باعتبار  
 الدلالة على النسبة الذاتية كما جع ذلك التخصيص عند الكلام على أن الاستثناء من الاثبات  
 نافي وبالعكس بين كلام الحقيقة وكلام أهل العربية تراجع سم (قوله فلا تناقص) حق  
 التفرع فلا شبهة تناقص لانه المذموم (قوله ثبت ارادة الجز) أي وهو السبعة لكل  
 أي وهو العشرة (قوله أي معناه) أي وهو سبعة يعني ان معنى عشرة الاثلاثة اثنان  
 مترادفان مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثة وعلى هذا فلا انحراج كافي الوجه  
 الذي قبله اذ الثلاثة جزء الاسم المركب الموضوع عازاء السبعة (قوله ووجه تصحيح  
 الاول) الاولى أهمية الاول اذ القولان صحيحان أيضاً كالاول وانما الاول اصح كما عبره

شبه التناقص حيث ثبت المستثنى  
 في ضمن المستثنى منه ثم يتق  
 صريحاً وكان ذلك أظهر في العدد  
 لنص صحت في آخذه دفع ذلك فيه  
 بيان المراد به بقوله (والاصح)  
 وفقاً لابن الحاجب أن المراد  
 بشرط قولك (مثلاً لا بد على  
 عشرة الاثلاثة العشرة باعتبار  
 الأفراد أي الاتحاد جمعها) ثم  
 أخرج ثلاثة بقوله الاثلاثة  
 (ثم استدل بالباقي) وهو سبعة  
 (تقدير وان كان الاستدعاء قبله)  
 أي قبل انحراج الثلاثة (ذكرنا)  
 فكانه قاله على الباقي من  
 عشرة أخرج منها ثلاثة وليس  
 في ذلك الا اثبات ولا في أصلاً  
 فلا تناقص (وقال اكثر المراد)  
 بعشرة فيما ذكر (سبعة وال)  
 ثلاثة (قربة) لذلك ثبت ارادة  
 الجز ما سم الكل مجازاً (وقال  
 القاضى) أو يكرر بالقليل (بشرط  
 الاثلاثة) أي معناه (بازاء اثنين  
 مفرد) وهو سبعة (ومركب)  
 وهو عشرة الاثلاثة ولا في أيضاً  
 على القولين فلا تناقص ووجه  
 تصحيح الاول

ان فيه توفية بما تقتضيه من أن الاستثناء اخراج بخلافهما (ولا يجوز الاستثناء المستغرق) بأن يستغرق المستثنى المستثنى منه  
أى لا أثر له في الحكم فلو قال على عشرة أو اثني عشر عشرة (١٣) (خلافاً للثبوت) أشار بذلك الى ما نقله القرافي عن المدخل لابن

طلحة فحين قال لا مرأته أنت طالق

ثلاثة أو اثلاثة لأنه لا يقع عليه طلاق

في أحد القولين ولم يظفر بذلك من

قول الاجماع على امتناع المستغرق

كالامام الرازي والأمدى (قبل

ولا يجوز الاكثر) من الباقي

فتوجه على عشرة الاستثناء لا يجوز

بخلاف المساوي والاقول (وقيل)

الاكثر (ولا المساوي) بخلاف

الاقول (وقيل) الاكثر (ان كان

العدد في المستثنى والمستثنى منه

صريحاً) فهو ما تقدم بخلاف غير

الصريح نحو خذ الدراهم الا

الزئوف وهي أكثر كذا حكى هذا

القول في شرحه كغيره في الاكثر

وان شئت العبارة هنا حكمت في

المساوي (وقيل لا يستثنى من العدد

عقد صحيح) فتوجه مائة أو عشرة

بخلاف الاتعة (وقيل) لا يستثنى

منه (مطلقاً) وقوله تعالى فليتبهم

ألفسنة الا خمسين عاماً اي زمناً

طويلاً كما تقول لمن يستهلك

اصبر ألفسنة وكل قائل بحسب

استقراره ونهيه والاصح جواز

الاكثر مطلقاً وعليه معظم الفقهاء

اذ قالوا لو قال على عشرة الا

تسعة زره واحد (والاستثناء من

التنزيل اثبات والعكس خلافاً لابي

حنيفة) فيها وقيل في الاول فقط فقال

ان المستثنى من حيث الحكم مسكوت

المستغرق قوله ان فيه توفية بما تقدم الخ) أي لما تقرر من أن الاستثناء في الباقي تقديره  
ببعض اخراج الثلاثة بخلاف القول الثاني والثالث فان الثلاثة قرينة على الثاني وجوز  
الاسم الموضوع على الثالث ولا اخراج فيها (قوله خلافاً للثبوت) أي لجمع ذي شذوذ  
أي انظر احب هذه القول فهو مصدر أو التقدير خلافاً للقول ذي شذوذ أي شاذ أو لجمع  
شذوذ أي شاذين ويكون جمعا شاذاً جماعاً (قوله عن المدخل) اسم كتاب في الفوائد لابن  
طلحة المالكي (قوله أنه لا يقع بدل عما قلناه) بيان على معنى من وحذف حرف الجر مع  
أن كان يطرده كما أشار في الخلاصة بقوله والحذف مع أن وأن يطرده الخ (قوله قبل ولا  
الاكثر) عطف على مقدر أي لا المستغرق ولا الاكثر (قوله ان كان العدد) أي ما يدل على  
العدد ولا العدد الاصطلاحي كما يشترطه في نفسه الى العدد الصريح وغيره (قوله وقيل  
لا يستثنى من العدد عقد صحيح) أي بناء على أن كل عقد من عقود العدد مستقل بنفسه  
فلا يخرج من غيره لعدم تبعيته بخلاف غير الصحيح ووجه القول الصحيح أنه لا يخرج  
من استثناء العقد لانه من العقد الاعلى لأن الاعلى يتضمن من التازل عقوداً بحسب  
ما اشتمل عليه (قوله أي زماناً طويلاً) قال شيخ الاسلام تأويل المستثنى والمستثنى منه اه  
ويؤيده تأخيرهما وكما هو على هذا جعلهما كما ينعين الزمن الطويل لكن يلزم على هذا  
عدم الصائفة في ذكر الاستثناء ايكتفي في الكفاية بما قبله وقضية كلام الكمال أنه تفسير  
للمستثنى منه خاصة وبه جزم شيخنا الشهاب ويؤيده الاستناد الذي ذكره الشارح لكن  
يرجع على هذا أن المستثنى ائجل أيضاً كما ينعين الزمن الطويل فسد المعنى بل ربما كان  
الاستثناء حينئذ مستغرقاً والاتفاقاً فانه لا حاجة اليه وهذا كله مما يضاف هذا القول  
بل رده اه اسم (قوله والاستثناء من التني) أي من ذي التني وهو الكلام الذي دخله  
التني أو المستثنى منه الواقع في كلام دخلها التني اثبات أي ذواتها أي دال  
عليه وبالعكس عطف على اثبات أي والاستثناء عكس بالعكس كما رأينا في مخالفة  
أي من اثبات أي من ذي الالف وهو الكلام أو المستثنى منه التني أي ذوق أي  
دال عليه وبيّن أن يلحق بالتني ما في معناه كالنهي والاستثناء الانكار (قوله فقال)  
عطف على قوله خلافاً أي خالف فقال (قوله من حيث الحكم) أي وهو ثبوت القيام  
وتحقيقه عن زيد في المثال المذكور (قوله يبدل الاول على اثبات القيام لزيد) أي عندنا  
(قوله وقيل لا) أي وقال أبو حنيفة لا يدل على ما ذكر من ثبوت القيام لزيد وقسمه عنه  
في المثال المذكور (قوله ويبقى اختلاف الخ) قال الامام اتفق العلماء أبو حنيفة وغيره  
على أن الالف اخراج وأن المستثنى يخرج وان كل شيء يخرج من قبض دخل في القبض  
الاخر فلهذا ثلاثة أمور متفق عليها وهي امر رابع مختلف فيه وهو انما اذا اقتضاهم القوم

عنه فهو تام أحد الايدي وقام القوم الايدي ليدل الاول على اثبات القيام لزيد والثاني على نفيه عنه وقال لا يريد مسكوت عنه من  
حيث القيام وعندهم ويبقى اختلاف على أن المستثنى من حيث الحكم يخرج من الحكم به فيدخل في قبضه من قيام أو عدمه مثلاً

فهناك أمران القيام والحكم فاختلوا هل المستثنى يخرج من القيام أو من الحكم به  
فنحن نقول من القيام فيدخل في قبضه وهو عدم القيام والخفية يقولون هو يخرج من  
الحكم فيدخل في قبضة وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فأمكن أن يكون قائما  
وأن لا يكون فنعندنا أن نقل إلى عدم القيام وعندهم أن نقل إلى عدم الحكم وعند  
الفرقيين هو يخرج ودخل في قبض ما أخرج منه فافهم ذلك حتى يعرف ذلك حصل  
التزاع والعرف شاهد في الاستعمال أنه انما يخرج من القيام لأن الحكم به ولا يشهد  
أهل العرف إلا ذلك فيكون هو اللفظ لأن الأصل عدم النقل والتغيير اه وقال السعد  
ويقولون أي الخفية كلام أهل العربية انهم الإثبات في أنه مجاز تعبيرا عن عدم  
الحكم بالعدم لكونه لازما له لكن انكاره لانه ما قام إلا بزيادة في بسبب الوضع على ثبوت  
القيام لا يديك لا يلق بانكار الضروريات واجماع أهل العربية على أن من التقي اثبات  
لا يتحمل التباين اه سم (قوله أخرج من الحكم الخ) أي بقي قول أي خفية على  
الثاني وسبق قول غيره على الأول (قوله إذا القاعدة الخ) على العيني على كل من  
التقديرين (قوله وجعل الإثبات الخ) فيه أن يقال الخفية أن الشارع أمر بالإثبات  
بهذه الكلمة فمن لم يعرف الشرع ولم يقرر عنده ولو أن الإثبات فيه معروف بغير  
الشرع ما حسن ذلك سم (قوله والاستثناءات المتعددة) أي مع اتحاد المستثنى منه وبقي  
عكس ذلك وهو تعدد المستثنى منه واتحاد المستثنى وسأقي في قوله والوارد بعد جعل  
متعاطفة وبقي الكلام فيما إذا تعدد احنا وفما يأتي نحوه على عشرة وعشرة الأربعة والا  
ثلاثة والاثنتين وبقي أخذ من كلامهم وكلام الفقهاء مرجوع هذه المستثنيات لكل  
من العشرين فليزما اثنا عشر وعلى قياس ذلك يقال فيما إذا تعددت المستثنيات بعد الجمل  
وقد يقال عبارة المصنف هنا صادقة بما إذا تعدد المستثنى منه أيضا وفما يأتي صادقة بما  
إذا تعدد المستثنى أيضا فلا حاجة إلى زيادة ذلك عليها سم (قوله فلا قول) أي للمستثنى منه  
الأول لا لا قل من الاستثناءات وأن أوهه كلامهم كما قال شيخ الإسلام ولم يسل المصنف  
بهذا الإجماع لم يوضح المقام مع التأمل وعبارته شاملة لما استغرق غير الأول وهو ظاهر  
لأن المستثنيات إذا عادت للمستثنى منه مع استغراق غير الأول بدون عطف كما سأتى  
في كلام الشارع مع العطف أولى لانه الرجوع مع العطف أقرب بدليل أنه عند عدم  
الاستغراق تعود إلى المستثنى منه مع العطف دون غيره فتأمل سم (قوله فكل لما يليه  
ما لم يستغرقه) فاعلم يستغرق شعير كل والها عائدة على ما من قوله لما يليه والتقدير فكل  
عائلا يليه مذهب عدم استغراق كل لما يليه وحقيقة قدر عليه أنه يدخل في منطوقه ما إذا  
استغرق غير الأول مع أنه لا يوجد كل لما يليه وما إذا استغرق الأول فقط مع أنه لا يوجد كل  
لما يليه على غير القول الثاني من الأقوال الثلاثة المحكي عنه في ذلك فتأمل ويرد على  
الشارح أن قوله فإذا استغرق كل ما يليه يلائم المقوم مع أن ما عدا الاستغراق كل لما

أخرج من الحكم فيدخل في  
قبضه أي لا حكم إذا القاعدة أن  
ما يخرج من شيء يدخل في قبضه  
وجعل الإثبات في كلمة التوحيد  
بصرف الشرع وفي المقترع فهو  
ما علم الأزيد بالصرف العام  
(و) الاستثناءات المتعددة أن  
تعاطف فلا قول أي فهي عائدة  
للاول فتعوله على عشرة الأربعة  
والاثلاثة والاثنتين فليزما واحد  
فقط (والأ) أي وإن لم تعاطف  
(فكل) منها عائدة لما يليه ما لم  
يستغرقه فتعوله على عشرة الأ  
ربعة الأربعة الثلاثة فليزما ستة

إليه من جهة المنطوق كما ظهر مما تناه ويحجب بأنه أراد بيان الأعم من المفهوم وفضلما  
 يتوهم من ظاهر المتن في صورتين الآخريتين أعم استغراق الأول واستغراق الأول  
 سم (قوله) لأن الثلاثة تخرج من الأربعة الخ لا يعني أن هذا المصنوع وإن كان بعضا  
 في نفسه لكن المطابق لعبارة المستثنى أن الخمسة تخرج من العشرة ثم الأربعة من هذه  
 الخمسة ثم الثلاثة من الأربعة وقال شيخ الإسلام في قول المصنف نكل لما يليه وظاهر  
 على طريقة ولهم طريقة أخرى جرى عليها الشارح في مثله تقتضي أن يقال فكل من  
 آخرها ومن ياتي كل من باقها عاقل لما يليه إذا خرج فيمن الخمسة باقى الأربعة لا الأربعة  
 ومن للعشرة باقى الخمسة لا الخمسة اه (قوله) فإن استغرق كل ما يليه مثله على عشرة  
 العشرة الأخيرة (قوله) وإن استغرق غير الأول شامل للاستغراق بالزائد كما في مثله  
 وبالمساوى نحوه على عشرة الثلاثة الثلاثة قال الزركشى بعده قوله هذا التعميم عن  
 الحصول والمحتاج وهو في الزائد صحيح وفي المساوى معارض بأن الثاني يكون نو كيدا  
 كما ظاهرا في الأقرار اه وعلى هذا فيقتل الشارح بالزائد له للاحتراز عن هذا  
 وشامل قوله وإن استغرق غير الأول ما إذا استغرق بعض غير الأول دون البعض نحوه  
 على عشرة الاثنين الثلاثة الأربعة في هذا المثال ويحتمل أن يحمل قوله غير الأول على العموم  
 الكل المستثنى منه فإنه من الأربعة في هذا المثال ويحتمل أن يحمل قوله غير الأول على العموم  
 فيخرج ما إذا استغرق البعض دون البعض كما في هذا المثال فيموجب غير المتغرق قبله  
 وما عداه للمستثنى منه فإنه من المثال المذكور ستة لأن الواحد مستثنى من الثلاثة يبقى  
 اثنان يخرجان مع الاثنين المستثنى الأول من العشرة يبقى ستة ولم أدق ذلك شيئا فراجع  
 اه سم (قوله) اعتبار الاستثناء الثاني أى المستثنى الثاني من الاستثناء الأول أى  
 الأول مستثنى أيضا لا مع الثاني كالاستثناء الواحد من كان على حدة غير معتبر  
 لاستغراقه وقومضه أن المستثنى الثالث وهو الأربعة يخرج من المستثنى الثاني وهو  
 العشرة يبقى ستة تخرج من المستثنى منه الأول وهو العشرة يبقى أربعة (قوله) بعد جعل  
 متعاطفة المراد بالجل ما زاد على الواحد قد دخل التمكن كما في بعض الأمثلة (قوله)  
 حيث صلح له أى لعوده لكل (قوله) واحد) أشار بهذا إلى أن التزاع في كونه فرضا  
 واحدا أو متعددا لا في كونه موقفا فرض أم لا كما يوهمه المتن لأنه إذا لم يسبق لفرض  
 فهو من العيب كما هو ظاهر (قوله) نحو حيث دأرى الخ أى فإن الفرض في جميع هذه  
 الجمل واحد وهو الوقت فإن الصبي والتسليم والوقف ألقاط مترادفة (قوله) ووقت  
 هي اللغة القضيي ووقت لفظة ريشة وقوله حيث ياب ضرب كافي المختار (قوله) والأعاد  
 للاخيرة) أى وإن لم يكن الفرض واحدا عدلا لآخره قال سم هلا قال والأعاد لآخره ولما  
 اتفق معها في الفرض فقط ليعيد عوده في نحو قولك أكرم العلماء وأعتق عبيدك وجس  
 دارك على أعمالك وأوقف بستانك على أخوتك وسبل برك على جيرانك إلا القسمة منهم

لأن الثلاثة تخرج من الأربعة  
 يبقى واحد تخرج من الخمسة يبقى  
 أربعة تخرج من العشرة يبقى ستة  
 فإن استغرق كل ما يليه بطل  
 الكل وإن استغرق غير الأول فهو  
 على عشرة الاثنين الثلاثة إلا  
 أربعة عاد الكل للمستثنى منه  
 فإنه واحد فقط وإن استغرق  
 الأول نحوه على عشرة الأخيرة  
 الأربعة قبل بانه مضرة  
 لبطان الأول والثاني معا وقبل  
 أربعة اعتبارا والاستثناء النافذ من  
 الأول وقبل ستة اعتبارا والثاني  
 دون الأول (و) الاستثناء (الوارد  
 بعد جعل متعاطفة) عاقل (الكل)  
 حيث صلح له لأنه الظاهر مطلقا  
 (وقيل أن سبق الكل لفرض)  
 واحد عاد لكل نحو حيث دأرى  
 على أعمالى ووقت بستانى على  
 أخواتى وسبل بستانى على  
 أن يسفروا والأعاد لآخره فقط  
 نحو أكرم العلماء وجس دارك على  
 أقاربك وأعتق عبيدك إلا القسمة  
 منهم (وقيل أن عطف بالواو) عاد  
 للكل بخلاف الفاء ونحو مثلا  
 فلا أخيرة وعلى هذا إلا مدى حيث  
 فرض المسئلة في العطف بالواو



الى قوله وحسب وما بعده على هذا القول فان ذلك قياسه اختلف هو معلوم عاصي فلا حاجة  
 للنص عليه (قوله وقال أبو حنيفة والامام الاخيرين) أى مطلقاً أى لفرض واحد أم لا  
 عطف بالواو أم لا (قوله) وتبين المراد على الاخيرين) أى الاشتراك والوقف (قوله) ويثبت  
 وحديث) أى القرينة على عوده لكل أو البعض وقوله اتى الخلاف أى أثروا ولا  
 فالقرينة لا تنافي القول بالاشتراك أو الوقف حتى يبقى أصل الخلاف ثم مع وجودها  
 لا يظهر تقيافاً باعتبار ذلك الخلاف (قوله) كما في قوله والذين لا يدعون مع الله إلحاً  
 القرينة نفسه وفي آية الحراية يصد أن اسم الإشارة عائداً الى جميع ما مرّاذ لاخص  
 لبعض منه بالإشارة اليه فالاستثناء بعد عائداً الى الجميع فانه شيخ الاسلام وقال العلامة  
 وقوله الى جميع ما تقدمه أى من قوله والذين لا يدعون وما بعده وفيه تقرير بل هو عائداً الى  
 جملة قوله ومن يفعل ذلك يلق أثاماً وحدها اهـ وجوابه انه عائداً لجميع ما تقدمه بحسب  
 المعنى لأن هذه الجملة أعني قوله ومن يفعل ذلك يلق أثاماً بغزلة أن يقال ومن يدع مع الله  
 الهيا آخر يلق أثاماً ومن يقتل النفس التي حرم الله بالإلح يلق أثاماً ومن يرتكب ما يلق أثاماً  
 الا من تاب فان قيل هل هذه الجمل التي قدرتها ليست هي الجمل المتقدمة ولا موافقة لها في  
 المعنى لأن تلك منصفات وهذه منبئات والاستثناء انما يتقدم مع هذه لا مع تلك إذ لا معنى  
 لأن يقال في سياق المدح والذين لا يدعون مع الله الهيا آخر الا من تاب فيكون مدح الذين  
 لا يدعون مع الله الهيا آخر مشروطاً بعدم التوبة والايمان والعمل الصالح وحديث  
 لا يصد قول الشارح فانه عائداً الى جميع ما تقدمه اذ لم يضر هو هذا الاستثناء الى نفس  
 الجمل المتقدمة قلت المراد بعوده الى جميع ما تقدمه تعلقه به في الجملة وذلك لصداق تعلقه  
 بمشنيات تلك الجمل المتقدمة المشار الى تلك المشنيات بالجملة المذكورة كما تقرر وفي ذلك  
 إشارة الى تعميم تلك القاعدة وانها شاملة لمثل هذه الصورة فلا اشكال أصلاً فانه اسم (قوله  
 الى قوله الا الذين تابوا فانه عائداً الى الجميع) قال العلامة أى يجمع قوله ان يشترطوا بما بعده  
 وأنت خير بآية ههنا مفرقات لاجل لأن أن المصدرية واقفعل في تأويل مصدر وهو مفرد  
 اهـ وجوابه أنهم تسمعون في عدم مثل هذه جلا نظر الى أصلها قبل دخول أن والتسميع  
 بمثل ذلك جائز شائع لا ينكر (قوله) وقوله تعالى ومن قتل مؤمناً إلحاً القرينة فيه عود  
 الضمير في يصدقوا الى أهل القتل وهم هذا كورون في الدية لا في التعرير مع أن التصديق  
 انما يتأتى في الدية لا ناسحق أدى بخلاف التعرير فانه شيخ الاسلام (قوله) فانه عائداً الى  
 الاخيرين) أى الجملة الاخيرية قال العلامة ولا يخفى أن كلاماً من قوله فدية مسلبة الى أهله  
 وقوله تعرير رقيقة مفرد لأن الاول مبتدأ والثاني معطوف عليه اهـ وجوابه ما مر من  
 أنهم تسمعون في القتل بذلك (قوله) فانه عائداً الى الاخيرين) أى الجملة الاخيرية وهي قوله  
 وأولئك لهم العاقبة (قوله) قطعاً أى اتفاقاً فيهما فتقوله قطعاً راجع لقوله فانه عائداً  
 الى الاخيرية وقوله غير عائداً الى الاولى وقوله لانه حق أدى إلحاً بيان القرينة عدم عوده

(وقال أبو حنيفة والامام) الرازي  
 (للاخيرين) قطعاً لانه الثبوت (وقيل  
 مشترك) بين عوده لكل وعوده  
 للاخيرية لاستعماله في كل منهما  
 والاحتمال في الاستعمال الحقيقية  
 (وقيل بالوقف) أى لا يدور  
 على الحقيقة بينهما وتبين المراد على  
 الاخيرين بالقرينة بحيث وجدت  
 استنى اختلاف كما في قوله تعالى  
 والذين لا يدعون مع الله الهيا آخر الى  
 قوة الا من تاب فانه عائداً الى جميع  
 ما تقدمه قال السبكي بخلاف  
 وقوله تعالى انما يرجعون الى الله  
 الله ورسوله الى قوله الا الذين تابوا  
 الله ورسوله الى الجميع قال ابن  
 فانه عائداً الى الجميع قال ابن  
 السبكي انما رجعا وقوله تعالى ومن  
 قتل مؤمناً خطأ الى قوله الا ان  
 يصدقوا فانه عائداً الى الاخيرية أى  
 الذين قتلوا الكفار قطعاً ما قوله  
 الذين قتلوا الذين يرمون المحصنات ثم  
 تعالى والذين يرمون المحصنات ثم  
 لم يأتوا بأربعة شهداء الى قوله تعالى  
 الا الذين تابوا فانه عائداً الى الاخيرية  
 غير عائداً الى الاولى أى الجمل قطعاً  
 لانه حتى أدى فلا يسقط بالتوبة

الى الاولى (قوله الاختلاف) أى السابق وقوله فمعدناتهم أى لا تأقول يعود الاستثناء  
الوارد بعد جملته متعلقة الى جميع الجمل لم تقم قرينة على عدم العود في بعضها وعند  
أى حنفية لانه يخصه بالاخيرة فقدم قبول الشهادة عنده في الآية المذكورة من تمام  
الحد وهو لا يسقط بالشبهة ووجه كونه من تمام الحد أنه كذف بطلانه فجزاؤه قطع له لكن  
قطعاه معنويا كذا قبل وفيه ان جعله من تمام الحد لا يناسب لان الحد قبل يجب اقامته  
على الامام لاحرمته فعل ووجه فصل هذه الآية عما قبلها بقول الشارع أما قوله تعالى الخ  
وان شاوركمها في رجوع الاستثناء للاخيرة للخلاف المذكور في رجوعه لما قبله للاخيرة  
أيضا في هذه دون الآية التي قبلها (قوله أما القرآن الخ) مناسبة هذا لما قبله ظاهرة  
فان الاختلاف في ثبوت حكم احدي الجنتين لا ترى نظيرا لاختلاف في وقوع الحكم  
المذكور بعد احدي الجنتين لما قبلها فانه سم وقوله المصنف أما القرآن مقابل لحدوف  
تقديره ما تقدم في جمل لم يعلم حكم احدهما من خارج وأما القرآن الخ وهذا القرآن  
هو المسمى عند علماء المعاني بالوصل وهو صنف بعض الجبل على بعض وأما الفصل فهو  
عدم العطف (قوله لفظا) منصوب على التمييز عن النسبة وأنزع الخافض وقوله سكا  
تيميز مقررا لغيره ومنصوب بنزع الخافض (قوله في ذلك) أى الحكم الذي لم يذكر (قوله  
مثاله حديث أبي داود) قال الشهاب رغبنا في قتال الحكم المذكور هو انتهى فتشاورا  
فيه والذي لم يذكر هو التبعيض بهما اه وقد يقال لاحاجة لا اعتبارا بما ذكره لهما من  
الحكم لان المصنف لم يستعمل في القرآن فاحتمل قلت اعتبار ذلك بوقت عليه صحة  
القرآن وقوله لان المصنف لم يصف بذلك في القرآن مجموع بل الذي لم يعبه فيه هو الذي  
لم يذكر كما هو ظاهر (قوله لا يرون الخ) عطف بيان على حديث لم يبدل منه ويصح  
كونه امقننا نائبا (قوله بشرطه) أى وهو كون الماء قبل الادون الثقلين وأتقوه  
وهذا على مذهبه الشافعي وأما مذهبه معاشر الملكية فالمدار في التخصيص على التغير  
من غير نظر لقله الماء وكثرة كاهو متفرق في الفروع (قوله كاهو) أى التخصيص معلوم  
أى دليل خارج عن الآية (قوله وخالفه المزني فيه) أى في الحكم المذكور في مثاله  
لماترج عنده على القرآن فهو موافق لابي يوسف في أن القرآن يقتضى التسوية بين  
الجنتين كما قاله الله نفسه وخالفه في حكم المثال المذكور لماترج عنده من دليل آخر  
غير القرآن على ما يفيد القرآن من التسوية (قوله لماترج الخ) قوله ترج صفة لما هو  
عبارة عن دليل وقوله في أن الماء الخ يتعلق بمحذوف صفة أيضا وقوله في أن الماء الخ  
أى في مسئلة أن الماء الخ (قوله ويكنى في حكمه انتهى الخ) هذا الايتاق في الماء الكبير  
لبقاء ظهوره فاعل حكمه التمسى تقديره وفيه نظر في المستفاد أن الماء لم يمتدح انتهى  
حيث قد سم (قوله بمعنى صفة) انما قال: لأن الكلام في المخصص التمسى وقد تقدم  
أنه لا يستعمل في اللفظ والمراد بالصيغة الجمله من أداة الشرط وفعله اذ هو التي يحصل

وفي عوده الى الثانية أى عدم قبول  
الشهادة للخلاف فعندنا نعم وعند  
أى حنفية لا (و) لا استثناء الوارد  
عند مقررات نحو تصديق على  
الفقراء والمساكين وبأناء السبل  
الا التسقية منهم (أولى بالكل) أى  
بعوده لكل من الوارد بعد جمل  
لعدم استقلال المقررات (أما  
القرآن بين الجنتين لفظا) بأن  
تعطف احدهما على الأخرى  
(فلا يقتضى التسوية) شيما (في غير  
المذكور حكما) أى فيما لم يذكر من  
الحكم المعلوم لاحداهما من  
خارج (خلافا لابي يوسف) من  
الحنفية (والمزني) متافى قوله ما  
يقتضى التسوية في ذلك مثاله حديث  
أبي داود لا يرون أحدكم في الماء  
الدائم ولا يقتل فيه من الجثابة  
قالوا فيه ينصبه بشرطه كاهو معلوم  
وذلك حكمه انتهى قال أبو يوسف  
فكذلك الاعتساف في القرآن بينهما  
رواقه أصحابه في الحكم دليل غير  
القرآن وخالفه المزني فيه لماترج  
على القرآن في أن الماء المستعمل  
في الحديث طاهر لا ينجس ويصحب  
في حكمه التمسى ذهب الطهري  
(الثاني) من الخصائص المتصلة  
(الشرط بمعنى صيغة وهو)

بما التخصيص لا الاداة فقط (قوله أي الشرط نفسه) أي الشرط من حيث هو سواء كان لغوياً أو شرعياً أو عطلاً وإن كان المراد هنا الأول وفي العبارة استخدام حيث أطلق الشرط أولاً ثم أضافه الاداة بطلن المتقدم وأبعد عليه الضمير مما إذا منع معنى الشرط ومدلوله (قوله ما يلزم من عدمه العدم الخ) فيه أن هذا التعريف شامل للركن ككبيرة الأحرار مثلاً فإنه يلزم من عدمها عدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة إذ قد توجد تكبيرة الأحرار بدون بعض الأركان أو الشرط فلا توجد الصلاة ولا عدم الصلاة إذ قد تحقق بقية المعتبرات فتوجد الصلاة فهو غير مانع وقد يجاب بأنه تعريف بالعدم وقد أجازوه الأقدمون واختاره جمع منهم السيد وبأن ما في قوله ما يلزم من عدمه الخ بمعنى خارج عن الماهية بقرينة اشتراط أن الشرط خارج لا داخل قاله سم (قوله لذاته) قال الشهاب ظاهر صنيع الشارح إلا أن مقتضى يلزم المنق دون الثبوت ونفي التعلق بهما معاً على وجه التنازع فيه اه وسبأني كلام يتعلق بذلك اه منه (قوله بالقيد الأول الخ) القيد الأول هو قوله ما يلزم من عدمه العدم والقيد الثاني هو قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والقيد الثالث هو قوله لذاته وأعلم أنهم لم يتعرضوا لاعتراض قوله ولا عدم أي ولا يلزم من وجوده عدم ويضرب به المانع لأنه يلزم من وجوده العدم ولعل عدم تعرضهم لذلك الاستغناء عن إخراج المانع بهذا بناجيه بما قبله من قوله ما يلزم من عدمه العدم فليأتمل اه منه (قوله وبالثالث من مقارنة الشرط الخ) إضافة مقارنة للشرط من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الشرط المقارن وكذا قوله ومن مقارنته للمانع ثم إن الاحتراز هنا عن خروج الشرط المقارن لما ذكر من التعريف والمراد دخوله في الاحتراز هنا عن الخروج بخلافه بالقياس للقيد الأول والثاني فهو عن الدخول ولا يحد في هذا الاحتراز فيكون عن الدخول وعن الخروج ثم إن مقتضى صنيع الشارح أن قول المصنف لذاته محتق بقوله ولا يلزم من وجوده وجود الخ وأنه لا يرجع لمقابلته أيضاً أي قوله ما يلزم من عدمه العدم والوجه رجوعه أيضاً لإخراج المانع إذا عارض عدمه عدم الشرط فإنه يلزم حقتن عدمه العدم لكن لذاته بل لعدم الشرط التي فأنه قدم المانع وحده يخرج بقوله يلزم من عدمه العدم وعدم المانع مع عدم الشرط يخرج بقوله لذاته وقال الكمال اللقي في حل القيد الثالث أنه البيان ودفع توهم لزوم الوجود من وجود الشرط إذا عارض السبب لان ترتيب الوجود حقتن على السبب لا على الشرط ودفع توهم لزوم العدم من وجود الشرط إذا عارض المانع لان ترتيب العدم حقتن على وجود المانع لا على وجود الشرط اه ووجهه ظاهر فأنه في الصور المحترزة عنها بالثالث لم يلزم الوجود من وجود الشرط ولا العدم من وجوده أيضاً لا يقال بل لم يمانع كمن وجوده إذ لا معنى للزوم لعدم الاتسكال وهو مقتضى فان الوجود والعدم لم يتكافأ وجوده في الصور المذكورة لا نقول انما يصح

أي الشرط نفسه (ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته) احتراز القيد الأول من المانع فإنه لا يلزم من علمه شيء والثاني من السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث من مقارنة الشرط للسبب فإنه لا يلزم الوجود كوجود الحلول الذي هو شرط لوجود الزكاة

هذا لو كان المنصف عبر قوله ولا يلزم وجوده وجوده ولا عدم لكنه عبر بقوله ولا يلزم من  
وجوده وجوده ولا عدم الخ فاقى بين الدالة على أن اللزوم ناشئ عن وجوده وبواسطته وقد  
علم أنه لا دخل لوجود الشرط في الوجود ولا في عدمه في الصور المذكورة اه منه (قوله  
مع النصاب) متعلق بقوله كوجود الحول (قوله ثم هو عطف الخ) هذا التقسيم في الضد  
كما صلبه غيره حيث قال الشرط ينقسم الى عتلى وشري ولغوى أما العتلى فكالحياة الى  
أن قال وأما اللغوى فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا أنت طالق ان دخلت الدار فان  
أهل اللغوة وضعوا هذا التركيب ليل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط ولا سحر  
المعلق عليه الجزء وهذا وان الشرط اللغوى صار استعماله في السببية غالبا اه وأورد  
الكامل هنا ان ظاهر عبارة الشارح ان الشرط المعرف هو المتقسم وان اللغوى بمعنى  
الصيغة داخل فيه وليس كذلك اذ الشرط بمعنى الصيغة سبب جعلي كما حرره شيخنا في تحريره  
أخذ من القرأني فان المتكلم به جعله بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم  
كما هو افقه قول الشارح فينبغي عدم الاكرام المأمور به بالتصديق المهي وبوجود وجوده اذا  
امتثل الامر وهذا من الشارح ينافي تقسيمه اه اما قوله ظاهر عبارة الشارح الخ فوجهه  
انه جعل من الاقسام الشرط اللغوى ووصفه بأنه المخصص وقد تقدم ان المخصص هو  
الصيغة حيث قال الثاني من المخصصات المتصلة الشرط بمعنى صيقته وأما قوله وليس  
كذلك فان الشرط بمعنى صيقته سبب جعلي فيقال عليه اما أولا فالشارح لم يدعي ما ذكره  
كما مر من الاشارة لذلك وأما ثانيا فيجيب بأن كونه جعليا إنما هو بحسب الاستعمال الغالب  
لكنه بحسب الاصل شرط لا سبب كما إذا دخلت نفس الضد المتقدم على أن كون الشرط  
بمعنى الصيغة هو اللفظ ولا يصدق فيه السبب الذي ذكره وهو ما يلزم من وجوده الوجود  
ومن عدمه العدم اذ اللفظ يوجد ولا يوجد المشروط وعدمه وبوجود المشروط الا ترى انه  
لو قيل ان دخلت الدار فانت طالق فقد وجد الشرط اللغوى وهو الصيغة ولم يوجد طلاق  
فجزء ذلك وانما يوجد عند وجوده الصيغة فالصيغة انما تفيد جعل المعنى سببا لطلاق مثلها  
وأما قوله كما هو افقه قول الشارح الخ فمفهوم منع ظاهره ان قول الشاعر اذا امتثل الامر  
نصر يح بأن يجزد الشرط وهو الهي لا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو الاكرام وان  
وجود الاكرام انما يرتب على الهي اذا انضم الى الهي الاستتال ومعلوم ان الاستتال  
خارج عن الشرط فلم يلزم من وجود الشرط وجود المشروط حتى يتحقق معنى السببية بل  
هذا من الشارح لتطبيق لهذا المثال على ما عرف به الشرط وبان هذا الشرط لا يلزم  
من وجوده الوجود لقائه بل لما عاينه من الاستتال فله سم قال ثم رأيت شيخنا العلامة  
أعاد ذلك فقه المحدث هذا بخلاف قول شيخ الاسلام في به أي بقوله لماذا امتثل الامر ان  
المراد بيان معنى الشرط بعد وجود المشروط بمعنى السبب الجعلي والافتد عرف أن الشرط  
لا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لانه الصادق ذلك بالصيغة وبالتعلق المذكور اه من

مع النصاب الذي هو سبب الوجوب  
ومن مقارنته للمانع كالدين على القول  
بأنه مانع من وجوب الزكاة فصار  
العدم فأنهم الوجود والعدم في ذلك  
لوجود السبب والمانع لا ذات الشرط  
ثم هو عطف في الحياة العلم وشري  
كالطهارة للصلاة وما دى تصب  
العلم لصعود السبلج

ولقوى وهو المخصص كافياً كرم في قيم أي الجائز منهم فيعدم الأكرام المأمور به بالعدم الجي م يوجد بوجوده  
 إذا مثل الآخر (وهو) أي الشرط (٤٠) المخصص (كلاستثناء اتصالاً) ففي وجوبه هذا الخلاف المتقدم على الأصح

شأن الله وهو صيغة شرط وقبل يجب  
 اتصال الشرط اتصالاً وعليه اقتصر  
 المصنف في شرح مله تلخ حيث  
 قال لا ندع في ذلك نزاعاً (وأولى)  
 من الاستثناء (بالعود إلى الكل) أي  
 كل الجمل المتقدم عليه نحو كرم في  
 تميم وأحسن إلى ربيعة وأخلع على  
 مضرا جاولاً (على الأصح) وقبل  
 يعود إلى الكل اتصالاً والفرقان  
 الشرط لعدم الكلام فهو مقدم تقدير  
 بخلاف الاستثناء وضعف بأنه إنما  
 يقتضي على المصنف فقط (ويجوز  
 إخراج الأكره وفاة) فهو كرم في  
 تميم إن كانوا أعماماً ويكون جهالهم أكثر  
 بخلاف الاستثناء ففي إخراج الأكثر  
 به خلاف تقدم وفي سكاية الوفاق تسع  
 لما قبله من القول بأنه لا بد أن يفي  
 قريب من مدلول العام الآن يريد  
 وفاق من خالف في الاستثناء فقط

الثالث من الخصائص المتصلة (الصمة)  
 فهو كرم في قيم التمهات أخر بالقيمة  
 غيرهم وهي (كلاستثناء العود)  
 قعود إلى كل المتصدق على الأصح  
 (ولو تقدمت) فهو وقت على أولاد  
 وأولادهم المجانبين ووقت على محتاجي  
 أولادهم وأولادهم فعود الوصف  
 في الأولاد إلى الأولاد مع أولادهم وفي  
 الثاني إلى أولاد الأولاد مع الأولاد  
 ولعل (أما المتوسطة) فهو وقت على

أولاد المجانبين وأولادهم قال المصنف بعد قوله لا تلحقه أملاً  
 أيضاً (الرابع من الخصائص المتصلة) (الغاية) فهو كرم في قيم إلى أن يصنعوا خرج حال عصيانهم فلا يكرهون فيه

سم (قوله ولقوى وهو المخصص) فيه أن المخصص هو الصيغة كما قدمه ولا يخفى أن  
 الصيغة لا يصح أن تكون قسمين الشرط المتوقف بقوله ما يلزم من عدمه العدم الخ وقد  
 تقدمت الإشارة إلى ذلك ويمكن أن يجاب بأن التقدير هو المخصص صفة (قوله على  
 الأصح الآن) أي فيه الخلاف على الأصح المذكور ومقابل الأصح هو قوله وقبل يجب  
 اتصال الشرط اتصالاً ثم إن استثنى هذا للفتاوى بالاتفاق شأن الله احتاج للفرق بينه وبين  
 بقية الشروط والأشكال الاتفاق مع وجود الخلاف فيه فليأتنا هل منه (قوله من أن  
 أصله) أي أصل الخلاف في الاستثناء وهو خلاف ابن عباس ومن جبه وقوله في أن شأن الله  
 خبر أن من قولهم أن أصل الخ وقوله وهو أي شأن الله صيغة شرط (قوله وأولى من  
 الاستثناء الخ) قال شيخ الإسلام رحمه الله الأول يعرف من الفرق الذي بعده أه قلت  
 يمكن أن يوجه بهذا أيضاً القول السابق أنه يجب للاتصال اتفاقاً بخلاف اتصال الاستثناء  
 ففيه الخلاف وذلك لأن مناهة الأفعال مع التأخير إلى الصدر أقوى من مناهة لما  
 ليس له الصدر ويمكن أيضاً أن يوجه بالاتفاق على جواز إخراج الأكثرية بأن يقال لما  
 كان له الصدر كان كونه مذكوراً ولا وصار العالم المذكور بعده كونه لا يتناول ما زاد عليه  
 ثم أن تضعيف الفرق المذكور لا يجري هنا فتأمل أه منه (قوله أي كل الجمل) لو قال كل  
 المتعاطفات لبشلت المفردات كان أولى قاله شيخ الإسلام (قوله فهو مقدم) أي لتوقف  
 تحقق الشرط على تحققه (قوله ويكون جهالهم أكثر) فيه جعل المضارع المثبت حالاً  
 وهو متعقّب فزول في ذلك بالماضي والواو عاطفة والواو حالية وهو خبر مبتدأ محذوف  
 كذا قبل ولا ضرر وتلج الواعى الحال حتى يراد الأشكال بل لا مانع من حمل الواو على  
 الاستئناف أو على العطف على جملة نحو كرم الخ أي وذلك نحو كرم الخ أه منه قلت  
 لا يخفى بعد ذلك من الاستئناف والعطف (قوله تسع) أراد التسع أنه أراد بالوفاق قول  
 الأكثر متلازمة قريب من الوفاق والفرق بينه وبين ما ذكر من الجواب أنه على التسع  
 لم يرد معنى الوفاق بل معنى ما يقرب منه بقول الأكثر وكان المعنى على الشبه أي كالوفاق  
 وعلى الجواب أراد تسعة الوفاق لمكانه وفاق مخصوص أه منه (قوله بأنه لا بد الخ)  
 أي لا بد في التخصيص الشامل للتخصيص بالشرط وغيره (قوله قريب من مدلول العام)  
 أي وهذا لا يتفق مع إخراج الأكثر (قوله الآن يريد الخ) استثنى من قوله تسع فهو  
 جواب عنه (قوله مع أولادهم ثم قوبل مع الأولاد) إشارة إلى أن مدخول مع وهو  
 أولاد الأولاد في الأول والأولاد في الثاني هو المتبوع لتعلق الوصف به أولاً (قوله قال  
 المصنف) الأول قتال لا يجزى ما (قوله خرج حال عصيانهم) قال الكمال تنبيه  
 على أن العموم في حالة التخصيص بالغاية عموم في الأحوال لا في الأشخاص فالتصريح

أولاد المجانبين وأولادهم قال المصنف بعد قوله لا تلحقه أملاً  
 أيضاً (الرابع من الخصائص المتصلة) (الغاية) فهو كرم في قيم إلى أن يصنعوا خرج حال عصيانهم فلا يكرهون فيه

وفي (كلاستثناء في العود) فتعود الى كل ما تقدمهما على الاصح فهو كرم في تيم وأحسن الى ربيعة وتوقف على مضرا الى ان  
يرسلوا (والمراد) بالغاية (غاية تقدمها عموم يشعلها لو لم تأت مثل) ما تقدم (٤١) ومن قول تعالى قالوا الذين لا يؤمنون

يا لله الى قوله (حق يبطوا الجزية)  
فانهم لو لم تأت لقاتلتهم أعطوا  
الجزية أم لا (واما مثل) قوله  
فما لك سلام هي (حق مطلع  
القبس) من غاية لم يشعلها عموم  
قبلها فان طلوع الفجر ليس من  
الليلة حتى تشمل (فالتحقق في العموم)  
فيما قبلها كعموم الليلة لاجرائها  
في الآية لا للتفصيل (وكذا)  
قولهم (قطعت أصابعه من  
الخنصر الى البصر) بكسر واؤها  
ومثلها فان الغاية فيه لتحقيق  
العموم أي أصابعه جميعها بأن  
قطع ما عدا المذكورين بين  
قطيعهما وأوضح من ذلك من  
الخنصر الى الإبهام كما عبر به  
في شرح الخنصر والمهاج وعدل  
عنه الى ما هنا لما بين السبع مع  
البلاغة الحوج الى التدقيق في فهم  
المراد وذكر مثالين بالغاية  
في الثاني من المغايرة في الأول  
(انما من) من الخصائص المتصلة  
(بدل البعض من الكل) كما ذكر بن  
الحاج فهو كرم الناس العلماء  
(ولم يذكر الا كرون وصوم)  
الشيخ الامام) والد المصنف لعل  
البدل منه فيية الطرح فلا تحقق  
فيه لعل يخرج منه فلا تفصيل  
به (الضم الثاني) من الخنصر  
(المقبل) أي ما يستقبل بنفسه من

تيم على بعض أحوالهم لا لئيم تيم على بعضهم وكذا القول في التفصيل بالشروط اه وفيه  
بحث لان هذا مسلم في نحو هذا المثال لا مطلقا اذ قبل ملاقاة سور القرآن الى سورة  
الناس واشقوت فخيال البستان الى نخلة كذا اودت القرينة على خروج الغاية كان ذلك  
عموما في الأشخاص بلا شبهة على انه يمكن منع ذلك في المثال المذكور بان المراد الاعتم من  
الأشخاص والأحوال فانه ان وقع العصيان من الجميع فالعموم في الأحوال والإخراج  
من عمومها ومن بعضهم فالإخراج من عموم الأشخاص وقول الشاوي خرج حال عصيانهم  
الخ فرض مثال لا يخصص (قوله لقاتلتهم) أي لكثما أمورين يقتلهم بذلك فالأدب  
الامر بالقتال لا شمس القتال فلا يرداه قد يتوقف لو لم تأت الغاية (قوله من غاية لم يشعلها  
عموم ما قبلها) ثم قوله ليس من الليلة يقال عليه ان ذلك لا دخله في استفاء كون الغاية  
للتفصيل لانه لو قيل سلام هي الى آخرها لم يكن فيه تفصيل أيضا بل تحقيق للعموم مع نفي  
الغاية شعلها عموم ما قبلها لان آخر الليلة جزء منها الا ان يجب بان المراد الإشارة الى ان  
التي تصبى في العموم قد تكون غير مشعولة كما هذا المثال وقد تكون مشعولة كالمثال  
الآخر بخلاف التي التفصيل لا تكون المشعولة لما قبلها فإسأل اه منه (قوله يكسر  
أولها وماثلها) ويجوز رفع الثالث فيها (قوله لمع البلاغة) هي مطابقة الكلام مقتضى  
الحال والحال هنا هو اختيار السامع هل يدرك المعاني الدقيقة ام لا (قوله المخرج الخ)  
بالمرتب البلاغة باعتبار تأويل المطابقة بالكون مطاوعا ما قول شيخ الاسلام  
لما أولئك من السبع والبلاغة فغيرين فتأمل (قوله في الثاني) أي وهو قوله قطعت  
أصابعه وقوله في الأول أي وهو سلام هي حتى مطلع الفجر (قوله بدل البعض) مثله بدل  
الاشغال كما بهين زيد بجملة كانه أو جاب عن الشافعي قاله شيخ الاسلام (قوله فيية  
الطرح) فيه ان تهي كونه فيية الطرح أنه غير معتد عليه لأنه لا يذكر وحيد فلا وجه  
لتنويع المذكور (قوله ما يستغل بنفسه) أي بان لا يحتاج الى ذكر العام معه وقوله من  
لفظ أو غيره أشار باللفظ الى الخصائص المقتضية الآية كتنصيص الكتاب بالسنة وعكسه  
وبغيره الى الحس والعقل (قوله فان أدرك بالحس أي المشاهدة) تنصير الحس بالمشاهدة  
فخر الآية والأفالحس في كلام المتقدم شامل للحواس الخمس مع ان الحاكم انما هو العقل  
بواسطتها فيرجع ذلك الى التفصيل بالعقل ولذلك اقتصر جماعة منهم ابن الحاجب على  
العقل وفي نسخة يجوز التفصيل بالحس والسمع واستقله في التسع المعقودة اكتفاء بالحس  
شيخ الاسلام قلت الشائع في الاستعمال ان المراد بالعقل ما يدرك بالعقل بلا توقف الحواس  
والحس ما يدرك به بواسطة الحس فلما اقتصر على العقل لتوهم قصر الخنصر على العقل  
وحده ولا يشمل التفصيل به بواسطة الحس (قوله فان أدرك بالعقل ضرورة الخ) اطلاق

لفظا أو غيره وبدا بالفجر لانه فقال (يجوز التفصيل بالحس) كما في قوله تعالى في الرعدة على عادته ترك شي أي تم لكه فان أدرك  
بالحس أي المأخذ فما لا يدركه فكذلك (والعقل) كما في قوله تعالى اتقوا خلق كل شي فان أدرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالفا لنفسه

الضروري على ذلك من حيث انه صار معلوما لكل أحد فالنقي بالضروريات  
والاقتضوي به انما نشأت عن النظر كما لا يخفى ثم ان القبول بذلك للتخصيص بالعقل مبنى  
على ان المتكلم يدخل في عموم كلامه وان لفظ الشيء يطلق على افعه تعالى وفي كل منهما  
خلاف وان أريد بالشيء اسم المفعول أى المشاء لم يمتنع الى التخصيص لعدم دخول الذات  
المعلية تحت ذلك الشيء (قوله خلافا للثبوت) يصح بقاؤه على المصدرية وقد تفرق الكلام  
مضاف أى ذى شذوذ وبصح كونه بمعنى اسم الفاعل ويصح كونه جمع شاذ كسبوج جمع  
ساجد لكن جمع فاعل على فعل سماعي وقد تقدم هذا (قوله فى نعمهم التخصيص  
بالعقل) قال الشهاب خصه بالعقل مراعاة للثقل وقال الكمال ظاهر المتن جريان الخلاف  
فى التخصيص بالحس أيضا ولم يصرح به الشارع امالانه لم يجبهما ولان التخصيص به عند  
التصديق تخصيص بالعقل كما قلنا سابقا على ان الادوار العقل بواسطة الحواس ثم قد  
يقال انه أشار الىه فى ضمن قوله وبأى مثل ذلك كله فى التخصيص بالحس هنا وعلى هذا  
الاستدلال يتوجه انه لم قصر المتن على العقل ثم ألحق به الحس وقال الزركشى وقوله  
خلافا للشذوذ هو عائدا الى به وهو العقل فان التخصيص بالحس لا تعرفه خلافاً لمبنى  
أن يطرحه خلاف من المتكرين لاستناد العلم الى الحواس لانها عرضة الاثبات والخصالات  
اه (قوله أن مانتى العقل) أى القدر الذى تقي العقل فيه كذا ذات العلوية فى التنبال  
وقوله حكم العام أى المحكوم به على العام (قوله لم يتناوله العام لانه لا تصح ارادته)  
فيه بحث لأن عدم صحة الارادة انما تقتضى عدم التناول من حيث الحكم لامن حيث  
اللفظ والتناول من حيث اللفظ كاف فى تحقق التخصيص أى الاخراج من العام  
لماتقدم أن العام المخصوص هو مصادره ادنا ولا يحكام ثم رأيت امام الحرمين قال فان  
تلقى المخصوص من ما شيد العقل غير مفكر وكون اللفظ موضوعا للعموم لم ي أصل  
السان لا خلافا فيه مع من يعترف بطلان مذهب الواقعية وان امتنع فمتنع من نسبة  
ذلك تخصيصا فليس فى اطلاقه مخالفة عقل أو شرع العاشر ما ذكره ونقله فى شرح المنهاج  
عنه ثم رأيت شيخنا الشهاب قال فى قوله لم يتناوله العام أن أديهم من حيث اللفظ فمتنوع  
او من حيث الحكم فلم ولا يحدو ربه اه ويحتمل ان المعنى على التشبيه أى كله لم يتناوله  
العام وذلك لانه لما كان الاتصال من اللفظ الى المعنى انما هو بالعقل كان مانتى العقل حكم  
العام عنه كله ليس من الافراد اه سم (قوله تنظر الى انما يخصص بالعقل لا تصح  
ارادته) أى من حيث الحكم والتخصيص فرع صحة الارادة وقضية كلام الامام رضى  
الله عنه أن تقي صحة الارادة من حيث الحكم وأما من حيث اللفظ فهو متناول لما شاء  
العقل وبهذا يغترق كلام الامام من كلام الشذوذ وان اتفاقا على تقي التسمية بالتخصيص  
فلذا غير المستف فى الحكماء عن الشذوذ وعن الامام الشافعى بما قاله ولم يقل خلافا  
لشذوذ الشافعى مثلا (قوله وهو لفظي الخ) هو ظاهر بالنسبة للخلاف الشافعى مع

(خلافا للشذوذ) من الناس  
فهو منهم التخصيص بالعقل فالتن  
ان مانتى العقل حكم العام عنه  
لم يتناوله العام لانه لا تصح ارادته  
(ومع الشافعى) رضى الله عنه  
(نسبة تخصيصا) تنظر الى ان  
تخصصه من العقل لا تصح ارادته  
بالحكم (وهو) أى الخلاف  
(اللفظي) أى عائدا الى اللفظ والتسمية  
للاتفاق على الرجوع الى العقل  
فيما تقي عنه حكم العام

الجمهور دون الشذوذ لانهم يقولون بعدم تناول اللفظ لماشاء العقل من حيث وضع  
 القفل ويوجب بما تقدم من ان المعنى في قولهم لم يتناوله العام على التشبيه أى كانه لم يتناوله  
 العام فليتناول وقال شيخ الاسلام كأن تقول هو مغضى لانهم يعتبرون في التخصيص  
 بالعقل صحة ارادة المخرج بالحكم ونحن لانعتبره نظرا الى ان العبرة بظاهر اللفظ كإتة  
 العبرة بالالسبب فيما اذا ورد العام على سبب اه ويوجب جمع أن هذا يقتضى كونه  
 معنويا اذا اختلف على هذا صاير منبعا على تفسير التخصيص وأنه هل يعتبر فيه صحة ارادة  
 المخرج بالحكم مع الاتفاق على المعنى بذلك الاجزاء وهذا لا يخرج من كون الخلاف  
 لفظيا (قوله عندنا هم) أى لان العام من حيث وضعه صالح لتناول الفرد الذى يبنى عنه  
 العقل حكم العام وعندهم أى عند الشافعى والشذوذ لا المأثر (قوله وبأنى مثل ذلك  
 كله في التخصيص بالحس) قال شيخنا الشهاب قلت تعليلا لمنع السابقان لا يصحسان  
 هنا فليتناول اه وأقول جوابه المتع فانه محل عدم التناول هناك بعدم صحة الإرادة  
 ولا خفاء ما أدرك بالحس خروجه عن الحكم لا يصح ارادته به فلا يتناول العام على  
 قياس ملحقا له سم قلت لعل ملحق الشهاب رحمه الله تعالى ان وجه عدم صحة الإرادة  
 فيما نقي العقل عنه حكم العام لزوم المحال لو دخل تحت حكم العام لانه تعالى واجب  
 الوجود فلا يقطعه الخلق بزم جوده ولا كذلك الحال في عدم صحة الإرادة فيما نقي الحس  
 عنه حكم العام وفيه ان المنظور اليه تعليل عدم التناول بعدم الصحة في كل وتعليل عدم  
 الصحة في أحدهما فيبر ما يعل به عدم الصحة في الآخر أمر آخر كما هو بين على أن اللازم  
 هنا أيضا على دخول ما نقي الحس عنه حكم العام تحت العام الاحتمال أيضا لما يلزم عليه من  
 الكذب في اخبر الله تعالى فليتناول (قوله جواز تخصيص الكتاب) أى بعض آياته  
 العامة (قوله فوض البيان) أى الدين وقوة فلا يحصل الإشوة أى أو بعبارة وهذه  
 النتيجة ممنوعة وأفتد من مسلمان ويشير الشارح الى ذلك سم (قوله كخصص قوة  
 تعالى والمطلقات الخ) هذا مخصوص أيضا من حيث شموله لغیر المدخول بها بقوله تعالى  
 فما لكم عليم من عقد فتدونها كما أن قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا  
 يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا مخصوص بقوة وأولات الاجال الآية (قوله  
 أجلهن) أى اقتضاء عدتهن (قوله أن يضمن جلهن) أى سواء كن مطلقات أو متوفى  
 عنهن كما مر (قوله قلنا الاصل) أى المستحب (قوله ويبان الرسول) أى يبينه يعنى  
 ان قوله تبيين ليس مقصودا على البيان بالسنة كما فهم الماتع بل يرمى البيان بالكتاب (فان  
 قيل) البيان بالكتاب لله تعالى والرسول مبلغ (أجيب) بأنه يصح استناده الى الرسول  
 حقيقة لتزوجه عليه وصدوره عن لسانه (قوله وقد قال الخ) جملة حالية مقصود بها الترقى  
 في الجواب بمنزلة أن يقال على أنه قد قال تعالى الخ وليست على لقوله ويبان الرسول الخ  
 كما يظهر بالتأمل (قوله نينا لكل شئ) أى والقرآن شئ قد دخل فيه (قوله لقوله تعالى

وهل يسمى فيه ذلك تخصيصا عندنا  
 ثم وعندهم لا وبأنى مثل ذلك كله  
 في التخصيص بالحس والاصح جواز  
 تخصيص الكتاب به أى بالكتاب  
 وقيل لا لقوله تعالى وأزناالك  
 الذكر بين الناس ما نزل اليهم فوض  
 البيان الى رسوله صلى الله عليه وسلم  
 والتخصيص بيان فلا يصل الا قوله  
 لنا الوقوع كخصص قوة تعالى  
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
 فزوه السائل لا وأولات الاجال بقوله  
 تعالى وأولات الاجال قال المانع يجوز  
 يضمن جلهن فان قال المانع يجوز  
 أن يكون التخصيص بغير ذلك من  
 السنة قلنا الاصل علمه ويبان  
 الرسول صلى الله عليه وسلم  
 يصدق بالبيان ما نزل عليه من  
 القرآن وقد قال تعالى ونزنا  
 عليك الكتاب نينا بالكتاب  
 (والسنة بها) أى بالسنة وقيل  
 لا لقوله تعالى



وانزلنا الخ) أعاد الآية هنا نظر الى المعقول في الاستدلال وفيما نظر النظر فيها الى أنفعا  
 وفيما يأتي نظر المستدل بها الى الفاعل والمعقول بها (قوله على القرآن) أي فلا يسن  
 بالنسبة بل انما يسن بالقرآن فقط والقصر باعتبار مفهوم ما نزل أي تبين ما نزل المهم لا غير  
 المنزل وقد يقال لا وجه للقصر هنا اذ ليس هناك قصر الا ان يقال ذكر الشئ في مقام  
 البيان ضد القصر عليه ولا يبيّن ما فيه فليسا مل (قوله لانهما من عند الله) أي فالعنى  
 لتبين للناس بالسنة أو بالكتاب ما نزل اليهم من الكتاب أو السنة والله أعلم براده (قوله  
 وما ينطق عن الهوى) أي هوى النفس وهذا لا شاهد فيه بجموده اذ الاجتهاد على القول  
 بجواز في حقه صلى الله عليه وسلم لا هوى فيه بل تمام الشاهد فيه قوله ان هو الا وحى  
 يوحى (قوله ويدل على الجواز قوله تعالى الخ) لم يستدل بالوقوع كالذي رقبه وقد  
 استدل على الوقوع بغير الحاكم وبغيره ما قطع من حى فهو حيث فانه مخصوص بقوله تعالى  
 ومن أوصافها وأرباها وأشعارها الآية شيخ الاسلام (قوله تبيانا لكل شئ) أي  
 والسنة شئ من جملة ذلك فتكون داخله نفسه (قوله وان خص من عموم ما هنـ)   
 أي العام الذي خص بغير القرآن أي من سنة أو غيرها من الخصائص الالهية سم (قوله  
 بناء على القول الآتي) اشارة الى تحقيق الخلاف الذي نهى الا سمدى بقوله لا تعلم خلافا  
 في تخصيص الكتاب بالتواتر شيخ الاسلام (قوله وكذا بغير الواحد عند الجمهور  
 مطلقا) أي سواء خص بمقاطع أم لا خص بمفصل أم لا قال الزركشي هذا الخلاف  
 موضعه في خبر الواحد الذي لم يجمعوا على عدمه بل به فان أجروا عليه كقوله لا يبرأ  
 اقاتل ولا وصية لوارث ونسبه عن الجمع بين المرأة وأختها فيوصى بتخصيص المسموم به بلا  
 خلاف لان هذه الاشياء بمنزلة التواتر لا نهى ما قاد الاجماع على حكمها وان لم ينعقد على  
 روايتها نيه عليه ابن التيمياني اه قاله سم (قوله عمل التخصيص دلالة) أي مدلول  
 العام أي لاسمه (قوله بخلاف ما لم يخص أو خص بطلق) هذا يدل على ان ابن ابي حنيفة  
 التخصيص بالطلق اشده والا فلا وجه لترتيبه عليه منع التخصيص الا حاد وحيد  
 يشكل منه التخصيص بالا حاد ابتدأ مع انه من افراد التلقى فيقول لا يجوز تخصيصه بطلق  
 غير الا حاد ابتدأه وامنع تخصيصه ابتدأه الا حاد مع انه بطلق أيضا ثم رأيت شيخ الاسلام  
 لخص هذا الاشكال وأشار الى دفعه حيث قال ما نهى قوله بخلاف ما لم يخص أو خص  
 بطلق أي أو خص عند غير ابن ابي حنيفة والافقده لا يجوز التخصيص بطلق فيما لم يخص  
 فكيف يجوز التخصيص الا قبله اه وفيه نظر ظاهر لان التخصيص بالطلق ابتدأه ان كان  
 يستلزم عند ابن ابي حنيفة فلا أثر له عنده وان جوزه غير لانه اذا حكم بغيره بالتخصيص بالطلق  
 ابتدأه فهو يرى بطلان هذا التخصيص وان العام باق على عموم لم يدخله تخصيص  
 فلا يمكن أن يكون هذا عنده مما خص بطلق حتى يصح له أن يرتب عليه منع التخصيص  
 بالا حاد بل المنع حينئذ عنده انما يرتب على عدم التخصيص مطلقا وكلام المصنف

وانزلنا اليك الخ كرتين للناس  
 ما نزل اليهم فقص بيانه على القرآن  
 لنا الوقوع كتخصيص حدث  
 العيصين فيما شئت السماء  
 العشر يحد بينهما ليس فيما دون  
 خمسة أو سق صدقة (و) السنة  
 (بالكتاب) وقيل لا لقوله تعالى  
 لتبين للناس ما نزل اليهم جعله  
 مبينا للقرآن فلا يكون القرآن  
 مبينا للسنة فلنا الامناع من ذلك  
 لانهم من عند الله قال تعالى  
 وما ينطق عن الهوى ويدل على  
 الجواز قوله تعالى ونزلنا عليك  
 الكتاب تبيانا لكل شئ وان خص  
 من عموم ما خص بغير القرآن  
 (والكتاب بالتواتر) وقيل  
 لا يجوز بالسنة المتواترة الفعلية  
 بناء على القول الآتي ان فعل  
 الرسول لا يخص (وكذا)  
 يجوز تخصيص الكتاب (بغير  
 الواحد عند الجمهور) مطلقا وقيل  
 لا مطلقا ولا التلق القطعي بالتلقى  
 قلنا عمل التخصيص دلالة العام  
 وهو ظنية والعمل بالظنين أولى  
 من الفاء أحدهما (وثالثها) قاله  
 ابن ابي حنيفة (ان خص بمقاطع)  
 كالمسئل انصف دلالة يستلزم  
 بخلاف ما لم يخص أو خص بطلق  
 وهذا لصح على قول قسطنطين ان  
 ما خص باللفظ حقيقة قال المصنف

ظاهر في خلاف هذا الجواب لأن قوله وعندى عكسه على الوجه الذي شرحه الشارح  
 يوجب على كون ابن أبان يجوز تخصيصه بالقطي والامتنان ذلك البعث من المصنف  
 وكون ذلك البعث ابن أبان بناء على الجواز على قول غيره في غاية البعد فليست سم  
 (قوله له ضعف دلالة حديثه) أي كونه مجازاً في الباقي حيث نذر قوله وهذا مسمى الخ  
 الاشارة الى ما خصه بظني أي بلفظ ظني (قوله حقيقة) أي في الباقي فتكون دلالة قوية  
 فلا يخصص بغير الواحد لمضعفة وقوة دلالة العالج حيث (قوله وعندى عكسه الخ)  
 قد يناقش فيه بأن عكس المذكور عن ابن أبان انه يجوز ان خص بظني أو لم يخص هو يمنع  
 ان خص قاطع لأن المراهة عكس ان عمل الجواز فيما تقدم هو عمل المتم هنا وعمل المتم  
 فيه هو عمل الجواز هنا وعمل المتم فيما تقدم هو أن لا يخص أو خص بظني فيكون ذلك  
 هو عمل الجواز هنا مع أن الامر ليس كذلك كما علم من تقرير الشارح فأى دليل على  
 اخراج ما لم يخص من حكم الجواز يمكن أن يعجب بأن الدليل على ذلك فهو ما وافقة  
 من حكمه التخصيص بالقاطع لأنه اذا امتنع التخصيص فيما خص بقاطع كما نصح به  
 العكسية لكونه بمنزلة ما لم يخص فاستناع تخصيص ما لم يخص كذلك أولى وعلى هذا فيمكن  
 أن يوجه اجمال المصنف في هذه العبارة بأنه للعمل على التدريب واستخراج الدقائق  
 فليست ثم أن قوله وعندى عكسه لبعض اختيار المصنف للعكس كما هو من ظاهر  
 العبارة وانما هو بحث عيسى بن أبان وقدح في دليله أي ينبغي أن يقال حيث فرق بين  
 القطي والقطي عكس ما ذكر وقال الشهاب قوله وعندى عكسه خبر مبتدأ محذوف  
 لا مبتدأ أخبره عندى أي وعندى الصواب عكسه ان قيل بالفرق قوله حيث فرق  
 اصلاح لامتني يعني ليس مراد المصنف ان الصواب عندى هو هذا التفصيل بل الصواب  
 لمن فصل أن يفصل هكذا اهـ ومنه كونه مبتدأ خبره غنبدى ممنوع بل هو جائز لأن  
 عندى يراد به معنى معتدى أو قوله فلا تقدير هنا ومعتدى أو قوله على حكمه بناء  
 على التفرقة بمعنى ان العكس هو صواب التفرقة ولا اشكال في صحة ذلك (قوله فليكن  
 بما لم يخص) أي يقاس عليه في قوة الدلالة (قوله بالنظر اليه) أي الى افراد المتصل فقط  
 فكانه لم يخص (قوله يوصيكم الله في أولادكم) في سببية أي بسبب أولادكم (قوله  
 ويأتي الخلاف في تخصيص المتواتر بغير الواحد) قال شيخ الاسلام أي الخلاف المذكور  
 والاختلاف في خلاف يؤخذ من قول المصنف والسنة بها اهـ أي من الطائفة والافليس  
 صريحاً في تناول تخصيص المتواتر بالاحاد لجواز أن يكون مفروضاً للتساويين سم  
 (قوله زيادة على امامه) أي الامام الرازي لأنه الذي خص البضاوى منهاجه من  
 كتابه الحصول وكثرة متابعتها لا امام الحرمين كما قيل (قوله وبالقياص) قال شيخ  
 الاسلام عمل الخلاف في القياص المثلون أما المقطوع فيجوز ان تخصيصه قطعاً كما  
 أشارة الايسارى شارح البرهان ذكره العراقي وغيره اهـ (قوله المستند الى نص

وعندى عكسه) أي ينبغي أن  
 يقال حيث فرق بين القطي والقطي  
 يجوز ان خص بظني لأن الشرح  
 بالقطي للم نص ابراهه كان  
 العلم لم يتناول بظني بما لم يخص  
 (وقال الكرخي) يجوز ان خص  
 (بمقتضى) قطي أو ظني لنصف  
 دلالة حديثه بخلاف ما لم يخص أو  
 خص بظني فالعموم في التصل بالظن  
 اله فقط وهذا مسمى على قول تقدم  
 ان التخصيص بما لا يستقل حقيقة  
 (وتوقف القاضي) أبو بصير  
 الباقلاني عن القول بالجواز  
 وعدمه لنا الوقوع كخصيص قوله  
 تعالى وصيكم الله في أولادكم الخ  
 الشامل للولد الكافر بحديث  
 العيصين لا يرث المسلم والكافر ولا  
 الكافر المسلم وبأني الخلاف  
 في تخصيص المتواتر بغير الواحد  
 كما يؤخذ من كلام القاضي  
 الباقلاني ثم البضاوى زادته على  
 امامه (و يجوز ان تخصيصه بكتاب  
 أوسنة (بالقياص) المستند الى نص

خاص) أى وهو دليل حكم الاصل (قوله حذرا الخ) - علم له منه ذلك (قوله على النص) أى العلم من كتاب أوسنة (قوله فى الجمله) أى لانه ليس أصلا لهذا القياس بل أصلا النص الخاص المذكور (قوله وسأبين) أى وهو أن الخفى مالم يقطع فيه بنى القارقر بخلاف الجلى مثال الثاني قياس الشيعه على القمع فى حرمة الربا ومثال الأول قياس التفاح عليه فى ذلك ويمكن التمثيل لما ذكره المصنف من التخصيص بمثل على سبيل القرص لا كثرة بمثل ذلك فى التمثيل للقواعد الاصولية وذلك كما لو قيل يجوز الزاوى فى كل شئ ثم يخرج من هذا العموم البروقس عليه الشيعه فيجوز حثها اخراج الشيعه من عموم قولنا يجوز الزاوى فى كل شئ بقياسه على البركون هذا القياس جليا ولو قيس على البر التفاح لم يجز اخراجه من العموم المذكور بهذا القياس لكونه خفيا (قوله ولا ين أبان) هو فتح الهمة والموحدة المقسوحة الخففة قليل وغير مصروف للعلة ووزن الفعل والصيغ انه مصروف وان الهمة والنون فيه أبجستان ووزنه فعال ولذا يقال من لم يصرف أبان فهو أبان (قوله وقد أطلق الجواز هنا وقيد فى خبر الواحد الخ) أى أطلق ابن أبان جواز تخصيص النص بالقياس اذا خص النص تخصصا سابقا على التخصص بالقياس سواخص يقطع أو يجزى الواحد وقيد الجواز فى خبر الواحد بالقاطع فقال محل جواز التخصص بجزى الواحد اذا خص النص تخصصا سابقا على التخصص بتجزى الواحد يقطع لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد ما يمكن راويه فقها أى يجزىه ومفهوم قوله ما يمكن راويه فقها انه ان كان راويه فقها لا يكون القياس أقوى وذلك صادق بالتساوى ويجوز خبر الواحد أقوى وانه يجوز حثها التخصص عند ابن أبان بغير الواحد اذا خص العام ولو بغير قاطع ولم يعترض ذلك هذا وقيل ينافى الاستوى فى شرح المساجد الشارح فقيس مذهب ابن أبان هنا بالقاطع فقال والشاغل عيسى ابن أبان ان خص قبل ذلك بدليل آخر غير القياس جاز ثم قال وان لم يخص فلا يجوز لكن يشترط فى الدليل ان يخص على هذا المذهب أن يكون مقطوعا به لأن تخصيص المقطوع بالمتنوع عنده لا يجوز كما تقدم فى أول المسئلة فانهم ذلك وحذفه المصنف العلم به بما تقدم اه فكان الشارح قصد مخالفته فى ذلك فانه سم (قوله بان لم يخص) وأخص منه غير أصل القياس) اشتمل منطوقه على صورتين ومفهومه على صورة وهي ما اذا خص من العام أصل القياس ومثال الصورة الأولى ما لو قيل يجب الحد على كل شخص زان ثم يقال لا يجب الحد على من زنى بماله غيره بقياسه على من زنى بيهمة غيره ومثال الثانية وهي ما اذا خص العام بغير أصل القياس ان يخص من المثال المتقدم العبد ثم يقاس القياس المتقدم فقد خص العام هنا بغير أصل القياس فان أصل البهية وانخرج العبد ومثال الصورة الثالثة وهي ما اذا خص من العام أصل القياس ان يخص من المثال المتقدم العبد كما مر يقاس به الامه ومثل هذه الصورة مثال الشارح

خاص ولو كان خبر واحد (خلافا  
للأمام) الرازى فى منعه ذلك  
(مطلقا) بعد أن يجوز حذرا من  
تقديم القياس على النص الذى هو  
أصل له فى الجمله (والبيان) أى على  
فى منه بذلك (أن كان) القياس (خفيا)  
لشتمه بخلاف الجلى وسأبين  
وهذا التخصيص منقول عن ابن  
سريج والمتنوع عن الجافى المنع  
مطلقا وقدمنى المصنف على ذلك  
فى شرحه (ولا ين أبان ان لم يخص  
مطلقا) بخلاف ما خص فيجوز  
لصنف دلالة مستند وقد أطلق  
الجواز هنا وقيد فى خبر الواحد  
بالقاطع كما تقدم لأن القياس عنده  
أقوى من خبر الواحد ما يمكن راويه  
فقها (و) خلافا (لعموم) فى منعه  
(ان لم يكن) أصله أى أصل القياس  
وهو القياس عليه (تخصصا) أى خرجا  
العام (من العموم) أى خرجا  
منه ينص بان لم يخص وأخص منه  
غير أصل القياس بخلاف أصله  
فكان التخصيص به

بالآية الآتية وفي هذه الصورة يصح التخصيص بالقصاص لأن أصله مخرج من العام  
 فالتخصيص في الحقيقة بالأصل المذكور لا بالقصاص (قوله بأن لم يخص أو خص بمثل)  
 اشتمل منطوقه على صورتين كآمر ومفهومه على واحدة وهي ما إذا خص بمقتضى مثال  
 الصورة الأولى أن يقال تجب الزكاة على كل مالك نصاب فيقال لا تجب الزكاة على الصبي  
 قياساً على صلاته ومثال الثانية أن يقال في المثال المنكسر وتجب الزكاة على كل مالك  
 نصاب إلا الصبي فيقال لا تجب على الجنون قياساً على صلاته ومثال الثالثة أن يقال في  
 المثال المذكور تجب الزكاة على كل مالك نصاب لا تجب الزكاة على الصبي ثم يقال لا تجب  
 على الجنون كما تقدم (قوله لنا أن أعمال الدليلين الخ) قال الشهاب هو دليل عقل وقوله  
 وقد خص دليل ثان وهو الوقوع اهـ ومثله لكل حال وفيه ثلث فاعل الخصم لا يتم ذلك ويثبت  
 حكم العبد بغير هذا القياس هـ سم (قوله وقد خص من قوله تعالى الزانية الخ) قد علمت  
 أن التمثيل بالآية انما يلائم القول بالمتنع إذا لم يكن أصله مخبرين العموم المشار إليه بقوله  
 المصنف ولقوم ان لم يكن أصله الخ كذا قيل قلت بل ساس الأول أيضاً لأنه جرى من  
 الجزئيات الصادقة بالاحاطة في القول الأول المذكور (قوله أي مفهوم الموافقة)  
 أي قسمه الأولى والمساوى وان لم يمثّل الشارح إلا الأولى وقوله وان قلنا الجائز الملقاة على  
 جواز التخصيص بالقصوى ودفع لما يتوهم من أنه في القول بأن الدلالة فيه قاسية يكون  
 من التخصيص بالقصاص فيجوز فيه ما جرى فيه ولا حاجة حينئذ لذكر وقوله الدلالة عليه أي  
 على المعنى الذي يعبر عنه بالقصوى وبمفهوم الموافقة (قوله فلا تقل له أف) أي ولا تضربه  
 من باب أولى وهذا المفهوم يخص العموم في من أساء اليك فعاقيه وهذا مثال للأولى  
 كما تقدم ومثال المسلول أن يقال من أساء اليك فخذ ما له ثم يقال ان أساء اليك زيد فلا تفرق  
 ما له (قوله في الأربع) راجع للفقوى ودليل الخطاب كما يشير إلى ذلك تعليق الشارح بقوله  
 لأن دلالة العام الخ الذي ساء له أن المنطوق مقدم على المفهوم الشامل لمفهوم الموافقة  
 بحسبه وللمفهوم المخالفة وقد يقال بل هو راجع لدليل الخطاب فكذا كما يشهد صريح المصنف  
 فأقول المقابل خاص بمفهوم المخالفة فان قيل ففهمه تعليق الشارح الشامل لهما جريان  
 المقابل فيهما وما لا الخاف الفرق أجيب بأنه قد يفرق بأن الفقوى أقوى بدليل انه جرى فيها  
 قول انما منطوق كما سبق في موضع ففهمه ففهمه منطوق أو في حكمه لقوتها فلذا لم يجرى  
 فيها المقابل هـ سم قال ثم رأيت شيخنا الشهاب قال قوله في الأربع ينبغي أن يكون  
 راجعاً إلى الفقوى أيضاً بقرينة توجيه مقابله الآتي وان كان قول الشارح لا في فيها  
 عقب قول المتن في الأعمع ظاهراً في خلاف هذا وكذا قول المتن وكذا اهـ فليست أمثل  
 قوله وان كان قول الشارح الخ الآن يكون في نهتنا سقط اهـ سم قلت معنى قول  
 الشهاب وان كان قول الشارح الخ ان انسان الشارح بقوله فيه ما بعد قول المصنف الآتي  
 ويشعه عليه الصلاة والسلام وتقرير في الأصح المقيد ان الأصح راجع للقول والتقرير

(والمنكسر) في منه (ان لم يخص)  
 بمقتضى (بأن لم يخص أو خص بمثل)  
 بخلاف التخصيص لضعف دلالة العام  
 حينئذ (ووقف امام الحرمين) عن  
 القول بالجواز وعلمنا أن أعمال  
 الدليلين أولى من إساءة أحدهما  
 وقد خص من قوله تعالى الزانية  
 والزاني فأجلدوا كل واحد منهما  
 ما في جملة الأمة فعليه نصف ذلك  
 بقوله تعالى فاذا أحسن فإن أمين  
 بها حاشية فليبين نصف ما على  
 المصنف من المذاب والعبد  
 ما القاص على الأمة في النصف أيضاً  
 (و) يجوز التخصيص (بالفقوى)  
 أي مفهوم الموافقة وان قلنا  
 الدلالة عليه قاسية كما يقال من  
 أساء اليك فعاقيه ثم يقال ان أساء  
 اليك زيد فلا تقل له أف (وكذا  
 دليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة  
 يجوز التخصيص به (في الأربع)  
 مرقبل لا

يستفاد منه ان قول المصنف هنا في الاربع انما يرجع لقبيل الخطاب لانه والقومى والا  
 لقول الشارح فيها بقول المصنف في الاربع كما ضل في قوله الاق على الاصح هذا مراد  
 الشهاب وهو واضح وجيب شفاؤه على السلامة سم ولكن جل من لا يسمو (قوله)  
 لان دلالة العام) أى وهو لفظ الملافة الحديث الاق على ما دل عليه المفهوم أى على الفرد  
 الذى دل عليه المفهوم وذلك الفرد هو مادون القليل الدال عليه العام وهو الماء  
 في الحديث الاق بالمتطوق وقوله لانه لا يطغ الماء مقتضى في الحديث الاق أى أيضا  
 بالمفهوم فقولهما عبارة عن فرد ودل نعت لا وضع عليه يرجع لها وقوله المفهوم غايل دل  
 وقوله بالمتطوق خبران من قوله لان دلالة العام الخ والتقدير لان دلالة العام على فرد دل  
 عليه المفهوم كانه بالمتطوق (قوله ويجيب بان المتقدم عليه منطوق خاص) أى منطوق  
 دل عليه اللفظ بخصوصه لا منطوق هو بعض مدلول القليلان دل عليه وعلى غيره وهو معنى  
 قوله لا ما هو من افراد العالم أى وما هنا من هذا القليل فان مادون القليلين فردان افراد  
 مدلول العام وهو الماء في الحديث الاق (قوله فالمفهوم مقدم عليه لان أعمال الدليلين  
 الخ) قلت وقد يوجه أيضا تقديم المفهوم في ذلك على المتطوق بان المفهوم دل على الفرد  
 المذكور بخصوصه والعام دال عليه في جملة افراده والاول أقوى دلالة على ذلك الفرد  
 من الثانى (قوله وبغضه عليه الصلاة والسلام تقرير) فان قيل هذا مستدرك مع قوله  
 السابق والسنة بها وقوله الكتاب المتواترة وكذا خبر الواحد اذا اذ الفعل والتقرير من  
 افراد السنة قلنا الاستدراك متعرج اذ لا يصح فيه ما سبق بالسنة القطعية والتقريرية  
 ولا بهذا الخلاف الجارى حتى عند من قال بملس سبق أو عند بعضهم بيان الخلاف  
 امرهم عندهم فان قيل كان يمكن ضم هذا السابق كان يقول والتميز ولو فعلية على  
 الاصح والكتاب بالمتواترة ولو فعلية وكذا خبر الواحد ولو فعلية قلنا افراد على هذا  
 الوجه أبلغ على البيان وأخصر قاله سم وقال شيخ الاسلام قوله وبغضه عليه السلام  
 وتقريبه فى الاصح قد يقال لاحاجة البه لشعول السنة له بل تركه اولى ليقدم ما أفاده  
 بذكره جواز تخصيص كل من فعله ومثله بالآخر والكتاب وبالسنة القولية فى الاصح  
 وجيب بأنه انما أفرد بالذكر لانه لا يتأتى أن يكون مخصوصا بغض الصادق لا عموم بل خصا  
 بكسر هاء لكن هذا لا يوجب افراده بالرجل السنة على ما يصح فيه ذلك اهـ (قوله بل  
 يشتمل على حكم العام) أى فتكون الحرمة من نوعه عن كل أحد بخلاف التخصيص  
 (قوله وأوجب بان التخصيص اولى) أى لما فيه من قياسه بعض الافراد بخلاف  
 التسخ فان دفع حكم الجميع (قوله وعكسه الشهور) أى بالخلاف يتناوب الحنفية  
 كما قال المحققان وفى الاستعمال الشائع والاقول هو المناسب للاعتدال بذلك عن ترك  
 المصنف اياه (قوله أى يقصر على ذلك الخاص) لما كان فى المتراجحة لاحوال ما أفاده  
 من تخصيص العام بقصره على ذلك الخاص وقصره على ما عداه بين الشايع المراد بهذا

لان دلالة العلم على ما دل عليه  
 المفهوم بالمتطوق وهو مقدم على  
 المفهوم ويجيب بان المتقدم عليه  
 منطوق خاص لا ما هو من أفساد  
 العام فالمفهوم مقدم عليه لان  
 أعمال الدليلين اولى من الفاعل  
 أحدهما وقد خص حديث ابن  
 ماجه وغيره الماء لا ينحصر شئ الا  
 ما غلب على رعيه وطعمه ولونه  
 بجهوم حديث ابن ماجه وغيره  
 اذا بلغ الماء قلتيل لم يحمل الثبث  
 (و) يجوز تخصيص (بعله عليه)  
 الصلاة والسلام وتقريبه  
 الاصح فيما كالم قال الوصال  
 سرام على كل مسلم ثم فعلا وأقر من  
 فعله وقيل لاخصان بل يفرعان  
 حكم العلم لان الاصل تساوى  
 الناس فى الحكم وأوجب بان  
 التخصيص اولى من التسخ لما فيه من  
 أعمال الدليلين (والاصح ان يحذف  
 العام على الخاص) وعكسه المشهور  
 (التخصيص) العام وقيل يخصه  
 أى يقصر على ذلك الخاص لوجوب  
 الاشتراك بين المصطوف والمطوف  
 عليه

في الحكم وصفة قلنا في الصفة مجموع مثال العكس حديث أبي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده يعني بكافر حرب  
للاجتماع على قلبه غير الحرب فقال الحنفى يقتل الحربى في المصطوف عليه (٢٩) لوجوب الاشتراك بين المصطوفين في صفة الحكم

فلا ينافى ما قاله به من قتل المسلم بالذي

ومثال الأول ان يقال لا يقتل  
الذى بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد  
بالكافر الاول الحربى فيقول الحنفى  
والمراد بالكافر الثانى الحربى أيضا  
لوجوب الاشتراك المذكور وقد  
تقدم التفسير بالحديث لستة أن  
الطرف على العام لا يقتضى العموم  
في المصطوف على الاصم (و) الاصم  
ان رجوع الضمير الى البعض  
أى بعض العام لا يخصه وقيل  
بخصه أى يقصر على ذلك  
البعض حذرا من مخالفة الضمير  
لرجوعه وأجيب بأنه لا يحدود  
في مخالفة لقرينة قوله تعالى  
والمطلقات يتربصن بأنفسهن مع  
قوله بعده ويعولن أى يردن  
فضمير يعولن للرجعات ويشمل  
قوله والمطلقات بمعنى البوائن  
وقيل لا يؤخذ حكم البوائن من دليل  
آخر (و) الاسم ان مذهب الراوى  
العام بخلافه لا يخصه (ولو)  
كان محصيا وقيل خصه مطلقا  
وقيل ان كان محصيا وقيل ان مذهب  
الصحابي غير الراوى العام بخلافه  
يخصه أيضا أى يقصر على  
ماعدل محل مخالفة لأنها انما  
تصدر عن دليل قلنا في ظن

التفسير سم (قوله في الحكم) هو هنا هو عدم القتل بالكافر وقوله وصفة على حذف  
مضاف أى صفة متعلقة وهو الكافر اذ هو محل النزاع هل يقتل بالحربى كالمصطوف أم لا  
(قوله قلنا في الصفة ممنوع) قال الشهاب رحمه الله تعالى واعلم انه بعبارة نحن هنا ان  
والراجحون يجوز ان يكون مصطوف على الله ولا يمنع بأن المصطوف يلزم منه ان يجه  
يقولون أنما به حال من المصطوف والمصطوف عليه اذ هو مبنى على وجوب الاشتراك  
في صفة الحكم وهو مجموع كاتفر رنا اه وأقول قد يستدل بالآية لمدعى الآن يقول  
انضم ان الاصل الاشتراك المانع ما كنا سم (قوله مثال العكس) بدأ به لورود مثله  
بخلاف الاول وقال شيخنا الشهاب العام هو الكافر الاول والخاص الكافر المقدرفاته  
مصطوف على الكافر الاول فوجه بكافرى مصطوف بالاولاد اخذ على ولا ذو عهد فهو  
من عطف المفردات عطف ذو على مسلم وبكافرى حربى على بكافرى اه وهو ظاهر وهى يدفع  
ما قد يتوهم من أن ذلك ليس من قبيل عطف الخاص على العام اه سم (قوله لا يقتل  
مسلم بكافر) كافر كفرة في سياق التثنية كل كافر سبيا كان أو غيره وهذا هو العام  
المصطوف عليه والخاص المصطوف هو بكافرى الحربى المقدرفاته ولا ذو عهد في عهده  
(قوله للاجتماع على قلبه) أى ذى العهد (قوله في صفة الحكم) أى صفة متعلقة وهو  
الكافر والصفة الحربية (قوله وقد تقدم التثنية بالحديث الخ) اشارة الى صحة التثنية  
في الموضعين لان فيه اعتبارين يناسب كلا من الموضعين بأحدهما فالثنية به في السابق  
لكون المصطوف على العام يقتضى العموم في المصطوف والقتل به هنا يكون عطف  
انخاص على العام هل يخص ذلك العام والخاص انه اذا لم يقتض المصطوف على العام  
عموم المصطوف بل كان خاصا كالموضع الاول فهل يخص المصطوف عليه كالموضع  
الثانى فهو ما عرفنا من غير ان لا تافى بينهما اه سم (قوله ان رجوع الضمير الى  
البعض الخ) قد يعبر بل الضمير على بعضه وغيره بان يقال تعقيب العام بما يخص بعضه لا  
يخصه فى الاصم وغيره كالمحلى بال واسم الاشارة بكن يقال بدل ويعولن الخ فى الآية التى  
ذكرها ويعول المطلقات وهو لا أحق برذهن شيخ الاسلام (قوله يتربصن) أى يتبين  
ويستقرن (قوله للامام) اللام زائدة لتقرينه فهو متعلق بالراوى (قوله بخلافه) أى بخلاف  
العام متعلق بمذهب على تفصيله معنى القول أو حال منه وأنت هو البال للملاسة (قوله  
وقيل ان مذهب الصحابي الخ) هذا زائد على المتن بقرينة قوله أيضا وقوله بخلافه ما مر  
(قوله ان ثبت عنه) اشارة الى ضعف نقله عنه (قوله ويحتمل انه كان يرى الخ) أى فلا  
تكون مخالفة ابن عباس رضى الله عنهما فى المرتدة ان ثبت عن من قبيل التخصيص لعموم

المخالف لا فى نفس الامر وليس لغيره اتباعه لان المجهد لا يقلد مجتهدا كما ساقى مثله حديث الضائى من رواية ابن عباس  
من بدل دينه فاقتل ومع قوله ان ثبت عنه ان المرتدة لا تقتل ويحتمل أنه كان يرى أن من الشريعة لا تقتل بالمرتدة كما هو قول  
تقدم



من جوارز التخصيص بتقريره على الله عليه وسلم (قوله والمخصص في الحقيقة التقرير)  
فيه ان يقال لو اقتص على التقرير لكان عن قوة أو الإجماع لأن التقرير ما من الرسول  
عليه الصلاة والسلام أو من الإجماع فانه التهاجب وكذا قال شيخ الإسلام قوله أو  
الإجماع العقلي لأجاجة اليه لشعور التقرير به إذ المراد بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم  
أو تقرير الإجماع وان كان المراد الثاني بدله كما تقرراه واجاب سم بأنه أو أودا التنبه على  
ان الحجة انما هي من حيث وصف الإجماع لا من حيث التقرير الذي تضمنه اه وفيه تأمل  
(قوله العقلي) قال شيخ الإسلام أراد بالإجماع العقلي ما فعله كثير من الناس غير انكار  
عليهم لا للمقابل للإجماع السكوني وهو ما فعله كلهم بقرينة ما ذكره ثم ذكر ان المخصص في  
الحقيقة دليل الإجماع اه والمحصل ان المراد بالإجماع باعتبار تقرير الشاوخ هو السكوني  
ووجه التفسير ظهوره لا أثر للعادة مع الإجماع الصريح سم (قوله كان لم تكن في زمانه)  
أى أو كانت فيه ولم يعلمها أو أو أنكرها اه منه (قوله لان فعل الناس) أى غير أهل الإجماع  
(قوله بين اطلاق بعضهم الخ) قد يقال كل من هذين الاطلاقين غير مراد بدليل التعليل إذ  
لا يصح البعض الاول دعوى الإجماع العقلي الا اذا كان الاثنان من جميع العلماء أو من  
بعض الناس ولم ينكره أحد من العلماء مع اطلاق الجميع فاطلاقه في التصريح يجوز على  
مادل عليه تعطيله كما أنه لا يصح البعض الثاني دعوى ان فعل الناس ليس بحجة الا حيث لم  
يتحقق الاعتقاد المذكور فاطلاقه في التصريح يجوز على مادل عليه تعطيله من أنه لم يتحقق  
هنا الإجماع وحينئذ لا خلاف في الحقيقة فليتأمل سم (قوله فقرر الى أنه إجماع عقلي)  
قال المحققان استدلال بما هو أنص من الدعوى أعني الاطلاق إذ الإجماع العقلي لا بد  
فيه من عدم الإنكار أو فعل جميع المجتهدين واطلاق العادة أعم من كل منهما اه قال سم  
وهذا لا يصح الاول ثبت ان مدعى هذا المقاتل هو الاطلاق وهو بمنزعة كما علم مما تقدم اه  
(قوله وان العالم لا يقتصر على المعتاد) هذه غير التي قبلها لانها في العادة السابقة على ورود  
العالم وتلك في العادة اللاحقة كما يعلم ذلك من كلام المصنف شيخ الإسلام قال سم لكن  
يقصه حيث خيف الاول بما قرأه النبي صلى الله عليه وسلم أو الإجماع أه لا فرق بين المتقدمة  
والمتأخرة إذ لا فرق في التخصيص بين تأخر انماضه وتقدمه وكذا ينبغي في الثانية انه لا فرق  
لان القرض مجرد الاعتقاد من غير تقرير اذ لو وجد أحدهما لم يقص في الصورة الثانية من  
المسئلة الثانية الا التخصيص وقصر العالم على ما وراء المعتاد تقدم اعتياداً وتأخراً وعلى هذا  
فاذا قيد المصنف العادة بالسابقة وكذا الشارح حيث عرّف في تصور ضرورة الثانية بقوله  
ثم هي لأنه الذي يتوهم ويقوى وجه تخصيصه أولاً لأنه التوقيف الخلاف فيه ما فصل  
والمحصل انه ان وجد الأقراء أو الإجماع وجب العمل بقتضاء تقدم العادة وتأخرون  
فلا فرق في التخصيص بين التقدم والتأخر وحيث اتفق كل منهما لم تعتبر تلك العادة سواء  
تقدمت أو تأخرت فلا تخصص مطلقاً فليتأمل وعلى هذا فلا حاجة على معتد المصنف الى

والمخصص في الحقيقة التقرير أو  
الإجماع العقلي بخلاف ما ليست  
كذلك كان لم تكن في زمانه عليه  
الصلاة والسلام ولم يصحوا عليها  
لان فعل الناس ليس بحجة في الشرع  
وهذا أوسط للأسام الرازي ومن  
تبعه بين اطلاق بعضهم التخصيص  
نظرا الى أنهم الإجماع عقلي وبعضهم  
علمه فقرر ان فعل الناس ليس  
بحجة (و) الأصح (أن العام لا  
يقصر على المعتاد ولا على ما وراءه)  
أى وراء المعتاد



(بل طرح له) أي العلم في الثاني  
(العادة السابقة) عليه فيصير على  
جمومه في الضمير وقبل يصير على  
ما ذكره الأول كالمكان كان عادتهم  
تناول البر منهن عن بيع الطعام  
بجنسه متفاضلا قبل يصير  
الطعام على البر المعتاد والثاني كالمكان  
كان عادتهم يبيع البر بالمتفاضلا  
منهن عن بيع الطعام بجنسه  
متفاضلا قبل يصير الطعام على  
غير البر المعتاد الأصح لانهما (و)  
الأصح (أن يصح) قول الأصحاب انه  
ملى الله عليه وسلم (قضى بالشفعة  
للبار) قال المصنف كثير من  
المحدثين هو لفظ لا يعرف وقرب  
منه ما رواه النسائي عن الحسن  
قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم  
بالجوار وهو مرسل (لا يبيع) كل  
جاء ونحوه (دفعاً لا أكثر) وقبل يم  
ذلك لأن قائله عدل عارف باللفظ  
والمنطق فلا ظهور وجموع الحكم  
مما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يأت هو في الحكاية بل بلفظ عام  
كالمكان قلنا ظهور وجموع الحكم بحسب  
ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك ونحوه  
قضى الخ قول أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
النور ورواه مسلم قبل يريم كل غرر

التي بينهم ما عاذ كره الكمال بل لا وجه له فتأمل فالحسم (قوله بل طرح له) أي للعلم أي  
لاجل في الثاني المعتاد السابقة قيد بالثاني مع أن الأول مثله في أن العلم جرى على عموم  
فيه كما صرح به لأن العادة في الأول لم تدخل في العلم حتى طرح منه بخلافها في الثاني  
لأنه في الأول في مثله تناول البر والعلم فيه انما هو بيع الطعام بجنسه متفاضلا وهي  
لا تدخل فيه بخلافها في الثاني في مثله فانما يبيع البر بالبر متفاضلا وهي داخله في المنهي  
عنه اه شيخ الاسلام (قوله لا يعرف) أي ابن المحدثين (قوله بالجوار) أي بشفعة  
الجوار (قوله وهو مرسل) أي لأن الحسن البصري تابعي (قوله ونحوه) أي ككل  
غرف الحديث الحق قال الشهاب حق العبارة على نحو الجار أي ويقاس الجار على نحوه  
بالأول ويريد أن قولنا نحو كذا معناه عرفاً كذا ونحوه فكذا إذا دخل فيه لا مقيس عليه  
والشارح أشار إلى ذلك في العبارة ما قاله لا ما قاله الشهاب فالحسم (قوله وقبل يم ذلك)  
هو الذي نصره ابن الحاجب والعضد وغيرهما واستدلوا عليه بأنه عدل عارف باللفظ  
وبالمنطق فالتأخر أنه لا يتقبل العموم إلا بعد ظهوره وقطعه وأنه صادق فيما رواه من  
العموم وصدق الراوي بوجوب اتباعه اتفاقاً وأجواباً عن استدلال الجمهور بإحتمال أنه  
نهى عن غرر خاص وقضى بشفعة خاصة فقلن العموم باجتهاداً وسمع صفة خاصة  
فتوهم أنها للعموم فروى العموم لذلك والاحتياط بالحكم لا الحكاية بأن هذا الاحتمال  
وإن كان مستنداً ما فليس يقادح لانه خلاف الظاهر من علمه وعده الله والظاهر لا يترك  
للاحتمال لانه من ضروراته فيروى أن ترك الظاهر اه وجوابه أن ظهوره وعده الله  
انما يقتضي ظهور العموم في اعتقاده لا في الواقع فكأن الظاهر للعموم انما هو باعتبار  
ظنه الذي لا يلزمنا اتباعه فيه والموجب للاتباع انما هو ظهوره للعموم باعتبار الواقع  
في ظننا لا باعتبار ظن الراوي فالحسم قلت إذا تأملت وجدت الحق ما قاله ابنه الحاجب  
والعضد وغيرهما (قوله ولا يلزمنا اتباعه) الأولى وليس لنا اتباعه لأن عدم اللزوم يصدق  
بالجوار فليس يبراد (قوله نهى عن بيع) انظر أي فلا يبيع كل غرر ولا يلزم بطلان كل  
ما فيه غرر من البيوع وليس كذلك فانهم جمعوا كثيراً مما فيه غرر كبيع الرقيم من غير  
روية فهو ربيع مع احتمال أن يكون بهما نقص قيمته ونقصه وكبيع الصبر مع  
روية تظاهرها فقط مع احتمال أن يكون ياطنهما ما ذكر في غير ذلك مما لا يحصى قلن قبل  
عدم جملته على العموم ثانی الاستدلال به على بطلان بعض بیوع القروا لانه حينئذ مطلق  
فيكون فيه صورة واحدة قلنا لا نسلم المناقاة لما فهم أن علمه النهي القروا مع الاستدلال  
به على بطلان كل ما فيه غرر ولكن لما أقادت الأدلة صحة كثير من بیوع القروا علمنا أن العلم  
ليس بطلق القروا بل القروا لا بد فلذا أصح الاستدلال به على بطلان كل ما فيه غرر ذلك  
دون غير فالحسم قلت اللازم من جوابه هذا أنه علم في كل بيع اشتغل على غرراً في شديد  
وغاية أنه علم مخصوص لانه كل شامل لكل يبيع اشتغل على غرراً في غرر كل نفس بالقرر

المستقل للادلة الدالة على جوازها اشقل على غير يسره وهذا لا يخبره عن العموم وهو خلاف المقدم من في العموم قائل (قوله جواب السائل) أل فيه الجنس فقط جواب لا يعرف بإضافته اليه لانه في معنى التكره وفي ذلك وصف جواب بشيوعه لا تعرف بالاضافه فيكون جوابا تكرر موصوفا بتكره وقوله وفيه متعلق بالمستقل والمعنى جواب السائل الذي لا استقلال له بدون السؤال (بأن لا يضيف الامع اقتضاه به لادونه تابع للسؤال في عمومه وخصوصه) (قوله أي دون السؤال) أي المفهوم من السائل ولو عبر المصنف بديل السائل بالسؤال وبديل السؤال به كان أوضح وأخصر فاشيع الإسلام (قوله العموم كحديث الخ) أي مثال التبعية في العموم كالتبعية في حديث الخ وكذا قوله والخصوص الخ (قوله أبتصر الرب الخ) استقهم تقرير (قوله فلاذن) أي فلا يباع اذا كان يتقص وهذا هو المثال فانه علم في جميع افراد بيع الرب بالتمر وغيره مستقل بالافادة بدون السؤال (قوله فقال بيزن) هو المثال وهو خاص بالسائل عن الوضوء من ماء البحر وغيره مستقل بدون السؤال فلا يعم حيث غير السائل بل يحتاج للتمر في بعضه وضوءه لعليل آخر فقصر غيره في قول الشارح فلا يعم غيره للسائل كالشيخ الإسلام والكمال وقال الشهاب في قول الشارح فلا يعم غيره فلا يعم للسائل كالشيخ الإسلام ضمير غيره للوضوء وعلل الاول أولى (قوله والمستقل) أي بنفسه في الافادة بحيث لو ورد ان هذا بدون السؤال لا فاد (قوله الاخص) قال شيخ الإسلام أي يجب المفهوم اه وأراد بالمفهوم المعنى لا المقابل للمنطوق كما هو ظاهر والافاد اريد باللفظ مقابل المنطوق وهو المعبر عنه بالمسكوت في قوله اذا أمكن معرفة المسكوت الخ لكان حينئذ مساويا لخاص فأخصيه انما تكون باعتبار منطوقه فقط وأما باعتبار منطوقه ومفهومه فهو مساو وكاتبه عليه سم (قوله اذا أمكن معرفة المسكوت الخ) عبارة الاستوى قال في المحصول فلا يجوز الاجتهاد مشروط أحدها أن يكون في المذكور تنبيه على ما لم يذكر الثاني أن يكون السائل مجتهدا الثالث أن لا تنفوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد اه وعبارة غيره في الثاني وأن يكون السائل أهلا للتنبيه لذلك وفي الثالث وان يبقى من وقت العمل زمن يسع التأمل الذي يتوقف عليه التنبيه سم (قوله والمساوي) أي والجواب المستقل بالافادة بدون السؤال المساوي للسؤال في عمومه وخصوصه واضح بقوله والمساوي عطف على الاخص وأورد أن قوله في المثال الثاني عليك كفارة غير مستقل وأجيب بأنه في تقدير عليك كفارة ان جامع فهو مستقل فقط قول شيخ الإسلام بعد قول المصنف والمساوي واضح ماضه أي سواء كان مستقلا أم لا ولها مثل الشرح لهما نال أولهما للمستقل والثاني لغيره اه فانه مبني على عطف قوله والمساوي على المستقل وليس كذلك لاستزاده التكرار لأن غير المستقل علم عامر بل هو معطوف على الاخص كما علم والمثالان في الشارح للعموم والخصوص المساوي فيما الجواب

(مسئلة جواب السائل غير المستقل دونه) أي دون السؤال (تابع للسؤال في عمومه) ونصوصه العموم كحديث الترمذي وغيره أن الذي صلى الله عليه وسلم مثل عن بيع الرب بالتمر فقال أبتصر الرب اذا بيع قالوا نعم قال فلا اذا بيع كل بيع للرب بالتمر وانصوص كالقوله الذي صلى الله عليه وسلم قائل فوسأت من ماء البحر فقال يجوز فلا يعم غيره (والمستقل) دون السؤال (الاخص) منه بإجتهاد اذا أمكن معرفة المسكوت) منه كان يقول التي صلى الله عليه وسلم من جامع في شهر رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب من أظفر في شهر رمضان ماذا عليه فيههم من قوله جامع أن الاظفار بغير الجماع لا كفارة فيه فإذا لم تمكن معرفة المسكوت من الجواب فلا يجوز لتأخير البيان عن وقت الحاجة (والمساوي واضح) كان يقال من جامع في شهر رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب ماذا اعلى من جامع في شهر رمضان وكان يقال لمن قال جامع في شهر رمضان ماذا اعلى عليه كفارة كالظاهر والاعم ذكره في قوله (والعام) الوارد

(على سبب خاص) في سؤال أو غيره

(معتبر عزمه عند الأكثر) نظرا لطاهر اللفظ وقيل وهو موصور على السبب لوروده فيه مثله حديث الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أتروى من يربضاعة وهي يترى في الحضي ولحوم الكلاب والنتن فقال ان الماء طهور ولا ينهضه شيء أي يماز كزغيره وقيل عما ذكر وهو ما كنت عن غيره (فان كانت) أي

وجدت (قرينة التعيم فاجدو) أي أولى باعتبار العموم فالو لم تكن مثله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وما يوصف نزله على ما قيل رجل سرق رداء صفوان فذكر السارقة قرينة على انه ليرد بالسارق ذلك الرجل قط وقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها نزل كما قال المفسرون في شأن مفتاح الكعبة لما اخذته على رضى الله عنه من عثمان بن طلحة فهر الامر النبي صلى الله عليه وسلم يوم النخيل ليعلى فيها فصلى فيها ركعتين وخرج فسأله العباس الفتح ليعظم السدانة الى السقاية فنزلت الآية فترده على لعثمان بطلح باسم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتعجب عثمان من ذلك فقرا النبي الآية فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم فسلم فذكر الامانات بالجمع قرينة على

ارادة العموم

للسؤل لاللمستقل وغيره كما توهم (قوله على سبب خاص) أي لاجله (قوله في سؤال أو غيره) ان قيل كيف يستقيم هذا التعيم مع خصوص القسم وهو جواب السائل قلنا ليس قول المصنف والعام عطفنا على قوة الاخص ليكون من اقسام الجواب المستقل فشرحه ما ذكر بدليل قول الشارح والاعم ذكر في قوله الخ فاشا رالى أن المراد بهذا أعم من جواب السائل وأنه ليس عطف على الاخص وان المصنف ترك جواب السائل المستقل العام بل ذكره في ضمن هذا والحاصل ان المصنف خالف الظاهر بالتعيم لغير السؤال لزيادة القسائة سم قلت فقول المصنف والعام الخ يكون حيث عطفنا على قوله جواب السائل (قوله نظر الظاهر القنط) أي اقتض العام (قوله لوروده فيه) أي بيبه (قوله الحضي) بكسر الحاء وفتح الهاء جمع حضة بكسر الحاء بمعنى خرقة الحضي وفعل يطرد في جمع فعله بكسر الفاء وسكون العين نحو كسرة ودية وجمعة ويمكن ان يجعل جمع حضة بفتح الحاء كضبع جمع ضبيعة ونسب جمع خيبة وان كان محض خطأ خلافا لمن قاله والفاؤها على هذا بالقاء ما هي فيه وهي الخفرة ومن الاول وهو حضة بكسر الحاء بمعنى خرقة الحضي قول سيدنا عائشة رضى الله عنها التي كنت حضة معلقة (قوله والنتن) هو مصدر بمعنى اسم الفاعل أي الاشياء الممتلئة (قوله عما ذكر) أي في الحديث من الامور المذكورة وغيرهما من بقية التعلمات قال الشافعي وكذا قوله الماء طهور ويشمل جميع المياه وان كانت الواقعة في برضاة لكن المالم يظهر مجاز بعض المياه عن بعض لم يذهب الشارح على ذلك اه أي بخلاف الصبغات فانه يظهر فيها المميز لانه عهد العقوم بعضها دون بعض قاله سم قلت ولعل جل قول الشارح عما ذكر وغيره على الامور المذكورة في الحديث وغيره هو الاولى والظاهر والا فيمكن حمل ما ذكر على ما يربضاعة وغيره (قوله نأجدو) خبر مبتدأ محذوف والتقدير في وجود القرينة أجدو باعتبار العموم من عدم وجود القرينة كما يدل عليه كلام الشارح (قوله على ما قيل الخ) عبر بذلك لقولنا ليعلى انه روى عن طاوس عن ابن عباس وليس يصح لكن الحديث رواه مالك والشافعي وأصحاب السنن والحاكم من طرق منها عن طاوس عن صفوان وروى عنها ابن عبد البر شيخ الاسلام (قوله قهرا) ان قيل كيف عمله الله تعالى أمانة مع أنه اخذ قهر الجواب أنه لا يكون غضبا الا اذا كان الاخذ غير مستحق والاخذ في هذه القصة مستحق فرب بعضهم (قوله ليعلى فيها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فسأله العباس) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم وكانت معه سفاهة الحاج فأراد ان يضم اليها خدمة البيت فحكوه له الاثنان السدانة بكسر السين وهي خدمة البيت والسقاية (قوله فأسلم) أي أظهر اسلامه لانه كان أسلم قبل ذلك كذا في بعض التقارير (قوله فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة العموم) حاصل ما ذكره ان العبرة بعموم القنط لا بخصوص السبب سواء وجدت قرينة التعيم أم لا ثم ان وجدت قرينة الخصوص فهو المعبر كالنهي عن قتل النساء فان تنبيهه انه عليه الصلاة والسلام

وأى امرأته حريصة في بعض مقاربه مقتولة وذلك يدل على اختصاصه بالحيات فلا  
 يتناول المرتدة وإنما قتلت نخل من يده فقتله اه شيخ الاسلام وقطعه سم  
 بما حمله أنه نجه عليه شيئا أن أحدهما أن قول الراوى نهى عن قتل النساء حكاية  
 حال كونه نهى عن بيع القروى وقضى بالشفعة للجار فلا يعم عند الأكثر فلا حاجة في  
 منع عمومه الى الاستناد الى القرينة الثانية أن رؤيته على اقله عليه وسلم المرأة الحرية  
 مقتولة لم يظهر أنه من قبيل وجود قرينة الخصوصية فدل على الاختصاص بالحيات  
 بل هذه الرواية لم تدعى كونها سبب للورود أما أنها قرينة الخصوصية فمن أين وفي عبارة  
 الزركشى ما هو أقرب الى كونه قرينة الخصوصية حيث قال ومثال القاصرة على  
 السبب تخصيص الشافعى انه من قتل النساء والصبيان فعمله أن أراد الحريات اه منه (قوله  
 وهو أنه صلى الله عليه وسلم مزبأه أم مقتولة في بعض غزواته فقال لم تقتلوهى  
 لا تقتل ونهى عن قتل النساء والصبيان فعمله أن أراد الحريات اه منه (قوله  
 وصورة السبب) أى سبب الوجود وادعاء صورة الى السببية وقد يستشكل بحمل  
 هذا الخلاف لأنه ان كان فرض المسئلة وجود قرينة قطعية على ارادة يان حكم صورة  
 السبب فكيف يسوغ القول بأنهم اطمينة الدخول وان كان فرضها اتساع القرينة  
 المذكورة فكيف يسوغ القول بأنها قطعية الدخول ويجوز ورود العلم بعد وجود  
 ذلك السبب لا يبعد القطع بالدخول لجواز أن الشارع أراد بالعلم مع ذلك ما عدا تلك  
 الصورة وان كان فرضها أعم من وجود تلك القرينة وعدم وجودها فلا وجه لاطلاق  
 واحد من القولين اللهم إلا أن يكون منشأ الخلاف أن ورود العلم بعد وجود ذلك  
 السبب هل هو قرينة قطعية عادة على دخوله أو لا فاذى الجمهور الاقل فلذا قالوا بقطعية  
 الدخول والشيخ الامام الشافعى فلذا قال بثلثيته اه سم (قوله فلا تنص منه  
 بالاجتماع) قال شيخ الاسلام خص الاجتهاد بالذكور نظر القول بما لا ينفي من  
 الخصائص لا يخص ذلك أيضا وان كان ينسجه اه ويمكن أن يجب بشمول الاجتهاد  
 للجميع اذ التخصيص لا يكون الاجتهاد لتوقفه على التنظر في الدليلين وما تشببه  
 القواعد فلا تأتى سم (قوله وقال الشيخ الامام والمصنف كغيره هي ثلثية الخ) أورد  
 عليه أنه مختصا فتلقاه المصنف في شرح المختصر عن القاضي وغيره من الاجماع على أن  
 صورة السبب داخله قطعاً وانما عورض ذلك بلافهم قول أبى حنيفة لا يصرح بقوله على  
 أن العلامة ابن الهمام ذكر في تحريره أنه أباح حنيفة لم يخرج صورة السبب لأن القرائش عند  
 أبى حنيفة هي الزينة وآم الولادة واطلاق القرائش في الحديث على ولادة زمعة بعد قول  
 عبد بن زمعة ودعى قرائش أبى لابه - تزم كون الامة مطلقا قرائش الجواز كونها كانت أم  
 ولادة قبله وبه يشعر به أيضا لفظ ولادة فليبه بمعنى فاعله من الولادة تعقل ذلك عنه فليبه  
 السكال بمعناه في حاشيته (قوله أخرجه من حديث الخ) فاعل لزم (قوله لقرائش)

(وصورة السبب) القروى

عليها العلم (قطعية الدخول)

فيه (عند الأكثر) من العلماء

لوروده فيها (فلا تخص)

منه (بالاجتهاد وقال الشيخ

الامام) والمصنف كغيره هي

(ثلثية) كغيره فليبه زأخر اجها

منه بالاجتهاد كآزم من قول أبى

حنيفة أن ولادة الامة المستقرشة

لا يلحق سببها لم يقره نظرا

الى أن الاصل فى البعق الاقرار

أخرجه من حديث الصديقين

وعمرهما الولادة لقرائش الواردة في

ابن أمية زمعة المختص فيه هذين

زمعة وسعد بن أبى وقاص

(٢) قوله قوله ويقرب عنه كذا بخطه بضمير (٣٦) المذكور وأعطاه النسخة التي كتب عليها والذي في نسخ النسخ التي

بأيدنا ويقر بسمنا بضر الموت  
وهي القسرح عليها فليأتمل اه  
وقد قال صلى الله عليه وسلم هو لك  
بأعبدن زعمة وفي رواية أبي داود هو  
أخوك يا عابد (قال) والد المصنف  
أيضا (ويقر بسمنا) أي من صورة  
السبيحي يكون قطبي الدخول  
أولئك (خاص في القرآن تلاقي  
الرسم) أي رسم القرآن بمعنى  
وضعه مواضعه وإن لم يله  
في التناول (عامة للناسية) بين  
التالي والمتلو كما في قوله تعالى إلى آخر  
إلى الذين يؤمنون من الكتاب  
يؤمنون بالحب والطاغوت الخ  
فانه كما قال أهل القصة إشارة إلى  
كعب بن الأشرف ويؤمن من علماء  
اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى  
بدر عرضوا المشركين على الأخذ  
بشارهم وعصا ربة النبي صلى الله  
عليه وسلم فسألوه من أهدي  
سبيلا يحدوا بهم حتى يقاتلوا  
أنتم مع علمهم على كتابهم من نعت  
النبي صلى الله عليه وسلم المطبق  
عليه وأخذوا موافق بهم أن لا  
يكفروا فكان ذلك أمانة لازمة لهم  
ولم يؤذوها حيث قالوا للكفار  
أنهم أهدي سبيلا وحده النبي صلى  
الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية  
مع هذا القول التوعد عليه المقيد  
للامانة المشعل على أداء الامانة  
التي هي بيان صفة النبي صلى الله  
عليه وسلم بإفادته أنه الموصوف  
في كتابهم (٤) قوله وقوله القيد

في كتابهم (٤) قوة وقوة المقيد الامر بضده الخ الذي في الترح المقيد الامر بمقابله كايضيد قوة وقوة بمقابله ٥١ دل

قول أى حنفية وذكر الرواية الثانية أصراحتنا في ثبوت التسبب وقد تقدم ما يرفع الزعم  
المذكور عنه في قول ابن الهمام راجع شيخ الإسلام والكمال (قوله ويقرّب منه) (٢) أى  
يقرب به في جريان الخلاف في كونه قطعي المخلول أو ظني (قوله حتى يكون) ضمير يكون  
القول خاص وهو وان تأخر انضمامه تقدم رتبة لكن يثبت أن يقال الذى وصفه بالخول  
في العامة انما هو الملقى لأن دخول اللفظ في اللفظ غير متصور والخاص كالعام اسم اللفظ  
كأنظمة ويدل عليه هذا ذكر التوفيق كيف مع الاخبار عن هذا الضمير بها من خواص  
المال في يكون واجعا للفظ ويجاب بأن في العبارة تساهل بحذف المضاف أى معنى خاص  
(قوله خاص) هو بيان نفعه على الله عليه وسلم في المثال الآتى (قوله أى رسم القرآن)  
ليس يقيد بل مثله السنة (قوله عام) وهو الامانات في الآية (قوله له المناسبة) علمه لقوله  
تلاوه أو لقوله يقرب فالشيخ في الاسلام (قوله وما هذا واثق يد) الجلة حالة بتقدير قد لان  
الماضي الواقع حالا باليمن قدمه ظاهرة أو مقيدة عند الصبر بين خلافا لا يخش  
وتوجه ابن مالك ويجوز أن تكون الجلة معطوفة على جملة قدموا ولا ينافيه كون المشاهدة  
سابقة على التقدم لأن الواو لاترب (قوله بناهم) أى نارتق يد (قوله حمد) أى  
محمدا لحذف منه اداة الاستفهام بقرينة أم (قوله وأخذ المواقف) عطف على نعت  
أولها وأعلمهم وقوله فكان ذلك الإشارة الى النعت أى بيان التبع بدليل تفسير النسخ  
الآتى الإمامة أو الى عدم التبعان (قوله ولم يؤدّها) أى بأن مينوها لانهم كفوها  
(قوله مع هذا القول) أى مع تضمنها هذا القول وهو انهم أهدى سبيلا وقوله التوعد  
بمفعول تضمنت ضمير عليه القول المذكور وقوله المصدقت للتوعد وقوله المصدقات  
ضمته (٢) أى بهذا القول ووجه ذلك ان التوعد يقتضى التنبى والنهى عن التنبى أى  
ضدّه وقوة بمقابلة أى هو ان يقولوا بحمد وأصحابه أهدى سبيلا وقوله المشتغل نعت  
مقابلة كما قاله المحققين لا لامر كالمضمر لأن اداء الإمامة منهم لانهم مأمورون بأدائها  
ككيف يشغل عليها المذكور وقوله بماقده قال الكمال بيان لوجه اشتغال مقابلة  
بلى اداء الإمامة يعنى ان اشتغاله على ذلك بسبب افادته الله على الله عليه وسلم هو الموصوف  
كلهم اه ونحوه الشيخ الاسلام وزاد قوله غالبا متعلقة بالمشغل ويجوز نطقها باداء  
هذا كما ترى يدل على ان بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم الذى هو الإمامة يحصل بسبب  
افادة المقابل أنه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف في كلهم مع أن المقابل للملقى الذى  
سراية كما تقدم لا يفيد انه الموصوف في كلهم فان مجزؤ قوله بمحمد وأصحابه أهدى  
سبيلا ليس فيه قرض لكونه الموصوف في كلهم فكيف يكون ذلك المقابل مشتقاً على  
اداء الإمامة التى هي بيان صفة بسبب افادته ما ذكره الله الآن يكون الذى في كلهم  
منه يعوت وإن النعت تلك التعوت هو الاهدى سبيلا فاذا اعترفوا بان أهدى سبيلا

في كتابهم (٢) قوة وقوة المقيد لا امر بضده الخ الذي في الشرح المقيد لا امر بعقابه كما يقيد قوة وقوة عقابه ٥١ دل

دل على انه المتعريف في كلهم فليست اقل بتي شي آخر وهو انه لم اعترف في بيان صفة قوسطاته  
الموصوف في كلهم وهذا كشيء يماثل في نفسها مع قطع النظر عن ذلك الا ان يكون انما  
أخذ المناق عليه من هذا الاعتبار فليقتل (قوله وذلك مناسب) الاشارة الى الامر  
بالمقابل لا للمقابل خلافا لثبوتها بوجه الله تعالى ويؤيد الاول ان قوله تعالى ان الله يامركم  
الح امر باداء الامانات فالتناسب الى الامر باداء الامانات الذي هو الامر بالمقابل لا للمقابل  
الذي هو الامر بامور لان المناسب للامر هو الامر لا بالأمور به فانه سم (قوله وذلك خاص)  
الاشارة للامر بالمقابل (قوله الطريق السابق) متعلق ببيان الطريق السابق بيان  
انه الموصوف في كلهم (قوله والتفتع) عطف على بدرأي فتع مكة (قوله لانه لم يرد الخ)  
خبر لانه يعود لكذا وهو عبارة عن الخاص أي لان الخاص هنالك يرد العام بتسميه (قوله  
ان تأخر الخاص) أي تأخر امرنا بحسبنا بل التقيد الاول من قول الشارح الا في  
في المستتر ان أو تقارنا بأن عقب أحدهما الا آخر فانه محتمل زقوله هنا ان تأخر الخاص  
والثاني من قوله أو جهل تاريخهما فانه محتمل المقتدر هنا (قوله أي من وقته)  
أي وقت العمل بالطلاق والمراد التأخر عن دخول وقته لاعتناؤه كاتبه عليه الكمال  
وغیره قال سم ولعل المراد ان تأخر عن الوقت أو الى أن يبقى منه بعد الورود والابيع  
(قوله نسخ الخاص العام) انما لم يصح للخاص خصص العام في هذه الحالة لان التخصيص  
بيان المراد من العام فلو تأخر عن وقت العمل بالعام لم يكن تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو  
ممنوع (قوله بالنسبة للمعارض فيه) أي وهو ما دل عليه الخاص مثال ذلك تأخر قوله  
لا تقتلوا أهل الذمة في الورود عن وقت العمل بقوله اقتلوا المشركين فيكون الخاص  
الذي كونهما حكما العام بالنسبة لما دل عليه ذلك الخاص مما هو دأخل تحت العام  
الذي كونهما أهل الذمة الداخل في عموم المشركين (قوله بأن تأخر الخاص عن الخطاب  
بالعام) هذا محتمل يقول المصنف عن العمل والمراد تأخر تأخر امرنا بحسبنا دليل المقابلة بقوله  
أو تقارنا الخ وكذا يقال في قوله الا في أو تأخر العام (قوله أو تأخر العام) هذا محتمل زقوله  
المصنف الخاص وقوله مطلقا أي عن وقت الخطاب بالخاص أو عن وقت العمل به فانه  
الكامل وهو تصريح بالقرينين تأخر الخاص فيحصل فيه وتأخر العام فلا يفصل فيه  
ووجهه ظاهر فان التخصيص بيان المراد من العام فلا يمكن مع تأخر الخاص عن وقت  
العمل والالزم تأخر البيان عن وقت الحاجة وهو ممنوع بخلافه مع تأخر العام اذ لا يلزم  
عليه ذلك سم (قوله أو تقارنا الخ) هذا محتمل زقوله المصنف تأخر كما حتم (قوله أو جهل  
الخ) هذا محتمل زقوله الملاحظ في قول المصنف ان تأخر الخاص كما مر (قوله خصص  
الخاص العام) أي قصره على ما عد الخاص (قوله وقبل ان تقارنا للمعارض) قال سم  
قضية السكوت عن عز وهذا القضية مع عز وما بعده اليهم اتفاقا هذا عنهم لكن قول صدر  
الشريعة في تنقيحها فان لم يعلم التاريخ لم يحل على المقارنة فعند الشافعي يخص به وعندنا

وذلك مناسب لقوله تعالى ان الله  
يأمركم ان تؤدوا الامانات الى  
أهلها فهذا عام في كل امارة  
وذلك خاص بأمانة هي بيان صفة  
التي صلى الله عليه وسلم بالطريق  
السابق والعام مثال الخاص  
في الرسم مستراح عنه في القول  
بست سنيين مقدمة بين بدرأي  
ومضان من السنة الثانية والفتع  
في رمضان من التاسعة وانما قال  
ويقرنها كذا لانه لم يرد العام  
بسميه بخلافها في مسئلة ان تأخر  
الخاص عن العمل بالعام  
المعارض له أي عن وقته (سبح)  
الخاص (العام) بالنسبة  
للمعارض فيه (والا) بأن تأخر  
الخاص عن الخطاب بالعام دون  
العمل أو تأخر العلم عن الخاص  
مطلقا أو تقارنا بأن عقب أحدهما  
الاخر أو جهل تاريخهما  
(خصص) الخاص العام وقبل  
ان تقارنا للمعارض

ثبت حكم التعارض في قدر مائتا ولاء اء مصرح بخلافه اه (قوله أى كالتفتين الخ)  
 أى التفتين المختلفين بسبب أن كل نص في معناه (قوله بأن يكونا خاصين) أى  
 مدلول واحد فالمراد بكونهما خاصين قاردهما على مدلول واحد أى ما يدل عليه  
 أحدهما هو ما يدل عليه الآخر سواء كانا عامين كقوله اقتلوا المشركين لاقتلوا  
 المشركين مثلا وأخاصين كقوله مثلا لاقتلوا أهل الذمة اقتلوا أهل الذمة (قوله فيحتاج  
 العمل بالخاص الخ) تفريع على قول المصنف تعارضا الخ (قوله قلنا) أى في الفرق  
 بين المقيس والمقيس عليه الخاص أقوى الخ وحاصله أن التعارض في المقيس عليه بين  
 خاصين أى شيئين متواردين على مدلول واحد كما علم بملازم وفي المقيس بين عام وخاص  
 والخاص أقوى من العام ففي المقيس عليه تكافؤ بين المتعارضين بخلاف المقيس (قوله  
 على ذلك البعض) أى مدلول الخاص وقوله لأنه أى ذلك البعض يجوز قبل أن لا يراد  
 من العام بخلاف الخاص فانه نص في ذلك البعض الذي هو مدلوله (قوله فلا  
 حاجة الى مرجح) تفريع على قوة أقوى وقوله الى مرجح أى خارج به ازالة عند  
 التعارض والافكوته أقوى مرجح لكن لكونه مخصصا (قوله كعكسه) أى فيما اذا  
 عمل بالعام كما أشار اليه بقوة قلنا الفرق أى بين التأخر من أن العمل بالخاص الخ وحاصله  
 أن العمل بالخاص المتأخر من العمل بالعام لا يفتي العام بالكلية بل أفراد الخاص فقط  
 بخلاف العكس وهو العمل بالعام المتأخر فانه يفتي الخاص بالكلية وأورد سم على قول  
 المصنف وقالت الخنفئة العام المتأخر ناسخ مانعه الثاني قد يهمل من المنيع في المقام  
 حيث قابل الشارح التأخر بالتعاون بالمعنى الذى يبينه أن المراد بالتأخر في هذا القول  
 هو التراخي لكن عبارة صدر الشريعة مصرحة بأن المراد أعظم من التراخي فانه قال  
 في تعارض الخاص والعام فإن لم يعلم الشارع جعل على المقارنة فتعد الشافعي يخص به  
 وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر مائتا ولاء وان كان العام متأخرا فينبغي الخاص  
 عندنا وان كان الخاص متأخرا فان كان موصولا ليخص به وان كان متراخيا يفسخه ذلك  
 القدر وعندنا حتى لا يكون العام عاما مخصصا اه فالتراخي يكونه أطلق كون العام  
 ناسخا اذا تأخر ثم فصل في تأخر الخاص فانه صرح في عدم الفرق في الاول اه  
 كلام سم قلت دعواه صريحة عبارة صدر الشريعة فيما ذكر ممنوعة قطع العمل الذى  
 تدل عليه عبارة أن العام المتأخر اذا قارن الخاص ثبت عندهم حكم التعارض في قدر  
 مائتا ولاء بدليل قوله فان لم يعلم التراخي جعل على المقارنة الخ فان المقارنة المحول عليها  
 لا يصح أن تكون مقارنة الخاص المتأخر للعام المتقدم لحكمه عليه ابقاء الخاص بمحض  
 العام فيها كما صرح به بعد قعين حل المقارنة المذكورة على مقارنة العام المتأخر للخاص  
 المتقدم والتفصيل الذى ذكره في الخاص المتأخر لا يدل على الاطلاق الذى ادعاه سم  
 في العام المتأخر بلا شبهة على أنه قد ذكر سابقا ما يوافق ما قلناه هنا ويرد ما قاله هنا عند

في قدر الخاص كالتصين) أى  
 كالتفتين بالنصوصية بأن يكونا  
 خاصين فيحتاج العمل بالخاص الى  
 مرجح قلنا الخاص أقوى من العام  
 في الملازمة على ذلك البعض لانه  
 يجوز أن لا يراد من العام بخلاف  
 الخاص فلا حاجة الى مرجح له  
 (وقالت الخنفئة وامام الحرمين  
 العام المتأخر) من الخاص  
 (ناسخ له) كعكسه يجامع التأخر  
 قلنا الفرق أن العمل بالخاص  
 المتأخر لا يفتي العام بخلاف  
 العكس والخاص أقوى من العام  
 في الدلالة فوجب تقديمه عليه  
 قالوا (فان جهل) التاخر في منهما  
 قالوا (فان جهل) عن العمل بواحد منهما  
 (أو التماثل) لهما

قول المصنف وقيل ان تقاوت التعارض كما اقتضاه عنه قراجه (قوله متعاربان)  
 أى لا متساويان لوجود التكليف مع الوقف اذ المكلف به واحد وإن لم تعرف عنه وعدم  
 وجوده مع التساوي (قوله مثال الصلة الخ) أشار بذلك الى أن مثال العام والخاص  
 المذكور ينسب به الجميع ما تقدم من أوّل المسئلة الى هنا ويخرج في كل موضع  
 مما ذكر على ما يناسبه (قوله وإن كان كل منهما) قال شيخ الاسلام يعنى من المتعارضين  
 لامن العام والخاص كما يظهر كلامه والا كان بينهما العموم المطلق لامن وجه اه  
 أى لا من لازم كون أحدهما شئين خاصا والاخر عام بالمعنى المراد فى هذا المقام وهو  
 كون الخاص محصيا لذلك العام وكون ذلك العام محصيا بذلك الخاص أن تكون  
 النسبة بينهما العموم المطلق (قوله من خارج) ليس قيدها (قوله وتأنر أحدهما) أى  
 ولو احتجلا للشئ ما اذا جهل تاريخهما (قوله وتأنر أحدهما) أى (قوله وتأنر أحدهما) أى  
 ناسخ للمقتضى أى لما تعارضاه منه وإعمالا يعمله محصيا لانهم يشترطون فى الخاص  
 المقارنة قاله شيخ الاسلام قلت انى يفسده ما تقدم من صدور الشرع اذ المقارنة شرط  
 فى تخصيص الخاص المتأخر عن العام وأما العام المتأخر فان تراخى نسخ الخاص المتقدم  
 وإن قارن ثبت حكم التعارض (قوله بلا قيد) حال من الماهية وهو على حذف مضاف  
 أى بلا اعتباره اريد فى الواقع من وحدته وكثرة ظاهري اعتباره لا وجوده فى الواقع اذ لا بد  
 منه لا متنازع بتحقيق الماهية بدونه وهو قرينة حذف دلالة المضاف فلا يقال ان حذف  
 المضاف مجازى التعريف بدون قرينة وان دفع أيضا أن يقال مفاد العبارة انه اعتبر  
 فى مدلول المطلق عدم اتصافه فى الواقع بشئ من القصور فدلزم أن لا يصدق المطلق  
 على الماهيات المحددة فى الواقع وذلك فاسد لعدم اتساق الماهية عن التصديق فى الواقع  
 (قوله من وحدة أو غيرها) قال العلامة وقوله وأغتره ليدخل فيه قيد التعيين  
 الذهبى فانه قد فى علم الجنس دون اسمه كما تقدم اه أى فعل الجنس وإن دل  
 على الماهية لكن من اعتبار قيد التعيين الذهبى بخلاف اسم الجنس فيكون خارجا  
 من حد المطلق بخلاف اسم الجنس وقيد شرفى فى خروجه وبقتديره فدي يقال انه لا  
 حكم المطلق قاله سم (قوله وزعم الامدى وابن الحاجب الخ) ضمن الزعم معنى  
 الاعتقاد فعداه الى واحد والا فمقتضى لاثنتين كما يقال زعمت الباطل حقا (قوله  
 وزعم الامدى وابن الحاجب الخ) قال الكمال مانصه وما جرى عليه ابن الحاجب  
 كالامدى فى تعريف المطلق هو الموافق لاسلوب الاصوليين لأن كلامهم  
 فى قواعد استلحا أحكام أمثال المكائين والتكليف متعلق بالآخر اذ دون الفهم ومات  
 الكلية التى هى أمور عقلية بل يوافق اسلوب المناطقة أيضا فان المطلق عندهم  
 موضوع القضية المهمة لانه مطلق عن التقييد بالكلية والجزئية والتكثرة قد  
 تكون موضوع الجزئية وقد تكون موضوع الكلية والحكم فى الجميع متعلق بالافراد

قولان لهم متقاربان لاحتمال كل  
 منهما عندهم لان يكون منسوخا  
 باحتمال نفيته على الآخر مثال  
 العام فاقولوا المتكررين والخاص  
 أن يقال لا تتصلوا أهل الفقة  
 (وإن كان) كل منهما (عاما من  
 وجه) خاصا من وجه (فالتاريخ)  
 بينهما من خارج واجب تعادلهما  
 تقارنا وتأنر أحدهما (وقال  
 الحنفية المتأخران مع) للتمتد  
 مثال ذلك حديث البزارى من  
 يدل دينة فاقولوا وحديث  
 العيصين أنه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن قتل النساء فالأول عام  
 فى الرجال والنساء خاص بأهل  
 الرقة والثانى خاص بالنساء عام  
 فى الحريرات والمرقات  
 \* (المطلق والمقيد) \*

أى هذا معجمهما (المطلق الدال على  
 الماهية بلا قيد) من وحدة وغيرها  
 (وزعم الامدى وابن الحاجب



وأما القضاء الطبيعية التي الحكم فيها على الماهية من حيث هي فقد صرح المناطقة بأنها  
لا اعتبار لها في العلوم اه ورده سم بما حصله أنه لم يلزم على ما قاله المصنف فعلق  
التكليف بالقسمومات الكلية التي هي أمور عقلية من حيث أنها أمور عقلية حتى  
يتوجه عليه الاعتراض بذلك وإنما اللازم على كلامه تعلق التكليف بالماهيات باعتبار  
وجودها في أفرادها وتعلقها بذلك الاعتبار لا محذور فيه وبوجه وأما قوله وأما  
القضاء الطبيعية الخ فلا يرد على المصنف أن لم يجعل المطلق هو الحقيقة من حيث أنها  
شيء واعتبار الوحدة الذهنية وذلك هو معنى موضوع القضية الطبيعية حتى يقال إن ذلك  
لا اعتبار له في العلوم وإنما حصل الحقيقة من حيث إمكان وجودها في أفرادها هذا  
حاصل كلامه وإن أطال في المقام جدًا قلت وحيث علم أن التكليف إنما يعلق  
بالماهية باعتبار وجودها في الأفراد فأخذ وجودها في الأفراد قيد في التعريف  
كما صنع ابن الحاجب والآن معنى فإن المطلق عندهما هو الدال على الماهية مع الوحدة  
الشائعة هو الأولى وقوله وإنما اللازم على كلامه تعلق التكليف بالماهيات باعتبار  
وجودها في أفرادها وقوله وإنما حصل الحقيقة من حيث إمكان وجودها في أفرادها  
غير مستقادم تعريف المصنف بل المستقادم منه خلافه وإن الأفراد غير منظور لها  
أمتلا وإنما اللازم ذلك من تعريف الأمدى وابن الحاجب لأن مقاديرها تعلق التكليف  
بالمهية في حين فرد شائع فالمراد ملتفت إليه لامن حيث خصوصه وبالجمله تخالفه  
الأمدى وابن الحاجب هو الاقعد والوقوف بالقواعد متأمل ولا تغتر بما للعلامة سم  
بما أبداه من القويها وأطال به على الأبطال فتضمن التاويلات بنى أن يقال قول  
المصنف الدال على الماهية محققا لثبوتها من اشتباهه أن مدلول القسط المعنى الخارجى  
لا الذهنى فليأتى (قوله أى دلالة المسمى بالمطلق) أشار بذلك إلى أن الضمير في قول  
المصنف دلالة يعود على المطلق لا باعتبار المعنى المعرف به لقسط ذلك هنا إذا المطلق  
بذلك المعنى لم يقل أحد دلالة على الوحدة الشائعة كيف ومدلوله اللفظ كما لا يخفى بل  
باعتبار معنى آخر وهو الأفراد لأن أفراد المطلق التي هي الألفاظ المخصوصة كلفظ رغبة  
هي التي ادعى الأمدى وابن الحاجب فيها ما ذكر ولما كان ظاهر عبارة المصنف  
رجوع الضمير للمطلق بالمعنى المعرف به صرفه الشارح عن ذلك بقوله انتهى فهو من  
قبيل الاستخدام وفيه التعبير عن الماصدق بالمسمى والمسمى حقيقة مدلول اللفظ  
ومفهومه لا ماصدقه وأفراده ويحاجب إلى المسمى يطلق على الماصدق اطلافا شائعا  
والظاهر أن الاطلاق المذكور ويجازي وعليه فالقرينة هنا البين بقوله من الأمثلة  
الاشية فأنهم الأفراد للمطلق لا مفهومه سم قلت هذه عقلة بجملة إذ لا ريب أن مراد  
الشارح اللفظ الذي يسمى بهذا الاسم أى يسمى بالمطلق ويدعى به دليل التعدية بالباء  
وقول المصنف دلالة وهذا من الوضوح بكان فن أين جاءت ارادة المسمى والتعبير به

دلالتهم أى دلالة المسمى بالمطلق  
من الأمثلة الاشية وقوله

**على الوحدة الشائعة حيث عرفناه**

بما يأتي عنهما (قوله التكررة) أي وقع في وهما أي في ذهنهما أنه هي لانهما دلالة على الوحدة الشائعة حيث لم يخرج عن الأصل من الأفراد إلى التثنية أو الجمع والطلق عندهما كذلك أيضا ادعوه الأول بالتكررة في سياق الاثبات والثاني بجدال على شائع في جنسه وخرج الدال على شائع في نوعه فهو رتبة مؤمنة قال المستنفوع والفرق بين المطلق والتكررة أسلوب المنطقين والاصوليين وكذا التقهات تحت الاختصاصين قال لا مرأه أن كان جلد ذكر فأنات طلق فكان ذكرين قبل لا تطلق نظر التكررة المشعر بالتوحيد وقبل تطلق جملا على الجنس اه ومن هنا يعلم أن اللفظ في المطلق والتكررة واحد وأن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد معي مطلقا واسم جنس أيضا كما تقدم أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي ~~تكررة~~ والامتنى وابن الحاجب يشكران الأول في معنى المطلق من أمثله الامتنية ونحوها ويجعلانه الثاني قبل دل عندهما على الوحدة الشائعة وعند غيرهما على الماهية بلا قيد والوحدة ضرورية اذ لا وجود للماهية للطوبى بأقل من واحد والاولى توافق لكلام أهل العربية والتسمية عليه بالمطلق للتحاطب المقيد

عن الماصدق هذا غلط واشتباه عجب وجل من لا يسهو ولا يقفل (قوله على الوحدة) أي ذي الوحدة (قوله وهما التكررة) هذه الجملة استئناف يأتي كأنه قيل ما سبب هذا الرجم فأجيب بما ذكر وكان الصواب أن يقول وهما تكررة أي من أفراد التكررة لأن كلامه يوهم انحصار التكررة في الوحدة الشائعة واتحادا المطلق والتكررة عندهما وليس كذلك فإن من التكررة عندهما التكررة العامة وليست من المطلق عندهما حالة العلامة ومثله للكمال (قوله أي وقع في وهما الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بقوله وهما أنهم ملحقان بذلك حكما مرجوحا عن طعنهما غيره وأشار بتفسير الوهم بالذهن أيضا إلى أنه ليس المراد بالوهم ما قاله الحكماء من القرة الواحدة اذ لا يقول بها أهل السنة (قوله حيث لم يخرج عن الأصل من الأفراد إلى التثنية أو الجمع) أي فإن خرجت عنه إلى ذلك لم تكن دالة على وحدة شائعة بل على ما فوقهما من تثنية وجمع شائعين لكن كل من لفظهما تكررة أيضا فالوجه حذف الوحدة مع أنه ليست في كلام الامتنى وابن الحاجب فالتكررة شاملة لاه فرديته فهي في المفرد لا تاد وفي المتن المثبتات وفي الجمع للجمع شخ الاسلام والحاصل ان المستنفع خصص اعتراضه على الامتنى وابن الحاجب ببعض افراد المطلق مع ان المطلق عندهما كثيرهما لا ينصرف في الوحدة وقصره ماصريح في ذلك لأن المفرد هو الأصل وحيث تثنى في عبارته تاهل والمعنى حيث قد أنتم ما زعماد لاته في الجملة وباعتبار الأصل أو يتوحد على الوحدة الشائعة قاله سم وقال الكمال والحق ان ابن الحاجب والامتنى لم يضادا بالوحدة وانما نظرهما إلى النسبوع وقول ابن الحاجب مادل على شائع معناه مادل على حصة من الجنس بمكنة الصدق على كل من حصص ~~كبيرة~~ مندرجة تحت مفهوم كل وقول الامتنى انه عبارة عن التكررة في سياق الاثبات بضموعه لأن مراده التكررة المختصة اه وحاصل كلامه أنهما لم يجعلوا المطلق لواحد الشائع فقط بل الواحد الشائع في المفرد والاثنتين الشائعين في التثنيات والثلاثة مثلا الشائعة في الجميع (قوله وخرج الدال الخ) أي خرج عن المطلق مع أنه تكررة كما كانت تكررة مقبولة لاحضة وكان الأولى خروج التفرع (قوله ومن هنا) أي من أجل اختلاف التقهات (قوله وان الفرق بينهما بالاعتبار) يعني اعتبار الواضع لا التمسك كما يريد الدال على الماهية والدال على الوحدة الشائعة لأن الدلالة انما توصف على اعتبار الواضع لأن اللفظ اذا أطلق دل على معناه الوضي اراده المتكلم أم لا (قوله كما تقدم) أي قيل مسئلة الاشتقاق شيخ الاسلام (قوله يشكران الاول) أي ادال على الماهية بلا قيد (قوله ويجعلانه) أي المطلق الثاني وهو الدال على الماهية مع قيد الوحدة فتفيد الوحدة بجزء من المطلق عندهما كما تقدم آتاه (قوله والوحدة ضرورية) أي عند طلب إيجاد الماهية لا عند الحكم عليها لأن الحكم عليها قد يكون باعتبارها من حيث ذاتها فقط كقولك أسد أجرة

من فعله يدل على الأول قوله اذ لا وجود للماهية الخ فالكلام في الاحكام المتعلقة  
بالوجود لا مطلقا (قوله الى لازمه السابق) أي وهو الدلالة على الوحدة الشائعة  
لأن الوحدة الشائعة بعض معنى النكرة في تعريف الآمدى وبعض معنى الشائع في قول  
ابن الحاجب ما دل على شائع وبعض الشيء لا يتم له قاله الكمال رحمه الله تعالى (قوله  
اسمى عليه) قد يقال البناء المذكور لا يتوقف على العدول لكفاية التعريف منه لانه اذا  
كان القول المذكور مبنيا على اللازم صحت ماؤه على المزمع باعتبار ذلك اللازم غاية الامر  
أن يكون البناء عليه بواسطة لازمة والبناء على الشيء يكون بلا واسطة وبها وقيل يجب  
بأن البناء على الشيء بلا واسطة أظهر وقوله ليني عليه أي على الوجه الاظهر الاقرب  
(قوله وان لم يتعضا للبناء) أي وعدم تعضهما في النكرة لا يتأني أنهما ارتكاه  
في الواقع معنى أن قوله ما ذكر منشأ زعمهما المذكور سم (قوله كالضرب عن غير قيد)  
مثال المطلق الماهية بقرينة قوله من غير قيد وقوله كالضرب بعض مثال التقييد (قوله  
لأن المقصود الوجود الخ) هذا تصريح بأن الامر الحقيقي بالفعل كالضرب  
أمر مطلق الماهية ومطلق الماهية أمر كلي يستحيل وجوده فلا يكون مأمو رابه  
لأن شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر عن مطلق الماهية المأمور به باظهارها  
الى جزئى من جزئياتها لأن ما زاد على الأصل يلهى الذمة منه ولا ينجى عن هذا الكلام  
صريح في أن الموجب لصرف الامر الى جزئى استعماله بوجود الماهية الكلية التي هي  
المطلوب بحسب الظاهر لأن الامر بمطلق الماهية أمر مطلق عند الآمدى وابن الحاجب  
كيف والمطلق عندهما هو النكرة الموصوفة بما تقدم وهما معترفان بأن الامر يتعلق  
بمطلق الماهية لا بوحدة شائعة وكيف يتوهم عاقل أن اضرب مثلا مطلق عند أحد من  
الناس والمطلق انما هو اللفظ المنكر القابل لكل من اعتبارى الوحدة الشائعة هو مطلق  
الماهية وبالجملة فمن البديهي أن قوله ما ذلك ليس في معنى البناء على أن المطلق  
أي تثنى هو وقد تبين لك أن هذا المطلق بما ذكره المصنف فاسد لصدقه على القصد بأقسامه  
وليس بمطلق عند أحد كما يشهد به قول الشارح ان اللفظ في المطلق والنكرة واحد منهما  
قد بقي ان الفعل دال على الماهية قبضه الزمان المعين فلا يصدق عليه الحد حينئذ  
قاله العلامة (قوله لوجود الماهية بوجود جزئها) الذي عليه المحققون كالسيد في شرح  
المواقف وغيره ان الماهية الكلية لا يمكن وجودها في الخارج مطلقا لأن الوجود  
في الخارج محسوس والحسوس جزئى والموجود في الجزئيات صور مطابقة للماهية  
لائق الماهية كما أشار به تقرير الشارح لكلام الآمدى وابن الحاجب بقوله لأن  
المقصود الخ وحاصله أن الامر المتعلق بالفعل كالضرب أمر مطلق الماهية ومطلق الماهية  
أمر كلي يستحيل وجوده في الخارج فلا يكون مأمو رابه ان شرط المأمور به الامكان  
فينصرف الامر عن مطلق الماهية المأمور بها ظاهرا الى جزئى من جزئياتها لأن الأصل

وصدول المصنف في النقل  
عن الآمدى وابن الحاجب  
عما قاله من التعريف الى لازمه  
السابق ليعني عليه قوله وان لم  
يتعضا للبناء (ومن ثم) أي من  
هنا وهو ما زعمه من دلالة المطلق  
على الوحدة الشائعة أي من أجل  
ذلك (بالا ل الامر بمطلق الماهية)  
كالضرب عن غير قيد (أمر بجزئى)  
من جزئياتها كالضرب بسوط  
أو عصا أو غير ذلك لأن المقصود  
الوجود ولا وجود للماهية  
وانما فوجد جزئياتها فيكون الامر  
بها أمر بجزئى لها (وليس) قولهما  
ذلك (بشي) لوجود الماهية بوجود  
جزئياتها لانهم اجزؤه وجزءه الموجد  
موجود

برأية الذمة بما زاد عليه وما ذكره الشارح من وجود المأهبة بوجود جريتها مذهب  
 قوم من الحكماء ولكن الحق الأول (قوله وقيل أمر بكل جريئ لها) أي لا يجزئ أنه يجب  
 الايمان بكل منها بل بمعنى الاكتفاء واحدها كافي الواجب المخبر على القول بوجوب  
 خصاله كلها لا يقال فيصمد مع القول بأن المأمور به واحد لا مانع ذلك اذا الواجب ثم  
 الاحد الملبم الصادق بكل جريئ على البدل وهذا الواجب كل من الجزئيات لكن يكفي  
 واحدها شيخ الاسلام (قوله وقيل اذن فيه) هو احتمال للمعنى الهندى حيث قال  
 في باب القصاص ويمكن أن يقال الامر بالمأهبة الكلية وان لم يقتض الامر يجوزها لكن  
 يقتضى خضوع المكلف في الايمان بكل واحد من تلك الجزئيات بدلا عن الآخر عند عدم  
 التفرقة المعتبرة لواحدتها أو لجمعها والتضييق بها يقتضى جواز فعل كل منها شيخ الاسلام  
 (قوله أن يفعل) بدل احتمال من **كل جريئ** (قوله كالعلماء والخاص) أي جوازها  
 وامتناعا (قوله فيصور تقييد الخ) تفريع على القاعدة الاولى من القاعدتين اللتين  
 ذكرهما الشارح هي قوله لا يجوز الخ وقوله بخلاف مذهب الراوى الخ تفريع على  
 الثانية وهي قوله وما لا فلا وجه ما قرع عليهما احدى عشرة مسألة تسعة على الاولى  
 واثنان على الثانية (قوله ونقرره) أي وكذا تقرير الاجماع كما ترى العلم (قوله  
 وذكر بعض جريئات المطلق) أي بخلاف جامد كاعتق رقية أعتق زيد بخلاف ماله  
 مفهوم كاعتق مؤمنة كاستأفى سم (قوله في الجميع) أي ما عدا مفهوم الموافقة  
 فانه لا خلاف فيه كما ترى في التخصيص شيخ الاسلام (قوله ويزيد المطلق والتقييد الخ)  
 انما قال ويزيد الخ لان ما ذكره هنا في المطلق والتقييد من التفصيل مع اتحاد الحكم  
 وما تقدم من التخصيص في العلم والخاص مع اختلافه والافتيان تصور مثل ما قبل  
 هنا في العلم والخاص بأن يصدق **كهما** وسبهما ويكوث الخاص بعض أفراد  
 العلم لكن مفهوم كل شئ كان يقال في كفارة الظهار أعتق أي رقيق كان أعتق  
 مؤمنا فيقال حينئذ ان تأخر الخاص عن وقت الفعل بالعلم نفسه والخاصه وأما  
 قوله وان **ككاهنيتين** فقد صرح المصنف بأنه من قبيل الخاص والعلم فعمل أن  
 الزيادة فيعلماءه وقوله وان كان أحدهما أمر الخ تصور منه في العلم والخاص  
 فهو أعتق أي رقية أو أرقى لاعتق كافرا فينبغي أن يخصص أي رقيق يصدق الكافر  
 وقوله وان اختلف السبب مع اتحاد الحكم الخ تصور منه أيضا في الخاص والعلم  
 كما يعلم مثله مما تقدم سم (قوله ان اتحد حكمهما) المراد بالحكم هنا المحكوم به  
 كما يدل عليه قول الشارح الآتي واختلاف الحكم من مبيع المطلق وغسل المقتد  
 واضح والمراد بوجه ما موجب حكمهما فهو على حذف المضاف لكن ينبغي أن الحكم  
 هنا على ظاهره لان الظهار والقول مثل ما هو موجب أي يجب لا يجاب العتق ولا يظهر كونه  
 سببا لنقص العتق لانه لا يلزم من وجوده وجوده بل قد تنزك الكفارة راسا قاله سم (قوله

(وقيل) أمر (بكل جريئ) لها  
 لا شيء أو علم التقيد بالتعيين  
 (وقيل اذن فيه) أي في كل جريئ  
 أن يفعل ويخرج عن العقيدة  
 واحده (مسألة) أطلق والمقتد  
 كالعلم والخاص (فأجاز تخصيص  
 العلم به يجوز تقييد المطلق به  
 وما لا فلا فيصور تقييد الكتاب  
 بالكتاب والسنة والسنة بالسنة  
 وبالكتاب وتقييدهما بالمطلق  
 والمقهورين وفصل النبي عليه  
 الصلاة والسلام وتقريره بخلاف  
 مذهب الراوى وذكر بعض  
 جريئات المطلق على الاصح  
 في الجميع (د) زيد المطلق والمقتد  
 (أنهما ان قصد **كهما**  
 وموجبهما) بكسر الجيم أي  
 سبهما (وكاهنيتين) كان يقال  
 في كفارة الظهار أعتق رقية  
 مؤمنة

(وتأخر المتقدم عن وقت العمل بالطلق فهو) أي المقيد (ناجح) للمطلق بالنسبة إلى مقدمه بغير المقيد (والأخر) بأن تأخر عن وقت الخطاب بالطلق دون العمل (٤٤) أو تأخر المطلق عن المقيد مطلقاً وتقدراً أو وجعل تاريخيهما (حل المطلق عليه)

أي على المقيد جميعاً بين الدليلين (وقيل المقيد ناجح) للمطلق (أن تأخر) عن وقت الخطاب به كالأخر عن وقت العمل به بجماع التأخر (وقيل يحل المقيد على المطلق) بأن يلحق المقيد لأن ذكر المقيد ذكر يلحق من المطلق فلا يقيده كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه فلذا الفرق بينهما أن مفهوم المقيد جهة بخلاف مفهوم القيد الذي ذكر فرد من العام منه كالقيد (وان كانا متضمنين) يعني قويمين متضمنين أو متضمنين لغيره لا يميز عن مكاتب لا يميز عن مكاتب كغيره لا يفتق مكاتباً لا يفتق مكاتباً كغيره (فقال القهوجي) أي القائل بحجية مفهوم الشكافة وهو الراجح بقيدته (أي بقيد المطلق بالمقيد في ذلك) (رحي) أي المسئلة حينئذ (خاص وعام) لصوم المطلق في سياق النفي وثاني القهوجي يلحق القيد ويجري المطلق على إطلاقه (وان كان أحدهما أمراً والأخر نهياً) فهو اعتق رغبة لا يفتق رغبة كقوله اعتق ربة مؤمنة لا يفتق ربة (فالطلق مقيد بضد الصفة) في المقيد ليجتمعاً فالطلق في المثال الأول مقيد باليمان وفي الثاني مقيد بالكفر (وايه اختف

وتأخر المقيد) أي تأخر يقينا كما سبق ما يدل على ذلك في ذكر المحترزات في كلام الفارسي (قوله عن وقت العمل) أي عن دخوله (قوله بأن تأخر عن وقت الخطاب) هذا محترز قول المصنف عن وقت العمل فهو مع ما بعده نشر على غير ترتيب القلب (قوله أو تأخر المطلق) هذا محترز قوله المقيد وقوله مطلقاً أي على به أولاً (قوله أو تقدراً) محترز تأخر والتقدراً بالمعنى السابق في الخاص والعام (قوله أو وجعل تاريخيهما) محترز يقينا المتحد في قول المصنف وتأخر المقيد كما قدمنا (قوله وقيل المقيد ناجح للمطلق) قال الشهاب هو القول بعدم مقابلان للتفصيل للثاني منه فقط أهـ وكلام الزركشي صريح في أنهم مقابلان للثاني فقط حيث قال الشق الثاني أن يكونا مشتملين كان تأخر المقيد عن وقت العمل بالطلق فهو ناجح وان لم تأخر المقيد فيه ثلاث مذاهب أحدها حل المطلق عليه أهـ (قوله بجماع التأخر) فيه أن القارق موجود إذ التأخر عن وقت العمل يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو مجتمع كما مر بخلاف الثاني خیر عن وقت الخطاب دون العمل شيخ الاسلام (قوله الفرق بينهما) أي بين ذكر الجزئي من المطلق والفرد من العام (قوله أن مفهوم القيد جهة الخ) قد تبين قبله أن فرد العام قد لا يكون لهما بل بصفة فيعتد بجهته ويخصص العام كأن فرد المطلق قد يكون لهما فهو اعتق ربة اعتق زيد أو لا يعتد بالطلق كذلك الشارح أقول المسئلة بقوله ذكر بعض جرميات المطلق على الاصح وحينئذ يشكل الفرق المذكور لأن يكون بحسب الغالب سم (قوله الذي) نعم القلب وقوله ذكر فرد مبتدأ خبره قوله منه أي من القلب ولو حذف ذكره اقتصر على الباقي كان أولى فانه الشهاب أي لأن الذي من القلب فرد العام لا ذكره ويمكن أن يجاب بأن الصغير في منه مفهوم القلب ذكره على حذف مضاف أي مفهوم ويجعل المفهوم للذكر لا للمذكور في نفسه إذا فهم انما هو من الذكر ثم دلت شيخ الاسلام قال قوله منه أي من مفهوم القلب أهـ ولم ير ذلك قاله سم (قوله كاتنضم) أي قبل مسئلة جواب السائل (قوله وان كانا متضمنين) هو محترز قوله مشتمل وضمر كانا للمطلق والمقيد المتحدى الحكم والسبب (قوله يعني غير مشتمل) لما وقع التضمن قسمياً للمشتن وكان انتهى نقياً في المعنى حل المتضمنين على ما بين المتضمنين ولما كان ذلك خلاف ظاهر العبارة أي الشارح يعني إشارة إلى أنه تصبر صر (قوله خاص وعام) أي لا مطلق ومقيد والتعريض بما حينئذ ناسخ نظر الاعتبار حاله ما قبل دخول الثاني وأما التعريض بذلك عنهما من قبيل المتابعة لغيره ثم الاستدراك عليه والمناقشة بقوله وهي خاص وعام وهذا أقرب (قوله وان كان أحدهما أمراً) محترز قوله مشتمل (قوله ليجتمعاً) أي الدليلان في العمل (قوله وان اختلف السبب) محترز قوله سابقاً ورجعاً (قوله في ذلك) أي اختلاف السبب

(السبب) مع اتحاد الحكم كما في قوله تعالى في كفارة الظهار فخص رقيقة وفي كفارة القتل فخص رقيقة مؤمنة (وايجاد فقال أبو حنيفة لا يجمد) المطلق على المقيد في ذلك لا اختلاف السبب في المطلق على إطلاقه

(وقيل يحمل) عليه (لفظاً) أي يجزئ ورود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع (وقال الشافعي) رضي الله عنه يحمل عليه (قياساً) فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال المذكور حرمة (٤٥) سببها أي الظاهر والقتل (وإن اتحد الموجب)

فهما (واختلف حكمهما) كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وفي الوضوء فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إلى المرافق والموجب لهما الحدث واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل المقيد بالمرافق واضح (فقد في الخلاف) من أنه لا يحمل المطلق على المقيد أو يحمل عليه لفظاً وقياساً وهو الرابع والجامع بينهما في المثال المذكور اشتراكهما في سبب حكمهما (والمقيد) في موضعين (بمتناهيين) وقد أطلق في موضعين كما في قوله تعالى في قضاء أيام ومضان فعدة من أيام أخر وفي كفارة الطهارة فصيام شهرين متتابعين وفي صوم القنص صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (يستثنى) ههنا أطلق فيه (عنهما) أن لم يكن أولى بأحدهما من الآخر قياساً كما في المثال المذكور بأن يبقى على إطلاقه لا يستلزم تقييد هبهما لتنافيهما بواحد منهما لا تقييدهما فلا يجب في قضاء رمضان تسابع ولا تفرق أما إذا كان أولى بالتقيد بأحدهما من الآخر من حيث القياس كان وجداً للجامع بينهما وبين مقيديه دون الآخر فيسببهما على الرابع من أن الحمل قياسي فان قيل لفظي فلا

واتحد الحكم (قوله أي يجزئ ورود اللفظ الخ) فيه إشارة إلى أن لفظاً منصوب بنزع الخافض فانه الشهاب (قوله كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) قال شيخنا الشهاب رحمه الله مطلقاً وهو عام اه قلت قد علم أن الإطلاق قد يكون من وجهين آخر كلفظ الأيدي هنا فانه مطلق من حيث القاية وإن كان عاماً من حيث أخرى وبعبارة أخرى هو مطلق من جهة مقدار اليد هنا وعام في أفرادها فنهوا بهذا التمثيل على هذه القاعدة المحسنة وهي أن اللفظ الواحد قد يوصف بالإطلاق والعموم باعتبارين فثبت له أحكام الإطلاق باعتبارها وأحكام العموم باعتبارها فان قيل الإطلاق من جهة القاية لأن لفظ اليد حقيقة إلى المكعب فهو ظاهر في جميعها قلنا لكن الظاهر غير مراد خصوصاً مع إطلاق الشارع الذي هو واضح مع إرادته جمعها تارة وبعضها أخرى وماعدا الظاهر غير معين فثبت الإطلاق بهذا الاعتبار ومما مله أنه عرض الإطلاق في هذا الاستعمال في المقيد من حيث إرادة البعض من غير تعيين قنائه واحفظه سم (قوله فعدة من أيام أخر) هذا المطلق وقوله في كفارة الطهارة متتابعين أحد المقيدين وقوله في صوم القنص وسبعة إذا رجعتم هو المقيد الآخر ومما مله أنه أطلق الصيام في قضاء رمضان عن المتتابع والتفريق وقيد في كفارة الطهارة بالتتابع وفي صوم القنص بالتفريق (قوله ههنا) أي المتناهيين (قوله أن لم يكن أولى بأحدهما) أي أن لم يكن المطلق أولى بأحدهما أي بالتقيد من الآخر أي التقيد بالآخر وقال الشهاب صواب العبارة إن لم يكن أولى بأحدهما من الآخر وكذا يقال في كلام الشارع الآخر اه ويجاب بأن في الكلام اختصاراً وهو كما قالوا ما رأيت بدلاً أحسن في هذه الكلمة من زيد والأصل منه أي الكحل في عين زيد (قوله فلا يجب الخ) أي فيسبب استغنائه عنهما لا يجب في قضاء رمضان تسابع ولا تفرق (قوله أما إذا كان) أي المطلق أولى بالتقيد الخ مثله قوله تعالى في كفارة البين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الطهارة فصل شهرين متتابعين وفي صوم القنص فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فحمل المطلق فيه على كفارة الطهارة في التسابع أولى على قول قديم من حمله على صوم القنص في التفريق لاتحادهما في الجامع بينهما وهو النهي عن البين والظاهر شيخ الإسلام (قوله كان وجداً للجامع ههنا) أي بين المطلق وبين مقيديه أي مقيد أحد التقيدين المتناهيين فقيده بصيغة اسم المفعول والضمير المضاف إليه يرجع لأحد التقيدين وقوله دون الآخر أي دون المقيد الآخر وقوله قيد أي المطلق به أي بالأحد الأول (قوله فان قيل لفظي فلا) أي أن قيل المطلق يحمل على المقيد لفظاً فلا يقيد المطلق بأحد التقيدين المتناهيين لعدم المرجح لأحدهما على الآخر (قوله الظاهر ما) أي لفظ بدليل يتبادر من دل مفرداً كان أو مراً (قوله دلالة ظنية) عبارة ابن الحاجب الظاهر

(الظاهر والمقيد) أي هذا مجتمعا (الظاهر ما دل على المعنى دلالة ظنية) أي راجحة

أى فى اللغة الواضح وفى الاصطلاح مادل دلالة قطعية أما بالوضع ككالا سدأ وبالعرف كالنقاط اه قال العضد على هذا فالنص وهو مادل دلالة قطعية قسم له وقد ينسب أى الظاهر مادل دلالة واضحة فيكون أى النص فعمله اه قال المولى سعيد الدين قوله دلالة قطعية يخرج النص لكون دلالاته قطعية والمجمل والمؤول لكون دلالاتهما مساوية ومرجوحه سم (قوله مر جوحا) أى احتمال المر جوحا (قوله كالا سدأ راجع الخ) أى من حيث اللغة (قوله العرف) على تقوله راجع (قوله المطلق) بالفتح والكسر (قوله اولاً) أى وضعاً اولياً (قوله ونخرج النص) المناسب فخرج بقية التفرع واتصافه فى الاخراج على النص دون المجمل والمؤول مع أنه ما خارجاً أيضاً لظهور خروجهما فلهذا رغبه عليه واهتم بإخراج النص لانه من الظاهر بالتفسير الثانى للظاهر كإبر عن العضد وأورد أن فى جعل نحو زيد نصاً مع احتمال معنى مر جوحا ككتابته ورسوله ولعلنا يؤيد كدفع ذلك فى نحو ما زيد نفسه نظراً لفلان فى حيزين زيد واسد فلم جعل الاول نصاً والثانى ظاهراً مع ثبوت احتمال فى كليهما وقد يفرق بأن احتمال الجواز فى نحو أسد ثابت حتى فى غير التركيب بخلاف نحو زيد فانه فى غير التركيب لا يحتل غير معناه بخلافه فى التركيب لا احتمال الاسناد الجوازى وفسه نظراً لأن من يجوز الجواز المنفرد فى الاعلام يلزمه احتمال نحو زيد فى غير التركيب أيضاً إلا أن مبنى ما هنا على المنع فاه سم (قوله والتأويل الخ) ان قيل لم يفسر كغيره الظاهر دون الظهور والمقابل للتأويل والتأويل دون المؤول المقابل للظاهر قلنا ما فاه غير واحد من أن الظاهر أكثر استعمالاً من الظهور والتأويل أكثر استعمالاً من المؤول اه سم وقال شيخ الاسلام عدل عن تفسير المؤول المذكور فى الترجمة الى تفسير التأويل ليناسب التيسار الاسمية (قوله جل الظاهر) أى صرفه عن ظاهره وقوله على المحتمل بصيغة اسم المفعول وقوله جل الظاهر على المحتمل المرجوح أى ذلك الحمل قليل أو شبهه كما يدل عليه التفسير بعده (قوله أولما ينظر دليلاً فساد) أى تعجب نفس الامر دون الظاهر ألا ترى أننا نسكم بجملة المسئلة إذا اعتقد المولى استحساناً شرطاً لها وإن كانت فاسدة فى نفس الامر لعدم استحسانها فيه سم (قوله أولما ينظر فساداً تأويل) إذا اتقى الشئ فى الواقع والاعتقاد فهو لعب ولا كلام وفى الاعتقاد دون الواقع فهو لعب أيضاً بحسب الاعتقاد وفى الواقع دون الاعتقاد فالحق أنه لا يوصف باللعب لأن اللعب من أوصاف الحاصل ولم يصد عنه ما يقتضيه هذا القسم داخل فى قوله أولما ينظر دليلاً فساد وقال العلامة فى قول المصنف أولما ينظر فساداً فلهذا وجب فساد الحق لانه صادق على القرد الموصوف باللعب فيجب أن يزيد فيه قيد يخرج به كأن يقال دليل أو شبهه اه قلت وقد تقدمت الإشارة الى ذلك وقد يجاب بأن ما ذكره تعريف بالاعم وهو جازع عند القدماء واختاره بعض المتأخرين (قوله كافى تأويل القيام) فى الآية الخ (الخ) أى لانه من المعلوم شرعاً أنه

فيحصل غرض ذلك المعنى مر جوحاً  
كالا سدأ راجع فى الحيوان المتعصب  
مر جوحاً فى الرجل الشجاع  
والفائض راجع فى الخارج المستقدر  
للعرف مر جوحاً فى المكان المعلن  
للموضوع لفظة أولاً ونخرج النص  
كزيد لأن دلالاته قطعية  
(والتأويل جل الظاهر على المحتمل  
المرجوح فان جل عليه القليل  
فصحيح أولما ينظر دليلاً) وليس  
بدليل فى الواقع (ففساداً ولا تنظر  
فلم لا تأويل) ههنا كاه ظاهر  
ثم التأويل قريب يفرج على الظاهر  
بالدليل فهو إذا فتم الى الصلاة  
أى عزيمته على القيام بها وبعد  
لا يفرج على الظاهر إلا بأقرب منه  
وذكر المصنف منه كثيراً فقال

(٢) قوله كافى تأويل القيام الخ  
هكذا فى خط المؤلف وأبست هذه  
العبارة فى نسخ الشرح التى أبدينا  
ولعلنا فى النسخة التى كتب عليها

(ومن البعد تأويل أسكن) أربعا  
(على ابتدئ) أي تأويل الخفيفة  
قوله صلى الله عليه وسلم للجلال  
ابن سلمة النقي "وقد أحل على عشر  
نساء أسكن أربعا وفاقوا سائرهم  
رواه الشافعي رضي الله عنه وغيره  
على ابتدئ فكأن أرباع منهم  
فإذا كان نكحهن مع البطلان  
كل مسلم بخلاف نكاحهن ممرتا  
ففسك الأربع الأوائل ووجه  
بعده أن الخطاب بجملة قريب  
عهد بالإسلام لم يسبق له بيان شروط  
النكاح مع جاشته في ذلك ولم ينقل  
تجديد نكاحه ولا من غيره مع  
كثرتهم وتفردهم وحالة الشريعة  
على قوله لوبيع (ومن البعيد  
تأويلهم ستن مسكينا) من قوله  
تعالى فأطعم ستن مسكينا (على  
ستن ماذا) بأن يقد مضاف أي  
طعام ستن مسكينا وهو ستون  
مدا ليجوز إعطاؤه لسكن واحد  
في ستن يوما كما يجوز إعطاؤه لستين  
مسكينا في يوم واحد لأن القصد  
بإعطائه دفع الحاجة ودفع حاجة  
الواحد في ستن يوما كدفع حاجة  
الستين في يوم واحد ووجه بعده  
أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف  
والتي ماذكر من عدد المساكين  
التاخر قصد لفصل الجماعة  
وبركتهم وتطابق قولهم على الدعاء  
للحسن (ومن البعيد تأويلهم  
حديث أبي داود وغيره) (أما

لا يبرأ من الوضوء مع التلبس بالقيام للصلاة وال دخول فيها لأن الشرط يطلب فصله قبل  
التلبس بالشرط (قوله ومن البعيد تأويل الخ) ضمن التأويل معنى الجملة فعدها بعلى  
(قوله أذا نكحهن بها) بينه أن كلام المصنف يحتاج إلى التقييد كان يقول على ابتدئ  
في المعية شيخ الإسلام (قوله بجملة) أي محل التأويل وهو قوله صلى الله عليه وسلم أسكن  
(قوله مع جاشته في ذلك) أي وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولا يخفى أن هذا  
كاف في بعده هذا التأويل فقوله ولم ينقل تجديد نكاح منه الخ واقع موقع العلوة زيادة  
البعد أي مع أنه لم ينقل تجديد نكاح الخ وقد يقال ليس في عبارة الشارح ما يمنع كون  
مجموع الشقين علوة واحدة بل يجوز أن يكون أراد ذلك وأن يكون أراد أن كلاه  
مستقله فإن العطف على التعليل يجوز أن يكون من تنه ويجوز أن يكون تعللا آخر  
أشاره سم (قوله وستين مسكينا على ستن ماذا) معنى كلام المصنف ومن البعيد  
تأويل ستن مسكينا على معنى ستنين ماذا على أن طريق ذلك حذف المضاف والتقدير  
أطعام طعام ستن مسكينا فقول الشارح بأن يقد مضاف بيان لطريق التأويل  
وصرف اللفظ عن ظاهره فاندفع اعتراض العلامة بقوله مقتضاه أن لفظ ستن مسكينا  
أطلق على ستنين ماذا وقوله بأن يقد مضاف مقتضاه أن ستن مسكينا باق على معناه وهذا  
تناقض لا يخفى فيه اه سم (قوله وهو ستون ماذا) فيه أن الواجب عندهم ثلاثون  
صاعا فتكون الأمداد ما تفرع عن ستنين ماذا فجعل الشارح مذهبه مذهبهم فزعمه شيخ  
شموسنا السيد على الحنفى قدس سر (قوله والتي ماذكر من عدد المساكين) قال شيئا  
الشباب فيه ثمانية وأربعون العدد معتبر في قدر الطعام المعطى فلم يبلغ إذا الطعام مقدرا بعدد  
المساكين اه وأقول هذا الأبراج من كلام الشارح لأن كلامه ليس في عددهم  
باعتبار التي التي يعطى بل في عددهم باعتبار ما يعطى يعني أن ظاهر الآية اعتبار  
كون من يعطى ستن مسكينا فقد اعتبر فيه العدد من يعطى بهذا العدد وقد أتى  
المخالف اعتبار هذا العدد من يعطى اكتفا بإعطائه واحد في ستن يوما وعبارة العبد  
وجه بعده أنه جعل المعلوم وهو طعام ستنين مذكورا بحسب الإرادة والموجود وهو  
أطعام ستنين عددا بحسب الإرادة مع إمكان أن المذكور هو المراد لأنه يمكن أن يقصد  
أطعام لستين دون واحد في ستن يوما فضل الجماعة وبركتهم وتطابق قولهم على الدعاء  
للحسن فيكون أقرب إلى الآية ولعل فهمه مستجاب بخلاف الواحد اه قاله سم قال  
بعض المتأخرين من على تأويل الخفيفة أنه يجوز إعطاء الطعام المذكور لغير الفقراء لأن  
المذكور في الآية حيث بيان القدر والمعطى لادن يعطاه كذا قيل ويمكن أن يقال فهم  
كون الإعطاء لغيرهم من إضافة الطعام للمساكين مع دلالة المقام فتأمل (قوله وتطابق  
قولهم سم) كذا في العبد قال السعد تفرق قولهم بالناد الجملة هو التعاون والظامن  
غلط الناظر اه سم (قوله وأما امرأة الخ) عطف على أسكن كالتى قبله والذي بعده



نكحت نفسها) بقراذ ولها فتنسكحها باطل وفي رواية البيهقي فان أصابها فله مهر مثلها بما أصاب منها (على الصغيرة والامة والمكاتبه) أي حله أو لأعضهم على الصغيرة لخصه تزويج الكبيرة نفسها عندهم كاسترضاقها فاعترض بأن الصغيرة ليست امرأه في حكم اللسان فحله بعض آخر على الأمة فاعترض بقوله فله مهر مثلها فان مهر الامة ليسدها فحله بعض متأخريهم على المكاتبه فان المهر لها وجه يعدهم على كل أنه قصر للعالم المؤكد عمومها على صورة نادرة مع ظهور قصد الشارع عمومها بأن تنسكح المرأة مطلقاً من استقلالها بالنكاح الذي (٤٨) لا يُلحق بحسن العادات استقلالها به (و) من البعيد تأويله - حديث

(لأصابع لم يثبت) أي النكاح من الليل رواء أو دود وغيره فقط من لم يثبت النكاح من الليل فلا صيلم (على القضاء والنذر) لخصه فلهما يثبت من النهار عندهم وجه بعده أنه قصر للعالم النص في العموم على نادرة لندرة القضاء والنذر بالنسبة إلى الصوم المكلف به في أصل الشرع (ومن البعيد تأويل أي حقيقة حديث ابن حبان وغيره (ذكرنا الجنين ذكراً أمه) بالرفع والنصب (على التثنية) أي مثله ذكاتها أو ذكر ذكاتها فيكون المراد الجنين الذي تحرمه الميت عنده وأحله أصحابه كالشافعي وجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه أما على رواية الرفع وهي المفقولة كما قاله الخطابي وغيره من جهة الحديث فإن يعرب ذكر الجنين خبراً بالمصدر أي ذكر أم الجنين ذكره ليدل عليه رواية البيهقي ذكر الجنين في ذكر أمه وفي رواية يذكرك أمه وأما على رواية النصب أن ثبت فإن يجعل على القرنية كما في جثتك طلوع الشمس

(قوله نكحت نفسها) أي تزوجت نفسها قال شيخنا الشهاب هكذا الرواية وهي تفيد أن نكح يستعمل بمعنى زوج اه من سم (قوله أي حله أو لا الخ) أشار بذلك إلى أن الحمل على ما ذكره دريحي لا معنى كما يتبادر من المصنف (قوله في حكم اللسان) أي اللغة قال شيخنا الشهاب ولما كانت مرجعاً ومقدراً جعلها كما في حيث أضاف الحكم لها وأقول ظاهر كلامه أن الحكم هنا للمعنى المصدرى والقاهر أن المراد به المحكوم به بحسب اللغة قاله سم قلت هو تعقيب بارداً يلتفت إليه (قوله المؤكد عمومها) أي لأن امرأه أنكره في سياق الشرط فتم وفي سائر أحوال البرهان للمأثري وجهه تعالى إذا تكاد العموم يتنوع تخصيصه وههنا قد أكد بقوله باطل باطل باطل ثلاث مرات اه وردة القراني في شرح الحصول وقول الشارح المؤكد عمومها بما ينبغي أن التقيده لبيان زيادة البعد فأن أصل البعد لا يتوقف عليه وكذا يقال في قوله لا في النص في العموم سم (قوله على صورة نادرة) أي فيكون كالنكر سم (قوله اهتقلا لها به) قال شيخنا الشهاب يمكن الاستغناء عنه بجعل الذي الخ مفعلاً لاستقلالها السابق للنكاح اه وأقول لكن فيه إيهام أن الوصف للنكاح سم (هو له من الليل) من ابتدائية أو بمعنى في قاله الشهاب (قوله النص في العموم) أي لما سبق في المتن من أن التكره في سياق النص للعموم نصاباً ثبت على الفتح (قوله أي مثله ذكاتها) بيان لوجه الرفع بأنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقابلة وقوله أو ذكر ذكاتها قال العلامة فوجهه للنصب أن كاف التثنية متعلقة باستقرار محذوف تعدي بعد حذفها إلى ما كان مجزواً فوسعا ويعبر عن هذا ونحوه بالنصب على استقالاته فاض اه (قوله أما على رواية الرفع) أي أما الاستغناء على رواية الرفع (قوله فإن عرب الخ) إنما أعرب به خبراً لأن الأصل المجمع هو ذكر أم الجنين فالنائب أن يجعل مبتدأ وذو الجنين خبره كما في قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فهو المبتدأ وإن تأخر لفظاً وإن كان المعنى هنالك على التثنية دون ما هنا فهذا هو الحمل للشارح على هذا الأعراب وإن أمكن عكسه على معنى أن ذكر أم الجنين المطلوب شرعاً ذكر أمه لكن نقول المناسبة التي أشار إليها الشارح بقوله وإن ذكر أمه التي أحلتها أحلت به حالها (قوله كما في جثتك طلوع الشمس)

أي وقت طلوعها والمعنى ذكر الجنين حاصله وقت ذكر أمه وهو موافق لمعنى رواية الرفع الذي ذكرناه فيكون المراد الجنين الميت وأما ذكر أمه التي أحلتها أحلت بها الجنين أي أنقلقه أو نأه كلفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كونه إن شئت فإن ذكر أمه فذكر أمه فظاهر أن ذوالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف المعنى الممكن الذي عرفت من المعنى أنه لا يجب إلا بالذكية

قال شيخنا الشهاب قد يقال فيه ما فرق من حيث أن ذكر كذا الجنين لم تقع وقت ذكره  
 الاختلاف الجوهري ويحجب بأنه لما كانت ذكر كذا الآلة ذكر كذا صفة أو ذكر كذا  
 وقت ذكره أنه اهـ ولا يخفى ضعف السؤال الذي أورد مع ظهور أن الفعل الموصوف  
 لذكر كذا ما واحد فلا يتوهم تحقُّق ذكره عن ذكر كذا آتم ولا اختلاف وقتها قاله سم  
 (قلت) لا ضعف في سؤاله بل هو حسن بجوابه وما استظهر به على ضعفه هو جمعي ما أوجب  
 به هذا يجب (قوله لطابق السؤال) قال العلامة المطابقة حاصله بأن يتضمن السؤال  
 عنه سواء تضمن أيضاً غيره أم لا وإذا يقال لطابق وزادون ثم كان اللفظ العام الوارد  
 على سبب خاص موصول عنه أم لا عما فيه وفي غيره على الصحيح المتقدم كما في برزخه اهـ  
 (قلت) حاصل كلام العلامة البحث مع الشارح في التعليل بقوله لطابق السؤال  
 لا في الدعوى فإنها مسلمة وكأني يقول هذا التعليل غريب جداً لذكر وكان الأولى حذفه  
 أو يقول مثلاً فيكون الجواب عن الميت دون الحي لكون حكمه معلوماً وهذا يسقط  
 ما أطلب به سم في ردعي على العلامة (قوله أذيان المصرف لا نفسه) قال العلامة  
 قدس سره ما نصه قد يقال بيان المصرف على وجه المصرف يتأخر لما يقتضيه عند أهل  
 البيان من أن المصرف إنما يستعمل بذات الخاطب في اعتقاد غير حكم التكلم وبأنه  
 أن الصدقات أن قصد المحض هو في هذه الأصناف وفي استيعابهم استدعى أن الخاطب  
 يتأخر في الأمرين معا وذلك منتقب إذ لا يخفى أنه إنما يعتقد استحقاق غيرهم لها  
 لا استحقاق بعضهم دون بعض وان قصد المحض هو دون الاستيعاب لم يكن ثم حينئذ  
 دليل على عدم جواز عدم الاستيعاب فليست ذلك مع الانصاف وعدم التصف فان  
 قيل الواو تقتضي تشريك الانصاف في الصدقات أي في ملكها المستفاد من اللام وهو  
 نفس استيعابهم قلت إظهار التبادر أنها تقتضي تشريكهم في الصدقات أي في جواز  
 صرفها إذ المعنى إنما يجوز صرف الصدقات لهذه الأصناف وذلك لا يقتضي وجوب  
 الاستيعاب اهـ وقوله إنما يعتقد استحقاق غيرهم أي معهم لأنه يعتقد استحقاقه هو  
 دونهم فالقصر في الآتي يقتصر أفرادها وظاهر وقوله لا استحقاق بعضهم أي أن الخاطب  
 المذكور لم يكن اعتقاده أن المستحق للصدقات بعض هذه الأصناف دون بعض بل ليس  
 ما قبله وهو قوله تعالى ومنهم من يلزم أي يعيب في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا  
 وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون فإن قوله فإن أعطوا منها الخ قاض بأنهم إنما جازوه  
 على إعطائه لهذه الأصناف دونهم لا على إعطائه للأصناف المذكورة جميعاً فلو لم  
 عليه إنما هو على عدم تشريكهم مع الأصناف المذكورة في الصدقات لا على استيعابهم  
 والحاصل أن قوله تعالى ومنهم من يلزم في الصدقات الخ دال دلالة ظاهره على أن الخاطب  
 بالمصرف في قوله إنما الصدقات هو من يعتقد مشاركته للأصناف المذكورة وعدم  
 اختصاصهم بالصدقات لا من يعتقد أن المستحق للصدقات بعض أولئك الأصناف

فيكون الجواب عن الميت  
 لطابق السؤال (و) من البعد  
 تأويلهم كالتعليق تعالى (أعنا  
 الصدقات) للفقراء والمساكين الخ  
 (على بيان المصرف) أي يحمل  
 الصرف بدليل ما قبله ومنهم من  
 يلزم في الصدقات الخ نعمهم الله  
 تعالى على نعمتهم لها لخالقهم من  
 أهلها ثم بين أهلها بقوله أعنا  
 الصدقات للفقراء الخ أي هي  
 لهذه الأصناف دون غيرهم وليس  
 المراد دون بعضهم أي يضاف إلي  
 الصرف لا يصفهم بوجه  
 بعده ما قبله من صرف اللفظ عن  
 ظاهره من استيعاب الأصناف  
 ليس منافاة أذيان المصرف  
 لا يتأخرون كما في آيتين فلا يكتفي  
 الصرف لبعض الأصناف إلا إذا  
 فقد الباقي بالضرورة حينئذ (و)  
 من البعد تأويل بعض أصحابنا

حديث السنن الاربعة (من ملة ارحم) محرم فهو روى في رواية التسليق وابن ماجه حتى عليه (على الاصول والقروغ) لما تقرر عندنا من انه انما يعتق بجور المثل ما ذكر (٥٠) وبوجه يمد ما فيه من صرف العام عن العموم لغير صارف ونحوه ما تقررنا

لا يجعهم اذ لو كان الخاطب بالقصر المذكور وهذا الثاني لم يكن لقوله فان اعطوا منها رضوا الخ معنى قائل قد اأ وخصنا لك المقام على وجه الاختصار ولا تقرر ما تقرر سم في هذا المقام ورتبه على شئنه العلامة من بعض القيليات القاسدة واذا وهم مع ما تبين به على شئنه المذكور على عادته معه ونسبته لما هو يرى منه وقد اضر شاعن كلامه لعنه بدواه فراجعه لترفع ما ذكرناه (قوله حديث السنن الاربعة) أي لابي داود والترمذي والتسليق وابن ماجه (قوله من صرف العام) أي وهو دارحم وانما كان عامالكونه نكرة في سياق الشرط (قوله أي بالشر من غير حاجة الخ) قد يقال للفظ لا يبعد ذلك الآن يقال ذكر الشراء قرينة على أن المراد عقبه بنفس الشراء اذ لو اريد عقبه بصيغة الاعتاق لم يحتاج لذكره ولا كان فيه فائدة وذلك لا يليق بكلام البلغاء فكيف بكلام سيدهم على الله عليه وسلم فكان يكفي أن يقول الآن بعقته وفيه نظر لحوازان راد كمال المجازاة وهو بالشراء والعق القسيب عنه قالهم (قوله وفي القروغ) عطف على قوله في الاصول (قوله دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية) قد يقال مقتضى ذلك انه لا يصح شراء القرق أصلاً لاقتضاه دخول الولد في الملك ويجب بأه اغتفر ذلك لكونه ملزماً للعتق المشوق اليه الشارع وقوله على نفي اجتماع الولدية والعبدية أي على نفي استقرار اجتماعهما مع عدم استقراره فأنعم ما يحال من أن اجتماعهما لا يوجب حصول العتق فانه فرع الملك اذا لاقى الا بالملك (قوله والحديث) أي المذكور في المتن (قوله خطأ) بالمدون شديد البلاء أي كثير الخطا (قوله بخلاف الخفية) أي فأنهم يقولون مقتضاه من التعميم في كل شيء رحم محرم فلا يحتاجون الى التخصيص (قوله القياس على النفقة) أي يجمع انه حق للراية سم (قوله والسارق الخ) هو وما عطف عليه بالرفع استئناف ولهذا غير الشارح الاسلوب حينئذ لم يقدروا من العبيدين العاطف والمعلوف كما فعل في النفي قبله وبوجه انه لو جرى الشارع على السنن المتقدمة لم يزم لفظ السارق مع كونه منصوباً في الحديث وقال سم قوله والسارق الخ يجوز نصبه على الحكاية ورفعه قوله الا في وبلال على الحكاية أيضاً وتقدم في الاسلوب السابق من غير اختلاف في اسلوب المتن ولذا تقرر ومن البعيد تأويلهم بالسارق يسرق البيضة أي هذا اللفظ والمراد تأويل البيضة من هذا اللفظ على شئنه الحديث وتأويلهم بلال يشفع الاذان أي هذا اللفظ والمراد تأويل يشفع من هذا اللفظ ولا نافي ذلك لتفسير الشارح الاسلوب في التقدير لحوازان يكون للفتن بارتكابها اذ الجائز من وجه آخر فمما ذكره المحققان اه (قوله المؤيد) بالترتيب لما يبادر (قوله وترتيب القطع الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله

نفي للعتق عن غير الاصول والقروغ للاصل المعقول وهو أنه لا يعتق بدون اعتاق خرقه هذا الاصل في الاصول الحديث مسلم لا يجوز ولد ولد له الآن يجيله على كافتريه فيعتقه أي بالشراء من غير حاجة الى صيغة الاعتاق وفي القروغ لقوله تعالى وظالوا اخذوا الرهن ولد اسبغاه بل عبل مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية والحديث قال التسليق منكره والترمذي لا يتابع ضمرة عليه وهو خطأ عند أهل الحديث ثم روى الاربعة من غير طريق ضمرة أيضاً وصححه الحاكم وقال الترمذي العمل عليه عند أهل العلم فحصل من حيثنا الى بيان محضه بخلاف الخفية وقد يقال يخصه القياس على النفقة فأنه لا يجب عندنا لغير الاصول والقروغ (والسارق يسرق البيضة) أي ومن البعيد تأويل يحيى بن أكرم وغيره حديث العصمين لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع به ويسرق الجبل فتقطع به (على) بيضة (الحديث) أي التي فوق رأس المقاتل وعلى جبل السفينة لوافق احاديث اعتبار التبعاب في القطع وبوجه يبعده ما فيه من صرف اللفظ عما يبادر منه من بيضة البجاجة والجبل المعهود وغالب المؤيد اذ رادته بالتوبيخ لجرى ان صرف الناس نحو ينج صارف القليل لجرعاً دون الكثير وترتيب القطع على سرقة ذلك

منه من بيضة البجاجة والجبل المعهود وغالب المؤيد اذ رادته بالتوبيخ لجرى ان صرف الناس نحو ينج صارف القليل لجرعاً دون الكثير وترتيب القطع على سرقة ذلك

لجزءها إلى سرقة غيرها الخ) أي فالقطع ليس متراعلى سرقة البسطة والحبل من حيث  
 ذاتها بل من حيث ما يجزأ إليه من غيرهما من حيث البسطة والقطع والمعنى في الحديث وثاقه  
 ورسوله أعلم لمن اتقه السارق يسرق البسطة فيترى ذلك إلى قطع يده (قوله وهذا) أي  
 هذا التأويل في التركيب قريب من بديهة ذلك التأويل البعيد (قوله على أن يجعله شفعاً)  
 هو ما معنى شافع أو على بابه واللام بمعنى مع (قوله ولا يزيد على الأمانة) يستعمل أن ضمير  
 الأمانة لأن أممكم مفعول فيكون معنى يوزر الأمانة على ما ذهبوا إليه أن يجعل الأمانة ابن  
 أممكم مفعولاً وبأن لا يشتم بلال الأمانة لأنه تشفعها ويحمل وهو ظاهر عود الضمير إلى  
 بلال أي لا يزيد على الأمانة نفسه بأن وزرها ولا يضمن بها غيرها وهذا كله جرى على  
 كلامهم وهو في غاية البعد (قوله المؤيد أرادته) نعم لما تبادر (قوله أو فعل)  
 أي لقيامه على الله عليه وسلم من الركعة الثانية بلا تشهد فإنه محتمل للعهد فلا يكون  
 التشهد واجباً والمهمل لا يدل على أنه غير واجب واعتراضه بأن ترك العود إليه يدل على أنه  
 غير واجب وأجاب عنه البرماوى وغيره بأن ترك العود إليه بيان لاجل أنه لا يمكن أن يكون  
 بالثقل والتركيز فعل لأنه ككافة شيء الإسلام (قوله وتخرج المهمل إذ دلالة) قال  
 العلامة فيه نظر إذ يصدق عليه أنه لفظي متعذر دلالة ما على أن السالبة صادقة بنحو  
 الموضوع كما هو معتزله وفيه أن القوم قد أشاروا إلى هذا التناول في نفسه قال ابن  
 الحاجب والجلل المجموع وفي الاصطلاح ما يتعذر دلالة قال العبد والمواصلة دلالة  
 وهي غير واضحة والأورد عليه المهمل اه وقال صاحب النور في قول العبد والمراد  
 الخ مناقضه للعلم بأن البحث في الموضوعات بل في المستعملات اه والشارح لاحظ أن هذا  
 مرادهم ومعنى كلامهم نفي عليه خروج المهمل وان لم يصريح بتفسير كلامهم  
 كما فعل العبد فان قيل قد اشتهر أن المراد لا يدفع الأيراد قلنا ما أؤلف هذا الذي اشتهر  
 معارضه بما يصحح به منيع المحققين كالعبد والسيد وغيرهما من أذفاف الأيراد  
 بيان المراد ومناويع العبارة فانهم في مواضع لا يقتضي ما نقول في دفع الأيراد حتى  
 بتغلط المورد مع أنهم قد لا يميزون في بيان المنع على بيان معنى صحيح فتعطل العبارة  
 مع أنها قد تكون ظاهرة وظهوراً تاماً في خلافه بحيث لا تحتمل هو الاحتمال البعيد كما  
 لا يخفى ذلك على من له الملم بكلامهم فليضع الطول وغيره وهذا وإن كان اتفاقاً مع  
 في الأكثر غير التعارض إلا أنه قد يقع منهم فيها أيضاً كما تقدمت عن العبد في هذا  
 التعريف وهو دليل على أن أهل هذه القنون يجوزون مثل ذلك في التعاريف وأما  
 ثانياً فيستعمل أنهم يرون أن التبادر عرفاً من السالبة وجود الموضوع خصوصاً مع قرينة  
 أن الأصولي إنما يبحث عن الالتفات الموضوعة انجسته عن الأدلة الشرعية التي لا تكون  
 الامور موضوعة وتبدل فلذلك ما تقدمت من تعطيل النقول في العبد وبالجملة فلا يخبر على  
 كلام الشارح ولا يقر فيه سم (قوله والمبين) أي الذي لا يخافه لا ما وقع عليه

لجزءها إلى سرقة غيرها مما يقطع  
 فيه وهذا تأويل قريب (وبلال  
 يشفع الأذان) أي ومن البعد  
 تأويل بعض السفسديت أنس  
 في الضمير أمر بلال أي أمره  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي  
 التناقض أن يشفع الأذان ويوتر  
 الأمانة (على أن يجعله شفعاً)  
 لأن ابن أممكم (بأن يوزن  
 قبل الصبح من الليل كما هو الواقع  
 ولا يزيد على أمانته محله على ذلك  
 مناقضه من أفراد كلمات الأذان  
 ووجه بعده ما فهم من صرف اللفظ  
 عما تبادر منه من قنينة كلمات  
 الأذان وأفراد كلمات الأمانة أي  
 العظيم فحما المؤيد أرادته بما في  
 رعاية الناس في الضمير أيضاً من  
 زيادة الأمانة أي كلها فانها تقع  
 • (المهمل) •

ما لم يتعذر دلالة من قول أو فعل  
 وتخرج المهمل إذ دلالة للمبين  
 لانتفاع دلالة (قلنا لاجل إلى أية  
 السرقة) وهي والسابقة والسارقة  
 فاقطعوا أيدهم حلال المد والفق  
 القطع وخالف بعض الحنفية قال  
 لأن اليد تعلق على العضو إلى  
 الكوع وإلى المرفق وإلى الكتف  
 والقطع يطلق على الأمانة وعلى  
 الجرح يقال إن جرح يده بالسكين  
 قطعها

ولا يظهر لواحد من ذلك وإبالة الشارع من الكوع معين لذلك قلنا لا نسلم عدم الظهور لواحد من ذلك فإن اليد ظاهر في العضو  
إلى المتكبد وانقطع ظاهر في الإبالة وإبالة (٥٢) الشارع من الكوع مبين أن المراد من الكل ذلك البعض (وتحورمت

البيان (قوله لواحد من ذلك) أي عماد كمن تضاميرا اليد الثلاثة وتفسيره  
القطع (قوله مبين لذلك) أي لذلك الأجمال الذي في القطع وأيد وقوله مبين خبر  
إبالة وذكره لاكتساب إبالة التذكري من المضاف إليه (قوله قلنا لا نسلم عدم الظهور  
المخ) حاصله أن الآية من قبيل الظاهر والمؤيد لأن قبيل الجمل والمبين (قوله مبين  
أن المراد) أي دليل على أن المراد المخ إذا لم يمتدح أنه ظاهر لا يجمل حتى يكون لمبين  
(قوله) وتحورمت عليكم أمهاتكم جعله الشارع مع ما عطف عليه من نوعا  
بالإشهاد معتدلة خبرا ولو جعله مجرورا صح وما يوجب إلى تقدير ذلك شيخ الإسلام وقال  
الكمال وكان الشارع اعتد به أي في رصده ضبط المصنف اه ويمكن أن يكون اعتد  
فيه على ترك العطف بقية الامتلاء فانه يدل على قصد الاستئناف والظاهر توافق  
الامتلاء في الأسلوب فإن قبل حلا ترك العطف في قوله وتحورمت وما بعده قلت يمكن  
أن يوجه العاطف في تحورمت بدفع توهم التثنية بما قبله وفيما بعده ما التمييز بين الامتلاء  
القرآنية والامتلاء الحديثية بتفسير الأولى بالعاطف وترك من الثانية على أن لا نسلم  
أنه لم يترك العطف فيما بعده بل تركه لأن الأولى موجودة فيه من جهة المثال أذهي  
من جهة اللفظ القرآني لا عاطفة خارجة عنه مع أنه يمكن الجرف إلى الجميع وتقدير العاطف  
فيما ترك فيه فانه قد يمحذف في التثنية كما تحذف في الصور ولا يشاف ذلك من منع الشارع  
لجواز أنه قصد التقيد في التثنية فلتأمل سم قلت قوله مع أنه يمكن الجرف إلى الجميع  
المخ هو الوجه وما سواه تخليط فلتأمل (قوله لتردد بين مسخ ذلك المخ) وجه  
التردد احتمال البقاء أن تكون له وهو الظاهر فالمراد الكل أو ليست له فالمراد  
البعض (قوله) ومسح الشارع التامة مبين لذلك) أي لأن المراد بعض بقدر  
التامة لأن الحقيقة لا يقولون بتعيين التامة (قوله) ومسح الشارع التامة  
من ذلك) أي عما صدق به مطلق المسح من غير الأقل شيخ الإسلام (قوله)  
مسح الترمذي وغيره) فيه تعريض بتضعيف مذهب الحقيقة في محالقتهم لذلك  
حيث نقوا عنه حتى قال يحيى بن معين لأربعة ثلاثة أحاديث أولها هذا ومن مس  
ذكره فليشوا وكل مسكر حرام (قوله) مع وجوده حسا) أي بناء على تحمة  
الفساد كحكا وقوله قلنا على تقدير تسليم ما ذكرنا من عدم صحة التي أشار إلى  
منع وجود نكاح بدون ولي حجابا بنقص النكاح بالصحيح فالمتيقن في الحديث إنما  
هو الشرع قال سم ويؤخذ من هذا المقام أن ما ذكره في نقوا إنما الأعمال بالنيات من  
ترجيح تقدير الصحة على تقدير الكمال بأن تقي الصحة أقرب إلى التي الذات إنما هو على تقدير

عليكم أمهاتكم تحرمت عليكم  
المسبة أي لا إجمال فيه ومخالف  
التكرار وبعض أصحابنا  
قالوا استناد التعريم إلى العين  
لا يصح لانه إنما يتعلق بالفعل فلا بد  
من تقديره وهو محتمل لأمور  
لا حاجة إلى جميعها ولا مرج  
لبعضها فكان مجالا قلنا المرج  
موجود وهو العرف فانه قاض  
بأن المراد في الأقل تعريم الاستماع  
بوطء وقهوه وفي الثاني تعريم  
الأكسل وقهوه (وأمسحوا  
برؤسكم) لا إجمال فيه ومخالف  
بعض الحقيقة قال لتردد بين  
مسح الكل والبعض ومسح  
الشارع التامة مبين لذلك  
قلنا لا نسلم تردد بين ذلك وإنما  
هو مطلق المسح الصادق بأقل  
ما يطلق عليه الاسم وبغيره ومسح  
الشارع التامة من ذلك  
(الأنكاح الأبوي) صحة الترمذي  
وغیره لا إجمال فيه ومخالف  
القاضي أبو بكر الباقلاني فقال  
لا يصح النفي لنكاح بدون ولي مع  
وجوده حجابا فلا يمتن تقديره  
وهو متردد بين الصحة والكمال  
ولا مرجح لواحد منهما فكل مجمل  
قلنا على تقدير تسليم ما ذكر  
المرجع لنفي الصحة بوجوده وهو  
قريب من نفي الذات فإن ما اتفقت  
صحته لا يعتد به فيكون كالتقدم بخلاف ما اتفق

تسلم عدم صحة التقي وأسا فلنأمل (قوله فندبعتبه) قد يستشكل هذا التقليل الدال  
 على أنه قد لا يعتد به بأن الكمال لا يتوقف عليه الصحة مع اتفاق الكمال بعينه ولا بد  
 الآن بوجه هذا التقليل بأن اتفاق الكمال صادق مع اتفاق بعض ما يتوقف عليه الصحة  
 فتعين التقليل فان اتقى الكمال فقط اعتد به أو مع بعض ما يتوقف عليه الصحة فلا سم  
 (قوله لا اجال فيه) هذا الذي نفي عنه الاجال وساده في حجت العام بالمقتضى بكسر  
 الضاد نفي عنه ثم العموم قال الزركشي "وهو اضطراب تبع فيه ابن الحاجب ورد أنه  
 لا يلزم من نفي عمومته ثبوت اجاله بليل انتفاها اذ اخل دليل على بعض المتذرئات أو كان  
 متفصص الدلالة بدون عموم وتقدم اجال والحديث المذكور من هذا القبيل وهذا  
 الرد صحيح بالنظر الى من لم يثبت اجاله ثم ما بالانظر الى من أثبت ذلك كزركشي والشارح  
 فلا الآن يقال انه أثبتته نظرا لاداه ونفاها هنا نظرا للقرينة فانه شيخ الاسلام وقد يجاب  
 عن الشارح أيضا بأن كلامه ثم في المقتضى من حيث هو مع قطع النظر عن خصوص  
 الامثلة وكلامه هنا بالنظر لخصوص نحو هذا المثال بما ذكره المرجع وقد أشار السعداني  
 أنه مهما تعين المقدار رأى ولو بضو التبادر عرفا اتقى الاجال فلنأمل سم باختصار (قوله  
 والكلام فيه كما تقدم الخ) أي فهو ومساو له فكان ينبغي لمذكر معه ألا يكتب بأحدهما  
 وقد يقال تعدد الامثلة لا يلحق في الايضاح ووقع وهم قصر الحكم على بعضها والتفريق  
 بينها لا يلحق في الاتهام بذلك اذ فيه إشارة الى أن كلاً كانت مقصوداً مستقلاً سم (قوله لمن  
 لم يقرأهم بافتحة الكتاب) البناء في ضاحقة زائدة (قوله وانما الاجال الخ) التعبير  
 بانما يقتضي المصريح أن الاجال لا ينصرف لكذا فكأن الاولى التعبير بـ  
 بدل انما ويجاب بأن هذا الورد لا نه فال في مثل القروقره السيد على الحنفى قدس سره  
 (قوله لا شراً كهنيهما) قد يقال اطلاق الحكم بالاجال المستعمل لا يوافق القول بظهوره  
 في معنييه عند التبريد عن القرائن كما تقدم فقله عن الشافعي وضيافته عنه ولا جدوى  
 له على القول بانه مع اجاله يجعل عليه ما عند ذلك احتياطاً كما تقدم فقله عن القاضي وانما  
 تيسر بالاطلاق احترازاً عما اذا لم يمكن الجمع بين معنييه كما تقدم وعما لو قامت قرينة  
 ارادة أحد المعنيين فقط من غير معنييه سم (قوله صالح العقل ونور الشمس) هو مثال اذ  
 النور صالح لغيره أيضاً كالايان والقرآن وبأن نظيره ذلك في الجسم وأورد أن اطلاق  
 النور على العقل مجازي وعلى نور الشمس حقيقي فلا بد شعرة بذلك قول الشارح لتشابههما  
 ولا اجال في مجزئ ثبوت معنى حقيقي ومعنى مجازي للفظ وأجيب بان استعماله في العقل  
 مجاز مشهور والمجاز المشهور بغيره الحقيقة فيكون اللفظ بغيره المستعمل وان لم تصر  
 الحقيقة مرجوحة فلنأمل سم (قوله لتشابههما بوجه) أي وهو الاهتداء بكل  
 منهما (قوله لتشابههما) أي في البسمة وهو التركيب من جزأين فصاعداً وقيل  
 في العدد وهو يكون كل سبعاً والاولى أظهر وانما خصهما بالذكر مع أن الجسم يطلق على  
 والارض لثقلها

فندبعتبه (رفع عن أمي الخطأ)  
 والتسمان وما استكرهوا عليه  
 لا اجال فيه وخالف البصريان أبو  
 الحسين وأبو عبد الله وبعض الحنفية  
 قالوا لا يصح رفع المذكورات  
 مع وجودها فلا يلزم تقدير  
 شيء وهو متردد بين أمور لا حاجة  
 الى جمعها ولا مرجح لبعضها فكان  
 بجملنا قلنا المرجح موجود وهو  
 العرف فانه يقضى بأن اثره منه  
 ورفع المؤاخنة والحديث بهذا  
 القدر رواه الحافظ أبو القاسم  
 التميمي المعروف بأبي حاتم في  
 مسنده والبيهقي في اختلافات  
 ورواه ابن ماجه وغيره بلغة ان  
 الله وضع الى آخر ما تقدم (لا صلاة  
 الا بفتح الكتاب) لا اجال فيه  
 وخالف القاضي أبو بكر الباقلاني  
 والكلام فيه كما تقدم في الانكاح  
 الابوي والحديث في الصبي  
 بلغة لا صلاتين لم يقرأ فيها بفتح  
 الكتاب (لوضوح دلالة الكل) كما  
 تقدم بيانه (وخالف قوم) في الجمع  
 كما تقدم بيانه (وانما الاجال في  
 مثل القسرة) متردد بين الظهور  
 والخص لا شراً كهنيهما (والتور)  
 صالح العقل ونور الشمس لتشابههما  
 بوجه (والجسم) صالح للسما  
 والارض لثقلها

(ومثل المختار لتردده بين الفاعل والمفعول) بأعلاء قلبه باله المسكورة أو الفتوحة (أما وقوله تعالى أو يعقوب الذي سيده عقدة السكاج) لتردده بين الروح والوحي وقد حله الشافعي على الروح وماله على الوحي لما قام عندهما (الاماني عليكم) للجهل بمعناه قبل نزول ميثه أي حرمت عليكم المقدح ويبرى الاجال الى المشتق منه أي أغلت لكم بهجة الاعمال وما يلزم تأويله الا انه والراخون في العلم يقولون آسناه لتردده لفظ الراخون بين العطف والابتداء وحله الجهور على الابتداء لما قام عندهم وعليه ما قلناه المصنف في مسئلة حدوث الموضوعات المتوهمين أن التشابه ما سائر الله بعله (وقوله عليه الصلاة والسلام) فيا يارواه الشيطان وقهرهما (لا ينج أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره) لتردد ضمير جداره بين عوده الى الجار والى الاحد وتردد الشافعي في المنع لذلك والجديد المنع لحديث خطبة حجة الوداع لا يصلح لامر من حال أخيه الاما أعطاه عن طيب نفس ورواه المصنف ما يتأدلى شرطا الشيخين في معناه

غيرهما كما تقتضت الاشارة الى ذلك لكونهما أعظم الاحكام المشاهدة (قوله ومثل المختار) انما كرر لفظ مثل في هذا البيد أن المراد لفظ المختار ونحوه كالماتوق في حوز زيد عمار والبر مختار وما صوته بعد الاعلال واحد مع اختلاف معناه باختلاف التقدير سم (قوله لتردده بين الفاعل والمفعول) انما صرح بتعليل هذا دون غيره لانه قد يفتنى معناه المتردده فيهما وقد يقال قد يفتنى تردد النور بين العقل ونور الحس وقد يجاب بان تعصيد معنى اللفظ باعتبار الصيغة الواحدة كغير مشهور بخلاف تعدد معناه باختلاف التقدير فانه مما تكرر الفقه عنه فلذا خصه بالتبسيه عليه (قوله ويبرى الاجال الى المشتق منه) أي لان المشتق الجهول من معلوم يصير المشتق منه مجهولا شيخ الاسلام وقال العلامة قد مر في بحث العام أن العام المخصوص ولو جهل جهة في الباقي أي يعمل فيه ولا يفتنى أن منه هذا الآية فكونهم بالجهل وجهة لا يفتنى تناقضه فالصواب على القول بأن مثل هذه الآية مجهول أن تنقح حجة وتفيد الحجة العام المخصوص بيمين كما فعل ابن الحارث وغيره فقاتل ٨١ وأجاب بسم بأن مبنى هذا الاعتراض عدم الفرق بين الجمل والمجم الذي ذكره المصنف في بحث العام وهو منوع فان المجهول أعم من الجمل اذ قد يكون له ظاهر بخلاف الجمل ومما زاد المصنف بالمجم فيلحق ما لا يمتنع فيه معناه ظاهر كلفظ البعض كما مثله الشارح هناك أي غير مر لديه معنى في الواقع فثبت كان التخصيص بمعمل ومنه مبهم لا ظاهرا له كما لو اريد بلفظ البعض معنى في الواقع أسقط الطبيعة لسيريان الاجال الى المخصوص وهذا الجمل ما هنا وبسبب كان مبهم بالمعنى المذكور لم يضر في الحجة لان ظاهره يحصل الخروج عن العهدة بأقل معناه وهذا الجمل ما هنا ولهذا لم يمتثل الامام الرازي الجمل واسطة تخصيصه بمجهول بما اذا قل عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى اقتلوا المشركين المراد منه بعضهم لا كلهم قال القرافي لا بد أن يقال بعضهم معينا أي في الواقع أما لو قال بعضهم من غير تعيين لم يكن مجازا بل يخرج عن العهدة واحدا لا يصدق عليه أنه بعض كسائر المخلقات اه منه (قوله ما سائر الله بعله) أي اختص به في العادة فلا ينافي اطلاق بعض اصفا على غيره فالعادة (قوله بين عوده الى الجار) أي ويحمل ذلك على ما اذا كان وضع الجار الخشبة في جدار نفسه مضرا بجاره والافلا معنى للشيء (قوله والجديد المنع لحديث خطبة حجة الوداع) قد يقال حديث خطبة حجة الوداع عام وهذا الحديث خاص والخاص مقدم على العام فتقدم أو تأخر فكان تعين العمل بهذا الحديث لأن يجاب بأن عموم حديث خطبة حجة الوداع محقق ونصوص هذا الحديث بالمعنى الذي يصارضه فيه ويقدم عليه غير معلوم لاجاله كما تقرر فلا يفتنى على الممارسة والتخصيص فعملنا بالمحقق وتركنا المحتمل لأنه يمتكر على هذا قول الشارح الا في الرابع ظاهر في العود الى الاحد اذ يكتفي في التخصيص بظهره والخاص بمعناه الا أن يمنع ظهوره فيه اذ لو كان

روى أحدوايو يعلى مرفوعا البصائر أن يضع خشبه على جدار غيره وإن كرهه فان صح كان  
 معناه الرجوع الى الاحد ولم يقدح في الظهور شيئا اه سم قوله وكل منهما) بالجزء  
 عطف على الشئين أى وعلى شرط كل منهما منفردا في بعضه واعلم أن شرط البخارى  
 في روايات كآله المعاصرة والتي وشرط مسلم المعاصرة فقط بشرط البخارى أى خص  
 من شرط مسلم فكل شرط للبخارى شرط لمسلم ولا عكس وقد يطلق شرطهما على اتحاقهما  
 في المشايخ الذين أخذ الحديث عنهم فيقال هذا الحديث على شرطهما أى ان المشايخ  
 الذين روى عنهم البخارى هذا الحديث هم الذين روى عنهم مسلم ذلك الحديث وإذا قيل  
 على هذا الاطلاق هذا الحديث رواه البخارى على شرطه ومسلم على شرطه أى رواه كل  
 منهما عن مشايخهم الذين روى عنهم الآخرون بشرطهما على هذا الاطلاق العموم  
 والنصوص الوجهى كما تقرر فيقول الشارح على شرط الشئين في معظمه وكل منهما منفرد  
 في بعضه من هذا الاطلاق الثانى دون الاول (قوله والاكثر بالجمع مضافا) أى خشبه  
 يضم الخاء والشين وباسكان الشين أيضا ولا يصح فتح الخاء والشين (قوله لتردد ما هر  
 بين رجوعه الى الطيب والى زيد) قياس ما اختاره الشافعى فيقبله من رجوع ضمير  
 جداره الى الجار لقرينه رجوع ما هر الى الطيب شيخ الاسلام (قوله ويختلف المعنى  
 باعتبارهما) فالمرضى على الاول وصفه بالمهارة فى الطب خاصة وعلى الثانى وصفه بالمهارة  
 فى الطب وغيره (قوله بين جميع أجزائها) أى مجموع أجزائها وأجزاءها واحد واثنان  
 وأو اداء بالجزء الواحد حسلا على أنهما جزآن واحد واثنان وكذلك القول  
 فى قوله وجميع صفاتها وحاصل ما أشار إليه كما قال سم يحتمل أن التقدير أجزاء الثلاثة  
 فردج وفرد ويحتمل أن التقدير صفات الثلاثة فردج وفرد فالثلاثة يحتمل أن الحكم  
 عليها بهذا الحكم باعتبار أجزائها فلا يلزم اتصافها بالمقتضى بل اتصاف أجزائها أى  
 جزائها بما يحتمل أن الحكم عليها باعتبار صفاتها فلا يلزم اتصافها بالمقتضى مع استحالته  
 وهذا كلام صحيح لا يخبر عليه خلافا لما أشاره شيخ الاسلام حيث قال بعد ما هده  
 وبذلك علم أنه كان الاول أن يقول لتردد الثلاثة فبين اتصافها بصفتها واتصاف  
 أجزائها بما هما اه بل ما عبه الشارح فعد لأن المدعى اجماله لفظ الثلاثة ولا معنى  
 لاجماله الا لتردد بين أن يراد به الأجزاء ويراد به الصفات وأما تردد الثلاثة بين اتصافها  
 واتصاف أجزائها فهو فرع عن هذا التردد فأمل (قوله وإن تعين الاول نظر الخ)  
 قد يقال هلا كانت استحالة اجتماع معنى الزوجية والفردية واتصاله ثبوت  
 الزوجية لها وبدها ثبوت الفردية لها فربما قوتنه مقارنة دالة على الاحتمال الاول مانعة  
 من الاحتمال الثانى فينتفى الاجال عن هذا الكلام ويمكن أن يكون هذا الوجه قول  
 أبى زرعه والبرماوى فى عده هذا المثال من المجل نظر لا يحق وما أجاب به المحشيان  
 لا يثبت ما فيه وعندى أنه غير دافع فليأمل وقد يصفى في دفعه بأنه لما كان الكلام قد

وكل منهما منفردا في بعضه وخشبه  
 فى الاول روى بالافراد متواترا  
 والاكثر بالجمع مضافا (وقول الشافعى  
 طيب ما هر لتردد ما هر بين رجوعه  
 الى الطيب والى زيد) ويختلف المعنى  
 باعتبارهما (الثلاثة زوج وفرد)  
 لتردد الثلاثة فبين جميع أجزائها  
 وجميع صفاتها وإن تعين الاول  
 نظرا الى صدق التكلم به انه جله  
 على الثانى يوجب كونه (والاصح  
 وقوعه) أى المجل (فى الكتاب  
 والسنة) للاشارة السابقة لهما



يكون صدقا وقد يكون كذبا وقد قصد المسك المكي الكذب لاعتقاد أو غيره لم تعد هذه  
 الترسية قربة دافعة للأجل فليست أمرا فاهما (قوله وفاه داود) أي الظاهر المجهول  
 (قوله ويمكن أن يتصل عنها الخ) جواب سؤال تصديره كيف شكر داود وجود  
 المحل مع ورود الامثلة السابقة من الكتاب والسنة فأجاب بأنه يمكن أن يجب عنها بما  
 ذكره (قوله بان الاول) أي وهو قوله أو يعقوب الذي يده عقدة النكاح (قوله المالك  
 للنكاح) أي لعقده وحله (قوله والخالف) أي وهو قوله الامايلي عليكم مقترن بمسره  
 وهو حرمتم عليكم الميتة وان تأخر عنه في النزول وكأنه لا يعقد هذا الفاصل الواقع  
 بينهما مانعا من الاقتران وفي هذا الكلام دليل على أن الاقتران بالمقصر مانع من الاجال  
 ولكن الاول يمنع الاقتران لتأخر النزول وللفضل بناء على أن هذا الفصل مانع من الاقتران  
 أو سطر الى حالته قبل نزول الميعن كما قال الشارح فيما تقدم للجهل بعناه قبل نزوله بينه  
 ويحتمل أن المراد أنه جعل عندنا وأيضا وإنما يمنع وقوع المحل غير معين لا مطلقا قاله  
 سم (قوله والثالث) أي قوله والراصفون في العلم وقوله ظاهر في الابتداء انظر ماوجه  
 ظهوره مع أن الاصل في الواو العطف (قوله والاربع) أي قوله لا يمنع أحدكم جواره الخ  
 (قوله لانه يحيط الكلام) أي لانه أحذر كفي الاستناد لكونه فاعلا (قوله وان المسمى  
 الشرعي الخ) أي فلا اجال في لفظه مسمى شرعي ومسمى لغوي للجهة على المسمى الشرعي  
 كما أشار به قوة فيصل على الشرعي (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم بحث الخ) علمه  
 لقوله والاصح وأقوة أوضح (قوله فيصل على الشرعي) أي مطلقا أمر أو نهيا بدليل  
 ما بعده (قوله وتيسل لافي النهي) أي لا يعمل على المسمى الشرعي في النهي بناء على أن  
 الشرعي لا يطلق الا على الصحيح والنهي يقتضي الفساد (قوله فان تعذبا للمسمى حقيقة)  
 يصح أن يكون قوله حقيقة حال من فاعل تعذر وهو المسمى الشرعي وأن يكون تميزا لمحو لا  
 عن الفاعل أي تعذرت حقيقة المسمى وفي جعل الحقيقة للمسمى يجوز لأن الحقيقة من  
 أوصاف اللفظ ويمكن أن يراد بالحقيقة هنا نفس الامر والواقع أي فان تعذر المسمى  
 بحسب نفس الامر والواقع وعليه فلا يجوز (قوله فيرد ذاله) خبر يرتدع للفظ (قوله  
 اختار منها المستفاد الخ) أي صرح بها والافضحه فذا من تقديمه الاول مؤذن باختياره  
 أيضا (قوله الطواف بالبيت صلاة) اعلم أن حقوقنا زيد أسد من باب التشبيه البليغ  
 يحدف الاداة والاصل كما ساعدنا الجهور وليس استعارة لوجود الطرفين وذهب السعد  
 وجعلنا الى أن أسد في المثال المذكور مستعارة للرجل الشجاع الذي زيد من افراد  
 وعلى قياسه يقال في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف حلاية يحتمل أنه استعارة بان شبه  
 ما يحكمه بحكم الصلاة في اشتراط الطهارة والنية ونحوهما بالصلاة واستعارة لفظ الصلاة  
 فيكون لفظ الصلاة مجازا ويحتمل أنه من التشبيه البليغ والاصل الطواف كصلاة  
 والى هذا تفسير عبارة الشارح وعليه فالصلاة مستعملة في حقيقة ما وعليه فالمراد بالبحوز

بأن الاول ظاهر في الزوج لانه المالك  
 للنكاح والثاني مقترن بتفسيره والثالث  
 هو ظاهر في الابتداء والاربع ظاهر  
 في عوده الى الأحد لانه يحيط الكلام  
 (و) الاصح (أن المسمى الشرعي) اللفظ  
 (أوضح من) المسمى (القوي) لفي  
 - حرف الشرع لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعث ليبيان الشرعيات  
 فيصل على الشرعي وقيل لافي النهي  
 فقال انزاله هو مجمل ولا مسمى  
 يعمل على القوي (وقد تقدم) ذلك  
 في مسئلة اللفظ ما حقيقته وأما  
 وذكر هنا وثيقة لقوله (فان تعذر)  
 المسمى الشرعي للفظ (حقيقة)  
 فيرد اليه يجوز بمحاظلة على الشرعي  
 ما يمكن (أو هو) مجمل لتردد بين  
 الجواز الشرعي والمسمى القوي  
 (أو يعمل على القوي) تفديعا  
 الحقيقة على الجواز (أو قال) اختار  
 منها المستفاد شرح المختصر كغيره  
 الاول مثله حديث الترمذي وغيره  
 الطواف بالبيت صلاة لأن الله  
 أحل تيمم الكلام تعذبه مسمى  
 الصلاة شرعا فيرد اليه يجوز بأن  
 يقال كالصلاة في اعتبار الطهارة  
 والنية ونحوهما

في قول المصنف بغير توسع لا يجوز المصطلح عليه (قوله) أو يجعل على المسمى القوي وهو الدعاء) ظاهره انه اذا جعل على ذلك كان حقيقة وقد يتوقف ذلك بأن الطواف ليس دعاء وان كان قد صاحبه فاطلاق الصلاة بالمعنى القوي على الطواف من اطلاق اسم الشيء على ما صاحبه ولو في الجمله ذلك الشيء ومن ذلك مجاز لا حقيقة فلا يصدق قوله بتقديم الحقيقة على المجاز اللهم الا أن يكون معنى قوله صلاة انه صاحب الصلاة بالمعنى القوي وعلى هذا فقد يجعل على حذف المضاف أي وصلاة بمعنى مصاحب لها فلم يخرج الصلاة عن معناها القوي وان كن في جعلها على الطواف مسامحة سم ومما عدا الجلي على المعنى القوي عدم صحة الاستثناء حيث في قوله الا أن الله أحل فيه الكلام وأنه يقتضي أن الدعاء واجب الطواف ولا قائل به كذا تكرر بعض المشايخ (قوله) أو هو يجعل هذا هو القول الثاني في المتن (قوله) لترددين الأمرين أي المجاز الشرعي والمسمى القوي (قوله) المستعمل لمعنى تارة الخ أي وهو في المثال الا في الموطأ وقوله ولعنيهما العقد لنفسه والعقد لغيره وليس الموطأ أحد المعنيين المذكورين فهو يجعل على القول الاول وعلى مقابله المذكور يجعل على المعنيين لكثرة القاعدة قال العلامة اذا تأملت تقرير الشارح لمعنى الكلام ظهر لك أن صواب العبارة أن يقول ان اللفظ المترددين معنى تارة ومعنيين الخ اذا لفظ المذكور لم ينصق لمعنى استعمال فيذكر بل ليس فيه الا عذر الاحتالان اه وتعبهم بقوله قد تقر في المتن أن ثبت أمر لا ترة كيفية في الواقع من الامكان وغيره نسي تلك الكيفية مائة القضية واللفظ الدال عليها في القضية المقفولة يسمى جهة القضية فان اشتملت القضية على البيان سميت وجهة والاصح مهملة من حيث الجهة ثم الجهة ان وافقت المائة كانت القضية صادقة والا فكانت باهة وحيث قلنا ان تجعل النسبة في قول المصنف المستعمل هو الامكان غاية الامر أنه لم يبين فتكون القضية مهملة واه ما لها من حيث الجهة لا يخرجها عن ما ذكرنا في الواقع كما هو معلوم مقرر وعلى هذا فالعنى ان اللفظ الذي يمكن استعماله لمعنى الخ وهذا يقتضي وجود الاستعمال بالفعل كما في قوله يزيد كاتب بالامكان فانه لا يقتضي وجود الكتابة بالفعل لا يزال لفظ المستعمل وصف وحقيقته الحال كما تكرر المصنف فعمله على معنى الامكان شافى ذلك لا تاقول هذا غلط فان المحمول ههنا على الامكان ليس اسم المحمول بل نسبه الى الذات وقرق كبير بينهما فالعنى ان اللفظ الذي يمكن أن يتصف بالاستعمال بالفعل في معنى تارة الخ اه سم قلت لا ينبغي عليك انه تعجب مسامحة وكلام لا معنى له هنا وذلك غنى عن البيان (قوله) تارة أي ترة ويجمع على تارات وترتعيب (قوله) على (السواء) متعلق بمستعمل أو حال من تارة تارة قاله الشهاب وقوله وقد أطلق حال من ضمير المستعمل قاله الشهاب أيضا سم (قوله) والتقدير بقوله ليس الخ مما ظهر له كما قال قال شيخ الاسلام وظاهره ان المراد بان ترة قوله ووقف الاسترخاء عليه قد يقال كيف يصح

أو يجعل على المسمى القوي وهو الدعاء يحضر لاستقبال الطواف عليه فلا يقتضيه ما ذكر أو هو يجعل لترددين الأمرين (والخيار ان اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولعني ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى على السواء وقد أطلق (يجعل) لترددين بين المعنيين والمعنيين وقيل يرجع المعنيان لانه أكثر قائلة (فان كان) ذلك المعنى (أحدهما فيعمل به) جزما لوجوده في الاستعمالين (ويوقف الآخر) لتردديه وقيل يعمل به أيضا لانه أكثر قاعدة والتقدير يقول ليس الخ مما ظهر له كما قال وظاهره أنه مرادهم أيضا مثال الاول حديث سلم لا ينكح المحرم ولا ينكح نساءه على أن النكاح مشتمل على العقد والموطأ فانه ان جعل على الموطأ

ذلك مع قول الشارح وقيل يعمل به أيضا فإنه يقتضي أن غير المصنف قال ذلك أو بعضه  
 ويجب أن يأنه أراد أن الجزم بتقييد ذلك مع ما بعده مما ظهر لمن غوى كلام القويم فلا  
 ينفيه أن لغوه فيه كلاما متعلقا به وأقول لا ينبغي أن قضية قوله يوقف إلا خر مع حكاية  
 الشارح معناه أن الاختلاف في وقف الآخر والعمل به ثابت في كلامهم وثبت هذا  
 الاختلاف فيه تضمن أن العمل بالاول الذي هو أحد المعنيين ثابت فيه أيضا إذن أبعد  
 البعيد أن يحتلوا في المعنى الآخر هل يوقف أو يعمل به ويمكنوا عن المعنى الاول  
 أو يذكر واقعيه خلاف العمل مع دخوله على كل تقدير وهذا الصنيع صريح في تقييد  
 مسئلة الاجمال في كلامهم الخ بما اذا لم يكن ذلك المعنى أحد المعنيين وقضية ذلك أن  
 المصنف أخذ بتقييد احدي المستثنى من الاخرى ومثل هذا لا يناسبه أن يقال فيه انه مما  
 ظهره ولأن يقال الظاهر انه مرادهم فالاشكال قوى وجواب الشبهة ما فيه اه سم  
 (قوله استفيد منه معنى واحد) قال الكمال المعنى الواحد المستفاد هو الوطء الذي هو  
 وصف الحصر فعلا أو عكسيا والمعنين هما عقده التكاثر لنفسه وعقده لغيره والقدر  
 المشترك بينهما مطلق التقيد اه وحاصله ان الوطء فعلا أو عكسيا لما تعقدت عليه فأن  
 متعلق الوطءية والموطوءية واحد وهو المحرم عدمه معنى واحد أو العقدة لما تعقدت عليه  
 فانه تارة يكون لنفسه وتارة يكون لغيره عدمه معنيين وفيه نظر لان المهور والكون متروكا  
 والكون من وجبا متعلقهما واحد وهو المحرم غاية ما في الباب ان الثاني يتعلق بغيره أيضا  
 ولا دخل لذلك في المهورية ولا منع له من اتحاد متعلقهما كما ان الوطءية تتعلق بغيره  
 ولم يمنع تعلقه به اتحاد المتعلق ويمكن أن يفرق بان الفرض بالذات من التزمج لم يرجع  
 الى الفرض كان منطورا اليه بالذات بخلاف الفرض بالذات من الوطء فانه غير راجع الى  
 الغير فلذا نظر واليه في الاول دون الثاني حتى عقدوا المعنى في الاول دون الثاني سم  
 (قوله أي بان تعقد لنفسها أو تأذن لولها في عقدها الخ) يحتمل أن يكون مراده ان  
 المعنى الواحد الذي يستعمل فيه اللفظ تارة هو عقدها لنفسها والمعنين اللذان يستعمل  
 فيهما تارة أخرى وذلك المعنى أحد معنيين تعقدت نفسها أو تأذن لولها ويحتمل أن يكون  
 مراده ان المعنى الواحد ان تأذن لولها وان المعنيين ان تأذن لولها أو تعقدت نفسها  
 ويؤيد الاول ما في بعض النسخ مما صوره هكذا أي بان تعقدت نفسها أو بان تعقدت نفسها  
 أو تأذن لولها اه ويحده انه يلزم عليه أن يكون عقدها لنفسها أمرا معلوما محقق  
 الثبوت مع ان العكس أولى كما لا يخفى ومع ان جواز عقدها لنفسها انما هو عند  
 أبي حنيفة فيحتاج الى بناء القبول على الاحتمال والفرض وهو كاف في القبول ومن هنا  
 يعلم ان قول الشارح وقد قال بعقدها لنفسها أو بوجبه لا سوقف عليه صحة التخييل  
 وانما ذكر زيادة القاشدة وكون صحة التخييل عليه أبلغ فليأمل سم (قوله يعني  
 التبيين) اغماح ذلك لاجل قوله اخراج وقال العقد البيان يطلق على فعل المين وهو

استفيد منه معنى واحد وهو أن  
 المحرم لا يبطأ ولا يوطئ أي لا يمكن  
 غيره من وطئه وان حل على العقد  
 استفيد من معنيين بينهما قدر  
 مشترك وهو ان المحرم لا يعقد  
 لنفسه ولا يعقد لغيره ومثال الثاني  
 حديث مسلم النبي أحت لنفسها  
 من ولها أي بان تعقد لنفسها  
 أو تأذن لولها في عقدها ولا يبرها  
 وقد قال بعقدها لنفسها أو بوجبه  
 وكذلك بعض أصحابنا لكن اذا  
 كانت في مكان لا وفي فيه ولا حاكم  
 ونقله يونس بن عبيد الا على عن  
 الشافعي رضي الله عنه  
 • (البيان) •

يعني التبيين

التين كالسلام والكلام للتسليم والتكليم واشتقاقه من بان اذا ظهر وان فصل وعلى  
ما حصل به التين وهو الدليل وعلى متعلق التين ومجمله وهو المدلول والنظر الى  
المعاني الثلاثة اختلفت تفسير العلماء فقال الصيرفي بالنظر الى الاول هو الانخراج من  
حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد عليه ثلاث اشكالات أحدها البيان  
استداه من غير تقرير اشكال بيان وليس ثم انخارج من حيز الاشكال ثانيها ان لفظ الحيز  
في الموضوعين مجاز والتجاوز في الحد لا يجوز ثالثها ان التجلي هو الوضوح بعينه فيكون  
مكررا ولا يلحق انها مناقشات واحية اه أي لأن البيان استداه من غير سبق اشكال  
لا يسمى بيانا في الاصطلاح وان سمي به لفظه والكلام في الاصطلاح وان اصطلح أحد على  
تسميته بيانا فلا مشاحة فيه ولا يضرن وان التجوز في الحد لا يمنع مطلقا بل يجوز عند  
وضوح المعنى وفهم المراد كما تقرر في محله ولعل استعمال ثبوت الحيز للمعاني كالاشكال  
والتجلي قرينة على المقصود وان زيادة لفظ آخر كالتفسير لزيادة الوضوح المقصود  
في التعاريف لا يبعد ~~مكررا~~ أو قول الشارع يحسن التين إشارة الى ان له معاني  
أخر وقوله فالإتيان بالظاهر الخ دفع الاشكال الاول ومتابعة المصنف للصيرفي مع  
الاطلاع قطعا على هذه الاشكال لعدم اعتداهم واسقاطه لفظ الوضوح لعدم  
الحاجة اليه وزاد الشارع معناه نفس التجلي لانه أوضح منه سم (قوله انخارج التين)  
أي من قول أو فعل والانخراج بالقول أو الفعل أيضا (قوله من حيز الاشكال الخ) إضافة  
حيز لمصدره سائبة والمراد بالحيز السقفة أي من صفته هي الاشكال الى صفته هي التجلي  
والانضاح (قوله لا يسمى بيانا) أي اصطلاحا كما مر قال الشهاب فضمت أن هذا الظاهر  
لا يسمى مبينا ولا مجملا وفيه نظر اذا لا واسطة وهذا النظر مدفوع ولا اشكال في اثبات  
الواسطة لانه أمر اصطلاح لا مشاحة فيه (قوله وانما يجب البيان لمن أريد فهمه  
اتفاقا) فيه ان هذا انما يتحقق على القول بجمع التكليف بما لا يطاق وهو قول بعض  
المعتزلة وأما على ما مضى عليه المصنف من جواز التكليف بالمال فلا وجه عند قسح كل  
دعوى الاتفاق اللهم إلا أن يحصل الاتفاق على اتفاق المانعين تكليف ما لا يطاق  
ويؤيده قول الاسنوي يجب بيان الجمل لمن أراد انقه تعالى فهمه لأن تكليفه الفهم  
بدون البيان تكليف بالمال اه بئى أن قال قوله يجب البيان لمن أريد فهمه وبهم انه  
يجب على الله تعالى وهذا انما يقوله المعتزلة فهي عبارة دنيئة وقد اعترض بذلك المصنف  
قول صاحب المنهاج انما يجب لمن أريد فهمه الخ وقال الاول التعبير بالبيان لمن  
أريد فهمه لا بد منه وفيه أيضا كما اعترض للمصنف به على العبارة المتقدمة الموافقة  
لعبارة هناك قوله لمن أريد فهمه مشعرا بأنه لا يجب على التماسه حصول العلم كما نحن  
به وليس كذلك بل الرجال والتساموا وجوابه ان من عبارة عن الشخص الصادق  
بالذكر والاتى بئى آخر هو أن ما ذكره هنام من الوجوب يتأق قوله الاتى تأخير

(انخارج التين من حيز الاشكال الى  
حيز التجلي) أي الانضاح فالإتيان  
بالظاهر من غير سبق اشكال  
لا يسمى بيانا (وانما يجب) البيان  
لمن أريد فهمه (الشكل اتفاقا)  
لحاجته اليه بأن يعمل به أو يفتق  
به بخلاف غيره (والاصح أنه) أي  
البيان (قد يكون بالفعل)

وقيل لاطول زمن الفعل فيأخر  
 البيان به مع امكان تجميعه بالقول  
 وذلك منسج قلنا انقسم امتناعه  
 (و) الاصح (ان المظنون سين  
 المعلوم) وقيل لانه دونه فكيف  
 يعمل في عمله حتى كان المدكور  
 به قلنا لوضوحه (و) الاصح  
 (ان المتقدم وان جهلنا عينه من  
 القول او الفعل) المتحقق في البيان  
 (هو البيان) أي المين والاشتر  
 تأكيده وان كان دونه في القوة  
 ويقتل ان كان كذلك فهو البيان  
 لأن الشيء لا يؤكدهما هودونه  
 قلنا هذا في التأكيدهما بغير المستقل  
 أما المستقل فلا ألتري أن الجمله  
 تؤكدهما دونها (وان لم يتحقق  
 البيان) القول والفعل كان  
 زاد الفعل على مقتضى القول  
 (كالطواف) صلى الله عليه وسلم  
 (بعد) نزول آية (الحج) المشقة  
 على الطواف (طوافين وأمر  
 بواحدة القول) أي قال البيان القول  
 (وقعه) صلى الله عليه وسلم الزائد  
 على مقتضى قوله (نبدأ وأوجب)  
 في حقه دون أنه (مستقما) كان  
 القول على الفعل (او متأخرا)  
 عنه

البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جازلان وجوب البيان في جواز تأخير عن وقت  
 الفعل ويمكن أن يصاب بأن الوجوب هنا مبني على عدم جواز التكليف بالباطق كما مر  
 ويؤيدها أن المصنف في شرح المنهاج على الوجوب بأن تكليفه بالتكليف بدون البيان  
 تكليف بالباطق وأما عدم الوجوب المفهوم على سبيل ما في معنى على جواز التكليف  
 بالباطق كما صرح به الشارع في سبيل ما في راجع سم قلت فيحصل ان عبارة المصنف هنا  
 وهي قوله وانما يجب البيان الخ غير حيدة ولا محزنة (قوله وقيل لاطول زمن الفعل)  
 محله اذا لم يعلق البيان بالفعل والافعال القول القصد بها كلهم من هذه الآية ما أفصله  
 ثم فعله فلا خلاف في أنه سين كما ذكره القاضي في تفسيره وظاهر أن الاشارة والكتابة  
 كالفعل بل قال صاحب الواضع من الخفية لأعلم خلافا في أن البيان يقع بهما شيخ  
 الاسلام (قوله قلنا انقسم امتناعه) هذا على سبيل الترتل واوداه العنان والافعال  
 أو لأن الفعل أطول من القول اذ قد يطول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان  
 ما في الركنين من الهيئات فلنا ذلك لكن لانهم يؤمن تأخير البيان اذ جعل الزعم أن  
 لا يشتر فيه عقب الامكان وهذا قد شرع فيه وانما الفعل هو الذي يستدعي زمانا ومثله  
 لا بد متأخرا فلنا ذلك لكن لانهم امتناع تأخير البيان اذا كان لغرض وما هنا لغرض  
 وهو سلوك أقوى الطريقين في البيان اذ الفعل أقوى في البيان من القول لكونه أدل  
 على القصد فلنا ذلك لكن لانهم امتناع تأخير البيان مطلقا انما يمنع تأخير عن وقت  
 الحاجة وقد أشير الى جميع ذلك في مختصر ابن الحاجب والشارح اختصار الجواب  
 (قوله والاصح أن المظنون) أي متناو هو مروي الا حد كما بينا في القراءة الشاذة  
 بين ههنا قراءة أيدهما المتواترة وقوله بين المعلوم أي متنا أيضا اذ المعلوم الحلاله واضح  
 لا يحتاج الى بيان المظنون (قوله قلنا لوضوح) أي يعمل المظنون على المعلوم لوضوح  
 دلالاته دون المعلوم (قوله من القول والفعل) أي الوادين بعد مجمل وكل منهما  
 صالح للبيان (قوله وان كان دونه) أي وان كان المتأخر دون المتقدم (قوله وقيل  
 ان كان كذلك فهو البيان) فيه أنه اذا كان هو البيان لم يفسد الاول مع قوته ولا قائل  
 به وقد يقال لا يلزم الغاويل هو وكيد للثاني وقد ذكر بعض الصحابة تكرير ما يلزمه  
 ان الاولى وكيد للثانية (قوله قلنا هذا في التاكيد الخ) الاشارة الى معنى تأكيده  
 الشيء بمحمودونه (قوله ألا ترى ان الجمله الخ) مثله قولك ان زيد قاتم زيد قائم مثلا  
 (قوله آية الحج) أي الامر به وآية الحج هي قوله تعالى وأذن في الناس بالحج الآية فانه  
 مشتق على الطواف في قوله وليطوفوا بالبيت العتيق شيخ الاسلام (قوله أي قال البيان  
 القول) ظاهره ان الاول من الطريقين ليس سياتي اول ما ذكره قبل في بعض الامتثال  
 ويحتمل ان يقال انهم ذكره وهو ظاهر في تأخره سم (قوله الزائد على مقتضى قوله)  
 هو صا قبل الاول والثاني لكن اللائق جله على الثاني ليسكون الاول هو ركن الحج

جماعين الدليلين (وقال أبو الحسن)

البصري البيان هو (المقدم)

منهما كما في قسم افتقهما أي

فإن كان المتقدم القول فحكم

الفعل كاسبق أو الفعل فالقول

ناسخ للزائمه فلتا عدم النسخ

بما قلناه أولى ولو نقص الفعل عن

مقتضى القول كان طاقه واحدا

وأمر باثنين قياسا ما تقدم لنا

أن البيان القول وقص الفعل عنه

تختص في حقه على الله عليه وسلم

تأخر الفعل أو تقدم وتقام

ما تقدم لأي الحسن أن البيان

المقدم فإن كان القول فحكم

الفعل كاسبق أو الفعل فازاده

القول عليه مطلوب بالقول (مسألة)

تأخير البيان) بجل وأظهر لم يرد

ظاهر بقرينة ما ساقى (عن وقت

الفعل غروا وقع وإن جاز) ونوعه

عند أئمتنا يجوز ترك تكليفه لا

بطاق وقوله الفعل أحسن كما قال

من قول غيره الحاجة لأنها كما قال

الاستاذ أبو إسحق الأسفرايين لاقعة

بالعزلة القائلين بأن ما يؤمنين

حاجة إلى التكليف ليست حقوا

الثواب بالامتثال (و) تأخير

البيان عن وقت الخطاب (أي

وقته) أي الفعل جائز (واقعه عند

الجمهور) كان للمعين ظاهر

وهو غير الجمل كعام بين تخصيصه

ومطلق بين تقييده والى على

حكم بين نسخ (أم لا) وهو الجمل

كشترك بين أحدهما فيه مثلا

ومشوا على بين

لأنه الالتي بحال التي صلى الله عليه وسلم من المبادرة لما تعلق بالعبادة المتلبس بها سم  
(قوله جماعين الدليلين) أي لأنه لو جعل البيان فعلا لم الفاء القول لزيادة الفعل عليه  
لم يكن فيه فائده والتابعة أن أعمال الدليلين أولى من الفاء أحدهما (قوله كافي قسم  
اتفاقهما) إضافة قسم لما بعده يائنه فاه الشهاب قال سم أو من إضافة الأعم إلى  
الأخص (قوله كاسبق) أي في الزمن من قوله وفعله تدب أو واجب في حقه دون أمته  
(قوله بما قلناه) أي بسبب ما قلناه وهو الجمل على الوجه أو التدب (قوله كاسبق)  
أحسن أنه تختص (قوله بقرينة ما ساقى) أي وهو قوله سواء كان للمعين ظاهر أم لا  
(قوله من وقت الفعل) أي الزمن الذي جعله الشارع وقت الفعل ذلك الفعل (قوله غير  
واقع) لا بقال بل وقع كافي صحيح ليله الأسرا لا تقول صحيح ليله الأسرا لم يجب أصلا ما  
لأن وجوده كان مشروطا بالبيان قبل فوات الوقت ولم يكن محلي الله عليه وسلم ولهذا لم  
يفعلها أدا ولا قضاء وأما الآن الوجوب انما كان لظهور ذلك اليوم فليجده دون ما قبله  
ومن هنا يلزم أن الكلام في غير الوجوب المعلق على البيان أما هو فلا يتصور فيه تأخير  
البيان عن وقت الفعل سم (قوله وقوله الفعل أحسن كما قال من قول غيره الحاجة  
لأنها الخ) رتبة أنه لا يلزم من التعبير بالحاجة القول بذهب المسترة المذكورة وقائه  
لا يتوقف على الحاجة إلى التكليف بل على حاجة المكلف إلى بيان ما كلفه وفاعله  
المستند بالحاجة في بيان في غير بيان قبل رد على عدم الوقوع ما روى من أنه نزل قوله  
تعالى حتى تبين لكم الخط الأيسر من الخط الأسود ولم ينزل من التبرير فكان أحدا  
إذا أراد الصوم رفع عقابن الأيسر وأسد وكان بأشكل ويشرب حتى يشبع قلنا ذلك  
محمول في غير القرين في الصوم ووقت الحاجة انما هو صوم القرين ذكره التتاراني  
وسبقه إلى ذلك مع زيادة وإيضاح البضاوى فقال ان مع ذلك فعله كان قبل رمضان  
وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز واكتفى أولا باستظهار الأيسر والآخر في ذلك  
ثم صرح بالبيان لما التمس على بعضهم أي ممن عرض به النبي صلى الله عليه وسلم في آخر  
الحديث لما أخبر بذلك بما يدل على قلة القليلة بقوله لتعرض القضاة لعل الأيسر  
التيار وسواد الليل اه شيخ الإسلام (قوله للمعين) المعين هو العام وما حفظ عليه  
والمعين الخاص المأخوذ من التخصيص وما حفظ عليه وتقبل الشارع بقوله كمال الخ  
يدل على أن المراد بالبيان القضاة وهو نفسه ظاهر لأن ظاهره ولو أريد بالبيان الحكم  
كانت عبارة صحيحة لأن الحكمه ظاهره بقرينة بعض المشايخ وقوله كمال بين تخصيصه  
مثاله لا في قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء وقوله ومطلق الخ مثاله ما يأتي من قوله  
تعالى أن الله يأمركم أن تنذروا بقرة وقوله ودال على حكم مثاله ما يأتي من قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا (قوله مثلا) أي أو معانيه وقوله مثلا في الثاني أي أو ما صدق  
وعبر بالثاني في المشتك وبالجمل في المواضع نظرا للأغلب فيهما (قوله ومشا على بين

أحدا مصادقته) قد يقال جعله المطلق محالة لظاهر وهو غير مجمل والمتواطىء لا  
 ظاهر له وهو مجمل مع أن المطلق قسم من المتواطىء لأنه يطلق على التقدير المشترك وعلى  
 القدر المنتشر غير مستقيم ويحواه أن المتواطىء لم يرد به المعنى الأول بل الثاني (قوله  
 لاختلافهم المراد) الاختلاف في الجمل بأن لا يفهم منه شيء في غير الجمل وهو ماله  
 ظاهر بأن يفهم خلاف المراد في غير البيان بالتسخيع وفي البيان بأنه يفهم دوام الحكم  
 سم (قوله وثالثها يمنع التأخير في غير الجمل) أى تأخير البيان التفصيلي فلا يكتفى عنده  
 الاجمالي والاساوى الرابع وحسنه نقضه بشكل تعمله بقوة لا يقاعه المخاطب في فهم  
 غير المراد ادفع البيان الاجمالي لا يتأني الايقاع المذهب ودرا لأن يجاب بأن وجود  
 الاجمالي غير لازم على هذا القول لان حاصله منع تأخير التفصيلي سواء وجد الاجمالي أو لم  
 يوجد وبأنه مع وجود الاجمالي يحصل الايقاع المذكور في الجملة اذ لا يعرف بالاجمالي كمية  
 البيان فانه اذا قيل هذا العام مخصوص لا يعلم منه المقدار الخارج من العام فقد يكون  
 الأكثر في الواقع ويعتقد المخاطب انه الأقل نظر القلب ثم رأيت شيئا للشهاب قال  
 في قوة لا يقاعه المخاطب الخ أى ذهب القهس الى ظاهره الغير المراد ثم لا يخفى ان هذا  
 التعليل أخسر من تعليل القول الثاني وأنه بشكل في مسئلة التسخيع اه وقوله الى ظاهره  
 قد يقال هذا غير لازم بل واز وجود الاجمالي فهو ما منع من ذهب الهم الى ظاهره وقوله  
 مشكل في مسئلة التسخيع ان أراد بذلك انه لا يقع فيه المخاطب في فهم غير المراد فنوع  
 لانه يفهم دوام الحكم حيث لا بيان اجمالي مع انه ليس كذلك الآن يريد ان وقوعه  
 في ذلك غير لازم بل واز وجود الاجمالي فليأمل سم (قوله بخلافه في غير الجمل) أى لان  
 اللازم على التأخير فيه عدم فهم المراد اللازم على التأخير في غير الجمل (قوله مثل  
 هذا العام) هو وما بعده امثلة للبيان الاجمالي وأما التفصيلي فكان يقال مخصوص بكذا  
 وسعيد بكذا الخ (قوله سيدل) انما قال سيدل لياتى كونه اجماليا وحسنه فبحث عن  
 ذلك البطل التسخيع وأما لو قال هذا الحكم منسوخ فانه القهس حيث دفع الحكم  
 بالكتابة فكيف يات تفصيله لا تتمعي انقطاع التعلق رأينا بخلاف ما اذا قيل سيدل  
 لبقاء التعلق مع عدم العلم بالحكم التعلق وبهذا أقول ما في كلام شيخ الاسلام سم (قوله  
 لوجود المحذور) أى وهو ايقاع المخاطب في فهم غير المراد (قوله قبله) أى البيان  
 (قوله لمقاربة الاجمالي) تعليل لقوله دون التفصيلي يعنى أن البيان الاجمالي لما قارن  
 ورود الخطاب لم يمنع تأخير البيان التفصيلي لانتفاء المحذور السابق وهو ايقاع المخاطب  
 في فهم غير المراد بمقاربة الاجمالي (قوله لانتفاء المحذور السابق) هو ايقاع المخاطب  
 في فهم غير المراد (قوله لاختلافه في فهم المراد) لم يقل لا يقاعه في فهم غير المراد قال الشهاب  
 لضم المشترك والمتواطىء الى ماله ظاهر اه قلت وحاصله انما كان المدعى منع التأخير  
 في غير التسخيع الشامل لماله ظاهر وما ليس له ظاهر كان التعليل بما تنسج على الجميع وهو

أحدا مصادقته مثلا وقيل يمنع  
 تأخير مطلقا لاختلافهم  
 المراد عند الخطاب (وثالثها) أى  
 الاقوال (ينفع) التأخير (في)  
 غير الجمل وهو المظاهر لا يقاعه  
 المخاطب في فهم غير المراد بخلافه  
 في الجمل (ورابعا) يمنع تأخير  
 البيان الاجمالي فيما له ظاهر  
 مثل هذا العام مخصوص وهذا  
 المطلق مقيد وهذا الحكم  
 منسوخ سيدل لوجود المحذور وقيل  
 في تأخير الاجمالي دون التفصيلي  
 لمقاربة الاجمالي (بخلاف المشترك  
 والمتواطىء) مما ليس له ظاهر فيصور  
 تأخير يعلم ما الاجمالي كالتفصيلي  
 كان يقال المراد أحد المصادقات  
 في المشترك أو أحد المصادقات  
 مثلا في المتواطىء لانتفاء المحذور  
 السابق (وثامسا) يمنع التأخير  
 (في غير التسخيع) لاختلافه في فهم المراد  
 من اللفظ

قوله لا خلافة بعدهم المراد لثبوت عدم فهم المراد ذلك فيما ليس له ظاهر وفهم غير المراد  
 وذلك فيما له ظاهر (قوله بخلاف التسخ لا رفع الحكم الخ) أي لأن القرض  
 التأخير عن الخطاب إلى وقت الفعل تأخير يانه لا يحمل فهم المراد لأن التأخير لا يقرب  
 الخطاب السابق باعتبار نفسه وانما يرفعه أو يبين انتماء مدته ففما يفهم من الخطاب  
 عند تأخير البيان عنه تعلق الحكم على الوجه الذي دل عليه الخطاب وهذا صحيح مطابق  
 للواقع وإذا دخل وقت الفعل رفعه التأخير أو بين انتماء مدته فلا اخلاخل وجهه وبهذا  
 يشكل الجلاق الاقوال السابقة وتعليلها بالاخلاخل ويقوى القول المحكي بهذا  
 الآن بحجاب بأنهم أرادوا بالاخلاخل في هذا المقام ما يشعل فهم دوام الحكم فليست  
 سم قلت قوله الآن بحجاب الخ الظاهر أنه متعين في المقام وقد تقدم في نفسه ادخله  
 في قول الشارح المتقدم لا خلافة بعدهم المراد عند الخطاب كما تقدم وحاصله حثذ أن  
 أصحاب الاقوال المتقدمة يرون اعتقاد دوام الحكم بخلاف فهم المراد من الخطاب لأن  
 المراد عدم الدوام والمفهوم الدوام وصاحب هذا القول لا يرى ذلك مخلاخل لأن التسخ  
 لا يقرب الخطاب السابق باعتبار نفسه بخلاف غير السابق كالتقصص والمقتصد (قوله  
 لا تمام الاخلاخل بالفهم عنه) أي من التأخير المذكور وهو تأخير البيان بالتسخ وقوله  
 لما ذكر أي من أن التسخ رفع الحكم أو يبين لا تمامه أمده وذلك لا خلاخل فيه فهم المراد  
 من الخطاب كما تقدم (قوله وهذا مقرر الخ) الاشارة القول السادس وحاصله انه  
 يتقرر على القول بالجواز في الكل قولان في جواز تأخير البيان في البعض والاصح  
 الجواز والوقوع كما قال الشارح واستدل كاساني (قوله أي قبل عليه) أي بناء  
 عليه أي على القول بالجواز في الاقسام كلها (قوله لما ذكر) أي وهو اجماع أن المتقدم  
 جميع البيان (قوله والاصح الجواز والوقوع) أي تأخير البيان كلا أو بعضا عن وقت  
 الخطاب وهو ذهب الجمهور (قوله وما يدل في المسئلة) أي مسئلة تأخير البيان عن  
 وقت الخطاب (قوله لتقل أهل الحديث الخ) قال سم قضية ذلك اخذا من قول  
 المصنف السابق فيبيل المطلق مسئلة أن تأخر الخ لاس عن العمل بالعام أي من وقت  
 العمل به نسخ أن الحديث ناسخ لا يابا بالنسبة لحكم السلب لتأخره عن وقت العمل  
 وهو وقعة بدو قسم غنمته ولا ير دعي ذلك ما صرح به صلى الله عليه وسلم قضى سلب  
 أي جهل لعاذرين عروب الجوع لما يابيه الحشيان عن المناقشة في التفتيل بالآية  
 والحديث من أن قضاء صلى الله عليه وسلم سلب أي جهل لمعاذ المذكور واقعة عين  
 فلا حوم لها والمقصود بالتفتيل تخصيص الآية بمخصص علم لكل سلب وحسنه فقد تأخر  
 حديث العصمين عن وقت العمل بالعام وهو الآي بما عدا سلب أي جهل فيكون ناهضا  
 لها بالنسبة لحكم قضية السلب ولم أر من قرض ذلك فليست أمده قلت ويظهر في كلام  
 الشارح أيضا بأن مساق الكلام في وقوع تأخير البيان عن وقت الخطاب لا العمل

بخلاف التسخ لأنه رفع الحكم  
 أو يبين لا تمامه كاساني  
 (وقيل بجواز تأخير البيان في  
 التسخ اقتضاها) لا تمام الاخلاخل  
 بالقسم عنه لما ذكر وسادسها  
 لا يجوز تأخير بعض من البيان  
 (دون بعض) لأن تأخير البعض  
 يقع الخطاب في فهم أن المتقدم  
 جميع البيان وهو غير المراد وهذا  
 مقرر على الجواز في الكل أي قبل  
 عليه لا يجوز في البعض لما ذكر  
 والاصح الجواز والوقوع وما  
 يدل في المسئلة على الوقوع قوله  
 تعالى واعلموا أنما غنمتم من ثمن  
 فان لله خمسة الخ فانه عام فيما ينضم  
 مخصوص بحديث العصمين من  
 قبل قبله عليه شقوله سلب وهو  
 متأخر عن نزول الآية لنقل أهل  
 الحديث كما قال المصنف أنه كان  
 في غزوة خيبر وإن الآية قبله  
 في غزوة بدر



وحينئذ فنقص من الآية المذكورة بالحديث المذكور وشكل على ما ذكره المحقق  
 وجه الشارح بقوله تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فليأمل (قوله وقوله  
 تعالى ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فانها مطلقه ثم بين تفصيدها بما في أجوبة أسئلتهم)  
 اعترض بما ذكره المضيق له الجواب منع كونها بقرة معينة بل هي بقرة ما فلا يحتاج الى  
 بيان فيما ذكره دليل يأمركم أن تذبحوا بقرة وهو ظاهر في بقرة غير معينة فيحصل عليها  
 وبديل قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو رئيس المفسرين لو ذبحوا أى بقرة لا جراً منهم  
 لكتم شددوا على أنفسهم فتشدد الله عليهم وبديل قوله وما كادوا يفعلون دل على أنهم  
 كانوا قادرين على الفعل وإن السؤال عن التعيين كان تعسفا وتعللا ٨١ ويمكن أن  
 يعارض ذلك بأنهم لو لم تكن معينة لكن ايجاب المعينة ميتا بعد ايجاب المطلقه نسخا  
 للايجاب الاول وهم لم يحصلوا ذلك من قبل النسخ لأن الجواب عن هذا بأن ايجاب  
 كل من ردوا في الواقع على معنى ايجاب بقرة ثمان لم يشددوا ويجاب بقرة مخصوصه ان  
 شددوا وقد يقال هذا لا ينفي المطلوب لانه يتضمن تأخير البيان اذا حاصله أنه ايجاب  
 للمعينة التي هي الواجب على ذلك التقدير الواقع منهم وانما تيقف بانحرال الامر فليأمل  
 سم (قوله أجوبة أسئلتهم) أى الثلاثة وهي قولهم ما هي أى ما هنا فأجابوا بأنها بقرة  
 لا فاض الخ وقولهم ما لو هنا فأجابوا بأنها بقرة صفراء الخ وقولهم في الثالثة ما هي ان  
 البقرة شابه عليتنا فأجابوا بأنها بقرة لا ذلول الخ (قوله عن بعض أيضا) أى كافي به تأخير  
 البيان في الكل (قوله أى أن ذبحك) أى انى أمرت بذبحك بديل اقبل ما تومر (قوله  
 فانه بديل على الامر) أى لقوله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا فاعملوا الصالحات (قوله  
 بين نسخه بقوله تعالى أى بدلاته على النسخ لانه النسخ كالمقرر رسم أى بل الناسخ الامر الذي  
 نسخه أى ذكره بديل عليه لأن هذا القول ناسخ كما تقرر رسم أى بل الناسخ الامر الذي  
 نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله أنه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير  
 التبليغ) أى تبليغ الاصل لا البيان كما قد يتوهم قبل التأمل والالام يتقيا المخذور السابق  
 عنه وهو الاختلال بفهم المراد وهذا هو الظاهر من قول الشارح أنه المأوى الى  
 ولم يقل البيان (قوله لا استواء المخذور السابق عنه) قال شيخنا الشهاب وهو الاختلال  
 بفهم المراد وقال شيخ الاسلام وهو ايقاع الخطا بطريق فهم غير المراد ولعل الاقبح احسن  
 فتأمل سم (قوله لأن وجوب التبليغ معلوم بالعقل) ذكره على لسان قائل هذا  
 القول وقبيل الى مذهب المعتزلة لأن ذلك عندنا بما عايناه بالشرع وعليه فالاولى أن  
 يقال في الجواب قلنا لا نسلم أن وجوب التبليغ علم بالعقل ولولم نقادته فأيده العقل  
 بالنقل شيخ الاسلام ولعل الشارح أراد الاختصار مع حصول المطلوب من دفع الخصم  
 بما قاله قاله سم (قوله فيجيب تارة لمخالفته) أى فقد كان ما أجابه حاصله عند قبل  
 السؤال وقد أخر تبليغه الى السؤال قال شيخنا الشهاب وفيه بحث لاحتمال أن تكون

وقوله تعالى ان الله يأمركم أن  
 تذبحوا بقرة فانها مطلقه ثم بين  
 تفصيدها بما في أجوبة أسئلتهم  
 وفيه تأخير بعض البيان عن بعض  
 أيضا وقوله تعالى حكماءه عن  
 التحليل عليه الصلاة والسلام يا  
 أي أرى في المنام أني أذبحك الخ  
 فانه بديل على الامر بذيبح أنه ثم بين  
 نسخه بقوله تعالى وقد ناه بذيبح  
 عظيم (وعلى التمس) من التأخير  
 (المشار أنه يجوز للرسول صلى الله  
 عليه وسلم تأخير التبليغ) لما  
 أوحى اليه من قرآن وغيره (الى)  
 وقت الحاجة) اليه لا استواء المخذور  
 السابق عنه وقيل لا يجوز لقوله تعالى  
 يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من  
 ربك أى على الفور لأن وجوب  
 التبليغ معلوم بالعقل ضرورة فلا  
 فائدة للاصره الا القول قلنا فائدة  
 تأييد العقل بالنقل وكلام الامام  
 الرازي والامدى يقتضي التمس  
 في القرآن قطعا لا يستعبد تلاوته  
 ولم يؤخر صلى الله عليه وسلم تبليغه  
 بخلاف غيره لم يعلم من أنه كان  
 يستل عن الحكم فيجب تارة مما  
 عنده ويقتضى أخرى الى أن يتزل  
 الوحي

(ب) المختار على المتع أيضا (أنه يجوز أن لا يعلم) المكلف (الموجود) عند وجوده المخصص (بالمخصص ولا بأنه مخصص) أي يجوز أن لا يعلم بذات المخصص ولا بوصفه أنه مخصص مع علمه بذاته كان يكون (٦٥) المخصص له العقل بأن لا يسبب الله العلم بذلك وقيل

لا يجوز ذلك في المخصص السمي  
لما فيه من تأخير اعلامه بالبيان  
قلنا نعم وتؤاخر البيان وهو  
متفق هنا وعدم علم المكلف  
بالمخصص بأن لم يثبت عنه تقصير  
منه أما العقل فاتفقوا على جواز  
أن يسمع الله المكلف العام من غير  
أن يعلمه ان في الفصل ما يخصه  
وكولا الى نظره وقد وقع أن بعض  
العصاة لم يسمع المخصص السمي  
الا بعد حين منهم فاطمة بنت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم طلبت  
مواثيق عاتركه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يسمع قوله تعالى  
يوصيكم الله في أولادكم فاتحج عليها  
أبو بكر رضي الله عنه بما رواه  
من قوله صلى الله عليه وسلم لا توث  
ما تركه صدقة أخرجه الشيخان  
ومنه عمر رضي الله عنه لم يسمع  
مخصص الجوس من قوله تعالى  
فاقتلوا المشركين حيث ذكرهم  
فقال ما أدري كيف أتبع أي فهم  
فروى عبد الرحمن بن عوف  
قوله صلى الله عليه وسلم ستواجه  
سنة أهل الكتاب رواء الشافعي  
رضي الله عنه وروى البخاري  
أن عمر لم يأخذ الجزية من الجوس  
حتى شهد عبد الرحمن بن عوف  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أخذها من مجوس هجر  
(الشيخ) واختلف في رفعه

الاجابة عن اجتهاد فلا يدل اه ويمكن أن يجاب عنه بأن الاجتهاد يحتاج لزمن عقب  
للسؤال يقع فسمع أنه كان يجيب فوراً قبل معنى ذلك الزمن بل مستطال بالسؤال  
كما هو معلوم ولو في البعض سم (قلت) قوله ان الاجتهاد يحتاج لزمن هو مسلم في غيره  
صلى الله عليه وسلم وأما هو فقد تبع الاحتجاج المذكور بالقصة اليها على من كال  
قوة الادراك ونهاية القطة بل قد سوه في غيره من العصاة رضي الله عنهم يجيبون  
الجواب الناشئ عن الاجتهاد منهم عقب سؤال العائل فوراً كصلى وابن عباس رضي  
الله عنهم لما خالفه صلى الله عليه وسلم بالقورة والاتصال المذكوران غير ما نص من  
كون جوابه عن اجتهاده عليه أفضل الصلوات والسلام (قوله يجوز أن لا يعلم المكلف)  
أي أن لا يعلم كل المكلفين بل يعلم البعض دون البعض فهو من باب سلب العموم لا عموم  
السلب كما يدل عليه جواب الشارح الآتي بقوله قلنا اهذ وتؤاخر البيان الخ كما سيأتي  
بيانه ان شاء الله تعالى (قوله بالمخصص) ينبغي انه يشمل فقطوا لا فالقيد والمبين والتام  
منه فانه سم وشيخ الاسلام (قوله العلم بذلك) أي يكون العقل مخصصاً فهو راجع الى  
الصفة (قوله لا يجوز ذلك) أي عدم علمه بذات المخصص ولا بأنه مخصص (قوله وهو  
متفق هنا) أي لأن البيان قد وجد وعليه بعض المكلفين ومن لم يسمع منهم لم يقصير بعدم  
البحث عنه كما قال الشارح (قوله أما العلي الخ) أي فيصل كلام المصنف على انه  
أراد حكاية الخلاف الذي أشار اليه في الجوع ان اراد بالخ من ما يشمل العقلي فانه سم  
(قوله مخصص الجوس) أي يخرجهم من قوله تعالى الخ (قوله حيث ذكرهم) أي  
عمر رضي الله عنه (قوله أخذها من مجوس هجر) هذا مخصص فعلي كأن قوله صلى الله  
عليه وسلم ستواجه الخ حيث ذكرهم مخصص قول (قوله اختلف في أنه رفع الحكم الخ) أي  
اختلفا فامتنوا على ماسيحي ان شاء الله تعالى (قوله والمختار الاول الخ) امتداد  
الشارح قوله الاول دفعاً لما يتوهم من ظاهر المتن ان قول ثالث مفصل فاشارة الشارح  
بذلك الى أنه تفصيل للاول واعتراض المحقق قوله والمختار الاول لشعور الخ بما حاصله  
أن الحد الثاني شامل أيضاً للتسخير قبل التمكن لانه لا بد من وجود أصل التكليف وانما  
يتحقق بالعلق ويان انتهاء العلق يصدق باتهامه بعد التمكن من الفعل وقبله وهذا  
الاعتراض مبنى على ان المراد بالانتهاؤها انهما معلق التكليف وليس كذلك بل المراد به  
انتهاؤها أصل العمل بالمكسبة قال حجة الاسلام في المستصفي في سياق الاستدلال على  
اختيار الاول بل سنيين ان الفصل الواحد اذا أمر به في وقت واحد يجوز نفسه قبل  
التمكن من الامتثال وقبل وقته فلا يكون سبباً لانتقطاع مدة العبادة اه فانتظر قوله  
فانه لا يكون الخ فانه نص في المناقاة بين جواز التسخير قبل التمكن وبين كون التسخير سبباً  
وفي ان المراد بكونه بياناً ليس ما هو مما يلي انه بيان لانتقطاع مدة العبادة واذا كان المراد

التكتم (أويان) لانتهاء أمده ٩ بنافي في (والمختار) الاول لشعور التسخير قبل التمكن وسبباً في جوازه على الصحيح

بكونه بياناً لما ذكره في مثل النسخ قبل التحكم وقد سبق الغزالي الى ذلك القاضي أبو بكر  
 الباقلاني فإنه قال في مساق الاستدلال أيضاً من ان شاء الله تعالى انه يجوز النسخ قبل  
 حوز وقت العمل به وذلك يمنع من أن يكون النسخ عبارة عن اتهام مدة العادة لأن  
 بيان انها مدة العادة انما يكون بعد حصول المدة قبل حصولها يستعمل بان اتهامها  
 من سم باختصاصه وراجع بسط المسئلة فيه (قوله والمراد من الاول انه رفع الحكم) ان  
 قلت هذا لا يشمل نسخ بعض القرآن فلاوة الاحكام اذ ليس رفع الحكم فلا يكون جامعاً قلت  
 نسخ التلاوة فقط معناه نسخ حرمه للقراءة على الجنب والمسلم على المحدث ونحو ذلك وهذه  
 احكام يصدق عليه التعريف فان قيل نافي ذلك قوله نسخ التلاوة دون الحكم قلنا  
 لا منافاة لأن مرادهم بالحكم المتني حكم خاص وهو مدلول اللفظ لا مطلقاً ثم رأيت  
 في حواشي العبد للسعد مانه اعلم ان شيئاً من التعريفات لا يتناول نسخ التلاوة  
 الا أن يقال انه عبارة عن نسخ الاحكام المطلقة بنفس النظم كلبوا في الصلاة وحرمه  
 القراءة على الجنب والمخاض ونحو ذلك اهـ قاله سم (قوله أي من حيث تعلقه) أي  
 لا من حيث ذاته فإنه قد يرفع نسخاً على الرفع الذي هو من صفات الحادث فاذافة  
 الرفع اليه من حيث تعلقه لحدوده وتبعده ولفظ أن يقول هذا انما يتشبه على مختار  
 ابن الحاشب وغيره من عدم اعتبار التعلق التصري بمرأى مفهوم الحكم العرف  
 بالخطاب كما تقدم أما على مختار الشارح والمصنف من اعتبار التعلق التصري بمرأى  
 من الحكم كما مر فالحكم حادث فالرفع فروع الحكم نفسه لا تعلقه فقول الشارح أي من  
 حيث تعلقه لا يتشبه على مختاره فليست أمثل (قوله بخطاب) اعترض عليه بالنسخ بالفعل  
 كنسخ الوضوء مما لم يستتأذن به كل الشاة ولم يتوضأ وأجيب بأن الفعل نفسه لا ينسخ  
 وانما يدل على نسخ سابق لكن التقطنا في كغيره جعله من جملة الإزالة الناحضة حيث  
 قال في التلويح وذكر الجليل شمل الكتاب والسنة قولاً وفعلًا اهـ شيخ الاسلام وقول  
 بعضهم انما ترك المصنف الفعل لعلمه من الخطاب بالاولى لأن دلالة الفعل على النسخ أقوى  
 من القول بربان التعارض لا يتكفي فيها بالمفهوم ولو بالاولى كما صرحوا به وبأن في  
 قولهم دلالة الفعل أقوى من دلالة القول اجمالاً في محل التخصيل كما قال المصنف  
 قال والحق ان الفعل أدل على الكيفية والقول أدل على الحكم ففعل الصلاة أدل من  
 وصفها بالقول لأن فيه المشاهدة واستفادة وقوعها على جهة معينة والقول أقوى  
 وأوضح من الفعل لصراحته هذا كلامه ولا يخفى ان النسخ من قبيل الثاني (قوله أي  
 المأخوذ من الشرع) بيان لجهة النسبة (قوله رفع الإباحة الأصلية) مثابة ايجاب صوم  
 رمضان مثلاً فإنه رفع لإباحة عدم صومه التي هي البراءة الأصلية التي كانت قبل ايجابه  
 فالمراد بالإباحة البراءة الأصلية لا بمعنى الإذن في الفعل والترك لأنهما في هذا المعنى شرعية  
 كما مر والحكم الواو عليها ما نسخ حيث نذ (قوله فلا نسخ بالعقل) أي فيما لم يسقطه  
 بالعقل (قوله وقول الامام الخ) أي في مباحث التخصيص بعد ان ذكرنا خلافاً

والمراد من الاول انه (رفع الحكم  
 الشرعي) أي من حيث تعلقه  
 بالفعل (بخطاب) يخرج بالشرعي  
 أي المأخوذ من الشرع رفع الإباحة  
 الأصلية أي المأخوذ من العقل  
 وبخطاب الرفع بالموت والجنون  
 والغفلة وكذا العقل والأجاع  
 وذكرهما ليقب على ما فيهما بقوله  
 (فلا نسخ بالعقل وقول الامام)  
 الرازي (من سقط وجب له نسخ  
 يسلمهما) في طهارة (مدخول)

في جواز تخصيص العلم بالعقل قال مائنه فان قيل لوجاز التخصيص بالعقل فهل يجوز  
النسخ فيه قلنا نعم لأن من أنكره وجلا سقط عنه فرض غسل الرجلين وذلك انما عرف  
بالعقل اه وظاهر هذا انه أراد حقيقة النسخ خلاف قول الشارح وكناه توسع فيه  
ولهذا اعترض عليه القرأني في ذلك فقال قلنا لا نسلم ان هذا نسخ لأن الوجوب ثابت  
في أول الامر بالإشروط بالقدرة والاستعانة وقضاء المحل ودوام الحياة وعدم الحكم  
عند عدم شرطه ليس نسخاً اه لكن الامام قد يتناقض كلامه فانه قال في باب النسخ  
ولا يلزم أن يكون العجز نسخاً للحكم الشرعي لأن العجز ليس بطريق شرعي اه (قوله  
دخل) يضع النظام مسكوناً بمعناه العيب والرتبة قاله الجوهري قال وقوله تعالى ولا تتعدوا  
أيمانكم دخلائكم أي مكرأ وخبديعه اه شيخ الاسلام (قوله ولا بالاجاع الخ)  
قضيته هنا أن الاجاع غير واقع للحكم المتسوخ وانما الرفع له النص الذي استند الاجاع  
اليه وقضية قول الشارح فيما تقدم وكذا بالعقل والاجاع ثبوت الرفع له لأن قوله  
وكذا بالعقل والاجاع على تقدير وكذا الرفع بالعقل والاجاع فيبين ما تقدم وما هنا  
تخالف والحق ما هنا (قوله ولكن مخالفتهم الخ) قال الشهاب وسبقه اليه التراقي  
واللفظ للأول لك أن تقول لم يقولوا بجعل ذلك في التخصيص كان يقولوا بالتخصيص  
بالاجاع لكن مخالفة المحقق في التعميم تضمن تخصيصاً هو مستند الاجاع اه  
ويمكن أن يجاب بأن ما ذكره هو مرادهم وان اوجبت عبارتهم خلافه فليعمل على ذلك  
بدليل ما قرئ في النسخ لوجود مثل المعنى الذي لا جله منعوا كون نفس الاجاع نسخاً  
وقال المصنف مائنه تيسره معنى قولنا يجوز تخصيص الكتاب بالاجاع انهم يجمعون  
على تخصيص العلم بدين آخر فالتخصيص مستند الاجاع ثم يلزم من بعدهم متابعتهم وان  
جهلوا التخصيص وليس معناه انهم خصوا العلم بالاجاع لأن الكتاب والسنة المتواترة  
موجودان في عهده عليه الصلاة والسلام وانعقاد الاجاع بعد ذلك على خلافه خطأ  
فالذي يجوزناه اجاع على التخصيص لا تخصيص بالاجاع اه (قوله تلاوة وحكما أو  
أحدهما) منصوبات على التمييز المحول عن المضاف لكن شرط التمييز التكرار والآخر معرفة  
قال شيخنا الشهاب لكن قيل ان ضمير السكرة تكرة واعتقد ذلك لكونه تابعاً (أقول)  
أوهو على قول الكوفيين انه لا يشترط تمييز التكرار سم (قوله قلنا انما يلزم) أي اتقاء  
أحدهما من اتقاء الآخر أي وصفه بالدلالة أقول يعني لولو حظ في الحكم كونه  
مدلولاً للفظ وفي اللفظ كونه دالاً على الحكم لزم من اتقاء أحدهما اتقاء الآخر إذ  
المدلول باعتبار كونه مدلولاً لا يوجد النال عليه والدال باعتبار كونه دالاً لا يوجد  
بدون المدلول فلا يتصور باعتبار وصف الدلالة وجود أحدهما دون الآخر لكن لم  
يلاحظ ما ذكر في قولنا يجوز نسخ أحدهما دون الآخر فلا يلزم ما ذكره واعلم انه  
ليس هنا اتفاقاً حقيقة فان نسخ اللفظ ليس معناه اعدامه بل هو موجود باق وانما اتقى

أي فيه دخل أي عيب حيث جعل  
رفع وجوب الفسل بالعقل  
لسقوط محله نسخاً فانه مخالفت  
للامطلاح وكناه توسع فيه (ولأن)  
نسخ (بالاجاع) لانه انما ينقص  
بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما  
سأقي اذ في حياته اختلف في قوله  
دوتهم ولا نسخ بعد وفاته (و) لكن  
(مخالفتهم) أي المتبعين للنص فيما  
دل عليه (تضمن نسخاً) له وهو  
مستند اجاعهم (و) يجوز على  
الصحيح نسخ بعض القرآن تلاوة  
وحكما أو أحدهما فقط (وقيل  
لا يجوز نسخ بعضه ككله المتبع عليه  
وقيل لا يجوز في البعض نسخ  
التلاوة دون الحكم والعكس لأن  
الحكم مدلول اللفظ فاذا اقدم  
اتقاء أحدهما لم اتقاء الآخر  
قلنا انما يلزم اذا روي وصف الدلالة  
وأمن فيه لمرار فيه ذلك فان  
بقاء الحكم دون اللفظ ليس  
بوصف كونه مدلولاً

وانما هو مدلول لما دل على بقاءه  
 واتقاء الحكم دون النسخ ليس  
 بوصف كونه مدلولاً فآد دلالة  
 عليه وضعية لازول وانما يرفع  
 النسخ العمل به وقد وقع الاتسام  
 الثلاثة روى مسلم عن عائشة رضى  
 الله عنها **كان فيما أنزل من**  
 رضاءات معلومات فتسعين فتمس  
 معلومات فهذا منسوخ التلاوة  
 والحكم وروى الشافعي وغيره عن  
 عمر رضى الله عنه لولا ان يقول  
 الناس ما يعرف كتاب الله لكتبها  
 الشيخ والشيخة اذ انما فاربحها  
 البتة فانادى قرأها فهذا  
 منسوخ التلاوة دون الحكم  
 لاهه صلى الله عليه وسلم برجم  
 المحسنين ورواه الشيخان وهما  
 المراد بالشيخ والشيخة ومنسوخ  
 الحكم دون التلاوة كثيرة  
 قوله تعالى والذين يتوفون منكم  
 ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم  
 متاعا الى الحول فتسخ بقوله  
 تعالى والذين يتوفون منكم  
 ويذرون أزواجا يترصن بأفهن  
 أربعة أشهر وعشر التأخره  
 في النزول عن الأول كما قال أهل  
 التفسير وان تقدمه في التلاوة  
 (و) يجوز على الصحيح (نسخ الفعل  
 قبل الفعل) منه بأن لم يدخل وقته  
 أو دخل وبعض منه ما يبعه وقيل  
 لا يجوز لعدم استقرار التكليف

عنه أحكام التلاوة كحرقه قرأته على الجنب ومسه على المحدث ودلالتة على معناه أمر  
 وضى ليس مشروطا يساق هذه الاحكام فهو مع نسخها يفهم منه معناه ونسخ الحكم ليس  
 معناه انقضاءه فانه معنى ثابت مفهوم من اللفظ بل معناه عدم العمل به وحيث انما دل  
 عليه هذا الكلام من أنه اذا روى وصف الدلالة زمن من اتقاء أحد هما اتقاء الآخر  
 غير ظاهر فان اتقاء أحد هما يعمى نسخا لا يلزم منه اتقاء الآخر فانه اذا نسخ اللفظ  
 فدلالته باقية على مدلوله وذلك المدلول مدلول له ومفهوم منه واذا نسخ الحكم قدولته  
 للفظ ثابتة باقية واللفظ دال عليه مقوله فان بقاء الحكم دون اللفظ أى فيما اذا نسخ اللفظ  
 دون الحكم ليس بوصف كونه مدلولاً قد يقال فيه لا مانع من كونه بذلك الوصف فان  
 اللفظ وان نسخ هو دال على ذلك الحكم وذلك الحكم مدلول له ومفهوم منه اهـ (قوله  
 لما دل على بقاءه) أى كاهه صلى الله عليه وسلم برجم ما عزر وغيره كافى للصحةين وغيرهما  
 (قوله **كان فيما أنزل**) أى من القرآن عشر رضاءات معلومات أى يحرم من أى  
 فتسعين تلاوة وحكما فتمس معلومات أى ثم نسخت الخمس أيضا لكن تلاوة لاحكام عند  
 الشافعي وأما عندنا فكيف نسخت تلاوة وحكما أيضا (قوله لولا ان يقول الناس الخ)  
 استشكل بأنه ان جاز كتابتها فهو قرآن فيجب مبادرة عمر رضى الله عنه لكتابتها لان قول  
 الناس يجرمده لا يصلح مانعا من فعل الواجب ثم أجيب بأن المراد لكتابتها ما على ان  
 تلاوتها قد نسخت ليكون في كتابتها الامن من نساها لكن قد كتب بلا تبية في بعض  
 المصاحف فقله من الناس فيقول الناس فاذا كتاب الله فترك كتابتها بالكلية دفعا  
 لاعظم القصدتين بأخفهما شيخ الاسلام (قوله ومنسوخ الحكم دون التلاوة كثير)  
 ولعل فائدة بقاء مع اتساع حكمه التبية على ان الله خفف عليها والتسديد  
 بنعته (قوله والذين يتوفون الخ) أى وفوات الذين فهو على حذف مضاف (قوله  
 بأن لم يدخل وقته أو دخل وبعض منه ما يبعه) قال الاسنوى وفي معناه أيضا ما اذا لم  
 يكن له وقت معين لكن أمر به على الفور ثم نسخ قبل التمكن اهـ (قوله لعدم  
 استقرار التكليف) قال العلامة استقراره هو حصول التعليق التصري في وجهه فان  
 الاستقرار يفتق بدخول الوقت وان لم يمتع ما يبع الفعل فالدليل لا يشتمل على ينقبه  
 اهـ وجوابه ان دعوى ان الاستقرار هو حصول التعليق التصري ممنوعة لان حصول  
 التعليق التصري أصل التكليف لا استقرار لما تقدم في المقدمات ان التكليف  
 الزام ماضيه كلمة أو طلبة ولا الزام ولا طلب قبل الوقت بل لا يتحققان الا بعد دخول الوقت  
 كما تقدم أيضا ثم ان الامر يتعلق بالفعل قبل المباشرة بعد دخول وقته الزام وقوله اعلما  
 ومعلوم ان التعليق الاعلاى ليس تكليفا ولهذا صرح الفقهاء بجواز النوم قبل  
 الوقت وان علم انه يستغرق الوقت وقتونه الصلاة وعلمه بأنه غير مكلف حيث  
 فالصواب تفسير الاستقرار بدخول الوقت ومضى زمن يسع الفعل كما فسر بذلك

فتشاكبي النسخ وجود أصل التكليف فينقطع به وقد وقع النسخ قبل التمكن في قصة الذبيح فان الخليل أمر بذبح ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تعالى حكمه عنه ياقا افرأى في المنام أني أذبحك انما نذبح ذبحه قبل التمكن منه لقوله تعالى وقد بذبحه عظيم واستحال أن يكون النسخ غيبه بعد التمكن خلاف الظاهر من كل الاية في امتثال الامر من مبادئهم إلى في فعل الغامر به وان كان موسعا (و) يجوز على الصحيح (٩٩) (النسخ بقرآن سنة) وقبل لا يجوز نسخ السنة

بالقرآن لقوله تعالى وأمرنا بالذي ذكرنا من القرآن من قبله  
الذي ذكرنا من القرآن من قبله  
جعلنا من القرآن من قبله  
القرآن من قبله  
ذلك لانهم من عند الله تعالى قال  
الله تعالى وما ينطق عن الهوى ويدل  
على الجواز قوله تعالى وزلزلنا عليك  
الكتاب فيما نلكل شيء وان خص  
من عموم ما نسخ بغير القرآن (و)  
يجوز على الصحيح (النسخ بالسنة)  
متواترة أو أحادا (القرآن) وقبل  
لا يجوز لقوله تعالى قل ما يكون لي  
أن أبدي من تلقاء نفسي والنسخ  
بالسنة تبدل منه قلنا ليس تبدلا  
من تلقاء نفسه وما خلق من  
الهوى ويدل على الجواز قوله  
تعالى لبين للناس من أمثلهم  
(وقيل ينسخ) نسخ القرآن  
بالأحاد لان القرآن مقطوع  
والأحاد منقول قلنا جعل النسخ  
الحكم ودلالة القرآن عليه ثلثة  
(والحق لم يبق) نسخ القرآن (الآ)  
المتواترة) وقبل وقيل بالأحاد  
تحدث التورمذ وغيره لا وصية  
لوارث فانه نسخ لقوله تعالى كتب  
عليكم اذا حضر أحدكم الموت

الكتاب في حاشيته سم (قوله وجود أصل التكليف) أي آوله (قوله بذبح ابنه) هو  
اسم على الأصح لا اسم على صلات الله وسلامه على نبينا وعليهما (قوله لقوله تعالى  
وقد نبأه) في نسخة باللام أي لأجل قوله الخ وصلة منسوخة بوقت أي نسخ بدليل ناسخ  
وفي نسخة بالباء ولعل الباء بمعنى اللام (قوله وقبل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن) سكت  
عن حكاية قول يمنع نسخ القرآن به ان لم يقل به أحد من جواز نسخ نصه وحكمه عند من لم  
يجوز من قوله قبل ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن الخ نسخ الاسلام (قوله)  
لانهم من عند الله تعالى) فالذكر المنزل أمر من الكتاب والسنة وليس اختصاصه  
بالقرآن فلا يشافي كون السنة أيضا منزلة فلا حصر ونجاة الامر أن الكتاب منزل قلنا  
وعنى بالسنة منزلة معنى قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وسى (قوله)  
ويدل على الجواز) أي جواز نسخ السنة بالقرآن (قوله فيما نلكل شيء) أي بالسنة  
شي من جله الاشياء (قوله ويدل على الجواز) أي جواز نسخ القرآن بالسنة قوله لبين  
للناس ما نزل اليهم أي لبين بسنة الكتاب والنسخ تبين (قوله لانهم لم يبق) وان ذلك  
أي لان التواتر قد يحصل بقرود وبقوم (قوله قريهم) على قصد وفهمهم من  
الكلام تقدير بل هو متواتر فمدهم قريهم الخ (قوله قال الشافعي وجبت وقع الخ)  
حاصل القول في المقام أن نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب الجوهري على جوازه  
وقوعه وذهب قوم الى امتناعهما ونقل عن الشافعي وقد أنكر ذلك عليه جماعة من  
العلماء واستغفروا ونس الشافعي في رسالته لا ينسخ كتاب الله الا بكتابه ثم قال  
وعكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة ولو أحدث الله في أمر غير  
ما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث الله في سن الناس أن لسنة ناسخة لبقية  
وقد فهمه المصنف على معنى أنه اذا نسخ الكتاب بالسنة فلا بد أن يرسم الكتاب بعد  
ذلك ما وافق تلك السنة الناسخة في الحكم فيكون عاخذها واذا انسخ السنة بالكتاب  
فلا بد أن يسن صلى الله عليه وسلم ما وافق ذلك الكتاب الناسخ في الحكم تكون عاخذة  
له (قوله نسخها قرآن الخ) ليس المراد بالبيعة القارة في زمن النسخ بل المعاصية في الحكم  
الناسخ والموافقة فيه اذا عاخذ متأخر عن النسخ والا لكان النسخ منسوبا للعاخذ  
للاعتد (قوله عاخذها الخ) هذا الوصف حقه المصنف من الاول لدلالة الثاني عليه

ان ترك خبر الوصية للورثين والاقرين قلنا لانهم لم يبقوا ولا يبقون لعبددين الحياكن بالنسخ لقريهم من زمان النبي  
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله عنه (وسب وقع) نسخ القرآن (بالسنة) نسخها قرآن عاخذها بين وفاق الكتاب  
والسنة (أو) نسخ السنة (بالقرآن) فمسة عاخذة له (سن وفاق الكتاب والسنة) هذا فهمه المصنف من قول الشافعي رضى  
الله عنه في الرسالة لا ينسخ كتاب الله الا بكتابه ثم قال وعكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة

ولو أحدث الله في أمر غير ما سن (٧٠) فيه وسوله لمن رسوله ما أحدث الله حتى يسين للناس أن يسنة

ناخضة لسنته أي موافقة الكتاب  
 الناسخا إذا لا شك في موافقته  
 كما في نسخ التوجه في الصلاة إلى  
 بيت المقدس التابت بفعله صلى الله  
 عليه وسلم قوله تعالى قول وجهك  
 شطر المسجد الحرام وقد فعله صلى  
 الله عليه وسلم وهذا القسم ظاهر  
 في الفهم والوجود والاقول محمول  
 عليه في الفهم محتاج إلى بيان  
 وجوده ويكون المراد من عدد  
 كلام الشافعي أنه لم يقع نسخ  
 الكتاب إلا بالكتاب وإن كان  
 ثم ستة ناخضة ولا نسخ السنة  
 إلا بالسنة وإن كان ثم كتاب  
 فامح لها أي لم يقع النسخ لكل  
 منهما بالآخر أو مع مثل  
 المنسوخ غاضده ولم يال المصنف  
 في هذا الذي فهمه وحكاه عنه  
 بكونه خلاف ما حاكمه غيره من  
 الأصحاب عنه من أنه لا ينسخ  
 السنة بالكتاب في أحد القولين  
 والكتاب بالسنة قبل جزمنا وقبل  
 في أحد القولين ثم اختلفوا هل  
 ذلك بالسنة قبل يقع أو بالعقل فلم  
 يجوز وقال بكل منهما بعض وبعض  
 استعظم ذلك منه لوقوع نسخ  
 كل منهما بالآخر كما تقدم وما  
 فهمه المصنف عنه دافع لحمل  
 الاستعظام وسكت عن نسخ السنة  
 بالسنة العلم به من نسخ القرآن  
 بالقرآن فيجوز نسخ المتواتر بتجملها  
 والاحاد بتجملها والمتواتر وكذا

(قوله ولو أحدث الله) أي أنزل قرآننا (قوله أي موافقة) تفسير لقوله ناخضة دفع به  
 توهم أن المراد ناخضة حقيقة إذ القرع أن الكتاب هو الناسخ لسبقه على السنة الواردة  
 على وقته العاضدة (قوله إذا لا شك) على لقوله لمن إلخ وقوله في موافقته قال شيخ  
 الإسلام أي موافقة الرسول لله أو موافقة ما سنه الرسول للكتاب ٨١ (قوله وهذا  
 القسم) أي نسخ السنة بالقرآن ظاهر في الفهم أي فهمهم من كلام الشافعي لأن كلامه  
 دال عليه دلالة بينة فبكون فهمه منا وقوله والوجود أي الوقوع أي وقع نسخ  
 السنة بالقرآن مع العاضد للناسخ من السنة كما في نسخ استقبال بيت المقدس الذي حمل به  
 الشافعي (قوله والاول) أي نسخ القرآن بالسنة محمول عليه أي مقبس عليه وأراد بحمل  
 القسم الأول في كلام الامام على القسم الثاني في الفهم أنه ينبغي أن يحمل كلام الامام  
 على ما يعمل الأول بأن يفهم منه أنه أراد أن القرآن لا ينسخ بالسنة إلا ومعها عاضدين  
 القرآن بدليل أن المعنى الذي لأجله قال ما قل في هذا القسم جار في الأول أيضا يقال  
 حثفت في الأول قياسا على ما قيل في الثاني ولو أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في أمر غير ما أحدث الله فيه ما أحدث رسوله حتى يسين للناس أن يقرآننا  
 ناخضا للكتابية قال بعضهم ولعل الامام اشتهر تركه في القسم الأول لما في ظاهره  
 من الشاعة وإن كان لا بشاعة في نفس الامر لأن الحكم من الله وهو المحدث حقيقة  
 والرسول لا يطق عن الهوى (قوله محتاج إلى بيان وجوده) يمكن أن يشمل في نسخ  
 لا وصية لوارث لا ية كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية إلخ  
 وعصت تلك السنة التامسة وهي قوله لا وصية لوارث بقوله تعالى ويحكم الله في أولادكم  
 الآية قاله شيخ الإسلام (قوله من صدر كلام الشافعي) أي وهو قوله لا ينسخ كتاب الله  
 إلا كتابه (قوله أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالسنة) الباء في قوله إلا بالكتاب بمعنى مع  
 وليست صلة النسخ وصلته النسخ معذوقة أي بالسنة أي لم يقع نسخ الكتاب بالسنة إلا مع  
 الكتاب وكذا القول في قوله ولا ينسخ السنة إلا بالسنة التقدير ولا ينسخ السنة بالكتاب  
 إلا مع السنة ودليل ما قلناه قوله بعد أي لم يقع النسخ لكل منهما بالآخر إلا مع مثل  
 المنسوخ غاضده وقوله وإن كان ثم ستة ناخضة وقوله وإن كان ثم كتاب ناخض لا حيث  
 جعل الناسخ في الأول السنة وفي الثاني الكتاب فدل ذلك على أن الكتاب في قوله بالكتاب  
 والسنة في قوله بالسنة معضدان معصجان للناسخ لا ناخضان (قوله في هذا الذي فهمه)  
 أي من وقوع نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر بالشرط المذكور وإنما لم يال المصنف  
 في هذا الذي فهمه بكونه خلاف ما حاكمه غيره عن الامام لعدم المناخضة بينهما (قوله  
 هل ذلك) أي عدم جواز نسخ السنة بالكتاب وبعبه (قوله استعظم ذلك) أي منع نسخ  
 أحدهما بالآخر (قوله دافع لحمل الاستعظام) محل الاستعظام هو الحكم بعدم نسخ  
 كل منهما الآخر والاستعظام أنكار ذلك الحكم وإنما قال دافع لحمل الاستعظام ولم

المتواتر إلا أحاد على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن بالاحاد

ومن نسخ السنة بالنسخة فنسخ حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم (٧١) قيل له الرجل يجعل من امرئه ولم ين ماذا يجب عليه فقال انما المام من الماء

يحدث العينين اذا طس بين شعبها الاربع ثم جدها فقبض وجب القسل زاد في مسلم في رواية وان ينزل لتأخر هذا عن الاول لما روى ابو داود وغيره عن أبي بن كعب رضي الله عنه ان القسا حتى كانوا يقولون الماء من الماء رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ثم أمر بالقسل بعدها ومن نسخ القرآن بالقرآن ما تقدم من نسخ قوله تعالى متاعا الى الجول بقوله تعالى أربعة أشهر وعشرا (و) يجوز على الصحيح النسخ للنسخ (بالقياس) لاستناده الى النص فكانه التاسع وقيل لا يجوز حذرا من تقديم القياس على النص الذي هو أصله في الجمله (والتأخير) يجوز (ان كان) القياس (جليا) بخلاف الخفي لضعفه (والاربعة) يجوز (ان كان) القياس (في زمنه عليه) الصلاة (والسلام والعلة منصوصة) بخلاف ما علة مستتبعة لضعفه وما وجد بعد من النبي صلى الله عليه وسلم لا نقاء للنسخ حيث قلنا تبين به ان مخالفه كان منسوخا (و) يجوز على الصحيح (نسخ) القياس (الموجود) في زمنه عليه الصلاة (والسلام) بنسخ أقياس وقيل لا يجوز نسخه لانه مستند

يقول دافع للاستعظام ثلاثتهم بقاء الحكم المذكور ودفع استعظامه فقط بطريق يدفع الاشكال عنه سم (قوله يجعل من امرئه) بضم الاء أي يقوم عنها بجلاء يسبق قيامه الازال (قوله بين شعبها الاربع) قيل ملسا لها ونحذاها وقيل يداها ورجلاها وقيل شعيفرهما الاربع أي نواحيه وقوله ثم جدها فتح الجيم والهاء أي جامعها وأصل الجهد المشقة كقوله في الجماع لما يلزمه عادم من الحركة التي شأنها المشقة (قوله كانوا يقولون) أي الصلبة وضوان الله عليهم في زمنه عليه الصلاة والسلام وقوله المام من المام بدل من القسا وقوله وخصه خبر ان من قوله ان القسا الخ (قوله في القياس) أي مطلقا بدليل ما بعده (قوله أصله في الجمله) انما قال في الجمله لانه ليس أصله في مسئلتنا (قوله والتأخير ان كان جليا الخ) الجلي ما قطع فيه بقي الفارق والخي بخلافه كما تقدم وبأن في باب ومثال الاول تقريرا لما فرض وورد نص يجوز الازال باقي للمقول ثم ورد بعد ذلك نص بجمرة الزاقي العدم في قياس على العدم القول لوجود اتخا الناس له طعنا وادفاه كالعدم بل أكثر منه في ذلك فيكون الحكم الثابت به بالقياس على العدم ناسخا لحكمه الاول ومثال الثاني كما لو ورد النص بجمرة الزاقي العدم ثم ورد بعد ذلك نص بجواز الازال باقي الجلبان مثلا فنفس عليه العدم كان القياس خفيا لوجود الفرق بينهما في عموم استعمال العدم دون الجلبان (قوله ان كان في زمنه عليه الصلاة والسلام والعلة منصوصة) مثله لو ورد نص مثلا بجواز الازال باقي القول ثم ورد بعد ذلك نص بجمرة الزاقي الجلبان لانه يستعمل مطبوعا فانقاس عليه القول لوجود العلة فيه ويكون الحكم الثابت به بالقياس ناسخا لحكمه الاول (قوله تبين به) أي بالقياس ان مخالفته أي مخالف القياس كان منسوخا أي في زمنه صلى الله عليه وسلم بالنص الذي أسند اليه القياس (قوله بنسخ أو قياس الخ) مثال الاول ان يرد نص في زمنه صلى الله عليه وسلم بنسخ الزاقي الذرة في قياس عليها في ذلك الارز ثم يأتي نص بجواز الازال باقي الارز ومثالي الثاني ان يرد بعد النص بنسخ الزاقي الذرة المذكور وقياس الارز عليها في ذلك النص آخر بجواز الازال باقي البرقياس عليه حيث قلنا الارز يكون الحكم الثابت للارز بقياسه على البرقياس الحكم الثابت به بقياسه على الذرة (قوله لا تسلم لزوم دوامه) أي دوام القياس بدوام نصه وقوله كالايانم دوام حكم النص الخ أي واذا كان النص لا يدوم حكمه لانه ينسخ فالقياس أولى يعلم الدوام (قوله وبشرط ناسخه) أي ناسخ القياس الموجود في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله ان يكون أجلى منه أي ان يكون القياس الناسخ أجلى من القياس المنسوخ ونفس الزركشي الاجلي بأن تكون الامارة الدالة على عليا المشترك بين هذا الاصل والفرع راجعة على الامارة الدالة على عليا المشترك بين ذلك الاصل والفرع اه وهذا كما تقدم في المثال من قياس الارز على الذرة وعلى البرقياس بقياسه على البراجلي من قياسه على

الى نص قيد ومبدؤه قلنا لا تسلم لزوم دوامه كالايانم دوام حكم النص بان ينسخ (وشرط ناسخه ان كان قياسا ان يكون أجلى) منه



الذوق لذلك وقال سم قد يستشكل هذا الشرط بما تقدم من أن القياس ينسخ النص  
 الاقوى من القياس كما هو ظاهر ولا يصح تعقيد القياس ثم بالحق لنصف هذا التفسير  
 عند المصنف كما تقدم فكيف يصحير الخلافة في نسخ الاضعف ولا يعترف في نسخ الاقوى اللهم  
 الا أن يشترطها كون العلة مستتبعة وتم كونها مضمومة فتكون منصوبة بها  
 مقابل البسالة من قبلنا تمل (قوله وقا لا الامم وخلافا لا مدى) قال بعضهم ارجع  
 ما لا مدى اذا نسخ في الحقيقة هو النص الذي استدل به القياس والنص ينسخ  
 المساوي اذا تأخر عنه وفيه أن يقال ان النص ينسخ الاعلى اذا تأخر عنه أيضا مع عدم  
 نسخ القياس الادون جرما كما قاله الشارح فالترجيح المذكور لا يتم (قوله فلا يكتفى  
 الادون جرما) قال سم أقول عدم كفاية الادون سواء كان مجزوا ما أم لا بشكل لأن  
 القياس بعينه النص ولذا صرح نفسه به والنص يجوز أن ينسخ نصا آخر وان كان النص  
 النسخ دون النص المنسوخ متاودا لا كان يكون المنسوخ قطعي المتن واضح الدلالة  
 والناسخ على المتن في الدلالة فكذلك ما هو عثرته ويجب بالبداهة ليس يترتب من كل وجه  
 لأن النص مطلقا دل على الحكم بخلاف القياس الدلالة على الحكم الا بواسطة العلة  
 وهي تحتل الخطأ بآثاره من معتبراتها احتمالا اقوى وهذا الاحتمال قوي جدا في  
 الادون فلا يتولى على نسخ الاعلى ومن هنا يظهر وجه المنع في المساوي أيضا فإنه  
 لا مخرج حيث لا أحد القياسين على الآخر مع احتمال الخطأ به احتمالا اقويا بخلاف  
 الاجل لوجود المزمع مع ضعف احتمال الخطأ به اه (قوله عن نص القياس المنسوخ  
 به) قوله المنسوخ به نعت للقياس وقوله الآتي المنسوخ به نعت للنص وضعير به للقياس  
 وهو اشارة للمسئلة الاولى وهي نسخ النص بالقياس المتقدمة في قوله وبالقياس كما أن  
 قوله عن نص القياس المنسوخ به اشارة لهذه المسئلة وهي نسخ القياس بالقياس (قوله  
 الاولى والمساوي) عطف بيان على قسميه أو بدل منه (قوله دون أصله) حال من  
 القسوى أى حال كون القسوى مجاوزا أصله والمعنى انه يجوز نسخ القسوى وحده  
 أى حاله عدم نسخ الاصل أى ولا مانع من ذلك كأن يقال لا تنسخ زيدا ولكن اضربه قال  
 الشارح فليست الامانة أن يقول ذلك والفرض الصحيح (قوله لما فائدة ذلك لزوم  
 بينهما) فيه أن يقال لا نسلم ان بينهما لزوما حقيقيا فلا ارتباط بينهما علة حتى يتبع رفع  
 أحدهما دون الآخر ولو سلم قلنا في لزوم انما هو نسخ الا لازم دون اللزوم لنصفه  
 وجود اللزوم بدون الا لازم وهو محال بخلاف العكس اذا لا يتبع وجود الا لازم بدون  
 اللزوم حيث لم يكن الا لازم مساويا للزوم كما هنا بخلاف الا لازم المساوي وهو المتصمم  
 ملازمة ما صدقنا له بلزم من نفي اللزوم عنه كقبول العلم والكفاية بالنسبة للانسان  
 (قوله يتبع الاول) أى نسخ القسوى دون أصله أى المتطوق وقوله بخلاف الثاني أى  
 نسخ الاصل دون المضموم (قوله بكلف التشبيه) أى القبيحة أن مدخلها أصل للشبه

(وقا لا الامم) الرازي (وخلفا  
 لا مدى) في اكتفاء بالمساوي  
 فلا يكتفى الادون جرما لا تنافي  
 المقاومة ولا المساوي لا تنافي  
 المرجح ويجوز أن يقول لا مدى  
 تأخر نصه مخرج اذا لا يتم تأخر  
 نص القياس النسخ من نص  
 القياس المنسوخ به وعن النص  
 المنسوخ به كما لا يخفى (و) يجوز  
 (نسخ القسوى) أى مفهوم  
 الموافقة بقسميه الاولى والمساوي  
 (دون أصله) أى المتطوق  
 (ككسبه) أى نسخ اصل القسوى  
 دونه (على الصحيح) فيه حالان  
 النسخى وأصله مدلولان  
 متفيران بفار نسخ كل منهما  
 وحده كمنسوخ تحريم ضرب  
 الواحد دون تحريم التأنيف  
 والعكس وقيل لا بينهما لأن  
 القسوى لازم لاصله فلا ينسخ  
 واحدهما بدون الآخر لما فائدة  
 ذلك للزوم بينهما قبل واختاره  
 ابن الحاجب يتبع الاول لا يتبع  
 بقاء اللزوم مع نفي اللازم بخلاف  
 الثاني لجواز بقاء اللازم مع نفي  
 اللزوم ولقوة جواز الثاني أتى به  
 المصنف بكلف التشبيه دون واد  
 العطف

لكن يؤخذ على ساقى حكاية قول بعضهم الثالث أمانسخ القموى مع أصله يجوز اتفاقاً (د) يجوز (القمصيه) أى بالقموى قال  
الامام الرازى والامدى اتفاقاً وحكى الشيخ أبو اسحق الشيرازى كما قال (٧٢) المستفاد المنع به قياسى انه قياس وان  
القياس لا يكون تاماً (والاكثر

قوله لكن يؤخذ على ساقى الخ) استدرجنا على قوله ولو تزوجوا الثاني والذي ساقى هو  
قوله وقيل نسخ القموى لا يستلزم الخ أى أن نسخ القموى لا يستلزم نسخ الاصل بخلاف  
نسخ الاصل فإنه يستلزم نسخ القموى ففتح حيث نسخ الاصل مع قيام القموى وهذا  
القول حكى الثالث المختار لابن الحاجب وعليه قالوا فى الوارد الكاف قول  
المصنف كعكسه (قوله أمانسخ القموى مع أصله) هذا محترز قوله دون أصله  
(قوله ويجوز التسفيه) أى القموى كان يقال اضربوا أباهم ثم يقال لا تقولوا لهم أف  
(قوله بناء على انه قياس) أى نحل القموى على محل المنطوق وتقدم ذلك في بحث المفهوم  
قوله م) (قوله لأن القموى لازم لأصله وتابعه) أى جامع للوصفين فينتظر في استلزام  
نسخ القموى للأصل لكونه تابعاً وعكسه لكونه لازماً وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله  
ورفع اللازم الخ قوله وقيل لا يستلزم واحدهما الآخر) هذا على ما صححه المصنف  
وقوله وقيل نسخ القموى لا يستلزم الخ هذا على القول الرابع الذى أشاره الشارح بقوله  
فيما تقدم لكن يؤخذ على ساقى الخ وقوله وقيل نسخ القموى الخ هذا على ما اختاره ابن  
الحاجب (قوله فإن الامتناع مبنى على الاستلزام) أى امتناع قيام أحد هما مع نفي الآخر  
مبنى على استلزام نسخ كل منهما الآخر (قوله وقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع  
مقابله) أى مقابل الجواز هو الامتناع أى اقتصر على الجواز ومقابله دون ذكر الاستلزام  
وان كان الجواز الذى اختاره هو جواز نسخ الاصل دون القموى كما نقله الشارح عنه قبل  
قوله شيخ الاسلام (قوله ورجع المصنف بينهما) أى بين الجواز والاستلزام (قوله فيبدل نسخ  
القموى) أى يستلزم نسخ القموى وقوله الخ أى ونسخ القموى يستلزم نسخ الاصل  
قوله المشتمل نعت لقول الامدى (قوله ان الخلاف الثاني) أى وهو الخلاف  
فى الاستلزام المشار اليه بقول الامدى غير ان الأكثر الخ وقوله من الاول حال من  
الجواز أى حال كون الجواز من جهة الاول أى بعض الخلاف الاول وقوله بل هو أى  
الخلاف الثاني بيان لمأخذ الاول أى ما أخذ الخلاف الاول والخلاف الاول هو هل  
يجوز نسخ القموى دون أصله كعكسه أو مجتمع وحاصل ما أشار اليه الشارح ان فى نسخ  
القموى دون أصله كعكسه خلافاً للجواز والمنع والجواز مبنى على عدم الملازمة بينهما  
والمنع مبنى على الملازمة فيلزم الاختلاف أيضاً فى الملازمة والمصنف جمع بين الجواز والمبنى  
على عدم الاستلزام والاستلزام المبنى عليه عدم الجواز فكلامه متضاف وقد ذكر الامدى  
الخلافين الاول وهو اختلاف فى جواز نسخ القموى بدون أصله والعكس وعدم الجواز  
بقوله اختلفوا فى جواز نسخ الاصل دون القموى والقموى دون الاصل والثاني وهو  
الخلاف فى استلزام نسخ كل منهما الآخر وعدم الاستلزام بقوله غير ان الأكثر على أن نسخ

١٠ بنائى فى الخلاف الثاني مفرع على الجواز من الاول وليس كذلك بل هو بيان للمأخذ الاول المفيدان  
الاكثر على الامتناع فليأتل

الاصل في نسخ النسخ القوي ونسخ النسخ الضعيف في نسخ الاصل فقولهم غير ان الاكثر الخ فيقيد  
 ان الاصل كقولهم المتع لقولهم بالاستزمام وان الاقل على الجواز لقولهم بعدم الاستزمام  
 فاختلاف الثاني بيان المأخذ الخلاف الاول كما ترى والمصنف حيث جمع بين الجواز  
 والاستزمام وقهم ان الخلاف الثاني في كلام الامام مرقع على القول بالجواز  
 من الخلاف الاول هذا حاصل ما أشار اليه الشارح واعتراضه على المصنف المبني عليه  
 هذا التوهم الذي نسبته اليه الذي هو بعيد أشد البعد عن فهم المصنف مبني على ان  
 المصنف ذكر قول الاكثر مختاراه فينا حيث اخذ اختاره الجواز وليس كذلك بل الذي  
 اختاره هو ما ذكره اولاً من الجواز المبني على عدم الاستزمام وذكر قول الاكثر على وجه  
 الحكاية لا على انه مختاره ولا يلزم من نسبته للاكثر انه مختاره (قوله لانها تابعة له  
 فترفع بارتضاعه الخ) فيه نظر اما اولاً فانما يقع كونها تابعة للاصل في الثبوت بل في الدلالة  
 فقط والدلالة باقية قطعاً فان دلالة اللفظ لا تزول بنسخ حكمه ولو لم زوال الدلالة فلا يلزم  
 من زوالها زوال المدلول سيما بعد فهمه من الدال وثبوتها وأما ثانياً فالنسخوى أيضاً تابعة  
 لاصلها في الثبوت بمثل الطريق الذي بينه بتعبية الخالفة لاصلها قاله سم (قوله  
 ونسبها من حيث دلالة اللفظ عليها مع) أي ودلالة اللفظ على حكم المنطوق لم ترفع  
 وان أرفع الحكم بدليل منقول وأجيب عن ذلك بأنه اذا وقع تعلق حكم المنطوق بسقط  
 اعتبار دلالة اللفظ عليه فسقط ما يرتب على اعتبارها من فهم الحكم قاله الكمال وفيه ان  
 يقال لانسخ سقوط اعتبار الدلالة بل يجوز أن تكون معتبرة وفائدة اعتبارها فائدة  
 حكم المفهوم سلباً فسقط اعتبارها لكن ذلك لا يضر لان الذي قلناه هو اللاحقة  
 في الدلالة لا في اعتبارها ولا يلزم من سقوط اعتبار الدلالة سقوط بقسما وقهم الحكم  
 مترتب على نفسها لا على اعتبارها فليأتنا على اعتبارها ما يتصل به دفع الاشكال الفرق بان  
 النسخوى أقوى لاننا قلنا انها منطوق كما هو أحد القولين فظاهر لانها كانت مدلول  
 مطابق ولا تبعية له الشيء وان قلنا انها قياسية وهو القول الآخر فكيف في الدلالة على  
 انها أقوى انه قيل بأنها منطوق ودق الخالفة ولانها مفهومة متعين العلة لامن مجرد الاصل  
 فلها من الاستقلال بالنسب للخالفة بخلاف نسخ الاصل دونها وان لم يجوز نسخ اصل الخالفة  
 دونها ومع ذلك فالوجه التسوية بين النسخوى والخالفة كما ان الواجهة جواز النسخ  
 بالخالفة وفقاً لما صححه الشيخ أبو الحسن فليأتنا على ما سم (قوله نسخ حديث انما المام من  
 الماء) أي بحديث اذا جلس بين شيئين الاربع ثم جهدا فقد وجب الغسل (قوله ان  
 ينسخ وجوب الزكاة في السائمة) أي على سبيل القرض والتقدير فان التمثيل يكتفي فيه  
 بمثل ذلك كما هو مقرر (قوله الدال عليه ما الحديث السابق الخ) قوله الدال ذلك  
 للوجوب والنسخ سببي وضعية طبع ما للوجوب والتقي وقوله الحديث السابق فاعل  
 بالمال (قوله ويرجع الامر) أي بنسخ الدليل الخاص سم (قوله الى ما كان قبل)

(و) يجوز (نسخ الخالفة وان  
 يجزى من اصلها) أي يجوز  
 نسخها مع اصلها وبدونه (لا) نسخ  
 (الاصل دونها) أي فلا يجوز  
 (في الاصل) كما قاله المصنف  
 الهندى من احتمالين في لانا  
 تابعة فترفع بارتضاعه ولا  
 يرتفع هو بارتضاعها وقبل يجوز  
 وتبينها من حيث دلالة اللفظ  
 عليها مع لامن حيث ذاته بمثل  
 نسخها دونها ما تقدم من نسخ  
 حديث انما المام من الماء فان  
 المقسوخ مفهومه وهو ان لا غسل  
 عندهم الا نزال ومثال نسخها  
 معاً أن ينسخ وجوب الزكاة في  
 السائمة ونسخ في المعاقفة الدال  
 عليها الحديث السابق في المفهوم  
 ويرجع الامر في المعاقفة الى ما كان  
 قبل محال عليه الدليل العام بعد  
 الشرع

من يحرم للفعل ان كان مشرة أو اباحة ان كان منفعة كما يرجع في الساعة الى ما تقدم في مسئلة اذا نسخ الوجوب بنحو الجواز الخ (ولا يجوز التخصيص) أي بالمخالفة كما قاله ابن السمعاني في مقاومة النص (٧٥) وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي

الصحيح الجواز لانها في معنى النفي

(و) يجوز نسخ الوجوب لو كان

(يلتزم القضاء) وخالف بعضهم فيه

لقوله ان القضاء انما يستعمل فيما

لا يتغير نحو وقضى ربك ان لا تعبدوا

الا ما اى امر (و) يلتزم (التبعية)

نحو المطلقات يتبرهن بانفسهن

ثلاثة قروء الى ان ترين بانفسهن

وشالف الدعا في ذلك فلترا الى

الخط (أو قيد بالتأيد وغيره)

صوموا ابد صوموا خفا) وقيل

لما شافوا التمسك بالتأيد والتخصيم

قلنا لا لا ذلك ويتبين ورود التامخ

أن المراد افعوا الى وجوده كما يقال

لازم غر عك ابد الى ان يعنى

الحق واسلم المصنف بقرائ

الخلاص الذي ذكرناه (وكذا الصوم)

واجب مستقرا اذا افاضه انشاء

فانه يجوز نسخه (خلافا لابن

الحاج) في منعه نسخه دون

ما قبله من صوموا ابد او التبرع

بان التأيد في عاقبة الفعل

وفيه قيد الوجوب والاستقرار

لا أثره ولم يصرح غيره بما قاله

وكانه فهم من كلامهم أنه ليس من

محل الخلاف وتقييد المصنف له

بالانشاء هو مراد وان لم يصرح به

لذا كره منع نسخ الخبر بعد ذلك (و)

يجوز نسخ (ايجاب) (الاحبار)

بشي (بإيجاب الاخبار بنفسه)

كان يوجب الاخبار بغيره

ثم بعدم قبله قبل الاخبار بغيره

لجواز ان يتغير محل من القيام الى

أي قبل ورود الدليل الخاص وقوله محال الخ بيان (قوله من يحرم للفعل) الصل  
هنا هو خارج الزكاة (قوله في مسئلة اذا نسخ الوجوب الخ) اضافة مسئلة لما بعده  
بأنه أي مسئلة أي اذا نسخ الخ لانه لم يقدح في باب (قوله ولو يلتزم القضاء أي ولو كان  
مقتريا يلتزم القضاء اذا الانشاء ههنا ان لا تعبدوا وما قضى فاجابة تأمل وقوله ويجوز  
نسخ الانشاء قال شيخ الاسلام ذكره توطئة لما بعده والاف كلامه السابق فيه ٨١ (قوله  
لقوله ان القضاء الخ) جعل العلة قوله ذلك ولم يقل لان القضاء الخ اشارة الى أن العلة  
المدكوكة ليست مرضية عنده (قوله نظر الى اللفظ) أي لكون لفظه لفظا خبريا  
والغير لا يدل ولا يعني ضعف هذا التسلك لان ذلك في الخبر حقيقة لانها صورة  
صورة الخبر والمراد منه الانشاء (قوله وغيره) أو او بمعنى أو كيدل عليه التثنية (قوله  
ويتبين ورود التامخ ان المراد افعوا الى وجوده) ان قلت يرجعه ان حل صوموا ابد  
مثلا على أن معناه صوموا الى ورود التامخ خلاف الظاهر فلا يتبين قرينة فلا يثبت ذلك  
شيئا في دفع المناقاة قلنا بل يفيد اذا احتله هذا المعنى يمنع المناقاة والقرينة ظهور ان  
التكليف الى مشيئة الشارع وان له وضعه في اراد حيث يشاء كان رفعه على أنه  
لا حاجته هنا الى قرينة لان المكلف مطالب بالمكلف مطلقا الا أن يعلم بقوله عنه قالهم  
(قلت) لا يعني ضعف هذا الجواب (قوله واجب مستقر) قال الشهاب في تحفة العبد  
الاتي عدم اشتراط المعجم بينهما أي تتأني مخالفة ابن الحاجب مع أحدهما فاقطع (قوله  
اذا افاضه انشاء) أي أو ما اذا افاضه خبرا فان كان من ماض فلا يتأني نسخه وان كان من  
مستقبل فينبه الخلاف الاتي (قوله والقرينة أي من طرف ابن الحاجب وهو مبني على خبره  
قوله لا أثره (قوله قيد للفعل) أي الفعل الواجب بخلافه حكمه وقوله قيد للوجوب  
والاستقرار أي الحكم فلا يجوز نسخه عند هذا القاطع وقوله لا أثره أي لانه اذا كان  
المراد بقوله الصوم واجب مستقرا اذ الانشاء يعني صوموا صوموا مستقرا اذ لا فرق لان  
التقييد حقيقة في الثاني انما هو في الفعل كالقول لا في الوجوب (قوله وكانه) أي ان  
الحاجب وتغيره للنال المذكور كذا خبره في قوله وتقييد المصنف في عدم دلالة  
وقوله هو مراده أي مراد ابن الحاجب وقوله وان لم يصرح به أي بالتقييد وقوله لا ذكره  
أي ان ابن الحاجب تعطيل لقوله هو مراده (قوله كان يوجب) أي الشارع الاخبار بغيره  
بأن يقول اخبروا بغيره زيد وقوله ثم بعدم قيامه أي بأن يقول اخبروا بعدم قيامه (قوله  
قبل الاخبار بغيره) أي وأما بعده فلا يتأني النسخ (قوله لجواز الخ) على قوله ويجوز  
نسخ ايحاب الاخبار الخ (قوله فان كان الخبر الخ) بان محل النزاع يتناوب بين المعتزلة  
فكانه يقول هذا الذي تقدم محل وفاق فان كان الخ (قوله لما ذكر) أي جواز النسخ  
وقوله فيه أي فيما لا يخبر (قوله لانه) أي جواز النسخ التضمن للاخبار بالنقض  
(قوله فينبه الباري عنه) أي لان التكليف بالكذب قبيح عقلا وهو مبني على قاعدتهم

عده فان كان الخبر به مما لا يتغير كحدث اله انفتحت المعتزلة بل ذكر فيه لانه تكليف بالكذب يستمر ما لم يرد منه

من التصديق والتسليم والقبول وقد علم بطلانها فان قالوا الكذب نقص وقبحه بالمقل  
 متفق عليه فكيف يبارى التكليف به قلنا لا نسلم اطلاق ذلك الخبر عنهم من حسن نفعه ولو  
 سلم فقبحة باعتبار رفاعه لا باعتبار التكليف به ولا مانع عقلا من أن يسهه الشرع لغرض  
 المكلف من جلب مصلحة أو دفع مفسدة كما أشار الى ذلك الشارح فانه شيخ الاسلام  
 (قوله قلنا قد يدعو الى الكذب الخ) هذا جواب على سبيل التزلل والافتنان ممنع كون  
 التكليف تابعا للمصلحة كيف واقع لا يد. بل عما يفعل أكن على تسليم ذلك فنقول ليس  
 التكليف بالكذب فيها في جميع المواضع بل في غير ما يكون فيه نفع راجع الى المكلف  
 أما ما كان فيه ذلك فلا يكون التكليف بالكذب فيه فيها ولا نقضا لآثاره أن الله تعالى  
 أباح لمن أكرم على الكفر وهو مؤمن أن يتلفظ بكلمة الكفر لقوله الامن أكرهه وقلمه معلن  
 بالايان ومعلوم أن التلفظ بذلك كذب لانه اخبار بنقض اليمان المتصف به (قوله  
 غرض صحيح) أي للمكلف (قوله وقد ذكر الفقهاء أما كن) أراد ما لا يمكن ما يشعل  
 الاوقات لقوله منها اذا طلقه الخ (قوله خبا) هو من باب قطع أي ستره (قوله أي  
 مدلوله) أي وأما قلته فيجوز نسخه وقد تقدم في قوله ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن  
 تلاوة وحكما أو أحدهما واحترضا أيضا بقوله أي مدلوله عن الخبر بمعنى الاخبار  
 لانه تقدم جواز نسخه في قوله ويجوز نسخ ايجاب الاخبار الخ (قوله لانه وهم الكذب)  
 اعترض بأن نسخ الامر أيضا وهم البداي الظهور بهدلتفاء وهو محال على الله تعالى  
 أيضا فلا يمكن تجزؤ الايهام مانع لا من نسخ النسخ هنا أيضا فان قالوا التمس الذي ينسخ  
 الامر دال على أن الامر لم يتناول ذلك الوقت قلنا التسع الغير أيضا دال على أن الخبر  
 المتسوخ لم يتناول تلك الصورة واعترض أيضا التعبير بايهام الكذب بأن الواهم حقق  
 الكذب لا ايهامه وبالجواب ان ليس المراد بالايهام مقابل التحقيق بل الايقاع في الوهم  
 أي الذين يصدقون بالتحقق المراد هنا كما أشار الى ذلك الشارح ومن هذا الجواب ينشج  
 الجواب عن الاعتراض الاول لمصلحة الفرق بين نسخ الامر ونسخ الخبر الذي في الاول  
 هو الايهام المضابل للتحقيق والثاني في الثاني هو الايهام المجهل للتحقق فانه سم (قوله  
 وذلك محال على الله تعالى) ان قل لم كان محالا عليه تعالى هنا لم يكن محالا عليه قلنا  
 لانه هنا راجع الى خبره تعالى وفيما قبله الى خبر الخلق في شيخ الاسلام (قوله ويجوز ان كان  
 عن مستقبل) أي يجوز نسخ مدلول الخبر ان كان خبرا عن مستقبل بشرط بقوله التعريف  
 قدره الشارح (قوله لجواز المحو فها يقدر) أي من الامور الملحقة المكتوبة في اللوح  
 المشار اليها بقوله يحو الله ما يشاء ويثبت بأن يكتب فيه مثلا فلان يموت وقت كذا الكونه  
 لم يصل رحمه ثم يكتب فلان يموت وقت كذا أي وقتا بعد ذلك الوقت لكونه وصل رحمه  
 (قوله والاخبار تبينه) أي المحو (قوله لجواز ان يقول الله لبت فوح في قوم الخ) تبينه  
 ان يقال ان أراد ان الاخبار بالفسنة الاخمين عاملا لا ينافي أنه لبت افسنة لأن

قلنا قد يدعو الى الكذب غرض  
 صحيح فلا يكون الكذب فيه  
 نقضا وقد ذكر الفقهاء أما كن يجب  
 فيها الكذب منها اذا طالبه ظالم  
 بالودعة او ظالم خبا وجب عليه  
 انكاره ذلك وجازة الحلف عليه واذا  
 أكرم على الكذب وجب (لا) نسخ  
 (التبني) أي مدلوله فلا يجوز ان  
 كان مما يتغير لانه يوم الكذب لاي  
 يوقعه في الوهم أي الذين حيث  
 يخبر بالشئ ثم ينقضه وذلك محال  
 على الله تعالى (وقيل) في التعبد  
 (يجوز ان كان عن مستقبل) بل واز  
 المحو فها يقدره قال تعالى  
 يحو الله ما يشاء ويثبت والاخبار  
 تبينه بخلاف الخبر عن ما يشاء وعلى  
 هذا القول المساوي وقبل يجوز  
 عن الماضي أيضا لجواز ان يقول  
 الله لبت فوح في قوم الفسنة ثم  
 يقول لبت افسنة الاخمين عاملا  
 وعلى هذا القول الامام الرازي  
 والامدي

الاخبار بالاقول لا يتبى الا كقولهم ولكن في حجة تسعناظر وان اراد انه لم يلبث الا الاقل  
 بعد الاخبار بأنه لبث ألف سنة فحيه اشكال لا يعني لتتوه الحق عن ذلك وهذا وجه  
 الضعف في هذا القول والحق ان مثل هذا تخصيص لا نسخ فليست اقل (قوله لم يسخ) هو  
 اسم مفعول عن ايح فهو ميسر بوزن مسود (قوله المقصد) نعم سبي لقوله لفظة  
 أو لقوله وقيل فهو مرفوع نعم المضاف أو مجرور نعم المضاف اليه وقوله ما قبلها فاعل  
 بالمقيد وما قبلها عبارة عن قوله ويجوز صورة العبارة حينئذ وقيل يجوز وقيل ان كان  
 عن مستقبل والمعنى وقيل يجوز مطلقا أي سواء كان عن ماض أو مستقبل وقيل يجوز  
 ان كان عن مستقبل فبما من اطلاقه الجواز في الاول وتقييده بالمستقبل في الثاني  
 هذا القول المزبد في الشارح المشار اليه بقوله وقيل يجوز عن الماضي أيضا (قوله  
 حينئذ) أي حين ثبوت لفظة وقيل بعد يجوز (قوله ويجوز النسخ بدل) البامعنى الى  
 أو بالمعنى وقوله يدل أنقل أي كما يجوز للمساوي والاختلاف المتفق عليها وسكت عنهما  
 لوضوحهما مثال المساوي نسخ التوجه لبث المقدس بالتوسيع للكعبة ومثال الاختف  
 نسخ العدة بالخول في الوفاة بعد ثار بعة أشهر وعشر كما مر شيخ الاسلام (قوله بعد  
 تسليم رعاية المصلحة) أي لانسلم أولا رعاية المصلحة اذا لحق بجماعه وتعالى لا يستلح مما قبل  
 ولحق سلمنا رعاية المصلحة فلا نسلم اتفاهنا في النسخ الى بدل أنقل انمن فواشدك كقوة  
 الثواب (قوله قال الله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية الخ) أي هذه الآية لكونها دالة  
 على التصبر بين صوم رمضان والقديبة منسوخة تعيين الصوم بقوله فمن شهد منكم الشهر  
 فليصمه قال ابن عباس الا الحامل والمرضع اذا افطر تخافا على الولد فانها باقية بلا نسخ  
 في حقهما كما في حق الشيخ والمرأة الصغيرات عنده على قرأتين طوقونه أي يكفونه فلا  
 تطبقونه شيخ الاسلام والحاصل أن التنبيل بالآية الشريفة انما هو على قراءة الجمهور  
 يطبقونه من الطاقة لا على قراءة يطبقونه ولا على القول بأن الاصل لا يطبقونه فخذت  
 لا ويدل الجمهور خبر الصممين عن سلمة الا كوع لما نزلت هذه الآية وعلى الذين  
 يطبقونه فدية طعام مسكين كان من اراد أن يغطي بغيره ويغدى حتى نزلت هذه الآية  
 التي بعد ما فتنهم او في رواية حتى نزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه (قلت)  
 وهذه الرواية الثانية أظهر وهي التي اقصر عليها شيخ الاسلام كما تقدم (قوله قلنا لانسلم  
 ذلك) أي اتفاهنا المصلحة بعد تسليم رعايتها التي اراحتمن التكليف بذلك الحكم مصلحة  
 وهي السلامة من عدم الاخلال به والتهاون بغير ترتيب عليه الذم عاجلا والعقاب آجلا  
 (قوله وقيل وقع كسح وجوب تقديم الصدقة الخ) قال مع هذا ظاهر وأصرح في أن  
 البدل الذي لم يقع النسخ الآية وفاقا للشافعي لا يكتفي فيه مقتضى الجليل العام الا ترى الى  
 قوله في تمة هذا القيل فبرجع الامر الخ ثم قوله قلنا الخ فانه مصرح في اعتراف هذا القائل  
 مع قوله بوقوعه بلابدل بأن الامر يرجع الى مقتضى الجليل العام وان ذلك مقتضى ليس

وكما أنه سقط من مبيضة المنسوخة لفظة  
 وقيل بعد يجوز المقيد ما قبلها حيث  
 لحكاية (ويجوز النسخ بدل) (أقل)  
 وقال بعض المعتزلة لا اذا لمصلحة  
 في الاستقام من سهل الى عسر قلنا  
 لانسلم ذلك لتسليم رعاية المصلحة  
 وقد وقع كسح التصبر بين صوم  
 رمضان والقديبة تعيين الصوم كما قال  
 الله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية  
 الخ (ويجوز النسخ بلا بدل) وقال  
 بعض المعتزلة لا اذا لمصلحة في ذلك  
 قلنا لانسلم ذلك (لكن لم يقع وفاقا  
 للشافعي) ونرى الله منه وقيل وقع  
 نسخ وجوب تقديم الصدقة على  
 مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم

من البديل المراد هنا والا كان مناقضا لقوله بالوقوع وفي اعتراف القول الاول بأن هذا  
ليس من البديل ولهذا لم يجب الشارح من احتياج ذلك القيل بالاية المذكورة بأن  
مقتضى القليل العاقل بديل بل عدل الى الجواب بمنع انه لا يدل للوجوب بل بديه الجواز  
الصادق بما ذكره وحاصله انه لا يثبت في البديل الذي قلنا لا يقع التسخين وبه من كونه  
مستفادا من التسخين قضا واقضا والا يثبت القيل الثاني فان قضية رفع الوجوب  
بقضاء الجواز كما تقدم بانه أوائل الكتاب في مسئلة اذا نسخ الوجوب في الجواز الخ  
بمخلاف ما دل عليه الدليل العام اذ ليس مفادا من التسخين لاقضاء ولا اقضاء بل هو امر  
منفصل عنه وأما وجه تقييد البديل بما ذكر ظاهر فانه لا يقفه من عدم وقوع التسخين  
الا يسدل الا انه لا يقع الاوجه اثبات بدل ولو اقضاء بمخلاف ما اذا دخل عن ذلك  
وأما فانه لا يقال ان التسخين يسدل وان ثبت حكم مقتضى الدليل العام فتأمل ذلك  
فانه قد يثبت من مراد الشارح له عدم احسان التأمل اه (قوله اذا ناجيت الرسول الخ)  
واقع موقع البديل من قوله وبسبب الخ أي فتخ اذا ناجيت الرسول الخ كذا قال بعضهم  
يعنى أنه بدل منه باعتبار ما تضمنه من الامر الدال على الوجوب ولذا قال واقع ووقع  
البديل ولم يقل بدل ويمكن أن يكون على حذف في الكلام دل عليه المعنى أي التاب  
بقوله تعالى اذا ناجيت الرسول الخ (قوله الصادق هنا بالاياسة والاستصحاب) أي دون  
الوجوب اذ الموضوع أن التسخين هو الوجوب ولذا قد بقوله هنا إشارة الى أن الجواز  
في غير هذا الموضوع صدق بالوجوب أيضا (قوله التسخين واقع عند كل المسلمين)  
انما ذكر قوة واقع ومطابقة لقوله عند كل المسلمين والافرقوه قد علم بامر (قوله وخالفت  
اليهود الخ) اعلم أن التسخين غير البدء لان التسخين كما تقدم هو رفع الحكم على وجه مخصوص  
والبدء هو الظهور بعد الخفاء ومنه بدأ التامور البدء أي ظهر لنا بعد خفاءه وغير  
مستزاه لانه يجوز أن يكون فعل المأمور به مصلحة في وقت ومفسدة في وقت آخر  
فيحسن الامر به في وقت والتهى عنه في وقت آخر ولا يثبت شكر ذلك فان أكثر الافعال  
الصاحبة كذلك ألا ترى ان الاكل والشرب حالة الجوع والعطش مصلحة وحالة عدمهما  
مفسدة فلا يلزم من نسخ ما كان مطلوبه ان يكون ذلك لظهوره ومفسدة فيه كانت  
خفية بل قد يحسن الامر بالشيء ثم يحسن التهي عنه قبل التمكن من فعله لان المصلحة هو  
الامر به ولا ثم التهي عنه ثانيا لما توهمت اليهود والافاض استلزام التسخين للبدء امتنع  
اليهود التسخين لاستلزامه البدء المالح على اقله لاستلزامه الجهل المالح عليه تعالى وجوز  
الرافض تصورهم البدء على الله تعالى بما يقول الظالمون علوا كبيرا قال الهندى  
وكل من المذهبين وان كان كثر اذا الاول يقتضى ان يكون مينا عليه أفضل الصلاة  
والسلام والثاني يقتضى جواز الجهل على الله تعالى وكونه محلا للصواب لكن الثاني  
كفر صريح لا يمكن أن يجعل على وجه لا يلزم منه الكفر بخلاف الاول وذلك بأن يقال

اذا ناجيت الرسول الخ اذ لا يدل  
لوجوبه فربح الامر الى ما كان قبله  
مما دل عليه الدليل العام من كونه  
للقول ان كان مضرة أو اياحة فان  
كان منفعة قلنا لا نسلم انه لا يدل  
لوجوب بل بديه الجواز الصادق  
هنا بالاياسة والاستصحاب (مسئلة)  
التسخين واقع عند كل المسلمين وخالفت  
اليهود غير العيسوية بعضهم في الجواز  
وبعضهم في الوقوع واعترف بها  
العيسوية وهم اصحاب أبي عيسى  
الاسفهاني المعتزليون يعنيه فبينا  
عليه أفضل الصلاة والسلام لكن  
التي اجعل خاصة وهم العرب  
(وجاء أبو مسلم) الاسفهاني من  
المعتزلة (تخصما) لانه قصر الحكم  
على بعض الأزمان فهو تخصيص  
في الأتزان كما التخصيص  
في الاتصاص

### (فصل ثالث) في وجوده حينئذ

يذكره باسمه المشهور (فانطلق) الفقه  
 حكامه الا مدعى وغيره عنه من نفسه  
 وقوعه (لفظي) لا تقضي من نفسه  
 تخصيصا الذي فهمه المصنف عنه  
 المتضمن لاعترافه به اذ لا يليق به  
 انكاره كيف وشريعة نبينا صلى الله  
 عليه وسلم مخالفة في كثير لشرعية  
 من قبله فهي عند معاذة الى يحيى  
 شرعته صلى الله عليه وسلم وكذا  
 كل منسوخ فيها معانده في علم  
 الله تعالى الى ورود ناسخه كالنسخ  
 في اللفظ فتشأن من هاتين النسخ  
 تخصيصا وصح أنه لم يخالف  
 في وجوده أحد من المسلمين  
 (والمتخبران نسخ حكم الأصل  
 لا يقي معه حكم الفرع) لا تنافي  
 الصلة التي ثبت بها باتفاق حكم  
 الأصل وقالت الحنفية يقي لان  
 القياس مظهر له لا مثبت في قول  
 فقهاء لا يقي من التسليم في قول  
 بعضهم نسخ حكم الفرع (و)  
 المختار (ان كل حكم شرعي يقبل  
 النسخ) فيجوز نسخ كل الاحكام  
 وبعضها أي بعض كان (ومنع  
 القزالي) كالمقولة (نسخ جميع  
 التكاليف) لتوقف العلم بذلك المقصود  
 منه بتقدير وقوعه على معرفة  
 النسخ والتامع وهي من التكاليف  
 ولا تأتي نسخها قلنا سلم ذلك  
 لكن يجوز لها ينهي التكليف  
 بها فيمحق العلم بيق تكليف وهو  
 المقصد بنسخ جميع التكاليف

ليس من ضرورة القول بقوته عليه أفضل الصلاة والسلام صحة النسخ بل واذن يقال ان  
 شرع من قبله كان معفا الى ظهوره عليه الصلاة والسلام (قوله فصل ثالث) الفقه  
 لا يعلف بجزئية الواو ولو في أي بالواو وكان أولى وأما التفرع فغير ظاهر فان المخالفة في الوجود  
 لا يدل على الصحة تخصيصا بل التسوية المذكورة تقيد الاعتراف بوجوده (قوله قال خالف  
 لفظي) مرتب على قوله وبما يخصصا لا على قوله فقبل ثالث (قوله الذي فهمه الخ) صفة  
 لما تقدم وكذا قوله المتضمن الخ (قوله كف الخ) أي كيف يليق به الانكار وشريعته الخ  
 وهو استقهاهم انكارى للجب (قوله كلفنا في اللفظ) هذا هو محل النزاع بيننا وبينه  
 وصاحبه ان ابا مسلم جعل المخالف على الله كالغفاني في اللفظ وسعى الكل تخصصا صافى بين  
 قوله تعالى واتقوا الصام الى الليل وبين موصوا مطلقا مع علمه تعالى بأنه يستزل لا تصوموا  
 لبلا والجهو ربي مومن الاول تخصيصا والثاني نسخا فان خالف لفظي شيخ الاسلام لا يقال  
 ان خلف الذي هو في الوقوع لا يتصور ان يكون لفظيا لقطع عبارة في الوقوع لوقوع  
 ومنافقته لا فانقول المراد ان ما حكى عنه من نفي الوقوع مصروف عن ظاهره ولو افق  
 ما ثبت عنه من نفسه تخصيصا المتضمن ذلك الاعتراف بوقوعه قاله سم (قوله وصح  
 أنه لم يخالف في وجوده أحد من المسلمين) أي على الراجح من أن ابا مسلم لم يخالف في وجوده  
 والا فليقل مقابله الذي حكامه المصنف بقوته فقبل ثالث لا يصح ذلك الا ان يكون هذا القيل  
 مؤثرا قاله سم (قوله لا تنافي لعله) أي من حيث اعتبارها والافهم مرفوعة في ذاتها  
 ومثال ما ذكره المصنف ان رد النص بجمرة الزاقي التخصيص فقياس عليه الارز يجمع  
 الاقيبات والادخار مثلا ثم رد نص بعد ذلك بجمرة الزاقي التخصيص (قوله التي ثبت بها) أي  
 ثبت حكم الفرع بها وهي الاقيبات والادخار في المثال المذكور وقوله باتفاق حكم الأصل  
 أي بسبب اتفاق حكم الأصل فان اتفاق حكم الأصل سبب لعدم اعتبار لعله المذكورة  
 واذا اتفق اعتبارها اتفق حكم الفرع لانه المتيقن (قوله مظهر له لا مثبت) أي بل  
 هو ثابت في نفسه وانما القياس اظهره ويحتمل أن يجاب بأنه كما أنه مظهر لحكم  
 الفرع مظهر لاعتبار معنى العله انه الاول لا الارتباط بينهما كما كان القياس مظهر لحكم  
 الفرع ولولا لعله قاله سم (قوله من التسليم في قول بعضهم الخ) أي لان حكم الفرع  
 تابع في النسخ لحكم الأصل أي نسخا لا منسوخا نسخ حكم الأصل ولك أن تقول بل  
 تلط التامع على الحكمين معا ورفعهما معا فلا تسامح قاله الشهاب (قوله جميع  
 التكاليف) يحتمل أن يريد التكاليف الاحكام وهو الظاهر ويكمن التعبير بالتكاليف  
 لانه غلب ويحوز أن يقي على ظاهره اذ يتيقن في التامع عنده حصول المعرفة في التكاليف فان  
 ذلك هو منشأ التامع وعنده سم (قوله لتوقف العلم بذلك) أي بنسخ جميع التكاليف  
 وقوله المقصود منه نص لعله وخبره منه النسخ أي لان المقصود من نسخ جميع التكاليف  
 ان يعلم ذلك والمراد بالعلم التصديق (قوله وهو) أي عدم ضمان التكليف المقصد أي



المقصود بقولنا يسهل النسخ (قوله فلا نزاع في المأني) أي فإن السائل ينسخ جميع التكليف مراده أنه يجوز عقلاً أن لا يبقى تكليف من التكليف وان كان فيما عدا الموعظتين بطريق النسخ ووقع ما بطريق الاستحالة والاضطاع ومراعاة المقاتل بعدم الجواز أنه لا يجوز عقلاً ارتفاعها كلها بطريق النسخ وان جاز انقطاع التكليف في البعض بانها ته وانقضائه (قوله لما ذكر) متعلق بالوقوع فاللام مقربة لاتعلبسة (قوله والمختار أن الناسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم للأمة لا يثبت في حقهم) قال شيخ الإسلام قولة قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم أي للناس وبعد بلوغه لم يبريل فيه ذلك بما قبل بلوغ الناسخ له صلى الله عليه وسلم وبعد بلوغه لم يبريل نزوله إلى الأرض كما في ليلة الاسراء من رفع فرضه خمسين صلاة بخمسة صلوات وبعد نزوله إلى الأرض وقبل تبليغه إلى الأمة فيصير الاختلاف في الجميع وما قيل من أن الخبر في ليلة الاسراء بأخيه لخمسين هو أحد الوجهين مع أنه ليس محلين فيه لأن ذلك نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم ولو غرضه وكلامنا في النسخ في حق الأمة اهـ وقه أن ما ذكره من جريان الاختلاف فيما قبل بلوغ الناسخ صلى الله عليه وسلم وبعد بلوغه لم يبريل بمخالفة قول العيني الهندي في نهائيه وهذا الاختلاف إنما هو بعد وصول الناسخ له صلى الله عليه وسلم وأما قبله فلا وان وصل إلى جبريل اهـ وقول الاسكاف لا تعرف خلافاً بين الأمة في أن النسخ إذا كان مع جبريل لم ينزل به إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت له حكم في حق المكلفين بل هم في التكليف بالحكم الأول على ما كانوا عليه قبل القاء الناسخ إلى جبريل وإنما الخلاف فيما إذا ورد النسخ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الأمة اهـ وقول العضاة استدلالاً بالاختار أيضاً لو ثبت حكمه قبل تبليغ الرسول لثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام وللأزم باطل باتفاق بيان الملازمة أنهما سواء في وجود الناسخ وعدم علم المكلف به ووجود مقتضى حكمه وعدم علم المكلف لا يصلح ما تعاقبت حكمه عملاً بالمقتضى السالم من المعارض اهـ فاه مع (قوله بمعنى الاستقرار) أي تعذر المطالب وتوثر في الغنة فيصيب القضاء وقوله لا يفي الامتثال أي طلب الامتثال وظاهر هذا أن القضاء ثابت بالناسخ وهو خلاف قولهم في القضاء حيث ثبت أنه أمر جديد ثم إن المتبادر من التعبير بالاستقرار في الغنة تصور المسئلة بما إذا اقتضى الناسخ غير الوجوب لكن ينبغي أن يكون هذا على من قبل القبول حتى يجري المختار ومقابل فيما إذا اقتضى الناسخ غير الوجوب كالعبريم بعد الإباحة ويثبت أثر التعريم في الغنة كالضمان حيث كان اقتضاه التعريم وان لم يثبت الأثم لعدم العلم ولا بالإباحة بعد التعريم فيسقط الضمان حيث كان المنسوخ تحريم الاختلاف والتعظيم به وعلى هذا القياس هذا وينبغي جريان المختار ومقابل في غير النسخ كالتخصيص حتى لا يفي الوجوب عن كل واحد من جملة وأريد تخصيصهم بقدر زيد لم يثبت التخصيص قبل ورود التخصيص وبلوغه على المختار ويثبت على مقابل بمعنى الاستقرار في الغنة فاه مع

فلا نزاع في المعنى (و) منعت  
(المعقولة نسخ وجوب المعرفة) أي  
معرفة الله لانها عندهم حسنة  
فذا تم الاستغناء بتغير الراس فلا قبل  
حكمها النسخ قلنا الحسن النافذة  
باطل (والاجماع على عدم الوقوع)  
لما ذكر من نسخ جميع التكليف  
وجوب المعرفة (والمختار أن  
الناسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم  
الأمة لا يثبت في حقهم) لعدم  
علمهم به (وقيل يثبت بحجة  
الاستقرار في الغنة لا) بمعنى  
(الامتثال)

(قوله كالنائم) قال الشهاب فيه نظرا له غير مخاطب وجوب القضاء بأمر جديد اه  
وقد يجاب بأن التعليل بالنائم من حيث الاستقرار في الجلبة قالهم ولا يفتي ما فيه (قوله  
فبعد التبليغ) مفهوم قول المصنف قبل تبليغه (قوله ومن لم يبلغه عن تمكن من علمه) أي  
ويكون حديثه غاسبا بتركه فعل ذلك (قوله على النص) أي على مدلوله (قوله وأوصفه) أي  
شرط كالإيمان في الرتبة (قوله للمزيد عليه) أي المقضي المزيد عليه وهو جواز الاقتصاد  
عليه (قوله ما يقال) فذكر ليكون خبرا للبند لأن قوله هل رقت انشا فلا يكون خبرا عند  
بعضهم (قوله هل رقت الزيادة حكما شرعا) أي وهو اجزاء الرتبة الكافرة وغير ذلك من  
الاحكام المتقدمة (قوله فليست بنسخ) أي المقضي المزيد عليه (قوله اقتضى تركها)  
أي استلزم تركها أي الزيادة (قوله فهي) أي تلك الزيادة أي النص الدال عليها (قوله  
لذلك المقضي) أي لحكم ذلك الترك المقضي بنسخ المضاد (قوله لانسل اقتضاه) أي الامر  
المذكور (قوله تركها) أي تلك الزيادة على المقضي لتركها غيره وهو البراءة الاصلية فان  
ما زاد على المأشورة بقية مستند الى البراءة الاصلية ورفع ما استند الى البراءة الاصلية  
ليس بنسخ (قوله وبشوا على ذلك) أي على كون الزيادة نفسا (قوله في زيادتها) أي زيادة  
الاخبار المذكورة شيئا على القرآن فهو صدره صاف الى فاعله (قوله البكر بالبكر الخ)  
فيه حذف دل عليه المعنى أي حدثنا البكر بالبكر الخ وانما يعملوا بغير الاحتياط في زيادتها  
على القرآن لانه قطعي وهي ظنية وظني لا ينسخ قطعيه عندهم (قوله وزيادة  
اعتبار الشاهد والعين على الرجليين والرجل والمرأتين النابتة بحديث مسلم الخ) ذكر  
الكلام جوابا عن المختصر أن الآية والحديث لم يترادوا على محل واحد الآية تضمن  
الارشاد الى الاحتياط في الاستشهاد والحديث في الحكم بالشاهد والعين والاستشهاد  
غير الحكم اه وفي الضد والواجوب اما شرحه المواتي بقوله تقريره أي السؤال  
هو أن مجرد داستهم وداشهم يدين لم يثبت عدم جواز الحكم بشاهد وعين لمكن مفهوم  
النص أفه حيث حصر البيئة في النوعين رجلان أو رجل وامرأتين وأوجب أنه اذا  
لم يكونا رجلين لم يوجب رجل وامرأتين فدل على أنه لا يثبت في شاهد وعين والا لما كان اللازم  
عند عدم الرجلين رجلا وامرأتين وتقرير الجواب أن المختصر طلب الاستشهاد بمعنى أن  
اللازم وجلان على تقدير الامكان للرجل وامرأتين على تقدير التميز فان منع المفهوم كما  
هو رأى الخفصة فلا نسج وان سلم المفهوم فليس مفهوم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين  
من رجالكم وقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتين سوى أن غير هذا الاستشهاد  
ليس مطلوب بمعنى أن طلب الاستشهاد لم يتعلق بالجهين التوعين واما أنه لا يصح الحكم  
بغير التوعين فلا دلالة عليه للنص لابل المتطرق ولابلتهم اه وبما يضعف تمسكهم بالآية  
أن ما هو ظاهرها من الترتيب غير امر ادكاينه القتها وقد قروا كناية الرجل والمرأتين  
في المال مع القدرة على الرجلين فليأتل سم (قوله والى المأخذ المذكور) أي المشار

كالنائم وقت الصلاة وبعد  
التبليغ ثبت في حق من بلغه  
ومن لم يبلغه عن تمكن من علمه  
فان لم يتمكن قولي الخلف (أما  
الزيادة على النص) كزيادة ركعة  
أو ركوع أو صفة في رتبة الكفارة  
كالإيمان أو جلدات في جلد حديثه  
(فليست بنسخ) للمزيد عليه  
(خلافا للخفصة) في قولهم انها  
بنسخ (ومثله) أي المجل الذي نادر  
منه الخلاف ما يقال (دلى رقت)  
الزيادة (أشربا فعندنا  
لا فليست بنسخ وعندهم نظرا الى  
أن الامر عدولهم اقتضى تركها  
فهي رافة لذلك المقضي قلنا انسلم  
اقتضاه تركها والمقتضى لتركها  
غيره وينو على ذلك أنه لا يصح  
بأخبار الاحتياط في زيادتها على  
القرآن كزيادة التقريب على الجلد  
النابتة بحديث العيين البكر  
بالبكر جلدها وتقرى بعام وزيادة  
اعتبار الشاهد والعين على الرجلين  
والرجل والمرأتين النابتة بحديث  
مسلم وإي داود وغيره أن صلى الله  
عليه وسلم قضى بالشاهد والعين بنا  
على أن التواتر لا ينسخ بالاتحاد  
(والى المأخذ) المذكور

(عود الاقوال المصلة والقروع المينة) أى التى فيها العلة حاكمة أن الزيادة فيها نسخ أو لا منها ما تقدم من زيادة التغريب والشاهدوا العين ومن الاقوال المصلة أن (٨٢) الزيادة ان غير الزيد عليه بحيث لو اقتصر عليه وجب استئناف ايراد

ركعة فى المغرب مثلاً فى نسخ  
والا كزيادة التغريب فى حد الزنا  
قلا ومنها أن الزيادة ان اتصلت  
بالمزيد عليه اتصال اتحاد كزيادة  
ركعتين فى الصبح فهى نسخ ولا  
كرادة عشرين جندة فى حقل القذف  
قلا (وكذا الخلاف فى) نقص (جزء  
العبادة أو شرطها) كنقص ركعة  
أو نقص الموضوع هل ونسخها  
فقبل ثم الى ذلك النقص بلوانه  
أو وجوبه بلنقصه وقال الجمهور  
من كالتأقية لا لا النسخ للجزء أو  
الشرط فقط لانه الذى يزيل وقى  
نقص الجزء منسوخ بخلاف نقص  
الشرط لافرق بين منه له ونقصه  
كلاهما تقابل والوضوء وقيل  
نقص التفصيل ليس بنسخ اتفاقاً

• (خاتمة) •

لنسخ (يعني: النسخ) للشيء  
(بأنه) عنه) وطريق العلم  
بتأخره الاجماع بان يجمعوا على  
أنه متأخر لما قام عندهم على تأخره  
(أو قوله صلى الله عليه وسلم هذا  
ذا منج) (ذلك) (أو) هذا (بعد ذلك)  
أو كنت منسحب عن كذا فافساد  
كعدمه سلم كنت منسحبكم عن  
زيارة القبور وفروها (أو النص  
على خلاف الأول) أى أن يذكر  
الشيء على خلاف ما ذكره أولاً  
(أو قول الراوى هذا سابق) على  
ذلك فيكون ذلك متأخراً (ولا أثر

الى بقوله ومثاله هل رفعت وهذا الطرف متعلق بعنه خبرا عن عوداً ومتعلق بعود الخ  
محذوف أى ثابت وقوله المصلة بصفة اسم الفاعل وقوله المينة بصفة اسم المفعول  
كأدله عليه قول الشارح التى فيها العلة اه سم (قوله الاقوال المصلة) أى المصلة  
على تفصيل مقابل لاطلاق القولين السابقين (قوله منها) أى من القروع المينة (قوله  
ومنها) أن الزيادة ان اتصلت بالمزيد الخ) اخطأ ما الفرق بين هذا وما تقدم من قوله ومن  
الاقوال المصلة أن الزيادة ان غير الزيد عليه بحيث لو اقتصر عليه وجب استئناف الخ  
فان الزيادة المذكورة قد اتصلت بالاول اتصال اتحاداً أيضاً وفى الثانى تغيير الزيادة وأنه  
لو اقتصر عليه وجبت اعادته كالاول والفرق بان الزيادة فى هذا الثانى عادت مستقلة  
كالزيد عليه ولا كذا فى الاول يشبه أن يكون فرقا بالصورة (قوله فى) نقص جزء  
العبادة أو شرطها) ذكره كغيره مثلاً لغيرها مثلها كنقص الجلدات فى جلد حذ شىخ  
الاسلام (قوله نسخ لها) أى للعبادة الكاملة (قوله قبل ثم الى ذلك التأخير) أى ثم  
هو نسخ لها منسحباً الى ذلك التأخير (قوله وقيل نقص الجزء الخ) شروع فى نظير الاقوال  
المصلة فى مسئلة الزيادة سم (قوله كالاتصال) مثال للمثال لاتصاله بالصلاة وقوله  
والوضوء مثال للمنفصل لاتصاله عنها (قوله أن يذكر الشيء على خلاف ما ذكره أولاً)  
المراد بالخلاف خلاف يقتضى المناقاة حتى يصح النسخ كأن يقال فى شئ أنه منسوخ ثم يقال  
فيه أنه حرام والاطلاق الخلاف لا يقتضى المناقاة المصحة للنسخ فانه يشمل ما لو قال  
فى شئ أنه بائز ثم قال فيه أنه واجب فأن الواجب بخلاف الجواز مع أنه لا نسخ لا مكان  
الجمع بينهما فالصدق الجوازى لوجوب ووجه كون النص على اختلاف طرقه العلم المذكور  
ان وصفه فى الزمن الثانى بخلاف ما وصفه فى الزمن الاول يستلزم تأخر مشروعية  
الوصف الثانى عن مشروعية الوصف الاول والا لم يصح وصفه فى الزمن الثانى ثم أن  
قوله أو النص على خلاف الاول أى من غير تضرر فى هذا النص للاول حتى يغاير ما قبله  
من قوله كنت منسحبكم عن كذا فافساد الوصف والافقار شغل على النص على خلاف الاول  
ويجوز جعله مثلاً ولا يرد أن شرط عطف العام على الخاص الواو ان عطف هذا ليس  
على ما قبله لى على قوله الاجماع سم (قوله أو قول الراوى هذا سابق) قد يفرق بين قبول  
ذلك وعدم قبول قوله هذا نسخ كما ساقى بأن هذا أقرب الى التحقق لان العادة أن دعوى  
النسخ لا تكون عادة الا عن طريق صحيح بخلاف دعوى النسخ بذكر كونها عن اجتihad  
واعتماد قرائن قد تقتضى وقد لا يقول بها غير الراوى قاله سم ومثل قول الراوى هذا  
سابق على ذلك ما فى معناه مما يفيد الترتيب كقول جابر رضى الله عنه كان آخر الامرين  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مع ما ست التاوتع من كل من الراوىين  
بالتأخير قاله شيخ الاسلام (قوله فى أن يكون) متعلقاً بأثر من قوله ولا أثر أى تأخير

(قوله)

لوافق أحد النصين للاصل أى البراءة الأصلية فى أن يكون متأخراً عن الحذف لها

خلافاً لمن زعم ذلك نظراً إلى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون (٨٣) المخالف هو السابق على الموافق قلنا لا يلزم ذلك

لجواز المعكس (و نبوت  
أحدى الأيتين في المصحف بعيد

الأخرى) أي لا أثر له في تأخير نزولها  
خلافاً لمن زعم نظراً إلى أن الأصل

موافقة الوضع للقول قلنا لكنه  
غير لازم لجواز مخالفة كما تقدم

في آية وفاة (وتأخر إسلام  
الراوى) أي لا أثر له في تأخير موته

عساؤه المتقدم الإسلام عليه  
خلافاً لمن زعم ذلك نظراً إلى أنه

الظاهر قلنا لا يمكنه على تقدير  
تسليمه غير لازم لجواز العكس

(وقوله) أي الراوى (هذا فاصح)  
أي لا أثر له في ثبوت التسخير به

خلافاً لمن زعم نظراً إلى أنه لعدالة  
لا يقول ذلك إلا إذا ثبت عنده قلنا

ثبوته عنده يجوز أن يكون باجتهاد  
لا يوافق عليه (لا التامخ) أي لا قول

الراوى هذا التامخ لم يعلم أنه  
منسوخ ولم يعلم ما خلفه أنه أثر

في تعيين التامخ (خلافاً لما ذهبوا  
إليه) أي زاعى الآخر لما لم يعد الأخير

وقد تقدم بيان ذلك  
(الكتاب الثاني) •

في السنة وهي أقوال محمد  
صلى الله عليه وسلم وأفعاله

ومنها تقريره لأنه كفى عن الانكار  
والكف فعل كما تقدم وقد تقدم

مباحث الأقوال التي تشرى السنة  
فيها الكتاب من الآخر والنهي  
وغيرهما

(قوله لمن زعم ذلك) أي التأخير (قوله فكيف هو السابق) أي فكيف هو الموافق  
للبراءة هو التامخ على هذا القول المرجوح لتأخره أو لتقدمه ليكون منه وخالفه  
الأمّا كان حاصله قبله فيعبر عن الفاء بوزعم الركني ومن سمع أن التامخ هو المخالف  
لأن الانتقال من البراءة إلى اشتغال الذمة يقين والعود إلى الإباحة تلبس شك ويرد بأنه  
يعارض بمثله ادّعاء الموافق إلى الإباحة يقين وتأخر المخالف شك مع أن ما قالوه يستلزم  
عروا الموافق عن المغيرة كما مر شيخ الإسلام (قوله قلنا لا يلزم ذلك) قد عجب بأنه يكتفى  
أن ذلك هو الظاهر والتسخير يكتفى فيه الظاهر دليل التسخير بخبر الواحد لأن يمنع أن ذلك  
هو اظاهر سم (قوله بعد الأخرى) اعتاده لتوقف إعادة الكلام عليه والأخبار  
في المصحف لأحدى الأيتين أمر معلوم بل ذلك ثابت لكل آية فلا غائبة في مجزء الأخبار  
بذلك نعم قطعاً المراد شئها على وجه خاص وهو كونها بعد الأخرى (قوله قلنا لكنه  
غير لازم) أي قلنا أن الأصل ذلك لكنه غير لازم وقد يقال عدم لزومه لا ينافي الجريان على  
الأصل فيستلزمه حتى يقوم الدليل على خلافه فزعم بعض الفضلاء (قوله لم يعلم  
أنه منسوخ ولم يعلم ما خلفه) إشارة للفرق بين صورة التسخير والتعريف بأن صورة التسخير  
فيها إعادة أصل التسخير فيحصل أن يكون ذلك عن اجتهاد بخلاف صورة التعريف  
فإن التسخير فيها معلوم ولكن لم يعلم عين التامخ فيضعف احتمال كونه عن اجتهاد بخلاف  
صورة التسخير فإن الاحتمال فيها يخفى كما مر بهذا الإيجاب عن اعتراض سم بقوله قد يقال  
حدث كان القرض العلم بأنه منسوخ فثبت أن يكون قوله هذا تامخ لكذا بالتامخ  
كذلك فليست أمراً لم يعلم أن التسخير قد علم في الثاني دون الأول ونسخه فليست  
بالجسنة وختم أعمالنا بالصالحات ثم الكتاب الأول يتلو الكتاب الثاني في السنة

(قوله وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله الخ) أي تطلق السنة اصطلاحاً على  
المجموع من أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وتطلق على المفهوم الكلى الصادق  
بكل قول أو فعل أو تقرير أو قول ظاهر عبارة المصنف (قوله ومنها تقريره لأنه كفى الخ)  
جواب لما يقال من أن التعريف غير جامع لخروج تقريراته صلى الله عليه وسلم بأن التقرير  
داخل في الفعل لأنه كفى عن الانكار والكف فعل كما تقدم في مسئلة لا تكليف إلا بفعل  
ويؤخذ من هذا كما قال بعضهم أن من الأفعال أيضاً الهمم والأشادة فلا يخرجان عن  
التعريف إذا لهن نفسى كالنكاح عن الانكار أو الإشارة فعل الجوارح فإذا همم بشئ وقع  
عنه عائق أو أشاد بشئ كان ذلك الفعل معطوياً بشرع الله لا بهم ولا بشئ إلا بحق وقد بعث  
صلى الله عليه وسلم لبيان التصرّيات وإنما أقصر المشرع على التقرير تبعاً للمصنف  
لتعريفه استأنه تقريره صلى الله عليه وسلم أحد على باطل عن العصمة في الأقوال والأفعال  
ومثل للهمم به صلى الله عليه وسلم يجعل أسفل الرداء أعلام في الاستدخاف فقل عليه  
فتركه كما رواه أبو داود والشافعي وغيرهما وقد استدلل به أصحابنا على استحباب ذلك

والكلام هنا في غزوة ذلك وتوقف حجة السنة (٨٤) على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم لها إذا صُكر اجتمع

الآيات لزيادة الصائفة فقال  
 (الآيات عليهم الصلاة والسلام  
 مقصودون لا يصدر عنهم ذنب  
 ولو صغيرة سوا) أي لا يصدر  
 عنهم ذنب أصلاً لا كبيرة ولا صغيرة  
 لا عهد ولا سهواً (وقال الاستاذ  
 أبي احسن الاسفراييني (و) أبي الفتح  
 (الشهرستاني) والقاضي (عباس  
 والشيخ الامام) والداري المصنف  
 لكرامتهم على الله تعالى عن أن  
 يصدر عنهم ذنب والا كثر على جواز  
 صدور الصغيرة عنهم سوا الالهة  
 على انفسهم كسكرة لقمة  
 والتطيق برة و يبهون علينا  
 وتقرع على عصمة نبينا صلى الله  
 عليه وسلم منهم ما ذكره بقوله (فان  
 لا يترحم صلى الله عليه وسلم أحدا  
 على باطل وسكوته ولو غمر مستبشر  
 على الفعل) بأن عليه (مطلقا وقيل  
 الفعل من يقره الانكار) بناء  
 على سقوط الانكار عليه (وقيل  
 ألا انكار) بناء على أنه غير مكلف  
 بالنزوع (ولو) كان (متافقا)  
 لأنه كافر في الباطن (وقيل  
 الا الكافر غير المتافق) لأن  
 المتافق يجسرى عليه أحكام  
 المسلمين في الظاهر (دليل الجواز  
 للقاعل) أي رفع الحرج عنه  
 لأن سكوته صلى الله عليه وسلم على  
 الفعل تقرره (وكذا القبر) أي غير  
 القاعل (خلافا للقاضي) أي بكر  
 البا عني قال لأن السكون ليس  
 بخطاب حتى يم وأجيب بأنه كخطاب فيم

ومثل للإشارة بشارته لكعب بن مالك أن يضع الشطر من دينه على ابن أبي حدر  
 كما في الصميم (قوله والكلام هنا في غزوة ذلك) أي في الاحتجاج بها لا في معاني الأقوال  
 المذكورة فإنها تقدمت في الكتاب الأول فتوجه معنى أقوال الخ (أي المظهور من حيث  
 الاحتجاج بها وأما من حيث معانيها فقد تقدم ذلك (قوله أي لا يصدر عنهم ذنب أصلاً)  
 أخذنا العموم من التكرار في سياق الذي وفي قوله لا صغيرة ولا كبيرة لا عهد ولا سهواً  
 بأن قوله سهواً لا يخص بالصغيرة ففيه إشارة إلى أنه ليس من تمام المبالغ فيه حتى يختص  
 بالصغيرة بل هو مبالغ فيه فيم الصغيرة والكبيرة فكأنه يقول لا يصدر عنهم ذنب أصلاً  
 ولو صغيرة ولو سهواً وفي قوله لا يصدر عنهم ذنب أشعار بأن العصمة عدم خلق الذنب  
 في العبد كما هو الصميم عند أهل السنة لا ملحة تلجئ إلى عدم الوقوع في الذنب كما هو  
 المشهور عند المعتزلة أذلو كان كذلك لم ينجح إلى تكليف الانبياء مع أنهم لم يأسد الناس  
 في التكليف ومن هذا قال أبو منصور الماتريدي العصمة لا تزول الخنة وقوله ولو صغيرة  
 سهواً محله عالم يرتب على ذلك تشريع وأما السهو والمقرب عليه ذلك بل حارم واقع على  
 الله طهه ولم ين قامه من وكتمين وسلم معتقدا التمام (قوله عن أن يصدر) عن معنى  
 من والجبرود خلق بكرامتهم على قضيتهم معنى المنع وبمعنى جاء على أي بابها وهي متعلقة  
 بكرامتهم على قضيتهم معنى التنزيه كذا قيل والاحسن ان عن متعلقة بمحذوف حال من  
 الهام في كرامتهم أي مزيين عن أن يصدر عنهم ذنب (قوله والا كثر على جواز صدور  
 الصغيرة الخ) ما ذهب إليه الا كثر ضعيف (قوله أحدا) يدخل فيه غير المكلف وهو  
 الطاهر لأن الباطل قبيح شرعا وان صدر من غير المكلف ولا يجوز تخمين غير المكلف منه  
 وان لم يأت به ولأنه يؤهم من جهل حكم ذلك العمل جواز به لا بعد أن المكروه وخلاف  
 الأولى كذلك سم (قوله على باطل) أي من قول أو فعل (قوله وسكوته) مبتدأ خبره  
 قوله دليل الجواز لقاعل الخ (قوله ولو غير مستبشر) أي غير مسرور (قوله على الفعل)  
 متعلق بسكوته أي عن الانكار على الفعل وقوله مطلقا حال من الفعل ومعنى الإطلاق  
 سواء كان الفعل من مسلم أو غيره كأن ذلك الفعل ممن يقره الانكار أم من غيره بدليل  
 التفصيل بعدم (قوله بناء على سقوط الانكار عليه) والجبرود يتعلق بالانكار ومتعلق بسقوط  
 محذوف تقديره عنه والاصل بناء على سقوط الانكار على من يقره الانكار عنه أي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول ضعيف كما يشهد المصنف (قوله أي رفع الحرج)  
 المتبادر من رفع الحرج رفع الان فيكون المراد بالجواز ما عدا الحرمة الصادق بالمكروه  
 كما يصدر عن المندوب والواجب وهو خلاف ما يفهم من كلامهم من أنه صلى الله عليه وسلم  
 لا يقر على المكروه كالحرام فالوجه حل رفع الحرج على رفع القوم وان كان الحرج ظاهرا  
 في الان لا لاجل أن يخرج المكروه أشار إلى ذلك شيخ الاسلام وتقدم عن ما يفيد ذلك  
 (قوله ليس بخطاب حتى يم) أي لم يتر من أن العموم من عوارض الانفاظ لا اله الا

وحاصل الجواب أن السكوت في قوة الخطأ فهو لقط بالقوة قسم (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) المراد بفعله الفعل الصادر منه لا الفعل بالنسبة إليه فإن هذا تحف بالكراهة والحكمة ويتقسم إلى ما يحرم وما يباح ولا يباحي وحيد فتقوله الآتي أو كان مخصوصاً لا يدخل فيه ما استثنى به من المحرمات ولما قل أن يقول سكان الأولى والأولاد أن يعبر بما يشعل غير الفعل أيضاً كالقول والظن لا تنافي الحكمة والكراهة عن كل ما يصد عنه صلى الله عليه وسلم من فعل وقول وغيرهما والعصمة شاملة للفعل وغيره كالأبهي ويمكن أن يقال إن في ذكر الفعل تنبيها على غيره لظهور عموم العصمة فتركه اختصاراً سم (قوله وغير مكره للندرة) فيه بحثان الأول أن لما قل أن يقول كان ضيق الاستدلال على انتفاء الكراهة أيضاً بالعصمة كان يقول وفعله غير محرم ولا مكره للعصمة فإن الظاهر عصمته عن الوقوع في الكراهة أيضاً وما يفعله مما هو مكره في حقا فغير مكره في حقه لأنه يقصد به بيان الجواز بل قد يجب فعله إذا وقف البيان عليه وقد حكى النووي عن العلماء في وضوئه عليه الصلاة والسلام مرة مرة ومرة مرتين أنه أفضل في حقه من التثليث للبيان فإن قيل إنما اقتصر على العصمة بالنسبة إلى المحرم لأنهم المذكورة فبما سبق قلنا هذا قليل الحدود مع توجه اعتراض التخصيص فيمليق ويمكن أن يجاب بأن وجه التخصيص في المخلص عدم نصريح الأئمة بالعصمة من الكراهة كما يفهم من قوله في شرح المنهاج والمكره يشد زوقه من أحاديث المسلمين فكيف من سبب التبيين وإمام المسلمين والذي زامه لا يصد عنه وأنه من جهة ما عصم منه اه فتقوله والذي زامه الخ مشعر بأنه غير منصوص والثاني أن استدلاله بالندرة لا يفي بمطلوبه أئذ قد وقع من التقي من أئمة لا تدل على عدم الوقوع منه بل غاية ما تدل عليه أدوية الوقوع منه ويمكن أن يجاب بوجهين الأول أن الندرة محمولة على كل ما يتأصل على أن الشيء إذا أطلق انصرف إلى فرد الكمال كما صرح به غيره واحد من الواضع غيره صلى الله عليه وسلم على جميع الأئمة وزيادته عليهم في كل كمال شاركوه فيه فإذا كان وقوع المكره من التقي من أئمة في غاية الندرة كان منتفياً عنه رأساً لما بعد غاية الندرة إلا الانتفاء رأساً والحاصل أن الاستدلال موقوف على قاعدة صرح بها غيره واحد وهي أن الشيء إذا أطلق انصرف إلى فرد الكمال ولعل مرادهم أنه قد يكون كذلك وما لم يقم دليل على خلافه وعلى مقدمة معلومة تركها الموضوعها وهي غيره عليه الصلاة والسلام على جميع الأمة ومثل ذلك شائع واقع الثاني أن آل في قوله للندرة لعموم أخذها بما تقدم إذا لعموم ما لم يتحقق عهد معلوم إلا أنه هذا فافهم شدت سائر أفراد الندرة التي من أئمة وما بعد سائر أفرادها إلا العدم رأساً والتي عليه أفضل الصلاة والسلام معتز على سائر أئمة وإنما على كل منهم في كل كمال ما وكوه في أصله فإذا ثبت لهم سائر الندرة ثبت له العدم رأساً فإن قيل لم يحمل الشارح قوله للندرة على معنى لندرة وقصر عنه

وفعله صلى الله عليه وسلم (غير محترم للعصمة وغير مكره للندرة) يضم التون بضبط المصنف أي لندرة وقوع المكره من التقي من أئمة

الموافق قوة العصمة في أن كلامه معلق به قلت لوجهين الأول أن الحمل على ما ذكر لا يقيد  
 المطلوب لأن الحكم بحدوث وقوعه منه يقتضي وقوعه منه قلبه لا والمطلوب نفي وقوعه منه  
 مطلقا لا يقال بل يقع منه قليلا للتشريع لا لتأجيل ليس الكلام في ذلك لأنه حينئذ غير  
 مكروه بل قد يكون واجبا وإنما الكلام في وقوعه مع كونه مكروها في حقه والثاني  
 أن ما ذكره هو الموافق لما المصنف كما يفهم مما تقدم عنه في شرح المنهاج قال سم (قوله  
 فكيف منه) أي فكيف يقع منه صلى الله عليه وسلم مع بذرة وقوعه من النبي من الأمة  
 وليس المعنى فكيف لا يذوقه لما تقدم وقال شيخ الإسلام أي فكيف يقع منه لأن كمال  
 شرفه بآب أن يقع منه ما نهي عنه ولأن التماس به مطلوب فلو وقع منه لطلب التماس به  
 واللازم باطل اه (قوله وما كان من أفعاله جليلا) أي محضاً بديل قوله بعد وفيما تزد  
 الخ (قوله) كقطعه السابق من الكوع الخ (التثنية) بـ كما يصح على القول المرجوح  
 من أن آية السرقة مجمله يصح على الرابع من مقابله إذا المراد بها بالبيان بين معنى اللفظ  
 النام لما يريد غير ظاهره ولفظ البدل ظاهر في الضم والى المنكب شيخ الإسلام (قوله  
 وغيره) أي غير البيان وهو الجليل وما كان محضاً به لسان متعبدين به فإن قيل رد عليه  
 أن ظاهراً أنه لا خلاف في عدم تعبدنا بالجلي مع أنه قيل بـ بـ به وبه جزم الزركشي فقال  
 أما الجليل فلأنه لا تعبد بالآب في وأن الشخص به قد تعبد كالنهي فإن وجوبها  
 محض به مع نهيها قلت أما الأول فمكن الجواب عنه باحتمال أن المراد بـ أنه نائب  
 على قصد التماس به لا على قصد الفعل النفي الكلام فيه وأما الثاني فيمكن الجواب عنه بما  
 قاله شيخ الإسلام من أن المراد بـ بـ لسان متعبدين به بالآب لسان متعبدين به على الوجه  
 الذي تعبدوا به ولافتد تعبد به نحن على وجه آخر كالنهي والمشاورة فإنه قد تعبدنا  
 على وجه الوجوب وتعبدنا به على وجه التنبه اه وبأن المراد لسان متعبدين به من  
 حيث فعله واعتباره يعني أن فعله لا يكون سيما التعبدنا به فلا نافي تعلق التعبد باعتباره  
 غير الفعل كالقول ففعله للنهي على وجه الوجوب لا بـ بـ في تعبدنا بالنهي لكنه أمرنا  
 بالقول تعبدنا به باعتباره قوله لا باعتباره فعله الذي الكلام فيه سم قلت الجواب ما قاله  
 شيخ الإسلام وأما جواب سم فلا يخفى ضعفه فتأمل (قوله وفيما تزد بين الجبلي  
 والشرعي) أي بأن كانت الجبلي تقتضي في نفسها لكنه وقع متعلقة بعبادة بأن وقع  
 فيها أوفى وسيلتها كالكرب في الحج والذهاب لصلاة العيد في طريقين والرجوع في أخرى  
 فالركوب في نفسه ومخالفة الطريق مما تقتضيه الجبلي فهل يحصل على أن الألبان به مجرد  
 الجبلي أو ولكونه مطلوباً في هذه العبادة سم (قوله تزد ناسي من القولين الخ) ظاهر  
 صفة ترجيح الأول فيكون كالجبل وظاهر كلام التقهاء من استحباب الركوب في الحج  
 والذهاب لصلاة العيد من طريقين والرجوع من أخرى ترجيح الثاني هذا مذهبنا معاشر  
 المالكية والشافعية نحوه كما يفهمه شيخ الإسلام وسم (قوله أي سوى ما ذكر) أي من

فكيف منه وخلاف الأولى مثل  
 المكروه أو مندوب فيه (وما كان)  
 من أفعاله (جليلا) كالقيام والقعود  
 والاكل والشرب (أوبيا) كقطعه  
 السابق من الكوع بـ ما حصل  
 القطع في آية السرقة قال المصنف  
 ردوا بأسناد حسن أنه صلى الله  
 عليه وسلم قطع سابق من الفصل  
 (أو شخصاً) كزيادة في التكاح  
 على أربع نسوة (فواضح) أن  
 البيان دليل في حقنا وغيره لسان  
 متعبدين به (وفيما تزد) من فعله  
 (بين الجبلي والشرعي) كالج  
 وأما تزد (ناسي من القولين  
 في تعارض الأصل والظاهر يحصل  
 أن يلحق بالجبلي لأن الأصل عدم  
 التشريع فلا يستحب لنا ويحصل  
 أن يلحق بالشرعي لأن النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعين البيان الشرعيات  
 فتستحب لنا (وما سوى) أي سوى  
 ما ذكر في فعله (ان علمت صفته)  
 من وجوب أو نهي أو إباحة

الجبل والبيان والمخصص والمتردد (قوله عبادة كان) أى الصلاة وقوله أولاً أى  
 كالسبع والنسرة (قوله كقوله هذا واجب) أى ولم يقل على (قوله يعلم الجبهة) أى  
 الصفة وهي الوجوب أو السدب أو الإباحة (قوله ووقوعه) أى أو امتثالاً صورة  
 البيان أن لا يعلم صفة المأمورية فيعلمه صلى الله عليه وسلم لم تعلم صفته كأن يطوف  
 بعد إيجاب الطواف ثم لم يصفه ففعل وجوب هذا الطواف لكونه بياناً للوجوب فان قلت  
 وجوب الطواف معلوم من الأمر به فافائدة علم وجوبه من وقوعه بياناً لذلك الأمر قلت  
 فائدة وجوب الصفة التي وقعت ككونه سبعا والانداء ما لم يجعل البيت عن يساره  
 وأضاف فيصم الاستناد في الوجوب إلى هذا البيان فيكون دليلاً آخر للوجوب وصورة  
 الامتثال أن يكون المأمورية معلوماً لكن بأقرب امتثال الأمر به كالوقوف بقدرهم  
 امتثالاً لإيجاب الصدقة فيعلم وجوبه من وقوعه امتثالاً ومن قرأ استفادة الحكم منه  
 مع استفادته من الأمر أيضاً التأكيد في جود الحكم حيث استفيد من كل من الأمر  
 والفعل ودفع وهم توقف أجزاء المأمورية على بعض الوجوه ولائها في عطف  
 الامتثال على البيان وإن حصل بكل منهما إلا أن عرفنا قال أن عطف العام على الخاص  
 كعكسه شرطه أو أورد ذلك لأن كلامه ما وإن كان أعني في نفسه من الآخر لأنه  
 أريد به هنا بيان الاستحالة وقيع هذه الوقوع والتقدير ووقوعه لأجل البيان أن لأجل  
 الامتثال والبيان الذي الوقوع لأجله والامتثال الذي الوقوع لأجله متباينان ٨١  
 (قوله ولا اشكال في ذكر البيان هنا الخ) رحمه الاشكال أن ذكر البيان هنا في عدد أقسام  
 سوى ما تقدمت في ذكر البيان يستلزم جعل القسم قسماً وما حصل الجواب  
 أنه لا اشكال لأن الكلام هنا بما يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا بقيد كونه سوى  
 ما تقدمت فقوله وتعلم صفة فعله أى مطلقاً لا بقيد كونه سوى ما تقدمت (قوله ويخص  
 الوجوب) أى عني كما أشاره الشارح بقوله عن غيره (قوله كالصلاة بالاذن) أى أن  
 الصلاة المعصومة بالاذن علامة على وجوبها وهذا كلام صحيح ويجوز له على أن المراد  
 أن الاذن للصلاة أمانة على وجوبها فيكون في العبارة قلب والاصل كالاذن بالصلاة  
 (قوله بخلاف ما لا يؤذن لها) أى فانه لا يحكم بوجوبها وليس المراد فانه يتق عليها  
 الوجوب ثم لا راد عليه أن الصلاة لا يلزم أن تكون بالاذن من اتفعا علامة الوجوب  
 كالاذن اتفعا للوجوب والاتقض بالضرورة فانها لا أدان لها مع أنها واجبة (قوله  
 لو لم يجب) أى لو لم يحكم بوجوبه أى ولم يرضه شيء آخر (قوله وقد يتفق الوجوب الخ)  
 إشارة إلى قصد الأمانة وهي قوله لو لم يجب الخ بعدم المعارض (قوله لم يرد قصد القرية)  
 مجز قد صدقها اطلاع لنا عليه فالمراد أن تدل قرينة على قصد هذا ذلك الفعل مجز عن  
 قد الوجوب بأن لم يكن دليل للوجوب (قوله لانه الاحوط) أى لأن التحل أن حصل على  
 الوجوب فلا يخرج من عهده إلا بالاثبات بخلاف ما إذا جلى التذنب أو الإباحة

(قامته مثله) في ذلك (في الأصح)  
 عبادة كان أو لا وقبل مثله  
 في العبادة فقط وقبل لا إطلاقاً  
 يكون كجهول الصفة وسيأتي  
 (وتعلم) مفعله (نص) عليها  
 كقوله هذا واجب مثلاً (وتسوية  
 معلوم الجبهة) كقوله هذا الفعل  
 ما ولو كذا في حكمه المعلوم  
 (ورفعه) بياناً أو امتثالاً له على

وجوب أو نذير أو إباحة فيكون  
 حكمه حكم المسمى أو المتشبه  
 ولا اشكال في ذكر البيان هنا مع  
 ذكره قبل لأن الكلام هنا فيما يعلم  
 به صفة الفعل من حيث هو لا بقيد  
 كونه سوى ما تقدمت (ويخص

الوجوب) عن غيره (أمانة كالصلاة  
 بالاذن) لانه ثبت باستقراء  
 الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة  
 بخلاف ما لا يؤذن لها كالصلاة  
 العبد والاستسقاء (وكونه) أى  
 الفعل (منعوا) منه (لو لم يجب

كالنكاح والحذر) لأن كلامهما  
 عقوبة وقد يتفق الوجوب عن  
 هذه الأمانة لئلا يكون كافياً بعبود  
 السور ويصود وتلاوة في الصلاة  
 (ويخص) (التذنب) عن غيره (مجز

قصد القرية) عن قصد الوجوب  
 (وهو) أى الفعل لم يرد قصد القرية  
 (مجز) من صلاة وصوم وقراءة  
 وذكر في غرض ذلك من الطوائف  
 (وان جهلت) صفة (فالموجوب)  
 في حقه وحققاً لانه الاحوط



(وقيل للندب) لانه المتحقق بعد الطلب (وقيل للإباحة) لان الاصل عدم الطلب (وقيل بالوقف في الكل) لتعارض وجهه (و) قيل بالوقف (في الآيتين) فقط (مطلقا) (A A) لانها الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (و) قيل بالوقف (فيهما)

فقط (ان يظهر قصد القرية) والافتراض لا يوجب على غيره هذا القول سواء ظهر قصد القرية أو لا وبجامعة القرية للإباحة بأن قصد جعل المباحين الجواز لإزالة غيباب على هذا القصد كما قاله المحقق وقوله ان يظهر عدل اليه عن قوله ان يظهر الذي هو هو كما رأيتما في خطه مشطوبا على الثاني، فهما لمقابلة الأول (وإذا تعارض القول والفعل) أي تخالفا (وإذا دلل على تكرر مقتضى القول فإن كان القول (خاصا به) صلى الله عليه وسلم كان قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة وأنظر فيه في سنة بعد القول أو قبله (فالتأخر) من القول والفعل بأن علم (ناصح) للمستقدم منهما في حقه وذلك ظاهر في تأخر الفعل وكذا في تقدمه لدلالة الفعل على الجواز المستقر واحتج بقوله يدل الخ على ما يدل فلا نسخ حينئذ لكن في تأخر الفعل دون تقدمه لما تقدم من دلالته الفعل على الجواز المستقر (فإن جعل) المتأخر من القول والفعل (مقتضاها) أي الأقوال (الأصح الوقف) عن أن يرجح أحدهما على الآخر في حقه إلى حين التاخير لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما على

فقد لا يفعل ويكون في نفس الامر واجبا فثبت الاحتياط (قوله وقيل للندب) لم يقل الشارح فيه وبما عرفت في حقه وحسنا كما قال في القى قبله وكأنه لم ينصر بوجه هذا وكلام الكل في تقرير الدليل في هذا وما بعده إشارة إلى أن المراد الندب والإباحة في حقه فقط وبوجه قول الشارح في الخ لاسر لانها الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مطلقا) أي ظهر قصد القرية أم لا وهو راجع للأقوال قبله كلها كما سيأتي عليه الشارح (قوله سواء ظهر قصد القرية أم لا) قد يقال ما ظهر فيه قصد القرية يصح كون معلوم الصفة للسر من أن يجوز قصد القرية من أمارات الندب والكلام هنا في مجهول الصفة وقد يجب بأن الذي من أمارات الندب قصد القرية أي حصول ذلك ووقوعه بالفعل والذي هنا ظهور ذلك لاحصوه ووقوعه فليست لأجل هذا أولى مما أطال به الصلوات من هنا (قوله فتنبأ على هذا قصد) أي لاصل الفعل لانه من حيث ذاته مباح لأواب فيه (قوله عن قوله) أي في النسخة التي عدل عنها إلى هذه وقوله الذي نفت لقوله ان يظهر وقوله هو عائد إلى قوله ان يظهر المعدول عنه وهو المراد الثاني من قوله مشطوبا على الثاني منهما وقوله لمقابلة الأول أي وهو ان ظهر (قوله أي تخالفا) فسر التعارض بالتوافق الا من من التعارض الذي هو التقابل على سبيل التامع لانه لو أريد به التقابل المذكور صار قوله يدل دليل على تكرر مقتضى القول مستدركا لاغتنامه قبله عنه اذ لا يتحقق التعارض بذلك المعنى الا اذا دل دليل على ما ذكر (قوله في حقه) متعلق بناسخ (قوله لدلالة الفعل على الجواز المستقر) إشارة إلى جواب ما يقال ان الفعل لا يعموه (قوله لكن في تأخر الفعل الخ) أي عدم النسخ بمحل في تأخر الفعل لدلالة الفعل المتأخر على أن غاية القول وقوع الفعل لعدم دليل يدل على تكرر مقتضى القول بخلاف ما إذا تقدم الفعل فانه يكون منسوخا بالقول لما تقدم من دلالته الفعل على الجواز المستقر فاذا ورد بعده القول المنافي باقتضاء كان ناسخا له وبوجه كونه منافيا مقتضاه مع عدم الدليل على تكرر مقتضى القول لدلالة القول على انقطاع الاستمرار ولو بوقوع مقتضاه مرة (قوله في حقه) متعلق بالوقف بمعنى التوقف (قوله لوضعه لها) أي للدلالة أي لاجلها (قوله والفعل اعطيل بقرينة) أي اكونه لم يوضع للدلالة فله محامل فلا يمتن قرينة تعيين بعض تلك المحامل الذي يراد من الفعل (قوله بدليل أنه بينه القول) أي المشكل منه وذلك كافي لخطوط الهندسة ونحوها من الاشكال والاشارات والحركات التي جرت العادة بالاستعانة بها في تعليم اذ الحرف القول بالمطوب ودفع بأن غايته انه قد وجد البيان بالفعل لكن البيان بالقول أكثر فكون راجحا وبقدرة تسليم التساوي فالبيان بالقول أرجح لكونه موضوعا للدلالة كما ذكره الشارح

الآخر وقيل يرجح القول لانه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لها والفعل اعطيل بقرينة وقيل يرجح الفعل لانه أقوى في البيان بدليل أنه يبين القول ولا تعارض في حقه حيث دل دليل على تأمينه في الفعل لعدم تناول القول لنا

ولما تقدمت في بحث الموضوعات القوية من أن القول أعز دالة اذيم المعقول والمحموس  
بجلاف الفعل فإنه يختص بالوجود المحموس (قوله الى آخر ما تقدم) أي من قوله في كل  
سنة وأقرب فيه في سنة بعد القول أو قبله (قوله وفي الامة) أي وفي حق الامة (قوله ان  
دل دليل على التأمي به في الفعل) ان قلت لم قيد التأسي به هنا وفيما يأتي بدلالة الدليل على  
التأمي ولم يقيد ذلك فمما سبق من قوله وما سواه ان علت مقته فأتمه مثله فإنه بضد ثبوت  
التأمي وان لم يدل دليل عليه وهو الموافق لكلام غيره ولا سند لال بقوله تعالى لقد كان  
لكم في رسول الله أسوة حسنة اذ لو دل دليل خاص لم يحجج للاستدلال بذلك قلت وجه  
ذلك ان الكلام هنا فيما اذ اثبت حكم في حقنا ثم وقع منه صلى الله عليه وسلم فعل يوافق  
فلا تترك ما ثبت في حقنا وثبت تأسيه بالابدليل والكلام هناك حيث لم يثبت في حقنا  
ما يخالف الفعل فطلب تأسيه بعدم المعارضة فيه في حقنا نعم سيق الاشكال في قول  
الشراح السابق ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسيه به في الفعل لعدم تناول  
القول انما اللهم الا أن يجاب بأن عدم التعارض في حقنا ليس قطعيا لاحتمال ثبوت حكم  
القول في حقنا أيضا وان لم يتناولنا أن نرد ضمانه ليس الا بقرينة المفهوم فالتعارض  
محتمل فاحتجج بالدليل التأسي فليست مسلم (قوله الاصم أنه يعمل بالقول) أي لانه  
أقوى دالة وقيل بالفعل لانه أقوى في البيان على ما تقدم (قوله وانما اختلف التعديج  
في المستثنى) أي حيث رجع الوقت في حقه والعمل بالقول في حقنا (قوله لا نامتعبدون)  
أي مكلفون فيما أي في الفعل الذي يتعلق بنا بالعلم بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق به صلى  
الله عليه وسلم فلما نامتعبدون بالعلم بحكمه اذ لا ضرورة الى الترجيح فيه وقال مسلم لا يفتي  
اشكال هذا التوجيه من جهة أن الترجيح انما يكون بدليل ويجوز احيجابنا العلم بالحكم  
لنعمل به لا يصلح دليلا لمرجم مع أن هذا التوجيه لا يقتضي ترجيح  
خصوص القول بل ترجيح أحد الأمرين من القول ومقتضى الفعل اللهم الا أن يقال  
ترجيح القول لحوط لكن هذا مسلم في خصوص هذا المثال ونحوه لا مطلقا ولا يقال  
ومن جهة ان نفي الضرورة الى الترجيح فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم كبا مجموعه  
بل قد تدعو الضرورة اليه كالودل دليل على تأسيه بفعله اذ التأسي حيث قد تنوقف على  
معرفة التأسي والمسخ فان كان التأسي الفعل ثبت التأسي أو القول ارفع به التأسي  
لا نقول لانسلم ان دالة الدليل على التأسي به ضرورة تدعو الى الترجيح في حقه لا غاية  
الامر التعارض في حقنا كفاية الترجيح في حقنا كافي القسم الا في أن هذا  
فيما نحن فيه غلط ظاهر لان الفرض اختصاص القول به فعلى تقدير كونه متأخرا  
انما يفسخ الفعل بالنسبة اليه لا بالنسبة اليها أيضا فليأتنا الجواب أن الترجيح هنا لم يقع  
الابدليل وهو كون القول أقوى لانه موضوع للدلالة فلا يختلف بخلاف الفعل فإنه  
محامل وانما يفهم منه بعض ما في بعض الاحوال بقرينة ولا أعز دالة لانه يعم المحذور

(وان كان) القول (خاصا)  
كان قال يجب عليكم صوم عاشوراء  
الى آخر ما تقدم (فلا معارضة  
فيه) أي في حقه صلى الله عليه  
وسلم بين القول والفعل لعدم  
تناول القول به (وفي الامة المتأخر)  
منهما بان علم (ناصح) المتقدم (ان  
دل دليل على التأسي) به في الفعل  
(فان جهل التاريخ) فحقنا كما الاصم  
يعمل بالقول وقيل بالفعل وقيل  
الوقت عن العمل واحدهما  
لمل ما تقدم وانما اختلف التعديج  
في المستثنى كما في المختصر  
لا نامتعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم  
بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق  
بالتبى صلى الله عليه وسلم اذ لا ضرورة  
الى الترجيح فيه وان رجع الا مدى  
تقدم القول فيه أيضا وان لم يدل  
دليل على التأسي به في الفعل  
فلا تعارض في حقنا لعدم ثبوت  
حكم الفعل في حقنا (وان كان)  
القول (عاما لتأريه) كان قال  
يجب على وعليكم صوم عاشوراء  
الى آخر ما تقدم (تقدم الفعل  
أو القول ولا كما) من أن  
يتأخر من القول والفعل بان علم

والموجود المعقول والمحسوس والفعل يخص بالموجود المحسوس ولأن دلالة القول  
متفق عليها ودلالة الفعل تختلف فيها والمتفق عليه أولى بالاعتبار ولأن العمل بالقول  
يُطل مقتضى الفعل بجملة لأنه محقق بالامة وقه بطل حكمه في حكمه والجمع بينهما  
ولو بوجه أو من إبطال أحدهما بالكيفية لكن لما احتجنا إلى الترجيح للتعبير عما هذا  
الدليل الذي هو قوة القول ولم نزاع الاحتمال بخلاف ما يتعلق به عليه أفضل الصلاة  
والسلام لما لا يحجج اليه أعرضنا عن الترجيح بهذا الدليل من أعاة لا احتمال هذا حاصل  
ما في العند فليست أم بعد اه نفسه (قوله متقدم على الآخر) أي في العمل لا في الوجود  
(قوله بأن ينسحق في حقه) أي مطلقا لدليل أم لا بدليل، بعده (قوله لأن التخصيص  
أهون منه) أي من التسخيم لما فيه من أعمال الدليلين لأنه رفع البعض والتسخيم رفع الجميع  
ومحل ذلك في تأخر الفعل إذا لم يعمل النبي صلى الله عليه وسلم قبله يقتضى القول  
والافق وتسحق في حقه أخذنا مما مر في آخر التخصيص (تنبيه) • لو يكن القول ظاهرا  
في الخصوص ولا في العموم كأن قال صوم عاشورا واجب في كل سنة فالظاهر أنه كالعلم  
لأن الأصل عدم الخصوص اه شيخ الاسلام (قوله زيادة الفائدة) علة للافتتاح بتقسيم  
مطلق المركب مع أن المقصود بالذات هو النص من المركب الغير ومما فيه أنه لما كان  
تقسيم مطلق المركب يجرى إلى الكلام في المركب الأخرى لكونه من أقسامه كان ذلك  
محسلا للعرض مع زيادة الفائدة (قوله كدلول لفظ الهذيان) يعني ما صدقات مدلوله  
وهو لفظ مركب لا معنى له وفي هذا السعيا باختصار الهذيان في المركب وعدم انحصار  
المهمل في الهذيان قال الشهاب فان خص الهذيان بالناسي عن نحو المرض فكلاهما وجه  
والأفهي مستدركه فيما يظهر اه وقد يقال على تقدير تسليم انحصار المهمل في لفظ الهذيان  
أن وجه الكاف انها قد تكون باعتبار الأفراد الذهنية قاله سم (قوله فرجع خلافة إلى  
أن مثل ما ذكر لا يسمى مركبا) أي لا إلى قسم من أصله إذا لام لا يشكر وجود لفظ ضم  
بعضه إلى بعض ولا معنى له ولكن لما اعتبر في التركيب الضم مع الافادة ثبت اتقت  
الفائدة اتقى التركيب رجع خلافة إلى أن مثل ما ذكر لا يسمى مركبا وأما من لم يعتبر  
في التركيب الافادة فأطلق التركيب عليه كغيره وقوله لا يسمى مركبا أي كالايسى مفردا  
فهو واسطة وعليه فالاقسام ثلاثة (قوله وليس موضوعا) قال الكمال لا فائدة لتصریح  
به لأن معنى المهمل اتقنه اذ المهمل ما لموضع لمعنى فيقول الكلام إلى الحكم بأن غير  
الموضوع لمعنى غير موضوع لمعنى ولا فائدة كما لا فائدة لقولك الإنسان إنسان لا يقال  
صرح به لموضع فهم عود التصريح في أنه على المركب مطلقا لا ناقول تصور معنى المهمل يدفع  
هذا التوهم ويعين أن المراد المستعمل اه وأقول جوابه أما لا فافها حقه المولى  
سعد الدين في شرح قول العقائد حقائق الاشياء نابعة من أن الشيء قد يكون له اعتبارات  
مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيد بالنظر إلى بعض تلك الاعتبارات دون بعض

بمقدم على الآخر بأن ينسحق  
في حقه صلى الله عليه وسلم  
وكذا في حقنا أن دل دليل  
صلى تأسنا به في الفعل والافلا  
تعارض في حقنا وإن جهل  
التأخر فالأقوال أحصا في حق  
الوقت وفي حقنا تقدم القول  
(الآن يكون) القول (العلم  
ظاهرا فيه) صلى الله عليه وسلم  
لأنما كان قال يجب على كل  
وأحد صوم عاشورا إلى آخر  
ما تقدم (فالفعل تخصيص) للقول  
العام في حقه تقدم عليه أو تأخر  
منه أو جهل ذلك ولا نسحق جيتد  
لأن التخصيص أهون منه  
• (الكلام في الأخبار) •  
أي فسخ الهرمة واقضه بتقسيم  
المركب الصادق بالمعبر ليغير  
الكلام إليه زيادة لفظة فقال  
(المركب) أي من اللفظ (أما  
مهمل) بأن لا يكون له معنى (وهو  
موجود) كدلول لفظ الهذيان  
(خلافا للامام الرازي في نفسه  
وجوده قائلا التركيب انما  
يصار إليه للافادة ثبت اتقت  
اتقى فرجع خلافة إلى أن مثل  
ما ذكر لا يسمى مركبا (وليس  
موضوعا) اتفاقا (وأما مستعمل)  
بأن يكون له معنى •

كالإنسان إذا أخذ من حيث أنه جسم ما كان الحكم عليه بالحيوان متقيدا وإذا أخذ  
من حيث أنه حيوان ناطق كان ذلك لقوا **هـ** وبيان ذلك هنا أن المهمل أخذ من حيث  
أنه لا معنى لفقد الحكم عليه بعدم الوضع لأن من حيث أنه لم يوضع لمعنى حتى يكون الحكم  
المدكور لقوا أو لم ذلك أشار الشارح بتفسير المهمل بقوله بأن لا يكون له معنى دون أن  
يقول بأن لم يوضع لمعنى فان قيل لكن عدم الوضع لازم لكونه لا معنى له قلت لزومه  
لا يمنع افادة الحكم به ألا ترى أن قول القائل الإنسان قابل للعلم فيه حكم على الإنسان  
بلازومه ولا يبع أحد انكار افادته ولا دعوى أنه لغو وقد جعل المولى التفاتنا في قبل  
تحقيقه السابق من أمثلة ما يفيد قول القائل واجب الوجود موجود مع أن الوجود من  
لازم واجب الوجود بلا خفاء وأما ثانياً فإشارته في قوله لا يقال الخ وأما ما أجابه  
عنه فهو مدفوع بأنه قد يفصل عن معنى المهمل أو معنى الوضع فدفع التوهم بظاهر وأما  
ثالثاً فبيان المقصود بيان انتفاء الوضع بالاتفاق بدليل إطلاقه وذكر الخلاف فيما بعده  
وهذا الاتفاق قد ليس لازماً لمعنى المهمل فينبغي التنبه عليه كلافعل عنه قاله سم قلت  
قياس ما هنا على ما ذكره السعدوني به قياس مع الفارق فإن الإنسان إذا أخذ من حيث  
أنه جسم يكون الحكم عليه بأنه حيوان مقيدا لأن الجسم يكون حيوانا وغير حيوان  
ولا كذلك الحال هنا فالأمر لا يكون موضوعا وغير موضوع حتى يكون الحكم  
عليه بعدم الوضع مقيدا وأما قوله فهو مدفوع بأنه قد يفصل عن معنى المهمل الخ  
فلا يخفى ضعفه وكذلك أجابوا الثالث والظاهر ما قاله الكمال فإفادته لا كقوله وليس  
موضوعا لا مجرد الإيضاح ولو قابل المهمل بالموضوع لاستغنى عن قوله وليس موضوعا  
(قوله أي بالنوع) أي بأن قصد الواضع بوضع فرد من أفراد المركب الوضع لمصلحة  
المركب من حيث هو من غير نظر لخصوص المركبات (قوله والتعبير عنه بالكلام) أي  
في الجملة والآخر المعلول أن المركب أهم من الكلام لاعتبار الفائدة التامة في الكلام  
دون المركب لصدقه بنحو الإضافي ووجه الشرط وحدها وكذلك الجزء (قوله ما نفص  
من الكلام الخ) هذا التعريف الذي ذكره المصنف تبع فيه ابن مالك في تسهيله قال الغمامي  
في شرح التسهيل فان قلت مدقه أي قوله ما نفص من الكلام على الاثنين متعذر وذلك  
لأن من في قوله من الكلام لبيان الجنس فيلزم أن يكون مدخولها وهو الكلام مفسرا لها  
والكلام انما يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا فاذن لا يتحقق الكلام الا عند تحقق الكلام  
وهو باطل قلت لانسلم أن من يمينه وانما هي تعيضة وهي ويجزوه في محل نصب  
على الحال من الضمير المستكن في تضمن أي والكلام شيء تضمن كاشان من الكلام أي في حال  
كونه بعضا من الكلام فصدق على الاثنين قطعاً **هـ** من مع (قوله فهو رجل يكلم)  
قد يقال لأجابه لإخراج هذا لأن الكلام في التراكيب العجيبة لغة وهذا قد لفت به  
على أنه لا يصح الاستدلال بالكرة لأن يجب أن يفاده لا يمنع الاحتراز عنه فان قيل

(والخيار أنه موضوع أي بالنوع)  
وقيل لا والموضع مفرداته  
والتعبير عنه بالكلام كان  
(والكلام ما نفص من الكلام) أي  
كثان فصاعدا تضمننا (استنادا  
مقيدا مقصودا فإنه) فخرج غير  
المقيد فهو رجل يكلم



المتأخرين بانهم من بين أدوات الاستقهام مخصوصة يجوز على ما قبلها فيها وان كلام  
العرب على ذلك وقد ذكر المصنف يعني ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه الموضوع للكلام  
على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقوله عائشة رضي الله عنها في حديث الاثنا  
أقول ماذا اقول بعض الصحابة ~~فكان~~ كان ماذا اراجعهم هناك ذكره سم (قوله)  
وهو الحمد وبما تقدم قضية ان اللساني مخصوص لغة بما تقدم لكن قال غير واحد  
ان الكلام لغة ما يتكلم به فليلا كان أو كثير الا ان يدعى انه هذا المعنى مجازاً ويكون  
المراد بقوله الحمد وبما تقدم الحمد وبعض افراد بما تقدم أو يكون معناه الثبوت قد  
اختلف فيه (قوله المعبر عنه بامدادات اللساني) أي الافراد الخارجين عن المركبات  
(قوله قال الاخل الخ) اعترض الاستدلال بذلك بأنه ليس في قوله وانما جعل اللسان  
على القواد دليل ما يوجب ان اسم الكلام عنده مجاز في القظلي اذا القظلي ينادى عند  
اطلاق الكلام ولانه لا يلزم من كون القظلي دليلاً على النفس ان يكون اطلاق الكلام  
على القظلي مجازاً سم قلت لعل وجهه ان حاصل المعنى الذي اراده الاخل ان العتد به  
وللعول عليه ما في القواد واللسان انما يعبر عما في القواد وهذا القدر قد يوجب كونه  
مجازاً في اللساني وانظر ما الفرق بين قوله ولانه لا يلزم الخ وبين ما قبله (قوله مشترك) أي  
اشتركا كلفظيا كما هو صريح الشارح بعد ولم يتعرض للاشتراك المعنوي وكأنه لم يعد القدر  
المشترك بينهم والتكلف في حقيقة كان يجعل أحد الاخرين من اللساني والنفساني وقد  
ذكره غيره بل رجحه الكمال بن الهمام في المسارية حيث قال مانعه ثم لا شك في اطلاق  
الكلام على من قام به الحروف لغة اما مجازاً واما حقيقة وهو أي انه حقيقة أقرب لان  
المتبادر من تكلم نبيذ ونحوه هو تلفظه فيكون مشتركاً لفظياً ومعنوياً مشتركاً بناء على  
ان الكلام مطلقاً أهم من القظلي والنفسى وهو أي كونه مشتركاً معنوياً لا اوجبه اى  
لان الاصل وحدة الوضع وكون الاطلاق حقيقة اسم (قوله ويجاب الخ) حاصله ان عطف  
التبادر وليس علامة للحقيقة بل علامتها التبادر الحاصل بالصيغة والالاقتضى بالتبادر  
الحاصل ~~فكان~~ كثرة الاستعمال لانه وجد في المجاز مع انه ليس بحقيقة وفي أحد الحننيين  
الحقيقيين مع ان الحقيقة فيه لم تعرف به بل بالحاصل بالصيغة شج الاسلام (قوله لان  
بجته فيه) قال الشهاب هذا يشبه تقليل الشيء نفسه لان تكلم الاصولي هو بجته اه  
وأقول جوابه لان اسم المراد بتكلمه بجته الذي هو اثبات المحولات للموضوعات بل  
المراد به ارادته بافظ الكلام والنفسى وانما يريد الاصولي بافظ الكلام اللساني أي انما  
يطلق لفظ الكلام لارادة اللساني لان بجته عنى أي لان غرضه اثبات محولاته وهذا معنى  
حسن قريب بقى ان يقال ان بجته لا يتصرف في ذلك لانه بحث عن الادلة السريعة وهي  
لا يتصرف في الالفاظ لان منها الاجماع والقياس ونحوهما وهذه ليست ألقاظاً ويجاب بان  
المراد بان بجته بالنسبة للكلام اللساني والنفساني عن الكلام اللساني لان النفساني

وهو الحمد وبما تقدم لتبادله الى  
الاذهان دون النفساني الذي  
أثبتته الاشاعة دون المستقلة  
(وقال الاشعري حرة) انه حقيقة  
(في النفساني) وهو المعنى القائم  
بالنفس المعبر عنه بامدادات  
لللساني مجازاً في اللساني (وهو  
المتبادر) قال الاخل  
ان الكلام في القواد واعا  
جعل اللسان على القواد دليل  
(ومرته) انه (مشترك) بين اللساني  
والنفساني لان الاصل في الاطلاق  
الحقيقة قال الامام الرازي وعليه  
المحققون من اوجب على القولين  
عن تبادر اللساني بأنه قد يكثر  
استعمال اللفظ في معناه المجازي  
أو في أحد معنييه الحقيقيين  
فتبادر الى الاذهان والنفساني  
منسوب الى النفس زيادة ألف  
وون لادالة على العظمة كما  
في قوله سم شعرائ العظمى الشعر  
(وانما يتكلم الاصولي في اللساني)  
لان بجته فيه لا في المعنى النفسى

كما أشار إليه بقوله لا في المعنى النفسي والحاصل ان المراد انه قياسه كلام الساني  
ونفساني انما يبحث عن الساني فلا ينافي انه يبحث عن غيره ذلك من المعاني كالأجاء  
والقباس سم (قوله أي ما صدق الساني) أشار بذلك الى ان تقسيم الساني الى الاقسام  
المدكورة باعتبار ما صدقه لا مفهومه (قوله فطلب ذكر الماهية) أي صفة أو موصوفة  
على وجه التعيين لبعض افراده أو دون ذلك كما أجاب بذلك بعض المحققين عن الاشكال  
الوارد على تعريف الاستفهام بما ذكره وتقرره ان تعريف الاستفهام بأنه اللفظ المقيد  
بطلب ذكر الماهية كما يؤخذ من هذا التقسيم غير جامع لأن الاستفهام كما يقيد بطلب ذكر  
الماهية قد يقيد بطلب تعيين فرد من أفرادها فهو من أفراده فهو من أفراده وهو قد يقيد بطلب وصف  
من أوصافها فهو محل استغنى زيد وهل حذر الزرع (قوله أي اللفظ المقيد بطلب ذلك)  
قال الشهاب انما حوله لذلك لقول المتن الآتي والافلا لا يحتمل الصدق الخ فانه باعتبار  
اللفظ ولولا هذا الصع التقسيم هنا السداد بالسلفي من غير حاجة الى تأويل اه وبفهم  
حينئذ من كلام الشارح ان الاستفهام اسم للكلام المقيد بطلب ما ذكره لا به  
الاستفهام من اقسام الكلام الساني وكذا يقال في بقية الاقسام وهذا لا ينافي إطلاق  
الاستفهام بمعنى آخر كطلب الفهم سم (قوله وتخصيلها أو تحصيل الكف عنها أمر)  
ونهي يدخل فيه فهو فهمي كذا لأن فيه طلب تفصيل ماهية الفهم لذكرها فهو داخل  
في تعريف الأمر خارج عن تعريف الاستفهام وكذا لا يجوز أن كلف ما فيه  
أيضا طلب تفصيل ماهية ذكر كذا لا يجوز ذكر ماهية كذا نهر مد عليه فهو كلف فانه أمر  
ويصدق عليه حد النهي وهو طلب تفصيل الكف عنها دون حد الأمر وهو طلب  
تفصيلها فلا يكون حد الأمر جامعا لحد النهي مانعا وهو باز يد فانه يقيد بطلب تفصيل  
الماهية لانهم قد فسروا التسديد بطلب الاقبال فهو طلب تفصيل ماهية الاقبال مع  
أتمليس بأمر ولا نهى ويجب عن الأول بأن الحدود الضمنية كالمستفادة من التقسيم  
لا يتوجه عليها المؤاخذه بمثل ذلك وعن الثاني بأنهم تسهوا في تفسير التسديد بطلب الاقبال  
لانه لازم عنه وهذا قال في شرح العدة فانه أي التسديد وضع تسمية الخطاب ويلزم منه  
طلب الاقبال اه سم قلت قد يقال ان فحوا كلف يقيد بطلب تفصيل ماهية الكف  
فهو داخل في حد الأمر وفيه ان النهى كذلك إذ فيه طلب تفصيل ماهية الكف  
اذ المكلف في النهى الكف كما تقدم فلا يثبت الأمر متغيرا عن النهى الآن يقال ان  
النهي طلب تفصيل ماهية الكف عن ماهية أخرى بغير لفظ فهو كلف والأمر طلب  
تفصيل ماهية الفعل أو تفصيل ماهية الكف عنه بلفظ فهو كلف بقرينة ما مر في تعريف  
الأمر والنهي ولا يفتي ما فهم من التكلف (قوله وسائل) أي دون المطالب منه رتبة  
تسمية مثل هذا أمر حقيقة مع تعريف الأمر بأنه اقتضاء الفعل اقتضاء مجازا مغيرا ظاهر  
اذ لا يظهر فيه الجزم في سؤال العبد ربه خصوصا مع ملاحظة ان التوعد بالعذاب من

(فان أراد أي ما صدق الساني)  
(بالوضع طلبا بطلب ذكر الماهية)  
أي اللفظ المقيد بطلب ذلك  
(استفهام) خصوصا هذا (و) طلب  
(تفصيلها أو تحصيل الكف  
عنها) أي اللفظ المقيد لك (أمر  
ونهي) فهو موصوف ولا يقيد (ولو) كان  
طلب تفصيل ما ذكر (من مطلق)  
أي حسا والمطلوب منه رتبة  
(وسائل) أي دون المطالب منه  
رتبة فان اللفظ المقيد لذلك منها  
يسمى أمر أو نهيا وقيل لا بل يسمى  
من الأول التماسا ومن الثاني  
مؤالا وأشار المصنف الى هذا  
الخلافا بقوله (والأمر أي وان  
لم يقيد بالوضع طلبا (فلا لا يحتمل)  
منه (الصدق والكذب) فيما دل  
عليه

خاصية الجزم على ما تقدم في محله وانما يظهر هذا بالنسبة للخلق لكن يبقى الكلام في أن  
السؤال منه تعالى بلفظ الامر كالتعريف من أي الاقسام المذكورة فان خرج عنها كان  
التعريف غير حاصرا فليسا بل حاله سم (قوله تبيينه وانشاء) أي لانك ثبتت به غيرك على  
مقصودك وانشاءه أي اشكرته من غير أن يكون موجودا في الخارج فقله سم عن بعضهم  
(قوله أم أفاد طلبا باللازم) كالتعريف والترجي قال الشهاب فيه بحث من جهة التقى وأما  
الترجي فقدمت في الملوك على انه لا طلب فيه وانما هو ارتقاب شيء لا وثوق بمجمله اه  
وأقول اختلفوا في التقى فهم من قال انه لطلب التقى ومنهم من قال انه حالة تضائية  
بأنهما اطلب فاذكره الشارح كالمصنف أحد قولين فله معنى البحث قاله سم والحالة  
التضائية هي التلف والتعسر على فوائده ذلك يستلزم كونه مطلوباً بالامكان (قوله  
ومحتملها الظاهر) يخرج منه ان الظاهر بما يحتمل الصدق والكذب أو كلام مركب يحتمل  
الصدق والكذب وقد اعترض على هذا التعريف بأنه يستلزم الدوراد الصدق معرفة  
بمطابقة نسبة الظاهر للواقع والكذب بعدم مطابقة نسبة للواقع وأجيب بوجوده منها ان  
الظاهر الاصطلاحي يعرف بالصدق والكذب اللغويين والصدق والكذب الاصطلاحيين  
بالظهور اللغوي ومنها ان هذا انما يدخل من فسر الصدق والكذب بما ذكرنا لو فسرنا  
بمطابقة النسبة الايجابية والانتزاعية للواقع وعدم مطابقة للواقع فلا دور سم (قوله  
من حيث هو) أي بمجرد النظر الى مفهومه أي بمجرد ان يلاحظ انه نسبة شيء الى شيء مع  
قطع النظر عن الالفاظ والقرائن الحالية والمقابلة بل عن خصوصية الظاهر كذا عبر بعضهم  
سم (قوله وأني قوم تعرفه الخ) في القرائن الغامضة وشرحها الشرح الشريف  
ما ينبغي ايراد عليه من تخصيصه وايضا حقه المقام قال فانظروا تصويره أي تعقل المفهوم الذي  
وضع اللفظ له من حيث هو ضروري لا يحتاج الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى من اللفظ  
أو تصويره من حيث انه معناه ضروري كذا حقه العلامة ولا توجه حقيقته انما يتبدل  
بتبدل الاصطلاح فلا وصف بالضرورة فان الحكم على ذات المعنى المقرر ضروريته  
في المذهب الاصح فان قيل اذ اعرف الشيء بالذات فبداهته بدعيه لا اذا التقينا الى  
حصوله نعرفه انه بغير نظر فلا وجه لاختلاف الجهتين ولا للاستدلال وكذا كل كسبي  
أجيب بأننا نجد صوراً لا ندري كيف حصلت وذلك لان النفس قد تحصل علومها لا تقتفت  
الى كيفية ضبط حصولها حتى اذا اختلفت وطالت المدة التيسر على ما في بعضها كصفة  
الحصول واحتج من قال بنظرية الظاهر بأنه لو كان بدعيها لما اشتغل العلماء بغيره فقيل لانه  
ضائع وقيل لان المعرفة هو الموصل بطريق النظر فلا يكون المعرفة الاقترابا يمكن  
الحواب بوجهين الاول ان الشيء قد يكون بدعي الكنه نظرياً ومن وجهه فغير تعريف  
حقيقياً بالوجه النظري من غير محذور وفيجوز ان يكون تعريف الظاهر يعرف بالوجود نظرية  
مع بداهة الكنه وما توهم من ان الامر الاعتباري لا يعرف لا الوجه الثاني ان البدعي

(قوله وانشاء) أي يسمى بكل  
من هذين الاسمين سواء لم يتقدم طلبا  
فهو أنت طالق أم أفاد طلبا باللازم  
كالتعريف والترجي فقوليت الشاب  
يعود واعلم الله أن يعقوب عن  
(ومحتملها) أي الصدق والكذب  
من حيث هو (الخبر) وقد يتطوع  
بصدقه أو كذبه لا مورا وجه  
منه كما ينبغي (وابي قوم تعرفه



ما لا يحتاج الى نظر لا ما لا يمكن حصوله منه فلا يجوز أن يحصل بديهى خفى عن نظر محمد  
 أو رسم قل هو قان يختار المعرفة أحدهما تعليما وأجاب المصنفان تعريفة ليس تعريفا  
 حقيقيا راديه تحصيل مجهول لثلاثين ما ذكره هو بديهى وتعريفاته تبيينات رادها  
 الالتفات الى ما علم ليصدق بانه المراد بلفظ الخبر فتكون تعريفات لفظية لا تنافي البداهة  
 وكذا الطلب ضرورى تصويره على الاصح باقسامه أى مع أقسامه الخمسة الاتية من  
 الامر والتمنى والاستفهام والتداه والتقى اه بتلخيص واختصار كثير لمهمات  
 ونفائس ثم استدلل على بداهة الطلب والخبر بان كلام من أهل التمييز بلا احتياج الى تعريض  
 بين الخبر والطلب باقسامه فيعرف ان كلامهما نوع مغاير لا تخويورد كلا في موضعه  
 ويجب عنه جليطافه حتى الصياد المميز ومن لا يتأني منه النظر كالبه اه سم قوله  
 كالعلم والوجود والعلم قد ذكر المصنف في المقدمات اختلاف في أن العلم ضرورى  
 أو نظرى وفي المواقف وشرحه قبل انه أى الوجود بديهى تصويره فلا يجوز استثناء  
 يعرف الاتعريفات لفظيا وقيل هو كسبي فلا بد يستثنى من تعريفه وقيل لا يتصور أصلا  
 لبداهة ولا كسبا والخبر انه بديهى والمنكره أى لكون الوجود بديهيا فمعرفة الاولى  
 من يدعى انه كسبي محتاج الى معرفة والثانية من يدعى انه لا يتصور الوجود أصلا لبداهة  
 ولا كسبا بل هو ممتنع التصور وبسط حجج الفرق الثلاث ثم قال ثم من قال بانه أى  
 الوجود يعرف حقيقة لكونه كسبيا عنده ذكره عبارات الاولى انه أى الموجود هو  
 الثابت العين والمعدوم هو المتنى العين وفائدة لفظة العين التبيين على ان المعرفة هو  
 الموجود في نفسه والمعدوم في نفسه لا الموجود في غيره والمعدوم في غيره ولا ما هو أعم منها  
 الثانية انه المنقسم الى فاعل ومنفعل أى مؤثر ومتأثر والمنقسم الى سابق وقديم والمعدوم  
 ما لا يكون كذلك الثلاثة ما يعلم ويخبر عنه أى يصح أن يعلم ويخبر عنه والمعدوم ما لا يصح  
 أن يكون كذلك فهذه العبارات تعريفات للموجود ويعلم منها تعريفات الوجود  
 فقال الوجود ثبوت العين أو ما به ينقسم الشيء الى فاعل ومنفعل أو الى حادث وقديم  
 أو ما به يصح أن يعلم الشيء ويخبر عنه وكه أى كل ما ذكره هذا القائل تعريف بالاختي  
 كالاصحى فان الجهوى يعرفون معنى الوجود والموجود ولا يعرفون شيئا مما ذكر  
 في هذه العبارات وايضا الثابت يرادف الموجود والثبوت الوجود فلا يصح تعريفه به  
 تعريفات حقا والقائل موجود له أثر في الغير والمفعل موجود فيه أثر من الغير والقديم  
 موجود لا أول له والحادث موجود له أول فلا يصح أخذ شيئا منها في تعريف الموجود وصحة  
 العلم والاخبار فرع امكان وجودهما فالتعريف ما انضاف دورى اه من سم قوله  
 فلا حاجة الى تعريفه المناسب أن يقول فلا يعرف قوله وقد يقال الانشاء ما يحصل  
 مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافه الخ اعلم ان معنى الخبر والانشاء المعنى الشامل  
 لجميع ما عدا الخبر والتمييز بينهما ملاق واحتياج الى الايضاح وقد تلخص ذلك شيئا

كالعلم والوجود والعلم  
 أو ان تعريف ما ذكر قبل لأن كلام من  
 الأربعة ضرورى فلا حاجة الى  
 تعريفه وقيل ليس تعريفه (وقد  
 يقال الانشاء ما) أى كلام  
 يحصل مدلوله في الخارج  
 بالكلام) نحو أنت طالق وقم فان  
 مدلوله من يقع الطلاق وطلب  
 القيام يحصل به لا بغيره

الشريف في شرح القوائد بحث قال اعلم ان كل امرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع  
 النظر عن اعتبارهما بمعتبر حالة اما بالثبوت أو بالانقضاء ضرورة استحالة ارتضاع التصديقين  
 والخبر بدال وضاعا على صورة ذهنية على وجه الادعاء فتحكي تلك الحال الواقعية وتبينها  
 والحكاية تبدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز فصله عن كلا  
 مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى ويقوم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع  
 فبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية في الكيفية موافقة للحكاية للمحكي  
 فهما ثبوتان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة  
 الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع في الكيفية والكذب بخلافه اياها ولما  
 ان تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللاوقوع من حيث انها مدركة فهو ومنه من  
 اللفظ ان طابقت في الكيفية بما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة  
 فصدق والافتكاذ والتغاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف الحق في الاصول  
 الا ان فيه تكلفا فظهر صحة حل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد  
 بالصورة الذهنية هو الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وهذا أي أنها مدلول الخبر  
 موافق لقول المصنف ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين  
 الوقوع واللاوقوع سواء اراد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللاوقوع وأن  
 التغاير بين المتطابقين حقيقي على الأول اعتباري على الثاني ثم قال فان قيل اضرب مثلا  
 يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا فان تحقق كانت صدقا والافتكاذ باطلت فهو موضوع  
 لنسبة الطلب للماليين ثبوتها يدل على الثبوت بالذات الا انه يستلزم خبرا وهو ان الضرب  
 مطلوب فيدل على نسبة تحتتمل المطابقة لأنه بالذات يدل على صورة فتحكي ثبوت نسبه  
 فافهم اه وحاصل الجواب أن الخبر موضوع بصورة تبين ثبوت النسبة وتحكي ذلك  
 والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة وقال الحفيد في حواشي الخبص تحقيق الفرق  
 بين الخبر والانشاء أن الخبر تصديقه مطابقة النسبة المفهومة للتأرجح بخلاف الانشاء  
 والافتكاذ من الامر والنتي يدل على نوع طلب مخصوص فاذا لم يكن في نفس المتكلم هذا  
 النوع بل ما يقابله بلزم أن يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا لكنهم اعتبروا الصدق  
 والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للتأرجح وعدمها فأمل اه واذا قررت هذا  
 فيمكن أن يحمل كلام المصنف والتأرجح على ما قلته شيئا فقال المصنف الانشاء  
 ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام أي ما لا يكون حكاية للنسبة الواقعية بين طرفيه فقوله  
 اضرب مدلوله نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وقوله يحصل به أي هو المقصود منه  
 وقوله لا يغيره أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافي أنه يتحقق بدونه  
 وقوله أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره يحمل على أن المراد بعدلوه مضبوته الذي هو  
 وقوع النسبة الحكمية على ما أشار اليه بعد على أن يكون مدلوله الحقيقي المقصود به

حكاية ذلك المضمون وقول المصنف أي ماله خارج صدق أو كذب أي ما يكون مدلوله  
 حكاية للنسبة الواقعة بين طريقه ونفي أن يراد بالخارج الخارج عن اعتبار المعتبر  
 حتى يشمل هذه التواريخ أو قول الشارح أي مضمونه من قيام زيد أي من وقوع قيامه وكلامه  
 بفهم ما تقدم فله في كلامه شذوذاً عن الحق في الأصول من أن المطابقة بين الوقوع  
 واللا وقوع من حيث كونه مفهوماً من اللفظ وبين ذلك باعتبار الواقع وقطع النظر عن  
 كونه مفهوماً من اللفظ فليتأمل اهـ سم (قوله أعز منه بالمعنى الأول) أي وهو ما لا يحتمل  
 الصدق والكذب بما لا يسد بالوضع طلباً وقوله لشعوره أي الانشام بهذا المعنى ما قبل  
 الأول وهو ما لا ياد بالوضع طلباً معه أي مع الأول فتصوهم انشاء على الثاني دون الأول  
 لا فادته بالوضع طلباً بخلاف أنت طالق فله انشاء على الأول كالنافية ذاملاً للشارح  
 للانشاء على الثاني وقول الشارح أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره كل منه ومن  
 قول المصنف أي ماله خارج صدق أو كذب تفسيره بخلافه لكن تفسير الشارح بالحقيقة  
 وتفسير المصنف باللازم وقوله ماله خارج ما خبر به من المحذوف والتقدير والخبر ماله  
 خارج وبجمله خارج نعم لما وقوله صدق أو كذب نعم أيضاً كما يفهمه من الشارح  
 (قوله فأن مدلوله أي مضمونه الخ) أعني الممدلول بالمضمون الذي هو النسبة بالالحكم  
 الذي هو المدلول حقيقة على ما سبأ في لأن النسبة هي التي تحصل بغيره بخلاف الحكم فانه  
 لا يحصل إلا به اهـ سم (قوله وهو محتمل الخ) ضمير يعود على المضمون وهو قيام  
 زيد وقوله فيكون هو أي قام زيد الذي هو الخبر وأبرز الضمير في يكون الثانية في الموضعين  
 لعوده لغير ما عاد عليه ضمير الأولى فيهما فأن الضمير في الأولى يعود على المدلول وفي الثانية  
 على الكلام (قوله ولا يخرج له) أي ولا تخرج له فهو صدق وقوله لأنه أي الخبر من  
 الذي هو النسبة لا من حيث مدلوله الذي هو الحكم على ما سبأ وقوله لأنه أي الخبر من  
 حيث مضمونه وهذا ظاهر فيما تقدم عن الحق في الأصول وواقفه ظاهر قول المصنف  
 الآتي ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقائه في زيد بن عمرو فانه  
 وإن أمكن تأويله بما وافق ما تقدم من تحقيق شجنا وقوله فالصدق أي فالخبر الصدق  
 وليس المعنى فالمطابقة هي الصدق لما تقدم من أن الصدق والكذب في عبارة المصنف  
 وصفان لنفس الكلام سم (قوله فالخبر ما قال الخبر ما، مطابق الخ) حاصله أن الصور  
 ستة لأنه إما مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة وإما مطابق للواقع مع اعتقاد عدم  
 المطابقة وإما مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شجنا فهذه ثلاث صور مع المطابقة للواقع  
 أو لاها صدق والاثنتان بعد ها واسطة وأما غير مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة  
 وأما غير مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة وأما غير مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شجنا  
 فهذه ثلاث أيضاً مع عدم المطابقة للواقع أو لاها كذب والاثنتان بعد ها واسطة فتقول  
 المصنف فالثاني فيما أي قولنا وتفيه في جانب المطابق للواقع وفي جانب غير المطابق وقول

وقوله بالكلام من اطاعة الظاهر  
 مقام التخصيص للإيضاح فالانشاء  
 بهذا المعنى أعز منه بالمعنى الأول  
 لشعوره ما قبل الأول معه (والخبر  
 خلافه) أي ما يحصل مدلوله في  
 الخارج بغيره أي ماله خارج  
 صدق أو كذب (فصوهم زيدا  
 مدلوله أي مضمونه من قيام زيد  
 يحصل بغيره وهو محتمل لأن يكون  
 واقعا في الخارج فيكون هو صدقا  
 وغير واقع فيكون هو كذبا (ولا  
 يخرج له) أي الضمير من حيث  
 مضمونه (عنه) أي من الصدق  
 والكذب (لأنه) (المطابق للخارج)  
 فالصدق (أولا) فالكذب (وقيل  
 بالواسطة) بين الصدق والكذب  
 (فالمطابق) قال الخبر (أما  
 مطابق) للخارج (مع الاعتقاد)  
 أي اعتقاد الخبر المطابقة (وتفيه)  
 أي نفي اعتقادها بأن اعتقد  
 عليها

أول مقتدساً (أو لا مطابق) للخارج (مع الاعتقاد) أي اعتقاد الخبير (٩٩) عدم المطابقة (وقته) أي متى اعتقادها

بأن اعتقادها أول مقتدساً

(فالتالي) أي ما اتسق فيه

الاعتقاد المذكور الصادق

بصورتين (فهما) أي في

الماطابق وغير الماطابق وذلك أربع

صور (واسطة) بين الصديق

والكذب والأول وهو ما معه

الاعتقاد المذكور في الماطابق

الصدق وفي غير الماطابق الكذب

وغيره أي غير الجاحظ قال

الصدق المطابقة) أي صدق الخبير

مطابقته (لاعتقاد الخبير طابقين)

اعتقاده (الخارج) أولاً وكهني

علمها أي عدم مطابقته

لاعتقاد الخبير طابقين اعتقاده

الخارج أولاً (فالساذج) يفتح

الذال المجهية وهو ليس معه

اعتقاد (واسطة) بين الصديق

والكذب طابقين الخارج أولاً

(والراغب) قال (الصدق

المطابقة للخارج مع الاعتقاد)

لها كما قال الجاحظ (فان فقد)

أي المطابقة الخارجية

واعتقادها أي مجموعها بأن فقد

كل منهما أو أحدهما (فقه كذب)

وهو ما قد فيه كل منهما سواء

صدق فقد اعتقاد المطابقة

باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شيء

(و) منه (موصوفيهما) أي

بالصدق والكذب (بجهتين) وهو

ما قد فيه واحد من المطابقة

لخارج واعتقادها أو وصف بالصدق

من حيث مطابقته للاعتقاد والخارج والكذب من حيث اتساقه المطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب

الشراح والأول أي ما قبل التي وهو المايطاق للواقع الذي هو قبل التي الأول وغير  
المايطاق التي هو قبل التي الثاني وحاصله أن ما قبل التي في الأول هو المصدق وما قبل  
التي في الثاني هو الكذب وما تضمنه التي الأول وهو صورتان وما تضمنه التي الثاني وهو  
صورتان أيضاً كما في واسطة والصدق والكذب من كان كالحلت (قوله) أول مقتدساً  
أي كالتأويل واستشكل بأن الساذج لا حكم منه ولا تصديق بل الحاصل منه قد ويجوز  
فلنقله بالجله الخبير به ليس بخبير ورتجع أن لنقله به ليس بخبير بل هو خبير وإن لم يكن منه  
حكم ولا تصديق يعني أنه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها شيخ الإسلام (قوله وغيره)  
أي عن يقول بالواسطة أيضاً وهو النظام وإنما يسمى وإن كان هذا القول مشهوراً عنه  
كما أشهر ما قبله عن الجاحظ إشارة إلى أن غير النظام واقعه يعني ذلك فلم يفرده (قوله)  
فالساذج واسطة) أي وهو خبير الساذج أمنا فالكلام غيره كالصدق فانه قد صرح بأنه  
لا واسطة على هذا القول بعد أن جعله مقترعاً على القول بأن خبير الصدق والكذب  
وما أخذ المصنف أن ما ليس معه اعتقاد ليس بصادق ولا كاذب وما أخذ غيره أنه كاذب شيخ  
الإسلام قلت كلام السعد في مطروحه يشرع بعدم الجزم في الواسطة على هذا القول فانه  
ذكر بعد ما صرح بما يفيد في الواسطة على هذا القول ما فيه وأما المشكوك فلا يتفق  
فيه الاعتقاد لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين وارتد فيهما من غير ترجيح فلا يكون  
صادقاً ولا كاذباً وثبت الواسطة اللهم إلا أن يقال إذا اتسقت الاعتقاد تحقق علم المطابقة  
للاعتقاد فيكون كاذباً لا يقال المشكوك ليس بخبير ليكون صادقاً أو كاذباً لأنه لا حكم فيه  
ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به أرباب العقول لا تقول لاحكم ولا تصديق  
للساذج يعني أنه لم يدرك وقوع النسبة أو وقوعها وذهب لم يحكم بشيء من التي والاثبات  
لكنه إذا قلنا بالجله الخبير وقال زيد في الدار متلاع الشك فكلامه خبر لا محالة بل إذا  
تبين أن زيد ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر اهـ وصور هذا  
القول ست أيضاً لأن الخبير أمنا يطابق الاعتقاد أم لا وفي كل أمنا أن يطابق الواقع أم لا  
فهذا أربعة أثنان صدق وهما ما يطابق الاعتقاد وما يطابق معه الواقع أم لا وتنتان  
كذب وهما ما لا يطابق الاعتقاد وما لا يطابق الواقع أم لا وفي صورتان هما واسطة  
وهما أن لا يكون مع الأخبار اعتقاداً أصلاً كخبر الساذج وما يطابق ذلك الخبر الواقع أم لا  
والصدق والكذب على هذا القول بسبب أن كالحلت (قوله) المطابقة الخارجية أي  
مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية مع الاعتقاد لها أي المطابقة المذكورة  
والراغب عن يقول بالواسطة أيضاً ومنه في الصدق والكذب كالجاحظ لكن يزيد  
عليه تفاصيل لا يقول بها الجاحظ على ما بينته أن شاء الله تعالى فقول حاصل مذهبه أن  
ما يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة يسمى صادقاً وما لا يطابق الواقع مع اعتقاد عدم  
المطابقة يسمى كاذباً ويخص هذين بالصدق والكذب التامين وما يطابق الواقع مع اعتقاد

من حيث مطابقته للاعتقاد والخارج والكذب من حيث اتساقه المطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب

عدم المطابقة أو طابق الاعتقاد دون الواقع فيسمى كلاً منهما صدقاً وكذباً من جهتين  
 فالأول صدق من جهة مطابقة الواقع كذب من جهة عدم المطابقة للاعتقاد والثاني  
 صدق من جهة مطابقة الاعتقاد كذب من جهة عدم مطابقة الواقع ويسمى الصدق  
 والكذب المشتق عليهما هذان القسمان بالصدق والكذب غير التامين لما علم من أنه  
 صدق من جهة دون جهة وكذب كذلك فهذه أربعة أقسام وبقي قسمان وهما مطابقة  
 الواقع وعدمها مع عدم اعتقاد شي وهذاان واسطة عنده لا بوصفان بصدق ولا كذب  
 وذلك كثير الشك في الصور حيث كاذبين قبله فقد علمت أن ما يسميه الجاحظ صدقاً وما يسميه  
 كذباً يسميه الراغب صدقاً تاماً وكذباً كذلك وهما القسمان الأولان وما عد ذلك يسميه  
 الجاحظ واسطة والراغب بمفصل فيه فيسمى ما اشغل على المطابقة للواقع مع اعتقاد  
 عدمها صدقاً من جهة وكذباً من جهة وصدقاً غير تام وكذباً كذلك وكذا ما اشغل على  
 المطابقة للاعتقاد دون الواقع وأما ما لم يكن معه اعتقاد أصلاً كبير الشك سواء كان  
 مطابقاً للواقع أم لا فهو عنده واسطة فالصدق التام والكذب التام كذلك والصدق  
 غير التام والكذب كذلك صورتان والواسطة صورتان هذا انقر رمذهه إذا علمت ذلك  
 فقول الشارح سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شي أم  
 مسلم في الأولى دون الثانية فإن ما لم يطابق الواقع مع عدم اعتقاد شي آخر يسمى الواسطة  
 كما علم وليس هو من الكذب كما ذكر الشارح وجواب سم لا يخفى ضعفه فراجع  
 (قوله في الآيات) أخذ من قول المصنف لاثبوتها ويعلم حكم النبي بالقاس كما سبغ  
 عليه الشارح (قوله بالنسبة) أي الكلامية (قوله كقيام الخ) هو على حذف مضاف أي  
 كيثبت قيام لا تقر من أن النسبة هي ثبوت المحول للموضوع فالنسبة حينئذ قائم زيد  
 ثبوت القيام لانفس القيام وكان الحامل له على ذلك قول المصنف لاثبوتها فإنه دال على أنه  
 أراد بالنسبة نفس القيام لاثبوتها والا كان المعنى لاثبوت القيام وهو فاء وقوله فيما يأتي  
 كقائم في زيد من عرف قائم بخل للنسبة بقائم لاثبوتها وما لذلك أن المراد بالنسبة  
 المنسوب ذا الوجه أن كلام المصنف في الموضوعين على حذف المضاف أي الحكم  
 بثبوت النسبة وكسبة قائم أي النسبة التي اشغل عليها أو كيثبت مدلول قائم وإن  
 الشارح انما قصد المحافظة على ظاهر كلام المصنف لكرامة المخالفة مع ظهور المراد  
 فإن السابق إلى الفهم من الحكم بالقيام انما هو الحكم بثبوتها مع أنه كان يمكنه تفسير  
 النسبة بماوافق ما تقدم وجعل الإضافة في قوله لاثبوتها سببية أو حمله على الاستخدام  
 فيكون التفسير راجعاً للنسبة لا بالمعنى المراد فيما سبق وهو الثبوت بل بمعنى المنسوب  
 الذي هو متعلق الثبوت قاله سم والمراد بالحكم في قوله الحكم بالنسبة هو الادراك أي  
 ادراك أن النسبة واقعة أو ليست الواقعة (قوله في أنه ثبوتها) أي فالكذب ليس  
 مدلولاً للثبوت عند القرائي وانما علم من يخلط المدلول عن الحال كما سيذكره الشارح

(ومدلول المنسوب) في الآيات  
 (الحكم بالنسبة) التي تضمنها  
 كقيام زيد قائم زيد مثلاً  
 (لا ثبوتها) في الخارج (وقفاً)  
 (للامام) الرازي في أنه الحكم بها  
 (في أنه ثبوتها) في الآيات  
 (وخلافاً للقرائي) في أنه ثبوتها  
 (والام) أي وإن لم يكن مدلول  
 (اندر الحكم بالنسبة بل كان ثبوتها  
 (لم يكن شيء من الثبوت كذا) أي غير  
 ثابت النسبة في الخارج

(قوله وقد اتفق العقلاء الخ) هذا رد لازم المذكور متضمن لا يجب جرت في سبيل ذلك  
 السلب الكلي الذي تضمنه اللزوم المذكور وظاهر أنه يلزم على قول القرافي أن لا يصف  
 الخبر بالكذب أصلاً لأنه لا يدل عليه بل انعدامه على الصدق فقط فقولنا قام زيد مستلماً  
 مدلوله عند القرافي ثبوت القيام خارجاً زيد (قوله وأجيب بأن كذب الخبر الخ) هذا  
 الجواب من طرف القرافي وهو إشارة إلى ما صرح به الرضي في شرح الحاشية من أن  
 مدلول الخبر هو الصدق خاصة وأن الكذب ليس من مدلوله وانما هو احتمال عقلي  
 وانشاء المولى سعد الدين وهو الراجح واحتج به بأن قطع بأن الذي تقصده عند اخبارنا  
 بقولنا زيد قائم هو افادة الخطاب بثبوت نسبة القيام لزيد لا حكمنا بذلك ونقطع بأن الذي  
 نفهمه من اخبارنا بأن زيد قائم مثل ذلك وهذا هو الذي نصره في المطول ورد ما رجحه  
 الامام به لو أريد ايقاع النسبة لما كان انكار الحكم معنى لا امتناع أن يقال انه لم يقع  
 النسبة حاله الحال وهو وجه جيد ولا حاجة إلى ما أطال به هنا سم (قوله لأن دلالة  
 وضعية) أي والدلالة الوضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل بخلاف العلية فإن  
 دلالتها لا تقتضي استلزام الدال للمدلول بحيث يستحيل تخلفه كما في دلالة الاز  
 على المؤثر (قوله ثم الأول الخ) استدلنا على الجواب المذكور (قوله سالم من هذا  
 التخلف أي لأن الحكم بالنسبة لازم للخبر لا يتفق عنه وقد يقال الحكم المذكور هو  
 الابقاع بمعنى ادراك وقوع النسبة أي عطاشتها بالنسبة الواقعة قد يتخلف عن الخبر  
 لجواز اخبار الشخص بخلاف ما يعتقد العلم الآن بقطع النظر في النسبة التي هي  
 متعلق الحكم عن المطابقة للواقع وعدم المطابقة كذلك أجاب بعض مشايخنا  
 ولا يخفى انه ضئيف أو لا يصح ويرد عليه أيضاً خبر الثالث فانه داخل في الخبر كما هو وليس  
 مدلوله الحكم بالنسبة اذ لا حكم فيه (قوله باعتبار ما تضمنته) أي لا باعتبار مدلوله وقوله  
 كما سبق أي في قوله ومورد الصدق والكذب بالنسبة الخ (قوله أوضح كما قال الخ) وجه  
 شيخ الاسلام الا وضعية بسلافة من ايهام عبارة المدلول وجود الكذب لا بوصف  
 الخبرية والقصد انتفاء ايهام عبارة التصصيل ان كل خبر كذب وليس كذلك امر حاصله  
 أنالوقنا بدل قول المصنف والام يمكن الخ والام يمكن الكذب خبراً كما قال في المحصول وهم  
 وجود الكذب بدون خبر فيكون أهم من الخبر وليس كذلك اذ الكذب لا يكون الا خبراً  
 ووجه الايهام المذكور ان المعنى قولنا والام يمكن الكذب خبراً أن يقال واللازم باطل  
 أي بل يكون الكذب خبراً وهذا أمرهم وجود الكذب بدون الخبر بلا ريب ولقولنا والام  
 يمكن الخبر كذا كما في التصصيل اقتضى حصر الخبر في الكذب وليس كذلك وجهه كما مر  
 أن يقال اللازم باطل أي بل يكون الخبر كذا أي كل خبر وقد يقال قضية هذا الايهام عدم  
 الوضوح أصلاً في تنكح العبارتين وهو خلاف قول الشارح وأضغ المقيد بثبوت أصل  
 الوضوح لهما وقد يجب بأن الايهام المذكور لما كان يدقسه التأمّل في القيام بسهولة

وقد اتفق العقلاء على أن من الخبر  
 كذا وأجيب بأن كذب الخبر  
 بأن ثبت نسبته في الخارج ليس  
 مدلولاً له حتى نأفي ما جعل مدلوله  
 من ثبوت النسبة غاية الأمر أن  
 الخبر الكذب يختلف فيه المدلول  
 عن الدليل لأن دلالة وضعية  
 لا عقلية وتقسيم الخبر إلى الصدق  
 والكذب باعتبار وجود مدلوله  
 معه وتختلف عنه ثم الأول الموافق  
 للامام الرازي سالم من هذا التخلف  
 وتقسيم الخبر عليه إلى الصدق  
 والكذب باعتبار ما تضمنته من  
 النسبة كما سبق ويقاس على  
 الخبر في الامات الخبر في النفي  
 فيقال مدلوله الحكم باعتبار النسبة  
 وقبل اتفاقها وقوله والام يمكن  
 شيء من الخبر كذا أوضح كما قال من  
 عبارة المحصول لم يكن الكذب  
 خبراً ومن عبارة التصصيل وقدره  
 يمكن الخبر كذا

(التسبة التي تضمنها ليس غير قائم في زيد بن عمرو قائم لا بشوة زيد) لعمر وأيضاً قائم المسند إلى ضمير زيد مشتمل على نسبة هي قيام زيد وهي مورد الصدق والكذب في الخبر المذكور لا بنوة زيد لعمر وقه أيضاً اذ لم يقصد به الاخبار بها (ومن ثم) أي من هنا هو أن المورد النسبة أي من أجل ذلك (قال) الامام (مالك وبعض أصحابنا الشهادة توكيل فلان بن فلان فلا نشاهدنا فيها وكافة) أي التوكيل (قطب) أي دون نسب الموكل ووجه ثباته على ما ذكرنا متعلق الشهادة خبر كاساً (والمذهب) أي الرابع عندنا أنها شهادة (بالنسب) للموكل (خبرنا والوكالة) أي التوكيل (أصلها) تضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل فثبتت عن مجلس الحكم (مسألة الخبر) بالنظر إلى أمور خارجة عنه (أما مقطوع بكذبه كالمعروف بخلافه ضرورة) مثل قول القائل النقيضان مجتمعان أو يرتفعان (أو استدلالاً) نحو قول الفيلسفي العالم قديم (وكفى خبر) عنه صلى الله عليه وسلم (أو هم باطلاً) أي أو وقع في الوهم أي التحن (ولم يقبل التأويل فكذب) عليه صلى الله عليه وسلم لعصمتهم عن قول البايع (أو نقص منه) من جهة وإذيه (ما ينيل الأهم) الحاصل بالنقص منه

لم يكن مانعاً من ثبوت أصل الموضوع لهما بحسب المقام فتأمل (قوله) ومورد الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها) يعني النسبة الاستنادية كالنسبة التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا يابصح في أحد الطرفين من النسب التقيدية كبنوة زيد لعمر وفي المثال (قوله ليس غير) هو يقع الراو ضهما بالتأويلين وتركه فيها مشاع في الإسلام (قوله) قائم المسند إلى ضمير زيد مشتمل على نسبة هي قيام زيد) يتبادر إلى الفهم أنه اعتبر النسبة التي بين قائم وضمير وفيه نظر لأن هذه النسبة لا يصدق عليها النسبة التي تضمنها الخبر لأن التي تضمنها الخبر هي نسبة الخبر المقصودة بالأداة وهذه ليست مقصودة بالأداة قبل تصور القيام منسوباً إلى زيد فهي مفهومة بالعرض فلا تكون مورد الصدق والكذب في خبره أن لا يكون قوله المسند إلى ضمير زيد إشارة إلى محل النسبة التي هي المورد على النسبة التي بين قائم وضمير بل إشارة إلى أن استناده إلى ضمير زيد دليل على نسبه إلى زيد قاله سم قلت ويجعل زيداً كرماء قاله من أن اسم القائل مع مرفوعه من قبيل المفرد (قوله) مشتمل على نسبة أي مستلزم لها وقوله هي قيام زيد أي ثبوت قيام زيد وقوله لا بنوة زيد لعمر وفيه أي في الخبر المذكور اذ لم يقصد به أي بالخبر المذكور الاخبار بها أي بالبنوة فلو قال شخص جاء زيد بن عمرو وكان زيد قد اختلف بالجبي في الواقع دون بنوة لعمر ولم يكن ذلك الشخص كذبا في خبره بل صادقا لأنه انما أخبر بالجبي وقد وقع لا بالبنوة ومن هذا القيسيل ما يجيئ ان الامام ابن عرفة حضر عقد نكاح عقد مريضه ابن عبد السلام ولولده كتب الصدق وكتب أهل المجلس شهادتهم فيه فواصل إلى ابن عرفة ليكتب شهادته ووجد فيه تزوج العالم الفاضل فلان الخ فاستمع من كتب شهادته وقال لم أعرف له علما حتى أشهد به فقال له شيخه انك جاهل أنت انما تشهد على النكاح دون العلم (قوله) أن متعلق الشهادة خبر أي والخبر انما يتعلق بالنسب الاستنادية دون التقيدية وقد يقال النسب التقيدية وان لم تكن ملحوظة بالذات للأداة حتى لم تكن مورد الصدق والكذب لكن الملحوظة بالتسبع لتعيين الامارات في خبره قيود الخبر والنسب لا يتحقق عدم الاخبار بها بما بل مقتضى كونها قيود الخبر هو الاخبار بها كذلك وبما يظهر وجه المذهب الا في قسم قلت وهذا ملحق بالامام ابن عرفة فيما وقع منه في الحكاية المتقدمة (قوله) لثبوتها عن مجلس الحكم) كأنه عليه لم يصدق عليه المقام تقديره وأقرب بالشهادة على هذا المتوال لثبوتها الخ أي أو ما لو كان حاضر الشاهد على عينه وجعل عليه كآقاله الشهاب (قوله) بالنظر إلى أمور خارجة عنه أي وأما بالنظر إلى نفس مفهومة فقد تقدم انه ما يحتمل الصدق والكذب (قوله) كالمعروف بخلافه أي خلاف مدلوله (قوله) فكذب) قال سم قال شيخنا الشهاب نائب القائل ضمير عائلي خبر لثلاث لا يتخلو الخبر عن العائد وقضية ذلك قد ذى كذب بنفسه نحو كتب الخبر وأصله

من الاول ما روي ان الله خلق نفسه فانه وهم حدوثه أي وقع في الوهم أي الفهم ذلك وقد دل العقل القطاطع على انه تعالى منزّه عن الحدوث ومن الثاني ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال صلى بنار شول الله (١٠٢) صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر

سجدة فقام فقال أرايكم

لستم هذه فان على رأس مائة سنة

منها لا يبقى من هو اليوم على ظهر

الارض احد قال ابن عمر فوهل

الناس في قتالته وانما قال لا يبقى

من هو اليوم يريد ان يفهم ذلك

القرن قوله فوهل الناس يتفهم

الها أي غلطوا في فهم المراد حيث

لم يسمعوا لفظة اليوم وما وافقه فيها

حدثت الي سعيد الخدري لا تأتي

مائة سنة وعلى الارض نفس

منفوسة اليوم وحدث جابر ما من

نفس منقوسة اليوم يأتي عليها مائة

سنة وهي حية يومئذ وهم لم يسمعوا

ويروي مسلم أيضا عن جابر ان ذلك

كان قبل موته صلى الله عليه وسلم

بشهر وقوله منقوسة أي مولودة

احترض به عن الملائكة (وسبب

الوضع) الغريب بأن يكتب على

النبي صلى الله عليه وسلم (نسيان)

من الراوي لما رواه فريد كزغريه

ظاناً انه المروي (واقترأ) عليه

صلى الله عليه وسلم كوضع الزنادقة

أحاديث تخالف المعقول تغيروا

للعقلاء عن شرب بعة المطهرة (أو

غلط) من الراوي بأن يسبق لسانه

التي غير ما رواه أو يفسح مكانه

ما يظن انه يؤذي معانداً (أو غيرها)

كما في وضع بعضهم أحاديث في

الترغيب في الطاعة والترهيب عن

المعصية (ومن المقطوع بكتبه على

الصحيح خبر مروي في الرسالة) أي قوة

انه رسول الله إلى الناس (بلا

كذب فيه) أو قول مكذوب خبر مبتدأ محذوف أي فهو مكذوب وبالجملة خبر كل نال رابط

ذلك المبتدأ المحذوف اه قلت الوجه ما قاله الشهاب وما قاله سم غير مجدي في دفع

ما قاله الشهاب كما هو بين بلاشبهة (قوله من الاول) أي المكذوب وقوله ومن الثاني أي

ما نقص منه ما يزيل الوهم (قوله أرايكم الخ) التامهي الفاعل والكاف حرف دال على

حال مخاطب وليستكم مقبول وقوله فان على رأس الخ اسم ان ضمير الشأن محذوف وبوجه

لا يبقى خبر ان وقوله منها ثلثمائة ومن لا ابتداء أي ما نقصت من مبتدأة من هذه المبتدأة

وقوله عن الخ حال من أحد لان ثلث التكررة اذا تقدم على العرب حالاً كما تترقى في محله

وقوله على ظهر الارض خبر هو اليوم مقبوع على الطرفية والاصل فيه معلق قوله على

ظهر الارض المحذوف أي من هو مستقر على ظهر الارض اليوم (قوله وبواقته) أي

بوافق هذا الخبر فيها أي في لفظة اليوم أي في اثباتها (قوله لا تأتي مائة) أي آخرها (قوله

ما من نفس منقوسة اليوم) قوله اليوم ظرف للمنفوسة (قوله ان ذلك) أي ما قاله ابن عمر

عنه صلى الله عليه وسلم (قوله منقوسة أي مولودة) احترض به عن الملائكة ولا يحترض به عن

الحسن فانها مولودة لكن قد ينكر بابلوس فانه لم يتقرض مع أنه من الجن وكان موجوداً

حينئذ ويمكن أن يجاب بجمع أنه مولود وأنه لم يكن حينئذ على ظهر الارض ولعله كان

في الهواء أو على البحر فخرج بقوله على ظهر الارض أو هو مستقيم وأما من يحدث بعد

من البشر فاحترض به بقوله اليوم قاله سم قلت جوابه الثالث هو الاول وأما الثاني

فلا يخفى بعده (قوله وسبب الوضع الخ) فان قلت هلا آخره عما بعده فان منه ما يشمل

الموضوع أيضاً كما في قوله وما تحب وقوله وبعض المنسوب قلت لما كان ما قبله

مستأنساً ولا اجبالاً لجميع الموضوعات ومنها ما شمله بعض الاطوار التي عقبه بذكر سبب

الوضع المناسبة بينهما وليست فرغ الذهن الى تلك الانواع لاستنباطها بقصد التفات لما

فيها من التفصيل مع قوله الكلام على سبب الوضع سم (قوله واقترأ عليه) شيخ

الاسلام الاول أو تفتقر اذا لا تقترأ مع من الوضع لاسبابه اه (قوله كافي وضع بعضهم

أحاديث في الترغيب الخ) فيه ان هذا من أقسام الاقتراف فلا وجه لعدم من غيره (قوله

ومن المقطوع بكتبه على الصحيح خبر مروي في الرسالة) فيه ان عمل الخلاف ما قبل نزول قوله

تعالى وخاتم النبيين أتابعه فلا يجبه الخلاف في القطع نظر التصوير العقلي مع منع

الشرع على ان تصوير العقل صدق لا يشافي القطع بكتبه عادة لأن معنى تصوير العقل

خلاف الامور العادية أنه لو قدر وجود خلافها لم يكن محالاً لأنه يجوز خلافها

بالفعل كما اقتره ابن الحارث وشراحه في أقل محتصره وقوله بلا مجيزة أو

تصديق الصادق أي من تبى معلوم النبوة قبل هذا به تدف هذا الذي النبوة في دعوى

النبوة والمعنى بلا واحد هما كافي قوله تعالى ولا تلتصق منهم أئماً وكذا رافع تصديق

مجيزة (أو بلا) تصديق الصادق) لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تخفى بكتب من يدعي ما يجادلها بلا دليل

مجيزة (أو بلا) تصديق الصادق) لأن الرسالة عن الله على خلاف العادة والعادة تخفى بكتب من يدعي ما يجادلها بلا دليل



الصادق لا يحتاج الى اظهار المجزئة سم وقوله والمعنى بلا واحد الخ أى لان ظاهر كلام المصنف يوهم أنه لا يجمع المجزئتين تصديق الصادق وليس كذلك اذا أحدهما كاف فلو قال وتصدق الصادق بالواو بدل أول سلم من ذلك كما قاله شيخ الاسلام (قوله تجوز العقل الخ) فيه ان هذا لا ينافي فيه الاول انه انما عمل بالعادة والتجوز العقل لا ينافي القطع بحسب العادة كما مر (قوله فقط) أى دون دعوى الرسالة (قوله فلا يقطع بكذبه) فيه ما مر من أنه يتجه تقييده بما قبل نزول قوله تعالى وخاتم النبيين وأما بعده فلا خلاف في القطع بكذبه لكونه معصوما من الدين بالضرورة (قوله وما نقب الخ) بحث فيه المصنف في شرح المنهاج فقال بعد ان نقل ذلك عن الامام ولما نقل أن يقول غاية منتهى المنقب الجلد والمتفحص الاداء عدم الوجدان فكيف يتم ذلك فاطمة في عدم الوجود وانما قصاراء ظن غالب ويجب أن لا يلتفت الى ذلك الخبر وان فرض ذلك لشرعي أو عقلي أو يوقر الدواعي على نقله عادى القسعين المذكورين في الكتاب أى المنهاج اه قلت ويؤيد ما قلناه ان الاستقراء ناقص انما يجب بالظن كائن عليه الاثمة ومما الاستقراء التام فهو ممتدرا ومتعسرا جدا سم (قوله) ولم يوجد عند أهل أى لا في بطون الكتب ولا في مسودات رواة قاله الاستوى (قوله وهذا) أى القطع بالكذب على الجميع مفروض وقوله كافي عصر الصحابة أى كل حديث الواقع في عصرهم (قوله وبعض المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم من المقطوع بكذبه) قصة كلام المصنف أن فيه قولاً بأنه لا يقطع بكذبه ولم يذهب عنه التام ولا غيره فيما عرفت فان ظاهر أنه من المقطوع بكذبه قطعاً استدلالاً ثم رأيت الاستوى صرح بذلك قاله شيخ الاسلام وحينئذ يكون قوله على الصحيح نظراً الى المجموع قلت وقضية كلام الشايع عدم الخلاف في هذا الفرع حيث قال بعد قول المصنف وبعض المنسوب الخ من المقطوع بكذبه المصد أن قول المصنف وبعض المنسوب الخ مبتدأ محذوف والخبر وليس معطوفاً على ما قبله فان قيل قد صنع مثل ذلك في الذي قبله أعتى قوله وما نقب الخ حيث قال بعد من المقطوع بكذبه مع امكان عطفه على ما قبله المصدج بان الخلاف فيه بل الخلاف فيه هو الواقع قلت لعل قطعه عن العطف وجعله مبتدأ محذوف الخبر ليستأنس بالقطع فيما بعد ذكر سم (قوله انه قال سيكذب علي) قال المصنف في شرح المنهاج فان قلت لا يلزم وقوع الكذب في الماضي الذي هو المدعى لانه قال سيكذب بصيغة المضارع فيجوز أن يقع في المستقبل قلت لا بد من الدخول على يكذب وان دل على الاستقبال فامتناد على استقبال قليل بخلاف سوف كائنصوا عليه وتدخل هذا الاستقبال القليل بزيادة اه ومراده بالماضي في قوله لا يلزم وقوع الكذب في الماضي ما تقدم على زمن المصنف الذي هو زمن قطعه بكذب بعض المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم وبالمستقبل في قوله فيجوز أن يقع في المستقبل ما تأخر عن زمن ذلك الحكم الهادق

وقيل لا يقطع بكذبه تجوز العقل صدقه أما مدعى النبوة أى الاجماع اليه فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله امام الحرمين (وما نقب) أى نقس (عنه) من الحديث (ولم يوجد عند أهل) من الروايات المقطوع بكذبه لقضاء العادة بكذب ناقله وقيل لا يقطع بكذبه تجوز العقل صدق ناقله وهذا مفروض بعد استقرار الاخبار أما قبل استقرارها كافي عصر الصحابة فيجوز أن يروى أحدهم ما ليس عند غيره كما قاله الامام الرازي (وبعض المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم) من المقطوع بكذبه لانه يروى عنه انه قال سيكذب علي فان كان قال ذلك فلا بد من وقوعه

والانفس كذب عليه وهو كمال  
 المصنف حديث لا يعرفه والمنقول  
 احاداً فيما توفى الدواعي على  
 قوله وانما كسقوط الطلب عن  
 الذب وقت الخطيئة من المقطوع  
 يكذب لمخالفتها للعادة (حلاً) فاعلم  
 للرافضة (اي في قولهم لا يقطع بكذب  
 تصوير العقل صدقه وقد قالوا  
 يصدق ما رووه منه في امامة علي  
 رضي الله عنه نحو ان الخطيئة  
 من بعدى مشبهة بماله تواتر  
 من المعجزات كتحسين الجذع  
 وتسلية الطير وتسلية الجحش قلنا  
 هذه كانت متواترة واستغنى عن  
 تواترها الى ان تواتر القرآن  
 بخلاف ما يدعى في امامة علي فانه  
 لا يعرف ولو كان ما نفي على اهل  
 بيعة السقيفة اى العصاة الذين  
 بايعوا ابا بكر في سقيفة بني ساعدة  
 من الخروج وهي صفة مظلة بمنزلة  
 الداي لهم ثم بايعه على وغيره ورضي  
 الله عنهم (واما) مقطوع (بصدق  
 كثير الصادق) اى الله تعالى لتزهر  
 عن الكذب ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم لعفته عن الكذب  
 (وبعض المسود الى محمد صلى  
 الله عليه وسلم) وان كلاً لا علم عنه  
 (والتواتر معنى) اولها وهو خير  
 جميع (معنى) عاده (واطوهم على  
 الكذب عن محسوس) لا معقول  
 لجواز القطع فيه كثير الخلافة  
 قدم العالم

بأن يكون قرب الساعة فليأكل اسم (قوله فيه) بالباء الموحدة اى بقوله سيكذب  
 على كذب وقوله وهو اى قوله سيكذب على (قوله فيما توفى الدواعي) اى تجتمع  
 البواعث وقوله على فله متعاق توفى (قوله كسقوط الطلب الخ) اى كالاخبار  
 بذلك وقوله من المقطوع بكذبه خبر عن قول المصنف والمنقول احاداً (قوله لمخالفتها  
 للعادة) اى وهي النقل وانما في ذلك (قوله وقد قالوا يصدق ما رووه الخ) اى  
 وقولهم ذلك من غيرات خلافهم المذكور وليس قول الشارح وقد قالوا الخ دليلاً  
 لما ادعوا من عدم القطع بالكذب بل دليله ما ذكره قوله لتصور العقل صدقه فقول  
 بعض المحققين مانعه قوله وقد قالوا يصدق ما رووه منه الخ هذا اخبر من مدعاهم غير  
 صحيح والتعريف منه للمنقول احاداً فيما توفى الدواعي على فله تواتر (قوله مشبهة  
 له) حلد من ضمير قالوا وضمير لما رووه منه (قوله قلنا) اى جواباً عن انتسبه المذكور  
 (قوله واستغنى عن تواترها) اى عن استقرار تواترها (قوله تواتر القرآن) اى المستقر  
 على الدوام (قوله فانه لا يعرف) اى لا يعرفه اهل الحديث فضلاً عن أن يكون متواتراً  
 (قوله ولو كان الخ) اى ولو كان يعرف لبعض اهل بيعة السقيفة (قوله من الخروج  
 بيان) لبي ساعدة (قوله ثم بايعه على) اى بعد ستة أشهر بعد موت سيدنا فاطمة  
 رضي الله عنها وعنه اى ولو كان سيدنا ابا بكر رضي الله عنه لا يستحق الامامة لما زعمه  
 سيدنا علي واغويه بعض اللادين بل ذلك واجب وكيف ينظر بأحد من العصاة رضي الله عنهم  
 ان يكتم حديثاً سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحتاج الامر اليه ام كيف يبعثه  
 مخالفتاً صلى الله عليه وسلم هذا مع كون سيدنا علي عليه السلام في القوة وقرابته بنو هاشم  
 كذلك وسيدنا ابا بكر لم يكن له من خصم من القرابة فاقى مانع لسيدنا علي  
 لو فرض ان الحق في من تناوله وهذا على التزلم لسمعتهم اى الرافضة فانهم يزعمون ان سيدنا  
 ابا بكر غضب بسيدنا علياً حقه والاعتق جازمون بأن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مبرؤون من أن يحلهم غرض تقصاف على مخالفة المخلوق كذا والله ثم كلا والله (قوله  
 كثير الصادق اى الله الخ) لم يذكر مع خبره ولا في خبره ولا في خبره ولا في خبره لانه  
 يختلف في قطعته فالشيخ الاسلام قال بعضهم لانه لا يخرج عن خبر الله ورسوله (قوله  
 لعصمة عن الكذب) اى عداؤه (قوله وهو خبر جم) ضمير هو يعود للمتواتر قلنا  
 وقوله جمع قيد أول وقوله يمنع الحديثان وقوله عن محسوس قيد ثالث (قوله يمنع  
 عادة) هو ما صرح به جمع من المحققين فالقول بان يمنع عقلاهم او موقول شيخ الاسلام  
 وقوله او موقول اى بان العقل يصدق بالاستعانة بالنظر الى العادة لا بالنظر الى التصوير  
 العقل مجرد عن العادة فانه لا يرتفع وان بلغ الحد ما عسى أن يبلغ لكن ذلك التصوير  
 لا يمنع حصول العلم العادي بالامتناع كاعت (قوله عن محسوس) اى ولو بواسطة اوفى  
 الاصل فيشمل متعدد الطوائف ايضاً فانه يصدق عليه باعتبارها واما بعد الطبقة الاولى انه عن

فان اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو القلبي وإن اختلفوا فيه سامع وجود معنى كلي فهو المعنوي كما إذا أخبر واحد عن حاتم أنه أعطى ديناراً وآثر أنه أعطى فرساً وآثر أنه أعطى بعيراً وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الاعطاء (وحصول العلم من خبر عضونه) (آه) أي علامة (اجتماع شرائطه) أي التواتر في ذلك الخبر رأى الأمور المحققة له وهي كما يؤخذ مما تقدم كونه خبر جمع وكونهم بحيث يتبين توافقهم على الكذب وكونه عن محسوس (ولا تكتفي الأربعة) في عدد الجمع المذكور (وقال للقاضي) أي بكر الباقلاني (والشافعية) لاحتياجهم إلى التركة فيما لو شهدوا بالرافع لا يصدق قولهم العلم (وما زاد عليها) أي الأربعة (صالح) لأن يكتفي في عدد الجمع في التواتر (من غير ضبط) بعدد معين (وتوقف القاضي في الجملة) هل تكتفي (وقال الاصطعري) أقله) أي أقل عدداً للجمع الذي يقيد خبره العلم (عشرة) لأن مادونها أحد (وقيل) أقله اثنا عشر كعدد القضاة في قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً يهتدون كما قال أهل التفسير للكتبة الذين بالشام طلبة لبلبي أسراييل

محسوس بواسطة الطبقة الأولى أو في الأصل أي بالنظر للأولى وبمثل المحسوس المحسوس بسائر الحواس الظاهرة وهل يشمل الوجدانيات أيضاً في نظر وقد يقال على الشك في تقرير الأقوال الأربعة في عدد التواتر كقولهم في تقرير قول العشرين على أخبارهم بصبره فإن الصبر غير محسوس بالحس الظاهر وفي تقرير قول الأربعين يستلزم أخبارهم عن أنفسهم بذلك فإن الكفاية ليست أمراً محسوساً بالحس الظاهر فإن قيل عدد التواتر المذكور منطبق على أخبار النصارى يقتل سيدنا عيسى عليه السلام لأنهم عدد يتبع نواياهم على الكذب أخبروا عن محسوس أحجب يمنع ذلك لأن مرجع خبرهم إلى اليهود الذين دخلوا على عيسى الميث وقد كانوا تسعة نفر كافي كتب التفسير ولا تفصيل العادة نوايا مثلهم على الكذب على أن التسعة اختلفوا في الأخبار بقتله كما حكى عنهم فأنه بعضهم وقضاه بعضهم سم (قوله) فان اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى فهو القلبي وإن اختلفوا فيه سامع وجود معنى كلي فهو المعنوي) قال سم أقول بين ما اختلفوا في اللفظ دون المعنى كافي الالفاظ المترادفة فيصير أنه من المعنوي الاختلاف في اللفظ وفيه نظر لأنه اعتبر في المعنوي الاختلاف في المعنى أيضاً ولا اختلاف ههنا ولا الوجه أنه من النظم لأن اللفظ وإن اختلف في حكمه المتد لتحاد معناه وعلى التقديرين هو خارج من كلامه لأن يقال المراد الاختلاف في اللفظ ولو حكاية يكون داخل في القسم الأول في كلامه سم (قوله) وحصول العلم من خبر عضونه الخ) أي ولو مع قرائن لازمة تخرج خبراً لا حاد الذي أفاد العلم بالقرائن المنفصلة كما سيأتي فله شيخ الإسلام وقوله من خبر متعلق بصحصول وقوله عضونه متعلق بالعلم (قوله) في ذلك الخبر متعلق باجتماع (قوله) أي الأمور المحققة) تفسير للشرائط وأشار بذلك إلى أن المراد بشرائطه أجزأه المحققة أي الموحدة لمعانيه لأمّا كان خارجاً عنها (قوله) ولا تكتفي الأربعة وما زاد عليها صالح) فيه وقفة ظاهرة لاقتضائه عدم صلاحية الأربعة بل الخلفاء الأربعة وصلاحية خمسة ممن لم يعرف بالشقاق من عوام زماننا ولا يفتي ما قبله وإن قضية المعنى عكسها اللهم إلا أن يراد عدم كفايتها لأربعة من حيث مجرد الكثرة لا مطلقاً إلا نافي أن نحو الخلفاء الأربعة تكتفي باعتبار أحوالهم فليأتل سم (قوله) لاحتياجهم إلى التركة) فيه بحيث لا تقتضيه عدم الاحتياج إلى تركيبة الشهود إذا بلغوا عدد التواتر والمعهوم من القروع خلافه وأنه لا بد من تركيبة الشهود مطاقاً لأن الشهادة يغلب عليها التعبد ولهذا اشتراط لها صفة مخصوصة فلا يخرج عليها الرواية قاله سم وقد يجاب عن أصل استدلال القاضي بأن أمر الشهادة أضيق وهي بالاختياط أجدر فله السعدية سم عنه (قوله) لأن مادونها أحد) قال سم في إثبات المطلوب بنظر واضح اه وأصل وجهه أن تسعة مادونها إلا أحد عند الحساب والكلام في اصطلاح الأصوليين لا اصطلاح الحساب (قوله) طليعة) أي تطلعون أخبارهم وهو حال من ضمير بعثوا

المأمورين بجهادهم لضربهم بحالهم الذي لا يرب فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (عشرون) لأن الله تعالى قال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائة فثبتت عشرين لما ثبت على أخبارهم بصرهم فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (أربعون) لأن الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا اتبعوا من المؤمنين وكاثروا أهل التمسار أربعين رجلا كلهم عرضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاجبار الله عنهم بأنهم كانوا عليه يستدعي أخبارهم عن أنفسهم بذلك ليطمئن قلبه فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قيل أقله (سبعون) لأن الله تعالى قال واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا أي للاعتذار إلى الله تعالى من عبادة الجبل ولسماعهم كلامه (١٠٧)

وقوله المأمورين فثبت لي إسرائيل ويجاهدهم متعلق بالمأمورين والضرب في جهادهم للكافرين (قوله لضربهم بحالهم الذي لا يرب) يعني إن السيد موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام لم يفتهم أمرهم بكتب ما ربه من أحوالهم عن القوم بخلاف ما لا يرب يدل على ذلك قول البضاوي في تفسير قوله تعالى وبعثناهم من أمتي عشر نفسيا في أئمة كلامه على ذلك فلما أتى السيد موسى عليه الصلاة والسلام أرض كنعان بعث النبيا فيجسرون الأخبار ونهزمهم أسرى فقتلوا قومهم فقرأوا أجزاماً عظيمة وبأسا شديدا فهاجروا ورجعوا وحدثوا قومهم ونكثوا الميثاق الاغلافا وقلنا وناو استق منكم اثنين حينما قاله سم فقول الشارح لضربهم بحالهم الذي لا يرب أي لضرب النبيا قومهم وهم بنو إسرائيل بحالهم من أحوال الكنعانيين لقولوا على قتالهم والكنعانيون أمة تكلمت بلغة تضارع العربية وأولاد كنعان بن سام بن نوح عليه السلام شيخ الإسلام (قوله) ومن اتبعك من المؤمنين هو عطف على لفظ الجلالة أي يكفيك الله والتميقول لك من المؤمنين أما إذا عطف على الكاف فلا يأتي الاستدلال المذكور (قوله بأنهم كانوا عليه) من الكفاية فهو اسم فاعل مضاف إلى معموله (قوله بمنع الميمنة) أي قول ليس إلا للجميع أي جميع الأقوال المتقدم لكنه لا يتناول قول الاصطفي الذي فيه كلمة ليس إلا الآن بقال هي مقدرة فيه ويجاب أيضا عن توجه اشراط الأربعين بأنه لا معنى لأخبارهم النبي صلى الله عليه وسلم عا ذكر بعد أخبار الله تعالى إياه به لحصول الاطمئنان به شيخ الإسلام (قوله كان يخبر أهل قسطنطينية بالخ) مثال الكفار من أهل بلده واحد وهي اسلمبول قبل فتحها (قوله لأن الكثرة مانعة من التواطى) إشارة إلى أن المدار على الكثرة دون الإسلام ولو قال لأن المانع الكثرة وقد وجدت كان أقعد (قوله) والاصح أن العلم فيه أي بسببه في السنية (قوله كالبه) المراد بالبه ليس عندهم

وأنما يعرفون بأخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور ليس إلا لأنه أقل عدد يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك وأوجب بمنع النسبة في الجميع (والاصح) أنه لا يشترط فيه) أي في التواتر (إسلام) في رواية (ولا عدم احتواء بلد) عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وأن يحويهم بلد كان يخبر أهل قسطنطينية بقتل ملكهم لأن الكثرة مانعة من التواطى على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز توافق الكفار وأهل بلده على الكذب فلا يقيد خبرهم العلم (و) الاصح (أن العلم فيه) أي في التواتر (ضروري) أي يحصل عند جماعه من غير احتياج إلى نظر ملصوه لمن لا يأتي منه النظر كالبه والصين (وقال الكعبى) من المعتزلة (والامامان) أي امام الحرمين والامام الرازى (نظري وفسره امام الحرمين)

غير تام لان لا يتميز عندهم أصلاً (قوله أى فسر كونه نظرياً) حول العبارة عن ظاهرها  
 المتعنى عود الضمير على النظرى لأن النظرى ليس هو التوقف فلا يصح حمل التوقف عليه  
 وإنما الذى يصح حمل التوقف عليه هو الكون نظرياً وأما النظرى فهو التوقف لان نفس  
 التوقف وهذا واضح (قوله كما أفصح الخ) تقوية لتفسير امام الحرمين بذلك (قوله  
 أخذ الخ) علمه لقوله فسر (قوله من كونه شير جمع الخ) بيان للمقدمات المذكورة  
 (قوله لا الاحتياج الى النظر) عطف على وقفه أى لا الاحتياج الخ (قوله فلا خلاف  
 فى المعنى فى أنه ضرورى) أى لأن القائل بأنه نظرى فسر كونه نظرياً باحتياجه الى التفات  
 النفس الى المقدمات الخاصة عندها وهذا شأن كل ضرورى لا بأنه يحتاج الى الاستدلال  
 فالتنظري بهذا المعنى لا يضر عن كونه ضرورياً بالملزم من أن الالتفات المذكور حاصل  
 مع كمال ضرورى فلم يخالف القائل بأنه نظرى القائل بأنه ضرورى وقوله فلا خلاف  
 فى المعنى لا يمتنع ان قوله فى المعنى طرف افهيم متعلق بخلاف اذا فسر قوله فى أنه الخ فكان  
 القياس حينئذ تنوين خلاف لانه شبه بالضاف (قوله لا ينافى كونه ضرورياً) وكذا  
 كونه ضرورياً لا ينافى كونه نظرياً بالمعنى المذكور ولم يرد الشارح هذا العلم ولا أن  
 المقصود رد القول بأنه نظرى للقول بأنه ضرورى الذى هو الاصل الراجح لرد القول بأنه  
 ضرورى الى القول بأنه نظرى بالمعنى المتقدم كما لا يمتنع (قوله خلاف ما عبر به المصنف)  
 هو حال من الضرورى أى جال ككون الضرورى الذى عبر به الامام بخلاف النظرى  
 الذى عبر به المصنف ونسبه للامام (قوله وأتقرا الى أن المراد واحد) أى المأخوذ من  
 قوله انه لا خلاف فى المعنى وفى اعتدائهم ذا بعد لا يمتنع فانه شيخ الاسلام أى لانه لو كان  
 المراد واحداً لم يكن لتخصيص الامام به ذاً واحداً غير مثله فى هذا كما هو ظاهر فالصواب  
 الاقتصاد على الاعتدال الاول (قوله كما تقدم) أى فى قوة واختصاصاً متماثل العلم  
 عقبيه مكتسب (قوله ورفوضاً لمدى) فيه أن يقال التوقف مع استفاء الخلاف فى المعنى  
 واتقاه منافاة أحد الدليلين للاخر ومشكل كما لا يمتنع وقوله فى الاعتذار عن التوقف مع  
 ذلك من غير نظر الخ ان أراد عدم النظر الى عدم التنافى أنه عقل عنه فهو من أبعد البعد  
 وان أراد انه لم يفتق اليه فكذلك فليأمل سم (قوله ثم ان أخبروا الخ) راجع للتعريف  
 المتقدم وهو كونه خبر جمع الخ وهذا الذى ذكره وان كان مستفاداً من التعريف  
 المذكور ولكنه يستفاد على وجه الاجمال دون التفصيل الذى ذكره والتفصيل بعد  
 الاجمال من فنون البلاغة وقوله عن عيان أراد بالبيان الاحساس مجازاً من اطلاق  
 الاخص وارادة الاعتم والفريفة قوله فى التعريف عن محسوس فان قيل التجوز فى هذا  
 بتعميمه يترتب على ليس بأولى من العكس أعنى قصص هذا بالبيان بقسمة هذا اقلت  
 ملاحظة المعنى ترشد الى اعتبار ما فى التعريف لاقتضائها استواء أنواع المحسوسات  
 وبذلك يبرج الاول واذا تأملت ذلك علمت جواب ما أورده شيخ الاسلام هنا فليأمل سم

أى فسر كونه نظرياً كما أفصح به  
 الفز الى التابع له أخذاً من كلام  
 الكسب وقوفه على مقدمات  
 حاصلة عند السامع وهى الحقيقة  
 لكون الخبر تواتراً من كونه خبر  
 جمع وكذا منهم بحيث يمتنع  
 وتواظهم على الكتب بكونه  
 من محسوس (لا الاحتياج الى  
 النظر عقبيه) أى عقبيه جامع  
 المتواتر فلا خلاف فى المعنى فى أنه  
 ضرورى لان وقفه على تلك  
 المقدمات لا ينافى كونه ضرورياً  
 وبالضرورى عبر الامام الرازى  
 خلاف ما عبر به المصنف عنه وهو  
 أو تقرا الى ان المراد واحد وقوله  
 عقبيه بالدلالة قلبه جرت على  
 الالسنه والكثير ترك المياه  
 كما تقدم (وتوقف الامدى)  
 من القول بواحد من الضرورى  
 والنظرى أى تعارض دليلهما  
 السابقين من حوله لمن لا ينافى  
 منه النظر وقوفه على تلك  
 المقدمات الحقيقة من غير نظر  
 الى عدم التنافى بينهما (ثم ان  
 أخبروا) أى أهل الخبر المتواتر  
 (عن عيان) بأن كانوا طبقه فقط

(قوله فذلك واضح) أي لوجود التصديق الثلاثة المتقدمة (قوله فيشترط ذلك) أي  
 ماعدا الأخير وهو كونه عن محسوس وإلا القصر الشارح في تفسيره الإشارة على ما عدا  
 التصديق الأخير (قوله في غير الطبقة الأولى) أي وأما الأولى فلا نزاع فيها لأنها تخبر عن  
 محسوس (قوله ومن هذا الخ) الإشارة إلى الاشتراط المذكور (قوله وهذا عمل  
 القرائن الشاذة) الإشارة إلى أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون أحاديا بعد ما حال  
 الشهاب درجة الله وهذا انما يأتي على مقابل الاصح القائل بترتيبها كما مر صد والكتاب  
 الأول ومترابضاته يعمل بهما من حيث الخبرة على الاصح كافي خبره لا حلا ولا يضرب ذلك  
 عدم قرأتها فان قلت قدم ترسيات المنقول أحاديا متوفر الدواعي على نقله نواتر  
 من المقطوع بكذبه فهل فيه مخالفة لهذا قلت أما العمل بهما من حيث الخبرة فلا إشكال  
 فيه نعم وبما يشكل ذلك على مقابل الاصح القائل بترتيبها ويمكن الجواب بأن القراءة  
 الشاذة فرض نواترها في الطبقة الأولى ومترابض جميع طبقاته أحاد وفيه قطراذ القرآن  
 بسائر أجزائه متوفر الدواعي على نقله نواتر في سائر الطبقات فإذا تحققت طبقاتها  
 انتفى قرأتها قطعاً اهـ وتعبه سم بقوله هذا لا بد على مقابل الاصح لانه لا يسلم اعتبار  
 التواتر في سائر الطبقات لثبوت القرآنية ولأن الدواعي متوفرة على نقله نواتر في سائر  
 الطبقات لجواز أن يعرض مانع من وقوعها في بعض الطبقات وإذا كانت المعجزات  
 التي تتوفر الدواعي على نقلها نواتر قد ينقطع تواترها بالاستغناء عن استمرارها فلا مانع  
 أن ينقطع نواتر القرآن لمعرض أمر يقتضي ذلك اهـ قلت الصواب ما عاله الشهاب  
 وكلام سم لا يخفى ما فيه (قوله والصحيح) مبتدأ خبره نالها (قوله الصالح) أي  
 للتواتر بأن تكون لازمة بيان لمراد المصنف فانه أطلق القرائن مع أن مراده اللازمة  
 أي المتصلة بالخبر المتواتر (قوله المتعلقة بالخبر) أو بالخبرية (مثال المتعلقة بالخبر  
 عنه زيد زيد قائم مثلاً ومثال المتعلقة بالخبرية زيد قائم قائم ومثال المتعلقة بالخبر زيد  
 قائم زيد قائم فلهذا قرائن يقرر بها الخبرية أوبه وأخبر في ذهن السامع حيث التفت  
 إليها فضل يقرر بخلافه من لم يفتقها فان تقرر ذلك عنه دون الأول وأورد العلامة  
 الشهاب هنا ما لا يخفى عليك أن المتواتر لا بد فيه من شروط ثلاثة وقد مر أن العلم  
 الحاصل منه ضروري فكيف يفرض تحلقه عند من لم يطمع عنده القرائن والقرض انه  
 متواتر من حيث العدد فان كان المراد أن زيادة العلم الحاصلة من القرائن اللازمة  
 قد تختلف فلا إشكال اهـ وأجاب سم بمجانبه لا إشكال أيضاً وإن لم يكن المراد ذلك بل  
 لامتناعاً لا إشكال ذلك الالفة الواضحة إذ لا يخفى أن العلم إذا وقف على القرائن  
 المذكورة لم يكن المتواتر متحققاً بمجرد الصدق وبالقرائن أيضاً عند التفضل لم يطمع  
 عنه القرائن لم يحصل التواتر بالنسبة إليه ولعمرك انه ان هذا في غاية الظهور وليس عمل  
 إشكال فليست اهـ قلت قوله لا لا يخفى الخ برده ان الكلام مفروض في التواتر فانه

(فذلك واضح) واضح (والا) أي وان  
 لم يخبروا عن بيان بأن كانوا  
 طبقات فلم يخبر عن بيان الا الطبقة  
 الأولى منهم (فيشترط ذلك) أي  
 كونهم جميعاً متجمعين وأطوعهم على  
 الكذب (في كل الطبقات) أي  
 في كل طبقة طبقة ليقيد خبرهم  
 العلم بخلاف ما إذا لم يكونوا  
 كذلك في غير الطبقة الأولى فلا  
 يفسد خبرهم العلم ومن هذا تبين  
 أن المتواتر في الطبقة الأولى  
 قد يكون أحاديا بعد ما وهذا  
 محمل القرائن الشاذة كما تقدم  
 (والصحيح) من أقوال (النهاتان  
 عليه) أي المتواتر أي العلم الحاصل  
 منه (للكثرة العدد) في رواية  
 (متفق) للسامعين فيحصل لكل  
 منهم (والقرائن) الزائدة على أقل  
 العدد الصالح له بأن تكون لازمة  
 له من أحواله المتعلقة به أو بالخبر  
 عنه أو بالخبرية (قد يضاف  
 فيحصل لزيد دون عمرو) مثلاً من  
 السامعين لأن القرائن قد تقوم  
 عند شخص دون آخر أما الخبر  
 القيد للعلم بالقرائن المتصلة عنه  
 فليس متواتر

العلامة الشهاب كلام وجهه جدا وقوله فان كان المراد أن زيادة العلم الحاصلة من  
 القرائن الخ هذا هو الظاهر الذي لا شبهة فيه وجهه وربما كانت عبارة المصنف ظاهرة  
 فيه ولا يصنع الشارح الصريح في خلاف ذلك فليست بل ويجوز التمام (قوله والقول  
 الاول) أي من الأقوال الثلاثة (قوله مطلقا) أي سواء كان العلم ناشئا من كثرة العدد  
 أو من القرائن وكذا الاطلاق في القول الثاني (قوله لأن القرائن) أي اللازمة للتصلة  
 (قوله بل جواز أن لا يحصل العلم ببعض بكرة العدد كالقرائن) لا يفتي بعد هذا القول  
 (قوله وأن الإجماع الخ) معنى ما ذكره أن الإجماع على حكم موافق لما يستفاد من خبر  
 وارد لا يدل على صدق ذلك الخبر أي من حيث قدمته إلى التي صلى الله عليه وسلم مشلا  
 لورود التبعة في الصلاة واجبة فلا نقول أن هذا الحديث صحيح النسبة إليه صلى الله عليه  
 وسلم لوجود الإجماع على وفق ما استقدمناه فتقوله لا يدل على صدقه أي صدق نسبته  
 لقائه أنه هو صدق في نفسه ولا داعي لما أطلق به العلامة وغيره هنا مع وضوح المقام  
 (قوله ان تلقوه) أي بئس علم تلقى من نصر محهم كما قاله الشارح (قوله بأن صرحوا  
 بالاستناد إليه) بيان لسبب التلقي بالقبول وفيه إشارة إلى أن قوله ان تلقوا بالقبول معناه  
 ان علم أنهم تلقوا بالقبول لان التصريح المذكور وانما يتبع عنه العلم بالتلقي لانهم  
 التلقي الذي هو اعتقاد معناه فان التصريح متأخر عن التلقي فلا يكون سببا له اذا السبب  
 لا يتأخر عن مسببه وقوله مما استنبطوه من القرآن نفسه ان الذي يستند اليه هو الدليل  
 والمستنبط هو الأحكام والعلل لا الدليل لانه ان كان فيه فهو مصرح به فلا استنباط وان  
 لم يكن فيه فلا يتأتى استنباطه منه قاله الشهاب وقد يقال بل الدليل أيضا يستنبط منه  
 وان كان مصرح به فيه لتوقعه من حيث كونه دليلا على معرفة وجوه الدلالة ومعرفة ذلك  
 طريقه الاستنباط وكان التقييد بالاستنباط لانه لو كان مصرح به في القرآن لم يكن من  
 محل النزاع بدليل تعليل الثاني بقوله لان الظاهر الخ اذ لو كان مصرح به لا يكون الظاهر  
 استنادهم إلى الخبر بل إلى القرآن في أنه يجوز أن يكون استنادهم إلى القياس على حكم  
 آخر في القرآن والسنة فلم يقدحوا استنبطوه من القرآن ويمكن أن يجاب بأن استنبطه  
 لموافقة الغالب وبأن الاستناد إلى القياس على ما في القرآن استناد إلى ما استنبط من  
 القرآن لان الاستنباط الاستفراج وقد استفرج القياس من القرآن باستفراج حكم  
 القياس عليه منه فان قلت قد يكون ذلك الحكم منصوفا لا يصدق عليه الاستنباط  
 قلت يصدق عليه من حيث كونه مقبضا عليه لا احتياجا إلى استنباط عليه التوقف  
 عليها القياس سم (قوله فلا يدل) أي على صدقه من حيث السند وان دل على الصدق  
 من حيث المتن لأن القرض انه جمع عليه (قوله ووجه دلالة استنادهم الخ) هذا  
 توجيه الثاني ولا حدثنى الثالث (قوله وهم معصومون منه) دليل الاستثنائية والحدوفة  
 وهي لكن استنادهم اليه ليس خطأ فاستغنى عن ذكرها بذكر دليلها وقول الشارح

والقول الاول يجب حصول العلم  
 متكل من السامعين مطلقا لأن  
 القرائن في تعليل ذلك ظاهرة لا تتعنى  
 على أحد منهم والثاني لا يجب ذلك  
 بل قد يحصل العلم مطلقا لكل منهم  
 وبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل  
 العلم لبعض بكثرة العدد كالقرائن  
 (و) الصحيح من أقوال (ان الإجماع  
 على وفق خبر لا يدل على صدقه)  
 في نفس الامر مطلقا (و) التاميد  
 ان تلقوه أي المجمعون (بالقبول)  
 بأن صرحوا بالاستناد اليه فان  
 لم تلقوه بالقبول بأن لم تعرضوا  
 بالاستناد اليه فلا يدل لجواز  
 استنادهم إلى غيره مما استنبطوه  
 من القرآن وثانياً يدل مطلقا لان  
 الظاهر استنادهم اليه حيث  
 لم يصرحوا بذلك لعدم ظهور  
 مستند غيره ووجه دلالة استنادهم  
 اليه على صدقه انه لو لم يكن حيث  
 صدق بأن كان كذا لكان استنادهم  
 اليه خطأ وهم معصومون منه  
 قلنا لأنهم الخطأ حيث دللناهم ظنوا  
 صدقه وهم انما امرى بالاستناد  
 إلى ما ظنوا صدقه فاستنادهم  
 اليه انما يدل على ظنهم صدقه .

قلنا لا تسلم منع للملازمة وفيه ان ما ذكره مبني على ان الخطأ خلاف ما امر به لاهدم  
 اصابه ما في نفس الامر وهو خلاف قوله من اجتهد فأصاب فله أجران وان أخطأ  
 فله أجر واحد فانه يقيد ان الخطأ بعدم موافقة ما في نفس الامر لا بعدم موافقة ما أراه  
 اليه اجتهاده وحيد فيكون ذلك كون الاستئناس خطأ نظرا لما في نفس الامر لكنهم  
 لا يؤخذون به لانهم انما كفوا باتباع ما أدهم اليه ظنهم وحيد فالوجه منع  
 الاستئناسية ان أريد بالخطأ عدم اصابه ما في نفس الامر فانهم غير معصومين منه وان  
 أريد بالخطأ مخالفة ما أرى اليه الاجتهاد فسلم ولا يقيد الدليل حيث هو عصمة الامعة عن  
 الخطأ التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا تتجمع أمي على ضلالة بحجة عند  
 الصوابين على انهم لا يجتمعون على ما لا يصح اتباعه بأن يستندوا الى ما لا يجوز الاستناد  
 اليه حتى لا يتجمع أمي على ضلالة ان اجتماع ظنهم على شيء لا يكون أمرا باطلا بل هو  
 حق لانهم ما موروون باتباعه خلافا لابن الصلاح ومن وافقه في جعلها على عدم مخالفة  
 الواقع (قوله ولا يلزم من ظنهم صدقه صدقة في نفس الامر) قال الشهاب وكيف يكون  
 ظنهم محقولا للضمان كونهم لا يجتمعون على ضلالة كما نطق به السنة المطهرة وقديقال  
 المراد لا يجتمعون على ضلالة وهم يعاون وفيه نظر وجوابه قد علم مما مر من ان الضلال  
 الذي لا يجتمعون عليه معناه الامر الذي لا يوسع لهم اتباعه بأن يكون ظنهم أمرا باطلا  
 وكل ما ظنوه قطعا خصوصا بأن بذلوا الوسع في الاجتهاد كان أمرا احتياليا بلا رسم وقال  
 شيخ الاسلام في قول الشارح ولا يلزم من ظنهم الخ لا يقال فالاجماع حيث نفي وقد قالوا  
 انه قطعي لانا قول لا يجزموا بأنه قطعي بل اختلفوا فيه ويقدر انه قطعي انما هو قطعي  
 في الظاهر وان كان في طريقه ظن لان ظن المجعدين معلوم لهم قطعا وذلك لا ينافي قطعية  
 الاجماع في الظاهر اه قلت فثبت رجوع الخلاف في كون الاجماع ظاهريا أو قطعيا الى  
 التقضي وهو خلاف ما يشهد كلامهم فليزتر المقام (قوله وقيل ان ظنهم معصوم عن  
 الخطأ) أي فيكون مصيبين في نفس الامر وحاصل هذا القليل القدر في دليل الرابع  
 (قوله خلافة النبي) نسبة الى زيد بن زبير العابد بن الحسين بن علي رضي الله تعالى  
 عنهم أجمعين بدلوا وغيروا في مذهبه وفسوا اليه أقوالا هورى منها (قوله فان  
 دواعي بني أمية) أي شهواتهم فانهم كانوا يكرهون سدا على ارضي الله عنه (قوله  
 لدلائله على خلافة علي رضي الله عنه) الحق انه لا دليل لان القصة انه صلى الله عليه وسلم  
 تركه في المدينة لما ذهب الى غزوة ومن الغزوات فقال له علي رضي الله عنه أتجعلني بمنزلة  
 السامع الصامت فقال صلى الله عليه وسلم أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى  
 أي حين ذهب الى المنساجاة وخلفه في قومه أي فليس هذا قصافي حقل فلك اسوة بهرون  
 فترده بعض المحققين وهو حسن وجيه (قوله ولم يطلو) من تمام العلة فهو عطف  
 على متوفرة على ابطاله (قوله وانفراق العلماء) مبتدأ خبره كذلك المقدرة في المتن

ولا يلزم من ظنهم صدقه صدقة  
 في نفس الامر وقيل ان ظنهم  
 معصوم عن الخطأ (وكذلك)  
 بقا خبر شوفر الدواعي على  
 ابطاله بأن لم يطلو والدواعي  
 مع سماعهم له أحادا لا يدل على  
 صدقه (خلافا للزيدية) في قولهم  
 يدل عليه قالوا للاتفاق على قبوله  
 حيث قلنا الاتفاق على قبوله انما  
 يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم من  
 ذلك صدقه في نفس الامر مثله  
 قوله صلى الله عليه وسلم لعلي أنت  
 في بمنزلة هرون من موسى إلا انه  
 لا يجزي رواء الشيطان فان  
 دواعي بني أمية وقد سمعوه متوفرة  
 على ابطاله لدلائله على خلافة علي  
 رضي الله عنه كما قيل خلافة  
 هرون عن موسى بقوله اختلف في  
 في قومي وان تأن قبله ولم يطلوه  
 (وانفراق العلماء) في الخبر (بين  
 مؤول) له (وتحجج) به لا يدل على  
 صدقه (خلافا لقوم) في قولهم يدل  
 عليه



صدقه في نفس الامر (و) الصحيح  
 (ان الخبر بمحضرة قوم لم يكن بوجه  
 ولا حامل على سكوتهم) عن  
 تكذيبه من خوف أو طمع في شيء  
 منه (صادق) فيما أخبر به لان  
 سكوتهم تصديق له عادة فقد اتفقوا  
 وهم عدد التواتر على خبر عن  
 محسوس اذ فرض المسئلة كذلك  
 كما صرح به الا مدعى فيكون صدقا  
 قطعا وقيل لا يلزم من سكوتهم  
 تصديقهم بل هو ازان بالسكوت اعني  
 تكذيبه لاشئ (وكذا الخبر  
 جميع من النبي صلى الله عليه  
 وسلم) أي يمكن بسعده منه النبي  
 صلى الله عليه وسلم (ولاحمل على  
 التقرير) الذي صلى الله عليه وسلم  
 (و) على (الكذب) الخبر صادق  
 فيما أخبر به دينيا كان أو دنيويا  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر  
 احدا على كذب (خلافا لما تأخر من)  
 منهم الا مدعى وابن الحاجب  
 في قولهم لا يدل سكوت النبي صلى  
 الله عليه وسلم على صدق الخبر اما  
 في الدين فليؤازر ان يكون النبي  
 صلى الله عليه وسلم متعاضدا وآخر يراه  
 بخلاف ما أخبر به الخبر واما  
 في الدنيا فيؤازر ان لا يكون  
 التي يعلم حاله كافي القاطع النخل  
 روى مسلم عن أنس انه صلى الله  
 عليه وسلم من قوم يلقون النخل  
 فقال لو لم تقطعوا النخل قال فخرج  
 شيئا فخرجهم فقال ما تعلمكم

أى لا يدل على الصدق كما قال الشارح (قوله للاتفاق على قبوله) أى لانه الاحتجاج به  
 يستلزم قبوله وكذا تأويله يستلزم ذلك والاحتجاج به تأويله ثم قد يقال قد يكون التأويل  
 على تقدير الصحة كما يقع لهم كثيرا يعنون الصحة ثم يقولون وعلى تسليم صحة فهو محمول  
 على كذا الا ان يقال التأويل من غير تصريح بتقدير التسليم لا يكون عاددا لامع اعتقاد  
 الصحة سم (قوله وان الخبر بمحضرة قوم الخ) هو عطف على معمول الصحيح ويستند  
 توجه عليه انه لم يفصل بينهم ما يقوله وكذا بقاء خبر الخ اللهم الا ان يقال ان بقاء الخبر  
 واقتراح العللة المذكورين اشبه في المعنى بالاجماع على وفق الخبر حتى كانه من  
 جنسه فتأيد ببقائه به فان قيل كان القياس تأخير مسئلة الاجماع على وفق خبر  
 ثم تعقبه بما ذكر فينبغي الفصل المذكور مع المحافظة على المناسبة المذكورة قلت كانه  
 لان الاجماع المذكور اقرب الى الدلالة على الصدق مما يبعد فكان في الدلالة على الصدق  
 عنه اهم تقدم فليبرر ما هو الوجه بمذكر سم (قوله بمحضرة قوم) أى بالغين  
 عند التواتر كما يقول الشارح والتقرير في هذه المسئلة كافي للعدالة اذا أخبر واحد  
 بخبر بمحضرة عدد التواتر عن محسوس ولم يكن بوجه فان كان مما يحتمل أن لا يعلم مثل خبر  
 غريب لا يعرفه الا افراد لم يدل سكوتهم على صدقه قطعا وان كان مما يعلمونه ولكن يجوز  
 أن يكون الحامل على السكوت عن تكذيبه خوفا أو نحوه لم يدل سكوتهم على صدقه  
 أيضا وان علم ان لاحمل لهم عليه فهو يدل على صدقه قطعا أي بحسب العادة وهذه  
 المسئلة من أفراد الاجماع السكوني (قوله اذ فرض المسئلة كذلك) أي ان الذين  
 أخبر بمحضرة عدد التواتر وان الخبر عن محسوس وبه علم ان الاول بالمصنف أن يصف  
 القوم بقوله يؤمن نواياهم على الكذب عن محسوس فالشيخ الاسلام (قوله أي يمكن  
 وسعده منه الخ) قال الشهاب أوضع من هذا أن يقال أي يمكن سماع صاد ذلك السماع  
 ويستند من النبي صلى الله عليه وسلم فتكون ابتدائية اه وعبارة الشارح لاتفاق  
 ذلك كما لا يخفى فانه سم قلت في دعوى ان عبارة الشارح يصح حملها على ما قال الشهاب  
 تقريرين (قوله ولا حامل على التقرير الخ) قيل لا فائدة لهذه المسئلة فلا يصح حصول  
 العلم بالصدق لاحد لتوقفه على العلم بقاءه كل حامل على التقرير ولا يتصور العلم بذلك  
 لان الخواص لا يتحصرون في معنى الحامل وقد يشبه الحال فيه فيقال ما ليس بحامل  
 حاملا ولا ما هو بحامل غير حامل وان صرحت المسئلة بما ذكر أخبر عليه السلام بأنه  
 لاحمل له على الاقرار فالعلم انما حصل من اخباره لانه مجرد الاخبار بمحضرة من غير  
 حامل له على الاقرار فليست أم فانه سم (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر أحدا  
 على كذبهم) قضية هذا التعليل أن لاحاجة لقول المصنف وعلى الكذب فليست أم  
 (قوله بخلاف ما أخبر الخبر) يتنازع كل من بينه وبينه والعاذ على ما من قوله بخلاف  
 ما أخبر الخبر محذوف أي به (قوله قال فخرج شيئا) ضهير قال لانس وضهير فقال

التي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا قلت كذا وكذا) كناية عن قوله لو لم تفعلوا  
 الصلح (قوله فقال أنتم أعلم بأمر دنياكم) أي قد دل هذا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن  
 يعلم هذا الأمر الدنيوي وغيره مثله فيجوز فيه ذلك وقوله كما في الفصح النفل استدلال  
 على أنه يجوز أن لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم حال الدنيوي وإن لم يكن مثلاً للمؤمنين  
 فيه إلا أخباراً بها يحضره واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تفعلوا الصلح بأنه  
 حينئذ أخبار بخلاف الواقع وأجيب بأنه قد تقرر أن صلاح النفل بالقلاح مثلاً من باب  
 ربط المسببات بأسبابها ولو شاء الله لصلحت الترددون القلاح فأراد على الله عليه وسلم  
 بقوله ذلك بيان أن القلاح سبب عادي لا تأثيره وأنه تعالى قادر على اصلاح الترددونه  
 ولو شاء ذلك كان قدس في قوله لو لم تفعلوا الصلح أي حيث تعلقت المشية الإلهية بصلاحه  
 وقوله أنتم أعلم بأمر دنياكم لا ينافي ذلك إشارة الكمال في باب الإجماع في قول الصنف  
 وأنه قد يكون في ديني (قلت) تأمل ما وجه عدم منافاته والذي يظهر في واقع أعلم أن قوله  
 صلى الله عليه وسلم أنتم أعلم بأمر دنياكم حيث كان المراد بقوله لو لم تفعلوا الصلح ما ذكر  
 أراده التوبيخ بأنهم لم يفهموا أمر الله صلى الله عليه وسلم حيث تركوا التأييد مع أنه  
 لم يأمرهم بتركه وقوله أنتم أعلم بأمر دنياكم أي من أمر دينكم فتأمل وجاعة ترمين أن  
 معنى قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تفعلوا الصلح أنتم أعلم بأمر دنياكم على كونه صلى  
 الله عليه وسلم لا يعلم حال الأمور الدنيوية كما ذكره الكمال (قوله وقيل يدل أن كان عن  
 ديني) أي لجواز أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حاله كذا علم وفيه نظر فإنه  
 اغنياً بسبب عدم الدلالة على الصدق لا الدلالة عليه (قوله بخلاف الذي فلا يدل) أي  
 لجواز أن يصح بينه صلى الله عليه وسلم وأتباعه بخلاف ما أخبر به الخبر كما مر  
 (قوله عكس هذا التفصيل) أي وهو أنه يدل على صدقة أن كان عن أمر ديني لا دنيوي  
 لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم حاله كما يورخ من التوجيه السابق وهذا  
 التفصيل أظهر من الأول (قوله وأجيب) أي من طرف الأول وهو القائل بالصدق  
 مطلقاً فإن قيل قد يراد على هذا الجواب أنه قد يكون الحال بحيث لا يفهم تغيير الحكم  
 لشدة بقلته الخاصين وأقرباً شالية أو قاطبة وهذا الجواب لا يجري في هذه الحالة  
 قلت يمكن أن يقال أن كون الحال بهذه الحيفية حامل للتقرير التي صلى الله عليه وسلم  
 وقد قيدت المسئلة بتقيد الحامل عليه سم (قوله وفي الدين) عطف على البريق (قوله  
 من حيث تضمنه) أي تضمن قوله لم تشهد الخ فإنه متضمن الأخبار بأن قلوبهم وافتت  
 أنفسهم في التصديق بتعلق الشهادة وهو ثبوت الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله وإن  
 كان دنيا) متعلق بالتقرير وهو قوله كما أعلمه بكتب المنافقين شيخ الإسلام (قوله أما إذا  
 وجد حامل على الكذب والتقرير) كما إذا كان الخبر عن معاند النبي صلى الله عليه وسلم ولا  
 يقع فيه الإنكار فلا يدل السكوت على الصدق قولاً واحداً فيه أشكال لا تقدم أول كتاب

قالوا قلت كذا وكذا فقال أنتم  
 أعلم بأمر دنياكم (وقيل يدل) على  
 صدقه (أن كان) خبراً (عن) أمر  
 (ديني) بخلاف الذي فلا يدل  
 وفي شرح المختصر عكس هذا  
 التفصيل بده وتوجيه ما يؤخذ مما  
 تقدم وأجيب في الدين بأن سبق  
 البيان وتأخيره لا يبيح السكوت  
 عند وقوع المنكر لما ضمن اهتمام  
 تغيير الحكم في الأول وتأخير البيان  
 عن وقت الحاجة في الثاني وفي  
 الدنيوي بأنه إذا كان كذا ولم يعلم به  
 النبي صلى الله عليه وسلم علمه الله به  
 عصمة من أن يقرأ أحد على كذب  
 كما أعلمه بكتب المنافقين في قولهم  
 له تشهد أن المرسل الله من حيث  
 تضمنه أن قلوبهم وافتت أنفسهم  
 في ذلك وإن كان دنياً أما إذا وجد  
 حامل على الكذب والتقرير  
 كما إذا كان الخبر عن معاند النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا يقع فيه  
 الإنكار فلا يدل السكوت على  
 الصدق قولاً واحداً

السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحد على فعل باطل وإن كان يقره الانكار أو ي  
 فرق بين القول والفعل مع أن كلامهما معصية ويجب أن ما هنا مبنى على أحد الأقوال  
 هنالك المذكور بقوله المصنف وقيل الأقل من يقره الانكار لا يقال إذا كان ما هنا مبنياً  
 على ما تقدم وهو ضعيف فكيف يقول هنا فلا يدل السكوت على الصدق قولاً واحداً لأن  
 قول لا يثبت من ضعف المبنى عليه ضعف المبنى وإذا يقولون لا غرابة في بناء مشهوراً ومتقو  
 عليه على ضعف (قوله) وأما مظنون الصدق غير الواحد) قلت لم يغير الأسلوب وحالا  
 عطفه على مقطوع الكذب ومقطوع الصدق فقال وأما مظنون الصدق وهو خبر الواحد  
 قلت إشارة إلى أن هذا هو الأصل في الخبر وكان أصل هذا معلومة مقررة فلماذا كرر  
 القسمين الأولين الخارجين عن الأصل فيه وجع إلى بيان ما علم أنه الأصل وطلبت التفسير  
 بيانه فكانت له قال وأما الأصل فيه المعلوم أصالة الذي هو مظنون الصدق فهو خبر الواحد  
 فتأمله لطيف سم أي فقول المصنف وأما مظنون الصدق مقابل لمخوف فكانت له قال  
 هذا أي ما ذكر من كون الخبر إتماماً مقطوعاً بصدقه وإتماماً مقطوعاً بكذبه خلاف الأصل وأما  
 الأصل فيه فمكونه مظنوناً فإن قيل بئى علم من الأقسام مظنون الكذب فلم  
 تركه قلت أشار إليه بقوله السابق وكذا خبرنا وهم باطلاً فانه سم (قوله) وهو ما لم يثبت له  
 التواتر) أي إلى حد التواتر صريح بنسبة ما رواه فهو الثلاثة والأربعة خبر واحد  
 والاصطلاح كذلك كما صرح به الأسنوي وغيره سم (قوله) فأعاد العلم بالقرائن المتفصلة  
 أولاً) فإن قيل ادخال هذا تحت خبر الواحد ينافي فرض المصنف أنه مظنون الصدق  
 قلنا لا نسلم المسألة لأن المراد أنه في ذاته مظنون الصدق وذلك لا ينافي أنه يفيد العلم  
 بواسطة أمر خارج عنه سم (قوله) ومنه المستفيض) أي من الاستاد وقيل أنه من  
 التواتر وقيل أنه قسم برأيه كما سألني عن الاستاذ فليس أحاداً ولا متواتراً بل واسطة مقابل  
 المتن قولاً (قوله عن أصل) الأصل هو الإمام الذي ترجع إليه النقلة (قوله) وأقله  
 اثنان وقيل ثلاثة) قال السيوطي والثاني هو اختيار ابن الصباغ وقال الرافعي أنه أشبه  
 بكلام الشافعي وهو الذي جزم به أهل الحديث فليدركوا سواء فقالوا ما تفرقه داو  
 واحد غربياً وروايان عزيراً وثلاثة فأكثر مشهوراً كذا نقل ذلك عن جزم أهل  
 الحديث ولم يلتفت إلى ما جزم به النووي في التعريب تعالى بن الصلاح بما يخالف ذلك حيث  
 قال إذا انفرد عن الزهري وشبهه من يجمع حديثه رجل يحد بحد سمى غريباً وإن انفرد  
 اثنان أو ثلاثة سمى عزيراً قال ابن روماء سمى مشهوراً قال السيوطي في شرحه كذا  
 قال ابن الصلاح أخذ من كلام ابن حنبل وأما شيخ الإسلام وغيره فأنهم خصوا الثلاثة فما  
 فوقها بالمعروف والاثني بالزهرية أي قوة جهنم من طريق آخر وأقله وجوده اه سم  
 (قوله) خبر الواحد لا يفيد العلم بالقرينة) هو ما عليه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما  
 واختاره المصنف مع قوله في شرح المختصر أن ما عليه الأصح فهو الحق شيخ الإسلام

(وأما مظنون الصدق غير الواحد  
 وهو ما لم يثبت له التواتر) واحد  
 كان راويه أو أكثر فأعاد العلم  
 بالقرائن المتفصلة أولاً (ومنه)

سند (المستفيض وهو الشافعي  
 عن أصل) يخرج الشافعي لأن  
 أصل (وقد يسمى) أي المستفيض  
 (مشهوراً وأقله) من حيث عدد  
 راويه أي أقل عدد راوى المستفيض  
 (اثنان وقيل ثلاثة) الأول  
 مأخوذ من قول الشيخ في التبيين  
 وأقل ما يثبت به الاستفاضة اثنان  
 وبسائر ابن الحاجب المستفيض  
 ما زاد قلته على ثلاثة  
 (ومثله خبر الواحد لا يفيد  
 العلم بالقرينة)

كافي اخبار الرجل يموت ولده

المشرف على الموت مع قرينة

البكاء واحضار الكفن والتعش

(وقال الاكثلا) يقيد (مطلقا)

وما ذكر من القرينة يوجد مع

الاغنام (و) قال الامام (أجد يقيد

مطلقا) بشرط العدة لانه حينئذ

يجب العمل به كما سبق وانما يجب

العمل بما يقيد العلم لقوله تعالى

ولا تقف ما ليس لك به علم ان

يتبعون الا الظن نهي عن اتباع

غير العلم وذم على اتباع الظن

وأوجب بأن ذلك في الظواهر

بالعلم من أصول الدين كوعدة ائمة

الله تعالى وتزجره مما لا يليق بها

ثبت من العمل بالظن في التروع

(و) قال (الاستاذ) أبو اسحق

الاسفرائيني (وان قوله يقيد

المستفيض) الذي هو منه عند

(علمائنا) جملاء واسطوخودوس

التواتر المقيد للعلم الشرعي

والاحاد المقيد للظن وقدمه

الاستاذ بما يتفق عليه ائمة الحديث

واعلم يقيد الواحد بالعدل كما يقيد

به ابن الحاجب وغيره لانه لا حاجة

إليه على الاقل حيث يقيد العلم

لأن التعويل فيه على القرينة ولا

على الثاني كما هو ظاهر وان احتج

بالمعنى الثالث كما تقدم وكذا على

الرابع فيما يظهر كما يحتاج إليه

حيث يقال يقيد الظن (مستفاد

بما يعمل به) أي يقيد الواحد

(في الفتوى والشهادة) أي يجب

العمل بما يتفق به المتق

(قوله المشرف) أي المعلم لما اشرف على الموت وقوله مع قرينة البكاء الاضافة بيانية  
والمقيد للعلم حينئذ مجموع الخبر والقرائن لا الخبر وحده ولا القرائن وحدها (قوله وقال  
الاكثرا لا يقيد مطلقا) أي ولو وجدت قرينة (قوله وما ذكر من القرينة يوجد مع الاغنام)  
قد يقال هذا قدح في مثال ولا يسري الى غيره (قوله وقال الامام اجد يقيد مطلقا)  
يتأمل مراد الامام اجد من ذلك وهل كان يحصل له العلم من الاحاد وخصوصا عند  
وجود المعارض ومخالفة بقية الاثمة فيذهب اليه (قوله لا يحد) أي حين العدة  
(قوله كما سبق) أي في المسئلة اللاحقة بعده (قوله ولا تقف ما ليس لك به علم) أي  
لا تتبع ما ليس لك به علم أي لا تعمل بما لا تعلم (قوله نهي) أي الله تعالى عن اتباع غير العلم  
أي بقوله ولا تقف الخ وذم على اتباع الظن أي بقوله ان يتبعوا الا الظن أي ما يخبرون  
الا بالظن (قوله وأوجب بأن ذلك) أي النهي والذم وحاصل الجواب ان هذه المنصوص  
وان كانت ظاهرة في العموم لكنها مختصة بما يطلب فيه اليقين ثم هذا الجواب الذي أورده  
الشارح أحد وجهين أوجب بهما البعض والآخر أن لا ينسب انه لو لم يقيد العلم لكان العمل به  
اتباعا لغير المعلم للاجماع القاطع على وجوب اتباع الظواهر سم (قوله لما ثبت من العمل  
بالظن في التروع) علم المصنف المستفاد من قوله بأن ذلك فيما الخ وعلة حذفه أي لا مطلقا  
لما ثبت الخ (قوله الذي هو) أي المستفيض منه أي من الاحاد (قوله يقيد المستفيض  
بالظن) لم يتعرض لكون العلم المستفاد على غير هذا القول كالمستفاد على الأقل  
بالقرائن ضروريا أو ظاهريا ولا يحداه لا يبين واحدا منهما بل قد يكون ضروريا فيحصل بعد  
حصول القرائن من غير التفات الى ترتيب وقطر وقد يكون ظاهريا فيستوفى على ذلك فليست أمثل  
سم (قوله بما يتفق عليه ائمة الحديث) من الواضح انه لا يلزم من ذلك وازنه كان يتفق  
البخاري ومسلم وغيرهما على حديثه مروي عن واحد فقط مثلا (قوله كما يقيد به ابن  
الحاجب وغيره) أي كالامدي وفيه اشارة الى أن قول المصنف في شرح المختصر لم أر من  
صرح بذلك يعني غير ابن الحاجب وقع لاجل اشباع تغلغله شيخ الاسلام (قوله وكذا على  
الرابع فيما يظهر) أي التظاهر أن الاستاذ وان قوله يقيد به العدد العدة والقرينة أن  
تعويلهم على الاستفاضة فقط (قوله يجب العمل به) أي بغير الاحاد في الفتوى  
والشهادة معناه يجب العمل بكل من قوى الفتوى وشهادة الشاهد وان لم يبلغ واحدا منهما  
عددا لتواتر يجب العمل بما يتفق به الفتوى ولو كان الفتوى واحدا وبشهادة الشاهد ولو كان  
واحد افما يقضي فيه بالشاهد الواحد واليمين وليس الفتوى أن خبر الواحد الوارد عن  
الشاعر يجب العمل به في باقي الفتوى والشهادة كما قد يتوهم من العبارة وقد افسرها  
الشارح دفعا لهذا التوهم بقوله أي يجب العمل الخ والمراد بغير الواحد ما لم يبلغ حد  
التواتر فيشمل الواحد والاكثر (قوله بما يتفق به الفتوى) بينه كما قال العلامة ان قول  
المصنف في الفتوى متعلق بمجال محدودة من ضمة أي وارد في الفتوى لا بالعمل اذ ليس

المعنى انه يجب عمل المتقى به في قتلواه والشاهد به في شهادته وهذا غير مراد قطعا وقول  
 المصنف في الفتوى قال شيخ الاسلام في معناها الحكم لانه فتوى وزيادة قاله البرماوى (قوله  
 بشرطه) أى من عدة التوجيهات وما هو مقتضى عمله (قوله وكذا أسرار الامور الدينية)  
 وكذا الامور الغيبية كما صرح به البيضاوى وغيره كخبر طيب بعض شئى أو وقوعه  
 قاله شيخ الاسلام (قوله كالاخبار دخول وقت الصلاة الخ) قال الشهاب حق العباد  
 أن تدخل الكفا على الفحول والتجسس لانه ما من الامور الدينية لانفس الاخبار اه  
 وأقول ليس مقصود الشارح تمثيل الامور الدينية حتى يتوجه عليه ذلك بل خبر الواحد  
 بمعنى اخبار الواحد في قوله يجب العمل به أى بخبر الواحد سم (قوله لانه صلى الله عليه  
 وسلم كان يبعث الاحاد الخ) ان قيل هذه مصادرة عن المطلوب لان المسئل به خبر آحاد  
 أيضا يجب بأن التفاصيل الواردة في نفسه صلى الله عليه وسلم الاحاد وان كانت آحادا  
 فعملها تفيد التواتر المعنوى كالاخبار الدالة على جماعة على رضى الله عنه وكرم حاتم  
 وقال الاصفهاني في هذا الجليل نظر فان المبعوثين مقتنون والمبعوث اليهم العوام ويجب  
 على العوام العمل بقول المتقى ولا يلزم منه وجوب العمل بخبر الواحد اه وهذا نظر  
 ضعيف القطع بأن المبعوثين لم يقصد بعينهم الا مجرد الاخبار دون الفتوى لكن يبقى اشكال  
 من جهة أخرى وهو أن من الاحاد المبعوثين لتبليغ الاحكام من أمر بتبليغ التوحيد  
 والارباب بالشهادتين وتخصيه ذلك الاكتفاء بخبرهم فيما يتعلق بالايمان وهذا يناقض مقتضى  
 جوابهم السابق عن دليل اجد على قوله ان خبر الواحد بعد العلم مطلقا من تسليم انه  
 لا يعمل به فيما يتعلق بالايمان بما يطلب فيه العلم بنى آخر أورده العلامة نفسه اعقد في  
 كون هذا الدليل معيالا على مجرد البعث القى هو أمر مسعوع وإذا حقت مناهل الدلالة  
 وجدته قوة فلا يلزم وهو في قوة قولك لو لم يجب العمل بخبرهم لم يكن لهم فائدة وهو  
 استدلال بنى اللازم على بنى الملتزم وذلك عتلى لاجمى اه وجوابه ان يقال قد تقرر عند  
 اتفه الكلام وغيرهم أن مقتضات الدليل اما عقلية صرفة وهو الدليل العقلى وامرأكية  
 من العقلية والثقلية وهو الجليل التقى وأن الدليل لا تكون مقتضية ثقلية صرفة وحسبنا  
 فكون بعض مقتضات هذا الدليل القى ذكره الشارح عقليا لا يخرج عنه عن كونه ثقليا  
 فلا اعتراض المذكور ساقط اه سم (قوله وان دل السمع) والوالصال وأشار بذلك الى أن  
 القائل بالعمل به عقلا لا بنى السمع الآن العدة عنده العقل فلذا انقصر المصنف عليه  
 (قوله أى من جهة العقل) بينه ان علاقته من النسبة ومثله بنى فى قوله قبل معما  
 ولو قاله ثم كان أولى شيخ الاسلام (قوله لو لم يجب) العمل به لتعطلت وقائع الاحكام  
 يعنى واللازم باطل فكذلك الملتزم فقد حذف الشارح الاستثنائية هى لكن وقائع الاحكام  
 لم تعطل وقد دليلها وهو قوله ولا سبيل الى القول بذلك أى التعطل ل وقال العلامة وفى  
 الاستزمام بحث لا مكان وجود الحكم بخبر الواحد وان اتقى وجوب العدل لاسنما شرطه

دعا يشهد به الشاهد بشرطه (اجامها)  
 وكذا أسرار الامور الدينية) أى  
 باقيا يجب العمل فيها بخبر الواحد  
 كالاخبار دخول وقت الصلاة  
 أو يتجسس الماء وغير ذلك (قيل جميعا)  
 لاعتلاله صلى الله عليه وسلم  
 كان يبعث الاحاد الى القبائل  
 والتواحي لتبليغ الاحكام كما هو  
 معروف فلا أنه يجب العمل  
 بخبرهم لم يكن لهم فائدة (وقيل  
 عقلا) وان دل السمع أيضا أى من  
 جهة العقل وهو أنه لو لم يجب  
 العمل به لتعطلت وقائع الاحكام  
 المروية بالاحاد وهى كثيرة جدا  
 ولا سبيل الى القول بذلك

وهو التواتر مثلاً ويكنى في فائدة وجوده جواز العمل اه وفيه انه قدفسر هو نفسه العمل في قول المصنف يجب العمل به بقوله لعل المراد بالعمل اعتقاد ما دل عليه من الاحكام الخمسة أو جبر النفس على ما دل عليه من فعل فقط أو ترك فقط أو إرسالها في العقل والقول والترك مع رجحان أحدهما أو استوائهما اه والظاهر الاول وحيد فلو قلنا ان يقول المراد بالجاز أن تقول جواز ان لا يجمع شرعاً فانه لعل عليه الدليل من استقرار التكليف في جميع الوقائع أو المراد نلت عن وجوب اعتقاد أحكامها وهو مجتمع أيضاً لذكره يمكن الجواب على وجه آخر وهو انقطع بأن المقصود من شرع الواجبات مثلاً وجوب اعتقاد وجوبها والقيام بها وذلك يتوقف على الاعلام بها وقد اقتصر عليه الصلاة والسلام على الاعلام بواسطة ارسال الأحاديث القائل فلولا انه يجب ما ذكر لقطع ما قصد الاحكام كوجوب اعتقاد الوجوب والعمل وهو المراد بقوله لتعطلت وقائع الاحكام أي باعتبار ما قصد الشارع فيها بقوله ويكنى في فائدة وجوده جواز العمل يرد انقطع بأن الشارع أراد بوجود الاحكام قطعها بالمكلفين على الوجه الذي ذكرناه من وجوب اعتقاد الواجبات والعمل مثلاً فلا يكتفى في فائدة وجودها جواز العمل اذ هو غير القائدة المقصود من وجوده فليأتل سم (قوله على ما هو المعتقد عند أهل السنة) أي من ان الحكم بالشرع لا بالعقل قال سم ولقائل أن يقول الاستدلال هنا بالعقل على الوجه المذكور لا ينافي المعتقد عند أهل السنة اذ العقل لم يستقل بالادراك هذا الحكم بل استنبطه من المنقول وهو ثابت من ان الشارع شرع أحكاماً متعلقين بالمكلفين بشرط العلم بها واقصر في الاعلام على بعض الاحاد ولا يمتنع أن استنباط العقل الوجوب من ذلك على الوجه الذي تقر به ليس من باب تحكم العقل الذي لا يقول به أهل السنة فكان يمكن التوجه ايضا بأنه انما يرجح الاول لان الثاني لا ينافي مذهب أهل السنة فليأتل فان قلت يرد ما ذكرنا انه يلزم عليه كون هذا الدليل معيلاً له من كبر العقل والعقل فيتحقق القولان وهو باطل قلت انما يرد هذا الوثبت ان هذا القائل جعل هذا الاستدلال في مقابلة القول الاول وهو ممنوع طوأن ~~هـ~~ يكون ذكره لا في مقابلة شيء ومعه اعتقاد ان بعض مقدّماته عقلية ولو ثبت انه جعله في مقابلة كان البحث حقيقته اه اذ هذا الاستدلال ليس عقلياً صراً فالآن يريد المقابلة في كيفية الاستدلال وان كان السمع معتبراً في كل منهما ولا ينافي ذلك تسجيته لعقلانية باعتبار بعض مقدماته فليأتل سم (قلت) عبارة طويلة الذيل عديمة التل مبينة على محض الاشتباه فهي ساقطة الاعتبار وذلك عني عن البيان لمن تأمل (قوله وقالت الظاهرة لا يجب العمل) أي في غير ما سبق اذ العمل به فيما سبق اجاع ومراهم بقولهم لا يجب لا يجوز بدليل سياق أدلهم المذكورة وانما يجب بل لا يجب للمقابلة ما قبله فانه العلامة وبه يجب عما أورده شيخ الاسلام هنا من أن الدليل ينتج عدم الجواز والمدعى عدم الوجوب الصادق بالجواز فالدليل أخص من المدعى فلوقال المصنف

وانما يرجح الاول كارجحه غيره  
على ما هو المعتقد عند أهل السنة  
لان الثاني منقول عن الامام أحمد  
والفصل وابن سريج من أئمة  
السنة ~~كـ~~ بعض المعتزلة  
(وقالت الظاهرة لا يجب العمل  
به مطلقاً)

وقالت الظاهرية بمنع مطلقا في المراد (قوله أي عن التفصيل الآتي) أي لاعت  
 السابق أيضا حتى يتحقق العمل به في الفتوى والشهادة وإن كان يتوهم من الإطلاق بدون  
 تأمل (قوله على تقدير رجحته) هو مستدرك لأن الجدل لا يحتاج إليه (قوله تقدم  
 جواب ذلك قريبا) أي في المسئلة السابقة وهو أن النبي عن اتباع الظن إنما هو في أصول  
 الدين لا في القروع التي الكلام فيها (قوله في الحدود) أي كان يروي شخص عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم من زعمه (قوله لحديث مستدرك) إضافة حديث إلى مستند على  
 معنى من أرفق (قوله لأنهم أنه شبهة) أي لأن احتمال خبر العدل الكذب ضعيف (قوله  
 على أنه) أي احتمال الكذب موجود في الشهادة قد يفرق بينهما بأن الحدود نص على دور  
 الحدود فيها بخلاف الشهادة وقال العلامة قد يفرق بأنه مقصود وهي وسيلة والوسائل  
 يفرق فيها ما لا يقتضي المقاصد اه وتعبه سم بقوله وأقول بما يعضد هذا الفرق أنه لو  
 كانت شهادة الآحاد بموجب حكم يمكن الكسبي رد ما فاته لاسيل إلى القول به فقبولها  
 يلحق هذا الفرق معنى إذا لمعنى رد الآحاد الواردة في إثبات الحدود وقبول الشهادة  
 بموجب جمع كون المقصود من الطريق الموصل إليه على أن هذا الفرق مبني على أن المراد  
 الشهادة بغير الحد بمعنى أنه قبل خبر الآحاد الواردة في شأن الشهادة وهو مجموع بل هو أن  
 المراد الشهادة بالحد بمعنى أن الآحاد قبل شهادتهم بالحد حيث يدفع هذا الفرق من  
 الابتداء فليست أمروهم هذا يعلم أن الفرق الأول لا يصح أيضا (وأقول) الفرق بين المقامين  
 بين فإن معنى عدم العمل بخبر الآحاد في الحدود عند الكسبي عدم ثبوت الحدود بها فإذا  
 روي شخص عنه صلى الله عليه وسلم من زعمه لا ثبت الحد لأن في هذا الخبر ولا ترتب  
 هذا الحكم على الفعل المذكور به وأما الشهادة فيعمل فيها بالآحاد فإذا شهد الآحاد  
 بموجب حد كالزنا قبلت قطعا حيث كانت على الوجه المطلوب كما تقر روترب الحد على  
 المشهود عليه فهي شهادة لما يوجب الحد لا الحدود والفرق بين المقامين غير قليل وما تعقبه  
 سم كلام العلامة كلام لا حاصل له لا يحضر الانتداء وعدم التأمل فهو وسائط والفرق  
 الأول واضح (قوله في ابتداء النصب) جمع نصاب وهو القدر الذي يجب فيه الزكوة وأقل  
 النصب هو أقل مقدار يجب فيه الزكوة وتوابعها ما زاد على ذلك من النصب فإذا ورد خبر  
 آحاد بأن في خصة أو سبق زكاة لم يعمل به عند هذا القائل بخلاف ما إذا ورد بأن ما زاد على  
 ذلك فيه الزكوة وقد كان وجوب الزكاة في الخمسة ثابتا بالتواتر مثلا فإنه حينئذ يعمل بخبر  
 الآحاد وجوب الزكاة في ذلك الزائد لقوله فعلموا بخبر الواحد في النصاب الزائد على خصة  
 أو سبق أي والحال أن وجوب الزكاة في النصاب الأول وهو الخمسة أو سبق قد ثبت بالتواتر  
 (قوله لانه فرع) أي فيستفرضه لكونه تابعًا لما لا يقتضي المتبوع (قوله والجواب) جمع  
 عجول تقديرًا كنسور وسائر وجع عجل على خلاف القياس لأن فعامل لا يكون جمعا  
 للتثاني (قوله يعني فيما إذا ماتت الاتمهات من الأبل والبقر) إنما قصر عليهما مع أن غيرهما

أي عن التفصيل الآتي لانه على  
 تقدير رجحته إنما يفيد الظن وقد  
 نهى عن اتباعه وذهب عليه في قوله  
 تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم  
 يتبعون إلا الظن قلنا تقدم جواب  
 ذلك قريبا (و) قال (الكسبي)  
 لا يجب العمل به (في الحدود) لأنها  
 تدور بالشبهة لحديث مستند أبي  
 حنيفة أدركوا الحدود والشبهات  
 واحتمل الكذب في الأحاديث  
 قلنا لأنهم أنه شبهة على أنه موجود  
 في الشهادة أيضا (و) قال (قوم)  
 لا يجب العمل به (في ابتداء  
 النصب) بخلاف توابعها حكماء ابن  
 السجاني عن بعض الحنفية قال  
 قبوا خبر الواحد في النصاب  
 الزائد على خصة أو سبق لانه فرع  
 الزائد على خصة أو ابتداء نصاب  
 ولم يقبلوه في ابتداء نصاب  
 القسطن والهاجبل لأنه أصل  
 يعني فيما إذا ماتت الاتمهات من  
 الأبل والبقر في أثناء الحول بعد  
 الولادة

كأنتم كذلك لاقتصارا بن السمعاني على الفضلان والنجاشين ولا يطلقان على أولاد  
 الغنم وقوله من الأبل راجع للفضلان وقوله والبقر راجع للنجاشين (قوله وتحويلها) أي  
 حول الاتهامات (قوله فلازكاة عندهم في الأولاد) أي لأنها أول نصاب حيث لا صورتهما  
 أن يكون عنده أربعون شاة مثل ما تمت قبل عام حولها وقد اتبعت أربعين شاة (قوله مع  
 شمول الحديث لها) أي حديث البخاري عن أنس رضي الله عنه حيث كتب له أبو بكر  
 رضي الله عنه لما وجهه إلى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي  
 فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أربعة وعشرين من الأبل فأدونها في كل خمس شاة  
 فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض الحديث شيخ الإسلام  
 (قوله لعدم اشتغالها على السن الواجب) فيه أن قضية السياق أن على ذلك كونه ثلثا  
 بغيره لا حدا لعدم الاشتغال على السن وقوله على السن الواجب أي الحيوان الواجب  
 إخراجها في الزكاة (قوله وقال أو لا يجب تحصيله) أي السن الواجب ليضرحه زكاة  
 (قوله وثانياً يؤخذ منها) أي فله ثلاثة أقوال أولها يجب الزكاة في الأولاد ويجب  
 تحصيل السن الواجب منها من غيرها وثانيها يجب الزكاة فيها ويؤخذ الفرج عنها منها  
 وثالثها في وجوب الزكاة فيها لكن الجاري على عدم العمل بغيره إلا حادي ابتداء  
 التصب وهو الثالث (قوله فيما عمل الأكثر) أي في فعل أو شيء وقوله فيه أي في ذلك الفعل  
 أو الشيء وقدره الشارح لا يحتاج إلى الجمل إلى العائد وقوله بخلافه أي خلاف خبر الواحد  
 والتقدير وقال قوم لا يجب العمل به أي بغيره الواحد في شيء عمل الأصغر في ذلك  
 الشيء متمسك بخلاف خبر الواحد وكذا القول في قوة فيما عمل أهل المدينة بخلافه (قوله  
 لأن عملهم كقولهم بجملة مقدمة عليه) وجهه أنهم مطلقون على أقواله وأفعاله صلى الله  
 عليه وسلم وأنهم أدري بما استقر عليه الأمر من حاله صلى الله عليه وسلم فخالفتم مقتضى  
 خبره لا حدا لاطلاعهم على ما هو مقدم عليه وقولهم يمكن منهم وإسناده بأن العصابة  
 وقع لهم كثير العمل بخلاف الحديث ثم رجعوا اليه حين أطلعوا عليه فسه أن يقال إن  
 أراد العصابة كلهم فمضوع إذا لم يثبت ذلك ودون إثباته خرط القضاة وإن أراد بعضهم فلا  
 يتبدد تأمل ذلك (قوله فإتيم به البلوى) أي في حكمه تم به البلوى وعموم البلوى به من  
 حيث احتياج الناس إلى السؤال عنه ويوافقه قوله بعد لأن ما تم به البلوى بذكر السؤال  
 عنه أي لأن ما يحتاج الناس إليه بذكر السؤال عنه ويصح أن تكون ما في قوله فيما تم به  
 البلوى عبارة عن الفعل أي في فعل تم به البلوى وعموم البلوى به من حيث وقوع الناس  
 فيه وقوله بأن يحتاج الناس إليه على حذف النصف أي إلى حكمه وكذا قوله بذكر السؤال  
 عنه أي عن حكمه وهذا خلاصة ما ذكره سم (قوله تقتضي العادة بقرينة) قال  
 العلامة وتبعه الشهاب قضيت أن الخبر يحتمل منقطع وكذلك الأمر من أن القول أحاديث

وتم حولها على الأولاد فلازكاة  
 عندهم في الأولاد مع شمول  
 الحديث لها وهو قول أبي حنيفة  
 الأشعر قال لعدم اشتغالها على  
 السن الواجب وقال أو لا يجب  
 تحصيله كقول مالك وثانياً يؤخذ  
 منها كقول الشافعي (و) قال  
 (قوم) لا يجب العمل به (فيما عمل  
 الأكثر) فيه (بخلافه) لأن عملهم  
 بخلافه بجملة مقدمة عليه كعمل  
 الكل قلنا لا نسلم أنه جملة (و) قالت  
 (المأثمة) لا يجب العمل به (فيما  
 عمل أهل المدينة) فيه بخلافه لأن  
 عملهم كقولهم بجملة مقدمة عليه  
 قلنا لا نسلم بجملة ذلك وقد نفت  
 الملكية خيارا لجلس الثابت  
 بحديث الصبي إذا سابع  
 الرجل فكل واحد منهما مال خيار  
 ما لم يتفرقا لعمل أهل المدينة  
 بخلافه (و) قالت (الحنفية)  
 لا يجب العمل به (فيما تم به البلوى)  
 بأن يحتاج الناس إليه كحديث  
 من مر ذكره فليتوضأ صحبه  
 الإمام أحمد وسعوه لأن ما تم به  
 البلوى بذكر السؤال عنه فتقتضي  
 العادة بقرينة وأن التفرق الدواعي  
 على نقله لا يعمل بالأحاديث قلنا  
 لا نسلم قضاء العادة بذلك



(أو خالفه وأوبه) فلا يجب العمل به لانه اعتدنا له لدليل قلنا في علمه وليس لغيره اتباعه لأن المجهد لا يقلد مجتهدا كما سبأ في مثله حديث أي هريرة في الصحيحين إذا شرب الكلب في إناء أحدثتم فليسه سمع مولات وقد روى الدارقطني عنه أنه أمر بالقتل من ولوته ثلاث مولات قال والصحيح عنه سبع مولات ويؤخذ من قوله أو خالفه وأوبه ما صرحوا به من أن الخلاف فيما إذا اقتضت الرواية فإن تأخرت أو لم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقا (أو عارض القياس) يعني ولم يكن وأوبه فيها أخذ من قوله بعد وقبل من ليس فيها خلافا للفتية فيما يخص القياس لأن مخالفة ترجح احتمال الكذب قلنا لتسلم ذلك (وأنها) أي الأقوال (في معارض القياس) أنه (ان عرفت العلة) في الأصل (بصريح راجع) في الدلالة (على الخبر) المعارض للقياس (ويجوز) قطعه في الفرع (يقبل) أي الخبر المعارض لبحان القياس عليه حينئذ (أو ظنا فاقوت) عن القول بقبول الخبر وعدم قبوله لتساوي الخبر والقياس حينئذ (والأ) أي وأن لم تعرف العلة نص راجع بأن عرفت باستبطاء أو نص مسأوا ومرجوح (قبل) أي الخبر مثال الخبر المعارض للقياس حديث العيصين واللفظ البخاري

قضاء العادة نظره أو اتمقطع بكذا بقوله فلا يعمل بالأحادية أي لا يجوز وقد مر أن المدعى في الوجوب هـ وجوابه أن المراد بعدم الوجوب الجواز لصدق عدم الوجوب به وأن صدق الجواز لكانه غير مراد لأن الدليل ينتج الاستماع وإنما عبر بعدم الوجوب لمخالفة القول بالوجوب وقد مر تفهيم ذلك في قول المصنف وقالت الظاهرية لا يجب العمل به مطلقا (أشاره) سم (قلت) هو اعتدال الجواب فهو جواب في الجاهلية (قوله أو خالفه) رواه (يعلق على مقعة ما أن كانت تكرة وعلى صلته ما أن كانت موصولة) وكذا قوله أو عارض القياس (قوله أنه أمر بالقتل) مبني للفاعل أي أمر أبو هريرة به والقتيل بذلك مبني على ضعف لقوله بعد قال والصحيح عنه سبع مولات أي أنه أمر بها شيخ الإسلام وهذا أي وجوب العمل بخبر الواحد وإن خالفه وأوبه هو كذلك عندنا معاشرا للملكية أيضا إلا أن نسمع إلا ما من شرب الكلب منه غير واجب عندنا بل مندوب لأن الكلب طاهر عندنا وكذا غيره لمصلحة الحياة فالأمر المذكور في الحديث للندب عند الأمام لا للوجوب (قوله) أخذ من قوله بعد وقبل من ليس فيها (الخ) منأنا الأخذ كما قال بعض المحققين أن التفصيل بين موافقة القياس ومخالفة له لو كان مشتركا بين القية وغيره لم يكن لتخصيص غير النقية بذلك معنى (قوله لأن مخالفتها) (الخ) علة لا تمت (قوله وثالثها) (الخ) أي وثانيها العمل بمطلقا وهو ما تقدم من كلام المصنف وأولها هو قوله هنا وعارض القياس أي لا يقبل مطلقا فهذه ثلاثة أقوال عندنا الحنفية فيما عارض القياس والثاني موافق لما مشى عليه المصنف (قوله ان عرفت العلة) نص راجع (الخ) مثاله ما لو ورد مثلا يعزم الربا في البرلانه بقتات ويدخو قيس عليه الأرض لوجود العلة المذكورة فيه قطعاً ثم ورد لا يحرم الربا في الأرض فلا يقبل هذا الخبر المعارض للقياس لرحان نص القياس عليه حينئذ كما قال الشارح أي لا اعتناء بالقياس بالأصل المعلوم المقطوع به من الشرع وخبر الواحد معتنون والمختون لا يعارض المعلوم وأوجب بأن تناول الأصل محل خبر الواحد غير مقطوع به بل هو إذا استثناء محل خبر الواحد من ذلك الأصل وتعمد الجهور بأن خبر الواحد أصل بنفسه يجب اعتباره لأن الذي أوجب اعتبار الأصل المقيس عليه نص الشارع عليه وذلك موجود في خبر الواحد فيجب اعتباره (قوله أو ظنا) كالوفرض في المثال المتقدم أن العلة المذكورة غير مقطوع بها في الأرض (قوله لتساوي الخبر والقياس حينئذ) أي لأن الخبر لا يكون أحدا يفيد ثبوت حكمه والقياس لكون ثبوت العلة فيه مغلونافي الفرع يفيد الثبوت للحكم والدليل الرابع التبادل على العلة لا على ثبوتها في الفرع ولا يمنع من المساواة وبحثان نص العلة المقيس عليه على الخبر المعارض للقياس لمعارض ذلك لعدم تحقق وجودها في الفرع وقد تنوع المساواة مع انضمام ثبوت وجودها في الفرع إلى رحان نصها (قوله أي وأن لم تعرف العلة) بصريح راجع (الخ) أي وأن وجدت في الفرع قطعاً كما هو ظاهره إذ لا أثر لقطع وجودها

لا يصح رواه الأبل ولا الفهم من إتيانها بعد فاته خبره النظر بعد أن يحلها أن شاء أمسك وإن شاعها وصالح من غير  
 فرد القبول للين مخالف للقياس فيما يعض به المتلف من مثله أو قبحته (١٢١) . ونصره واضح من التام وفتح السلام من صرى

وقيل بالنكس من صرى (و) قال أبو  
 علي (الجباقي لأبي) في قول خبر  
 الواحد (من اثنين) بروايته (أو  
 اعتضاد) له فيما إذا كان راويه  
 واحدا كان يعمل به بعض العصابة  
 أو ينتشر بينهم لأن أبي بكر رضي الله  
 عنه لم يقبل خبر الحفرة من شعبة أنه  
 صلى الله عليه وسلم أو على الجفة  
 السدس وقال هل معك غيرك  
 فوافقه محمد بن مسلمة الأنصاري  
 فأخذ به أبو بكر لهارواه أبو داود  
 وغيره وعمر رضي الله عنه لم يقبل خبر  
 أبي موسى الأشعري أنه صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا استأذن أحدكم  
 ثلاثا فلم يؤذن فلهما يرجع وقال أقم  
 عليه البيعة فوافقه أبو سعيد  
 الخدري أي قبل ذلك عمر رواه  
 الشبان ويقوم مقام التعدد  
 الأعضاء فلما طلب التعدد ليس  
 لهم قبول الواحد بل للتثبت كما  
 قال عمر في خبر الاستئذان إنما  
 سمعت شأ فأجبت أن أثبت  
 رواه مسلم (و) قال (عبد الجبار  
 لأبي من أربعة في الزنا) فلا يقبل  
 خبر واحد فيها شبه كالشهادة عليه  
 وحكي هذا في المصنوع عن كفاية  
 عبد الجبار عن الجباقي وشي  
 عليه المصنف في شرح المنهاج فقط  
 منه هنا لفظة عنه وهو اتاقتيد  
 لاطلاق نقل الإثني عنه كما سئ

في الفرع مع عدم رجحان نصها بالاولى إذا لم توجد في الفرع لقطع ما لا ظنا وان احتمل  
 وجودها وتزك ذلك الظهوره فان أقل ما يمكن في وجود العلة في الفرع ظن وجودها  
 ويجوز احتمال وجودها لأثره سم (قوله لا نصره) لانهة وقصر وانجزم محمد  
 النون وهو يؤيد تزكوا واضحه صرى يؤيد كقولنا الثانية ياء ولما كانت معتركة  
 والتي قبلها مفتوحا قلبت لافا فصار صرى يؤيد زكي وقلب الراء واقعه كافي قيراط  
 أصله قد اطمئنت إليه الراء ليل جعله على قيراط فأبدلت الراء وهذا أولى من قول بعضهم  
 أصله صرى يؤيد ضرب قلبت الراء نصفه النقل التكرير ثم ضعفت عينه إذا لم  
 حسنة الادغام كقروم وروا أيضا ضعيفا من وجوه للتنقل بعد الضعف وهو خلاف  
 ما تحته العرب (قوله مخالف للقياس) هذا يقتضي ان المراد بالقياس القاعدة والاصل  
 والكلام انما هو في القياس المصطلح عليه فبين كلامه وكلام المصنف تناف ظاهر (قوله  
 وقيل بالعكس) أي يفتي التام وضم الصاد (قوله من صرى يؤيد غروا) أصله صرى يؤيد غروا  
 الراء في الراء (قوله كان يعمل به بعض العصابة) مثال الاعتضاد والمراد ببعض العصابة  
 غير رواية لأن أبي موسى راوى حديث الاستئذان رجوع للمسلم لأن له فروى له الحديث  
 فطلب منه غير البيعة (قوله لأن أبي بكر الخ) على قوله في المتن لأبي بكر (قوله إذا  
 استأذن أحدكم ثلاثا) أي في القول (قوله ويقوم مقام التعدد الاعتضاد) تميم  
 للاستدلال على المدعى (قوله بل للتثبت) أي يقول المسند ان عمر لم يقبل خبر أبي موسى  
 في الاستئذان ممنوع فان طلب التعدد انما هو للتثبت (قوله لا يثبت أربعة في الزنا)  
 أي في شأن الزنا أي في الاشياء الواو اربعة منه صلى الله عليه وسلم في شأن الزنا ثم من أن  
 يكون حدا أو غيره (قوله كالشهادة عليه) أجيب عنه بأن باب الشهادة أضيق كما سئ  
 بيانه في المسئلة الثانية شيخ الاسلام (قوله ومشي عليه) أي على ما ذكر من الحكاية  
 فالضمر في عليه وفي قوله الآخر وهو يعود على الحكاية والتذكير باعتبارنا وبلغنا  
 ذكر أبي بكر لنظر لمسئ الحكاية وهو النقل واليسل للمعنى في جميع الضمير وان كان شافعا  
 لكنه خلاف الحدائق فالاحسن التأنيث كما قال العلامة ورده سم عليه مكررة (قوله وهو  
 اتاقتيد لاطلاق نقل الاثنين منه الخ) الفرق بين الوجهين ان الأول يقيد الاخلاق بغير  
 الزنا أي وأما الزنا فلا يقيد من أربعة والثاني لا يقيد الاطلاق بل يقول حكى عنه  
 قولان بالنسبة للزنا (قوله ان تكذيب الاصل الفرع) تكذيب مصدر مضاف  
 للفاعل وهو الاصل والفرع مقعوله والعنى ان الشيخ المروى عنه لو كذب بليده الراوى  
 في كونه روى عنه هذا الحديث مثلا فاعلموا روه عن غيره لا يسقط ذلك المروى  
 في الاستدلال به وغيره اي لأن التكذيب انما هو في الرواية لا المروى والقرض ان كلا

عليه ابن الحاجب أو كناية قول آخر عنه في خبر الزنا ١٦ الثاني في (مسئله المتاروقا فافهمنا) وخلافا  
 للآخرين) كالامام الرازي والامدى وغيرهما (ان تكذيب الاصل الفرع)

منهما جائز لدليل مابعد (قوله فيارواه) أي في رواية مارواه كما تقدم ويدل قوله كأن  
قال الخ (قوله لا يسقط المروى) قال المارودي وغيره إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن  
الاصل وفيه نظر والمراد بالمروى ما تكاذبه سواء كان حديثاً أم بهضه شيخ الاسلام  
(قوله لا احتمال نسيان الاصل) قال العلامة اعلم ان القبول منوط بظن الصدق لا بمجرد  
اقتباله ولا ظن مع قيام الاحتمالات المتساوية فلا قبول فاذي قاله المتأخرون ومنهم  
ابن الحاجب والعبد من السقوط اتفاقاً هو الوجه اذا القبول يتوقف على ظن الصدق  
والسقوط على نفي ذلك الظن لا على ظن نفي الصدق اه (قلت) ونعقب سم له بقوله لا يتحقق  
ان خبر العدل والعمل به لا يتوقف على ظن صدقه كما يعلم من تصحيح كلام الفقهاء الى آخر  
ما ذكره يرد بان ما استدله لا معارض له وما هنا قد عارضه تكذيب الاصل بقول  
هذا من افراد ذلك لا يصح فليست اقل (قوله فلا يكون واحداً منهما بتكذيبه لا يخرج مروجاً)  
تفريع على العلة وقال الكمال هي عبارة مقبولة وحقها بتكذيب الاصل اه  
ووجهه ان الجرح انما ينشأ عن كونه مكذباً على صيغة اسم المفعول لاس كونه مكذباً على  
صيغة اسم الفاعل أي مكذباً بغيره وقد يمنع القلب كما قال سم يجعل التكذيب في عبارة  
الشارح مصدراً مضافاً للمفعول وقوله لا يخرج مطلقاً يحذف حال من التكذيب  
والعني فلا يكون واحداً منهما ما بالتكذيب الواقع عليه حال كون ذلك التكذيب واقعاً  
من الاخر مخرجاً (قلت) ولا يخفى انه تعسف لاداعي الخ ارتكابه في أن يقال ان الكلام  
في سقوط مروى الفرع فكان يكفي أن يقول فلا يكون الفرع بتكذيب الاصل له مخرجاً  
وجوابه أن يقال لما فرغ المصنف على عدم السقوط عدم وتشهادة الفرع والاصل اذا  
اجتمعا وكان ذلك يتوقف على اتساف الجرح عن كل منهما فيما ذكر تعرض الشارح لانتفاء  
الجرح عن الاصل أيضاً ايضاً فان ذلك التفريع ووطئة له وأورد العلامة هنا ما نفع  
اعلم ان الاحتمالات أربعة الكذب سهو وعدا في جانب الراوي أو الاصل والجرح  
لا يثبت مع احتمال العمد لا يثبت مع احتمال السهو فلا يبرهن ان أحد هذين الاحتمالين  
يوجب نفي الجرح مطلقاً لقيام كل من الاحتمالين الاولين نعم يثبت كل من المحتملين الاولين  
يوجب الجرح وكل من المحتملين الاخرين يوجب نفسه وهذا الذي قاله الشارح من  
اشتباه الاحتمال بالمحتمل اه (قلت) حاصل ما اشار له أن تفريع نفي الجرح على احتمال  
السهو كما قال الشارح لا يصح لقيام الاحتمال الثاني وهو احتمال العمد وانما يتفرع نفي  
الجرح على ثبوت احتمال السهو وهو ليس ثابتاً لأن الفرض ان احتمال كل من السهو  
والعمد قائم فاما الشارح من اشتباه الاحتمال بالمحتمل أي من اشتباه احتمال السهو  
بثبوته وقد اشار العبد رحمه الله الى أن نفي الجرح يتفرع على كون الاصل هو العلة  
والاحتمال المذكور انما فاد الشك في عين الكاذب من الاصل والفرع واليقين لا يرفع  
بالشك ونص عبارة العبد في الاتفاق على أنه يسقط المروى أي لا يعمل بذلك الحديث

فيارواه عنه كأن قال مارويته  
هذا لا يسقط المروى عن القبول  
لا احتمال نسيان الاصل له بعد  
روايته للفرع فلا يكون واحداً  
منهما بتكذيبه لا يخرج مروجاً



سلم من دعوى التنافي بين المبني والثاني التي أفهمها بنافه (وان شك) الاصل في أنه دواء القصر (أو قل) أنه موارده  
(والقرع) العدل (جازم) بروايته عنه (١٢٤) (فأردى بالقول) للغير بما جزم فيه الاصل بالنفي (وعليه) أي على القبول

(الاكثر) من العلم لما تقدم من احتمال نسيان الاصل ووجه عدم القبول القياس على نظيره في شهادة القرع على شهادة الاصل وأوجب بالقرع بأن باب الشهادة أصح إذا اعتبر فيه الحرية والذكورة وغيرهما ولو قلن القرع الرواية يوزن الاصل فيها وأولنه قال في المحصول في الاقل تعيين الرد وفي الثاني تعارضاً والاصل لعدم والاشبه القبول (وزيادة العدل) فيما رواه على غيره من العدول (مقبولة) ان لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم نفسه لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر أو لم يعلم نفسه ولا اتحاده لأن الغالب في مثل ذلك التعدد (والأ) أي وان علم اتحاد المجلس (ماتلها) أي الاقوال (الوقت) عن قبولها وعدمه والاول القبول لجواز قطعه تخمين زائد عنها والثاني عدمه لجواز خطئ زائد فيها (والرابع) ان كان غيره أي غير من زاد (لا يغفل) يضم القام مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل أي الزيادة والاقبل (واختاروا) فالسماي المنع أي منع القبول (ان كان غيره) أي غير من زاد (لا يغفل) أي مثلهم عن مثلها عادة (أو كانت) سوفردواي على نقلها (وبهذا) يزيل هذا القول على الرابع وان لم يكن الامر كذلك قبلت (فان كان الساكت منها) ومن

أي استظهر عليه بأن يقول مثلاً بليل أنهم لو اوجعنا الخ بدل قوله ومن ثم قوله سلم من دعوى التنافي بين المبني) أي وهو تنقيح الشهادة والثاني وهو اسقاط المروي لانه في عدم الرد على عدم الاسقاط فيقتضي أنه مع الاسقاط تزعم أنها تقبل كما نقل عن الامدنى القائل بالاسقاط فللتنافي بين الاسقاط وقبول الشهادة خلافاً لما أفهمه المصنف (قوله في شهادة القرع على شهادة الاصل) صورتها أن يقول الشخص لا شئ شهد على شهادتي فيشهد الثاني على شهادة الاول من غير أن يعلم المحول ذلك وهو للتنافي بخمسون ما ينهيه ويغتمس به تعالى الاول فكذا كان فرعاً والاول أصلاً (قوله ولو قلن الفرع الخ) مفهوم كلام المصنف (قوله والاشبه القبول) أي لا تسهوا الانسان بأنه سمع ولم يسمع بعيد بخلاف سموعه عليه فانه كثير قال العلامة (قوله وزيادة العدل مقبولة) مثلهما في خبر مسلم وغيره جعلت لنا الارض شخصاً وبعثت ربهما ظهوراً وازيادة وتوحيها انفردها أبو مالك الانصبي عن ربي عن حذيفة ورواية سائر الرواة جعلت لنا الارض مسجداً وطهوراً شيخ الاسلام (قوله من العدول) أشابه هذا الى الفرق بين هذه وما يأتي في قوله ولو انفردها واحد فانها بين اثنين فقط (قوله لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر أو لم يعلم نفسه ولا اتحاده) أي على المشهور والافتقار بما ترصد بعضهم شيخ الاسلام (قوله أو كانت) سوفردواي على نقلها أي سواء كان غير من زاد يغفل مثلهم عن مثلها عادة أم لا وفيه أن يقال ان ماتل اتحاداً ما سوفردواي على نقلها وترامقوع بكذب فلا وجه لذكره هنا المقيدان فيه خلافاً اللهم إلا أن يكون المراد هنا ما سوفردواي على نقلها فلهذا خلافاً ما تقدم فانه فيما سوفردواي على نقلها وتواتر ولا يمتنع ما فيه ما نقل (قوله وبهذا يزيد هذا القول على الرابع) فيه بحت من وجوهين الاول أن للطاهر ان عدم القبول اذا كانت مما سوفردواي على نقلها وتواتر اعمل وفاق لانه حينئذ يقطع بكذب روايتها احاداً فالرابع أيضاً قاطل بالمنع اذا كانت مما سوفردواي على نقلها كما علم فلا زيادة قل هذا القول على الرابع إلا أن يزيد الزيادة بحسب الظاهر والتصريح به ما قلنا الرابع لم يصرح بها وان وافق في حكمها أو يكون المراد ما سوفردواي على مطلق نقلها على ما تقدم الثاني أنه يمكن الاستغناء عن الاعتذار من المصنف اذ ليس في كلامه ما يمتنع أنه أراد الرابع لكنه زاد على ما صرح به فيه ما هو امر ادقائه ولعدم التصريح به فيه لم يقل واختار الرابع فانه سمى قلت لا يمتنع بعد جهته الثاني (قوله فان كان الساكت مضطرباً) قال الكمال تخصيص محل الخلاف السابق في حالة اتحاد المجلس بغيره اثنين الصورتين اهـ

ومن المعلوم أنه لا يتأتى تخصيص القول الرابع باعتبار منطوقه لانه اذا امتنع القبول بمجرد  
أن الساكت لا يقبل مثله فبالاولى اذا انضم الى عدم الغفلة الاضبطية وس هنا يظهر  
تقسيد الساكت في قول المصنف فان كان الساكت الخ بما اذا كان مثله يقبل كالواحد  
وقال شيخ الاسلام قوله فان كان الساكت أضبط تقسيد محل المختار السابق لا يقال  
اضبطية الساكت أقوى من عدم عقلته عن الزيادة ومن توفر الدوام على نقلها فيكون  
أولى منها بمنع القبول لاننا نقول لانه لم يثبت بل الامر بالعكس كما لا يخفى على المتأمل على  
ان العلامة لا يارى سوى قولنا في الساكت اذا كان أضبط أن الزيادة تقبل واستنصره  
اه وفيه أن التقيد المذكور انما يتأتى باعتبار مفهوم المختار لا باعتبار منطوقه فقول  
المصنف والمختار الخ مفهومه أنه اذا كان غيره يقبل عنها وكانت لا تتوفر الدوام على  
نقلها فالمختار القبول فيقيد حيث تدب بما لا يمكن الساكت أضبط وقد يقال انما أراد شيخ  
الاسلام بقوله تقسيد محل المختار ما ذكرى أنه تقسيده باعتبار مفهومه بدليل ما أورده  
من السؤال والجواب فانه يدل على تصور المسئلة بما اذا كان الساكت مما يمكن عقلته  
عادة ولم تتوفر الدوامى لكنه أضبط والام يتأتى قول السائل ان الاضبطية أولى بالقبول  
من عدم الغفلة لان حاصل السؤال انه كان ينبغي عدم القبول هنا بالاولى لان الاضبطية  
أقوى من عدم الغفلة فاذا امتنع عدم الغفلة القبول فلا نفعنا الاضبطية بالاولى وحاصل  
الجواب منع كون الاضبطية أقوى كما ذكره والحاصل ان قول المصنف فان كان الساكت  
أضبط الخ مصور بما اذا كان الساكت عن الزيادة والمائل لها متساويين في إمكان  
الغفلة عادة وفاد الساكت بالاضبطية وانه ان جعل تقسيد محل الخلاف السابق في حال  
تعداد المجلس كما قال الكمال وهو الاظهر فهو بالنسبة للرابع تقسيد باعتبار مفهومه  
لان منطوقه وان جعل تقسيد محل المختار كما قال شيخ الاسلام فهو كذلك أى تقسيده باعتبار  
المفهوم كما ترى بانه (قوله أى غير اذا كررها) أخذه من تقسيم المصنف الساكت عنها الى  
أضبط والى مصرح بتقيد فعل ان الزاد بالساكت من لم يصرح بانها مصرح بتقيدها أو  
لم يترتب لها اثباتا ولا انقضا (قوله على وجه يقبل) أى بأن يكون محصورا بخلاف المطلق  
كما ذكره الشارح شيخ الاسلام وقوله كان قال ما سمعنا أى ولم ينع ما منع من معادها كما يقيد  
به أو الحسن البصري قاله أيضا شيخ الاسلام (قوله فان أسندها وتر كها) أى وأسند  
تر كها فتر كها مصدر معطوف على مقبول أسند (قوله أو الى مجلس) أى كان قال حديثنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس وقت طلوع الشمس ثلثي ربيع الاقل فقال  
يجلئ لنا الارض مسجد وتر بها طهورا ثم ذكر بعد ذلك ما تقدم وأستطاع لفظ تربتها  
(قوله ولو غرت اعراب الباقي الخ) أى ما تقدم فيها من الاقوال محل حسم تقير الاعراب  
والعنى فان غيرهم ما تقاروا فيه ان هذا شامل لما لو كان الساكت جمعا لا يقبل شلهم  
وهو لا يجتمع مع ما تقدم من عدم القبول حيث عند عدم تقير الاعراب فانه اذا اتقى

أى غير المذكورها (أضبط)  
من ذكرها (أو مصرح بنى الزيادة  
على وجه يقبل) سكان قال  
ما سمعنا (تعارض) أى الخبر ان  
فيها بخلاف ما اذا نقاها على وجه  
لا يقبل بأن محض التقي فقال لم يقبلها  
التي صلى الله عليه وسلم فانه لا أثر  
لذلك (ولو رواها) الراوى (مرة)  
وتر كها أخرى فذكرنا (وين) رواها  
أحد همدان الاخر فان أسندها  
وتر كها الى مجلسين أو سكت قبلت  
أولى الى مجلس فقبلت قبلت بطوار  
السهرق الترتيل وقبل للجواز الخطا  
في الزيادة وقبل بالوقف عن ما (ولو)  
غيرت اعراب الباقي تعارضا أى  
خبر الزيادة وخبر عدمها لا اختلاف  
المعنى حيث كمالا وروى في حديث  
الشيخين فرض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم زكاة القطر صاعا من قر

الخ

القبول مع عدم التغيير فيه أو فكيف يتصور اتفاقه مع عدم التغيير والتعارض مع التغيير بل يشكل على الوقف أيضا لأنه دون التعارض فالوجه تقييدها بما إذا لم يكن الساكت الجمع المذكور وفي المحصول التصريح بهذا القصد قال فيه وإن كان المجلس واحدا فالذين لم يرووا الزيادة أما أن يكونوا عدا لا يجوز أن يدلوا عما يسهله الواحد وليسوا كذلك فان كان الأول لم تقبل الزيادة وحمل أمر راويها على أنه يجوز مع عدالته أن يكون قد سمعها من غير التي عليه الصلاة والسلام وظن أنه سمعها منه وإن كان الثاني فتلك الزيادة أما أن لا تكون مغيرة لأعراب الباقي أو تكون فإن لم تغير أعرابا قبلت الزيادة عندنا لأن يكون المسك عنها أضبط من الراوي لها خلافا لبعض الحديثين إلى أن قال أما إذا كانت الزيادة مقصورة لأعراب الباقي كما ذكرى أحدهما أدوا عن كل واحد عدا صاع من بر ورويه الآخر نصف صاع من بر فالحق أنها لا تقبل خلافا لأبي عبد الله البصري لنا أنه حصل التعارض لأن أحدهما أدوا صاعا فقد رواه بالنصب والآخر إذا رواه نصف صاع فقد رواه بالجر والنصب متعارضان وإذا كان كذلك وجب المصير إلى الترجيح اهـ (قوله نصف صاع) نائب فاعل روى ويصح نصبه على الحركة ووقفه حينئذ نصف مقذرة أي فالزيادة هي لفظة نصف وقد غيرت أعراب الصاع فصار مجرورا بعد أن كان منصوبا (قوله ولو انفرد واحد من واحد الخ) يؤخذ منه أن ما مر من قوله وزيادة العدل مقبولة متصور بما إذا انفرد العدل بزيادة عن العدل لا عن واحد بقرينة قوله والرابع إن كان غيره لا يقبل مثله حيث أتى بضيق الجمع فقول الناصر عن شيخ من آل التقصيد أنه منتهى النبي عليه السلام في ذلك والظاهر أن كلام الناصر هنا وفيما تقدم من باب الاحتياط فقله فيما تقدم لجواز أن يكون النبي أي والشيخ وقوله هنا عن شيخ أي أو عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل لا تخالفه لرفقه) الظاهر أنه يأتي هنا قول الوقف أيضا لتعارض الدليلين (قوله أسند الخبر) أي ذكره أسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسقط الصحابي كان يقول ابن القاسم حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا والمرسل يسقط فيه الصحابي وهو ابن عمر في المثال المذكور (قوله أو وقف ورفعوا) الوقف إن لا وصل الراوي الخبر إليه صلى الله عليه وسلم بل يقف به على الصحابي أو من دونه كان يقال في المثال المذكور حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو حدثنا مالك عن نافع ولم يرد على ذلك ورفع أيضا الراوي الخبر إليه صلى الله عليه وسلم سواء كان مع الإسناد أو الأرسال وقيل المسند والمرفوع متحدان كما يعلم من كتب المصطلح (قوله ومرواه الخ) إنما كان الصواب ذلك لأن الكلام في زيادة العدل على غيره (قوله فكان زيادة) أي في سنته والافهذه زيادة أيضا (قوله من الشيخ) هو هنا قد لان الإسناد تارة والرفع أخرى والأرسال تارة والوقف أخرى إنما يأتي

نصف صاع (خلافا للبصري) أي عبد الله في قوله تقبل الزيادة كما إذا لم يتغير الأعراب (ولو انفرد واحد من واحد) فصار رواه عن شيخ بزيادة (قبل) المنفرد فيها (عند أكثر) لأن مع زيادة علم وقيل لا تخالفه لرفقه (ولو أسند فأرسلوا) أي أسند الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم واحد من رواه وأرسله الباقيون بأن لم يذكروا الصحابي كما يعلم مما يأتي (أو وقف ورفعوا) كذا الخط المصنف هو وصوابه أو وقف ورفعوا أي رفع الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم واحد من رواه ووقفه الباقيون على الصحابي أو من دونه (فكان زيادة) أي فالإسناد والرفع كالزيادة فيما تقدم فيقال إن علم تعدد مجلس الجمع من الشيخ فيقبل الإسناد أو الرفع لجواز أن يفعل الشيخ ذلك مرة دون أخرى وحكمه في ذلك القبول

على الرابع وكذا ان لم يعلم تعدد المجلس ولا اتحد له لأن الغالب في مثل ذلك التعدد وان علم اتحاده فثالث الاقوال الوقف على القبول وحدهم والرابع ان كان مثل المرسلين أو الواقفين لا ينفصل عادة عن ذكر الاستناد أو الرفع لم يقبل والا قبل فان كانوا أغنط أو صرحوا بنبي الاستناد أو الرفع على وجه يقبل كان قالوا ما سمعنا الشيخ أسند الحديث أو وقفه تعارض الصنعان (وحذف بعض الخبر كما نرى عندنا أكثر الآن شق) أي يحصل التعلق ببعض الآخر (به) فلا يجوز حذفه اتفاقا فلا خلاف بالمعنى المقصود كان يكون غاية أو مستثنى كما في حديث الصبيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرمتي تزهي وحديث مسلم لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزنًا ووزنًا مثلاً بثلث سوا مساوئ بخلاف ما لا يتعلق به فيجوز حذفه لأنه كغيره مستثنى وقيل لا يجوز لأنه احتمال أن يكون للقرمتي ثالثة تفوت بالتعريق وقوب هذا من منع الرواية بالمعنى وساق مثله حديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال في البصر هو الظهور مأواه الحبل مبتته (وإذا جمل الصابي قبل أو أتاني من ربه علي) أحد مجمل (المتنافين) ككثرة يجهل على الظهور الجليض (فالظاهر جمل عليه)

من الشيخ دون النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على الرابع) أي وان اقتضى كلام المصنف قيامه لا خلاف فيه شيخ الاسلام وقوله وان اقتضى كلام المصنف قيامه الخ أي في قوله وزيادة العدل مقبولة ان لم يعلم اتحاد المجلس جملته كخلاف في ذلك (قوله والرابع الخ) لم يذكر القول الخامس لأنه لا يمكن محي مانه ههنا من الفصل بين ما توفى الدواعي على نقله وما لا توفى فيكون الرابع فالشيخ الاسلام وأنت خير مما تقدم بموافقة الرابع والخامس في المصنف وان الخامس لا يزيد على الرابع الا يشق توفى الدواعي على النقل وما توفى الدواعي على نقله اذا قل احاداً قطع بكذبه والرابع يقول بذلك ولا يستحق مخالفة الخامس واجمع ما تقدم (قوله فان كانوا أغنط الخ) تفصل في الرابع أي في مفهومه لا في منطوقه كما مر (قوله تعارض الصنعان) أي صنع الاستناد والارسال وصنع الرفع والوقف (قوله أي يحصل التعلق ببعض الآخر) قال الشهاب رحمه الله تعالى فسر تعلق يحصل ويجعل الفاعل خبر التعلق وهو تفسيره ادخل معنى قال سم ولا مانع من كونه بيان اعراب أيضاً ذكر كثير ما يستعمل الفعل بمعنى فعل آخر مستند الى خبر مصدره كما يستعمل تعلق هنا بمعنى يحصل مستند الى خبر التعلق وعلى هذا فهو مبنى للفاعل ويحصل أنه مبنى للمفعول مستند الى الجواز والمجرور وحال معناه هي يحصل التعلق وعلى هذا فتفسر الشارح تفسيره ادخل معنى اه قلت الاحتمال الثاني هو الظهور وبواقفه قول شيخ الاسلام في قول الشارح أي يحصل التعلق ببعض الآخر مانه فسر بذلك الحسن عود الخبر من به على بعض الخبر المذكور فقوله المصنف تعلق مبنى للمفعول اه (قوله كان يكون غاية أو مستثنى) قال العلامة لا يصح أن يكون مثلاً للتعلق لأنه سبب ولا البعض الذي حصل التعلق به لأنه هو نفس الغاية أو المستثنى لا كونه ذلك فالظاهر أن يقول كالفائدة أو المستثنى اه ويمكن أن يكون مثلاً على حذف المضاف أي كذا أن يكون الخ وأن يكون مثلاً للسبب التعلق الذي يحير اليه المعنى والتقدير الا أن يتعلق به لسبب من الاسباب كان يكون الخ قاله سم قلت لا يفتي تصسف جوابه والى التصافي عن مثل هذا التصسف أشارة الصلابة بقوة فالظاهر الخ (قوله حتى تزهي) هو من باب أروى يروى أو يقال زهرا يزهر من باب عدا يعدل على قلبه وهذا منال للغة والحديث الذي بعده منال للمصنف متفق وظاهر أنه لو حذف من الأول قوله حتى تزهي ومن الثاني الا وزنًا وبوزن الخ لاختلاف المعنى المراد من الحديثين دلالة الأول حينئذ على عدم جواز بيع القرمتي مطلقاً وعدم جواز بيع الذهب بمثلله والورق بمثلله مطلقاً مع أن عدم الجواز في الأول مقيد بعدم بدو الصلاح وفي الثاني بعدم المماثلة (وزن) (قوله) وتزهي هذا) قرب بالنسبة للمفعول والاشارة بهذا الى عدم جواز حذف ما لا يتعلق (قوله مثله حديث أبي داود) أي مثال ما لا يتعلق فانه الحديث المذكور كل جملة من جليته لا تتعلق لها بالآخرى (قوله على أحد مجمل الخ) في ذكر المجملين دليل على أنه



مترك ولم يصرح بذلك لعدم الحاجة اليه وقوله فيما بعد فكأنه ترك أي من غير هذا والا  
فهذا نفسه مترك سم (قوله لأن الظاهر انه انما جله عليه لقرينة) قال العلامة يردعا  
سببي من أنها قرينة في ظنه وليس لغيره السابعة فيه ويمكن الفرق بأن ترك الجمل فيما  
ظاهر أي كما في سببي يؤول إلى أعمال المروي في ذلك الظاهر وفيما ليس له ظاهر كما هنا  
يؤول إلى تعطيل المروي اه وفيه أنه ان أراد بترك الجمل فيما ليس له ظاهر ترك الجمل  
مطلقا فهذا غير لازم من ترك الجمل على ما جمل عليه الراوي أو ترك الجمل على ما جمل عليه  
الراوي فهذا لا يؤول إلى التعطيل لامكان الجمل على غير محل الراوي ويمكن الفرق  
أيضا بأن ظهور القرينة في الواقع للراوي فيما ليس له ظاهر أقرب من ظهوره في ظاهر  
ظاهر لوجوب البيان عليه صلى الله عليه وسلم في الأول لاقتضائه إلى البيان بأبد اختلاف  
الثاني فليأخذ قاله سم (قلت) الحق ما أدهاه العلامة من الفرق وتعقب سم لما قلنا  
كما لا يخفى وذلك عن البيان وأما ما أدهاه من الفرق فلا يخفى بنفسه متأمل  
(قوله لاحتمال أن يكون جله لواقعة رأيه لقرينة) قال العلامة هذا الاحتمال  
لا يتقيد الأول بل يشته أيضا وشيئت ظهور الاحتمال الأول عليه والشيخ يتي ظهوره  
ويجعله ساريا وإذا تبين هذا علمت أن الشيخ لم يتوقف في ظهور الجمل عليه بل  
يتقيد كما هو ظاهر لفظه المحكي اه ويوافق هذا قول الشهاب قوله أي لاحتمال الخ أي  
كما يحتمل هذا فيقول أن يكون لقرينة على السواء فيكون الجمل لقرينة هو الظاهر محل  
منع عنده اه وهذا الاعتراض مبنى على أن مراد المصنف بقوله روقف أبو بصير أنه  
توقف في ظهوره فيه وهذا مجموع الأدليل في كلام المصنف عليه ولا ضرورة تلحق اليه  
وانما المراد أنه توقف في جله عليه بل هذا هو المتبادر من كلام المصنف لأن المتبادر من  
المقابلة بالتوقف لما رجع كون التوقف فيما رجع والذي رجع هو الجمل لا كون الظاهر  
الجمل فتدبره فانه في غاية الوضوح قاله سم (قوله لأن ظهور القرينة للصحابي أقرب)  
أي لمشاهدته لصاحب الشريعة وإطلاعه على ما لم يطالع عليه التابعي (قوله وعلى المتع  
من جل المشترك الخ) ابتداء كلام ليس متعلقا بالقول في أنه شيخ الاسلام (قلت) لا حاجة  
إلى ما قاله فانه ان أراد بكونه ابتداء كلامه أنه ليس معطوفا على شيء قبله فهذا لا يتوهم وان  
أراد أنه لا تعلق له بالجنس فمضوع كما لا يخفى (قوله ولا يبعد الخ) أي وحسبنا لا يعمل على  
محل الراوي (قوله أي جل الصحابي مرويه) لم يقل أو التابعي كما تقدم في الذي قبله  
لأن قوله لا أي ان صار إليه علمه الخ لا يتأتى في غير الصحابي (قوله أو الأمر على  
التدب) قال العلامة من عطف الخاص على العام اه وفيه أنه عطف الخاص على العام  
لا يجوز أن يكون بأو كما ضروا عليه فيجب أن يكون من عطف المبين بأن يقيد اللفظ  
في قوله كان يحمل اللفظ بغير الأمر بالقسمة لجله على نحو التدب (قوله وفيه قال الشافعي  
الخ) ضعيفه يرجع لحمل الصحابي وتأويله المذكور وأرد أن الشافعي لم يقل ذلك في حل

لأن الظاهر أنه انما جله عليه  
لقرينة (وقوف) الشيخ (أبو بصير  
الشيخ الرازي) حيث قال فقد قيل  
يقبل وعندى فيه نظر أي لاحتمال  
أن يكون جله لواقعة رأيه لقرينة  
وانما لم يسأله التابعي الصحابي على  
الراجح لأن ظهور القرينة للصحابي  
أقرب (وان لم يتأقفا) أي الحملان  
(فكأنه مشترك في جله على  
معنیه) الذي هو الراجح ظهورا  
أو احتياطيا كما تقدم فيصل المروي  
على محله كذلك ولا يقصر على محله  
الراوي الأعلى القول بأن مذهبه  
يخصص وعلى المتع من جل المشترك  
على معنیه يكون الحكم كما  
لوتأقفا الحملان كما قال صاحب  
البدیع المعروف جله على  
محل الراوي قال ولا يبعد أن يقال  
لا يكون تأويله جمعة على غيره اه  
(فان جله) أي جل الصحابي مرويه  
(على غير ظاهره) كان يحمل اللفظ  
على المعنى المجازي دون الحقيقي  
أو الأمر على التدب دون الوجوب  
(فالاكثر على الظهور) أي على  
اعتبار ظاهر المروي وفيه قال  
الشافعي رضي الله عنه كيف أترك  
الحديث بقول من لو عاصرته

طعنه (وقيل) يحمل (على تأويله مطلقاً) لأنه لا يفعل ذلك إلا لدليل قاطع (١٢٩) وليس لغیره اتباعه فيه (وقيل) يحمل

على تأويله (أن صار إليه لعله قد  
التي صلت الله عليه وسلم إليه)  
من قرينة شاهدتها قلنا لعله ذلك  
أي قلته ليس لصيرته اتباعه فيه  
لأن المجتهد لا يتقدمه إماماً ذكر  
دليلاً على به (مسئله لا يقبل)  
في الرواية (يخون) لأنه لا يمكنه  
الاحتراز من الخلل وسواء أظن  
بسنونه أم قطع وأثر فيمن أفاقته  
(وكافر) ولو علم منه التدوين والتصرف  
عن الكذب لأنه لا يوفق به في الجمل  
مع شرف منصب الرواية عن الكافر  
(وكذا صي) محيز (في الأصح)  
لأنه لعله يعدم تكليفه قد لا يمتنع  
عن الكذب فلا يوفق به وقيل يقبل  
أن علم منه التصرف عن الكذب  
ولم يصرح المصنف بالتصريح بالعلم به  
فإن غير المميز لا يمكنه الاحتراز من  
الخلل فلا يقبل قطعاً كالجنون  
(فإن يحمل) الصبي (فيلحق فأدى)  
ما قصده (قبل عند الجمهور) لانتفاء  
المحذور السابق وقيل لا يقبل  
لأن الصغر مظنة عدم الضبط  
والتصرف ويستمر المحفوظ أذن  
ولو تحمل الكافر فأن لم فأدى على  
قال المصنف في شرح المنهاج  
على الصحيح وكذا القاسق يصل  
فتوب بغرذ قبل (ويقبل)  
مستدع لا يكفر ببدعته (بحرم  
الكذب) لأنه فيه مع تأويله  
في الابتداء سوا دعاء الناس  
إليه أم لا ويصل لا يقبل مطلقاً  
لانتداعه

الصحابي مرويه على خلاف ظاهره بمضمومه بل في قول الصحابي الخائف لظاهر الحديث  
سواء كان الخائف هو الراوي أم غيره (قلت) هذا الإيراد ليس بشئ وجوابه فيه  
قائله وهذا أي عدم العمل بقول الصحابي الخائف لظاهر الحديث خلاف مذهبنا  
ومذهبه أي المالكية أن قول الصحابي بجمه (قوله طعنه) أي أفت عليه الجمل والمراء  
جاءته (قوله) أن صار إليه لعله قد صلت التي صلت الله عليه وسلم أي وطريق العلم بأنه  
صار إليه لذلك أخباره أي كان يقول عات أن الذي صلت الله عليه وسلم قد صدق ذلك بقرائن  
ووجه عدم اعتباره ذلك على الأول أن ذلك يجب طعنه نعم أن قال أخيراً التي صلت الله  
عليه وسلم أنه أو أن ذلك فلا كلام في قبوله وهو ليس من باب العمل بحمل الراوي كاهو  
ظاهر (قوله أي طعنه) أشار إلى أن المراد بالعلم الخلق كما يفيد ذلك قوله قبل من قرينة  
شاهدتها (قوله وأثر في من أفاقته) اعترضه شيخ الإسلام بأن عدم القبول في الزمن الذي  
أثر فيه الجنون للخلل في عقله لا ينجونه قال فلا حاجة إلى هذا القيد بل قد يضرب اه وتعقبه  
سم بقوله وأقول لما كان الخلل في زمن الأفاقه ناشئاً عن الجنون لأن حكم الجنون  
منصب عليه صرح ذلك القيد وما يترب عليه وناسب ذلك دفع التوهم وأما قوله بل  
قد يضرب فإن كان أشبه إلى أنه يهرم قبول الجنون إذا انقطع جنونه ولم يؤثر في زمن  
أفاقته وأنه لا تقبل رواية في زمن أفاقته حيث دفعه وعنمو ع. ل تقبل رواية حيث  
كأصريح به الزكشي نقله عن أبي السعدي وهو ظاهر وإن كان أشبه إلى شيء آخر فليصور  
لتسكاه عليه اه (قوله في الجمل) إشارة إلى ضعف هذه الجهة لأن التدوين والتصرف  
الوقوف في الرواية وذلك يوجب القبول والضعف المذكور أورد في ذلك تقوية بقرنه مع  
شرف الخ قاله العلامة (قلت) كان الأولى حينئذ أن يعلل بعلومه صواب الرواية عن الكافر  
فقط (قوله لأنه لعله الخ) لعله لقوله قد لا يصح عن الكذب وقد يقال هذا الدليل غير شامل  
أذ قد لا يعلم عدم تكليفه أو يظن تكليفه اللهم إلا أن يراد عنه بذلك بالقوة فالعلمى لأنه  
يمكن أن يعلم فقد لا يمتنع قاله سم (قوله ولم يصرح المصنف بالتصريح بالعلم به) أي من  
نفس الخلاف كما أشار إلى ذلك بقوله فإن غير المميز الخ (قوله فليخ فأدى) أقامه  
وفي الكافر والفاسق للترتب مطلقاً لا بقيد التعقب إذ لا فرق في ذلك بين التعقب والماله  
يرشد إليه القول المنهاج فإن تحمل ثم طبع وأدى قبل قاله العارضة ورد سم محض تعقب  
لا حاجة بتأويله (قوله أذنك) ظرف للمحفوظ أي وقت عدم ضبطه والزمناً  
بغيره محذوف أي موجود والمسمى أن المحفوظ المشتمل على عدم التصرف والضبط لصغره  
يستمر معه بعد بلوغه فإلى يؤذيه بعد بلوغه هو ذلك المحفوظ (قوله لا يكفر ببدعته)  
قال العلامة القيد مستغنى عنه بقوله أولاً وكافر اه وأجاب الشهاب عن هذا الاعتراض  
بعد إرادته بقوله ويجاب بأن ذلك المحمول على غيره هذا المكان للخلاف فيه كما سياتي  
قربان الإمام الرازي وأتباعه على قبول الجسم وإن كثر يبدعه اه (قوله لا يبدعه

المسوقة (والتأني) أي الاحوال  
 (قال الامام مالك) يقبل  
 (الاداعية) أي الذي يدعو  
 الناس اليه دعيته لانه لا يؤمن فيه  
 أن يضع الحديث على وقفها  
 اتمام يجوز الكذب فلا يقبل  
 كفو يدعيته أم لا وكذا من يحترمه  
 ويكفر يدعيته كالجسم  
 عند الاكثر لم يطمع بدعيته والامام  
 الرازي وأتباعه على قبوله لا من  
 الكذب فيه (و) يقبل (من ليس  
 فيها خلافا للصيغة فيما يوافق  
 القياس) لما تقدم مع جوابه  
 (و) يقبل (التساهل في عصر  
 الحديث) بأن يفرض في الحديث  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما  
 الخلل فيه بخلاف التساهل فيه  
 فبرء (ويقبل برء) التساهل  
 (مطلقا) أي في الحديث وغيره  
 لان التساهل في غير الحديث يجز  
 الى التساهل فيه (و) يقبل  
 (المكثر) من الرواية (وان دبرت  
 مخالفتها للحديثين) أي والحال  
 كذلك لكن (إذا أمكن تفصيل ذلك  
 القدر) الكثير الذي رواه من  
 الحديث (في ذلك الزمان) الذي  
 خالف فيه الحديثين فان لم يكن فلا  
 يقبل في شيء مما رواه لقله وكذبه  
 في بعض لا تصلم عنه (وشرط  
 الراوي العدالة وهي ملكة) أي  
 هيئة راسخة في النفس

المسوقة) ظاهره أن فسقه محل وفاق ونبه بقوله على التأويل قاله الشهاب (قوله قال  
 مالك الاداعية) قال لسيوطي وهذا القول هو الأصح عند أهل الحديث ومنهم ابن  
 الصلاح والنووي (قوله أي الذي يدعوا الناس إلخ) فيه إشارة إلى أن التماس في الداعية  
 للمخالفة كعلامة للتأنيث (قوله لانه) أي الحال والثاني (قوله لا يؤمن فيه) أي  
 في المبتدع (قوله كالجسم) اعلم أن الجسم فرقتان فريق يعتقد أن الله تعالى جسم كسائر  
 الاجسام وهذا الخلاف في كفره وفريق يعتقد انه تعالى جسم لكن لا كسائر الاجسام  
 بل جسم يليق به وهذا مختلف في كفره والجسم في كلام الشارح من القيسل الثاني  
 (قوله عند الاكثر) ظرف لما تضمنه قوله وكذا أي لا يقبل منه عند الاكثر وليس ظرفا  
 لتكفير الجسم لان الاكثر على عدم تكفيره ومخالفه لاكثر (قوله ولا امام الرازي  
 إلخ) مقابل لقوله عند الاكثر فهو مخالف لاكثر (قوله لما تقدم) أي من أن مخالفته  
 ترجح احتفال الكذب (قوله أي والحال كذلك) قال الشهاب انما أعرب حاله ليعمله  
 معطوفا على شرط مقدرا أي ان كثرت المخالفة وان دبرت إلخ لما يلزم من أن اذا أمكن إلخ  
 ظرف حيث لا للمعطوف والمعطوف عليه وهو فاسد اذا هو خاص بمخالفة القدرة اه قال  
 سم قلت هو حسن بخلافه انه مع الحمل على العطف يمكن تخصيص الشرط بالمعطوف فان  
 قلت لكن به وهتم الرجوع للمعطوف عليه قلت الايهام حاصل بكل حال فانه لا قرينة على  
 الحالة الا تأمل المعنى وهذه القرينة تصلح للتخصيص على تقدير العطف أيضا نعم في جواب  
 بأن في تخصصه بالمعطوف ضعفا مع ما هو الظاهر المتبادر من تعلل اذا يقبل أو ما تعللها  
 بدورت أو المخالفة فخصه من ضعف المعنى لا يفتني فلي تأمل (قوله وشرط الراوي)  
 قال الشهاب أي لغير المتواتر لما دبرت من عدم اشتراط الادام في روايته ولا بد أن  
 يستثنى المبتدع أيضا للمعتمد من قبول روايته الآن يقال انه ليس فاسقا وان صرح الشارح  
 بخلافه كما مر اه (قوله العدالة) أي تحققها بقرينة ما يأتي في قول الشارح لا تتحقق  
 الشرط أي العدالة (قوله أي هيئة راسخة إلخ) الوصف في أول عرضه يسمى حالا  
 وهيئة فان فكرت حتى رسخ في النفس بحيث يتعدى زواله ويتسمى ملكة ثم ان ظاهر  
 كلام الفقهاء عدم اعتبار الملكة وأنه يكفي في تحقق العدالة بالنسبة للشهادة وغيرها مجرد  
 اجتناب الامور المذكورة من اقتراف الكبائر وقال العلامة لا خفاء أن الكثر تم  
 البدنية والقلبية التي منها الاشتداد بأقدامه وهو ناقض لما مر من قبول المبتدع اذا  
 حرم الكذب وسيأتي لهذا ما فيه شفاء ثم الظاهر بقرينة اضافة الاقتراف وتعدد الامثلة  
 الاية ان المراد بها الكبائر الفعلية دون التركية ولا خفاء في ان العدالة لا تتحقق بها  
 فتعمل الكبائر على ما فيها أيضا فذلك اه اما قوله وهو ناقض لما مر فقد بين  
 جوابه بقوله وسيأتي لهذا ما فيه شفاء وأراد بذلك ما ذكر في قول الشارح في شرح قول  
 المستصفى وقبل من أقدم جاهلا على مفسد مظنون أو مقطوع سواء اعتقد الإباحة أم لم

يعتقد شيئا من قوله ومن هنا لم أقوله في العدة المملوكة تمتع عن اقتراف الكبار منها  
 ما هو كبرية عند المقرف فيدخل المبتدع في العدل في باب الرواية فيصح إطلاقا لمصنف  
 قوله وشرط الرواية العدة التي لا تتركها من مقتضى ما مع العلم والظن بجملة ما وأما  
 قوله ثم الظاهر المخرج فيه نظر لانه لا تكلف الاضطرار وأن المكلف في التهيؤ المكلف كالمقدم  
 قال الكبار التركيم من قبيل التعلية أيضا فالكبرية في ترك الصلاة مثلا هي كلف النفس عن  
 فعلها ولادلالة في إضافة الاقتراف حيث كاهو معلوم فان قلت قد تكون الكبار  
 اعتقادات وليست أفعالا قلت أما ولا نهى مدونة من الأفعال ولذا يعبر عنها بالأفعال  
 التصورية كاعتقاد غل على ما بين في محله وأما تأنيبا للاقتراف يتعلق بغير الأفعال أيضا  
 ولو بان يتعلق بمقدماه اه سم قلت العلامة قدس سره لا يشارع في ان المنهيات التركية  
 أفعال وانما دعوا مان إضافة الاقتراف وذكر الامثلة يقتضي ان المراد بها الكبار التي  
 يتعلق بها الفعلي المقابل للكلف لان الكبار التركية ليست فعلية أصلا فأرادنا فعلية  
 فعلية خاصة ولاشك في صحة ادعائه فردد سم عليه بأن التركية من الفعلية ردد في غير محله  
 كاهو بين غاية البيان وأما استدلاله على ان الاعتقادات من الأفعال بغير انصاف عنها  
 بالأفعال كاعتقاد وغل في الجواب أما ولا قلان الكلام في فعل النفس لا في الأفعال  
 للنفقة التصورية الدالة عليه وأما تأنيبا لان الأفعال للنفقة قد تكون مدلولاتها أفعالا  
 محضة كالأصفي بالاستدلال المذكور في غاية السقوط وقد تقدم لنا في بحث التكلف  
 ان المراد بالفعل ما قابل الأفعال فيصدق بالكسفات النفسانية (قوله عن اقتراف  
 الكبار) أي اكتسابها (قوله وصفاً رائحة) أي الدالة على خسة فاعلموا وفاته  
 (قوله كسرة نفسه) قال سم التعليل به يبقى على اشتراط التصاب في كون السرة  
 كبيرة كما ساقى بحافيه اه (قوله وتطاف غرة) التطيف بها زيارتها عند الأخذ وقصها  
 عند الدفع (قوله أي الجائزة) قال سم فيه أمران الاول انه لما كان المتبادر من الإباحة  
 التضيير وليس مراد الاله لا يجمع التعليل بالبول في الطريق الذي هو مذكور ومفهرها  
 الشارح بل هو ان المتبادر منه عدم الامتناع بل يمكن صدقه بعدم الامتناع وان أطلق  
 بمعنى التضيير ولا يخفى على المتأمل ان هذا التفسير للتعيب ودفع توهم ان الإباحة بمعنى  
 التضيير فيناقض تمثيل المصنف والاقتبال قرينة واضحة على ارادة هذا التفسير والمحصل  
 أن الإباحة لفظ مشترك يحتاج قرينة وهي التعليل بالبول والمصنف استعمل المشترك مع  
 قرئته الواضحة على المراد منه وهي ذلك التعليل والشارح فسر المشترك بما يصحق بالمراد به  
 بل بما يتبادر منه المراد على وفق القرينة فلا يخفى في الكلام ولا اليسر بوجه وبهذا يعلم أن  
 لا اعتبار على المصنف ولا على الشارح وبسبب سقوط ما أطالب به ههنا شيخنا العلامة وقوله  
 تفسير الشارح المباح جازم لا يدفع لسا اه ووجه سقوط هذا ان المتبادر من تفسير  
 الشارح هو المراد خصو صامع ملاحظة التعليل وأنه لا حاجة الى جواب شيخنا الشهاب

(فتح عن اقتراف الكبار بوصفها  
 الحسة كسرة لقصة) وتطصف  
 غرة (والرذائل المباحة) أي  
 الجائزة (كلبول في الطريق)  
 الذي هو مذكور والاصول  
 في السوق فليسوف والمعنى عن  
 اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر  
 فباعتقادات الفرد من ذلك تقني  
 العدة أو أوصافاً غير الحسة  
 ككذبة لا يتعلق بها ضرر وطرقة  
 الى أجنبية فلا يشترط المنع عن  
 اقتراف كل فرد منها فباعتقادات  
 الفرد منها لا تقني العدة

بقوله ويمكن الجواب بأن المباح ظاهر في مستوى الطريقين اه ولم يظهر معنى هذا الجواب قتأمل والامر الثاني ان تفسير المباحية بهذا التفسير يشمل الخيرين طرفيه بالسواء ان تحقق مثل ذلك اه قلت وفيه أمور الاول ان جعله الاباحة مشتركا بيني جعله المتبادر منها التخصيص لأن المشتق لا يتبادر لاحد منهما أو عاينه كما تقرر ومثل ذلك يقال في الجائر على ما قاله الثاني ان جعله القتل قربة متوافقة قد يمنع عما شتهر من قولهم المثال لا يخصص الثالث ان مفاد ما حله ان المصنف استعمل لفظا مشتركا كالواضح فسرهم مشتركة مثله والقرينة على المراد منها ما جعله القتل وحيداً فالتفسير الذي ذكره الشارح لم يقدسيا اذ المصنف هو قرينة المثال على ما قال وانما تفسيره مشترك كجمله فهو غير دافع للبس بلا شبهة الرابع ان قوله والامر الثاني ان تفسير المباحية الخ ينافي ما قدمه واجاب جواب الشهاب لخاصة ان المباح لما كان ظاهرا في مستوى الطرفين فسره الشارح بملفوظا ظاهري في عدم الامتناع فقد سمر ما ليس ظاهرا في المراد بملفوظا ظاهرا وهذا عين ما اجاب به هو أو لا بقوله لما كان المتبادر الخ وان سلم من بعض ما ردد عليه فيجب ادعاؤه عدم فهم معناه (قوله أي اتباعه) اشارة الى أنه لا بد على هذا من خصته من تقدير يضاف ليصح العطف على الاقتراف أي يمنع من الاقتراف واتباع هو التمسك وانما احتج الى ذلك لأن الهوى هو الحاجة وهي لكونها فضلا غير مقدور ولا بعد لا يتعلق بها تكليف فلا بد من تقدير اتباع لأن الابعاد مقدور للبعد فيعلق التكليف بالامتناع عنه ويمكن أيضا حمل الهوى على الهوى فلا يحتاج الى تقدير اتباع لخصه تسلط الاقتراف على الهوى بالمعنى المذكور اشارة العلامة والشهاب أيضا (قوله والالوقع في الهوى) أي وان لم يتبع عنه اتباع الهوى بأن اتبع هو نفسه وقع في الهوى وقوله فلا يكون عنده ملكة تمنع منه أي يلزم من وقوعه في الهوى انتقام قيام ملكة المنع به لانتفاء لازمها من المنع ونعاشه وانتقام قيام الملكة باطل لأن القرض أنها موجودة فالوقوع في الهوى باطل أيضا لأن ملزوم الباطل باطل واذا بطل الوقوع في الهوى وهو التالي بطل المقدم وهو اتباع الهوى (قوله وترفع على شرط العدالة) أي يتحققا بالنسبة الى عدم القبول أو نطقا بالنسبة الى القبول كما يشير الى ذلك قوله في الاول لانتفاء تحقق الشرط وفي الثاني اكتمال من حصول الشرط (قوله فلا يقبل الجاهل باطنا) باطنا منصوب على التمييز المحول من نائب الفاعل أي الجاهل باطنه (قوله الى أن يظهر حاله بالبحث عنه) قضيته أنه يعتبر العدالة الباطنة كالمقول الاول لكنه عند عدم تحققها راعى احتمالها فيستوقف احتياطاً الى ظهور الحال بخلاف الاول لا راعى هذا الاحتمال ولا يلتفت اليه سم (قوله اذا روى هو) أي مجهول العدالة (قوله واعترض ذلك) أي توله يجب الانكشاف (قوله مع قول الاياري) هو حال ذلك وأعمول اعترض على كل فالمراد ان كلامه قول الامام والاياري اعترضه المصنف بما ذكر فانه العلامة (قوله انه يجمع عليه) مقول

وفي نسخة قبل الرذائل وهوى النفس أي اتباعه وهو مأخوذ من والد المصنف نقل لا يتبعه فان التقي للكبائر وصغار الخسة مع الرذائل المباحة قد يقع هو اه عند وجوده لشيء منها فيرتكبه ولا عدالة لمن هو بهذه الصفة وهذا صحيح في نفسه غير محتاج اليه مع ما ذكره المصنف لأن من عنده ملكة تمنع من اقتراف ما ذكر يفتق عنه اتباع الهوى بل يفتق منه والالوقع في الهوى فلا يكون عنده ملكة تمنع منه وترفع على شرط العدالة ما ذكره بقوله فلا يقبل الجاهل باطنا وهو المستور) لانتفاء تحقق الشرط خلافاً لابي حنيفة وقاين قوله وسليم أي الرازي في قولهم يقبله اكتمال من حصول الشرط فانه يظن من عدالة في الظاهر عدالة في الباطن وقال امام الحرمين (وقت) عن القول وارد الى أن يظهر حاله بالبحث عنه قال (ويجب الانكشاف) عما ثبت حسنها الاصل (اذا روى) هو (الغريم) فيه (الى الظهور) حاله احتياطاً واعتراض ذلك المصنف مع قول الاياري باللوحة ثم القضاية في شرح البرهان انه يجمع عليه

بأن اليقين لا يرفع بالشك بضئ  
 فالحل الثابت بالأصل لا يرفع  
 بالتحريم المشكوك فيه كالأرفع  
 اليقين أى استحبابه بالشك بجامع  
 الثبوت (أما المجهول ظاهراً  
 وباطناً فردوا إجماعاً) لا يتحقق  
 العدالة وظناً (وكذا المجهول  
 العين) كان يقال فيه من رجل  
 مردود إجماعاً لانضمام جهالة  
 العين إلى جهالة الحال وإنما أفرد  
 عما قبله ليعني عليه قوة (فإن وصفه  
 فهو الشافعي) من أئمة الحديث  
 الراوي عنه (بالتقّة) كقول  
 الشافعي كثيراً أخبرني الثقة  
 وكذلك مالك قليلاً (فألوجه صورة  
 وعليه إمام الحرمين) لأن وصفه  
 من أئمة الحديث لا يصفه بالثقة  
 الا وهو كذلك (خلافاً للصيرفي)  
 والطبيب (البغدادى) في قولهما  
 لا يقبل لجواز أن يكون فيه مباح  
 لم يطلع عليه الواصف وأجيب  
 بعدم ذلك جداً مع كون الواصف  
 مثل الشافعي وأما لك محتمله على  
 حكم في دين الله تعالى (وإن قال)  
 نحو الشافعي في وصفه (لأنهم)  
 كقول الشافعي أخبرني من  
 لا تتمه (فكذلك) يقبل وسألت  
 فيه الصيرفي وغيره مثل ما تقدم  
 فيكون هذا اللفظ توثيقاً وقال  
 الذهبي ليس توثيقاً (وإنما هو توثيق  
 للاتهام) وأجيب بأن ذلك إذا وقع  
 من مثل الشافعي محتمله على حكم  
 في دين الله تعالى كان المراد به  
 ما راد بالوصف بالثقة

قول الأيسري وقوله بأن اليقين المختص بالاعتراض (قوله يعني فالحل الثابت بالأصل  
 الخ) دفع لما يقال أنه لا يقين في الحل الثابت بالأصل أى البراءة الأصلية إذاً الأصل انما  
 يقيد الظن فأشاد الشارح إلى أن الصورة المعترضة ليست من أفراد المعترض بل مقبسة  
 عليه بجامع الثبوت في كل وقوله أى استحبابه إشارة إلى أن الموجود في الصورة المعترض  
 بها استحباب اليقين لنفس اليقين لأن اليقين لا يجمع الشك (قوله أما المجهول ظاهراً  
 وباطناً فردوا إجماعاً) الظاهر أن المراد بالمجهول ظاهراً من انتفى محالته فله سم (قوله  
 ويكذلك المجهول العين) قال الشهاب الظاهر أن منه ما لو قال الراوي عن رجل أعرفه  
 بجهالة عند غيره اهـ (قوله وإنما أفرد عما قبله) أى لأن المجهول ظاهراً وباطناً أعظم من  
 مجهول العين فهو فرد من أفراد (قوله نحو الشافعي من أئمة الحديث الراوي عنه)  
 فإن قلت أى حاجة لقول الراوي عنه وهذا قصر على قوله من أئمة الحديث قلت  
 الحاجة إليه بناءً الجواب الاتي في قوله وأجب الخ عليه فإنه إذا روى عنه فقد احتج  
 بمروجه على حكم في دين الله تعالى واحتجاجة على ذلك قد بنى عليه الجواب الاتي ولا يضر  
 أنه قد روى عنه ولا يتبعه لأن الرواية عنه مظنة الاحتجاج فاحتج بالظنة ولم يقتصر على  
 قوله الراوي عنه لأن رواية من ليس من أئمة الحديث لا تعتبر لأن أئمة الحديث لا خبرة  
 لهم بحال الرواة فلا يصر وصفه بالثقة فليأت سم (قوله لأن وصفه من أئمة الحديث  
 لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك) معناه أن الظاهر أنه لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك في نفس  
 الامر لأن الظاهر أنه لا يصفه بالثقة الا بعد البحث التام والخبرة الساتمة وجعل على أن  
 مراداً أن الظاهر ذلك لا القطع قوله الاتي وأجيب بعدم ذلك الخ وهذا يدفع ما قد يقال  
 لا يابن من وصفه بالثقة أن يكون عدلاً باطناً كما اعتبره المستنبطون أن يكون الواصف  
 ممن يرى الاكتفاء بالتسور سم ويحصل أن الأقسام كما قال يعضهم أربعة مجهول العين  
 والعدالة معلوماً مجهول العدالة دون العين عكسه فالاول لا يقبل بلا خلاف والثاني  
 يقبل بلا خلاف والثالث لا يقبل على الأصح ورابع يقبل على الأصح (قوله فكذلك  
 يقبل) لم يقل أى فالوجه قبوله للاشارة إلى انقطاع رتبته عما قبله وقد صرح بذلك  
 الشارح بقوله وإن كان دون الرتبة (قوله لمثل ما تقدم) لو قال لما تقدم كان واضحاً  
 لأن علة هذا هي عين ما تقدم فقط مثل ما لتأكيده والتغليظ لا اعتبارى فإن المعلن به  
 باعتبار راضقة للمعلل هنا غير معتبر راضقة للمعلل هناك سم (قوله فيكون هذا اللفظ  
 توثيقاً) أى على القولين المتأولهما لكنه على الرابع عند الصف توثيقاً معمول به  
 وعلى قول الصيرفي وغيره توثيقاً غير معمول به وقوله وقال الذهبي الخ مقابل للقولين  
 في ذلك سم (قوله وإنما هو توثيقاً للاتهام) أورد عليه أن الاتهام لا تعال من الوهم  
 وهو الطرف المرحوح ولبن من نفسه توثيقاً إذ يابن من نفي المرحح على وجه المرحوحة  
 نفسه على وجه الراجحة والمساواة بطريق الاولى وذلك يستلزم التوثيق وأجيب بأن

المواد بالاتهام على الجراح ولا يلزم من تقيده وثيقته اذ لا يلزم من ثبوت الجرح التعديل  
 (قوله وان كان دونه في الرتبة) قال العلامة أي وان كان هذا الماخذ وهو الاتهام دون  
 الوصف بالثقة لان الثاني مبرح في التوثيق دون الاول لكن قد علت أن الاتهام  
 مراد به منته وهو ثبوت الاتهام ولا يلزم وهو التوثيق فيكون كتابه واليكابة عند البائين  
 أبلغ من التصريح اه وقد علت أن يلزم ههنا ضعف لكونه ظاهرا عرفيا وأنه غير  
 معلوم لانه قد لا يقصدوا إذا كان بهذه المتابعة لم يقاوم التصريح في هذا المقام الذي يطلب  
 فيه الاحتياط فضلا عن أيلفيه عنه وكون الكتابه أبلغ من حيث اخادتها المعنى بطله  
 لا ينافي انه قد يترجح التصريح على المعارض على أن لا نسلم أو جهة الكتابه عند زعمه  
 الشرعية في الاحكام الشرعية كما وان خلت عن المعارض ولا سيما في الشهادات  
 اذ لا يكتفي فيها بالشهادة بل يلزم الشهادة والتوثيق شهادة بالصدق فكان القياس  
 أن لا يكون توثيقا لولا أنه توسع فيه فلا يكون مقابلا للتصريح (قوله على فعل مفسق)  
 أي لو لم يكن جاهلا والا فلا قد امع الجهل بطل كونه مضيقا وقد يشكل تقدير الشارح  
 لفظا فعلة فانه مخرج غيره كقول المفسق كالتقذف من جاهل بجرمته لتعوقر عهد  
 بالاسلام ويمكن أن يراد بالفعل ما يشعل القول لانه فعل اللسان سم (قوله عالما بجرمته)  
 ينبغي أوطانا وأراد بالعلم ما يشعل الحق كما يستعمله الفقهاء كثيرا سم (قوله في الكبيرة)  
 أي في سداها (قوله ما نوعه عليه) حذف ما وقع في كلام غيره من تقييد الوعيد بكونه  
 شديدا فيصير محل انه لعدم الحاجة الى التقييد بناء على أن من لازم الوعيد كونه شديدا  
 وقد يشعر بذلك أي ان عذابه تعالى لا يكون الا شديدا قول الشارح الآتي وشدة عقابه  
 سم (قوله وهم الى ترجيح هذا اميل) الضعيف للفقهاء أي بعضهم وقوله لا كدركهم أي  
 الفقهاء (قوله وهو الاوفق لما ذكره) أي الاصوليون منذ تفصيل للكبار أي تعداها  
 أي لانهم ذكروا أشياء لاحدنها كالختم فالأوفق في كلامه بمعنى الموافقة اذ لا موافقة  
 في التعريف الثاني لما ذكره الاصوليون (قوله كل ذنب) قال العلامة من المشهور  
 عندهم فساد الحديث بسدريه بكل لأن الحدود المأخوذة وكل انما تدل على الافراد واجاب  
 سم بما سألته أن قصد راجع الى حدودهم ما وقع في كلام كثير من المحققين ومنهم ابن الحاجب  
 في ما فيه وأجيب عن ذلك بأجوبة منها ان الاتيان بكل لبيان الاطرا دأي بيان أن  
 التعريف طر فقلت جزأ من التعريف وانما التعريف ما بعد هذا (قوله ونفيا الصغار)  
 أي قال ليس في الذنوب صغيرة بل كلها كابر تقرر الى عظمتها من عصى بها لا يعني انه  
 مخالف للظاهر كقوله تعالى ان تفتبوا كابر ماتون عنه تفكر عنكم سيا حكم ونحوه  
 من السنة كثير لكن اذا تأملت قوله لان بعض الذنوب لا يقدح في العدالة انما فوجئت  
 الخلاف كما قال بعضهم راجعا الى التسمية لا المعنى (قوله أكبر الكابر وكابر انفة)  
 نائب قال يقال ولفظ أكبر وكابر بالجرح على الحكاية ولفظه ما بضمه مقدرة ويصح الرفع

وان كان دونه في الرتبة (وقيل  
 من أقدم جاهلا على) فصل  
 (مفسق مطلق) كشر المجر  
 (أو مقطوع) سواء اعتقد الاباحة  
 (في الاصح) سواء اعتقد الاباحة  
 أم لم يعتقد شيئا لحدوث الجهل  
 وقيل لا يقبل لأرتكاب المفسق  
 وان اعتقد الاباحة وقيل يقبل  
 في المقتون دون المقتوع أما  
 المقدم على المفسق عالم بجرمته  
 فلا يقبل قطعا (وقد اضطرب  
 في الكبيرة) (قوله) هي ما نوعه  
 عليه بضمه (قوله) في الكتاب  
 أو السنة (وقيل) هي ما فيه حد  
 قال الراعي وهم الى ترجيح هذا  
 أميل والاول ما يوجد لا كدركهم  
 وهو الاوفق لما ذكره عند تفصيل  
 الكابر (و) قال (الاستاذ)  
 أبو إسحق الاسفراحي (والشيخ  
 الامام) والذ المستفاد (سئل)  
 ذنب ونفيا الصغار) تقرر الى  
 عظمتها من عصى به عز وجل وشدة  
 عقابه وعلى هذا يقال في تعريف  
 العدالة بغير الكابر وصغار  
 انفة أكبر الكابر وكابر  
 انفة لان بعض الذنوب لا يقدح  
 في العدالة انما (واختاروا فافا  
 لامام الحرمين) انها

(قوله كل جرعة) أي مصصة. وقال يرمي بجرهم من باب شرب يضرب قال الله تعالى ولا يجرمكم شركنا أن تقوم (قوله لا تكرأ من تركها) أي بقلة اعتنائها واهتمامه (قوله ورقة الدابة) أي الدين أي ضعف الدين فهو عطف لازم على ملزم (قوله هذا بظاهره) أي ما قال بظاهره لأنه لا يحتمل التقييد سم (قوله يتناول صغيرة الخسة) ظاهره أنه لا يتناول أيضا الرذائل المباحة وقد يوجب أن المباح وأن أسقط المروءة لا يتأني كثرة لا تكرأ بالدين وقوة الدابة ورأه لا يصدق عليه معنى الجرعة لا يستكف سم قلت وقد يقال الحد المذكور كما يتناول صفرا رخصة يتناول صفرا رخصة مع أن المبطل للعدالة الأولى فقط كما تقدم فمأمل (قوله انما مضطبه ما يبطل الحد القس المعاصي) أي حيث قال في ارشاده كل جرعة تؤخذ بقلة لا تكرأ من تركها بالدين ورقة الدابة فهي مبطل للعدالة (قوله الشامل لتلك) أي لصغيرة الخسة (قوله استروا) أي من غير تأمل والاسترواح طلب الراحة فكأنه يقول فضله العصف في حال اراحة نفسه سم تعب التأمل وعمال الفكر ولو اتعب نفسه وأمعن النظر في نفسه على هذا الوجه (قوله ثم هو أشمل من التعريف الأولين) أي لشموله الكبار التي لم يرد فيها أحد والكبار التي لم يتوعد عليها بجزء منها كما يشمل ما فيها حد وما توعد عليها بجزء منها وهذا أظهر من قول شيخ الإسلام أي لشموله صغيرة الخسة فهي كبيرة على هذا اه (قوله ولما كان ظاهر كل من التعاريف الخ) أما الآخر فظاهر لأن الأيدان بقلة الاكثرات ورقة الدابة تظاهروا بوجود أصل الدين وأما الأول فهو شامل للكفر بلا خفاء وأما الثاني فقد يتناول الردة لأن فيها حد وهو القتل وإن لم يتناول الكفر الأصلي فإن قيل القتل للردة ليس حدا قلنا الحد العقوبة المقدرة في الجناية فاقتل المذكور يسعى حيثنجد أئشاره العلامة وقد يجاب بأن ظهور كل من التعريفين الأولين في أنه تعریف للكبرية الجامعة إلا أن يجب المقام والمقرآن فان قول المصنف وشرط الراوي العدد القوي ملكة تمنع عن اقتراف الكبرية بدونه أنه لا يقبل كافر ظاهر في أنه أراد الكبر الجملة لا جملة لا سلام فقول الشارح ظاهر كل من التعاريف أي ظاهر الآخر بحسب دلالة نفسه وظاهر الأولين بواسطة دلالة السياق قاله سم ومثل الكمال (قوله فأمر الله عز وجل تصد بها) أي تصديق هذه المقالة والآية وإن لم تصرح بالترتيب كالحديث لكن ترتب فيها المذكورات ذكر أولا بد في الترتيب ذكرها من حكمة وهي تفاوتها في الرتبة على حسب التفاوت في الذكراشارة للعلامة ثم قال لكن في اشكال آخر وهي ان قصة الحديث أن كل فرد من هذه الافراد انما هو المتألف منه بل ما قبله فـ يكون أعلى من فرد آخر من أفراد نوع ما قبله مثلا الزنا بجملة الجبابر في قتل الوالد في الرتبة فيكون أعلى من قتل الاجنبى والآية تبدل على خلاف ذلك ولا يخسر من ذلك الابدعوى ان كل نوع يتساوى أفراد في الرتبة وهو محل منع اه ويمكن أن يجاب بأن المراد في الحديث الترتيب بين أنواع هذه الافراد حتى ان المراد بقوله

(كل مرة يؤخذون بقوله أكثر من ذلك بما بالدين ورقة الديانة)  
هذا نظائره يتناول صغيرة  
الحسنة والامام انما ضربه  
ما يطل من العدالة من المصالح  
الشامل لتلك العسكرية فقط  
كما قبله المصنف استرواحا ثم هو  
اشمل من التعريفين الاولين ولما  
كان ظاهر كل من التعاريف انه  
تعريف لكبرى ومع وجود الامان  
بدأ المصنف في تصديقها بما يلي  
الكفر الذي هو اعظم الخيوب  
فقال (كافئ) أى عدا كان  
أوشبهه بخلاف الخطا كما  
صرح به شرح الروايات (والزما)  
بازاوى دوى الشيطان عن ابن عمر  
رضي الله عنهما قال رجل  
يا رسول الله أى الذنب اكبر عنده  
الله قال أن تدعوه لله تعالى وهو  
خلق قال ثم أى قال أن تقتل  
ولله مخافة أن يعلم معلن قال  
ثم أى قال أن تراه حليمة جارية  
فأنزله عز وجل تصديقها  
والذين لا يدعون مع الله الها آخر  
ولا يقنطرون النفس التي حرم الله  
الا لمحق ولا ينون الآية



أن تقتل ولدك فوقع قتل الولد وهو القتل مطلقا بشرطه وانما اقتصر على هذا الشرط إشارة  
إلى أنه أشنع أفراد ذلك النوع حتى كأنه كل القتل والمراد بقوله أن تراه حمله جاريا  
نوع الزنا المذكور وهو الزنا المطلق والاقتصار على القتل المذكور لكونه أقمع أفراد  
النوع وأقلعها فلا يحتاجة بين الآية والحديث وأما دعوى أن كل نوع تتساوى أفرادها  
فهي مما يقطع كل عاقل بطلانها قاله سم وبما تقرر من أن المراد في الحديث الترتيب بين  
أنواع تلك الأفراد بسقط ما يقال إن الدليل وهو قوله في الحديث أن تراه حمله جاريا  
أخص من المدي وهو أن مطلق الزنا ككبيرة بخلاف الآية فإنه موقوف بذات وقوله  
في الحديث بخلافه أن يطعم معك بفتح المع والسين من باب علم يعلم وصحني يطعم يأكل أي  
مخافة أن يأكل معك (قوله لانه مضيق للماء التسلسل) أي يوطئ محرم كل زنا يخرج تضييعه  
بغير وطء وإن حرم كاستقائه يدورج العزل والمراد بكونه مضيقا للماء التسلسل بوطء  
محرم كل زنا لانه مظنة لذلك فلا بد أن كل منهما كبيرة وإن لم ينزل أو عزرل عن الزنى بها  
أو الموطوء به قاله سم (قوله وقد أهلك الله قوم لوط الخ) يمكن أن يكون استدلالا آخر  
بوجه أن الله قصه في كتاب العزيز رخصه بهذه الآية من وقوعه فيه فيصير ما أصابهم  
كأية تقادم الساعات والادلة فهو في تقدير فوعده هذه الآية على هذا الفعل قاله سم  
ويحتمل أنه من عام التعليل لقوله والوطء فسكون العلة كونه مضيقا للماء التسلسل مع  
أهلك الله تعالى قوم لوط به وبه يخرج ما تقدم أياضا من الاستئذان والعزل (قوله إن على  
الله عهدا) أي مشا فلو يطلق أيضا على البين (قوله إن يقيم من طينة الخبال) زاد  
السوطي في الدر المنثور في الحديث ولو لم يفتقر له وهو من القرابة فكان (قوله أما شرب  
ملا بسكر فلتنم من غير الخمر فصغيرة) هذا على مذهب الشارح أمامهذه ما عاشر المالكية  
ففسر ما ذكر كبيرة لكن المختار عند الشافعية في الفروع كون ذلك كبيرة وعلمه بما قاله  
الشارح ضعيف (قوله من اقتطع شبرا من أرض ظالم الخ) الاستدلال به صبي على أن الظلم  
مسا والغصب معنى لا أهم منه والالتماع الاستدلال به على الوعيد على الغصب لكن  
بقي أن يقال إن الدليل أخص من المدي إذا الحديث في غصب شيء مخصوص وقد يقال  
التوسع على ما ذكر القصد كونه كبيرة قد عطل بالتلفيق من علمه غرضه لوجود العلة المذكورة  
فيه (قوله وقد جماعة الغصب) أي كونه كبيرة إذا الكلام في ذلك وأما حرمته فثابتة  
في القليل والكثير (قوله كما يقطع به في السرقة) أي كما يجزى بالتقيد المذكور في السرقة  
أي في كونها كبيرة فهو من القطع بمعنى الاتفاق لا بمعنى إباحة العفو كما يشير إلى ذلك أما  
سرقة الشيء القليل فصغيرة إذا لو كان من القطع بمعنى الإباحة لكان المناسب في الآية أن أما  
سرقة القليل فلا يقطع بها وبوجه أن ما ذكره في الاستدلال فرع عن تقيد كون السرقة بما  
تبلغ قيمته فصا وبذلك فرع عن كون القطع بمعنى الاتفاق وإن الضمير في به عائذ على التقيد  
بما تبلغ قيمته فصا بإشارته العلامة وجه الله (قوله لا غنى به) يقال غنى يغني عن باب مدي

(والوطء) لانه مضيق للماء التسلسل  
كل زنا وقد أهلك الله قوم لوط وهم  
أول من فصله بسببه كقصصه الله  
في كتابه العزيز (عشر)  
الشر) وإن لم يسكر فلتنم وهي  
المشتقة من ماء الغيب (وطء)  
المسكر الصادق بالخمر وبغيرها  
كالشتم من تصبغ الزبيب المهي  
بالتبذ قال صلى الله عليه وسلم  
إن على الله عهدا لمن شرب  
المسكر أن يقيم من طينة  
الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة  
الخبال قال عرف أهل النار رواه  
مسلم أما شرب ملا بسكر فلتنم من  
غير الخمر فصغيرة (والسرقة  
والغصب) قال تعالى والسارق  
والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال  
صلى الله عليه وسلم من اقتطع شبرا  
من أرض ظالم طوقه الله الجحيم  
القائمة من سبع أرضين رواه  
الشيخان ونقله مسلم وقد جماعة  
الغصب بما تبلغ قيمته ربع متقال  
كما يقطع به في السرقة أما سرقة  
الشيء القليل فصغيرة قال الحلي  
إذا كان السرقة منه مسكينا  
لا غنى به عن ذلك فيكون كبيرة

(واقذف) قال الله تعالى ان الذين  
 يرمون المحصنات الا يتم قال  
 النبي قذف الصخرة والحلوة  
 والحرة التي تنكح من الصغار لان  
 الاذى في قذفهن ذرية في الحرة  
 الكبيرة المقترة وقال ابن عبد  
 السلام قذف المحصن في خلوة  
 بحيث لا يسمع الا الله والحفظة  
 ليس بكيفية موجبة للعداوة  
 القصد ان اخذ الرجل زوجته  
 اذا امت ولولا يعلم انه ليس منه فباح  
 وكذا جرح الراوى والشاهد لزمنا  
 اذا علم هو واجب (واقبحة)  
 وهي نقل كلام بعض الناس الى  
 بعض على وجه الاصداء بينهم قال  
 صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة  
 غمام رواء النسيان وروا ايضا  
 انه صلى الله عليه وسلم مر بغيرين  
 فقال انهما البعدان وما بعدان  
 في كبير يعني عند الناس زاد  
 يعني عند الله اما أحدهما فكان  
 يعيش بالقبعة واما الآخر فكان  
 لا يستقرين ولهما مثل الكلام  
 نصبة للمعتول اليه فوجب  
 كما في قوله تعالى حكاية يا موسى  
 ان الملا يأتونك بك ليقولوك  
 ولبيدك المصنف القبيحة وهي ذكر  
 الشخص أشاء بما يكرهه وان كان  
 فيه والعادة قهرها بالقبعة لان  
 صاحب القبعة قال انها سفيرة  
 وأقر الراوى ومن تبعه لمصوم  
 البلوى به اقول من يلم منها

يسدى (قوله واقذف) أى الرى بالز. فمعرض التعبير بخلاف التعبير بضر ذلك فليس  
 بقذف كما تقرر (قوله قال النبي) منسوب الى حلية السعدية رضى الله عنها من رضى الله  
 صلى الله عليه وسلم (قوله ليس بكيفية متوجعة للعد) التي متوجعة الى القصد وقصد أى  
 فليس بكيفية ولا موجب للعد وهذا على خلاف القاعدة الاغلبية من أن التي اذا دخل على  
 مقيد بقيد توجه الى ذلك القيد (قوله يعلم انه ليس منه) المراد بالمعلم ما يشمل الظن (قوله)  
 بل هو واجب) الاحسن أن يحصل فيه هو عائدا على قذف الرجل زوجته وشرح الراوى  
 والشاهد ونحوه الضمير لآول مرجه بلذ كور والاضراب اطلاقا وهذا واجب عن  
 حيث الصلاة قدس سره ويستغنى عما تصفه سم (قوله لا يدخل الجنة) أى مع  
 السابقين والمراد بالتمام التام بالمبالغة كما تصد الصيغة فالمراد أصل القفل (قوله)  
 انهما) أى صاحبهما أى التعبير (قوله فكان يشى بالقبعة) فقد تقرر أن كان يفعل  
 للسكر ارضى ما تقرر كان حاتم يكرم الشيف فالحديث انما يدل على أن قصده لتكرار  
 التسمية منه ولا يلزم منه أن يطلق التسمية كثيرة فانه الصلاة ويمكن أن يجاب بأن  
 استعمال كان يفعل للسكر ارضى استعمال عرفي كما تقرر ويستعمل أيضا لطلق القفل  
 ولعلمهم حلوا الحديث هنا على هذا الاستعمال الثاني لما قام عندهم من قرينة أو سباق  
 فانه سم (قوله ذكر الشخص) لا يفهم لذكر بل المدعى على ما يفهم به المختار ما يكره  
 ولو يفهم فصل كان يشى مثبته أو إشارة بنحوه أو بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره  
 القبيحة بأن ذكر الشخص بما يكره لا يكون غيبة اذا كان الشخص المذكور غائبا أى  
 لا تسمى غيبة الا عند ذلك واعتبر ذلك القرأه وانما يجرى أصحابنا والا كره على  
 خلاف ذلك ولا يعرف لهم كلام يوجب قصرها على ما ذكره في حضور الانسان بل  
 عمومات كلامهم صادقة بحضوره وراجع شرح الصلاة القائل الكبير وهو مره وهذا  
 خلاف في التسمية كما علمت وأما في الحكم فذكر الشخص بما يكره في غيبته وعند حضوره  
 سواء في أن لا كبيرة (قوله وان كان فيه) اشارة بان دواج البهتان في الغيبة لكن  
 تعريف التوى لها في الاذ كل ما ينها ذكر الشخص بما يكره يقتضى تباينهما وانه  
 استند في ذلك الحديث المصهور حيث قابل البهتان بالغبية ولفظ الحديث أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال أن تدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكره أنك بما  
 يكره قال أرى أن كان في أى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اعتبه وان لم يكن  
 فيه فقد ثبت به وأجيب بأن صدر الحديث يدل على أنها أعم منه فهو وألحقها (قوله لعموم  
 البلوى بها) قال العلامة لوقال لغبية البلوى بها كان أوفق بقوله قتل من يلم منها اه  
 وكان وجهه اقتضاؤه لعموم البلوى بها أن لا يلم أحد منها وهو خلاف قوله فنقل  
 من يلم منها لاقتضائه أن البعض سلم منها ويمكن أن يجاب بأن المراد بالعموم الكثرة  
 أو بالعموم لا كثر الناس بخريشة فنقل أو بأن المراد بالقلة العدم والتي مبالغة فان

ثم قال القزطبي في تفسيره انها **كبير** بالاختلاف وشملها تعريف الاكبر الكبيرة بما عاون عليه بضمومه قال صلى الله عليه وسلم لما خرج في حروبه يقوم لهم أطفال من نحاس يمشون ويخوهم وصدودهم قتل من هؤلاء ما يجرب بل قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون (١٢٨) في أعراضهم رواء أبوداود وفي التزييل ولا يقبب بعضهم بعضا

أبجأ حدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ويناح القبية في مواضع مذكورة في عملها (وشهادة الزور) لأنه صلى الله عليه وسلم عذها في حديث من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواءهما الشيطان وهل يقيد المشهود به بضد لصاب السرة تردد فيها بن عبد السلام وحزم القزطبي بالتثنية بل قال ولولم تثبت الألفا (والعين الفاجرة) قال صلى الله عليه وسلم من حلف على مال امرئ مسلم بغير خولاق الله وهو عليه غضبان رواء الشيطان وقال من اقتطع حق امرئ مسلم بيته فقد آجبه الله له النار وحزم عليه الجنة فقال له رجل وإن كنت شاكرا لوصول الله قال وإن كان قضيا من أدراك رواء مسلم (وقطعة الرحم) قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع رواء الشيطان قال شفيان ابن عيينة في رواية يبيع قاطع رحم والقطعة فميلة من القطع ضد الوصل والرحم القزطبية (والعقوق) أي للوالدين لأنه صلى الله عليه وسلم عذ في حديث من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواءهما الشيطان وأما حديثها

القتل ليس بنية في ستة • متعلم ومعرف ومحمد وبجاءه فداوستخت ومن • طلب الاعانة في إزالة المنكر

اه (قوله وفي آخر من أكبر الكبار) لانتافي بين الحديثين لأن ما هو من أكبر الكبار من جلة الكبار ولا منافاة أيضا بين الحديثين الثاني وبين الحديث السابق الدال على أن الشرك وحده أكبر الكبار لأن الأكبر في الحديث السابق حقيق وفي هذا اضافي (قوله ولولم تثبت الألفا) قال العلامة إن أريد بالألفيات ضد الثاني انتقض بشهادة الزور النافعة لما هو ثابت في نفسه كشهادتهم على من يفسد على آخر باق بأنه أبرأ منه وإن أريد بالألفيات التصحيح عند الحاكم انتقض بشهادة الزور المدونة فلو قال ولولم تعلق الألفا كان أمثل اه وقد يجب باختيار الثاني الأول وفرض الكلام في الألفيات على وجه التثنية فلم يمال التي بالمقابلة ووضح عدم الفرق بينهما في ذلك فاه سم قلت هذا الثاني قول العلامة فلو قال الخ بل يؤيدهم قال تبيينه لو كانت الشهادة بتعدد غير حاكم ونحوه فهل هي كبيرة أيضا فنظر اه قلت الظاهر انها كبيرة أيضا (قوله والعين الفاجرة) أي الكاذبة أي صاحبها بالاستدحجاني على حذعته راضية (قوله من حلف على مال امرئ مسلم الخ) هذا الحديث والذي بعده لاحسب الثاني يدلان على أن الوعيد على الاقطاع بالعين ولا يكره منه الوعيد على مجزأ العين الفاجرة كما هو المذهب فليست له العلامة وفي جوابي سم فظهر وذكر الشارح الحديث الثاني لأنه أعم من الأول لأن الخ يشمل المال وغيره ولو اقتصر على هذا الثاني كفاه (قوله وقطعة الرحم) أي قطع صلته والصله ايصال نوع من الاحسان كما نسر هذا بذكره وبجاءه واحد والقطعة ضد ما هو قديم قال ايصال نوع من الاحسان لا يحن بكونه من المال بل يصدق بالكلمة الطيبة ونحوها كما يصدق بالمال في بعض الاحوال والحاصل ان ذلك يختلف باختلاف الاحارب بساوا واعا رواء ما لو كانا بالواصل كذلك وذلك مشاهد لا يحتاج الى تصوير فاه بعضهم (قوله والرحم القزطبية) قال العلامة قدس سره القزطبية لا تقبل القطعة فالمناسب أن يراد بالرحم هنا المودة والتواصل الناشئان عن القرابة المذكورة

الحالة بمنزلة الأم وحديث البضاري عم الرجل متروك فلا يدلان على انها كالوالدين في العقوق (والقرا من الزحف لانه صلى الله عليه وسلم عذ من مجازا السبع الموصات أي المهلكات رواء الشيطان فم يجب اذا علم انه اذا ثبت يقتل من غير نكابة في الصدق لانتقام اعزاز الدين بنبوته

(ومثاله النبي) أي أكله مثلاً قال تعالى إن الذين ياكلون أموال الناس التي ظلموا الآية وقد عده صلى الله عليه وسلم من السبع الموقنات في الحديث السابق وترد من عند السلام في تنقيده (١٣٩) ينساب السرقة (وخيانة الكلل أو الوزن) في غير الشيء التافه قال الله تعالى ويل

للعطفقين الآية والكليل مثل الفرع عرفاً ما في التافه فصغيرة كاتمة (وقديم الصلاة) على وقتها (وأخبرها) عنه من غير عذر كالمر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بياض أبواب الكفار رواه الترمذي وأولى بذلك تركها (والكذب على رسول الله صلى

الله عليه وسلم) قال صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمداً فليتبوأ عقده من النار رواه الشيخان أما الكذب على غيره فصغيرة (وضرب المسلم) بالحق قال صلى الله عليه وسلم متعان من أفتق من أهل التأول (وأما قوم معهم سباط كاذب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات الخ

رواه مسلم) (وسب الصحابة) قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أفتق مثل أحد ذهبا ما أدرك ما أحدهم ولا نصيبه رواه الشيخان وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء منبه خالد فقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أحد من أصحابي فإن أحدكم لو أفتق الخ لخطاب الصحابة السابقين لم يلزم لهم الذي

يجاز في السبع عن المسبب اهـ وقد يجب أن المراد قطع مقتضاها وما يليق بها ومثل ذلك معهود شائع وإنما أسند القطع اليه مع إرادة ما ذكره مبالغة حتى كأن من قطع ما ذكره قطع الرحم نفسه مبالغة إلى آخرها مع معناها بل لا وجه له مع ثبوت هذه المبالغة التي قصدتها الشارع كجهاو اللاتق بكال بلاغته فله سم قلت هذا الجواب ليس بعدد من كلام العلامة فقد بقر ولا يدفعه (قوله أي أكله) أي لأن التكليف انما يتعلق بالأفعال وعبر بالأكل اقتداءً بالآية الكريمة وفي قوله مثلاً إشارة إلى أن المصنف اقتصر على قوله ومال النبي دون ذكر مصنف خاص ليصح تقدير ما نفع اضافته من أكل وغيره من وجوه الاتفاق ولما كان الأكل أعم وجوداً والاتفاق اختاره الشارع دون غيره ومن هنا صرح به الآية دون غيره من سائر وجوه الاتفاق (قوله في الحديث السابق) قال العلامة الحديث لم يسبق وإنما سبقت الإشارة إليه (قوله والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا هو المشهور ولا نقضه الشيخ أبو محمد الجوزي إلى أن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم كفر قال الزركشي ولا شأن أن الكذب عليه في قتل حرام أو غير حلال كفر محض وإنما الخلاف في تعدده فيلجس ويبنى أن يكون من الكذب عليه تعدد رواية الموضوع عنه بلا مسوغ شرعي بل ربما يكون منه الحسن في كلامه بلا عذر صحيح قال شيخ الإسلام والوجه أن الكذب على غيره من الأنبياء وإن لم يكونوا مصنفين يظهر كبره قياساً على الكذب عليه الخ اهـ ولنظر الكذب على الملائكة ويبنى أن يكون كبيرة خصوصاً على مثل جبريل وإسرافيل سم (قوله لم أرهما) خبر متفق والمراد لم أرهما يوم القيامة وذلك كناية عن غضبه صلى الله عليه وسلم على ذلك الصنفين وفي الاستدلال بالحديث المذكور على كون مطلق الضرب كبيرتني لأن التوعدي عليه ضرب خاص كما يفيد قوله معهم سباط متكرر وذلك الضرب كما يفيد قوله يضربون بها الناس فانه ظاهر في أن ذلك شأنهم وقد يقال في الجواب عن ذلك أنهم أشاروا بالاستدلال بهذا الخبر إلى أنهم فهموا بقرائن شرعية أن خصوص كون الضرب بالسباط الموصوفة وأن كون ذلك شأنهم غير معتبر في هذا الحكم وأن ذلك ظاهر بين جله الشرع حتى لم ينجح إلى التنبية عليه فله سم (قوله ملأ أحدهم) أي ثواب أحدهم (قوله ولا نصفيه) لغة في نصف يقال نصف ونصف كما يقال سدس وسدس (قوله الخطاب للصحابة السابقين) أن قبل لم يجمع في قوله لا تسبوا مع أن الساب واحد انتهى انما ورد بسبب وقوع السب قلت إشارة إلى ثبوت هذا النهي للجميع وإن السب لا يليق بأحد منهم (قوله الذي لا يليق بهم) قال العلامة فيه أن السب المذكور أن كان حين مدوره حراماً مخافاً قوله إن الصحابة كلهم عدول وإن لم يكن حراماً بأن لم تبق حرمته إلا بالنسب المذكور

لا يليق بهم مثله غيرهم حيث علل عاده وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يقول من عادى لي عدواً فلقد آتته بالحرب أي أعلته بأن محاربه أي عاقبوا الصحابة من أولياءه تعالى وبهم مشعر عبادتهم ما سب واحداً من غير الصحابة فصغيرة

لم يكن السب المذكور مقتضيا لتزويلهم منزلة غيرهم وقد يجاب باختيار الشق الاول  
والاقدام على الحرام جاهلا بحرمة لا ينشئ العدالة كعامة اه ويجوز ايضا  
مع اختيار الشق الاول كون خالد رضى الله عنه عالما بحرمة السب ولكن غلبت بالاجتهاد  
جواز مثل ما وقع منه في الخصومة خصوصا وقد تقررت في الشرع جواز سب السباب  
بشرطه وقد يجاب ايضا باختيار الشق الثاني والسب المذكور مقتضى لتزويل المذكور  
بلا تردد اذا يليق بالعصاة الوقوع فيها لا ينبغي وان لم يكن حراما فله سم قلت لا فائدة  
لما زاد من الجوابين او لا معنى لهما فقتل (قوله معناه تكرار السب) أى وتكرار الصفة  
ادمان عليها وسأنى ان ادمان الصغار من الكبار ولا يفتى ان الادمان انحصر من  
التكرار لانه كما سأنى المواظبة فله العلامة وقد يقال التكرار يصدق بالمواظبة فيصع  
حله عليه دليل قول المصنف وادمان الصغرة لان السب من افرادها وانما اقتصر الشارح  
في التفسير على التكرار لانه اللازم معنى السب لا يتغير فله سم قلت لا يفتى بضعف هذا  
الجواب (قوله أى جيوخ) لما كان الائم حقيقة الذنب وقد أسند الى القلب وهو  
حقيقة للتخص فسر الشارح معنى يقوم بالقلب ويصع اسناده وهو المسخ بمعنى  
تحويل صورة الى أخرى أقبح من الاولى لكن لا يفتى أن كون الذنب هنا وهو الكتمان  
فضلا قياسا مع اسناده الى القلب قال البيضاوى اسناد الائم الى القلب لان الكتمان  
يعتبر به وقدره الصبر زانية وأولها بقية فانه رئيس الاعضاء وافعاله اعظم الافعال وكرانه  
قبل عكس الائم في نفسه وأشرف اجزائه وفاسد تزويده اه وقال بعضهم معنى المسخ  
في كلام الشارح التعذيب تغييرا بالزوم عن اللازم فان المسخ مستلزم للتعذيب والتعذيب  
بالاثم عن التعذيب من اطلاق اسم السب على المسب ولا يفتى أن هذا الحمل كمالها  
محصة لا تكلف فيها كذا لبعضهم قلت لا يفتى ما فيها من غاية التكلف وان الاولى ما قاله  
البيضاوى (قوله ليصق باطلا أو يسل حقا) يقتضى ان يذل المال على الاحكام الحقة  
لا يسمى رشوة وان كان حراما ثم ان لم يتوقف الحكم على البذل كان حراما من الجانبين  
والا فتن جائب الاستحالة الدفاع (قوله حسن صحيح) أى حسن عند بعض صحيح عند  
آخرين (قوله أمابذل مال التكمك في جائز مع السلطان مثلا لجعالة جائزة) أى على  
مذهب الشارح أماعلى مذهبنا حرام وانظر هل هي كبيرة أو صغيرة من اعانة نقول  
الشافعي بالجواز وهو الظاهر (قوله وهو استحسان الرجل على أهله) أى رضاه بفعل أهله  
القاضية والمراد بالاهل الزوجة ونحوها كتبته (قوله وورثة النساء) أى المرأة المتقربة  
بالرجال (قوله وهي ان ذهب بنصف الى ظالم الخ) قبل عليه الظاهر أن التكمك في شخص  
بما يؤذيه عند ظالم كاف في تحقق السعاية وان لم يؤذ به اليه وقد يقال يمكن دخوله في  
هذا التعريف فيجعل الباء السببية ويكون قوله يؤذيه ياء نال تلك السببية أى بسبب شخص  
أو بتقدير مضاعف أى بأمره وشأنه فلا يتقاضى مصاحبة معه وظاهر ان معنى قوله

وحديث الصحيح سب  
فسوق معناه تذكير السب  
(ولكن الشهادة) قال تعالى  
ومن يكفها فانه أثم قلبه أى  
مسيوخ (والرشوة) وهى أن يذل  
مالا ليصق باطلا أو يسل حقا قال  
صلى الله عليه وسلم لعنة الله على  
الرائى والمرئى راوه ابن ماجة  
وقه و زاد الترمذى في رواية في  
الحكم وحسنه والحاكم في رواية  
أى والرأى الذى يسمى بينهما  
وقال فيه بدون الزادتين صحيح  
الاسناد وقال الترمذى فيه  
يدونهما حسن صحيح أمابذل مال  
لتمكك في جائز مع السلطان مثلا  
لجعالة جائزة (والدابة) وهى  
استحسان الرجل على أهله وفى  
حديث ثلاثة لا يدخلون الجنة  
للعاق والده ووالده وورثته  
النساء قال الذهبي اسناده صالح  
(والقاعدة) وهى استحسان الرجل  
على غير أهله وهى مقبولة على  
الدابة (والسعاية) وهى أن  
يذهب بنصف الى ظالم يؤذيه

في حقه فهو اشار به اليه كالأشياء الظالم من فعل هذا فأشار هو اليه وان في معنى قصد  
 الايذاء اخبار الظالم به ولولم يقصد ايذاءه اعلم ان اخبار الظالم بترتب عليه ايذاءه قاله  
 سم (قوله بما يقوله في حقه) أي بما يقوله السامى في حق الشخص المذنب به ويحتمل  
 بما يقوله ذلك الشخص المذنب به في حق الظالم لعنايته اليه السامى به الى ذلك الظالم  
 من التكلم في حق ذلك الظالم (قوله مثلث) على ثلاثة اسم الفاعل (قوله أي مهلك  
 بسعائه نفسه) أي في الآخرة وكذا المسمى اليه وأما المسمى به ففي الدنيا (قوله صفحت  
 له صفائح الخ) يحتمل ان صفحت مسند الى ضمير الذنب والفضة وصفائح منصوب  
 على الحالية ويحتمل انه مسند الى صفائح وهو الظاهر واظهر ما حكمه كونهم من  
 نار مع كونها يصح عليها نار جهنم وقد يقال حكمته المبالغة في الحقيقة في العذاب فان  
 صفائح النار اذا أحرقت عليها النار صارت الخبث ما يكون في الحرارة (قوله فيكون  
 بها الخ) قال الشهاب عبر بالاضارع اشارة الى ان الذي مستمر بخلاف التعديج فانه  
 يتقضى اه أو لا غير في جانب التعديج بالمضى قال سم أو التعديج بالاضارع لاستحضار  
 الصورة العجيبة قلت هذا هو الأولى كالاجتناف (قوله وبأس الرحمة) المراد بالباس القى  
 هو كبيرة اجتنب ذلك لانكاره رحمة الله تعالى فانه كفر لكن الاستدلال بالآية  
 الشريفة مشكل لان الآية تبدل على أن الباس كفر وذلك مناف للاستدلال بها على  
 أنه كبيرة اذ الكلام في تعداد الكبائر ويمكن الجواب بأن الكلام على التشبيه  
 لا الحقيقة أي تشبه الآيس من الرحمة بالمعنى المتقدم بالكفر أو بأن المراد كفران  
 التمس كذا قيل ولا يصح ضعف كل من الجوابين والحاصل أن الباس الذي هو كبيرة هو  
 امتناع الرحمة كما لا ينكاره الرحمة ويدل على عدمه من الكبائر دون الكفر ولا يكون  
 منها الا بالمعنى المذكور حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الكبائر  
 الاشرار بالله والباس من روح الله وهواه الدارطني لكن صوب وقصه على ابن مسعود  
 ووجهه أن العطف يقتضي المنارة وانما يستدل الشارح بهذا الحديث لتعريب  
 الدارطني وقصه ومذهبه الشافعي عدم الاحتجاج به وما من قبيح كفران التمس كبيرة  
 وذلك حيث لم يشكرها باللسان ولا بقلبه ولا بعبادته أو ما لو وجد الشكر واحسنها  
 لم يكن كافرا لها (قوله بالاسترسال في المعاصي) هذا تقييد باعتبار الغالب والافلو  
 وجد الامن مع الطاعة فكبرية أيضا (قوله وانهم ليقولون منكرا من القول وزيورا  
 وجه الدلالة في الآية انه سمعه زورا والزرور كبيرة (قوله قال تعالى قل لا أجد نفيا  
 أوصى الى الخ) خضع هذا الاستدلال كون التمس كبيرة وتأمل وجه الدليل من الآية فان  
 التعريم اعم من الكبيرة وقد يستدل بآية حرمت عليكم الميتة اذ قوله فيها ذلكنفس  
 راجع للجميع على القاعدة الاصولية وتكون الشيء نفسا للمعنى الشرعي يقتضي أنه كبيرة  
 سم (قوله ففطره يؤذن الخ) أي وليس هو من صفات خمسة فتعين كونه كبيرة وفي كلام

بما يقوله في حقه وفي نهاية الغريب  
 حديث السامى مثلث أي مهلك  
 بسعائه نفسه والمسمى به واليه  
 (ومنع الزكاة) قال صلى الله عليه  
 وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة  
 لا يؤتى منها حقها الا اذا كان يوم  
 القيامة صفحت له صفائح من  
 نار فأحس عليها نار جهنم  
 فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره  
 الخ رواه الشيطان (وبأس الرحمة)  
 قال تعالى انه لا يأس من روح  
 الله الا القوم الكافرون (وأمن  
 المكر) بالاسترسال في المعاصي  
 والانتكال على العفو قال تعالى  
 فلا يأمن مكر الله الا القوم  
 الخاسرون (والظهار) كقول  
 الرجل لزوجته أنت على كظهر  
 أمي قال الله تعالى فيه وانهم  
 ليقولون منكرا من القول وزيورا  
 أي حيث شبهوا الزوجة بالام  
 في القصر (ولم الخبز والميتة)  
 أي تناوله لغرض ضرورة قال تعالى  
 قل لا أجد نفيا أوصى الى تهمر ما على  
 طابعهم بطعمه الآن يكون ميتة  
 أو ما مسقوما أو لم خنزير فانه  
 ريس (ونظر رمضان) من غير عذر  
 لأن صومه من أركان الاسلام  
 ففطره يؤذن بقوله أكثر  
 من تكسبه بالدين

الشارح اشعار بأن القطر كبيرة على التعريف الذى اختاره المستنف دون التعريفين  
الاولين قاله العلامة ويمكن الاستدلال على حديث رواه ابن خزيمة وابن حبان في قصة  
الاسرام انطلق في فاذا بأبومرثعين يهرأقنهم مشقة أشداقهم دما فقلت من هؤلاء  
قال الذين يظفرون قبل تحلة صومهم الحديث أى قبل دخول وقتهم وهذا يتضح الوعيد  
عليه وكان ينبغي للشارح الاستدلال بهذا الوجهين الاول لاستفادة أن كون القطر  
كبيرة ياد على التعريف الاول كأنه جار على مختار المستنف والثاني عموم ذلك في رمضان  
وغيره كما يشهد بالحديث المذكور (قوله ومن يغفل يأت بغافل يوم القيامة) وجه الدلالة  
منه ان معنى يأت بغافل انه يأتى به يحمله على عقه أو يأتى بما احتمله من وباله وانه كما قاله  
المفسرون وعلى كل فلا فائدة في الاخبار بذلك الاشارة الى انه يعذب عليه نفسه وعيد  
ويقرب به ثم توفي كل نفس ما كسبت سم (قوله لما خافهم) ظاهره أن مجرد الاخافة كبيرة  
وان لم يحصل أخذ مال ولا قتل وهو متضمن الآية الكريمة فانه تعالى وعد فيها بالعذاب  
العظيم في الاستمتاع أن من أقسم المحاربة فمجرد الاخافة كما صرح به في تفسير ابن  
عباس رضى الله عنه ما سم قلت هذا الظاهر هو المراد بالمشبهة لأن كلام من القتل واخذ  
المال كبيرة في حد ذاته كما قدمه المصنف (قوله وادمان السفرة) أى المواظبة عليها  
من نوع أو أنواع قال الشهاب يفهم منه أن الآتى بواحدة من كل نوع لا يكون مدمنا  
وما قاله عن نوع لأن الانسان واحدة من كل نوع يصدق عليه صدق ظاهر المواظبة عليها  
من أنواع فمن أين هذا الان فهم قاله سم قلت الذى يفهم من عبارة الشارح ما قاله الشهاب  
لأن المواظبة على الشيء فعله متكرر وقد حصل الشارح هذا المعول فعلا متكررا  
موصوفا بكونه من نوع واحد أو من أنواع فالتكرير موصوف به ما كان من نوع واحد وما  
كان من أنواع وظاهر أن الآتى بواحدة من كل نوع لم يحصل منه تكرر أصلا ثم لو قال  
الشارح أى المواظبة عليها ولو باعتبار كونها من أنواع مع ما قاله سم فتأمل (قوله  
والتولى يوم الزحف) أى الفرار من الكفار يوم زحف جيشهم لأن يكون مغفرا لقتال  
أو متحصنا الى فئة كما فى الآية الشريفة ودليل كون التولى المذكور كبيرة قوله  
فى الآية المذكورة ومن يولهم يومئذ بدهر الامغر فالتقال أو متحصنا الى فئة فقد بده  
بغضب من الله الآية (قوله يعنى باعتبار أصناف أنواعها) قال الشهاب أى رأ ما بين  
عباس رضى الله عنه فاعتبر الأنواع نفسها فلا تخالفه أى يعنى أن الكبيرة نفس  
تحت أنواع كالكفر والقتل والزنا ولكل نوع أصناف متدرجة تحتها كاصناف الكفر  
من الاشرار بعد النبوة الى غير ذلك كاصناف القتل من قتل الولد مخافة أن يطعم وقتل  
الاجنبى وغيرها وصك اصناف الزمان الزنا بجملة الجوار وحده غيره وغير ذلك  
فعددها الذى وصفه ابن جبير بأنه الى السبع مائة أقرب هو عدد أصناف الأنواع وعددها  
الذى قال ابن عباس رضى الله عنه مائة الى السبعين أقرب هو عدد أنواعها نفسها

(والقول) وهو الخيانة من الفتنة  
كما قاله أبو عبيد قال تعالى ومن  
يغل يأت بغافل يوم القيامة  
(والمحاربة) وهى قطع الطريق  
على المارين بأخافتهم قال تعالى  
انما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون فى الارض  
فسادا الآية (والسمر والرأ)  
بالوحدة لأنه صلى الله عليه وسلم  
عدهما من السبع الموبقات فى  
الحديث السابق (وادمان السفرة)  
أى المواظبة عليها من نوع أو أنواع  
ولست بالكثرة متحصنة فيها عده  
كما أشار اليه بالكاف فى أولها  
وما روى من حديث الصحبين  
الكبار الاشارة اليه والسمر  
وهو قتل الوالدين وقتل النفس زاد  
الضارى والعين القموس وسلم  
بدلها وقول الزور وحديثهما  
اجتبوا السبع الموبقات الشرك  
بالله والسمر وقتل النفس التى  
حرم الله الانحلال وأكل مال اليتيم  
وأكل الربا والتولى يوم الزحف  
وقذف المحصنات الفاضلات  
المؤمنات فمحمول على بيان المحتاج  
اليه منها وقد ذكره وقد قال ابن  
عباس هى الى السبعين أقرب  
وسعيد بن جبير الى السبع مائة  
أقرب يعنى باعتبار أصناف  
أنواعها

(قوله الاخبار عن عام الخ) هو خبر مقدم لقوله الرواية وكذا القول في قوله وسخلافه  
 الشهادة اذ الغرض تعريف الرواية والشهادة بالخبر المذكور لا عكسه يعني  
 ان الرواية هي ذكر خبر يتعلق بجميع الناس لاترافع فيه الى الحكم كقول القاتل قال  
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فان معناه يتعلق بكل أحد والشهادة ذكر خبر  
 يخص بعض الناس يمكن فيه الترافع الى الحكم كقول القاتل أشهد بان فلان على  
 فلان كذا وأورد عليه الدعوى والافراغان الاول اخبار يصدق له على غيره والثاني  
 اخبار يحق لشخصه عليه وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن فيه الترافع وكل منهما من  
 قبيل الرواية فيكون تعريفها غير جامع وتعريف الشهادة غير مانع (قوله الاخبار عن  
 خواص النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثالا تدخل خواص غيره (قوله فينبغي أن يراد  
 في التعريف الاول غالباً) قال الشهاب قلت ولو زيد قلت ان تقع صدق التعريف  
 على هذا الفرد حيثما أتى فليأمل اه ووجه هذا الاعتراض هو ان حاصل التعريف  
 حينئذ اعتبار العموم في الغالب فلا يصدق الا على ما ثبت هو منه في الغالب وانما هو  
 ليست كذلك اذ لا عموم له ما لم يقابل هي ابد الخاصة وهو يفتي على رجوع القيد اعني  
 قوله غالباً العام وليس كذلك اذ هو راجع الى الاخبار عن العام فحاصل التعريف ان  
 الرواية هي الاخبار الذي أغلب أحواله كون متعلقه عاماً وهذا معنى صحيح لاخبار عليه  
 وقول شيخ الاسلام والاولى ان يقال انها داخله بدون غالباً لان المقصود منها اعتقاد  
 خصوصها من اختصاصه وهو عام اه فيه ان يقال ان هذا جار في كل خاص فلا ثبت  
 الشهادة متغيرة عن الرواية (قوله وما في المروى من امر ونهي الخ) جواب عما يقال ان  
 المروى لا يتصرف في الخبر بل يشعل الانشأآت من الامر والنهي وغيرهما فأجاب بان  
 ما عدا الخبر يرجع اليه تأويل بمعنى ان غير الخبر يستلزم خبراً فتصروا أقيوا الصلاة يستلزم  
 خبراً وهو إقامة الصلاة. مطلوبه وجوباً وعلى هذا القياس قال الشهاب لكن لا ينبغي ان  
 الكلام في الرواية وهي قول الراوي قال كذا وهي اخبار وانما سواء كان المروى  
 خبراً وانشأاً وتعبه سم بأن المصنف وصف الخبر عنه بالعموم للناس والعموم ليس الا  
 وصف الامر والنهي ونحوهما فرد الاشكال ولا يندفع الابعاطه الشارح وأما الخبر  
 عنه الذي تضمنه قول الراوي قال أي النبي عليه الصلاة والسلام كذا أي صدق قول  
 كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا عموم فيه الا باعتبار كذا الذي هو الامر والنهي  
 مثلاً فان أيدينا بالنبي الخبر عنه الصدور المذكور وهو لا عموم فيه فلا يطابق كلام المصنف  
 أو نفس كذا راجع الى ما قاله الشارح اه (قلت) الحق ما قاله العلامة الشهاب ولا يخالفه  
 كلام المصنف فان العموم فيه وصفه لم يتعلق الاخبار الذي هو الرواية ومتعلق الاخبار  
 لا يلزم أن يكون خبراً مثلاً قول القاتل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال  
 بالنيات الرواية فيه هو قوله قال رسول الله كذا وهو اخبار بثبوت نسبة القول المذكور

(مسألة الاخبار عن) (عن عام)  
 للناس (لاترافع فيه) الى الحكم  
 (الرواية وسخلافه) وهو الاخبار  
 عن خاص ببعض الناس يمكن  
 الترافع فيه الى الحكم (الشهادة)  
 ونحوها يمكن الترافع الاخبار  
 من خواص النبي صلى الله عليه  
 وسلم فينبغي أن يراد في التعريف  
 الاول غالباً حتى لا يخرج منه  
 الخصوص ونفي الترافع فيه لبيان  
 الواقع وما في المروى من امر  
 ونهي ونحوهما يرجع الى الخبر  
 بتأويل فتأويل أقيوا الصلاة  
 ولا تقرأوا الزنا مثلاً الصلاة  
 واجبة والزنا حرام وعلى هذا  
 القياس (واشهد انشاء تضمن  
 الاخبار) بالمشهور به (لا يخفى  
 اخباراً وانشاءاً على المتبادر)



هو ناظر الى القطر لوجود مضمونه في الخارج به والى متعلقه والثاني الى المتعلق فقط والثالث الى التعلق فقط وهو التصديق فلم يترادف الثلاثة على محل واحد ولا منافاة بين كون (١٤٤) اشهاد انشاء وكون معنى الشهادة اخبارا لانه صيغة مؤدية لذلك المعنى

بمتعلقه (وصيغ العقود كعبت) واشترت وتزوجت وتزوجت (النساء) لوجود معنى ومنها في الخارج به (الخلاف لا في حقيقة) في قوله انها اخبار على أصلها بأن يقدور وجود مضمونها في الخارج قبل التعلق بها (قال القاضي) أبو بكر الباقلاني (في الجرح والتعديل بواحد) في الرواية والشهادة فقلنا الى أن ذلك خبر (وقل في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة رعاية لتساويهما في ما فات الواحد قبيل في الرواية دون الشهادة (وقيل لانهما) فقلنا الى أن ذلك شهادة فلا ينفقه من العدد (وقال القاضي) أيضا (يكفي الاطلاق فيهما) أي في الجرح والتعديل فلا يحتاج الى ذكر سببها في الرواية والشهادة اكثافا بعلم الجرح والمعدل به (وقيل يذكر سببها) ولا يكفي اطلاقهما لاحتمال أن يبرح بالبرح ويصحح وان يبادر الى التعديل بلا ظاهر (وقيل) يذكر (سبب التعديل فقط) أي دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يحيل الثقة ومطلق التعديل لا يصلحها لجواز الاعتقاد فيمضي الظاهر (وعكس الشافعي) رضى الله عنه فقلنا يذكر سبب الجرح للاختلاف عنه دون سبب التعديل (وهو) أي عكس الشافعي (اختار في الشهادة وأما الرواية فيكفي الاطلاق) فيهما الجرح والتعديل في

رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلامة هو القول المذكور الذي هو متعلق الاخبار ثم ان هذا المتعلق تارة يكون خبرا كامشمل وتارة يكون انشاء كقول الراوى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا زكاة أموالكم مثلا ولا ضرورة لحل الرواية في كلام المصنف على المروى اللازم ذلك من تقرير الشارح مع أن الرواية حكاية الراوى اللفظ المروى عن المروى عنه (قوله هو ناظر الى اللفظ الخ) ضربه يعود على القول الأقل المختار للمصنف وهو كون اشهاد انشاء تضمن اخبارا وقوله لوجود مضمونه أي مضمون لفظ أشهد وهو شهادة الشاهد أي تأديتها عند الحكم فانه اخبار جدي في الخارج بهذا اللفظ فينطبق على لفظ أشهد انشاء لوجود مضمونه المذكور في الخارج به وقوله والى متعلقه عطف على قوله أي اللفظ أي ناظر أيضا الى متعلق اللفظ وهو المشهود به وهو خبر لصديق حد الخبر عليه لوجود خارج لتسببه بحيث تكون النسبة الكلامية حكاية عنها فالحاصل هذا القول ان أشهد انشاء فقلنا بالأخبار فهو ناظر الى اللفظ ومتعلقه وهو المشهود به والقول الثاني أنه خبر محض ناظر الى المتعلق فقط والثالث القائل بأنه انشاء فقط ناظر الى التعلق فقط وذلك أن قول القائل أشهد بكذا متعلق على شيئين قيد وهو أشهد وقيد وهو مدخول اياه وهو المشهود به فنظر الى المقيد وقيد كالآل قال انه انشاء تضمن الاخبار ومن نظر الى المقيد فقط كالشافي قال انه اخبار فقط ومن نظر الى المقيد فقط كالثالث قال انه انشاء فقط (قوله وهو التصديق) أي لانه المعنى الموضوع له اللفظ دون المتعلق (قوله فلم يترادف الثلاثة على محل واحد) أي لا خلاف في المعنى (قوله ولا منافاة الخ) هذا وارد على قول المصنف واشهد انشاء فانه متعلق التصديق التعريف المتقدم للشهادة بأنها الاخبار عن خاص الخ انهم قضاة ان أشهد اخبارا لكونه صيغة الشهادة التي هي اخبار (قوله مؤدية لذلك المعنى بمتعلقه) أي أن لفظ أشهد مؤدية لمعناها بلا معناه متعلقه وحاصله انما كان معنى الشهادة وهو الاخبار عن خاص يلابس معنى أشهد ويتعلق به كان أشهد مؤديا لمعنى الشهادة من حيث ملازمة لمعناه (قوله بأن يقدور وجود مضمونها في الخارج الخ) أي حتى يصح صدق الخبر على اوقفه أنه لا ضرورة لذلك بل يقول قللت صيغة الخبر الى الانشاء فصار حقيقة خبرية فيه (قوله ثبت الجرح) قال الشهاب الأولى الجرح وقوله والتعديل الاقل العدالة اه ويمكن الجواب بجعل الجرح والتعديل مصدرى المبنى للمفعول فعناهما كونه مجر وصاد كونه معدا لانه سم أو يحدف المضاف أي أتر الجرح وأتر التعديل وهو كونه مجر وصاد معدا لا الأمر سهل (قوله وقيل في الرواية فقط) أي ثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط وهذا القول هو المعتد (قوله وقيل يذكر) أي الشخص الجرح أو المعدل المأخوذ من المقام (قوله يحيل الثقة) أي الوفاق مصدر قولك وثق بيقن فتم (قوله لجواز الاعتماد فيه) أي

التعديل (وهو) أي عكس الشافعي (اختار في الشهادة وأما الرواية فيكفي الاطلاق) فيهما الجرح والتعديل في

أدعوا مذهب الجارح) من أنه لا يجوز الابتداح ولا يكتفى بمثل ذلك في الشهادة تتعلق الحق فيها بالشهادة (وقول الأمامين) أي إمام الحرمين والأمام الرازي (يكتفى أحدهما) أي الجرح والتعديل (العالم بينهما) أي منه ولا يكتفى من غيره (وأي القاضي) المتقدم (أدعوا تعديل ويرجح الأمن العالم بينهما) (١٤٥) فلا يقال أنه غيره وإن ذكره معهما

الحاجب وغيره (والجرح مقدم)

عند التعارض على التعديل (إن)

كان عدد الجارح أكثر من

عدد المعدل أجماعا وعددا

تساويا أي عدد الجارح وعدد

المعدل (أو كان الجارح أقل عددا

من المعدل لإطلاع الجارح على عالم

يطعم عليه المعدل (وقال ابن

شعبان) من المالكية (يطلب

الترجيح) في القسمين كما هو حاصل

في الأول بكثره عدد الجارح وعلى

وزنه قال بعضهم إن التعديل

في الثالث مقدم (وس التعديل)

لشخص (حكم مشروط العدالة)

في الشاهد بالشهادة) من ذلك

الشخص إذ لو لم يكن عدلا غلبه

لما حكم بشهادته (وكذا عمل

العالم) المشروط للعدالة في الراوي

برواية شخص تعديل له (في

الأصح) والألاعمل بروايته وقبل

ليس تعديله والعمل بروايته يجوز

أن يكون احتياطا (ورواية من لا

يرى إلا المعدل) أي عنه بان

صرح بذلك (وعرف من عاده عن

شخص تعديل له كما قال هو عمل

وقيل لا يجوز أن يترك عاده وليس

من الجرح) الشخص (ترك العمل

ببرويته) ترك الحكم عهده

لجواز أن يكون الترتل لمعارض

في التعديل (قوله إذا عرف مذهب الجارح) مفهومه أنه لا يعرف مذهب فلا يمتنع من أن  
السبب نعم قال بعضهم إن نصير غير معروف المذهب على وجه الإطلاق وإن لم يقتضه في  
أثبت الجرح لكأنه تقدمه في الوقت من قبول خبر من قبل فيه ذلك لاه أوث عند نارية  
قوية وقد ذكر ابن الصلاح مثل ذلك في معروف المذهب إذا أطلق الجرح حيث قال إن  
ذلك وإن لم يقتضه في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتدنا في التوقف عن قبول حديث  
من قالوا بهذا بناء على أنه أوقع عند نارية قوية أي لأنه مجروح في نفس الأمر وهذا  
المقول عن ابن الصلاح جمع بين قول القاضي بعدم الاكتفاء بإطلاق الجرح مطلقا وبين  
القول بالأحكام متفاد بذلك في الرواية إذا عرف مذهب الجارح قرره بعضهم (قوله أي  
منه) نفسه إلا من قرره له عالم أي فلا دمعي من (قوله فلا يقال أنه غيره) أي لا يقال  
إن قول الأمامين غير قول القاضي بل انحصار ما يعمله القراء من كلام القاضي (قوله  
أجماعا) متعلق بقوله مقدم (قوله يطلب الترجيح في القسمين) أي الأخيرين وهما إذا  
تساويا أو كان الجارح أقل (قوله وعلى وزنه) أي من الترجيح بكثره العدد (قوله  
ومن التعديل الخ) شروع في كيفية التعديل (قوله بالشهادة) متعلق بحكم وقوله  
من ذلك الشخص متعلق بالشهادة وأنت لها (قوله وكذا عمل العالم في الأصح) حال  
السيوطي المعص في كتب الحديث خلافه وأنه ليس تعديل للراوي ولا نصيبا للروى  
وبه جزم النووي في الترجيح به إلا الصلاح اه (قوله والعمل بروايته يجوز أن  
يكون احتياطا) قضيه أنه لو كان الاحتياط في ترك العمل كما لو دل الروى على - وإن أخذ  
مال إنسان كل عمل العالم به تعديل قطعاً وليس بعيداً أنه سم (قوله وقيل لا يجوز أن  
يترك عاده) قال السيوطي وعليه أهل الحديث اه وقضية التعليل أنه لو صدقته ما يدل  
على أنه لم يترك عاده كان تعديلاً اتفاقاً وهو وجه سم (قوله لجواز أن يكون الترتل  
لمعارض) أي لا لعدم عدالته (قوله لأنه لا اتفاقاً التصاب) أي لا لمتى في الشاهد شيخ  
الإسلام (قوله كسكاح المتعة) قال الشهاب كانه بالنظر إلى فرض ذلك في العصر الأول  
والأخلاق أجماع إلا أنه قد عدل في التصريح اه (قوله ولا التدليس الخ) عطف على ترك  
أي وليس من الجرح لشخص التدليس الخ وقوله بشبهة متعلق بالتدليس وقوله متى  
لا يعرف أي كي لا يعرف عدل التدليس وقوله إذ لا خلاف في ذلك أنه تكون التدليس المذكور  
ليس يجرح مطلقاً أي سواء منه بعد السؤال منه أم لا وقوله بشبهة غير مشروطة وهذا  
يتمسك بتدليس الشبهة خونه كما هو ظاهر مذكره قوله ولا ما عطف شخص أسم آخر الخ وما  
قوله ولا بإجماع التي والرحلة فزوم تدليس الاستدلال بذكر آخر تدليس المتون وإقام

١٩ باقي في (ولا الحديث) (في شهادة الزنا) بأن لم يكمل نصيباً لأنه لا اتفاقاً التصاب (و) لا في (نحو) (التي) من المسائل  
الاجتهادية المختلف فيها كسكاح المتعة لجواز أن يستند بإحداً ذلك (ولا التدليس) فمن روى عنه (بشبهة غير مشروطة) له حق لا يعرف  
إذ لا خلاف في ذلك (قال ابن السكاني الآن يكون بحيث لو شئت) عنه (لم يسه) فان صنيعة جندجرح له ظهور والكذب فيه

وأوجب منع ذلك قولا الاستثناء أظهر منه (ولا) التدليس (بإعطاء شخص اسم آخر تشبيها لقولنا) أخيرا (أوجب الله الحافظ يعني الذهبي تشبيها باليهودي) في قوله حدثنا (١٤٦) أوجب الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) لظهور المقصود (ولا)

التدليس (بإيهام النبي والرحلة) الأول كقول من عاصر الزهري مثلا ولم يلقه قال الزهري موهوما أي هو ضايف الوهم أي الإيهام أنه معه والثاني نقول إن حال حدثنا وراء الترمذي موهوما جعول والمعاد نهر مصر كان يكون بالحيرة لأن ذلك من المعاد يضل لا كذب فيه (أما) مدلس المتن وهو من يدور كلاما معناه يست لا يقرآن (تجبر روح) لا يقاوم غيره في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسئلة الأصحاب) أي الشخص الذي يسمى مصييا أي صاحب التي صلى الله عليه وسلم (من اجتمع) حال كونه (مؤمنًا بمحمد صلى الله عليه وسلم) ذكرنا كان أو أثنى فخرج من اجتماع به كافر أليس بصاحبه لعداوته وفصل بين الفعل ومنعته بالخلاف تلي صاحبها وهو ضمير اجتمع وعدل عن قول ابن الحاجب وغيره من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ليشمل الأعمى من أقوال العصبية كان أم مكتوم (وان لم يرم) عنه شيئا (ولم يزل) يضم الياء أي اجتماعه به بخلاف التابعي مع الأصحاب وهو صاحبه فلا يكتفي في صدق اسم التابعي على الشخص اجتماعه بالأصحاب من غيراطالة الاجتماع به

التدليس مبسوطة في محلها من علوم الحديث ثم (قوله وأوجب منع ذلك) أي الجرح (قوله تشبيها) عليه لإعطاء أي تشبيها لمصطفى بن روي عن صاحب الاسم الآخر كقول المصنف في بعض كتبه حدثنا أوجب الله الحافظ يعني شيخه الذهبي تشبيها لنفسه باليهودي في قوله حدثنا أوجب الله الحافظ يعني شيخه الحاكم (قوله لظهور المقصود) أي من كون المصنف القائل بذلك معاصر الحاكم فعلوم أن المراد بأي عبادة في قوله حدثنا أوجب الله الحافظ اتخاها الذهبي لا الحاكم لعدم عصر المصنف من عصره (قوله موهوما جعول) يعني نهر بلخ (قوله من المعاد يضل) جمع تعريض على غير قياس (قوله أي الشخص الذي يسمى مصييا) أشار بذلك إلى أن المراد بالصحابي ما يميز الذكر والآن كما سنبينه عليه بعد وان قيل للبرأة صفة محدث يراد بالصحابي الذكر لكن لما ذكر الصحابي ضامع شمول تعريضه للمرأة بذلك على أن المراد بالصحابي الشخص المسمى بذلك حتى يميز الذكر والأنثى وأشار بقوله الذي يسمى إلى أن الصحابي اسم جنس لا وصف وقوله أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يوسم بان معنى التسمية (قوله ذكرنا كان أو أثنى) أي كما يؤخذ من عموم من (قوله تلي صاحبها) وهو ضمير اجتمع يعني ولما كان القاعلة التقديم على ما ترمي معمولات الفعل كان ما هو وصف مستحق التقديم أيضا على ما له فلا يقال إن كلان الفاعل والجرو ومعمول للفعل ومن تعلقاته فلم قدم ما هو تابع لاحد المعمولين على الآخر وذلك لأن تعلق الفعل بالفاعل أقوى من تعلقه بالمفعول ومثل ذلك المفعول به فانه يستحق التقديم على ما عدا الفاعل من المعمولات كالجرو والظرف فمتى تقدمت حاله على الجرو والظرف في مثل قولنا ضربت زيدارا كافي السوق وأعلم الأمير وقوله وهو ضمير اجتمع إنما اختار كون صاحب الحال ضميرا جتمعا مع صحة كونه من من قوله من اجتمع لأن مجيء الحال من الفاعل متفق عليه بخلاف مجيئ من الظرف فانه خلاف (قوله وعدل عن قول ابن الحاجب وغيره من رأى الخ) قد يقال إن لفظ من رأى صار سقفة عرفة في معنى من اجتمع فوذاهما واحد من اجتمع أولى كالأصحي لكونه أدل على المراد لأن من رأى لا يشمل الأعمى كما قال الشارح (قوله يضم الياء) إنما اختار ذلك مع صحة كونه يقع الياء أفعال الضمير الاجتماع المذموم من اجتماع للتناسب بين المعطوفين في كون كل رافعا للضمير الراوي (قوله من النور الثاني) بأن لضعاف قدم عليه للاهتمام (قوله الجلف) أي الخاف الطبع (قوله ينطق بالحكمة) أي العلم النافع (قوله ببركة طلعت) الطلعة الوجه وفي العبارة مضاف محذوف أي ببركة رؤية طلعت أي وجهه صلى الله

عليه (عليه) قلنا العرف في العصبية وان قيل يكتفي كالأول والعرفان الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور (عليه)

القلبي اضعاف ما يؤثره الاجتماع العلوي بالأصحاب وغيره من الأخبار والأعراي الجلف مجرد ما يجمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤثرا ينطق بالحكمة ببركة طلعت صلى الله عليه وسلم

تطرق إلى الإطالة إلى الصرف وفي  
الرواية إلى أن المقصود الأعظم من  
حصة النبي صلى الله عليه وسلم  
تبليغ الأحكام (وقيل) بشرط  
(أحدها) فقط يعني قال بعضهم  
بشرط الإطالة وهذا مشهور  
وبعضهم بشرط الرواية ولولم يثبت  
كأحكام بعض المتأخرين (وقيل)  
بشرط في صدق اسم العصاة (الفرق)  
مع النبي صلى الله عليه وسلم (أسنة)  
أي مضياع إلى الاجتماع به لأن  
حصة النبي صلى الله عليه وسلم  
شرفاً عظيماً فلا يزال الاجتماع  
طويل يظهر فيه الخلق المطبوع  
عليه النقص كالفرز والمختل  
على السفر الذي هو قطعة من  
العذاب والسنة المشتهة على  
الفصول الأربعة التي يختلف فيها  
المزاج واعترض على التعريف  
بأنه يصدق على من مات مرتداً  
كعبدة الله بن خطئ ولا يسمى صحابياً  
بخلاف من مات بعد ردة مسلماً  
كعبدة الله بن أبي سرح ويحجب  
بأنه كان يسمى قبل الردة ويكنى  
ذلك في حصة التعريف ألا يشترط  
فيه الاحتراز عن المناقض المعارض  
وذلك لم يحترازوا في تعريف المؤمن  
عن الردة المعارضة لبعض أفراده  
ومن زاد من متأخري الحديثين  
كالعراقي في التعريف ومات مؤمناً  
لا احتراز عن ذكر أو ادعى من  
ينبغي صحابياً بعد اقرض الصحابة  
لا مطلقاً ولا لازماً ان لا يسمى

عليه وسلم وشرف وكرم (قوله أي المذكوران الخ) أحوجه إلى جعل ضمير بشرطان  
إلى المذكورين كون الفعل مبدوءاً بالياء المتناقض تحت (قوله يعني قال بعضهم الخ) أي  
يعني إشارة إلى أنه تفسير مراداً بالتفصيل الذي ذكره لا يفهم من عبارة المحقق لأن  
ظاهرها الاكتفاء واحداً من المطالب الاجتماع والرواية ولا قائل به بل هما قولان أحدهما  
بشرط الإطالة والآخر بشرط الرواية كاذكروا الشارح (قوله وقيل الفرز وأسنة) أن  
قبل هذا يفيد الحصر في أحد هذين وكلام الشارح يخالفه حيث قال كالفرز والمختل  
على السفر إلى أن قال والسنة الخ فعملهما في حيز الكاف التثنية فاقضى عدم الحصر  
قلتا يمكن عدم مخالفة بانه في بعد السنة التي عبرها الشارح السنان والاكثر فالكاف  
باعتبار ذلك واعتبار المحقق السنة أعز من أن يضم إليها زيادة أم لا على أنه يمكن أن  
يكون ذكر المحقق للفرز على وجه التثنية كالفرز ولولم يفرز الفرز وكاف كما يشعر بذلك ما حمل  
به الشارح الفرز لولاه على أن وجه اعتبار الفرز واستغاله على السفر وأيضاً فيمكن  
أن يكون ادخال الكاف باعتبار كل واحد بخصوصه وعلى هذا فلا مخالفة أيضاً وهل يكنى  
على هذا القول الفرز ولا يفسر معنى قتال المشركين من غير تعريفه فطرقه اسم (قوله)  
يظهر فيه الخلق المطبوع عليه النقص) أي غير تدعى صلى الله عليه وسلم إلى ترك ما كان  
سينامته (قوله التي يختلف فيها المزاج) أي غير بما تتركز القوة الشهوانية أو القوة  
الغضبية في بعض الفصول فيظهر أثرها من غير وضوح في ردة مثل ذلك الضد  
(قوله بأنه يصدق على من مات مرتداً) أي فيكون التعريف غير مانع (قوله ما بن خطئ)  
بفتح الخاء المهملة والطاء المهملة المفتوحة أيضاً وبأي سرح بالسين المهملة المفتوحة  
بعد هاء ما كنه ثم سماهم له وقوله بخلاف من مات بعد ردة مسلماً كعبدة الله بن أبي سرح  
أي فإنه يسمى صحابياً بعد العود إلى الصفة بعد إسلامه وهذا على مذهب الشارح وأما على  
مذهبنا أي المالكية فلا تعود لأن الصفة بمنزلة الإجماع من صلاة وصوم وغيرهما  
والردة محيطة لذلك ولا يصح المرد إذا رجع إلى الإسلام بمعاذته من صلاة وصوم فمن  
أردده ولا يعترب في ذمته قبل ردة ثم إن أردنا فاسد ذلك أي إسقاط ما ترتب  
في ذمته من الصلاة والصوم مثلاً قبل أو تده وجب عليه إذا ذلك إذا أسلم من ردة  
معدلة له فيبقى مقصوده (قوله للاحتراز عن ذكر) أي عن مات مرتداً  
(قوله بعد اقرض الصحابة) الأولى تعدا اقراضه أي من يسمى صحابياً لأن المنظور  
إليه حاله بعد ردة لا بعد موت الصحابة (قوله ولا لازمه) أي وإن لم يقتل أنه أراد  
تعريف من يسمى صحابياً بعد الموت بأن قلنا أنه أراد تعريف الصحابي مطلقاً لم الخ  
(قوله وإن كان ما أراد ليس من شأن التعريف) أي لا شأن التعريف أن لا يشرط فيه  
إلى المناقض المعارض للمعاجة وشأن التعريف أيضاً أن يكون لجميع الأفراد لا لبعضه لكن  
الحاصل على ذلك أن القصد من تعريف الصحابي إنما هو تمييزه بسمى صحابياً عن غيرهم

النقص صحابياً حال حياته ولا يقول بذلك أحد وإن كان ما أراد ليس من شأن التعريف

وسلم العدل العصبية) (قل وفاقا  
 لأقاصي) أي بكرة الباقلي لأن  
 عدالة تنفعه من الكذب في ذلك  
 وقيل لا يقبل لأدعائه لنفسه رتبة  
 هو فيها متمم كالوقال أنا عدل  
 (والأكثر) من العلم السلف  
 والخلف (على عدالة الصابة)  
 فلا يصح عنها رواية ولا شهادة  
 لأنهم خبر الامة قال صلى الله عليه  
 وسلم خرافتي قرئ رداء الشيطان  
 ومن طرأ لهم متمم فادح كسرة  
 أو زنا جعل يقتضاه (وقيل) هم  
 (كثيرهم) فيصحب عن العدالة فيقيم  
 في الرواية والشهادة الا من يكون  
 ظاهر العدالة أو مشهور بها  
 كالشيخين رضي الله عنهما (وقيل)  
 هم عدول (أي حين) (قل عثمان)  
 رضي الله عنه ويصحب عن عدالته  
 من حين قبله لوقوع الفتن يتم  
 من حيثئذ وفيهم المسك عن  
 خوضها (وقيل) هم عدول (الامن)  
 قاتل عليا رضي الله عنه فهم فساق  
 خروجههم على الامام الحق ورد  
 بأنهم يجتمعون في قتالهم فلا  
 يأمنون وان اضطروا بغير حرون  
 كما سيأتي في العقائد (مسئلة المرسل)  
 قول غير الصابي تابعيا كان أو من  
 بعده (قال) التي (صلى الله عليه  
 وسلم) كذا مسقطا الواصلة منه وبين  
 التي هذا اصطلاح الاصولين  
 وأما اصطلاح الحديثين فهو قول  
 التابعي

الرواية ليست له خاصة الصابي من كونه عدلا بعدل الله لا يصح عن عدالته وذلك انما  
 يكون بعد الموت اذ من مات من تدليس صابيا لا قد حط عليه ولا تثبت صحبته لكونه صار  
 عدوا لله ورسوله (قوله ولو ادعى المعاصر العدل العصبية) أي ادعاه لنفسه وأما  
 لو ادعاه لغيره فهي رواية أو شهادة فغيري على حكم ذلك (قوله لأن) هذا الذي تنفعه من  
 الكذب أي تضمنها التقوى التي تنهي عن المعاصي وتبعد عنها ما لا يريد أن يعدالة  
 لا تنافي مطلق الكذب لانه صغيرة (قوله كالوقال أنا عدل) قد يفرق بينهما بأن العدالة  
 اذ لم تثبت فالاصل عدمها وبعد ثبوتها الاصل عدم الكذب (قوله ولا أكثر على عدالة  
 الصابة) قال المأزني في شرح البرهان لسانه في قولنا الصابة عدل كل من رآه صلى  
 الله عليه وسلم يوما ما أو رآه ملما أو اجتمع له لغرض وانصرف وانما تعني به الذين لازموه  
 وعزروه ونصروهم قال الملائق وهذا قول غريب يخرج كثيرا من المشهورين بالصابة  
 والرواية عن الحكم بالعدالة كواثر بن حجر ومالك بن الحويرث وعقبا بن أبي العاص  
 وغيرهم ممن قد عدلوا على الله عليه وسلم فلم يبق عنه الا قليلا وانصرف وكذلك ممن لم  
 يعرف الا برواية المسند الواحد ولم يعرف مقدارا فامتنع من اعراب القبائل والقول  
 بالتصميم هو الذي صرح به بجهور وهو المعتبر اه قاله (قوله قال صلى الله عليه وسلم  
 خرافتي قرئ) قد يستشكل الاستدلال بشعوره غير الصابة من أهل قرنه ويؤيد الشمول  
 وارادته قوله في الخبر لا تخشع القرون قرني ثم الغين يلون ثم الغين يلون هم وإن اثبت  
 الحكم بالتغيرية العدالة بالمعنى المراد هنا أي بحيث لا يصح عنها رواية ولا في شهادة  
 فلزم اثباتها كذلك لغير الصابة من أهل قرنه ولاهل القرنين الاخرين وليس كذلك فلا  
 يثبت المطاوب اللهم الا أن يجاب بأن التغيرية تقتضي ذلك الا ما خرج ادليل وقد دل الدليل  
 على عدم ثبوت التغيرية بالمعنى المذكور بل عد الصابة وأنه لا يثبت البعث ولم يدل  
 على ذلك بالنسبة للصابة فأخذهم بقضية هذا الدليل فليأتل سم (قوله عمل يقتضاه)  
 أي من الحد قد المظهر فيكون كانه لم يعمل ذلك الذنب ومعنى العمل يقتضاه ان يأتي الى  
 الحكم فيضرب به ذلك ليقم عليه الحد بعد أن يتم وقوعه ويعزم على عدم العود وأشار  
 السارح بذلك الى أن عدالته لا تستلزم عصمتهم (قوله كالشيخين) مثال لم يطوع  
 العدالة (قوله لوقوع الفتن بينهم) أي والذين تلقى من تلبس بها الى عدم الاستقامة  
 (قوله وفيهم المسك عن خوضها) فيه اشارة الى انه لم يمتثل عا كعدالة الجميع وعلى  
 هذا فنظم خوضه أو جعله للبحث عن عدالته ومن علم عدم خوضه لم يفتح للبحث عن  
 عدالته وينبغي أن يلق بالمسك على هذا القول من خاص فيها وعلم أن خوضه  
 على وجه ما نفع لم يفارق فيه الحق كماله في أي طالب رضي الله عنه (قوله ورد بأنهم  
 يجتمعون) لا يفتي أنه لم يصل كلهم حدا الاجتهاد لأن الصابة تنقسم الى مجتهدين وعوام  
 وحينئذ فيمكن أن يقال من كان مجتهدا أو فله مجتهدا فاذنوا لافهم فاسق وقد شرط في

الحكم بفسقه أن لا يكون جاهلا لا يعترفه سم (قوله قال المصنف) أي قتر جاعلي  
 اصطلاح المحدثين (قوله تقطع) أي من افراد لان التقطع لا ينصرف في هذا الجمل  
 ماسبق أي تعريفه بقوله ماسقط منه رافعا كقولنا أو من يهدمهم بفضل أي فرد  
 من افراد المضل كما تقدم في التقطع دليل تعريفه بأنه ماسقط منه راويان فأكثر  
 وقوله ماسقط منه راويان الخ أي على التوالي تقول الضاري مثلا حدثنا عبد الله بن مسلمة  
 عن سالم بن عبد الله بن عمر مسقطا للملك والزهرى أو عن ابن عمر مسقطا لهما ولسا لما إذا  
 لم نوال الاسقاط فهو منقطع من موضوعين كان يقول الضاري في المثال المذكور حدثنا  
 عبد الله بن مسلمة عن الزهرى عن عبد الله بن عمر جامل ما أشأله الشارح ان أقل مراتب  
 المقطع ماسقط منه راو واحد وأقل مراتب المضل ماسقط منه راويان ولا حد للاحد لا أكثر  
 فيه ما وإن التقطع أعظم مطلقا من المضل لانفراد في مودة سقوط راو واحد دون المضل  
 وانفراد أيضا في مودة سقوط راويين لا على التوالي المسمى بالتقطع في موضوعين فكل  
 مضل منقطع ولا عكس وهذا على تعريف الشارح الذي نقله عن المصنف وأما على  
 تعريف العراقي فالمقطع ما بين المضل والمضل تعريفه بأنه ماسقط منه راو واحد وقوله راو  
 واحد يخرج المضل فانه ماسقط منه اثنان فأكثر وقوله غير الصحابي لخراج المرسل لانه  
 ماسقط منه الصحابي فالمرسل الحديث ما بين للمقطع كالمثل وأما المرسل للاصول فهو  
 مرادف للمقطع بالمعنى الذي عرفه به الشارح لاجماعه في العراق فان مدار المرسل على  
 ادقاط الواسطة كما يشهد قول الترمذي الشارح المرسل قول غير الصحابي تابعين كان أو  
 من بعده قال صلى الله عليه وسلم مسقطا الواسطة وفي شرح مسلم فانه وأما المقطع فهو  
 ما اتصل اسناده على أي وجه كان انقطاعه فان كان السقط وجليز فأكثر يسمى أيضا  
 معضل فخر الصاد المجتبه وأما المرسل فهو عند الفقهاء أصحاب الاصول والمطلب  
 والمحافظة أي بكر البغدادى وجماعة من المحدثين ما قطع اسناده على أي وجه كان  
 انقطاعه فهو عندهم معنى المقطع اه وفي الترمذي الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء  
 والمطلب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين ان المقطع ما اتصل اسناده على أي وجه  
 كان انقطاعه قال السيوطي في شرحه سواء كان الساقط منه الصحابي وغيره فهو والمرسل  
 واحدا اه فاه سم (قوله والآمدى مطلقا) قال الكمال الاثنى بالادب ان يقال واحجه  
 أبو حنيفة ومائمه مطلقا واختاره الآمدى لان يذكرهم مع الاماميين في سلك واحد كالأ  
 يعني اه (قوله والا كان ذلك تليسا) أي وكون ذلك الاسقاط تليسا منتقيا فلم يتساء  
 كونه غير عدل وبش كونه عدلا هو المطلوب (قوله ابن المسيب) هو شيخ الباء المشافين  
 تحت على ما هو المشهور وعلى أسنات المحدثين (قوله وأجيب بفتح ذلك) أي منع ان العدل  
 لا يسقط الا من يجوز بعده اتسه (قوله والصحيح رده) أي رده الاستحبابه مالم يوجد معه  
 عاضد كإسنادي قريبا (قوله قال مسلم وأهل العلم) أي ومنهم أهل العلم فأهل العلم عطف

قال المصنف فان كان القول من  
 تابع الثاني من خقطع أو من يهدمهم  
 بفضل أي بفتح الصاد وهو ماسقط  
 منه راويان فأكثر والمقطع ماسقط  
 منه راو واحد وكقولنا والعراقي بما  
 سقط منه واحد غير الصحابي لينفرد  
 عن المضل والمرسل (واجبه)  
أوحيفه ومالك) وأجدي أشهر  
 الراويين عنه (والآمدى مطلقا)  
 قالوا لان العدل لا يسقط الواسطة  
 منه وبين النبي الا وهو عدل عنده  
 والا كان ذلك تليسا فاداه فيه  
(وقوم ان كان المرسل من جهة)  
النقل) كعهدين المذهب  
 والشعي بخلاف لم يمكن  
 منهم فتدبر من ليس يعدل  
 عدلا فيسقطه لقلته (تموه) على  
 الاحتجاج به (أضعف من المسند)  
 أي الذي اتصل اسناده فلم يسقط  
 منه أحد (خلافا لقوم)  
 في قواهم انه اقوى من المسند  
 قالوا لان العدل لا يسقط لامن  
 يجوز بعده اتسه بخلاف من  
 يذكره فيصير الإمر فيه على غيره  
 وأجيب بفتح ذلك (والصحيح رده)  
 وعليه الا كترتهم) الامام  
(الشافعي وقفاضى) أبو بكر  
 الباقر (قال مسلم) في مدر  
 صحيفته (واهل العلم بالاخبار)  
 ليعمل بعده الة الساقط

وان كان محاسنا لاحتمال أن يكون من طرأه قاذح (فإن كان) المرسل (لا يرى الا عن عدل) كان عرفت ذلك من عاده (كان المسبب) وأى سلة بن عبد الرحمن يرويان عن أبي هريرة (قبل) مرسله لانتفاء المحذور (وهو) حيث قد (مسند) جبالان اسقاط العدل كذا كرم (وان قصد) مرسل كبار التابعين) كقبس ابن أبي حاتم وأبي عثمان النهدي وأبي ربيعة الطائري (ضعيف) يرجح (أى صالح للترجيح) (قول) (محمداً) (أو فعله) (أو قول) (الأكبر) من العلل ليس فيهم محسبي (أو اسناد) من مرسله أو غيره بأن يشتمل على ضعف (أو اسناد) بأن يرسله آخر يروى عن غير شيوخ (الأول) (أو قياس) معنى (أو اسناد) لمن غير تكبر (أو عمل) أهل (العصر) على وفقه (كان المجموع) من المرسل والمنضم اليه العاضد له (بجدة) (أو الشافعي) رضى الله عنه (لا يجوز المرسل ولا) يجوز (المنضم) اليه لضعف كل منهما على اقتراحه ولا يثبت من ذلك ضعف المجموع لانه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مضيدة للظن ومن الشائع ضعيفان يثبتان قويًا بأن مرسل مقارن التابعين كالزهرى وقوم مضاف على الرقيم العاضد لثبته (فإن يحد) المرسل عن العاضد (ولا دليل) في الباب (سواء)

على الشافعي قال الكمال لم يقل مسلم ذلك الا في اثناء سؤال اوردته في مقدمة صحيحة على لسان النخعي غير أن ما أورد ما عداه من كلام النخعي وسكت عنه كان ذلك ظاهر افي انه ارضاه اه ولا حاجة لعوى انه ارضاه اذ المصنف لم يصفه عنه اختياره بل بمجرد سكايته الا ان يريد انه ارتضى صحة نقل ذلك قاله سم (قلت) كلام المصنف صحيح وأى كالمصريح في ان مسلماته بل ومختاره كما هو واضح فانه الكمال هو الحق وكلامه لا يتعامل في المقام تتأمل (قوله) وان كان محاسنا لاحتمال أن يكون من طرأه قاذح (الخ) قال الشهاب هذا محال لقسمهم من أنهم عدول لا يبعث عن حالهم اه وقد يجاب بأن هذا التوجيه مفرغ على القول بأنهم كفيهم ببعث عن عدالتهم سم (قوله) يرويان عن أبي هريرة قال الشهاب رحمه الله تعالى لو قال لابيوان الا عن أبي هريرة كان أولى اه لنسب قوله فان كان المرسل لا يروى الا عن عدل وفي جواب سم قلتر فراجع (قوله) لانتفاء المحذور هو الجمل بعدالة الساقط وقد يقال هو غير منتف اذ احتمال طرق القاذح قائم فليست (قوله) وان قصد) هو كصغر وزنا ومعنى (قوله) مرسل كبار التابعين) المراد بكبار التابعين من أكثر رواياتهم عن الصحابة والمراد بصغار التابعين من أكثر رواياتهم عن التابعين (قوله) النهدي) بفتح النون والطائري بضم العين (قوله) ضعف) فاعل ضد وقوله يرجح نعت له وقوله كقول محسبي الخ أمثلة للضعف (قوله) بأن يشتمل) أى الاسناد المذکور على ضعف وانما قيد بذلك ليكون مثالا للضعف ويتأتى كونه عاضداً ويتأتى الخلاف الا فيهما هو الحجة والحكم لان كل من العاضد والمضد ضعف ولو لم يشتمل الاسناد المذكور على الضعف لكان مستقلاً بالحجة في نفسه ولما يتأتى مما ذكر (قوله) أو قياس معنى) قبله بذلك ليصح كونه مثالا للضعف اذ القياس الاصولي بحجة مستقلة وهو كما ساقى الحاق معلوم بمعلوم مساواة في علم حكمه وأما قياس المعنى فغير منطوق فيه لعله الحكم بل لعدم الفرق بين المقيس والمقيس عليه وعرفه بعضهم بأنه الحاق معلوم بمعلوم في حكمه مجامع عدم الفرق بينهما مثاله ما لو ورد يصح الزنا باق البر ولم ينص الشارع على العلة فقيس عليه الا ان مجامع عدم الفرق بينهما وقال بعضهم قياس المعنى هو الحكم المستفاد من القواعد والضوابط (قوله) أو انشأه) أى ولم يصل الى حد الاجماع والافهم بحجة في نفسه وكذا يقال في قوله أو عمل أهل العصر (قوله) لضعف كل منهما على اقتراحه) أى عند من قال بضعفهما أو لا اقتراح بعضهم بالمرسل وبعضهم بقول الصحابي وبعضهم بالقياس المعنوي وبعضهم بعمل أهل العصر كالاجماع السكوني قاله شيخ الاسلام (قوله) أما مرسل مقارن التابعين) بمحترز قول المصنف مرسل كبار التابعين وقد تقدم المراد بصغار التابعين (قوله) ولا دليل في الباب سواء) قد يقال لاحاجة اليه لانه معلوم من ذكر التردد الا أن يجعل على التأكد وقد يجاب بعم ذلك فان ذلك انما يتم اذا أورد لا دليل سواء موافقه وذلك ممنوع بل المراد ولا دليل سواء أعم

من أن واقفه أو يخالفه ويعارضه وذكر التمرّد لا ينفذ ذلك لأنه انما يقيد استقام العاصد  
له وهو أعم من استقام المعارض فهو احتراز عما ولد دليله متبرع على خلاف ما دل هو  
عليه فيعمل به ويقدّم عليه ولا يجب الانتكاف حينئذ في قول الشارع في الباب دون أن  
يقول بواقفه أو يعضده إشارة إلى ذلك وقال الشهاب اعلم انه قد مر في مروى المستور  
وهو الجهول باطنا قول امام الحرم من نفسه بالوقف وجوب الانتكاف اذا روى التصرّح  
الى الظهور واعتراض المصنف بأن التصريح لا يرفع الشك فينبغي ان يجرى اعتراض  
المصنف في مسألتنا هذه بالاولى وقد يفتقد بأن القرض هنا أن لا دليل في الباب سواء  
فاقرّ أو برّد بأن الكلام السابق أعم من ذلك اه قال سم جريان اعتراض المصنف هنا  
له وجه قوي والاعتذار المذكور لا يفي مقابله اه (قوله ومدلوله المنع) أخذه من قوله  
فالاظهر الانتكاف (قوله فالاظهر الانتكاف) أي وجوب الانتكاف كما اشار لذلك  
الشارح بقوله في المقابل وقيل لا يجب الانتكاف فان قيل لو كان مدلوله وجوب شيء فمهل  
يجب الايمان به لأنه كما يختاط بالحرمة بالانتكاف يختاط بالوجوب بالاثبات ولا ن وجوب  
الشيء يقتضي المنع من تركه فصار مدلوله المنع في الجملة قلت هو محتمل لكن التبادر الى  
الفهم من قوة العبارة خلافه ويقرب بين المنع الصريح والمنع الضمني بأن الاول أقوى  
فان قيل لو كان مدلوله المنع على وجه التزني فهو يندب الانتكاف قلت هو غير بعيد  
(قوله الاكثر على جواز نقل الحديث المعنى) مثل كلامه الاحاديث القدسية والظاهر  
أن الشمول بصحيح اذا ما منع ثم ان من الادلة الصحيحة على جواز نقل الحديث بالمعنى ما روى  
الطبراني وغيره من حديث عبد الله بن سليمان النبي قال قلت يا رسول الله أي أجمع منك  
الحديث لا أستطيع ان أرويه كما أجمع منك يز يدرك أو يقتصر حرقا فقال اذا لم تتخلوا  
حراما ولم تصرموا حلالا وأصمت المعنى فلا بأس فذكر ذلك الحسن فقال لولا هذا ما حدثنا  
لا يقال هذا الحديث لا يدل على الجواز مع القدرة لأنه وقع جوابا لسائل عاجز بدليل قوله  
لا أستطيع الخ لا تقول تعميم الخطاب بقوله اذا لم تتخلوا الخ مع أن السائل واحد وعدم  
التقييد بالحالة المسؤل عنها في الجواب واطلاق قوله فلا بأس قرينة قوية على الجواز مطلقا  
سم (قلت) قد يقال التعميم المذكور للإشارة الى أن الحكم المذكور عام في المسائل  
وغيره عن هو على مقتضىه لا مطلقا ويراجع الى هذا الخطاب بقوله اذا لم تتخلوا الخ فان  
الخطاب به السائل ومن على منواله لو كان المراد عموم الحكم العابر وغيره لم يكن  
الجواب على غيره هذا المتوال كن يقال مثلا من لمصرم حلالا ولم يحلل حراما وأصاب المعنى  
فلا بأس وأما عدم التقييد بحالة المسؤل عنها فقد يقال للاكتفاء من كراهة السؤال وأما  
قوله واطلاق قوله فلا بأس فلا نسلم انه مطلق في العابر وغيره لم اعلم فتأمل (قوله  
بمدلولات الالتقاء) المراد مدلول اللفظ الوارد واللفظ الثاني به بدلة لاجمع الالتقاء أو  
غلب الالتقاء اذا دعى لذلك وانما المداد على معرفة البديل منه والبديل لاه محل الحاجة

ومدلوله المنع من شيء (فالاظهر  
الانتكاف) من ذلك الشيء  
(الاجله) احتياطاً وقيل لا يجب  
الانتكاف لانه ليس بحجة حينئذ  
في مسئلة الاكثر من العلماء  
منهم الاثني اربعة (على جواز  
نقل الحديث بالمعنى للعارفين  
بمدلولات الالتقاء)



ومواقع الكلام بأن يأتي بلفظ

(١٥٢)

بدل آخر مساو له في المراد منه ونحوه لأن المقصود المعنى

واللفظ أنه لا يغير بالمعنى  
فلا يجوز له تفسير اللفظ قطعاً  
وسواء في الجواز نسي لراوى  
اللفظ لا (وقال الماوردى)  
يجوز أن نسي اللفظ فإن لم ينس  
فلا لقوات القضاة في كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم (وقيل) يجوز  
(أن كان موجبه) أى الحديث  
(على) أى اعتقاد أن كان موجب  
علانه لا يجوز في بعض كحديث ابن  
داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور  
وتحريمها التكبير وتحميلها التسليم  
وحديث الضعيف خمس من  
الدواب كلهن فاسق يقتل في الحلب  
والسلم والغراب والحدأة والعقرب  
والقارئة والكلب العقور ويجوز  
في بعض (وقيل) يجوز بلفظ  
مرادف وعليه الخطيب  
البغدادي بأن يؤتى بلفظ بدل  
مرادفه مع بقاء التركيب  
وموقع الكلام على حاله بخلاف  
ما إذا لم يؤتى بلفظ مرادف بأن  
يغير الكلام فلا يجوز لأنه قد  
لا يوفى المقصود (وسعه) أى النقل  
مطلقاً (ابن سيرين ونعيل  
والرازي) من الخفية (وروى)  
المنع (عن ابن عمر) رضي الله عنهما  
هذا من التفاوت وإن غلب الإقبال  
عنده فإن العلماء كثيراً ما يصحون  
في معنى الحديث المراد وأجاب  
بأن الكلام في المعنى الظاهر لا فيما  
يختلف فيه كما أنه ليس بالكلام  
فيما تعبد بالآثار كالأذان

(أقوله ومواقع الكلام) أى الأحوال والأقراض الداعية إلى إيراد الكلام على وقتها  
ومقتضاها كالانكار المحتضى لإيراد الكلام مؤكداً وجوباً أو التردد المحتضى لإيراده  
مؤكداً استسماً وخلاوذهن المحتضى لإيراده خالفاً لمن التأكد في غير ذلك من  
الأحوال المحتضمة لإيراد الكلام مشتغلاً بالخصوصيات والاعتبارات المناسبة للعمال  
كما تفرق على المعاني (قوله بأن يأتي بلفظ الخ) تصوير للقول بالعنى (قوله لأن المقصود  
الخ) على لجواز النقل (قوله لقوات القضاة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم) أى  
أقوات القدر الواقع منها في المبدل المتروك (قوله وقبل أن كان موجبه على) وجهه شيخ  
الاسلام بأنه وسيله تقريره فيناصح فيه وفيه نظر إذ من العلم ألا يكون وسيله لتقرير  
مقصود في نفسه كالمبدأة تعالى وصفاته فانه مقصود لذاته فليقتل أشاره سم (قوله  
فلا يجوز في بعض) وهو كما يشهد إليه التمثيل ما شغل على حدى من البلاغة تقتصر منه الرواية  
بالعنى فإن إعادة حصر المفتاح في الطهور والتكبير والتسليم وحصر  
الدواب في الخمس وإن حلت بغير الالفاظ المذكورة لكن تفوت الدرجة القصوى من  
البلاغة في تأدية الحكم المذكور ومن هنا كان محل التراجع ما ليس من جوامع كله على  
الله عليه وسلم فلو لا ضرر ولا ضرار الجراح بالضعف البينة على المدعى وأمين على من أنكره  
كل أمر ليس عليه أمر ناهيهم وذا ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستع فاصنع  
ما شئت من غير ذلك مما لا يحصى وقوله في الحديث خمس من الدواب الخ الخمس مبيته أ  
وسوغ الاستبداد به وصفه بقوله من الدواب وقوله كهن مبتدأ أخبره قوله فاسق والجمله  
خير المبتدأ الأول وهو خمس وقوله يقتل الخ استئناف يأتى لوقوعه جواب سؤال اقتضته  
الجمله الأولى كأنه قيل لم حكمهم فأجاب بقوله يقتل الخ لغرويه من الحدق الذى  
وهو المراد بفسقه لأن الفسق لغة الشروع يقال فسقت الرطبة إذا خرجت من  
قشرها (قوله بلفظ مرادف) لتظهر له أرواده خصوص المرادف أو ما يماثل المساوى  
استظهر سم التانى قلت الظاهر الأقول بل المتعين واللى فرق بين هذا القول  
والقول الأول فأن القول الأول يجوز التبيان بالمرادف والمساوى أيضاً فالوجه  
أن القول الأول يجوز التبيان بالمرادف والمساوى وهذا يجوز التبيان بالمرادف فقط  
والترادف هو الاتحاد في المفهوم والمصادق والتساوى الاتحاد في المصادق فقط (قوله  
مع بقاء التركيب) قيدنا من الشارح لأن الابدال بالمرادف يكون مع بقاء التركيب على  
حاله ومع عدم بقاءه وقوله مع بقاء التركيب أى بقاءه من كون الجمله اسماء أو فعلية ما ذرية  
أو مضاعفة مؤكدة أو غير مؤكدة لاختلف المعاني باختلاف ذلك كله (قوله والرازي)  
أى أبو بكر الرازى لا الإمام الرازى (قوله كثر ما يصحون) أى يمتثلون اختلاف كثيراً  
أوحينا كثيراً فكثر الماصفة لصدوح وذو أو نائب عن انظر ومات = بد  
الكثرة (قوله لا فيما يختلف فيه) أى كقوله صلى الله عليه وسلم لإصلاحه الباقية الكذب

(مسألة العيص يحتمل قول العصاة قال) النبي صلى الله عليه وسلم لانه ظاهر في (١٥٢) جماعته وقيل لا يحتمل بل لاحتمال ان

يكون بينه وبين عصا آخر وقتا  
يصح عن عدالة العصاة أو تابعي  
(وكذا) قوله (من) أي عن  
النبي (على الأصح) لظهوره  
في السماع منه أيضا وان كان دون  
الاول وقيل لا لظهوره في الواسطة  
على ما سبق (وكذا) قوله (تحت)  
أمر النبي لظهوره في حد وراى  
ونهى منه وقيل لا لحوار ان  
يلتقيها الراوى على ما ليس بأمر  
ولا نهى لسماع (أو أمرنا) أو نهى  
أو أوجب (أو حرم) وكذا رخص  
بينا لجمع المفعول (في الاظهر)  
لظهوره فاعلمنا النبي صلى الله  
عليه وسلم وقيل لا لاحتمال ان يكون  
الأمر والنهي بعض الولاية  
والإيجاب والتعريض والتعريض  
استنباط من قوله (والأ) كذا يحتمل  
بقوله (أيضا) من السنة لظهوره  
في سنة النبي وقيل لا لحوار ارادة  
سنة البلد (فكأن معاشر الناس)  
تعمل في عهده صلى الله عليه وسلم  
(أو كان الناس يعملون في عهده  
صلى الله عليه وسلم فكأن تعمل في  
عهده) صلى الله عليه وسلم لظهوره  
في تقرير النبي وقيل لا لحوار ان لا يطم  
به (مكان الناس يعملون فكأنوا  
لا يقطعون في الشيء التامه) فاته  
عائته لظهوره ذلك في جميع الناس  
الذى هو إجماع وقيل لا لحوار  
ارادة الناس مخصوصين ويطعن  
الصواب على الإشارة إلى أن كل  
صورة دون ما قبلها في الرتبة

فانه اختلف في معناه فمن قائل ان المعنى لاصلا مصححة ومن قائل ان المعنى لاصلا كدله  
(قوله يحتمل قول العصاة قال) أي مشلا ان مشله قوله فعل التي صلى الله عليه وسلم  
(قوله لانه ظاهر في جماعته) يؤخذ منه انه لو علم انه أعطى الواسطة فثبت أن يقال ان  
علم انه تابعي أو داخل احتمالا أو با كان علم كدرة رايته عن التابعين كان كرسا غير  
العصاة وان علم انه عصا أو ضعف احتمال غيره فان بحثنا عن عدالة العصاة فقه خلاف  
المرسى وان لم يثبت فله حكم المسند وان لم يوجد شي من ذلك فثبت الاحتجاج به لأن  
الظاهر ان الساقط عصا والصحيح عدم العمل عن عدالة فليأخذ من (قوله) وقيلنا  
بصحة الخ) الجلة خالية (قوله أي عن النبي) أي بأي التفسيرية حرما على ما سكون فون  
عن في كلام المصنف لكن كان ينبغي عن هذا لؤذ كرمه عن لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله  
تسمعا) فيه ان يقال الجواز خلاف الأصل ولا قرينة عليه (قوله يينا لجمع المفعول)  
ام لا لأن ذلك حوارا وبالأصل ذلك البناء للفاصل وقولهم ولأن هذه الصيغة مع البناء  
للفاعل لا يحتمل بها قطعا اذا كان فاعلها ضمير التي صلى الله عليه وسلم لا تنفع المعنى الذي  
تقرره المقابل اه في ان الكلام في صورة احتمال الضمير ان يكون لغيره صلى الله عليه وسلم  
وسلم لا محل للخلاف الذي الكلام فيه لافى صورة كونه نصابا صلى الله عليه وسلم  
(قوله في الاظهر) لظهوره أنه راجع لقوله رخص مع أنه راجع لما قبلها أيضا ويحتمل  
فصل رخص عما قبل بقوله وحكمه كذا وجود الخلف فيما قبله إشارة الى اختلاف  
الخلاف أو وضعه فيما قبله (قوله من السنة) أي يحتمل بقوله من السنة كذا (قوله فكأن)  
أي يحتمل بقوله أي العصاة كعامة الناس تعمل كذا في عهده صلى الله عليه وسلم وأشار  
الشارح بقوله في عهده الخ إلى أن قول المصنف في عهده الخ يحذف من المسئلة الأولى  
لدلالة الثانية (قوله أو كان الناس) أي وبقوله كان الناس الخ وهذا مع ما قبلها في  
مرتبة واحدة ولذا عطفها بأو دون القاء (قوله فكان الناس يعملون) أي يحتمل بقوله  
فكان الناس يعملون وانما لم يقيد هذا الصيغة بقوله في عهده الخ لئلا يكثر من قوله  
أو كان الناس يعملون في عهده مع أن عرضه بيان حكم هذه الصيغة مع التقدير بدونه  
ففي مع التقدير تفيد الوضع حكما وبدونه تفيد الإجماع كأشار إلى ذلك الشارح وانما لم يحكم  
بإقادتها الإجماع مع التقدير لانه لا يثبت إجماع في حياته صلى الله عليه وسلم كإسباقي  
(قوله فكأنوا لا يقطعون) أي لا يقطعون البدي الشيء التامه أي القليل ووجه تأخر  
قوله كانوا لا يقطعون الخ عن قوله كان الناس فيه لو أن كذا أن الصوم في كان الناس  
أظهر منه في كانوا لأن الاسم الظاهر مقتضى على عمومه بخلاف الضمير فقد قيل انه لا عموم  
له ومثل هذا يقال في تأخر قوله كاتفعل في عهده عن قوله كان الناس يعملون في عهده  
سم (قوله فاته عائته) ضمير فاته يعود لقوله كانوا لا يقطعون في الشيء التامه (قوله)  
وطعن (الصواب) أي الأربع المذكورة بعد الأولى (قوله دون ما قبلها) أي في الاحتجاج

بها (قوله ومن ذلك) أي من العطف بالقائه المقصد للادوية المذكورة (قوله الذي في  
الاولى) أي وهي قوله من السنة وقوله في غيرها أي من الصور التي بعدها وهي الاربع  
التي بعد الاولى واستقامة الخلاف فيها اولوي لانه اذا اختلف في الاعلى فالادنى من باب  
أولى (قوله ساقية) سقم الله لنا بالمسنى ويسر لنا الفوز بالخير الاسنى أي ساقية في قفيل  
لروايته الشيخ وهو ما بدأ به المصنف وهو أربع عشرة صورة عطفها المصنف أولاها  
بالواو والباقي بالقائه وفي ادائها التلخيص. ساقى في قوله وألقاها الرواية من صناعة الحديثين  
(قوله لا وتحدثنا) كل منهما أي يكون من حفظ الشيخ أو من كتابه وقوله مستند غير  
الصحابي أي معتقده والتقدير بشيخ الصواب نظر الى ان الغالب في انصافي السماع منه  
صلى الله عليه وسلم ولا تقدر يرى الصوابي عن مثله أو عن التابعي فيكون مستنده  
كغيره حينئذ (قوله فقرأه عليه) أي الشيخ سواء كانت قرأه عليه من كتاب أو حفظ  
وسواء حفظ الشيخ ما قرئ عليه أم لا إذا أمكأه له أو وثقه غيره قال العراقي وهكذا  
إذا كان ثقة من السامعين يحفظ ما قرئ وهو مستمع غير غافل فذلك كاف أي أنه قال ولم يذكر  
ابن الصلاح هذه المسئلة والحكم فيها وجه ولا فرق بينه وبين سائر الثقة لامل الشيخ وبين  
حفظ الثقة لما يقرأ وقدر أيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم أكتفى بذلك أو بشرط  
الامام أحد في القارئ أن يكون ممن يعرفه ويثق به وامام الحديث من الشيخ أن يكون  
بحيث لو وقع من القارئ قصورها أو تصغيره أو الإغلاص المصطلح بها سم (قوله  
فسماعه بقراءته على الشيخ) أي من كتابه أو حفظه حفظ الشيخ أم لا بشرطه السابق سم  
(قوله كان يدفع له الشيخ أصل سماعه الخ) مثله أن يدفع الطالب الى الشيخ سماعه الخ الشيخ  
أصلاً أو مقابلاً به فيتناوله الشيخ وهو عارف مستفطن يردّه الى الطالب ويقول له هو حديثي  
فأروه عني أو أجرت لك روايته عني سم (قوله خلاص في خاص) أي خلاص من الروايات عن  
الشيخ في مروى خاص وكذا القول في بعده فقد خول القام في الجميع واقع على الراوى  
و قد خول في على المروى كما بين ذلك الشارح (قوله نحو أجرت لك) أي وألصقكم أوله ن  
فان الكل خاص (قوله في خاص في عام) أي فالاجازة قراءات في مروى عام وقوله نحو  
جرت لك رواية جميع سموعاتي مثله أجرت لكم أوله لان كاست (قوله فالتأولة من  
غير اجازة) أي بأن يتأوله الكتاب مقتصر على قوله هذا سماعى أو من حديثي ولا يقول  
له أروه عني ولا أجرت لك روايته ولا نحو ذلك وباز الرواية بالتأولة من غير اجازة  
بالغ النوروى في رده فقال لا يجوز الرواية به على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب  
الامور وعابوا المحققين المجوزين لها قال السيوطي وعندي ان يقال ان كانت  
المسألة جواباً للسؤال كان قال له ما لى هذا الكتاب لا روية عنك فله ولم يصرح بالاذن  
أي ولا أخبر بأنه سماعه كما هو ظاهر صحت ويجاز له ان رويه عنه كما تقدم في الاجازة بالخط  
بل هذا أبلغ وكذا ان قال له حديثي بسمعت من فلان فقال هذا سماعى من فلان فتصيح

ومن ذلك يستمدح كاية اختلاف  
الذى في الاولى في غيرها وقد تقدم  
بيانها (ساقية) مستند غير الصوابي  
في الرواية (قراءة الشيخ) عليه (املا)  
في حديثنا من غير املاء (قراءة)  
عليه أي على الشيخ (فسماعه)  
بقراءة غيره على الشيخ (فالتأولة)  
مع الاجازة كان يدفع له الشيخ أصل  
سماعه أو رواته مقابلاً به ويقول  
له أجرت لك روايته عني (فالا اجازة)  
من غير تأولة (لخاص في خاص)  
نحو أجرت لك رواية البضارى  
(لخاص في عام) نحو أجرت لك  
رواية جميع سموعاتي (فعام  
في خاص) نحو أجرت لك أدركنى  
رواية سماعى (فعام في عام) نحو أجرت  
لن عامى في رواية جميع مروياتي  
(فالتأولة من بوجه من تأولة)  
تبعاله (فالتأولة) من غير اجازة

(فألا أعلم) كان يقول هذا الكتاب  
من مجموعي على فلان (فالوصية)  
كان يوصي بكتاب الشريعة عند سفره أو  
موته (فالولاية) كان يجد كتاباً أو حديثاً  
كتاباً بخط شيخ معروف (ومنهم) إبراهيم  
(الحري وأبو الشيخ) الأصمغاني  
(والقاضي الحسين والمالوي  
الاجازي) بأقسامها السابقة (و)

منهم قوم العامة منها دون الخاصة  
(و) منع (القاضي أبو الطيب)

اجازة (من يوحده من نسل زيد وهو  
الصحيح والاجماع على منع) اجازة

(من يوحده مطلقاً) أي من غير التقيد  
بسل فلان وعطف الأقسام بالفاء

إشارة إلى أن كل قسم دون ما يليه  
في الرتبة ومن ذلك مع حكاية

الخلاف في الاجازة يستفاد حكاية  
خلاف فيما بعده وهو الصحيح

(والفاظ الرواية) أي الفاظ التي  
تؤدى بها الرواية (من صناعه

المحدثين) فليعلم أنهم من يريدها  
منها على ترتيب ما تقدم أملي على

حديثي قرأت عليه قرئ طه وأما  
أجمع أخبرني اجازة ومناولة

أخبرني اجازة أني في مناولة أخبرني  
اعلاماً وصي التي وجدت بخطه

(الكتاب الثالث في الاجماع) •  
من الادلة الشرعية

أيضا وما عدا ذلك فلا ناوله الكتاب ولم يخبر به لأنه معاجله لم يخبر الرواية بها بالاتفاق  
قاله الزركشي اه ذكره سم (قوله فالاعلام) كان يقول هذا الكتاب من  
مجموعي على فلان أي مقتصر على ذلك من غير أن ياذن له في روايته عنه وجواز الرواية  
بالاعلام هو ما قاله الكتبة من أهل الحديث واقفه والاصول والفي نقله النووي كاب  
الصلاح عن غيره واحد من المحدثين وقالاه الصحيح انه لا يجوز الرواية به وراجع سم  
(قوله فالولاية) أي بكسر الواو قال النووي في التقريب وهي مسدود لوجه واحد غير  
مسموع من العرب اه قال ابن زكريا التبروي في فرع المؤلفون قولهم وجادة فيما أخذ  
من العلم من جهة من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة ممن تفريق العرب بين مصادر  
وجدلتين بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح يعني وجد ضالته وجدنا مؤطوياً  
وجوداً وفي الغضب مودة وفي النفس وجداد وفي الحب وجداد سم (قوله) كان  
يجد كتاباً أو حديثاً بخط شيخ معروف) أي فله ان يقول وجد حديث أو قرأت بخط فلان  
أو في كتابه بخطه حديث فلان قال النووي وأما العمل بالولاية فيقتل عن معظم المحدثين  
والنقهاء المالكيين وغيرهم انه لا يجوز زعم الشافعي وتطاول أصحابه جوازهم وقطع به  
المحققون الشافعيون بوجوب العمل بما عند حصول الثقة وهذا هو الصحيح الذي لا ينييه  
في هذا الزمان غيره اه راجع سم (قوله بأقسامها السابقة) أي الستة ما عدا القسم الأول  
(قوله ومنهم قوم العامة منها) وهي ثلاث صروحاتها ما عدا ما في الراي فخطأ وفي المروي فخطأ  
أوفيهما (قوله من يوحده من نسل زيد) أي ولو تباعاً فيما يظهر فانه الشهاب قال سم وكلام  
التقريب صريح فيما قاله (قوله ومن ذلك) أي من اعطى بالفاء المقيدان كل قسم دون  
ما يليه في الرتبة وهو متفق يستفاد (قوله منها) خبر مقدم مبتدؤه أملي وما عطف عليه  
وقوله على ترتيب الخ حال من أملي وما بعده على رأي سيبويه أوفى الضمير المستتر في متعلق  
المرود الواقع خبر الان التقدير أملي وما عطف عليه كائنه منها وانما بين الشارح بعض  
ألفاظ الرواية وان كان المصنف أحالها على كتب الحديث لانه يذكر الحواشي المذكورة  
تشوق النفس إليها أسد التشوق فلو لم ينه الشارح لفي في النفس ألم التصريح على فوات  
ذكرها ذكرنا الله كلمة الشهادة وختم لنا بالحق وزيادة تم الكتاب الثاني

### • (الكتاب الثالث في الاجماع) •

الطريقة فيه من ظرفية الدال في المذلول لان الكتاب اسم للالفاظ المخصوصة كما تنقز  
(قوله من الادلة الشرعية) قال شيخ الاسلام متعلق بالاثاب ولو جعله عقبه كان أولى  
ويجوز جعله حالاً لان من الاجماع ولا ينافيه كون الجميع عليه بكون شرعياً لكل السكاح  
وافو بالكون الفاء للتقريب وعقلنا كذا في العالم ودينوا كتدبير الجيوش اه وفيه أن  
نقله بالتالي يوجب عدا الكتاب الثالث من الادلة الشرعية وهو غير صحيح بناء على أن

سمى الكتاب الاتفاقا لمخصوصة وهو ظاهر وكذا بناء على أنه المسائل فإن الدليل الشرعي ليس هو المسائل بل الاتفاق المخصوص الذي يقع موضوعا للمسئلة وقوله لا ينافيه الخ أي لأن عدم الأدلة الشرعية لا ينافي عدم غيرها أيضا سم (قوله وهو اتفاق) قال في التلويح وغيره والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد أو القول أو الفعل أو في الفعل المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها أو بين القول مثلا والسكرت على ما سأل في الإجماع الكوفي سم (قوله مجتهد الأمة) مفرد مضاعف مدم ويصدق بالاشتناف فافرق فليس بصيغة الجمع لأنه لا يصدق بأقل من ثلاثة وقد عثر أن الحكم في العام كلمة أي محكوم فيه على كل فرد وهو غير صحيح هنا فلا يصح ثبوت الاتفاق لكل فرد لأنه لا يكون إلا للامة قد الآن براد بالاتفاق موافقة كل منهم لغيره لكن قد يكون الحكم في العام على المجموع فينبغي الجمل هنا على ذلك فافهم وقوة الامة أول فيه للكل أي أمة الاجابة ويصدق على كل أمة من الامم السابقة لكل نبي من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لكن ذلك ليس مرادوا وانما المراد أمة محمد صلى الله عليه وسلم لدليل قوله بعد وفاته الخ (قوله بعد وفاته) متعلق باتفاق المجتهد سم (قوله في عصر) قال في التلويح حال من المجتهدين معناه زمان قل أو كثر وقافته الاحتراز عما يرد على ترك هذا التقديم لزوم عدم افتضاد إجماع إلى آخر الزمان إذ لا يفتق اتفاق جميع المجتهدين الا حينئذ ولا يفتق ان من تركه انما تركه لوضوحه اه فافهم (قوله على أي أمر كان) يتبادر منه ان الجار والمجرور يتعلق بالاتفاق وإن كان تامة صفة للبرور وهو مشكل لاقتضائه تقييد المتفق عليه بكونه أمرا موجودا مع انه لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر فينبغي جعل الجار والمجرور وخبر الكان مقصدا ما فافهم وشمل الامر الذي والابواب والاحكام الشرعية والعقلية والفقهية فافهم أيضا وقد تقدم ذلك عن شيخ الاسلام (قوله باننا عليه معظم مسائل المردود) أي لا كلها كما زعمه الزركشي انتمنا ما لا يؤخذ منه ككون الإجماع حجة وكونه قاضيا تامة وغلبا أخرى فافهم شيخ الاسلام والعظم الذي ذكره عشر وثمئة تسع عشرة منها مفرقة بقوله فعلم وعلم الخ وثلاثة لم يقدّر السار فيها لفظ علم لقوة الخلاف فيها كما سأل في وأما غير المعظم فافهم بالذ كرفي مسئلة بعد (قوله فلم اختصاصه بالمجتهدين) الباء دالة على المقصود عليه والمراد باختصاصه بهم أن لا يجاوزهم إلى غيرهم بأن يعتقد باتفاق ذلك الغير دونهم والاختصاص بهذا المعنى لا ينافي اعتبار ذلك الغير معهم لأن معنى الاختصاص حينئذ أن لا يعتقد بغيرهم دونهم لأن لا يعتقد الامم وهذا معنى قول السارح بان لا يجاوزهم إلى غيرهم وحينئذ تحكم المصنف على هذا الاختصاص بأنه متفق عليه لا ينافيه الخلاف الذي ذكره بعد في اشتراط وفاق العوام (قوله فلا عبرة باتفاق غيرهم) أي دونهم وكذا هو في بعض النسخ (قوله واعتبر قوم وفاق العوام) المراد بالعوام من عدا المجتهدين من العلماء ولا يشكل على هذا القول بالتصديق بين المشهور والحق بأن العلماء منصوصا بمجتهدي المذهب والقبول

(وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاته)

نظير (محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على أي أمر كان) وشرح المصنف

هذا الحديث باننا عليه معظم مسائل الحدود وناهيك بعض ذلك فقال

(فلم اختصاصه) أي الإجماع

(بالمجتهدين) بأن لا يجاوزهم إلى

غيرهم (وهو) أي الاختصاص

بهم (اتفاق) أي فلا عبرة باتفاق

غيرهم وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم

فيه عليه بقوله (واعبر قوم وفاق

العوام) للمجتهدين (مطلقا) أي

في المشهور والحق

(تقوم في المذهب) بدون الخفي كدقائق التقه (يعني الملاحق ان الامة اجبت) (١٥٧) أي بصريح هذا الإطلاق (لا) يعني (افتقار

الاجتهاد) اللازمة للاجتماع (اليهم خلافا  
لآ مدى) في قوله الثاني وبذلك  
الترقبين المشهورين (و) اعتبر  
(أخرون الأصول في القروع) فيعتبر  
وفاقه البصيرين في التوقف  
استنباطها على الأصول والصحيح  
المتبع لانه على بالنسبة اليها (و) علم  
استصاص الاجماع (بالمسلمين) لان  
الاسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ  
في تعريفه (مخرج من تنكره)  
يدستفلا عبرة بواقفه ولا خلافه  
(و) علم اختصاصه (بالعدل وان  
كانت العدالة ركنا في الاجتهاد  
وعصمه) أي عدم الاختصاص  
بهم (الممكن) ركنا في الاجتهاد  
وهو الصحيح كما ساقى في ما قبل  
مما ذكرنا في اعتبار وفاق القاسق  
قولين وزاد عليهما قوله (والتأني)  
أي القول (في القاسق) يعتبر  
وفاقه (في حق نفسه) بدون غيره  
فيكون اجماع العدل بجهة عليه  
ان وافقهم وعلى غيره مطلقا  
(ورايها) يعتبر وفاقه (ان بين  
ما أخذ في مخالفته بخلاف ما اذا  
لم يشه أدلت عليه مع ما يتبعه من  
أن يقول شيئا من غير دليل (و) علم  
(أنه لا يضمن الكل) لان اضافة  
مجهده الى الامة تفيد العموم  
(وعليه الجمهور) فتشترط مخالفة  
الواحد (والتأني) أي القول  
(بغير الاثنان) دون الواحد  
(والتأني) تفيد (الثلاثة) دون  
الواحد والاثنين

الاحقة لاداء الخصاصات بالاجتنان لان المراد بالخصائص ما لا يصلح له الصلاحية المستبعدة  
الا المجتهدين وفيه تأمل (قوله يعني إطلاق ان الامة اجبت الخ) هو راجع للقولين معا  
ولهذا عبر عنه بقوله وعلى كلا القولين ليس معنى اعتبار وفاقهم ان قيام الاجتهاد مقتضى  
ذلك الخ سم (قوله اللازمة للاجتماع) جواب عما يقال كان ينبغي أن يقول لا يعني افتقار  
الاجماع في انعقاد اليهم وحاصل الجواب ان ما ذكره من اقامة الالزام مقام الملزوم فأورد  
بقوله لا يعني افتقار اجتهاد لا يعني افتقار الاجماع (قوله وبذلك التفرقة الخ) أي لان التفرقة  
المذكورة تشعير بافتقار اجتهاد اليهم فيما أذكره وهو المشهور بدون ما يذكره وهو الخفي  
ولو كان الغرض مجرد إطلاق ان الامة اجبت لا يعني افتقار اجتهاد اليهم لم يكن للتفرقة  
المذكورة معنى (قوله واعتبر آخرون الأصول) أي وفاقه وهو كما مر المعارف بدلائل التقه  
الاجتهادية وبطلان استفادته مستفيض بآياتها (قوله لان الاسلام شرط في الاجتهاد  
المأخوذ في تعريفه) الاولى أن يقول لان الاسلام شرط في الاجتهاد لانه المأخوذ في التعريف  
لا يقبل اذا كان شرط في الاجتهاد كان شرط في الاجتهاد لا يقول ممنوع لانه انما شرط في  
الاجتهاد لقبيل قوله لا لتسمية استنباطه اجتهادا وبذلك عدم اشتراطه فيما يأتي في الكتاب  
السابع في مسئلة المصيب في العقليات واحد فانه شيخ الاسلام وبذلك للكل وتجب ذلك  
سم بقوله لا يعني ضعفه في مرادنا لاختلافه على هذا التقدير لا يكون الاختصاص بالمسلمين  
مع ما من التعريف كما هو ظاهر على انه يقتض بالقاسق فانه يعتبر وفاقه وينتقد اجماعه  
مع انه لا يقبل قوله فليأتنا اه قلت قوله لانه على هذا التقدير الخ قد يقال ذلك ممنوع على  
الاختصاص بالمسلمين معلوم من التعريف على هذا التقدير أيضا لان المجتهدين المأخوذ في  
التعريف هو اجمع بقوله لا مطلقا وذلك يتوقف على الاسلام وكون القاسق يعتبر وفاقه  
للعدل في الاجماع مع عدم قبول قوله لا يقتض به اذا يلزم من اعتبار موافقة العدل قبول  
قوله وما قوله وينتقد اجماعه مع انه لا يقبل قوله فان أراد به أنه ينتقد اجماعه مع غيره من  
العدل فهو عين ما قبله وان أراد ينتقد اجماعه بدون غيره من العدل بأن يكون المجمعون  
فدقة فهو غير صحيح الا بضياعه على عدم اشتراط العدالة وحسنه فتقوله مع انه لا يقبل قوله  
ممنوع فتأمل • (تنبيه) • قال الزركشي ولا يبعد انه اذا كان اجماع في أمر ذيوى أنه  
لا يختص بالمسلمين • (قوله ان كانت العدالة ركنا) المراد بالركن ما لا بد منه لاحقة  
الركن اذا العدالة شرط لا ركن وقوله في الاجتهاد الاولى في المجتهدين المأخوذ في التعريف  
ويأتي فيه ما مر تأخفا فانه شيخ الاسلام وأشار بقوله ويأتي فيه ما مر تأخفا الى السؤال والجواب  
المأخرين المذكورين بقوله كما يقال الخ (قوله اذ ليس عنه ما يتبعه) ماعبرة عن عدالة  
(قوله لان اضافة مجتهدين الى الامة تفيد العموم) أي لانه مفرضا في اربعة الجس فيهم  
كل فرد من مجتهدي الامة وهذا يعلم ان مجتهدي التعريف مفرد لا جمع كافهم مجمع  
واعترض بأنه يخرج من التعريف ما اذا لم يكن في العصر الاثنان مع أن اتفاقهما

(روايها) يضرب (بالعدد التواتر) دون من لم يبلغه اذا كان غيرهم أكثرهم (وخلصها) يضرب مخالفة من خالف (ان ساء)  
 الاجماع في مذهبه) بان كان للاجماع (١٥٨) فيه مجال **كقول ابن عباس بعدم العول فان لم يسه**

كثرة يجوز ازيد الفصل فلا يضرب مخالفة (وسادسها) تفسر مخالفة من خالف ولو كان وسدا (في اصول الدين) نظيره ومن غير من العلوم (وسادسها لا يكون) الاتفاق مع مخالفة البعض (اجماعا بل يكون حجة اعتبارا لا أكثر (و) علم (انه) أي الاجماع لا يصح بالجماعة) لصدق مجتهد الأمة في عصر بغيرهم (وخالف اظهرية) فقها لا يصح بهم لكثرة غيرهم كثرة لا تضبط فيسعد اتفاقهم على شيء (و) علم (عدم انعقاد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم) من قوله بعد وفاته ووجهه انه ان وافقهم فاطبة في قوله والا فلا اعتدوا بتولاهم بعده (و) علم (ان التابعي المتقدم) وقت اتفاق الصحابة معتبر معهم - لانه من مجتهد - دالامة في عصر (فان نشأ بعد) بان لم يصبر التابعي مجتهد الا بعد اتفاقهم (فعلى الخلاف) أي فاعتبار وفاته لهم مبنى على الخلاف (في انقراض العصر) ان اشترط اعتبار الاربعة الصريح قل (و) علم (ان اجماع كل من اهل المدينة النبوية) واهل البيت النبوية وهم فاطمة وعلي والحسين والحسين رضي الله عنهم (والخلفاء الاربعة) أي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم (والشيعين) أي بكر وعمر واهل

الاجماع وأما لو احدث فلا يدخل طرد التعريف بناء على المختار من انه ليس اجماعا لانه يخرج باتفاق لان الاتفاق أقل ما ينفق بين اثنين (قوله اذا كان غيرهم) كثرهم (ثم يسم) هذا الفصل لا يفيد المتن ولضعف هذا القول لم يثبت الله بنفسه ضرورة وسهل ذلك ان في القهوم تفصيلا فانه سم (قوله وخامسها تضرب مخالفة من خالف) أي ولو لو احدا واستغنى الشارح عن أن يقول هنا ولو واحد كما قاله في السادس بما ذكره من القليل بآب ابن عباس رضي الله عنهما (قوله ان ساء الاجماع في مذهبه) أي فمذهب اليه بما خالف الاجماع بان كان فيه مجال للرأي لعدم ورود نص فيه كالعدل اذ لا نص فيه بخلاف ما لا يوسخ فيه الاجتهاد لورود نص فيه كالبطلان فانه قد ورد فيه النص في العيصين وغيره (قوله لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض اجماعا) أي تنفي عنه حقيقة الاجماع لا التسمية فقط كافي بعبارة بعضهم (قوله بل يكون حجة اعتبارا لا أكثر) قضية هذا عدم انحصار الادلة في الخمسة (قوله فاطبة في قوله) أي مثلا ومثل ذلك قوله وتقرره في الله عليه وسلم (قوله فان نشأ بعد) أي نشأ اجتهاده كما يفيد قوله بان لم يصبر الخ (قوله وان اجماع كل من اهل المدينة الخ) اعترض عليه بأن عدم الحجة لم يعلم من انصرف وانما الذي علم منه عدم الكون اجماعا وهو اعم من عدم الحجة ويمكن أن يجاب بأنه علم من الحجة فمهمة وهي ان الاصل عدم الحجة الا ما صرح في الكتاب بتحجته ولم يصرح فيه بصحة ما عدا الاجماع مما ذكر فاذا علم من التعريف انتفاء الاجماع عما ذكر علم منه أيضا انتفاء الحجة للاصل المذكور واما ما ذكره في موضع تقطعت ويا في ما يفيد عدم حجة المذكورات كقوله السابق في مسئلة يجب العمل به في الفتوى والشهادة وقوم فيها عمل الاكثر بخلافه والمالكية اهل المدينة فان ذلك يفيد تصحيح عدم حجة اتفاق اهل المدينة وكقوله فيما ساق في باب الاستدلال في مسئلة الصحابي وقيل قول الشيعين فقط وقيل الخلفاء الاربعة فانه يفيد تصحيح عدم حجة قول الشيعين والخلفاء الاربعة في أن يقبل لأجاجة مع قول اهل المدينة واهل الحرم من اثنين - ماله بعض كل منهما بل لأجاجة أيضا ذكر اهل المدينة مع ذكر اهل الحرم - بل لأن الاول بعض الثاني ولا ذكر الشيعين مع ذكر الخلفاء الاربعة لذلك أيضا ويمكن أن يجاب بأنه لما قبل بحجية كل واحد من المذكورات بخصوصه ناسب الاعتناء بتلك كل واحد صريح باليقع الرذلي كل قائل بخصوصه (تنبيه) انه تدل ابن الحاجب للقول بأن اجماع اهل المدينة حجة بعد ان يسرههم بالصواب والتابعين بقوله اجماع اهل المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك واسمه انهم أعرف بالوحي والمراد منه لسكتهم محل الوحي وقال القرافي شرح المصنوع بعد كلام قزوه وعلى كل تقدير فلا علة بالمكان بل لورثه - وامن هذا المكان الى مكان آخر كان الحكم على حاله فهذا سر هذه المسئلة عند مالك لا خصوص المكان بل

الحرمين مكة والمدينة واهل المصر الكوفة والبصرة (فخرية) لانه اتفاق بعض مجتهد الامة لا كلهم (وان) (العلماء) الاجماع (المقول بالا جاذبة) لصدق التعريف به (وهو الصحيح في الكل)

وقيل ان الاجماع في الاخير ليس بحجة لان الاجماع قطعي فلا يثبت به الواحدة وقيل انه فيعاقب الاخير من السنة أما في الاولى فحديث الصميم انما المدينة كالكرتني ختمها ونصع طيها (١٥٩) وانخطا خبث فيكون متقباعن

أهلها وأوجب يصدوره منهم بلا شك لا تقام عنهم فيحصل الحديث على انها في نفسها فاضله مباركة وأما في الثانية فلقوله تعالى انما يريد الله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم ظهيرا وانطأ رجس فيكون منفسا عنهم وهم من تقدم لما روى الترمذي عن هرون بن جهم انه لما نزلت هذه الآية أتت النبي صلى الله عليه وسلم عليهم كساء وقال هؤلاء أهل بيتي وخاصتي اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وروى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم صلاة وعليه حرط من حرط من شعر أسود فغاب الحسن بن علي فأدخله ثم جاءه الحسين فأدخله معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال انما يريد الله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم ظهيرا وأوجب يجمع ان الخطا رجس والرجس قبل الذاب وقيل لا ثم وقيل كل مستفرد ومستفرد وما في الثالثة فلقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بدني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى فيسكونها وعصوا عليها بالتواجد رواء الترمذي وغيره وصححه وقال الخلفاء من بعدى ثلاثون سنة ثم تكونون لسكنا أي نصير آخر حجة أوتاهم

العلماء مطلقا خصوصا أهل الحديث يرجحون الاحاديث المجازية على الاحاديث العارضة لقول بعض المحدثين انما يجازى الحديث الحرة انقطع نقبها وسببه أنه مهبط الوحى فيكون فيه الضبط أيسر وأكثرا واذ بعدت السنة كثرا ووهم الضبط اه راجع سم قوله لان الاجماع قطعي فيه أن يقال ان خبر الواحد قد يكون قطعي الخلاف على أن كون الاجماع قطعا غير متفق عليه على ما سافى (قوله انه المدينة كالكرتني) الكبير الرق الذي ينضج به السور ونصع بالمد والمهمل به بالذين ثم عين مهمله معناه يخلص يقال نصع البياض أى خلصه وروى قال نصع شمع كقطع قطع وطهيرا يفتح الطاء وكسر الباء المشددة كذا سمعت من لفظه أيضا والمجازى على الاستعانة بها بكسر الطاء وهو الانسب لمقابله خبثا (قوله فيكون متقباعن أهلها) فيه إشارة الى تقدير مصافى الحديث الشريف أى تتق خبث أهلها (قوله يصدوره منهم) أى امكان صدوره بدليل قوله لا تقام عنهم لان الذى ينقصه عدم العصمة جواز الخطا لا وقوعه باله ولقد يقال حدثت جوار الصدور ولا يدل على عدم الحجة لاحتمال عدم الصدور وقد يجاب بأنهم حينئذ كغيرهم فلا جرم لم يتم على غيرهم (قوله روى مسلم من عائشة الخ) لما يمكن في الاول تعيين الأشخاص أهل البيت احتاج الى هذا الحديث الثانى (قوله غدا) أى في وقت الغداة وهو ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس (قوله وعليه حرط من حرط من شعر أسود) والمراد الكساء وحرط من حرط من شعر أسود أى يشبه الرجال في الخطوط أو بالجمه أى فيه صدور المزابيل جمع من رجل وهو القدر (قوله عضوا عليها بالنواجد) جمع ناجذ وهو أخضر شرس ولكل انسان أربع نواجد ولا يثبت لايده البلوغ ولذا يسمى فخر العقل (قوله وقال الخلفاء بعدى ثلاثون سنة الخ) أخذن من هذا علم الخلفاء في الحديث قبله ففيه ما ليس في الحديث قبله واستقدمته أيضا كون سيدنا الحسن خليفة لكميله ستة أشهر لما بقية من الثلاثين ومن ثم قالوا انه آخر الخلفاء الراشدين بنص جده صلى الله عليه وسلم ولما خلافة بعد قتل أبيه بمبايعة أهل الكوفة فأقام فيها ستة أشهر وأيامها خلق نفسه رضى الله عنه وسلم الامر لسيدنا معا وصوفا لعماد المسلمين وذلك مصداق لقول جده صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله يجمع بيني وبينك فتبين من المسلمين قال الشهاب وقضية اعتبار موافقة سيدنا الحسن للاربعة اه أى فيشكل بعدم عدم منهم في هذا القول الآن بوجه يقصر مدته واشتغاله فيها عن النظر فاله سم قلت في التوجيه الذى قاله سم فقول لا يثنى (قوله في الثالثة) عارضا وبما يجب يجمع اتفاقه) لقائل أن يقول لواقع صرف الاستدلال في الاولى على قوله فقد حث على اتباعهم وذلك يستلزم ان قواهم حجة والالتزام بجمع اتباعهم وفى الثانية على قوله أمر بالاعتقاد فيها فدل على ان قوله ما حجة والالتزام بجمع الاتقاد بجمع ما لم الاستدلال ولم يلاقه

وأحد في المناقب وكانت مدة الاربعة هذه المدة الاستة أشهر ثم قال الحسن بن علي قد حدثت على اتباعهم فبقيت فيهم الخطا وأوجب يجمع انتقامه وأما في الاربعة فلقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدى أى بكم ورواه الترمذي وغيره وحده أمر بالاعتقاد بهم فثبتت عنهما الخطا



وهذا الجواب فأى حاجة الى اعتبار ارتفاع الخطا في الاستدلال حتى توجه هذا الجواب  
فتأمل سم (قوله) تنصير الدعوى بعصر العصابة أي والاجماع لا يتخصر بعصر (قوله)  
لم يتجبه (يعترض) بأن القى على ارتفاع الاجماع لا ارتفاع الحقيقة ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاعها  
ويجيب بنظير ما قدم في قوله وان اجماع كل من أهل المدينة الخ سم (قوله) وقيل يتجبه  
الخ (هذا هو الظاهر من قولين حكاهما الأمدى وابن الحاجب) (قوله) بموت أهل (قوله) لو قال  
موت أهلها وبصنهم كان أولى فانه الشهاب وبوجه ان القول المقابل المشار اليه بقوله  
وان انقراض العصر بموت أهل لا يشترط الخ لا يشترط موت الجميع كما سبق في الإيضاح  
ويكن أن يقال أراد الشارح بقوله بموت أهل الجنس المصادق بالجميع والعض (قوله)  
لصدق قهرضه الخ) أي لانه تركه الاشتراط المذكور وذلك الترتيل على عدم ذلك  
الاشتراط اذ لو كان الشرط المذكور معتبرا لكان ما يدل عليه في التعريف (قوله) هل  
يعتبران الخ) حاصل ما أشار اليه انه قد تقدم اعتبار العاصي في قوله واعتبر قوم وفاق  
العوام واعتبار النادر في قوله وأنه لا بد من العكس وعدم اعتبار العاصي في قوله فصل  
اختصاصه بالمتهمين وعدم اعتبار النادر في القول الثاني والثالث والرابع من قوله  
وانها بضرة الاثنان والثلاثة الخ فان مفاد القول الثاني ان الواحد لا يضمر  
ومفاد الثالث ان الاثنين لا يضمر ان ومفاد الرابع ان من لم يبلغ عدد التواتر لا يضمر  
وحينئذ يقع مع رعاة القول باعتبار العاصي والقول باعتبار النادر فينبغي عليهما اشتراط  
انقراض جميع أهل العصر ويصير مراعاة القول بعدم اعتبار العاصي والقول بعدم  
اعتبار النادر فينبغي عليهما اشتراط انقراض غالب العلماء ومراعاة القول باعتبار  
العاصي فينبغي عليه اشتراط انقراض علماء العصر واعتبار العاصي دون النادر وعكسه  
فينبغي عليه اشتراط انقراض غالب أهل العصر واعتبار العاصي دون النادر وعكسه  
يؤخذ من جمعه بين القولين في العكس وهما القول باعتبار العاصي والقول باعتبار  
النادر فان ذكر كل من القولين يدل على أن القائل بأحدهما غير قائل بالآخر والا  
لاقتصر على أحدهما مستغنيا به عن الآخر وحاصله انه يصح مراعاة القول باعتبار  
العاصي والنادر ومراعاة عدم اعتبارهما ومراعاة القول باعتبار العاصي دون النادر  
والعكس وهذا أعني مراعاة أحد القولين دون الآخر يؤخذ من جميع المصنف  
ينهم في الذكر المفيد ان قائل أحدهما غير قائل بالآخر فصح حينئذ مراعاة كل دون  
الآخر فقول الشارح كما يؤخذ من جميع المشتكين يرجح لقوله أو يعتبر العاصي دون النادر  
أو العكس كما عرفت (قوله) فينبغي على الأولين الأول والرابع أي ينبغي على الأقل وهو  
اعتبار العاصي والنادر الأول وهو اشتراط انقراض جميع أهل العصر ونبغي على الثاني  
وهو عدم اعتبار العاصي والنادر الرابع وهو اشتراط انقراض غالب العلماء وقوله  
على الأخيرين الثاني والثالث أي ينبغي على الثالث وهو اعتبار العاصي دون النادر الثاني

وأجيب بنسخ استقامته وأما في  
الخامسة والسابعة فإلا اجماع  
من ذكر فيه ما اجماع العصابة لانهم  
كانوا بالمعروف واشتروا الى  
المصريين وأجيب على تقدير تسليم  
ذلك بأنهم بعض المجتهدين في عصرهم  
على ان يفيد ذكر تخصص الدعوى  
بعصر العصابة (و) علم (انه لا يشترط)  
في الجميع (عدد التواتر) لصدق  
مجتهد الأمة بما دون ذلك (وخالف  
أمام الحرمين) فشرط ذلك نظرا  
للعادة (و) علم (انه لو لم يكن في  
العصر (ال) مجتهد واحد لم يتجبه  
به) اذ أقل ما يصدق به اتفاق  
مجتهد الأمة اثنان (وهو) أي  
عدم الاحتجاج به (المختار) لارتفاع  
الاجماع عن الواحد وقيل يتجبه  
وان لم يكن اجماعا لانحصار الاجتهاد  
فيه (و) علم (أن انقراض العصر)  
بموت أهل (لا يشترط) في انعقاد  
الاجماع لصدق قهرضه مع بقاء  
الجميعين ومعاصرهم (وخالف  
أحمد وابن فورثوسيلين) الرازي  
(فشرطوا انقراض كلهم) أي كل  
أهل العصر (أو غالبهم أو أغلبهم)  
كلهم أو غالبهم (أو قال اعتبار  
العاصي والنادر) هل يعتبران أولا  
يعتبران كما تقدم أو يعتبر العاصي  
دون النادر والعكس كما يستفاد  
من جميع المشتكين فينبغي على  
الأولين الأول والرابع وعلى  
الأخيرين الثاني والثالث

وامتدوا على اشتراط الاقرار في الجلة بانه يجوز ان يطرأ عليهم ما يوجب اجتهاده الاول فيرجع عنه جواز ابل وجوبه او واجب  
ينع جواز الرجوع عنه للاجتماع عليه (وقيل بشرط) الاقرار (في) (الاجماع) (١٦١) (السكوت) لضعفه بخلاف القول وسأني

(وقيل) بشرط الاقرار  
(ان كان فيه) أي في الجمع عليه  
(مهلة) بخلاف ما لا مهلة فيه  
كقتل النفس واستباحة الفروج  
اذ لا يصدر الا بعد اعلان النظر  
(وقيل) بشرط الاقرار (ان)  
يقى منهم أي من المجعدين (كثير)  
كعدد التواتر بخلاف القليل اذ  
الاغلبية في الشرط حيث انقراض

ماعد القليل (و) علم أنه لا يشترط  
في انعقاد الاجماع (فقدى الزس)  
عليه لصدق غير مضمع استله  
القيادي عليه كان صحت الجمعون  
عقبه بغير وسقفاً وغير ذلك  
(وشرطه) أي القيد (امام)  
(المؤمن في) الاجماع (القلبي)  
ليستقر الرأي عليه كاتطعي وسأني  
القيز بينهما (و) علم (ان) (الاجماع)  
الام (السابقين) على أمته محمد  
صلى الله عليه وسلم (غيره) في  
ملته حيث اخذ آفته في التعريف  
(وهو الأصح) لاختصاص دليل  
حجة الاجماع بامته كحديث ابن  
ماجه وغيره ان أمي لا يجتمع على  
ضلالة وقيل له حجة ناسخ على ان  
شرعهم شرع لنا وسأني الكلام  
(فيه) (و) علم (أنه) أي الاجماع (قد)  
يكون عن قياس (لأن) الاجتهاد  
الماخوذ في تعريفه لا بد لمن  
يستند كإسنادي والقياس من  
جلته (خلافاً لما عجز جواز ذلك)  
أي الاجماع عن قياس (أو) مانع  
(وقوعه مطلقاً) (أو) القياس

وهو اشتراط انقراض غالب أهل العصر وبني على الرابع وهو اعتبار النادر دون الصالح  
الثالث وهو اشتراط انقراض علماء العصر كلهم هذا ابصار ما أشاء واليه واقفه الموفق وأورد  
المالك هنا ما نصه واعلم أن شرطي الاقرار ضان فالتون بحسبة الاجماع قبله لكن لوربع  
راجع أو حدث مخالفة كان ذلك عندهم قاض في الاجماع فالانقراض في الحقيقة شرط  
لانقضاء دليله مستقر الحجة كغيره من الأدلة لا لاصل انقضاء حجة اه وقد يجاب بأن المراد  
بالانقضاء في كلام الشارح المين به مراد الحلف كونه بحيث يمنع الرجوع والمخالفة فلا يرد  
عليه ما ذكره لان الانقضاء بهذا المعنى غير ثابت في كلام مشرطي الاقرار فلا إشكال  
في نسبة المخالفة اليهم غاية الامر أن اختلاف في اشتراط ما ذكر في انعقاده لا في نفسه ولم  
يصح بذلك لوضوحه وأما المراد انه لا يشترط الاقرار في انعقاده على الإطلاق لا في  
حق المجعدين فيستعرج رجوعهم ورجوع بعضهم ولا في حق غيرهم فيعتنع مخالفتهم خلافاً  
للمذكورين فانه يشترط الاقرار عندهم في حقهم أي المجعدين على الإطلاق ولذا جاز  
الرجوع والمخالفة عندهم قبل الاقرار في الحقيقة ليصل على قول هؤلاء لان انعقاده في  
الجله لا على الإطلاق بخلاف قول المصنف فانه حصل عنده الانقضاء على الإطلاق فاهم  
قلت لا يصح بعد كل من الجوابين مخالفتهم ظاهر كلام الشارح (قوله في الجلة) أي يقطع  
النظر عن خصوص قول من الأقوال (قوله بخلاف القول) انظر لخصر اختلاف  
بالقول مع امثله القلي وصارئة الصند وقيل بشرط في السكوت دون غيره اه والغير  
لا ينصرف القول فاه سم (قوله مهلة) يفتح الميم أي تأن وتؤدة (قوله بخلاف ما لا)  
مهلة فيه) أي وهو ما لا يمكن تدراكه لوقوع قتل النفس فانه اذا وقع لا يمكن تدراكه  
بخلاف ما يمكن تدراكه كزكفة فاه يمكن تدراكها بان تترنم يذن من أخذها اذا تسن عدم  
وجوبها ممثلاً وقوله كقتل النفس أي كإباحة قتل النفس لان الجمع عليه هو إباحة القتل  
لانفسه وكذا الجمع عليه إباحة الفروج لا استباحة بها بحسبي إتيانها معتقد الإباحة فالمراد  
إباحة الفروج وإغماها بالقتل واستباحة الفروج لانه الذي لا يمكن استدراكه في الحقيقة  
قاه سم (قوله كعدد التواتر) أي كاه (قوله بالشرط حيث انقراض ماعد القليل)  
قال الشهاب رحمه الله تعالى لا يقال هذا يصح قوله القبيز وأغماهم لا نقول لا يلزم من  
الكثرة المشترط انقراضها هنا أن تكون غالبية فلو كان ثلاثة آلاف مثلاً وانقرض منهم  
ألفان وبقي ألف فلم ينقض الشرط هناك لان الكثرة وتحقق على القول السابق لاقرار  
الغالب اه فاه سم (قوله كاتطعي) أي كاتطعوا في القضي (قوله وان اجماع الامم  
السابقين غير حجة) فيمان الذي علمني كونه اجماعاً لا تقي كونه حجة ويحاجبها تقدم (قوله)  
في ملته) دفع هذا ما يترجمه من انه ليس بحجة مطلقاً أي حتى في ملل الامم السابقة وليس  
كذلك بل هو حجة في ملهم (قوله ان أمي) أي أمة الألباء فالإضافة للكلام (قوله وسأني  
الكلام فيه) أي في الكتاب الخامس في الاجتهاد (قوله ووجه المنع في الجلة) أي من

٢١ ساني في (القلبي) دون الجلي وسأني القبيز بينهما والاطلاق والتفصيل وإحسان إلى كل من الحواز  
والوقوع ووجه البناء في الجلة أن القياس لم يكن نسبياً في الأغلب بغير مخالفتها لارج منه فلا يجاز الاجماع عنه بل من مخالفة الاجماع

وأجيب بأنه انما يجوز مخالفة القياس اذا لم يجمع على ما دلت به وقد اجمع على تحريم شحم الخنزير قياسا على لحمه وعلى اراقه فهو الزم  
اذا وقعت فيه فانه قياسا على السم (ومعهم) (ان اتفاقهم) أى المجتهدين فى عصر (على أحد القولين) لهم (قبل استقرار الخلاف)  
بينهم بأن قصر الزمان بين الاختلاف (١٦٤) والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من الحوادث بعدهم) بأن ما أو أنشا غيرهم فانه

يعلم جوازها أيضا لصديق تعريف  
الاجماع على كل من هذين الاتفاقين  
ووجه الجواز أنه يجوز أن يظهر  
مستقبلي يجمعون عليه وقد  
أجعت العصاية على دفنه على  
الله عليه وسلم فى بيت عائشة بعد  
اختلافهم الذى لم يستقر (وأما)  
الاتفاق (بعده) أى بعد استقرار  
الخلاف (منهم) هو قد لا اتفاق  
المقدر (فعله) (الامام) (الرازي مطلقا  
(وجوزها الامدى مطلقا وقيل)  
يجوز (الآن يكون مستندهم)  
فى الاختلاف (قاطعا) فلا يجوز  
حذر امر الفاء القاطع واجتنب  
المانع بأن استقرار الخلاف بينهم  
يضعف اتفاقهم على جواز الاخذ  
بكل من شق الخلاف باجتهاد أو  
تقليد فيمنع اتفاقهم بعد على أحد  
الشقين وأجاب المجوز بأن تضمن ما  
ذكر مشروط بعدم الاتفاق بعده على  
أحد الشقين فإذا وجد فلا اتفاق  
قبله بخلافه مبنى على أنه لا يشترط  
انقراض العصر فان اشترط جاز  
الاتفاق مطلقا قطعاً وفيما نسبته  
المصنف الى الامام والامدى  
انقلاب والواقع ان الامام جوز  
والامدى منع (وأما) الاتفاق (من)  
غيرهم (أى من غير المختلين بعد  
استقرار الخلاف) بأن ما أو أنشا  
غيرهم (فالاصح) أنه (متحقق أن

غير تقصيل بين الجواز والوقوع والتخفى والجلي فانه شيخ الاسلام (قوله ولو كان الاتفاق  
من الحادث الخ) قال الشهاب يلزم أن يصير المبنى ولو كان الاتفاق معهم من الحادث  
بعدهم كما هو قضية الغاية وهو فاسد وجواب بأن لو شرطية لانعائية وجواب الشرط قوله  
فانه يعلم الخ اه ويمكن أن يجلب بأن اللام فى قول السارح ولو كان الاتفاق جنسية  
وحسنئذ لا قصد فى كون لوعاية فانه بنى القسام المذكور على كون آل عهدية (قوله فانه  
يعلم جوازها أيضا) أى يعلم جوازها من قبلهم (قوله أى بعد استقرار الخلاف) أى  
بأن بعضى بعد الخلاف زمن يعلمه ان كل قائل مصمم على قوله شيخ الاسلام (قوله فانه  
الامام الرازي مطلقا) أى سواء كان مستندهم قاطعا أم لا بدليل القصد الاق  
بعدهم وقول بعض المحققين معنى الاطلاق أى سواء كان قبل استقرار الخلاف أم لا  
لا يصح لأن ما قبل استقرار الخلاف ليس فيه خلاف تأمل (قوله الآن يكون  
مستندهم) أى مستند المختلين الذين يزعموا قاطعا ورد أنه ان كان المراد قاطع  
الدلالة أشكل عليه ان قاطع الدلالة لا يجوز مخالفة فكيف يتأتى كونه مستند الخلاف  
أى مخالفة وان كان المراد قاطع الحق أشكل الاحتجاج بقوة حذر من الفاء القاطع  
اذا القاء من حيث مدلوله وهو على ما يتبع القاءه وقد يصح ان القاطع ولا مانع من مخالفة  
قاطع الدلالة كطرس الاسكان معارضة لطنية ثبوتها فاه سم (قوله فيمنع اتفاقهم بعد  
على أحد الشقين) أى لأن هذا الاجماع يضر بالاجماع الاول (قوله بأن تضمن ما ذكر)  
أى اتفاقهم على جواز الاخذ بكل من شق الخلاف (قوله فإذا وجد) أى الاتفاق على  
أحد الشقين وقوله فلا اتفاق قبله أى لاتفاق شرطه فلم ينقد الاجماع على جواز الاخذ  
بكل من شق الخلاف واعترض بأن نقي الاتفاق لا يصح لوجوده قطعاً قبل الاتفاق على  
أحد الشقين ولما قال الشهاب لو قال وقته بدل قبله كان يناقض وقد يجاب بحمل كلامه  
على ان المراد فلا اتفاق قبله تنوع مخالفته فاه سم (قوله والخلاف مبنى على أنه لا يشترط  
انقراض العصر فان اشترط جاز الاتفاقة مطلقاً قطعاً) هذا قيد يشكل بالقول الاختصاص  
الفاء القاطع محذور مطلقاً الآن يريد بخلاف غيره هذا القول أو يلزم هذا القائل ان الفاء  
القاطع انما يحذر عند الانقراض لتبين أمره بخلافه عند عدم الانقراض لاحتمال أن تبين  
الخطأ فى قطعية اه سم (قوله بأن ما أو أنشا غيرهم) تصوير للمالعة التى يتأتى فيها الاتفاق من  
غيرهم بعد استقرار الخلاف (قوله ان طال الزمان الخ) تصرح بما علم التراماذا للقرض  
كون الاتفاق بعد استقرار الخلاف كإذ كره قوله ما بعد منهم الخ ومعلوم أن الاستقرار  
المذكور انما يكون بطول الزمن كذلك قال شيخ الاسلام وقال الكمال المراد بطول الزائد  
على زمن استقرار الخلاف ولعل الظاهر ما قاله شيخ الاسلام (قوله بصلاح ما اذا قصر)

(أى)

طال الزمان أى زمان الاختلاف اذ لو انقضى وجه سقوطه لظاهر المحققين بخلاف ما اذا قصر قد

لا يظهر لهم ويظهر لغيرهم وقبل يجوز مطلقاً لجواز ظهوره بشرط الخلاف لتغير المختلين دونهم مطلقاً

اي بأن لم يستقر الخلاف (قوله مع ضمنية ان الاصل عدم وجوب ما زاد الخ) هذا  
انما يتم اذا كان الاصل عدم وجوب الذينة في قتل الذي وهو محل توقف فليزوم لا يفتي  
ما في جعل الاقل المذكور مجمعا عليهم من التساع لظهور عدم كونه مجمعا عليه بالحق  
المستطاع عليه على ان قضية كون التمسك بأقل ما قبل تمسكنا بجميع عليه ترك القضية  
المذكورة قسما لم (قوله بأن يقول بعض المجهدين حكما الخ) الظاهر ان عنه أيضا أن يفعل  
بعضهم فعلا بديل على الجواز أو يمنع من فعله امتناعا بديل على الامتناع وبسكت الباقون  
بعد العلم الخ ومن القول جوابه عن السؤال عن حكم وحكمه اذا كان حاكما وفي معناه  
أو معنى الفعل الاشارة الى الحكم وكما أنه واعلم أن الاجماع السكوتي انما يتحقق فيما قبل  
استقرار المذهب لا بعده أيضا ولهذا قال الضعيف كإن الحجاب اذا خال واحد أو جماعة  
يقول وعرف به الباقون ولم ينكره واحد منهم فان كان بعد استقرار المذهب لم يبدل على  
الموافقة قطعا اذ لا عادتنا تكثر فيمكن حجة وإذا كان قبله وهو عند البحث عن المذهب  
والنظر فيه افتقد اختلاف فيه الخ اه قالهم (قوله الى آخر ما سبق في صورته) أي من قول  
المستفاد ان السكوت المجرى عن اماره رضا الخ (قوله فالتألم أنه حجة لاجماع) ليس المراد  
نفي حقيقة الاجماع عنه كما سبق الى الوهم بل نفي الاسم فقط عنه بديل قول الشارح بعد  
ونفي الثالث اسم الاجماع الخ فالثالث قائل بأنه فرد من افراد ماهية الاجماع كالثاني وانما  
بما قلناه في التسمية على ما سباني (قوله وثانيها أنه حجة واجماع) قال العلامة الشهاب عبر  
في هذا بالثاني وفي القول الا في الاول فاحكمته قال سم ويمكن أن يكون من حكمته  
ذكر الاقوال على ترتيب العكس وذلك لانه لما تقرر ذكر حاصل الاصل المختص في ذكر الاول  
ثم الثاني ثم الثالث لا يحتاج الى فصل القاء في كلام المصنف وهي كلمة محمد دخلت عليه  
كان الاولى ذكر العكس ثم تبا فاحتاج الى التعبير عن هذا بالثاني فان قيل كان يمكنه ذكر  
ما يأتي في معارضة بالثاني قلت ما فعله أن سببنا لانه هذا الثالث في أحد الجزأين وما ينة  
الا في لانه فيهما والمشاوكة أقرب فكان ذكره عقبه أولى اه قلت يحصل كلام العلامة  
الشهاب لم يجعل القول بأنه حجة واجماع هو الثاني والقول بتي كونه حجة وكونه اجماعا هو  
الاول ولا عكس الامر فأي نكتة في ذلك يجوابه انه يمكن أن تكون النكتة في ذلك قرب  
القول بأنه حجة واجماع من الثالث لما ذكرته في أحد جزأيه دون القول بتفيهما لما قلناه  
له في كل من جزأيه والقرب المذكور يقتضي وصله فلذا جعل هو الثاني بدون القول  
بتفيهما وهذا القدر حاصل سواء ذكرت الاقوال على ترتيب العكس أو على ترتيب الاصل  
وسنثبت الجواب سم بقوله ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب العكس غير  
ملاقا للسؤال اذ ليس مراد الشهاب لم ذكر الثاني قبل الاول حتى يكون الجواب ما ذكرنا  
علمت على ان قوله في الجواب فاحتاج الى التعبير عن هذا بالثاني لا بترتيب على ما قبله بل  
المترتب عليه أن يقول فاحتاج الى ذكر الثاني قبل الاول لان هذا هو الذي ينتج عن

(و) علم (أن التمسك بأقل ما قبل  
حق) لانه تمسكنا بجميع عليه مع  
ضميمة ان الاصل عدم وجوب  
ما زاد عليه مثله أن العلماء  
اختلفوا في ذينة التي الواجبة  
على قاتله فتقبل كذبة المسلم وقيل  
كتصفيه وقيل كلها فأخذه  
الشافعي للاختلاف على وجوبه ونفي  
وجوب الزائد عليه بالاصل فان  
دل دليل على وجوب الاكثر أخذ  
به كما في غلات ولو غ الكلب قيل  
انها ثلاث وقيل انها سبع وقيل  
حديث الصحبة على سبع فأخذ  
به (أما) الاجماع (السكوتي) بأن  
يقول بعض المجهدين حكما وبسكت  
الباقون عنه بعد العلم به الى آخر  
ما سبق في صورته (فتألم) أي  
الاقوال فيه أنه (حجة لاجماع)  
وثانيها أنه حجة واجماع

عنده القطعي أى المقطوع فيه  
بالموافقة بخلاف الثاني كجاساني  
وأولها ليس بحجة ولا إجماع  
لا احتمال السكوت لتفسير الموافقة  
كأنكوف والمهاية والتردد في المسئلة  
ونسب هذا القول للشافعي أخذنا  
من قوله لا ينسب الى ساكت قول  
(وراجعنا) انه حجة (بشرط  
الانقراض) لان من ظهور مخالفة  
بينهم بعد بخلاف ما قبله وقال  
ابن أبي هريرة انه حجة (ان كان  
قسا) لاحكام القرآن فيما يبحث فيها عادة  
قال سكوت عن ارضاء بخلاف  
الحكمهم (و) قال (أبو اسحق  
المروزي عكسه) أى انه حجة ان  
كان حكما لصدوقه عادة بعد البحث  
مع العلماء موافقهم بخلاف القضاة  
(و) قال (قوم) انه حجة (ان وقع  
فيما يفتون استندراكه) كإرافة  
دم واستباحة فوج لان ذلك نظيره  
لا يبيح عنه الارواح به  
بخلاف غيره (و) قال (قوم) انه  
حجة (ان وقع (في عصر العصاية)  
لأنهم لم يفتون في الدين لا بسكوت  
عما لا يرضون به بخلاف غيرهم فقد  
يسكتون (و) قال (قوم) انه حجة  
(ان كان السكوت أقبل) من  
الفتاوى قلنا لا كرو وهو قول  
من قال ان مخالفة الأقل لا تنقض  
(والصحيح) انه (حجة) مطلقا وهو  
ما اتفق عليه القول الثاني والثالث

الاقوال على ترتيب العكس كالجسني وأما ما ذكره من السؤال والجواب فهو الذي يناسب  
المقام الا انه كان المناسب أن يقول بدل قوله فكان ذكره عقبه أولى فكان جعله الثاني أولى  
(قوله لان سكوت العلماء في مثل ذلك الخ) علم لكونه حجة على القولين (قوله وفي الثاني  
اسم الاجماع) أى لا كونه من افراد بل هو منها عنده (قوله أى المقطوع فيه) أشار به  
الى انه ليس المراد بالقطعي مقابل القطعي بل المقطوع فيه بالموافقة أعيم من أن يكون  
قطعا أو ظاهرا (قوله كجاساني) أى في قوله وفي نسخة اجماعا خلف لقطعي (قوله وأولها)  
أى الاقوال ليس باجماع أى ليس من افراده حقيقة (قوله أخذنا من قوله لا ينسب الى  
ساكت قول) قال النووي في شرح الوسيط الصحيح من مذهب الشافعي انه حجة وإجماع  
ولا يتافه قول الشافعي لا ينسب الى ساكت قول لانه مجهول عند المحققين على نفي الاجماع  
القطعي فلا يتأني كونه اجماعا ظاهرا ويكون المراد بقوله لا ينسب الى ساكت قول نفي نسبة  
القول صريحا اليه لاني الموافقة الاعيم من الصريح كجاسيني سكوت البكر عنده  
استثناها فلا يؤول الى صريح ولا يوجب سكوت الولي عند الحاكم عن التذريع عضلا  
ولا يصح قولنا سم (قوله بشرط الانقراض) أى انقراض الساكنين والفتاوى (قوله  
ان كان قسلا لاحكام) أى ان كان الحكم الذي قاله البعض وسكت الباقيون عنه قسلا أى  
مفتيا به أى ان كان قاله قاله على سبيل الانتفاء على سبيل الحكم واقتضاء سم (قوله  
وقال أبو اسحق المروزي عكسه) ضمن قال معنى ذكر فلذا نصب به المفرد أو جرى على القول  
بأنه يجب أن يقرده معنى اذا كان في معنى الجملة وما هنا كذلك فان لفظ العكس وان كان  
مفردا فهو في معنى الجملة وقوله أى انه حجة الخ يصح فتح ان نظر اللفظ العكس وكسرهما  
فخر المعناه (قوله وهو قول من قال ان مخالفة الأقل لا تنقض) قال الشهاب ان كان هذا  
عن نقل فلا اشكال والافتقار به من يقول بضرب مخالفة القليل الى أن سكوتهم  
لا يضره أى لان السكوت ليس فيه تصريح بمخالفة بل يحتمل الرضا بل ظاهره الرضا  
بخلاف مخالفة بالقول ثم ان قضية تحكيم هذا القول مع هذا البناء هذه الصورة  
أعني اذا كان السكوتون أقل من افراد الاجماع السكوتي وان اذ اليك الأقل بل  
تألف لا يكون من افراد السكوتي بل الصريح فيلزم أن يكون الاتفاق مع مخالفة الأقل  
أقوى من سماع سكوتهم لان الاجماع الصريح أقوى ولا يخفى اشكال ذلك وغرابة  
الهمم الا أن يقرن هذا القائل انه في تلك الصورة وضع كونه اجماعا كونييا أقوى  
من الاجماع الصريح في الصورة الاخرى أى الاتفاق مع مخالفة الأقل وأولنا أمفي  
الصورتين اجماع صريح لان سكوتهم لا يزيد على مخالفتهم وعلى أن أولها قاله سم  
قلت قد يفرق بين المستثنى بأن الأقل في صورة الصريح غير معتبر وفاقه لتفريق  
خلافه من غير علمه فليس فيه احتمال المخالفة بخلافه في صورة السكوتي فانه معتبر وفاقه  
المستفاد من كونه عادة مع احتمال المخالفة يكون السكوت كنوف ونحوه كما هو حجة

القول بعدم حجية الإجماع المذكور في فلاغراية حيث يثني كون الاتفاق مع مخالفة  
الآل أقل أقوى منه مع سكوتهم بقيام احتمال المخالفة في الثاني دون الأول قائل (قوله  
وهل هو إجماع فيه وجهان) أي وهل هو فرد من أفراد حقيقة قالة سم قائل هو  
مستدل مع قوله فيه وقال الرافعي أنه المشهور وعند الأصحاب فلعن الوجه أن  
المنقح وهل يسمى بذلك أي بالإجماع فيه وجهان فيكون قوله قال الرافعي الخ تأييدا  
لقول المصنف والصحيح حجة وفي تسميته إجماعا خلف لفظي قائل (قوله وفي تسميته  
إجماعا الخ) أي وفي إطلاق اسم الإجماع عليه من غير تقييد بالـ سكوت في إطلاقا  
حقيقيا كما يقيد كلام الشارح وليس المراد بالتسمية المذكورة إطلاق اسم الإجماع من  
غير تقييد أعني من كون الإطلاق المذكور حقيقيا أو مجازيا إذ لا وجه للاختلاف  
في إطلاق لفظ الإجماع عليه من غير تقييد إطلاقا مجازيا إذ لا يمنع ذلك لانه  
لا يجرى في التعويضات وحدت العلاقة وهي هنا غاية الوضوح وأقلها المشابهة في  
الاتفاق وإن كان هنا منظرنا قاله سم (قوله وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث)  
خص الاختلاف المذكور بهما دون القول الأول لانه لا معنى للاختلاف في التسمية  
الامع اتفاق كل المختلفين على أنه فرد من أفراد الإجماع حقيقة حتى يكون الاختلاف  
المذكور لفظيا وقد علم أن كلان القول الثاني والثالث قائل بأنه فرد من أفراد الإجماع  
حقيقة بخلاف القول الأول فإنه يبقى عنه كونه فردا من أفراد الإجماع حقيقة وتسميته  
بذلك فلم يكن خلافا في مجرد التسمية (قوله وفي كونه إجماعا حقيقة الخ) حاصل هذا ذكر  
اختلاف في كونه فردا من أفراد الإجماع حقيقة كما هو القول الصحيح أم لا وهذا وإن قدّمه  
المصنف فقد أعاده فوطته لبيان وجه الخلاف المشار إليه بقوله متنازع الخ في الحقيقة  
المقصود بهذا بيان وجه الخلاف المتقدم وحاصل قوله وفي تسميته إجماعا خلف لفظي  
ذكر الاختلاف في إطلاق لفظ الإجماع عليه إطلاقا حقيقيا وعدم الإطلاق مع  
اتفاق القولين على أنه فرد من أفراد الإجماع حقيقة فتولفتها إلى قوله والصحيح حجة  
بيان للاختلاف في أنه حجة وقوله وفي تسميته إجماعا خلف لفظي بيان للاختلاف في  
إطلاق الاسم عليه مع الاتفاق على حجيته وقوله وفي كونه إجماعا حقيقة الخ بيان لوجه  
الاختلاف في حجيته وذكر مدلول القول بالحيية والقول بعدمها فتدوين بيان المقامات  
الثلاثة وعدم اغناء واحد منها عن الآخر ثم منع المصنف لا يصلحون قلق ونظما في فهم  
المراد منه ولو استوضح لقال أمّا السكوت في الصحيح حجة وفي تسميته إجماعا خلف لفظي  
ومشارا لاختلاف في حجيته الخ مع كونه أخصرا أيضا (قوله عن أمارة رضا) متعلق بالمجرد  
وقوله مع بلوغ الكل حال من السكوت أو صفة تائسده وقوله بلوغ الكل من إضافة  
المسند لبعده وقاعه الواقعة المهرج بها في الشارح وقوله عن مسألة الخ متعلق  
بالسكوت فيه الفصل بين المتعلق وهو السكوت ومتعلقه وهو عن مسألة بقوله مع بلوغ

وقال الرافعي أنه المشهور عند  
الأصحاب قال وهل هو إجماع فيه  
وجهان (وفي تسميته إجماعا خلف  
لفظي) وهو ما اختلف فيه القول  
الثاني والثالث قبل لا يسمى  
لاخصاص مطلق اسم الإجماع  
بالمتعلق أي المقطوع فيه بالواقعة  
وقيل يسمى لسكوت الاسم وإنما  
يقيد بالسكوت لانصراف المطلق  
إلى غيره (وفي كونه إجماعا) حقيقة  
(تردد مشاره أن السكوت المبرز  
عن أمارة رضا ومضمع بلوغ  
الكل) أي كل المتهدين الواقعة  
(ومقتضى مهلة النظر عادة عن  
مسألة اجتماعية كلفية قال  
في بعضهم يحكم وعلمه السكوتون

الخ وهو وجه الركاكة التي أشار لها الشارح على ما سبقت بيانه بأنهم من هذا وقوله وهو صورة السكون في جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله هل يغلب الخ (قوله فيكون اجماعا حقيقة) أي كما هو مفاد القول الثاني والثالث (قوله وان تقي بعضهم الخ) أي كما هو مفاد القول الثالث (قوله وقيل لا يكون) أي كما هو مفاد القول الأول (قوله فلا يمتنع به) ان قيل لمصرح بقوله فلا يمتنع به مفرقا له على قوله لا يكون اجماعا حقيقة وسكت عن تقرير ذلك في قوله قيل نعم فيكون اجماعا حقيقة حيث لم يقل فيصير به قلنا لعدم الاحتياج اليه اذ الحجة لازمة للاجماع بخلاف تقي الحجة ليس لازما لانتفاء الاجماع لان الاجماع انحصار من الحجة ولا يلزم من تقي الانحصار في الاعم سم (قوله ويؤخذ فتصحيح القول) أي القول بانها اجماع حقيقة المشار اليه بقوله قيل نعم (قوله من تصحيح أنه حجة) أي بقوله والتصحيح حجة وقوله لان مدركه أي مدركه الاول المذكور أي وهو قوله نظر العادة في مثل ذلك وقوله هو مدركه الثاني أي أنه حجة وكونه مدركه أنه حجة قد استفيد من قوله السابق وثانيتها أي حجة واجماع لان سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة أي فاذا اتفقت مدركتها كان ترجيح أحد هما ذلك المدرك ترجيحاً لا آخر سم (قوله وفي هذا الكلام) أي قول المصنف وفي كونه اجماعا الخ (قوله تحقيق حاصل الاقوال الثلاثة الخ) حاصل الاقوال الثلاثة كونه اجماعا حقيقة كما هو مفاد الثاني والثالث أولا كما هو مفاد الاول وقد أتينا ذلك هنا بقوله وفي كونه اجماعا حقيقة تردها على الخ وأما بيان المدرك وهو كون السكوت هل يغلب احتمال الموافقة أو لا بقوله هل يغلب ظن الموافقة الخ وأورد على التحقيق المذكور أن حاصل القول الثالث كونه حجة أي اجماعا حقيقة وكونه لا يسمى اجماعاً أي لا يطلق عليه لفظ الاجماع وهذا الثاني لم يحققه المصنف في قوله وفي كونه الخ وأوجب بأن المراد تحقيق حاصل المقصود بالذات من الاقوال وهو كونه اجماعا حقيقة أولاً وأما التسمية فهي من غير المقصود بالذات وبأن التسمية داخلية في قوله وما قبله تقرير ما اتفق منها وما اختلف قاله سم قلت لا يعني ضعف الجواب الاول فلو اقتصرت على قوله ان التسمية داخلية في قوله وما قبله كان أولى والمراد بالتحقيق هنا ذكر الشيء بدليله لتضيق هذا الكلام اثبات ذلك الحاصل بدليله وهو المدرك المذكور ويحتمل أن يكون المراد به ذكر الشيء على الوجه الحق قاله سم قلت لعل الظاهر الثاني لقوله هو بيان المدرك فتأمل (قوله وفيما قبله غير لما اتفق منها وما اختلف) أراد بما قبله قوله وفي تسميته اجماعا اختلف لفظي فانه يشعر باتفاق الثالث والثاني على كونه اجماعا حقيقة واختلافهما في التسمية والاحسن انه أراد بما قبله قول المصنف والتصحيح حجة وفي تسميته اجماعا اختلف لفظي ليشتمل الاختلاف في كونه اجماعاً أيضاً وأورد على هذا التقرير أن القول الثالث فاعده في التفصيل موافقة القولين المطلقين بأن يوافق أحدهما صدره والآخر يعجز وأحد المطلقين هنا كونه حجة واجماعا حقيقة وثانيتها تقي كل منهما وقد بين في التقرير أن الثالث

هو صورة السكون (هل يغلب  
ن الموافقة) أي موافقة الساكنين  
فأنتقل قبل نعم فنظر العادة في مثل  
ذلك فيكون اجماعا حقيقة فتصدق  
هو بضم عليه وان تقي بعضهم مطلق  
سم الاجماع عنه وقيل لا فلا يكون  
اجماعا حقيقة فلا يمتنع به ويؤخذ  
تصحيح الاول من تصحيح أنه حجة  
لان مدركه المذكور هو مدركه الثالث  
وفي هذا الكلام تحقيق حاصل  
الاقوال الثلاثة المتقدم بالمسئلة  
وبيان المدرك وفيما قبله تقرير  
لما اتفق منها وما اختلف

وكل ذلك من وظيفة الشارح زاده على غيره ولو أن قوله مع بلوغ الكل وما عطف عليه من قوله تكلفه للمسلم الزكاة ولو قال هل ينقل منه الموافقة بدل ما قاله للمسلم أتتكلف في تأويله بأن يقال هل يقلب احتمال الموافقة أي بمجتهد غالباً يرجع على مقابله واختر عن السكوت المتعبر بأمارة الرضا فإنه إجماع قطعاً أو السخط (١٦٧)

بوافق من أطلق الإتيان في الجزأين معارواناً نفسه في التسمية دون من أطلق التي في جزأيه فهذا ليس بغير الصورة الخلاف على القاعدة بل مسخ لها على أن جعل الشارح الأول موضعاً يخالق قاعدتهم المصرح بها في الثالث الفصل من انبديل على القول الأول بصدوره وعلى الثاني بجزءه قال العلامة وفي جوابهم نظر فراجع (قوله وكل ذلك) أي من التحقيق وبيان المدونة والتصرير من وظيفة الشارح (قوله للمسلم الزكاة) أي خفف التأنيف بسبب الفصل بين المقدّم وقده وتقييد الشيء قبل عامه بما يميز به اقتداءً أيضاً بما الأول فلا نه فصل بين المصدر وهو السكوت وصلته وهي قوله عن مثله وأما الثاني فلا يفرق من قوله مع بلوغ الخ فتبديل المصدر بقصدته لا يجزد المصدر مع أن هذا القيد مقيد بالبالغ الذي هو المثلة المذكورة ولم يذكر به قبل تأمل سم (قوله للمسلم التكلف في تأويله الخ) اغماضاً إلى التأويل المذكور لأن ظاهر تعبير المصنف غير صحيح لأن الموجود هنا الاحتمال لكل من الموافقة وعدمها ولذا صرح بتعلق الترجيح به لا التلقين والامتناع تعلق الترجيح به إذا التلقين هو الطرف الرابع ويحتمل أن يجب أن المصنف سلك في تعبيره المذكور التعبير فاستعمل التلقين في بعض معناه وهو مجرد الادراك والحق على يظن ادراك الموافقة أي بمجتهد غالباً يرجع على ادراك عدمها سم (قوله وإنما فصل السكوت الخ) الظاهر أنه إنما فصل لعدم تأني الصنف لأن ما ذكره في السكوت لم يعلم من التعريف (قوله وكذا اختلاف فيما يتشتر) التسمية في مجرد اجراء الخلاف بدون ترجيح الحجة لأن ترجيح الحجة في السكوت من حيث أن بلوغ المثلة تجتمع للمجهدين يغلب الموافقة وظاهر أن ذلك غير موجود هنا إذ الفرض أنه غير منتشر (قوله ولو خاص فيه لقال بخلافه) قال العلامة الشهاب في حيز الاحتمال والافتراضية ممنوعة اه وهو ظاهر سم (قوله فيما تم به البلوى) أي في حكم ما تم به البلوى فتوقف الخ مثال الحكم المذكور أي حكمه يتقضى الوضوء لا الذي يتم به البلوى لأنه مناس الذكر قاله الشهاب (قوله كدوث العالم) قال العلامة الشهاب لا يقال ثبوت الباري سبحانه وتعالى متوقف على ثبوت حدوث العالم وقد توقف الإجماع على ثبوت الباري فليكن متوقفاً على الحدوث لا ما تقول ثبوت الباري سبحانه أي العلم متوقف على إمكان العالم دون حدوثه اه (قوله فلا يفتي فيه بالإجماع) لم يقل فلا إجماع فيه لأن المتوقف على ذلك هو الحجة والتسلك الأخير قاله الشهاب (قوله ولا يشترط فيه إمام معصوم) قد بر عليه أن هذا إشارة إلى وجه الروايف لكن ما أشار إليه غير مطابق لمذهبهم فانهم ذهبوا إلى أنه لإجماع وإن الحجة في قول الإمام المعصوم وكلام المصنف يدل على اعترافهم بالإجماع مع

المسئلة لكل المجهدين أو لم بعض زمن مهلة النظر فيها إعادة فلا يكون من محل الإجماع السكوت وعما إذا لم تكن في محل الاجتهاد بأن كانت قطعة أو لم تكن تكلفه نحو عاراً أفضل من حذقة أو العكس فالسكوت على القول في الأولى بخلاف المعلوم فيها وعلى ما قبل في الثانية لا يدل على شيء وإنما فصل السكوت بما عن المملوقات والواو للتدقيق في كونه حجة واجاباً وأجابه بقوله (وكذا الخلاف فيما يتشتر) بما قيل بأن ليس مع الكل ولم يعرفه يخالف قيل أنه حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقال الأكرليس بجملة لا احتمال أن لا يكون غير القائل خاص فيه ولو خاص فيه لقال بخلاف قول ذلك القائل وقال الإمام الرازي ومن تبعه أنه حجة فيما تم به البلوى كتقضى الوضوء سم المذكور لأنه لا بد من خوض غير القائل فيه ويكون بالموافقة لا تشاظهار الخلفاء بخلاف ما تم به البلوى فلا يكون حجة فيه ولم يزد المصنف في شرحه على هذه الأقوال الثلاثة فتكون مرادها الخلاف في أصل الحجة من غير رعاية للتفاضل السابقة في السكوت (وعلم أنه أي الإجماع قد يتكون

في أمر ديني) كدبير الجيوش والحروب وأمور الرعية (ودعي) كالصلاة والزكاة (وعلى لا توقف بجمته) أي الإجماع (عليه) كحدوث العالم ووحدة الصانع لثبوت أي أمر الأخوذ في قصره فقلت أما ما توقف صحة الإجماع عليه كثبوت الباري والتبوة فلا يفتي فيه بالإجماع والازم الحدوث (ولا يشترط فيه) أي في الإجماع (إمام معصوم)



وقال الرافعي يشترط ولا يخلو  
الزمان عنه وإن لم تعلم عنه والحجة  
في قوله لفظ وغيره يوجب (ولا يثبت)  
أي للاجماع (من مستند والألم يكن  
لقيد الاجتماع) المأخوذ في تعريفه  
(مضى وهو الصحيح) فإن القول  
في الدين بلا مستند خطأ وقيل  
يجوز أن يحصل من غير مستدبان  
بالموافق اتفاق على صواب وإذ  
قائله وقصر صور من ذلك كما قال  
المصنف معروضه على المدى  
في قوة الخلاف في الجواز دون  
الوقوع (مسئلة الصحيح مكانه)  
أي الاجتماع وقيل أنه يمتنع عادة  
كالاجماع على أكل طعام واحد  
وقول كلمة واحدة في وقت واحد  
وأجيب بأن هذا الاجماع لهم عليه  
لاختلاف شهوراتهم ودعواهم  
يخلاف الحكم الشرعي انضمامهم  
عليه (الليل (و) الصحيح) (أنه) بعد  
مكانه (حجة) في الشرع قال تعالى  
ومن يشاقق الرسول الآية توعد فيها  
على اتباع غرسيل المؤمنين فيجب  
اتباع سيدهم وهو قولهم أو قولهم  
يكون حجة وقيل ليس بحجة لقوله  
تعالى فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى  
الله والرسول أقصر على الرد إلى  
الكتاب والسنة قلنا وقد دل الكتاب  
على حجيته كما تقدم (و) (الصحيح) (أنه)  
بعد حجيته (قطعي) فيها (حيث اتفق  
المعتبرون) على أنه اجماع كان صريح  
كل من اجمعت بالحكم الذي أجعوا  
عليه من غير أن يشهدتهم أحد

اشتراط الامام المعصوم فيه ويحاجب بأنه لا يتعين أن يكون إشارة إلى رتبة منهم بل يجوز  
أن يكون إشارة إلى رتبة بلغة رتبة حيث أعاد أن الاجماع أمر ثابت وأنه لا يتوقف على امام  
معصوم رتبة القول بعدم ثبوته وإن اختلف في قول الامام المعصوم وإلى علم حجية قول  
الامام المعصوم حيث أشعر كلامه بأنه لا وجوده كان من جهة الجمع فاته مسعر بعدم حجة  
قوله بمجردهم قلت لا يمتنع ما في هذا الجواب من التكلفات التي يبرعها ظاهر المصنف  
والشراح (قوله معروضه) أي بالقول بالوقوع (قوله الصحيح مكانه) أي عادة بدليل  
القول المقابل فإن قيل قد تقدم في كلامه ما يشهد مكانه كقوله لا يمتنع افتقار الحجة وقوله  
وإن الاجماع المتقول بالأحاد حجة وقوله وأنه لو لم يكن الا واحد لم يمتنع به وقوله والصحيح  
حجة فالجواب أنه صرح به توطئة لقوله وأنه قطعي ولتنبه على الخلاف في مكانه وقطع عنه  
وذلك غير مستعاد مما تقدم (قوله كالاجماع على أكل طعام واحد) هذا يتنظر لظهور أن  
هذا المذكور ليس بالاجماع (قوله في وقت واحد) راجع للمستثنين (قوله وأجيب بأن  
هذا الخ) حاصله أن هذا قبل من مع وجود الفارق (قوله أضيفهم عليه الدليل) أي الذي  
يتفقون على مقتضاه (قوله بعد مكانه) أي وقوعه إذا حجية انما تكون بعد وقوعه  
(قوله وقد دل الكتاب على حجيته كما تقدم) أي في قوله ومن يشاقق الرسول الآية  
وكذا السنة دل على ذلك كحديث لا تصنع أمتي على صلاة (قوله حيث اتفق المعتبرون)  
بفتح الباء أي القائلون بحجية الاجماع وليس المراد بهم المجمعون كما توهمه بعضهم  
وفي قوة المعتبرون إشارة إلى أن من خالف في حجيته غير معترف به ولا استدلال في المختصر  
وشروحه على أنه حجة قطعية بوجوده منها أنهم أجعوا على القطع بظن مخالف الاجماع  
والعادة فيجب اجتماع هذا العدد الكثير من العلماء المحققين على قطع في شري من غير  
قاطع فوجب بحكم العادة تقدير نص قاطع دال على القطع بظن مخالفة الاجماع ولا يرد  
على ذلك أن فيه اثبات الاجماع بالاجماع ولا اثبات الاجماع بنص قاطع وثبت ذلك  
النص القاطع على الاجماع لا يكون ثبوت ذلك النص مستقدا من الاجماع على القطع  
بالتعسفة وذلك دور وذلك لأن المدعى أن الاجماع حجة والذي ثبت به ذلك هو وجود نص  
قاطع دل على ذلك وجود صورة من الاجماع يمتنع عادة بوجوده دون ذلك النص وثبوت  
هذه الصورة من الاجماع ودلائل العادة على وجود النص لا تتوقف على كون الاجماع  
حجة لأن وجود تلك الصورة مستفاد من التواتر ولا لها على النص مستفاد من العادة  
فالنص (قوله على أنه اجماع) ضميرها يعود على الاجماع بمعنى الاتفاق فليس فيه اخبار  
عن النبي بقوله (قوله كان صريح كل من اجمعت الخ) كتمثيل للاجماع الذي اتفق المعتبرون  
على أنه حجة ومثل التصريح المذكور ما لو طاعت فرقة الرضا السالك فتدل على أنه  
موافق كالوصح وليس هذا من الاجماع السكوتي لأن ضابطه كما تقدم أن يكون  
السكوت مجردا عن إرادة الرضا والخط (قوله من غير أن يشهد) بكسر الشين

لاحالة العادة خطأهم جله (لاحت استأقوا) في ذلك (كالكوفي وماذو مخالفه) فهو على القول بأنه اجماع محتج به نفى الخلاف فيه (وقال الامام الرازي (والأمدى) انه (على مطلقا) لأن الجمع من نفى لا يستعمل خطأهم والاجماع عن قطع غير مقتضى (ونزعه) بالخالفه (حرام) للتوعد عليه حيث توعد على اتباع غير سبل (١٦٩) المؤمن في الآية السابقة (فلم يحرم

ونهما أي بقدر (قوله لاحالة العادة خطأهم جله) أورد عليه كذا ذكره ابن الحاجب ونصه أورد عليه أن مقتضاه أن اجماع غائب يكون بجدة ابلغ المجموع عدد التواتر فان غيره لا يقطع بخطئه مخالفه وأجاب بآثاره العضدان الدليل ناهض في اجماع المسلمين من غير تقدير ولا اشتراط فانهم خطأ الخالف مطلقا من غير تعرض لعدد التواتر وان سلم فلا يضرنا اذا عرضنا بحجة اجماع في الجملة وقد سمع اه وقد يهيم تصوير المسئلة بما اذا بلغ المجموع عدد التواتر من تغيير المصنف بالتفسير في مخالفة امام الحرمين اذا لم يبلغوا عدد التواتر والظاهر انه من المتشربين ومن قوله كالكوفي وماذو مخالفه اذا التفسير يقتضي بقاء شيء آخر كالذي لم يبلغ المجموع فيه عدد التواتر فلهم قلت قوله وقد يهيم الخ قد يقال المفهوم من كلام المصنف خلافه وان خلاف امام الحرمين غير معتبر والا فذكره كما هي عادته وكون القتل المذكور يفهم منه ذلك لا ينبغي بعده فتأمل (قوله فهو على القول الخ) تفسر على التي في قوله لاحات اختلقوا وقوله على القول بأنه اجماع هو الرابع في الكوفي والبروج فيما ذو مخالفه وقوله محتج به لاحاجة اليه بد قوله اجماع لاستلزام اجماع كونه حجة بلا حكم (قوله وقال الامام والأمدى نفى مطلقا) أي سواء كان صريحا أو غيره (قوله ونزعه حرام) هذا في القاضي وكذا في الثاني بقدر دليل راجح عليه فانه سم وفي تركيب المصنف استعمارة ممكنة وتخييل حيث شبه اجماع بالدور المحيط بجوامع ان كلاً يحفظ ما شغل عليه فالدور يحفظ ما حواه من الاية والاجماع يحفظ ما حواه من الحكم المجمع عليه واشتات الخرق تحصيل وقوله حرام أي من الكفار لانه توعد عليه خصوصه في الآية السابقة كما اشار اليه الشارح (قوله فلم يحرم احداث قول ثالث الخ) فرق القراني وغيره بينه وبين احداث التفصيل بين مستثنين بأن تحمل الحكم في المسئلة متحدد وفي المستثنين متعدد فقط ما نوع بعضهم من أد لافرق بينهم ما شج الاسلام (قوله أي ابا) فسر الاطلاق بذلك دفع التوهم أنه في مخالفة التفصيل المستقادم قوله ان خرافه فيكون معناه سواء خرافه أم لا وهو فاهد كما هو ظاهر فانه سم (قوله وأوجب منع الاستلزام فنعما) أي لأن عدم القول بالنفي ليس قولاً بعدم ذلك الشيء (قوله وقد اختلف الصحابة الخ) الجملة خالية وكذا القول في تفسيره من قوله الآتي وقد قيل وقوله وقد اختلفوا (قوله من أنه نصيا) أي وهو كل المال على القول الاول وبضعه على الثاني (قوله وعليه أبو حنيفة) أي ومالك أيضا (قوله خارق للاتفاق) أي لانه يلزمه ان يعطل بغير ما علوا به فقد رخر اتفاقهم على أن غلة الارث أو عدمه كونه من ذوي الارحام وبهذا يندفع ان يقال ان هذا التفصيل غير خارق لانه مثل

احداث قول ثالث الخ  
استحق أهل عصر فيما على قولين  
(و) احداث (التفصيل) بين مستثنين يفسل بينهما أهل عصر  
(ن حرقاه) أي ان خرق الثالث والتفصيل لاجماع بان خالفهما  
اتفق عليه أهل العصر بخلاف ما اذا لم يختر فاهد (وقيل هما) خارقان مطلقا أي أبا لآلة الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول عنها وعدم التفصيل بين مستثنين يستلزم الاتفاق على امتناعه وأوجب منع الاستلزام فيها مثال الثالث الخارق ما حكم ابن حزم أن الاخ يسقط الحد وقد اختلف الصحابة فيه على قولين قيل يسقط بالحد وقيل يشاكه كاخ فاسقاطه بالاخ خارق لما اتفق عليه القولان من أن له نصيبا ومثال الثالث غير الخارق ما قيل يحمل متروك التسمية سوا الاعداد عليه أبو حنيفة وقد قيل يحمل مطلقا وعليه الشافعي وقيل يحرم مطلقا قاله شارح بين السهو والعمد موافق لن لى بفرق في بعض ما قاله ومثال التفصيل الخارق ما لو قيل توريت العمدة دون الخالة أو العكس وقد اختلفوا في توريتهما مع اتفاقهم على أن العلة فيه أو في عدمه كونه من ذوي الارحام

فتوريت احدهما دون الاخرى خارق ٢٢ بنى في للاتفاق ومثال التفصيل غير الخارق ما قيل يجب الزكاة في مال الصبي دون الخلق المباح وعليه الشافعي وقد قيل يجب فيها ما قيل لا يجب فيها ما قلصه موافق لن لى يفسل في بعض ما قاله

(و) علم من حرمة خرق الاجماع (انه يجوز احداث دليل) لحكم أى اظهاره (أو تأويل) للدليل لموافق غيره (أو علة) لحكم غيره  
ما ذكره من الجليل والتأويل والهة (١٧٩) لجواز تعدد المذكورات (أن لم يخرق) ما ذكره بحقه فاما اذا خرقه

بأن قال الدليل ولا تأويل ولا علة  
غير ما ذكرناه (وقيل لا) يجوز  
احداث ما ذكره مطلقا لانهم غير  
سبيل المؤمنين المتوعد على اتاؤه  
في الآية وأجيب بأن المتوعد  
عليه ما خلا تسليمه لا ما لم يعرضوا  
له كما نحن فيه (و) علم من حرمة  
خرق الاجماع الذى من شأن الامتناع  
بعده أن لا يخرقوه (انه يتنصع  
ارتداد الامة) في عصر (صحا)  
نظره اجماع من قبلهم على وجوب  
استقرا بالايان والخرق يصدق  
بالقول والى القول كما يصدق الاجماع  
بهما (وهو) أى امتناع ارتدادهم  
معها (الصحيح) الحديث الترمذى  
وغیره ان الله تعالى لا يجمع أمق  
على ضلالة وقيل يجوز ارتدادهم  
شرعا كما يجوز عقلا وليس في  
الحديث مانع من ذلك لا شفاء  
صدق الامة وقت الارتداد  
وأجيب بأن معنى الحديث أنه  
لا يجمعهم على أن يوجد منهم  
ما ينشرون به الصادق بالارتداد  
(الاتفاقها) أى الامة في عصر  
(على جهل ما) أى شئ (لم تكلف به)  
بأن لم تكلفه كالتفصيل بين عار  
وحذيفة فانه لا يتنصع (على الاصح)  
لعدم اطلاقه فيه وقيل يتنصع والا  
كان الجهل سببلا لها فوجب اتاؤها  
فيه وهو باطل. وأجيب بنص  
انه دليل لها لا تسهل الشخص

التفصيل الذى يليه في كونه أخذ من كل قول طرفا (قوله وانه يجوز احداث دليل) أى  
غير دليل الاجماع كأن يجمعوا على أن النية واجبة بدليل قوله تعالى وما امروا الا بسجدوا  
الله مخلصين له الدين ثم يقول تنصع الدليل قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات  
(قوله أى اظهاره) شبه بذلك أى أن الحديث هو اظهار الدليل وأما الدليل في نفسه  
فوجود والمراد باظهاره الاستدلال به شيخ الاسلام (قوله أو تأويل) أى كما اذا قال  
الجمهور في قوله عليه الصلاة والسلام وعقره الثامنة بالتراب أن تأويله عدم التهاون  
بالسجع بأن تنصع عنها فهو لمن بعدهم على أنه حسنة ان التراب لما صاحب السابعة  
صار كانه ثامنة (قوله أو علة) كأن جعلوا له الزمان في البرا الاقنات فيصطلحان بعدهم  
الادثار (قوله لا ما لم يعرضوا له) أى لما علم من أن عدم القول بالشيء ليس قولاً بعدم  
ذلك الشيء كما تقدم مثل ذلك (قوله الذى من شأن الامتناع بعده أن لا يخرقوه) اشارة الى ان  
الامتناع عادة لا عقلية اذ لا ملازمة عقلية بين حرمة الخرق واستحالة الارتداد ضرورة  
امكان ارتكاب الحرمة ثم لا يلقى ان الامتناع اعطى من الدليل المعنى وهو قوله صلى  
الله عليه وسلم لا يتنصع أمق على ضلالة لان حرمة الخرق وحدها فان المعلوم منها حرمة  
لاستحالة تغيير المصنف بالامتناع فغير جدي وقد يجب بأنه علم من الحرمة بعبارة ملاخطة  
مقدمة معلومة وهي ثابت بالدليل المعنى المتقدم من عدم اجتماع الامة على الضلال  
والحاصل أن العلم بامتناع الارتداد يتوقف على أمرين كون الارتداد ضلالة وامتناع  
اجتماعهم على الضلالة والامر الاول معلوم من هذا المثل لانه علم حرمة الارتداد لانه خرق  
والحرمة ضلالة والامر الثانى معلوم من محل آخر وهو الجليل المعنى فكان هذا المثل  
منشأ العلم المذكور لانه يعلم منه ان ارتداد الامة ضلالة لانه خرق وقد تفقروا ان الخرق حرام  
فهو ضلالة فعلم امتناعه بملاحظة ما هو معلوم من امتناع اجتماعهم على الضلالة دليل  
السبح ومن هنا يظهر ان ما هنا منشأ العلم بامتناع ارتدادهم معما تفصيل المصنف الامتناع  
المعلوم مما هنا بقوله معما صحيح دقيق فتأمل طه سالم (قوله والخرق يصدق بالقول) والى القول  
رفع لما يتوهم من ان الرتبة اذا كانت بالقول لا تكون خرقا فالاجماع (قوله وقيل يجوز)  
الاولى وقيل لا يتنصع أو يمكن شرعا أى لا يصحبه الشرع لان ابتداء من الجواز شرعا هو  
الادنى الفعل والترك وليس بمراد قطعا (قوله لا تنصع صدق الامة وقت الارتداد) أى  
لانهم بالارتداد خرجوا عن كونهم أمة وقيل الارتداد لم يجمعوه على ضلالة وحاصل  
الجواب ان اسم الامة صادق عليهم قبل الارتداد وهو من أقوى أنواع الضلال فيتنصع  
وقوعه منهم كسائر الضلالات (قوله كالتفصيل بين عار وحذيفة) أى كاعتقاد القاضية  
بينهم ما عند الله تعالى (قوله وقيل يتنصع) أى اتملقهم على جهل ما لم يكفوا به (قوله لان  
سبيل الشخص ما يختاره) أى معلوم أنهم لا يختارون الجمل لما فيه من القس وقوله

(وفي انقسامها فرقين) في كل من مستقلين متناهيتين (كل من الفرقين ١٧١) (على فمستقلة من المستقلين (تردد)

للعلماء (بما هو هل أخطأت) نظرا  
الى مجموع المستقلين فينتج ما ذكر  
لانتفاء الخطا عنها بالحدث السابق  
أول بعضى الأبعاض نظر الى كل  
مسئلة على حدث فلا يتبع وهو  
الاقرب ويوحى الامدى وقال  
ان الاكثرين على الاول (و) علم  
من حرمه خرق الاجماع الذى  
من شأن الائمة بعده أن لا يخرقه  
(أه لا اجماع يضاد اجماعا سابقا  
خلافا للبصري) ابي عبد الله  
في قبور زندق قال لانه لا مانع من  
كون الاول مقبولا ووجود اثنائ  
(وأنه) أى الاجماع بناء على  
الصحيح أنه قطعى (لا يعارض دليل)  
لاقطى ولا نظري (اذ لا تعارض بين  
فاطمين) لاستحالة ذلك (ولا بين  
فاطمين ومظنون) لانها ما لم تكن  
في مقابلة القاطع (وأن موافقة)  
أى الاجماع (خبر الادلى على أنه  
عنه) بل هو أن يكون عن غيره ولم  
يتخل لنا الاستغناء بنقل الاجماع عنه  
(بل ذلك) أى كونه عنه هو  
(الظاهر ان لم يوجد غيره) معناه اذ  
لا يقبله من مستند كما تقدم فان  
وجدنا بل هو أن يكون الاجماع  
عن ذلك الضرر ويل هنا التقابلية  
لايطالبه وعطف هاتين المستلتي  
على ما قبلهما وان لم يتبين على حرمه  
خرق الاجماع تقصوا وتزليهما  
أنه وان لم ينم ذلك مع الاختصار

وعدم العلم بالنسب ليس من ذلك أى مما يختار لما تقدم (قوله وفي انقسامها فرقين الخ)  
حاصله على محور انقسامها فرقين كل فرقة مختصة في مسئلة مخالفة لآخرى كاتفاق فرقة  
على أن الترتيب في لوضوء واجب وفي الصلوات الفاتنة غير واجب والفرقة الأخرى  
على عكس ذلك فانه شيخ الاسلام ومحل الخطا وعدمه اذا كان الصواب وجوب الترتيب  
في اللوضوء والفاتنة أو عدمه فمما اذا نظر الى مجموع المستلتي فقد أخطأت الامة  
لانها اتفقت على مطلق خطأ واذا نظر الى كل مسئلة على حدة لم يكن جميعهم مخطئا  
نظرا الى خصوص الخطا فله تقوى على خطأ بخصوصه لانه اذا كان الصواب الوجوب  
فيهما وعالت احدى الفرقين بوجوب الترتيب في اللوضوء وعدمه في الفاتنة فقد  
أخطأت بالنسبة للفاتنة واذا عالت الأخرى بالعكس فقد أخطأت بالنسبة للوضوء فلم  
يجتمعوا على خطأ بعينه واذا نظر الى مجموع المستلتي فقد اتفقوا على مطلق خطأ  
وقرر على ذلك اذا كان الصواب عدم الوجوب فيهما هذا ايضا ما أشار اليه الشارع  
(قوله الذى من شأن الائمة بعده أن لا يخرقه) ان قيل لم ذكر هذا هنا في مسئلة  
امتناع الارتداد السابقة وركز في قوله السابق وأنه يجوز أحداث دليل الخ قلنا لانه  
لا موقع له هناك لان عدم الخرق لا يدل على جواز ما ذكره ويدل على عدم وقوع  
الارتداد ووقوع اجماع يضاد السابق سم (قوله وأنه لا اجماع يضاد اجماعا سابقا) أى  
لا يجوز اجماع على حكم أجمع على ضده سابقا لانه يستلزم تعارض فاطمين بناء على أن  
الاجماع قطعى وتعارض الفاطمين محال كما قاله الشارح فانه شيخ الاسلام والكامل وزاد  
الكامل يقول المتن اذ لا تعارض بين فاطمين متعلقين بمقابلتين المستلتي اه وقضيته جواز  
التضاد المذكور اذا كان ظاهرا كالسكوت وقد نقل السند السجودى ما تقدم من  
الكامل ثم قال والذي يظهر في توجيهه أى ما ذكره المصنف أن أحد الاجماعين خطا قطعيا  
واجتماع الامة على الخطا متعصب بحدوث لا يتعصب امتي على ضلالة سواء قلنا ان الاجماع  
قطعى أو ظاهري اه وقضيته امتناع ذلك في الظنى أيضا ولا يشاقبه جواز مخالفة السكوت  
لأن دليل لانه لا يلزم عليه مختصة الامة بمخالف ما هنا فلتأمل سم (قوله لا قطعى ولا  
ظاهري) أخذ العموم من كون الدليل نكرة في سياق النفي وقوله وأنه لا يعارضه دليل عطفه  
على ما قبله من عطف العام على الخاص اذ الاجماع من افراد الجليل (قوله اذ لا تعارض  
بين فاطمين) ينبغي أن يرجع هذا الكل من قوله وأنه لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك  
الدليل قطعى وقوله أنه لا اجماع يضاد اجماعا مخ لا نه مفروض في الظنى وان يخص  
قوله ولا فاطمين ومظنون بقوله لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الجليل فلتأمل ويمكن  
أن يرجع لما قبله أيضا بناء على فرض أحد الاجماعين قطعى والآخر ظاهري فنه تكلف  
سم (قوله وعطف هاتين المسألتي) هما قوله وأنه لا يعارضه دليل والتي بعدها (قوله

﴿ثالثة باحد النجس عليه المعلوم من الدين (١٧٢) بالضرورة﴾ وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول

للمعلوم من الدين بالضرورة) أي الذي علمه صار يشبه العلم الضروري من حيث استواء العلم والخاص في معرفته وعدم قبوله التشكيك والأناهو بحسب الأصل نظري مستقادم من الأدلة وقد أشار إلى هذا الشارح بقوة وهو ما يعرفه الخ (قوله ليس بمراد لهم) أي بل مرادهم ان الخلاف الذي ذكره انعلموا فيما يعلم من الدين بالضرورة من النجس عليه وأما علم من الدين بالضرورة مما أجمع عليه فلا خلاف في كفر باحدهم (قوله ويكفي المشهور الخ) يقتضي انه يكفر باحده وان لم يعلم من الدين بالضرورة واعترض بأنهم اعتبروا العلم من الدين بالضرورة في مفهوم الايمان حيث عرفوه بأنه التصديق بما علم ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم ولا واسطة بين الايمان والكفر (قوله وقيل للجواز ان يعني عليه) هذا هو المعتقد في القروع وقوله وفي غير المنصوص من المشهورين قد قيل يكفر باحده ضعيف والمعتقد عدم الكفر

﴿(الكتاب الرابع في القياس)﴾

تقدم الكلام على الظرفية واخره عما قبله لانه دونه في الشرف لاقى القوة ولو رويحت القوة لكان القياس مقدما على الاجماع لان الاجماع قد يكون عن قياس كما مر كذا قيل وفيه نظر اذ لا يلزم من كونه مستندا للاجماع ان يكون أقوى منه (قوله من الأدلة الشرعية) حال من القياس وقيد بذلك للاحتراز عن القياس المنطقي فلا يقال تعريف المصنف للقياس غير جامع لان القياس في الترجمة عام وقوله من الأدلة الشرعية أي انه المقصود بالذات من الكتاب فلا شاق في انه يتجبه في غير الامور الشرعية تعاقلا يعارضه قول المصنف الاتي وهو وجه في الامور الفسوية (قوله وهو جل معلوم الخ) عرفه ابن الحاسب كالا مسمى بانه مساواة فرع الاصل في علمه حكمه وهو اظهر من تعريف المصنف اذ الكلام في القياس الذي هو أحد الأدلة التي نصبها الشارع ونظر فيها المجتهد أم لا وبالمساواة كذلك بخلاف الجمل الذي هو الحلقا فانه فعل المجتهد المنطقي واجب بأن كونه فعل المجتهد لا شاق أن نصبه الشارع دللا اذ لا مانع من أن نصب الشارع حل المجتهد الذي من شأنه أن يصد عنه دللا مساو في أم لا وأورد ايضا انه جعل الجمل جنسا للقياس مع انه غير صادق عليه لانه فرع القياس وثمره التي غيرهما واجب المصنف عن هذا اليراد بأن المراد بالجمل التسوية لاثبوت الحكم في القروع والتسوية نفس القياس لاخره ١٥ ونقل عن آية ان الحلقا هو اعتقاد المساواة قال فاقول ما يحصل في نفس القياس العلم المختص بالمساواة ثم شأنها اعتقاد المساواة والقياس هو هذا الاعتقاد والحكم مستقيد اليه وهو حكم المعتقد في نفسه بما اعتقده من مساواة أحد الآخرين لا آخره والحلقا في الجهة المذكورة وهي ثبوت ذلك الحكم أو نفيه ١٥ وقوله حل معلوم الخ عبر بالمعلوم ليشمل جميع ما يجري فيه القياس من موجود وغيره مما يعلم والمراد بالعلم ما يشعل الظن (قوله وهو المجتهد) جرى على الغالب وأن المجتهد شامل

للتشكيك فالنص بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم وحرم الزنا والنجس (كافر قطعاً) لان مجده يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما أوهمه كلام الأعمى وابن الحاسب من أن فيه خلافا ليس بمراد لهما (وكذا) أجمع عليه (المشهور) بين الناس (النصوص) عليه بكل البيع باحده كافر (في الأصح) لما تقدم وقيل للجواز ان يعني عليه (وفي غير المنصوص) من المشهور (تردد) قيل يكفر باحده لشهرته وقيل للجواز ان يعني عليه (ولا يكفر باحده) النجس عليه (النجس) بأن لا يعرفه الا لخواص كضاد الجمع بالجمع قبل الوقوف (ولو) كان النجس (منصوصاً) عليه كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب فانه قضى به النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه البخاري ولا يكفر باحده النجس عليه من غير الدين كوجوب دفن اقطعها

﴿(الكتاب الرابع في القياس)﴾

من الأدلة الشرعية (وهو حل معلوم على معلوم) من العلم يعني التصديق رأى الحلقا به في حكمه (المساواة) مضاف للمعتزل أي لمساواة الأول الثاني (في علمه) حكمه) بأن يثبت مقامها في الأول (عند الحامل) وهو المجتهد واقتر

(وان خص) المحدود (بالصحيح) أى قصر عليه (حذف) من الحد (الآخر) وهو عند الحامل فلا يتناول حيث لا العصب لا نصراف المساواة الملاحظة الى ما فى نفس الامر والقاسد قبل ظهوره فساد معمول (١٢٢) به كالصحيح (وهو) أى القياس (تجھے فى الامور

الذنبية) كالادوية (قال الامام) الارزى (أفقاً) أسنده اليه ليرأ من عهده (وأما غيرهما) كالشرعية (فتعهم قوم) فيه (عقلاً) قالوا لانه طريق لا يؤمن فيه الخطأ والعقل مانع من سؤل ذلك قلنا معنى انه مرجح تركه لا بمعنى انه محصل له وكيف يصله اذا ظن الصواب فيه (و) منعه (ابن حزم شرعاً) قال لأن النصوص تستوجب جميع الحوادث بالاسماء القوية من غير احتياج الى استبطان وقياس فلتا لانتم ذلك (و) منع (داود وغيره) اطلق (منه) بخلاف الجلى الصادق بآس الاولى والمساوى كاي علم مما سألني واقتصر فرشح المقتصر على أنه لا يشتر كقياس الاولى وهو ما يكون ثبوت الحكم فيه فى الفرع أولى منه فى الاصل كما سألني (و) منعه (أبو حنيفة فى الحدود والصكفارات والرخص والتقديرات) قال لانها لا يدرك المعنى فيها وأوجب بأنه يدرك فى بعضها فيجوز فيه القياس فكيف القياس على السارق فى وجوبه للقطع بجماع أخذ مال الغير من حرز حقه وقياس القاتل عمداً على القاتل خطأً وجوب الكفارة بحكم القتل بغير سبق وقياس غير الحجر عليه فى جوار الاستصمامه الذى هو رخصة بجماع الجلمد الطاهر القاتل وأخرج أبو

للمجتهد المطلق والمقتد وهو مجتهد المذهب الذى يقس على أصل امامه شيخ الاسلام (قوله وان خص بالصحيح) البادخلة على القصور عليه كما يفهمه السارح (قوله) والقاسد قبل ظهوره فساد معمول به) أى سواد دخل فى الحدام لا لا يجب على المجتهد اشاعته وان كان قاسداً فى الواقع قاله شيخ الاسلام وأشار السارح بذلك لدفع زعم نشأ من القياس فانه لما قرأه يعتبر فى القياس المساواة فى نفس الامر كان مغلفة ان يتوهم انه لا يجوز العمل بالقياس حتى يتحقق حصته يتحقق المساواة فى نفس الامر فبين انه يمكن فى العمل بظن حصته قاله سم (قوله كالادوية) أى كان قياس أحد شئيين على آخر فمعلمه من افادته دفع المرض المخصوص مثلاً وانما له فى المعنى الذى يسهه أفاد ذلك الدفع ووجه كون القياس فى شعر الادوية قياساً فى الامور الذنبية انه ليس المطلوب به حكم شرعى بل ثبوت وقع هذا المرض مثلاً وذلك أمر ذنبوى سم (قوله) فغنه قوم عقلاً) أى عدوه ومعا لا يتصور وقوعه عقلاً (قوله بمعنى انه مرجح تركه) أى حيث لا يظن الصواب فى سلوكه قاله الشهاب (قوله ومنعه ابن حزم شرعاً) أى منع القياس فى الاحكام الشرعية كما يفهمه دليله وليس المعنى انه منعه شرعاً أى من جهة الشرع بمعنى انه ورد دليل شرعى يمنع القياس كما قد يتوهم (قوله لان النصوص تستوجب الخ) فيه ان هذا الدليل لا يفيق المنع بل عدم الاحتياج الى القياس لأن يقال اذا لم يجهج اليه كان عبثاً والعقل يمنع من العبث وبجواب منع انه عبث بل فأنته التوكيد والترجيح به عند المعارضة سم (قوله بالاسماء القوية) المراد بالاسماء الكلمات لا ما قابل الفعل والحرف كما هو ظاهر (قوله قلنا لانتم ذلك) أى ولو لم لا يدل على المنع بل على عدم الاحتياج ولو لم فهو معارض بما هو أرجح منه وهو الدلالة الظاهرة فى الجواز سم (قوله ومنعه داود) أى شرعاً فيما يظهر قاله الشهاب (قوله كاي علم مما سألني) أى كاي علم المصدق المفهوم من الصادق (قوله وأولى منه) أى من الثبوت وقوله فى الاصل حال من ضمير منه العائد على الثبوت وأستلحق الضعيف بقاء على ان ضمير المصدر يعمل عمل الفعل كالمصدر (قوله ومنعه أبو حنيفة فى الحدود الخ) نحن وان وافقناه فى التفسير ذلك فى بعض الاماكن لا نطلقه فيها بل تقدم بما لا يدرك المعنى فيها كاي علم من الجواب قاله شيخ الاسلام ومنه يعلم ان ما سبق فى كتب القروى من أن الرخص تستصحبها على مورد النص ممنوع على اطلاقه فتظن له سم (قوله وأوجب بأنه يدرك فى بعضها) أى وذلك كإب فى النقض (قوله بجماع الجلمد الطاهر) فى التفسير وسأل اذ الاولى أن يقول بجماع الجلود والطهارة اذهب الجلمع لاذات الجلمد والطاهر كما هو بين ويمكن أن يراد بالجلمد الطاهر الكون كذلك وانحطب سهل (قوله وأخرج أبو حنيفة ذلك) أى غير الحجر ومعه أى

حنيفة ذلك عن القياس بكونه فى معنى الحجر ومعه لالة النص وهو لا يخرج بذلك عنه وقياس نفقة الزوجة عنه الكفارة فى تقديرها على المورس عدين كما فى فدية الحج والمعسر على كافى كفارة الوطاع يجعلهم ان كل ما من مال يجب بالشرع ويستغرق فى النعمة

الدلالة على غير مجرد دلالة النص قال شيخ الاسلام كثره هي المسامحة عندنا بفهم الموازنة  
 بقسميه الاولى والمساوى اه وأقول قد تقدم في أوائل الكتاب خلاف في أن الدلالة  
 على الموازنة قضية رياضية ونقل المصنف عن الشافعي وامام الحرمين والرازي انها  
 قضية اى يطريق القياس الاولى والمساوى ونقل عن الغزالي والاشعري من قالوا  
 انها القضية انها نهيت من السابق والقرائن وانها يحجز بين اطلاق الاخص على الاعم  
 وعن غيرهم منهم انه نقل القضية اعرفا والدلالة عليها منطوق لا مفهوما وبين الشارح ثم  
 ان كثيرا من العلماء على ان الموافقة مفهوم لا منطوق ولا قياس كما هو ظاهر صديركلام  
 المصنف اه فنقول الشارح وهو لا يخرج بذلك عنه ظاهر في انها قياسية فاه سم (قوله  
 وأصل التفاوت) أى دليله من قوله تعالى الخ أى الثابت بالقياس هو مجرد التقدير  
 المذكور دون أصل التفاوت فانه مستقادم من الآية الشريفة (قوله ويضعه ابن عبدان)  
 فيه أن يقال ان أراد شرافقه ما تقدم على كلام ابن حزم أو علقا نفسه نظر فاه سم  
 (قوله فيما اذا وقعت تلك المسئلة) لو قال اذا وقعت كل أخصر وأوضع (قوله وقوم  
 في الاسباب والشروط والموانع) صورة القياس في الشرط وان يشترط شئ في أمر فيلحق  
 بذلك الشئ آخره كونه شرطا لتلك الشئ يقول الحال الى أن الشرط أحد الاخرين ويظهر  
 بالقياس أن الشئ على اشتراط الشئ الاول لكونه ماصداق الشرط لا لكونه هو الشرط  
 فقط وهكذا في الباقي فتأمل ذلك لتعرف أن التصور بذلك هو الخاطئ للدليل الذي أورده  
 الشارح وأما صورته بقياس اشتراطية الموضوع على اشتراطية التميم كقوله الكمال فيناقي  
 ذلك الدليل اذا القياس على هذا التقدير لا يخرجها عن أن تكون شرطا متلا ولا يقتضي  
 أن يكون المعنى المشترك هو الشرط متلا وهذا في غاية الوضوح وقال الشهاب ولوساق  
 المصنف هذا أى قوله وقوم في الاسباب الخ عقب قول أبي حنيفة رضى الله عنه كان أنسب  
 سم ومثال القياس في الشرط قياس الفضل على الموضوع في وقت الصلاة عليه كالوضوء  
 فتكون شرطا لها ومثال القياس في المانع قياس التفاس على الحضي في ترك الصلاة معه  
 كالحضي ومثال القياس في السبب ما ذكره الشارح (قوله اذا يكون المعنى المشترك بينها)  
 لو قال اذا يكون السبب والشرط والمانع هو المعنى المشترك بينها الخ كان أجلى وكان قوله  
 لا خصوص منصوبا عطف على خبر كان وأما في عبارة فهو مرفوع عطف على اسمها ولا  
 يصح نصبه عطف على خبره الفساد المعنى وذلك لأن مراده هو لا التوهم تعطيل المانع باستزمام  
 القياس في السببية وما عطف عليها عن خصوص القيس والقيس عليه لا في المعنى  
 المشترك عنه أى عن خصوص ما ذكره كقوله العلامة الشهاب رحمه الله تعالى سم (قوله  
 لا يخرجها عما ذكر) أى عن كونها أسبابا وشرطا وموانع وقوله كما هو صلة لها أى  
 لكونها أسبابا وشرطا وموانع وقوله يكون على ما ترتب عليها أى من الاحكام شيخ الاسلام  
 وحاصله ان المعنى المشترك ليس هو السبب متلا بل ما اشتمل عليه السبب بما يتحقق في غيره

وأصل التفاوت من قوله تعالى  
 لينفق ذو سعة من سعته الآية  
 (و) منعه (ابن عبدان ما لم يضطر  
 اليه) أو وقوع حادثة لم يوجد نص  
 فيها فيصور القياس فيها للسببية  
 بخلاف ما لم يقع فلا يجوز القياس  
 فيه لاستفاء فائدته قلنا فانه  
 العمل به فيما اذا وقعت تلك  
 المسئلة (و) منعه (قوم في الاسباب  
 والشروط والموانع) قالوا لأن  
 القياس فيها يخرجها عن أن  
 تكون كذلك اذا يكون المعنى  
 المشترك بينها وبين المقس عليها  
 هو السبب والشرط والمانع لا  
 خصوص المقس عليها أو القيس  
 وأوجب بأن القياس لا يخرجها  
 عما ذكر والمعنى المشترك فيما كان  
 على لها يكون على ما ترتب عليها  
 مثاله السبب قياس الابلح فيخرج  
 الزايل صانع الابلح فيخرج  
 محرر شرطا مشتمل على طبعها

(و) منه (قوم في أصول العبادات) فتجاوز الصلاة بالاجماع المتبسة على صلاة القاعد بجماع الجوزة فالاولان الدراوي  
 سوفر على نقل أصول العبادات وما يتعلق بها وعدم نقل الصلاة بالاجماع التي هي من ذلك تبدل على عدم جوازها فلا يثبت جوازها  
 بالقياس ودفع ذلك بمنعه ظاهر (و) منع (قوم) القياس الجزئي (١٧٥) الحاشي) أي الذي تدعو الحاجة إلى مقتضاه (أذا لم يرد

نص على وقفه) في مقتضاه (كفتان  
 الدول) وهو ضمان الثمن المشتري  
 ان خرج المبيع مستحق القياس  
 يقتضي منه لانه ضمان ما لم يجب  
 وعليه ابن مريم والاصح منه  
 لعدم الحاجة اليه لعمالة القراء  
 وغيرهم لكن بعد قبض الثمن  
 الذي هو صعب الرجوع حيث  
 يخرج المبيع مستحقا والمثال غير  
 مطابق فان الحاجة داعية فيه  
 إلى خلاف القياس الآن يفسر  
 قوله الحاشي بمادعو الحاجة  
 اليه أو إلى خلافه فان المسئلة  
 مأخوذة من ابن الوكيل وقد حال  
 فاعادة القياس الجزئي اذا لم يرد  
 من النبي صلى الله عليه وسلم بيان  
 على وقفه مع عموم الحاجة اليه في  
 زمانه أو عموم الحاجة إلى خلافه  
 هل يعمل بذلك القياس فيه خلاف  
 وذكر بصور منها ضمان الدرك  
 ذكره كما تقدم وهو مثال للشي  
 الثاني المسئلة ومنها هو مثال  
 للأول صلاة الانسان على من مات  
 من المسلمين في مشارق الارض  
 ومغاربها وغشوا وكفوا في ذلك  
 اليوم القاسم يقتضي جوازها  
 وعليه الزواني لانهم صلا على  
 غائب والحاجة داعية لذلك لنفع  
 المسلم والمسلم عليهم ولم يرد من  
 النبي صلى الله عليه وسلم بيان

كلا بلاج المذ كورفانه متحقق في الواط كازنا فيلحق الواط بالزنا لهذا الجامع (قوله  
 في أصول العبادات) أي أعظمها وأدخلها في العبد كالصلاة بخلاف نحو الكفارة  
 وأراد بالقياس في أصول العبادات أي من القياس في نفسها وفيما يتعلق بها كالاجماع  
 في المثال المذكور (قوله ودفع ذلك بمنعه ظاهر) أي ان عدم النقل لا يدل على  
 عدم الجواز (قوله تدعو الحاجة إلى مقتضاه) أي إلى تدويله بجواز الصلاة على  
 الغائب في المثال الآخر (قوله اذ لم يرد نص على وقفه) مفهوما هو الجواز عند الورود وقد  
 يشكل بحسب ما في من أن شرط القياس أن لا يكون دليل الاصل شاملا للفرع وقد يجب  
 باحتمال انه مبني على القول بعدم اشتراط الشرط المذكور فان فيه خلافا كما ذكره  
 المصنف في شرح المختصر خصوصا والمسئلة مأخوذة من ابن الوكيل وهذا القيد  
 في كلامه ولعله من لا يشترط ذلك وبالجملة فنقل ما عليه في مقامه هو الاحتياط فلا إشكال  
 على المصنف قاله سم (قوله كضمان الدرك) أي قياس ضمان الدرك على الدينون  
 قبل شيوعها (قوله ان خرج المبيع مستحقا) أي مثلاً ومعيها أو ناقصاً (قوله والاصح  
 صحة) أي في القروع لا في الامول وغيرها من موافقة القروع للامول كما هو مقرر (قوله  
 لعمالة القراء) متعلق بالحاجة واللام بمعنى في كافي قوله تعالى وقض المواريث القسط  
 ليرحم الضميمة أي فيه (قوله حيث يخرج المبيع مستحقا) ظرف للوجوب (قوله وقد  
 قال) أي ابن الوكيل الخ وهذه الجملة في معنى العلة (قوله القياس الخ) مبتدأ خبر قوله  
 هل يعمل الخ (قوله في زمانه) أي زمان النبي صلى الله عليه وسلم لا في زمان القياس  
 كما قاله شيخنا وذلك ظاهر (قوله وذكر) أي ابن الوكيل له أي القياس الجزئي للحاشي  
 صورا أي أمثله وقوله ذكره كما تقدم أي في كلام المصنف من أن القياس يقتضي منه  
 (قوله للشي الثاني) أي وهو ما تدعو الحاجة إلى خلاف مقتضاه (قوله ومنها هو  
 مثال للأول) أي وهو ما تدعو الحاجة إلى مقتضاه (قوله القياس يقتضي جوازها الخ)  
 أي القياس على الصلاة على شخص غائب معين وهي صلاته صلى الله عليه وسلم على  
 الغائب (قوله معارضة عموم الحاجة له) متعلق بالحاجة مخذوف أي عموم الحاجة  
 إلى خلاف مقتضى القياس ولم يتعلق بمعارضة شيخ الاسلام وحاصله أن ضمان الدرك  
 تعارض فيه أمران قياسه على بقية الدين المدعومة فيقتنع وهذا هو جواز القياس فيه  
 الذي اقتضاه كلام المصنف حيث ضعف المنع والثاني ملاحظة عموم الحاجة له فيحكم  
 بجوازه ولا يقاس بضمان بقية الدين المدعومة وهذا هو منع القياس فيه الذي حكاه  
 المصنف بقوله ومنع قوم الخ سم (قوله وآخرون في العقلان وآخرون في النبي الاصل)

لذلك ووجه منع القياس في الشيء الأول الاستغناء عنه بصوم الحاجة وفي الثاني معارضة عموم الحاجة ليو الجزئي الاول قال  
 لامانع من ضم دليل إلى آخره في الثاني تقدم القياس على عموم الحاجة (و) منع (آخرون) القياس (في العقلان)



فحسية تضعيف هذين القولين ان الصحيح عنده جواز القياس وبخيه في العقلات  
والتي الاصل لانه لا مانع من ضم دليل الى آخر وحسنه فغيرد عليه انه هلا اجاز  
في الشرعيات اذا كان حكم الفرع مضموعا مع انه منع ذلك كآبائي في هذا الكتاب بما  
وجه الفرق بينهما فالهم (قوله لاستغنائها عنه بالعقل) فيه ان هذا الدليل انما ينتج  
عدم الحاجة الى القياس لا امتناعه وقد تقدم نظير ذلك والجواب عنه بما عناه فراجع  
(قوله مثال ذلك قياس الباري على خلقه الخ) هذا مما يسمى عند المتكلمين بقياس  
القائب على الشاهد وضعفه الامام الرازي وغيره بأنه لا يقيد المقيس والمطلوب في  
المسائل التي استدلوها به فيها المقيس مع ان في تعبيرهم عن الباري تعالى بالقائب اساءة أدب  
شيخ الاسلام (قوله في التقي) أي في ذي التقي لانهم نفس نقض على ثبوت انما نفس شيئا  
لم يجد فيه حكما بعد البحث عنه على شيء بهذه الصفة والمراد بالتقي الاصل البراءة الاصلية  
كما ذكره الشارح في تفسيره بقوله أي بقا الشيء الخ (قوله فاذا وجد شيء يشبه ذلك) أي  
ما انت في حكمه لا تتواضد له فتقوله لاحكامكم فيه صفة كاشفة شيخ الاسلام  
(قوله للاستغناء عن القياس بالتقي الخ) قيمة ما تقي الذي قبله (قوله اذا لا مانع من  
ضم دليل) أي وهو القياس الى آخر وهو البراءة الاصلية (قوله وتقدم قياس اللغة)  
جواب سؤال تقديره لم ترك ذكر قياس اللغة فأجاب بأنه تقدم (قوله ولا يظن انه  
أغفل) قال الشهاب المراد فيه لكن في الصحاح أغفلت الشيء اذا تركته عن ذكره  
وتغافل عنه اه ولا يصلحها اه ولا مانع من صلاحية بناء على ان المراد لا يظن  
بواسطة تركه من الكتاب أو ما ظننا لم سم (قوله والصحيح ان القياس جهة) أي على  
الجهت ومقتضيه فاه سم والظاهر ان قوله والصحيح الخ قابل للمنع فيما تقدم ولا يقال  
ان المقابل للمنع الجواز لا نقول لانه معنى لجوازه الا كونه جهة فالجواز مستلزم لكونه جهة  
(قوله الذي هو الخ) الذي نفت للسكوت وضربه للسكوت وهو مبتدأ خبره قوله وفاق  
وقوله في مثل ذلك متعلق بوافق والاشارة بذلك للعمل المذكور وقوله من الاصول  
العامة حال من ذلك واعتبر كالعنفه التكرر والشموع وكون المسكوت عنه من  
الاصول العامة ليكون هذا الاجماع قطعيا ولهذا قال سعد الدين ولما كان اجماعا  
سكونيا وهو على لا قطعي دفعه بأن مثل هذا السكوت قطعي لا قطعي لقضاء العادة قطعيا  
بأن السكوت على مثل هذا الاصل الكلي الداعي لا يكون الا من وفاق اه أي فهو  
من السكوت الذي وجدته في اماراة الرضا فيكون من قسم الصريح حسن (قوله  
ولعله تعالى) عطف على قوله لعمل كسر الخ واخوه عنه لانه محتمل لغير ذلك بأن يصل  
الاعتبار على الاعتراض والازجار (قوله كمثل الحيض الخ) مثال للامور التي ترجع  
للعادة والخلقه فالاعتراض والحيض والخلقه وكذا القول فيما بعده وقوله وأحكمه  
أي أحكم ما ذكر من الحيض والنفس والحل وأورد ان قوله الالمانية والخلقية يعني

قالوا الاستغناء بها عنه بالعقل ومن  
أجاز قال لا مانع من ضم دليل  
الى دليل آخر مثال ذلك قياس  
الباري تعالى على خلقه في انه  
يرى بجامع الوجود اذ هو علة  
الروية (وسنعه) آخرون في التقي  
الاصلي أي بقا الشيء على مكان  
قبل ورود الشرع بأن يفتي الحكم  
فيه لا تتواءم مدركه بأن لم يجد  
الجهت بعد البحث عنه فاذا وجد  
شيء يشبه ذلك لاحكامه فيه قبل  
لا قياس على ذلك للاستغناء عن  
القياس بالتقي الاصل وقيل قياس  
اذا لا مانع من ضم دليل الى آخر  
(وتقدم قياس اللغة) في محضها  
لان ذكره هناك أنسب من ذكر  
معظمه لانه هنا وبه عليه ثلاثا يظن  
انه أغفل (والصحيح) ان القياس  
(جهة) لعمل كثير من العبادات به  
متكررا وانما جامع سكوت الباقيين  
الذي هو في مثل ذلك من الاصول  
العامة وفاق عادة ولقوله تعالى  
فاعتبروا والاعتبار قياس الشيء  
بالشيء (الا في الامور) (العادة  
والخلقية) أي التي ترجع الى  
العادة وتطلقه كقول الحيض  
أو النفس أو الحل وأكثره

عنه ما بعده لشموله لأن المقصود بما بعده الإشارة إلى أن القياس لا يجري في كل  
الاحكام لأن منها ما لا يدركه شأنه بل انما يجري فيمدركه معناه والعادية والخلفية  
على ايدرك معناه فيكون استثناء هذا اخلاقي استثناء ما بعده ما يكون استثناءه  
مقتضيا عن استثناءه أو اجيب بأن العادية والخلفية ليست من الاحكام الشرعية ولو  
سلم كونها بها بالتأويل بأن يراد بالعادية والخلفية الاحكام المترتبة عليها كالأحكام  
المترتبة على كون أقل الحيز يوما وليست له من حمة الاستماعين وأن الدم في يوم  
وليست له أو يراد بالأحكام في قوله والافى كل الاحكام ما يشمل النسب التابعة سواء كانت  
مستفادة من الشرع أو من العادة والخلفية فذكرها لشارة إلى المخالف في كل  
منهما وأنه اختلف في كل منهما بخصوصه وهذا يدفع ما أورده الكمال من أن الجمع  
بينهما كالتركيز اثنان في الاختصار قاله سم (قوله فلا يجوز ثبوتها بالقياس) أي  
فلا يقاس القياس مثلا على الحيز في حذته وقوله فلا يجوز الخ عدل اليه عن أن يقول  
فلا يكون القياس حجة فيه الذي هو ظاهر صحيح المصنف أصلا لكلامه لأن الخلاف  
انما هو في جواز لا في عدم حجة أشاره شيخ الاسلام (قوله يعني أن كلاس الاحكام  
صالح الخ) أي أن كل حكم في نفسه وعلى اقتضائه مع قطع النظر عن غيره صالح لان ثبت  
بالقياس هذا امر اذا التفتل يجوز القياس في كل الاحكام لأن الاحكام جميعها يجوز ان  
تكون ثابتة بالقياس بحيث يجمع جميعها في ثبوتها اذ لا تضع دعوى ذلك لانه لا بد  
في كل قياس من أصل مقبض عليه يثبت حكمه بغير القياس كإساق في ثلاثة وترجو بان  
القياس في الكل نروج الاصول المقيس عليها قاله سم (قوله بأن يدرك معناه) فيه  
أن يقال المحتاج لإدراك معناه هو المقيس عليه لا المقيس الذي ذكره وذلك لأن المراد  
بمعناه المعنى الذي لا شرع الحكم لا مطلق المعنى اذ لا ارتباط له بالقياس ولا يفتق ان  
القياس يتوقف على ادراك ذلك بالنسبة للمقيس عليه ليعلم أن يطلق به ما شاركه في ذلك  
المعنى وأنه بعد ادراكه بالنسبة اليه لا يتوقف القياس على سوى ادراكه وجود ذات ذلك  
المعنى في المقيس وان لم يدرك أنه شرع له الحكم فأدراك المعنى بوصفه شرع له الحكم  
كما هو المراد انما يحتاج المعنى بالقياس بالنسبة للمقيس عليه اللهم إلا أن يراد بدارك  
معناه أن يدرك فيه وجود ذات المعنى الذي علم شرعية الحكم له في المقيس عليه وقد  
يتوجه بعد ذلك أن التسمية على ادراك المعنى بالنسبة للمقيس عليه أهم لانه المحتاج اليه  
في القياس على ما تقرره الاقتصار عليه أو على من القياس الذي ارتكبه وقد يقال انما  
اقتصر على التوضيح في جانب المقيس موافقة لكلام المصنف فان المستثنى  
في كلامه بمعنى المقيس ويحجب بأن ذلك لا يقتضي تركيز ما يتوقف عليه القياس  
من ادراك المعنى في المقيس عليه فليأمل توجيه وجهه لكلامه سم (قوله  
وهو اعانة الجاني) قضية الاعانة عدم اختصاص ذلك بالعاقلة الآن يراد الاعانة

فلا يجوز ثبوتها بالقياس لانها  
لا يدرك المعنى فيما يرجع فعله الى  
قول الصادق وقيل يجوز لانه  
قيد ذلك (والافى كل الاحكام)  
فلا يجوز ثبوتها بالقياس لأن منها  
ما لا يدرك معناه كوجوب الدية  
على العاقلة وقيل يجوز بمعنى أن  
كلام الاحكام صالح لان ثبت  
بالقياس بأن يدرك معناه وهو وجوب  
الدية على العاقلة لسمعى يدركه وهو  
اعانة الجاني

فمعلوم معدوقه مستكبا بان القام لاصلاح ذات البين بما يصرف اليه من الزكاة (والا لقياس على منسوخ)  
فلا يجوز لانتفاء اعتبار الجامع بالتسخ (١٧٨) وقيل يجوز لان القياس مظهر لمحكم الفرع المكين ونسخ

الاصل ليس نسخا للفرع (خلافا  
للمعنيين) جواز القياس في  
المستنبطات المذكورة وقد تقدم  
توجيهه (وليس النص على العلة)  
لمحكم (ولو في جانب الترتل امرأه  
بالقياس) أي ليس امرأه لا  
في جانب الفعل فهو كرم زيد العلة  
ولا في جانب الترتل فهو انحرام  
لا سكارها (خلافا للبصري)  
أي الحسين في قوله انه امرأه في  
الجامع اذ لا فائدة لذكر العلة الا  
ذالتي في قولهم رد التعبد بالقياس  
استبعد في هذه الصورة قلنا  
لاننا لم نلنا فائدة في ذلك بل  
القائدة بان مدرك الحكم  
ليكون أوقع في النفس (وثانها)  
وهو قول ابي عبد الله البصري  
(التفصيل) أي انه امرأه في جانب  
الترتل دون الفعل لان الصلة في  
الترك المسند وانما يحصل  
الفرض من انعدامها بالامتناع  
عن كل فرد عما صدق عليه العلة  
والعلة في الفعل المصلحة يحصل  
الفرض من حصولها باقرقلنا  
قوله عن كل فرد عما صدق عليه  
العلة بمنع كل يكتفي عن كل فرد  
عما صدق عليه الحال (وأركانها)  
أي القياس (أربعة) مقيس عليه  
ومقيس ومعنى مشترك بينهما  
وحكم للمقيس عليه يتعدى  
بوامطة المشتركة إلى المقيس ولما كان بينهما من الاولين منها بالاصل والفرع على خلاف في ذلك ذكر في ضمن الثالث  
تعبيرها فقال الاول (الاصل) وهو محل الحكم المشبه به (بالفرع) هو المقيس عليه

بوامطة المشتركة إلى المقيس ولما كان بينهما من الاولين منها بالاصل والفرع على خلاف في ذلك ذكر في ضمن الثالث  
تعبيرها فقال الاول (الاصل) وهو محل الحكم المشبه به (بالفرع) هو المقيس عليه

الثالث كذا (قوله أي دليل الحكم) أي دليل حكم الأصل من كتاب أئمة وأجاء  
 (قوله وسأني الخ) جواب أن يقال قد عرق الخلاف في الأصل فما حكم القرع  
 (قوله كيف ودليله القياس) أي والقياس لا يصح عذمه فإذا القرع من أركان  
 القياس ويستحيل كون الشيء ركناً من أركان نفسه فإله العلامة وأما قوله ولما قيل أن  
 يقول يمكن جعله فرعاً فترفع عن أصل وهو دليل حكم المشبه ولا بعد القرع حيث  
 من أركان القياس اهـ فإجابته كما قال سم إن الكلام انما هو في القرع الذي هو من  
 أركان القياس لا في الفرع في الجملة وما ذكره انما هو تصحيح لكون القياس فرعاً في الجملة  
 (قوله فالأقول) أي من قول القرع بمعنى على الأول أي من أقوال الأصل وهو كونه  
 محل الحكم وفي الاقتصاد في البناء على ما ذكره حيث اذ لا مانع من بناء الأول في معنى  
 الفرع على غير الأول في معنى الأصل كالحكم والدليل فإن القرع بمعنى المحل  
 ينبغي أي من حيث حكمه على الأصل بمعنى الحكم والدليل لا يقال هذا البناء بوجه  
 حكمه لا بنفسه لأننا نقول وبناء المحل على المحل انما هو بواسطة حكمهما أيضاً فليأتنا  
 فإله سم (قوله والثاني) أي من قول القرع وهو حكمه بمعنى على الثالث أي من أقوال  
 الأصل وهو حكم الأصل وكذا على الثاني أي من أقوال الأصل وهو دليل حكمه  
 (قوله لا يخرج عما في اللغة من أن الأصل الخ) هذا ظاهر إذا كان الأصل الدليل  
 أو الحكم فإن الحكم ينبغي على الدليل وكذا الحكم ينبغي على الحكم وأما إذا كان  
 الأصل المحل كالبرئ مثلاً فلا معنى لجعل القرع بمعنى محل الحكم كالأرض عليه إذا انفصل  
 الذات على الذات ولا معنى أيضاً لجعل القرع بمعنى حكمه على الأصل بمعنى محل الحكم  
 إذ لا معنى لجعل حكم الأرض على ذات القطع مثلاً إلا أن يراد في الأول محل المحل من  
 حيث حكمه على المحل كذلك وفي الثاني محل حكم القرع على المحل أي من حيث  
 الحكم أيضاً ويصير ترجيح الأمر إلى محل الحكم على الحكم فليأتنا (قوله  
 والأول من الأقوال فيهما أقرب) أي لاستعمال الفقهاء (قوله فإن الأحكام تدفع) هذا  
 لا يتشبه على محذور المصنف والشايع من أن الحكم يصير في مفهومه التعلق التصريحي  
 فيكون حادثاً إلا أن يكون هذا بناء على ما ذهب إليه القير من أن الحكم قديم وأورد  
 على قره ولا متزع في القديم أنه أن أراد أن التفرع يقتضي القرب بالزمان فهو ممنوع  
 ألا ترى أن العمل العقلية تتفرع عنها معلولاتها مع أنها معاً بالزمان وأريد أنه  
 يقتضي الترتيب بحسب الرتبة لمسلم لكنه لا ينافي التقدم فالمانع من كون التفرع  
 هنا بحسب نفس الأمر أيضاً هذا المعنى فليأتنا (قوله بنوعه) أي الأصل والمجروح  
 حال من التقدم في عليه والبالغة لا يسهل أي ولا يثبت ما دل على جواز القياس على  
 الأصل ملائمة أو نحوه أي معبراً عنه بنوعه أو نحوه (قوله وهو محذور البقي)  
 يقع الموحدة بعد هاتين ثبوتية ثبوتية إلى بيع البتوت وهي الثياب كان يجمعها بالبصرة

(وقيل دليله) أي دليل الحكم  
 (وقيل حكمه) أي حكم المحل  
 المذكور وسأني أن القرع المحل  
 المشبه وقبل حكمه ولا ينافي فيه  
 قول بأنه دليل الحكم كيف ودليله  
 القياس فالأول بمعنى على الأول  
 والثاني سبق على الثالث وكذا على  
 الثاني لأنه إذا صحت فترع الحكم عن  
 الحكم مع تفرعه عن دليله لاستد  
 الحكم كله وكل من هذه الأقوال  
 التي في التسمية لا تقتصر على  
 في اللغة من أن الأصل ما ينبغي  
 عليه غيره والقرع ما ينبغي على  
 غيره والأول من الأقوال فيهما  
 أقرب كما لا يخفى وليكون حكم  
 الفرع غير حكم الأصل باعتبار المحل  
 وإن كان عينه بالحققة مع تفرع  
 الأول على الثاني باعتبار ما يدل  
 عليه من علم المذهب لا باعتبار  
 ما في نفس الأمر فإن الأحكام  
 قديمة ولا متزع في القديم (ولا  
 بشرط) أي الأصل التي يقتض  
 عليه (دال على جواز القياس  
 عليه بنوعه أو نحوه ولا اتفاق على  
 وجوده في خلافه) خلافاً لما  
 بالثقة أي زاعم اشتراط الأول  
 وهو عثمان النيسابوري اشتراط  
 الثاني

وهو بشر اليربى فمستند الأول لا يقاس في مسائل البيع مثلا الا اذا قام دليل على جواز القياس فيه وعند الثاني لا يقام  
فيما اختلف في وجود العلة فيه (١٨٠) بل لا بد بعد الاتفاق على أن حكم الأصل مطلق من الاتفاق على أن علة

كذا او ما اشترطه مردود

بانه لا دليل عليه (الثاني من)

أركان القياس (حكم الأصل ومن

شرطه ثبوته بغير القياس قيل

والاجماع) ان لو ثبت القياس كان

القياس الثاني عند اتحاد العلة

لقوا الاستقناء عنه بقياس الفرع

فيمضي الأصل في الأقل وعند

اختلافها غير معتقد لعدم اشتراط

الأصل والفرع فيه في علم الحكم

مثال الأول قياس الفسل على

الصلابة في اشتراط التينة فيجعل

العبادة ثم قياس الوضوء على

التفصيل فيما ذكر وهو لغو الاستقناء

عنه بقياس الوضوء على الصلاة

ومثال الثاني قياس الرزقي وهو

اقتداء بمحل الجماع على جب

الذكر في فسح الشكاح بجماع قوات

الاستقناء ثم قياس المذاهي على

الزني فيما ذكر وهو غير معتقد

لأن قوات الاستقناء غير موجود

فيه والقول بأنه لا يثبت حكم

الأصل بالاجماع لأن ما يعلم

مستنده النص ليستند القياس

اليه مردود بأنه لا دليل عليه ثم

يحتج أن يكون الاجماع عن قياس

ويُدفع بأن يكون حكم الأصل

حيث قد عن قياس مانع في القياس

والأصل عدم المانع (وكونه غير

مستنده بالقطع) كما ذكره الفزاري

أولى البتة موضع ينوحي البصرة كما ذكره هذا الاخير من الاثر وهو عثمان بن مسلم  
فقيه البصرة في زمن أبي حنيفة (قوله وهو بشر اليربى) نسبة الى مرس قرية من  
قرى مصر وهو بشر بن عثمان بن أبي كريمة كان من كبار المندعة وأخذ الفقه عن ابي  
يوسف توفي سنة ثمان عشرة ومائتين (قوله الثاني حكم الأصل) ينبغي أن يراد بالأصل  
هنا محل الحكم أو دليل الحكم لا الحكم لاضافته اليه اللهم الا أن تكون الاضافة  
سائية (قوله عند اتحاد العلة) أي كونها واحدة في القياسين (قوله للاستقناء عنه)  
أي عن القياس الثاني وقوله فيه أي في القياس الثاني وقوله في الأقل أي في القياس  
الأول (قوله فيما ذكر) أي في اشتراط التينة أي لما ذكر من أن الجامع العبادة (قوله  
في فسح الشكاح) أي في جواز فسحه وهو الحكم (قوله بجماع قوات الاستقناء)  
الاضافة سائية (قوله والقول بأنه لا يثبت حكم الأصل بالاجماع الخ) قوله على  
المصنف حيث أطلق في الاجماع مع أنه مقيد بغير الاجماع الذي يكون مستنده  
النص وهو الاجماع الذي يحتمل أن يكون مستنده النص أو القياس فحاصل هذا القول  
أنه يشترط في الاجماع اذا كان حكم الأصل ثابتا به أن يعلم كون مستند ذلك الاجماع  
نصا أم اذا استعمل فلا يجوز كون مستنده قياسا فيلزم أن يكون حكم الأصل ثابتا  
بالقياس وهو لا يصح لأن من شرطه ثبوته بغير القياس وحاصل الجواب كما اشار له  
الشارح انه لا أثر لهذا الاحتمال لأن من باب احتمال المانع والأصل عدمه ثم ظاهر كلام  
الشارح انه لو علم مضمون هذا الاحتمال امتنع القياس بناء على أن الاجماع ليس  
دليلا ذاته بل باعتبار مستنده ونازع الكمال وشيخ الاسلام فيما أقامه كلام الشارح  
من أنه اذا ثبت حكم الأصل بالاجماع اشترط أن لا يكون من قياس والمنازعة وان كان  
لها انتفاء في الجملة فانا وان قلنا الدليل في الحقيقة هو مستنده الاجماع لكن حصل له  
منزلة بالاتفاق على اعتقاده امتنازها فجاز أن يخالف حكم غيره بحال يتفق له في المنزلة  
الآن ما أقامه كلام الشارح وأوجهه اذ لفرق في الحق فيثبت بالقياس بين أن يصحبه  
اجماع أولا اذا المذموم موجود في الحالين ثم رأيت السيد السهمودي وهذه المنازعة  
فانه نقلها عن الكمال معبر عنه بالحنس ونعنيها بقوله وفيه نظر انه وان كان أقوى من مجرد  
القياس لا يفتق عنه التعليل السابق وهو كون القياس الثاني عند اتحاد العلة لقوا  
وعند اختلافها غير معتقد واطلاق المصنف وغيره صحة القياس على الأصل المستند  
الى الاجماع محمول على ما اذا لم يصح أن مستند الاجماع القياس بجماعين ذلك وقوله  
إن الشرط ثبوت الأصل بغير القياس لا ما يعتد به عندنا ثبوته بالقياس اه قاله سم (قوله  
الأن به لم مستنده النص) النص بدل من مستنده أو عطف بيان عليه ويعلم في كلامه  
بمعنى يعرف لعدم وجود مقبولين لها (قوله وكونه) أي حكم الأصل غير متعبد فيه

لأن ما تمسك به بالقطع انما يقاس على محله ما يطلب فيه القطع أي اليقين كالعقائد والقياس لا يقيد اليقين بالقطع  
واعترض بأنه يشهد اذا علم حكم الأصل وما هو العلة فيه ووجودها في الفرع (و) كونه (شرعيان استلحق) حكما (شرعيا)

بأن كان المطلوب إثباته ذلك بأن لم يستلحقه بأن كان المطلوب إثباته غير ذلك بناء على جواز القياس في العقليات واللفظيات فلا يشترط أن يكون حكم الأصل شرعياً بمعنى أنه يكون غير شرعي (١٨١) ولا بد أن غير الشرعي لا يستلحقه الا غير شرعي كما أن الشرعي لا يستلحقه الا شرعي ولذا ذكر الأستاذ

في غير هذا الشرط بناء على امتناع القياس في العقليات واللفظيات كما صرح به زاد المصنف فيه القيد المذكور وليبق على شرطية مع جواز القياس فيها المرجح عنده (و) كونه غير فرع اذ لم يظهر للوسط على تقدير كونه فرعاً (فائدة) فان ظهرت جاز كونه فرعاً (وقيل) يشترط كونه غير فرع (مطلقاً) والا فاطالة في القياس ان اتحدت كمال الثاني لقوا أو اختلفت كان الثاني غير معتقد كالتقدم ودفع المصنف ذلك بأنه قد ينظر للوسط الذي هو الفرع في الاول والاصل في الثاني مثلاً فائدة كما يقال التقاض روي قياساً على الزبيب بجامع العام والزبيب روي قياساً على التمر بجامع الطعم مع الكيل والتمر روي قياساً على الارز بجامع الطعم والكيل مع القوت والارز روي قياساً على التمر بجامع الطعم والكيل والقوت غالباً فيسقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه فيثبت أن الطعم وحده وإن التقاض روي كالكيل ولو قيس ابتداء عليه بجامع الطعم لم يسلم من منع علة فقد ظهر للوسط بالتدريج

بالقطع أي بالجزم أي بشرط أن لا يكون حكم الأصل مكلفاً باعتقاده اعتقاداً جازماً واستشكل هذا الاشتراط مع متقدم من ترجيح جواز القياس في العقليات وأجيب بأن العقليات أهم من القطعيات كما هو ظاهر فيجوز جوازها في العقليات لا ينافي هذا الاشتراط ثم أي فتكون هذا الاشتراط مخصوصاً بالمعصوم العقلاني فيسبق (قوله) بأن كان المطلوب إثباته ذلك أي بأن كان الحكم الذي يطلب إثباته بالقياس شرعياً فقولاه إثباته نائباً عما قيل المطلوب وذلك خبر كان (قوله) بناء على جواز القياس في العقليات واللفظيات فلا يشترط أن يكون حكم الأصل شرعياً صريح في أن العقليات غير شرعية وفيه نظر لان عدم تكون شرعية ولهذا مثل العقليات فيما سبق يجوز في إثباته الله تعالى سم (قوله) بمعنى أنه يكون غير شرعي ولا بد تفسيره عدم الاشتراط ويان المراد منه ودفع لما يوجه عدم اشتراط كونه شرعياً من جواز كونه شرعياً بأنه لا يجوز حينئذ كونه شرعياً بل يتعين كونه غير شرعي كما قال (قوله) وكونه غير فرع أي ومن شرط حكم الأصل كونه غير فرع لقياس آخر (قوله) والا فاطالة الخ أي وان لم يشترط كونه غير فرع بل جائز أن يكون فرعاً فاطالة الخ (قوله) كالتقدم أي في قوله ومن شرطه ثبوته بقدر القياس (قوله) ودفع المصنف ذلك أي الدليل (قوله) قد يظهر للوسط وهو الارز في المثال الثاني وقوله الذي هو الفرع في الاول أي في القياس الاول والمراد بالقياس الاخير من المثال الثاني وهو قياس الارز على البر وقوله والاصل في الثاني أي القياس الثاني وهو ما قبل الاخير وهو قياس التمر على الارز فالارز فرع في القياس الاول أعني قياس الارز على البر وهو وسطاً وصل في القياس الثاني أعني قياس التمر على الارز ولا يصح أن يراد بالاول الاول في المثال لعدم صحة قوله والاصل في الثاني لان الفرع في الاول حينئذ هو التقاض وهو ليس أصلاً في الثاني بل وليس وسطاً أيضاً (قوله) مثلاً راجع للاول والثاني أي او الثالث والرابع (قوله) ثم يسقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه أي يسقط الكيل عن كونه معتبراً في العلية بأن يقال لا نسلم أن علة الر بالكيل لوجوده في الجلس مثلاً مع أنه ليس بروي ويسقط القوت عن كونه معتبراً في العلية بأن يقال لا نسلم أن علة الر بالقوت لتعلق ذلك في الخلق فانه روي مع كونه غير مقتات وقوله بطريقه أي بطريق الاسقاط وهو ما علمت وقوله ثم يسقط عطف على يقال من قوله كما يقال وما فيه مصدرة (قوله) لم يسلم أي هذا القياس وهو قياس التقاض على البر وقوله عن منع علية أي علة الطعم في هذا القياس (قوله) فتكون تلك القياسات صحيحة (تفريع على قوله) كما يقال ثم يسقط الخ ولو قيس ابتداء الخ واعترض قوله فتكون تلك القياسات

فاندهي السلامة من منع علة الطعم فيما ذكر فتكون تلك القياسات صحيحة بخلاف ما لو قيس التقاض على السفرجل والسفرجل على البطيخ والبطيخ على التفاح والقياس على البر فانه لا فائدة للوسط فيها

صحيحة بأن ما عدا الأول لم يشارك فيه الفرع الاصل في علته حكمه وأعله الربوية  
 في الارزهي العلم والكل والقوت الغالب وهي منتصفة فبعد انقاس الارزوا يجب  
 بأن المراد أن كلامها صحيح باعتبار نفسه بما على تسليم أن العلة هي ما اعتبر فيه مع قطع  
 بالنظر عن كونه مبني على قياس آخر وهذا ذكره الشارع بحجاءة لكلام المصنف وبأن  
 المراد فلا ينافي أنه يوجه عليه منع كون العلة ما ذكرته وبسبب ذلك في قول الشارع  
 الا في لاطائل تحته (قوله بالعلم) خبران من قوله لأن نسبة الخ أي فالعلة واحدة  
 في نسبة ما عدا البر اليه فتنتهي الفائدة المذكورة لأنها انما تأتي اذا كانت العلة مركبة  
 من مجموع شيئين فأكثر لان كانت شيئا واحدا كما هنا (قوله نعم اعترض على المصنف الخ)  
 استدر السلي قوله ودفع المصنف ذلك (قوله لانه قد ثبت بالقياس ولا يصح كون فرع  
 للقياس المراد بثبوت الحكم فيه) حاصل ما أشار اليه أنه لا يلزم من كونه غير فرع أن  
 يكون ثابتا بغير القياس لانه قد ثبت بالقياس مع كونه غير فرع وذلك كالارز في المثال  
 المتقدم فانه ثابت بالقياس أي قبله على البر وهو القياس الاخير وهو غير فرع بل أصل  
 في الاقضية الباقية فقوله لانه قد ثبت بالقياس أي المقدر وهو الاخير كما في المثال المتقدم  
 وقوله ولا يكون فرع للقياس أي المركب وهو ما عدا الاخير في المثال المتقدم وقوله وان  
 كان فرع الاصل آخر أي كفرعية الارز المذكور عن البر في القياس المذكور وقوله  
 وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع الخ مقاد مفاد ما قبله كما قال الشارع (قوله ولا يفتي  
 ان هذا الكلام) أي الجواب المذكور للمصنف وفيه إشارة الى أنه لا يصلح أن يكون  
 جوابا (قوله المشغل على التكرار) أي تكرر علة في الملازمة أي فالصنف كثر  
 في الجواب سند المتع وهو في الموضوعين واحد (قوله لا يدفع الاعتراض) أي لانه ليس  
 المتصور في القرية في خصوص القياس الذي براد اثبات الحكم فيه بل هذا لا يتصور  
 ثبوته حتى يتبين اذ لا يفتي أن كل حكم هو أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعاً في ذلك  
 القياس حتى يجتزعه بل المراد كونه غير فرع لقياس آخر على أن العلة هي عامة اذ فرع  
 نكرة في سياق التي معنى اذ هي في معنى قولنا شرطه أن لا يكون فرعاً تنصصها بذلك  
 تخصيص من غير محض إشارة السلامة وحينئذ فكونه غير فرع مستلزم لثبوته بغير  
 القياس فثبت التكرار (قوله والمردف واحد) أي الدليل وهو انه ان احدث العلة كان  
 الثاني فرعاً وان اختلفت كان الثاني غير منه مقد (قوله على القول أولاً) أي وهو قوله  
 ومن شرطه ثبوته بغير القياس (قوله واستروح بما أجاب به) أي ذكر كما أجاب به في حال  
 كونه من حيث انفسه من التأمل وأعمال الفكر فكونا في عن عدم التأمل (قوله لا طائل  
 تحته) أي لا مكان منع علة العلم في المثال المتقدم من القياس التدريجي وامكان  
 تخصيصها في صورة الاقتصار على قياس التفاح على البر قد هو في ظهوره الفائدة المتقدمة  
 ممنوعة (قوله وعلى تقدير اعتبار) أي اعتبار التقيد فكان ينبغي حل اطلاقهم أي

لان نسبة ما عدا البر اليه بالعلم دون الكل والقوت نعم اعترض على المصنف بأن في قوله هنا مع قوله قبل ومن شرطه ثبوته بغير القياس تكراراً واجاب بقوله لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع اشتراط ثبوته بغير القياس لانه قد ثبت بالقياس ولا يكون فرعاً للقياس المراد بثبوت الحكم فيه وان كان فرعاً لأصل آخر وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع أن لا يكون ثابتاً بالقياس بل وان أن يكون ثابتاً بالقياس ولكنه ليس فرعاً في هذا القياس الذي براد اثبات الحكم فيه اهـ ولا ينبغي ان هذا الكلام المنقول على التكرار لا يدفع الاعتراض وكيف يدفع والدليل واحد كما تقدم وقد اقتصر الامام الرازي ومن تبعه على القول أولاً والآخرى ومن تبعه على القول ثانياً أي كونه غير فرع لجميع المصنفين هما من غير تأمل واستروح بما أجاب به وتقيد الثاني بما اذا اظهر للوسط فائدة اخذاً من كلام الحويث في السلسلة كما فيه فشرح المختصر لاطائل تحته وعلى تقدير اعتبار فكان ينبغي حل اطلاقهم عليه لأن يحكي بتسليم ويصرح فيه بطلانهم فيجهر جوابه

(وأن لا يعدل عن سنن القياس) فاعدل عن سنته أي خرج من منهاجه لالمعنى لا يقاس على محله التعذر التعدية حيثئذ كشهادة خزعة قال صلى الله عليه وسلم من شهدته خزعة فحسبه فلا يثبت (١٨٣) هذا الحكم لغيره وإن كان أعلى منه رتبة في المعنى المناسب لذلك من

التدين والصدق كالصديقين رضى الله عنه وقصة شهادة خزعة رضى الله عنه ورواها أبو داود وابن خزيمة وحاصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساناً أعرابي فجعله البيع وقال هل تشهد أبشهر على فهد عليه خزعة من ثابت أي دون غيره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلت على هذا ولم تكن حاضر أمنا فقال صدقت فيما جئت به وقلت أنك لا تقول الأحقا فقال صلى الله عليه وسلم من شهدته خزعة أو شهد عليه فحسبه هذا الغرض من خزعة ولم يلفظ أي داود فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين وذكر أهل السير أن ذلك القرس هو المحمي من خيل النبي صلى الله عليه وسلم بالمرحز بن الحسن صهله (و) أن لا يكون دليل حكمه أي الأصل (شاملاً لحكم الفرع) للاستغناء بحيثئذ عن القياس بذلك الدليل على أنه ليس بجعل بعض الصور المشتملة أصلاً لبعضها بأولى من العكس مثاله ما لو استدل على روية البرمجة بمسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل ثم قيس عليه الذرة بمجامع العلم فإن الطعام يتناول الذرة كالبرمجة وما ساق

الاطلاق القوم فأنهم قالوا يشترط كونه غير فرع ولم يردوا بما إذا لم يظهر للوسط فائدة كما قيد هويه ولم يقولوا أيضاً مطلقاً فعبارة بهم بمحتمل للتقييد بما قيد هويه فعبارة بهم مطلقاً تقتضيهما التقييد بالتقييد الذي كور لا يقتضيهما الاطلاق فلا يقتضيهما التقييد الذي كور كاتسب ذلك لهم المستغنى وقيل مطلقاً فكان المناسب على فرض اعتبار التقييد الذي كور على الاطلاقهم عليه بأن يقول فيما تقدم ومن شرطه ثبوته بفرض القياس أن لم يظهر للوسط فائدة أو يقتصرها على قوله هنا وغير فرع إذا لم يظهر للوسط فائدة وأن لم عليه التكرار على ما تقدم وقوله لأن يحكى بقيل أي لأن يحكى الاطلاق بقيل القيد يقتضيه ما ذهبوا اليه مع أنه هو الصحيح وعلى فرض أن التقييد هو الصحيح فعبارة بهم محتملة فعملها على ما أتى التقييد وتضعفها لا تناسب (قوله) وأن لا يعدل عن سنن القياس) فاعل يعدل متصرف يعود على حكم الأصل أي يشترط في حكم الأصل أن يكون جارياً على سنن القياس وطريقته بأن يكون مستقلاً على معنى وجوب تعديه من الأصل إلى الفرع فخرج عن ذلك بأن لم يشغل على المعنى الذي كور لا يقاس على محله كالحكم الثابت بخزعة رضى الله عنه وهو قبول شهادته وجعلها فائضة مقام شهادة رجلين فإن العلة في ذلك قصد صدقه وعلمه بأنه صلى الله عليه وسلم لا يقول الاحتمال وسفه إلى فهم حل الشهادة بالاستناد لذلك وظاهر أن هذا غير موجود في غيره ضرورة أن الأصل في ذلك كور لا يتصور في غيره بعد ثبوته (قوله) لا معنى أي لا معنى يستلزم إلى الغير أهم من عدم وجود معنى أصلاً ووجود معنى لا يتعدى كما هنا (قوله) غسبه أي كافي عن شهادة اثنين (قوله) فلا يثبت هذا الحكم) أي قبول شهادته وحدها بشهادة رجلين (قوله) المناسب لذلك) أي للشهادة وقوله من التدين والصدق بيان للمعنى المناسب (قوله) وعلت أنك لا تقول الاحتمال أي ومن جهة ذلك شراً لهذا القرس من الاعراض (قوله) فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين) لعل ذلك في غير الزنا ونحوه مما يثبت بشهادتين (قوله) للاستغناء بحيثئذ عن القياس بذلك الدليل) الانسب في التعليل لأنه لا معنى للحاق أحد هما بالآخر مع أن دليلهما واحد (قوله) فإن الطعام الخ) علة لقوله لعل أي وجه كونه مثلاً لأن الطعام الخ وقال الشهاب لا يفتي أن هذا الكلام انما يطابق ماضى أو لو كانت العبارة أن لا يكون موضوع دليل حكم الأصل أو متعلقه شاملاً للفرع اهـ وقد يجب بآه إذا اخرج في موضوع الدليل كل من الأصل والفرع وكان الدليل مثلاً ولا الهالان اندراجهما في موضوعه ومتعلقه فرع دلالة الدليل على المعنى الصادق عليهما فالطابطة لهما غاية الامران في التعبير كما يحتمل ما شاع سائغ فلا اعتراض به (قوله) وساق من شروط العلة الخ

من شروط العلة أن لا تناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار فإياه المبني على جواز دليلين على مدلول واحد كما سيأتي لا يأتي هنا كما فهم من الصلاة السابقة في التوجيه



مقصود بهذا الفرق بين ما هنا من الاشتراط المذكور وما يأتي في العلة من اشتراط عدم تناول دليله لحكم الفرع على المختار فذكر الخلاف فيما يأتي دون ما هنا وحاصل الفرق أن المختار في اشتراط ما ذكر في العلة بناء على جواز دليلين على مدلول واحد وهذا البناء غير متأت هنا فاجعل أحد المدلولين أصلا والآخر فرعاً مقبلاً على ذلك الأصل ليس بأولى من العكس فالقبول لا يصح لما يلزم عليه من التصحيم فلذا كان هذا الشرط متفقاً عليه دون الآخر في هذا أيضاً ما أشار إليه واعترضه العلامة ومثله التمثال واللفظ للأول بعينه من الين أن دليل العلة دال على حكم الأصل قطعاً أذ معنى الدلالة على العلة الدلالة على كونها معرفة للحكم المعين أو باعتبارها فإذ افترض أنه دال على حكم الفرع كان دالاً على حكمه قطعاً فالحكم في أحد ما يلزم أن يقال في الآخر أي فيلزم أن يأتي هنا مقابل ما يأتي فيقول الشارح لا يأتي هنا ممنوع وقد قيل سم للفرق بين المستثنى عما لا حاجة إلى إيراد (قوله وأني المصنف بالظاهر يدل الضمير) أي حيث لم يقل وأن لا يكون دليله وكان الشارح يشير إلى أنه لا وجه للعدول إلى الظاهر وقد يقال وجه العدول دفع توهم عود الضمير إلى غير حكم الأصل كما هو أقرب منه لفظاً كقوله القياس وقد يقال هذا التوهم بعد جذاً فلذا لم يرجع الشارح عليه على أن هذا التوهم لا يأتي في قوله وكون الحكم متفقاً عليه أذ لا يأتي بالضمير في توهم عوده لحكم الفرع بلا شبهة (قوله والافصاح) أي وإن لم يتفق عليه فإنه يحتاج عند توجيه المنع عليه إلى إثباته فيقتل إلى مسألة أخرى وهي إثبات حكم الأصل قال شيخ الإسلام أي وهو ممنوع منه ومطه إذا لم يرم المستدل إثبات الحكم والعلة والافسح ممنوعاً كما يعلم بما يأتي فلا يؤثر حينئذ عدم الاتفاق اهـ (قوله ويقوت المقصود) أي وهو إثبات حكم الفرع (قوله) لينا في القسم الباحث منه) يجب عنه بأنه يأتي له منعه من حيث العلة كما هو المراد وإن لم يأت منه من حيث هو فالشيخ الإسلام وبه يجب عن إيراد الكمال بقوله هذا لا يتم مع اشتراط اتفاق المصنفين اهـ أي لأن اشتراط الاتفاق قيد على طلب سد باب المنع كما يدل عليه قول الشارح والافصاح عند منعه إلى إثباته الخ وإن التعليل بقوله لينا في القسم الباحث منه يدل على طلب عدم سبب المنع فقامت إنيان (قوله فانه لا مذهب) أي من حيث البحث وأما من حيث العمل فله مذهب يعمل به (قوله ولكن لعنتين مختلفتين) الجار والمجرور متعلق بمحذوف والتقدير ولكن ثبت لعنتين الخ ويصح جعله صلة للاتفاق فيكون متعلقاً بقوله متفقاً لأن الاتفاق نشأ بواسطة العنتين وأما قوله الآخر أي وأوله فيقسمين تعلقه بمحذوف أي أو كان ثابتاً للعلة أذ لا يمكن الوصف بالاتفاق للعلة مع الاختلاف في وجوبها وقال العلامة لا يخفى أن القسم الثاني لعنتين أيضاً لانه كما هو ظاهر فالصواب في التقابل أن يقال بعدم قوله مختلفتين فإن منع انحصار علية على المستدل لا وجودها في الأصل فهو مركب الأصل وإن منع وجودها

وأني المصنف بالظاهر يدل الضمير  
الراجع إلى الحكم الأصل المحدث  
منه في قوله دليل حكمه وفي قوله  
(وكون الحكم) أي في الأصل  
(متفقاً عليه) والافصاح عند منعه  
إلى إثباته فيقتل إلى مسألة أخرى  
ويشتر الكلام ويقوت المقصود  
(أقبل بين الأمة) حتى لا يأتي المنع  
بوجه (والاصح بين المصنفين) فقط  
لأن البحث لا يعدو هما (و) الأصح  
(أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق  
المصنفين فقط (اختلاف الأمة)  
غير انحصار في الحكم بل يجوز  
اتفاقهم فيه كالمصنفين وقبل يشترط  
اختلافهم فيه لينا في القسم  
الباحث منه فانه لا مذهب له  
(فان كان الحكم متفقاً) عليه  
(بينهما ولكن لعنتين مختلفتين)  
كما في قياس حلي بالبالغة على  
حلي الصبية في عدم وجوب  
الزكاة

في الاصل فهو مركب الوصف ا ه وأجاب سم بأن السر فيما منعه الشارح الاشارة  
الى أنه لم يعتبر في التسمية مركب الوصف وجوده انما انظم كما به من توجيه الشارح  
تلك التسمية حتى لو فرض عدم تعليله بالكلية كانت التسمية بذلك محالاً والى ذلك من  
دقائق هذا الكتاب ا ه (قوله فان عدمه في الاصل) أي وهو على الصية متفق عليه  
بيننا أي معاصر الشافعية وكذلك المالكية وبين الحنفية فالقائمين هنا الشافعية  
والمالكية القائلون بعدم وجوب الزكاة في حالي البالغة كالصغيرة للعلل المذكورة وهو  
كونه حلياً بما حوالا الحنفية يرون أن الزكاة في عدم وجوب الزكاة في حالي الصية كونه على  
صية وهذه العلة غير موجودة في البالغة فالقياس المذكور غير مقبول لمنع النقص  
وجود العلة في الفرع كما أوضحه الشارح (قوله أي القياس المشتق الخ) انما  
احتاج الى ذلك لأن كلام المصنف يوجب عود النقص من قوله فهو عائد على الحكم مع أن  
المسمى بمركب الاصل هو القياس لا الحكم (قوله أي بانه) أشار بذلك الى أن  
التركيب في مركب الاصل وكذا في مركب الوصف كما سيقول يعني اننا المذكور  
لا يعمى التركيب ضد الافراد وهو تابع في ذلك لا مدى وفي الضد ما يحتاج ذلك  
وهو خلاف في التسمية مع الاتفاق على أن مسمى المركب في القسمين كما ذكره  
الشارح والتسمية أمر اصطلاح لا مشاحة فيه قال الكمال وما سلكه الشارح تعا  
للا مدى أقرب مما سلكه الضد ومنه ان الهمام (قوله فان صفة في الاصل) أي  
وهو فلاة التي أترجها طالق (قوله متفق عليه بيننا وبين الحنفية) مثل الحنفية  
في ذلك المالكية فان العلة عندنا أي المالكية في الاصل عدم ملك المحل الذي يقع  
عليه الطلاق وهو العصب فالطلاق المذكور خير لا تعليق وأما التعقيق فيقع به  
الطلاق عند حصول المعلق عليه لوجود ذلك المحل الذي يقع عليه ال لازم حينئذ  
(قوله ويشول هو تنجيز) أي فلا يصح القياس المذكور لعدم وجود العلة التي  
تعدى الى الفرع في الاصل (قوله ولا يقبلان) أي لا يهضمان على النقص وأما بالنسبة  
للقائمين ومقلده فيعتبره فان قيل الحكم بعدم القبول في مركب الوصف مع أن النقص  
يمنع وجود العلة في الاصل فإنه قوله الا فان لم يتقاعلى الاصل ولكن رام المستدل  
اثبات حكمه ثم اثبات العلة فلا يصح قوله فان ذلك منع النقص وجود العلة في الاصل  
أيضاً مع أن القياس مقبول أي أنهض على النقص قلنا لا منافاة لأن الكلام هنا في مركب  
الوصف باعتبار مجرد الاتفاق على الحكم مع منع النقص وجود العلة في الاصل بدون  
اثبات المستدل لها والكلام هناك مع اثباتها كما يصرح بذلك الكلام في الحلين سم  
(قوله في الاول) أي القياس الاول وهو مركب الاصل وقوله في الثاني أي القياس  
الثاني وهو مركب الوصف (قوله للتلافيين) أي مقلدي أرباب المذهب المجتهدين وهم  
مجتهدو المذهب وشيوخهم الذين يخرج كل منهم لقول امامه على خصمه القتل لام آخر

فان عدمه في الاصل متفق عليه  
بيننا وبين الحنفية والعلة فيه عندنا  
كونه حلياً بما حوالا وعندهم كونه مال  
صية (فهو) أي القياس المشتق  
على الحكم المذكور مركب  
الاصل) يعني بذلك لتركيب الحكم  
فيه أي بانه على العلقين بالنظر  
الى النقصين (أو) كان الحكم متفقاً  
عليه بينهما (العله يمنع النقص  
وجوده في الاصل) كما في قياس  
ان تزوجت فلاة فهي طالق  
على فلاة التي أترجها طالق  
في عدم وقوع الطلاق بعد الزوج  
فان عدمه في الاصل متفق عليه  
بيننا وبين الحنفية والعلة تعليق  
الطلاق قبل ملكه والحق يمنع  
وجوده في الاصل ويشول هو  
تنجيز (مركب الوصف) يعني القياس  
المشتق على الحكم المذكور  
بذلك لتركيب الحكم فيه أي  
بانه على الوصف الذي منع النقص  
وجوده في الاصل (ولا يقبلان)  
أي القياسان المذكوران لمنع  
النقص وجود العلة في الاصل  
في الاول وفي الاصل في الثاني  
(خلافاً للتلافيين) في قولهم  
يقبلان نظر الاتفاق بينهما على  
حكم الاصل

(قوله ولو سلم الخصم العلة للمستدل الخ) أي سلم أن العلة في الربا العظم مثلا ولو سلم وجودها في الأروم مثلا (قوله حيث اختلفا فيه) أي في القرع كما استظهره سمعنا لشجيه الشهاب عن قول شيخ الإسلام قوله فثبت وجودها في القرع وفي الأصل اه (قوله فان لم يتقوا الخ) قال العلامة هذا لا يلائم جعل اتفاق الخصمين شرطا إلى آخر عبارته وأجاب سمع بما حاصله أن ما هنا مقدم لما سبق فنقول هنا لا يشترط كونه متفقا عليه أي حيث لم يرد إثباته بالدليل ويتصل حينئذ من مجموع الموضوعين أن الشرط عند المصنف أحد الأمرين من الاتفاق أو الأثبات وأن الأصح هنا لا يشترط خصوص الاتفاق لاكتفائه بالأثبات المذكور وقبوله وأن مقابله يشترط ذلك لخصم من لعدم اكتفائه بما ذكر قال وبهذا يقطع ما أطل به وما زعمه من عدم الملازمة وأن القبول مبنى في كلام المصنف على عدم اشتراط الاتفاق وكتابه وهم أن قوله فان لم يتقوا الخ فترجع على اشتراط الاتفاق وليس كذلك كما هو ظاهر فتأمل ثم رأيت شيخ الإسلام تعرض لدفع المناقاة بين الموضوعين فراجع اه قلت لاشأن عبارة المصنف غير موفية بإفادة التقييد المذكور وإن كان مراده حيث لم يرد هذا بلصق ما تقدم لكونه مقيد للإطلاق مفهومه من عدم صحة القياس عند عدم الاتفاق كما قاله شيخ الإسلام وحينئذ فهذا مفرع على ما تقدم فإفهمه كلام سمع من أن ما هنا غير مفرع على ما تقدم غير صحيح وأما دعواه أن اعتراض العلامة بأن ما هنا مبنى على عدم اشتراط الاتفاق مبني على تفرع ما هنا على ما تقدم فمخووعة معنا بينا لا يخفى على متأمل (قوله بطريق) أي مسلكت من المسالكها الثانية وإنما عبر في جانب إثبات العلة بالطريق وفي جانب إثبات الحكم بالدليل وإن كان الطريق دليلا أيضا انتظرا للمشاع في الاستعمال من التعبير عن دليل إثبات العلة بالطريق (قوله المستلزم لتعليل) بالرفع فثبت لخصم (قوله بل يمكن) إثبات التعليل بدليل راجع للمستلزم فإثبات التعليل في الأول بمعنى إثبات أن الحكم معلل أي وإثبات أن علة كذا أيضا لأن مجرد إثبات أن الحكم معلل بدون تعيين العلة لا يثبت به القياس وإثبات التعليل في الثانية بمعنى إثبات ما هو العلة وأوردنا هذا ليعنى عنه قوله فان لم يتقوا الخ فإنه يفيد عدم اشتراط الاتفاق على العلة لأن الأوجب بأن المراد في ذلك أنهم لما لم يتفقا على أن العلة كذا مع اتفاقهما على أن الحكم معلل وفي هذا أنهم لما لم يتفقا على أن الحكم معلل سمع (قوله وقد تقدم الخ) جواب سؤال تقديره إن هاتين المسئلتين وهما الاتفاق على تعليل حكم الأصل والاتفاق على وجود العلة متساويتان في كون كل منهما ممتثقا عليه وصح تعليلهما بكل من الأصل والحكم وما صل الجواب أنه ذكر في كل محل ما له من دنسناستية وأوضع ذلك العلامة بشو به يعني أن المسئلة الأولى وهي عدم اشتراط الاتفاق على وجود العلة محلها الأصل لأنه محل وجودها فأنسب ذكرها في مباحث الأصل والمسئلة الثانية وهي عدم اشتراط الاتفاق على أن حكم الأصل محلها حكم الأصل

(ولو سلم) الخصم (العلّة) المستدل  
أي سلم أنها ما ذكره (فأثبت)  
المستدل وجودها (حيث اختلفا)  
فيه (أو سلمه) أي سلم وجودها  
(المتأخر أنتم الدليل) عليه  
لتسليمه في الثاني وقيام الدليل  
عليه في الأول (فان لم يتقوا) أي  
التفقا (على الأصل) من حيث  
الحكم والعلة (ولو لم يكن راجع)  
المستدل إثبات حكمه (بدليل) ثم  
إثبات العلة (بطريق) قال الأصح  
قبوله في ذلك لأن إثباته بمنزلة  
اعتراف الخصم به وقيل لا يقبل  
بل لا بد من اتفاقهما على الأصل  
صونا للحكلام عن الانتشار  
(والصحيح) أنه (لا يشترط) في  
القياس (الاتفاق) أي الإجماع  
(على تعليل حكم الأصل) أي على  
أنه معلل (أو أنتم على العلة)  
المستلزم لتعليله لأنه لا دليل على  
اشتراط ذلك بل يكفي إثبات التعليل  
بدليل وقد تقدم أنه لا يشترط  
الاتفاق على وجود العلة خلافا  
لمن زعمه وإنما فرق بين المستلزم  
لنسبة المحل (الثالث) من أركان  
القياس (القرع وهو المحل المشبه)  
بالأصل (وقيل حكمه) وقد تقدم  
أنه لا ياتي قول كالأصل بأنه دليل  
الحكم

لكونها من مباحثه فناسب ذكرها فيه والحاصل أن وجود العلة من عوارض الأصل  
والتعليل من عوارض الحكم فالناسب ذكر العارض عند ذكر مباحث معروضه اه  
(قوله ومن شرطه) أتى بمن إشارة إلى أنه ليستوفى صريحاً بشرط القرع انبثق منها  
أن لا يعارض على ما يأتي فله شيع الإسلام وقد يقال قد صرح بهذا الشرط وان لم يعنوه  
بتعنوان الشرطية فالناسب حذف من حيث قد يمكن أن يجاب بأن كلمة من مسلطة على كل  
من الشرطيات فالتأخر ولا شك أن كل واحد بعض منها كذا قيل قلت لا ينبغي أن مثل  
هذا المعنى الذي لم يتضح كثيراً غير موجب لإتيانها فالوجه حذفها لعدم الحاجة  
إليها وقوات الاختصار ذكرها حيث (قوله فيه) أي في القرع بمعنى المثل المنسبه  
كالقديم ولا يصح أن يكون بمعنى الحكم لأن وجود العلة انما يكون في المثل لا في الحكم  
(قوله من غير زيادة) متعلق بوجود والمراد بالزيادة الزيادة بقدر الشدة والقطع بالوجود  
في القرع على ما سألنا وأما الزيادة باعتبار نفس العلة فلا يصح على ما يستبين أن شاء  
الله تعالى (قوله ليتعدى) علة للشرط المذكور أي لصداً كشرط (قوله لا يهاجمه  
الخ) قال العلامة قدس سره ان فهم هذا الإيهام هو ما فليقع أيضاً في قول المصنف في حد  
القياس لما رواه في علة حكمه فيستظهر فيه خروج القياس الأول منه اه قلت ولوقع  
أيضاً في قوله الاتي وليسوا بالأصل الخ وانظر لم يرجع إلى الموافقة ابن الحاجب في عين  
مآله مع اعتراضه هنا عليه وسبق في كلام الشارح ثم الإشارة إلى هذا وأن ما رواه ابن  
الحاجب هو الأول واعلم أن ما ذكره المصنف من الإيهام في عبارة ابن الحاجب مدفوع  
بأن المراد بالمساواة في العلة أن قواعد حقيقتها تمامها في القرع بحيث لا يكون الاختلاف  
إلا بالعدد والتخص من حيث المثل فقط فإن الاسم كالأرقام بالمر غير شخص القائم  
بالشدة والحقيقة واحدة وإذا كان المراد بالمساواة ما ذكره فلا يبقى ذلك في زيادتها في القرع  
بشدة الشدة والضعف ويدل لما قلناه قول السعد اقتضاني في قول ابن الحاجب في شروط  
القرع منها أن يساوى في العلة علة الأصل فيما يقصد من عين أو جنس وإن يساوى حكمه  
حكم الأصل فيما يقصد من عين أو جنس اه مآله ثم المساواة في العلة لا تنافي كون الحكم  
في القرع أقوى أو أدنى وكونه أقوى أو أدنى لا ينافي المعادلة لحكم الأصل لأن المراد بها  
عدم الاختلاف في عين الحكم أو جنسه والمراد بالصيغة المساواة في علم الحقيقة بحيث  
لا يكون اختلاف إلا بالعدد فتوجه فيما يقصد من عين أو جنس إشارة إلى أنه لا يجب المساواة  
في قوة وضعف أو قطع وغلن ونحو ذلك اه على أن الزيادة في كلام المصنف تشمل الزيادة  
باعتبار نفس العلة وذلك غير صحيح كالقديم لعدم المساواة في تمام الحقيقة حيث أن  
الشارح أشار بقوله كما قال إلى التبري من عهدة اعتراض المصنف المذكور ويدل به  
حاسباً أن صدق قوله وليسوا بالأصل الخ ولهم ههنا كلام طويل بلا مثال لا فائدة في إيراد  
مع ردة لمن تأمله منصفاً (قوله وبوجوده في القرع) ليس هذا من مفهوم العلة القطعية

(ومن شرطه) أي القرع (وبوجود

علم العلة) التي في الأصل

(فيه) من غير زيادة أو معها

كالاستكثار في قياس التنبذ على التبر

والإدعاء في قياس الضرب على

التأخير في قياس الحكم إلى

القرع وعدمه كما قال عن قول

ابن الحاجب أن يساوى في العلة

علة الأصل لا يهاجمه أن الزيادة تضمن

(فان كانت) أي العلة (قطعية)

بأن قطع بعلة الشيء في الأصل

وبوجوده في القرع كالاستكثار

والإدعاء فيما تقدم (قطعي)

قياساً على كل القرع فيه

تأويله دليل الأصل

فان كان دليله ظاهرا كان حكم القرع كذلك (أو) كانت (ظنية) بان غلن عليه الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في القرع (مقياس الادون) أي فذلك المقياس (١٨٨) ظن وهو قياس الادون (كالتقاع) أي كقياسه (على البر) في باب

الربا (بحكم العلم) فانه العلة عندنا في الاصل ويحتمل ما قيل انها القوت أو الكيل وليس في افتتاح العلم ثبوت الحكم فيه ادون من ثبوته في البر المشتل على الاوصاف الثلاثة بأدوية المقياس من حيث الحكم لامن حيث العلة اذ لا بد من قيامها كما تقدم والاول أي القطعي يشمل قياس الاول والمساوي أي ما يكون ثبوت الحكم فيه في القرع أو منه في الاصل أو مساويا كقياس الضرب للواحد على المتألف لهما وقياس احراق مال النبي على آكله في التعصم فيها (وتقبل المعارضة فيه) أي في القرع (بمقتضى قبض أو ضد لاختلاف الحكم على المختار) وقبل لا تقبل والا لا تقبل منسب المناظرة اذ يصير المعارض معتدلا وبالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله الى غيره وأجيب بأن قصد من المعارضة هدم دليل المستدل لاثبات مقتضاها المؤقت الى ما تقدم ومصدرتها في القرع أن يقول المعارض للمستدل ماذا كرت من الوصف فان انقضت ثبوت الحكم في القرع فنسدى وصف آخر يقتضي نقضه أو ضده مثال التقضي المسح ركن في الوضوء

بل رأينا عليه ذكر ما يكون به المقياس قطعيا فانه العلامة وهو ظاهر ورد سم ذلك مردود كالابتنى على من سلك حادثة الاضاف (قوله) فان كان دليله ظاهرا (الخ) علمته أن قطعة المقياس بالتفسير المذكور لا تستلزم قطعية حكم القرع فانه شعيع الاسلام أي بل قد يكون قطعيا وقد يكون ظاهريا بحسب الدليل (قوله) بان غلن عليه الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في القرع (أي وكذا ان قطع بوجوده في الاصل وغلن في القرع فصور الظنية ثلاث فتقول الشرح بأن غلن الباء منه بمعنى الكفا لتناول هذه الصورة أشارة سم (قوله) فقياس الادون من اضافة الأعم الى الأخص أو الموصوف الى الصفة فأن قيل كان المقياس ان يقول قطعي قلنا كفى عن ذلك فبهم من المقابلة وعدل الى اعادة فائدة زائدة سم أي وتلك الفائدة هي التسمية بكل من الاسمين كما وأما الشرح (قوله) أي كقياسه على البر) أي في الرواية كما أشار لذلك بقوله في باب الربا (قوله) ويحتمل ما قيل انها القوت) أي مع الاداء كما هو ههنا معاشرا للملكية وقوله أنها القوت يفتح حوزة أن لا تبالغة بدل من ما وقوله أو الكيل أي كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قوله) فأدوية المقياس من حيث الحكم (الخ) هذا واضح في نحو هذا المثال والافتد يكون المقياس ظاهرا ويكون الحكم في القرع أو منه في الاصل نحو أشد العلة في القرع قالوه أن الله اس الظن قد يكون أولى ومساويا كما يؤخذ من كلام الصفي الهندي سم (قوله) وتقبل المعارضة فيه أي في القرع (الخ) المعارضة مقابلة دليل المستدل بدليل يفتح نقض أو ضدهما تبطل دليل المستدل المذكور (قوله) بمقتضى قبض (الخ) أي بقياس مقتضى الخ وقوله قبض أو ضد كل منهما منسوب للاثنتين لضافتهما الى مثل ما أضيف اليه خلاف فهو على حد قوله

بما رأى عارضا بسريه \* بين ذراعى وجهة الاسد

وقوله على المختار راجع لقوله وتقبل المعارضة فيه (قوله) الى غيره أي غير ما قلنا من معرفة الخ وهو متعلق بخروج وذلك الغير الذي يحصل الخروج اليه هو معرفة صحة نظر المعارض في دليله (قوله) وأجيب (الخ) حاصل الجواب عند زعم الخ خروج عن المقصود المذكور (قوله) بان القصد أي قصد المعارض (قوله) لا اثبات مقتضاها أي وهو استدلال المعارض على الحكم وان كان حاصله لكنه غير مقصود (قوله) المؤقت الى ما تقدم (أي اس الاقلاب المذكور (قوله) وصورتها أي المعارضة وقوله في القرع يجوز ايضاح كالابتنى (قوله) مثال النقض أي الوصف المتضمن للنقض (قوله) المسح (الخ) المسح هو القرع وقوله ركن في الوضوء هو العلة العريضة بالوصف وقوله فيسكن تشبيه هو الحكم وقوله كالوجه هو الاصل المشبهه وقوله المعارض مسح في الوضوء هو العلة والوصف المعارض به المتضمن قبض حكم المستدل وهو عدم سنية التثليل

(قوله)

فيس تشبيهه كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يس تشبيهه كسح الخلف ومثال الضد

الوزير وانطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كلفته فيقول المعارض موقت بوقت مسلاة من الخمس ويستحب كالقبور وما  
المعارضة يقتضى خلاف الحكم فلا تقتضى تعللها لعدم مناقتها للدليل المستدل (١٨٩)

قوله الوزير) هذا هو القرع وقوله وانطب هي العلة عند المستدل وهو الخلق والتوقيت  
الاتي هو العلة والوصف المعارض به عند المعارض كالشافعي والمالكي وقوله فيجب  
هو الحكم الذي أثبتته المستدل وقوله كلفته هو الأصل المشبه به وأراد بالمشهد  
الثاني وقوله يستحب هو ضد الحكم الذي أثبتته المستدل وذلك التذلل مقتضى العلة  
المعارض بها وهو التوقيت المذكور وقوله كالقبور هو الأصل في دليل المعارض (قوله  
كايقال) أي من طرف المالكية وقوله العين الخموس هو القرع وقوله قول بآثم فأنه  
هو العلة وقوله فلا يوجب الكفارة هو الحكم وقوله كشهادة الزور هو الأصل وقوله  
قول مؤ كذا لاطل يظن به حقيقته هو العلة المعارض بها والحكم الذي اقتضته وجوب  
التعزير وهو غير مناف للحكم الذي أثبتته المستدل لانه يجامعه فالمعارضة المذكورة غير  
قادحة لعدم كونها منافية لدليل المستدل كاذ كره الشارح (قوله بكل ما يعترض به  
الخ) متعلق بالمعارضة أو بدفعها ويكون على حذف مضاف أي يدفع كل فادح يعترض به  
على المستدل كذا فارق في مسئلة المسح بأن يقال هنالك فارق بين مسح الرأس ومسح  
الخفاف بأن مسح الخفاف يوجب خلاف الرأس وحاصله إيداع فادح من المستدل في دليل  
المعارض وقوله ابتداء معقول لدفعها أو ليعترض (قوله لتعين العمل بالرجع) علة لقبول  
الترجيح (قوله وقيل لا يقبل الخ) رده الكمال بن الهمام بأنه لو صح هذا الدليل لاقتضى  
منع قبول الترجيح مطلقا لأن الترجيح انما يفيد رجحان خلق على خلق بخلافه لا الإجماع  
على قبول الترجيح مطلقا فالشيخ الاسلام وقوله حصول أصل القتل الخ أي لأن العبرة  
في المعارضة بحصول ظن عليه الوصف الذي أيداه المعارض ولو كان ظن عليه الوصف  
الذي ذكره المستدل أقوى فالشرط في المعارضة وجود مجزئ من العلية في الوصف  
الذي أيداه المعارض لا مساواة القتل المذكور لظن عليه وصف المستدل فتقوله حصول  
أصل القتل أي لمصلحة وصف المعارض وقوله لا مساواة أي القتل لظن الأصل أي لظن  
علة وصف الأصل أي الوصف المشتمل عليه الأصل الواقع في قياس المستدل وهو علة  
الحكم فيه (قوله لا يجب الإيلاء اليه) أي لا يجب التعرض اليه لأن ترجيح وصف المستدل  
على وصف معارضة خارج عن الدليل كالمشيخ الاسلام (قوله وهذه المسئلة) أي قوله  
وتقبل المعارضة فيه الخ (قوله لانه تناول الشرط في القرع) أي وذكر الشرط مع  
شرطه وهو تناول القرع أنيب (قوله وهوان لا يعارض) أي دليل القرع الذي هو  
القياس وقوله ان لا يعارض أي معارضة لا تأتي في دفعها ولا فكيف يصح كونه شرطا  
في القرع مع قبول المعارضة فيه ودفعها كما ذكره المصنف وغيره شيخ الاسلام (قوله  
ووجهه) أي وجهه عند شرطنا ان الدليل أي القياس لا يثبت المدعى وهو ثبت حكم  
الأصل للقرع اذا سلم عن المعارض (قوله ولا يقوم القاطع) عطف على وجود من

قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول مؤ كذا لاطل يظن به حقيقته هو العلة  
مؤ كذا لاطل يظن به حقيقته هو العلة  
فيوجب التعزير كشهادة الزور  
(والختار) في دفع المعارضة  
الذكورة زيادة على دفعها بكل  
ما يعترض به على المستدل  
إدعاء (قبول الترجيح) لوصف  
المستدل على وصف المعارض  
بمخرج مما يأتي في محله لتعين العمل  
بالراجح وقيل لا يقبل لأن المعارض  
في المعارضة حصول أصل القتل  
لا مساواة لظن الأصل لا اشتاء العلم  
بها وأصل القتل لا يتدفع بالترجيح  
(والمختار) أنه على قبول الترجيح  
(أنه لا يجب الإيلاء اليه في الدليل)  
ابتداء وقيل يجب لأن الدليل  
لا يثبت دون دفع المعارض وأوجب  
بأنه لا معة أرض حقيقته فلا حاجة  
إلى دفعه قبل وجوده وهذه  
المسئلة ذكرها الأمدى ومن  
تبعه في الاعتراضات وذكرها هنا  
أنيب لانه تناول الشرط في القرع  
وهوان لا يعارض كما علة الأمدى  
هنا ووجهه أن الدليل لا يثبت  
المدعى الا اذا سلم عن المعارض  
(ولا يقوم القاطع على خلافه)  
أي خلاف القرع في الحكم  
(وقفا) إذ لا معة للقياس في شيء  
مع قيام الدليل القاطع على خلافه  
(ولا) يقوم (خبر الواحد) على

خلافه عند الأكثر فيقدم عنده على القياس كما تقدم في مبحثه

قوله ومن شرطه وجود تمام العلة الخ قال فعل منصوب بأن متعترجا جزاء على حد قوله  
وليس عباؤه وتصريحي • ومنه قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من  
وراء حجاب أو يرسل رسولا وليس هذا من مواضع شذوذ تقدير أن لتقدم المصدر  
المطلوب عليه قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف • تنبيه أن ثانيا أو مخيف

قال سم واعلم ان القاطع قد يشعل الإجماع حيث يكون قطعيا كما يعلم محاسبني في مجته  
وأما حيث لا يكون قطعيا فينبغي أن يمنع القياس أيضا كغيره لو اختلف فيه لا ينصرف عنه  
فيما إذا كان سكوتيا نظريا فليست أسهل (قوله وليس الا الاصل الخ) قال سم أقول معناه  
ولكن مساواة له للاصل وسواء تحكمه لمحكم الاصل فيما ذكره فلهذا الكلام اشتراط  
كون المساواة في ذات كذا لا اشتراط نفس المساواة لانها تقدمت وبقية أن المراد ذلك تعبيره  
بصفة الاخر دون تعبيره بنحو ومن شرطه كذا أو وان يساوي الخ وحاصله أنه شرط  
فيما تقدم المساواة وشرط هنا كونهما في ذات كذا لا تكرار في هذا الكلام بوجه ولا حاجة  
إلى أن يقال ذكر المساواة هنا فوطئة لذكر هذه الزيادة فتأمل ذلك فانه في غاية الحسن  
والدقة الى آخر ما أطال به في تصويب ما عبر به المصنف أولا وثانيا بما لا داعي له الا بعض  
الجهة والا فلا يشبهه على عاقل فضلا عن قاضل اشتغال تعبيره على التكرار والتطويل  
المتأني للاختصار كما أشار الى ذلك الشارح وأما ما ذكره سم من أن المذكو فيهما تقدم  
نفس المساواة والمذكو وهما المساوي فلهذا فينبغي أن تشمل ذلك خروج عن سلوك زيادة  
الطريق في الاستعمال ويزول عن مرتبة حسن أداء المقتل فأي حسن وأي دقة في ذلك  
فضلا عن غايتهما فتأمل ذلك (قوله بالنسبة للاول) أي وهو مساواة القرع الاصل  
فيما يقصد من عين أو جنس والثاني هو مساواة حكم القرع حكم الاصل فيما يقصد من  
عين أو جنس وحاصله اشتراط تساوي القرع مع الاصل في حقه نوعا أو جنسا وفي حكمه  
كذلك فالمراد بالعين النوع لا الشخص لعدم تأني ذلك اذ سم جله متضمنات العلة المحل  
فتخص العلة في الاصل غير متضمنها في القرع كما هو واضح لكن ما عتقدتان نوعا وهو  
المطلوب وكذا القول في الحكم وأما تساويهما في العلة والحكم جنبتهما وأن يكون كل  
من العتين متقدما مع الآخر في الجنس محاقلة في النوع ومثل ذلك يقال في الحكم  
والحاصل أنه لا يمتنع اتفاق علي القرع والاصل وكذا احكامهما نوعا أو جنسا لا شخصا  
أدوم تأنيبه وقد أضح ذلك الشارح بالثال (قوله مثال المساواة في عين العلة) أي مثال  
قياس المساواة في عين العلة أي القياس المشتغل على ذلك ومثل ذلك يقال في قتل زوجه وقوله  
في عين العلة بأن يكون نوعهما واحدا (قوله فانه موجود في التمييز بينهما نوعا) أي  
لان العرض لا يقوم على كل واحد وقد تقدم ذلك (قوله قياس الطرف على النفس) هذا مثال  
فرضي والا فقطع الطرف ثابت بالنهر (قوله فانه لا يمتنع لانتفاءهما) أي لان انتفاء

(وليسوا) القرع الاصل وحكمه  
حكم الاصل فيما يقصد من عين  
أو جنس أي عين العلة أو جنسها  
بالنسبة الى الاول وعين الحكم  
أو جنسها بالنسبة الى الثاني مثال  
المساواة في عين العلة قياس  
التمييز على النهر في الحرمة بجامع  
الشيء المطرية فانهما وجود  
في التمييز بينهما نوعا لا شخصا  
وهو مثال المساواة في جنس العلة  
قياس الطرف على النفس في ثبوت  
القصاص بجامع الجنابة فانما جنس  
لا تلافهما ومثال المساواة في عين  
الحكم قياس القتل بمقتل على  
القتل بمقتل في ثبوت القصاص

فانه فيهما واحد والجائز كون القتل عددا وانا في مثال المساواة في جنس الحكم قياس يضع الصغيرة على مالها في ثبوت الولاية  
 للاب والجد بجميع الصغرة فان الولاية بجنس لولا في النكاح والمال (فان خالف) (١٩١) المذكور ما ذكرنا في يساوي فيها

ذكر (مسد القياس) لانتفاء العلة

عن القرع في الاول وانتقام محكم

الاصل عن القرع في الثاني على

أن اشتراط المساواة في العلة

مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط

وجود تمام العلة في القرع ولو قال

هناك من عنينا أو جنسها المقصود

بأنه كذا في قولنا مع السلامة من

التكرار ومن الوقوع فيعادل

عنه هناك من لفظ المساواة وبعبارة

ابن الحاجب ان يساوى في العلة

عنه الاصل فيما يقتضيه من

أو جنس وأن يساوى حكمه حكم

الاصل فيما يقتضيه من أو جنس

(وجواب المعترض بالخالفه) فيها

ذكر بيان الألفاظ فيه مثاله

أن يقتض الشافعي ظهارة الذي

على ظهارة المسلم في حرمة وط

المرأة فيقول الحنفى الحرمة في المسلم

تنهى بالكفارة والكافر ليس من

أهل الكفارة اذ لا يمكنه الصوم

منها القصد منه فلا تنهى الحرمة

في حقه فاختلف الحكم فلا يصح

القياس فيقول الشافعي يمكنه

الصوم بأن يسل ويأتي به ويصنع

اعتاقه وإطعامه مع الكفر اتفاقا

فهو من أهل الكفارة فالحكم

محدد والقياس صحيح (ولا يكون)

القرع (منصوبا) عليه (بجوابه)

للقياس للاستغناء بجعل بالنص

النفس واتلاف الطرف حقيقتان مختلفتان داخلتان تحت جنس وهو الجناية وكذا  
 القول في كون الولاية مطلقا بجنس لولا في المال والنكاح ولو قال الشارح لاتلافهما  
 بنية اتلاف كل واحد على نوع الجناية لاتلافان كما تقدم لاتلاف واحد مسلوب الى  
 شيئين قاله الشهاب وهو واضح اذ القرع أنهم اتفوعان بمقتضى الحقيقة داخلان تحت  
 جنس لافوع واحد مضاف لقردين والاك من القسم الاول وأما قولهم وأقول ليس  
 في العبارة ما يقتضى انه اتلاف واحد فان لفظ الاتلاف مفرع مضاف وهو لا يتألف التعدد  
 لان من صيغ العموم اه فلا يقتضى سقوطه اذ التعدد المقادير الاضافة لا يبرح به الاتلاف  
 عما ذكرنا التعدد حيث ذكر افراد الاتلاف في حقيقته مع أن المراد التعدد في الحقيقة  
 فتأمل (قوله فانه فيهما واحد) أى بالنوع (قوله فان الولاية) أى مطلقا وقوله  
 لولا في النكاح والمال أى لهدن النوعين (قوله على ان اشتراط المساواة في العلة)  
 مستغنى عنه بما تقدم قال سم قد ذكرنا جواب هذا قريبا فراجع اه قلت قد ذكرنا  
 ما فيه فراجع (قوله ولو قال هناك من عنينا وأجنسها الخ) قال الشهاب بأنه ان يصير  
 عين العلة أو جنسها ما اتفاهم العلة لا بجنس ليس نفس القيام وكان ما قاله الشهاب رحمه  
 الله تعالى مبني على ما توههم من طاهر الاضافة من أن المراد بجنس العلة الجنس الذي  
 فردته العلة وليس كذلك فان الاضافة يابسة والمراد بالجنس الذى هو العلة فكونه نفس  
 القيام لا اشكال فيه قاله سم (قوله مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيعادل  
 عنه هناك من لفظ المساواة) قال سم رحمه الله تعالى قد سبق جواب الاول قريبا والثاني  
 عند قوله ومن شرطه وجود تمام العلة فيه فراجع اه قلت قد قدمنا ما في ذلك وفيما ذكره  
 الشارح الاشارة الى أن منيع ابن الحاجب أقعد من منيع المصنف ومنه يعلم أن  
 اعتراضه عليه فيلزم غير متبوع وقد قدمنا بيان ذلك فراجع (قوله وبعبارة ابن الحاجب  
 ان يساوى في العلة على الاصل الخ) قلت وبما تقر من مقابلة على القرع لعله الاصل  
 شصافظ أو شخصاف ونوعا مع الاتفاق حسابا بصل سقط اعتراض شيخ الاسلام على عبارة  
 ابن الحاجب هذه بأنهم اذ عده أن على القرع مقابلة لعله الاصل مفهوم ما وان تساوى واحداه  
 مع ان علمهما واحد (قوله بالخالفه) على المعترض وقوله فيما ذكرنا من العين أو بالجنس  
 وقوله ببيان الخ خبر المبتدأ وهو جواب المعترض (قوله فاختلف الحكم) أى بالنوع  
 لان أحدهما مؤقت وهو ظهارة المسلم والآخر مزم بدوه ظهارة الذي (قوله ولا يكون  
 منصوبا الخ) نصب يكون بأن مضرة لعل على ما عطف عليه قوله ولا يقوم القطاع الخ  
 (قوله منصوبا عليه) أى من حيث حكمه (قوله للمجازة) أى من تواردد ليلين على  
 مدلول واحد (قوله لا التجربة النظر) أى غير عين الذهن ورياضته على استعمال القياس

عن القياس (خلافا لمجوز دليلين) مثلا على مدلول واحد في عدم اشتراطه ما ذكرنا لمجوزة في قيد القياس عنده معرفة العلة (ولا  
 يخالف) للقياس لتقدم النص على القياس (الآلية النظر) فان القياس الخالف صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضه النص



في المسائل وهو استثناء منقطع واجمع للمستثنى نظرا الى أن المستثنى منه القياس المقصود  
 للعمل به لان الشروط المذكورة شروط للعمل به ثم ان قوله ولا يخالف حكرا مع قوله  
 السابق ولا يقوم القاطع على خلافه ولا خبر الواحد عند الأكثر فلا وحذف قوله ولا يخالف  
 وذكر الاستثناء المذکور مع قوله ولا يقوم القاطع على خلافه كان أولى وفي جواب اسم نظير  
 لا يخفى فراجع (قوله مستقما على حكم الأصل) أي من حيث الظهور والتعلق بالمكلف  
 والافاضل أحكام افتقدية لا توصف بتقدم ولا تأخر كما أشار لذلك الشارح بقوله في الظهور  
 (قوله في وجوب التيمم) أي يجامع أن كذا شرط صحة الصلاة (قوله من غير دليل) متعلق  
 بنبوت (قوله لانه تكليف بما لا يعم) قال العلامة صواب العبارة لانه تكليف لا يعم اه  
 أي لأن الذي لا يعم هو الإيجاب الذي هو التكليف لا المكلف به الذي هو متعلق الإيجاب  
 أي الشيء الواجب وسنذكره فالا. تنوع المذکور واضح لان هذا من التكليف المحال وهو  
 مجتمع اتفاقا وامام ذكره الشارح فيجب عليه أن الاذم على كونه تكليف بما لا يعم كونه  
 تكلفا بالمحال وقد تقدم أن المختار جوازه (قوله نعم ان ذلك) استدلنا على  
 قوله وهو مجتمع (قوله الزام الخصم) أي لاستدلالنا على الحكم بأن كان المقصود  
 فرق الخصم بين التيمم والوضوء حيث وجب التيمم في الأول دون الثاني ببيان تساويهما  
 في المعنى المنع من ذلك الفرق وظاهر أن ليس المقصود من ذلك القياس وإثبات الحكم  
 وقوله أني تقر فان استقام انكارى معناه التقي أي لا يفتقران وقوله لتساويهما لانه  
 لتقي الافتراق فان قيل ما المنع من جواز القياس بحدود حكم الأصل ويكون المقصود  
 إثبات الحكم في الفرع من الآن لا من حين ظهوره فلا حاجة الى جعل ما وقع للشاخي على  
 أن المراد به مجرد الإلزام قلنا انما أتى بذلك لوثب اتفاق هذا الحكم عن الفرع الى ظهور  
 الأصل بأن ثبت عدم وجوبية الوضوء قبل ظهور التيمم ثم ان ذلك الثبوت اما بصحابة  
 فكان يلزم القياس قياسا واما بالبراءة الأصلية ولا يكون دفع ذلك بالقياس نصا وليس  
 الكلام في شق من ذلك كما أشاره الامام في تعبيره عما اختاره بقوله والحق ان يقال  
 لو لم يوجد على حكم الفرع دليل الا ذلك القياس لم يميز تقدم الفرع على الأصل لانه قبل  
 هذا الأصل لم أن يقال كان الحكم حاصل بغير دليل وهو تكليف ما لا يطاق أو ما كان  
 حاصل البتة فيكون ذلك كالنسخ اه قاله سم (قوله وجوزه الامام الخ) قد يقال هذا  
 شارح عن الموضوع اذ لم يتقدم من حيث كونه فرعا وانما يسمى فرعا حيث يجوز ابا اعتبار  
 ما يؤل اليه من قياسه على الوارد بحدود موضوع ما نحن فيه تقدم الفرع بعنوان كونه  
 فرع بحيث لا يدل على ثبوت حكمه الا القياس والمسئلة حينئذ من باب جواز القياس  
 مع وجود النص وهو قول من يجوز دليلين أو أكثر على مدلول واحد وقول بعضهم ان  
 المعنى حينئذ انه اذا وجد الدليل الآخر وهو القياس بين أن هذا الفرع كان مقبسا على  
 الأصل في علم الله لا يخفى ضعفه فأملى قرره شيخنا ثم رأيت سم ذكر الاعتراض على المصنف

(ولا يكون حكم الفرع مستقما)  
 على حكم الأصل في الظهور  
 كقياس الوضوء على التيمم  
 في وجوب التيمم فان الوضوء تعبد  
 به قبل الهجرة والتيمم انما تعبد  
 به بعدها اذ لو ائتمر به لزم  
 ثبوت حكم الفرع حال تقصيره  
 من غير دليل وهو مجتمع لانه  
 تكليف بما لا يعم نعم ان ذلك  
 الزام الخصم جاز كما قال الشافعي  
 للخصم طهارتان أني تقر فان  
 لتساويهما في المعنى (وجوزه)  
 أي يجوز تقدمه (الامام) الرازي  
 (صدد دليل آخر) يستدل به حالة  
 التقدم

بما فيه (في بحث) وهو أن صنيع المصنف صريح في مخالفة الامام فمافاه بالشرط الذي ذكره حيث قابل بكلام الامام ما ذكره وحجته بشكل الحال لانه ان اراد أنه حال تقدمه ثبت بالدليل الاستردون القياس فهد النص على النزاع كما هو ظاهر فلا وجه لمقابله ما ذكره بكلام الامام وان اراد أنه ثبت بالقياس المتأخر فمذخور بمخالفة الله الم لا يكون المراد الاقل ويحصل المقصود من نقل كلام الامام الاشارة الى تقصيد المسئلة وان اياه ظاهر المصنوع اه (قوله دفع المذخور المذكور) أي وهو لزوم الة كلف بماليعلم (قوله وينا على جواز دليلين الخ) سابق انه الحق (قوله جله) حال من النص أي حال كونه مجمل أي بالنص الاجالي (قوله في قولهم بشرط ذلك) أي ثبوته بالنص الاجالي (قوله لمبالاة القياس) أي قياسه بالاخيصاص ان كلا دليلي بالاب (قوله بحسب اختلافهم فيه) أي هل حرمة كرمه المطلق كذهب الامام مالك أو كرمه الظاهري ونهى بكفارة كاحد القولين للامام أحمد أو كرمه الا بلاء فيجب فيه كفارة عين كل مرجع عند الشافعي فاه شيخ الاسلام (قوله) ولم يوجد فيه نص لاجله) أي بأن قيل فيه مثله انه واجب مذهب وراه شقة على النفس وقوله ولا تفصيلا أي بأن جعل واحد من تلك الثلاثة مثلاً (قوله مع تجوزهما دليلين) أي نصين أو نص واجماع فالمراد دليلان ليس أحدهما القياس (قوله نظر الخ) على اشتراطهما الاتقان المذكور (قوله وان لم تقع مسئلة) أي مسئلة القياس وقوله بعد أي الان يعني أنهما يتولان لذا فقد النص والاجماع فاه بصار القياس وان لم يضطره بسبب وقوع النازلة التي لا يستتد حكمها الا به وقوله بخلاف قول ابن عباد السابق أي فان مفاده انه لا يصار الى القياس الاعادة الا اضطرار اليه بوقوع نازلة يتوقف ثبوت الحكم فيها عليه كما تقدم فليست الحاجة عند هاهما ذكره ابن عباد (قوله ثم في نقي المصنف الخ) استدراك المصنف ما يوجهه مضمون الجواب المقدم صحة كلام المصنف من نقي الاعتراض عليه والاعتراض المذكور متوجه لا يحض عنه وجمع الزركشي بين كلامي المصنف بأن ما تقدم في الفرع نفسه وهذا في النص على شبهة يده القرافي قائلا كيف يتصل ان النص على شبهة يمنع جريان القياس فيه وهل النص على شبهة الا بالنص على أصله الذي هو يشبهه وذلك مقتضى القياس لا مانع منه فالجزم المذكور لا يصلح جمعاه فاه شيخ الاسلام يني ان يقال ان كلام المصنف هل منع مخالفة المذكور كما ذكره الشارح يستثنى من هجومه ما اذا كان دليل الاصل شاملاً لحكم القرع لانه قد زانه لا يصح القياس حينئذ بخلاف فاه الشهاب وجه الله تعالى (قوله وفي معناها) أي معنى الفلة ولا يخفى ان العلة ذكرت في كلام المصنف مرادها معناها فاه لا بد من تقدير ضاف في عبارة الشارح أي وفي معنى لفظها (قوله حشماً أطلقت) أي ذكرت مطلقة في جميع الاماكن فالحمية التعميم وهي ظرف مكان (قوله في كلام أئمة الشرع) أي أهل القروع واحتراز بذلك عن التكلمين حيث يطلقونها على الموزع كناية عن الحكماء (قوله أفعال)

على جواز دليلين أو أدلة على مدلول واحد وان تأخر بعضها عن بعض كيجزات النبي صلى الله عليه وسلم المتأخرة عن المجيزة المتأخرة لا تشاء العدة (ولا بشرط في الفرع) ثبوت حكمه بالنص جله خلافا لقوم في قولهم بشرط ذلك ويطلب بالقياس تقصيده قالوا فلا العلم بمرور ميراث الجد جله لمبالاة القياس في ثبوته مع الاخوة وروية اشتراطهم ذلك بان العلم من العصابة وغيرهم فاسوات على حرمان على الطلاق والظهار والابلاء بحسب اختلافهم فيه ولم يوجد فيه نص لاجله ولا تفصيلاً (ولا بشرط في الفرع) (التفاضل أو أجاج براقة) في حكمه أي لا بشرط انتفاء واحد منهما بل يجوز القياس مع موافقتهما أو أحدهما (خلافاً للفرق واللامدى) في اشتراطهما اتقاهما مع تجوزهما دليلين على مدلول واحد تنظر الى ان الحاجة الى القياس انما تدعو عند فقد النص والاجماع وان لم تقع مسئلة بعد بخلاف قول ابن عباد ان السابق واجب بان أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك ثم في نقي المصنف اشتراط انتفاء النص مخالفة لقوله أولاً ولا يكون منصوصاً (الرابع) من أركان القياس (العلة) وفي معناها حشماً أطلقت على شيء في قول ابن عباد في عليهما مسائل تأتي كلام أئمة الشرع قول ابن عباد في عليهما مسائل تأتي

أى أربعة (قوله أى علامة) أى ان الاطلاع عليها يحصل العلم (قوله والمتمسدة هو  
 العلم) قال العلامة فيه نظر اذا علمه لا تفيد العلم بالحكم لا فذاته ولا بقيد كون محله أصلاً  
 يقاس عليه والارزاق أنها تفيد مع عدم النص وهو ظاهر الانتفاء اهـ وأجاب بسم بأنه يمكن  
 ان يقال ان المراد بأنها تفيد بقيد كون محله أصلاً يقاس عليه أنها تفيد من حيث ان  
 محله أصل يقاس عليه وان كان خلاف ظاهر العبارة ولا اشكال على هذا الوجه وذلك  
 لان من عرف ان علمه الربا في البر العلم علم انه يطبقه في ذلك غيره من المعطوعات وبأثر  
 المراد انه اذا لو لم يظن ان علمه عرف الحكم ثم اذا لو سفلت العلم حصل التفتت جديد الحكم  
 وهو مرة كون محله أصلاً يقاس عليه فجميع ذلك من الالتفات الجديد بالحكم ومعرفة  
 كون محله أصلاً يقاس عليه مستفاد من العلامة فادتها لذلك المجموع على هذا الوجه  
 هو مرادهم بقولهم انها تفيد حكم الأصل بقيد كون محله أصلاً يقاس عليه اهـ قلت لا يخفى  
 ضعف كل من الجوابين مع ما اوردتكم من السكت الزائد (قوله التعددية المحققة  
 للقياس) المراد بالتعددية الحل المذكور وفي تعريف القياس بالمعنى الالهي فيه وهذا  
 بلا شبهة محقق للقياس فاندفع قول الشهاب ان قول التعددية من نتائج القياس  
 وغرابة وليست بمقتضى أى حقيقة وموجدة له هذا شأن أركان التي وليست التعددية  
 منها اهـ لما علمت فقولها وليست التعددية منها ممنوع (قوله وهو قول المعتزلة) حاصل مذهبهم  
 ان كلام من حسن الشيء وقبحه لذاته وان الحكم تابع لحسنه وقبحه الذاتي فيكون الوصف  
 مؤثراً لذاته في الحكم أى يستلزمه باعتبار ما اشقل عليه الوصف من حسن وقبح ذاتيين  
 والحكم تابع لذلك (قوله وقال الفراءى باذن الله) ليس المراد منه ما يفيد ظاهره من ان  
 التأثير قدرة خلقها الله فيها لان هذا لا يقول به أهل السنة والفراءى منهم بل المراد بذلك  
 الاستلزام والربط العادي بمعنى ان الله أجرى عاداته بتعبئة حصول تعلق الحكم لمحقق  
 الوصف كما أجرى عاداته بتعبئة الموت لحز الرقبة وتعبئة الاحراق لعلامة النار الى غير ذلك  
 وبخلافه هذا القول بالجهور واضحة اذ لا استلزام ولا تعبئة بالمعنى المذكور على قولهم وانما  
 الوصف مجرد دامة يعلم بها ان الحكم قد تعاقب أشاره بسم (قوله وقال الآمدى هي  
 الباعث عليه) أى على الحكم أى على اظهار تعلقه بالمكففين والا فالحكم قديم والمراد  
 بالباعث كونه امثلة على حكمة مخصوصة مقصودة الشارع من شرع الحكم لا بمعنى ان  
 لاجلها شرع محقق تكون باعتبار عرضها وبازم المحذور الا قبل بمعنى انها ترتب على فعل اثر  
 مع ارادة الشارع ترتبها عليه بغير منفعة الغير قال السيد الشريف اذا ترتب على فعل اثر  
 فمن حيث انه عزه بسمى فائتة ومن حيث انه في طرف الفعل يسمى غاية ثم ان كان سبباً  
 لاقدام الفعل يسمى بالقاسم الى القاعل عرضاً وان لم يكن فباعه فقط وافعال الله تعالى  
 تترتب على احكام وفروا ان لا تعد فذهب الاشاعرة والحكا الى انها غايات ومناافع وراحة  
 الى الخلق لا عرض وعلة لقوله لوجهين الاول ان القاعل لقرض لا بد ان يكون القرض

(قال أهل الحق) هي (المعترف)  
 للحكم فهي كون الاسكار عليه انه  
 معترف أى علامة على حرمة السكر  
 كالحكم والنبيذ (وحكم الأصل) على  
 هذا (قالت بها الا بالنص خلافاً  
 للمعتزلة) في قولهم بالنص لانه  
 المقصد للحكم قلنا لم يشد بقيد كون  
 محله أصلاً يقاس عليه والكلام  
 في ذلك والمقيد هو العلة اذ هي  
 منشأ التعددية المحققة للقياس  
 (وقيل العلة المؤثرة فيه) في  
 الحكم بناء على انه يتبع المعطية  
 والمفسدة وهو قول المعتزلة (وقال  
 الفراءى) هي المؤثرة فيه (باذن  
 الله) أى يجعله لا بالذات (وقال  
 الآمدى) هي (الباعث عليه)

وأولى بالقياس اليه من عدمه واللام يكن غرضاً للقاعلي مستقبل تلك الأولوية ومستكمل  
بالفعل ولا يكتفى بوجع النفع إلى انشغل فقط لان الاحسان اليهم وعدمه ان تساوبا  
بالنسبة اليه تعالى لا يصح الاحسان ان يكون غرضاً وان كان أولى بلزم الاستكمال الثاني  
ان الغرض لما كان سبباً لاقدام القاعلي فكان القاعلي ناقصاً في غايته مستقيماً من غيره  
ولاجمال نقصان بالنسبة اليه بل كالمفرد ذاته وصفاته يقتضي الكمال في غايته وفعاله  
وكأية افعاله تقتضي مصالح ترجع الى العباد فلا شيء خال عن الحكمة والمصلحة ولا يميل  
للتقصان والاستكمال اليه تعالى وهو المذهب الصحيح والحق المبرح الذي لا يشوبه  
شبهة ولا يحوم حول رتبة والآيات والاخبار محمولة على الغايات ومن قال بظاهرها  
فقد غفل عما تشهد به الاشارة الصحيحة والافتكار الدقيقة أو أراد اظهار ما يتناسب افهام  
العامة على مقتضى حكم الناس على قدر عقولهم اهـ واذا كان المراد بالباعث ما ذكر  
فلا معنى لتشيع المصنف المذكور (قوله وقال انه مراد الشافعية الخ) يعني ان مراد  
الشافعية بقولهم ان حكم الاصل ثابت بالعلم انما لما علة عليه واما المعرفة فهو النص  
والخفية أو اردوا بقولهم حكم الاصل ثابت بالنص ان النص معرفة واما الباعث عليه  
فهو العلم فلا خلاف بين الفريقين (قوله وقد تكون دافعة الخ) اعترضه العلامة رحمه الله  
تعالى بقوله اعلم ان العلم الدافعة أو الراجعة الحكم مانع الحكم لاعتدائه اذ يصدق على  
الوصف الدافع أو الراجع انه وصف وجودي معرفة فخص الحكم بفعله على ان كان  
بالنسبة الحكم المدفوع أو المرفوع لا يصح وان كان بالنسبة الى حكم آخر فلا وجه لتسجيته  
على في هذا المقام كما لا يخفى اذ المناسبات اعتبارها مضافاً لاعتدائه فليأتمل اهـ وفي جواب  
سم نظر فرجه (قوله من غير الزوج) متعلق بعمل أي تدفع حلية نكاح غير الزوج  
(قوله ولا ترفع) أي حل نكاح الزوج (قوله ويرفعه اذا طارأ عليه) أي كما اذا  
عقد لحي مثلاً على رضية ثم ارضعت أم للزوج تلك الرضية (قوله من غير توقف على  
عرف أو غيره) هو بيان لتعلق في نفسه وقوله أو غيره قال شيخ الاسلام أي من لغة أو شرع  
اهـ ويؤيده مقابلة الحقيق هنا بالقوى والعرفي والتشريحي ويحتج بحدود فيه الاضافات  
كالأبوة النبوة لعدم توقفهما على واحد من الثلاثة وان توقف على غيرها فليأتمل سم  
(قوله ظاهر منضبطاً) أي بشرط في العلم كونه ما وصفنا طاروا له ان كان علمه العدة  
الطلاق لكونه وصفاً طاروا دون علق المرأة من الرجل أو استقراره فيه في وجهه الخفاء  
ذلك منضبطاً وانما كانت علمه القصر السر لاضابطه دون المشقة لعدم اضبطها وقال  
سم قد يشكل اعتبارهما أي الظهور والاضبط في الوصف الحقيقي دون ما بعده اذ  
لا يبغي الاعتبارهما فيما بعده أيضاً اللهم إلا أن يجوز أن من لازم ما بعده فلا يحتاج  
لاعتبارهما على أن الاطراد في العرفي يغني عن الاضبط فليأتمل سم (قوله وكذا  
نكون في الاصم) قال الشهاب أي فحل كذا نصب معة احد ومقدراً أي تكون في الاصم

وقال انه مراد الشافعية في قولهم  
حكم الاصل ثابت بها أي أنها  
باعتبارها وان مراد الخفية ان  
النص معترف به وان كان  
لا يخالف الا في حرق مراده وتبعه  
ابن الحاجب في ذلك قال المصنف  
ونحن مع الشافعية انما انقصر  
العلم بالمعرف ولا ينصرف بالباعث  
أبداً واشتد التكبر على من فسرهما  
بذلك لان الرب تعالى لا يعينه شيء  
على شيء ومن سبب من التفهيم عنها  
بالباعث أراد انها باعثة للمكلف  
على الامتنان به عليه أي وجه الله  
تعالى وسأني بيانه (وقد يحكون)  
العلم (دافعة) الحكم (أو رافعة)  
له (أو فاعله الامر) أي الدفع  
والرفع مثال الاول العدة فانها  
تدفع حل النكاح من غير الزوج  
ولا ترفعه كما لو كانت من شبهة ومثال  
الثاني الطلاق فانه يرفع حل  
الاستمتاع ولا يدفعه بل هو ان النكاح  
بعده ومثال الثالث الرضاع فانه  
يدفع حل النكاح ويرفعه اذا طارأ  
عليه (د) تكون الهة (وصفاً  
حقيقياً) وهو ما يتعقل في نفسه  
من غير توقف على عرف أو غيره  
ظاهراً منضبطاً كالعلم في باب  
الربا (أو) وصفاً (عرفياً مطروداً)  
لا يختلف باختلاف الاوقات  
كالشرف والخسة في الكفاة  
(وكذا) تكون (في الاصم)

وصفا (لقويا) كتحليل سرمة التيمية بأنه يسعي خيرا كل شئ من ماء العنب يباع على ثبوت اللغة بالقياس ومقابل الاصح يقول لا يعلل الحكم الشرعي بالامر اللغوي (أو حكم شرعي) سواء كان المحلول حكما شرعيا أيضا كتحليل جواز زرع المشاع يجوز بيعه أم أمرا حقيقيا كتحليل حياة الشجر (١٩٨) بحجته بالطلاق وحله بالتحكيم كالميد وقبل لا تكون حكما

وصفا لقويا كونا كذا أي مثل هذا الكون السابق أهال سم انما يظهر هذا ان جوزه نسب القسمل الناقص لصدوره كما قال به جماعة بخلاف ما اذا منعناه كما هو الاصح فينبغي تعلق هذا الجار والجارو بالفضل (قوله كتحليل حياة الشجر) التنبيل المذكور على غير مذهبه انما ذهبنا أن الشجر لا تعلق الحياة (قوله أو وصفا) كما أشارت إلى تقسيم ثابته لاهله من حيث البساطة والتركيب وما رزمن حيث كونهما وصفا لقويا أو عرفيا أو شرعيا الخ وقال العلامة نوقة دأمر ايدل وصفا للكان أشمل للعله اذا كانت حكما شرعيا مر بها كما في تحليل حياة الشجر بصرته وحله بالطلاق والتمسك كما مر اه (قوله وانما هو عدم شرط) أي لاهله فالحاصل رد الشارح منع ككون انتفاء الجزء له لا يمنع لزوم تفصيل الحاصل والا فلو لم يوجد يحصل ذلك عدم شرط أيضا وتقدر زيادة على ما ذهبه الشارح بأن هذا اللزوم انما يأتي في العلل العقلية لا المعرفات وكل من الانتفاءات هنا معرف لعدم العلية ولا استحقاقه في اجتماع معارفات على شئ واحد قاله شيخ الاسلام قلت ما قاله من أن حاصل رد الشارح الاول منع ككون انتفاء الجزء له دون منع تفصيل الحاصل ظاهر بخلاف ما تقدمه عبارة سم من أنه منع تفصيل الحاصل أيضا (قوله ولو لم أنه علة فثبت بسبقه غيره) حاصل ذلك انه لو لم أن انتفاء الجزء له كانت علة مشروطة بعدم انتفاء غيره فلا يلزم تفصيل الحاصل اذا تنكر الانتفاء اذا انتفاء الجزء الثاني لم يوجد شرط علية وهو عدم انتفاء غيره لصحة انتفاء غيره وهو الجزء الاول فلا يترتب على انتفاء انتفاء علية العلة حتى يلزم تفصيل الحاصل وهو انتفاء العلية الحاصل بانتفاء الجزء الاول قال الشهاب رحمه الله تعالى هذا الجواب لا يفي شي في العلل العقلية لانها لا تقبل التخصيص اه وأقول جوابه أن محل قولهم العقليات لا يدخلها التخصيص اذا كان التخصيص بغير العقل كذا رأيتهم يقولون ان السد الشريف قاله سم (قوله وبول الخلاف حيث دل على اللفظ) أي لا اتفاق على أن العلة انما تكون حيث توجد جميع أجزاء المركب وأنها تنطبق بانتفاء الجزء قال الشهاب لك أن تنكبت في كونه لفظيا بأن جعل الجميع علة ينبني عليه اشتراط المناسبة وعدمه في جميع تلك الأجزاء كما هو شأن العلة بخلاف من يجعل العلة وصف من تلك الأوصاف مع الشرطية الباقية فيه فقد لا يجري خلاف المناسبة في تلك الشروط اه قال سم وفيه نظر اه قلت لمصل وجه النظر الذي أشار له سم رحمه الله أن العلة في المركبة هو المجموع من حيث هو مجموع لكل فرد كما لا يخفى ولا يلزم من اشتراط المناسبة في المجموع من حيث هو مجموع اشتراطها في كل فرد من أفراد ذلك المجموع لما تقرّر من أن الحكم الثابت للمركب من أجزائه لا يثبت لكل جزء من أجزائه فتأمل (قوله

لأن شأن الحكم أن يكون معلولا لاهله ورد بأن الله بمعنى المعنى ولا يمنع أن يعرف حكمه حكما أو غيره (وأنها) تكون حكما شرعيا (أن كان المحلول حقيقيا) هذا مقتضى سياق المصنف وفيه سهو وصوابه أن يرد لفظه لا بعد قوله وثالثها ذلك أن في تحليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي خلافا وعلى الجواز الرابع هل يجوز تحليل الامر الحقيقي بالحكم الشرعي قال في المحصول الحق الجواز فغالبه المانع من ذلك منع مجوزة تحليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسئلة (أو وصفا) مر بها وقيل لأن التحليل بالمركب يؤتى إلى محال فانه بانتفاء جزء منه تنقضي علية فبانتفاء آخر يلزم تفصيل الحاصل لأن انتفاء الجزء علة لعدم العلية قلنا لا نسلم أنه علة وانما هو عدم شرط فان كل جزء شرط لعلية ولو سلم أنه علة فثبت لم يسبقه غيره أي انتفاء جزء آخر كما في فواقرض الوضوء ومن التحليل بالمركب تحليل وحوب قصاص بالقتل العمد العدوان لكافئ غير ولد قال المصنف وهو كثير وما أرى المانع منه خلافا إلا أن

يتعلق بوصف منه ويجعل الباقي شرطا فيه وبول الخلاف حيث دل على اللفظ (وأنها) يجوز لكن (لا يزيد وقد على خمس) من الأجزاء أحكام الشيخ أبو الحسن الشرازي كما لا يردى عن بعضهم في شرح اللع وسكانه عن حكاية الامام في المحصول بلفظ سبعة وكانها تقييد في نسخته كما قال المصنف قال أي الامام ولا أعرف لهذا الحصر

وقد يقال بحجته الاستقراء من قائله ( قال العلامة قد يرد بأن الاستقراء مبدل على عدم وجود الزائد لا على امتناعه الذي هو المدعى اهـ ) وقد يقال ان الاستقراء لا يدل على الامتناع قطعا لكن يدل عليه ظنا لان الظاهر انه لو جازع كثرة التعليقات واتساعها لوقع ولو قليلا فعدم وقوعه وأما وجوب نفي امتناعه وهذا المقام مما يمكن فيه بالظن قائله سم ( قوله وتأتي الصدق ) قال سم أي الاتيان بصيغة المؤنث الموضوعته وهي الجزم من التاء فلا حاجة الى التكلف الذي أطالب به شيخنا القهطاني حيث قال قوله وتأتي العدد أي باسقاط التاء الذي هو شأنه مع العدد والمؤنث وفيه أن اسقاط التاء تذكير لا تانيث ويجاب بأنهم لم يعتبروا التجريد من التاء عند اعادة المؤنث كان هذا اللفظ المجزوم وثبات كإلى المعنى اهـ اسم ( قوله أي بسبب العلم ) أشار بذلك الى أن الباطنة حلت بالاحاطة كما قد يتوهم ( قوله اشغالها على حكمة ) أي اشغالها من حيث ترتب الحكم عليها وحاصله اشغال ترتب الحكم عليها على الحكمة كما أشار به الشارح والحكمة هي جلب مصلحة أو تكميلها أو دفع مفسدة أو تقليد لها والمثال الذي ذكره الشارح من المثال للمفسدة كما يشير الى ذلك قوله وقد يقدم الخ قال سم وقد يستشكل اعتبار ترتب الحكم عليها على الصريح عند المصنفين أنها بمعنى المخرق اذ الشيء لا يقترب على علامته اذ ليست منشأ لمصلحة بل الترتب عليها هو العلم به اللهم الا أن يعمل كذابه على ذلك بأن يراد ترتب الحكم على العلم من حيث العلم فليتنازل اهـ قلت يبقى الاشكال من جهة أن اشغال الترتب على الحكمة انما ياتي على أن الترتب الحكم لا العلم به فليتنازل وأنت اذا تأملت موارد العلم واستعمالاتها تعلم أنه لا يمحى عن كون العلم بمعنى الباعث وأنه مراد من عبر عنها بالمعرف كما قال الامدني وانما نحاشي من عبر بالمعرف ما يلزم التعبير بالبايع من الابهام وان كان المراد به ما تقدم بيانه خلاف ما مشى عليه المصنف ثم قال سم الثاني أي من الامور التي في كلام المصنف ان ترتب الحكم على علمه وان ظهر اشغاله على الحكمة في مثال الشارح كما علم من تقريره لا يظهر على الإطلاق الا ترى أن ترتب جواز الترخص على علمه وهو السرف لا يستقل على الحكمة التي هي التخصيف ودفع المشتقة عن المسافر وانما المشغل عليها العمل بذلك الحكم الترتب وتعاظم متعلقه اللهم الا أن يراد باشغال الترتب عليها ما يشغل اشغال ترتب الحكم ولو عجز انه قد يجرى الى الترخص المشغل لرغبة الانفس في التخصيف والدفاع المشاق عنها ومن هنا يتضح أن الحكمة هنا تبع المكلف على الامتناع فليتنازل اهـ قلت فترقبه بين مثال الشارح وقوله مما أشار اليه بفرقة صورية والحق أن لا فرق وقوله وانما المشغل عليها العمل بذلك الحكم فلتاوا الامر كذلك في مثال الشارح اذ لا يوجد الحكمة المذكورة الا مع العمل بذلك الحكم فكأن ترتب وجوب التخاصص على القتل مشغل على حفظ القيوس الذي لا يحصل الا بالعمل بذلك الحكم كذلك ترتب جواز الترخص على السر مشغل على

وقد يقال بحجته الاستقراء من قائله وتأتي الصدق المدرك كما هنا جازع عدل اليه المصنف عن الاصل اختصارا ( ومن شروط الاخلاق ) أي بسبب العلم ( اشغالها على حكمة تبعث المكلف على الامتناع )

وتصلح شاهد الاطاعة للحكم) بالهـ كخفظ النفوس فانه حكمه ترتيب وجوب النصاص على طه من القتل العمد الى آخره فاذ  
من علم انه اذا قتل اقتص منه انكف عن القتل (٢٠٠) وقد يقدم عليه وتوطينا لنفسه على نطقه وهذه الحكمة تبع الحكمة

الانكف الذي لا يحصل الا بالعلم بذلك الحكم فليشمل (قوله وتصلح شاهدا) أى دليلا  
وسيدا لاطاعة الحكم أى تطبيقه بعلمه (قوله الى آخره) أى من كونه عدوا للمكافئ (قوله  
انكف عن القتل) أى فكان في ذلك بقا مجامعة وحاجته من أواد قتل (قوله وولى الامر)  
أى السلطان أو نائبه وقوله تبع المكلف أى المنصف من نفسه الممثل للامر والافئ  
ينصف البعث المذكور أو المراد أن شأنه ذلك فلا يشافى أنه قد حصل تخلف البعث عنها  
(قوله فيلحق حينئذ) أى حين وجود شرط الالتحاق بسبب العلم وهو اشتغالها على الحكمة  
المذكورة شيخ الاسلام (قوله على الحكمة المذكورة) أى المقدرة بالمؤمنين المذكورين  
في المتن (قوله وسيأتى انه يجوز الخ) أشارة الى أن المراد باشتغال العلم على الحكمة  
المذكورة اشتغالها عليها ولو باعتبار المقتضى (قوله كان مانعا) أى مانع العلم  
أى مانع عليها فلا خلل بالحكمة بسقط العلم ولا يشكل ذلك بصورة القطع بانقضاء  
الحكمة لو وجود المقتضى ثم بخلاف ما هنا فان المانع منافع المقتضى سم (قوله وصفا وجودها  
الخ) فيه ان كونه وصفا وجوديا يعلم من البناء المذكور وبما الذى علم منه كونه مخرجا  
بالحكمة وكونه وصفا وجوديا علم مما تقدم أول الكتاب فكانت له أراد ومن ثم علم مخرجة  
ما تقدم والذات الخيالية اعتبارا لا خلل في المانع المتقدم أول الكتاب (قوله لوجوب  
الزكاة) ملة الله وقوله الملل لاجبة اليه للاستغناء عنه بعباده ولو لاقه بدله وحى ملك  
النصاب كن أخصر وأوضح (قوله ولا يضر شواها الخ) أى فالتمال المانع الخفى بالله  
مع كونها خالية عن الالتحاق بها (قوله وان تكون ضابطا لحكمة) لأم حكمه معدية  
لالتعليق أى بشرط كون العلم وصفا مستغنيا عن حكمه وهذا قد علم مما تقدم من قوله  
ومن شرط الالتحاق بها اشتغالها على حكمه فهو تكرار معناه فان قلت ذكره لذكر الخلاف  
بعده قلت يمكن ذكره بدون ذلك فله شيخ الاسلام وما أجاب به سم تعسف لا يجدى نفعا  
ودعواه أن حاصل ما هنا اشتراط أن لا تكون العلم نفس الحكمة وذلك لازم لحاصل ما  
تقدم وهو اشتراط نفس الاشتغال على الحكمة والتصرف باللائمة به بذكره أو لا سيما  
إذا كان لغرض آخر كما هنا فانه وطأ به لبيان الخلاف تردى بأن اشتراط أن لا تكون الملة  
نفس الحكمة ليس هو معنى ما ذكرنا بل لازمه لظهوره وأن معنى كونها ضابطا لحكمة  
اشتغالها عليها وذلك يستلزم كونها غير الحكمة فالحاصل ما ذكرنا هو حاصل ما تقدم وكون  
العلم غير الحكمة لازم له ما (قوله مثلا) أى أو الفطر أو البع (قوله كالشقة) أى  
كدفعها (قوله لعدم انضباطها) أى لانه لا قد ارادها بناطة الحكم قال سم يمكن أن  
يعلم أيضا بما قاله المتقدم من أنها متأخرة عن الحكم وجودا فلا تعرفه وبهذا يتدفع  
تفصيل القول الثالث فليأمل قلت هو ظاهر على أن العلم بمعنى المعرفة والعلامة وأما على  
أنه بمعنى الباعث فلا كما هو بين (قوله وأن لا تكون عدما في الشئ) الوجه عدم هذا  
الاشتراط بما على أنها بمعنى المعرفة لا يقال لهدى أخفى من الشئ فكيف يكون علامة

المحذور (و من شروط الالتحاق بها) أن لا تكون عدما في الشئ وقالا للامام الرازى (وخلافا لما قدى) (عليه)  
هذا انقلب على المصنفهوا

ومصوابه ما قال في شرح المختصر وقال لا مدى ولا لا فالامام الرازي أي في تجويزه لتعليل النبوة بالعدم لصفة  
أن يقال شرب فلان عبده لعدمه مثله أمره وأجيب بجمع (٢٠١) محصة التعليل بذلك وانما يصح بالكفر

عن الاعتقال وهو أمر بنسبتي  
والاختلاف في العدم المضاعف كما  
يؤخذ من الدليل وجوابه  
لكن لا مدى انما يمنع العدم  
المضاعف المطلق وأجاز المضاعف  
الصادق بالوجودى كالامام والاشارة  
ويجوز اختلاف فيما جوزه عدى لانه  
عدى ويجوز وقال لتعليل العدى  
بمثله أي بالنبوة كتعليل عدم محصة  
التصرف بعدم العقل أي بالاسراف  
كما يجوز قطعاً لتعليل الوجودى  
بمثله كتعليل حرمة الخمر بالاسكار  
ومن أمثله لتعليل النبوة بالعدم  
ما يقال يجب قتل المرتدة لعدم  
اسلامه وان صح أن يقال لكفره  
كما يصح أن يعبر عن عدم العقل  
بالحنون لان الله الواحد قد يعبر  
عنه بعبارة من مشقة ومثنية ولا  
مشاحة في التعبير (والاضافي)  
بالابوة عدى كما هو قول  
المسلمين وسأيت في هذه في  
أواخر الكتاب في جواز لتعليل  
النبوة به بخلاف كذا قال الامام  
الرازي والاشارة لكن تقدم في  
مبحث المانع التمثيل بالوجودى  
بالابوة وهو صحيح عند الفقهاء انظر  
الى انما ليست عدم شيء ومرجع  
القياس اليهم فلا يناسبهم أي قال  
فيه والاضافي عدى (ويجوز  
التعليل بما لا يطالع على حكمته) كما

عليه وأيضاً شرط العلم الظهور وبلا ظهور بالعدم لان مقتضى المحتاج اليه في التعليم مجرد  
العلم بأنه علامة فثبت حصول العلم بذلك من الشارح نصاً واستنباطاً أمكن الاستدلال  
به في الجزئيات المعينة وكونه أخفى في ذاته لانوثر في ذلك والعدم يقبل الظهور والمعنى  
المراد في المقام ولو لا ذلك امتنع لتعليل العدى بالعدم مع انه ليس كذلك اتفاقاً قاله  
(قوله ومصوابه الخ) هذا التصويب بين حيث النقل عنهما وبين ما وقع من القولين كل  
وذلك لا ينافي في اختلاف الحقيق بينهما فلا يقال ان قوله لكن لا مدى الخ المقيد كون  
الخلافاً لفظياً متنافاً لقوله ومصوابه الخ لافادته ان الخلافاً حقيقاً أشار به شيخ الاسلام  
(قوله وأجيب بجمع محصة التعليل بذلك) أي بعدم الامتنال في المثال المذكور أي والاضاف  
التعليل بالعدم عن لا ينافي منه الفعل كالجملات مثلاً وهو فاسد (قوله كما يؤخذ من  
الدليل وجوابه) وجه اخذه من الدليل إضافة العدم فيه الى الامتنال الذي هو وجودى  
ووجه اخذه من الجواب أن قوله ذلك في الجواب أشار لعدم المضاعف قاله شيخ الاسلام  
(قوله لكن لا مدى الخ) بينه أن لا خلافاً بين الامدى والامام فهو واستندوا على  
قوله واختلاف الخ دفع به توهم كونه حقيقياً (قوله الصادق بالوجودى) أي المستأنز  
كعدم الامتنال فانه مستأنز للكف عنه وأشار بذلك الى دفع ما يتردهم من ان العدم  
المضاعف الصادق بالوجودى ليس من العدم الذي هو محل الاختلاف بل من الوجودى  
المتفق عليه سم (قوله ويجوز وقال الخ) محترز كلام المصنف (قوله لان المعنى الواحد  
قد يعبر عنه بعبارة الخ) قال سم قضت أن ما مثل به من ذلك وأن عبارة المصنف  
وعدم الاسلام في المثال لمعنى واحد وهو ظاهر أن أريد بعدم الاسلام كفره أمالاً أريد  
مفهوم هذا العدم فهو أهم من الكفر وان المصنف فيه في الواقع فكيف يكون المعنى  
واحداً فليست أمالاً قلت كون المراد بعدم الاسلام الكفر هو الظاهر بل المتعين كما يفيد ذكر  
المرتقليس المراد مفهوم عدم الاسلام كالإيجنى ويشير بذلك قول الشارح لان المعنى الخ  
حيث عبر باله أي ما قصد ويعنى من اللفظ وان لم يكن مفهومه قسماً (قوله والاضافي  
عدى) أي لا وجود له في الخارج وان كان ثابتاً في الذهن (قوله لكن تقدم الخ) قصده  
الاعتراض على المصنف (قوله تقرر الى انما ليست عدم شيء) أي قال بوجوده عند الفقهاء  
ما ليس العدم بخلاف مفهومه سم (قوله ومرجع القياس اليهم) أي الفقهاء (قوله أن  
يقال فيه) أي في القياس أي في محضه أو بابه وعلته ويصح عود الضمير على الاضاف وهو  
الذي اختاره حيث قال لكن الاول أولى كالايجنى وقوله فلا يناسبهم أن يقال الخ أي بل  
المتناسب أن يقول والاضافي وجودى (قوله ومصاحبه) أي تليذه (قوله وقال  
الجدليون) نسبة الى الجدول وهو تعارض يجرى بين متنازعين تعشيق حتى أو باطل باطل

في لتعليل الروايات بالعلم أو غير موضعهم من ذلك انه لا يخلو له عن حكمة لكن في الجملة لقوله فان قطع بما تقامها في صورة فقال  
الغزالي (ومصاحبه محمد بن يحيى ثبت الحكم فيها) (اللمظة وقال الجدليون لا) ثبت اذ لا عبرة باللمظة



أوتقوية نلن (قوله عند تحقق المنة) قال سلم قال شيخنا الشهاب كان هذا على حذف  
 مضاف أي عند تحقق استقامتها اذ المنة كما قال في الصحاح العلامة وفي المقرب ما يوافقه  
 حيث قال ورد في الاثر عن ابن مسعود تصغير الخطبة وتطول الصلاة من مشقة الرجل  
 قال أبو عبيدة معناه بما يعرف به فقه الرجل وهي مشقة من ان التأكيد ومعناه مكان  
 يقال فيه أنه كذا اه معناه اه يخطه وأقول ما المانع من الاستغناء عن حذف المضاف  
 مع كونها بمعنى العلامة بناء على ارادة العلامة على العدم والعلامة قد تكون قطعية  
 فلنأمل اه قلت المتحقق هنا انتفاء علامة وجود الشيء لا علامة انتفاءه اذ ليس هناك دليل  
 بها على انتفاءه كما هو ظاهر فاقاله الشهاب هو الوجه وان استحسن شيخنا ما لم استروا  
 قوله في خاطفة المراد قطعت من الزمن تسع سمره (قوله وهي التي لا تسمى عمل النص)  
 أي كما في قولنا يجرم الرافى البر لكونه بزرا ويحرم انحر لكونه خيرا فان العلة بينهما قاصرة  
 لا تنجز عمل النص الى غيره (قوله منعها قوم مطلقا) قبل عليه كيف يمنعون المنصورة  
 أو المنع عليها فاقاله الشهاب وقد يجب بان المراد ان هؤلاء القوم منعوا وجودها أو قولوا  
 النص أو الاجماع اذ الدال عليها لا أنهم مع تسليمهم ثبوتها بالنص أو الاجماع منعوا التعليل  
 به اذ لنأمل قاله بهم (قوله على جواز الثابتة للنص) أي على جواز التعليل بالعلة الثابتة  
 بالنص (قوله وفادتها الخ) اشارة الى الجواب عن احتجاج المانع من التعليل بها بسدم  
 فادتها (قوله فيكون) أي الحكم المعلل بالعلة المذمومة أدعى لقبول من الحكم  
 الذي لم يعلل بحصول معرفة المناسبة بين الحكم ومحلها في الاول دون الثاني (قوله بمثل  
 معلولها) أي كالبز والخرق في المثالين المتقدمين ومعلولها هو الحكم المذموم من حرمة  
 الزنا والخرق (قوله حيث يشقل على وصف معتد) أي حيث يشقل على الحكم على  
 وصف معتد كالبر والتحر في المثالين فان الاول يشقل على وصف معتد كالعلم والثاني  
 يشقل على وصف معتد كالاكثار لكن المعلل لما اختار التعليل بالعلة القاصرة وهي  
 الكون بز في الاول والكون خيرا في الثاني لم يصبه الخلاف بمثل الحكم المذموم كونه  
 على اعتبار العلة المتعدية المشقل عليه بل أيضا المعارضة العلة القاصرة راق  
 اعتبرها المعلل تلك التعدية الآن ثبت استقلال تلك العلة المتعدية بالعلة فتنتفي  
 المعارضة ويصح الخلاف حينئذ كما اشارة الشارح (قوله بان يكون ظاهرا) أي  
 فنتفي بالقوة المذمومة احتمال خلاف الظاهر وقوله بان يكون ظاهرا احتراز من  
 النص القطعي فانه لا يحتاج الى التقوية فاقاله المكال قال سلم وفيه نظر ظاهر بناء على أن  
 اليقين يقبل التفاوت وهو الحق (قوله زيادة النشاط) علة زيادة الاجر والنشاط  
 هو الاقبال على الامتثال بحكمال الاحكام وقوله بقوة الاذعان علة زيادة النشاط  
 فالمرجع الاسلام وقوله لقبول معلولها لعل الاذعان وليس علة لذلك فيما يظهر (قوله  
 ولا تعدى الخ) عطف على التبر وهو قوله منعها قوم (قوله بان لا يتصف به غيره) تفسير

عند تحقق المنة مثاله من  
 مسكنه على البحر ونزل منه في  
 سفينة قطعت به مسافة القصر  
 لثنية من غير مشقة يجوز له القصر  
 في سفره هذا (قوله العلة القاصرة)  
 وهي التي لا تعدى محل النص  
 منعها قوم عن أن يعمل بها  
 مطلقا والخففة منعها (ان لم  
 تكن) ثابتة بنص أو إجماع قالوا  
 جميعا لعدم فادتها بحكاية القاضي  
 أي يكره البطلان الاتفاق على  
 جواز الثابتة بالنص معترضة  
 بحكاية القاضي عبيد الوهاب  
 الخلاف فيه كما اشارة الى ذلك المحقق  
 بحكاية الخلاف (والصحيح جوازها  
 مطلقا) وفادتها معرفة المناسبة  
 بين الحكم ومحلها فيكون ادعى  
 لقبول (منع الخلاف) بمثل  
 معلولها حيث يشقل على وصف  
 معتد لمعارضتها ما لم يثبت استقلاله  
 بالعلة وتقوية النص الدال على  
 معلولها بان يكون ظاهرا (قال  
 الشيخ الامام) والد المحقق (زيادة  
 الاجر عند قصد الامتثال  
 لاجلها) زيادة النشاط فيه حينئذ  
 بقوة الاذعان لقبول معلولها ومن  
 صورها ما ضبطه بقوله (ولا تعدى  
 لها) يأي العلة (عند كونها  
 محل الحكم أو جزءا الخاص) بان  
 لا يوجد في غيره (أو وصفه اللازم)  
 بأن لا يتصف به غيره لامتثال  
 الله تعالى حينئذ

مراد لازم بين به أن المراد اللازم المساوي وهو الذي لا يتعدى موصوفه إلى غيره بان  
 يكون أعم وليس تفسر المقنوم اللازم فإن مفهومه هو الذي لا يتعدى موصوفه أي  
 لا يشغل عنه وجهه ما عدل إليه الشارح أن عدم التعدى انما يكون إذا كان اللازم  
 المذكور مساويا (قوله بكونه ذهباً) فيه أن الكون ذهباً وصف محل الحرمة لانه في  
 التمثيل به نظر قاله العلامة وأجاب سمعاً حاصله أن في التعبير عن ذلك تسامحاً معناه  
 حيث يقولون يحرم الرابى الذهب لكونه ذهباً والعلة في الحقيقة ما وقع فيها الكون  
 المذكور لا الكون وسر ذلك أن قولنا يحرم الرابى الذهب للذهب لا يتلوهن ركاً كقائل  
 مقاصد الأئمة ما أحسنها اه قلت لا يخفى ضعف جوابه (قوله في الخارج) أي في مستلته  
 ولوقال لتبطل نقض الخارج من السيلين الوضوء لكان واضحاً وخصراً (قوله بالخروج  
 منهما) أي لان الخروج منهما جزء معنى الخارج منهما فله معنى الخارج ذات ثبت لها  
 الخروج شيخ الاسلام (قوله بكونه ما قيم الأشياء) أي حيث يقال قيمة هذا الشيء عشرة  
 دنانير مثلاً دون أن يقال قيمته عشرة دنانير مثلاً وهذا بالنظر للأصل في العرف فإن الأصل  
 المتعارف هو التقويم بأحد القديس ومن غيرهما سقط ما يقال أنه قد يقع التقويم بغيرهما  
 فليس الوصف خاصاً بالتقدير (قوله الشامل لما يتقضى عندهم الخ) قال العلامة أي  
 نفروج ما يتقضى اه قال سم وأقول محل الشامل على أنه صفة للخروج فاحتاج لهذا  
 التأويل والمحال له على ذلك الجواب أن الناقض هو الخروج كأي دل عليه قول الشارح  
 التقضى فيلزم ذكره خروج النقص لكن لما منع من جهة جله على أنه صفة للنقص فيشتق عن  
 هذا التأويل وان احتج إليه في غير يتقضى على هذا التقدير أيضاً أي لما يتقضى خروجه  
 مع عدم تساوت المعنى فإنه اذا شمل النقص ما يتقضى خروجه عندهم لما ذكره من خروجه  
 خروجه اه (قلت) لا يخفى أن قول الشارح بخروج النقص من البدن متعلق بتبطل  
 لا بالنقص وهو مثال للبرزخ غير الخاص فالخروج المذكور علة لنقص الوضوء بالخارج من  
 السيلين كما هو صنيع الشارح بقوله لتبطل الخفية النقص فيبد كالحال والحامل حيث  
 على جعل الشامل نقضاً للخروج أن القديسيان كون الجزء المذكور للحال به وهو خروج  
 النقص عما يشمل خروج الخارج من السيلين وخروج الخارج من غيره وان لازم من  
 عموم الخروج عموم الخارج لكن القصد إلى بيان الأقل دون الثاني كما هو السياق اذا علمت  
 ذلك هلكت صفة ما أشاره العلامة ودقته وسقوط جميع ما قاله سمعاً وهو بين والجواب  
 منه في دعواه أن عبارة الشارح تدل على أن الساتر هو الخروج مع أنها كالصفة في  
 خلاف ذلك ومع لزوم اختلال عبارة الشارح إذا كان الناقض هو الخروج يستدعي أن  
 يكون قوله بخروج النقص متعلقاً بالنقص وعدم ذكر متعلق بقوله لتبطل وهو الوجه مع أن  
 الكلام بسوقه ذكرها وبالجملة فما قاله انما تأمن سهر وعدم قائل والافهوا جلي من  
 أن يخفى عليه أمثال هذا مع ظهوره (قوله من القصد) أي من دم القصد لان الناقض

مثال الاول لتبطل حرمة الرابى  
 في الذهب بكونه ذهباً وفي  
 القضية كذلك مثال الثاني لتبطل  
 نقض الوضوء في الخارج من  
 السيلين بالخروج منهما ومثال  
 الثالث لتبطل حرمة الرابى  
 التقدير بكونه ما قيم الأشياء  
 وخروج الخاص واللازم غيرهما  
 فلا يتبقى التعلل منه لتبطل  
 الخفية النقص فيلزم ذكره خروج  
 النقص من البدن الشامل لما  
 يتقضى عندهم من القصد وقصوه  
 وتبطل روية البر بالطم

القدم الخارج للصيغة كما لا يخفى وهو بيان لما مر من قوله لما يقض (قوله) ويصح التعليل  
 بمجرد الاسم القلب (المراد بالقالب الاسم الجامد بدليل ذكر المشتق بعد واعتراض صحة  
 التعليل بمجرد الاسم القلب علم من أن شرط الإلحاق بالعلل اشتغال ترتيب الحكم عليها على  
 حكمه باعتناء المكلف على الامتنال وصاحفة لا ناطة بالحكم بالعلل وظاهر أن ترتيب الحكم  
 على مجرد الاسم حتى عن ذلك اذ لفظ البول شلالا أثر لقرتب النجاسة عليه في اشتغاله  
 على الحكمة المذكورة وهذا على أن العلم بجميع المعرف والعلامة وأمان يقضا على أنها  
 بمعنى الباء فلا أثر لقرتب النجاسة على ما ذكر فضلا عن اشتغال الترتيب على الحكمة وتعليل  
 الشافعي الذي ذكره الشارح لا ينعين فيه التعليل بالقالب بل الظاهر منه أنه لتعليل يكونه  
 فردا من أفراد ماهية البول كالأصل فهو لتعليل بالوصف لا بالقالب وقولهم أن الاشتغال  
 المذكور معتبر ومضافان ترتيب الحكم وهو نتيجة البول على تسببه بولاشتمال على حكمه  
 وهي النظافة بعدم عماسة هذا المستند وروحه هذه العلة تحت المكلف على الامتنال بأن يعمل  
 بقضية هذا الحكم وذلك بأن يحتجب هذه النجاسة وتصلح ناهدا لاطاعة التخصيص تلك  
 التسببة إلى آخر ما أطال به يقال عليه الاستعداد المذكور بعد تسليم استلزامه النجاسة هو  
 ومفهومه لدول لا لاسمه ويستفاد الاشتغال على الحكمة المذكورة انما يكون بقرتب  
 النجاسة على المسمى لا الاسم ويرجع حيثما قلنا من أنه لتعليل يكونه فردا من أفراد  
 حقيقة البول كالأصل وذلك لتعليل بالوصف كما تقدم ذلك الحق لافي كلام الامام الشافعي  
 وقد ذكر ذلك الاحتمال في كلام الامام العلامة قدس سره في ضمن كلامه اعترض به على  
 المصنف في ذكر التعليل بالقالب مع دخوله فيما مر من قوله وقد تكون وصفا لغويا خارجا عنه  
 لا يخرج من كونه وصفا لغويا وأعرضنا عنه ذكر تكرار مع ما مر وأجاب عنه سمعنا يعلم  
 بالوقوف عليه ومن جعله ما أجاب به أن المراد بالقالب القوي الاسم الجامد الذي لا ينفك  
 عن صفته مناسبة تصلح لإضافة الحكم إليها والوصف القوي هو التسببه بما ينفك عن ذلك  
 أو بالعام وظاهر أنه لا تكرار على الأقل لتباين والى الثاني ادلة تكرار في ذكر الأهم مع  
 الاختصاص وأما القالب القوي ما ذكرنا والوصف القوي ما تقدم في قول المصنف  
 وقد تكون وصفا لغويا وكون المراد بالقالب ما ذكره من الاشتغال المذكور  
 قائله وقد أطال هنا جدا بما لا حاجة إلى إيراد (قوله) بخلاف مسماه أي وصف  
 مسماه فهو على حذف مضاف كما يفيد قوله من كونه مخاضا للعقل فان الكون مخاضا  
 وصف لمسمى انخر لا للمسمى اذ هو المشتق من عصبه القالب (قوله) أما المشتق  
 أي اللفظ المشتق (قوله) المأخوذ من الفعل الخ اعترض بأن هذا لا يجري على احتمال  
 من أن الاشتقاق من المصدر واجب بأن هذا أخذ كما يفيد التعبير بالمأخوذ وضرورة  
 الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق أو بأن المراد بالفعل الفعل القوي وهو الحدث أي  
 من دال الحدث وهو المصدر قوله من الفعل على حذف مضاف وكذا القول

(و يصح التعليل بمجرد الاسم  
 القالب) كتعليل الشافعي رضي  
 الله عنه بنجاسة بول ما يورث كل  
 له بأنه بول بول الأدي (وقافا)  
 لا يصح الشرازي وخلافه  
 للامام) الرازي في تنبيه ذلك كما  
 فيه الاتفاق موجهه بأنه تعلم  
 بالضرورة أنه لا أثر في صحة الخبر  
 لتسببه بخلاف مسماه من  
 كونه مخاضا للفعل فهو لتعليل  
 بالوصف (أما المشتق) المأخوذ  
 من الفعل كالسارق والقائل  
 من (قواف) صفة التعليل به (وأما  
 نحو الأيض) من المأخوذ من  
 الصفة كالساق (فتسببه بوري)  
 وسبب اختلاف فيه

(وجوز الجهور والتعليل) الحكم الواحد (عنتين) فأكثر مطلقا لان الطل الشرعية علامات ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد (واذعوا وقروعه) كافي للمس والمهر والبول المانع كل نهام من الصلاة مثلا (و) جوز (ابن قورن) والأبام) الرازي (في العلة) المنصوصة دون المستنبطة لان لاوصاف المستنبطة الصالح كل منها العلة يجوز أن يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال كل منها بخلاف ما نص على استقلاله (٢٠٤) بالعلية وأجيب بأنه يتعين الاستقلال بالاستنباط أيضا وسكو ابن الحاجب عكس هذا أيضا أي الجواز في المستنبطة دون المنصوصة لان المنصوصة قطعة فلو تعددت لزمت الحال التي بخلاف المستنبطة لجواز أن تكون العلة قهرا عند الشارع مجموع الاوصاف وأسطح المصنف هذا القول المقروء لم أره لغيره

(ومنه) امام الحرمين شرعا مطلقا مع تجوز عقله قال لا يجوز شرعا وقوع ولو نادى لكنه لم يقع وأجيب على تقدير تسليم لزوم منع عدم الوقوع وأستدبا ما تقدم من اسباب الحدث والامام يجعل الحكم فيه ما عتقده أي الحكم المستدالي واحده ما غير المستند الى آخره وان اتفقنا (وقيل) يجوز في التعاقب) دون المحبة لزوم الحال التي لها اختلاف التعاقب لان الذي يوجد في الثانية مثلا مثل الاول لا عينه (والصحيح) القطع بامتناعه عقلا مطلقا لزوم الحال من وقوعه كجميع التقيضين فان الثاني باسنادا الى كل واحدة من عنتين يستغنى عن

في قوله لا يجوز من الصفة اما أن يراد الاخذ الاعم من الاشتقاق أو يقتدر مضاف في قوله من الصفة أي من ذال الصفة وهو البياض في المثال المذكور أي لفظه وانما صحيح لهذا المضاف لان الصفة في كلامه مراد منها المعنى لا اللفظ (قوله مطلقا) أي في المنصوصة والمستنبطة والتعاقب والمعية كما يفيد التفصيل الا في بعده (قوله لان الطل الشرعية) أي المتعلقة بالأحكام الشرعية (قوله وابن قورن) والامام في المنصوصة دون المستنبطة) قضية الصنيع انهما ينعان في المستنبطة لكن ما ساقه الشارع من الدليل لا ينجح التعليل على عدم التحقق فانه سم (قوله لزوم الحال) أي في الجميع بين التقيضين وتحصيل الحاصل (قوله لجواز أن تكون العلة قهرا عند الشارع) قال سم قال شيخنا الشهاب قدس سره بان هذا الجواز ان كان مانعا من استتلال كل من تلك العلة المستنبطة بالعلية بل يطابق المعنى وان لم يكن مانعا من تعدد محال المنصوصة اه ويجاب بان المراد ان التعدد لا يتعين لم يلزم الحال وقد يقال ان استلزام التعدد محال امتنع احتماله لان احتمال الحال محال فلنأمل (قوله لكنه لم يقع) أي فلم يجوز (قوله) وأجيب على تقدير تسليم (الخ) أي لانسلم أولا انه يلزم من الجواز الوقوع فالاستدلال على عدم الجواز عدم الوقوع لا يصح ولئن سلنا ذلك فلا نسلم عدم الوقوع فالجواب الذي ذكره الشارع منع للاستثانة وهي قوله لكنه لم يقع (قوله وأسند) أي قوى المنع المذكور (قوله لان الذي يوجد في الثانية مثلا مثل الاول لا عينه) قد يقال هذا يمكن في المعية بان توجد امثال دفعة فليأمل سم (قوله والصحيح) القطع بامتناعه عقلا قد يوهى التقييد بقوله عقلا جواز شرعا ولا ينبغي أن يكون مراد اذا امتنع عقلا منع شرعا ضرورة أن الشرع انما يصير الممكنات دون المحسيلات سم (قوله) وأجيب من جهة الجهور (الخ) فان قيل يلزم على هذه الجواب الحال المذكور أيضا وذلك لأنه باستنادا لعرفه الى أحد الامرين مثلا يلزم الاستغناء عنها عن الاستغناء عن كل وعدم الاستغناء عنه وهذا اجتماع التقيضين ثم عرف بأحدهما فلو عرف بالآخر لم يحصل الحاصل ويمكن أن يجاب بأن كون أحد الامرين معزافا مشروط بأن لا يعرف غيره وبالفريقين الطل العظيمة التي تقيدها وجود المعلول والشرعية التي هي معزفات مفيدة للعلم به بأن

الآخرى فلزم أن يكون مستغنيا عن كل منهما وغير متضمن عنه وذلك جمع بين التقيضين ويلزم أيضا تحصيل الحاصل في التعاقب حيث يوجد الثانية مثلا نفس الموجود الاول ومنهم من قصر الحال الاول على الجمعية وأجيب من جهة الجهور بان الحال المذكور انما يلزم في الطل العقلية المقيدة لوجود المعلول فاما الشرعية التي هي معزفات مفيدة للعلم به فلا وعلى المنع حيث قيل به فليذكره الجهور من التعدد اما أن يقال فيه العلة مجموع الامرين مثلا واحدهما لا عينه كما قيل بذلك أو يقال فيه بخلاف الحكم كما تقدم عن امام الحرمين ومال اليه المصنف

(والتحتمار وقوع حكيمين بصفة  
اشياء كالسرقة للقطع والقرم)  
حين يقع السرقة أى لو جرمها  
(وأيضا كالمضى للصوم والصلاة  
وغيرهما) كالطواف وقراءة  
القرآن أى لجرمها وقيل يمتنع  
تعليل حكيمين بصفة بناء على اشتراط  
المناسبة فيها لأن مناسبتها للحكم  
تفصل المقصود منها بقرينة  
الحكم عليها فلولا نسبت آخر الزم  
تفصيل الحاصل وأجب بمتنع  
ذلك ومنه جواز تعدد المقصود  
كأنى السرقة المرتب عليها القطع  
زجر عنها والقرم جبرا ما تخلص من  
المال (والتحتمار) يجوز تعلييل  
حكيمين بصفة (ان لم يتضادا)  
بخلاف ما اذا تضادا كالتأيد  
لصفة البيع وبطلان الاجارة لأن  
الشيء الواحد لا يناسب المتضادين  
(ومنها) أى من شروط الالتحاق  
بالعلة (أن لا يكون ثبوتها متأخرا  
عن ثبوت حكم الأصل) سواء  
فسرت بالباعث أم العرف لأن  
الباعث على الشيء أم العرف له  
لا يتأخر عنه (بخلاف القرم) فى  
تجوز بغيره تأخر ثبوتها بناء على  
تفسيرها بالمعرف كالمقابل عرف  
الكاتب يخص كعابه لأنه مستند  
فإن استقذاره انما ثبت بعد ثبوت  
نجاسته

الاشتغال بملاحظة الدليل وجب الغفلة عن المعلوم أو قلة الالتفات اليه ثم اذا تمت  
ملاحظته حصل التفات جديد قوى الى المعلوم وحينئذ قد حصلت العرفه من أحد  
الامرين أن يمكن أن يحصل من الآخر معرفه تفصيلية للأولى فى الكيف بأن يحصل التفات  
جديد اليه قوى على وجه خاص فلا يلزم تفصيل الحاصل لأن الالتفات الحاصل بالامر  
الثانى مغاير للالتفات الحاصل بالامر الاول فى الكيف كما تقرروا لاجتماع التقيضين لأنه  
إذا اختلف الحاصلان فى الكيفية كان عين الحاصل بكل واحد من الامرين غير مستغنى  
عنه بالآخر لأن شخص الحاصل بكل واحد منهما مغاير لشخص الحاصل بالآخر ويحتاج  
فى حصوله الى ذلك الواحدة منهما ولا يتصور مثل ذلك فى المؤثرات ألا يمكن إذا تحقق  
الوجود بأحد الامرين أن يتحقق أيضا وجود الآخر مغاير للوجود الاول فى الكيفية  
كما لا يصح فلا يتصور هناك الوجود واحد فان استند الى كل منهما لم يحصل الحاصل  
والاستغناء وعدم الاستغناء فله سم باختصار (قوله) والتحتمار وقوع حكيمين أى جواز  
وقوع حكيمين كما يورث من المقابل وقوله حكيمين أى مثلا لظهور أن الاكتمال على هذا كذلك  
وتظهر وهذا الرتبة الشارح عليه (قوله) اشياء الخ أى فى الاثبات وكذا قوله ونفيا أى وفى  
النفي والعرفية مجازية قاله العلامة قال ولا يصح كونها متغيرا لمحو لا عن المضاف اليه  
أى وقوع ثبوت حكيمين الخ لاجل قوله ونفيا (قوله) تفصل المقصود أى الحكمة وكذا  
قوله تعتقد المقصود المراد به الحكمة (قوله) وقيل يمتنع تعلييل حكيمين بصفة قال الشهاب  
اشارة الى أن أصل الخلاف فى الجواز والاستغناء كما تبنى بالوقوع عن الجواز اختصارا اه  
قال سم وأقول يمكن أن قول المصنف والتحتمار وقوع على حذف مضاف أى جواز وقوع اه  
قلت قد تقدم ما يشير الى هذا (قوله) ومنها أن لا يكون ثبوتها متأخرا الخ قال الشهاب  
فإن قلت العلة المستتبعة من الحكم كيف تكون معرفته وهى متأخرة قلت من حيث  
اقتادة ان محله أصل يقاس عليه فانه شئ متأخر عن العلة المذكورة اه (قوله) لأن الباعث  
على الشيء والمعرف له لا يتأخر عنه قال العلامة فيه بحث اذ العلة الغائية وواعث على  
معلولها ذهنا وهى معلولة خارجا والمعلول الخارجى متأخر عن علة بالذات وبالزمان  
كالجلوس بالنسبة الى السرور والذى يحسم مادة الاشكال من أصله أن يقال المراد بقوله  
أن لا يكون ثبوتها متأخرا أى ثبوت اعتبارها علة يعنى ان العلة يجب اعتبار كونها علة  
عند وجود الحكم ولا يجوز تأخر ذلك الاعتبار عن الحكم تأملها اه ونقصه سم بأن الباعث  
فى العلة الغائية انما هو قصد حصولها وهو مقدم بلا تردد والمتأخر انما هو ذواتها لكننا  
ليست وواعث بل معلولات خارجية مثلا الباعث على فعل السرور انما هو قصد حصول  
الجلوس وهو مقدم قطعاً والمتأخر انما هو الجلوس لكنه ليس يباعث بل معلول خارجى اه  
قلت قد يظن فى جوابه هذا بما تقدم عن السند فى أول بحث العلة فراجع (قوله)  
فإن استقذاره انما ثبت بعد ثبوت نجاسته قال شيخ الاسلام فيه نظراً لأن الاستقذار

(ومنها أن لا تعود على الأصل) الذي استتبعت منه (بالإبطال) لأنه منشؤها فإبطالها إبطال لها كتعليل الحنفية وجوبها  
 الشاذ في الزكاة يدفع حاجة الفقير فإنه يجوز لأخراج قيمة الشاة (٢٠٥) مضى إلى عدم وجوبها على التعيين بالصغير منها  
 وبين قهقريا (وفي عودها) على الأصل

(بالخصيص) لا (لا التعميم) قولان  
 قبل يجوز فلا يشترط عدمه وقبل  
 لا يشترط مثله لتعليل الحكم في  
 آية أولادهم النساء وأن التمس  
 مظنة الاستمناع فإنه يخرج من  
 النساء المحارم فلا يتقضى لمسهن  
 الوضوء كما هو أظهر قول الشافعي  
 والثاني يتقضى عملا بالعموم  
 وتعليل الحكم في حديث أبي داود  
 وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن بيع العلم بالحيوان فإنه يبيع  
 الربوي بأصله فإنه يفتني جواز  
 البيع بغير الجلس من ما كره  
 وغيره كما هو أحد قول الشافعي  
 لكن أظهرهما المنع نظرا للعموم  
 ولاختلاف الترجيع في القروع  
 أطلق المصنف القولين وقوله  
 لا التعميم أي فإنه يجوز اليهودية  
 قولنا لا إله إلا الله كتعليل الحكم في  
 حديث العصيين لا يحكم أحدين  
 اثنين وهو غضبان يتشوش الفكر  
 فإنه يشمل غير الغضب أيضا (و) بين  
 شروط الإلحاق بالعلم (أن لا تكون  
 المستنبطة منها) معارضة بمعارض  
 متاف) لقتضاها (موجود في  
 الأصل) إذ لا عمل لها مع وجوده  
 الإبرج قال المصنف مثله القول  
 الحنفى في نفي التثبت في صوم  
 رمضان صوم عن قنأى بالنسبة  
 قبل الزوال كالقول فيعارضه

لا يستلزم العجاسة ولا نفي ثبوته مقارنتها بكتابته عليه شيئا من الهام اه (قوله) أن  
 لا تعود على الأصل) مراده الأصل الحكم لا الأصل الذي هو التقصص عليه دليل قول  
 الشارح أي الذي استتبعت منه (قوله) فإنه يجوز لأخراج قيمة الشاة مقضى إلى عدم  
 وجوبها على التعيين الخ) أوجب من طرفهم بأن هذا ليس عودا بالإبطال بل انما يكون  
 عودا له لو أدى إلى رفع الخرج وليس كذلك بل هو توسيع للوجوب بناء على أنه يستتبعت  
 من النص معنى يعميه فاله شيع الإسلام (قوله) وفي عودها على الأصل) أظهر في محل  
 الأضمار للإيضاح والمراد بالأصل الحكم كما مر (قوله) لتعليل الحكم) أي وهو تنقض الوضوء  
 (قوله) مظنة الاستمناع أي الالتذاذ المتراشمة (قوله) فإنه يخرج الخ) ضعيه أنه لتعليل  
 (قوله) فلا يتقضى لمسهن) أي لعدم حصول الالتذاذ به (قوله) عملا بالعموم) أي عموم  
 النص (قوله) ولا اختلاف الترجيع) أي لكونهم نافية رجحان التخصيص وتامة التعميم  
 (قوله) بتشوش) متعلق بتعليل والتشوش التخليط كما في اقتضاه (قوله) فإنه يشعل  
 غير الغضب) أي كالجوع والعطش القويين وكذا القرح الشديد وغير ذلك (قوله) وأن  
 لا تكون المستنبطة معارضة بمعارض) متاف موجود في الأصل) قال العلامة قدس  
 سره هذا في الحقيقة هو القياس المسمى فيما تقدم بتركب الأصل كقياس على المبالغة على  
 حلي الصفة في عدم الزكاة لأنه حي يباح فهذا الوصف له مستنبطة معارض من الحنفى  
 بمعارض متاف لقتضاها من نفي الزكاة في القروع موجود ذلك المتاف في الأصل فقط وكذا  
 هو أيضا في الحقيقة القياس المسمى فيما تقدم بتركب الوصف كقياس أن ترتجعت فلا تة  
 فهي طالق على ثلاثة أني أن ترجعها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد الترتجيع لأنه تعليل  
 للطلاق قبل ملكه فهذا الوصف له مستنبطة يعارضها الحنفى بمعارض متاف  
 لقتضاها موجود في الأصل وهو تعريض الطلاق فهو تكرر أو مع ما تقدم ولا يدفعه اختلاف  
 العبارة في الحلين اه وواقعه الشهاب على ذلك ولم يردس في جواب هذا الاعتراض على  
 التسجيل والتعسف (قوله) منها) حال من المستنبطة ولو قدر الشارح العلة قبل قول  
 المصنف المستنبطة لاستغنى عن هذا الحار والجرود وكان أوضع (قوله) موجود  
 في الأصل) المراد بالأصل محل الحكم لا الحكم (قوله) في نفي التثبت) أي في الاستدلال  
 على نفي التثبت في صوم رمضان (قوله) صوم عين) أي مطلوب من كل عين أي ذات  
 وهذا هو العلم المستنبطة وقوله قنأى بالنسبة قبل الزوال هو الحكم وقوله كالقول  
 هو الأصل التمس عليه وقوله الاتي صوم فرض هو المعارض المتاف لقتضى العلم  
 المستنبطة (قوله) وليس متافيا) قد يمنع كونه غير متاف بأن البناء على الاحتياط  
 الذي هو مقتضى العلم المعارض بها متاف البناء على السهولة التي هو مقتضى القياس  
 المذكور وقد دفع الشرح المذكور بأن كون الصوم فرضا وإن ناسبه أطلق الاحتياط

الشافعي فيقول صوم فرض فيما طبقه ولا يفتي على السهولة اه وهذا مثال للمعارض في الجمله وليس منافيا

ولاموجود في الأصل (قيل ولا) في (القرع) أي ويشترط أن لا تكون معارضة بخلاف موجود في القرع أيضا لان المقصود ومن ثبوتها ثبوت الحكم في القرع ومع وجودها المتناقض في المستند الى قياس آخر لا يثبت قال المصنف مثاله قولنا في مسح الرأس ركن في الوضوء فيسقط ثبوتها في الوجه فيعارضه النص فيقول مسح فلا يسقط ثبوتها كالمسح على الخفين ٨١ وهو مثال للمعارض في الجملة وليس متناقضا وانما يعارضوا (٢٠٦) هذا الشرط وان لم يثبت الحكم في القرع عند استقامته لان الكلام في شروط العلة وهذا شرط لثبوت الحكم في القرع

كما تقدم أخذ من قوله وقيل المعارضة فيه الخ ولا يقدح في صحة العلة في نفسها وانما يقدح المعارض بالمتناقض لانه قد لا يتناقض كما في فلا يشترط اتفاؤه ويجوز أن يكون هو علة أيضا بناء على جواز التعليل بعلة (و) من شروط الحاق بالعلة (أن لا يتخالف نصا أو اجماعا) لانها مقدمة على القياس مثال مخالفة النص قول الخنثى المرأة مالكة لبعضها فمع نكاحها بغير إذن ولها قياس على بيع سلعها فانه مخالف للحدوث أي إذا و غيره أيضا امر أنه لم يثبت نفسها بغير إذن ولها فتسلكها باطل ومثال مخالفة الاجماع قياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب بجماع السفر المشتق فانه مخالف للاجماع على وجوب أدائها عليه (و) ان لا تنقض من زيادته عليه أي على النص (أن داف الزيادة مقتضاها) بأن يدل النص على طهارة وصف وزيد الاستنباط قد دافه متناقضا للنص فلا يعمل بالاستنباط لان النص مقدم عليه (وقال لا مدى) في هذا الشرط بقده و غيره أطلقه عن هذا القصد قال المصنف كانه يندى وانما يخصه بناء على ان الزيادة على النص نسخ فلا يصح وهو قول الخنثية كما تقدم (و) من شروط الحاق بالعلة (أن تنقض خلافها) كتنقض عليه (ممنوعا) بين المقيس والمقيس عليه لان العلة منشأ التعدية المحققة للقياس الذي هو الجليل ومن شأن الدليل أن يكون معينا فكذلك منشأ المحقق له والمخالف يقول المهم المشتق يحصل المقصود (و) من شروط الحاق بالعلة (أن لا تكون مصفاة مقدما

من الزيادة على النص نسخ فلا يصح وهو قول الخنثية كما تقدم (و) من شروط الحاق بالعلة (أن تنقض خلافها) كتنقض عليه (ممنوعا) بين المقيس والمقيس عليه لان العلة منشأ التعدية المحققة للقياس الذي هو الجليل ومن شأن الدليل أن يكون معينا فكذلك منشأ المحقق له والمخالف يقول المهم المشتق يحصل المقصود (و) من شروط الحاق بالعلة (أن لا تكون مصفاة مقدما

الجمل والالحاق وظاهر حيث أن التعدية محققة القياس اذ هو كما تقدم حل معلوم على  
 معلوم في حكمه مساواته له في غلته فالتعدية نفس ماهية القياس فان قيل اذا كانت  
 التعدية محققة لكونها ماهية والقياس هو الدليل فأي من الدول قلنا المدلول بثبوت الحكم  
 لا إثبات وهذا التعميل الخارج عن هذا المقول أخرج اليه تعريف القياس بالجملة  
 المذكور ما من عرفه بما وافق لاصل في علمه حكمه فلا حاجة الى هذا التعميل اذ  
 قوله التعدية محققة القياس غير صحيح فله العلامة وقال الشهاب قضية هذا أي قوة  
 المحققة للقياس انها من أركانها وليس منها كما مر اه قلت لعل وجه ما قاله العلامة من أن  
 قوله التعدية محققة القياس غير صحيح اذ الشيء انما يتحقق بما كان غلام ماهية أو برأيه  
 ولا يصح مع كون التعدية ناشئة عن العلم التي هي أحد أركان القياس أن تكون  
 التعدية المذكورة حقت غلام ماهية القياس أو برأيه ماهية فتأمل وحديثنا أطال به  
 سم ههنا لم يصادف محلا (قوله وقال الامام) أي في عدم الالحاق بالمقدور لكن  
 المصنف يبنى الالحاق به لانه مقدور والامام يقيسه لعدم وجوده كما يقيسه كلام الشارع  
 (قوله معنى مقدور) أي مفروض وجوده وقوله شرعى أي قدره الشرع وقوله في الجمل  
 متعلق بمقدور وقوله انه اطلاق التصرفات مبتدأ وخبر ومعنى الخلافة أنه لا يحتاج  
 في التصرف الى اذن غيره أو اجازته (قوله وكأنه) أي الامام الرازي يتنازع الخ ليعني  
 أنه لم يمكنه منع التعليل بالملك لوقوعه في كلام أئمة الشرع احتاج الى منع كونه مقدرا  
 وبظهور المراد أنه يمنع كون الملك معنى مفروضا لا يتحقق له في نفس الامر  
 ويقول أن مقتضى نفسه لا يتوقف على اعتبار معتبر بمعنى أن في نفس الامر معنى  
 هو معنى الملك شرعا لانه مع اعترافه بأنه لا يتحقق له الا بحسب الاعتبار يجعده محققا  
 شرعا فانه لا معنى لذلك ولا فائدة لعدول اليه وظاهر أن الذي يقوله في الملك يقوله  
 في الحديث ونحوه مما وصفه بالتقدير فتضعف شيخ الاسلام ما قاله المصنف كالامام  
 بأن جعل المقدور محققا لا يخرج عن كونه مقدرا وإن كان كلام الفقهاء مانع بالتعليل  
 بالمقدور كقولهم الحديث وصف مقدرا فان بالاعضاء يمنع صحة الصلوات حيث  
 لا مريض فيه نظر ظاهر فليتأمل فانه سم (قوله ويجعله محققا شرعا) أي فيقول الملك  
 هو قدرة خاصة على تصرفات خاصة وتلك القدرة معنى محقق لا مقدور (قوله فيتنق  
 الالحاق به) لأن الالحاق يستلزم التعليل به ونفي اللازم يستلزم نفي المزموم وقوله كما قصد  
 المصنف لانه شرط في الالحاق بالعلم لأن لا تكون مقدرة والشرط يلزم من علمه عدم  
 المشروط فيلزم من ثبوت المقدور عدم الالحاق وهو المطلوب فله العلامة (قوله وأن لا  
 يتناول دليلها حكم القرع بصومومه أو خصوصه على المختار) أو رد عليه انه مستغنى عنه  
 بموجب سبقه في كلامه أحد ما قوله في شروط الاصل وأن لا يكون دليل حكمه شاملا  
 لحكم القرع والاخر قوله في شروط القرع ولا يكون القرع منصوبا موافقا ويحباب

وقال الامام (الرازي قال لا يجوز  
 التعليل بخلاف بعض الفقهاء  
 مثله قولهم الملك معنى مقدور شرعى  
 في الجمل انه اطلاق التصرفات اه  
 وكأنه يتنازع في كون الملك مقدرا  
 ويجعله محققا شرعا ويرجع كلامه  
 الى أنه لا مقدور يعمل به كما فهمه  
 عنه التبريزي فيتنق الالحاق به كما  
 قصد المصنف (من شروط  
 الالحاق بالعلم) (أن لا يتناول  
 دليلها حكم القرع بصومومه أو  
 خصوصه على المختار للاستغناء  
 حيث قد عن القياس بذلك الدليل  
 مثله في العموم حديث مسلم  
 الطعام بالطعام مثلا بل فانه دال  
 على عليه الطعم فلا حاجة في إثبات  
 ربوية التفاح مثلا الى قياسه على  
 البرجى جامع الطعم للاستغناء عنه  
 بعموم الحديث





لان يكون على مستقلة دونه أو يجوز جعله مانع من ثبوت الحكم بمجرد ابداء المسند  
 بدون بيان علته واستقلاله والحاصل ان هنا غرضين أحدهما أنه هل يصح في الزام  
 الخصم بالقياس وانقضى على حكم الاصل مع مخالفته فيما عطل به المستدل والثاني أنه  
 هل تعطل المعارض بقدر المناقبة فيحتاج المستدل الى ترجيح وصفه فالقرع فيعارض  
 الاول وفيه هنا بيان الثاني كما صرح بذلك صنيع المصنف ولا يخفى في ذلك على المصنف  
 ومن وافقه على الجمع بين الموضوعين كابن الحاجب اهـ (قوله بالنسبة اليه) أي الى الاصل  
 (قوله وكل منهما يحتاج في ثبوت مدعاه الخ) قال العلامة رحمه الله لعلى هذا مبني  
 على اشتراط اتفاه المعارض وأما على عدمه فيصور أن يكون كل منهما على اهـ (قوله  
 ولا يلزم المعارض في الوصف عن القرع) أي كان يقول العلة عند الكيل وليس التفاح  
 مكيداً (قوله أي بيان اتفاهه) عبارة ان الحاجب لازم بيان في الوصف في حمل الشارح  
 النفي على الاتفاه كما هو في عبارة ابن الحاجب محمول على ذلك أيضاً واتباه بلفظة بيان  
 في تفسير عبارة المصنف ايها الى أو ضحية عبارة ابن الحاجب عن عبارة المصنف في  
 استحسان الزركشي عبارة المصنف على عبارة ان الحاجب بما حاصله أن التقى بطلان  
 على معنيين أحدهما فصل القاعل بقول نصيب الثاني فالتقي وهو أظهر المعنيين والثاني  
 نفس الاتفاه بقول في الشيء هكذا سمع من اللغة فقوله في الوصف أحسن من بيان تقية  
 لان ابن الحاجب أراد بالتقي الاتفاه وأظهر معنيته خلافه والمنصف أراد أظهر ومعنيته  
 فذلك لا يبيح الى لفظ بيان فكان أنصراً وحسن اهـ نظر لظاهره وان التقى هنا مجيء الاتفاه  
 لأقل القاعل الاشتكاف ولا ينافي ذلك كون المعنى الاول أظهر لان المراد بأظهره  
 كونه أكثر استعمالاً كما هو الظاهر والا فلا يصح دعوى أظهرية المعنى الاول مع اقتضاء  
 المقام المعنى الثاني كما لا يخفى وتسع الزركشي سمع على عاذته في الجملة للمصنف رحمه الله على  
 أي وجه كان (قوله مطلقاً) أي صرح بالفرق بين الاصل والقرع في الحكم أم لا بدليل  
 التفصيل في الثالث (قوله لحصول مقصوده) أي المعترض وقوله من عدم الخ بيان المقصود  
 وقوله بمجرد المعارض متعلق بمحصول (قوله ونسب يلزمه ذلك مطلقاً) معنى الاطلاق  
 كما تقدم (قوله عن القرع) أي وهو التفاح مثلاً كما مر رد بأن حصول المقصود  
 من الهدم يصيرهما متعارضين ولا حكم مع التعارض (قوله وثانها يلزمه ذلك) أي بيان  
 الاتفاه (قوله وعارض عليه العلم فيه) جملة عارض حاله وصاحب الحال ضهير قال  
 العائذ على المعترض واليه يعود ضهير عارض أيضاً وانظر لم ذكره هذا الحال مع الاستفناء  
 عنها بأن الموضوع في المعارضة ونحوه يعود لا يصل أي عارض عليه العلم في الاصل  
 بأن قال العلة الكيل مثلاً (قوله لانه الخ) جملة لقوله يلزمه ذلك (قوله ابداء اصل)  
 أي دليل وقوله يشهد أدنى يدل وقوله لا اعتبار متعلق بشهادة أي لا يلزم المعارض ذكر  
 دليل يدل على ان ما عارض به من الوصف معتبر في العلية (قوله حتى قبل معارضته)

(الاشافي) الاخر بالنسبة اليه  
 (و لكن يقول) الاصل الى  
 الاختلاف بين المتناظرين في  
 التفاح مثلاً فعندنا هو بروي  
 كالمربع العلم وعندنا الخ  
 المعارض بأن العلة الكيل ليس  
 بروي لاتفاه الكيل فيه وكل  
 منهما يحتاج في ثبوت مدعاه من  
 أحد الوصفين في ترجيح على  
 الاخر (ولا يلزم المعارض في  
 الوصف) الذي عارض به أي بيان  
 اتفاهه (عن القرع) مطلقاً لحصول  
 مقصوده من هدم ما جعله المستدل  
 العلة بمجرد المعارض وقبل يلزمه  
 ذلك مطلقاً بقيد اتفاه الحكم عن  
 القرع الذي هو المقصود (وثانها)  
 يلزمه ذلك (ان صرح بالفرق)  
 بين الاصل والقرع في الحكم فقال  
 مثلاً لا ينافي التفاح بخلاف البر  
 وعارض عليه العلم فيه لانه  
 يصر بهما بالقرع التزعم وان لم  
 يلزمه ابداء بخلاف ما اذا لم يصرح  
 به (ولا) يلزمه أيضاً (ابداء اصل)  
 يشهد ما عارض به بالاخذ (على  
 التذام) وقبل يلزمه ذلك حتى قبل  
 معارضته كان يقول العلة في البر  
 العلم دون القوة بدليل الخ

فالتفاح مثلا يروي ورة هذا القول بأن مجزئ المعارضة بالوصف الصالح للعلمة كلف في حصول التصديق من الهدم (وله استدلال دفع) أي دفع المعارضة بأوجه (بالفتح) أي منع وجود الوصف المعارض به في الأصل كان قول في دفع معارضة القوت بالكيف في شيء كالجوز لانه لم يكمل لان العبرة بعبادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان اذ لم يؤزوناؤه عهدودا (والقدح) في علمنا لوصف المعارض به ببيان خفاها وأعدم انضباطه (وبالمطالبة) للمعترض (بالتأثير والشبه) للمعارض به (أن لم يكن) دليل المستدل على العلية (سيرا) بأن كان مناسبا أو شها الفصل معارضة الشيء بمثله بخلاف السبر فجزئ الاحتمال فادح فيه وأعد المصنف الباء لدفع ايها هوذا الشرط الى ما قبل مدخولها معه ومن امثله أن يقال لمن عارض القوت بالكيف لم قلت ان الكيف مؤثر (وببيان استقلال ما عدا الوصف المعارض به في صورة ولو) مكان البيان (بظاهر عام) كما يكون بالاجماع (اذ لم يعترضني) المستدل (للتعميم) مكان بين استقلال العلم المعارض بالكيف في صورة بحيث سلم الطعام الطعام مثلا بطل والمستقل مقدم على غيره

أي لأجل قبول معارضته مخي تعليلية والفعل بعده منصوب بأن مضمرة (قوله) فالتفاح مثلا أي بالغوخ والشجر (قوله بأوجه) أي أربعة (قوله في الأصل) متعلق بوجود (قوله في شيء) متعلق بمعارضة رقله كالجوز مثال للأصل المعارض في عده (قوله ببيان خفاها الخ) أي ذلك المناف لما تقدم في شروط العلم من كونها وصفا ظاهرا منضبطا ومثال ذلك أن يعطل المستدل وجوب الحد في الزنا بلا جرح في خروج محرم شرعا مستثنى طبعا فيقول المعارض العلة انما هو العاقلة فاستدل القدح في هذه العلة بكونها خفية ومثال القدح بعدم الانضباط أن يعطل المستدل جواز القصر بسفر أربعة برد فأكثر فيقول المعارض انما العلة المشقة فلم يستدل أن يصدق في هذه العلة بكونها غير متضبطة (قوله وبالمطالبة) أعاد الباء ليعود الشرط الآتي الى مدخولها فقط كما ذكره السارح وأما قاعدة ان القيد اذا تأخر يرجع ليع ماقبله فعل ذلك عالم تنقسم قرينة على خلافه (قوله لمعارض به) اللام مقوية وهو راجع للاثين (قوله سيرا) سبأني انه حصر الاوصاف في الأصل وإبطال ما لا يصلح منها للعلية فيتعين الباقي لها (قوله بأن كان مناسبا أو شها) اعترضه العلامة بقرينة الله بأن دليل العلية المناسبة كما سبأني في المسائل لا المناسب بل المناسب هو نفس الوصف الذي هو العلة لا دليل العلة فكان للأصواب أن يقول بأن كان مناسبة ويمكن الجواب بان كان بهيد بأن تعجز كان واجمع لوصف المستدل المدلول عليه بالسباق والتقدير أن لم يكن دليل المستدل على علية وصفه سيرا بأن كان وصفه مناسبا أو شها فانه اذا كان أحدهما لم يكن دليله سيرا بل مناسبة أو شها (قوله لتصل معارضة الشيء بمثله) كانه علة لخدوف يفهم من الكلام والتقدير وانما مكان الوجه المذكور من أوجه الدفع وهو مطالبة المعارض بتأثير وصفه أو شها مشروطا بكون وصف المستدل مناسبا أو شها لتصل الخ (قوله فجزئ الاحتمال فادح فيه) أي لأن الوصف يدخل في السبر فجزئ الاحتمال كونه مناسبا وان لم تثبت مناسبة فيه فانه الخ الالام (قوله ومن امثله) أي أمثلة مدخولها وهو المطالبة الخ (قوله لم قلت ان الكيف مؤثر) أي فيجيبه ببيان أنه مؤثر بالدليل والادفعات المعارضة (قوله وببيان استقلال الخ) في ذكر الاستقلال اشارة الى تصور المعارضة بإبداء المعارض ان وصف المستدل بوجهه والجزء الآخر ما يديه المعارض (قوله بظاهر عام) أي بدليل ظاهر عام وغيره هو الظاهر انما خص (قوله اذ لم يعترضني المستدل للتعميم) قيد مدخول الوصفية اندفاع المعارضة وعلازمة القياس اذ لم يعترض بالتعميم وان كان التعميم متققا بأن يكون الدليل شاملا للقرع كالأصل أية كما في حديث سلم الذي مثله وفيه نظير تقدم من أنه يشترط أن لا يكون دليل حكم الأصل أملا لحكم القرع اللهم الآن يحض بغير ذلك أو يكون القرع من القليل بهذا الحديث مجزئ التوسيع والتعميم لا يقال أو بين ذلك على جواز القياس مع ورود النص بحكم القرع لان

لان محل ذلك اذا لم يكن دليل حكم الاصل شامل لحكم الفرع سم (قوله فان تعرض  
 للتعميم الخ) يعني ان يكون التعرض لدخول الفرع فقط كان قال فثبت الربوبية في هذا  
 المعلوم كالتعرض للتعميم المذكور في المروج علمين فيه فانه سم (قوله علمين  
 فيه) الاولى علميونيه (قوله الى النص) اي الى اثبات الحكم بالنص (قوله ولو لم  
 المستدل للمعارض ثبت الحكم) اي دليل آخر في هذه الصورة الخ صورة المسئلة  
 لن المعارض ابداء الوصف على سبيل الاستقلال اخذنا من قول الشارح بناء على امتناع  
 تعليل الحكم بعلمين الذي صححه المصنف كما تقدم سم (قوله لم يكف ان لم يكن معه وصف  
 المستدل) صورته ان يقول المستدل يحرم الربا في القرض مثله القوت والادخار فيقول  
 المعارض بل الله الزور فيقول المستدل ثبت الحكم مع اتقاء وصفه في الخ فهذا الدفع  
 غير كافي لاستواء المستدل والمعارض في اتقاء وصفه اعني الصورة المقترضة او هي  
 الخ وقوله بخلاف ما اذا وجد وصف المستدل أي كالمثل كان بدل الخ في المثال المذكور  
 الربا فان وصف المستدل موجود فيه وصفه وصف المعارض (قوله بناء على امتناع  
 التعليل بعلمين) مقهوره انه لا يمكن في الدفع بناء على جواز التعليل بعلمين وقد يستشكل  
 اذا القرض وجود وصف المستدل في الصورة المذكورة ونفي وصف المعارض فكيف  
 لا يشدفع الاعتراض بذلك مع انه لا بد الحكم من وجوده اذ الكلام في حكم معلل ولم  
 يوجد الا وصف المستدل اللهم الا ان قال ابداء المعارض الوصف او ثبت كفاية ابداء  
 المستدل لجواز ان تكون الله شأ آخر يوجد في الصورة المذكورة فليست في قوله سم  
 (قوله وقبل لم يكف مطلقا بناء على جواز التعليل بعلمين) قد يستشكل فيما اذا وجد وصف  
 المستدل دون وصف المعارض في تلك الصورة فان جواز التعليل بعلمين مما يناسب عبدة  
 وصف المستدل لان وصف المعارض بتقدير علميه ايضا ياتي في علميه وصف المستدل  
 لجواز تعدد العلم على هذا التقدير الا ان يقال الجواز المذكور لا يستلزم الوقوع ولا يمنع  
 احتمال ان العلم هنا وصف المعارض دون وصف المستدل او شي آخر او شي غيرهما  
 فليست سم (قوله وقال المصنف في اتقاء وصف المستدل) أي في حالة اتقاء وصف  
 المستدل (قوله لا اعتراض فيه بالقائه وصفه الخ) أي لان المستدل قصد بعمارة المعارض  
 بخلاف وصفه اسقاطه وابناءه فاذا كان ذلك الخلف موجودا عنده في وصفه ايضا فقد  
 اعترف بقوته وبطلانه ايضا (قوله فيما قدح هو به فيه) ما عبارة عن اتقاء وصفه هو  
 للمستدل وصفه هو لما وصفه للمعارض والتقدير حيث ساوى وصف المستدل  
 وصف المعارض في اتقاء قدح به المستدل في وصف المعارض (قوله ولعدم الانكاس)  
 أي انكاس العلم وهو كمال اتقاء الله اتقى المحل والاطراد هو كمال وجبت العلم فيجد  
 المعلول فالاطراد التلازم في الثبوت والانكاس التلازم في النفي (قوله على ان عدم  
 الانكاس الخ) اعتراض على المصنف وصاحبه ان الانقطاع لا يترتب على عدم الانكاس

فان تعرض للتعميم فقال فثبت  
 ربوبية بكل معلوم خرج عما  
 نحن فيه من القياس الذي هو  
 بصدد الدفع عنه الى النص وأعاد  
 المصنف الباطل والقيل (ولو  
 قال) المستدل للمعارض (ثبت  
 الحكم) في هذه الصورة (مع  
 اتقاء وصفه) الذي عارضته به  
 وصفي عنها (لم يكف) في الدفع  
 (ان لم يكن) أي يوجد معه أي  
 مع اتقاء وصف المعارض عنها  
 (وصف المستدل) في الاستواء  
 في اتقاء وصفها بخلاف ما اذا  
 وجد وصف المستدل فيها فكيف  
 في الدفع بناء على امتناع تعليل  
 الحكم بعلمين الذي صححه المصنف  
 كما تقدم (وقيل) لم يكف (مطلقا)  
 بناء على جواز التعليل بعلمين وقال  
 المصنف في اتقاء وصف المستدل  
 زيادة على عدم الكفاية الذي  
 اقتصر وأعلمه (وعندي أنه)  
 أي المستدل (ينقطع) بما قاله  
 (لا اعتراض) فيه بالقائه وصفه  
 حيث ساوى وصف المعارض  
 فيما قدح هو به فيه (ولعدم  
 الانكاس) لوصفه حيث لم  
 يتف الحكم مع اتقائه  
 والانكاس شرط بناء على امتناع  
 التعليل بعلمين على أن عدم  
 الانكاس لا يترتب عليه الانقطاع  
 وكما ذكره تقوية لا لا

لاحتقال أن يكون المستدل عن مجوز التعديل بعين فلا يصح تعليل الانقطاع به وظاهر  
 منية ان الاعتراف المذكور على الانقطاع مطلقاً أي سواء ينشأ على امتناع التعديل  
 بعين أو على جوازه وأن الاعتراف المذكور لا يلزم بينه وبين عدم الانكاس وليس  
 كذلك فيهما بل تعليل الانقطاع بكل من الاعتراف وعدم الانكاس مبني على امتناع  
 التعديل بعين والاعتراف وعدم الانكاس متلازمان كما أشار إليه الشهاب وفي رد سم عليه  
 نظر (قوله ولو أبدى المعارض ما يخلف الملقى الخ) مثال ذلك ما لو علل المستدل ربوبية  
 البر بالطمعية فعارضه المعارض بأن العلة الكيل فقدح المستدل فيها بثبوت الحكم  
 دونها في التفاح فتكون ملغاة فأبدي المعارض علة أخرى تخلف هذا العلة التي أنفاها  
 المستدل بأن قال ان التفاح وان لم يكن مكبلاً فهو موزون فقدح الكيل فيه الوزن  
 والعلة عندى أحد الشئين من الكيل والوزن (قوله سمي ما أبدا تعدد الوضع)  
 ظاهره أن المسمى تعدد الوضع هو الوصف المبني مع أن المسمى بنظك هو الابداء  
 فيما يظهر ويدل عليه كلام الشارح بعد تفصيل العبارة على حذف المضاف أي ابداء ما أبداه  
 (قوله وهذا أوضح من قول ابن الحارث الخ) أي لان الالفاء صحيحة في نفسه لتضيق  
 وصفا معترض عن تلك الصورة التي أوردها المستدل كالتفاح المتضيق عنه الكيل في  
 المثال المتقدم مع ثبوت الحكم فيه وانما زالت فائدة ذلك الالفاء ما أبداه المعارض وصفا  
 آخر يطفئ ذلك الوصف الذي ألقاه المستدل وذلك الخلف هو الوزن كما تقدم في المثال  
 المذكور ويحصل له أن الالفاء صحيحة في نفسه وان لم تترتب عليه ثمرته وهي سلامة دليل  
 المستدل بسبب ما أبداه المعارض من الخلف وبعبارة ابن الحارث نقض فساد الالفاء  
 نفسه بإبداء الخلف المذكور وقد علمت أن الالفاء في نفسه صحيحة وانما قال أوضح لما كان  
 محل قول ابن الحارث نقض فساد الالفاء على فساد من حيث فائدة أو على حذف المضاف أي  
 قدمت فائدة الالفاء (قوله ما لم يبلغ الخلف بغير دعوى قصوره الخ) حاصل ما أشار إليه  
 أن محل كون الخلف المذكور من غير فائدة الالفاء من سلامة وصف المستدل من  
 القدح فيه إذا سكنت المستدل عن الفائه أصلاً وألفاء بكونه قاصراً أو بضعف معنى  
 المقتضى فيه في هذه الاقسام الثلاثة في ما ثبت للخلف من إزالة فائدة الالفاء ويستتر  
 الاعتراض منهضاً على المستدل ولا يقيد الغناء الخلف بدعوى كونه قاصراً أو بدعوى  
 ضعف معنى المقتضى فيه وأما إذا ألقاه بغير هذين كان ألقاه بانتهائه عن صورة مع وجود  
 الحكم فيها كان يقول له ثبت دعوى البصير مع كونه غير موزون فلا تزول حينئذ فائدة  
 الفائه الأول ونهض الدليل على المعارض وشال الفاء الخلف المذكور بدعوى  
 قصوره ما لو جعل المعارض الخلف في التفاح بدل الوزن الكون تفاحاً من لا يلقبه  
 المستدل بكونه قاصراً على التفاح ومثال الالفاء بدعوى ضعف معنى المقتضى فيه أي ضعف  
 حكمة المقتضى العلل بها ما لو قال المعارض العلة عندى في جواز القصر للمسافر

(ولو أبدى المعارض في  
 الصورة التي ألقى وصفه فيها  
 المستدل (ما) أي وصفاً يخلف  
 الملقى سمي ما أبداه تعدد الوضع)  
 تعدد ما وضع أي بني عليه الحكم  
 عنده من وصف بعد آخر  
 (وقالت) ما أبداه فائدة الالفاء  
 وهي سلامة وصف المستدل  
 عن القدح فيه وهذا أوضح من  
 قول ابن الحارث فساد الالفاء  
 (ما لم يبلغ) المستدل الخلف بغير  
 دعوى قصوره أو دعوى من سلم  
 وجود المقتضى العلل بها

لوجوده (ضعف المعنى) فيه الذي  
اعتبرت المظنة له بأن لم يتعرض  
المستدل للضعف أصلاً وتعرض له  
بدعوى قصوره أو بدعوى ضعف  
معنى المظنة فيه (خلافاً لما  
زعمهما) أي الدعويين (الغاة)  
للتلبتاء في الأولى على امتناع  
القاصرة وفي الثانية على تأثر ضعف  
المعنى في المظنة فلا تزول عنه هذا  
الزاعم فمحافظة الالتزام الأول أما  
إذا أُلغِيَ المستدل انقلب بغير  
الدعويين بتسبب فأنقذ الغاة  
الأول مثال تعدد الوضع ما يأتي  
فيما يقال بضم أمان العبد العري  
كالحري جامع الإسلام والعقل  
فإنه ما فلسطين لاظهار مصلحة  
الايمن من بذل الامان فيعرض  
الحق باعتبار الحرية بهما فإنها  
مظنة فوراغ القلب للنظر بخلاف  
الرية لاشتغال الرقن بخدمة  
سبعة فملقى المستدل الحرية  
بشوت الآمان بدونها في العبد  
المأذون له في القتال اتنا فاصيب  
المعرض بأن الاذن له خلاب  
الحرية لانه مظنة لذلل وسعته في  
التنظر في مصلحة القتال والايمن  
(ويكنى) في دفع المعارضة  
(رجحان وصف المستدل) على  
وصفها مرجح ككونه أنسب من  
وصفها أو أشبه (بأنه على منع  
التعدد) لعله الذي صحه المصنف  
وقول ابن الحاجب لا يكتفي بمبنى  
على ما رجحه من جواز التعدد  
فيجوز ان

مفارقة أهل فلفي المستدل هذه العلة بوجود الحكم في صور تقع اتقائها فان المسافر  
بأهله يجوز له القصير كغيره فيقول المعارض خفف هذه العلة مظنة المشقة فقد عدى المستدل  
ضعف معنى المظنة كضعف المشقة للمسافر اذا كان ملكاً كئلا هذا أيضاً حاشا لآثاره  
وبما قرر بعلم لأن قول المصنف ولو أبدى المعارض الخ ليس مقصوداً على تصوير  
المعارضة بأن يدعى المعارض أن ما أبداه المستدل ليس تمام العلة وان كان المثال الذي  
ذكره الشارح من ذلك ولا على أنه متعلق في المعنى بقول المصنف السابق وبما ان استقلاله  
في صورة الخ كما قال سم فقله أو دعوى من سلم بوجود المظنة ضعف المعنى عطف على  
دعوى قصوره وقوله من سلم فاعل لدعوى وهو انظار في محل الاضمار لان المراد به  
المستدل وقوله ضعف المعنى فمفعول لدعوى ولو قال أو دعواه ضعف المعنى وقيل سلم  
وجود المظنة المتضمنة لذلك المعنى كان أوضع كما قال الكمال وقول سم انما عايد المصنف  
عن هذا الما قاله لكونه أخصر ريداً نه لا داعي للاختصار مع عدم وضوح المعنى (قوله  
لوجوده) علة لقوله سلم أي سلم بوجود المظنة لاجل وجود الخلف لكونه مظنة والضعف  
فيه وفي فيه الخلف وفي المعنى فله شيخ الاسلام وقوله لكونه مظنة أي لكونه الخلف  
مظنة ريداً نه المظنة في قوله بوجود المظنة تؤخذ كلمة أي المظنة من حيث هي والمظنة  
التي هي الخلف جزئية من جزئياتها والجزئي سبب لتحقق الكل لانه انما يتحقق به فصيح  
لتعيل وجود المظنة من حيث هي وجود تلك المظنة الجزئية فلا يقال ان المعنى على  
ما قال شيخ الاسلام ينحل الى قولنا وقد سلم وجود المظنة لاجل وجود المظنة وذلك  
لتعيل للشيء نفسه فثأر (قوله بأن لم يتعرض الخ) تصور لقول المصنف ما لم يبلغ الخ  
(قوله أو بدعوى ضعف معنى المظنة) أي حكمة المظنة فالمراد بالمعنى الحكمة التي  
تضمنها المظنة كما تقدم بيان ذلك (قوله أي الدعويين) يامين من متنازين من تحت لانه  
متن دعوى لدعوى قائلة قال في الخلاصة

آمر مقصور تنفي جليها \* أن صكتان عن ثلاثة من قبا

أي كما هنا وأما الدعوى الثالثة المتنازع من فوق فهي طلب الحضور الى العلم وليس محالض  
فيه (قوله اما اذا أُلغِيَ المستدل الخ) مفهوم قول المصنف بغير دعوى قصوره الخ  
(قوله ما يأتي فيما يقال) انما يقل مثال تعدد الوضع ما يقال الخ لان تعدد الوضع  
بعض من القول الاتي كما لا يخفى فلذا قال ما يأتي فيما يقال أي ما يأتي في جملته القول  
الاتي (قوله من بذل الامان) أي ان تلك المصلحة ناشئة من بذل الامان في ابدائية  
(قوله بما على منع التعدد للعلم) هذا انما يظهر اذا كان مدعى المعارض استقلال وصفه  
الاولاد أي أنه جزء العلة وان العلة هي المجموع مما أبداه المستدل وما أبداه هو فلا لان  
رجحان وصف المستدل حينئذ لا ينافي جرئة وصف المعارض ان بعض أجراء العلة قد  
يترج على بعض يكونه مثلاً أنقضاء الحكم ومناسبة له من الباقي سم (قوله فيجوز ان

يكون كل من الوصفين علة (وقد يعترض) (٢١٤) على المسند (باختلاف جنس المصلحة) في الاصل والفرع (وان اتحد

صابط الاصل والفرع) كما يأتي  
فيما يقال بحدة اللفظ كذا في  
جميع الاباح فزير في قبح  
شئ طبعاً محتم شرطاً يعترض  
بأن الحكمة في حرمة الواط  
الصيانة عن رذيلته وفي حرمة  
الزنا الحرب عليها لحد دفع اختلاف  
الانسان المؤدى هو اليه وهما  
مختلفان فيجوز ان يختلف  
حكمهما بأن يقصر الشارع الحد  
على الزاني يكون خصوصه معتبراً  
في علة الحد (فيصاح) عن هذا  
الاعتراض (بجذف خصوص  
الاصل عن الاعتبار) في العلة  
بطريق فيسلم أن العلة هي القدر  
المشترك فقط كما تقدم في المثال  
لام خصوص الزانيه (راماً  
العلة اذا كانت وجوداً مانعاً وان اتفقت  
شرطاً) بأن كانت علة لاتقاء الحكم  
(فلا يلزم) من كونها كذلك  
(وجود مقتضى) الحكم (وفاًفاً  
للامام الرازي) وخلافاً  
للجهودي في قولهم يلزم وجوده  
والابان جازاً اتفاهه كان اتقاء  
الحكم حيث لا اتقاء له لاما  
فرض من وجود مانعاً وان اتقاء  
شرطاً واجب بأنه يجوز أن يكون  
لما فرض أيضاً لجواز دليلين مثلاً  
على مدلول واحد والمدة كآبوة  
القاتل العقول فلا يجب عليه  
انقصاص واتقاء الشرط كعدم  
ا- صان الزاني فلا يجب عليه

يكون كل من الوصفين علة) أي ويرجح أحدهما لئلا ينافي عليه الآخر ويجوز أن  
يكون بعض العلل أربع من بعض (قوله وإن اتحد صابط الاصل والفرع) أي القدر  
المشترك بينهما الصادق على كل منهما لانه يضبطهما ويملك ان المسند عل في القياس  
على القدر المشترك بين الاصل والفرع فلامعترض ان يعترض عليه بأن التوويل على  
القدر المشترك لا يشهد مع اختلاف جنس المصلحة أي الحكمة كما يشهد بالي ذلك الشارح  
فانه يدل على ان العلة ليس هو القدر المشترك بل مجموع القدر المشترك مع خصوص  
الحل فالمراد بالصابط القدر المشترك ولا شك أنه متحدد وذلك محل اتفاق بين المسند  
والمعترض وانما الخلاف بينهما هل هو العلة وحده أو هو مع خصوص الحل ولا يصح حل  
الصابط على العلة أتمع فرض اتحاد علة الاصل والفرع المقضي اتفاق كل من الحسنيين  
على ذلك لامعنى للاعتراض باختلاف جنس المصلحة بهذا يدفع قول العلامة مانعه  
قوله صابط الاصل والفرع أي صابط الحكمة في الاصل والفرع والمراد بالصابط العلة  
المشار اليها أو المصحب بقوله ومن شرطها أن تكون وصفاً صابطاً للحكمة الخ لكن  
سيذكر أن خصوص الاصل عند المعترض معتبر في صابط حكمته فلا يكون الصابط  
فيهما متحداً ا- وأشار الشهاب لدفع هذا الاعتراض بوجه آخر وهو حل الصابط على  
العلة وحل اتحادها على اتحادها ظاهراً بدليل قوة فيكون خصوصه معتبراً في علة الحد  
فاله سم قلت أو المراد الاتصال في قطر المسند وان لم يحصل الاتحاد عند المعترض  
(قوله كما يأتي فيما يقال) فسم ما عرف نظيره أفاً (قوله المؤدى هو) أي الزنا وقوله  
(اليه) أي الى الاشتراط (قوله بطريق) أي من طرق العلة الاتية (قوله بان كانت علة  
لاتقاء الحكم) مثال ذلك الحد من المنع من الصلاة فانه علة لاتقاء المنع لطلبها ومنال  
ذلك في اتقاء الشرط الحد فانه علة لاتقاء وجوب أداء الصلاة (قوله فلا يلزم  
وجود مقتضى) أي وهو دخول وقت الصلاة في المثالين (قوله والابان جاز) أي واتقى  
بالفعل وبهذا يجب عن اعتراض العلامة قدس سره على قول الشارح كان اتقاء الحكم  
حيث لا اتقاء به بجماله المستلزم لهذا اللازم هو اتقاء مقتضى الجواز كافتراض فليست  
اه لان المصنى حيث كان اتقاء الحكم حياً اتقى مقتضى لاتقاء أي مقتضى  
ولا حاجة لما أطال به سم مما لوجه لمن التوجيه (قوله لجواز دليلين الخ) قال  
العلامة قدس سره هذا الجواز ان كان مستند القائلين بعدم لزوم فقد هدمه  
المصنف حيث قال والصحیح القطع بامتناعه عقلياً فانه عدم لزوم شاعله بناء على غير  
أساس اه وهو وجه خلاف المانع مع هذان المنعلات الباردة وقال شيخ الاسلام  
قد يقال هذا أي جواب الشارح المذكو وانما يناسب القول بتعدد الدليل وهو  
خلاف ما صححه المصنف ويجب بان الحجب لا يلزم مذهباً لانه هادم اه وهو حسن (قوله  
والمانع كآبوة القاتل لا مقتول الخ) أي فيصح ان يقال انها علة لعدم وجوب القصاص

وان لم يحصل القتل على مختار المصنف وأما على رأي الجمهور فلا يصح ذلك إلا بعد حصول القتل وقوله وان تفا الشرط الخ أي يقال ان عدم الاحسان عليه تعدد وجوب الرجم وان لم يحصل الزنا على مختار المصنف والامام وأما على رأي الجمهور فلا يصح ذلك الا اذا وجد الزنا بالفعل

### • (مسالك العلة) •

سميت مسالك لانها وصل الى المعنى المطلوب استعار المسالك الحسية للمعنوية بجماع التوصل الى المطلوب ففيه استعارة تصريحية (قوله أي هذا سميت الطرق الدالة الخ) أشار بذلك الى أن المسلك بمعنى الطريق فهو اسم مكان لا اسم زمان ولا مصدر أي موضع السلوك وان اضافة المسالك الى العلة من قبيل اضافة الدال الى المدلول (قوله على علة الشيء) أشار بذلك الى انها تدل على كون الشيء عليه لا على ذات ذلك الشيء (قوله كالأجتماع على إن العلة في حديث الصحيحين لا يحكم أحد دين اثنين وهو غضبان تشويش الغضب للفكر) قال العلامة رحمه الله قد مر أن العلة وصف ضابط للحكمة لا نفس الحكمة فالطابق له ان العلة الغضب لا التشويش ومما يفي في الإجماع ان منه ذكر وصف في الحكم لو لم يكن لتعليله كان بعيدا كهذا الحديث فلهذا لا يطابقه ١١ وأجيب بجمع ان المطابق لما مر انما هو كون العلة الغضب يتجاوز كونها نفس التشويش ويصدق عليه انه وصف ضابط للحكمة وهي خوف المبل عن الحق الى خلافه فيطابق ما مر ومما يفي بذلك ما مر في عود العلة على أصلها بالتعميم من تشويشهم لذلك بهذا الحديث مع جعلهم العلة فيه التشويش بل صرح الامام في المحصول بلفظ القول بأنهما الغضب وان كان الظاهر من الحديث ذلك قال لا نفصل أن الغضب السير الذي لا يمنع من استيفاء الفكر لا يمنع من القضاء وان الجوع المريح يمنع فلهذا جئنا ان علة المنع ليست الغضب بل تشويش الفكر لا يقال الغضب هو العلة لكن لكونه مشوشا لا نقول لما دار الحكم مع تشويش الفكر ونجد اوعدا وانقطع عن الغضب وجود اوعدا وليس بين التشويش والغضب ملازمة لوجود كل منهما بدون الآخر علنا ان الغضب لا يكون علة وانما العلة التشويش الا انه يجوز اطلاق الغضب مراد به التشويش اطلاقا لاسم السبب على المسبب وأما قول الشارح في الإجماع فقيده المنع من الحكم بجالة الغضب المشوش للفكر يدل على أنه علة له حيث جعل العلة الغضب المشوش فأما بناء على ان المراد بالغضب التشويش اطلاقا لاسم السبب على المسبب كما مر عن الامام وأما بناء على القول الآخر القائل بأن العلة هي الغضب وان رده الامام كما مر خصوصا والمقصود مما يفي التنبيل وهو بما يتساع فيه ومثل ذلك كثير شائع هذا حاصل ما قاله سم قلت كون العلة هو الغضب هو الظاهر من الحديث والاطلالة كوصف فيه عن الثالثة كما سيذكره الشارح وكون التشويش قد لا يوجد مع الغضب

### • (مسالك العلة) •

أي هذا سميت الطرق الدالة على علة الشيء (الاول) منها (الإجماع) كالأجتماع على أن العلة في حديث الصحيحين لا يحكم أحد دين اثنين وهو غضبان تشويش الغضب لا الفكر وقد مر الإجماع على النص بان الحجاب لتقديمه عليه عند التعارض على الأصح الآخر



وعكس البضاوى لأن النص

أصل للاجماع (الثاني) من

مسالك العلة (النص للصرح)

بأن لا يحتمل غير العلة (مثل العلة)

كذا (فليسبب) كذا (قن أجل)

كذا (فحقوقي واذن) فهو قوله

تعالى من أجل ذلك كتبنا على بنى

إسرائيل أن لا يكون دولة بين

الاغنياء منكم اذن لا ذقتك

ضعف بالحجة وضعف بالمات وفيما

عطفه المصنف بالظاهر فما بعد

أشارته الى أنه دون ما قبله في الرتبة

بخلاف ما عطفه بالواو

(والظاهر) بأن يحتمل غير العلة

احتمالاً لا مرجوحاً (كلام اللام

ظاهرة) نحو كتاب ازنة الميك

تخرج الناس من الخلمات الى

النور (المقدرة) فحوا كان كذا

كقوله تعالى ولا تطع كل حلاف

بهين اى قوله أن كذا حال وبين

أى لان (قالباً) نحو فظلم من

الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات

أحلت لهم أى منعناهم منها

انظروهم (فالقاء في كلام الشارع)

وتكون فيه في الحكم فهو قوله

تعالى والسارق والسارقة

فاطعوا ايديهما وفي الوصف

فوجود بيت الصبي في الحرم

الذى وقصته ناقته لا تقصو طيباً

ولا تنصروا رأسه فانه يعطون

القبض على طيباً (فالراوى القتره

فقير) وتكون في ذلك في الحكم

فقط كقول جبران بن حسين

سها رسول الله فسل الله عليه

وسلم فبعد رواه أبو داود وغيره

غير ما تم من عليه الغضب لما مر من ان المعتبر في اشتغال العلة على الحكمة الاشتغال

ولو احتقالاتاً فالشرط كون العلة متعلقة بوجود الحكمة كما مر على ان اشتغال التشويش

على الحكمة المذكورة كذلك أيضاً حيث قد لا داعي لخصالفة ما يقيد الحدب المذكور

من كون العلة هو الغضب وجعلها التشويش مع استلزام ذلك عروة ذكر الوصف المذكور

فيمنع القاضية وقول الامام لا ناطم ان الغضب اليسير الخ غير مفيد مع كون الشرط كون

العلة متعلقة بالاشتغال على الحكمة وح فحقوله لا يمنع من القضاء قد يمنع ولكن سلم دليله المذكور

فهو مشترك في الالتزام بل يريان مثل ذلك في التشويش أيضاً ومن هنا تلمذ قوله لا يقال الخ

وبالجهة فلا يوجب منع كون العلة هو الغضب بل يجوز كونها الغضب وكون التشويش

والذى يقيد الحديث الاول وهذا الذي ذكرناه تصحيح لكون الغضب علة كالتشويش كما

علت وأما ما أفاده كلام العلامة قدس سره من عدم صحة كون التشويش علة فلم يظهر

وجهه بعد والظاهر منه كما تقدم (قوله وعكس البضاوى) أى تقدم النص وفي

بالايعاء وثالث بالاجماع لأن النص أصل للاجماع كما قال الشارع والايعاء من جملة النص

(قوله النص للصرح) أى القطعي كما يدل عليه تفسير الشارع به بقوله بأن لا يحتمل غير

العلة (قوله فحقوقي) قديف لان كى ليست ضافية للتعليل لانها تكون مصدبة

والتعليل مستفاد من اللام المقدرة (قوله من أجل ذلك كتبنا الخ) أى من أجل قتل

قائلاً لآخره (قوله كى لا يكون دولة الخ) أى يجب تخصيص النى كى الخ (قوله اذن

لا ذقتك لضعف الحياة) أى اذ ركت اليهم وضعف الحياة وضعف المات عداها (قوله

وفيما عطفه) الاولى وفي عطفه لأن الاشارة في العطف باقائه لافى المعطوف بها وأوجب

بان المراد المعطوف من حيث العطف ووجه ككون الاشارة في العطف لافى المعطوف

أن الاشارة في الفعل والعطف فعلى والمعطوف ذات والاشارة في الفعل دون الذات

اذ يقال فعل كذا الكذا (قوله بخلاف ما عطفه بالواو) ان أراد فانه لا اشارة فيه الى ذلك

فسلم وان أراد فانه ليس دون ما قبله كما هو المتبادر فقد يتقضى بقوله والظاهر فانه

معطوف بالواو وهو دون ما قبله من الصريح فانه العلامة وقد يجاب بان هذه الاشارة

بالنسبة الى الامثلة وأما الظاهر فانه قسم مستقل (قوله كمنه تعالى ولا تطع

كل حلاف الخ) نزلت في الوليد بن المغيرة (قوله في الحكم) أى هذه وكذا قوله

في الوصف (قوله وقصته ناقته) أى رمتها فاندق عنته (قوله لا تقصوه) بضم التاء متعد

لمفعولين (قوله ولا تنصروا رأسه) أى ولا تظفروا رأسه من الضمير وهو الغبطة ومنه

سميت النجس من الغبطة العقل (قوله فالراوى النقيب) أى المجتهد (قوله وتكون

في ذلك) أى في كلام الراوى فقيهاً وأخيراً (قوله في الحكم فقط) قد يوجه ذلك أخذنا

مما نقله عن بعض المتأخرين بأن الراوى يحكى ما كان في الوجود أى على الوجه الذى وقع

عليه والعلة يجب الوجود فتعتمد على المعلول زماناً وأرتبة فلذلك لم يحك المعلول الا تأسرا

فلم يدخل البناء الاعلى العلول الذي هو الحكم وفيه نظر لان هذا لا يمنع ادخال القاع على  
 العللة اذ لو قال مثلا مسجد فيها أى فقد سبها أى لاجل أنه سبها لا فادرتب الحكم  
 على العللة وانها مقدمة زماناً ورتبة وقد عرفت انها بقوله وتكون في الوصف  
 أو الحكم وفي انقضاء الشارع أو الراوى اهـ وقال الاسنوى في شرحه وتدخل القاعة على  
 الثاني منهما أى الحكم والوصف سواء كان هو الوصف أو الحكم وسواء كان من كلام  
 الشارع أو الراوى فحصل منه أربعة أقسام الى أن قال الثاني أن تدخل عليه أى  
 الوصف في كلام الراوى ولم يظفره بمثل اهـ وهو صريح في امكان دخوله على  
 الوصف في كلام الراوى لكن لم يظفر به بمثل فقول الشارع وتكون في ذلك في الحكم  
 فقط له باعتبار الوجود فقط بحسب اطلاعهم وحجتهم تدفع النظر المذكور فليست بل  
 قلت لعل صواب قوله بتدفع النظر المذكور بتدفع الترجيح المذكور وأهـ أراد بالنظر  
 الترجيح المذكور (قوله ومن قال من المتأخرين) هذا القتال هو المولى سعد الدين  
 التفتازانى (قوله يحكى ما كان في الوجود) أى حسا والكائن في الوجود انما هو  
 المحكوم به وهو وصف بخلاف الحكم وهو حدب السجود فانه ليس بكائن في الوجود  
 حسا وكان المراد بالمحكوم به ما يتعلق به الحكم وبعبارة العلامة على الوصف الذى  
 يتعلق به الحكم اهـ أى أهم من أن يكون محكوماً به وعليه (قوله لم يرد بالوصف فيه  
 الوصف الذى يترب عليه الحكم) أى وهو العللة بل أراد به يتعلق المحكم كأم  
 (قوله كافي الاول) أى الوصف الذى تكون فيه القاعة في كلام الشارع (قوله لانه  
 لم يذكره الاصوليون) فيه ان يقال من جملة المقصول ان وقد ذكرها الامدى وكذا  
 الامام في الحصول حيث قال وأما الذى لا يكون قاطعاً أى الاعلى العللة دلالة قطعنة  
 ثلثة اللام وان البناء ثم مثل ان بقوله عليه الصلاة والسلام انهم من الطوائف بل قضية  
 عبارة التبريزى كما نقلها الاصفهاني في شرح الحصول ان جميع الاصوليون أو أكثرهم  
 ذكرها أعنى ان فاته قال وأما ان المكسورة المشددة فقد عدوها من هذا القسم لقوله  
 صلى الله عليه وسلم انهم من الطوائف على حكمه وحق انها تصدق الفعل ولا حظ لها  
 في التعليل والتعليل في الحديث مستفاد من سياق الكلام اهـ لكن استبعد الفرق في  
 في شرح الحصول كونها لا حظ لها في التعليل فالتبريد وعدوها في هذا القسم فان قضيته  
 ما ذكرناه لان ضمير الجمل ظاهر فيه اللهم الآن يريد بالاصوليون المتقدمهم ويريد  
 التبريزى بقوله عدوها أن المتأخرين اوجاعاً منهم عدوها في هذا القسم فليست بل سم  
 (قوله واحتمال ان) ميتد أخيراً قوله كان تكون الخ وصله ان التصرف في التعليل  
 ما لا يحتمل غير التعليل بأن كان موضوعه فقط والظاهر ما يحتمل غير التعليل ولا يدل على  
 التعليل الا بقرينة سواء كان موضوعه التعليل وغيره على سبيل الاشتراك وموضوعه  
 للتعليل فقط واستعمل في غيره على طريق العبور إشارة سم (قوله وهو اقتران الوصف

ومن قال من المتأخرين انها في ذلك  
 في الوصف فقط لان الراوى يحكى  
 ما كان في الوجود لم يرد بالوصف  
 فيه الوصف الذى يترب عليه  
 الحكم كافي الاول فالتام فليست بل  
 للسيدة التى هي بمعنى العللة ولنا  
 لم تكن المذكورات من الصريح  
 بجسم الغير التعليل كالمقابلة في  
 اللام والتعدية في البناء ويجوز  
 العطف في القاء كما تقدم في مجت  
 الحروف (ومنه) أى من الظاهر  
 (ان) المكسورة المشددة فتجوز  
 لا تدعى الارض من الكثرين  
 ديارا لكان تذوهم الآية (واذ)  
 نحو ضربت العبد اذا ساء أى  
 لاسانه (وما مضى في الحروف)  
 أى في مجتها مما يرد لتعليل غير  
 المذكور هنا وهو يد وحق  
 وعلى وفي ومن فلتراجع وانما  
 فصل هذا عما قبله بقوله ومنه لانه  
 لم يذكره الاصوليون واحتمال ان  
 لتعريف التعليل كان تكون لمجرد  
 التاكيد كما يكون اذ وما مضى  
 لتعريف التعليل كما تقدم في مجت  
 الحروف (الثالث) من مسالك  
 اله (لايم) وهو اقتران الوصف

المقنونة قبل أو المستتب بحكم  
ولو كان الحكم مستتباً كما  
يكون مقنونة (ولو لم يكن لتعليل  
هو أي الوصف) أو نظيره  
الحكم حيث يشار بالوصف  
والحكم إلى نظيره أي ولم يكن  
ذلك من حيث اقتراحه بالحكم  
لتعليل الحكم به (كان) ذلك  
الاقتران (بعيداً) من الشارح  
لا يليق بفصاحته وإنبائه بالاقطاع  
في مواضعها (حكمه) أي  
الشارح (بعد) سمع وصف (كافي  
حديث الاعراب واقعت أهل في  
نهار رمضان فقال اعتق رقبة الخ  
رواه ابن ماجه وأصله في العيصين  
فأمره بالاعتاق عند ذكر الوفاة  
يدل على أنه علة له والاختلا  
السؤال عن الجواب وذلك بعد  
فيقدور السؤال في الجواب فكانه  
قال واقعت فأعتق (وكذلك  
في الحكم وصفاً ولو لم يكن علة له)  
(لم يقد) ذكره كقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يحكم أحد بين اثنين وهو  
غضبان ورواه الشيخان فتبينه  
المنع من الحكم بحالة الغضب  
المشروع للفكر يدل على أنه علة  
له والاختلا ذكره عن القادة وذلك  
بعيد (وكثيره بين حكيمين صفة  
مع ذكرهما وذكر أحدهما) فخط  
مثالي الأول حديث العيصين  
أنه صلى الله عليه وسلم جعل  
لقرص سهمين وللرجل أي  
صاحبه سهماً فترقه بين هذين  
الحكمين

المقنونة أي المقنونة حقيقة أو حكماً بأن كان مقنناً كما سيأتي التنبه عليه في عبارة  
الشارح ثم تقرر الإيماء بالاقتران المذكور لا يخلو من تسامح إذا إيماء وصف الموجب  
وهو الشارح والاقتران وصف للمعتق وهو الوصف المذكور لكن لما كان الاقتران  
المذكور لازماً للإيماء صحت تفسيره به فهو تفسير للشيء بلا زعمه فتأمل والمراد بالوصف  
هنا ما يشتمل الشرط والقاية والاستدلال والاستثناء كما سيأتي في كلامه (قوله قبل أو  
المستتب الخ) المستتب من كلام المصنف أقام أربعة أن يكون الوصف والحكم  
منصوصين أو مستتبين أو الوصف مستتباً والحكم منصوصاً أو عكسه وان السلك  
إيماء وفقاً أو خلافاً وليس كذلك لما سبده الشارح من عدم الإيماء بقطعاً في صورة  
ماذا كان كل من الوصف والحكم مستتباً (قوله كما يكون ملذوناً) أي منصوصاً  
ولو مقنناً (قوله ولو لم يكن للتعليل) أي لتعليل الحكم أو نظيره بدليل قوله أو نظيره فان  
نظير الوصف انما يعلل به نظير الحكم كما سيأتي أيضاً في المثال الثاني فقال لو لم يكن  
هو ونظيره لتعليل الحكم أو نظيره كان أرفع (قوله حيث يشار) نظير للنظير (قوله  
لو لم يكن ذلك) أي الوصف أو القاية وقوله من حيث اقتراحه بالحكم أي ونظير الحكم  
وقوله لتعليل الحكم به أي أو لتعليل نظير الحكم بنظير الوصف وبهذا التفسير يكون تعبيره  
موفياً بما قاله المصنف لكن فيه كما قال العلامة ثبات اقتران الوصف والنظير للحكم التفسير  
وقد علم ان الاقتران انما هو للوصف والحكم المقننين دون التفسيرين وجوابه أن الاقتران  
أعم من الحقيقي والحكمي واقتران نظير الوصف بنظير الحكم من الاقتران الحكمي  
الذي دل عليه الاقتران الحقيقي الحاصل بين الوصف والحكم الملتزمين اذ في ذكرهما  
إشارة إلى نظيره كما قاله نظيران المذكوران حكما فمقتربان كذلك (قوله حكمه) أي  
كالاقتراح الواقع في حكمه وكذا بقية رعايا بأن من قوله وكذلك وقبلة المطوقات  
(قوله فأمره) أي فالاقتران الذي تضمنه أمره الخ (قوله على أنه) أي الوقاع علة له أي  
للاعتاق فوجوب الاعتاق حكم قاربه وصف وهو الوقاع (قوله والاختلا السؤال)  
أي وهو قوله واقعت أهل (قوله وكذلك في الحكم) أي مع (قوله والاختلا ذكره عن  
القادة) حال العلامة عليه منع ظاهر لا يمكن أن يكون ذكره لافادة محل الحكم والعلة  
غيره كتنويع الفكر كما تراه قلت كون ذكره لافادة محل الحكم بعيد جداً مع الاتيان  
به في الحديث بعنوان الوصفة وأما ما أجابه سم فلا يخفى أنه نصف وأما جوابه  
الثاني فما قطع فراجع وتأمل (قوله بصفة) أي يجهلها والا فالترقيق في المثال الثاني  
بصفتين وأراد بالصفة هنا ما عدا الأربعة الآتية وهي الشرط وما عطف عليه بخلاف  
الوصف فيما تقدم من قوله وهو اقتران الوصف فالمراد به ما عدا الأربعة المذكورة فالمراد  
بالوصف المتقدم لفظ مقيد لا آخر وبالصيغة هنا لفظ مقيد لا آخر غير شرط والاستثناء  
ولا غاية ولا استدراك (قوله تفرقه) أي فالاقتران الذي تضمنه تفرقه الخ (قوله

بها تين الصفتين لو لم يكن لعلته كل منهما لكان بعدا ومثال الثاني حدث التمهني القاتل لارث أي بخلاف غيره  
المعلوم انه فالتفريق بين عدم الارث لمد كور بين الارث المملو بصفة (٢١٩) القتل المذكور مع عدم الارث لو لم يكن

عليته لكان بعيدا (أو) تفريقه  
بين حكمين (بشرط أرفاهة أو  
استثناء أو استدراك مثال الشرط  
حدثت مسلم الذهب بالذهب  
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير  
بالشعير والقر بالقر والمخ بالمخ  
مثلا بمثل سواء ما عدا ما عدا  
فاذا اختلفت هذه الاجناس  
فيسوا كيف شئت اذا كان يدايد  
فالتفريق بين منع البيع في هذه  
الاشياء متفاضلا وبين جواز  
عند اختلاف الجنس لو لم يكن لعلته  
الاختلاف الجواز لكان بعدا  
ومثال الفاية قوله تعالى ولا  
تقرهون حتى يطهرن أي فاذا  
طهرن فلا تمنع من قربانهن كما  
صرح به في قوله عقبه فاذا تطهرن  
فأقرهن فتفريقه بين المنع من  
قربانهن في الحيض وبين جوازه  
في الطهر لو لم يكن لعلته الطهر  
الجواز لكان بعدا ومثال  
الاستثناء قوله تعالى فصف  
ما قرضتم الآن يعقون أي الزوجان  
عن ذلك النصف فلا شيء لهن  
فتفريقه بين ثبوت النصف لهن  
وبين استثناءه عند عقوقهن عنه  
لو لم يكن لعلته العقول للاستثناء  
لكان بعيدا ومثال الاستدراك  
قوله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغف  
في أيمانكم ولكن يؤاخذكم

بها تين الصفتين هما القرصة والرجولة لا القرس والرجل لانهما التيان لا مدخل  
للتسمية بهما في الحكمين (قوله بصفة القتل) لم يقل بها تين الصفتين القتل وعدمه لان  
عدمه ليس علة للارث بل علة الارث التنب والسبب (قوله مثال الشرط) حديث مسلم  
(الخ) موضع القبول منه قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس فيسوا كيف شئت قاله الكمال  
(قوله متفاضلا) حال من البيع بمعنى المبيع ولو قال متفاضلة فيكون سالما من  
الاشياء كان أوضح وأحسن (قوله لو لم يكن لعلته الاختلاف الجواز لكان بعدا) أي  
وأما ألتع عند عدم الاختلاف فليست علة الاتحاد كما قد توهم بل ما قيل انه التضييق  
على الناس (قوله حتى يطهرن) أي يقبلن (قوله أي فاذا طهرن فلا تمنع) بيان لتفريق  
بالفاية الذي لا يحصل الا بالقهوم وتقدير القهوم المذكور كذلك لا يخرج عن الفاية  
وإنما يخرج عنها لو كان القصد به بيان نفس الفاية فالتدفع اعتراض العلامة عنها (قوله  
لو لم يكن لعلته الجواز لكان بعدا) أي وأما منع قربانهن في الحيض فليست علة  
الحيض بل خروج الولد مجذوما (قوله نصف ما قرضتم) أي يجبلهن (قوله لو لم يكن  
لعلته العقول لكان بعدا) أي وأما ثبوت النصف لهن فقلته العقول لعدم العقول  
كما قد توهم (قوله لا يؤاخذكم الله بالغف في أيمانكم) القوم عند ندمائهم  
المالكية هو حذف الشخص على ما يفهمه بأن يحذف معتددا على قلته وعند الشافعية  
أجزاء القسم على اللسان بدون قصد كقول الشخص بلى واقه ولا أقسم ولا قصد  
وعليه فالتعبد هو قصد القسم وعلى مذهبا هو الجمع الجزم بالمخوف عليه قلت  
وعدم المواخذة بالقول تنفيده على مذهبا ظاهر لعدو الخالف باعتماد على الظن  
المكتن به في الجملة وأما على ما نُسبه له الشافعية فقد قال الوجه المواخذة بسلامة  
إبراهيم فقط الجلالة على لسانه حتى لا قصد والقول أن القصد به حث التبرك لا يضي  
سقوطه وعدم إجماره (قوله لو لم يكن الخ) أي وأما عدم المواخذة عند عدم التعبد  
فقلته عذر الخالف باعتماده على قلته أي قولنا وعدم كونه بمنعنا على قول الشافعية قلت  
بني اشكال وهو أن المذنب ورائه من الشرط ومما به كافتضت اقتران الاوصاف  
الذكورية بأحكامها المذكورة القصد عليه تلك الاوصاف لتلك الاحكام فقد تضمنت  
اقتران اضداد الاوصاف المذكورة باضداد الاحكام المذكورة فالشرط في الحديث  
الذكور كاتضمن اقتران الاختلاف بالجواز تضمن اقتران الاتحاد بعدم الجواز والفاية  
كافتضت اقتران الطهر بجواز القربان تضمنت اقتران الحيض بمنع القربان خصوصا  
قوله تعالى قبله فاعتزلوا النساء في الحيض فان الاقتران المذكور وظاهر فيه مع أن  
اقتران تلك الاضداد بتلك الاحكام لا يفيد العلية كما تـ فاذا نـ مجرد الاقتران لا يفيد

بما عدا تين الصفتين بين عدم المواخذة بالامان وبين المواخذة بها عند تعدها لو لم يكن لعلته التعبد والمواخذة  
لكان بعيدا (وكترب الحكم على الوصف) نحو أكرم العلماء فتربى الأكرام على العلم لو لم يكن لعلته العلم لكان بعيدا

العلية لجواز كون العلة شياً آخر يوجد مع اقتران الوصف بالحكم كما هو كذلك  
 في اقتران تلك الأعداد ولا يلزم حينئذ عدم فائدة الاقتران أفادته وجوده الحكم  
 مع الاقتران قاتل ذلك (قوله) كمنعه مما يقوت المطالب (أي من فعل قديقوت  
 المطالب قال الشهابان كان هذا مندرجاً تحت ضابط الأعياء وهو اقتران الحكم بوصف  
 الخ كما مر فقد يقال قوله وكرتية الحكم على الوصف يفتي عنه اهـ وأجاب بـ قوله  
 وأقول هو مندرج تحته كما هو صريح صريح المنع لأن المراد بالوصف المقروطة في ذلك  
 الضابط مقابل الوصف المستتب فيشمل المقدركا هنا ولا يفتي عنه قوله وكرتية الحكم  
 على الوصف إذ ليس فيه ترتيب الحكم الذي هو المنع من البيع وقت النداء على الوصف  
 الذي هو كون البيع مظنة التقويت اذ لم يربطه به ولو تقدر اهـ قلت الوصف المقدر هنا  
 تقديره أن يقال مثلاً وذروا البيع مما يقوت السعي الى الجمعة أي حال كون البيع من  
 جملة ما يقوت ما ذكر وذلك يفيد وصف البيع بكونه مقوتاً فهو في قوة أن يقال وذروا  
 البيع المقوت فقد وجد الربط تقديراً (قوله) التي ديقوتها) نعم للبيع وضمير يكن  
 وكان المنع كذا قال سم وفيه أن الذي هو مظنة التقويت البيع لا المنع وأما اعتراضه  
 بكون الموصوف بالبعد هو اقتران المنع بالوصف لا المنع الذي هو الحكم فأمره  
 سم بل لجواز أن يكون في العبارة حذف دل عليه المقام أي لكان اقتران الوصف فيه بعداً  
 وقد أجاب هو عنه بما يبرهن هذا (قوله) ملقوتين) أي منصوبين وان لم يكن  
 ملقوتين كما في آية الجمعة فإنه لم يذكر فيها الوصف وإنما في الغاية والاستثناء فان الحكم  
 فيها ما قدر (قوله) وعكسه) أي وهو أن يكون الوصف مستتباً والحكم  
 ملقوطاً (قوله) وفيه) أي في العكس المذكور أكثر العلل أي لأن أكثر الشرعيات  
 ذكر الأحكام دون غيرها فيستتب المهتدون تلك العلل (قوله) كمالاً فادته) أي  
 اختلاف الترجيع عبارة المصنف بحث أن في جانب الوصف المستتب بقل الدالة على  
 التضعيف وفي الحكم المستتب لا بدون قبل قاتله (قوله) والاصح أن الأول) أي وهو  
 أن يكون الوصف ملقوطاً والحكم مستتباً (قوله) بخلاف الثاني) أي وهو أن يكون  
 الوصف مستتباً والحكم ملقوطاً المعبر عنه بالعكس فيما تقدم فالراجح كونه ليس بأعياء  
 وان كان هو الاصح كثر وجوده في الشرع كما مر ولعل وجه الراجح زيادة على ما سيذكره  
 الشارع أن الأعياء إنما يكون مع تحقق اقتران الوصف بالحكم وذلك إنما يكون عند ذكر  
 الوصف لفظاً أو تفديراً وأما حيث لم ينص عليه الشارع فلا وجه للأعياء قاتل (قوله)  
 لجواز كون الوصف أعم) قال العلامة عوافقه الشهاب الصواب أن يقول لجواز كون  
 الحكم أعم أي من الوصف لأن الحكم لازم للعلة وللانحياز إلى المستتب لم يلزمه إذا كان  
 اللازم مساوياً أو أخص لا أعم وذكر ما يؤيد ذلك من كلام العبد وأجاب سم بما حاصله  
 أن المراد بأعياء الوصف كون الوصف المستتب أعم مما هو الوصف في الواقع بناء على خطأ

(وكمنه) أي الشارع (مما يقوت  
 المطالب) فهو قوله تعالى فاسعوا  
 إلى ذكر الله وذروا البيع فالمنع  
 من البيع وقت نداء الجمعة الذي  
 قد يقوت الأول يكن مظنة تقويتها  
 لكان بعيداً وهذه أمثلة لما اتفق  
 على أنه أعياء وهو أن يكون  
 الوصف والحكم ملقوتين وان  
 كان في بعضها تقدير وعكس هذا  
 القسم ليس بأعياء قطعاً وفي الوصف  
 الملقوط والحكم المستتب  
 وعكسه وفيه أكثر العلل خلاف  
 مختلف الترجيع كما أفادته عبارة  
 المصنف قبل أنهما أعياء تنزيلاً  
 للمستتب منزلة المقوط فيهما  
 عند التعارض على المستتب  
 بلاعياء وقبل لیس أعياء والاصح  
 أن الأول أعياء لاستلزام الوصف  
 بالحكم بخلاف الثاني لجواز كون  
 الوصف أعم مثال الأول قوله تعالى  
 وأحل الله البيع

فله مستزمن لصحته والثاني كتعليل الرويات بالطم أو غيره ومثال التعليل حديث الصحابي أن امرأته قالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم بنذر فأصوم عنها فقال رأيت لو كان علي أمك دين (٢٢١) فقضته أكان يؤذي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك أي فاته يؤذي

عنها سألته عن دين الله على الميت وجواز قضاءه عنه فذكر له هذين الأدي عليه وقترها على جواز قضاءه عنه وهما نظيران فلو لم يكن جواز القضاء فيها لعلية الدين له لكان بعيدا (ولا يشترط في الأعيان مناسبة) الوصف (الموصى إليه) لأحكام (عند الأكثر) بناء على أن العلة بمعنى المعرفة وقبل يشترط بناء على أنهم بمعنى الباعث (الرابع) من مسائل العلة (السر) والتقديم وهو حصر الأوصاف (الموجودة) (في الأصل) المقيس (عليه) (وابتغال ما لا يصلح) منها لعلية (فتبين الباقي) إليها كأن يحصر أوصاف البر في قياس القرينة مثلا عليه في الطم وغيره ويطل ما حدا الطم نظيره فتبين الطم لعلية والسر لعلية الاختيار فالعلة مجموع الأعيان واضحة وقد يقتصر على السر (ويكنى قول المستدل) في المناظرة في حصر الأوصاف التي يذكرها (بجئت فلم أجده) غيرها (والأصل عدم ما سواها) لعدالة مع أهلية النظر فتدفع عنه بذلك منع الحصر (والجزم) أي الناظر نفسه (يرجع) في حصر الأوصاف (إلى الظن) بما أخذه ولا يكابر نفسه (فإن كان الحصر والابطال) أي كل منهما (قطعا قطعي) أي هذا الملك قطعي (والا) بأن كان كل منهما ظاهريا أو أحدهما

المستتب فلا يكون مستزما لعدم استزام العام للخاص وحجة ذلك أن يكون الوصف المستتب المذكور أعز من الحكم وغير مستزمن لعدم استزامه على الحكم في الواقع فلا يتحقق الاقتران حيثئذ (قوله) فله مستزمن لصحته أي وحده هو الوصف المقبوط به في الآية وصحته هو الحكم المستتب منها على الكمال (قوله) كتعليل الرويات أي حكم الرويات وهو المراد بالحكم المذكور وقوله بالطم الخ هو الوصف المستتب (قوله) ومثال التعليل أي المنصوص الذي هو نظير أي المنصوص بتقدير الذي هو نظير المنصوص لفظا فالوصف المقبوط به في المثالين الأدي والحكم جواز أدائه عنه والوصف التعليلين الله تعالى والحكم الذي قارنه جواز أدائه عن الأدي كدنه (قوله) لكان بعيدا أي لكان اقتران الجواز بالدين في التعليل بعيدا (قوله) ولا يشترط مناسبة الوصف أي ظهوره للمناسبة والأفصح معنية في نفس الأمر كذا قال شيخ الإسلام وعبارة العضة قد اختلفت في مناسبة الوصف للموصى إليه في كون عال الأعيان محببة على مذاهب الخ ثم قال وهذا انما يصح لو أريد المناسبة ظاهرا وأما نفس المناسبة فلا يتمها في العلة الباعثة ولا يجب في الأمارة المجردة اه وهي تختلف ما تقدم عن شيخ الإسلام ووافق كلام الشارح (قوله) السر والتقسيم هما لقبان في واحد كما سيذكره الشارح ويفيده قول المصنف وهو الخ (قوله) كأن يحصر أوصاف البر أي كأن يحصر المستدل الخ (قوله) بطريقة أي طريق الإبطال وسأقي طرقة قريبا (قوله) والسر لعلية الاختيار فالعلة مجموعة الأعيان واضحة) أعلم أن حصر الأوصاف في الأصل وابطال ما لا يصلح يستزمان الاختيار وهو السر والاختيار يستزمان التقسيم فوضح التسوية بمجموع الأعيان يتفرع على استزام الحصر والابطال السر واستزام السر التقسيم وتفرع الشارح انما يناسب أحد الشقين فهو غير ظاهر (قوله) وقد يقتصر على السر (وقد يقتصر على التقسيم) كاهل اليساوي في منهاجه (قوله) ويكنى قول المستدل الخ أي يكنى في دفع اعتراض المعارض بعدم الحصر بأن يقول يمكن أن يكون في الأصل وصف آخر لم يده فيكنى المستدل حيثئذ يجتنب أن يجد غيرها الخ وقوله في المناظرة متعلق بقول وقوله في حصر الأوصاف متعلق بالمناظرة أو بدل منه أو متعلق يكنى (قوله) والأصل عدم ما سواها (الاولى) جعل الواو بمعنى أو كما عبر به في نسخ من المتن ثم يقتصر ابن الحاجب وغيره لأن بقاها على حالها يقتضي أنه لا بد من الجمع بين مدحها وما قبلها وليس كذلك وقوله لعدالة الخ تعليل لما قبله شيخ الإسلام (قوله) مع أهلية النظر أشاد بذلك إلى أن العلة مركبة من العدة التي مع الأهلية المذكورة والمراد بالرواية لأن هذا الخبر محض (قوله) قطعيا أي لقطعية دليله بأن قطع

(فإن كان الحصر والابطال) أي كل منهما (قطعا قطعي) أي هذا الملك قطعي (والا) بأن كان كل منهما ظاهريا أو أحدهما قطعيا ولا تخطفنا (قطعي وهو) أي القطعي (حجة للناظر) لنفسه

(والمناظر) غيره (عند الأكثر) لوجوب العمل بالثقل وقيل ليس بحجة مطلقة لاجواز بطلان الباقي (وثالثها) حجة لهما (أد) أجمع على تعديل ذلك الحكم في الأصل (وعليه إمام الحرمين) حذرا من أدا بطلان الباقي إلى خطأ المجمعين (ورابعها) حجة (للمناظر) لنفسه (دون المناظر) غيره لأن ظنه (٢٢٢). لا يقوم حجة على خصمه (فإن أبدي المعترض) على حصر المستدل

العلق (وصفا زائدا على أوصافه) لم يكف بيان صلاحية للتعديل لأن بطلان الحصر بإدائه كاف في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بإبطال التعديل به (ولا ينقطع المستدل) بإدائه (حتى يجرى عن إبطاله) فإن غاية إبدائه منع لمقدمة من الدليل والمستدل لا ينقطع بالتبع ولكن يلزمه دفعه لسم دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدأ عن أن يكون له (فإن يجرى عن إبطاله انقطاع) (وقد يتفان) أي المتناظران (على إبطال ما عدا وصفين) من أوصاف الأصل ويحتفظان في أبيهما العلة (فيكون المستدل) التردد بينهما من غير احتياج إلى ضم ما عداهما إلىهما في التردد لاتفاقهما على إبطاله فيقول الله تعالى (أما هذا أو ذل لا جازم أن تكون هذا بل لكذا فضعين أن تكون هذا) (ومن طرق الإبطال) العلية الوصف (بيان أن الوصف طرد) أي من جنس ما عدا من الشارع الفاؤه (ولو في ذلك الحكم) كما يكون في جميع الأحكام (كأذا كورة) والآخرة في العلق) فأنهم إما يعتبروا فيه فلا يعطل مما يشي من أحكامه

العقل أن لا يحد الأكد (قوله لوجوب العمل بالثقل) قد يقال وجوب العمل بالثقل أنه هو في حق الثقل ومقلده دون غيره كما سيأتي في وجهه الرابع فكيف يكون حجة على المناظر وهو من حيث المناظرة لا يلزمه تقليد ذلك الثقل ويجب أن هذا ليس من باب التقليد بل هو من قبيل إقامة الدليل على القبول لم يقدرا لاجزء الثقل لوجوب العمل بالدليل العلق فيتوجه عليه ما لم يدفعه بطريقه سم (قوله لجواز بطلان الباقي) أي الذي أبقاه بلا بطلان (قوله أجمع على تعديل ذلك الحكم) أي على أنه من الأحكام المعجلة لا التعبدية شيخ الإسلام (قوله حذرا من أدا بطلان الباقي إلى خطأ المجمعين) قد يمنع كونه مؤقلا لذلك إذ لا يلزم من إجماعهم على تعديل الحكم الإجماع على أنه محل بشي مما أطل شيخ الإسلام (قوله فإن أبدي الخ) تفريع على قوله ولا لفظي (قوله وصفا زائدا الخ) مثله أن يزيد على حصر المستدل أوصاف التفرق في الجرة والسيلان والاسكار الأروا بها مثله (قوله دفعه) أي دفع بطلان الحصر (قوله منع لمقدمة من الدليل) أي طلب للدليل عليها (قوله ولكن يلزمه دفعه) أي دفع المنع المذكور بدليل على علة الوصف المبدأ (قوله أن يكون) متعلق بالإبطال على تعينه بمعنى الإخراج (قوله وقد يتفان) هذامته في بقوله فيما ذكر وهو حصر الأوصاف (قوله في أبيهما الله) أي هاتين العلة لضافتهما وحذف حد رسلتهما (قوله ومن طرق الإبطال) متعلق بقوله وإبطال ما لا يصلح (قوله بيان أن الوصف طرد) أي ملحق بالطرد عندهم هو اقتراح الوصف بالحكم من غير مناسبة كما سيأتي في المسألة للثامن (قوله ولو في ذلك الحكم) أي الذي علل بذلك الوصف (قوله كأذا كورة الخ) مثال للوصف الطرد (قوله شيء من أحكامه) أي صك الكفاية والتدبير (قوله والطرد) مبتدأة خبره كالطول والقصر وفي جميع الأحكام نعمت الطرد والجملة استئناف ياتي وقوله كالقول والقصر أي في الأشخاص (قوله لم يعتبر في القصاص) أي في قتل الطويل بالتصريح وعكسه (قوله ولا المكافأة) أي فتعطي الكسوة القصرة للرجل الطويل وعكسه (قوله ولا العلق) أي ولو في غير المكافأة كالوصية بعتق عبد وتدره شيخ الإسلام (قوله أن لا تظهر مناسبة المزدوق) أي الذي يحذفه المستدل عند عدم ظهوره والتاسية فيه فإن الحذف إنما يشي به بعد ظهوره عدم مناسبة في تعينه محذورا قبل ظهوره وعدم مناسبة بتغير ظاهر (قوله الحكم) متعلق بمناسبة وبعد البحث متعلق بظهور وقوله انتفاء ثبت العلية على لقوله ومنها

وإن اعتبر في الشهادتين القضاء والأثر ولاية السكاح والطرد في جميع الأحكام كالطول والقصر فأنهم إما يعتبروا في القصاص ولا المكافأة ولا الأثر ولا العلق ولا غيرهما فلا يعطل بها حكم أصلا (ومنها) أي من طرق الإبطال (أن لا تظهر مناسبة) الوصف (المزدوق) عن الاعتبار للحكم بعد البحث عنها لاستقامت العلية

بجملته في الأفعال (ويكون) في عدم

ظهور مناسبة قول المستدل

بجنت فلم أجده فيه (وهو)

مناسبة) أي ما وقع في الوهم أي

الذين مناسبة لدا لهما مع أحلة

التنظر (فإن أذني المعترض أن)

الوصف (المستقبى كذلك) أي

لم تظهر مناسبة (فليس للمستدل

بيان مناسبة لأنه استحال) من

طريق البراءة طريق المناسبة

والانتقال يؤتى إلى الاقتضار

المذكور (ولكن يرجح سيرة) هي

سيرة المعترض الثاني لعلة المستقبى

كقوله (موافقة التعدي) حيث

يكون المستقبى متعدياً فإن تعدي

الحكم محلله أئيد من ضرورة عليه

(العلم) من سالك العلة

(المناسبة والأخالة) بحيث مناسبة

الوصف والأخالة لأنهم يحال أي

يظن أن الوصف علة (ويسمى

استخراجها) بأن يستخرج

الوصف المناسب (تخرج

المناط) لأنه أيداً معاً به الحكم

(وهو) أي تخرج المناط (تعيين

العلم بأيداً مناسبة) بين المعين

والحكم (مع الاقتران) بينهما

(والسلامة) للعين (عن

القوادح) في العلة (كلاساك)

في حديث مسلم كل مسكر حرام

فهو لا تاله العقل المطلوب حفظه

مناسب للعمة وقد اقرت بها

وسلم عن القوادح وباعتبار

المناسبة في هذا يتصل عن الترتيب

من الأفعال والسلامة عن القوادح

أن لا تظهر الخ (قوله بخلافه) أي عدم الظهور في الأفعال فإنه لا يقدح فيه كما تقدم (قوله  
أي الذهن) ينبه على أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرحوح بل الذهن (قوله لعدالة)  
علة لقوله يكتفي (قوله من طريق السراج) الأضحية يائية أي من طريق هو البراءة  
طريق هو المناسبة (قوله المذدور) أي في الجدل (قوله بموافقة التعدي) أي بموافقة  
سيرة التعدي للحكم وبعبارة التقاضائي في الحواشي ولزم المستدل ترجيح الوصف الحاصل  
من سيرة على الحاصل من سيرة المعترض وسبب وجوه الترجيح في ما به وبما ذكرتم ترجيح  
وصف المستدل بكونه موافقاً للتعدي بالحكم أو كون وصف المعترض موافقاً لعدم  
التعدي لأن التعدي به أولى لعدم حكمها وكثرة فائدتها وسبب في باب الترجيح ترجيح  
الأكثر تعدياً على الأقل اهـ (قوله والأخالة) عطفها على المناسبة من عطف الاسم على  
السمي كما يفهمه كلام الشارح والمناسبة هي ملازمة الوصف المعين للحكم ونسب بالأخالة  
واستنباطها من النص يسمى تخريجاً كما ذكره المصنف (قوله بأن يستخرج الوصف  
المناسب) أشار بذلك إلى أن استخراج المناسبة إنما هو باستخراج الوصف المشتق عليها  
نفسية الاستخراج إليها في عبارة المصنف على سبيل التوسع الشائع منه كثيراً (قوله لأنه)  
أي الاستخراج أيداً معاً به الحكم أي أيداً وصف تعلق به الحكم (قوله لأنه أيداً معاً به  
الحكم) قال العلامة أي لأن استخراج المناسبة أيداً معاً به الحكم وفي سيرة لأن أيداً  
معاً به الحكم أيداً معاً المناسب المتحقق به استخراج المناسبة كما أفاده قوله بأن يستخرج  
الخاء وأوجب بأن ضمير لا ليس عائداً على الاستخراج كما هو مبني الاعتراض بل هو عائداً  
على تخرج المناط غاية أنه يلزم حذف مقدمة من الدليل ظهورها والمعنى لأن تخرج  
المناط أي معناه أيداً معاً به الحكم وأيداً معاً به الحكم لازم لذلك الاستخراج  
فسمى ذلك استخراج تخرج المناط تسعة له بضم لازمه قاله مـ (قوله تعيين العلة  
الخ) التعيين تفسير للتخرج والعلة تفسير للمناط وقوله بأيداً معاً به الحكم قيد أول وقوله  
مع الاقتران بينهما قديتان وقوله والسلامة الخ قيد ثالث على ما سألني (قوله  
كلاساك) المناسب أن يقول تعيين الاسكار لأن الكلام في التخرج الذي هو التعيين  
لا في العلة فقط وإلى هذا الفيد ذكرنا تفسير العلامة بقوله في قول المصنف كلاساك  
هو مثال للعين لا تخرج المناط وكان مـ لم يتبين مراد العلامة حيث قال عيب ذلك  
وأقول هذا المثال في المتن والمعنى ليس في المتن فالوجه أنه مثال للعلة في قوله تعيين  
العلم أو تعيين العلة مع حذف المضاف أي تعيين الاسكار اهـ على أن قوله والمعين  
ليس في المتن مجموع قطعاً بل هو موجود فيه بقوة تعيين العلة فالعين هو العلم بالخالف  
لها التعيين في كلامه ولكنه فهم أن المراد لفظة المعين مجموع وقوعه في كلام الشارح دون  
المصنف وهو فهم من أبعد البعد بل هو فاسد كالأبهي (قوله وباعتبار المناسبة  
في هذا يتصل عن الترتيب من الأفعال) أي ترتيب الذي هو فهم من الأفعال قال مـ



لبحث أن يبحث فيه من وجهين الأول أن انفصال هذا عما ذكر متحقق بدون ذلك  
 الاعتبار ضرورة تغيرهما معهما وما صدقا كما لا يخفى بأدنى نقل الثاني أن قضية  
 الانفصال بجاز أن يكون الترتيب أعز وأن يكون هذا أقساما من ذلك وعلى هذا لا يظهر  
 الانفصال واختلاف سلكتكما كما لا يخفى الآن بحجابه عن الأول بأن اختلاف فهمهما معهما  
 وما صدقا لا يمنع اشترائهما في أوطاس الحكم بالوصف في كل منهما ما احتج من هذه  
 الجهة إلى التمييز بينهما وعن الثاني بأن المراد التميز والانفصال في الجملة فليست اسم قلت  
 جوابه عن البحث الأول برد البحث الثاني وجوابه فتأمل (قوله) كأنها قيد في التسمية  
 قال العلامة رحمه الله تعالى أي تسمية التعيين المذكور بخبر في المناط لا قيد في ماهيته  
 المسماة به أي لأن كونه قيداً في الماهية لا يختص بهذا المسلك إذ كل مسلك يعبر  
 في ماهيته بذلك فلا خصوصية لهذا بذلك عن غيره وهذا معنى كلام الشارح فتعقب سم  
 كلام العلامة المتقدم بقوله وأقول في قوله لا قيد في ماهيته المسماة به نظر ظاهر لأنه إذا  
 اعتبر في التسمية اصطلاحاً كان معتبراً في المسمى اصطلاحاً لا معنى لاعتبار الشيء  
 في الماهية الاصطلاحية الاعتبارية فيما وضعه ذلك اللفظ اصطلاحاً لوجه أن يقول  
 بده أي لا الاعتداد فانه لا يوفق يقول الشارح والافتقار مسلك الخ أي فلا معنى  
 لتخصيص هذا المسلك بذلك التقيد اه كلامه يصدر عن رويته وضوح المقام جداً  
 وجعل من لا يسم ولا يفعل (قوله) لكنه قدبة المناسبة قال العلامة عبارة المناسبة  
 والاختلاف يسمى تخريج المناط وهو تعيين العلم بجزءها من المناسبة من ذاته لا ينص ولا  
 غيره اه بقوله هنا قدبة المناسبة متبني على أن قول ابن الحاجب هو راجع للمناسبة  
 لا إلى تخريج المناط اه أي غافله الشارح المبني على رجوع خبره هو في كلام ابن  
 الحاجب المناسبة هو الاظهر وان صرح رجوعه إلى تخريج المناط فيكون الحد لتخريج  
 المناط لا المناسبة (قوله) وما صدقه المصنف أقعد أي لأن المناسبة والاختلاف معنيان  
 قائمان بالوصف المناسب وهو الملازمة والموافقة فلا يناسبهما التسمية بخبر في المناط  
 ولا التعريف بتعيين العلم إذ التعريف والتعيين فعلان للمستدل (قوله) به بعدم اه  
 متعلق بمحذوف صفة فلا استقلال أي الاستقلال اثبات بعدم ما سواه وبصره تعلقه  
 ينتصق وقوله بالسيرة متعلق بالعدم وقد يقال في اثبات المستدل استقلال الوصف بعدم  
 غيره المنته في السيرة انتقال من طريق المناسبة إلى طريق السيرة وهو ممنوع ولا تشابه  
 المحذور كما تقدم الشارح في نظيره قبل هذا المسلك وبحجابه بأن الموضوع الانتقال من مسلك  
 إلى آخر وهذا يقتل منه بل نعم دليله على آخره فانه شيخ الاسلام (قوله) لأن المقصود هنا  
 الاثبات أي اثبات الوصف الصالح للعلية وقوله وهذا الذي أي في ما لا يصلح (قوله)  
 الملازمة لأفعال العقلاء وبلى ما يجب الخ فترفيهما الاستوى بأنهم فصوا على أن القتل  
 العمد والعدوان مناسب لمشروعية القصاص مع أن هذا القتل الصادر من الجاني

سلكنا قيد في التسمية بحسب الواقع  
 والافتقار مسلك لا يثبت بدون اه  
 والافتقار من زيدان على ابن  
 الحاجب في الحد لكنه قدبة  
 المناسبة وما هنا تخريج المناط  
 وما صدقه المصنف أقعد وينصق  
 الاستقلال أي استقلال الوصف  
 المناسب في العلوية بعدم ما سواه  
 بالسيرة لا بقول المستدل بمقت  
 فلم أجده غيره والاصل عدمه كما  
 تقدم في السيرة لأن المقصود هنا  
 الاثبات وهذا الذي (والناسيب)  
 الآخر من المناسبة المتقدمة  
 (الملازمة لأفعال العقلاء) علوة

لا يصدق عليه أنه فعل ملائم لأفعال العقلاء ولا أنه وصف جالب للثبوت أو دافع  
 للضرر بل الجالب أو الدافع انما هو المشروعية اهـ ويجب أن المراد انما ملائم لأفعال  
 العقلاء من حيث ترتب الحكم عليه وجالب أو دافع من تلك الحبيبة فليأتل سم  
 (قوله كما يقال هذه التلوة الخ) قال العلامة يعني يصح اثبات المناسبة بين شيئين  
 لأن جمعهما ونحوهما مناسب أي موافق لفعل العقلاء في ضم الأشياء المتشابهة  
 والحاصل يصح أن يقال التشابه من متساويين لأن جمعهما مناسب لفعل العقلاء وعلمه  
 فالصواب في تعريف المناسب أن يقال المناسب الملائم ضمه الحكم لأفعال العقلاء  
 لأن فصل العقلاء انما يلازم الضم لا المضموم الذي هو الوصف وكذلك قول الشارح  
 مناسبة الوصف الخ صوابه أن يقول مناسبة الوصف للحكم بمعنى أن جمعه معه موافق  
 لعادة العقلاء الخ هذا وإن موافقة الضم للضم ليس هو معنى مناسبة المضمومين  
 بل ناشئة عنها كما يشهد به المأثل المصدق والذوق السليم اهـ ويمكن أن يجاب عن قوله  
 فالصواب الخ بأن قول المصنف كغيره المناسب الملائم الخ فيه سماع والمراد الملائم  
 من حيث ضمهم مع الحكم أو من حيث ترتب الحكم عليه بقرينة المقام والتسارع  
 في التعاريف في مثل هذه المتنون شائع ذائع سميع وجود القرائن وأما قوله وكذلك  
 قول الشارح فجوابه منع التصويب المذكور في عبارة اذ لا يخلو عن ولا تقتضيهما  
 بل هي مفيدة للمقصود من أن المناسبة موافقة الضم للضم لأن قوله المترتب عليه إشارة  
 إلى الضم اذ لا معنى لضم الحكم إلى الوصف الا ترتبه عليه وقوله موافق أي من حيث  
 هذا الضم وباعتباره فتقدر عبارة هكذا فتناسبة الوصف للحكم المضموم اليه موافق  
 أي في هذا الضم لعادة العقلاء الخ سم (قوله وهذا قول من يعلى أحكام الله بالصالح  
 أي وهم المعتزلة وقد يقال لا داعي لبناء لقول المذموم وعلى ذلك بل يراد بالصالح  
 الحكم والمنافع الزاجعة إلى العباد التي اشتملت عليها أفعال ائمة من غير أن تكون ملة  
 فيها كاهو مقتر (قوله الديوبسي) نسبة إلى ديوس بضمف الباء قرية من قرى مصر قد  
 (قوله وهذا مع الأول متقاربان) يمكن أن يوجه التقارب بأنهما متصدان ذاتا مختلفان  
 مفهومه مالا أنه اعتبر في كل منهما ما لم يعتبر في الآخر واقتصر على تقارب هذين  
 لعل ظهوره والافتقار إلى العبد بالاربع ونحوه قول أي فيذكره قال عقبه وهو قريبي من  
 الأول قال السعد لأن تلقى العقول بالقبول في قوة ما يصلح مقصود العقلاء من ترتب  
 الحكم عليه الا أنه لم يصرح بالظهور والاضطباط وقضية ذلك ثبوت التقارب بين الأول  
 والرابع أيضا فيثبت بذلك التقارب بين ماعد الثاني ولا يعني إمكان رد الثاني إليها أيضا  
 لأن ما يجلب تقعا أو يدفع ضررا أي بالبلل عادة ملائم لأفعال العقلاء وتلقاه العقول  
 بالقبول ويحصل من ترتب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودا سم وقول الشارح وهذا  
 مع الأول الخ ليس الاتيان بكلمة في موضعها إذ الموضوع لقوا والعاطفة للملائمة في

كما يقال هذه التلوة مناسبة لهذه  
 التلوة بمعنى أن جمعتها معها  
 في ذلك موافق لعادة العقلاء  
 في فعل مثله فتناسبة الوصف للحكم  
 المترتب عليه موافقة لعادة  
 العقلاء في ضمهم الشيء إلى ما يلائمه  
 (وقيل) هو (ما يجلب) للانسان  
 تقعا أو يدفع عنه (ضررا) قال  
 في الأصول وهذا قول من يعلى  
 أحكام الله بالصالح والأول قول  
 من يباهم والنفع للذة والضرر الألم  
 (وقال أبو زيد) الديوبسي من الحنابلة  
 هو (ما هو عرض على العقول لتلقته  
 بالقبول) من حيث التلطف به وهذا  
 مع الأول متقاربان وقوله الخ  
 فيها هو كذلك لا يلتزم على القول  
 غير قاطع

(وقيل هو) وصف ظاهر منضبط  
يحصل عقلا من ترتيب الحكم  
عليه ما يصلح حصوله مقصودا  
(لشارع) في شرعية ذلك الحكم  
(من حصول مصلحة أو دفع مقسدة)  
فإن كان الوصف خفيا أو غير  
منضبط اعتبر ملازمه الذي هو  
ظاهر منضبط (وهو المصلحة) له  
فيكون هو العلة كالفرمطة  
للمصلحة المرتب عليها الترخص  
في الأصل لكنهما لم يتضبط  
لاختلافها بحسب الأشخاص  
والأحوال والأزمان يثبت الترخص  
بظنهما (وقد يحصل المقصود من  
شرح الحكم يقينا أو ظنا كالبيع)  
يحصل المقصود من شرعه وهو  
الملاك يقينا (والقصاص) يحصل  
المقصود من شرعه وهو الانتزاع  
عن القتل ظنا فإن المستعين عنه  
أكثر من المتقدم عليه (وقد  
يكون) حصول المقصود من شرع  
الحكم (محملا) كاحتمال اتقائه  
(سواء كذا الجرم) فإن حصول  
المقصود من شرعه وهو الانتزاع  
عن شربها أو اتقائه ومتساويان  
بتساوي المستعين عن شربها  
والمقدم عليه فيما يظهر (أو)  
يكون (نفسه) أي اتقائه المقصود  
من ثقی الشيء بالنسبة لتفصيل  
أي حتى (أرجح) من حصوله  
(كنسكاح الآيسة للوالد) الذي  
هو المقصود من النسكاح

مشبوحة فاللائق أن يقول وهذا الأول مقاربان قاله الكمال وقوله فاللائق الخ أي لطابق  
المتبادر الخ (قوله وقيل هو وصف الخ) هذا القول الرابع والأول كالمقدمة في  
المصدق كذا وتمامه فرض المصنف من تعدادها نقل الأقوال عن أصحابها لتضعفها  
وقوله ووصف ظاهر الخ قال الاستوى المناسب أن يقول قد يكون ظاهر منضبطا وقد  
لا يكون بدليل صحة اتصافه بها حيث قالوا إن كان ظاهر منضبطا اعتبر في نفسه وإن  
كان خفيا أو غير منضبط اعتبر مقتله أو وجوبه بأن التقيد بالظهور والانتساب  
باعتبار ما يصلح نفسه للتعامل سم (قوله ما يصلح الخ) أي حكمه تصلح الخ وقوله من  
حصول بياننا (قوله اعتبر ملازمه) أي عادة (قوله بظنهما) أي وهو السفر (قوله)  
وقد يحصل المقصود من شرع الحكم المراد بالحكم المحكوم به كإدله عليه التمثيل  
والمقصود هو الحكمة أي وقد تحصل الحكمة المقصود من شرح المحكوم به بقينا  
الخ (قوله يقينا) أي - حصولا يقينا أي مثبتا (قوله كالبيع) هو على حذف المضاف أي  
كمقصود البيع إذا قصد التمثيل المقصود الذي هو الحكمة ومعلوم أن البيع ليس هو  
الحكمة أي كالحكمة المقصود من ترتيب حل البيع على وصفه وكذا يقتضي بقية  
الأمثلة كل مجيب وحكم البيع هو الحال والوصف وهو العلة الاحتياج إلى المعاوضة  
والحكمة هي الملك (قوله وهو الملك يقينا) لا يقال الملك قد يتخلف عن البيع كافي بيع  
الثمار لا ناقول هذا لا ينافي حصوله يقينا في الجملة فإنه حاصل يقينا إذا لم يكن خيارا وكذا  
إذا كان خيارا ولو بعد زمن الخيار قاله سم (قوله والقصاص) أي ومقصود القصاص  
على ما تقدم أي الحكمة المقصود من ترتيب حكمه وهو وجوبه على وصفه وهو القتل  
العمد العدوان والحكمة المذكورة هي الانتزاع كما قاله الشارع لكن اعترض بجعله  
الحكمة الانتزاع بأنه مناف لما تقدم في شروط العلم من أنها حفظ النفوس وأوجب  
بأن الشيء قد يكون مقصودا فلهذا وقد يكون مقصودا بحال كونه وسيلة له وهو المقصود  
بالذات والمقصود بالذات من ترتيب وجوب القصاص على القتل العمد العدوان هو حفظ  
النفوس فكان حكمه ذلك الترتيب والانتزاع لما كان نشأ عنه حفظ النفوس مع كونه  
حكمه مقصود من ذلك القرب أي مقصود لتقريبها لكونها وسيلة للحكمة المذكورة وهي  
حفظ النفوس فلا تناقض بين كلاميه (قوله محملا) أي كمتأثر به ونفسه (قوله كذا  
الجرم) أي كالحكمة المقصود من ترتيب وجوب الحد على الشرب (قوله فيما يظهر) أي  
لأننا في نفس الأمر عدم الاعتناء عليه فهو تقريري لا حقيقي شيخ الإسلام (قوله أرجح  
من حصوله) أي وهو الوجه فكان الصنف يقول وقد يحصل المقصود من شرع الحكم  
يقينا أو ظنا أو شكاً أو وهما والتعليل بالآية لا يجوز قطعاً بالآية على الأصح كما سذكره  
المصنف (قوله كنسكاح الآيسة) أي كمقصود نسكاح الآيسة على ما مر والحكم هنا  
هو جواز النسكاح والعلة الاحتياج إليه والحكمة التوالد (قوله للوالد) أي بالنسبة  
للتوالد

لنواله الذي هو الحكمة المقصودة للشارع من شرع النكاح قال الام في قوله لا لتواله ليست  
 للتعليل (قوله فان اتفاه في نكاحها ارجح من حصوله) لا يقال بل اتفاه مقطوع به  
 لان البأس ينافي التواله لان الالم ذلك اذا البأس انما يسهده كما يستفاد من كلام الفقهاء  
 سم (قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع) لا يخفى أن الكلام في المقصود  
 الذي هو الحكمة ويستلحقها جميعه هنا ينافي ما صحه فيملي سبق من أن شرط العلم أن  
 تكون ضابطا للحكمة لانفس الحكمة ويمكن الجواب انما بان ما هنا سبق على القول  
 بجواز كون العلم نفس الحكمة حيث وجدت فيها شروط العلم من كونها وصفها ضابطا  
 لحكمة الخ فان الحكمة قد تكون وصفا ظاهرا منضبطا ويحصل من ترتب الحكم  
 عليها حكمه وقد يستبعد ذلك لان الحكمة هي ما ترتب على ثبوت الحكم فكيف يرتب  
 الحكم عليها كما هو قضية جعلها علم له الا أن يراد أنها حكمه حكم وعلة لا آخر فليست  
 وامان ما هنا لم ينفى على القول الاتساع من جهة كون العلم نفس الحكمة لانها لما كانت  
 هي المقصود من ترتب الحكم على العلم صح جعلها علم كما مر واتيانا بقدر في العبارة  
 مضاف أي جواز التعليل بوصف الثالث الخ اشار به سم (قوله بجواز القصر للمعرفة الخ)  
 هو نظير لا تخفى لان الحكمة هنا منصفة بخلافها فيما قلده من الثالث والرابع فانها انما  
 مستوية بالحصول والاتقاء وارجحة الاتقاء وهذا قضية كلام الشارع أن المقصود من  
 شرع الترخيص المنفعة وليس كذلك بل هو التضييق بسبب المنفعة لا المنفعة فليست (قوله  
 أما الاول والثاني) مقابل قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع (قوله فضالت  
 الخفية يعتبر) أي بقدر وجود الحكمة في ذلك البه فيثبت فيه الحكم حتى في قول  
 الشارع حتى ثبت فيه الحكم فتربعة (قوله وما يرتب عليه) مضاف على الحكم أو على  
 المقصود (قوله والاصح لا يعتبر الخ) تقدم في شروط العلم أن الحكمة اذا قطع بانتقائها  
 في صورة فعند الغزالي ومحمد بن يحيى ثبت الحكم فيها المظنة وعند الجدل لا يثبت  
 اذا عبرة المظنة مع تحقق المنفعة فلتدفع تصحيح عدم الاعتبار هنا وقد يجب بأن هذا في  
 القطع بانتفاء المقصود من ترتب الحكم على المناسب وذلك في القطع بانتفاء الحكمة عن  
 مظهرها فاله العلامة وتوجب سم الجواب المذكور بأنه يحتاج الى السند والفرق بين  
 الحكمة والمقصود من شرع الحكم بحيث يتميز كل منهما عن الآخر وشكل عليه أن  
 الشارح أشار الى غنيل الحكمة بالنسبة لترخص بالمنفعة وهذا لا يخفى على المقصود  
 بالنسبة لذلك أيضا ما حث قال في قول المصنف بجواز القصر للمعرفة في معرفة المتن  
 فيه المنفعة التي هي حكمه الترخيص وذلك يقتضي التمسك بهما في آداب الفرق بين الصورة  
 المقطوع فيها بانتفاء المظنة المثل انما يتقدم بالفرو بين هذه الصورة المذكورة  
 هنا بأن السفر الذي هو سبب الترخيص صالح قطعاً عادة لحصول المنفعة فيه بل هي  
 الغالب فيه ان لم تكن دائمة ولو في الجمله فليعلم ان يحصل مظنة لها ولم يصدق اتقاءها

فان اتفاه في نكاحها ارجح  
 من حصوله (والاصح جواز  
 التعليل بالثالث والرابع)  
 أي بالمقصود المتساوي  
 الحصول والاتقاء والمقصود  
 المرجوح الحصول فظهر الى  
 حصولها في الجمله (بجواز القصر  
 للمعرفة) في سفره المتن في المنفعة  
 التي هي حكمه الترخيص نظرا الى  
 حصولها في الجمله وقيل لا يجوز  
 التعليل بهما لان الثالث مكسوك  
 الحصول والرابع مرجوحه أما  
 الاول والثاني فيجوز التعليل بهما  
 قطعاً (فان كان المقصود من شرع  
 الحكم (فما شاطنا) في بعض الصور  
 (فقللت الخفية يعتبر) المقصود  
 فيه حتى يثبت فيه الحكم وما يرتب  
 عليه كما سطر (والاصح لا يعتبر)  
 للقطع بانتفاه

في بعض الصور بخلاف التزويج على هذا الوجه المخصوص فإنه ليس صالحاً لعدم حصول  
 النطفة في الرحم بل - صولها فيه في ذلك يمنع عادة قطعاً فلم يصلح أن يحصل عليه حصولها  
 وتفرق أيضاً بأن ما تقدم فيها إذا كان الحال الذي استفت فيه الحكمة لا يتألف قطعاً كما  
 في الترخيص للمترقة فإن الترخيص لا يتألف قطعاً وجوداً للمشقة بل قد توجد مع كونه شاهد  
 من بعض المسافرين برأى فهو محضه ويحرف في نحو سقينة مطلقاً ~~كما لا ينبغي~~ وما هنا  
 فيما إذا كان الحال الذي أتى فيه المقصود شافى قطعاً وجوده كما في تزويج المشرقي  
 بالمترقية فإن بعداً حدهما عن الآخر على هذا الوجه مناف قطعاً حصول النطفة  
 في الرحم إذ يستحيل مع كونهما على هذه المسافة حصول نطفته في رحمها اه كلامه قلت  
 مفاد فرقة الأول هو مفاد جواب العلامة بعينه إذ حصل جوابه أن ما مر في القطع باتقاء  
 الحكمة عما هو مظنة لها وما هنا في القطع باتقاء الحكمة عما ليس هو مظنة لها والتصير  
 بالمقصود منها الحكمة بمجرد تحقق قول سم انه يحتاج للفرق بين الحكمة والمقصود الخ لا أثر  
 له وحيث قد قسم رد في الجواب على ما أجابه العلامة وانما وهم مقاربة جوابه لجواب  
 العلامة بتغيير الاسلوب في التعبير وأدعى تلك المناقشة التي لا أثر لها في جواب العلامة  
 وأما فرقة الثاني فن معنى الأول فتأمل (قوله سواء في الاعتبار وعندهما أي الحكم  
 الذي لا تصدق فيه الخ) أراد بالحكم الحكم الذي فان المقصود منه قطعاً كالتزويج في المثال  
 الأول والاستبراء في المثال الثاني كما هو ظاهر كلام الشارح وحيث قد تشكل عليه قوله  
 السابق حتى ثبت فيه الحكم وما يترب عليه لانه يدل على أنهم لا يثبتان على الأصح وهذا  
 وإن كان ظاهراً في المثال الثاني باعتبار مقتضى القياس وإن كان المتزويج ثبت الحكم  
 أيضاً بشكل في المثال الأول فإن الحكم فيه وهو الزواج ثابت قطعاً وإن قلنا بعدم  
 اعتبار المقصود منه المذكور ويمكن أن يجاب بأن قوله حتى ثبت فيه الحكم وما يترب  
 عليه انما يخفهم منه أنه على الأصح لا ثبت الامر ان جميعاً وهذا أعظم من أن يثبت الحكم  
 دون ما يترب عليه كما في المثال الأول ولا يثبت واحد منهما كما في المثال الثاني باعتبار  
 مقتضى القياس قاله سم وحاصل القول في المقام أنه إذا كان المقصود من شرع الحكم  
 فأتى في بعض الصور فالخفية يعتبرون ذلك المقصود ويستقرون حصوله في ذلك البعض  
 فثبت فيه الحكم وما يترب عليه والأصح بقول لا يصير المقصود المذكور لا يتألف في  
 ذلك البعض فلا يثبت فيه الحكم وما يترب عليه أي لا يثبت مجموعهما من حيث الاستناد  
 إلى ثبوت المقصود المذكور وهذا لا يتألف في ثبوت الحكم دون ما يترب عليه كما في المثال  
 الأول وأبوهم ما لم يقتض آخر كما في المثال الثاني على ما سأف في المثال الأول الذي ذكره  
 المصنف والشارح رجل بالمشرقي تزويج امرأة بالمغرب ثم ولدت المرأة فلا شك أن الحكمة  
 المقصودة من ترسيخ التزويج على علته وهي الاحتياج إليه التي هي حصول نطفة الزوج  
 في الزوجة ليحصل المصلحة فيحصل النجب منتقبه هنا فالخفية قالوا لا يقدّر وجود

(سواء) في الاعتبار وعنده (ما)  
 أي الحكم الذي لا تصدق فيه

## كلوق نسب المشرق

بالقريبة) عند الخنفة  
 فانهم قالوا من تزوج بالمشرق  
 امرأتا بالقرب فانت بولد يلحقه  
 بالقصود من التزويج وهو حصول  
 النطفة في الرحم ليصل العلق  
 فيلحق النسب فانت قطعاً في هذه  
 الصورة للقطع عادة بعدم تلاق  
 الزوجين وقد اعتبر الخنفة فيها  
 لوجود فلقته وهي التزويج حتى  
 ثبت الصوق وغيرهم لم يعتبره وقال  
 لا عبرة بخلقه مع القطع بانتمائه فلا  
 لحوق (وما) أي والحكم الذي  
 فيه تعبد كاستيراء جارية اشتراها  
 بالنعاء (الرجل منه) (في المجلس) أي  
 مجلس البيع فالحصود من استيراء  
 الجارية المشتراة من رجل وهو  
 معرفة براءة رجلاه من المسبوبة  
 بالجمل بها فانت قطعاً في هذه  
 الصورة لانتفاء الجمل فيها قطعاً  
 وقد اعتبر الخنفة فيها تقديراً  
 حتى ثبت فيها الاستيراء وغيرهم  
 لم يعتبره وقال بالاستيراء فيها  
 تعبد كافي بالمشتراة من امرأة لأن  
 الاستيراء فيه نوع تعبد كامل  
 في محله بخلاف لحوق النسب  
 (والمناسب) من حيث شرع  
 الحكمة أقام (ضروري) لخارجي  
 تنصبي) مطعماً بالقاء لفسدان  
 كلامه مادون ما قبل الرتبة  
 (والضروري) وهو ما يصل الحاجة  
 إليه إلى حد الضرورة كحفظ  
 الدين المشروع له قتل الكفار  
 وعقوبة الداهيين إلى البصع

الحكمة المذكورة في المثال المذكور فيثبت فيه الحكم المذكور وما يقرب على ذلك من  
 لحوق نسب ولد تلك المرأة بذلك الرجل والأصح قول لا اعتبار بالحكمة المذكورة هنا  
 للقطع بانتمائها في المثال المذكور وإن ثبت التزويج وسنثذ فلا ثبت ما يقرب على ذلك  
 من لحوق الولد المذكور بالرجل المذكور والمثال الثاني في جارية باعها صاحبها ثم  
 استترأها من باعها في المجلس أي مجلس البيع فلا شك أن الحصود من ترتب وجوب  
 الاستيراء على عتقه من انتقال المثل الذي هو أي القصد والمذكور معرفة براءة الرحم  
 المسبوبة بالجمل منتفياً في المثال المذكور قطعاً لعدم جهل صاحبها المذكور وبثان  
 رجها الخنفة قالوا تعتبر الحكمة المذكورة في المثال فيقتضي وجودها فيه فيثبت  
 الحكم المذكور وما يقرب عليه من حل وطها وترجيحها مثلاً والأصح يقول  
 لا اعتبار بالحكمة المذكورة للقطع بانتمائها والحكم المذكور المترتب عليه ما ذكر  
 تعبد لا محل كما يقول الخنفة هذا الأيضاح ما أشار إليه الشارح (وقوله كلوق نسب)  
 في العبارة مضاف محذوف أي حكم لحوق النسب أي الحكم المترتب عليه لحوق  
 النسب وظاهر التمثيل أن الصوق المذكور مثال الحكم الذي خلت منه القصد وليس  
 كذلك أذهو التزويج كما هو نافذاً اجتمع على تقدير المضاف وقوله كلوق نسب المشرق  
 بالمقربة أي بولد المقربة فهو على حذف المضاف أيضاً ويحذف المضاف فالعبارة  
 بقوله والأصل أن يقول كلوق نسب ولد المقربة بالمشرق وما أطال به مع هاتين  
 نصيح تعبد المستوفى أن القلب ههنا ضمن معنى حسن فهو وعالم بضمن معنى حسناً  
 (قوله يلحقه) خبر المبتدأ وهو قول من تزويج (قوله بالقصود من التزويج) أي الحكمة  
 منه وقوله فانت خبر المقصود (قوله وقد اعتبر الخنفة) أي فرضوا حصوله وقد ورد كما مر  
 (قوله حتى ثبت الصوق) أي فيثبت للحقوق حتى للتزويج (قوله وغيرهم) أي وهم  
 الشافعية (قوله كاستيراء جارية) أي وجوبه (قوله لرجل) متعلق بياض ومنه متعلق  
 باشتراها (قوله وهو معرفة الخ) بيان للمقصود وهو الحكمة (قوله وقد اعتبره  
 الخنفة) أي اعتبروا المعرفة المسبوبة بالجمل أي قدوها (قوله بخلاف لحوق النسب)  
 أي بخلاف مثله لحوق النسب فإن الحكم فيها وهو التزويج لا يتبدل (قوله والمناسب  
 ضروري الخ) أراد بالمناسب هنا الحكمة لا الوصف المناسب الذي هو علة الحكم بدليل  
 الأمثلة الآتية بخلاف المناسب الآتي في قوله ثم المناسب الخ فإن المراهية العلة على  
 ما سيبي ومعنى كلام المصنف أن المصلحة من حيث شرع الحكم لا جملتها تقسم إلى ضرورية  
 واجبة الخ (قوله ليشد أن كلامه مادون ما قبله) قال الشهاب هذا ضيق أن ما تترقى  
 العربية من أن الراجح كون المعاططات وإن كثرت معطوفة على الأول خاص بالواو وهو  
 ظاهره (قوله المشرع له قتل الكفار) أي فالحكم قتل الكفار والعلة الكفر  
 والحكمة حفظ الدين وقوله وعقوبة الداهيين إلى البدع هو الحكم والعلة البدعة والحكمة

(فالتقص) أي حفظه المشروع  
 التصاص (فالعقل) أي حفظه  
 المشروع لمعد الكثر (فالتسب)  
 أي حفظه المشروع لمعد الزنا  
 (فالمال) أي حفظه المشروع  
 معد السرقة وحده قطع الطريق  
 (والعرض) أي حفظه المشروع  
 معد القذف وهذا زاده المصنف  
 كالطوق وعطفه بالواو إشارة الى  
 أنه في رتبة المال وعطفه كالأمن  
 الاربعة قبله بالفاء لافادة أنه دون  
 ما قبله في الرتبة (ولحق به) أي  
 بالضرورة فيكون في رتبته (مكمله)  
 كحذف المسمى (فان قلله يدع  
 الى كثرة المغزى لحفظ العقل فبأن  
 في حفظه بالمعنى من القتل والحذف  
 عليه كالكثير (والمباحي) وهو ما  
 يحتاج اليه ولا يصل الى حد  
 الضرورة (كالبسيع فالاجابة)  
 المشروعين للمالك المحتاج اليه ولا  
 يفوت بقواته لو لم يشترعني من  
 الضروريات السابقة وعطف  
 الاجابة بالفاء لان الحاجة اليها دون  
 الحاجة الى البسيع (وقد يكون)  
 المباحي في الاصل (ضروريا) في بعض  
 الصور (كالاجابة لثرية الطفل)  
 فان ملك المتعة منها وهي رتبته  
 يفوت بقواته لو لم تشرع الاجابة  
 حفظ نفس الطفل .

المشروع لها ذلك حفظ الدين (قوله المشروع في التصاص) فالتقص أي وجوبه  
 الحكم وعنه القتل العمد العدوان والحكمة المشروع لها ذلك الحكم حفظا لنفوس  
 (قوله المشروع لمعد الكثر) فالحذف أي وجوبه الحكم وعنه شرب المسكر والحكمة  
 مشروع لها وجوب الحق على ذلك حفظ العقل (قوله المشروع لمعد الزنا) الحكم  
 وجوب الحد والعلة الزنا والحكمة حفظ التسب والعلة (قوله المشروع لمعد السرقة)  
 وحده قطع الطريق الحكم فيه ما وجوب الحد والعلة في الاقل السرقة وفي الثاني قطع  
 الطريق والحكمة المشروع لها الحكم المذكور وفيما حفظ المال (قوله المشروع لمعد  
 القذف) الحكم وجوب الحد والعلة القذف والحكمة حفظ العرض (قوله وعطفه بالواو)  
 اشارة الى أنه في رتبة المال قال شيخ الاسلام قال الزركشي والظاهر ان الاضرار  
 تتفاوت بينهما ما هو من الكلمات وهو الانساب وهو ما وقع من الاموال فان حفظها بغير  
 الزناارة وتصرير القذف المقضي الى الشك في الانساب أخرى وتصرير الانساب مقدم  
 على الاموال ومنها ما هو دونها وهو ما عدا الانساب اه قوله ومنها ما هو دونها أي ومن  
 الاضرار ما هو دون الكلمات فهو دون الاموال لاف رتبته كما زعمه المصنف اه  
 كلام شيخ الاسلام ولا يخفى أن المصنف ان لا يسلم أنه في الشئ الاقل أو نفع من المال  
 وأنه في الشئ الثاني دون المال فلا يدعي عليه ذلك لكن قد علم ان حذفا العرض بعد  
 القذف كما علم ومعلوم أن القذف الرمي والزنا وسبته يشك في تصوير الحالة التي يكون فيها  
 دون المال أو في رتبة المال ويمكن تصوير تلك الحالة بالواو فان المراد بالزنا ما يشك  
 وليس فيه تطرق الشك في الانساب لانه ليس محلا لا يلاذ على هذا فقد يشك كون  
 العرض في هذه الحالة في رتبة المال أو دونه لان الانسان المعبر تأثر القذف فيه بالواو  
 مالا يثر بضوات ماله خصوصا مقدار ربع دينار ونحوه وقد يحصل الزركشي القذف على  
 مطلق الشتم ويريد الحالة التي لا تنظر فيها المذكر الشتم الذي ليس ومما انزاله عنه بعد  
 مع قول الشارح المشروع لمعد القذف فانه سم (قوله كحذف المسمى) أي حكمه  
 حذافه ونوعا على حذف المضاف لان القصد التنبيل للمكمل وهو الحكمه لا الحكم الذي هو  
 الحد وحاصل ما أشار اليه ان الحكم في المثال المذكور وجوب الحد وعنه كون القذف  
 يدعوا الى الكثير كما أشار اليه الشارح بقوله فان قلله الخ والحكمة المشروع لها الحكم  
 المذكور وحفظ العقل بالامتناع مما يجبر الى ما يفوته وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل  
 ومؤكده وبالبلغ فيمبديه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فبأن في حفظه الخ فتأمل  
 (قوله كالبيع فالاجارة) أي حكمه البيع بحكمة الاجارة لان التنبيل للمباحي الذي هو من  
 أقسام الحكمه والحكمة في البيع ملك الذات والحكم الجواز والعلة الحاجة الى المعاضدة  
 كما مر وفي الاجارة ملك المنفعة والعلة الاحتياج كما تقدم والحكم الجواز يدل على تقدير  
 المضاف المذكور قول الشارح المشروعين للمالك المحتاج الخ (قوله حفظ نفس الولد)

(ومكمله) أى الحاجى (ختيار البيع) المشروع لتتروى كل به البيع (٢٣١) ليس من القين (والقصيف) وهو ما استحسن عادة من غير احتياج

البدعيان (غير معارض القواعد كسلب العبد أهلية الشهادة) فانه غير محتاج اليه اذ لو ثبتت له الاهلية ماضر لكنه مستحسن في المعادة لنقص الرقيق عن هذا المنصب الشريف الملائم بخلاف الرواية (والمعارض كالكتابة) فانها غير محتاج اليها اذ لو منعت ماضر لكنها مستحسنة في المعادة لتوسل بها الى فك الرقيب عن الرق وهي خالصة لتساعده امتناع بيع الشخص بعض ما يحصله آخر اذ ما يحصله المكتاب في قوتهم كالتخلف بأن يجهز نفسه (ثم المناسب) من حيث اعتباره اقسام لانه (ان اعتبر بنص أو اجماع عن الوصف في عين الحكم فالمرئ) لظهور ثابته باعتباره مثال الاعتبار بالنص لتعليل نقض الوضوء من الذكراه مستفاد من حديث الترمذى وغيره من من ذكره فليتوضأ ومثال الاعتبار بالاجماع لتعليل ولاية المال على الصغير بالصرف فانه يجمع عليه (وان لم يعتبر) عين الوصف في عين الحكم (جهما) أى بالنص والاجماع (بل) اعتبر (بترتيب الحكم على وقته) أى الوصف حيث ثبت الحكم معه (ولو) كان الاعتبار بالترتيب (باعتبار جنسه في جنسه) أى جنس الوصف في جنس الحكم بنص

فاعل بقوت والجله خبران من قوله فان الخ (قوله كختيار البيع) أى حكمه كختيار البيع لما تقدم في قوله كاختار المير والمحكمه المذكورة هي التروى كما أشارة الشارع وهي مكمله للحكمة المقصود من البيع وهي ملك الذات لان ما ملك بعد التروى والتفريق أحواله ملكه أهم وأقوى عمله لذلك بدون ذلك لسلامة المالك في الأول من القين فمعدون الثاني فقد لا يسلم فيه من ذلك (قوله كل به) أى بالتروى لا بالخيار وان أهيمته العبارة والصواب ان يقول كل به الملك بدل البيع اذ هو الحاجى فيطابق قوله ومكمله أى الحاجى قاله العلامة (قوله والتصنيف غير معارض الخ) التصنيف مبتدأ خبره معارض وما عطف عليه وهو قوله والمعارض وكان الاولى ان يقول ومعارض بالتنكير وقوله كسلب الخ خبر مبتدأ محذوف وكذا قوله كالكتابة وفي قول الشارع قسما اشارة الى ما ذكرناه من جعل الخبر بتول المصنف غير معارض وما عطف عليه وهذه الاعراب اولى من جعل غير معارض فعلا للمبتدأ أو حالا والخبر بقوله كسلب الخ فانه يصير على هذا الاعراب المقصود بالذات هو التمثيل والتقسيم مقصود بالتبع وعلى الاعراب الاقل يكون المقصود بالذات هو التقسيم والتمثيل تبع ولا شك ان هذا هو اللاتى قاله سم (قوله كسلب العبد أهلية الشهادة) هو على حذف الخاف كما ترى فظاهره أى حكمه كسلب العبد الخ والسلب المذكور هو الحكم وعلمه الرقية والحكمة نقص الرقيق عن منصب الشهادة الملتزم كما أشارة الشارع وقوله كالكتابة أى حكمه الكتابة والكتابة الحكم والعلة التوسل الى فك الرقيم عن الرق والحكمة الجرى على ما تضمن من محاسن العادات فانه الشهاب (قوله ثم المناسب) أى الوصف المناسب للمطل به من حيث اعتباره وجودا وعدما (قوله عين الوصف في عين الحكم) المراد بالعين النوع لا الشخص كما هو بين (قوله لظهور ثابته) أى مناسبتها وقوله بما اعتبر به أى بسبب ما اعتبر به من نص أو اجماع (قوله بل اعتبر بترتيب الحكم الخ) أى بل اعتبر بسبب ترتيب الحكم على وقته أى الوصف والمراد بترتيب الحكم على الوصف ثبوته معه في المثل كما أشارة الشارع بقوله حيث ثبت معه فهو بيان لمعنى ترتيب الحكم على وفق الوصف الذى هو سبب لاعتباره المذكور لبيان لمعنى الاعتبار المذكور كما ادعاء العلامة عفا الله عنه (قوله ولو كان الاعتبار بالترتيب باعتبار جنسه في جنسه) أى ولو كان الاعتبار بسبب الترتيب المذكور بسبب اعتبار جنس الوصف المذكور في جنس الحكم أى ولو كان الاعتبار بالتسبب عن الترتيب متسببا عن اعتبار الجنس في الجنس الخ فالباقي المتعلقة بمجموع المقيد وقدمه (قوله كذلك) أى بنص واجماع (قوله الاولى من المذكور) أى الاولى من كل من المستثنى المذكورين بقوله كما يكون باعتبار عينه الخ وقوله من المذكور أى فى عدم المصنف بقوله ولو باعتبار جنسه في جنسه وكان كانه من المستثنى اللذين ذكرهما الشارع اولى من الذى ذكره المصنف فى

أو اجماع كما يكون باعتبار عينه في جنسه أو بالعكس كذلك الاولى من المذكور كما أشارة اليه بلو (فالمرئ) للاحتمال للحكم فاقسامه ثلاثة مثال الاولى أى اعتبار العين في العين بالترتيب



وقد اعتبر العيني في الجنس تحليل ولاية النكاح بالصغر حيث ثبت معه وان اختلف في أنها الهالكه أو البكارة أو أولهما وقد اعتبر في جنس  
الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالإجماع (٢٤٢)

ترتب الحكم على الوصف فالأولى منهما أولى من الثانية أيضا في ذلك لأن الإيهام في العلة  
أكثر مجذورا منه في المعلوم فانه شيخ الإسلام (قوله) وقد اعتبر العيني (الخ) أي من الشارع  
وهذه الجملة حالية (قوله) وقد اعتبر أي الصغر في جنس الولاية أي شمولها ولاية النكاح  
ولاية المال وقال الشهاب كانهم ظنوا إلى مجرد تحليل الولاية بالصغر وقطعوا النظر  
عن المال إذ لو كان خصوص المال ملحوظا في المعلوم لم ينض هذا بجعله على اعتبار  
الصغر في ولاية النكاح (قوله) وقد اعتبر الجنس في العيني الجملة حالية كما تقدم  
في نظريها وكذا قوله وقد اعتبر جنسه في الجواز (قوله بالإجماع) صوابه بالنسب  
لأنه محل خلاف (قوله حيث ثبت معه) أن قلت لم يذكر هذا أي قوله حيث ثبت معه  
في هذا والأول وركه في الثاني قلنا يمكن أن يوجه بالأهتام فيه كما أن ذلك عنه  
في الأول وما عان عدم صحة القتل بما على أن العلة ليست الصغر بل البكارة أو مجموع  
الصغر والبكارة كما قيل بكل كاقدمه الشارع فنه على أن هذا الاختلاف لا يضر لأن  
المقصود ذكره معه وقد وجد ولا يضر الاختلاف في أنه العلة الأولى وفي الثالث يوهوم عدم  
صحة القتل لاتساع هذا الحكم عند أي حنفية فاهتم ببيان الثبوت معه لدلالة الدليل  
عليه ولا اعتدك بالخالقة فيه وأما الثاني فأكث في بقوله على القول به فلما قلسم (قوله)  
وقد اعتبر جنسه أي جنس القتل العمد العدوان لأنه جامع للقتل بثقل والقتل بجهد فهو  
جنس لهما وقوله في جنس القصاص أي لأنه جنس جامع للقصاص في القتل بمعد  
والقصاص في القتل بثقل وقوله حيث اعتبر في القتل بجهد هو على حذف مضاف أي في  
قصاص القتل بمعد بشرته قوة قبله وقد اعتبر جنسه في جنس القصاص فإن هذا بيان  
له ودليل عليه ولو صرح بذلك المضاف كان أوضح كما أشار العلامة (قوله) وإن لم يعتبر أي  
المتناسب أي لم يعتبر بنسب ولا إجماع ولا تقريب كما تقدم أي لم يوجد دليل على اعتباره أهم  
من أن يوجد ما يدل على الغائه أم لا بدليل التفصيل المذكور بعده بقوله فإن دل الخ أشاره  
الشهاب (قوله) فإن حاله (الخ) هذا هو الوصف المناسب الذي دل الدليل على الغائه كما يشبهه  
كلام الشارع بعد (قوله) يعني بن يحيى المغربي (أي) الأندلسي صاحب الامام مالك رضي  
الله عنهما كان أعلم أهل الأندلس والمالك الذي أقامه هو صاحبها وهو عبد الرحمن الأموي  
المقبى بالمرضى ولما أقام بذلك قيل له لما خرج من عندك لم تقفه بذهب مالك وهو الصغير  
بين الاعتاق والصوم والأطعام فقال لو قصصنا هذا الباب سهل عليه أن يضا كل يوم ويعتق  
رغبة لكن جلته على أصعب الأمور ثلاث يعود فانه شيخ الإسلام (قوله) نظر إلى ذلك أي  
إلى أن حاله مناسب التكفير بالصوم ابتداء (قوله) حتى جوزه مر الميت بالسرقة لغير  
فالمحكم الجواز الوصف المناسب للمتهم والحكمة الأقار وهذا أي جواز ضرب الميت لمقتز  
قول خصيف عندنا كما هو مقتز (قوله) وكذا امام الحرمين وافقه (الخ) موافقة امام الحرمين  
للإمام رضي الله عنهما من حيث أن كلا اعتبر المصالح المرسله وهي ما يعلم من الشارع اعتباره

اعتبر الجنس في العيني تحليل  
جواز إجماع في المضرة حالة المهر  
على القول به بالمخرج وقد اعتبر  
جنسه في الجواز في المهر بالإجماع  
ومثال الثالث أي اعتبار العيني  
في العيني وقد اعتبر الجنس في الجنس  
تحليل القصاص في القتل بثقل  
بالقتل العمد العدوان حيث ثبت معه  
وقد اعتبر جنسه في جنس القصاص  
حيث اعتبر في القتل بمعد بالإجماع  
(وان لم يعتبر) أي المناسب (فان دل  
الدليل على الغائه فلا يعمل به) كما  
في مواضع المالك فإن حاله يناسب  
التكفير ابتداء بالصوم ليرتدع به  
دون الاعتاق إذ يسهل عليه بذل  
المال في شهوة الفرج وقد أفق  
يحيى بن يحيى المغربي في ملك جامع  
في شهر رمضان بصوم شهرين  
متتابعين نظرا إلى ذلك لكن  
الشارع الغناء بما يحلله الاعتاق  
ابتداء من غير تفرقة بينه وبين غيره  
ويسعى هذا القسم بالقرين لمعه  
عن الاعتبار (والأ) أي وإن لم يدل  
الدليل على الغائه كما لم يدل على  
اعتباره (فهو المرسل لا رساله  
أي إطلاقه عما يدل على اعتباره  
أو الغائه ويصير مباحا لمصلحة المرسله  
وبالاستصلاح (وقد قبله) الإمام  
(مالك مطلقا) رعاية للمصلحة  
حتى يجوز ضرب الميت بالسرقة لغير  
وعورض بأنه قد يكون بر يأوتر  
الضرب بالنسب أهون من ضرب

يرى (وكذا امام الحرمين وافقه مع متاداه عليه بالتكيد

ولا لغاؤه وإنكاره على الإمام هو عدم تقيد المصالح المذكورة بكونها متبعة للمصلحة  
اعتبارها شرعا الذي يقسده إمام الحرمين (قوله ولم يوافق) الظاهر أن الشارح اقتصد  
بهذا بيان ما في الواقع من عدم الموافقة وليس فيه الإشارة إلى أن كاد يدل على نقي خبره  
إذا كانت متبعة كما هو قول مشهور عند النجاة وإن كان الصواب خلافه وأنها لا تدل على  
نفيه ولا على إثباته فقول العلامة وجه الشك في قول الشارح ولم يوافق أشارت  
ذكر في كاد ممنوع بل وإن كونه قصده ما تقدم مع أنه الظاهر ذكره سم (قوله وليس منه)  
أي من المرسل (قوله لأنها محال الدليل على اعتبارها) أي دل الدليل العام على اعتبارها  
والدليل كما قاله شيخ الإسلام هو أن حفظ الكل في نظر الشرع أهم من حفظ البعض  
(قوله واشترطها الغزالي) أي اشترط تلك الأمور الثلاثة في المصلحة المرسل (قوله للقطع  
بالقول به الخ) أي اشترط هذه الأمور الثلاثة في المرسل للقطع بالعمل به لا لاصل القول به  
وقوله ففعله منه أي جعل المصلحة المذكورة من المرسل مع القطع بقبولها وهذه مقابل  
لقوله وليس منه الخ قال الشهاب لكن الظاهر ما ذهب الغزالي في المرسل إذا لم تكن  
المصلحة بهذه الصفات هل يقول به كمال أم لا أه قال سم الذي يفهم من قول المصنف  
لا لاصل القول به أنه يقول به وهو ظاهر تقرير الكمال لكن اقتضا والشارح على قوله فجعلها  
منه مع القطع بقبولها قد يفهم عدم قوله به أه قلت الذي يقسده صنف المصنف بل  
تكاد أن تصرح عبارة به أن الغزالي قائل بالمرسل إذا لم تكن المصلحة بهذه الصفات  
المذكورة إذ لو كان مذهب الغزالي أنه لا يقول بالمرسل إلا إذا كانت المصلحة بهذه الصفات  
لكان سياق الحكاية عنه أي يقول وقبله الغزالي أن كانت المصلحة ضرورية الخ  
وأما قول الشارح فجعلها منه مع القطع بقبولها فنعناه أن تكون المصلحة تلك  
الصفات لا يضر بها عن الإجمال وهذا لا يفهم منه عدم قوله بالمرسل إذا لم تكن  
تلك الصفات قطعاً وليس من شأنه أن جعل المرسل ما كتبه في المصلحة تلك الصفات  
حتى يفهم منه عدم القول به إذا لم تكن كذلك كما هو واضح ويدل لما قلناه قول شيخ الإسلام  
بعد قول الشارح فجعلها منه أي ويصح قول غيره بأنها محال الدليل على اعتبارها ويريد  
بالدليل الدليل الخاص أه فتأمل (قوله مثلاً) أي المصلحة المتداوعة والمختلطة فلما  
قرى بأن القطع كما يشهد كلام الشارح بعد قوله استأصلا المسلمين) أي الحاضري الواقعة  
لا كل المسلمين (قوله لحفظ باقي الآلة) المراد به ماعد الترس من الحاضرين ويجب في ذلك  
العلامة بأن باقي الآلة قبل حصول الرى ليسوا كل الآلة حتى يكون حفظهم كليا أي  
مستقلاً بكل الآلة وإذا لم يكن حفظ الباقي كليا قبل الرى لم يميز الرى إذا جهزنا نحو  
المصلحة الكلية وأجيب بأنه قد أشبهنا إعطاء الآلة حكم الكل في مسائل كثيرة إذا  
اقتضى المعنى ذلك كما هنا فلما كان حفظ الآلة يحفظ البليس لانه المدافع عنها ولما قلنا  
بحفظها كما جرت به العادة كان استصاها بمنزلة استصاها الجميع فعمل في حكمه وهذا

أي قريب من موافقته ولم يوافقته  
(ورقه الآخر من العلم (مطلقاً)  
لعدم ما يدل على اعتباره (ورقه  
(قوله في العبادات) لانه لا نظير فيها  
للمصلحة بخلاف غيرها كالشيخ  
والخذ (وليس منه مصلحة ضرورية  
كافية قطعية لانها محال الدليل على  
اعتبارها فهي حق قطعاً واشترطها  
الغزالي للقطع بالقول به لا لاصل  
القول به) فجعلها منه مع القطع  
بقبولها (قال والفقير قريب من  
القطع كالقطع) فيها مثلاً كادى  
الكفار المتترسين بأسرى المسلمين  
في الحرب المؤذى إلى قتل الترس  
معه إذا قطع وأطلق فلما قرى بأن  
القطع بأنهم لم يرموا استأصلا  
المسلمين بالقتل الترس وغيره وبأنهم  
أن رموا غير الترس فيجوز به  
لحفظ باقي الآلة بخلاف رأى أهل  
قلعة ترمو بـمسلمين فإن قطعها ليس  
ضرورياً ويرى بعض المسلمين من  
الشيعة في العير لصلة الباقين فأن  
محتاجهم ليس كليا أي مستقلاً بكل  
الآلة ويرى المتترسين في الحرب إذا  
لم يقطع أو لم يقطع فلما قرى بأن  
القطع باستصاهاهم المسلمين فلا  
يجوز الرى في هذه الصور الثلاث  
وان أقرع في الثانية لأن القرعة

ظاها إذا كان استتصال الجنب بحيث يعنى معه على الأتمه بخلاف ما إذا لم يكن كذلك  
 كما لو حضر الوقت البصر بين الإسلام وكان من المتضرر بحيث يحصل له الحفظ  
 التام للأتمه وبجارية شيخ الإسلام قوله استأمر المصلين أى الحاضرين ومن ذلك  
 الأقليم وعليه يحمل كلامه بعد كقوله لحفظ باقى الأتمه ويحوز الأخذ بظاهر ذلك لأن  
 استتصال البعض قد يستدعى استتصال الكل اه فقله أى الحاضرين ومن ذلك  
 الأقليم وعليه يحمل الخ يؤخذ منه جواب آخر عن البصم الذى كوربان المراد بالباقي  
 الذى كور جميع أهل الأقليم الحاضر ومنهم وغيرهم وانما يعنى بما لباقى باعتبار قس  
 الترس فكانه قال حيثما لحفظ جميع الأتمه باعتبار ذلك الأقليم فيكون حيثما لحفظ  
 الذى كور كماله بطل بكل الأتمه الذى كور فليست أم قاله م مع زيادة الإيضاح (قوله  
 لأصل لها فى الشرع فى ذلك) أى فى روى بعض وترك بعض (قوله المناسبة تفرم بمسدة  
 الخ) مثال ذلك مسافر سلك الطريق البعيد لا لفرش غير القصر فانه لا يقصر لأن المناسب  
 وهو القصر اه يحدوه من بمسدة وهى العدول عن القريب الذى لا تصرفه لا لفرش  
 غير القصر حتى كله حصر قصد فى تركه ركنين من الرابعة قاله شيخ الإسلام (قوله  
 مع موافقته على اتقاء الحكم الخ) أى فالخلاف لفظى وواقعة الإمام غيره على اتقاء  
 الحكم فى ذلك وانما الخلاف فى علته الاتناء ما هى فالإمام يقول هى وجود المانع وغيره  
 يقول هى اتقاء مقتضى إشارته شيخ الإسلام وفيه نظر قائم (قوله كالوصف فيه  
 المعروف بقوله الخ) يعنى أن الشبه كما يسمى به نفس المسلك يسمى به الوصف المشتق  
 عليه ذلك المسلك والمعروف فى كلام المصنف الشبه بمعنى الوصف وهو معنى المسلك كون  
 الوصف شيئا كما يدل على ذلك كلام المصنف قال ويحقق كونه أى الشبه من  
 المسالك أن الوصف كما أنه يكون مناسباً فظن بذلك كونه عليه كذلك يكون شهاً فبقية  
 ظناً بالحلية وقد ينزع فى إقاده الظن فيحتاج إلى إثباته بشئ من مسالك العلة ألا أنه  
 لا يثبت بمجرد المناسبة اه وقوله لأنه الخ أى لأنه لو ثبت بمجرد المناسبة كان من  
 المناسب بالذات لا من الشبه وقضية قوله فيحتاج إلى إثباته بشئ من مسالك العلة أن إثباته  
 لنحو النص لا يضره عن كونه شهاً ولا يخرج قياسه عن كونه قياس شبه وأدل منه على  
 ذلك قول المصنف وعلية الشبه تنبئ بجميع المسالك من الإجماع والنص الخ وقضية  
 ذلك أن الإجماع باعتبار الوصف الغير المناسب بالذات قياس شبه وان نص لا شرع على  
 عليه ذلك الوصف أو إجماعاً عليه وأن في حجية الخلاف الذى ذكره المصنف وقد يستشكل  
 جريان القول بدمع ورود النص والإجماع على العلية اللهم الآن يقال النص على  
 العلية لا يستلزم تعدد قياسها حتى يتأتى القياس ويحمل وهو الأقرب أنه حيث ورد النص  
 أو الإجماع على العلية خرج القياس عن كونه قياس الشبه الذى هو محل الخلاف  
 فليراجع قاله سم (قوله ولا يصار إليه الخ) يفهم منه أنه إذا اجتمعت جهات للقياس

لأصل لها فى الشرع فى ذلك  
 (مسألة المناسبة تفرم أى  
 تطل بمسلة تفرم) الحكم  
 (رابعة) على مصلته (أو مساوية)  
 لها (خلافاً للإمام) الرأى فى قوله  
 يثاقم مع موافقته على اتقاء  
 الحكم فهو عنده لوجود المانع  
 وعلى الأول لا اتقاء مقتضى  
 (السادس) من مسالك العلة  
 ما يسمى بالشبه كالوصف فيه  
 المعروف بقوله (الشبه منزلة بين  
 المناسب والطرد) أى ومنزلة بين  
 منزلة شهاً فإنه يشبه الطرد من  
 حيث أنه غير مناسب بالذات ويشبه  
 المناسب بالذات من حيث التفات  
 الشرع إليه فى الجلة كذلك كون  
 والأتمه فى القضاء والشهادة قال  
 المصنف وقد تكثر التشاجر  
 فى تعريف هذه المتلة ولم أجد  
 لحد أمر يفصحها فيها (وقال  
 القاضى) أبو بكر الباقلانى (هو  
 المناسب بالنسب) كالمطهارة لا شراً  
 التية قائم التماثل بواحدة  
 عبادته بخلاف المناسب بالذات  
 كالاسكال حرمة النحر (ولا يصار  
 إليه) بأن يصار إلى قياسه (مع  
 إمكان قياس العلة) المشتق  
 على المناسب بالذات (إجماعات  
 تعددت) أى العلة تنبئ والمناسب  
 بالذات بأن لا يوجد حتى قياس الشبه  
 (فقال الشافعى) رضى الله عنه هو  
 (هجة) نظر الشبه بالمناسب

(وقال أبو بكر الصديق) أبو  
 اصحق (الصديق) (الشيخ) (الشيخ) (الشيخ) (الشيخ)  
 لشبهه بالقرع (وأعلاه) على القول  
 بجيبته (قياس غلبة الاشتباه  
 في الحكم والصفة) وهو الحاق  
 فرع مرتدين أصلين بأحدهما  
 الغالب شبهه به في الحكم والصفة  
 على شبهه بالأخر فمما مثاله  
 الحاق العبد بالمال في إيجاب  
 القيمة بقوله بالغة ما بلغت لأن  
 شبهه بالمال في الحكم والصفة  
 أكثر من شبهه بالقرع (ما (تم)  
 القياس (الصوري) كقياس  
 الخيل على البغال والجر في عدم  
 وجوب الزكاة للشبه الصوري  
 بينهما (وقال الامام الرازي  
 (المعبر) في قياس الشبه ليكون  
 محييا (حصول المشابهة) بين  
 الشئين (لهما الحكم أو مستلزمها)  
 وعبارته فيما ينظر كونه علة  
 الحكم أو مستلزما له سواء  
 كان ذلك في الصورة أم في الحكم  
 (السابع) من مسائل العلة  
 (الدوران وهو أن يوجد الحكم  
 عند وجود وصف وينعدم عند  
 عدمه قبل لا ينفك) العلة أصلا  
 لجواز أن يكون الوصف ملازما  
 للعلّة لا تفصها كائنه انفسكر  
 المحصورة فانها دلت وتعمه وجودا  
 وعدما

بصار إلى أقواها (قوله وقال الصديق) يلزم على قول الصديق والشيخ أن يعطى  
 الحكم لأن القرع من عدم وجود غير قياس الشبه فالأحسن ما قاله الامام رضي الله عنه  
 (قوله وأعلاه) أي على النسبة بمعنى الوصف أي أعلى قياساته وهي الأفضلية المبنية  
 عليه أي التي ترجح فيها (قوله قياس غلبة الاشتباه) أو رد عليه أن أعلى قياس الشبه  
 مطلقا ما له أصل واحد لسلامة أصله من معارضة أصل آخر وقد يجاب بأن ذلك منه يوم  
 بالاولى عما ذكره الشيخ الاسلام (قوله مثاله الحاق العبد بالقرع) القرع العبد والاملا  
 المتردد هو بينهما المشابهة كلاهما المال والخير فالعبد يشبه المال في وصفه من تفاوت  
 القيمة بحسب تفاوت أصله وجودة وضدها وفي حكمه من جواز البيع والهبة مثلا  
 ويشبه الخرف في وصفه من كونه انسانا لا في حكمه من وجوب نحو الصلاة عليه وغير  
 ذلك (قوله أكثر من شبهه بالقرع) الذي في المعد أن شبهه بالخرف فيما أكثر يعني  
 لأنه يشابه في الصفات البدنية والتفاسية وفي أكثر الاحكام التكليفية قال العلامة  
 لكن ما شئ عليه الشارح هو الموافق لما شئ عليه الفقهاء من الحاق العبد في الضمان  
 بالاموال سم (قوله له الحكم) أي في فعل الحكم كأي دل عليه قول الشارح بعد  
 فيما ينظر الخ (قوله سواء كان ذلك) أي حصول المشابهة في الصورة أم في الحكم أي  
 فتكون الصورة أو الحكم هو العلة والمشابهة فيها وموقى قول الشارح في عدم لزوم شبه  
 بالمال أكثر من شبهه بالخرف لأن العلة نفس المشابهة لا ما فيه المشابهة قال العلامة وقد يقال  
 أولا ما ذكرنا كلام الامام وهو مقابل لما تقدم فيصور أن يضالفة فيذكر وتأيينا يكن  
 حل ما تقدم على ما هنالك يقال في قوة لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أي الذين ينظر  
 أنهما علة للحكم وفي قوة للشبه الصوري بينهما أي للشبه في الصورة التي ينظر أنها علة  
 الحكم وحاصل ذلك اعتبار المشابهة في العلة وهو عين ما قاله الامام قال سم والحكم  
 الاول في عبارة الامام هو الحكم المترتب على العلة والحكم الثاني هو الحكم الذي يفتقر  
 كونه العلة أو لاؤها الواقع فيه تشابه الاصل والقرع كما علم مما تقدم (قوله وهو أن  
 يوجد الحكم عند وجود وصف وينعدم عند عدمه) أي فيكون كذا طردا وعكسا  
 بخلاف الطرد الا في ذاته كلي طردا لعكسا (قوله قبل لا ينفك العلة أصلا) أي  
 لا تقطع ولا تلتزم (قوله لجواز أن يكون الوصف ملازما للعلّة) أي فيوجد الحكم عند  
 وجوده وينعدم عند عدمه وليس هو العلة وأورد أن ملازمة الوصف للعلّة لا تقتضي  
 عدم انفكاك أحدهما عن الآخر يقتضي وجود العلة وإن لم تعلم عينها وهذا ينبغي أن  
 يكون كفايا في المقصود انحصار علم وجود ذلك الوصف في الاصل والقرع علم وجود علة  
 الاصل في القرع فبغني أن يضع القياس من غير احتياج لتعيين العلة لجواز ما ذكره  
 يقتضي خلاف مطلوب هذا القول فكيف يستدل به عليه وبالجملة فإن راد الاستدلال  
 على انتفاء العلة لم يصح وأعلى عدم تعيينها لم يشهد وقد يجاب بأن العلة ما لم تعين لا يصح

القصاص باعتبارها اذ لا بد من سلامتها من القادح ومما يستعين لا يعلم سلامتها الا ترى  
 انها مما يستعين لا يعلم وجود شرطه واستقامتها مثلا اذ قد يكون الشرط او استقامتها  
 بعض الاوصاف دون بعض فيتوقف العلم بوجود الشرط او استقامتها المانع على تعيين  
 الوصف ولا يمكن فيه العلم بوجود ذلك الملازم لكونه ملازما ذات الوصف لالعلة خالبا  
 عن الموانع فلينأمل سم (قوله بأن يصير خلا) متعلق بقوله وعلما والبايعي كافي التمثيل  
 لتعقّب العدم حال كونه محصرا أيضا لصدق عدم المسكر حيث دلان عدم الشيء صادق  
 قبل وجوده سم (قوله وكان قائل ذلك) فانه عند مناسفة الوصف (الح) فيه أن يقال ان  
 مناسفة الوصف لا تنعم الاحتمال ولا تستلزم العلة لحواف أن يكون وصف مناسب وليس هو  
 العلة بأن لا يعتبره الشارع في تعلق الحكم ومع الاحتمال كيف يشب القطع هذا وقضية  
 كلام الشارح أنه لا فرق بين كون الوصف مناسفا أولا وأن الخلاف جاريا مطلقا وقضية  
 كلام العبد كالتصريح خلافة قال العبد بشر حال كلام المختصر الطرد والعكس هو أن  
 يكون الوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده ويعدم بعده وهو المسمى بالدوران وقد  
 اختلف في افادته العلة أي دلالة عليها على مذاهب الى أن لا تألها وهو المختار ولا يقيد  
 قطعا ولا ظاهرا الوصف المتصف بالطرد والعكس انما يكون مجزئا اذا خلا من السبر وهو  
 أخذ غيره معه وباطله وعن غير ذلك من مناسفة وشبهه ولا شك أنه اذا خلا عن هذه الاشياء  
 فكما يجوز كونه علة يجوز كونه ملازما له كالأشياء المخصوصة الملازمة للمسكر فانها  
 تعد في التصبر قبل الاسكار ويوجد معه وتزول بزواله ومع ذلك فليست بعلة قطعا ومع  
 قيام هذا الاحتمال لا يحصل القطع بالعلة ولا ظاهرا ويكون الحكم بعليه حكما محضا اللهم  
 الا بالاتفات الى نفي وصف غير ما اصله والسبر يفرض عن البحث اه وقال السعد  
 في حواشيه قوله وهو المسمى بالدوران قد اعتبروا في الدوران صلوح العلة ومعناه ظهور  
 مناسفة ما وقد جعل مجزئا الطرد هنا خالبا عن مناسفة فصار هذا منشا الخلاف في افادته  
 العلة اذ لا يخفى ان الوصف اذا كان صالحا للعلة وقد ترتب الحكم عليه وجودا  
 وعدمه حصل نفي العلة بخلاف ما اذا لم تظهره مناسفة كالرخصة للتصريح اه  
 وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح بان وجود المناسفة في الوصف لا يمنع جريان الخلاف  
 في الدوران في نفسه مع قطع النظر عن المناسفة ومن غير التفات اليها وقد يجعل على ذلك  
 ما ذكر عن العبد وغيره قاله سم (قوله لقيام الاحتمال السابق) علة لقوله لا قطعي دون  
 ما قبله اذ قيام الاحتمال لاحد الطرفين انما ينتج عدم القطع لظن الطرف الاسترقا له سم  
 (قوله أي استقام) أي فهو من نفي الشيء حثيا للفاعل كما قدمه الشارح وانما جعل على  
 ذلك لان المتدبيرانه انما هو كونه منتقيا في نفس الامر لا كونه منتقيا أي نقاء أحد اذ قد  
 يتقنه أحد ولا يفتق في نفس الامر بل يكون موجودا سم (قوله ما هو أولى منه) أي  
 مسلك أولى منه أي لا يلزم المستدل بالدوران بيان أن هذا المسلك وهو الدوران هو الأولى

بأن يصير مثلا وليس علة (وقيل)  
 هو (قطعي) في افادة العلة وكان  
 قائل ذلك فانه عند مناسفة الوصف  
 كالاسكار لحسمة التجر (والمتأثر  
 وفاقا لاكثر) أنه (قطعي) لا قطعي  
 لقيام الاحتمال السابق (ولا يلزم  
 المستدل) به (بان نفي) أي استقام  
 (ما هو أولى منه) فافادة العلة بل  
 يصح الاستدلال به مع إمكان  
 الاستدلال بما هو أولى منه

وأن غيره من بقية المسائل دونه (قوله بخلاف ما تقدم في الشبهة) أي من أنه لا يصح الاستدلال به مع إمكان قياس العلة كما أفاده نصير المصنف بالتعذر في قوله فان تعذرت أي العلة فخال الشافعي هو وجه الخ سم قلت الأولى أن يقول كما أفاده قول المصنف ولا يصح البسم مع إمكان قياس العلة (قوله ترجح جانب المستدل بالتعدي) مثاله أن يقول المستدل إن علة حرمه الرأى الذهب النقدية فيقول المعارض بل العلة الذهبية فكل من العلة التي أبدأها المستدل والتي أبدأها المعارض يدور معها الحكم وجودا ووعدا لكن التي أبدأها المعارض فاصرة على محل الحكم وهو الأصل فلا تمنى لها وعللة المستدل متعددة فترجح بالتعدي للفرع على علة المعارض (قوله وإن كان متعديا إلى الفرع المتنازع فيه ضمر) مثاله أن يقول المستدل يحرم الرأى التفاح لعله الطعم ويقاس عليه الجوز في ذلك فيقول المعارض بل العلة في التفاح والوزن ويقاس عليه الجوز في ذلك فكل من علق المستدل والمعارض متعديا إلى الفرع المتنازع فيه وهو الجوز مثلا فيطلب حينئذ الترجيح لعلته على علة المعارض فان عجزا قطع فقول المصنف ضرا باده ليس المراد به أنه يقطع المستدل بمجرد أبدأ المعارض وصفا متعديا إلى الفرع المتنازع فيه بل المراد أنه يحتاج المستدل حينئذ إلى ترجيح وصفه حينئذ وانما يقطع بالمعجز عن الترجيح (قوله وأولى فرع آخر طلب الترجيح) مثاله أن يقول المستدل يحرم الرأى البرهالة الاقنات والاذخار ويقاس عليه الشبهه مثلا فيقول المعارض بل العلة في البرهالة فيقاس عليه في ذلك التفاح فكل من علق المستدل والمعارض متعديا لفرع غير الفرع المتعدي إليه علة الاستوفيز في الاختلاف بينهما إلى الاختلاف في حكم الفرع كالتعدي والتفاح في المثال المذكور فيطلب حينئذ من المستدل ترجيح وصفه على وصف المعارض وقول المصنف طلب الترجيح أي عند ما منع التعديل بعين عند العجز فلا يطلب الترجيح وكلام المصنف مشكل حيث جعل حكم الأول وهو أبدأ المعارض وصفا متعديا إلى الفرع المتنازع فيه أنه بضرب بناء على منع العلتين وحكم الثاني طلب الترجيح وسكت عن بناءه على ما ذكر مع أنه مبنى عليه وقضته أيضا حيث ذكر طلب الترجيح في هذا الثاني دون الأول أن الأول لا يطلب فيه الترجيح وأن عجزا لا بد له للوصف المذكور فيه مضر أي يقطع به المستدل مع أنه ليس كذلك بل يطلب من المستدل الترجيح كما تقدم ذلك اتفاقا وبالجملة فما حكمه في أسد الموضوعين يجري في الآخر وكلامه قد يفيد خلاف ذلك اللهم إلا أن يكون أراد التفتن وحذف من كل من الموضوعين ما أفتته في الآخر فالهمس (قوله الثامن من مسائل العلة) أي في الجملة فلا تنافي ما سألني من أن الأكثر على رده (قوله الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة) أي لا بالذات ولا بالتبع فخرج بقية المسائل قضية كلامه أن في الدوران مناسبة وقدم ما يفيد أنه قد يكون في ذلك كما يشهد بقوله السابق وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف فانه يفيد أن الوصف في الدوران

بخلاف ما تقدم في الشبهة (فإن أبدأ المعارض وصفا آخر أي غير المدار) (ترجح جانب المستدل بالتعدي) (لوصفه على جانب المعارض حيث يكون وصفه قاصرا) (وإن كان وصف المعارض متعديا إلى الفرع) (المتنازع فيه) (ضمر) (أفاده) (عند ما منع العلة من دون مجوزهما) (أو إلى فرع آخر طلب الترجيح) (من خارج لتعادل الوصفين حينئذ) (الثاني) (من مسائل العلة) (الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف) (من غير مناسبة) (كقول بعضهم

قد تناسب وقد لا تناسب لا يقال اذا كان الوصف متناسبا فالاثبات متناسبا لا بالدوران  
 لا تقول الكلام في الاثبات بالدوران من حيث انه دوران من غير تقاربه للمناسبة ولذا  
 اختلف فيه هل ضد علة الوصف المدار أم لا ولو قطر للمناسبة لتعين الوصف للعلية  
 ويتصل حينئذ أن الوصف في الدوران يكون صالحا للعلية أعين أن تظهر فيه أم لا وأما  
 الطرد فغيره انتفاء المناسبة فيكون الفرق بين الطرد والدوران انتفاء المناسبة في الطرد  
 وصالح الوصف لها في الدوران ونظائر كلام المعنى الهندى أن الفرق يتم سماعا اعتبارا  
 الاطراد والانعكاس في الدوران دون الطرد فان المعنى فيه الاطراد فقط وأما الانعكاس  
 فمعتبر عنه فيه حيث قال الفصل الرابع في الدوران ويسمى بالطرد والعكس ومعناه  
 أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه وهو المعنى بالدوران الوجودى  
 والعدى فان كان بحيث يوجد عند وجود الوصف ولا ينعدم عند عدمه فهو المعنى  
 بالدوران الوجودى والطرد وبالعكس ويسمى بالدوران العدى ولا ينعدم عند عدمه فهو المعنى  
 في هذا الفصل انما هو في الدوران الوجودى والعدى ويقد يسمى بالدوران المطلق اه  
 ثم عبر في الطرد بقوله الفصل السادس في الطرد والمعنى منه الوصف المعنى لا يكون متناسبا  
 ولا مستلزما للجناس ويكون الحكم حاصله في جميع صور غير صورة النزاع هذا هو  
 المراد من الجزاء والاطراد على قول الاكثريين من قال لا يشترط ذلك بل يكفي في علة  
 الوصف الطردى أن يكون الحكم مقارنا له ولو في صورة واحدة واختلف العلماء في صحة  
 الوصف الطردى فمن قال الطرد المنعكس ليس بحجة قال بعدم صحة الطرد بالطريق  
 الاولى وأما من قالوا بحجته فقد اختلفوا في الطرد اه وهو ظاهر الفرق بما تقدم  
 وقد تقدمت الاشارة الى ذلك عند تعرف المستند بالدوران وهو المناسبات المتصلة  
 الا ترى في كلام المصنف وقد يشكل على كون الطرد انما يعتبر فيه الاطراد تحتل الشارح  
 بعدم بناء القنطرة فانه ملزم من عكس اذ كلما اتى بناء القنطرة اتى ازالة النجاسة وكذا  
 وجدت وجدت الا أن يقال ان المعدل يتلصق فيه فاله مع تصرف وبعض زيادة (قوله  
 في الخلل) أى فى الاستدلال على أنه غير مظهر (قوله لا يبنى القنطرة على جنسه) أى لم يعمد  
 ذلك (قوله فبناء القنطرة وعدمه الخ) نشر على غير ترتيب الف كما هو ظاهر وقوله  
 لامناسبة فيه أى المذكور من بناء القنطرة وعدمه وكذا قوله وان كان أى المذكور  
 من البناء وعدمه وقوله الحكم أى وهو ازالة النجاسة وقوله لا تقضى عليه تفسيره للطرد  
 (قوله والاكثر من العلماء) أى الاصوليين وغيرهم (قوله قياس المعنى) أى الذى يتلصق  
 فيه المعنى وهو المشتغل على الوصف المناسب بالذات (قوله تقرب) أى لانه قرب الفرق  
 من الاصل (قوله فلا يفيد) أى ثبوت الحكم في الفرق لعدم الاعتماد به (قوله وقبل  
 ان قاطبه الخ) قال الشهاب يفيد ان الاول يكتب بالمقارنة في صورة النزاع وبه تعلم  
 انفصاله عن الدوران اه (قوله فيبعد صورة النزاع) أى في جميع ما عدا صورة

في الخلل ما تم لا يبنى القنطرة على  
 جنسه فلا تزال به النجاسة كالدهن  
 أى بغير ازالة النجاسة فتبنى القنطرة  
 على جنسه فتزال به النجاسة فيبناء  
 القنطرة وعدمه لامناسبة فيه  
 الحكم أصلا وان كان مطردا  
 لا تقضى عليه (والاكثر) من  
 العلماء (على رده) لانتفاء المناسبة  
 عنه (قال علماء قياس المعنى  
 مناسب) لاشتماله على الوصف  
 المناسب (و) قياس (النسبة  
 تقرب و) قياس (الطرد تحكيم)  
 فلا يفيد (وقيل ان قاطبه) أى  
 فان الحكم الوصف (فيبعدا  
 صورة النزاع) فأد العلية يفيد  
 الحكم في صورة النزاع (وعليه  
 الانعام) الرازى (وكثير) من العلماء  
 (وقيل تكفى المقارنة)

فصورة واحدة لأفاده العلمية (وقال الكرخي في هذا الطرد المتناظرون الناظر بنفسه لأن الأول في مقام الدفع والثاني في مقام الإثبات) (التاسع) من مسائل العلم (تنقيح المناط وهو بديل) (٢٣٩) نص ظاهر على التعليل بوصف

فيحذف خصوصها عن الاعتبار  
بالاجتهاد (وربما) الحكم (بالاعم  
أو تكون أوصاف) في عمل الحكم  
(فيحذف بعضها) عن الاعتبار  
بالاجتهاد (وربما) الحكم (بالباقى)  
وحاصله أنه الاجتهاد في الحذف  
والعين ويمثل ذلك يحدث  
الحصين في الواقعة في نهار  
ومضان فإن أبا حنيفة ومالك  
حذفوا خصوصها عن الاعتبار  
وأما الكفارة تطلق الانفطار كما  
حذف النافعي غيرها من أوصاف  
المحل ككون الوطئ إعرابيا  
وكون الموطوءة زوجة وكون  
الوطئ في القبل عن الاعتبار وأما  
الكفارة بها (أما تحقيق المسأله  
فأثبت العله في أحاد صورها  
كحقيق أن التباشير) وهو من  
ينشئ القبول ويأخذ الاكفان  
(سارق) بأنه وجب منه أخذ المال  
خفية وهو المرفقة فيقطع خلافا  
للعنفية (وتحريمه) أى تحريم  
المسأله (متر) في بحث المناسبة  
وقرن بين الثلاثة كعادة الجدلين  
(العشر) من مسالك العله  
(القاء الفرق) بأن من علم تأثيره  
فثبت الحكم لما اشترط كفايه  
(أخالف) الامة بالعدي في السراية  
الناشئة يحدث الحصين من أعتق

التزاع (قوله في سورة واحدة) أى غير صورة التزاع وقوله لإفادة العلية متعلق بكنى  
(قوله المناظر) أى الدافع عن مذهب الملمه (قوله تنقيح المناظر) أى تهذيب علمه  
الحكم (قوله لخص ظاهر) تخرج الصريح ويبنى التأمل في وجهه فإنه إن كان عدم  
إمكان حذف الخصوص مع دلالة النص الصريح بخلاف الظاهر لمكان الاحتمال فيه  
دون الصريح توجه عليه أنهم عدوا من النص الصريح على العلية فيقول الشارح  
لعله كذا كما تقدم ومثل هذا غير قطعى في اعتبار الخصوص في العلية بل هو محتمل لكون  
المعتبر المسموم عاماً للمانع من جواز حذف الخصوص بالاجتهاد الآن يمنع صراحة نحو  
قوله لعله كذا في اعتبار خصوص كذا في العلية بل بصرامة انما على في عليه كذا  
في الجمله سم (قوله عن الاعتبار) نحن يحذف معنى يزال فعدا بعد (قوله وحاصله)  
أى حاصل تنقيح المناظر بقسميه (قوله أنه الاجتهاد في الحذف والتعيين) أى لا الدلالة  
المذكورة في المتن بقوله وهو أن يدل الخ بل هو الاجتهاد في الحذف والتعيين المقادير  
فيحذف ويثبت الخ (قوله في الواقعة) أى الوارد في شأن الواقعة (قوله في آحاد صورها)  
الاولى في إحدى صورها الآن قوله في آحاد يقتضى أنه لا يسمي تحقيق المناظر الاثبات  
العله في آحاد من صورها وليس كذلك بل يسمي بذلك اثبات العلة في صورة واحدة والمراد  
اثبات الحكم في صورة خضت منها العلة ولعله بذلك لو في المراد (قوله أى تخرج  
المناظر) هو أن تقدم استنباط الوصف المناسب من النص (قوله وقرن بين الثلاثة الخ)  
بجواب سؤال تقديره إذا كان قد مر تخالفاً ذكره ثانياً (قوله كمادة الجدلين) أى  
في قرنتهم بين الثلاثة في الذكر (قوله لما اشتر كفيه) أى لاجل وصف اشتر كفيه كطريقة  
في المثال (قوله كالحاق الامه بالعبد) أى كالحاق الكائن في الحاق الامه بالعبد وقال شيخ  
الاسلام هو مثال الظن لانه قد يفضل فيه احتمال اعتبار الشارح في عتق العبد استقلاله  
في جهاد وجعة وغير ذلك مما لا دخل للاختلاف فيه ومثال القطعي قياس حب البول في الماء  
الراكد على البول فيه في الكراهة اذ قلنا قبل ادخال القطع في القاء لقارح ينافي قول  
المصنف الا ان تحصل الظن في الجمله ولا تعين جهة المصلحة فإنه يدل على أن القاء القارح  
نكح لا قطعي فالجواب أنه لا يلزم من القطع بقاء القارح القطع بعلية الباقي بعد القارح  
المتنى لجواز أن تكون العلة أمره الخروء وما والحاصل ان هنا أمرين كون القارح  
غير معتبر في العلية وكون الباقي بعد ذلك القارح هو العلة ولا يلزم من ثبوت الاول ثبوت  
الثاني فلا يلزم من القطع بالاول القطع بالثاني فليتام سم (قوله شركا) أى فضيله  
(قوله يبلغ عن العبد) أى قيمة باقية (قوله قيمة عدل) مصدره وكذلك نوع (قوله والا)  
أى بأن يمكن له مال أصلاً أو لمال لا ينفى بقيمة باقي العبد (قوله لما شارك غيب العبد)

شركاؤه في عبده فكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءهم وعق عليه العبد والافدع عتقه عليه  
ما عتق فالأزواج بين الأمة والعبد الآبونة ولا تأثر لها في ضمن السرا بمقتضى السرا بقبولها شاركه فيه العبد



أي الوصف الذي شارك فيه العبد وهو الرقة (قوله على القول به) لم يقل مثل ذلك في الدوران كانه قد هاب الاكثر في القول به قالة الشهاب (قوله الى ضرب شبهه) أي الى نوع مشابهة للعلية الحقيقية وليست عقلا حقيقة (قوله تحصل الظن) أي غلب العلة (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال دون سائر الصور (قوله بخلاف المناسبة) أي فانها تحصل الظن وتعين جهة المصلحة (قوله بعلية وصف) أي بسبب علية وصف (قوله عن افساده) أي افساد علية أو افساد الوصف باعتبار علية (قوله بقوله تعالى فاعتبروا) أي الاعتبار قياس الشيء بالشيء على ما مر (قوله يخرج بقياسه) أي بالقياس المبني على علية (قوله الاقياسه) أي القياس المستند اليه (قوله وأما الثاني الخ) هو تطبيقه لأمثال (قوله فان العجز هنا لمن انطلق وهما من انظم) أي فلا جامع بين المنظر

والمنظرية اذ لا يزم من اعتبار ما عجز عنه الخلق اعتبار ما عجز عنه الخضم لكلية العجز هناك ونصوصه هنا فقد بقي العجز عن خضم آخر (قوله القوادح) أي الاصطلاحية وهي أشياء مخصوصة وقوله وهي ما قدح أي لينة أي بوزن فلا دور (قوله منها تخلف الحكم عن العلة) أي منصومة كتأت أو مستبقة وسواء كان التصرف لمائع أو قدح شرطا أو غيرهما بدليل التفصيل الآتي في الأقوال بعد ذلك العلامة ومنه الشهاب وهو مشكل في المنصومة اذ القادح فيما بذلك رد للنص الآن قال القادح في صورة ناسخ العلة وفيه اشكال من وجه آخر وهو أن القادح أعظم من أن يرد على جميع الأقوال التي في العلة وفي ذلك نقطة الاجماع على أن ذلك أحد ما لا يعلى القول به مما إذا حدث قول ثالث إذا أجمع على قولين مثلا اه وتقبه سم بقوله وأقول أما الاشكال الاول لجوابه اما لا نسلم أن القادح فيما بذلك رد للنص كما قاله الاسوي في شرح المنهاج فقلنا عن الفزاري عما فيه وتوجيه كون النقض قادحا في العلة المنصومة ما قاله الفزاري وهو أن اثنين يصدور ود ما ذكر انتقاض الوضو ما لا يخرج أخذ من قوله عليه الصلاة والسلام الوضوء مما خرج ثم لم يترسأ من الظلمة ففعل أن العلة هو الخروج من المخرج المعتاد لا مطلق الخروج اه ولا يخفى أن هذا جار في العلة المنصومة وان كان نصها قاطعي التمس والادلة فان النص المذكور وان أفاد القطع بأن العلة كذلك لكنه لا يستلزم القطع بأن كذا بمجرد أه مطلقا هو العلة لا احتمال ان يعتبر مع شيء آخر كاستفاد ما عجز فان فرض ان النص أفاد القطع بأن العلة بمجرد كذا وان لا يعتبر مع شيء آخر لم يتصور تخلف حقت حتى يتصور اختلاف في القادح كما هو ظاهر ثم رأيت في شرح المنهاج المصنف ما فيه بذلك وأما الاشكال الثاني لجوابه اما لا نسلم أن في ذلك نقطة الاجماع فانه بالتصديق بعض الصور وتبين أنه اعتبر على كل مع ما ذكر فيه أمر آخر شرطا أو شرط أن أهل الاجماع اذا كانوا قد اتفقوا على أن العلة أحد ما سئلوا تخلف الحكم في المادة المنصومة كما هو حاصل الامر فقد يلزمهم أن يعتبروا مع كون العلة أحد ما سئلوا لا تصدق العلة معه على المادة

(وهو) أي العلة القادحة (والدوران والتسرد) على القول به (ترجم ثلاثها) الى ضرب شبهه اذ تحصل الظن في الجملة لا مطلقا (ولا تعين جهة المصلحة) المقصود من شرع الحكم لانها لا تدل على واحد منها بخلاف المثالب

• (خاتمة) • في ثني مسلكين ضعيفين (ليس ثاني القياس بعلية وصف ولا العجز عن افساده دليل عليه على الاصح فيما عجزا) وقيل نعم فيما أما الاول فلان القياس مأمو به بقوله تعالى فاعتبروا وعلى تقدير علية الوصف يخرج بقياسه عن علة الامر فيكون الوصف علة وأجيب بانه انما تعين علية أن لو لم يخرج عن علة الامر لاقياسه وليس كذلك وأما الثاني فكأن في المجزئة فتم انما يت على صدق الرسول للعجز عن معارضتها وأجيب بالترق فان العجز هنا من الخلق وهما من الخضم • (القوادح) •

أي هذا مجعها وهي ما قدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها (منها تخلف الحكم من العلة) بأن وجدت

المنصوصة فتكون العلة على كل قول هو ذلك المجموع أو ذلك الوصف بشرط ذلك الأمر  
 الاسموي يكون المراد بجملة كل على كل قول أنه معتبر لأنه بمجرد هو المعبر فيكون الموجود  
 من الإجماع هو الإجماع على أن العلة لا تخرج عن تلك الأمور المذكورة في تلك الأقوال  
 بالكلية بأن لا يكون شئ منها معتبرا ويكون معنى القدرح بالتخلف هو أن الوصف المذكور  
 في كل قول ليس هو علم العلة وحسب ذلك بل من مخطئة الإجماع وهذا الجواب على طريق  
 الجواب عن الإشكال الأول اه قلت لا ينبغي أن الإشكال المذكور واود على إمكان  
 التخلف في المنصوصة سواء كان ذلك لوجود مانع أو انتفاء شرط أو لغيرهما ومحصل جوابه  
 الأول إمكان التخلف إذا كان لمانع أو انتفاء شرط كما تفيد قوة كلامه وقد صرح فيها  
 يأتي بأن التخلف في المنصوصة إذا لم يكن لوجود مانع أو فقدان شرط غير متصور وحسب  
 لجوابه المذكور لا يتم على أن الحق أن التخلف لمانع أو فوات شرط غير قادر في العلة  
 لعدم إخلاله كما هو اختيار البضاوي لما ذكره عنه في شرح المنهاج قال ثم استشكل أن  
 البضاوي تصور نفس التخلف في المنصوصة لا لوجود مانع ولا لفوات شرط ثم أجاب عنه  
 حيث قال فان قلت كيف يتصور تخلف الحكم لا لوجود مانع ولا انتفاء شرط في محل فيه  
 وصف نص الشارع قطعه أو ظاهر اعملي عليه أو استنبط ذلك استنباطا صحيحا قل هذا العمر  
 الله بصيد الوجود والنجوز لذلك انما يستند تخصص العلة بمنصوصة كآب أو مستنبطة  
 والتخصص لا يكون بغير تخصص وذلك التخصص أن كان حيث يوجد مانع أو يفوت شرط  
 لم يكن صورة تلك الشيء وان كان بدونها أمكن وهو محتمل على بعد بأن يحصل نص على عدم  
 الحكم في محل الوصف فيموجود وليس فيه معنى يدعي أنه مانع أو عدمه شرط وهيئات أن  
 يوجد ذلك اه قال سلم وهذا الإشكال وأرد على ما ذهب اليه المصنف هنا من أن التخلف  
 قادر مطلقا فانه شامل للقدرح بالتخلف في المنصوصة ولا يكون لوجود مانع ولا فوات شرط  
 (وأقول) الظاهر أنه لا يتصور التخلف في المنصوصة ولا يكون لوجود مانع ولا انتفاء شرط  
 ولا يقتصر على مجرد الاستبعاد اللهم الآن يقال في جملة الاطلاق الذي ذهب اليه مفرض  
 التخلف فيما ذكر ان كان محالاً أو يكون هذا مستقي من كلامه اه فانظر هذا الذي ذكره  
 هنا مع كلامه المتقدم مع العلامة وأما جوابه الثاني عن الإشكال الثاني فن مائة الأول  
 كما قال وقد علم مانع (قوله في صورة مثلا) أي وفي صورتين أو أكثر (قوله ومعه) أي  
 التخلف المذكور فتخصص العلة أي تخصصها بما وجدت فيه من الصور مثلا لو قال  
 المعترض للمستدل على حرمه الر باعلة الطعم قد وجدت العلة المذكورة في الزمان وليس  
 برؤى لم يكن قوله المذكور قادرا عند المنية ووجود العلة المذكورة في الزمان متخصصة  
 لها بما وجدت فيه غير الزمان فكانه قيل الله الطعم الا في الزمان (قوله لأن دليلها)  
 أي دليل عليه وهو ملكها (قوله اقتران الحكم) أي اقترانه بالوصف (قوله)  
 ولا وجوده) أي لا اقتران المذكور في صورة التخلف (قوله فلا يدل على العلية) أي لا يدل

في صورة مثلا بدون الحكم (وقافا)  
 (لشافعي) رضى الله عنه في أنه  
 قادر في العلة (وسماه النقض  
 وقالت الحنفية لا يفسد) فيها  
 (وهو متخصص العلة وقيل لا)  
 (بمصدق) (في) العلة (المستنبطة)  
 لأن دليلها اقتران الحكم بها ولا  
 وجوده في صورة التخلف فلا يدل  
 على العلية فيها بخلاف المنصوصة  
 فإن دليلها النص الشامل لصورة  
 التخلف وانتفاء الحكم فيها يطله

الاعتقان المذكور على عليه الوقف في صورة التوقف لعدم وجود الاعتقان المذكور فيها  
 (قوله بأن يوقفه عن العمل) أي حتى يوجد مرجع وليس المراد بإبطاله الغاؤه رأساً (قوله  
 والخفية تقول بخصه) أي بخصص النص بغير ما توقف فيه وهذا ما قبل لقوله بطله  
 (قوله وبجواب الخ) أي من طرف الأول وقوله من دليل المستنبط أي دليل عدم القدر  
 فيها (قوله في جميع صورته) أي صور الوصف (قوله مؤخرًا) أي العام ببيان ما خرج  
 منه إلى وقت الحاجة إلى البيان (قوله إلا أن يكون التوقف ملغ) أي كتحذف وجوب  
 القصاص عن علمه من القتل العمد العدوان في صورة قتل الأب ابنه لوجود المانع وهو  
 ابوة القاتل للقتيل وقوله أو قد شرط أي كتحذف وجوب الزكاة عن علمه من ملك النصاب  
 في صورة ما إذا لم يتم حول النصاب المذكور لفقده الشرط وهو تمام الحول (قوله إلا أن  
 يرد على جميع المذاهب) أي إلا أن يرد الاعتراض بالتوقف المذكور على جميع  
 المذاهب التي في العلة أي الأقوال التي فيها (قوله كالمرايا الخ) قال العلامة ومثله الشهاب  
 فيه اشكال لأن المراد بخصه بالاجماع والرخصة ما شرع لعذر مع قيام المانع لولا العذر  
 والمانع ليس إلا العلة فهو إجماع على أن قيام العلة بدون الحكم في محل العذر لا يمنع  
 علميًا في غيره اهـ أي فكيف يصح القول بالتحقق في ذلك كما اقتضته حكاية هذا  
 الخلاف مع مخالفته الإجماع قال سم وأقول يمكن أن يجاب بأن القاتل بالقدح لا يسلم أن  
 الإجماع على أن ما ذكره كونه بمعنى أنه تمام العلة بل بمعنى أنه معتبر في العلة فلا ينافي أن يعتبر  
 معني آخر شرطاً ونظر الموجد في هذه فلهذا اختلف الحكم فيها والالتزام بتوقف الحكم  
 فيها بل كون الأمر كذلك عملاً بيمينه عند كل أحد إذا انصهر وشمل العلة حقيقة  
 وليس عملاً بالحكم فإن قلت ينافي هذا أنه لا بد في الرخصة من قيام السبب للحكم الأصلي  
 وإذا لم يكن ماذا كتمام العلة لم يتحقق قيام السبب للحكم الأصلي قلت لأننا لم نناقض  
 بل واز أن يكون السبب المحكوم ببقائه هو السبب في الجسدية لا التام بل كون الأمر  
 كذلك عملاً بيمينه عند التأمل الصائب إلى آخر ما أطال به وأنت خير بأن علة الحكم  
 في الرخصة هو العذر الذي لولا ما ثبت الحكم الأصلي لوجود علة فالعذر المذكور بمنزلة  
 المانع أو هو مانع للعلة المذكورة وهذا غير محل بعلية العلة المذكورة فيماعد صورة  
 الرخصة المعلوم استثناءها من صور تلك العلة اتفاقاً فلا وجه لأن يقال إننا لم يثبت الحكم  
 الأصلي في محل الرخصة فنقص علمه عما يعتبر فيها فيكون هذا التوقف مخالفاً لعلية ما في غير  
 محل الرخصة وهذا واضح لكل أحد سلك جادة الانصاف وبه تعلم سقوط جميع ما أطال  
 به سم من التوهّمات التي زعم أنها تحققات (قوله وهو بيع الرطب والعنب) قال  
 العلامة ينبغي أن يراد فيه الموهوب الواهب اهـ (قوله من العلم) أي كما هو مذهب  
 الشافعي وقوله والقوت أي والادخال كما هو مذهب مالك فإن العلة عند الاقيان  
 والادخال الاقيان فقط كما هو مذهب كلام الشارح وقوله والكيل أي كما هو مذهب أبي خنيفة

بأن يوقفه عن العمل به والخفية  
 تقول بخصه وبجواب عن دليل  
 المستنبط بأن اعتقان الحكم  
 بالوصف يدل على علمه في جميع  
 صورته كدليل المنصومة (وقيل  
 عكسه) أي لا يقدح في المنصومة  
 ويقدح في المستنبط لأن الشارع  
 أن يطلق العام ويريد بخصه مؤخرًا  
 يأنه إلى وقت الحاجة بخلاف  
 غيره إذا علل بشئ ونقص عليه ليس  
 له أن يقول أردت غير ذلك لصد  
 باب إبطال العلة (وقيل يقدح) نعم ما  
 (الآن يكون) التوقف (المانع  
 أو قد شرط) الحكم فلا يقدح  
 (وعليه أكثر فقها) ثناء وقيل يقدح  
 الآن يرد على جميع المذاهب  
 كالمرايا وهو بيع الرطب  
 والعنب قبل القطع ثم ارفعيه  
 فإن جوازها وأرد على كل قول في  
 علة جرمه الراب من العلم والقوت  
 والكيل

والمال فلا يقدح (وعليه الإمام) الرأى وقيل الاجماع على أن حرمة الرأى لا تنطلي الا بهذه الامور الاربعة (وقيل يقدح في)  
 العلة (الحاظرة) دون الميضة لان المخطر على خلاف الاصل يتقدح فيه ٢٤٣ الاباحة بخلاف العكس (وقيل) يقدح

(في الموصوفة الا) اذا ثبت بظاهر  
 عام لقبوله للتخصيص بخلاف  
 القاطع (في يقدح في الاستمطة)  
 أيضا (الا) أن يكون التخصف  
 (المانع) او يقدح شرط الحكم فلا يقدح  
 فيها (وقال الامدى ان) ~~كان~~  
 التخصف مانع او يقدح شرط اوفى  
 معرض الاستثناء مقصورة  
 كانت او مستتبطة (او كانت  
 مقصورة بما لا يقبل التأويل  
 لم يقدح) او الا قدح الا في المقصورة  
 بما يقبل التأويل فيؤول الجميع بين  
 الدليلين وقول المصنف عنه في  
 المقصورة بما لا يقبل التأويل  
 لم يقدح هو لازم قوله فيها ان كان  
 التخصف دليل على فالتأويل لا يعارض  
 القطعي او قطعي فتعارض قطعيتين  
 محال فال مصنف الا أن يكون  
 أحدهما ناسخا (والتخلاف) في القدح  
 (معنوى لا قطعي خلافا لابن  
 الحاسب) في قوله انه لقطعي مبنى على  
 تفسير العلة ان قصرت بما يستلزم  
 وجوده وجود الحكم وهو معنى  
 المؤثر في التخصف قاده أو بالبايعات  
 وكذا بالعرف فلا (ومن فروعها)  
 أي فروع أن التخلاف معنوى  
 (التعليل بعينين) فينتج ان قدح  
 التخصف والا فلا وهذا التفرع  
 نسا عن سهو فاته انما يتأق في  
 تخلف العلة عن الحكم والكلام  
 في عكس ذلك (والانقطاع)

وكل كل عند الوزن وقوله والمال اقترن من علله وعليه فلانم أن كل ما وجدت فيه  
 المالية كان ربوا مع ان كثيرا مما وجد فيه المالية غير ربوي فتأمل (قوله فلا يقدح)  
 جواب قوله الا أن يراد الخ (قوله وقيل يقدح في العلة الحاظرة الخ) كان يقال بحرر الرأى  
 في البر لا يكون مكيلا فيقتض بالحبس مثلا فانه مكيل وليس بربوي وقوله بخلاف العكس  
 أي كان يقال يباح الرأى في التخاص لانه موقوف فيقتض بالحرر وقوله بخلاف العكس أي  
 فلا يقدح فيه التخصف المذكور لان الاباحة هي الاصل وتعارض لا يعتد به (قوله  
 وقيل يقدح في المقصورة) أي كان يقال بحرر الرأى العلة الطم (قوله الا اذا ثبت بظاهر  
 عام) أي كحديث الطعام بالطعام ربا (قوله بخلاف القاطع) أي فانه يقدح فيه وفيه  
 اشكال لا يخفى اذا لم تكن معارضة القاطع سواء كان خاصا بعمل التخصف او عامه ولا يفرض  
 من المحال الا أن يثبت نفسه بدليل ومثال القطعي الخاص كالموقيل بحرر الرأى التبر  
 لعلة الطم ومثل القاطع بقسميه الخاص الظاهر فانه لا يقدح فيه بخلاف الما يفسد كلام  
 الشارح ووجهه ان دلالة الخاص على علة الوصف في محل التخصف لا يتصور معارضتها  
 المحكم عنه وعدم التعارض في الخاص بغيره لان الدليل انما دل على علة الوصف في غير  
 محل التخصف فتخلف المحكم في محل التخصف الذي لم يدل الدليل على العلة فيه لا يعارضه  
 اشارته شيخ الاسلام ومثال الظاهر الخاص ما لو قيل مثلا مطعوم القواكه مطعوم ما ربا  
 (قوله في معرض الاستثناء) أي كالعرا او المصر او معرض وزن منبر (قوله بما لا يقبل  
 التأويل) أي كان يقال مثلا بحرر الرأى كل مطعوم (قوله والا قدح) أي والا بان  
 كانت مستتبطة وليس معها واحد من ثلاثة نص يقبل التأويل فخص الا صورته ان (قوله  
 الا في المقصورة بما يقبل التأويل) قال شيخ الاسلام فيه اشارة تفتية الى أن تفصيل  
 الا مدى بما لا يقبل التأويل منقطع اه (قوله بين الدليلين) أي دليل العلة ودليل التخصف  
 (قوله هو لازم قوله الخ) وبحمل زومه أن التخصف لا يقتض فرع التعارض فاذا اتق  
 التعارض اتق القدح فانه شيخ الاسلام (قوله قال المصنف) أي تخلص عن الامدى لان  
 الاستثناء من كلام الامدى (قوله انما يتأق في تخلف العلة عن الحكم) أي لان قدح  
 تخلف العلة عن الحكم في العامة يستدعي انحصار التعليل فيه بالذو خلقه فاعلة أخرى  
 لم يقدح التخصف لم لا يخفى أن القدح في تخلف العلة فرع عن امتناع التعليل بعينين  
 لا عكسه كما يتبين بظاهر المصنف كذا قال بعضهم وقد يقال يصح فرع كل عن الآخر  
 والامر سهل (قوله والانقطاع) صورة المسئلة اذا اوجب عن التخصف فان قلنا بالقدح  
 انقطع لطلان دلالة والا فلا لطلان دلالة اما اذا اوجب لا انقطاع والا فلا وجه لقوله  
 وجوابه الخ حيث حصل الانقطاع فتأملهم (قوله ويصح قوله) مفرع على جواب  
 الشرط أعني قوله فلا فهو عطف على لام مدح ولها والتقدير وان لم يقدح فلا يحصل

للمستدل فيحصل ان قدح التخصف والا فلا ويصح قوله أردت العلية في غير ما حصل فيه التخصف (واغتراف المقابلة بمسئلة)

الانقطاع ويسمع قوله الخ (قوله فحصل) أي الاحترام ان قدح الخاف أي ان قلنا ان  
 النقص قارح قبل بل به مناسبة الوصف للحكم فلا يصلح مقتضيا لترتب الحكم عليه وان  
 قلنا انه غير قارح فلا تطل المناسبة ويكون نفي الحكم لوجود المانع اذ لا عمل للمقتضى مع  
 وجود المانع ومرة المسئلة أن يوجب الوصف المناسب في صورة من الضروريات يكون بحيث  
 لو ترتب عليه الحكم لزم مقتضى مثاله كما تقدم مسافر سلك الطريق المبيد لغرض القصر  
 لا غير فانه لا يقصر فالوصف المناسب السفر الطويل والحكم المترتب عليه القصر أي نفيه  
 والمقتضى اللازم على ذلك القصد المذكور في نفي القصر حيث قد قلنا ان الخاف قارح  
 كان انتفاء الحكم لانتفاء مناسبة الوصف وان قلنا انه غير قارح كان انتفاء الحكم  
 لوجود المانع وهو لزوم تلك المقتضى مع بقاء المناسبة هذا ايضا ما أشار اليه (قوله)  
 منع وجود العلة أي في الفرع الذي ادعى المعارض وجود العلة فيه مبدون الحكم كان  
 يقول المعارض للمستدل جعلك علة الزباني العراكيل منقوض بالجس فانه مكمل وليس  
 يبري فيصيبه المستدل بقوله لان لم الجس مكمل بل هو موزون (قوله) أو منع انتفاء  
 الحكم عن ذلك أي مما اعترض به مثاله أن يقول المعارض للمستدل جعلك علة  
 في حرة الزباني التي الوزن منقوض بالتفاح فانه موزون غير يوي فيصيبه المستدل بقوله  
 بل هو يوي وقولك انه غير يوي ممنوع اذا كان ثبوت الحكم المذكور وهو البروية  
 في التفاح مذهب المستدل وأما اذا كان مذهبه انتفاء الحكم المذكور عن التفاح  
 فلا يتأتى في الجواب المذكور وانه الاشارة بقوله ان لم يكن انتفاء مذهب المستدل  
 (قوله) وعند من يرى الموانع أي ابراهام نعمة من القدح بأن يرى أن الخاف اذا  
 كان المانع لا يكون قارحا وانما يكون قارحا اذا لم يكن مانعا كما تقدم في القول الثاني وهذا  
 معنى قول الشارح أي يعتبرها بالنفي في قدح الخاف أي يعتبر انتفاءه في كون  
 الخاف قارحا وكون الموانع انتفاء الشروط فيحصل الجواب ببيان انتفاء الشرط وقوله يانها  
 قال الكمال وشيخ الاسلام خير مبتدأ محذوف دلالة ما قبله عليه والتقدير وجوابه عندهم  
 يرى الموانع يانها أي الموانع والجله عطف على الجملة قبلها اهـ ولا تميز ذلك لجواز كونه  
 معطوفا بالواو والداخله على عندهم يرى على منع وجود العلة فيكون خبرا عن المبتدأ  
 المذكور باعتبار هذا بالقياس على عندهم يرى وانما تقدم دفع التوهم رجوعه بالجميع  
 لو اخرجهم بأن قال ببيان الموانع عندهم يراها أي المذكورات فانه اسم وقد تقدم غثيل  
 المانع والشرط عند ذكر القول الثاني (قوله) وقيل لذلك أي للمعارض بالخاف  
 الاستدلال (قوله) من ابطال العلة بيان للمطالوب (قوله) ما لم يكن دليل أولى بالقدح  
 الخ أي للمعارض أن يستدل على وجود العلة فيما تنقص به ما لم يكن عنده دليل آخر  
 برتبة على المستدل أولى في القدح من الخاف كان يعترض المعارض على جعل

فحصل ان قدح الخاف ولا فلا  
 ولكن يفتي الحكم لوجود المانع  
 (وغيرها) بالرفع أي غير المذكور ان  
 لتخصيص العلة فيمنع ان قدح  
 الخاف ولا فلا (وجوابه) أي  
 التخصيص على القول بأنه قارح  
 (منع وجود العلة) فيما اعترض به  
 (أو منع انتفاء الحكم) عن ذلك (ان  
 لم يكن انتفاء مذهب المستدل)  
 والا فلا يتأتى في الجواب بجمعه (وعند  
 من يرى الموانع) أي يعتبرها بالنفي  
 في قدح الخاف حتى اذا وجدت  
 أو واحد منها لا يقدح عنده (يانها)  
 فيحصل الجواب على رأيه ببيانها  
 أو بيان واحد منها (وليس للمعارض)  
 بالخاف (الاستدلال على وجود  
 العلة) فيما اعترض به (عند الاكثر)  
 من التقار ولو بعد منع المستدل  
 وجودها (للاقتال) من الاعتراض  
 الى الاستدلال المؤدى الى  
 الاشارة وقيل لذلك لبيان مطلوبه  
 من ابطال العلة (وقال الأمدى)  
 لذلك (ما لم يكن دليل أولى) من  
 الخاف (بالقدح) فان كان قارحا  
 ولو صرح بالمصنف بقطعه له

المستدل على الزايف البر الكيل بالتخلف في الجس فانه مكيل غير يوي فاذا اراد المعارض  
المدكور الاستدلال على وجود العلة المذكورة فيما اعترض به فليس له ذلك لان معه  
دليلا هو اولى بالقدح في علة المستدل عما قدح به من التخلف وذلك الدليل هو نص الحديث  
على ان علة الزايف الهضم ليست كذلك حثنا الاستدلال المؤدى الى الانتشار لعدم الضرورة  
اليه (قوله لم يسميها) أي لانه يتوهم من اسقاطها أن قوة ما لم يكن الخ قيد  
في الشيء اذ لم يتقدم في اللفظ ما يحال عليه غيره وذلك خلاف المقصود اذ القصد انه قد  
في الاشياء (قوله أي يقاها في الوهم الخ) أشار بذلك الى أن المراد بالايهام المذكور  
فهم ما ذكر حصوله في الذهن وليس المراد كون ذلك هو ما بعد المعترض من أن المفهوم  
الذي يسبق للذهن عند حذفه هو ما تقدم قبل التأمل (قوله ما لم يكن) أي الحكم  
المتنازع فيه حكما شرعيا وقوله ووجهه أي وجه التفصيل بين الحكم الشرعي وغيره  
وقوله بل هو الزايف حاصل القول أنهم اختلفوا في اسم يكن في عبارة ابن الحاجب فجعله  
العوض غير الوصف المعلق به المتأخر انتقاه وجعله جهورا شارحين ضمير الحكم  
المتنازع فيه وبعبارة العوض وقبل ان كان أي الوصف الذي قضى حكما شرعيا فلا أي  
فليس للمعارض أن يستدل على وجوده في صورة التقض لان الاشتغال بامات حكم شرعي  
هو الانتقال بالحقيقة والافتم لظهور أمر تنجيه أي المعارض ليليه اه قال السعد قوله  
والاوان لم يكن وجود الوصف في صورة التقض حكما شرعيا فتم أي المعارض أن يقيم  
الدليل على وجوده لأن كون هذا تنجيا مطلوبه لا انتقالا لمطلوب آخر ظاهرا بخلاف  
ما اذا كان حكما شرعيا فان جانب الانتقال فيه أظهر ضمير تنجيه ودليله للمعارض واللام  
متعلق بتنجيه والمراد دليله على نفي العلة وبطلان قياس المستدل وجهورا شارحين  
على أن المراد أن المذهب الثالث هو التفصيل بأن الحكم المختلف فيه ان كان حكما  
معلقا فالله معارض أن يستدل على وجود الوصف في صورة التقض لانه قدح فيه فيحصل  
فائدة وان كان حكما شرعيا فلا لعدم القاطنة اذ المستدل أن يقول يجوز أن يكون تخلف  
الحكم لوجود ما منع أو انتفاء شرط فيجب الحمل عليه بهما للدليلين دليل الاستتباب ودليل  
التخلف فلا تبطل العلة بخلاف الحكم العقلي فان هذا لا يمتنى فيه ولا يمتنى ضعف هذا  
الكلام اه والمستفاد جرى على ما عساه جهورا شارحين بدليل قوله لم أره لغيره فانه  
بناء على رجوع ضمير يكن للحكم المعلق لا الى ما يعطى به اذ لو بناء على ذلك لم يصح قوله  
لم أره لغيره لانه قد وسد لغيره كما صاحب المقترح أي منصور البروي بوحدة رواه مقتوحين  
قاله شيخ الاسلام قاله سم (قوله ان التخلف في القطعي قاذح) أراد بالقطعي العقلي كما  
عبر به عنه المستفاد في شرح المختصر وهو الاوافق بالمقابلة بالشرعي وحينئذ فاعل ذلك  
لما اشهر في كلامهم من أن العقليات لا يدخلها تخصيص لكن قيد ذلك بعضهم بالتخصيص  
بغير العقلي والاقا التخصيص العقلي بما يدخلها سم (قوله بخلاف الشرعي لجواز أن يكون

سلم من ايهام ضمير أي يقاها في  
الوهم أي الذهن وما يحكمه ان  
الحاجب من أنه يمكن ما لم يكن حكما  
شرعيا أي بأن كان عقليا قال  
المستدل وسد لغيره قال ووجهه  
أن التخلف في القطعي قاذح  
بخلاف الشرعي لجواز أن يكون

فيه لوجود مانع أو فوات شرط) لعل هذا مبني على القول بعدم القدر إذا كان التصق  
لوجود مانع أو فوات شرط وبعبارة المستحق في شرح المختصر مصرحة بذلك ونهها  
وقصارى المعترض اثبات الوصف ثم لا يجده لان التصق لذلك لا يقدح في العمل الشرعية  
عند الجمهور اه قاله سم (قوله ولولد على وجودها الخ) أى ولو استدل المستدل على  
وجود العلة في حاله بما يبدل موجد في صورة النقص ثم منع المستدل بوجودها في تلك  
الصورة الخ فنسأل ذلك أن يثبت المستدل كون البرمطو ما يبدل وهو كونه يدا في أقم  
ويصح ممثلا فيكون ربو ما يقول في المعترض ما ذكر من علة الطعم نقضه بالتفاح فانه  
مطعم مع أنه غير ربو فيقول المستدل لا أسلم كون التفاح مطعوما ما يقول في المعترض  
ما ذكر من الخليل موجد بعبته فيه فحينئذ ينقض ذلك (قوله فقال في المعترض  
ينقض ذلك الخ) قال الضدها إذا الذي انتقاض دليل العلة معينا ولو ادعى أحد  
الامر ينقض ما ينزما ما انتقاض العلة أو انتقاض دليلها وكيف كان فلا تثبت العلة كان  
مستوعبا بالاتفاق فان عدم الانتقاض فيه ظاهر اه وقوله كيف كان قال السعداى سواء  
كان اللزوم انتقاض العلة أو انتقاض دليلها لم تثبت العلة بها ما على الأول فللمتر  
ان النقص يظل العلية وأما على الثاني فلا نه لا بد لتبوت العلية من سلك صحيح وأما  
ما قال انتقاض دليل العلة يستلزم انتقاض العلة فظاهر البطلان اه (قوله لأن القدر  
في الدليل الخ) ليس معناه أنه ينزما من بطلان الدليل بطلان المدلول لظهور فساد بل معناه  
أنه يخرج إلى الانتقال إلى دليل آخر لا شبهة والا كان قولنا بغير دليل وهو باطل فانه شئ  
الاسلام وهذا الوجه الذى ذكره الشارح هو الذى وبه به الضد نظر ابن الحاجب  
المدكور فقال ولعل ذلك أى النظر أن القدر في دليل العلة قدح في العلة وهو مطلوبه  
فلا يقال اه وقوله وهو مطلوبه قال السعداى القدر في العلة مطلوب المعترض  
وفي بعض الشروح وبه النظر أن هذا انتقال من اعتراض إلى اعتراض وغير المجموع  
هو الانتقال من الاعتراض إلى الاستدلال اه (قوله وليس له الاستدلال على تحق  
الحكم) أى كما أنه ليس له الاستدلال على وجود العلة فيما اعترض به كما مر (قوله  
فيما اعترض به) أى في الحمل الذى اعترض به أى اعترض بتحقق الحكم فيه مثال ذلك أن  
يقول المستدل يحرم الربا في البرمط الكيل فننقض عليه المعترض بالتفاح مثلا فانها  
مكيلة غير ربو فليس للمعترض الاستدلال على أنها غير ربو ولو منع المستدل تحق  
الحكم فيها وقال لا نسلم أنها غير ربو به بل ربو بتلقاها من الانتقال من الاعتراض  
إلى الاستدلال المؤدى للاقتضار كما تقدم قوله وقبل ذلك (أى له الاستدلال ليم  
مطلوبه وهو ابطال العلة) (قوله وثانها ان لم يكن دليل أولى) أى للمعترض ان يستدل  
على ما ذكره ما لم يكن ثم دليل يطل ما قلنا المستدل من علة الكيل فيكون أولى بالقدر فيها  
من التحق فليس له الاستدلال حينئذ بل يطل علة بالدليل كان يطل كون علة الربا الكيل

فيه لوجود مانع أو فوات شرط  
ولولد المستدل على وجودها  
فما علة بما (موجود في عمل النقص  
ثم منع وجودها) في ذلك الحمل  
(فقال) له المعترض (ينقض  
ذلك) على العلة حيث وجد في  
عمل النقص دونها على مقتضى  
منه وجودها فيه (فأجاب) أنه  
لا يسمع قول المعترض (لا نقضه  
من نفس العلة إلى نقض دليلها)  
والانتقال يمنع وأشار بالصواب  
المدفع قول ابن الحاجب وفيه  
أى في عدم السماع نظر أى لأن  
القدر في الدليل قدح في المدلول  
فلا يكون الانتقال إليه معتمدا  
(وإيسره) أى للمعترض (الاستدلال  
على تحق الحكم) فيما اعترض  
به ولو بعد منع المستدل تحقها  
تقدم من الانتقال من الاعتراض  
إلى الاستدلال المؤدى إلى  
الاقتضار وقبل ذلك لم يمت مطلوبه  
من ابطال العلة (وثانها) كذلك  
(ان لم يكن دليل أولى) من  
التحق بالقدر فان كان فلا  
(ويجب الاحتراز منه) أى من  
التحق

يقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام وبالعدل عن أن العلة العلم (قوله بأن يذكر  
 في الدليل ما يخرج جملة) أي يذكر في الدليل الدال على العلة ما يخرج محل النقض كان  
 يقول مثلاً في الاستدلال على حرمه الرأى البر البر مطعوم وكل مطعوم غير فاكهة يجرم  
 الرأى (قوله على المناظر مطلقاً) أي حتى فيما اشترى من المستثنيات والمناظر مقلد  
 يستدل لأمه ويذهب عن مذهبه ويسمي جديلاً كما تقدم وخلافاً للمناظر نفسه هو  
 الجهم (قوله وقيل يجب مطلقاً) قال الكمال أي من غير تفصيل بين المناظر والمناظر ولا بين  
 المستثنيات وغيرها اه لا يقال يلزم على هذا التكرار بالنسبة للمناظر لأن الإطلاق فيه  
 قد استعمل مما قبله لا نقول هذا فاسد أما ولا فلان الإطلاق فيه المستفاد مما قبله إنما  
 هو مع التفصيل في قرينه وهو المناظر والإطلاق فيه على هذا التقدير مصاحب للإطلاق  
 في قرينه وأما ثانياً فلان هذا القائل غير ذلك القائل ويجمع ما قاله هذا ما بين مجموع  
 ما قاله ذلك فكيف يتصور مع ذلك تكرار ولا ينبغي عليك أن الإطلاق هنا وفيما قبله يشمل  
 المستثنيات بضمها أي الشهورة وغيرها سم (قوله ودعوى صورته) قال الشهاب لما  
 وقع الكلام في النقض استدعى ذكر هذه القاعدة واصلها ما تقر في علم الميزان من أن  
 قبض الموجبة الجزئية السالبة الكلية وقبض السالبة الجزئية الموجبة الكلية كما أوضحه  
 الشارح بالمثل الآتي (قوله بالاثبات) الباء للملابسة أي دعوى صورة معينة  
 أو مهمة ملازمة للاثبات وقوله أي اثباتها بالرفع نفس الدعوى وقوله وأنها عطف على  
 دعوى (قوله بدأ بالاثبات الرابع إلى الثاني) على أي طريق ألف والشرع غير المرتب  
 (قوله لتقدمه عليه طبعاً) قال العلامة ظاهراً لتقدم الاثبات على الثاني وفيه نظر إذ  
 الاثبات يجيب النسبة والتي انزعاهما فكل منهما وارد على النسبة وليس أحدهما  
 متقدماً بالطبع على الآخر ثم الاتصاف بتقديم بالطبع على الثبات في المحككات إلى آخر  
 كلامه وقال سم جوابه ما قاله الكمال حسب وجه ما ذكره الشارح من تقدم الاثبات على  
 الثاني طبعاً بقوله فان معنى في الشيء الحكم بأنه ليس ثابت وذلك يتوقف على فعل الثبوت  
 ليس كما يفتاه اه فأنشأ إلى أن المراد التقديم باعتبار تعقل المتقدم دون تحضنه  
 وإلى أن المتقدم بهذا المعنى هو الثبوت لا الاثبات فكل الشارح أمامي على أن  
 المراد بالاثبات الثبوت أو على أن المراد بالاثبات من حيث انضمه من الثبوت إلى آخر  
 ما قال وأحال قلت لا ريب أن الكلام هنا في الاثبات الذي هو أدرك أن النسبة واقعة  
 أو باقاعها والطلب الذي هو أدرك أن النسبة واقعة أو انتزاعها وهما واردان على  
 النسبة لا تقدم لأحدهما على الآخر أو الثبوت الذي هو تصور الشيء فهو مقدم  
 على الاثبات والتي معالان الحكم فرع التصور فإطال به سم غير مفيد شيئاً تأمل  
 (قوله وبالعكس الخ) أي بالصورة فإن أربع فيما قبل العكس وهي صورة معينة مثبته  
 صورة معينة مثبته صورة مهمة مثبته صورة مهمة مثبته وهذه فيما إذا كانت الصور

بأن يذكر في الدليل ما يخرج  
 محله ليس من الاعتراض (على  
 المناظر مطلقاً وعلى الناظر  
 لنفسه) (الأمم اشترى من  
 المستثنيات) (كأعرايا نصار  
 كلف كور) فلا حاجة إلى الاحتراز  
 عنه (وقيل يجب) عليه الاحتراز  
 منه (مطلقاً) وليس غير ذلك كور  
 كلف كور (وقيل) يجب عليه  
 الاحتراز منه (الافى المستثنيات  
 مطلقاً) أي مشهورة كانت أو غير  
 مشهورة فلا يجيب الاحتراز عنها  
 للعلم بأنها غير مشهورة (ودعوى  
 صورة معينة أو مهمة) بالاثبات  
 أي اثباتها (أو قضياً) نقض  
 بالاثبات أو الثاني (العامين) بدأ  
 بالاثبات الرابع إلى الثاني لتقدمه  
 عليه طبعاً (وبالعكس) أي الاثبات  
 العلم أو الثاني العام فيتنقض  
 بصورة معينة أو مهمة



المذكورة قد عادت ويجرى مثلها اذا كان المدعى الاثبات العام او الثاني العام فان الاول  
يقض بصورة معينة مثبته او صورته معينة منقبة والثاني يقض بصورة معينة مثبته  
او صورته معينة مثبته وهذه صور العكس التي اشار اليها الشارح (قوله نحو زيد كاتب  
او انسان ما كاتب) لا يعني أن الاولى تنقضية والثانية مهمة وكل منهما في قوة الجزئية  
فلذا كان التقض السالبة الكلية وكذا القول في قوله لا زيد ليس بكاتب وانسان ما ليس  
بكاتبها كما في قوة السالبة الجزئية كان التقض لهما الموجبة الكلية ولم يمثل الشارح  
بالعكس لوضوحه والاستغناء عنه بما ذكر (قوله لانه تقض المعنى) أي بول الى ذلك  
والان هو في الابتداء ليس تقضا وفيه كما قال شيخ الاسلام مع ما يأتي اشارة الى أن العكس  
قسم من أقسام القادح السابق وهو تحقظ الحكم عن العلة (قوله أي المعلق به)  
انما قسم المعنى بالعله لان الضمير في قوله لانه للعكس وسأني تفسيره بقوله وهو اسقاط وصف  
من العلة فتعين أن يراد بالمعنى العلة ولا يصح تفسير المعنى بالحكمة وإن كان المتبادر من  
المعنى في هذا الباب هو الحكمة للمعتر ولان تقض الحكمة دون العلة غير قادح على الاصح  
كما يأتي للشارح (قوله وهو اسقاط وصف من العلة) أي وتقض الباقي بدليل قوله بعد  
ثم تقض الخ وفيه اشارة الى أنه يعترض على العلة المركبة كما قاله شيخ الاسلام واعلم  
أن تعريف المصنف العكس لا يتخلو عن خطأ لانه ما ينحذف من قوله وهو اسقاط وصف  
من العلة مع ما ذكره بعد من التثنية وهو غير جار على طريقة التعارض فمن ذكر التعريف  
ثم التثنية لا يوضحه والتعريف الصحيح ما قاله الشارح كالامام الرازي وهو عدم تأثير  
أحد عن أي العلة وتقض الآخر كما سيأتي وقد أطال الكمال في اعتراض تفسير المصنف  
هنا فراجع ولا عبرة بأطال به سم في تصحيح كلام المصنف وتصويه به لا حاجة بنا الى ابراده  
(قوله بأن يبين أنه معلق) أي غير مؤثر في الحكم (قوله ومصرح بقادح) لستعلق به الخار  
والجهر وقال الكمال وهم انه لو لم يذكره لم يكن البارد والجهر ومعلق وليس كذلك بل لو قال  
ومنها العكس على الصحيح لكل المعنى من الورد العكس وتعلق قوله على الصحيح بتعلق  
قوله منها المقدور أي العكس بعد ومن القواعد على الصحيح نعم لو لم يذكره لتهوهم أن قوله  
على الصحيح متعلق بالعكس بمعنى أن في تفسير العكس خلافا ومن عدمه من القواعد معنى  
على الصحيح في تفسيره اه (قوله المعلوم من ذكر مقابله) أي وهو قوله امام ابداله وأشار  
بذلك الى الجواب سؤال تقديره ان اما التقسيم المستلزم لتعدد الاقسام ولم يذكر المصنف  
الاقسام واحدا وحاصل الجواب انه أمقط القسم الثاني لعل من ذكر مقابله وهو القسم  
الاول وقوله المعلوم من ذكر مقابله قال شيخ الاسلام بالرفع صفة لقوله وأولامع ابداله اه  
قال سم تأمل وجه الرفع لان التبادر لتعلق قوله امام ابداله الخ بقوله وقوله وذلك  
لا يوافق الرفع اه (قوله في اثبات صلاته انوف) أي في اثبات وجوب اداها (قوله  
كالامن) أي كصلاة الامن كما يشير اليه قول الشارح فان الصلاة فيه الخ (قوله فبعضه من)

نحو زيد كاتب أو انسان ما كاتب  
بناقضه لاثني من الانسان بكاتب  
ونحو زيد ليس بكاتب أو انسان ما  
ليس بكاتب بناقضه كل انسان  
كاتب (ومنها) أي من القواعد  
(العكس) هو (قادح على الصحيح  
لانه يقض المعنى) أي المعلق به  
بالقامع فيه كما قال (وهو اسقاط  
وصف من العلة) أي بان يبين أنه  
معلق بوجود الحكم ضد انتفاءه  
ومقابل الجميع يقول ان ذلك غير  
قادح ومصرح بقادح لستعلق به  
الجار والجهر وقوله امام ابداله  
أي الاتيان بدلالة الوصف بغيره  
أولا المعلوم من ذكر مقابله بيان  
لصورت العكس (كما يقال في)  
اثبات صلاة (انوف) هي  
(صلاة يجب قضاؤها) ولم تفصل  
(فبعض اداؤها كالامن) فان  
الصلاة فيه كاتجب قضاؤها لو لم  
تفصل يجب اداؤها (فبعضه من  
بأن خصوص الصلاة ملتي)

وسين بان الحجب واجب الاداء كالتضامن (تليد) خصوص الصلاة (٢٤٩) (بالعبادة) ليدفع الاعتراض وكانه قبل عبادة الخ

(نرى نقض) هذا القول (يصوم)

الحائض) فانه عبادتيجب قضاؤها

ولا يجب أدائها بل يصوم (أو)

لا يصدق خصوص الصلاة (فلا)

يق) على التمسك (الام) قوله

(يجب قضاؤها) فيقال عليه (وليس)

كل ما يجب قضاؤه يؤذى دلالة

الحائض) فانها يجب عليه قضاء

الصوم دون أدائه كما تقدم

وقد عرف البيضاوي كالامام

الرازي الكسري بعدم تأثير أحد

جزئ العلة ونقض الآخر

منطبق على ما تقدم بصوريته وعبر

عنه ابن الحاجب كاله مدى

بالنقض الكسري وعرفا الكسري

بوجود حكمه العلة بدون العلة

والحكم ويعبر عنه بنقض المعنى

أي الحكمه والراجح أنه لا يصدق

لانه امر على العلة وقبل قدح

لاعتراضه المقصود من أنه يقول

المنفي في العاصي بغيره مسافر

فبترخص كغير العاصي لحكمة

المشقة فيعترض عليه بذى الحرفة

الشاقة في الحضر كن يحصل

الانقار ويضرب بالمعاول فانه

لا يترخص له (ومها) أي من

التوادح (العكس) أي تخلفه كما

سأيت (وهو) أي العكس انتفاء

الحكم لانتفاء العلة فان ثبت مقابلة

وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة

أيد المسمى بالطرد (فأبلغ) في

العكسية بما ثبت مقابله بان

ثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور

وفي الثاني لبعضها (وشاهد) أي

العكس في صحة الاستدلال به أي بانتفاء العلة على انتفاء الحكم

(قوله صلى الله عليه وسلم) لبعض أصحابه

أي هذا القول (قوله وسين بان الحجب واجب الاداء كالتضامن) أي سين الغاوي بان الحجب (قوله ولا يدل)  
عطف على قوله ليدل (قوله فلا يصدق الخ) أي فيسبب اسقاط خصوص الصلاة وعدم  
الانسان بقدرها لا يصدق (قوله فيقال عليه) أي على الباقي وهو يجب  
قضاؤها أي يقال عليه في الاعتراض ليس الخ وهو ينقض (قوله وهو منطبق على  
ما تقدم الخ) أي من قول المصنف اسقاط وصف من العلة اذ ما مع ابدال الخ لكن قد يفرق  
بينهما بان ما تقدم ما يعبر عنه الاسقاط وحده دون النقص وهذا اعتبر فيه الاسقاط والنقص  
معاً فاله العلامة قلت قد يقال انه منطبق عليه باعتبار ما يؤخذ من مجموع كلام المصنف  
فان التعريف هو مجموع قوله وهو اسقاط وصف من المعنى الخ لانه كما تقدمت الإشارة  
اليه بما فيه ثم رأيت شيخ الاسلام قال ما فيه قد يقال فيه تلويح بأن تصرف المصنف غير  
منطبق عليه لاقتضاه على اسقاط الوصف ويحاج بأنه منطبق عليه أيضاً بما يؤخذ من  
كلامه كما يه قبل ١٤ قلت وكلا شيخ الاسلام مبنى على أن المراد بما تقدم صور الابدال  
وعدمه وان التصريف هو قول المصنف اسقاط وصف من العلة اذ ما مع الابدال أو بدونه  
كما أشار الى تقديره الشارح وحيداً قد يبحث في جوابه المذكور بأنه ليس في كلامه  
ما يؤخذ منه اعتباراً بالنقض مع الاسقاط فلنأتل (قوله ويعبر عنه ابن الحاجب) أي عبر  
عن الكسري المعرف بما تقدم بالنقض الكسري وقوله وعرفا الكسري الخ أي فالتدبير عنه  
البيضاوي والرازي وهما المصنف الكسري ويعبر عنه ابن الحاجب والآخرى بالنقض  
الكسري وعبر عنه ما مر وأما المعبر عنه بالكسري عندهما فهو ما عرفاه بوجد حكمه العلة  
بدون العلة والحكم (قوله ويعبر عنه) أي عن الكسري بهذا المعنى الثاني (قوله والراجح  
أنه) أي الكسري هذا المعنى الثاني الذي عرفه ابن الحاجب والآخرى (قوله لا اعتراضه  
المقصود) أي من العلة وهو الحكمه (قوله لحكم المشقة) الاضافة سانية أي حكمه  
هي المشقة (قوله فيعترض عليه بذى الحرفة الشاقة الخ) أي فقد وجدت الحكمه وهي  
المشقة بدون العلة وهو السفر (قوله باله اول) جمع مفعول بوزن منبر القاس العظيمة يقطع  
بها السفر (قوله وهو أي العكس) قال شيخ الاسلام فيه مع ما قبله شبه استخدام اه وكان  
وجه تعبيره شبه استخدام ان الضمير للعكس وهو ليس الحكوم عليه بكونه من القواعد  
بل التي منها تخلفه لاهو فيكون على حذف مضاف أي ومنها تخلف العكس وفيه ان يقال  
اذا جمل على حذف المضاف فالعكس مستعمل في حقيقته فلا استخدام أصلاً ولا شبهه وان  
كان وجهه ان العكس ليس على حذف المضاف بل مستعمل في تخلف العكس ليجازاً لانتقال  
بينهما فيكون في الكلام استخدام الاشبهه بالتعبير شبه استخدام لا وجهه خلافا لما قرره  
بعض المحققين (قوله فان ثبت مقابله الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف أن العكس قسمان  
أبلغ وغيره أبلغ فالأبلغ ما ثبت مقابله المسمى بالطرد وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة وغير  
الأبلغ ما ثبت مقابله المسمى بعدم ثبوت ذلك المقابل وهو عدم ثبوت الحكم

ثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لانه (٢٢٢) بنى (ي) في الأول عكس لجميع الصور وفي الثاني لبعضها (وشاهد) أي  
العكس في صحة الاستدلال به أي بانتفاء العلة على انتفاء الحكم (قوله صلى الله عليه وسلم) لبعض أصحابه

لثبوت العلة بأن توجد العلة بدون الحكم كما هو المفهوم من قولنا عدم ثبوت الحكم  
لثبوت العلة وإيضاحه أن قولنا ثبوت الحكم لثبوت العلة معناه كلما ثبتت العلة ثبت  
الحكم فنقضه ليس كلما ثبتت العلة ثبت الحكم أي بل توجد العلة ولا يوجد الحكم كما يقال  
كلما كان انسانا كان حيوانا ونقضه ليس كلما كان انسانا كان حيوانا فان معنى هذا  
النقض ان الانسانية توجد بدون الحيوانية لان الحيوانية توجد بدون الانسانية واللام  
يمكن نقضا لانه صادق كنقضه وحيفه تقدم ثبوت الحكم لثبوت العلة هو ثبوت  
العلة بدونه لا ثبوته بدون افتقار الشارح لعدم ثبوت المقابل بقوله بأن ثبت الحكم  
مع انتفاء العلة غير صواب فانه انما يصلح مثلا لتخلف العكس الا في كلام المصنف  
لا لتخلف الطرد الذي الكلام فيه وهو تخلف الحكم عن العلة المسمى بالنقض هذا ايضا  
ما اشار به العلامة بعد قول المصنف فابطل عاقبه أي ذلك الانتفاء للانتفاء الثابت  
مقابل الذي هو الثبوت للثبوت فابطل أي من الانتفاء للانتفاء الذي لم يثبت مقابله المذكور  
أي الثبوت للثبوت وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علة بانتفاء الحكم عند ثبوتها  
فما صنفه الشارح من قوله بأن يثبت الحكم مع انتفاء العلة بعكس الصواب على أن ما قاله  
هو تخلف العكس كما يفسر به آتيا لا بعكس غيرا بل بلغ فليتأمل فان قلت ما زعمته الصواب هو  
النقض أي تخلف الحكم عن العلة وقدم أنه قاذح قلت هو قاذح في العلية لا في حقيقة  
العكس الذي كلامنا فيه اه اذا علمت ذلك وفهمته فتقول سم وغيره ان اعتراض العلامة  
مبني على أن قول الشارح بأن ثبت الحكم الخ مثال للعكس الغير الابلغ وليس كذلك بل  
هو مثال لعدم ثبوت المقابل ومعلوم أن ثبوت الحكم لثبوت العلة كما يتحقق انتفاء وانتفاء  
الحكم مع ثبوتها يتحقق قطعا بعكس ذلك وهو ثبوت الحكم مع انتفاءها بل وانتفاء  
الحكم والعلة بها وبثبوت العلة والحكم اذا لم يكن ثبوت الحكم لاجل ثبوت العلة ان  
تصور ذلك قد عوى التخصيص بانتفاء ثبوت الحكم لثبوت العلة في انتفاء الحكم عند ثبوتها  
باطل قطعا الى آخر ما أطال به من تهويلاته وزخارفه وعملانه ولا يخفى سقوطه ودعواه  
أن الاعتراض مبني على ما قاله باطل لانه اذ قول العلامة وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علة  
بانتفاء الحكم عند ثبوتها صريح في أن قول الشارح بأن ثبت الحكم الخ مثال لعدم ثبوت  
المقابل وكيف يتوهم متوهم انه مثال للعكس الغير الابلغ مع أنه هو الانتفاء للانتفاء مع  
عدم ثبوت المقابل فهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة في الجملة وكان هذا سري اليه من قول  
العلامة قدس سره على أن ما قاله أي الشارح هو تخلف العكس لا عكس غيرا بل بلغ اه فتوهم  
ان مراده ان الصواب ان لو قال بأن ثبتت العلة مع انتفاء الحكم ليكون مثلا للعكس الغير  
الابلغ وهو متدفع بما تقدم ثم هو مستلزم للعكس غير الابلغ اذ يلزم من ثبوت العلة  
بدون الحكم كون الانتفاء للانتفاء في الجملة فتقول العلامة هو تخلف عكس لا عكس  
غيرا بل يمكن أن يكون فيه - فدل عليه المقام دلالة فينة والتقدير هو تخلف عكس

(أما يترى لو وضعها في حرام أكان

عليه وزر) فكأنهم قالوا ثم يقال

(فكذلك إذا وضعها في الحلال

كان له أجر في جواب قولهم) (أبأنى

أحدنا شهيرة وفيها أجر) أى

الداعي إليه قوله في تصديده

البر وفي بضع أحدكم صدقة

الحديث رواه مسلم استنج من شرب

الحكم أى الزور في الوطء الحرام

استأذنه في الوطء الحلال الصادق

بمصول الأجر حيث عدل بوضع

الشهوة عن الحرام إلى الحلال وهذا

الاستنجاح يسمى قياس العكس

الآتى في الكتاب الخامس وبأد

المصنف باقائه هناك مع العكس وإن

كان المصنف في القدر بخلافه كما قال

(وقوله) أى العكس بأن يوجد

الحكم بدون العلة (فأد) فيها

(عندما علق) بخلاف مجوزهما

لجواز أن يكون وجود الحكم للعلة

الأخرى (ولم يبق) أى استقاء

الحكم في قولنا المتقدم استقاء

الحكم لاستقاء العلة (استقاء العلم

أو الظن) به لا استقاء في نفسه (أد

لا يلزم من عدم الدليل) الذى من

جلته العلة (عدم المدلول) لقطع

بيان الله تعالى لو لم يخلق العالم المأل

على وجوده لم يتبدد وجوده وانما يتبقى

عليه (ومنها) أى من القواعد

(عدم التأثير) أى أن الوصف

لا مناسبية فيه) الحكم (ومن ثم

أى من هنا وهو القى المناسبة فيه

أى من أجل ذلك

لا مثبت لعكس غير أبغ ولا مصرية في أن المثال أعنى قولنا بأن ثبتت العلة بدون الحكم  
مثبت للعكس غير الابطح ضرورة أن وجود العلة بدون الحكم يستلزم أن قولنا في تعريف  
العكس هو استقاء الحكم لاستقاء العلة بالنظر للعلية وليس ذلك الاستقاء كما قائل  
ولا تمتزج أهول به سم وأجيب غاية العجب من خاتمة ذلك بقوله مستعنا على العلامة  
شخصه المذكور ما نصه ولا تهولنك مبالغات الشيخ فأنها في غير عملها بل غالبا مجرد  
أو هاهنا وما لم ينعكس لك فساده منها فطعن بالحاقه بما بين فسادها في الحقيقة في نظام  
هـ وقل لست شعري أى داع لهذا التبعيض بهذه الأقاويل وأى مقتضى لهذا التصريح  
بذلك الأبطال وخسنا الله ونم الوكيل (قوله) (أرى يتم الخ) أى أخبرني (قوله) (لو  
وضعها) أى الشهوة المذكورة في صدق الحديث وهو أبأنى أحدنا شهيرة الخ (قوله) (فكذلك  
ذا وضعها الخ) أى مثل ثبوت الزور والوضع في الحرام ثبوت الأجر للوضع في الحلال  
(قوله) (في جواب قولهم) متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم (قوله) (الداعي إليه) أى إلى  
قولهم المذكور (قوله) (وفي بضع أحدكم) أى وطء أحدكم (قوله) (استنج الخ) بيان  
للاستئذال بالعكس وهو الاستئذال باستقاء العلة على استقاء الحكم وفاعل استنج ضميره  
صلى الله عليه وسلم (قوله) (في الوطء الحرام) أى وهو العلة (قوله) (الصادق بمصول الأجر  
حيث عدل الخ) أشار بذلك إلى جواب الاشكال على الاستشهاد بالحديث بأن اللازم من  
استقاء العلة استقاء الزور ولا يلزم منه ثبوت الأجر وحصل الجواب أن استقاء الزور لما كان  
صادقا بمصول الأجر حيث صاحب الوضع في الحلال قصد العدول عن الوضع في الحرام  
صح الاستئذال به من هذه الجهة وفيه إشارة إلى أن مجرد الوطء الحلال لا يترتب عليه  
الثواب إذا فارتبه تلك الية الصالحة وهي قصد العدول المذكور وفي معناه قصد به  
اعفاف نفسه وهو موطنه من الحرام لأن قصد مجرد التلذذ (قوله) (يسمى قياس العكس  
الآتى) أى وهو إثبات عكس حكم شئ لثبته لعاكسه في العلة وهو منطبق على ما تقدم  
(قوله) (وبأد المصنف باقائه هناك مع العكس الخ) أى لفاكرنا العكس وقياسه هنا على سبيل  
النسبة والاستطراد لما له من التعلق بالمقصود وهو القدر بخلافه بضع العكس (قوله)  
ولحقه) أى ولو في صورة فادح كأي قدح تنقص الأطراد كذلك المسمى بالتعصر (قوله) (أى  
أن الوصف لا مناسبة فيه الحكم) يدخل تحته الأربع صوراً الآتية لأنه إذا كان لا مناسبة فيه  
لحكم الأصل قطع فهو القسم الثاني وأحكام القرع قطع فهو الرابع أو لا مناسبة فيه لهما  
والوصف طردى فهو الأول أو أعظم من ذلك فهو الثالث واستشكل القدر بعدم المناسبة  
في القسم الثاني فأنهم لم يوجبوا دفعه بل القدر فيه بالاستقاء عنه بغيره ولهذا عبر الله  
فيه بقوله القسم الثاني وهو أن يكون الوصف غير مؤثر في ذلك الأصل للاستقاء  
عنه بوصف آخر وسعى عدم التأثير في الأصل مثاله أن يقول في بيع الغائب جميع غير  
مرفى فلا يصح بيعه كالطريق الهوا فيقول الله تعرض كونه غير مرفى وإن ناسب في العلة

(اختصاص بقياس المعنى) لاشتماله على المتناسب بخلاف غيره ~~سواء~~ شبه فلا يتأق فيه (والمستنبطة المتحقق فيها) فلا يتأق في المنصومة والمستنبطة لاجتماع عليهما (٤٥٢) (وهو أربعة) القديم الاول عدم التأثير (في الوصف بكونه طرديا) كقول الحنفية

فلا تأثير في مسئلة الطير لان العجز عن التسليم كاف في تنفي الصفة ضرورة استواء المرقق وغير المرقق فيه انه كلام الضد وقد أورد الكمال الاعتراض المذكور وأحال فيه فراجعه سم (قوله اختصاص بقياس المعنى) أى اختصاص عدم التأثير أى القدر به بقياس المعنى أى قصر عليه فالداخل على المقصور عليه وقياس المعنى ما ثبت فيه عليه الوصف المشتركين الاصل والفرع بالمناصفة كأشارته الناصر (قوله والمستنبطة الخ) أى فى قياس المعنى أيضا (قوله فلا يتأق في المنصومة والمستنبطة لاجتماع عليهما) أى لانه لا يتقدم هاهنا المناصفة (قوله عدم التأثير في الوصف) أى عدم تأثير الوصف في حكم كل من الاصل والفرع (قوله بكونه طرديا) أى لغوا خالها من الفائدة (قوله وعدم التقديم موجود فمما يقصر) بيان لعدم التأثير ذكره فادح آخر أيضا وهو تخلف العكس حيث وجد الحكم وهو عدم التقديم مع انتهاء العلة وهو عدم القصر (قوله في الاصل) أى فى حكمه فقط (قوله لا بد من الصلة) أى من العتراض (قوله لا يبيح الغائب) أى فى الاستدلال على عدم صفة (قوله فى الاصل) متعلق بآخر (قوله وعدمها موجود مع الرتبة) هو كما ترى بان لعدم التأثير با دأخ آخر وهو تخلف العكس (قوله معارضة فى الاصل) أى فى علة الاصل بدليل قوله لا بد الخ (قوله بناء على جواز التعليل بعلمين) أى قبول المعارضة معنى على جواز التعليل بعلمين وهذا قد انقلب على الشارح وهو افاقان المبني على ذلك انما هو عدم قبولها كما صرح به الامدى وغيره فكان ينبغي أن يقول بناء على منع التعليل بعلمين شيخ الاسلام وسلم هنا كلاما لاجابة الى ايراد عدم فائدة فراجعه ان شئت (قوله والثالث عدم التأثير في الحكم) أى حكم الاصل والفرع كما يدل عليه ما يأتي (قوله أى الوصف الخ) أى جزؤه ولا ينعض الوصف فيه فائدة وهو الاشر الزوال للافلا وفي قول الناصر الذى اشقلت عليه العلة اشارة لذلك (قوله على تنفي الضمان عنهم في ذلك) أى فى الائلاف بدار الحرب (قوله ودار الحرب) الا اوقى فدار الحرب بقاء التفرع كظفره فيما بعده (قوله اذن موجب الضمان أوجه وان لم يكن في دار الحرب) قد تستشكل المبالغة فيه بقوله وان لم يكن بدار الحرب لان ما قبل هذه المبالغة وهو كونه في دار الحرب ليس أولى بالحكم وهو الضمان منها بل الامر بالعكس الا أن يجاب بأنه تسامح في ذلك لتسكون المبالغة في محملها بالنسبة للقسم الثاني المقصود بالذات وهو قوله وكذا من فاه سم (قوله شق الثاني) أى فكان يقتصر على قوله اذن فاه فاه وان لم يكن بدار الحرب (قوله تقوية للاعتراض) أى لانه يظهر به عدم اعتبار القيد المذكور وهو دار الحرب حيث لم يعتبره نافي الضمان ولا منتهية (قوله

في الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذاها كالمقرب يقدم القصص في عدم تقديم الاذان طرديا لاجتماع فيه ولا شبهة وعدم التقديم موجود فمما يقصر وحاصل هذا القسم طلب الدليل على علة الوصف (والتأني في عدم التأثير في الاصل) لا بد من حكمه (مثل) أن يقال في بيع الغائب (بيع غير صرفي) فلا يصح كالطريق في الوفاء فيقول المعترض (لا أثر لكونه غير صرفي) في الاصل (فان العجز عن التسليم فيه كاف) في عدم الصلة وعدمها موجود مع الرتبة (وحاصله معارضة في الاصل) لا بد من غير ما علة به بناء على جواز التعليل بعلمين (والتأني في عدم التأثير في الحكم وهو ضرب) ثلاثة لانه اما ان لا يكون له ذكره أى الوصف الذى اشقلت عليه العلة فائدة كقولهم أى المقصود الحنفية (في المرتدين) المتقين ما الثاني دار الحرب حيث استدلوا على تنفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون أنفقوا مالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم) كالطريق المتكف ما الثاني دار الحرب عند عدم أى المقصود طرديا فائدة ذكره اذن موجب الضمان من العلماء في ائتلاف المرتد مال المسلم كالشافعية (أوجه وان لم يكن) أى الائلاف (في دار الحرب وكذا من فاه) منهم في ذلك كالحنفية فاه وان لم يكن الائلاف في تقديمه دار الحرب أى سواء كان في دار الحرب أم في دار الاسلام في التقيع والمناصفة لقوله عندهم شق الثاني كما تقصر عليه غيره وزاد هو شق الابتن تقوية للاعتراض

(أوجه وان لم يكن) أى الائلاف (في دار الحرب وكذا من فاه) منهم في ذلك كالحنفية فاه وان لم يكن الائلاف في تقديمه دار الحرب أى سواء كان في دار الحرب أم في دار الاسلام في التقيع والمناصفة لقوله عندهم شق الثاني كما تقصر عليه غيره وزاد هو شق الابتن تقوية للاعتراض

ويبدأ بتقديمه على الثاني (ورجح) الاعتراض في ذلك (إلى القسم الأول) أي الاعتراض من (طالب) المستدل بانه  
كقوله أي الاتفاق (في دار الحرب) أو يكون له أي لا كـ (٢٥٣) الوصف المتعلق بطله العلة (فإنه مقررية

كقول معتبر المديد في الاستبعاد  
بالاجراء عبادته متعلقة بالاجراء  
لم يتقدمها بحسبة فاعتبر بها العدد  
كلها رفق لم يتقدمها بحسبة  
عدم التأني في الأصل والفرع  
لكنه مضطرا إلى ذكره ثلاثا (تخص)  
ما علة بل لم يذكر فيه (بالرسم)  
المصنوع فانه عبادته متعلقة  
بالاجراء بل يعتبر بها العدد (واقترع)  
ضرورية فان مقتضى الضرورية  
بان مع الاعتراض يمحطها (لم)  
تقتصر على هذا طريق (الافعال)  
تتوزد أي وان اغترفت الضرورية  
فتقبل يقتصر غيرها أيضا وقيل لا  
(مثاله الجملة صلا مقرونة لم)  
تقتصر في أفعالها (إلى أن الامام)  
الاعظم كالظهور فان مقرونة  
شروا (لوحذف) عما علة (لم)  
يتقضى أي الباقي منه (يشق)  
لكنه ذكر كقريب القرع من  
الأصل بقوله الشبه بينهما إذ  
القرع بالقرع أشبه به من  
غير (الرابع) عدم التأثير في (القرع)  
مثل أن يقال في تزويج المرأة نفسها  
(فوقعت نفسها بغير كف فلا يصح)  
كالزواج بالبناء المعقول أي  
تزوجها الولي بغير كف (وهو)  
أي الرابع (كالتأني في)  
مثاله (التسديد بغير الكف) فان  
الذي أن تزويجها نفسها لا يصح  
مطلقا كالأنزاع في حال  
الثاني يكونه غير مرقى وان كان في

لقد قدمه على الثاني) تقدم ما فيه قرى ساني شدة قرابه (قوله ويرجح الاعتراض في ذلك)  
أي في هذا الضرب وهو أن لا يكون في كز الجزاء التي اشتملت عليها العلة فائدة وقوله إلى  
القسم الأول أي من أقسام عدم التأثير أي وانما ذكر الضرورة لتقسيم إلى الضرب  
الثلاثة وقد يفرق بين هذا الأول والثاني القدر هنا في جزء العلة وفي القسم الأول في العلة  
بتمامها وكان المصنف لم يصترح بهذا الفرق لاستوائهما في أن حاصل كل طلب الدليل على  
علية الوصف والفرق غير مؤثر في علة ذلك (قوله أو يكون له الخ) يحلف على لا يكون  
من قوله أتا لا لا يكون له كز فائدة وهذا هو الضرب الثاني (قوله أي لا كذا الوصف)  
المشغل عليه العلة أي مع كونه طريقا كلفي قبل (قوله كالجار) أي كرى الجار (قوله)  
لكنه مضطرا (الخ) سان لكون الفائدة ضرورية (قوله ما علة) أي الحكم الذي علة به  
وهو اعتبار العدد فانه علة الباعدة المتعلقة بالاجراء وفي العلة المذكورة لم يتقدمها  
محسبة ثلاثا يتقضى الحكم المذكور بل لم يزد في علة ما ذكر بالرسم فانها عبادته متعلقة  
بالاجراء ولولم يصبر فيها العدد بخلافه مع زيادة ما ذكر في العلة فلا تنقض بالرسم تقدم  
الحسبة في الرسم دون الاستبعاد والري (قوله أو غير ضرورية) يحلف على قوله ضرورية  
(قوله فان لم تقتصر الضرورية) بان مع الاعتراض يمحطها بالقرع من الرافع من الاعتراض  
وعده ويمكن أن يستتد تزويج عدم الاعتراض من إطلاق عدم القوادح عدم التأثير  
مع الاقتصار على ترجيح الاعتراض في الرابع كآله بقوله والاصح جوارحه والمراد بمحطها  
من قوله بان مع الاعتراض يمحطها هو العلة المشقة عليها كقولنا في المثال السابق عبادته  
متعلقة بالاجراء لم يتقدمها محسبة يعني أن عدم الاعتراض يقتضي حصص الاعتراض بالحل  
وذلك أن الاعتراض إذا عارض على المستدل بهذه العلة بأنها غير مؤثرة مع أن عدم  
تأثيرها باعتبار هذا الوصف المشقة عليه الضروري المذكور كان ذلك متضمنا لعدم  
اعتراض ذلك الوصف الضروري إذ لو اعتقر ليرجع الاعتراض لأن الاعتراض انما أشأ  
من عدم تأثير هذا الوصف لو اعتقر لم يرد موضع للاعتراض فآله في قوله بمحطها اما  
النسبة أي الاعتراض بسبب المحل لكونه غير مؤثرا ولتحديد أي الاعتراض بالحل أي أوده  
اعتراضا بأن أوده غير مؤثر فلا يصح التعليل به ثم أيت شيئا الشهاب قال قوله بمحطها  
هو عبادته متعلقة بالاجراء إذ هو محل التسديد ذلك الوصف الضروري فآله (قوله)  
لكنه ذكر كقريب القرع (الخ) بان لفائدة هذه الزيادة وتقوية المشاجة لا ينافي  
في التأثير هنا فان قياس الشبه لا يتناسبه أي بالذات بل ولا مطلقا على قول مع حصول  
المشاجة (سم) (قوله بمن غيره) قال الشهاب هذا بان منته على أن بالقرع ليس متعلقا  
بأنه وان المعنى إذا القرع بالنسبة إلى القرع أو ومع القرع الخ ويجوز أن يكون  
متعلقا بأن شبيه بل هو الظاهر والتقدير إذا قرع أشبه بالقرع وحديثه يقال فيه  
بدل من غيره فآله (قوله وهو كالتأني الخ) قد يفتقر بأن المعنى عدم مناسبه هنا جاز

الأثر مشابها لنسبة إلى القرع وهذا بالنسبة إلى الأصل

الوصف وفي الثاني المتقدم الذي كل الوصف فلذا جعل هذا نوعا آخر (قوله في القرض) أي  
 فيما فرض من خلال النزاع (قوله تخصيص بعض صور النزاع الخ) أي بأن يكون النزاع في كل  
 بند خرج فيه جريبات فنمض النزاع في جزئ خاص من تلك الجزئيات ويقع الجواب فيه  
 من الجانبين (قوله والاستدلال على منعه الخ) أو وفيه الحال (قوله والأصح جواز)  
 أي لانه يستفاد بذلك غرض مهم وهو دفع الاعتراض في بعض الصور حيث لا يساعده  
 الدليل في كل الصور (قوله وقيل لا) أي مطلقا لانه لا يستدل بهما على عام (قوله  
 كان ايقاس عليه بجامع) فيه اشكال لان ذلك الجامع ان لم يكن هو الجامع بين محل القرض  
 والاصل لم يتعد القياس لعدم وجوده تحكم الاصل في القرع وان كان هو الجامع  
 بينهما لم يمتنع الى القياس على محل القرض لما كان القياس على نفس الاصل بل لا يصح  
 القياس لان شرط الاصل شوبت حكمه بغير القياس كما تقدم لا يقال يجوز  
 القياس على محل القرض الشبه لاقول شرط قياس الشبه تعذر قياس المعنى كما زعمه  
 سم (قوله في المسئلة المتنازع فيها) احتراز ذلك عن دعوى المعترض أن ما استدله به المستدل  
 عليه لانه في مسئلة أخرى لا في مسئلة المتنازع فيها (قوله على ذلك الوجه) حال من صعبه  
 العائد على ما صنفه أن يكون الوجه الذي استدله به المستدل هو الوجه الذي اعترض به  
 المعترض وأما إذا كان الدليل ذا وجهين فنظر المستدل لوجهه والمعارض لآخرى فلا  
 يسمى قلبا ومن ذلك أن يكون استدلال المستدل بطريق المعنى الحقيقي لفظ واستدلال  
 المعارض عليه بطريق الجواز كان يستدل الحنفى على ثوبت الخال بجبر الخال وارث من  
 لا وارث لم يفتقر المعارض هذا يدل على أنه غير وارث لان ذلك لا يديه بالمباقة في عدم  
 كونه وارثا يقال الجوع زاد من لازا وهو الصبر عليه من لاجله فمع أن الجوع والصبر  
 ليس زادا ولا حيلة هذا مقتضى كلام الصفي الهندي ومقتضى كلام الامدي أن هذا  
 من القلب فانه جعل القلب نوعين حيث عرفه بقوله أن يبين أن ما ذكره المستدل يدل عليه  
 لانه أو يدل عليه وله باعتبارين ثم قال والنوع الاقل قل ان يتفق لهما في الاقصة ومثاله  
 من النصوص استدلال الحنفى في ثوبت الخال بجبر الخال الخ وعليه فيكون قول المصنف  
 على ذلك الوجه مستند كما يخلافه على ما قبله فهو قيد لا يقتضيه عليه والتظاهر أن المصنف انما  
 منعى على ما ذكره الهندي سيما وقد نقل الاتفاق على أن مثل هذا لا يسي قلبا حيث قال  
 قبل هو أي القلب عبارة عن بيان أن ما ذكره المستدل يدل عليه وينبغي أن يزداد عليه في  
 تلك المسئلة بعينها وعلى ذلك الوجه حتى يستقيم والا يمكن مانعا ان يدخل تحت ما يدل عليه  
 في غير المسئلة التي استدله حوبه عليها أو في تلك المسئلة بعينها لكن على غير ذلك الوجه مثل  
 أن يستدل المستدل بنص بطريق الحقيقة والمستدل عليه به في تلك المسئلة بطريق الجواز  
 فان ذلك لا يسي قلبا وقاها (قوله ان مع ذلك المستدل به) هو من كلام المعارض كما  
 قاله الكمال قلت وهو المناسب لقوله ومن ثم لم يحتج لتقليد سم فيه بقوله وفيه نظر لان الظاهر

(ويرجع) هذا الى المناقشة في  
 القرض وهو أي القرض  
 تخصيص بعض صور النزاع  
 بالجواب كما فصل في المثال المذكور  
 لذا الذي فيه منع تزويج المرأة  
 نفسها مطلقا والاستدلال على  
 منه بغير كف (والأصح جواز)  
 أي القرض مطلقا وقيل لا  
 (والأصح) يجوز (شرط البناء) أي  
 بناء على محل القرض عليه كان  
 يقاس عليه بجامع أو يقال ثبت  
 الحكم على بعض الصور فثبت في  
 باقها لا محالة بالقرع وقد قال  
 به الحنفية في المثال المذكور  
 حيث جوزوا تزويجها بنفسها من  
 كف (ومنها) أي من القواعد  
 (القلب وهو دعوى) المعارض  
 (أن ما استدله به) المستدل (في)  
 المسئلة المتنازع فيها (على ذلك)  
 الوجه (في كفة الاستدلال  
 عليه) أي على المستدل (لانه ان  
 مع) ذلك المسئلة به (ومن ثم)  
 أي من هنا وهو قولان مع أي  
 من أجل ذلك (أمكن معه) أي مع  
 القلب (تسلم منه) أي صفة ما  
 استدله به (وقيل هو) أي القلب  
 (تسلم للصحة مطلقا) أي صفة ما  
 استدله به سواء كان صحيحا أم لا  
 (وقيل هو) (اقتداء به) (مطلقا)

ان صدور ذلك من المعترض غير لازم ويوافي ذلك الامثلة المذكورة في كلام المنصف  
 حيث لا ذكر لهذا الالتفات فيها وان جعلها على التقصان بعد ابرهتان الامثلة المذكورة من  
 المعترف لامن التعريف كما هو واضح وقال شيخ الاسلام هو من جهة التذلول لم يصح لم يكن  
 معناه المذهب المعترض ولا مبطلا للمذهب المستدل وليس كذلك كما سبق اه قلت فتنبيه  
 كونه من جهة الحد اشترط كون الدليل صحيحا عند المعترض وهو مناف لقوله ومن ثم انسخ  
 المقصد انه تارة يسلم محضه وتارة لا لقوله بعدم معارضة عند التسليم فادح عند عدمه واما  
 قوله اذ لو لم يصح الخ فتنبيه انه لا يلزم من كونه خارجا عن الحد ان لا يصح حتى يلزم ان لا يكون  
 معناه المذهب المعترض ولا مبطلا للمذهب المستدل فتأمل والمراد بالهبة أن يكون الدليل  
 صحيحا في نفسه لا ما يتوهم من محض من حيث دلالة على مذهب المستدل لان ذلك يناق  
 دعوى المعترض انه يدل عليه لاه (قوله لان اقبال الخ) تعطيل للقولين على الفصول قصر  
 المرتب فانه شيخ الاسلام أي فقوله لان القالبين حيث جعله على المستدل سلم لهبة  
 عليه لقول الثاني وهو القول بأن القلب تسليم لهبة مطلقا وقوله ومن حيث لم يجعله  
 مقصده عليه لا لقول الثالث وهو القول بان القلب افساد للدليل مطلقا (قوله من حيث  
 جعله) أي ما استدلل به المستدل وكذا ضمير يجعله في قوله ومن حيث لم يجعله (قوله وعلى  
 كلا القولين) أي الأخيرين وهما القول بأنه تسليم لهبة مطلقا والقول بأنه افساد مطلقا  
 (قوله لا يذكري الحجة قوله ان صح) أي وأما على القول الاول فلا بد من ذكره  
 فلاشارة الى احتفال تسليم لهبة وعدمها مع القلب (قوله وعلى المختار فهو مقبول) أي  
 وكذا على القولين الأخيرين لكنه على الثاني معارضة فقط وعلى الثالث فادح فقط على  
 ما سبق في فالتخص بالقول الاول المختار الاتقسام الى المعارضة والقصد وأما القبول  
 فتتم له فيه الاقوال الثلاثة في القلب كما يفيد ما اطلاقه هذا القلب من القواعد ثم ذكر  
 الاقوال المذكورة فيه وانما اقتصر المنصف على تفريع القبول على الاول لكونه المختار  
 عنده ولا خصاصه بالاتقسام الى المعارضة والقصد وأما قوله وقيل هو شاهد زور الخ  
 فالظاهر انه مقابل للمقبول فهو مقابل للاقوال الثلاثة والحاصل انهم اختلفوا في قبول  
 القلب وعدم قبوله وعلى القبول قيل هو تسليم مطلقا وقيل افساد مطلقا وقيل في بعض  
 الاحوال دون بعض قاله سم (قوله معارضة عند التسليم فادح عند عدمه) ظاهر هذا  
 الصنيع أن كلام القسمين من القلب ولا يخفى اشكاله في الثاني اذ مع عدم تسليم جهة  
 الدليل كيف يتأتى الاحتجاج به على المستدل حتى تصور القلب اللهم الا أن يجعل هذا  
 الصنيع على التسامح وأن المراد انه عند التصريح بالمنع لا يكون من قبيل القلب وأوجه  
 من هذا أن يقال ان الاحتجاج به على المستدل باعتبار زعم المستدل فانه يعتقد محضه قاله  
 سم وهذه المعارضة تسمى قلبا ومعارضة على سبيل القلب أيضا والمعارضة أقسام ثلاثة لان  
 دليل المعارض ان كان عين دليل المستدل كما خصني قلبا ومعارضة على سبيل القلب أو

لان القالبين حيث جعله على  
 المستدل سلم لهبة وان لم يكن  
 صحيحا ومن حيث لم يجعله مقصدا  
 له وان كان صحيحا وعلى كلا  
 القولين لا يذكري الحجة قوله ان  
 صح (وعلى المختار) من اسكان  
 التسليم مع القلب (فهو مقبول  
 معارضة عند التسليم فادح عند  
 عدمه)



غيره فان كانت صوره كصورته سمي معارضة بالمثل والمعارضة بالتعريف أن يقال بطل  
 القلب اذا كان معارضة لا يكون فادعاءنا لا يطلق انهم القوادح ويجب بان المراد  
 في الاول بالمقترح ما يتم المنسند للدليل والموقفه عن العمل به وفي الثاني بتي القادح فيه  
 تقي كونه مقسدا لأمورها اه شيخ الاسلام (قوله شاهد زور يشهدك وعليك)  
 استقدم كونه شاهد زورا غير مقبول وقوله يشهدك وعليك كالدليل على كونه شاهد  
 زور ووجه ذلك أنه شهد بالاثبات والتثبيتي واحد وهو دليل المستدل وذلك باطل  
 لاستحالة ولا معنى لكونه شاهد زورا لا كونه شاهد ايا بطل سم (قوله حيث سئل فيه  
 الدليل) راجع لقوله عليك وقوله واستدللت به الخ راجع لقوله فكيف تشرع على غير ترتيب  
 الق وقوله فلا يقبل تبريح على قوله شاهد زور (قوله وهو قسمان الخ) لا يخفى ظهور  
 هذا الصنيع في أن هذه أقسام للقلب على ثلاث تفرى كونه معارضة وكونه قد ساء هو  
 مشكل على الثاني اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف يتأق به للقلب تصحيح مذهب أو ابطال  
 مذهب المستدل ويقوى الاشكال لما مر عن شيخ الاسلام من أنه عند عدم التسليم  
 بمسند الدليل القهر الآن لا يراد هو الظاهر بل أنها أقسام باعتبار التقدير الاول فقط وقد  
 صرحوا برجوع تلك الاقسام الى المعارضة فليست بل سم (قوله صريحاً) اه شيخ الاسلام  
 كالكمال حال من مذهب المستدل أى حال كون مذهب المستدل مصراً به في الاستدلال  
 وهذا يؤخذ من كلام الشارح بعد زاد الكمال وهذا بخلاف قول المصنف في أساسيات  
 لا بطل مذهب المستدل بالصراحة فان قوله بالصراحة متعلق بابطال لا بمذهب المستدل  
 اه فان قيل ما ذكر اه صحيح لكنه غير متعين بل يجوز كونه حال من ابطال فيوافق ظاهر  
 ما يأتي في قوله لا بطل مذهب المستدل ويراد بابطال الصريح ابطال ما هو مصرح به  
 في كلام المستدل وبغيره ابطال ما لم يصرح به فيه ولا يتأق ذلك قول الشارح في ما بعد  
 ابطال للمذهب النحس الذي لم يصرح به في الدليل بل هو أن يكون المقصود به انه لما لم يصرح  
 به كان ابطاله غير مصرح به قلنا لا مانع من ذلك وان لزم منه اختلاف معنى الابطال  
 الصريح في كلام المصنف لانه على هذا التقدير يكون المراد به في القسم الاول ابطال  
 ما صرح به المستدل وفي الثاني ابطال نفس مذهب وان لم يصرح به لا بطل ما يستلزم  
 ابطاله مذهب اذ يجوز هذا الاختلاف لا يمنع ما ذكر بل الاختلاف لازم على التقدير الاول  
 أيضاً فان الصراحة عليه جعلت في القسم الاول وصفا للمذهب وفي الثاني وصفا للابطال  
 (قوله كافي بيع الفضولي الخ) يستفاد من هذا المثال ونحوه أنه لا يجب في القلب أن يريد  
 المعترض بالاصل عين ما أورد المستدل به من كل وجه بل قد يقع تفاوت بينهما ولا يكون  
 مانعاً من القلب ولا من كونه قلب ما استدل به المستدل على ذلك الوجه حتى لا يتأق  
 تقييد المصنف بكيفية قوله على ذلك الوجه وذلك لأن المستدل أراد بالاصل في هذا المثال  
 شراء الفضولي لمن ساءه والمعترض أراد به فيه شراء نفسه ولم يقدح ذلك في كونه من

وقيل هو (شاهد زور) يشهدك  
 وعليك أيها القلب حيث سئل  
 فيه الدليل واستدللت به على  
 خلاف دعوى المستدل فلا  
 يقبل (وهو قسمان الاول تصحيح  
 مذهب المعترض في المسئلة اذ مع  
 ابطال مذهب المستدل فيما (صريحاً)  
 يقال من جانب المستدل  
 كالثاني في بيع الفضولي  
 مقدر

في حق القبريلا ولا يتعلبه (فلا يصح كالتسليم) أي كشراء القضي ولا يصح لمن ساءه (فيقال لمن ساءه) من جانب المعتز ض كالحقني  
(عقد فليصح كالتسليم) أي كشراء القضي فيصح له وتلقو كسجته لغيره وهو أحد وجهين عندنا (أولاً) مع الإبطال صريحاً (مثلاً)  
أن يقول الحقني المشرط للصوم في الاعتكاف (لست فلا يكون بنفسه قره كوقوفه) فإنه قره بضمة الأحراف فكذلك  
الاعتكاف يكون قره بضمة عبادة اليه وهي الصوم أذهوا المتنازع (٢٥٧) فيه (فيقال) من جانب المعتز ض كالتسليم

الاعتكاف بلب (فلا يشرط فيه)  
الصوم كعرفة لا يشرط الصوم في  
وقوفه ففي هذا إبطال لمذهب  
النصم الذي لم يصح به في الدليل  
وهو اشتراط الصوم (الثاني) من  
قسي القلب القلب (لا يابطل)  
مذهب المستدل بالصراحة  
كان يقول الحقني في نسخ الرأس  
(عضو وضوء فلا يكتفي) في مسحه  
(أقول) ما يطلق عليه الاسم كالوجه  
لا يكتفي في شمله ذلك (فيقال)  
من جانب المعتز ض كالتسليم  
عضو وضوء (فلا يتقو وغسله  
بالرابع كالوجه) لا يتقو وغسله  
بالرابع (أو بالاتزام) كان يقول  
الحقني في بيع الغائب (عقد

معاوضة فيصنع مع الجهل بالمعوض  
كالتسليم) يصنع مع الجهل  
بالزوجة أي عدم رويها (فيقال)  
من جانب المعتز ض كالتسليم (فلا  
يشترط فيه) خیار الرؤية كالبيع  
وفى الاشتراط يارمه ففي الصحة إذ  
القاتل بها يقول بالاشتراط (ومنه)  
أي من القلب فيقبل (سحلاً) لا  
للقاضي) أي بكرة الباطل في ردة  
(قلب المساواة) قول الحقني  
في الوضوء والغسل (لما رأت بالنازع)  
فلا تحب فيها التمسك بالقباسة

القلب ومن ذلك ما يأتي في مثال قلب المساواة من اختلاف وجه استدلال الغالب ووجه  
استدلال المستدل وقول الشارح وهو أحد وجهين عندنا كأنه يشير به إلى وجود شرط  
القباس فيمن أن الأصل متفق عليه هنا على أحد الوجهين سم (قوله في حق القبري) أي  
غير العاقد وهو المراد بمن في قوله لمن ساءه (قوله فيصنع له) أي بالقضي (قوله فلا يكون  
بنفسه قره) ليس هو الفرع المطلوب إثبات حكمه بل هو مطوى أي فلا يكون بضمة  
وهو الصوم لأنه المتنازع فيه كما سبق في قوله الشهاب وهو إيضاح المعنى والشارح قاله سم  
(قوله أذهوا المتنازع فيه) تحليل المحصر في قوله وهو الصوم لأن العبادة أعم منه (قوله)  
لا يابطل مذهب المستدل) أي من غير معتز من مذهب المعتز ض قاله شيخ الإسلام أي فانه دفع  
ما يقال أن هذا تمكيداً مع ما تقدم لأن ما تقدم فيه إبطال مذهب المستدل بالصراحة لكن  
مع التمسك من مذهب المعتز ض (قوله بالصراحة) متعلق بإبطاله وكذا قوله أو بالاتزام  
والمراد بالصراحة الدلالة على الحاجة كإثباته إلى الحاجة بالاتزام (قوله فلا يتقو وغسله  
بالرابع) هذا إبطال لمذهب المستدل صريحاً لأن ما يخفى في وجوب مسح الرأس في غير ذلك  
(قوله فلا يشرط فيه خيار الرؤية) قال شيخ الإسلام كالكمال لو حال كغيره فلا يثبت كان  
أولاً لأن اللازم للصحة عند القائل بها ثبوت ما ذكرنا اشتراطه ٨١ وقوله خيار الرؤية أي  
أخبار الناس من الرؤية أي رؤية المبيع العاقد الذي يبيع على الوصف (قوله إذا القاتل  
بها) أي بالصحة في بيع الغائب على الوصف (قوله يقول بالاشتراط) أي بثبوت الخيار  
للمشتري عند رؤيته بالمبيع (قوله فيستوي جامدها وما تعانها) أي جامداً أتم أي الطهارة  
وما تعانها أنها كذلك وهو التراب في الأول والماء في الثاني (قوله ووجه التسعة بالمساواة)  
استقصد من ذلك أن الإضافة في قول المصنف قلب المساواة من إضافة المسمى للإسم (قوله)  
وجه استدلال القالب فيه غير وجه استدلال المستدل) أي لأن وجه استدلال المستدل  
ككون الجامع الطهارة بالمائع ووجه استدلال المعتز ض كونه مطلق الطهارة (قوله)  
القول بالمعجب) أي القول بمعجب الدليل أي حقهته (قوله وشاهده) لم يقل ودله لأن  
المعصوم عنه هو القول بالموجب في الأحكام الشرعية والآية لمحت فيها كما قبل قلت  
وقضيتها لو كانت الآية في الأحكام الشرعية لقال ودله مع أنه قد عبر بالاعتقاد مثل  
هذا حيث قال فيما تقدم ومنه العكس وهو انتفاء الحكم لاستثناء الخ وشاهده قوله صلى  
الله عليه وسلم ومعلوم أن السنة كالكتاب في الاستشهاد والاستدلال بها ولم يذكر المصنف  
والمؤمنين مع ذكره في الآية ولعله للاشارة إلى أن كلام ثبوت العزة لهم وأخرجه

لا تحب في الطهارة عنها التمسك ٢٢ يتأني في بخلاف التمسك فيها التمسك (فتقول) نحن  
معتزض (فستوي جامدها وما تعانها) أي الطهارة (كالتسليم) يستوي جامدها وما تعانها في حكمها السابق وغيره وقد وجبت  
النسبة في التمسك في الوضوء والغسل ووجه التسعة بالمساواة واضح من المثال والقاضي يقول في ردة وجه استدلال القالب  
فيه غير وجه استدلال المستدل (ومنها) أي من القواعد (القول بالموجب وشاهده) قوله تعالى

المتأقنين وأخراج المتأقنين إياهم في زعمهم بالتبعية له صلى الله عليه وسلم فهو المقصود  
بإذات بالعزة منه تعالى وبالأخراج من المتأقنين في زعمهم وهو المخرج بالحقيقة للمتأقنين  
ولا يتأقن ذلك إعادة اللام في قوله وللمؤمنين الله الأعلى ءأكيد إثبات العزة لهم لأنه  
للمبالغة في الرد على المتأقنين وأما قول الشهاب في قول الشارح والله ورسوله الأعز  
لم يخرج من المؤمنين وإن ذكر وفي الآية موافقة للمتن ١٥ فقير شاف لورود السؤال على  
المتن وهذا وقائلي أن يقول ما في الآية من قيل القلب لصدق معنى القلب عليه فليست  
الجواب قاله ابن قاسم قلت قد يقال القلب ثبت نفسه للصكوك عليه تنقيص الحكم الذي  
أثبتته المستدل وفي القول بالموجب ثبت الحكم الواقع في كلام المستدل لم يحكم عليه  
غير الذي أثبتته المستدل فالمعارضة في القلب في الحكم وفي القول بالموجب في الحكم  
عليه وأضاف القول بالموجب انما يكون مع تسليم مقتضى الدليل وفي القلب ليس كذلك  
اذ مقتضى الدليل فيه غير مسلم كاهو واضح فاقض الفرق بينهما قدام ذلك (قوله والله  
العزة ورسوله) انما أصيدت اللام في قوله ورسوله إضافة الى أن عزته الله لا تشارك  
عزة رسوله وليس ذلك إعادة اللام في قوله وللمؤمنين أي للإشارة الى أن عزته تبيه صلى الله  
عليه وسلم لا تشابه عزة المؤمنين وهذا لا ينافي ما مر من سم من أن إعادة اللام في وللمؤمنين  
الذات على تأكيد إثبات العزة لهم بالمبالغة في الرد على المتأقنين (قوله لكس هم الأذل)  
حاصله تقول بموجب هذا الكلام ولا تلزم ما ذكرناه لا يلزم ما ذكره إلا إذا كانت العزة لكم  
ولم تكن لكم فلا يلزم ذلك (قوله وقد أخرجهم) قال الكمال عبارة شرح المختصر  
والله ورسوله يخرجهم وهي أولى لمطابقتها المضارع في قوله تعالى يخرجهم وأولى منها أن  
يراد على المتن وللمؤمنين يقال والله يخرجهم ورسوله والمؤمنون لأنه أتم لمبالغة الآية  
اذ يطابق في التعبير بالمضارع وأفراد الاسم الكريم بالذكر وكذلك الرسول والمؤمنون  
دون جمع الرسول مع الاسم الكريم في ضمير هو وقضيه سم قوله أما قوله وهي أولى  
لمطابقتها المضارع الخ خيباب عنه بأن الشارح لم يقصد تميم تصويره حتى القول بالموجب  
بل قصد الأخبار بفعقه في الواقع مبالغة في بطلان دليلهم وأما عدم زيادة المؤمنين  
فقد تقدم جوابه وأما عدم أفراد الاسم الكريم بالذكر فجوابه أنه أشار بجمعه صلى الله  
عليه وسلم مع الاسم الكريم في ضمير واحد الى أن الموجد أخرج واحد وأن الذي بآشره  
انما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما ذكر الله معه للتبرك ولكونه المقررة قلت قوله  
إن الشارح لم يقصد الخ أحسن منه أن يقال انما خيباب بالمضارع في الآية لتكون الأخراج  
لم ينطق اذ التوقيع الشارح بالمضي لصيق الأخراج ووقوعه فيما مضى وفيه إشارة معنى  
القول بالموجب وقوله أشار بجمعه مع الاسم الكريم الخ يقال عليه ما ذكرته بنج الأفراد  
لا لجمع المستدفي الحكم لكل منهما وأحسن منه وأولى أن يقال لأن الواقع مع صلى الله  
عليه وسلم لا يكون الاموافقا لحكم الله تعالى فالمسبوب اليه منسوب له تعالى فتاسب الجميع

(وقه العزة ورسوله في جواب  
يخرجهم الآية منها الأذل) الهكي  
عن المتأقنين أي صحيح فلا شك  
هم الأذل والله ورسوله الأعز وقد  
أخرجهم

لذلك (قوله وهو تسليم الدليل) المطابق لقوله القول بالموجب أن يقول تسليم المدلول إذ  
الموجب هو المدلول والقول به هو تسليمه وقد تبين المصنف في هذا التعبير المختصر وقد  
شرحه العبد بما ذكرناه وهو معنى قول المتأخر تسليم مقتضى الدليل أي تسليم مدلوله مع  
ذكر ما يظهر به عدم استلزام الدليل محل النزاع وهو المشار إليه بقول الشارح بأن يظهر  
عدم استلزام الدليل محل النزاع وقد يقال لما كان تسليم المدلول من حيث الدلالة تسلما  
للدليل حسن التعبير بكل منهما وقد يستغنى عن هذا كما به بأن قوله تسليم الدليل على حذف  
المضاف أي مقتضى الدليل وقرئ بمقوله قبل القول بالموجب (قوله محل النزاع) أي وهو  
الفرع المتنازع فيه كالقصاص يقتل المتقل في المثال (قوله كما يقال الخ) بين هذا مع ما بعده  
أن القول بالموجب يقع على وجه ثلاثة الأول أن يستنتج المستدل من الدليل ما يتوهم أنه  
محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك كما أشار إلى ذلك بقوله كما يقال في المتقل الخ الثاني  
أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم منه أنه مأخذ الخصم وسعى مذهبه في المسئلة وهو يمنع  
ذلك فلا يلزم من إبطاله إبطال مذهبه وإلى ذلك الإشارة بقوله وكما يقال التفاوت في الوسيلة  
الخ قال الكمال وأكثر القول بالموجب من هذا القيل لثقا مأخذ الأحكام وقلي يقع  
الأول لشهرة محل الخلاف وتقدم تحريره غالباً به على ذلك الضد وغيره اهـ الثالث أن  
يسكت عن مقتضى صغرى غير مشهورة وإلى ذلك الإشارة بقوله وربما سكت المستدل الخ  
أشاره شيخ الإسلام والكامل (قوله فلا ينافي القصاص) أي فليبت القصاص وهو الفرع  
المقس لأعدم المناقاة كما هو به مظاهر العبارة بل ذلك من جهة الدليل كما يعلم بما يأتي وقد  
سبق للشارح مثل هذه العبارة ولو أسقطت القاء كان أجلى لأنها تفهم أن مدلولها هو  
الفرع قاله الشهاب (قوله فلما عدم المناقاة) قال العلامة يوههم أنه دليل المستدل وليس  
كذلك بل هو نتيجة فليست اهـ وكان وجه الإيهام المذكور إضافة التسليم إلى الدليل  
في التعريف حيث قال وهو تسليم الدليل ولما أن تقع هذا الإيهام بأن إضافة التسليم إلى  
الدليل في التعريف لا يقتضي إيهام المثال ماذر إذا يفهم من قولنا قتل بجائز غالباً  
فلا ينافي القصاص كالإراق إلا أن قولنا قتل بجائز غالباً هو الفرع وقولنا كالإراق  
هو الأصل وأن مجموع القولين قياس نتيجة عدم المناقاة المذكور وهذا أدل  
دليل على أن متعلق التسليم في قوله فلما عدم المناقاة هو نتيجة الدليل لا نفسه  
لهذا القيل قريبة ظاهرة على أن إضافة التسليم في التعريف للدليل على  
حذف المضاف أي تسليم مقتضى الدليل لطابق التسليم بالقول بالموجب أي بالمقتضى  
بالفتح ولوسلم الإيهام المذكور فهو كعدمه عند التأمل قاله سم (قوله ولعلكن  
لم قلت أن القتل بالقتل يقتضيه الخ) أي لأن عدم مناقاته لوجوب القصاص  
لا يقتضي ثبوت القصاص فتوكل أنه يقتضيه لا دليل عليه (قوله وكما يقال التفاوت  
في الوسيلة الخ) أي فليبت القصاص في القتل بالقتل كالتسلح بالحد لانه إذا كان التفاوت

(وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع)  
بأن يظهر عدم استلزام الدليل  
محل النزاع (كما يقال في) القصاص  
بقتل (المتقل) من جانب المستدل  
كالشافعي (قتل بجائز غالباً)  
فلا ينافي القصاص كالإراق  
بالتأويل ينافي القصاص (فقال)  
من جانب المعترض كما ينبغي (لما)  
عدم المناقاة بين القتل بالقتل  
وبين القصاص (ولكن لم قلت)  
أن القتل بالقتل (بقتضيه) أي  
القصاص وذلك محل النزاع ولم  
يستأنزه الدليل (وكما يقال) في  
القصاص بالقتل بالقتل أيضاً  
(التفاوت في الوسيلة) من آلات  
القتل وغيره (لا يمنع القصاص  
كالتوسل إليه) من قتل وقطع  
وغيرهما لا يمنع تفاوته القصاص  
(فيقال) من جانب المعترض

(مسلم) أن التفاوت في الوسيلة

لا يمنع القصاص فليس يعتات منه

(ولكن لا يلزم من إبطال المانع

اتقاء الموانع ووجود الشرائط

والمقتضى) وبثوث القصاص

متوقف على جميع ذلك (والمتحد

تصديق المعارض في قوله) المستدل

(ليس هذا) أي الذي تقيسه

بأستدلاله تعريضي من منافاة

القتل بالقتل بالقصاص (مأخذ)

في نفي القصاص به لأن عدالة

تتمعه من الكذب في ذلك وقيل

لا يصدق الإيمان مأخذ آخر لأنه

قد يعاند حاله (وربما عكت

المستدل عن مقدمة غير مشورة

مخافة التعميم) (لها الصريح بها) (فقد

يسكونه منها) (القول بالموجب)

كما يقال في اشتراط التوبة في الوضوء

والفصل ما هو قربة يشترط فيه

التوبة كالمصلاة ويسكت عن

الصغرى وهي الوضوء والفصل

قربة فيقول المعارض مسلماً ما هو

قربة يشترط فيه التوبة ولا يلزم

اشتراطها في الوضوء والفصل فإن

صرح المستدل بأنهم ما قربة ورد

عليه منع ذلك وخرج عن القول

بالموجب واحتج بقوله غير مشورة

عن المنهوية فهي كذلك كقوله فلا

يتأني في القول بالموجب (ومنها)

أي من القواعد (الفتح في المناسبة)

أي مناسبة الوصف بالعمل به (وفي

صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود)

من شرعه (وفي الانضباط) (الوصف

المعلل به

في الوسائل غير مانع ثبت كون المقتل كالمقتل فالشرع هو القتل بالقتل والاصل القتل

بالمحدد والحكم بثبوت القصاص والعلامة ما شاره بقوله أن تفاوت في الوسيلة الخ وهو

دليل تضمن قياس الوسيلة على المتوسل به وعليه يتوجه القول بالموجب كما شاره

الشراح والمصنف (قوله مسلم أن التفاوت الخ) أي وهو مقتضى الدليل المذكور (قوله

لا يلزم من إبطال مانع) أي وهو هنا التفاوت في الوسيلة الذي إبطال كونه مانعاً (قوله

اتقاء الموانع) أي باقي الموانع كلها (قوله ووجود الشرائط والمقتضى) عطف على اتقاء

(قوله متوقف على جميع ذلك) أي المذكور من اتقاء جميع الموانع ووجود الشرائط

ووجود مقتضى (قوله تعريضي) أنه لقوله تقيسه أو لأستدلاله وقوله ما استدلاله

أي بوقوع قتل بما يقتل غالباً كما يدل عليه قوله من منافاة القتل بالقتل للقصاص وهو

سبيل للذي تقيسه فهو تفسير لاسم الإشارة في كلام المصنف قال شيخ الإسلام فجعله راجعاً

للعنات الأولى ولوفره بقوله من منع التفاوت في الوسيلة يلزم رجوع إلى المثال الثاني لكان

أقرب وموافقاً للكلام غيره أحوالاً وكفه كونه أقرب ما يهتبه شيخ الإسلام قبل ذلك من أن

المثال الأول شال للنوع الأول من القول بالموجب الذي ليس المقصود فيه استنتاج

إبطال ما يترههم أنه مأخذ الخصم لنسب أن يقول المعارض ليس هذا مأخذ بل

المقصود منه استنتاج ما يترههم أنه محل النزاع ولا يزمه وإن صرح أيضاً كونه مثلاً للنوع

الثاني كما قاله ذكره وقد أطال في المقام فراجعهم (قوله لأن عدالة الخ) أنه تصديقه

ولا يتأني بين تعطيل المتناوب بأن عدالة تتمتع من الكذب وتعمل مقابلة بأنه قد يعاند مع أن

العناد واقع في الكذب لأن المراد أنه ظاهر العدد التوهم شأنها اتقاء الكذب وهذا

لا يتأني أنه قد يقع لأن الكذب لا يتأني ما فهم (قوله وربما سكت المستدل) أي يقبل

منطقاً اقتراني وقلمه كما يؤخذ بما في الفصل والوضوء قربة وكل ما هو قربة يشترط فيه

التوبة فيخرج الوضوء والفصل يشترط فيهما التوبة (قوله عن مقدمة) أي من مقتضى دليله

وهي الصغرى في المثال (قوله فريدة القول بالموجب) أي موجب المقدمة المذكورة وهي

الكبرى في المثال (قوله كما يقال) أي من طرف مالك والشافعي (قوله ورد عليه منع

ذلك) أي منع أنهم ما قربة كان يقول المعارض أنها للظن لا قربة فيما رآه (قوله وخرج عن

القول بالموجب) أي خرج الإيراد المذكور عن القول بالموجب لأن القول بالموجب

تسليم للدليل وهذا منعه (قوله الفتح في المناسبة) أي إبداء مفسدة راجعة أو مساوية

بناء على ما ترمز من انحراف المناسبة بذلك خلافاً للإمام (قوله وفي صلاحية إفضاء الحكم)

الأرضع أن لو قال وفي صلاحية الحكم لإفضاءه كما يدل عليه كلام الشارح إلا أن

الصلاحية وصف الحكم وقد يقال لما كانت الصلاحية سبباً في إفضاءه صرح بإضافتها إليه

من أشقة السبب إلى المسبب والمعنى الصلاحية التي هي سبب لإفضاء الحكم

أشاره سم (قوله إلى المقصود) أي الحكمة (قوله وفي الانضباط) أي للفتح في المشقة

(والظهور) له بأن يتى كلامن الأربعة (وجوابها) أي جواب القدر في (البيان) له لئلا يخلو الأصلية المحتاجة إلى البيان أن يقال تحررهم بالمهاجرة مؤيداً صالح لأن غرضي إلى عدم التجرد بها المقصود من شرع التصريح فيعتز بأنه ليس صالحاً لئلا يخلو الأصلية إلى القضاء إلى التجرد فإن النفس مائة إلى المنوع فيصاب بأن تحررها المؤيد بسد باب العلم فيها بحيث تصير غير متبهة كلاماً (ومنها) أي من القواعد (الفرق) بين الأصل والفرع (٢٦١) وهو راجع إلى المعارضة في الأصل والفرع

وقيل اليهما) أي إلى المعارضتين في الأصل والفرع (معاً) لأنه على الأقل إيداء خصوصية في الأصل تجعل شرط الحكم بأن يجعل من علمه أو إيداء خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم وعلى الثاني إيداء الخصوصية معاً مثله على الأقل يشبهه أن يقول الشافعي

النسبة في الوضوء واجبة كالتميم يجامع الطهارة عن حدث فيعتز الحنفى بأن العلم في الأصل الطهارة بالتراب وأن يقول الحنفى بقاد المسلم بالذي كثره المسلم يجامع القتل العدد وأن فيعتز الشافعي بأن الإسلام في الفرع مانع من القود وقد ذكر الأمدى

الذاكر رجوع الفرق إلى ما تقدم من أن معنى المعارضة في الأصل إيداء كسب في العلم ومن معنى المعارضة في الفرع إيداء مانع من الحكم ولهذا ذكر ذلك المصنف فأحال معنى الفرق على ما لم يذكر بخلاف القول الثاني فيه لأنه يؤثر في جميع المستدل وقيل لا يؤثر فيه وقيل لا يؤثر في القول بأنه سؤال لأن جميع الاستدلال المختلفة غير مقبول

أما على ما جواز القصر بأنها غير منبذة (قوله والظهور) أي كالتدح في المراضاة المطلب بها انعقاد البيع بأنها صرخى لا يطلع عليه (قوله وجوابها) أي الأربعة أي جواب القدر فيها (قوله بالبيان) أي بيان سلامة الوصف بما قدح به فيه أما القدر في التاسعة فغوايه بأن رجحان المصلحة على المفسدة أو ما القدر بعدم الانضباط كما في المصلحة في الفرع المذكور فغوايه ببيان الانضباط بحسب سببها وهو السفرون لم تكن هي في نفسها منبذة وأما القدر بعدم الظهور كافي لتقبل انعقاد البيع بالمراضاة فغوايه أن ظهور المراضاة بسبب ظهور ما يدل عليها وهو الصفة وأما القدر في الصلاحية فاشارة إلى جوابه الشارح (قوله مؤيداً) مفعول مطلق مبنى للووع ويصعب جعله حالاً من تصريح على رأى سيويه (قوله المقصود) نعم أهدم (قوله لذلك) أي للأفضاء المذكور (قوله غير مشتهرة) أي عادة (قوله أو الفرع) أو مانعة خلاصتها والجمع وأما قوله وقيل اليهما فتعني بالظن في حصر الفرق فيه (قوله تجعل مانعاً من الحكم) أي فيكون ذلك معارضة في الفرع لأن المانع من الشيء وصف مقصود لتقصيه (قوله مثله على الأقل يشبهه) أي لكل شئ مثال (قوله الطهارة بالتراب) فالتراب يقي في الأصل خصوصية فيه يجعل شرطاً للحكم وهو وجوب التيقظ بالتراب (قوله وقد ذكر الأمدى) حاصله اعتراض على المصنف بأنه أحال بقوله وهو راجع إلى المعارضة الخ على ما لم يذكره لاسبقاً ولا احتياجاً لخاصة الأمدى فإنه قبل ذكره رجوع الفرق إلى المعارضة في الفرع بين أن معنى المعارضة في الأصل إيداء كسب في العلم وفي الفرع إيداء مانع من الحكم فأحال هذا المجل على التفصيل السابق (قوله وإن قيل أنه سؤال لأن أي اعتراض بناء على رجوع الفرق إلى المعارضتين في الأصل والفرع إذ لكل معارضة سؤال (قوله لأنه يؤثر الخ) أي لأن الفرق مؤثر في جميع المستدل في الأصل والفرع في العلم الذي هو مقصود القياس (قوله المختلفة) أي لأن الاعتراض في الأصل إيداء كسب في العلم وفي الفرع إيداء مانع من الحكم (قوله ومهملته) متعلق بالفرق أي وهي قوله ثم لو فرق بين فرع وأصل منها كني (قوله وإن جوز عتقان) قد يستشكل الفرق فإن تجوز العتقين والقياس باعتبار كل منهما ولا سيما والمراد به مما عاينوا أو واحد فيشمل الأكثر من عتقين ولا صراحة لا يتناولون انتشار إلا أن يجب بأنه أقل وظاهر أن التقدير وإن جوز عتقان مع اتحاد الأصل أو في الجلة ولا لا تجوز العتقين صادق مع تعدد الأصول سم (قوله وقد لا يحصل انتشار) قوة الكلام تفيد أن الفرع

وسكت المصنف عن جواب الفرق وما يجب به منع كون المبدى في الأصل جزءاً من العلم وفي الفرع مانعاً من الحكم ومهد المصنف لمسئلة متعلق بالفرق قوله (و) الصحيح (أنه يجمع تعدد الأصول) فرع واحد بأن يقاس على كلمة منها (للانتشار) أي انتشار البحث في ذلك (وإن جوز عتقان) لمعنا واحد وقيل يجوز اتعده مطلقاً وقد لا يحصل انتشار (قال المحيزون) لتعدد (ثم) على تقدير وجوده (وإفرق بين الفرع وأصل منها كني) في القدر فيها

من هذا الكلام دفع استدلال العيص بالاتسار وفسه نظراً لأن الظاهر أنه ليس مراد  
 العيص أن الاتسار لازم لظهوره أنه قد لا يوجد فلا يسع أحد ادعوى كونه بل  
 مراده أنه يحصل الاتسار وحيداً لا يظهر كون ما ذكره أفعال ذلك الاستدلال فليست أملاً  
 (قوله لأنه يطل جمعها المقصود) أي جمع تلك الأصول أعم من أن يكون الاتحاد  
 بكل منها أو بجموعها بقرينة المقابل المفصل وحيداً فوجه بطلان هذا الجمع بالفرق  
 المذكور وظاهره ما إذا كان الاتحاد بجموعها أو ما إذا كان بكل منها فحل خفاءً ووجهه  
 أنه بعد الفرق المذكور لم يبق جمع بين القرع وبين كل منها بل بين القرع وبين بعضها  
 لكن بطلان الجمع بينهما وبين كل منها لا يظهر فيه القدح بحسب بطلان التمسك في حكم  
 القرع لأن التمسك ببعضها كاف في إثبات حكمه فكيف حكم بالقدح على وجه الإطلاق  
 اللهم إلا أن يكون المراد إبطال التمسك بالجميع من حيث الجميع فلم يستدل أن يعود  
 وقرسك باليهض إلا أن ذلك خلاف ظاهر كلامه بل ظاهره أنه بمجرد ذلك يطل التمسك  
 فيقطع المستدل ما لم يجب ووجهه بأن مقتضى تلك الأصول لا بعضها وقد سقط ذلك  
 المستند بالفرق المتعلق ببعضها ثم رأيت شيخنا الشهاب قال قضية أنه بعد ذلك لا يصح أن  
 تمسك بشئ منها في ذلك الحكم وكأنه بالتفريق ناظره أنه فليست أملاً سم (قوله لاستقلال كل  
 منها) أي في نفسه وإن قصد الاتحاد بالجميع والثالث بقوله في هذا المعتبر استقلال كل  
 واحد فليست أملاً سم (قوله أن قصد الاتحاد بجموعها) ليس هذا من تعدد الأصول الذي  
 هو موضوع المسئلة الأتية كيف فسر الشارح بقوله بأن يقاس على كل منها  
 قاله العلامة وجوابه أن المراد بتعدد الأصول تعدد أمور يصلح كل منها باقتراده للقياس  
 عليه أعم من أن يقع القياس على كل منها باقتراده أو يقع على مجموعها فظهور أن الاتحاد  
 بجموعها من تعدد الأصول لأنه الاتحاد بجموع أمور يصلح كل منها للقياس عليه  
 باقتراده فقد وجد فيه تعدد الأصول بذلك المعنى ولا ينافي ذلك قول الشارح بأن يقاس  
 على كل منها أماله على وجه التقتيل فإنه يستعمل بأن في موضع كان كما حكم من عاده  
 وأما لأن المراد بكل منها أنهم من الكل الجبهي والكل الجبوي وأما لأن المراد بكل منها  
 أعم من أن يكون على اقتراده أو في جملتها فلا سم ولا يخفى ما فيه (قوله قبل يكتفى لحصول  
 المقصود) هذاوافق قوله في جانب الفرق وقيل لا يكتفى لاستقلال كل منها لأنه على ذلك  
 القول لا يكتفى في القدح إلا بالفرق بين القرع وبين جميع الأصول وحيداً لا يكتفى في جواب  
 الاعتراض بالفرق بين الجميع الجواب عن واحد لأنه حيث لم يحصل الفرق بين الجميع  
 الذي هو شرط القدح على ذلك القول فحل قائلهما واحدهم (قوله لشد ذلك الحكم)  
 أي الذي رتب عليه المستدل (قوله كثنى التخصف من التغلظ) أي كاستنباط التخصف  
 من دليل التغلظ وكذا القول في الباقي واعلم أن التخصف والتغلظ ضدان وكذا  
 التوسيع والتضييق وأما الإثبات والتي فتعيينان ولهذا أشار الشارح بقوله لشد

لأنه يطل جمعها المقصود وقيل  
 لا يكتفى لاستقلال كل منها  
 (وثالثها) يكتفى (أن قصد الاتحاد  
 بجموعها) لأنه يطل بغير ما إذا  
 قصد لكل منها (ثم في اقتصار  
 المستدل على جواب أصل واحد)  
 منها حيث فرق المعترض بين جميعها  
 (قولان) قبل يكتفى لحصول المقصود  
 بالذبح عن واحد منها وقيل لا يكتفى  
 لأنه التزم بالجميع فأنزه الذبح عنه  
 (ومنها) أي من القوادح (فساد  
 الوضع بأن لا يكون الدليل على  
 الهيئة الصالحة لأعباره في قريب  
 الحكم) عليه كأن يكون صالحاً  
 لشد ذلك الحكم أو تقضيه (كثنى  
 التخصف من التغلظ والتوسيع  
 من التضييق والاثبات من التخيير)

الحكم أو ينقضه (قوله وعكسه) أي تلقى التني من الاثبات وهو الرابع الاتقي في كلام الشارح ولم يعمل الثالث وسبق أن مثله عند قوله الرابع (قوله فاعظم الجنابة يناسب قتلها بالحكم) قال الشهاب رحمه الله تعالى قد يقال هذا منه لأن المراد لا يكفره الكفارة اهـ وسأمله أن لقائل أن يقول هذا من قتلها بالحكم لأن المراد أن عظم هذه الجنابة اقضى أن لا تكفره الكفارة ولا تجبره لضعفها عن ذلك فلا تجب ويمكن أن يجاب عن هذا بأن كون الكفارة لا تجبر هذه الجنابة لا يقتضي عدم الوجوب لأن التغلظ لا ينصرف في الجبر بل قد يقصد به الزجر فيبقى التغلظ بوجوب الكفارة زجراً على أن عظم الجنابة لو سلم أنه ينافي الجبر إنما ينافي الجبر برأسه بحيث يرفع أثر الجنابة مطلقاً أما الجبر بمعنى التخصيص للجنابة فلا مانع منه بل يمكن أن يقال أن يجاب الكفارة مع اتقاء الجبر أبلغ في التغلظ ويشارك الرقة لأنه مع تحم قتلها وعدم قبوله العفو إلى شيء آخر فليست أمراً فاسداً لم تلت قد يقال الكفارة انما شرعت حيث يسقط معها الطلب امام عدم السقوط فلا وامن فيه من هذا الثاني لوجوب التماس على القاتل عدا فليست أمراً (قوله على وجه الارتفاق) المراد به الرق بالمالك والمساواة في شأنه (قوله لا يناسب دفع الحاجة المتيقن) أي فان المناسبة القصور (قوله والرابع الخ) لم يعمل الثالث قال الكمال ويحسب القاتل بقوله من يرى صحة انعقاد البيع في المحرور وغيره بالمعاطاة ان يرى الانعقاد بها في المحرور خاصة يسع لم توجد فيه الصفة فينقصد كالمحرور فان اتقاء الصفة يناسب عدم الانعقاد لا الانعقاد (قوله يناسب الانعقاد لادعاه) أي فقد يستبطن التني من الاثبات (قوله ثبت اعتباره الخ) فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره والمصدر قوله اعتباره ومعموله قوله في نقض الحكم ومعمول غيره الذي فصل به قوله ينص أو أجماع فانه متعلق بثبت والفصل بين المصدر ومعموله متنع قال في التسهيل ومعموله أي المصدر كالملة في منع تقديمه وفصله ويضرب عامل فيها أو هم خلاف ذلك اهـ ويمكن أن يجاب يحصل قوله ينص الخ متعلقاً بالمصدر أيضاً أي ان اعتباره بالنص أو الإجماع في نقض الحكم قد ثبت فليست أمراً وقول المصنف في نقض الحكم كان عليه أن يزيد أو ضده وقد يقال أراد بنقض الحكم ما يشمل ضده أشاره سم (قوله اعتبرها الشارع على للمطهارة) نوزع من جهة المخاطبة بأنه يحتمل أن يكون امتناعه على الله عليه وسلم لأجل ما روي أن الملائكة لا تدخل شفاية كلب لأجل نجاسته ورواياته خلاف ظاهر فعله صلى الله عليه وسلم عدم الدخول بعدم سبعة الكلب كما أشار به قوله السور يسع وعدم السبعة أعم من عدم دخول الملائكة لتصفقها في غير الكلب من الحيوانات كالطيور مع دخول الملائكة فلا يناسب تعليل عدم الدخول به وفيه أنه يلزم مثله في التعليل المذكور فان عدم السبعة أعم من النجاسة أشاره سم (قوله فقال السور يسع) هذا يدل على اتقاء السبعة عن الكلب فلا يصح كونه جامعا في القياس المذكور اللهم إلا أن يقال

وعكسه الأول (مثل) قول الحنفية (القتل) عدا (جنابة عظيمة فلا يكفر) أي لا تجب كفارة (كالترة) فاعظم الجنابة يناسب قتلها بالحكم لا تختص به بعدم وجوب الكفارة والثاني مثل قولهم الزكاة وجبت على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي كالدية على العاقلة فالتراخي الموسع لا يناسب دفع الحاجة المتيقن والرابع كان يقال في المساواة في المحرور لوجودها سوى الزايف لا يعتد بها يسع كافي غير المحرور فالمراد الذي هو مناط البيع يناسب الاعتقاد لادعاه (ومنه) أي من فساد الوضع (ككون الجامع) في قياس المستدل (ثبت) اعتباره بنص أو إجماع في نقض الحكم في ذلك القياس مثال الجامع ذي النص قول الحنفية الهز قسمة ذنوب فيكون سوره نجسا كالكلب فيقال السبعة اعتبرها الشارع على للمطهارة حيث دعي إلى ذارفها ككلب فامتنع وإلى أخرى فها سبور فأجاب قنبل فقال السور يسع رواه الامام أحمد وغيره ومثال ذلك الإجماع قول الشافعية في مسح الرأس في الوضوء



فساد الوضع فمما ذكر على سبيل الترتيل في اعتبار ما معا ولا فاقباس المذكور غير صحيح لعدم الجامع فيه فالسم ثم ينبغي التأمل في معنى السمع ما هو حتى كان السنور منه دون الكلب كما اختصاء الفرق المذكور وقد فسّر في القاموس السمع بالمقتصر من الحيوان ٥٨ (قوله يستحب تكراره) أي سمح يستحب تكراره (قوله كلاسما بالجر) أي الاستيعاب به بجامع أن كلا سمح (قوله فيقال المسح في الخلف لا يستحب تكراره) أي فعمل المسح بجامع فاسد لانه ثبت اعتباره واجاعا في نفي الاستحباب وهو نقض الاستحباب (قوله أي قسمي فساد الوضع) القسم الأقل هو المشار إليه بقوله بأن لا يكون الدليل على الهيئة السالمة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه الخ والقسم الثاني هو المشار إليه بقوله ومنه كون الجامع ثبت اعتباره الخ وحاصلهما اتفق الشيء من ضدهما ونقضه وكون الجامع ثبت اعتباره نفس أو اجاع في نقض الحكم أو ضده وأما ما قيل من أنه كان الأولى أن يقول وجوبه بالعود الضعير على أقسام فساد الوضع الأربعة المذكور في المتن والقسم الخامس الذي زاده الشارح وإن ترجعنا إلى القسمين المذكورين تكلف فمضوع وقد أوضع ذلك ثم فراجع (قوله بتقرير كونه) أي دليل المستدل كذلك أي على الهيئة السالمة لاعتباره كما أشار له الشارح بقوله فقتر الخ (قوله كالارتفاق ودفع الحاجة في مسألة الزكاة) أي فاستدل بطر لجهة الرزق بالمالك والتسهيل عليه المناسب في القراني والتوسع والمعتز نظر لجهة دفع حاجة الفقراء المناسب في الفور والتضييق (قوله ويجاب) بالنسب عطف على يكون من قوله كان يكون (قوله بأنه عطفه بالقصاص الخ) أي فلم يلق التعليل بالامن التعليل بالالتقي من القتل العمد العدوان هو وجوب القصاص لاني وجوب الكفارة فالتلق من التعليل بتعليل مثله (قوله وعن المعاطاة بأن عدم الانعقاد به مرتب على عدم الصيغة) أي فالتلق نفي عن نفي مثله لاعتبار امتثال كاتوهم المعتز وفي الجواب عن الاعتراض على القسم الثالث الذي ذكرناه من الكمال المعتز فيه بأن المناسب ترتب عدم الانعقاد على عدم الصيغة لا لأنه قادر فاصل المستدل وحاصل الجواب أن يقال الانعقاد المذكور مرتب على المعاطاة لا على عدم الصيغة فالتبوت المذكور وهو الانعقاد متلقى من ثبوت مثله وهو المعاطاة لامن نفي (قوله ويقرر عطف على قوله فقتر الخ) (قوله كون الجامع الخ) أي الجامع الذي قال المعتز أنه معتبر في نقض الحكم (قوله ويكون تخلفه عنه) بأن وجد مع نفسه لما ع قال العلامة وتبعه الشهاب في دفع فساد الوضع لكنه يلزمه النقض وقد تقدم أنه فادح ولولمائع ١٥ وقد يجاب بأنه قد تقدم من جملة الاقوال انه فادح اذا كان التلطف لما ع أو نقض شرط وأنه منقول عن أكثر الفقهاء فيكون ما ذكره ضامنا على هذا القول على أن ما ذكره الشارح ليس من محضره بل منقول عن غيره ففعل أن يكون قائله هو القائل بذلك التفصيل في النقض فالسم (قوله في التبيين في الاداء) أي في وجوب

يستحب تكراره كالاتحباب بالجر حيث يستحب الايتاؤه فيقال المعنى في الخلف لا يستحب تكراره اجاعا فيقال وان حكى ابن كج أنه يستحب ثلثه كسم الرأس (وجوابهما) أي قسمي فساد الوضع (تقرير كونه كذلك) فيقرر كون الدليل صالحا لاعتباره في ترتيب الحكم عليه كأن يكون له جهتان ينظر المستدل فيهما من احدهما والمعتز من الاخرى كالارتفاق ودفع الحاجة في مسألة الزكاة ويجاب عن الكفارة في القتل بأن عطفه بالقصاص فلا يعلق فيه بالانعقاد وعن المعاطاة بأن عدم الانعقاد بها مرتب على عدم الصيغة لا على الرضا ويقرر كون الجامع معتبرا في ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع نفسه لما ع كافى منخ الخ فان تكراره يفسده كفسده (ومنها) أي من القواعد (فساد الاعتبار بأن يخالف) الدليل (نصا) من كتاب أو سنة (أو اجاعا) كأن يقال في التبيين في الاداء صوم مفروض فلا يصح ينقضي النهار كالنقض

فيعترض بأنه مخالف لقوله تعالى  
 والصائمين والصائمات الخ فإنه  
 رتب فيه الأجر العظيم على الصوم  
 كغيره من غير تعرض للتيب فيه  
 وذلك مستلزم لصحة دونه وكان  
 يقال لا يضيع القرض في الحيوان  
 لعدم انضباطه كالاحتطالات  
 فيعترض بأنه مخالف لحديث  
 سلم عن أبي رافع أنه صلى الله  
 عليه وسلم استنشق بمكر وردة  
 وبأعيا وقال إن خيار الناس  
 أحسنهم قضاء والكبر يخف الباء  
 الصغيرين الأبل والراعي يخف  
 الرامد دخل في السنة السابعة  
 وكان يقال لا يجوز للرجل أن  
 يغسل زوجته المنيعة طرفة النظر  
 إليها كالاجنية فيعترض بأنه  
 مخالف للإجماع السكوتي في  
 تقبيل على فاطمة رضي الله عنها  
 (وهو أعم من فساد الوضع)  
 صدقه حيث يكون الدليل على  
 الهيئة الصالحة لترتيب الحكم  
 عليه (وله) أي المعتبر في فساد  
 الاعتبار (تقدمه على المتوعات)  
 في المقدمات (تأخيرها عنهم الجامعة  
 لها من غير مانع في التقديم  
 وتأخيرها) (وجوابه الطعن في  
 سند) أي سند النص بإرسال أو  
 غيره (أو المعارضة له) نحن آخر  
 فينا احتلان وبسم الأول (أو منع  
 الظهور) له في مقصد المعترض  
 (أو التأويل) به بدليل (وهنا) أي  
 من القواعد (منع عليه الوصف)

تمت التبعة في الصوم الاداء (قوله فيعترض بأنه مخالف لقوله تعالى الخ) ليست في الآية  
 المذكورة معارضة أصلاً لا يؤخذ منها ما يقتضي التيب ولا عدمه إذ ليست مسوقة  
 لبيان الصوم بل لبيان أجر فاعله كغيره مما ذكره (قوله من غير تعرض للتيب) يرد  
 عليه أنه لو صح استلزام عدم التعرض لشيء الصحة دونه استلزام عدم التعرض للتيب أيضاً  
 الصحة بدونه فإن قالوا عدم التعرض يستلزم بشرط عدم الثبوت ما يخالف وقد ثبت  
 المخالف في التبعة قلنا لو سلم ذلك فقد ثبت المخالف أيضاً في التيب وهو غير من لم يمت  
 الصيام قبل الغبر فلا يصح لهم (قوله وذلك مستلزم لصحة دونه) يقال في دفعه أن  
 أورده مستلزم لصحة دونه في الجملة كما في النفل غسل ولا يقدمون أراد أنه مستلزم  
 لصحة دونه دائماً منوع لمخالفة غير من لم يمت الصيام قبل الغبر فلا يصح لهم شيء  
 الإسلام (قوله كالاحتطالات) أي الأشياء الخاطئة بغيرها كالمجبن مثلاً لعدم الانضباط  
 بسبب الجهل فمقدار التيبين المحتطين أو الأشياء المحتطالات (قوله مخالف للإجماع  
 السكوتي) قال العلامة هذا الإجماع متني حرمة النظر إليها وذلك هو معنى وجود العلة  
 في القرع اه وحاصل ما أشار إليه أن الكلام فيما إذا تحقق القياس بأن وجد ما يعتبر فيه  
 لكنه مخالف نصاً وأجما وهذا المثال ليس كذلك لأن العلة هي حرمة النظر وهذا  
 الإجماع دل على انتفاء فلم توجد في القرع فلم يحقق القياس وجوبه إلا بالنسبة  
 أن الكلام فيما إذا تحقق القياس لكنه مخالف ما ذكرنا لم يعتبر وفي فساد الاعتبار  
 سوى المخالفة المذكورة أعني أن يصح القياس أم لا وما يصح بذلك ما تزدرو  
 في وجه كون فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع وما سذكره المصنف والشارح  
 ويثبت ذلك الكلام في القدح بجمد مخالفة النص أو الإجماع أعم من أن يحقق مع ذلك  
 قاذح آخر كاتفاه وجود العلة في القرع أم لا فنصفي الأول يحقق القدح من جهتين  
 الآن المقصود هنا القدح من إحدى الجهتين قاله سم (قوله وهو أعم من فساد الوضع)  
 ظاهره أنه أعم منه مطلقاً وقصة تعرضهما أنه أعم منه من وجه لصدقه فقط بما ذكره  
 الشارح وصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتبار في  
 ترتيب الحكم ولا يعارضه نص ولا إجماع وصدقهما معا بأن لا يكون الدليل على الهيئة  
 المذكورة مع معارضة نص أو إجماع له فمقابل من أن فساد الوضع أعم ومن أهمها  
 شياً بيان ومن أهمها متحدان سهواً للشيخ الإسلام (قوله وله تقدمه على المتوعات  
 وتأخيرها) أي المعتبر في فساد الاعتبار تقدمه على المتوعات وتأخيرها ولا مانع في ذلك  
 أما في صورية تقديم المتوعات عنه فظاهر لأنه ترقيم من الأضعف وهو المنع لعدم قيام كفايته  
 إلى الأقوى وهو دليل النص أو الإجماع وأما في صورية تأخيرها عنه فلا نفيه تأيد الدليل  
 النقلي بالعلمي ومثال ذلك ما لو قيل لا يحرم الربا في البر لا مكيلاً كلبليس فيقول له الميعترض  
 لائمه أن الكيل عليه لعدم حرمة البرا لوجوده في الزنوع أنه يروي ثم ما اقتضاه دليل من

أى منع كونه العلة (وسمى المطالبة  
 بتحصين العلة) والاصح قوله) والا  
 لا في الحال التي عكس المستدل  
 بعلماء من الاوصاف لا منه المتع  
 وقيل لا يقبل لادائه الى الاشتداد  
 ينفع كل ما يدعى عليه (وجوابه  
 بالثبوت) أى بالثبوت كونه العلة  
 بتسليم من مسائلهما المتقدمة  
 (ومنه) أى من المنع مطلقا (منع  
 وصف العلة) أى يمنع أنه معتبر  
 فيها وهو مقبول بوجوه (كقولنا  
 في افساد الصوم بغير الجماع)  
 كالاكل من غير كفارة (الكفارة)  
 شرعت (لأنه يجرى الجماع المحذور  
 في الصوم فوجب اختصاصها به  
 كالمعدة) فانه شرع للزجر عن الجماع  
 زمانه ومحتضن ذلك (فقال) لا نسلم  
 أن الكفارة شرعت للزجر عن  
 الجماع بخصه (بل عن الافطار  
 المحذورة) أى في الصوم بجماع  
 أو غيره (وجوابه) بتبيين اعتبار  
 الخصوصية) أى خصوصية  
 الوصف في العلة كان بين اعتبار  
 الجماع في الكفارة بأن الشارع  
 رتبها عليه حيث اجابها من سألها  
 عن جاعه كما تقدم (وكان  
 المعترض) بهذا الاعراض (ينفع  
 المناط) بحدوده خصوص الوصف  
 عن الاعتبار (والمستدل بحقه)  
 بتبينه اعتبار خصوصية الوصف  
 (و) من المنع (منع حكم الاصيل)  
 وهو المجموع كان يقول الحقني  
 الاجارة عقد على منفعة تنطل  
 بالموت كالنكاح فيقال له النكاح  
 لا ينطل بالموت أى

عدم حرمة الزاني الرخا لبقوله صلى الله عليه وسلم الربا البريا الحديث أو بقوله  
 ما اقتضاه دليل من عدم حرمة الزاني الرخا لبقوله صلى الله عليه وسلم الربا البريا  
 ولا نسلم أن الكحل على عدم حرمة الزاني (قوله) أى منع كونه العلة) انما عبر بذلك لتبيين  
 للثبوت ولو عبر بقوله أى منع كونه علة صدق بالناقصة مع أنها ستأتي في قوله ومنه منع  
 وصف العلة مع قبول منعها قالهم أى يقول المصنف منع علة الوصف أى منع  
 الوصف بقوله أى منع علة الوصف الذي جعله المستدل علة (قوله) والاصح بقوله) أى  
 كونه قادرا (قوله) لادائه الى الاشتداد قد يجاب بأنه اشتداد تقيم المطلوب فلا يضر (قوله)  
 وجوابه بالثبوت (الخ) مثاله أن يقول المستدل يحرم الزاني الارض كالربعة الطم فيقول  
 المتعرض لأصله أن العلة الطم بل هي الكحل فيصيبه المستدل بقوله ثبتت علة الطم بقوله  
 صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام (قوله) أى من المنع مطلقا (قال الكمال تنبيه على أن  
 الضعيف) منه غير عادى الى منع العلة كما زعمه الشيخ أبو زرعة بل الى المنع مطلقا بدليل أنه  
 جعل منه منع حكم الاصل وبدليل أن منع وصف العلة مقبول حرما وقبول منع العلة  
 فيه الخلاف اده وحاصله أن الضمير راجع الى المقيد السابق بدون قده ومنه يتبع كثيرا  
 وقال شيخ الاسلام ولو قال بدل قوله مطلقا الطم كان أولى اده وكان من ادان قوله مطلقا  
 يفهم منه أن لعنف كل منع وهو خلاف المراد اذ ليس منع ما ذكر من كل منع بخلاف المطلق  
 اذ يفهم معنى المنع من غير تفيد ومنع ما ذكره من افراد المنع من غير تفيد قاله سم قلت  
 ايضاح ذلك أن المنع مطلقا معناه المنع سواء كان منع علة الوصف أو لا وحيد فيقول قوله  
 أى من المنع مطلقا الى أن منع وصف العلة فرد من افراد المنع سواء كان منع علة الوصف  
 أم لا وهو غير صحيح اذ ليس منع وصف العلة من افراد منع وصف العلة كاهو بين بخلاف  
 قولنا المنع المطلق فان معناه المنع الغير المقيد ولا شبهة في أن منع وصف العلة فرد من افراد  
 المنع غير المقيد قائله فان قيل هذا يفتقر أن ما قاله الشارح خلاف الصواب لا خلاف الاولى  
 قلت لا لعله على أن معنى قوله أى من المنع مطلقا أنه منه حال كونه مطلقا أو غير مقيد يرجع  
 الى ما قاله شيخ الاسلام تأويل (قوله) كقولنا في افساد الصوم بغير الجماع المراد كقولنا في  
 الاستدلال على عدم الكفارة في غير الجماع من مقدمات الصوم وعبارة غير مؤنوبة بهذا  
 اذ ظاهرها أن الكلام مسوق للاستدلال على انه اذا الصوم بغير الجماع ومحالة الشارع  
 بزيادة قوله من غير كفارة غير مقيد تشبها وكان الاوضح أن لو قال كقولنا في خصه من  
 الكفارة في الجماع دون غير من مقدمات الصوم (قوله) بأن الشارع رتبها عليه (تدبر قال  
 ترجع الى الجماع لاستلزام اختصاصها به فلهذا هو من الحديث أن الجماع موجب للكفارة  
 لأن لا موجب لها الا الجماع كاهو واضح (قوله) كما تقدم) أى في بحث الايمان من  
 المسالك (قوله) وكان المتعرض ينفع المناط (الخ) قد مره كان يدل على أن ذلك ليس تنقيصا  
 للمناط ولا تحقيقا له حقيقة وكان وجهه أن تنقيح المناط كما تقدم منه الاجتهاد في

بل ينبغي به (وفي كونه قطعاً المستدل مذاهب) أرجحها أخذاً من التفرع (٢٩٧) التي لا توقف القياس القياس على ثبوت حكم

الاصل والثاني نعم للانتقال عن  
اثبات حكم الفرع الذي هو بصدده  
التي غمره (الثاني قال الأستاذ) أو  
اصح السقراطي يكون قطعاً له  
(ان كان ظاهراً) يعرفه أ. كثر  
الفقهاء بخلافه لا يعرفه  
الاخواسم (وقال الفسركلي  
يعتبر عرف المصنوع الذي فيه  
البحث في القطع به أولاً) (وقال الشيخ  
أبو اسحق الشيرازي لا يسمع لانه  
لم يعترض المقصود حكاه عنه ابن  
الحاجب كلاً متى على أن  
الموجود في المنص والمعونة للشيخ  
كما قاله المصنف السماع ثم على  
السماع وعدم القطع قال المصنف  
(فان دل) أي المستدل (عليه)  
أي على حكم الاصل أي أن يدل  
عليه (لم يقطع المعترض) يجزئ  
الدليل (على المختار) بل أنه يعود  
ويعترض الدليل لانه قد لا يكون  
محصواً فيل يقطع فليس له أن  
يعترضه فتروجه بأعراضه عن  
المقصود (وقد يقال) في الايمان  
بمنوع مرتبة (لأن حكم الاصل  
سلماً) ذلك (ولأن سلماً أنه مما يقاس  
فيه) لم لا يكون مما اختلف في جواز  
القياس فيه (سلماً) ذلك (ولأن سلماً)  
أنه معلل (لم لا يقال انه تعبدى (سلماً)  
ذلك (ولأن سلماً أن هذا الوصف  
عليه (لم لا يقال العلة غيره (سلماً)  
ذلك (ولأن سلماً وجوده) أي  
وجود الوصف في الاصل (سلماً)

حذف بعض الاوصاف وتعين الباقي للعلية وليس هنا اجتماع ولا تعين بل منع وصف  
العلية فقط ووجه شبهه يتفحيط أن المنع غير قائل بأن هذا الوصف معتبر في العلية  
بمقتضى منعه فقد حذفه عن الاعتبار وإذا حذفه عن الاعتبار تعين الباقي فأشبهه حذف  
البعض بالاجتهاد وتعين الباقي للعلية وأن يقتضى المناط كما تقدم أيضاً اثبات العلة  
في آحاد صورها وهذا المعنى غير موجود هنا لأن ما صله أن العلة المدعومة المسئلة قد بقي  
وجودها في بعض الصور فيعين المستدل وجودها في ذلك البعض كيانه أن السرقة التي  
هي أخذ المال خفية من حرزها بلا شبهة وهي علة القطع موجودة في التباسه ومنع  
فيلبس كذلك ووجه الشبهة أن المعترض لما منع الوصف الذي هو علة في الجملة لانه  
معتبر في العلة ثم أثبت المستدل اعتبارها في أشبه اثبات العلة في آحاد صورها سم (قوله  
بل ينبغي) أي كاتنتي الصلاة مثلاً فراغ منها وليس ذلك باطلاً لها (قوله أخذ من  
التفرع الاق) أي وهو قوله فان دل المستدل الخ فانه مقرر على عدم القطع ووجه  
الاخذ المذكور أن التفرع على أحد أقوال محكمة دون غيرهما يؤذن برجاءه فله شيخ  
الاسلام وقوله يؤذن برجاءه أي غالباً فاندفع قول سم وقوله نظر لموازا التفرع على غير  
الراجح لغرض ما كثر به التفرع عليه أو أشكله أو هو عدم صحته اهـ (قوله لا توقف  
القياس الخ) عليه لعدم الاقتران الذي أفاده قوله لا أي إذا كان القياس متوقفاً على  
ثبوت حكم الاصل لتعقبه فيصان المستدل الى اثباته وحسنه فلا يقطع (قوله الى غيره)  
أي وهو اثبات حكم الاصل (قوله ان كان ظاهراً) أي ان كان من حكم الاصل ظاهراً  
وقوله يعرفه أ. كثر الفقهاء تفسير لقوله ظاهراً (قوله يعتبر عرف المكان الذي فيه البحث)  
أي لان للبدل عرفاً فامر اسم في كل مكان فان عداً هل المكان الذي فيه البحث ذلك  
قطعاً للمستدل فهو كذلك والا فلا يقتضى بهذا القول (قوله لانه لم يعترض المقصود)  
أي لان المعترض لم يعترض المصود وهو الفرع (قوله في المنص والمعونة) هما كتابان  
لشيخ أبي اسحق الشيرازي المذكور (قوله بل أنه يعود ويعترض الدليل) أي ولا يقطع  
الابايجز كالمستدل فله شيخ الاسلام (قوله لغرض ما كثر به اعتراضه عن المقصود) أي وهو  
الاعتراض على حكم الاصل الى غيره وهو الاعتراض على الدليل وأجيب من طرف  
المختار بجمع كونه خارجاً عن المقصود إذا المقصود لا يمتد (قوله بمنوع مرتبة) أي كل  
منها مرتبة على تسليم ما قبله (قوله لأن سلماً حكم الاصل الخ) مثاله أن قول المستدل النبي  
روى لعله الكيل كالقوله العلة العلة لانه لا يمتد (قوله لا يمتد) أي لا يمتد (قوله لا يمتد)  
أن هذا الحكم من الاحكام التي يجري فيها القياس سلماً أي من الاحكام التي يجري فيها  
القياس لكن لا تسلم أنه معلل لم لا يقال انه تعبدى سلماً أنه معلل لكن لا تسلم أن علة  
الكيل لم لا يقال العلة غيره سلماً أن العلة الكيل لكن لا تسلم أن علة الكيل في المثال  
العله المذكورة في الاصل وهو الفرق لكن لا تسلم أنها مستعينة بغيره كالتي في المثال

(ذلك ولأن سلماً) أي الوصف (مستدل) لم لا يقال انه قاصر (سلماً) ذلك (ولأن سلماً وجوده في الفرع) فهذه سبعة منوع تتعلق الثلاثة  
الاول منها بحكم الاصل والاربعة الباقية

لم يقال ان الوصف المذكور قاصر لما التعدي بالعلم المذكور وهي الكيل لكن  
 لا نسلم وجودها في القرع وهو التيق في المثال أي لا تسلم انه مكمل لكن قول الشارح سلنا  
 ذلك أي انه مما يقاس عليه ولا نسلم انه معطل مشكل بأنه مع تسليم انه يقاس عليه لا يمكن  
 منع تعليله لأن تعليله لازم لكونه مما يقاس عليه اذ ما لم يعطل لا يمكن تعدي حكمه الى  
 غيره ولا جيل وجوده حكمه في ذلك الغير وذلك التعدي هي معنى القياس فتسليم انه  
 مما يقاس فيه ومنع كونه معللاً متناقضان لا يجتمعان وكذا قوله سلنا ذلك يعني أن  
 هذا الوصف علمه ولا نسلم وجوده فيه قد يشكك أيضاً لانه يلزم من كون الوصف علمه  
 حكم الاصل وجود الوصف في الاصل والا فلا يكون علمه حكمه فتسليم كون الوصف علمه  
 حكم الاصل ومنع كون الوصف موجوداً في الاصل متناقضان لا يجتمعان وبجواب عن  
 الاول بأنه ليس المراد بكونه مما يقاس فيه أنه نفسه يقاس عليه حتى تنافيه منع كونه  
 معللاً بل المراد أنه من النوع الذي يقبل القياس عليه لكون نوعه غير نوع الكيفيات  
 والاسباب والشروط والموانع وغير ذلك على ما تقدم فيها ولا يلزم من كونه من ذلك النوع  
 الذي يقبل القياس عليه كونه نفسه معللاً حتى يتأتى القياس عليه وعن الثاني بأنه  
 لا منافاة بين كون ذلك الوصف علمه حكم الاصل وعدم وجوده في الاصل لانه يجوز أن  
 يكون الحكم علمه لثان احدهما موجود في جميع افراد الاصل والاخرى غير موجودة في  
 بعض افرادها ففاته الامر بأنها قاصرة عن بعض الافراد وذلك لا يمنع صحة التعليل على  
 ما تقدم بيته فاذا أريد القياس على ذلك البعض الذي لم يوجد فيه تلك الاخرى صدق على  
 الحكم أن ذلك الوصف علمه لانه احدي علميه وان لم يكن ثبوته في ذلك البعض بواسطة  
 ذلك الوصف وصدق أيضاً انه لم يوجد فيه أي ذلك الوصف بحيث تصور كون الوصف  
 علمه حكم الاصل أي في الجمله وان لم يكن ثبوته فيه بالنظر لكل فرد مع عدم وجوده في بعض  
 افراد الاصل أمكن تسليم أن الوصف علمه حكم الاصل مع منع وجوده في ذلك الاصل  
 الذي أريد القياس عليه غير أن هذا الجواب لا يأتي على ما صححه المصنف من امتناع  
 التعليل بعلمتين فليست أم على أن التسليم لا يلزم أن يكون معناه قبول ذلك المسلم واعتماده  
 حقيقة بل قد يكون معناه عدم الاعتراض بذلك الشيء حتى يكون معين لما نكدا  
 لا تعترض بذلك ولا تعترض به بل أقصر على الاعتراض بشئ آخر وهذا اصادق مع كون  
 ذلك المسلم مردوداً عنده كذا ذلك شخصاً الشرع الصغرى وسيتذ فلان منافاة بين تسليم  
 كون الشيء مما يقاس عليه ومنع أنه معطل ولا بين تسليم أن هذا الوصف علمه ومنع  
 وجوده فيه بل هو أن يكون التسليم بهذا المعنى فليست أم قاله لم قلت استه مال تسليم  
 الشيء معنى عدم التعرض مع كونه خلاف المعهود في كلامهم قد لا يظهر معه معنى  
 الترتيب المذكور وقامل (قوله بالعلم مع الاصل) هو الرابع مع الخامس وأما السادس  
 فيتعلق بالعلم فقط والسابع بهام القرع (قوله ان أريد ذلك) أي المنع عن كلها (قوله

بالعلم مع الاصل والقرع في بعضها  
 (فقياس) عنها بالرفع لها (ع)  
 عرف من الطرق في دفعها ان أريد  
 ذلك والاقبى الاقتصار على دفع  
 الاشياء منها (ومن ثم) أي من هنا

وهو جوازها المعلوم من  
الجواب عنها أي من أجل ذلك  
(عرفه جوازاً أراد المعارضات  
من توسع) كالنقض أو المعارضات  
في الأصل أو القرع لأنها كسؤال  
واحد مترتبة كانت أولاً (وكذا)  
يجوز أراد المعارضات (من)  
أنواع) كالنقض وعدم التأثير  
والمعارضة (وان كانت مترتبة أي  
يستدعي تأليهاً ليس متلوهاً لان  
تسليمه تقديري) وقيل لا يجوز من  
أنواع للتأثير (وثالثها التفصيل)  
فيجوز في غير المترتبة دون المترتبة  
لان ما قبل الأخير المترتبة مسلم  
فذكره ضائع ودفع بأن تسليمه  
تقديري كما قال المصنف لا يقتضي  
مثال النوع أن يقال ما ذكر أنه علم  
منقوض بكذا ومنقوض بكذا  
أو معارض بكذا ومعارض بكذا  
ومثال الأنواع غير المترتبة أن يقال  
هذا الوصف منقوض بكذا وغير  
مؤثر لكذا ومثال الأنواع المترتبة أن  
يقال ما ذكر من الوصف غير موجود  
في الأصل ولتنسلم فهو معارض  
بكذا (ومنها) أي من القواعد  
(اختلاف الضابط في الأصل  
والقرع لعدم الثقة) فيه  
(بالجماع) وجوداً وسواوة كما  
يعلم من الجواب كأن يقال في شهود  
الزهد بالقتل تسبيحاً في القتل  
فيعيب عليهم القصاص كالمكره  
فحرمه على القتل بمعتز بأن  
الضابط في الأصل الأكرام وفي  
القرع الشهادة فأين الجامع بينهما

وهو جوازها) أي المتوعات المعلوم أي التزاماً من الجواب عنها اذ لا يجب الاعراض  
جائز وما عداها جائز فلا يستغنى عن جواب عنه (قوله جوازاً أراد المعارضات) أراد  
بالمعارضات الاعتراضات الشاملة للنقض وغيرها فلا إشكال حينئذ في قسمها إلى  
معارضات وغيرها (قوله أو المعارضات في الأصل) أو القرع المعارضة في الأصل  
كما مر أيداً مخصوصة في الأصل تجعل من علمه بأن تكون شرطاً للحكم والمعارضة في  
القرع كما مر أيضاً أيداً مخصوصة في القرع تجعل مانعاً من الحكم (قوله لأنها كسؤال  
واحد) أي كاعتراض واحد (قوله وكذا يجوز أراد المعارضات من أنواع الخ) قدر  
متعلق كذا يجوز من عرف الذي هو ظاهر عبارة المصنف إشارة إلى أنه غير مراد لان  
أراد المعارضات من أنواع لم يعرف مع ذكره المصنف اذ لم يذكر الاعتراضات من نوع  
وجواز ذلك لا يدل على جواز الأبرار من أنواع سم (قوله وان كانت مترتبة) قضية هذه  
المبالغة أن غير المترتبة أولى بالجواز من المترتبة ووجه ذلك يعلم من التوجيه الآتي للثالث  
المفصل سم (قوله لان تسليمه تقديري) فليل لجواز المترتبة الذي تضمنته هذه المبالغة  
دفعاً للتوجيه التفصيل الآتي في قوله تقديري أي سواء عبر بضموسلماً أو بضموسلماً  
سم (قوله ودفع بأن تسليمه تقديري) أي فالنقض باق حقيقه فلا يكون ذكر ما قبل الأخير  
ضائع سم (قوله مثال النوع أن يقال الخ) قال شيخ الإسلام مثال النوع في المعارضات  
غير المترتبة ومثاله في المترتبة ما ذكره علمه منقوض بكذا ولتنسلم فهو منقوض بكذا  
له وهو مشعر بأن مثال المترتبة متروك في المتن والشارح وفيه نظر لان ما ذكره المصنف  
بقوله وقد يقال الخ مثال النوع في المترتبة وهذا نكتة عدم تمثيل الشارح له واقتصاره  
على أمثلة النوع في غير المترتبة والأنواع مترتبة كانت أو غير مترتبة فلتنسلم سم وحاصله  
أن الاعتراض المأمور نوع واحد أو من أنواع وفي كل أمان أن يكون مع الترتيب أومع عدم  
الترتيب فالاقسام أربعة ذكر المصنف واحداً وهو الاعتراض بأمور مترتبة من نوع واحد  
وذلك قوله وقد يقال الخ وأمثلة الثلاثة الباقية كلها الشارح بقوله مثال النوع الخ  
أي مثال الاعتراض بجملة من نوع واحد غير مرتب وذلك واضح من المثال وكذا ما  
بعده من مثال الأنواع غير المترتبة والأنواع المترتبة (قوله ومنها اختلاف الضابط) أي  
دعوى اختلاف الضابط والمادة بالضابط الوصف المشغل على الحكمة المقصودة كما تفسره  
بذلك السيد (قوله وجوداً وسواوة) منصوبان على التمييز المحوّل عن المضاف أي لعدم  
الوقوف بوجود الجامع أو مساواته أي لان اختلاف الضابط في الأصل والقرع نظراً به  
عدم وجود الجامع ويلزمه في المساواة أو عدم المساواة وان كان الجامع موجوداً ولم  
هنا تخليط تركاً لعدم قائلته (قوله فأين الجامع بينهما) أي بين الضابط حتى يتحقق  
الجامع بين الأصل والقرع وذلك لان سببية الأكرام مقابلة لسببية شهادة الزور واذالم  
يوجد الجامع بين هذين السببين وهما الأكرام والشهادة لم يوجد الجامع بين الأصل والقرع

وهما شاهد الزور والمكره (قوله وان اشتركا في الاضواء الى المقصود الخ) هذا بيان  
 للاعتراض بعدم المساواة مع وجود الجامع فكانه يقول لعلنا ان الجامع السببية فان  
 لا سبب مقصود الى المقصود من ترتيب الحكم على الملة وهو حفظ النفس هناك كما  
 غير متساويين في الاضواء المذكور اذ هو في الاكراه اشد منه في شهادة الزور بشرط القياس  
 مساواة القرع الاصل في علم حكمه واذ لم يتساوا الضابطان لم يرد عدم مساواة القرع  
 الاصل في علم حكمه وهذا اعني قوله وان اشتركا الخ راجع لعدم التوافق بالمساواة كأن  
 قوله غير متساويين بأن الضابط الخ راجع لعدم التوافق بوجود الجامع (قوله وجوابه بأنه  
 القدر المشترك الخ) هذا جواب عن عدم وجود الجامع وقوله وهو منضبط عرفاً أي تبصر  
 أن يتأمله الحكم (قوله أو بأن الاضواء) جواب عن عدم المساواة يفهم منه أن كون  
 القرع أربع في الاضواء من الاصل يحصل به الجواب من باب أولى كما أشاره الضابط بشرح  
 المختصر (قوله أي اضواء الضابط) أي كالتشاهدة في القرع وقوله مساواة الضابط  
 في الاصل أي كالأكرام يعني أن افضاء ضابط القرع وهو الشهادة الى المقصود من ترتيب  
 الحكم وهو وجوب القصاص عليه وهو حفظ النفس مثل افضاء ضابط الاصل وهو  
 الاكراه في ذلك بل هو في القرع أربع كما أشاره الضابط (قوله لافاء التفاوت) بالجر  
 عطفاً على مدخول الباء من قوله وجوابه بأنه الخ أي جواب القدر المشترك المذكور بما تقدم  
 لافاء التفاوت بين الضابطين فإن التفاوت قد يلحق اعتباراً وقد لا يلحق فلا يصح أن يكون  
 ضابطاً كما أشار الى ذلك الشارع (قوله كما في العالم يقتل بالجاهل) برفع العالم مبتدأ  
 خبره الجملة بعده وكذا المثال الذي بعده أي كما في قولنا العالم الخ (قوله والاعتراضات)  
 أي الساجدة واللاحقة كما يفيد قوله كلها والاعتراضات هي المعبر عنها بامتناع القواعد  
 الشاملة لما ينافي من التقسيم ولما زاد الشارع كلها كما تقدم ثلاثتهم اختصاصاً بما  
 تقدم ولو آخر المصنف ذلك عن التقسيم كما فعل البرماوى كان أولى فانه شيخ الاسلام ومثل  
 التقسيم في رجوعه الى المنع الاستفسار على القول بوروده ووجه رجوع التقسيم الى  
 المنع أنه يرجع اليه باعتبار أحد محله المرتد بينهما على السواء وكان حاصل الاعتراض به  
 أن هذا الدليل ممنوع لأن أحد محله على السواء ممنوع ولا مرجح لارادة الآخر ووجه  
 رجوع الاستفسار الى المنع أن حاصله منع دلالة الدليل على المطلوب لانه لا يدل على معنى  
 واضح فلا يقيد المطلوب لا يقال الاستفسار ليس من الاعتراضات لانا نقول هذا لا يصح  
 لتصريحهم بأنه منها ولهذا قال في الاحكام الاعتراض الاول الاستفسار اه وقال  
 الضبط وأنت تعلم انه أي الاستفسار يدعى تقدير المدعى وعلى جميع المقدمات وعلى  
 جميع الادلة فلا سوال أهم منه اه (قوله راجعة الى المنع) وهو طلب الدليل على  
 مقدمة الدليل ويسمى قضاء تفصيلاً على ما سبق في قرياً (قوله والمعارضة) هي اقامة  
 دليل يقتضي تقيض أو شتماً اقتضاه دليل المستدل كما تقدم وبأن (قوله لتصلح

وان اشتركا في الاضواء الى المقصود  
 فإن مساواة ضابط القرع لضابط  
 الاصل في ذلك (وجوابه بأنه) أي  
 الجامع (القدر المشترك) بين  
 الضابطين كالتسبب في القتل فيما  
 تقدم وهو منضبط عرفاً (أو بأن  
 الاضواء سواء) أي افضاء الضابط  
 في القرع الى المقصود مساو  
 لافضاء الضابط في الاصل الى  
 المقصود كحفظ النفس فيما تقدم  
 (لا لافاء التفاوت) بين الضابطين  
 بأن يقال التفاوت بينهما ملحق  
 في الحكم فانه لا يحصل الجواب  
 به لأن التفاوت قد يلحق كما في  
 العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلحق  
 كما في الخنزير لا يقتل بالعبد  
 (والاعتراضات) كلها (وراجعة  
 الى المنع) قال ابن الحاجب كما ذكر  
 الجدلين أو المعارضة لأن فرض  
 المستدل من إثبات مدعاه دليله  
 يكون له مقدماته لتصلح





وأما بالعرف العاصم أو الخاص أو بالقرائن المضمومة معه وإن هجر عن ذلك كله فالتفسير  
 اه وظاهره أن الجواب بالتفسير مشروط بالهجر عن الجواب بما قبله خلاف ظاهر عبارة  
 المصنف ويحتمل أن تقيد بالهجر بقصد به الاشتراط بل الجرى على العادة ألا يعدل عادة  
 إلى التفسير المذكور إلا عند الهجر ثم قال العضد وأما أنه أفسره فغيب أن يفسره بما  
 يصلح له لغة والألا كان من اللعب فيخرج مما وضعت له المناظر فمن أظهره الحق اه قال  
 السعد قوله بما يصلح له لغة أي يجوز استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو نقلاً وبالجملة يكون مما  
 يرخس أهل اللغة في استعماله فيه وليس المراد أنه يجب أن يكون معناه القوي ولو قال  
 لغة أو عرفاً لكان أظهر اه فعمل المحقق في كلام المصنف على معنى يكون اللفظ باعتبار  
 استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو منقولاً وغيره المحقق على ما عاده ثم ان هذا ظاهر إذا  
 كان القدر في عبارة المستدل أما لو أراد المستدل حل عبارة النص على خلاف الظاهر  
 منها وإن كان محتملاً فينبغي أن لا يقيد بشي لأن النصوص يجب حملها على الظاهر  
 والعلم به لا بدليل رسم وقوله أو تفسير اللفظ بمحتمل هو وأن لا يدفع الغاية بالأجل  
 يتبين بمقصود المستدل الذي هو المراد المقصود من دفعه ما لأن المقصود من دفعه ما  
 بأن معنى اللفظ الذي أرواه المستدل وذلك حاصل بما ذكر (قوله أو غير محتمل) كان  
 يقول رأيت أسداً فطلب منه تفسير الأسد ففسره بالجمادى فقال هذا المعنى غير محتمل  
 للأسد فيقول هذا اصطلاح لي (قوله اصطلاح) أي يوضع البشر (قوله ورد الخ)  
 هذا هو الحق (قوله بكسر الصاد) هو الأصل اسم مكان وأما بالفتح ففسر  
 (قوله دفعاً للأجلال) عليه للقبول كأيدي عليه قول الشارح الآتي وقوله لعدم  
 الظهور في الاسترخاء لدفع الأجلال وما شابهه أن المستدل إذا قال للمعارض  
 بالأجلال اللفظ غير ظاهر في غير مقصدي اتفاقاً معي ومنك فليكن ظاهر في مقصدي ثلاثاً  
 يلزم الأجلال لو لم يكن ظاهر في مقصدي أيضاً وهو خلاف الأصل فاختلف هل يقبل منه  
 ذلك دفعاً للأجلال الذي هو خلاف الأصل ولا يقبل لأن دعوى الظهور بعد بيان  
 المعارض الأجلال لا أنزلها (قوله أي لو وافق المستدل المعارض) فاعل وافق المستدل  
 وضريحاً أي يرجع إليه فيكون الكلام على وتيرة واحدة خلافاً لعل بعضهم فاعل  
 وافق المعارض والمستدل مقوله (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال شيخ الإسلام هو الحق كما  
 قاله شيخنا الكمال بن الهمام وغيره (قوله ومنها التقسيم) هو راجع للاستقار مع منع  
 وجود العلة في أحد احتمالي اللفظ مثله أن يقال في مثال الاستقار والأجلال فعملت  
 الوضوء لتطافاً والأفعال المخصوصة والأول ممنوع أنه قرية وقال جماعة مثله في التردد  
 بين أمرين أن يستدل على شئ الملك للمشتري في زمن خيار الشرط بوجوده وهو  
 البيع الصادر من أهله في محله فيقول المعارض السبب مطلق البيع أو الباع الذي  
 لا شرط فيه والأول ممنوع والثاني محتمل لكونه لا يقيد لانه موقوف في محل النزاع

أو غير محتمل) منه إذا كانت الامرأة  
 تطلق بلفظه جديدة ولا تحذف في  
 ذلك بناء على أن اللغة اصطلاحية  
 ورد بأن فيه فتح باب لا يستد (وفي  
 قبول دعواه الظهور في مقصده)  
 يكسر الصاد (دفعاً للأجلال لعدم  
 الظهور في الاسترخاء) أي لو  
 وافق المستدل المعارض بالأجلال  
 على عدم ظهور اللفظ في غير مقصده  
 وادعى ظهوره في مقصده فقبل  
 يقبل دفعاً للأجلال الذي هو خلاف  
 الأصل وقيل لا يقبل لأن دعوى  
 الظهور بعد بيان المعارض  
 الأجلال لا أنزلها وإن كانت على  
 وفق الأصل (ومنها) أي من  
 القواعد (التقسيم وهو يكون  
 اللفظ) الموردي في الدليل (متروكة)  
 بين أمرين) مثلاً على الدواع  
 (أحدهما ممنوع) بخلاف  
 الآخر المراد

لانه ليس يعابلا بشرط بل بشرط اختيار ومثاله في أكثر من أمرين لو قيل في المرأة المكلفة  
عاقلة يصح منها النكاح كقول المعترض العاقلة بما يعنى أن لها تجربة  
أولها حسن رأى وتديبرا ولها عقل غير يرى والأولان ممنوعان والثالث مسلم ولا يكفي  
إذا الصغرة لها عقل غير يرى ولا يصح منها النكاح وتعلمون بذلك انما يناسب  
جعلهم المنوع في كلام المصنف هو المراد وسيأتى ردّه قاله شيخ الاسلام قلت الرد الذي  
أشار اليه هو قوله عند قول الشارح بخلاف الآخر المراد منه في وصف الشارح  
الآخر أى المسلم بالمراد إشارة الى ردّ قول الزركشي ومن تبعه ان المراد هو المنوع  
للمسلم لأن جواب المصنف انما يقيد عرض المستدل على قوله لا على قوله لم يملك قواهم  
على أن العلة عند المستدل مأموع والجواب لا يقيدها وانما يقيد الجواب بآثارها بما  
من مسائل العلة فتقوله المراد أى للمستدل لئلا يعترض اه وحاصله أن جواب المصنف  
المذكور انما يأتى على أن يكون المراد بالمنوع في كلام المعترض هو المعنى الذى  
لم يرد المستدل لأن حاصل الاعتراض أن يقول المعترض للمستدل ان اللفظ الذى  
أوردته في دليلك متردد بين مرادك وغيره وان كان جملة على غير مرادك ممنوعا هناك لكن  
لما كان اللفظ في حد ذاته مترددا بين المعنيين على السواء لا معنى لجملة على مرادك  
فجملة عليه محل القطع على أحد معنیه المستويين في إطلاق اللفظ عليهما بلا دليل وهو  
تحكم وحاصل الجواب بيان أن اللفظ موضوع للمعنى الذى أراد فقط وأو أنه ظاهر  
فيه دون المعنى الآخر وأما إذا كان المنوع في كلام المعترض هو المعنى الذى أراد  
المستدل فلا يقيد الجواب المذكور لأن حاصل اعتراضه حينئذ أن يقول اللفظ المذكور  
وان كان مترددا بين مرادك وغيره لكنه لا يصح جملة على مرادك فتعين جملة على الغير  
وليست العلة موجودة في ذلك الغير فالناسيب حينئذ الجواب ببيان وجود العلة فيه هذا  
ايضاح ما أشار اليه وفيه أن يقال إذا كان المعترض مسلما ان محل اللفظ على غير مراد  
المستدل ممنوع لم يبق للاعتراض معنى ولا حاجة الى الجواب المذكور ولا يصح قول  
المعترض ان محل اللفظ على مراد المستدل محل لا دليل عليه لاجتماع الدليل وهو عدم صحة  
ارادة المعنى الآخر كما هو قضية تسليمه المذكور ولذا قال العلامة قدس سره ما حاصله  
ان ظاهر كلام الشارح أن الاحد المذكور ممنوع عند المعترض والمستدل جدعا وان  
معنى قوله الآخر المراد أى للمستدل عندهما قال وهذا عندى تهافت بل سهل أن قوله  
حينئذ لعدم تمام الدليل معه لا يحنى ما فيه اذ حيث سلم المعترض ارادة أحدهما للمستدل  
وتعاقب المنع بغيره عنده فكيف لا يكون تاما والذي يظهر لى أن معنى المتن أن أحدهما أى  
المراد للمستدل ممنوع أى عند المعترض والآخر الغير المراد غير ممنوع عند المعترض  
وهذا معنى صحيح حسن ويؤيده تعبير العبد وتنبهه وفى النكال ما يوافق ما قاله العلامة  
ولا يحنى أنه الظاهر وأن جواب المصنف مناسب له اذا حاصله ردّ دعوى المعترض ان

ما أراده المستدل غير مراد من اللفظ بأه المراد منه بسبب أن اللفظ موضوع له فقط أو  
 ظاهر بقرينة وإن كان موضوعا له وغيره خلافه لأن اللفظ به سمى هـ استعماله في السلام  
ب قوله لأنه لا يعترض المراد أي بل يعترض غير المراد بمعنى قوله وبين الوضع والظهور  
 أي لأن الدعوى بدون بيان غير كافية قوله ثم المنع لأنه يعترض الحكاية أ الخ المراد بالمنع  
 مطلق الاعتراض سواء كان معناه المعنى المعروف أم لا بدليل الأقسام التي ذكرها والمعنى  
 ثم الاعتراض لا يعترض الحكاية أي لا يتوجه عليها بل يعترض الدليل أي يتوجه عليه  
 وقوله أي حكاية المستدل للأقوال أي ولومع أدلتها فلا يتوجه المنع على الأقوال ولا على  
 أدلتها الحكيم ما لم ينصب نفسه لاختيارها فقول المصنف بل الدليل أي الذي أقامه  
 رآه هـ مطابقا واعلم أن المنع الذي لا يعترض الحكاية هو المنع بمعنى الاعتراض المقسم  
 إلى الأقسام التي تؤخذ من كلام المصنف اما المنع بمعنى طلب تصحيح الحكاية فيعترض  
 الحكاية ولذا قال الضعيف آذاه ولا يمنع النقل والمذمى الانحياز إذا المنع طلب الدليل على  
 مقدمته أي مقدمة الدليل وذلك المعنى المجازي للمنع هو بالنسبة للنقل طلب تصحيحه  
 وبالنسبة للمذمى طلب الدليل عليه سمى قوله أما قبل غممه أي قبل استنجاهه فبدخل  
 منع المقدمة الأخيرة وقوله لمقدمة المراد بها ما يتوجه عليه الدليل فتتوالى مقدمات الدليل  
 وشرائطها كإيجاب الصغرى وكلمة الكبرى مشددا في الشكل الأول والمراد بها أيضا  
 ما يشمل الواحد والآخر من الواحدة كل منع التوجه إلى كل من مقدمات الدليل فانه من  
 أفراد المنع فالمراد بالصدق عليه مقدمة الدليل أهم من أن يكون بعض مقدمات الدليل  
 أو كل واحدة منها كآثارها على ذلك وبعبارة السمرقندي والمنافضة هي منع مقدمة الدليل  
 قال السعودي كغيره أي بعض المقدمات أو كلها على سبيل التفصيل والتعيين اه وقول  
 المصنف لمقدمة منه أي يعترض واللام تعطيلية وفيه مضاف محذوف أي منع مقدمة  
 أو متعلق بالمنع المقدري قوله بل يعترض فإن ضميره يعود بالمنع لكن يلزم على هذا عمل  
 ضمير المصدر سمى قوله أو مع المستند الاستدلال بذكره المنع لزمه أنه يستلزم تقييد  
 المنوع وله صور خمسة بالاحتمال العقلي لأنه إما أن يكون مساويا لتقييد المنوع أو  
 أخص منه مطلقا أو أعم كذلك أو أعم من وجهه وأخص من وجهه أو مبنيًا عليها صورتان  
 لا يجوز الاستناد به ولا يقع العمل باطلا وهما الأعم من وجهه والمباين وأما  
 الأعم مطلقا لا يجوز الاستناد به ولكن يقع العمل باطلا والأخص مطلقا بالهـ  
 وأما المساوي فيجوز الاستناد به وينفع العمل باطلا قوله كذلك كذا مثال للمنوع  
 وقوله لم لا يكون الأمر كذا مثال للمستند قوله أي يسمى بذلك) ويسمى أيضا بالتقييد  
 التفصيلي قوله لا يسميه المحققون أي لاستلزامه الخطأ في البحث ومحل ذلك ما لم يقم  
 المستدل دليلا على تلك المقدمة التي ضمنها المعترض فإن أقامه فلم يعترض حينئذ  
 الاستدلال على استقامة المقدمة المذكورة ويكون ذلك معارضة في المقدمة وهي جائزة

(والاحتار وروده) لعدم مقام  
 الدليل معه وقبل لا يرد لأنه  
 يعترض المراد (وسواء أن اللفظ  
 موضوع) في المراد (ولو عرفنا)  
ك كما يكون لفظة (أو) أنه  
 (ظاهر ولو بقرينة في المراد)  
 كما يكون ظاهره بغيره وبين الوضع  
 والظهور (ثم المنع لا يعترض  
 الحكاية) أي حكاية المستدل  
 للأقوال في المسئلة المبحوث فيها  
 حتى يختار منها قولاً ويستدل  
 عليه (بل) يعترض (الدليل) أما قبل  
 غممه لمقدمة منه أو بعده أي  
 بعد غممه (والأول) وهو المنع  
 لتمام المقدمة (أما) منع (بجزء  
 أو) منع (مع المستند) والمنع مع  
 المستند (كلا نسلم كذا  
 ولم لا يكون) الأمر (كذا أو)  
 لنسلم كذا و (أما يلزم كذا  
 لو كان) الأمر (كذا وهو) أي  
 الأول بضميه من المنع الجزئي  
 والمنع مع المستند (المنافضة) أي  
 يسمى بذلك (فإن استبح) المنع  
 (لا تمام المقدمة) التي ضمنها  
 (فغصب) أي فاحتجابه لذلك  
 يسمى غصبا لأنه غصب لمنصب  
 المستدل (لا يسميه المحققون) من  
 النظر فلا يستحق جوابا

وعبارة بعض مقدمات البصث واما باطله الدليل على نقي مقدمه من مقدمات الدليل  
 وذلك اما ان يكون بعد اقامة العطل دليلا على استبها وهو المعارضة في المقدمه فيدخل  
 في اقسام المعارضة واما بان يكون قبلها وهو القصب الغير المسروع لاستزامه الخيط  
 في البصث اه (قوله والثاني اماع منع الدليل الخ) قال الكمال واعلم ان اتسبه بكلمه مع  
 في قوله اماع منع الدليل لا يلائم جعله المقسم منع الدليل اذ لا معنى لكون الشيء مع  
 نفسه والثالث ان يجعل المقسم منع الدعوى كما يقال ثم المنع أي المنع الدعوى لا يعترض  
 الحكاية بل الاستدلال اماع منع مقدمه معينه الخ اه قال سم وأقول اما قوله اذ لا معنى  
 لكون الشيء مع نفسه فقد اجاب عنه شيخ الاسلام حيث قال مانصه قوله ثم المنع أي  
 الاعتراض يمنع أو غيره فاعل يعترض المنع بهذا المعنى لا بالمعنى المصطلح عليه فقط لثلا  
 يؤل المعنى في قوله الا في والثاني اماع منع الدليل أو مع تسليمه الى أن يكون الشيء مع  
 نفسه أو مع ضده ولا معنى له وبذلك يسقط قول العراقي كان ينبغي الاقتصار على قوله  
 منع الدليل ولم يظهر لي لفظه مع اه ولا ينبغي أن حاصل ما اجاب به حمل قوله والثاني على  
 المنع الغير المصطلح عليه فقوله والثاني اماع منع الدليل من قبيل كون الشيء مع فرده وهو  
 صحيح لان الشيء صاحب فرد لانه في ضده وقوله أو مع تسليمه لا يلزم منه كون الشيء مع  
 ضده لان تسليم الدليل لايضاد المنع معنى مطلق الاعتراض لانه يجمع معه كافي المعارضة  
 فانما يجمع تسليم الدليل مع أنها منع بمعنى مطلق الاعتراض وانما يضاف فرده وهو المنع  
 الخاص الذي هو منع الدليل هذا ولكن قد يمنع سقوط قول العراقي المذكور ويجازى  
 لان ما ذكره تصحيح لم والعسرا لم يمنع معهما بل منع الاحتياج اليها فلا تسكت في ذكرها ثم  
 قد يجاب بان تسكتها المقابلة لقوله أو مع تسليمه واما قوله والايق أن يجعل المقسم منع  
 المدعي فبمع حيث لان المنع بعد تقييده بكونه للمدعي كيف يصح تقييده بكونه للدليل كما  
 هو لازم على هذا التقدير اذ المعنى عليه بل منع المدعي يعترض الدليل فيصح حينئذ  
 في تخصيصه الى التكلف قد تأمل سم قلت بعد هذا كله لم يظهر للفظه مع فائدة والقول  
 بأن فائدتها المقابلة لقوله أو مع تسليمه يقال عليه لا فائدة أيضا ~~ذكر~~ ها في قوله  
 أو مع تسليمه حتى يحتاج لذكر ما يقابلها فكان الاقيد والواضح حذفها في الموضوعين  
 (قوله وصورته أن يقال الخ) لصورة أخرى أيضا وهي أن يقال دليلك احدي مقدمته  
 أو مقدماته فائدة فانقض الاجالي له صورتان كما ذكره علماء البصث قوله الذي هو منع  
 بعد عام الدليل لمقدمه معينة منه) قال الكمال ونسبه شيخ الاسلام ظاهرا أنه يعتبر في معنى  
 النقض التخصيلي كون المنع بعد عام الدليل في معنى المناقضة كونه قبل عام الدليل  
 وليس كذلك بل المناقضة والنقض التخصيلي اسمان لمنع المقدمه المعينه قبل تمام الدليل  
 أو بعده اه وعبارة بعض مقدمات الآداب فالمناقضة وتسمى نقضا تفصيليا ومنعها أيضا  
 وهو أكبر استعمالا هي منع مقدمه معينة والمراد ما يتوقف عليه صحة الدليل مادة أو

وقيل يسمع فيه تحققة (والثاني)  
 وهو المنع بعد عام الدليل (أما مع)  
 منع الدليل بما على تخلف حكمه  
 فانقض الاجالي) وصورته  
 أن يقال ما ذكرته من الدليل غير  
 صحيح لتخلف الحكم عنه في كذا  
 وصف بالا جالي لان جهة المنع  
 فيه غير معينة بخلاف التخصيلي  
 الذي هو منع بعد عام الدليل  
 لمقدمه معينة منه

صورة أعني طلب الدليل على حصتها ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد أو قد ينفع أن نلاحظه  
 ما ذكر لأن الذي هو الخ وقع صفة للنقض التخصيص والاصل في الصفة هو التخصيص  
 دون الكشف والتفسير فهو الظاهر فيكون فيه اشعار بعدم انحصار النقض التخصيص  
 في هذا القسم ولعل وجه اقتضائه عليه سائر كونه للنقض الإجمالي في كونه بعد علم  
 الدليل فخاصية تخصيصه بالفرق قاله (قوله أوسع لغيره) لا يقال كيف جعل هذا قسمًا  
 من الاعتراض على التقليل مع أنه مسلم لا نقول بل يجعله قسمًا من ذلك بل من مطلق  
 الاعتراض فهو هنا وارد على المدلول لا على الدليل فله شيخ الاسلام قلت لا ريب أن  
 المقسم هو الاعتراض على الدليل فيلزم وجوده في كل قسم من الأقسام فجعل هذا قسمًا  
 من مطلق الاعتراض وإن كان هو الصواب خلاف صنيع المصنف وقد يقال هو  
 متعلق بالدليل في الجملة لتعلقه بمتعلقه وهو المدلول (قوله أي متى ما قلت) لا اقعدي حل  
 المتن أن يقول أي متى مدلول ما ذكر اه كال وكأنه ملغظه أنه في المتن جعل المتن  
 المدلول حيث قال بما يتأتى ثبوت المدلول وقد يعارض ذلك بأن ما قاله الشارح أدل على  
 المطلوب وأمكن في بيانه لأن التبادر من مدلول ما ذكره الذي هو الدليل هو  
 مدلوله المطابق وهو لا يلزم أن يكون هو المدعى بل قد يكون ملازمه قاله (قوله ويحلى  
 المنوع الدفع بدليل) يعني أن يكون المراد بالمتع هنا المتع الخاص لا مطلق الاعتراض  
 بدليل قول الشارح ولا يكفيه المنع ضمن مطلق الاعتراض المعارضة ويكفيه المنع فيها  
 أخذًا من قول المصنف والشارح ويقلب المعترض بها مستدلا والعكس ومنه النقض  
 وقد قال المضد في آدابه أو نقض بالنقض أو عورض بدليل الخلاف في الصورتين  
 صرت أي المستدل مانعا اه فليست أم لم (قوله بدليل) متعلق بالدفع (قوله إلى الختام  
 المعلق) أي يخرج المستدل فهو مصدر مضاف لمفعوله وقاؤه المعترض (قوله أوالزام  
 المانع الخ) عطف على الختام والمصدر مضاف للمفعول وقاؤه المستدل أي إلى أن يلزم  
 المستدل المانع فالإلزام من جهة المستدل كما أشار به الشارح بقوله من جانب المستدل  
 (قوله إن انتهى إلى ضروري الخ) مثال ما ينتهي إلى ضروري أن يقول المستدل العالم  
 حادث وكل حادث له صانع فيقول المعترض لأسلم الصغرى فيدفع المستدل ذلك المتع  
 بالدليل على حدوث العالم فيقول العالم متغير وكل متغير حادث فيقول المعترض  
 لأسلم الصغرى فيقول له المستدل ثبت بالضرورة تغير العالم وذلك لأن العالم قسمان  
 اعراض واجوام أمّا الاعراض فتغيرها مشاهد كالتيغير بالسكون والحركة وغيرهما فإلزام  
 كونها حادثا وآما الاجرام فانهم ملازمة لثباتها ولا يلزم الحوادث حادث ثبت حدوث  
 العالم ومثال ما ينتهي إلى المشهورة وهي قضية يحكم العقل بها بواسطة اعتراف جميع  
 الناس لمصلحة عامة وغير ذلك كأن يقال هذا أضعف والضعف ينبي الاعطاء اليه  
 فيقول له المعترض لأسلم الصغرى فيقول له المستدل مراعاة الضعيف تحصل

(أوسع تليبه) أي الدليل  
 (والاستدلال بما يتأتى ثبوت  
 المدلول فالعارضه فيقول)  
 في صورتها المعترض للمستدل  
 (ما ذكر) من الدليل (وإن دل)  
 على ما قلت (وعندي ما ينبغي) أي  
 يتفق ما قلت ويذكره (ويقلب)  
 المعترض بها (مستدلا) والعكس  
 (وعلى المنوع) وهو المستدل  
 (والدفع) لما اعترض به عليه  
 (بدليل) ليسم دليله الأصلي  
 ولا يكفيه المنع (فإن منع ما  
 فكما من المنع قبل تمام الدليل  
 وبعد تمامه الخ) وهكذا أي  
 المنع ثالثا وأصلح الدفع وهو  
 (إلى الختام المعلق) وهو المستدل  
 (أن انقطع المتنوع أو الزام المانع)  
 وهو المعترض (إن انتهى إلى  
 ضروري) ويقضي بضرورة من  
 جانب المستدل فلا يمكنه  
 الاعتراض لذلك

بالاعطاء اليه والاعطاء اليه محمود عند جميع الناس فإعطاء الضعيف محمود عند جميع  
الناس فينبغي حينئذ الاعطاء اليه وقول المصنف أو يقيني مشهور ظاهر أن القياس  
المركب من يقيني وغير يقيني يسمى يقينيا وليس كذلك بل يقيني ما كانت جميع مقدماته  
يقينية وأما ما كانت بعض مقدماته يقينية فليس من اليقيني لأن المركب من اليقيني  
وغير اليقيني غير يقيني كما هو مقرر (قوله خاتمة القياس من الدين وثالثها الخ) حاصل  
كلام الزركشي أن هذه المذاهب للمعتزلة وتسهل السوطي فقال اختلف في القياس هل  
هو من دين الله على مذاهب المعتزلة قلها أو الحسين في المعتقد أصحها في جمع الجوامع  
ثم قال الزركشي والحق إن عتوا أي بالدين الأحكام المقصودة لأنفسها  
بالوجوب والتدب فليس القياس كذلك فليس دين وان عنوانا مقصودا به فهو دين الله  
ولما كان كونه من الدين ظاهر أموافقا لعد أهل الحق صحبه المصنف ولم يبال بكون  
ذلك منقولا عن المعتزلة على أنه يقتل أنه رأاه لاهل الحق أيضا سم (قوله لاهل ما موريه)  
فيه إشارة إلى الخامس من الشكل الأول تقريره القياس مأموريه وكل مأموريه من الدين  
دليل الكبرى أن الدين ما يدان الله به أي بطاعه وكل مأموريه يدان الله به أي بطاعه لانه  
بامتثال أمره يكون مطيعا له ولظهور الكبرى ودليلها تركه كجما ودليل  
الصغرى ما ذكره من الآية لكن يجب فيه ما أن الاعتبار يجوز أن يكون المراد به في الآية  
الاتصاف فلا تدل على القياس سم وقيل يجب بأن الاتصاف مشتمل على القياس أيضا فان  
من رأى شخصا به عقاب بسبب ما وقع منه من الخلق يقول لو فعلت مثل فعله لخلى  
مثل ما حل به فالاعتبار لا يخرج عن قياس الشيء الذي قلنا مثل (قوله ثابت مستمر) أي  
مستحق في الواقع غيره منقطع وقد يقال أن ذكر الأول استدلال لزومه لنا في الآن يقال  
ذكره مع ذلك إشارة إلى اعتباره في مفهوم الدين ولدفع توهم أن المراد المستمر ما لو وجد  
كان مستمر فيصدق بالمنعدم بئى ههنا بحث وهو أنه أنريد بالمستمر ما يكون فعله مستمرا  
في كل وقت فمن الدين قطعنا ما لا يكون كذلك وإن أردت ما يتكرر فعله فالقياس كذلك  
لانه يتكرر بتكرار الحاجة فهو كقبي الاستخارة مثلا يتكرر بتكرارها وإن أردت به  
ما يكون مشروعا في حق كل أحد أو في حق الأكثر أو ما لو وقع دأما من الدين قطعنا ما ليس  
كذلك وإن أردت به غير ذلك فليس قلنا مثل قاله سم (قوله والقياس ليس كذلك)  
أي ليس ثابتا مستمرا أي لم يجمع فيه الأمر أن تختلف الثاني أعني الاستمرار وعنه هذا هو  
الظاهر لتحقق وقوعه وتحقيق الاستغناء عنه في الجملة كما يفيد قوله لانه قد لا يحتاج  
اليه أي فلا يكون مستمرا وإن كان ثابتا واحتمال ان معنى ليس كذلك أنه ليس ثابتا  
مستمرا بمعنى اتفاه كل من الأمرين عنه لانه قد لا يقع مطلقا بالنسبة لبعض الأوقات  
أو بالنسبة لبعض الناس أو لبعض المسائل فليحذف اسم (قوله حيث يتعين) فينبغي أن  
المراد بتعيينه للاستدلال كما يفهم من قول الشارح بأن لم يكن للمسئلة دليل غيره ولا يفجر

• (خاتمة) •

(القياس من الدين) لانه مأموريه  
لقوله تعالى فاعبروا بالاولى الايام  
وقيل ليس منه لأن اسم الدين  
انما يقع على ما هو ثابت مستمر  
والقياس ليس كذلك لانه قد  
لا يحتاج اليه (وثالثها) منه (حيث  
يتعين) بأن لم يكن للمسئلة دليل  
غيره بخلاف ما إذا لم يتعين لعدم  
الحاجة اليه

أن لا يكون له دليلا لا يقتضي كونه فرض عين سم (قوله كما عرف من  
نعره) قال العلامة يعني بأنه من أدلة الفقه الاجالية وهذا يقتضي ان الأدلة  
هي نفس الكتاب والسنة والاجماع والقياس والصواب ان أدلة الفقه الاجالية هي  
القواعد الباحثة عن أحوال هذه الأدلة أو العلم بتلك القواعد الى آخر كلامه وتعبه  
سم بأن ما نحن محال على تعريف الاصول السابق وصبي علمه وقد فسر الاصوليون  
الأدلة فسه تلك المقررات وفي ذلك التعريف مسامحة كما أشار اليه الشارح هناك وقد  
قررناه هناك بحيث خلس منه أن المراد أن أصول الفقه هي القواعد المذكورة فلهذا  
فيه تلك المسامحة أيضا اما بهذا المضاف من قوله والقياس والتقدير ومباحث  
القياس أي المسائل التي يبحث فيها عن أحواله واما من قوله من أصول الفقه والتقدير  
من موضوع أصول الفقه أو من أجزاء أصول الفقه لما تقرر من أن الموضوعات  
من أجزاء العلوم فان قيل قضية هذا أن القياس عند الامام ليس من موضوع الاصول  
وعلى هذا لا يكون اثبات حجته من الاصول وهو مناف لقول الشارح في تقريره بوجه  
وانما يبين في كنهه لتوقف غرض الاصولي من اثبات حجته المتوقف عليها الفقه على  
بانه فانه كما قال شيخنا الشهاب بقصد ان اثبات حجته من أصول الفقه وفاقا ومن لازم  
ذلك كون القياس موضوعا لانه انما يثبت في الفن عن أحوال موضوعه فلما قد نفع أنه  
يقصد بذلك ويلتزم أن غرض الاصولي أهم من أصول الفقه وانه ليس كل ما توقف عليه  
الفقه يكتفي من أصول الفقه ألا ترى الى أن طرق الاستفاد وطرق المستفاد عما  
يتوقف عليها الفقه وليست من الاصول عند المصنف كما تقدم بيانه أول الكتاب وبقال  
مراد الامام ان يان نفس القياس وبيان أركانه وشروطه وأقسامه ونحو ذلك ليس  
من أصول الفقه وان كان يان حجته منه فلا ينافي انه من موضوع الاصول لكن قول  
الركن مافيه شبهة أي الامام أن أصول الفقه أدلته وأدلتها انما تطلق على المقطوع  
بها والقياس لا يفيده الا لظن وهذا ممنوع لأن القياس قد يكون قطعيا سلمنا لكن لانلم  
أن أصول الفقه عبارة عن أدلته فقط سلمنا لكن لانلم أن الدليل لا يقع الاعلى المقطوع  
به ٥١ يدل على أن يان حجة القياس ليس من الاصول سم (قوله وانما يبين في كنهه)  
أي مفهوما وادراكا وشروطا واحكاما (قوله من اثبات الحجج) يان لغرض الاصولي وقوله  
المتوقف تحت سبيل لقوله حجته وقوله الفقه فاعل بالمتوقف وقوله على بيانه متعلق بتوقف  
من قوله لتوقف والضمير في بيانه القياس (قوله يقال انه دين الله) أي يجوز أن يقال  
ذلك (قوله وشريعة) نفس الدين هنا (قوله ولا يجوز أن يقال فاه الله) أي يحرم ذلك  
كما هو المتبادر من نفي الجواز وقد يتجه أن يقال ان قصد فاعل ذلك ان الله تعالى قال ذلك  
صريحا بأن دل عليه بقوله يحضه فالعزم واضح لانه كذب على الله وان قصد أنه دل عليه  
وأرشد اليه بحكم المقيس عليه ودليله فينبغي عدم التعريم ويبقى الكلام حال الإطلاق

(و) القياس (من أصول الفقه)  
كما عرف من تعريفه (خلافا  
لامام الحرمين) في قوله ليس منه  
وانما يبين في كنهه لتوقف غرض  
الاصولي من اثبات حجته  
المتوقف عليها الفقه على بيانه  
(وحكم المقيس قال السعداني يقال  
انه دين الله) وشريعة (ولا يجوز  
أن يقال فاه الله) ولا يروى لانه  
مستبعد لانه ومن

وهو محل نظر وقد يترجم فيه عدم التصرم لقيام الاختلال الا في وعدم تعدد الكذب على  
انه قد يتوقف التصرم في القسم الاول اذا قال ذلك بناء على علمه لان كل شيء فيه حكم  
قلبي ميسر حكم قاله الله ولهذا قالوا ان القياس مظهر للحكم لانه وحده غاية الامر انه قد  
لا يكون ما ظهره الله اس هو حكم الله في الواقع فاذا علم أحد ان حكم القياس في الواقع  
هو ما ظاهره الله اس هو حكم الله في الواقع فاذا علم أحد ان حكم القياس في الواقع  
لا يقال الحزمة من وجهه آخر وهو نسبة القول العقلي كما هو المتبادر من القول الى  
الله لا يقول لواقع في هذا المقدار التصرم لحرم هذا القول بالنسبة لحكم القياس عليه  
ايضا فلنأمل فانه سم قلنا يكون مجرد القول بالحق لا يحرم مجوز النسبة قول ذلك  
المقنن لله تعالى محل وقف قتال (قوله على الجهل يدس) محل كونه فرض كفاية على  
الجهل يدس بالنسبة للمقنن اذا تعلق بواجب وامان النسبة لهم فينبغي أن يكون فرض  
عين على كل منهم لا مشاع قلنا بدعهم بعضا (قوله بأن لم يجد غيره في واقعة) أي وأراد  
العمل هو والخطا الذي يطلب منه البيان اما لو اراد الاعراض منه حيث يجوز ذلك  
لم يحجب مطلقا فضلا عن تعيينه قاله سم (قوله أي يصير فرض عين عليه) أشار بذلك الى  
أن التعيين على خلاف الاصل وانما حصل بطريق الضرورة سم أي فسقة تفعل في كلام  
المصنف للضرورة أي يعرض له التعيين كتحجير الطين أي صار حرا أي عرضت له التجربة  
(قوله أي الفائه) فسيبره لان ثبوت القارق في الجملة من ضرورة التعبد اذا تواتر رأسا  
أثبت التعبد فليس المراد بنفيه انتفاء ثبوته بل انتفاء تأنيده وهو معنى الفائه فكان المتن  
على حذف مضاف سم (قوله أو كان ثبوت القارق الخ) نحو يل للعبارة عن ظاهرها  
الموهوم للتساق لا قصده عود ضمير كان الى نقي القارق وهو فاسد لان ما كان نقي القارق  
فيه احتمالا لضعفها وانفي لا الخلق وكأن المصنف اتكل على ظهور المعنى وصحة عود  
الضمير على المضاف اليه وان كان الاكثر عود على المضاف (قوله في الفائه القارق) أي  
الذي كور في المسلك العاشر (قوله كقياس العيب على العوراء الخ) وجه القارق فيه  
ان قال العيباء ترشد للمعنى الحسن بخلاف العوراء فانها تؤول الى بصرها وهو ناقص  
فلا تسمن فيكون العوراء مظنة الهزال وجوابه ان المظنور اليه في عدم الاجراء نقص  
الجمال بسبب نقص تمام الخلقة لانه السمن (قوله وهو ما كان احتمال تأثير القارق  
فيه قويا) قال شيخ الاسلام أي وكان احتمال نقي القارق أقوى فيه ليصح القياس اه  
وكان وجه ذلك ان القياس فرع ترجع عدم القارق اذ لو تساوى احتمال تأثير القارق  
وعدم تأنيده لم يكن الفارقة لانه ترجيح بلا مرجع ثم قال شيخ الاسلام وقد يؤخذ من هذا  
شعور الخفي للنسبة لان احتمال تأثير القارق فيه قوي ولذا ذهب جمع الى رده واحتمال  
نقي القارق أقوى والابصر القياس عندنا ومعلوم عدم شعور الخلق لما اذا لا يصدق عليه  
ضابطه الذي كور كما هو ظاهر وقد يقال مثل ذلك فيما جمع بمجرد الاسم أو الوصف للقوى

(ثم القياس فرض كفاية)  
على الجهل يدس (يعين على مجتنب)  
اضاح السه بأن لم يجد غيره  
في واقعة أي يصير فرض عين  
عليه (وهو محل رضى فالجلى)  
ما قطع فيه نقي القارق (أي بالفائه)  
(أو كان ثبوت القارق أي تأنيده)  
فيه (احتمالا ضعيفا) الاول  
كقياس الامة على العبدى تقوم  
حصة الشريك على شريكه المتفق  
الموسر وعتقه عليه كما تقدم  
في حديث العيصين في الفائه  
القارق والثاني كقياس العيباء  
على العوراء في المنع من التضيعة  
الثابت بحديث السنن الرابع  
أربع لا تجوز الاضاح العوراء  
التي عورها الخ (والخفي خلافه)  
وهو ما كان احتمال تأثير القارق  
فيه قويا كقياس القتل يقتل على  
القتل عمد في وجوب القصاص



وقد قال أبو حنيفة بعدم وجوبه في المنقل (وقيل الجلي هنا) أي الذي ذكره (والجلى الشبه والواضح بينهما وقيل الجلى القياس) (الاولى) قياس الضرب على التأنيف في التصريم (والواضح المساوي) قياس اوراق مال النعيم على كله في التصريم (والجلى الآدون) قياس التفاح على البر في باب الربا كما تقدم ثم الجلى على الأقل يصدق بالاولى كالمساوي فليأتى (وقياس العلة ما صرح به) كان يقال يحرم التبدد كالمهر للاسكار (وقياس العلة ما صرح به) ما جمع فيه بلازمها فانظرها في حكمها (العلة والعلة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الاخيرين منها دون ما قبله كدلالة عليه الفاء مثال الاول أن يقال التبدد حرام كالمهر بجامع الرائحة المشتقة وهي لازمة للاسكار ومثال الثاني أن يقال القتل يقتل بوجوب النصاص كالقتل بعدد بجامع الاثم وهو أثر العلة التي هي القتل العمد العمد وان مثال الثالث أن يقال تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في الصورة الاولى والقتل منهم في الثانية

على القول باعتبارها فليأتى اه وبيّن مما شمله الخلاف ما قطع فيه بالفارق ووجه ترك الشارح اياه عدم صحة ارادته لفساد القياس حيث دل الكلام مع صحة القياس كما علم مما تقرّر سم (قوله وقد قال أبو حنيفة بعدم وجوبه في المنقل) جعله كشيء العمد وفرق بينه وبين المحدثين المحدث وهو المنقل للأجزاء موزعة للقتل والمنقل كالمصاالة موزعة للتأديب بالاصالة لعدم تفرق الاجزاء وبأن المراد بالمنقل الملق بالحد ما يقتل غالبا كالمجرم والديوس الكبير ونحوهم الحدار شيخ الاسلام (قوله أي الذي ذكر) يعني ما قطع فيه بنى الفارق وكان ثبوته احتمالا ضعيفا (قوله والواضح بينهما) المفهوم منه ان المراد بينهما ما عدا ما اقتدر ج فيه ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا عدا الشبه ان شمله على ما تقدم وما كان الجمع فيه بجمرة الاسم الملق والوصف اللغوي وقيل يستل عدل ذلك من الواضح مع عد الشبه من الخلق (الآن يكون الكلام في عدا ما كان الجمع فيه بجمرة ما ذكر فليأتى سم (قوله ثم الجلى على الاول الخ) قضيته ان الجلى على الثاني والثالث لا يصدق بما قاله وهو كذلك في الثالث لان الجلى على الاول أعم منه على الثالث لا يتناولوا ويتناول الواضح فيه وما في الثاني ممنوع لاحد تعرض الجلى فيه وفي الاول وعليه فالمراد بالخلق فيما والواضح في الثاني قياس الآدون لكنه في الخلق في الثاني أدون منه في الواضح اه شيخ الاسلام (قوله فليأتى) أشار بالتأمل إلى أن في صدقه الاولى خفاء لأن القطع بنى الفارق أي ثبوته ضروريا يتبادر منه المساواة اذ قولك لا فارق بينهما غاية انها سواء وذلك ظاهر في غير الاولى فوجه صدقه بالاولى ان معنى كونها مساوية للمساواة في الحكم أي ثبوته لا في علة فقد تكون هي في الفرع أقوى منها في الاصل وان كانا سواء في أصل ثبوت الحكم فاه العلامة وهو اولى بما قاله الكمال فراجع (قوله وقياس العلة ما صرح به) قال شيخ الاسلام قياس العلة هنا شامل لما اذا كانت المناسبة في علة ذاتية وضعية اتفقوا على عمن قاس العلة في قولهم ولا يصار الى قياس الشبه مع امكان قياس العلة انتهى وقضيته قبول قياس العلة هنا للشبه بما على أن في مناسبة بالتبع كما أقاده قوله في سلك الطرم مانعه من غير مناسبة أي لا باذات ولا بالتبع فخرج بقضية المسالك ثم في كون المناسبة بالتبع موجودة في جميع افراد الشبه توقفت فاه لا يظهر في نحو الشبه الصوري فليأتى سم (قوله ما جمع فيه بلازمها) المراد بالالزام الالزام العلى أو العادى فان الرائحة المشتقة لازمة عقلأ أو عادية للاسكار المخصوص أي الماتى اصابة فليأتى كالاتم في المثال الا في فاه أيضا لازم أي شرعي وانما قيدنا الاسكار بالمخصوص لتلاطيل اللزوم بنحو الحشيش فاه مسكر مع انتفاء الرائحة المشتقة فليأتى سم (قوله العلة والعلة) أي لا دلالة بما قدرتهم (قوله بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك) أي في القطع والقتل (قوله وهو حكم العلة) الضمير لوجوب الدية (قوله التي هي القطع منهم) أي

خطأ وكذا قوله وأقتل منهم (قوله من القصاص والدية) بيان لموجبي الخيانة وقوله القارق بينهما أي الموجبين وقوله على الآخر أي الموجب الآخر متعلق باستدلال بواعلم أن كل من قتل الجماعة بالواحد في العمد وجوب الدية بالقطع عليهم في الخطأ أمر ثابت معلوم من الشرع وأما قطع الجماعة بالواحد فيجهول حكمه من النصوص الشرعية فأنبت به لوم وهو وجوب الدية عليهم بالقطع فلا يقال الاستدلال بأحد الموجهين على الآخر تحكم (قوله والقياس في معنى الأصل) اعلم في ذلك لكون الفرع فيه بمنزلة الأصل لثني القارق بينهما فتقوله والقياس في معنى الأصل أي والقياس الكائن في معنى الأصل أي بمنزلة (قوله ويسمى بالخطي كما تقدم) قال العلامة الذي يسمى به فيما تقدم هو ما قطع فيه بنى القارق أو كان تأثيره ضعيفا وهذا الذي هنا أعظم من ذلك اه وقد يقال مع تسليم أن هذا أعظم من ذلك لم يقدح ذلك في قوة كاتقدم بنا على أن المراد أنه تقدم في الجملة لتقدم بعض أنواعه سم (قوله كقياس البول في آناه وصبه الخ) البول هنا بلعنى المستدرى والضمير فيه وراجع إليه بمعنى العين فهو من قبيل الاستخدام سم (قوله في مقصود المنع) هو افساد الماء أو تقذيره وقوله الثابت ثبوت المنع (قوله وهو دليل الخ) ظاهرا من الاستدلال عبارة عن نفس الدليل المذكور وأنه ليس على حذف الخفاف أي ذكر دليل وهو كذلك كما صرحوا به قال ابن الحاجب يطلق أي الاستدلال على ذكر الدليل ويطلق على نوع خاص منه أي من الدليل وهو المقصود أي ههنا انتهى ولأشكال في ذلك لأنه أمر اصطلاحى وغاية ما يقبل أنه منقول اصطلاحى فيحتاج إلى المناسبة بين المعنى الاصطلاحى والمعنى الأصلى كما هو حق سائر المتعولات والمناسبة هنا في غاية الوضوح كالأختي سم (قوله وقد عرف كل منها) كذا في العمد وذلك أن تقول المذكور في تعريف المصنف لفظ النص أنه يطلق أيضا به ما لا يحتمل الامع وأحد الآخر منه هاعلى أنه أراد به الكتاب والسنة فتقوله فلا يقال الخ محل بحث اللهم إلا أن يجاب أن المتبادر من لفظ النص هو الكتاب والسنة ويأذن قرنه بلفظ الاجماع والقياس قرن نفعي أراد بذلك بناء على أن المتبادر من القرون به ما هو ذلك فلتأمل سم (قوله فيدخل فيه القياس الاقتراني الخ) هذا بناء على أن الدليل المأخوذ في التعريف أعظم من الدليل اصطلاحا لتقدم تعريفه بقول المصنف والدليل ما يمكن التوصل بصريح التعريف الخ فالجليل عند الأصوليين بسيط بخلافه عند المناطقة كما تقدم وأعل ما هاهنا اصطلاح آخر للأصوليين (قوله وهما نوعان من القياس المنطقي) قال الكمال بهم أن القياس المنطقي غير منقسم فيما وليس كذلك بل هو منقسم فيهما وأما قياس الخلف فهو عند المنطقيين من لواحق القياس وفوائده وليس داخلا في معناه اه (قوله متى سلمت) لم يقل متى سلم أن المنع كإيراد على مقدمة الجليل يرد على الدليل نفسه واهل انحال بقول ذلك لأن منع مقدمة الدليل مانع من اتساعه وأما المنع

وحاصل ذلك استدلال بأحد موجبي الخيانة من القصاص والدية القارق بينهما الصمد على الآخر (والقياس في معنى الأصل) هو (الجمع بنى القاروق) ويسمى بالخطي كما تقدم كقياس البول في آناه وصبه في الماء الراكد على البول فيه في المنع يجامع أن لا قارق بينهما في مقصود المنع الثابت بحدوث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يسأل في الماء

الراكد

• الكتاب الخامس في الاستدلال وهو دليل ليس بنص من كتاب أو سنة (ولا إجماع ولا قياس) وقد عرف كل منها فيما تقدم فلا يقال التعريف المشغل عليها تعرف بالجوهول (فيدخل فيه القياس الاقتراني) (والقياس الاستثنائي) وهما نوعان من القياس المنطقي وهو قول مؤلف من قضائين ثلث

لزم عنه لذاته قول آخر فان كان  
اللازم وهو النتيجة أو نتيجته  
مذكورا فيه بالقوة فهو  
الاستثنائي والافاقراطي مثال  
الاستثنائي ان كان التبدد مسكرا  
فهو حرام ولكنه مسكر ينتج فهو  
سرام أو ان كان التبدد حافو  
ليس بمسكر ولكنه مسكر ينتج فهو  
ليس بمسكرا مثال الاقراطي كل نبيذ  
مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل  
نبيذ حرام وهو مذكور فيه بالقوة  
لا بالفعل ويسمى القياس بالاستثنائي  
لانفاله على حرف الاستثناء أعني  
لكن وبالاقراطي لاقتران اجزائه  
(و) يدخل فيه (قياس العكس)  
وهو إثبات عكس حكمي لثلاثة  
لثما كسهما في العلة كما تقدم  
في حديث مسلم يأتي أحدنا  
شبهوه وله فيها أجر قال أرايت  
لو وضعها في حرام أكان عليه  
وذلك (و) يدخل فيه (قولنا) معاشر  
العله (الدليل يقتضي أن  
لا يكون الامر) (كذا خولف)  
الدليل (في كذا) أي في صورة  
مثلا (لمع) مفقود في صورة  
التزاع (تتبع) هي (على الأصل)  
الذي اقتضاه الدليل مثله أن  
يقال الدليل يقتضي امتناع  
تزويج المرأة مطلقا وهو ما قبله  
من اذلالها بالوطء وغيره الذي  
تأباه الانسية لشرفها

للدليل فان الاستباح فيه حاصل غاية الامر أنه لم يعمل به (قوله لزم عنه) أي عن القول  
وفيه إشارة الى أن المنهج القول الموافق للقياسين على الهيئة الخاصة لا للقياسين مثلا  
باعتبار ذاتهما بدون ضمهما على الوجه المخصوص ولذا قال لذاته أي القول دون أن يقول  
لذاته أي القضايا (قوله وهو النتيجة) أي صورتها بالانضمام (قوله مذكور فيه) أي  
على أنه جزء من نتيجة بخلافه في النتيجة فهو فيها قسبة تامة فالمراد ذكر صورتها بالانضمام كما  
تقدم وقوله بالفعل أي بأن يذكر فيه على الوجه الذي ذكر عليه في النتيجة من الترتيب  
واتصال طريقه ببعضهما وقوله والآي وان لم يكن مذكور فيه بالفعل بل بالقوة بأن لم  
يصل فيه طرفاه (قوله وهو مذكور فيه بالقوة) أي فالنتيجة موجودة فيه بما تتم فقط  
دون الصورة لانها انما تحصل بعد الاستباح (قوله لا يشك على حرف الاستثناء أعني  
لكن) في شرح التذويب لخصم قوله في وجه التسمية بالانضمام على حرف الاستثناء وأنت  
خير بان لكن ليس حرف استثناء وكأنهم بنوا الامر على التسمية فان معنى لكن يشابه  
معنى الاذن كلما ما لرفع وهم يتولون الكلام السابق بئذ هذا غير ظاهر في القسم  
الاول من القياس الاستثنائي أعني ما ذكر فيه عين النتيجة الآن يقال توهم من الشرط  
والتطبيق وجود النتيجة على سبيل التردد والشك فقوله لكن الخ زال ذلك التوهم تأمل ما  
قاله سم (قوله لاقتران اجزائه) أي حدود من الاكبر والوسط (قوله ويدخل  
فيه) أي في هذا الاستدلال (قوله وهو إثبات عكس حكم الخ) الحكم في الحديث المذكور  
هو ثبوت الوزر وعكسه ثبوت الاجر والثاني الوضع في الحرام ومثل ذلك الشيء هو الوضع  
في الحلال الثابتة العكس المذكور وجعل الوضع في الحرام والوضع في الحلال مثلين  
من حيث أن كلا منهما وضع والافهما مضافان في الحقيقة وقوله لثما كسهما أي الحكمين  
وقوله في العلة وهي الوضع في الحرام الذي هو علة ثبوت الوزر والوضع في الحلال الذي  
هو علة ثبوت الاجر فكل من ثبوت الاجر وثبوت الوزر عكس الآخر لأن كلا من الوضع  
في الحرام والوضع في الحلال عكس الآخر فثما كس العليتين المذكورتين مقتضى لكون  
الحكم المقترب على أحدهما عكس الحكم المقترب على الأخرى (قوله معاشر العلماء)  
لم يقل معاشر الاصوليين إشارة الى أن هذا الحكم لا يختص بهم (قوله يقتضي أن لا يكون  
الامر) أي الحكم وهو امتناع تزويج المرأة مطلقا في المثال الا (قوله في صورة) أي  
وهي تزويج الولي لها في المثال وقوله لمع مفقود أي وهو كالعقل الولي في المثال وهو  
مفقود في صورة النزاع وهو تزويجها نفسها وقوله يتتبع هي أي صورة النزاع على الأصل  
الذي اقتضاه الدليل وذلك الأصل هو الحكم المعبر عنه فيما تقدم بالامر وهو امتناع  
التزويج (قوله مطلقا) أي سواء تزوجت نفسها أو زوجها الولي (قوله وهو ما قبله الخ)  
الضمير للدليل أي الدليل على منع تزويج المرأة مطلقا في التزويج اذلالها بالوطء  
وغيره اذلال تأباه نفس الانسان لشرفها التام بقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم (قوله

خوف هذا الدليل في تزويج الولي لها بما زال كمال عقله وهذا المعنى مفقود (٢٨٣) فهنا يفتى تزويجها بقسمها الذي هو محل النزاع

على ما للقضاء الدليل من الامتناع  
(وكذا) يدخل فيه (انتفاء الحكم  
لا انتفاء مدركه) أي الذي يدركه  
وهو الدليل بأن يبيحه المجهد  
بعد القصص الشديد فعدم وجدانه  
المحقق انتفائه دليل على انتفاء  
الحكم خلافاً لما ذكره كاساني  
قالوا لا يلزم من عدم وجدان الدليل  
الانتفاء ومسورة ذلك  
(كقولنا) للقسم في ابطال الحكم  
الذي ذكره في مسئلة (الحكم)

بسندي دليل لا يلزم تكليف  
العاقل حيث وجد الحكم بدون  
الدليل المحقق (ولا دليل) على  
حكمك (بالسب) فأنما يبرر الادلة  
فلم تجد ما يدل عليه (أو الأصل)  
فإن الأصل المستحب عدم الدليل  
عليه فيفتى هو أيضاً (وكذا) يدخل  
فيه (قوله) أي انتفائه (ووجد  
المقتضى) والمقتضى (وقد الشرط)

فهو دليل على وجود الحكم بالنسبة  
الى الأول وعلى انتفاء النسبة الى  
ما بعده (خلافاً لما ذكره) في قولهم  
ليس يدل بل دعوى دليل وانما  
يكون دليلاً اذا عين مقتضى  
والمقتضى والشرط وبين وجود  
الأول ولا حاجة الى بيان فقد  
الثالث لانه على وفق الأصل  
(مسئلة الاستقراء الجزئي على  
الكل) بأن تبسج جزئيات كل  
لثبت حكمها (أن كان تاماً أي  
بالكل) أي كل الجزئيات (الآ  
صورة النزاع فقطعي) أي فهو

في تزويج الولي لها) أي التامات الص جواز للعلة المذكورة (قوله) وكذا انتفاء الحكم  
لا انتفاء مدركه) في العبارة قلب والأصل وكذا انتفاء مدرك الحكم لانه الدليل الماخول  
فيما ذكر كما اشار به الشارح بقوله فعدم وجدانه الخ (قوله) فعدم وجدانه) أي وجدان  
المجهد الدليل فهو صدر مضاف لقوله (قوله) المقتضى به انتفائه) جرى على مذهب  
الاختصاص في قوله انه يقال اطلعت زيدا والشهود وفيه المقتضى لا في مقتضى ولا في وكان الأولى  
الجرى على المشهور (قوله) كاساني) أي في كلام المصنف وهو اشارة الى قوله خلافاً  
لما ذكره متعلق بالمشككين فالشيخ الاسلام (قوله) قالوا لا يلزم من عدم وجدان الدليل  
انتفائه) قال العلامة وقول الأكثر هو الجاري على ما قدمه المصنف في القدر يختلف  
العكس من ان اللازم من انتفاء الدليل هو انتفاء العلم أو القلق بالدلول لا انتفاء المدلول  
كما تقدم شرحه اه وهو واضح وان اطل سم في قدمه انتفاءه فظاهر فراجع ان شئت  
(قوله) ومسورة ذلك) أي انتفاء الدليل (قوله) في ابطال الحكم الذي ذكره في مسئلة) أي  
كقوله مثلاً (والتزواج) (قوله) الحكم بسندي دليل لا يلزم تكليف العاقل) قال العلامة  
تكليف العاقل لا يلزم لعدم الدليل لانه لم يستدع له ان وجوده وان لم يستدع فلو قال  
والا لا يمكن تكليف العاقل كان صواباً اه وقد يجب بأن المعنى في قوله بسندي دليل انه  
يتوقف ثبوته على الدليل أي لا يثبت الا بالدليل فتقوله والامتناع وان لم يتوقف ثبوته على  
الدليل بأن يثبت من غير دليل وسند فذكر ان اللازم نفس تكليف العاقل واضح وهذا هو  
المراد من قوله بسندي دليل ان معناه انه يتوقف ثبوته على الدليل وان كان التعبير  
ببسندي هو ما ذكره العلامة ولا عبرة بالاجماع مع وضوح المراد فانه سم باختصار  
(قوله) ولا دليل الخ) من تمام القول (قوله) بالسب) أي القوي وهو الاختيار والتفتيش  
(قوله) فيفتى هو) أي الحكم (قوله) وجد مقتضى) أي وما وجد فيه مقتضى وجد فيه  
الحكم وقوله أو المانع أي وكل ما وجد المانع انتفى الحكم كالأول للقصاص كما تقدم وقوله  
أو فقد الشرط أي وكما فقد الشرط فقد المشروط (قوله) بالنسبة الى الأول) وهو  
وجود مقتضى وقوله بالنسبة لما بعده أي الاخيرين وهما وجود المانع وفقد الشرط  
(قوله) خلافاً لما ذكره في قولهم الخ) قال شيخ الاسلام قول الأكثر هو المقعد وهو الموافق لما  
قدمه أول الكتاب من أن الحق أن كل من مقتضى وماتعه لا يثبت كما يحتج به اه  
(قوله) الاستقراء الجزئي على الكل الخ) الاستقراء عبارة عن تصحیح جزئيات ليحكم  
بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات كذا فسره بهجة الاسلام فهو استدلال  
بثبوت الحكم بالجزئيات على ثبوته للكل عكس القياس عند المتأطقة فانه استدلال  
بثبوت الحكم للكل على ثبوته للجزئ ثم ان كان التصحیح المذكور لجميع الجزئيات  
كالتصحیح جزئيات الجسم لثبت حكمها وهو التعبير فهو الاستقراء التام وان كان لاكثر  
كالتصحیح جزئيات الحيوان لثبت حكمها وهو يقتضي فكما لا يغفل عند المضعف

دليل قطعي في اثبات الحكم في صورة النزاع (عبد الاكرم) بن العلماء وقيل ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك العلة وقد تغير على بعد

فلا يستقراء الناقص لتصف الحكم المذكور في بعض الجزئيات وهو التسامح وما حصل  
 ما أشارة المصنف أنه يستدل بآيات الحكم للجزئيات الحاصلة بتبع حالها على ثبوت  
 الحكم لكل تلك الجزئيات و بواسطة ثبوتها لكل شئت للصورة المخصوصة المتنازع  
 فيها ثم إن كان ثبوت الحكم في ذلك الكل بواسطة آياته بالتبع في جميع الجزئيات  
 ماعدا صورة النزاع كان دليلا قطعيا في آيات الحكم في صورة النزاع وإن كان ثبوت  
 الحكم فيه بواسطة آياته بالتبع في أكثر الجزئيات الخالي عن صورة النزاع كان دليلا  
 ظاهريا في آيات الحكم في صورة النزاع ومعنى ذلك ما إذا بناجزنا لنذكر هل حكم كلبه  
 ثابت قطعيا أم لا فانا ننظر لحكم ذلك الكل المذكور وإن كان ناشئا عن الاستقراء  
 التام وهو يتبع جميع الجزئيات فذلك الجزئي قطع بثبوت الحكم الثابت لكله كما إذا  
 رأينا حيوانا ولم ندر هل حكم كلبه من الأغذية المباحة والسقم ثابت قطعيا أم لا فنقول  
 أنه ثابت قطعيا لأن الحكم المذكور ثبت لمصلحة الحيوان بواسطة ثبوتها لجميع جزئياتها  
 وإن كان الحكم الثابت لكلي نشأ عن استقراء غير تام بأن نشأ عن تتبع أكثر  
 الجزئيات فذلك الجزئي لا يقطع بثبوت الحكم الثابت لكله لجواز أن يخالف حكمه  
 حكم الأكثر كما إذا رأينا حيوانا ولم ندر هل حكم كلبه من مخرج فكذلك الأسفل عند المنع  
 ثابت قطعيا ولا فنقول أنه لا يثبت لذلك قطعيا لظننا لأن الحكم الثابت لكلي ليس ناشئا  
 لجميع جزئياته بل روج التسامح عنها في ذلك فجاز أن يكون الجزئي المذكور مثله هذا  
 أيضا ما أقصته هذه المسئلة وضمن المصنف الاستقراء معنى الاستدلال ولذا أعاده  
 بالباء المستدل به وبه على المستدل عليه (قوله منزل منزلة عدم) أي لأن الاحتمالات  
 العقلية لا تندرج في الأمور العادية وبه يجب عما يقال أن وجود الاحتمال وإن بعد  
 مانع من القطع وإن تنزل التي منزلة عدم لا يصير معدوما والقطع انما يحصل بعدم  
 الاحتمال لا تنزل الوجود منزلة عدم (قوله ويسمى هذا عند الفقهاء) قال العلامة  
 ظاهره أنه إشارة إلى الناقص ولا يخفى أن الناقص ليس الحافق تعينه أنه إشارة إلى آيات  
 الحكم بالنقص اهـ (قوله فنقول لتبرر محل النزاع) أي وهو القسم الثالث فإنه  
 لم يذكر في الخلاف لآقيه وأما القسم الأول فليذكر المصنف فيه ما خلافا لها وإن  
 كان فيها الخلاف أيضا كما ذكره في شرح المختصر وفي الخلاف فيها الذي تضمن  
 كلامه هذا انما هو بالنسبة للشافعية فانهم متفقون على محبتها وأما الثالث فقد خالف  
 فيه بعض الشافعية أيضا كما يأتي كما في التلخيص الحنفية (قوله وهو في ما شاء العقل) فيه  
 أن يقال أنه لو شاء العقل كان محال انصواب العبارة أن يقول وهو انتفاء ما استند العقل  
 في تقيده إلى الأصل وكان الأولى أن يعبر بالانتفاء كما أشرنا إليه بدل التقييد ويمكن جعله  
 مصدرا للمنفعة أو معدود في اللازم كما تقدم أنه يقال في الشيء بمعنى اتني  
 (قوله جعز ما) أي عند الشافعية لاتفاقهم على جحججة الاستصحاب في هذا القسم كالذي

وأجيب بأنه منزل منزلة عدم  
 (أو) كان (ناقصا أي بأكثر  
 الجزئيات) الخالي عن صورة  
 النزاع (نظري) فيما لا يقضي  
 لاحتمال مخالفتها لآيات المستقراء  
 (ويسمى) هذا عند الفقهاء (الحاق  
 الفرد بالأغلب في مسئلة) في  
 الاستصحاب وقد اشتهر أنه جحججة  
 عند نادون الحنفية فنقول لتبرر  
 محل النزاع (قال علماؤنا استصحاب  
 العلم الأصلي) وهو في ما شاء  
 العقل ولم يتبينه الشرع كوجوب  
 صوم رجب جعز ما (و) استصحاب  
 (العموم) والنقص إلى ورود المغير  
 من مخصص أو مانع جحججة جعز ما  
 فيعمل بها إلى ورود

بعده ولذا قيد الشارح بالجزم فيه مادون الثالث لوجود خلاف بعض المتأقضية فيه كما  
 سيأتي (قوله وقد تقدم أن ابن سريج الخ) يحتمل أنه إشارة إلى تقديم المسئلة تغير  
 قول ابن سريج فالهني أنه حجة جوازها عند القائلين بجواز العمل به قبل البحث ويحتمل أنه  
 إشارة إلى تقديم المسئلة بجانب البحث لا اتفاق ابن سريج مع غيره حيث دعي العمل  
 فيها في الجزم بالحجة ويحتمل أنه إشارة إلى تقديم المسئلة بحجة التي صلى الله عليه وسلم  
 للاتفاق حيث دعي العمل فان مخالفة ابن سريج ما اعلم في ما بعد حياته صلى الله عليه  
 وسلم فعلي الأولين يكون المراد بالورود والورود على الجمهور بمعنى الإطلاع على المغير وعلى  
 الثالث يكون على ظاهر من الورد عن الشارع اهـ سم (قوله مطلقا) أي عن  
 التفصيل الاتي في الخلاف بعدم (قوله عما ثبت في أي عما ثبت للمنفرد من استمرار  
 ملكه أو من كونه لا يورث والمدفوع هو ارث غيره منه فاستصحاب حياة المنفرد  
 المتضمنة لبقاء ملكه لا حجة دافعة لارثه عنه وقوله دون الرفع به لما ثبت المراد بما ثبت  
 وهو ما لا يرفع الاستصحاب المذكور وهو عدم ارث المنفرد من مورثه الميث فاستصحاب  
 حياة المنفرد لا ترفع مائنته من عدم الارث من مورثه الميت في غيبته فيشكل في حياة  
 المنفرد المذكور بشرط الأخذ بنحو حياة الوارث بعدم موت مورثه ويعتقد توقف  
 حياة المنفرد حتى يتبين حياته أو موته واللام في قوله لما ثبت وفي قوله للارث وفي قوله  
 لعدم ارثه التقوى يعنى حذوه فعل المار يدين أن حال حياة المنفرد يخرج عن  
 المستصحب بأدماة الثلاثة السابقة اذ ليس عدما أصلا ولا عموما ولا انصا ولا شأدا  
 الشرع على ثبوته لوجوده وسببه ويمكن أن يجاب أما بأن في هذا التفتيل مسامحة لأن التفتيل  
 كثيرا ما يتسامح فيه لأن المقصود به الإيضاح وهو حاصل مع ذلك وأما بأنه إشارة إلى أن  
 المستصحب غير متعصر فمأذرك خلا لما يتوهم من الإقتصار على الأقسام المذكورة  
 فالهـ سم (قوله بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقا) أي سواء كان الظاهر غالباً وغير غالب  
 وقوله قبل مطلقا وقيل ذو سبب تفصيل في الظاهر الغالب ومعنى الإطلاق فيه كان الظاهر  
 الغالب ذا سبب أم لا (قوله أو بشرط) أي من كون الظاهر غالباً أم مطلقاً ومقيداً  
 بكونه ذا سبب وهذا معنى قوله على الخلاف (قوله ليخرج بول وقع في ماء كثير) قال  
 العلامة أحسن منه أن يقول ليس يدخل غريزي السبب لأن خروج ذي السبب حاصل  
 بالإطلاق كالتيقيد بالتيقيد أفاد دخول غريزي السبب لأن خروج ذي السبب اهـ ثم أن  
 الظاهر أن يقول ليخرج ماء كثير وقع فيه بول أي ليخرج استصحاب طهارته عن الاعتبار  
 عارضه من الظاهر ذي السبب كالتجسس في المثال وعلى ما قاله فالهني ليخرج تنحس  
 البول الذي هو ظاهره مثال ذو سبب عن عدم المعارضة للاستصحاب فيكون معارضته  
 ولا يعني أنه تكلف (قوله فان استصحاب الخ) على قوله ليخرج وقوله الأصل بالزحف  
 لطهارة (قوله عارضه نجاسته الطاهرة الغالبة) قد توقف في غلبة نجاسة الماء الكثير

وتقسم أن ابن سريج خالف  
 في العمل بالعام قبل البحث عن  
 التفصيل (وكما استصحاب ما دل  
 الشرع على ثبوته لوجوده  
 كنبوت الملك الشرع) حجة مطلقا  
 وقيل حجة (في الدفع) به عما ثبت  
 (دون الرفع) به لما ثبت كاستصحاب  
 حياة المنفرد قبل الحكم بموته  
 فانه دافع للارث منه وليس برفع  
 لعدم ارثه من غيره في حياته  
 فلا ثبت استصحابا له ملكا  
 جنيدا اذا اصل علمه (وقيل)  
 حجة (بشرط أن لا يعارضه ظاهر  
 مطلقا) وقيل ظاهر غالب قبل مطلقا  
 وقيل ذو سبب فان عارضه ظاهر  
 مطلقا أو بشرط على الخلاف قدم  
 الظاهر عليه وهو المرجوح من  
 قول الشافعي في تعارض الأصل  
 والظاهر والتيقيد بذى السبب  
 (ليخرج بول وقع في ماء كثير فوجد  
 منغرا واحدا) كونه التغير به  
 وكونه بغيره بما لا يضر كقبول  
 الميت فان استصحاب طهارته  
 الأصل عارضه نجاسته الطاهرة  
 الغالبة ذات السبب قد سلمت  
 على الطهارة على قول اعتبار  
 الظاهر كما تقدم الطهارة على قول  
 اعتبار الأصل

(والحق) الفصل أى (سقوط الأصل ان قرب العهد) بعدم تغيره (واعتماده ان بعد) العهد بعدم تغيره (ولا يبيح باستصحاب حال الإجماع في محل الخلاف) أى اذا أجمع (٢٨٦) على حكم في حال واختلافه في حال أخرى فلا يبيح باستصحاب تلك الحال

في هذه (خلافاً للبزني والبيهقي)

وإن سريج والأمدى في قوله لم يبيح ذلك مثله الخارج العن النفس من غير السبلين لا نقض الوضوء عندنا استحساناً لما قبل الخروج من بقائه المجمع عليه (فصرف) عما ذكر (أن الأصل استحباب) الذى قلنا به دون الخسفة ويصرف الاسم إليه (ثبوت أثره) الزمن (الثاني) لثبوته في الأول لقضائ ما يصلح للتغير من الأول الى الثاني فلا زكاة عندنا فيما حال عليه الحول من عشرين ديناراً ناقصة تروج رواج الكلمة بالاستصحاب (أما ثبوته) أى الأمر (في الأول) لثبوته في الثاني (فثبوت) أى فاستصحاب مطلوب كان يقال في المكيال الموجود الآن كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي (وقد يقال فيه) أى في الاستصحاب المتأول بظاهر الاستدلال به (ولم يكن الثابت) اليوم ثباتاً أمس لكان غير ثابت) أمس الآن واسطة بين الثبوت وعدمه (فيقضى استحباب) أمس الخالي عن الثبوت فيه (بأنه الآن غير ثابت وليس كذلك) لأنه مفسر وض الثبوت الآن (فقد) ذلك (على أنه ثابت) أمس أيضاً وجدي بعض التسخيم بعد أنه الآن وهو مفسد وليس في نسخة المصنف (مسألة لا يطالب

بوقوع البول فيه فإن قيل سببه بسبب تغيره به وقد قطع غلبة تغيره به قليلاً لم قاله سم (قوله والحق التفصيل الخ) هذا التفصيل مقابل لقولنا اعتبار الأصل والظاهر كما أشار الشارح الى الأول بقوله كما تقدم الخ وإلى الثاني بقوله فقد تمت على الظاهر فكان المصنف قول الحق في مسئلة البول أن لا يبيح بالاستصحاب مطلقاً ولا بالظاهر كذلك بكل منهما جدياً وفي حال سم (قوله أى سقوط الأصل) أى وهو الطهارة ان قرب العهد أى العلم بعدم تغير المأممن الوقوع لأن التلقن حينئذ يقلب بان التغير من الواقع وأمان بعده فلا نفي لاحتمال أن يكون التغير موجوداً قبل الوقوع لظهور الحكمت (قوله ان قرب العهد) أى عهد عدم التعرقل وقوع البول فيه (قوله واعتماده) أى الأصل وهو الطهارة (قوله اذا أجمع على حكم) أى كعدم نقض الخارج النفس من غير السبلين قبل خروجه واختلافه أى في ذلك الحكم في حالة أخرى كعدم خروجه فلا يبيح باستصحاب حكم تلك الحال في هذه (قوله استحباباً لما قبل الخروج من بقائه المجمع عليه) المطابق لما تقدم أن يقول من عدم النقض المجمع فيه على البقاء قاله العلامة (قوله ثبوت أمر) الأمر قال شيخ الاسلام يشمل جميع الأنواع التي قدماها فكل منها يحصل خلاف جنابين الخسفة وان كان أكثرها متفقاً عليه عندنا اه قلت وأما عندنا معاشر المالكية فلا استحباب قديم به في بعض الأحكام وقد لا يعمل به كما هو مقررى في الخروج (قوله ثبوت أمر) أى وهو عدم الوجوب في المثال الآتي وقوله في الزمن الثاني وهو ما بعد تمام الحول في المثال (قوله لتقدان) يضم الماء وكسرها وهو من باب ضرب يقال فقد يفقد فقدنا وقدنا (قوله من الأول الخ) متعلق بشقدان أى فقدنا مسبقاً من الزمن الأول الى الثاني (قوله فلاز كذا الخ) متعلق بقدنا معاشر المالكية من وجوب الزكاة فيذكر (قوله بالاستصحاب) متعلق بقوله فلاز كذا أى اتفقت الزكاة عملاً باستصحاب ما قبل تمام الحول لم يبعد (قوله لو لم يكن الثابت اليوم ثباتاً) أمس اعترض بأن فيه اتحاد التقديم والتالي وأجيب بأن اتحاد المقهوم مبنى على ان حرف السلب لنفي ثباتاً أمس عن الثابت اليوم وليس يراد بل هو لنفي صدق الحكم به عليه يعنى لو لم يصدق قولنا الثابت اليوم ثباتاً أمس لثبات الثابت اليوم في الواقع غير ثابت بالأمس وهذا من مفهوم متغيران متلازمان قليلاً أمس إثباته العلامة (قوله فنقض استحباب أمس الخ) قال العلامة فيه نظراً لا يخفى على التامل كيف يقضى بذلك وقد شرط في الاستصحاب قصدان ما يصلح للتغير وهو ما لم يوجد وهو وجود المكيال المشاهد في الحال اه (قوله والضروري لا يشبه الخ) عليه منع ظاهر وسنده ما ذكره السيد بشرح المواقش ان البدهي قد يطرأ اليه الاشتباه ظلال في تحديد طرفيه ونظراً على الوجه الذى هو مناط الحكم فيه ما وإذا كان هذا حال البدهي الاخص من الضروري

(الثاني) (الدليل) على استقامته ان ادعى علماً ضرورياً باستقامته لانه لعد الله صادق في دعواه والضروري لا يشبه فكيف

حتى يطلب الدليل عليه لينظر فيه (والله اعلم) وان لم يدع علمنا ضروريا بان ادعى علمنا نظرا وانما بتفاهة (فقطالبه) أي بدليل انتقاه (على الأصح) لأن المعارف بالنظر والمفنون قد يشته فطلب دليله لينظر فيه (ويجب الأخذ بأقل المقول وقد مر) في الإجماع حيث قيل فيه وأن الغشك بأقل ما قيل حتى (وهل يجب) (٢٨٧) الأخذ بالأخف) في شيء لقوله تعالى برديقه بكم

السر أو الأقل فيه لانه أكثر  
قوابا وأحوطا (أو لا يجب شيء)  
منهما بل يجوز كل منهما لأن  
الاصل عدم الوجوب هذه  
(أقوال) أقربها الثالث (مسئلة)  
استحقاق أي العلماء (هل كان

المصطفى صلى الله عليه وسلم  
متعبدا) يخرج الياء كاضطره  
المصنف أي مكذبا (قبل النبوة  
بشرع) فهم من نفي ذلك ومنهم  
من أثبتته (واختلف الميث في

تعيين ذلك الشرع تعيين من  
نسب إليه (فقبل) هو (نوح  
وقيل (أبراهيم) وقيل (موسى  
وقيل (عيسى) وقيل (ما ثبت أنه

شرع) من عرقه بمن نفي هذه  
(أقوال) مرجعها التاريخ  
(والختار) كما قاله كثير (الوالف  
قاصلا) عن النبي والأئمة

(وتقر بها) على الإثبات عن تعيين  
قول من أقواله (والختار) (بعد  
النبوة المتع) من تعبد بشرع  
من قبله لأن له شرعا يصح وقيل

تعبد على من شرع من شرع من قبله  
استصحب التعبد به قبل النبوة  
(مسئلة) حكم المتافع والمضار قبل  
الشرع) أي البعث (متر) في أوائل  
الكتاب حيث قيل ولا يحكم قبل

فيكيف بالضروري اللهم إلا أن يجب بأن المراد أن الضرورى لا يشبه غالباً ومن شأنه  
أن لا يشبه قليلاً بل وقوله حتى يطلب الدليل عليه قال الشهاب فيه اشعار بأن  
الضرورى دليل وفيه قطرة منه الحاصل من غير قطرة واستدلال اه وجوابه أن قوله  
حتى يطلب الخ في حيز التقي وكله قيل لا يحصل فيه اشتباه فطلب الدليل أي لا يحصل فيه  
اشتباه ولا طلب للدليل عليه لعدم الدليل عليه لانه انما يكون فيما لا يشبه الاشتباه وهذا  
ليس كذلك ثم أن تعليل الشارح المذكور يقتضي عدم الفرق بين الميث والنافي مع انهم  
قد وابلنا في بل كلام بعضهم صريح في الفرق بينهما وأن الميث معطال بالدليل وأن  
الخلافا انما هو في النافي وقد يفرق بينهما حيث احتج الميث الى الدليل مطلقاً دون  
النافي على قول إذا ادعى علمنا ضرورياً أن النافي موافق لاصل عدم مع تقوى جانبه  
يدعوى الضرورة بخلاف الميث قاله سم وفيه تأمل (قوله) ويجب الأخذ بأقل المقول  
(الخ) وبه مناسفة لما قبله أن الأخذ بالأقل مبنى على قى ما زاد عليه بالدليل وهو البراءة  
الأصلية فقد شاركه في علق التقي وأما وجه مناسفة هذه المسئلة أعني قوله لا يطلب  
النافي الخ المسئلة الاستصحاب فلا نه لمنعلقة بالنفي الذي يصح استصهايه كما  
قاله سم (قوله) وقد مر أي وانما اعاده نوامسة لما بعده (قوله) تعيين من نسب اليه  
ألباسية فان تعيين المسبب اليه يوجب تعيين المسبب (قوله) وقيل ما ثبت أنه  
شرع) عبارة بعضهم بكل ما ثبت أنه شرع لنفي أنه محل المراد أنه تعبد بشرع معين عنده  
لكن لم يثبت ثباته أي شرع ثبت كان متعبدا به وعلى هذا فلو ثبت عنده شرعان  
مثلاً واختفا حكمهما فيصير أم كيف الحال فيه نظر سم (قوله) مرجعها التاريخ  
أي كجم الطبراني (قوله) تأسيلاً وتقر بها) منسوبان على نزاع الخافض ويجوز فهمها  
على التقيز وقوله عن تعيين قول متعلق بالوقف (قوله) والختار بعد النبوة المتع من تعبد  
(الخ) هو جاري على أصل الشافعية وهو أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وان ورد في شرعنا  
ما يقره وقوله وقيل تعبد على نسخ الخ جاري على أصلنا وهو أن شرع من قبلنا شرع  
لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (قوله) وبه (الخ) أي ويعدجي الدليل العام أيضاً ولا  
فصله كما قبل الشرع (قوله) خلق لكم مافي الأرض جمعا) قدمه على دليل  
أن الأصل في المضار التحريم مع أن الانسب عاة له تأخيره لشرف كلام الله على غيره قاله  
شيخ الاسلام (قوله) لا ضرر ولا ضرار) أي لا تضروا وأنفسكم ولا تضروا غيركم (قوله)  
أي لا يجوز ذلك) إشارة الى أنه لا بد من تقدير الجواز ولا فالضرر وقسمه موجود فلا يصح

الشرع بل الامر موقوف الى وروده (وبعد الصريح) أن أصل المضار التحريم والمتافع (الخ) قال تعالى خلق لكم مافي الأرض  
جمعا ذكر في معرض الامتنان والابتغاء لا يباحلنظره قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أي في دنائنا  
لا يجوز ذلك (قال الشيخ الامام) والد المصنف (الأموي) فانه من المتافع والظاهر أن الأصل فيها التحريم (لقوله) صلى الله عليه وسلم



أن دماءكم وأموالكم) وأعراضكم (عليكم حرام) ورواه الشيخان فيخص به عموم الآية السابقة وغيرها كمن هذا الاستثناء ومقابل الصحيح إطلاق بعضهم أن الأصل في الأشياء التحريم وبعضهم أن الأصل فيها الحل (مسئلة الاستسكان قال به أوجينية وأكرهه الباقر) من العلماء منهم الحنابلة خلاف قول ابن الحارث قال به الحنفية والحنابلة (وقسم يدل ينقدح في نفس المجتهد تقتصر عنه عبارة) ورد بأنه) أي الدليل المذكور (أن تحقق) عند المجتهد (معتبر) ولا يضر قصوره عنه قطعا وإن لم يتحقق عند فرد قطعا (و) فسر أيضا (بمدلول عن قياس إلى) قياس (أقوى) منه (ولا خلاف فيه) به هذا المعنى فإن أقوى القياسين يقدم على الآخر قطعا (٢٨٨) (و) بمدلول (عن الدليل إلى العادة) المصلحة كدخول الحمام من غير تعيين زمن المكث وقد روي الماء والأجرة فأنه متعاد على خلاف الدليل للمصلحة وكذا ثوب الماء من السقام غير تعيين قدره (ورد) بأنه أن ثبت أنها) أي العادة (حق) بل ربانها في زمنه عليه الصلاة والسلام أو بعد من غير أنكار منه ولا من غيره (فقد قام دليلها) من السنة والاجماع فعمل بها قطعا (والآ) أي وإن لم تثبت حقيقتها (ردت) قطعا لم يتحقق معنى الاستسكان مما ذكر يصلح محلا للترافع (فإن تحقق استسكان

نفسه (قوله أن دماءكم الحرام) أي أن دماء بعضكم حرام على البعض الآخر لا يوجب وكذا القول فيما بعده (قوله وغيرها كمن هذا الاستثناء) وجه عدم الاستثناء أن التحريم عارض فلا يخرجهما عن أصلها والكلام في المنافع والمضار بالنظر لذاتها لا بالمعارض لها فالأموال بالنظر لذاتها من المنافع التي الأصل فيها الحل فلا وجه لاستثناءها على أن ما ذكر في الأموال يجري مثله في الدماء والأعراض فنبقى استثناءها من المضار إذ قد يعرض لها ما يجوزها إشارة شيخ الإسلام (قوله ينقدح) أي يظهر ويتضح (قوله) ودية) أي تفسير الاستسكان بما ذكر (قوله أن تحقق) بالبناء القاطع أي ثبت وجوده وبالبناء للمفعول أي يتبين وعلم (قوله معتبر) أي فيصحب عليه العمل به حيث (قوله) أو بعد دل عن الدليل إلى العادة) أي عن مقتضى الدليل إلى مقتضى العادة (قوله للمصلحة) أي العامة وقوله على خلاف الدليل أي العام (قوله من غير أنكاره) أي صلى الله عليه وسلم في الحادثة في زمنه وقوله ولا من غيره في الحادثة بعده صلى الله عليه وسلم (قوله من السنة والاجماع) أي السنة التقريرية والاجماع التقريري (قوله بتشديد الرأ) غير معين كما توهمه العبارة بل يجوز التفتيش قال تعالى شرع لكم من الدين الآية إشارة شيخ الإسلام (قوله في الكفاية) أي في فهمها (قوله فليس من الاستسكان المختلف فيه) أي بل هو من الاستسكان بالمعنى القوي أي عدا الشيء حسنا (قوله قول العصائي) أي مذهبه علم من قوله أو من فعله (قوله ليس بحجة في نفسه) أي ليس من الأدلة الشرعية المنبثقة (قوله قال الشيخ الإمام الأبي العبدى) في هذا الاستثناء نظرا لأن الكلام بما قوله العصائي بإحتياده وأما التعبدى المذكور فلا مجال للرأي فيه وهو في معنى المرفوع كما تقدم ما يفي ذلك فلا احتياج به من هذه الجهة لأن جهة أنه قول عصائي حتى يستثنى من عدم الاحتياج بقول العصائي ولا التفتيش إلى ما أطال به سم هنا (قوله ست ركعات الخ) يفتح كافى ركعات وجميع سجيدات قال في الخلاصة

فختلف فيه فن قال به فقد شرع بتشديد الرأ كما قال الشافعي رضي الله عنه من أحسن قد شرع أي وضع شرعا من قبل نفسه وليس له ذلك (أما استسكان الشافعي المتطيف على المصنف والمط في الكفاية) بعض من عوضها (وتعويضها) كاستسكانه في التبعة ثلاثين درهما (فليس منه) أي

ليس من الاستسكان المختلف فيه أن تحقق وانما حال ذلك (تذوقه مبنية في محالها) (مسئلة قول) والسالم (العصائي) المجتهد (على عصائي غيره) وفاؤا وكذا على غيره) كالنابى لأن قول المجتهد ليس بحجة في نفسه (قال الشيخ الإمام) والدم المصنف كالإمام الرازي في باب الأخبار من المصنوع (الآتي) الحكم (التعبدى) فتارة فيه حجة لظهوره واستنبطه فيه التوفيق من النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه وروى عن علي رضي الله عنه أنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجيدات ولو ثبت ذلك من على قلنا به لانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر أنه قطعه توقيفا (وفي تقليده) أي العصائي أي تقليد غيره في ما على عدم حجية قوله (قولان) المحققون كما قال إمام الحرم على المنع

(لارتفاع الثقة بذهب اذ لم يدون) بخلاف مذهب كل من الائمة الاربعة لا تنقص اجتهاده عن اجتهادهم (وقيل) قوله (حجة فوق القياس) حتى يقدم عليه عند التعارض وعلى هذا (فان اختلف صهيان) ٢٨٩ في مسئلة (فكذلك قيل) قولاهما في رفع

أحدهما برفع (وقيل) قوله حجة (دونه) أي دون القياس فنقدم القياس عليه عند التعارض (وقيل) تخصيصه العموم على هذا (قولان) الجواز كغيره من الحجج والمنع لان الصعوبة كما لا يترك كون أقوالهم اذا سمعوا العموم (وقيل) قوله حجة (ان اقتصر) من غير ظهور مخالفة (وقيل) قوله حجة (ان خالف القياس) لأنه لا يخالفه الا لدليل غيره بخلاف ما اذا وافقه . لاحتمال أن يكون عنه فهو الحجة لا القول (وقيل) قوة حجة (ان اقتصر اليه قياس قريب) كقول عثمان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة من كل عيب ان البائع يراه به مما يبعه في الحيوان دون غيره قال الشافعي لانه يقتضى بالصحة والسقم أى في حالتها وتحول طباعه والواو المشددة وبمعنا للفاعل مضوم للجماكن الواو فيكون معطوفا على يقتضى (قوله المحتاج) نفس الشيء للشرط وضمر هو المرفوع به يعود للبائع وضمر اليه للشرط وقوله ليشق الخ على الاحتياج للشرط (قوله فهذا قياس قريب) الاشارة الى قول الشافعي المذكور وقوله قرب قول عثمان رضي الله عنه الخ اشارة الى أن وجهه تسعنه قياس قريب كونه قرب ما خالف قياس التحقيق والمعنى والذي يفيد كلام الماوردى يقتضى ان وجهه تسعنه بذلك كونه يقرب القصر من أهله فوق قربه من مأمول آخر وكلام الشافعي مشتمل على ذلك وبمعناه ان العيب الخفى متردد بين أن يلقى بالحق في غير الحيوان وبالعلوم في الحيوان فيفيد البراءة على الثاني دون الأول فتيسر على المعلوم في الحيوان عنه لانه لما لم يصل الحيوان عنه صار بمثابة المعلوم والمعلوم تفيد البراءة عنه فكذلك هذا وانما غلب هذا الجانب مع ان الحاقه بالمجهول في غير الحيوان أنسب كما لا يخفى نظر الاحتياج اليه الى ذلك لثبوت ما يستقر السمع وعلى هذا فالقياس المذكور من قياس الشبه (قوله والمعنى) أى العلة وهو عطف على التصديق صلافاً لدرجته من لزوم (قوله أى قول) ككل منهما

والسالم العين الثلاث اسماء لثلاث اشياء \* اساع عن قائمها بشكل (قوله لارتفاع الثقة بذهب) على المحذوف كما اشارة الشارح وقوله اذ لم يدون فليل لارتفاع الثقة بذهب الصعيان يعنى ان عدم تقليده اخل به لدم الوقوف بذهب بسبب عدم تدوينه الموجب لعدم الوقوف على حقيقته بخلاف مذهب الائمة الاربعة فان تدوينها افاذ العلم بحقيقة ما افاد اساغ تقليدها دون مذهب الصعيان لا تنقص اجتهاده عنهم ومثل الصعيان فيما ذكر سائرهم لم يدون مذهبهم من المجتهدين كسفيان الثوري وابن عينة والزهرى وغيرهم (قوله حتى يقدم) بالرفع لان حتى تفرعية يعنى انفاء أى فيقدم عليه كما قاله الشارح فيما يأتى قريباً (قوله وعلى هذا) أى القول بالخفية من حيث هو (قوله وفي تخصيصه العموم) أى تخصيص قول الصعيان العموم وهو مصدر مضاف للفاعل وقد تقدم ان مذهب الراوى يخصص العموم والمقصود هنا تخصيص مذهب الصعيان المجهد للعموم سواء كان راوياً أو لا تلا تكملة (قوله بشرط البراءة) أى براءة البائع من عيوب الحيوان المبيع (قوله يراه) أى بالشرط المذكور مما يعلمه أى من عيب حتى لم يطلع البائع في الحيوان دون غيره أى فيما يراه به مما يبيع كما لا يخفى عليه وهو الاصل المقتضى عليه (قوله أى في حالتها) أى حالة الصحة وحالة السقم وأشار بذلك الى ان الباء يعنى في وان في الكلام مضافاً نحو في حالة السقم وبمعنى المشددة والقاف المقترحة أيضاً وبمعنى السين مع اسكان القاف وزن الحزن والحزن يعنى المرض (قوله وتحول طباعه) بضم ق رانه مصدر اعطفاً على الصحة أى يقتضى في حال الصحة والسقم وفى حال تحول طباعه أى تغيرها ويصح قرأته فلا مضار بمبني المجهول مقترحة الماء والواو المشددة وبمعنى للفاعل مضوم للجماكن الواو فيكون معطوفاً على يقتضى (قوله المحتاج) نفس الشيء للشرط وضمر هو المرفوع به يعود للبائع وضمر اليه للشرط وقوله ليشق الخ على الاحتياج للشرط (قوله فهذا قياس قريب) الاشارة الى قول الشافعي المذكور وقوله قرب قول عثمان رضي الله عنه الخ اشارة الى أن وجهه تسعنه قياس قريب كونه قرب ما خالف قياس التحقيق والمعنى والذي يفيد كلام الماوردى يقتضى ان وجهه تسعنه بذلك كونه يقرب القصر من أهله فوق قربه من مأمول آخر وكلام الشافعي مشتمل على ذلك وبمعناه ان العيب الخفى متردد بين أن يلقى بالحق في غير الحيوان وبالعلوم في الحيوان فيفيد البراءة على الثاني دون الأول فتيسر على المعلوم في الحيوان عنه لانه لما لم يصل الحيوان عنه صار بمثابة المعلوم والمعلوم تفيد البراءة عنه فكذلك هذا وانما غلب هذا الجانب مع ان الحاقه بالمجهول في غير الحيوان أنسب كما لا يخفى نظر الاحتياج اليه الى ذلك لثبوت ما يستقر السمع وعلى هذا فالقياس المذكور من قياس الشبه (قوله والمعنى) أى العلة وهو عطف على التصديق صلافاً لدرجته من لزوم (قوله أى قول) ككل منهما

الترمذى (وقيل) قول (اللفظ الاربعة) (٢٧ بنافى) أبى بكر وعمر وعثمان وعلى أى قول كل منهم حجة بخلاف غيرهم لحديث عليهما بنافى وستة الخلفاء الراشدين الخ صححه الترمذى وهم الاربعة كما تقدم في الإجماع يانه (ومن الشافعي الاعلى)

قال القائل وغيره لا تقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة بل لانه لما كمل الامر بالخرج الى الكوفة ومات كثير من الصحابة الذين كانوا يستشيرهم الثلاثة كما فعل أبو بكر ومثله الجدة وعرف مثله الطاعون فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وقضية الجدة انما جاءت الى أبي بكر ثم لم يرها فقال لها ما لك في كتاب الله شي وماعاش في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شافا رجسي حتى رأيت الناس فأخبره (٢٩٠) المغيرة بن زهرة ثم محمد بن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فأخذوا أبو بكر لها ورواه أبو

داود وغيره وقضية الطاعون ان عمر رضي الله عنه خرج الى الشام فبلغه ان به زبامى طاهوا فافاستا ومن دهاهم من الصحابة في الرجوع فاختلصوا ثم دعا غيرهم من مشيخة قريش فجزوا بالرجوع فعزم عليه عمر رضي الله عنه ثم جاء عبد الرحمن بن عوف فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به يارضن فلا تقصدوا عليه واذا وقع بارض وأتم بها فلا تقصروا فورا منه فحمد الله عمر ثم انصرف ورواه الشيخان (أما موافق الشافعي زيد في القرائن) حتى ترد حيث تردت الرواية عن زيد (فقد بسل لا تقليدا) بان وافق اجتهاده اجتهاده وقد قال صلى الله عليه وسلم أعلم أمي بالقرائن زيد بن ثابت صحبه الترمذي وكذا الحاكم على شرط الشيخين (مسئلة) الإلهام إلهام حتى في القلب (يلج) يضم اللام وحكي قصه أي يطعن (له الصدور يصير به الله تعالى بعض أعضائه وليس بجيب لعدم ثبوت ليس محصورا بطوره) لانه لا يأمن

أشابه الى مقابلة هذا لما تقدم في الإجماع لانه في اتفاقهما معا وما عتاف ان قول كل حجة على حدة وكذا يقال فيما بعده (قوله لما كمل الامر اليه) أراد بالامر الخلاف (قوله فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة) قيل عليه ان هذا انما خالف ظاهر حديث عليكم بسنتي الخ فان ظاهره يقتضي ان قول كل منهم حجة من غير انضمام قول غيره اليه قالت يمكن أن قال ان وجهه صلى الله عليه وسلم على اتباع سنة الخلفاء من بعده اختصاصهم بشدة التثبت في سنته صلى الله عليه وسلم ورواه اجتهاد الصحابة لاجل ذلك فيظهر وجه هذا القول حثثنا تأمله (قوله ما لك في كتاب الله الخ) قد ثبت ان رضي الله عنه جعل الجدة كالأب أخذ من قوله تعالى ولا يوه اهل واحد منهما السدس وحجب به الاخوة فلا كانت الحقيقة عنده كالأم ولعله رضي الله عنه انما عرف حكم الجدة بعدمعرفة ان الجدة السدس (قوله من مشيخة قريش) مشيخة بوزن متر به جمع شيخ ويحوز كسر الميم (قوله حتى ترد حيث الخ) بيان لكل موافقة الامام الشافعي رضي الله عنه لزيد في القرائن (قوله بان وافق اجتهاده اجتهاده) بيان لسكون الموافقة لاجل الدليل لا تقليدا فهو مرتبط بقوة الدليل وليس بالالتقليد فيكون مرتبطا به كما هو وهو ظاهر القصد (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم الخ) الغرض من هذا الجمل اظهار فضل الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله لبعض اللام وحكي قصه) مستعملها ما منه تلج بضمها ومقتضوها ما ضيه تلج بكسرها وباب الاول دخل وباب الثاني فرح فخصد الاول التلوح كالدخول والثاني التلج كالفرح (قوله لانه لا يأمن دميسة الشيطان فيها) قد يقال انه يأمن ذلك بعرضه على قوانين الشرع فان وافق كان مقصولا والا فهو مردود كذا قيل قلت وفيه نظر فتأمل (قوله في حقه) أي الملم فقط (قوله كالوحى) أي كان الوحى حجة (قوله خاتمة) أي في قواعد تشبه الادلة فتاسب كونها خاتمة لبعض الادلة والقاعدة لا يختص بباب بخلاف الضابط قاله شيخ الاسلام (قوله أي من حيث استصحابه) أي لاس من حيث ذاته اذ اليقين لا يجامع الشك حتى يتصور رفعه (قوله بأخذ الطهارة) هو خلاف جذبه معاشر اليك من تقص الطهارة بالشك في الحدث وهي من المسائل التي لم يعمل فيها بالاستصحاب عندنا والاستصحاب ليس معمولا به دائما عندنا كما قدمنا ذلك قسريا (قوله فحجب) بكسر اللام وضياءه بان ضرب ونصر (قوله بفتح الكاف)

دخيلة الشيطان فيها) خلافا لبعض الصوفية في قوله انه حجة في حقه أما المصوم كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في حقه (أي) وحق غيره اذ انما علم بهم كالوحى (خاتمة قال القاضي الحبيب مفي الفقه على) أربعة أمور (أن اليقين لا يرفع) أي من حيث استصحابه (بالشك) ومن مسأله من يتقص الطهارة ويشك في الحدث يأخذ بالطهارة (و) ان الضرر يزال ومن مسأله وجوب رد القاصوب وشيئة بالتلف (و) ان المشقة تجلب التيسير ومن مسأله جواز القصر الجمع والمطر في السفر بشرطه (و) ان العادة تنكح (منه) بفتح الكاف المشددة ومن مسأله أقل الحيف وأكثره (قبل) زيادة على الاربعة

أى حكمها الشرع (قوله وإن الأمور بمقاصدها) أى لا تنصل الأمور لا بقصد  
قصاصها جمع مقصد بمعنى قصد كإشيرة قول الشارح ومن مسائله وجوب التنية المخرج  
إذا التفتى القصد (قوله ورجعه المصنف إلى الأول) أى وهو أن اليقين لا يرفع بالشك  
(قوله لأن الشيء إذا لم يقصد اليقين عدم حصوله) قال الشهاب رجه أقفك أن تقول  
كيف يكون اليقين عدم حصوله مع فرض حصوله ووجوده حسا قال سم وإذا كان  
المراد عدم حصوله شرعا فلا إشكال اهـ مثله أن يصلى الظهر مثلا ثم شك هل نوى  
الصلاة أم لا فلهذا تلك العبادة عن التنية هو الأصل الذى لا يرفع استصحابه الشك فى  
وجوب التنية فيها لقوله لأن الشيء إذا لم يقصد أى على وجه اليقين أى لأن الشيء إذا  
لم يتحقق وجود القصد فيه وقوله اليقين عدم حصوله أى حصوله شرعا لصورة اذ هو  
موجود صورة كما تقدم ورجع غير المصنف هذا القسم الخامس إلى تحكيم العادة فانها  
تقتضى أن غير المتوى كفعل وسلاة لا يسمى غسلا ولا قر به هذا وقد يثبت بعضهم  
برجوع جميع الاقسام إلى جلب المصالح فله شيخ الاسلام (قوله فى التعال والتراجيح)  
أفرد الأول لأنه نوع واحد وجميع الشاى لانه أنواع فتأمل سم (قوله اذ لو ياز ذلك ثبت  
مدلولها) أى لجاز ثبوت مدلولها لأن اللازم على جواز التعادل جواز للثبوت لاقص  
الثبوت كما هو بين فالمراد لجاز ثبوت مدلولها وثبوت مدلولها محال ومستلزم محال  
بمحال والمراد لو ياز ذلك جواز وقوعه أى لو أمكن وقوعه وعلى هذا أقوله يمنع تعادل  
قاطعين معناه يمنع وقوع ذلك فلي تأمل سم (قوله ولباحث أن يقول المخرج) قد يستشكل  
جواب اختلاف فيه جامع ما قرره أقسام لزوم اجتماع المتناقضين حيث ادريجهم فى  
القاطعين وعلى امتناع التعارض فيما ياجتماع المتناقضين والفرق بينهما وبين الامارين  
ما أشاروا اليه من أن مدلول الدليل القطعى يجب أن يكون حاصله لاختلاف مدلول  
الامارة فلزم اجتماع المتناقضين فى تعارض القاطعين ولا يلزم فى تعارض الامارين  
ويكن أن يقال يلزم فى تعارض الامارين تجوز اجتماع المتناقضين لأن الكلام فى تعارضهما  
فى نفس الامر وتعارضهما فيه يستلزم اجتماع المتناقضين غاية الامر أن مدلول الامارين  
لا يجب أن يكون حاصله اجتماعهما معتنى فتجوز كذلك لأن تجوز المنع يمنع ويستند  
فى أجاز فى الامارين يلزمه القول بالحواز فى التقليلين والقطعين وعند هذا ينضم قول  
الشارح ولباحث أن يقول المخرج رأيت الكلام وشيخ الاسلام أشار إلى دفع هذا الاشكال  
حيث قال الأول فى قول الشارح ليجى موجهه الا فى فيما ما توجيه المانع فظاهرا وما  
توجيه الجواز فهو لانه لا محذور فى تعادل القاطعين التقليلين فى نفس الامر عند الصواب اذ  
لا يلزم منه اجتماع المتناقضين لأن المصوبه يرون أن الحق فى المسائل القرعية متعدد فلا مانع  
عندهم من أن يتعد بعض الامه عليها بحكمه ويتعد بعض آخر بحكم آخر بحسب ما يتلقاه  
مجتهدان عن دليلين مثلا وكل منهما قاطعى عند القائل بمقتضاه واما المخطئة فاجتماع

(وإن (الأمور بمقاصدها) ومن  
مسائله وجوب التنية فى الطهارة  
ورجعه المصنف إلى الأول فإن  
الشيء إذا لم يقصد اليقين عدم حصوله  
(الكتاب السادس)

(فى التعادل والتراجيح) بين الأدلة عند  
تعارضها (يمنع تعادل القاطعين)  
أى تقابلها بأن يدل كل منهما  
على منافي ما يدل عليه الآخر اذ لو  
جاز ذلك لثبت مدلولها فى جميع  
المتناقضين فلا وجود لقاطعين  
متناقضين كدال على حدوث العالم  
ودال على قدمه وعدل عن قول ابن  
الحاجب تقابل التقليلين العقلين  
بمحال إلى مناقه لنسب قوة  
تعادل الترجمة ويشمل قوله  
القاطعين العقلين والنقلين كما  
صرح به ما فى شرح المنهاج والعلى  
والنقل أيضا والكلام فى التقليلين  
حيث لا تنضم بينهما ولباحث أن  
يقول لا بعدل أن يجزى فيما  
اختلف الا فى فى الامارين ليجى  
توجيه الا فى فيما

المتنافين عندهم ليس الا في ذهن المجتهد لا في نفس الامر اه وقال الثاني فيه اما  
توجيه المانع فظاهر واما توجيه الجواز فانه لا محذور في تعادلها أي توهم المجتهد  
اذ لا يضر اجتماع متنافيين بتوهمه اه قلت وفي صفة ما ذكره كرام نظر اما ما ذكره  
الكلام في توجيه الجواز على مذهب المصوية فلان الغرض تعادل القاطعين العقلين في  
نفس الامر ومن لا يتم ذلك تواردهما على محل واحد ولو تعلق أحدهما ببعض الامة  
والآخر ببعض آخر لا تعادل كالا يتحقق مع تعادلها كما كذلك لا يتأتى لاحد من  
المجتهدين الاخذ بهما وهو ظاهر ولا يأخذ بهما لانه بالتشبهى بمتبع وبالترجيح لا يتصور  
لعدم تصور الترجيح في القضايا فكيف يصح قوله يصح ما يتلقاه بمجتهد ان عن دليلين  
مثلا وكل منهما قاطعي عند القائل يقتضيه فان قيل بل يتأتى الاخذ بأحدهما وذلك في حق  
من لم يطلع على الآخر أو في حق من غلبت انه لا تعادل بينهما قلنا هو خلاف المقروض  
اذ بحث الشارع فيعلم نفي التعادل فيه والتفهوم من كلامهم تصويره بما حصل  
التعادل فيه عند المجتهد أيضا فالق في الاحكام كغيره وذلك أي التعارض غير متصور  
في القطعي لانه اما ان يعارضه قطعي أو ظني الاول محال لانه يلزم منه اما العمل بهما وهو  
جمع بين التقيضين في الالتماس أو استناع العمل بهما وهو جمع بين التقيضين في النفي  
أو العمل بأحدهما دون الآخر ولأولوية مع التساوي اه وهو ظاهر في التصوير بما ذكر  
وأما ما ذكره في توجيهه على مذهب الخطئة أي وهو الصحيح كما هو معلوم من أنه بانبار  
ذهن المجتهد فهذا البس محل خلاف كما صرح به الشارع في الامارين ولا فرق بينهما  
وبين القاطعين في ذلك فكيف يوجه به جريان الخلاف على اجمع علم المجتهدين بأنها قاطعان  
لا يتصور تعادلها في ذهنه الا بجمع خفاص معناه عليه مع جزمه بانتفاء التعادل بينهما  
وهذا لا يصح أن يكون محل كلام اصلا فليتأمل ثم ترجع عندى الفرق بين المتنافيين العقلين  
والمتنافيين الوضعيين واستصحاب اجتماع العقلين دون الوضعيين بأن الاجتماع في  
العقلين اجتماع لحالتين للشيء بحسب ذاته متنافيتين كثبوته وعدم ثبوته وذلك محال  
والاجتماع في الوضعيين اجتماع لحالتين بحسب اطلعه كطلب فعله وطلب تركه  
وان كانتا متنافيتين لان صدور ذلك حكمه كالاستلاوه كالانصير على القول به ويستند  
فلا اشكال حطفا فليتأمل سم (قوله وكذا يمتنع تعادل الامارين) أي العقلين الظنيين  
(قوله حذرا من التعارض في كلام الشارع) هذه اللمعة تقتضي قصر الامارين على ما ورد  
من الشارع مع أن كلام المصنف مطلق ولعل الشارع اطلع على التقيد بذلك في كلام  
غيره (قوله ما سألني) أي وهو قوله فان توهم التعادل الخ (قوله اما تعادلها في ذهن  
المجتهد فواقع قطعا) لم يسن حكمه وله ما يأتي في قول المصنف فان تعذر الخ (قوله أي  
وقع في وهم المجتهد) أي ذهنه اي على وجه الريحان أو الجزم بناء على جواز التعادل في  
نفس الامر فليس المراد بالوهم الطرف المرجوح كما توهم (قوله في الواجبات) أي كان

(وكذا) يمتنع تعادل (الامارين) أي  
تقابلها من غير مرجح لاحدهما (في  
نفس الامر على الصحيح) حذرا من  
التعارض في كلام الشارع والجواز  
وهو الاكثر يقول لا محذور في ذلك  
ويبقى عليه ما سألني اما تعادلها  
في ذهن المجتهد فواقع قطعا وهو  
منشأ ترقده كتردد الشاقي الاتي  
(فان توهم التعادل) أي وقع في  
وهم المجتهد أي ذهنه تعادل  
الامارين في نفس الامر بناء  
على جواز حيث جزم من مرجح  
لاحدهما (قال نصير) بينهما في  
العمل (أو التسايط) لهما في جميع  
الغيرهما (أو الوقت) من العمل  
بواحد منهما (أو التصير) بينهما  
(في الواجبات) لانه قد يصح فيها كما  
في خيال كفارة العيزر والتسايط  
عبرها أقوال أعربها التسايط  
مطلقا كما في تعارض اليقينيين  
وسكت المصنف هنا عن تقابل  
القطعي والظني

انتهور أن لساواة بينهما حال تقدم القطعي كما في شرح التنازع وهذا في التقليل وأما قول ابن الحاجب لانهما من بين قطعي  
وعلى استقامة الظن أي عند القطع بالنقيض كما تمه المنصف وغيره فهو في غير التقليل كما إذا علم أن زيداً في الدار يكون مر كبه  
وخلفه ما به ثم هو خارجها فلا دلالة للعلامة المذكورة على صكونه في الدار حال مساعدته خارجها فلا تعارض بينهما  
بخلاف التقليل فإن القطعي منهما باق على دلالته حال دلالة القطعي ٢٩٣ وانما تقدم عليه لقوله ٢ وان نقل عن مجتهد ولو ان

مناقضتان فالتأخر بينهما (قوله)  
أي المستتر والمتقدم مرجوع  
عنه (والأ) أي وإن لم يتعاقبا  
قالهما معا (ها) أي حقوله منهما  
المستتر ما ذكره المشعر بترجيحه  
على الآخر كقول هذا أشبه  
وكثير بعه عليه (والأ) أي وإن لم  
يذكر لئلا (فهو متردد) بينهما  
(ووقع هذا التردد للشافعي) رضى  
الله عنه (في بعضه عصر مكانا)  
سنة عشر وأربعة عشر كما تردد  
فيه القاضي أبو حامد المروزي  
(وهو دليل على مساوئاهما)  
وديناً أهما فافلان التردد من  
غير ترجيح فاعان النظر  
الدقيق حتى لا يقع على حالة وأما  
دينافانه ليمال بذكرهما بتردديه  
وان كان قد يهلب في ذلك عادة  
بصورتهم كما عابه بعضهم (ثم قال  
الشيخ أبو حامد) الاستفراغ  
(مخالف أي خفيفة منهما أرجح من  
مواقفه) فان الشافعي إنما خالفه  
للدليل (وعكس القمالة) يقال  
مواقفه أرجح وصححه النووي  
لقوله يستند قائلة واعتز بأن  
القوة إنما تشتمل الدليل فلذلك

يدل أحدهما على وجوب شيء ويدل الآخر على وجوب غيره (قوله انتهور أن لساواة  
بينهما) أي في دلالتهما وان كانتا باقتين فالشيخ الإلام (قوله وهذا) أي حكم تقابل  
القطعي والظني الذي ذكره المنصف في شرح التنازع وهو قوله انتهور أن لساواة  
الخ وهذا هو كلام ابن الحاجب الذي بعده غاية الأمر أن أحدهما يختلف في الدلالة  
دون الآخر (قوله في التقليل) أي الخلفين عن التسخ (قوله كما تمه المنصف) أي ثم هذا  
التعليل المذكور بقوله أي عند القطع بالنقيض (قوله فهو في غير التقليل) أي فلا  
تخالف بين كلام المنصف وكلام ابن الحاجب (قوله فلا دلالة الخ) الحق أن دلالة الظني  
باقية غاية الأمر أن المدلول يفتق عن الدليل وهذا لا يخرج من دلالته إذ حصل الدلالة  
كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر وهو موجودها (قوله متعاقبان)  
المراد بالتعاقب التابع لا بقيد القورية (قوله أي المستتر) أي المعمول به وأشار بذلك  
إلى توجيه الحصر والأفانول أيضا قوله (قوله ثم قال الشيخ أبو حامد) مختلف أي خفيفة  
منهما أوجح موافقه الخ الظاهر أن غير أي خفيفة كما تمهله ثم انظر فيما إذا وافق  
بعضا كأي خفيفة ومخالف بعضا كما قال فان المنصف والشراح لم يتعصا بذلك ولا اشكال  
فيه على طريق المنصف من أن الترجيح بالظن كما هو ظاهر بصلاته على طريق أي حامد  
والفقال لو جود كل من المخالفة المتقدمة انه إنما خالفه لدليل والموقف المتقدمة  
للقوة يستند القائل في كل من القولين فلا يتناقض ترجيح أحدهما بواحد منهما  
لوجودهما في الآخر فلا يتبعه على هذين الطريقين حيث لا الاترجيح بالنظر نعم أن  
زاد عدد قائل أحد القولين على عدد قائل الآخر أتبعه على طريق التقال ترجيح ما زاد عدد  
قائله وأما على طريق أي حامد فيستل ذلك ويقتل عكسه لانه يعتبر المخالفة وهي في  
العكس أصغر والترجيح بالنظر لوجود المخالفة في الجانبين وان تفاوتا فيها فلا ترجيح  
بها فليأتمل سم (قوله بما اقتضى الخ) أي فالقول الذي اقتضى النظر بترجيحه هو  
الرابع سواء كان موافق قول أي خفيفة ومخالفه (قوله فان وقف فالوقف) أي فان  
وقف النظر عن الترجيح فالوقف قال الشهاب فلا قيل بالخير بينهما كظنهما لا في  
الأدلة فيما لو ترددت مناقضتان بأن عقب أحدهما الآخر وليمكن التسخ اه وجوابه أن  
المجهول لا يتركز الأقوال على وجهه التخصيص إنما هي من الصور بل لا يتركز أبدا إلا على

قال المنصف (والأصح الترجيح بالنظر) فما اقتضى ترجيحه منهما كان هو الرابع (فان وقف) عن الترجيح (فالوقف) عن الحكم برجحان  
واحد منهما (وان لم يعرف المجتهد قول في مسئلة لكن) يعرفه قول في (فقد رهاهم) أي قوله في (فقد رهاهم) قوله الخرج فيها على (الأصح)  
نأي ترجحه الأصحاب فيها لما قاله بنظره ما قبل ليس قوله فيها الاحتمال أن يذكر كقوانين المستثنى لو رجع في ذلك (والأصح)  
على الأول (لا ينسب) القول فيها (إليه مطلقا) (نسب إليه) (مقيدا) بأنه يخرج حتى لا يلبس بالمنصوص.

وقيل لأحاجة إلى تفصيله لانه قد جعل قوله (ومن معارضة نص آخر للتظهير) بأن نص فعياديه على خلاف ما نص عليه فيه أي من  
 المتصين المتخالفين في مسئلتين متشابهتين ٢٩٤ (تتأ الطرقت) وهي اختلاف الاصحاب في نقل المذهب في المسئلتين

تتم سم من بقرا النصين فهما  
 ويفرق بينهما ومنهم من يخرج  
 نص كل منهما في الاخرى فيصكي  
 في كل قولين منصوحا وبخسبا  
 وعلى هذا افتارة يرجح في كل نصها  
 ويصرف بينهما وثلاثة يرجح في  
 احدهما فنصها وفي الاخرى  
 المخرج ويذكر ما يرجح على نصها  
 (والترجيح تقوية أحد الطريقتين)  
 بوجه محاسباتي فيكون راجحا  
 (والعمل بالراجح واجب بالنسبة  
 الى المريوح فالعمل به ممتنع  
 سواء كان الرجحان قطعيا أم ظاهريا  
 وقال القاضي أبو بكر الباقلاني  
 (الامار بجمع ظنا) فلا يجب العمل  
 به (الاذا ترجح بظن غيره) فلا  
 يعمل بواحد منهما فقد المخرج  
 (وقال أبو عبد الله البصري  
 ان يرجح أحدهما بالظن فالخير)  
 بينهما في العمل وانما يجب العمل  
 عنده وعند القاضي بمرجح قطعا  
 (ولا ترجح في القطعيات لعدم  
 التعارض) يتم اذا لو تعارضت  
 لاجتمع المتنافيان كما تقدم (والمأخر)  
 من النصين المتعارضين (ناسخ) بالتقدم  
 منهما آيتين كأننا وشيئين أو آية  
 وغير بشرط النسخ (وان فقد التأخر  
 بالأسد جعل به لأن دوامه) بأن لا  
 يعارض (مخلون) وبعضهم احتمال  
 بالمتع لأن الجواز يؤتى الى اسقاط  
 المتواتر بالا حاد في بعض الصور

وجهين أحدهما بغيره في الواقع فلا يسوغ التصيير للع بعدم ذهابه اليه اه سم (قوله لانه  
 لا يجعل قوله) يقال عليه فرق بين القول الجعلي والقول الحقيقي (قوله ومن معارضة  
 نص الخ) مثله أن يقول مثلا بالحل في النيزد والحزمة في المخرج فنص في كل من هاتين  
 المسئلتين المتشابهتين على حكم يتألف الحكم الذي نص عليه في الاخرى (قوله وحتى  
 اختلاف الاصحاب الخ) فيه ناسخ اذ الطرق هي الاقوال المذكورة لا الاختلاف وان كان  
 لازمالها (قوله فمنهم من يقر بالنص الخ) أي كأن يقر في المثال الحزمة في المخرج والحل  
 في النيزد وقوله ومنهم من يخرج نص كل منهما في الاخرى أي فيصرفي كل من انخر والتيزد  
 قولان منصوح وخرج من الاخر اليه فالخير فيه نص بالحزمة وقول يخرج بالحل  
 منقول اليه من النص الذي في النيزد والتيزد فيه نص بالحل وقول يخرج بالحزمة منقول  
 اليه من النخر (قوله تقوية أحد الطريقتين) أي الغلبتين الظنيتين (قوله بوجه مما  
 سأني) أي تفصيلا واجلا لا يدل قوله آخر الباب والمرجحات لا تنصرف ومشارها غلبة  
 الظن فانه قد قول الكمال ان قول الشارح بوجه محاسباتي قد مضى والاولى حذفه اذ  
 يقتضي أن لا ترجح الاجمالي في من وجه الترجيح وليس كذلك فان المرجحات ليست  
 منحصرة كما صرح به المصنف في الكتاب السابع وكأن سبق اعتراض الكمال المذكور  
 حله قول الشارح محاسباتي على الآتي تفصيلا لا قطع مع انه لا داعي اليه بل المراد أهم من  
 ذلك كما علمت (قوله فيكون راجحا) فانه ذكره التوطئة لما بعده لظهور ارتباطه بما قبله  
 (قوله فلا يجب العمل به) صواب العبارة فلا يجوز العمل به لوافق قوله فلا يعمل  
 بواحد منهما وحيث قد يكون الاستثناء منه قطعا اذا الترجيح بالظن لا بعد ترجحها عند  
 القاضي (قوله لعدم التعارض بينهما) بالتمسك نظر الكل دليلين متعارضين وفي نسخة  
 بينهما أي القطعيات وهي أحسن (قوله والمتأخر ناسخ) قال الشهاب هو راجع الى بيان  
 شان القطعيات ورجوعه الى ما ذكره هو صريح ما ذكره المحسبان لكنه كما لا يخفى خلاف  
 الفقه ومن صنع الشارح حيث اقتصر على اطلاق المصنف في التعارض بين  
 القطعيات وصور قوله والمتأخر بقوله من النصين المتعارضين فان السابق الى القه من  
 ذلك صوف الكلام عن خصوص القطعيات وقرض الكلام في غيرها وفي الاعم  
 فلنبأ سم (قوله وان نقل التأخر) هكذا في بعض النسخ بصيغة المصدر وهي واضحة وفي  
 بعضها بصيغة اسم الفاعل فتحتاج الى تقدير مضاف أي تأخر التأخر ويكون اظهرها  
 في محل الاشارة (قوله لأن دوامه) أي دوام المقدم والمعنى ان الذي رفع بالتأخر انما هو  
 دام المقدم واستمراره ودوامه مظلون لا مقطوع به فلم يلزم اسقاط المتواتر بالا حاد لأن  
 الدوام غير متواتر (قوله في بعض الصور) أي وهو صورة ما اذا كانت متواترين ونقل تأخر  
 أحدهما بالآخر (قوله فاذا كثر الخ) أي كثر موافقات أحد الدليلين والا فالدليل الواحد

بموافق له وأكثر رواه عن علي الاسترخاء أكثره تقيد القوة وقيل لا كالبسيتين (و) الإصح (إن) العمل بالتعارضين ولومن وجه  
أول من الغناء أحدهما) بترجيح الاسترخاء وقيل لا نصار إلى الترجيح مثله حديث الترمذي وغيره أيضا هـ باب دافع فقد طهر مع  
حديث أبي داود والترمذي وغيرهما لا تنفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب الشامل للأهاب المذبذب وغيره فحلتها على غيره هـ  
بين الدليلين وروى مسلم الأول بلفظ اذا دافع الأهاب فقد طهر ٩٥ (ولو) كان أحد المتعارضين (سنة) فأبها كآب) فان العمل

بهما متى وجه أولى (ولا يقدّم)  
في ذلك (الكتاب على السنة)  
ولا السنة عليه خلافا لزمعها)

فزاعم تقديم الكتاب استند إلى  
حديث معاذ المشقل على أنه يقتضي  
بكتاب الله فان يجد قبضة وسرل  
الله صلى الله عليه وسلم ورضاء رسول  
الله بذلك رواه أبو داود وغيره وزاعم  
تقديم السنة استند إلى قوله تعالى

لنبي للناس ما نزل اليهم مثله قوله  
صلى الله عليه وسلم في البصر هو الطهور

ماؤه الحلي مقبته رواه أبو داود  
وغيره من قوله تعالى قل لا أحد فها

أوصى إلى محرمنا إلى قوله وأعلم  
خبر فكل منهما يتناول خبر

البحر وحلت الآية على خبر البر  
المصادر إلى الأذهان جمعاً بين

الدليلين (فان تعذر) العمل  
بالتعارضين أصلاً (وعلم المتأخر)

منهما في الواقع (فانتقم) لا من تقدم  
منهما (والأ) أي وإن لم يعلم المتأخر

منهما في الواقع (رجع إلى غيرهما)  
لتعذر العمل بأحدهما (وإن

تقارنا) أي المتعارضان في الورد  
من الشارح (فالتصريح) بينهما في

العمل بأحدهما (أو) أن تعذر  
الجمع بينهما (و) تعذر الترجيح

بأن تساوى كل وجهه فان أمكن الجمع والترجيح فالجمع أولى منه على الأصح كما تقدم وإن جهل التأخير بين المتعارضين أي لم يعلم

بينهما تأخراً ولا تقارن (أو أمكن التسليم) بينهما بأن يقبله (رجع إلى غيرهما) لتعذر العمل بأحدهما (والأ) أي وإن لم يكن

التسليم جملاً (غير) الناطق بينهما في العمل (أن تعذر الجمع) بينهما (والترجيح) كما تقدم في المقارن هذا كقولها إذا تساوى في

العموم والخصوص.

لا يكثر بكثر الأدلة وظاهر كلام الشارح أن الترجيح للدليل مع أنه المدلول فيها إذا تعارض  
قوله لا يصح وهو كان ما يدل على أحد القولين أكثر مما يدل على الآخر (قوله جوافق)  
أي بدليل موافق ولو واحد فيكون المراد بكثر الأدلة في المتن ما نزل على الواحد (قوله  
كالبسيتين) أي فاق أكثر عدداً حتى البسيتين لا يصدق هافق على الأخرى الأقل عدداً منها  
(قوله) وأن العمل بالتعارضين ولومن وجه أولى) المراد بالاولى الوجوب وقد يقال  
لو قدم هذا النص على الذي قبله كان أولى لأن الترجيح بالأدلة وكثرة الروايات يكون إذا  
تعذر الجمع وقوله ولومن وجه الواو فيه حالية ولوزائة (قوله) بترجيح الاسترخاء متعلق  
بالغناء والباسية أي فان ترجيح أحدهما سبب في الغناء الآخر (قوله) فقد طهر (بضم  
الهاء) وقصها (قوله) فان العمل به من وجه أولى) هذه العبارة في غاية الاستقامة دون  
الآتيان بالغائية لأن العمل بالتعارضين من كل وجه الصادق به الغاية لا ترجيح فيه أصلاً  
(قوله) على أنه) أي معاذ رضى الله عنه وأليه يعود ضمير يقتضي (قوله) ويرى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عطف على قوله أنه يقتضي وفي نسخة ورضى بلفظ الماضي وكل صحيح  
(قوله) مثاله) أي مثال التعارض أو مثال الجمع بين المتعارضين (قوله) فانتقم لا من تقدم  
أي حيث كان مدلول المتقدم قابلاً للتسليم (قوله) رجع إلى غيرهما) أي إلى دليل ثالث  
غيرهما مثلاً لهما قام به مرجح (قوله) أن تعذر الجمع) لا يعني أن قوله فان تعذر العمل  
في معنى تعذر الجمع لا بمعنى تعذر العمل به ما أن لا يمكن الجمع بينهما مطلقاً وقد جعل  
معه مما لا يعلم من قوله ولم التأخر وما عطف عليه فصار التقديم فان تعذر العمل  
وتقارن فالتصريحان تعذر الجمع وحاصل هذا فان تعذر الجمع فالتصريحان تعذر الجمع لا تعذر  
العمل بمعنى تعذر الجمع كما تقرر وحيث فلا وجه لذلك قوله أن تعذر الجمع ويمكن الجواب بأن  
معنى هذا الاعتراض على جعل قوله وإن تقارن في حيزه قوله فان تعذر فيكون معطوفاً على  
قوله ولم التأخر مع أن ذلك ليس بلازم لجواب أن يكون معطوفاً على جملة قوله فان تعذر الخ  
وحيث لا يكون في حيز التعذر ولا يكون تقديمه ما تقدمه فان قيل فهل لا جملته في حيز التعذر  
حتى يستغنى عن التصريح بشرط تعذر الجمع فانه أخصر قلنا لعله ارتكب ذلك توطئة  
للاهتمام بالتصريح بالشرط لا ليعقل منها سم قلت لا يصح ما في جوابه من التعذر  
بارتكاب خلاف الظاهر من العبارة (قوله) وإن جهل التأخير) مقابل لقوله ولم التأخر  
(قوله) بأن يقبله) أي بأن يكون من العقائد (قوله) هذا كله) الإشارة إلى ما ذكر من قوله

بأن تساوى كل وجهه فان أمكن الجمع والترجيح فالجمع أولى منه على الأصح كما تقدم وإن جهل التأخير بين المتعارضين أي لم يعلم  
بينهما تأخراً ولا تقارن (أو أمكن التسليم) بينهما بأن يقبله (رجع إلى غيرهما) لتعذر العمل بأحدهما (والأ) أي وإن لم يكن  
التسليم جملاً (غير) الناطق بينهما في العمل (أن تعذر الجمع) بينهما (والترجيح) كما تقدم في المقارن هذا كقولها إذا تساوى في  
العموم والخصوص.



(فان كان أحدهما أعم) من الآخر مطلقاً أو من وجهه (فكسابق) في مسئلة آخر مجتأ التخصيص فليراجع (مسئلة ترجع على الاستناد) أي قلته الوعايطين الراوي للجهندين التي صلى الله عليه وسلم (وهو الراوي ولقبه ونسبه) قلته احتمال الخطأ مع واحد من الاربعة بالنسبة الى مقابلته (ووجهه وصبطه وفضله ولوروى) الخبر (المرحوم باللفظ) والراجح هو واحد ماذكر بالمعنى (ويقلته) وعدم بدعيته بأن يكون حسن الاعتقاد ٢٩٦ (وشهرة عدالة) لشدة الوثوق به مع واحد من الستة بالنسبة الى

مقابلته (أو كونه مزمناً بالاحتياط) من الجهد فبرجع على التزكي عنده للاخبار لأن العائنة أقوى من الخبر (أو أكثر من كين ومعرفة النسب قبل و شهرته) لشدة الوثوق به والشهرة زائدة في المعرفة والاصح لاترجيحها (وصريح التزكية على الحكم بشهادته والعمل بروايته) فيقدم خبره من صرح بتزكيته على خبره من حكم بشهادته وخبره من على بروايته في الجمله لأن الحكم والعمل قد يثبتان على الظاهر من غير تزكية (وحفظ المروى) فيقدم مروى الحافظة على مروى من لم يحفظه لاعتناء الاول بمرويه (وذكر السبب) فيقدم الخبر المشتمل على السبب على المثلث على لاهتمام راوى الاول به (والتعويل على الحفظ دون الكتابية) فيقدم خبر الممول على الحفظ فيما يرويه على خبر الممول على الكتابية لاحتمال أن يزداد كتابه أو ينقص منه واحتمال التيسار والاشتباه في الحافظ كالعدم (وظاهر طريق رواية) كالسماع بالنسبة الى

فان تعذر علم الى هنا (قوله فان كان أحدهما أعم) خلا قال أو مطلقاً انسبق أيضاً أن المطلق يحصل على المقيد المهم الآن برتبة الاعمال ما قبل الاعمال وهو ما يلي فيشمل المطلق فالهم (قوله الصمد) قديمه لانه الذي يمتنع بالامارات التي هي محل الترجيح (قوله قلته) احتمال الخطأ مع واحد من الاربعة بالنسبة الى مقابلته (أي قلته) احتمال انسيان والاشتباه عند قلته الوعايط ولتقرير الراوي الفقه بن ماجه زاجر أو دعي ظاهر وما لا يجوز بخلاف غيره والعارف باللفظ كونه أدري بمواقع اللفظية قل احتمال انسياقه بالنسبة الى من ليس كذلك والعال بالعمري يحفظ عن مواقع الزلل في العباد فيقبل لذلك احتمال في فهم معناها بالنسبة الى من ليس كذلك فترده بعضهم (قوله بان يكون حسن الاعتقاد) قال الشهاب هذا خص من عدم البدعة اهو وقد يقال المراد بالبدعة البدعة في الاعتقاد لا مطلق البدعة وهي الفروع عن السنة ولو في قول أو فعل (قوله أو أكثر من كين) لفظ من كين ياء واحدة ساكنة لان ياء المفرد حذفت لاجل الجمع قال في الاختلاصة واحذف من المنقوص في جمع على حرفه المثنى ما به تكمل

(قوله وصريح التزكية) بالرفع عطفاً على الجار والمجرور الواقع نائباً عن الفاعل ليرج ويصير جزء عطفاً على مدخول الجاز وكذا يقال فيما عطف عليه (قوله لان الحكم والعمل قد يثبتان على الظاهر) قال الشهاب رحمه الله هذا يقيدان معنى قوله في الجمله أن يكون الشخص حكم بشهادته أو عمل بروايته من غير توقف سماعي فقصيل الامر هل كان ذلك بعد تزكيته أم لا وإذا كان من صرح بتزكيته مقدماً على من هذا شأنه فليقدم على من علم الحكم بشهادته والعمل بروايته من غير تزكية بالاولى بل ينبغي أن يكون من حكم بشهادته وعمل بروايته في الجمله قد سماعي هذا أيضاً اهو وظاهر رسم (قوله وذكر السبب) المراد بالسبب ما لاجل ذكره لانه الحكم كاسبق قرياً (قوله) والتعويل على الحفظ دون الكتابية) هذا غير مكرر مع قوله المار وحفظ المروى للفرق بينهما بأن مذار هذا على ماهو الشأن والعاقد من غير اطلاع على الحال في هذا المروى المعين بخصوصه بخلاف الاول فانه مفروض في مروى معين مخصوص وان أحدهما روادع حفظ والآخر عن كتابه سم (قوله وظاهر طريق روايته) أي وضوح الطريق المذكورة (قوله فيقدم المسموع) أي أخبر المسموع على الخبر المجاز (قوله في الثاني) نعم

الاجازة فيقدم المسموع على المجاز وقد تقدم ذكر طرق الرواية وراثتها آخر الكتاب الثاني (وسماعه من غير حجاب) فيقدم الخال المسموع من غير حجاب على المسموع من وراثتها لامن الاول من تطرق الخلل في الثاني (وكونه من كبار الصحابة) فيقدم خبر أحداهم على خبر غيره لشدة انتهم وقد كل على رضى الله عنه يحلف الرواة وقبل رواية الصديق من غير تطبيق (و كونه ذكرراً) فيقدم خبر الذكر على خبر الأنثى

لأنه أصبغ منها في الجملة (خلافاً للآستاذ) أي أصبغ الأصغر ابن (٢٩٧) قال وأصبغ بنفس المذكور آثاره حيث ظهرت في الأحاد وليس كذلك فإن كثيراً

من النساء أصبغت من كثير من الرجال (وأنظر) إرجح الذكر (في غير أحكام النساء) بخلاف أحكامهن لأنهن أصبغت فيها (و) كونه (سراً) فنقدم خبره على خبره لدلالة السرف منضمه بخبريهما لا يعتز به الرقيق (و) كونه (مأثراً للإسلام) فخير مقدم على خبره مقدم الإسلام ظهوره تأخر - (وقبله مقدمه) عكس ما قبله لأن مقدم الإسلام لاصلاحه أشد من زمان متأخره وابن الحاجب جزم بهذا في الترجيع بحسب الراوي وبما قبله في الترجيع بحسب الخارج ملاحظاً للبهين لانه تناقض في كلامه كاقيل (و) كونه (متمملاً بعد التكليف) لانه أصبغت من التعمل قبل التكليف (وغیر مدلس) لأن الوثوق به أقوى من الوثوق بالمدلس المقبول وقد تقدم سآله في الكتاب الثاني (وغیر مدسی) لان صاحبهما يتطرق اليه الخلل بان يشاركه ضيف في أحدهما (و مباشر) لمرويه (وصاحب الواقعة) المروية فان كلامهما أعرف بالخلل من غير مثال الاول حديث القرمذي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالاً وبنيها حلالاً قال وكنت الرسول بينهما مع حديث الصبي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة

للخلل أي الخلل الكائن في الثاني (قوله لانه أصبغ منها في الجملة) أي لا بالنظر الى كل فرد فقد راسل وأعمان قول المسند هنا ذكر أو قوله الاتي وصاحب الواقعة متعارضان في تقديم الذكر على الاتي صاحب الواقعة أذنبها معوم وخصوص من وجه فالاول خاص بتقديم الذكر على الاتي عام في كون الاتي صاحب الواقعة أو لا الثاني خاص بكون المتقدم صاحب الواقعة عام في كونه ذكراً أو أنثى فان خص عموم كل منهما بخصوص الاتي متعارضان الاتي صاحب الواقعة اذ قضية تخصيص عموم الاول بخصوص الثاني تقدمها على الذكر وقضية تخصيص عموم الثاني بخصوص الاول تقدم الذكر عليها وقضية تبليغها الاتي بخبر ميمونة وهل الفقهاء يقتضاه دون نكران عداس أن المعتقد عندهم خبر الاتي اذا كانت صاحب الواقعة على الذكر فليست (قوله وأصبغت جنس الذكر الخ) حاصله أن الجنس لا وجوده الا في ضمن افراد - فلا تراعى الاصبغة الا اذا وجدت في الافراد والظاهر فيها الاضطرار اذ كبر من النساء أصبغت من كثير من الرجال فلا تقدم مبتدأه فـ كـ ورة وقد يجب بانهم اعتبروا في ذلك الاعم الاغلب كظايره وقيداً لثابت الشارح بقوله في الجملة (قوله حيث ظهرت في الاحاد) أي حيث وجدت في جميع الاحاد لا في بعضها وقوله وليس كذلك أي ليست موجودة في الجميع لوجود الاصبغة في بعض النساء وبعض الرجال (قوله وابن الحاجب جزم بهذا) أي جزم بتقديم خبره مقدم الإسلام في الترجيع بحسب الراوي للمروفي التعليل من كون مقدم الإسلام أشد من زمانه كونه متأصلاً في الإسلام فقطع من أمور الإسلام على ما لم يطلع عليه متأخر الإسلام وقوله وبما قبله أي وبزم بما قبله وهو تقدم خبر متأخر الإسلام في الترجيع بحسب المروفي للمروفي التعليل من أن تأخر إسلامه قرينة ظاهرة في تأخره وفيه في الخاص عن مرويه مقدم الإسلام والحاصل أن مقدم الإسلام وان كان أعلى من متأخره شرفاً ورتبة الا ان ذلك لا يستلزم تقدمه مرويه على مرويه لما ذكر من القرينة الخارجية المشهورة بنسخه مرويه خبره متأخر الإسلام (قوله كاقيل) أي كما قاله المسند في شرح مختصر ابن الحاجب (قوله المقبول) أي وهو دلس السند وأحترز بذلك عن مدلس المتن فإنه لا قبل أحلاً كما مر (قوله لان صاحبهما يتطرق اليه الخلل) عبارة الاسنوي وسبب مرويته أن صاحب الاسمين يكثر اشتداه بغيره عن ليس يعدل بان يكون هذا الخبر عدل يسمى باحد اسميه فإذا كان اسمه واحداً غلب أحد الاسمين وفيما الشارح بان الكلام اذ لم يتحقق أن المرويه عن صاحب الاسمين البطلان أما اذا تحقق انه هو بحيث زال الاشتباه والاحتمال وأما اذا يكون خبره مرويه اذ لا معنى لذلك حيث قد قطع بأساً له ورواؤه انتفاء الاحتمال وهو وجبه وقول الشارح بان يشاركه ضعيف أي باحتمال أن يشاركه ضعف فلا يشترط تحقق المشاكلة لوجوده كلف فان يتحقق اتفاقه فالوجه حيث أنه لا يقدم خبره عن الاسمين سم (قوله وصاحب الواقعة)

بصرف و مثال الثاني حديث ابي داود عن عروة بن زكريا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جلال بن يسرف ورواه مسلم عن يزيد بن ابي الاسود عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو جلال مع خويلد بن عباس المذكور وروى ابو داود عن سعد بن المسيب قال وهم ابن عباس في تزويج عروة وهو يحيى (وروايا باللفظ) سلامة المروى باللفظ عن قطيفة الخليل في المروى باللفظ (و) كون الخبر (لم يشكره راوى الاصل) كذا في التبايع للحصول وهو من اضافة الاعم الى الاخص كسجد الجامع ونحو نادوة قلا بتادار الفخذين والهاولوا ذائل في راوى اوسعته كان اصوب (٩٨) كما قاله في شرح التبايع والمحق أن الخبر الذي لم يشكره راوى الاصل

راويه وهو شيخه مقيد على  
 ما ينكره شيخ راويه بان قال  
 ما رويته لأن الثقل الجاهل من  
 الاول أقوى (وكونه في الصحيحين)  
 لأنه أقوى من الضعيف في غيرهما  
 وإن كان على شرطهما الثاني الأمت  
 لهما بالقبول (واقول فالقول  
 بالقول) يقدم الخبر الناقل  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 على الناقل لعله والناقل لعله على  
 الناقل لتقريره لأن القول أقوى  
 في الدلالة على التشريع من الفعل  
 وهو أقوى من التقرير (والقصص)  
 على غيره لطرف الخلل إلى غيره  
 باحتمال أن يكون مر ويا بالعرف  
 (لأزائد القصص) فلا يقدم على  
 القصص (على الأصح) وقيل يقدم  
 عليه لأنه ما الله عليه وسلم أفصح  
 العرب فيبذل فقهه بقوله أفصح  
 فيكون مر ويا بالعرف فيستقر اليه  
 الشئل ورتبته الأبعد في فقهه بقوله  
 الأفصح لاسيما إذا خاطب به من  
 لا يعرف غيره وقد كان يحتاج  
 العرب بلغاتهم (والمشغل على زيادة)  
 فقدم على غرضه من زيادة العلم

لوا بدعي أو لولا الشرط أحدهما أي المباشر وصاحب الواقعة لا يجموعهما (قوله بسرف) يوزن ~~كتف~~ موضع يقرب مكة (قوله ورواها باللفظ) قد تبهم أشكاله مع قوله السابق ولوروى المرحوم باللفظ ولا أشكال لأن هذا مفروض في مجرى تعارض رواية اللفظ ورواية المعنى دون أمر آخر تقدمت رواية اللفظ وذلك المفروض في هذا التعارض فقه الراوي أو غيره عما ذكره مع مقابلة فقدم فقهه الراوي أو غيره عما ذكره مع ما كانت الرواية مع ذلك المعنى على مقابلة وإن كانت الرواية بنصه باللفظ وطريق ذلك أن هذا مخصوص بذلك لأنه من قبيل العلم والخاص سم (قوله وكون الخبر لم ينكره الخ) فإن قيل لم تقدم لفظ الكون هنا دون مقابلة قلنا الدفع نوعه في قوله ولم ينكره قبل قوله ورواها بالخ وقوله راوى الأصل أي شيخ الراوي فلا إضافة ثانية كما سيذكره الشارح وهذا مرجوح لاسقاط المترين أن انكار الأصل للمعرو لا ينسقه (قوله من إضافة الإعم إلى الأنص) أي اصدق الراوي بالأصل والقرع وقطع ذلك مسند الجامع فإن الجامع مخصوص بما تقام فيه الجهة والمسند أعم من ذلك (قوله بهي نادرة) أي في الاستعمال فلا يتبادر ذهن المبالغة بالنسبة للإضافة الحقيقية (قوله راويه) حله الأصل أو الراوي (قوله وكونه في الصحيحين) أي في كل منهما وفي أحدهما أخذنا من التعليق (قوله لأن القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل) أي لاحتمال الفعل اختصاصه به صلى الله عليه وسلم والفعل أقوى من التقرير لأن التقرير يطرعه من الاحتمال ما لا يطرُق الفعل ومن هنا اختلف في دلالة التقرير على التشريع دون الفعل (قوله والمثقل على زيادة الخ) تقدم في باب الإجماع أن الأخذ بما قبل ما قبل حق وما هنا قلناه قماصل (قوله والمثني ما ورد بعد المصحة) أي ولو صدر عن الشارع بغير المديته وهذا أحسن من قول بعضهم أن المكي ما زل بمكة والمثني ما زل بالمدنية لأنه يصحح إلى الاعتدال بالمقاييل القليل بالكثير بخلاف الأول (قوله والمثني بعاشق النبي صلى الله عليه وسلم) أي لأن شانه صلى الله عليه وسلم لم يزل في ازدياد وقد دعي الدوام فأشعر بعاشقته فهو مثنى (قوله ثمانية حديث البخاري من يقل دينه فاقناه الخ) فالحديث الأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل

كثيرا يكبر في العبد سبع عام خيرا التكبر فيه أربعا واربعا أو داود وأخيرا الثاني الخفة تقديرا للأقل والأولى منه (الردة)  
 لا الاقتناع (والوارد بلفظة قرش) لأن الوارد يضر لفتحهم بمحفل أن يكون مر وبالمعنى فينتقل إلى اله التخلل (والمدنى) على المكي لتأخر  
 عنه والمدنى ما ورد بعد الهجرة والمكي قبلها (والمشعر بعوثان التي صلى الله عليه وسلم) تأخره عما يشهر بذلك (والمدنى كونه  
 الحكم مع العلم) على ما فيه الحكم فقط لأن الأولى أقوى في الاحتكام بالحكم من الثاني مثلا حديث الضاري من يزل دنا فاقه  
 مع حديث العيص أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النصارى والعساكن شرط الحكم في الأولى وصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني

فعلنا التسامع على الحريرات (والمقدم فمذكر العلة على الحكم) فتم على عكسه لانه دل على ارباط الحكم بالعلة من عكسه فانه  
الامام في المصنوع (وعكس النقشواني) ذلك معترض على الامام فاقول ان الحكم اذا تقدمت طلب نفس السامع العلة فاذا سمعها ركنت  
العلة لم يطلب غيرها والوصف اذا تقدمت طلب نفس الحكم فاذا سمعته (٢٩٩) قد تكتفي في علة بالوصف المتقدم اذا كان شديد

المناخشة كالحق والسارق الآية  
وقد لا تكتفي به بل يطلب علة غيره  
كما اذا تم الى الصلاة فاغسلوا  
الآية فقال تعظيما للمصنوع (وما  
كان فيه تمهيدا وتاكيدا) على الخالي  
من ذلك مثال الثاني حديث أبي  
داود وصححه ابن حبان والحاكم  
على شرط الشيخين أيضا امرأة  
نكمت نفسها بغير إذن ولها  
فتكاها باطل فتكاها باطل  
فتكاها باطل مع حديث مسلم  
الامام أحق بنفسها من غيرها (وما  
كان هو ما أطلقا على) المسموم  
(ذي السبب الآتي السبب) لأن  
الثاني باطل اوادة فصر على  
السبب كما قبل ذلك دون الخلق  
في القوة الآتي صورة السبب فهو  
فيها أقوى لانها قطعة الدخول  
عند الاكثر كانت قد تم (والعالم  
الشرطي) كن وما الشرطين  
(على التكرار المنفية على الاصح)  
لا فائدة للتبطل دونها وقبل  
العكس بعد التضييع فيها بقوة  
عمومها دون (وهي) تقدم (على  
الباقى) من صيغ العموم كالمعرف  
بالام أو الاضافة لان أقوى منه  
في العموم اذ تدل عليه بالوضع في  
الاصح كما تقدم وهو اعتياد عليه  
بالترتبة اخفا (والجاء المعرف)

الردة مقررون بعد العلة والقتل وهي تبدل الدين فربح على الثاني الخاص بالتساء العام  
في الحريرات والمردات لقرون الاول بعلة الحكم دون الثاني وقد يستشكل هذا أعي قوله  
والمد كونه في الحكم مع العلة مع قوله لا فائدة والتي هي على الامر لان بينهما عموما  
وخصوصا من وجه فان خص عموم كل بخصوص الآخر تعارض في الامر والتي هي اذا  
كان الامر مع العلة كما في المثال أعي قول الشارع مثاله حديث البخاري من يذبح دينه الخ  
وقد يجاب بأن كلام المصنف في كل واحد من المذكورات بالنظر لمعقابه من حيث انه  
مقايه وما ذكر من باب تعارض اثنين من المذكورات وليس كلامه فيه فالحكم (قوله  
فعلنا التسامع على الحريرات) لا يقال هذا جامع بينهما جعل كل منهما على غير ما جعل  
عليه الاخر فبطل العمل بما والاكتلاف في الترجيع الذي هو اعمال أحدهما والغناء الاخر  
لأنقول هذا ممنوع وذلك لأن بين الخبرين مجموعا من وجه فلو خصنا عموم كل  
منهما بخصوص الآخر تعارض في المرتبة فربحنا الاول حيث حكمنا بقتل المرتبة التي  
دل اثنا على منع قتلها ولزم من هذا الترجيع قصر الثاني على الحريرات فقد أشار بجعل  
الثاني على الحريرات الى تقديم الأقل عليه في المرتبات التي تعارض فيها والحاصل ان  
التعارض بينهما ليس الا في المرتبات وقد أفضنا الثاني بالنسبة اليها فقد أعلن أحدهما  
وأفضنا الآخر بالنسبة الى تعارضيه وذلك هو حقيقة الترجيع سم (قوله فاقول ان  
الحكم اذا تقدم الخ) لفتاوى أن يقول اذا كان الوصف ظاهر المناسبة ركنت النفس تقدم  
أو تأخر والآخر تكرر تقدم أو تأخر اذا فرق بين اذ تم واغسلوا واغسلوا اذ تم (قوله  
وما كان فيه تمهيد) مثاله حديث البخاري عن عمار بن مسلم يوم الشك فقد عصي أبا  
القاسم فهو لضعفه التمهيد مقدم على أحد حديث الترجيع في صوم النفل شيخ الاسلام  
(قوله الامام أحق بنفسها من غيرها) أي دلالة بحسب الظاهر على تزويجها نفسها واذا  
احتل تأويله بأنه لا يرتفعها الولى إلا اذ تم بالقول بخلاف البكر فان سكوتها كاف على  
تقدير دلالة على انها تزوج نفسها بحد تم عليه الحديث الاول لما ضمن التكرار بالمال  
على تقوية الحكم وتاكيد (قوله اذ تدل عليه بالوضع الخ) فاقول هذا يدل على انه  
لا يدل عليه بالوضع وذلك سافى كونه للعموم حقيقة كما متى عليه المصنف قبل مرقلنا  
مراد انما تم بجزء الوضع وهو اعتياد بالترتيب شتمع الوضع ويحق لناق على انه أي  
الباقى مجاز في العموم فلا اشكال سم (قوله غير الشرطين) أي وأما الشرطين فقد  
مترحمهما (قوله فلا يمتلانه) أي احتسالا قريبا (قوله والجمع المعرف) أي ويختلف  
الجمع المعرف (قوله فيبعد احتسابه) فيه إشارة الى أن قول المصنف لاحتماله العهد

للام أو الاضافة (على ما من) غير الشرطين كالاستهامين لانه أقوى منهما في العموم لا امتناع أن يخص الى الواحد منهما على  
الراجع في كل ما تقدم (والكل) أي الجمع المعرف وما من (على الجس المعرف) باللام أو الاضافة (الاصح) انه لا خلاف  
ومن فلا يمتلانه والجمع المعرف فيبعد احتسابه (قالوا وما باليخص) على ما خص لضعف الثاني بالخلاف في جهة بخلاف الاول

قال المصنف كالمندى (وعندي عكسه) لأن ما خص من العام القابل والغالب أو لم يعم (والأقل تخصيصاً) على  
الاكثر تخصيصاً لأن الضيق في الأقل دونه في الأكر (والاقتضاء على الإشارة والأعيان) لأن الدلول على ما لا أول مقصود بترتيب  
على الصدق أو البصيرة وبالثالث مقصود ٣٠٠ لا يترتب عليه ذلك وبالثاني غير مقصود كما علم ذلك في محله فيكون

الأول أقوى (وبرجحان) أي  
الاشارة والايهام (على المقصودين)  
أي الموافقة والخالفه لأن دلالة  
الاولين في محل النطق بخلاف  
المفهومين (والموافقة على  
الخالفه) بل ذهب الثاني بخلاف  
في جهة بخلاف الاول (وقيل  
عكسه) لأن الخالفه تفيد تناسباً  
بخلاف الموافقة (والتناقل عن  
الاصل) أي البراءة الأصلية على  
المقولة (عند الجمهور) لأن الأقل  
فيه زيادة على الاصل بخلاف  
الثاني وقيل عكسه بأن يقدر  
ناحية المقولة للاصل ليقيد تأسيباً  
كما فاده الناقل فيكون ما ضافه  
مثال ذلك حديث من مر ذكره  
فليتوضاحه الترمذي وغيره  
مع حديث الترمذي وغيره أنه صلى  
الله عليه وسلم سأل رجل من ذكره  
أعليه وضوء قال لا تأمها وضوءه  
منك (والثبت على الثاني)  
لاشتماله على زيادة علم وقيل عكسه  
لاعتضاد الثاني بالأصل (والتأنيها  
سواء) لتساوي مرجعها (وراجعها)  
يرجع الثابت (إلى الطلاق والعناق)  
فيرجع الخلق لهما على الثابت لهما لأن  
الاصل عندهما وسكن ابن الحاجب  
مع هذا عكسه أي يرجع الثابت لهما  
على الثاني لهما (والتنهي على

بمعناه احتمال الأقوال لا يجزأ الاحتمال والافهم موجود في الجمع المعترف (قوله فيكون  
الاول أقوى) أي لجمع دلالاته بين الوضع وتقدم التكلم فيه كونه أقوى من الثاني  
والثالث وستة دمن هذا أن الثالث أقوى من الثاني لوجود القصد فمردون الثاني  
(قوله بخلاف الموافقة) أي لأن الحكم في المطوق والقهر وموافقاً أحرمه  
التأنيق والضرب في آية الوالدین نوعهما واحد وهو الإيذاء بخلاف الخالفه فتن حكم  
المطوق فيها غير حكم المفهوم نوعاً فمحاكم كان في قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم  
السائمة ذكته (قوله والتناقل عن الاصل) شروع في الترجيح بحسب الدلول وهو النوع  
الثالث من المرجحات وقد تقدم الاول وهو الترجيح بحسب حال الراي والثاني وهو  
الترجيح بحسب حال المربي (قوله مثال ذلك حديث الخ) أي فالحديث الاول باقل عن  
الاصل والثاني مقتر به فيقدم الاول عند الجمهور وعلى الثاني لما في الاول من الزيادة على  
الاصل ويقدم الثاني على قول مخالف الجمهور (قوله بضعة) بضعة الباسم وزن غرة (قوله  
والثبت على الثاني) لا يقال هذا يعني عاقبه وبالعكس لا نقول الثابت قد يكون متقدراً  
للاصل كالثبت للطلاق والعناق فانه مثبت للأصل لأن الاصل عدم الزوجية والرة  
فيرجع لثاني أن هذا مستثنى من الاول فانه شيخ الاسلام (قوله لان الاصل عندهما)  
هذا التعليل لا يستلزمها اذا الاصل في كل شيء عندهما فانه العلامة (قوله وحكي ابن  
الحاجب مع هذا) أي القول الرابع وقوله عكسه كأباعتبار المستثنى كما اشار به الشارح  
بقوله أي يرجع الثابت لهما على الثاني لهما (قوله والتنهي على الامر) المراد التنهي المحظر  
وبالامر الإيجاب كما يفيد كلام الشارح ويؤخذ منه ترجيح المحظر على الكراهة فانه شيخ  
الاسلام (قوله وبالامر على الاباحة) قد يقال يعني من هذا وعن قوله الاتي والمحظر على  
الاباحة وقوله والتدب على المباح قوة السابق والتناقل عن الاصل اذ في كل من الوجوب  
والمحظر والتدب تقل عن الاصل بخلاف الاباحة المقابلة لهذه السلامة قائماً على وفق  
الاصل ويمكن أن يجاب بأن أفراد هذه الصور مع اندراجها فيمذكور لا متباينها  
يخصوصيات كتلاف فيها من القائلين بتقديم الناقل عن الاصل لهذا الشخص خاصة  
(قوله للاختصاص بالطلب) أي لأن ذلك التعليل ان كل واحد جابقي تركه ضرر وان كان  
مباحاً فلا ضرر في تركه (قوله لان الطلب) أي بلفظ الخبر وقوله لتحقيق وقوعه أقوى  
منهما أي من الطلب بهما أي بالامر والتنهي يعني ان الخبر لما كان معناه  
متمم فقايدونه بخلاف الانشاء كان الطلب اذ افعله الخبر أقوى من الطلب في الامر والتنهي  
(قوله والمحظر على الاباحة) أي وعكسه اذ على الكراهة كما صرح به الاسنوي فانه

الامر) لأن الاول ادفع القصد والثاني جلب المصلحة والاعتناء بدفع القصد أشد (ولامر على الاباحة) للاختصاص (قال)  
بالطلب (والغير) المتعين التكليف (على الامر والتنهي) لأن الطلب به لتحقيق وقوعه أقوى منهما (و) تنبي (المحظر على) خبر  
(الاباحة) للاختصاص وقيل عكسه لا اعتناء الاباحة بالاصل من نفي المخرج

(والتأليه) تساوى مرجمهما  
 (والوجوب والكره) على التذب  
 للاحتياط في الاول ولدفع اللوم  
 في الثاني (والتذب على المباح  
 في الاصح) للاحتياط بالطلب وقيل  
 عكسه لموافقة المباح للاصل من  
 عدم الطلب وليس في هذا مع قوله  
 قبل والاصر على الاباحة تكرار  
 لأن المراد بالامر فيه الايجاب  
 لا الطلب وهو اخلاف في حقيقته  
 تقدم في مسئلة جاز الترتب  
 (ونافي الحد) على الموجب للمنافي  
 الاول من اليسر وعدم الخروج  
 الموافق لقوله تعالى يريد الله بكم  
 اليسر وما جعل عليكم في الدين من  
 حرج (خلافا لقوم) وهم المتكلمون  
 في ترجيحهم الموجب لافادته  
 التاميم بخلاف الثاني (والمعقول  
 هنا) على ما يعقل معناه لأن  
 الاول أدى الى الاتقاد وأفيد  
 بالتأليس عليه (والوضعي على  
 التكني في الاصح) لأن الاول  
 لا يتوقف على الفهم والعكس من  
 الفصل بخلاف الثاني وقيل مكشاه  
 لقومه الثواب على التكني دون  
 الوضعي (والموافق ليدل آخر)  
 على ما هو وافقه لأن الظن في الموافق  
 أقوى ومما اذا شغل في قوله فيما  
 تقدم والاصح الترجيح بكون الأدلة  
 وذكر نوطته قبل بعده

قال الثاني انظر الى المثال على التعرير راجع على انظر الى ال على الاباحة ثم قال والمراد بالاباحة  
 هنا جواز القتل والترك لدخول فيه المكروه والتدب والمباح المصطلح عليه لأن التعرير  
 مرجع على الكل كما ذكر ابن الحاجب اه (قوله والتأليه) قال شيخ الاسلام  
 لم يذكره فليس فيه تعارض الامر فيعزلوا التدب فيما يأتي مع الاباحة والقياس بجبته  
 فيه ما ويحتمل خلافه اه (قوله ولدفع اللوم في الثاني) قال الشهاب هذا صريح  
 في ان اللوم يثبت في المكروه وفيه نظر اه قال سم ولا موقع للنظر فانه يلام قطعاً على  
 المكروه غاية الامر ان اللوم عليه لا يصل الى الحاشية واللوم لا ينصرف في الحاشية بل  
 هو اعم منها (قوله وليس في هذا مع قوله قبل والاصر على الاباحة الخ) قال شيخ الاسلام  
 لكن لا يخفى ان تقديم الايجاب على الاباحة معلوم من قوله والوجوب الى قوله على المباح  
 ففي ذلك تكرار من هذا الوجه اه وقال سم يمكن أن يجاب بأن علمه من ذلك بطريق  
 الزوم لان تقديمه على التدب المقدم على الاباحة يوجب تقديمه على الاباحة ولا نعلم  
 أن التصريح باللائم من التكرار المصطلح بل فيه تنبيه اذ قد يغفل عن أن المقدم على المتقدم  
 على شيء مقدم على ذلك الشيء اه ولا يخفى ضعف الجواب (قوله ونافي الحد) هذا  
 كما المستثنى من تقدم التثبت ووجه بأمر منها أن الحد يذراً بالشبهة كما صرح بذلك  
 في المباح والتعارض شبهة ومنها ما ذكره الشارح قوله لنافي الاول من اليسر  
 واعتزله الشهاب بأن هذا موجود في الخطر والاباحة وقد يجاب بأنه لو شاع مع هذا  
 التوجيه نظر الشارع الى حرمة الحد وفيه نظر وبأن من لازم الحد العسر لانه عقوبة ولا بد  
 بخلاف الخطر لانه ليس من لازمه العسر اذ قد يسهل الترتب بلا مشقة خصوصاً وان  
 الترتب غرض النفس كما يتفق في بعض المنهيات سم (قوله لافادته التأسيس الخ) أي لان  
 الوجوب غير مستفاد من البراءة الأصلية بخلاف الثاني فانه مستفاد منها ويوجب بان الثاني  
 الشرعي غير مستفاد منها سم (قوله والمعقول معناه الخ) قد يستشكل تصوير ذلك  
 اذ لا يتصور التعارض الا عند اتحاد المتعلق اذ مع اختلافه لا تعارض كما هو ظاهر  
 فاذا اعتقل المعنى من أحد الخبرين صار معقولاً مطلقاً فلا يتصور أن يكون معقولاً في  
 أحد هما غير معقول في الآخر وقد يجاب بأنه يتصور ذلك بقصور أن يقال لا يلزم زيد في حالة  
 كذا الا كذا ليعز كذا امر معقول المعنى ولا يلزم زيد في حالة كذا بمعنى الحالة المذكرة  
 الا كذا ويذكر شيئاً آخر غير معقول المعنى فليست سم (قوله والوضعي على التكني)  
 قد يستشكل تصوير ذلك فان التعارض فرع اتحاد المتعلق فكيف مع اتحاده يكون  
 أحدهما الحكمين وضماً والاخر تنكياً وقد يصور بضاً ويضاً أحد الخبرين مثلاً  
 على كون شيء شرطاً لكذا مثلاً وانظر الى الاخر على التمسك في كل حالة قاله سم  
 (قوله بخلاف الثاني) أي فانه يتوقف مع ذلك على التكليف (قوله والموافق ليدل آخر)  
 هذا اشرع في الترجيح بحسب أمور خارجة وهو النوع الرابع من أنواع التراجع

(قوله) وكذا الموافق مرحلاً أو صحياً أو أهل المدينة أو الأكثر (لو تعارضت هذه الأمور فيجب أن يقدم عند الشافعي موافق المرسل على موافق العاصي لأن المرسل عنده أقوى دليل أنه احتج به إذا عارضه مستنداً وغيره ما تقدم ولم يتج بغير قول العاصي مطلقاً وأن يقطع على الأكثر على أهل المدينة وأما غير الشافعي عن صحيح المرسل مطلقاً ويقول العاصي فيجب أن يقدم عنده المرسل ثم قول العاصي لأن المرسل حجة عنده مطلقاً وهو أقوى من قول العاصي كما لا يخفى ثم قلت الجارية على مذهبننا تقديم الموافق على أهل المدينة (قوله) وقيل الآن بخلافهما معاذي الحلال والحرام الخ قال سم أقول فيه امرأان الأول أنه يوجب معوية القول الأول الذي صحبه المنصف مع فرض المسئلة لأن فرض المسئلة في أن أحد الخبرين واقعه صحابي والآخر واقعه صحابي دليل قول الشارح على ما لم يوافق واحداً مما ذكره مقتضى هذا القول المذكور وهذا الأول الصحيح تقديم موافقة العاصي وإن كان أحد الخبرين وقد خالفه معاذ الخ مع أنه إذا خالفه معاذ كان أعنى معاذ موافقاً للقول الآخر فيكون كل خبر واقعه صحابي وذلك خلاف فرض المسئلة وثانيهما أنه إذا صح فيه أنه إذا خالف أحد الخبرين معاذ الخ جهل بتعارضان أو يقدم موافق معاذ الخ والتاخر أن المراد الثاني وهو التهموم من قوله لأن الخالف لهما ميمته انصت لظهور أن المعيار يرجح أنه قلت لاشك أن حاصل القول الأول الأصح أن الخبرين المتعارضين إذا استكان أحدهما موافقاً للقول صحابي فإنه يرجح تلك الموافقة على الآخر لا يتم لي موافق صحابي أصلاً والقهوم منه أنه لو كان كل منهما موافقاً لقول صحابي لم يمكن الترجيح المذكور فيصير إلى مرجح آخر أن وجدوا الأقسام متعارضين فوضع هذا القول كون أحد الخبرين موافقاً للعاصي والآخر غير موافق صحابي أصلاً كما تقدمنا وحاصل القول الثالث أن الخبرين المتعارضين في باب من أبواب الفقه من النص أحد العاصي بغيره فإن ما وافق ذلك العاصي يرجح على ما لم يوافقهما موافق صحابي آخر أو لم يوافق صحابي أصلاً وحاصل الرابع أن الخبرين المتعارضين يرجح منهما موافق قول أحد الشيخين على ما لم يوافقهما موافق قول صحابي آخر أيضاً ولا رسوا أيضاً كان العاصي الذي واقعه ذلك الخبر المرجوح مشتمل معاذ من مبرهنة ما تارض فيه ذلك الخبران أو غير موقوف هذين القولين فيما إذا كان أحد الخبرين المتعارضين موافقاً للقول صحابي مخصوص بالآخر أو لا نعم من أن يوافق صحابي آخر أو لم يوافق صحابي أصلاً ولا يخفى أنه على القول الثالث يرجح ما وافق فهو معاذ وإن كان الآخر موافقاً لأحد الشيخين ولا يخفى أيضاً أن الموضوع هو تعارض الخبرين مطلقاً الذم على البحث في الباب وبصور الخبران في كل محل بما يناسبه وقضية القول بترجيح موافق أحد الشيخين بشرط عدم مخالفتهم معاذ أن موافق معاذ أو مثله مقدم على موافق الشيخين إذا علمت ذلك علمت سقوط ما قاله سم بطله وقوله لأن فرض المسئلة الخ يقال عليه أن أودت فرض المسئلة على قول الأول

(وكذا) الموافق (مرحلاً أو صحياً أو أهل المدينة أو الأكثر) من العلماء على ما لم يوافق واحد مما ذكر (في) الأصح لقوة الظن في الموافق وقيل لا يرجح واحد مما ذكر لأنه ليس بحجة (والثاني موافق العاصي إن كان) أي العاصي (حيث ميزه النص) أي فيميزه فيه من أبواب الفقه (كزبد في الفرائض) مرفوعاً بحديث (أفرضكم زيد وقد تقدم) ورأبها أن (كان) أي العاصي (أحد الشيخين) أي بغير وعمر (مطلقاً وقيل الآن) بخلافهما معاذي الحلال والحرام (أو زيد في الفرائض) وقصوهما أي فهو معاذ وزيد كلي في القضاء فلا يرجح الموافق لأحد الشيخين لأن الخالف لهما ميمته النص فيما ذكر وهو حديثاً أفرضكم زيد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأفضاكم على

(قال الشافعي) رضي الله عنه

(و) يرجح موافق زيد في القرائن

(مخاذا) فيها (فعل) فيها (ومعاذ

في أحكام غير القرائن ففعل)

في تلك الأحكام بمعنى أن

الخيرين المتعارضين في مسألة

في القرائن يرجح منهما الموافق

زيد فان لم يكن له فيها قول

فالموافق لمخاذا فان لم يكن له فيها

قول فالموافق لعل والمعارضين

في مسألة في غير القرائن يرجح

منهما الموافق لمخاذا فان لم يكن له

فيها قول فالموافق لعل وذكر

الموافق الثلاثة على هذا الترتيب

لترتيبهم كذلك المأخوذ من

الحديث السابق فقول الصادق

صلى الله عليه وسلم فيه أمروكم

زيد على عمومه وقوله وأعلمكم

بالحلال والحرام معاذ يعني في غير

القرائن وكذا قوله وأقضاكم

على يعني في غير القرائن واللفظ

في معاذ أصرح منه في على تقدم

عليه في القرائن وغيرها

(و) الإجماع على النص لانه يزعم

فيه التسخيف بخلاف النص (و) إجماع

أصحابه على إجماع (غيرهم)

كالتابعين لانهم أشرف من غيرهم

(و) إجماع الكل الشامل للعوام

(على ما خالف فيه العوام) لضعف

الثاني بخلاف في حجية علوه

ما حكاه الأمدى وان لم يسلمه

المصنف كما تقدم

فسلم ولا يضر فاذك وان أردت موضوع المصنف وهو الظاهر من كلامه فموضوع شعاع  
واضح وقوله بديل قول الشارح الخ قلنا انما قيل على أن موضوع المسئلة على القول  
الاول ما ذكره وسلم وقوله ومقتضى هذا القيل المذكور هنا أن الاول الاصح الخ قلنا  
مجموع قطعا أن مقتضى ذلك ان موضوع الاول أن الموافق لقول صحابي أحدنا خبرين  
والآخر لموافق قول صحابي أصلا وهو سبي على ما توجهه من أن موضوع القول الاول  
هو موضوع بقية الأقوال وهو وجوب فاسد بخي عليه منه وقوله وثانيهما أنه لا فصاح  
فيه الخ فإنه ان كلام الشارح كالصريح في تقديم موافق معاذ فلا حاجة لاستظهاره فليأمل  
(قوله قال الشافعي الخ) قال سمع أقول فيه امر ان الاول ان قضية هذا المتقول عن  
الشافعي والخلافه تنقسم كل من زيد معاذ فعل في القرائن على غيره وان تعدد أو كان  
الشخص بل أو كان بقية العصاية وتقدم معاذ فعل في غير القرائن على غيرها وان تعدد  
وكان الشخص وقضية العصاية وفيه وقفة اذا كان الغير في الشقين بقية العصاية أو غيرها  
والثاني ان شيخ الاسلام صرح بذلك بما اذا وافق كل من أهلين صحابيا وقدم من النص أحد  
الصحابين فبما فيه الموافقة من أبواب الفقه قال فهذه المسئلة السابقة اه قلت  
الظاهر أنه على هذا القول أن موافق من ذكر مقدم على موافق غيره وان كان ذلك الغير  
بقية العصاية ولا محذور في ذلك لوجود النص المميز لذكر المصنف تقدم على الغير مطلقا  
فلا محل لوقفه وأما ما قاله شيخ الاسلام من فرض الغير المذكور صحابيا وأحدا فالظاهر  
أنه فرض مثال قصده بيان أن موضوع هذه المسئلة غير موضوع المسئلة السابقة  
تم هو رد على سم اعراضه المتقدم باختلاف الموضوع في غير القول الاول (قوله يعني  
الخ) ايضاح ما أشار به ان علم الحلال والحرام وعدم القضاء المنسوب أولهما للمعاذ وثانيهما  
لهي كل منهما عام في القرائن وغيرها ومعرفة القرائن المنسوبة لزيد خاص فيخص به  
العام جمع بين الدليلين فيكون زيد أعلم بالقرائن من جميع العصاية ويكون معاذ على  
أعلم بغير القرائن من زيد بالقرائن وغيرها من بقية العصاية واللفظ في علم الحلال  
والحرام في معاذ أصرح منه في على إذ قوله صلى الله عليه وسلم أعلمكم بالحلال والحرام  
معاذ صرح بوصفه بالعلمية بذلك بخلاف قوله أقضاكم على فإنه مستلزم وصفه بذلك  
اذ يلزم من كونه أقضى أن يكون أعلم بالحلال والحرام فيكون حيث تقدم معاذ مقدما على  
لما ذكر (قوله لترتيبهم) خبر لقوله وذكرناه ان كان على صيغة اتفق الماضي  
(قوله والجماع على النص) هذا خاص أنواع الترجيح وهو الترجيح بالإجماع وقد ذكر منه  
خسا (قوله والجماع العصاية على إجماع غيرهم) يعني اذا قل إجماعا متعارضا بغير  
الآحاد قدم إجماع العصاية على إجماع غيرهم وبما يتحقق إجماعين متعارضين فلا يمكن  
اذ خرق الاول حرام ففرض التقارن بينهما لا يمكن جمعا ليهذا التأويل كما به على ذلك  
بعض المحققين تضررا (قوله لضعف الثاني بخلاف في حجية) جواب عما يظن ان





الغلب بذلك يقدم على الظن غير الغلب بذلك وقال شيخ الاسلام قوله والقطع بالعله  
أو الظن الغلب بها يقضى عنه ما بعده لأن الترجيح انحصر بأقويته وهي انما تكون  
بأقويته مسلكت العلة بل يقضى عنه ما قوله بعد وما ثبتت علة بالايجاع اه وما ذكره  
ممنوع أم اقوله يقضى عنه ما بعده لأن الترجيح الخ فلان هذا يقضى على أن متعلق هذا  
وما بعده واحد وليس كذلك بل متعلق هذا نفس وجود العلة كما صرح به قول الشارح أي  
وجودها جوهر قول المضد للترجيح بحسب العلة وجوه الاول كون وجود العلة قطعاً فيه  
أي في أحد القياسين ظناً في الآخر أي في القياس الآخر الثاني كون ظن وجود العلة  
فيه أي في أحد القياسين غلب على ظن وجودها في الآخر ومتعلق ما بعده علة العلة  
لا وجودها كما يصرح به تفسير المضد بقوله الثالث أن يكون مسلكتها الدال على علة  
قطعاً ومسلكت الأخرى ظناً الرابع أن يكون مسلكت علة أحداهما يقضى ظناً غلب  
بما فيه مسلكت الأخرى اه ومن سبقه إلى هذا التعبير في المرضين الأولى على أن  
شيخ الاسلام فيه صرح بكون متعلق ما بعده علة العلة فهمان ثلثان متعلق أحداهما  
نفس وجود العلة ومتعلق أحداهما علة العلة يظهر أن أحداهما قننى عن الأخرى  
اذ ليست عنهما ولا مستلزمية لها بل لو سلم الاستلزام لرد على المصنف الاعتراض المذكور  
كقوله لأن التصريح باللازم لا يتكرار فيه ولا يحدود فيه وما إذا كان علة علة عنه  
أو خفاء أو خفي من ترك ذلك لم اقوله بل يقضى عنه ما قوله بعد وما ثبتت علة بالايجاع  
الخ فلان متعلق هذا العلة فلا يقضى عن الاول لان متعلقه الوجود كما تقرر ولا عن  
الثاني لانه أعنى الثاني يقضى الترتيب بين مراتب الظن مطلقاً وأن كل رتبة مقدمة على  
ما دونها سواء حصلها من نوع واحد كالنفس فإن مراتب كالنفس والظاهر  
كما أشار الشارح إلى ذلك ولا يختلف هذا فإنه انما أفاد الترتيب بين ظنيين مستفادين من  
نوعين كالاجماع والنفس والاعيان والمنااسبة ولم تعرض للظنيين المستفادين من نوع  
واحد كالنفس فإن مراتب محتقة كاذكرو كالاجماع فإنه يمكن اختلاف مراتبه فيكون  
أحد الاعيان أظهر دلالة من الآخر ويشعده قول المصنف وكون مسلكتها أقوى من  
مسلكت الأخرى سواء اختلف نوعها أم اتحد (قوله كما في مراتب النفس) أي المقدمة  
في المسلك الثاني من مسالك العلة حيث قال المصنف ثم الثاني التصريح بمسلكت العلة  
كذا فليست كذلك في أجل كذا الخ (قوله لان الظن الخ) علة الثلاثة وهي القطع بوجود  
العلة والظن الغالب بها وكون مسلكتها أقوى (قوله وذات أصلين على ذات أصل) عبر  
التركيب عن هذه المسئلة بقوله ثالثاً ان تكون إحدى العلتين مردودة إلى أصل  
واحد والأخرى مردودة إلى أصول وأصلين فذات الأصلين أولى ومن أصحابنا من قال  
هما سواء قال ابن الجعاني والاول أصح وثالثه قياس المارية على باب السوم والقص  
في الضميمة يجامع الأخذ لفرص النفس والحنق يقول العلة في السوم الأخذ للقتل وهي

أي وجودها (أو كون مسلكتها  
أقوى) كما في مراتب النفس  
لأن الظن في القياس المشغل على  
واحد مما ذكر أقوى من الظن  
فهو الجاهل (و) ترجع علة (ذات)  
أصلين على ذات أصل وقيل لا

لا توجب الضمان فيقيس العارية في عدم الضمان فيشهد للشاقي أصلاً في السوم والغصب  
والعقبي أصل واحد وهو السوم بناء على أن العلة فيه الاستدلال للخلق (قوله) كالتخلاف  
في الترجيع بكرة الأدلة) أي التخلاف هنا تطبيقاً للتخلاف المذكور فالكلف للتطبيق  
أي في مطلق التخلاف والافتقار مقدم المصنف أن الأصح الترجيع بكرة الأدلة (قوله) وذاتية  
على حكمه) الذاتية هي الوصف القائم بالذات كالاسكار والنمر والحكمة الوصف  
المقتدر بعلة بالمثل شرعاً كالجماعة والخل والحرمه وقدمت الذاتية على الحكمية لأنها  
أزعم منها كما ذكره الشارح مثاله قياس التمدد على النمر بجامع الاسكار وقياسه عليه  
بجامع القبيصة فيقدم الأول (قوله) ويحكمونها أقل أو صافاً لأن القليل أعلم (أي لقلته  
الاعتراض عليها فأقلها أو صافاً أقلها اعتراضاً مثال الأكثر أو صافاً لتبسيط وجوب  
القصاص بالقتل العمد العدوان لمكانتي غير ذلك كما تم وتعليله بالقتل العمد العدوان  
فقط (قوله) والمقتضية احتياطاً في القرض) مثاله تعجيل نقض الوضوء بالناس مطلقاً فإنه  
أحوط من تعجيله باليمين شهوة لعدم الاحتياط فيه للقرض (قوله) إلا احتياطاً  
في الندب لعل مراده ألا احتياطاً لازم في الندب والأفا احتياطاً يجري في الندب أيضاً  
اذكراً مما يحتاج في القرض لتحقيق الخلاص من الائمه والعقاب ينبني أن يحتاج في فعل  
الندوب لتحقيق الخلاص من الموم وإن لم يكن هناك عقاب وعبرة شيع الإسلام هذا  
مع أن الاحتياط يجري في غير القرض كما إذا ورد حديث ضعيف بكرة امة بعض البوع  
أو الاستسكان فإنه يسر أن يتزعمه كما ذكره النووي في إذكراهه (قوله) كما تقدم أي  
في قوله والندب على المباح في الأصح (قوله) بخلاف القوت الخ) لعله بخلاف الكيل لانه  
العله عند الحنفية ولأن القوت موجود في الحنفية والخفنة بفتح الحاء ملة الكفين (قوله)  
واقترن على تعجيل أصلها) أي حكم أصلها فالمراد بالاصل الدليل (قوله) بالتخلاف فيه) قال  
العلاءة كان من رده أن العلة التي لم تنفق على تعجيل أصلها في صحة التعجيل بها بخلاف  
اه وفي شيع الإسلام أن سبب التخلاف في صحة التعجيل بها الاختلاف في تعجيل أصلها  
(قوله) والموافقة (الاصول) بأي القواعد الممهدة في الشريعة على وفاقته أصل واحد  
مثاله تلبث الرأس في الوضوء فإنه ان قيس بالقيم والتلف فلا تلبث وإن قيس على أصل  
واحد وهو بقية أفعال الوضوء ثبت فيقدم الأول لكن للقاس الثاني أن يفرق بأن  
التلبث في التلف بعينه كما مر وفي القيم بشدة الوجه ولا كذلك مسح الرأس (قوله) لكثرة  
ما يشهد لها) أي بالاعتبار (قوله) كالتخلاف في الترجيع بكرة الأدلة) التطبيق في مطلق  
التخلاف والأفا الأصح الترجيع بكرة الأدلة كما تقدمه المصنف وقد تقدم تطبيق هذا قرياً  
(قوله) والقصاص الذي ثبت عليه بالإجماع) قد جال هو تكرار مع قوله السابق وكون  
مسلكها أقوى اذ هو معمول مشمل لما ذكر ويمكن أن يجاب بوجهين أحدهما أن  
ما جال في الترجيع بين مراتب كل مسلك كراتب النص وما هنا في الترجيع بين

نقص المسالك والبشائي أن ما هناك في بيان الاقوى على الاجمال وما هناك في تعيين الاقوى مع ما فيه من الخلاف فلا تكرر ثم قد يقال كان ينبغي جمعها في محل واحد قاله سيم قلت جوابه الاول مخالف لما تقدمه من أن قوله وكون مسلكها أقوى عام في الترجيع بين صراحتي كل مسلك وفي الترجيع بين نقص المسالك فالجواب الثاني هو الاظهر وهو بجواب من اعترض شيخ الاسلام المتقدم ذكره لاجبا لاجبيه سم نفسه هناك فانه غير دافع للاعتراض (قوله أي بالاجماع القطعي الخ) وذلك لان الاجماع مقدم على النص والقطعي مقدم على القطعي فالاجماع القطعي على النص القطعي لما ذكره ويقدم النص القطعي على الاجماع للقطعي لما ذكره أيضا (قوله الخ) أي أن ما تقدم من أي من المسالك المذكورة دون الثلاثة التي هي بقية العشرة وهي الطرد وتحقيق المناط والقضاء والتأويل فلا دخل لها في الترتيب (قوله وقيل النص فالاجماع الخ) أي أن ما تقدم من أي من المسالك المذكورة وبما بعد ما بعد من المراتب على حاله (قوله وما قبلها وما بعدها) كما تقدم أي فمقدم الابعاد فالسيرة فالاجماع والمناسبة فالشبه (قوله فالنص الخ) توجيهه للترتيب المذكور (قوله واضح) أي لان الابعاد ما هو من كلام الشارع بخلاف غيره فانه باسنادها لا يثبت وتعرف الشبه بأنه منزلة بين المناسب والطرد كما تقدمه المصنف مؤذن بتقديم المناسبة عليه (قوله من تعارضها السابقة) أي تعارضها الدوران والشبه وبقية المسالك (قوله ورجحان السيرة الخ) أي ووجه ورجحان السيرة على المناسبة وكذا بقدر ما قبله وما بعده (قوله ومن رجح الدوران) أي كما يؤخذ من قول المصنف وقيل الخ (قوله ورجحان الدوران أو الشبه) فالمراد ما لم نل شيئا من الشبه هذا لا يستلزم من المصنف احتمال أن الباقي وهو غير المذكور في رتبة الدوران أو الشبه وأقول ان أراد الاعتراض فهو مدفوع اذ ليس في كلام الشارع أن هذا مستلزم من الترتيب في رتبة الدوران حكمه اه (قوله وقياس المعنى) قال الزركشي هذا راجع الى تقديم المناسبة على الشبه اه وفيه نظر لان قياس الدلالة جامع فيه بلازم المناسب وأثره وحكمه ولا نسلم أن العلة في الحقيقة ذلك الذي جمع به بل هو المناسب لكنه أقوم ما ذكر مقامه لثلاثة عليه فليست له سم (قوله من اشتمال الاول الخ) هذا علم من حيث الطرد وقوله والثاني الخ علم من الخاتمة (قوله على لازمه مثلا) أي والحكم أو الاثر (قوله ان قبل) أي على القول بقبوله وهو قول الخلافين وتقدم ترجيح مقابله في شروط حكم الاصل شيخ الاسلام (قوله وقد قال به) جملة اعتراضه بين رجع وما يتعلق به وهو قوله على غيره (قوله باتفاق المعصمين على حكم الاصل) فيه تأمل اذ ليس من لازم غير المركب المعارض له أن يختلف الخصمان في حكمه بل قد يتفقان عليه سم (قوله لان الحق لا يتوقف على شيء) أي لما مر من أن الحق يتوقف على نفسه من غير توقف على عرف أو غيره (قوله بخلاف العرفي) أي فانه متوقف على الاطلاع على العرف وقوله والعرف متوقف عليه أي على صحة التعليل به (قوله وان عبر

وقيل النص فالاجماع الخ) أي آخر ما تقدم (وقيل الدوران فالمناسبة وما قبلها وما بعدها) كما تقدم فكل من المصنفات دون ما قبلها فالنص يقبل التشخيص بخلاف الاجماع ومن عكس قال النص أصل للاجماع لان حجته انما تجتبه ورجحان النسخة على السيرة والمناسبة على الشبه وما وضع من تعارضها السابقة ورجحان السيرة على المناسبة بما قبلها من ابطال ما يصلح للعينة والشبه على الدوران بقوله من المناسبة ومن رجح الدوران عليها قال لانه بقيد اطراد العلة وانكسارها بخلاف المناسبة ورجحان الدوران أو الشبه على ما قبل من المسالك واضح من تعارضها (و) يرجح (قياس المعنى على) قياس (الدلالة) لما علم فهمها في معص الطرد وفي خاتمة القياس من اشتمال الاول على المعنى المناسب والثاني على لازمه مثلا (وعبر المركب عليه ان قبل) أي المركب لضيقه بخلاف في قبوله المذكور في بحث حكم الاصل (وعكس الاستاذ) أبو اسحق الاقرابي فرجح المركب وقد قال به في غير لقوته باتفاق المعصمين على حكم الاصل فيه (والوصف الحقني فالعرفي) (فالتسري) لان الحقني لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي والعرفي متوقف عليه بخلاف التسري كما تقدم وان عبر هذا الحكم التسري

متفق عليه بخلاف التسري كما تقدم وان عبر هذا الحكم التسري

هناك أى من الوصف (قوله لانه وصف الخ) على المحذوف دل عليه الكلام ولا منافاة  
 بين العبارتين لانه الخ (قوله القائم هو) أى ذلك المحكوم به أى بالفضل ومعنى قيامه به  
 قطعه به (قوله على ذكر) أى من الوصف الحقيقي والعرفي والشرعي فكل من الثلاثة  
 وجودى أو عدى بسيط أو مركب وكل مقدم على ما بعده بأقسامه الأربع (قوله لانه  
 من العدم المضاف) أى والعدم المضاف يصدق عليه المعنى المراد بالحقيق هنا (قوله  
 لظهور مناسبة الباعثة) أشار بذلك الى ان المراد بالباعثة هنا ذات المناسبة الظاهرة  
 وبالأمانة مالم تظهر مناجتها وليس المراد بالباعثة المتعاقبة للعرف والمؤثر في تعريف العلة  
 (قوله أشد من ضعف الاول بعدم الانكاس) أى لان الوجود أظهر من العدم فالتخلف  
 فيما أشد ضعفا (قوله أقوال) أربع المصنف هنا شأب لا يتناهي على المرحوح عنده وهو  
 تعدد العلة لان التعارض بين التعددية والقاصرة انما يكون في اجتماع عشرين لحكم  
 والرابع عنده امتناعه قلة الكمال قال سم وحاصله أن هذه الأقوال انما تأتي اذا جوزنا  
 تعدد العلة وهو من جرح عند المصنف ولانما تأتي اذا امتنعنا التعدد وهو الرابع عند المصنف  
 وفيه نظر وعندي أن الفلاس أصوب لانه اذا جاز تعدد العلة فلا تعارض لجواز التعليل  
 بكل منهما فلا ينافيه الاختلاف في أحدهما يقدم بل أى محل وجدت فيه التعددية ثبت الحكم  
 فيه لاستقلالها بالتعليل وتخلف القاصرة عن ذلك لانه لا أثر له لعدم قصر التعليل عليها  
 بخلاف ما اذا امتنع التعدد فانه سيند لا جزأ أن يكون كل منهما علة اذا فرض امتناع  
 اجتماع عشرين لحكم واحد فلا يقدم المحصارات للتعليل في أحدها ما يقع التعارض  
 في أحدهما العلة ويحتاج الى الترجيح فلذا جرى هذا الخلاف (قوله لان الخطأ فيها  
 أقل) أى فيكون المخلل بمساكنها واحدا (قوله وفي الأكثر فروعا) فيه استعمال  
 أفضل التفضل معروفا من غير مطابقة لموصوفه أذهر هاموت ولولا قول الشارع من  
 التعددين لا يمكن الجواب من أن بين الموصوف هنا ذكر وهو الوصف (قوله ويرجح  
 الاعرف من الحدود الخ) شروع في الترجيح بالحدود وهو المرجح السابع من أنواع الترجيح  
 (قوله السبعية) نسبة الى السبع لان محدودها سبع من الشارع قاله الشهاب ولا مانع  
 من أن يقال انها قسمها مسموعة من الشارع ولولى الجملة فان اظها ان الكلام في حدود  
 دل السبع عليها ولو بود ما يتخلفها وما تستبسط هي منه وما يدل على أن الحدود نفسها  
 مسموعة على ما ذكر قول الزركشي كعبه في قول المصنف ويحتمل طريق كسبا لانه  
 الحد السبعي لما كان متلقى من النقل وطريق التقل قاله للقول والضعف جرى الترجيح  
 فيه بحسب ترجيح الطرق بعضها على بعض اه فتأمل ومن هنا يتضح ان ليس المراد فيها  
 يأتي من تقديم الاعم على الانحصار فتهوم قبل التأمل من أن من أراد تعريف شي  
 من الشرعيات يتمكن من تعيين أحدهما أعم فالاولى أن يقدم الاعم فان هذا فاسد  
 اذ يجب عند المتأخرين مساواة التعريف للمعرف ويتبع منه أعم وأخص منه

لا يوصف للتعلم القائم هو به  
 (الوجودى) على ذكر (قوله العدى  
 البسيط) منه (قوله المركب) لضعف  
 العدى والمركب بالخلاف فيها  
 ولانما تأتيين الحقيقي والعدى  
 لان من العدم المضاف كما تقدم  
 (والباعثة على الامانة) لظهور  
 مناسبة الباعثة (والمطرقة  
 المتكسكة) على المطرقة فقط  
 لضعف الثانية بالخلاف فيها (ثم  
 المطرقة فقط على المتكسكة فقط)  
 لان ضعف الثانية بعدم الاطراد  
 أشد من ضعف الاول بعدم  
 الانكاس (وفي التعددية والقاصرة  
 أقوال) أحدها ترجيح التعددية  
 لانها أقدم بالخلاف بها والثاني  
 القاصرة لان الخطأ فيها أقل  
 (الثانيها) سواء لتساويهما  
 فيما يترد ان به من الخلف  
 في التعددية وعدمه في القاصرة  
 (وفي الأكثر فروعا) من التعددين  
 (قولان) كقول التعددية  
 والقاصرة ولا يأتي التساوي هنا  
 لاتساع علمه (و) يرجح (الاعرف  
 من الحدود السبعية) أى الترجيبة

ويجوز كلا الأمرين عند جمع متقدمين والمساواة أولى ولا يصور حيث ذات يقال في الأصم  
 أنه أفداه وهو غير مطابق للحدود ولا أفديه مع ذلك ولا في الأصم أنه أخذ بالحق  
 إذ لا يقال ذلك مع تحقق زيادة الحدود كما هو القرض بل المراد أنه إذا دل السمع على  
 تعريفي شيء أحدهما أهم كان الأولى الاختيار الأعم على الأصح لأنه أفيد أي أفاده أكثر  
 وبالأخص على مقابل الأصم لتحقيق أن أفراد من المحدود مع الشك في الأفراد الزائدة على  
 أفرادها وهي التي أفادها الأعم فيقتصر على المحقق ~~لكن~~ قد يشك على كون المراد  
 ما ذكرنا ما يأتي من قولهم والذاتي على العرضي لأنهما لو كانا سموهين قاما أن يعلم الذاتي  
 من العرضي أم لا فإن كان الثاني لم يتصور تقديم الذاتي لآخر العلم به وإن كان الأول فهو  
 مشكك في نفسه إذ كل منهما يحصل الذاتي والعرضي فمن أين يتميز أحدهما عن الآخر  
 بمجرد سمائهما وبعد تسليم إمكان تميز أحدهما عن الآخر لا تعارض بينهما حتى يقدم  
 الذاتي لأن مدلولهما مختلف إذ مدلول الأول الذات والثاني عارضها وقد استقدنا بكل  
 منهما ما لم نستفده بالآخر ونميزهما عندنا الذات والعرضي فأي تعارض أو محذور  
 حيث ذ وأى معنى لتقديم الذاتي ومن قولهم والصريح من اللفظ على غيره لأنهما لو كانا  
 سموهين فإن علم المراد منهما واتفاق معناه لم يتصور تعارض وهو ظاهر ولا ترجيح  
 لأن معناه العمل بأحدهما وترك الآخر وذلك غير متصور مع اتفاق المعنى وإن علم  
 اختلاف من غير تناقض بأن كان أحدهما بالذاتي والآخر بالعرضي وقد تميز أحدهما عن  
 الآخر فلا تعارض حتى يقدم أحدهما على الآخر ومع التناقض بأن اختلف بهو هو ما  
 فإن علم أن المراد بكنهيه بيان الذات حصل التعارض لكن لا وجه للترجيح بمجرد صراحة  
 اللفظ بل لا بد من مرجح معنوي لأحدهما وقد يجاب عن الأول بأن المراد أنه ورد تعريف  
 واحد واحتل أن يكون بالذاتي وأن يكون بالعرضي فالحل على الأول أولى وفيه نظر  
 لاحتماله كلا منهما فلا يمكن تعيين أحدهما بمجرد الورد اللهم إلا أن يقال الذاتي  
 هو الأصل وعن الأمرين باختيار أن المراد أنه سمع تعريفان أحدهما بالذاتي والآخر  
 بالعرضي أي بأن تميز أحدهما عن الآخر بقرينة أو أحدهما بإفظ صريح والآخر  
 بخلافه وإن اتحد المعنى فيه وعلمنا اتحادهما لكن المراد أنه يقدم الذاتي وذو اللفظ الصريح  
 في التعليم وبيان الأحكام وتعليلها بذلك المعرف إذ الأولى تعليم حقيقة الذات وتعليل  
 الأحكام بها حكما أن الأولى في ذلك هو استعمال اللفظ الصريح دون غيره وانما يرد  
 الاشكال لو أريد التقديم بمجرد علمنا بذلك من كلام الشارع والاختصاص فانه بعد العلم  
 بمقصود من التعريفين لا معنى للتقديم من غير اعتبار أمر آخر كما لا يخفى وبأن المراد  
 بالتعارض في هذا المقام أهم من أن يرد تعريفان متعارضان أو يرد اختراع تعريف  
 يمكن كونه بوجهين محاذرا بالذاتي والعرضي أو باللفظ الصريح وغيره في نحو قولهم  
 يقدم الأعم المناسب قصوره بما إذا ورد تعريفان وفي نحو قولهم يقدم الذاتي والصريح

كحدود الأحكام (على الأختى) منها (٢١٠) لأن الأول يقتضى المقصود التعريف من الثاني أمّا الحدود العقلية كحدود

بصم تصويره بذلك وبإرادة اختراع التعريف المذكور وهذا أنسب بقول الشارح أما  
الحدود العقلية كحدود المعانيات الخ فتأمله ولا يتألف ذلك ما تقدم من الركنين وغيره  
لأنه باعتبار الأغلب أو ما هو الأنسب بهذا المبحث أو ما هو الأصل فيه أو نحو ذلك فآله سم  
(قوله كحدود الأحكام) عبر بذلك لأن الحدود السعوية لا تنصير في حدود الأحكام  
أحدود الصلاة ونحوها من الحدود السعوية وليست من حدود الأحكام سم (قوله  
فلا يتعلق بها الفرض هنا) أى لأن الفرض هنا متعلق بالربحيات الشرعية سم (قوله  
والفائق) أى بأن كانت أجزاءه كلها ذاتية وأما العرضي فهو ما كانت أجزاءه كلها  
أو بعضها عرضيا (قوله كنه الحقيقة) لكنه يطلق على الغاية كلها وأعلى الحقيقة  
(قوله يجوز) متعلق بغير معنى مغاير (قوله وموافقة نقل السمع الخ) أى وزج حدود  
موافقة لنقل السمع والخفة أى منقولها على التوافق فلهما لأن التعريف بما لهما  
الخ (قوله وربحان طريق اكتسابه) قال الشهاب رحمه الله تعالى عطف على موافقة أى  
ويرجح بربحان طريق اكتساب الأمر على الحد الآخر فقوله الشارح على الآخر يتعلق  
بربحان لا يرجح المقدور بل يتعلق ذلك مقدور وهو قولنا على الحد الآخر ويجوز أن يجعل  
قوله على الآخر وصفا للحد المرجوح فتعلق حينئذ بربحان غير أن الأول هو  
الموافق لصيانة الضد حيث قال في تعداد درجات الحدود السابع أن يكون طريق  
اكتسابه أرفع من طريق اكتساب الآخر ١١ وبالجمله فى عبارة المتن هنا من الضيق  
ما لا يضى (قوله وتقديم المعنى الشرعى على العرفي) هذا أيضا مما قرئ من تقديم  
العلة الحقيقية فالعرفية فالشرعية فآله الشهاب أى لأنه من هذا إذا احتل لفظ الشارع  
المعنى الشرعى وغيره جعل على الشرعى والمعنى العرفي والعرفي جعل على العرفي ومعنى  
ذلك أنه إذا دار التعديل بين الحقيقي وغيره يقدم الحقيقي الخ وظاهر أنه لا تعارض بين  
هذين المقامين سم (قوله وتقديم بعض صور النص على بعض) قد يقال هذا مرعا  
فى قوة وكون مسلكها أقوى فآله الشهاب (قوله وتقديم بعض صور المناسب) أى  
كتقديم الضروري على الجاهى وحفظ الدين على حفظ النفس واثقه سبحانه وفى التوفيق  
(قوله فى الاجتهاد) أى الأعم من كونه اجتهادا اصطلاحيا أو اجتهادا مذهبيا واجتهادا قسما  
لمبى الأقسام الثلاثة فى كلامهم وأما قوله الاجتهاد استقراغ الخ فخاص بالاجتهاد المطلق  
(قوله وهو الاجتهاد فى التصروع) أى من حيث استنباطها من الأدلة لنخرج بمجتهد  
المذهب فآله وإن كان مجتهدا فى القروع أيضا لكن لا من حيث الاستنباط المذكور بل من  
حيث تقرر وجوده على نصوص إمامه ويخرج بذلك أيضا مجتهد الفساقان اجتهاده  
فى الترجيح كما ساقى ذلك فآله استقراغ الخ تعريف للاجتهاد المطلق كما تقدمت لا المطلق  
الاجتهاد (قوله بأن يذل) أشاؤ ذلك إلى أن السن والتام فى قوله استقراغ ليست للطلب  
(قوله تمام طاقته) المراد تمام الطاقة تمام المقدور وأد الوسم بالضم القدر ولا القدر فآله قال

المناحيات وإن كانت كذلك فلا  
يتعلق بها الفرض هنا (وإذائق  
على العرضي) لأن التعريف بالأول  
يشد كنه الحقيقة بخلاف الثاني  
(والصريح) من القطة على غيره  
يجوز أو اشتراك الطرق الخ لا إلى  
التعريف بالثاني (والاعم) على  
الاخص منه لأن التعريف بالاعم  
أفيد لكثرة السمع فيه وقيل يرج  
الاخص أخذ بالمحقق فى الحدود  
(وموافقة نقل السمع والخفة)  
لأن التعريف بما لهما فلهما  
يكون لنقل عنهما والأصل علمه  
(ربحان طريق اكتسابه)  
أى المصلحة على الآخر لأن  
الغن يصنع أقوى من الآخر  
(والربحان لا تنصير) لكنهما  
جدا (ومشارها غلبة الغن) أى  
قوته (وسبق كثر) منها (فلم  
تعد) حدا من التكرار منه  
تقديم بعض مفاهيم الخافعة على  
بعض وبعض ما يحل القهم على  
بعض كما يجاز على الاشتراك  
وتقديم المعنى الشرعى على  
العرفي والعرفي على المعنى  
فى خطاب الشارع وتقديم بعض  
صور النص من مسالك العلة  
على بعض وتقديم بعض صور  
المناسب على بعض وغير ذلك  
هـ (الكتاب السابع فى الاجتهاد)  
(الاجتهاد) المراد عند الإطلاق

وهو الاجتهاد فى القروع (استقراغ القبية الوسم) بأن يدل على تمام طاقته فى النظر فى الأدلة (تصويل غن يحكم) من

من النظر بل في التفرع كان أوضح قال العلامة الشهاب وجهه انه تعالى وحاصله أن تمام  
طاقته هو تمام مقدوره والمقدور هو نفس النظر لا التعبير عن ليكون بيان تمام طاقته التي  
هو تمام مقدوره أوضح من التعبير في الموجب لأشكال الطرفية الحق إلى التكلف فيها  
لأن تمام طاقته هو النظر والتي لا يكون مبذولا في نفسه ويجيب بأن تمام الطاقة والمقدور  
ليس نفس النظر بل ما يتوقف عليه النظر فلا أشكال في الطرفية لأن ما يتوقف عليه  
الشي من المقدورات يذلل في حصوله فليست أمثلة قاله سم قوله من حيث أنه فقهاء متعلق  
باستقراغ وهذه الحقيقة مأخوذة من تعليق الاستقراغ بالقضية فيصير التقدير استقراغ  
القضية من حيث كونه قضية واسعة لتصل على حكمه وحسنه فيكون الحكم المحصل من  
القضية فيخرج بذلك استقراغه وسعه في تفصيل على حكمه غير شرعي لأنه استقراغ لذلك  
لأن من حيث أنه قضية فلا حاجة لزيادة شرعي بعد حكمه في تعريف الاجتهاد لأجل إخراج  
الحكم غير الشرعي للاستغناء عن ذلك بالحقيقة المذكورة كما قاله الشهاب (قوله له غير  
القضية) أي كالصهي والعروضي مثلا (قوله لتصل قطع بحكم عقلي) قيد بالعقل لأن  
القطع بحكم شرعي حاصل بالضرورة ومن غير توقف على اجتهاد (قوله والظن المحصل هو  
القضية) قال العلامة هذا ينافيه ما صرح به أوائل الكتاب من أن المراد بالعقل في تعريف القضية  
هو التمييز لا الإدراك وكذا أقوله هنا بمعنى المنهية للقضية يقتضي أن القضية هو نفس الإدراك  
لا التمييز وهو مناف ذلك أيضا اهـ ووافقه الشهاب على ذلك ونعقبه بما سم قوله وأقول  
ماذا كراهه من غير بل هو مما ينبغي من أمأ قوله ما هذا ينافيه ما صرح به أوائل الكتاب  
الحق فلما تقررت أن أسماء العلوم كالقضية تطلق بأزاء كل واحد من معان ثلاثة الملكة  
الخصوصية والمسائل المخصوصة والتصديق تلك المسائل وحسنه فصار سم به وأما  
الكتاب بالنظر إلى المعنى الأول لأنه مراد الاثمة بدليل ما قرروا فيه وما صرح به هنا بالنظر  
إلى المعنى الثالث لأنه الموافق لقول المصنف والمجتهدين القضية فغاية الأمر أنه جعل القضية  
في أحد الموضوعين على أحد معانيه وفي الآخر على معنى آخره للمناسبة في كل ويجوز ذلك  
لانساقاقية ولا أشكال بل مثله شائع كثيرا لا يقال شافى ما ذكره قوله الحرف في أوائل  
الكتاب بالعالم بالأحكام دلالاته على أن التعريفين بمعنى واحد مع أن ذلك لا يصح لظهور أن  
أحدهما مبين للآخر لما تقررت أن أحدهما بمعنى الملكة والآخر بمعنى التصديق  
وكذا ينافيه قوله فلو عبر بها بالظن بالأحكام كان أحسن دلالاته على أنه أراد التطبيق بين  
ما هنا وما هنا من التعريفين لأننا نقول لانساقاقية واحد من المساقاة والدلالة المذكورتين  
أما في الأول فلا يخفى أن القول بالحيوان الناطق هو الإنسان المعرف بالحيوان  
الضاحك لم يكن فيه منافاة ولا دلالة على أن الحيوان الناطق والحيوان الضاحك بمعنى  
واحد بل حاصله أن الحيوان الناطق معنى له وكذلك الحيوان الضاحك وهكذا أقوله هنا  
والظن المحصل هو القضية حاصله أن الظن المذكور معنى للقضية كما كان العلم المذكور معنى له

من حيث أنه قضية فلا حاجة إلى  
قول إن الحاجب شرعي يخرج  
استقراغ غير القضية واستقراغ  
القضية لتصل قطع بحكم عقلي  
والظن المحصل هو القضية المعترف  
في أوائل الكتاب بالعالم بالأحكام

الحق



كما تقدم أوائل الكتاب وأما في الثاني فلامته أراد التطبيق بينهما بالنسبة لبعض الأجزاء فقط أعني جميع الأحكام لانه معتبر فيهما وتعريف التلقن ليكون فيه تنبيه على أنه المراد من العلم هنا الشكالات وأما قوله بما يعنى المتبني الخ فخواه منع المتفاداة لأن الحكم بهذا التجوز باعتبار تعريف الفقه المراد هنا يعنى أنه إذا كان الفقه بمعنى التلقن المحصل كان قياسه أن يكون الفقه بمعنى المحصل للتلقن فأطلاقه بمعنى المتبني لذلك مجاز وهذا لا ينافي أن يكون حقيقة باعتبار معنى آخر فإن قيل فلا جعله حقيقة باعتبار ذلك المعنى الآخر ولم اختار مراعاة هذا المعنى هنا حتى جعله مجازاً باعتبار أنه قلت يمكن أن يقال لما كان هذا المعنى هو المشار إليه في تعريف الاجتهاد كان خراجه في المشتق منه المذكور في تعريف الاجتهاد أدب وأقرب وأبعد عن المتفاداة ظاهر لأن كون النظر هو الفقه يقتضى عدم صدق الفقه المشتق من الفقه حقيقة قبل حصوله وصدقه حقيقة قبل حصوله يقتضى كون الفقه ليس هو التلقن فأطلاق الفقه حقيقة باعتبار المراد في الآخر مع الإشارة إلى تعريف الفقه بمعنى التلقن بينهما تناف ظاهر اه باختصار قلت لا يخفى أن القهوه من قول الشارح والتلقن المحصل هو الفقه المعروف الخ أن التلقن هنا يعنى التهيؤ لأن العلم المعروف به الفقه فيما تقدم قد جعل بمعنى التلقن والتلقن يعنى التهيؤ فقوله هنا لتفصيل علن بحكمه يضل إلى قولنا لتفصيل الفقه والفقه هو التهيؤ المذكور في كونه يقول لتفصيل التهيؤ وذلك لأن التلقن بالحكم المذكور هنا بقوله لتفصيل علن بحكمه هو المعروف به الفقه فيما تقدم ولذا صرح أن يعنى عليه قوله فلو عبر هنا الخ وبتدقيقه هنا والتلقن المحصل هو الفقه يتأخيه ما تقدم في تعريف الفقه من جهة التلقن على التهيؤ لأن المراد هنا به التصديق بالأحكام لا ملكة ذلك التي هي التهيؤ المذكور وبه العلم سقوط ما أطالب به سم جميعه فقام له حق التأمل (قوله فلو عبر هنا بالتلقن بالأحكام كان أحسن) قال العلامة قدس سره هذا التعبير وإن وافق قوله فيما مر العلم بالأحكام لكنه يخالف لما سمي من جواز تجزئ الاجتهاد فليتأمل اه (قوله والفقه في التعريف بمعنى المتبني) أي لم يكون التعريف جازعاً ولا يلزم عليه تفصيل المحاصل (قوله ولذا) أي ولاجل أنه يكون بما يحصله فقيها حقيقة قال المصنف والمجتهد الله في الخ (قوله والمجتهد الفقيه) قياس التعبير أن يقول والفقه المجتهد أي الفقه المعالوم ذكر في التعريف هو المجتهد كما جاز به إليه كلام الشارح (قوله حتى يعمد) الارض حتى يصح نظره فانه الذهاب (قوله على هذا) أي هذا القول وقوله للعلم الضروري أي صدق المعامل على ذي العلم النظري من حيث اتصافه بالعلم الضروري الذي لا يتلذذ عنه لامن حيث اتصافه بالنظري وقوله كما يصدق ذلك أي لاجل العلم الضروري (قوله كالآلة) هو في الأصل من غلبت عليه سلامة المصدر وهما الآخر وليس مرادها (قوله أي شديد الفهم) فغير لفقيه اذ الفقه لغة الفهم وأخذ الشدة من صفة المبالغة وهي فقيه وقوله بالطبع أخذه

فلو عبر هنا بالتلقن بالأحكام كان أحسن والفقه في التعريف بمعنى المتبني المهيؤ للفقه مجازاً شاعراً أو يكون بما يحصله فقيها حقيقة ولذا قال المصنف (والمجتهد الفقيه) كما قال فيما تقدم فله عنه في أوائل الكتاب والفقه المجتهد لأن كلامهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر ولتقصه شروط ذكرها بقوله (وهو) أي المجتهد أو الفقيه من حيث ما يقتضيه (الباغ) لأن غيره لم يكمل عقله حتى يعتبر قوله (المعقل) لأن غيره لا يتميز به تدي به لما بقوله حتى يعتبر (أي ذو ملكة على الهيئة الراسخة في النفس بدراسة العلوم) أي ما من شأنه أن يعلم وهذه الملكة العقل (وقيل العقل نفس العلم) أي الادراك ضرورياً كان أو نظرياً (وقيل ضروريه) فقط وصدق المعقل على ذي العلم النظري على هذا العلم الضروري الذي لا يتلذذ عن الإنسان كماله بوجود نفسه كما يصدق ذلك على من لا يتأني منه النظر كالآلة (فقيه النفس) أي شديد الفهم بالطبع المقاصد الكلام لأن غيره لا يتأني له الاشتغال بالمقصود بالاجتهاد (وإن أنكر القياس)

من مادة فقهية فانه من فقه بالضم أى صار الفقه لهجة لان فعل بالضم يدل على السجية أو من إضافة فقهه الى النفس فالشيخ الاسلام (قوله فلا يخرج بانكاره عن فقهه النفس) إشارة الى ان هذا امر ادا المصنف فانه يعاينهم عبارة معنى أنه يشترط كونه فقهيا وان أنكر القياس أى أن انكار القياس لا يمنع من هذا الاشتراط وهذا وان استلزم أنه لا يخرج بانكاره عن فقهه النفس كما هو ظاهر الا أنه خلاف المراد من أن ان الخلاف فى أنه يصحح ذلك عن فقهه النفس أو لا لأن الخلاف فى اشتراط كونه فقهيا وعدمه وأيضا فلو كان الخلاف فى الاشتراط المذكور كان قوله وثالثها الا لجل معناه وثالثها يشترط كونه فقهه النفس الا ان أنكر القياس الى فلا يشترط ذلك وهو فاسد معناه للمقصود سم (قوله والتكليفه) أى التكليفه أى الدليل العقلى وهو البراءة الاصلية أى يعلم أناته يكسب بها حتى يرد صاوف عنهما من كتاب أو سنة أو إجماع كما ذكره الشارح (قوله لفة) قال الشهاب هو سائر المطوقات بعده نصب على الطرفة الجازية لا التميز خلافا للصحفى وفى كلام الشارح الا فى ما يدل لما قلناه انتهى وأما بقوله وفى كذا السامع الا فى قوله الا فى أى المتوسط فى هذه العلوم (قوله وعريه) عطف عام على خاص لان العريه تطلق على اثنى عشر علما منها الفقه وقوله وبلاغة أقردها بالذكر مع دخولها فى العريه نزيد الا مقام بشأنها وقد علمنا عدم دخولها فيها (قوله ومتعلق الاحكام) بالنصب عطف على قوله لفة والمراد بها الآيات والاحاديث الدالة على الاحكام فقوله الشارح أى ما يتعلق الخ ما عايناه من الآيات والاحاديث وضمره من قوله يتعلق يعود للاحكام وضمره يعود الى ما عايناه كذا محمد دلالة وضمره عليها يعود الى الاحكام وبما بدلالة سببية وأشار بذلك الى أن معنى تعلق الاحكام بذلك ارتباطها به ارتباط المسبب بالسبب (قوله أى المتوسط الخ) تفسير لقوله فلهذا الدرجة الوسطى لفة الخ وفى قول المصنف هذا والدرجة الوسطى إشارة الى أنه لا يشترط بلوغ النهاية فى العلوم المذكورة بل يكفي التوسط طوفاً لم يصر له هذه العلوم ملكة كما يشترطه الشيخ الامام (قوله لياتى فى الاستنباط الخ) هو تعليل اجابى لاشتراط المذکور وان ترسب أن تعال لما تنص بلا بقاء أما الخ (قوله اما علمه بالآيات) أى اما شرط علمه بالآيات الخ (قوله أى واقعهما) أى محالهما من حيث تقدمهما وان تراها رجحا وتلا وتوزنا (قوله وغيرها) أى غير كنية الاستنباط مما يحتاج اليه الاستنباط كشرائط القياس وقبول الرواية وقصورها فلهذا مما يحتاج اليه فاعل يحتاج ضمير يعود الى الاستنباط وضمير اليه يعود الى الفهم كما قرنا (قوله لانه عرى) أى لان الجهل عرى (قوله فلم يكف بالتوسط فى تلك العلوم) أى لم يزد على ذلك التوسط فيها الى أن يصير ملكة وضم اليها ما ذكر من لاحاطة بمعظم قواعد الشرع ومعالجتها بحيث يكسب قوة فقههم بالمقصود الشارح وقال الشهاب ولأن تقول هذا المضموم

فلا يخرج بانكاره عن فقهه النفس وقيل يخرج فلا يصح قوله (وثالثها الا لجل) فخرج بانكاره لظهور وجوده (الاعراف بالدليل العقلى) أى البراءة الاصلية (والتكليفه) فى العريه كما تقدم أن استصحاب العلم الاصلى يحجب فقهه الى أن يصرف عنه دليل شرعى (ذو الدرجة الوسطى لفة وعريه) من نحو وتصريف (وأصولا وبلاغة) من معان وبان (ومتعلق الاحكام) بفتح اللام أى ما يتعلق به لادلالته علما (من كتابه سنة وان لم يحفظ المتن) أى المتوسط فى هذه العلوم لياتى فى الاستنباط المقصود بالاجتهاد اما علمه بالآيات الاحكام واحاديثها أى مواضعها وان لم يحفظها فلا تملك الاستنباط عنه واما علمه بأصول الفقه فلا تملكه يعرف به كصفة الاستنباط وغيرها مما يحتاج اليه واما علمه بالباقي فلا تملكه لا يفهم المراد من الاستنباط منه الا به لانه عرى بليغ (وقال الشيخ الامام) والله المصنف (هو) أى الاجتهاد (من هذه العلوم ملكة) وأما معظم قواعد الشرع وما رتبها بحيث اكتسبت قوة فقههم به المقصود الشارح فلم يكف بالتوسط فى تلك العلوم وضم اليها ما ذكر (وبعتبر قال الشيخ الامام) والله المصنف

لا يخرج عن متعلق الاحكام السابق فان قيل هو اعم منه قلنا سلنا ولكن الذي يشترط في تحقق المجتهد من ذلك معرفة متعلقات الاحكام لا غير فليأتمل وفي جواب سم تظفر ارجعه ان ثبت (قوله لا يقاتع الاجتهاد) أي ايجادا بالفعل لا لكونه صفة في أي المجتهد يعني أنه يصف بكونه مجتهدا وان لم يوجد فيه الصفات الاتية أو ما عندنا يقاتع الاجتهاد بالفعل فيشترط فيه الاوصاف المذكورة من كونه خبرا يواقع الاجماع الخ واصله انه يشترط لايجاد الاجتهاد من المتصف بالشروط الخمسة المتقدمة وهي كونه بالغا عاقلًا فقهيا النقص عالمًا بالادلة الدقلى ذا الدرجة الوسطى الخ وشروط ستة آتية في كلام المصنف قال سم وانظر لم تكن هذه الامور معتبرة لا يقاتع الاجتهاد لا لتقصه ومعرفة متعلق الاحكام من كتاب ومنه بالعكس كما تقدم اه قلنا لاشك انه اذا لم يعرف متعلق الاحكام على ما تقدم لم يمكن تحصيل الاحكام واستنباطها فقدم معرفة متعلق الاحكام من الكتاب والسنة فعمل بالاجتهاد وأما عدم معرفة النسخ والتسوخ مثلاً فلا ينافي صحة استنباط الحكم واستخراج حجه وانما ينافي الاستنباط بالفعل لانه قد يستنبط حكمًا فوساطة ما لم يظهر وجه كون هذه الامور معتبرة لا يقاتع الاجتهاد لا لتقصه ومعرفة متعلق الاحكام بالعكس فتأمل (قوله لا لكونه صفة في) الضمير قوله لا لكونه عائد على قوله الاتي كونه خبرا الخ فهو عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فانه شيخ الاسلام وقوله متقدم رتبة أي لانه نائب فاعل يتصرف وهذا كما قاله سم غير متعين بل يجوز رجوع ضميره لكونه للاجتهاد وضميره للمجتهد أي اعتبار كونه خبرا الخ ليس لاجل كون الاجتهاد صفة في المجتهد يعني ان قيام صفة الاجتهاد به لا يتوقف على ما ذكر فليأتمل (قوله والنسخ والتسوخ) أي بان هذا نسخ وهذا منسوخ والا فالمتقدم النسخ من حيث هو على المنسوخ داخل في قوله السابق اصولا كتابه عليه بعضهم وكذا القول في قوله وشروط التواتر والاحاد ان يعلم ان هذا امتياز في الاحاد واما العلم بحال التواتر والاحاد من حيث هما وان الاول مقدم على الثاني فذا اخيل في قوله اصولا وقس على ذلك قوله والصحيح والضعف وحال الرواة (قوله ويكنى في الخبر بحال الرواة الخ) خص هذا بمعرفة حال الرواة كانه لانه المتبادر والافين رجوعه لمعرفة الصحيح والضعف ايضا بل ولما قيل ذلك اضافة لآمل سم (قوله تعدد رهما في زمانا) قال الشهاب اهل المراءى تعدد رهما بالنسبة لمن مضى دون الاحاد في زمانا فلا يبعد تعدد عليهم وتجرعهم اه (قوله فالتجربة بهذه الامور) أي الستة المذكورة في المتن (قوله ما تقدم) أي من التعاليل (قوله وبين والما المصنف الخ) يمكن حمل كلامهم عليه ويحتمل ان مراد الشيخ الامام بان مرادهم لا يتبعهم للمناقضة سم (قوله ولا يشترط علم الكلام) قال الشهاب الظاهر ان جهة المتضايفين لقب لاصول الدين وحيث تدفع في كلامه مضاف محذوف أي معرفة علم الكلام فان كان المضاف اليه هو القلب فقط فلا حذف اه (قوله ولا يتعارض التقه) أي كسبوس النية في

بمواقعة قد يخرقها لقلته وخرقه حرام كما تقدم لا اعتبار به (والنسخ والتسوخ) لا تقدم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبرا يواقع الاجماع بالعكس (واسباب التزول) فان التجربة يترشدا في فهم المراد (وشروط التواتر والاحاد) المحقق لهما المذكور في الكتاب الثاني لقدم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبرا يواقع قد يعكس (والصحيح والضعف) من الحديث لقدم الاول على الثاني فانه اذا لم يكن خبرا يواقع قد يعكس (وحال الرواة) في القبول والرد لقدم المقبول على المردود فانه اذا لم يكن خبرا يواقع قد يعكس وفي نسخة وسر الصلاة ولا حاجة اليه على قول الاكثر بعد التمسك كما تقدم (ويكنى في الخبر بحال الرواة) (في زمانا الرجوع الى ائمة ذلك) من المحدثين كالامام احمد والبخاري ومسلم وغيرهم فيعتقد عليهم في التعديل والتجريح لتعدد رهما في زمانا الاولاد وطه وهم اولى من غيرهم فالتجربة بهذه الامور اعتبروها في الاجتهاد كما تقدم وبين والما المصنف انها شرط في الاجتهاد لاصفة فيه وهو ظاهر (ولا يشترط في المجتهد علم الكلام) لا مكان الاستنباط لمن يجزئ بمقدمة الاسلام تقليدا (ولا) (تعارض) (الفقه)

الوضوء سنة المؤثر فقال (قوله لانها انما يمكن بهما الاحتاد) أي فلو جعلت شرطاً فيه لم  
الدور لتوقف كل منهما على الآخر وقوله لانها انما يمكن الخ أي امكاناً وقوله لا امكاناً  
ذاتياً فقط وان لم يتوقف فلهذا قول العلامة لوقال انما يحصل كان أحسن اذا المتوقف على  
الاحتاد هو الحصول لا الامكان اه فان العلامة أراد بالامكان الذاتي (قوله بأن  
يتطرح حال التفرغ عن خدمة السيد) تصويراً لمهابة قوة الاحتاد وهو انما يصح كونه تصويراً  
لمهابة الاحتاد أي الاستغراق فوسع الخ للقوة التي هي الملكة بمعنى التبرؤة قاله العلامة  
وفيه ان هذا الاعتراض مبني على أن المراد النظر لاستنباط الاحكام وهو ممنوع بل  
المراد النظر في الآلات الموصلة لقوة الاحتاد كابدل على ذلك كون الكلام في شروط  
الاحتاد وما يصدق عليه فانه سم (قوله وقيل تشترط ليعقد على قوله) يستفاد من هذا  
التعليل انه لا خلاف في الحقيقة بين القولين اذ لم يوارد على محل واحد فان شرط العدالة  
لا عماد قوله لا تنافي في عدم اشتراطها للاحتاد اذا فاق في بزمه الاخذ باحتاد نفسه وان لم  
يجز اعتقاد قوله (قوله وليست الخ) اللام للامر على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يستعمل  
الشارح (قوله والتاسع) أي بان كان معه دليل واحد في حيث له ناسخ أو لا فلا تكرر  
مع قوله قبل والتاسع والمسنوخ (قوله أي من القرينة الصارفة) اشار الى أن البحث  
في الحقيقة عن القرينة الصارفة لا عن اللفظ في ذاته والى هذا يشير كلام المصنف حيث  
قال ومن اللفظ هل معه الخ فانه يشير الى أن البحث عن اللفظ من حيث القرينة لا من  
حيث ذاته (قوله وهذا) أي البحث عن المعارض أولى لا واجب كما يشير اليه تغيير  
الاسلوب فان المناسب للاسلوب أن يقول والبحث عن المعارض (قوله ومن سكاية الخ)  
محلف على قوله من أنه الخ والخلاف هو أنه هل شك أو لا والصح التمسك لكن المراد  
بالتمسك هنا التمسك بالوجوب حتى يعلم ما يصرف صفة افعال عنه (قوله وحكاية بعضهم)  
أي حكى الخلاف (قوله ودون مجتهد المذهب الخ) ودون خيرة مقدم ومجتهد مبتدأ وخر  
على القول بأن دون لا تصرف أما على مذهب الاختصاص التامل بأنهم لا تصرف فيصم  
بجمل دون مبتدأ وما بعده خبر (قوله من يخرج الوجوه) هي الاحكام التي يرد عليها  
على نصوص امامه ومعنى يخرج الوجوه هي النصوص استنباطاً منها كان يقبس  
ما سكت عنه على ما نص عليه لوجوه معنى ما نص عليه فليسكت عنه ما نصوص امامه  
على ذلك المعنى أو استنبطه من كلامه أو يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت  
عموم ذكره أو قاعدة فترها ويرد عليه أن أصحاب الوجوه قد يستنبطون من نصوص  
الشارع كما يعلم من تتبع كلامهم لكن يتقيدون في استنباطهم منها بالجرى على طريق  
امامهم في الاستدلال ومراعاة قواعد وشروطه فيه وهذا خارج عن المجتهد المطلق فانه  
لا يتقيد بطريق غيره ولا بمرعاة قواعد وشروطه فيه اللهم إلا أن يريد بنصوص امامه  
ما يشمل قواعد وشروطه في الاستدلال ويخرج الوجوه على نصوص امامه

لانها انما يمكن بهما الاحتاد  
فكيف تشترط فيه ولا في كونه  
والخبرية لجواز أن يكون لبعض  
الناس قوة الاحتاد وان كثر  
فاقتضت عقل عن الرجال وكذا  
لبعض العبد بأن يتطرح حال  
التفرغ عن خدمة السيد  
(وكذا العبد الخ) لا تشترط فيه  
(على الأصح) لجواز أن يكون  
للقاسق قوة الاحتاد وقيل تشترط  
ليعقد على قوله (وليست عن  
المعارض) كالخصص والمقيد  
والتاسع (و) عن (اللفظ هل معه  
قرينة) تصرف عن ظاهره أي  
عن القرينة الصارفة ليس لما  
يستنبطه عن طريق الخدش  
السنة ولم يبعث وهذا أولى  
لا واجب لوافق ما تقدم من أنه  
تمسك بالعام قبل البحث عن  
الخصص على الأصح ومن سكاية  
هذا الخلاف في البحث عن صارف  
صفة افعال عن الوجوه الى غيره  
وحكاية بعضهم في كل معارض  
(ودونه) أي دون المجتهد المتقيد  
وهو المجتهد المطلق (مجتهد المذهب  
وهو المتمكن من تخرج الوجوه)  
التي يرد عليها (على نصوص امامه)  
في المسائل (ودونه) أي دون مجتهد  
المذهب (مجتهد النسخ وهو المتصور)  
في مذهب امامه

بالتسوية لهذا القسم استبطاها من الاضطلاع الجري على نصوص الامامية في الاستدلال أي  
قواعده وشروطه عنده ولا يخفى أنه تكلف قسم (قوله المتكلم من ترجيح قول له على آخر)  
أي أو وجه للاصحاب على آخر وترك لزومه لما ذكرنا من عكس من الترجيح في الاقوال  
تمكن من الترجيح في الارجح وأورد أن مجتهد القضاة يستنبط من نصوص الامام بل  
ومن الادلة على قواعد الامام كما هو معلوم من تتبع أحوال من عدوهم من مجتهد  
القضاة كالنوري بل قد يقع ذلك لمن هو دون مجتهد القضاة كما يعلم من أحوال المتأخرين  
ويجيب بأن الاجتهاد المذهبي قد يتجزأ فربما يحصل لمن هو دون مجتهد القضاة في بعض  
المسائل قال السيوطي ولهذا ذكر في جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح المذهب  
مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ المذهب وقوله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن  
عنده ضعف في تقرير أدلته وقصر رأيه فهذا يستند في قواعده فيما يحكمه من مسطورات  
مذهبه وما لم يجد منقولاً ولا واحداً في المتنول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق  
جاء الحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندراج تحت ضابط مجتهد في المذهب وما ليس كذلك  
يجب امساكه عن الفتوى فيه الا أنه بعد كما قال امام الحرمين أن تقع مسئلة لم ينص  
عليها في المذهب ولا هي في معنى النصوص ولا مندرجة تحت ضابط وشروط كونه فيها  
النص داحلاً واخر من الفقه اه وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شيء اه  
قاله سم (قوله والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد) لا يخفى أن هذا الاطلاق عامر للشارح  
من جعل انقضاء الذي يحصله المجتهد بالاجتهاد هو القلن بجميع الاحكام وقد تقدم  
هناك اعراض العلامة عليه بذلك (قوله بأن يعلم أدلته) أي أدلة ذلك البعض (قوله  
أو من مجتهد) أي أو باسقرار من مجتهد كمثل ذلك أن يعلمه من مجتهد في ذلك الباب  
فقط وقوله ونظر عطف على مسلم (قوله بعد) أي لأن الفرض انه على جميع أدلة الباب  
(قوله والصحيح جواز الاجتهاد للشيء على الله عليه وسلم) الجواز مذهب الجمهور وقال  
الواحد في البسطة انه مذهب الغاضي وعداه الى سائر الانبياء واذا في القراني أن يحمل  
الخلاص في الفتاوى وأن الاقضية يجوز فيها من غير نزاع اه وقد يفرق بأن القضاة  
غالباً تربى على النزاع والخسومة والشاوع ناظر الى المبادىء الى فصل ذلك بقدر الامكان  
قال الاستوي قال الفزاري واذا اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم فقامس فقامس على أصل  
فيجوز القياس على هذا الفرع فانه صار أصلاً بالنص قال وكذلك لو اجتمع الامة عليه  
اه قاله سم (قوله لقوله تعالى ما كان لشيء أن تكون له أسرى) اقتصر على الاستدلال  
على الوقوع لأن اثنائه يستلزم اثبات الخوازي دون العكس (قوله وقيل يمنع له قدرته  
على اليقين بالتلقي من الوحي) قال العلامة قدس سره ظاهره انحصار سبب اليقين في  
التلقي من الوحي وسبب أن الصواب في اجتهاده أنه لا يخطئ فيكون الاجتهاد أيضاً  
سبب اليقين فلا يلزم الدليل على منع الاجتهاد اه وفيه أن عدم تمام الدليل المذكور

(المتكلم من ترجيح قول له على آخر) أطلقه ما (والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد) بأن يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب كالفتاوى بأن يعلم أدلته باسقرار منه أو من مجتهد كامل ويظهر فيقول المانع محتمل أن يكون فيما يعلمه من الادلة معارض لما علمه بخلافه من احاط بالكل ونظيره بعد سجد (و) الصحيح (جواز الاجتهاد للشيء على الله عليه وسلم ووقوعه) لقوله تعالى ما كان لشيء أن تكون له أسرى حتى يفتن في الارض عفا الله عنه لم أذنت لهم هو تب على استبقاء أسرى بدر القداء وعلى الأدب ان ظهر ناقصهم في التعسف عن غزوة بولك ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحي ليكون عن اجتهاد وقيل يمنع له قدرته على اليقين بالتلقي من الوحي بأن ينظمه والقادر على اليقين في الحكم لا يجوز له الاجتهاد جزماً وورد بأن انزال الوحي ليس في صدره

يتوقف على اثبات كون هذا القتال من القاتلين بأنه لا يخطئ قاله قلت قاله ليل  
 المذكور غير تام على القاتلين بالاجتهاد مطلقا على القاتلين بأن اجتهاده قد يخطئ وأما  
 القاتلون بأنه لا يخطئ فلا يتم الدليل عليهم وإلى هذا الذي ذكرناه أشاره سلامة  
 (قوله الجواز والوقوع) أخذ العموم من عموم الأول لهما في قول المصنف وجواز  
 الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه (قوله في الآراء) أي كاتبعها أسرى  
 جبرأخذ جهده (قوله والحروب) أي ايضاها كما في الأذن لمن ظهر تفاقم  
 (قوله والصواب أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ) استدلل على استناعه في حق  
 صلى الله عليه وسلم بأن تجوز به عليه غض من منصبه وبأن اجتهاده مقرر للاحكام جار  
 مجرى ابلاغ الشرع ونشره فيه فكلا يجوز عليه الخطأ في ذلك فكذا انما نحن فيه وغيره  
 من الانبياء مثله في ذلك صلوات الله عليه وعليهم أجمعين (قوله لما تقدم في الآيتين) أي  
 وهما قوله تعالى ما كان لنبي الاية وقوله تعالى هذا الله عندك الاية وقد أجاب المصنف عن  
 الآيتين فقال في جواب الأولى وأما ما سري بدوقوله تعالى ما يكن لنبي أن تكون له أسرى  
 الآيتين فقد اشقتا على علومهنه وبيان عظم فضلهم بين سائر الانبياء صلوات الله  
 وسلامه عليه وعليهم أجمعين والمعنى والله أعلم كان هذا النبي غيرا وقوله لا يدون عرض  
 الدنيا المعنى بمن أراد ذلك من الحسابه يحرم فضلهم على تعظيم جانب الاجر والنور  
 بالشهادته وقال في جواب الناحية لادالة فيها لوجوبها أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 محببا في الأذن وعلمه صرح بذلك غير واحد من الائمة فما ارتكب الاصولا صلى الله  
 عليه وسلم قال الله تعالى فأذن لمن شئت منهم فلما أذن لهم أعلمه الله بما طلع عليه من  
 سرهم أنه لو لم ياذن لهم لقد عرفوا فكان ذلك من كرامته عذوبه سبحانه وتعالى اه ذكره  
 (قوله عبر المصنف بالصواب) أي المشعر بأن مقابله خطأ (قوله وقبل لا) ظاهره وان  
 أذن مع أن المأذون لاتسمه الخافضة (قوله واعترض بأنه لو كان عنده وحى  
 بلغه للناس) لا يخفى أن اليقين لا ينصرف في الوحي على القول بأن اجتهاده صلى الله عليه  
 وسلم لا يخطئ بل يتلقى الحكم منه وحى واجتهاد وقد يقال انحصار المحترض على الوحي  
 لانه متفق عليه (قوله للبعد) أي ولودون مسافة القصر (قوله حفظا لتصميم عن  
 امتناع الرعية لهم لوليجزاهم بأن يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيه أن يقال أي  
 امتناع في مراجعته صلى الله عليه وسلم بل هي نهاية الكمال والشرف وهذا القتال لما  
 نظر طال والولائم الملوكة فانهم اذا أطلقوا لهم التصرف كان ذلك أهدى لهم في أعين من  
 ولوا عليهم من الرعية بخلاف ما إذا أطلقوا لهم التصرف فان ذلك موجب لاستتفاص  
 الرعية اياهم فاس عليهم ولانه صلى الله عليه وسلم وليت شعري أي جامع بين الخلق وأي  
 ملازمة بين الخامين وبالجملة فهذه المقالة فصوص من قائلها وحيل من لا يسمو (قوله واستدل  
 على الوقوع الخ) قد دل عليه ان المسئلة عليه وهذا خبر آحادا غامضا بعيدا عن الظن وأجيب

(وثالثها) الجواز والوقوع في الآراء  
 والحروب قطعاً أي والمنع في غيرها  
 جعابن الأدلة السابقة (والصواب  
 أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم  
 لا يخطئ) تنزيها لتصنيف النبوة عن  
 الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخطئ  
 ولكن غيبه سر به لما تقدم  
 في الآيتين ولما عطف هذا القول  
 عبر المصنف بالصواب (والأصح أن  
 الاجتهاد جائز في سره) صلى الله  
 عليه وسلم وقيل لا للقدرة على اليقين  
 في الحكم بغيره منمو اعترض  
 بأنه لو كان عنده وحى في ذلك بلغه  
 للناس (وثالثها) جائز باذنه صريحاً  
 قبل أو غير صريح) بأن مكث من  
 سأل عنه أو وقع منه فأن لم ياذن  
 فلا (ورابعها) جائز للبعد عنه  
 دون القرب لمسهولة مراجعته  
 (وسادسها) جائز (قولا) حفظ  
 لتصميم عن استتفاص الرعية لهم  
 لوليجزاهم بأن يراجعوا النبي صلى  
 الله عليه وسلم فيما يقع لهم بخلاف  
 غيرهم (والأصح على الجواز أنه  
 وقع) وقيل لا (وثالثها) يقع للمأذون  
 في قطره صلى الله عليه وسلم  
 بخلاف غيره (ورابعها الوقت) عن  
 القول بالوقوع وعلمه وامتنع  
 على الوقوع

بأن من تتبع ما ورد في السمة من ذلك تطرق بما يفيد مجموعه التواتر المعنوي (قوله في بنى  
 قرينة) أى يهود بنى قرينة (قوله من المختلفين) أى عاصم بالمتقين دون المجتهدين إشارة  
 إلى أنه لا اجتهاد بالمعنى المعروف بما تقدم في العقليات وأيضاً إنما يكون المصيب واحداً إذا  
 اختلفوا المطلقاً لأنهم إذا لم يحصلوا والم يكن المصيب واحداً فلا بد من التمسك بالاختلاف  
 بنى أن لقائل أن يقول قد لا يصيب واحد من المتقين في العقليات بأن يخطئ الجميع فإن  
 ذلك ممكن في العقليات كما تقر فكيف جزم بأصايب البعض إلا أن يقال المراد أن يكون  
 الجميع مصيباً وذا على من زعم ذلك سم (قوله في العقليات) هى ما لا يتوقف على سمع كدوث  
 العلم وثبوت البارى وصفاته وبسته الرسل كما ذكر ذلك الشارح (قوله لتعين الخ) علة  
 لكون المصيب واحداً (قوله أو به) قيد البعض المذكور وبما علم ضرورة كونه من  
 الذين أصابا كمن كالشعر والتشريحاً وأفرعاً كالصلاوات الخمس إذا الكلام فيما يكره به وقوله  
 كذا في بعضه محمد على الله عليه وسلم مثال لنفى الاسلام كله أى نافي أحكامه كلها ثم إن هذه  
 المسئلة أعم كما قاله الكمال لما حذرت به المسئلة لعومها لما ثبت بالعقل وحده وما ثبت بالسمع  
 وحده وما ثبت بهما (قوله محطى آثم كافر) وإذا بنى الجاحظ اجتهاداً ولم يجتهد له وهو  
 معلوم من إطلاق المصنف مع حكاية ما بعده قال السعد لم يقتصر على الكفر لئلا يترك  
 خلاف العنبرى فى الخطأ والجحظ في الآثم وعم الحكم سواء اجتهاداً لم يأتى في ذكر  
 خلاف الجاحظ في الآثم على تقدير الاجتهاد اهـ وبه يعلم وجه عدم اقتصار المصنف على  
 الكفر وأن قوله وقال الجاحظ والعنبرى مقابل لقوله ونافى الاسلام محطى آثم كافر  
 وإن كان قوله سماه مقروءاً في المجتهد في العقليات كما صرح به الشارح والكلام في نفي  
 الاسلام مما ثبت من قواعد العقل وما ثبت منها بالسمع لأن ذلك لا ينافى المقابلة باعتبار  
 قسم العقليات لأن كلامه سماه في ذلك كما هو صريح فرضه في ذلك في المبسوطات ولقائل  
 أن يقول هذا لا يقتضى قصر كلامهما هنا على ذلك بل يمكن التعميم وهو أقعد في المقابلة  
 وهما إذا اتسبا الآثم عن المجتهد في العقليات نفسه عن المجتهد في غيرها أولى وكذلك إذا صوب  
 العنبرى الاجتهاد فيها في غيرها أولى سم (قوله لأنه لا يصادف الحق) أى وعدمه صادقة  
 الحق لا تكون عدراً في القطعات (قوله وقبل أن كان مسلماً) قد يستشكل كونه مسلماً مع  
 فرض أنه نافي للاسلام أو بعضه ويمكن الجواب بأن المعنى أن كان متقبلاً للاسلام كما يؤخذ  
 من عبارة السعد الآتية قرياً ثم إن هذا صريح في أن العنبرى أن محل النزاع أعم من الكافر  
 والنقي للاسلام لكن ذكر السعد خلافه حيث قال في قول العنبرى ولنا في نفيه أى نفي  
 ما ذهب اليه الجاحظ والعنبرى الاجماع الخ ما نصه وفي ورود الدليل على محل النزاع بحيث  
 لأن الاجماع إنما هو في الكافر المتألف للصلح صريحاً والنزاع إنما هو بين نقي إلى الملة  
 ويكون من أهل القبلة والاكف يهـ وروى من المسلم الخلاف في خطأ اليهود والعنبرى  
 اهـ وبه يعلم توجيه هذا البعث على استدلال الشارح بالاجماع لكن سياتى عن المصنف أن

بأنه صلى الله عليه وسلم حكم  
 سعد بن معاذ بنى قرينة فقال  
 تقتل مقاتلاتهم ونسي ذريتهم فقال  
 صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم  
 بحكم الله رواء الشيطان وهو ظاهر  
 في أن ~~صحة~~ صحه عن اجتهاد  
 (مسئلة المصيب) من المتأخذين في  
 العقليات واحد وهو من صادق  
 الحق فيما تضمنه في الواقع كدوث  
 تعام وثبوت البارى وصفاته وبسته  
 الرسل (ونافى الاسلام) كله أو بعضه  
 كذا في بعضه محمد صلى الله عليه وسلم  
 (محطى آثم كافر) لأنه لم يصادف  
 الحق وقال الجاحظ والعنبرى لا يأتى  
 المجتهد في العقليات الخاطئ فيها  
 للاجتهاد (قبل مطلقاً) وقبل أن كان  
 مسلماً (ثم) وعندهما محطى غير آثم

المشهور بتعميم محل النزاع سمى قوله وقيل زاد العنبري الخ قال المصنف ولا يظن بالرجل انه أراد أي بالاصابة وقوع معتقدا أي المجتهد في نفس الامر حتى يلزم من اعتقاده عدم العالم بوجوهه اجتماع القدم والحديث فان ذلك جنون محض ولا نفى الاثم قطعا فان ذلك مذهب الجاهل بلا زيادة بل أراد ان ما يؤتى اليه اجتهاده هو حكم الله في حقه سواء وافق ما في نفس الامم أم لا ثم قيل عم قوله في العقليات حتى يشمل جميع أصول الديانات وان اليهود والنصارى والمجوس على صواب على ما زعم وهذا ما ذكره القاضي في الترتيب المشهور أنه عليه وقيل إنما أراد أصول الديانات التي تختلف فيها أهل القبلة ويرجع المخالفون فيها إلى آيات وآثار محقة للتأويل كالأروية وخلق الأنفال فأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والمجوس والنصارى فان في هذا الموضوع يقطع أن الحق إنما هو ما يقوله أهل الإسلام قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى ونسب أن يكون التأويل لمذهب العنبري على هذا الوجه لا لانتقن أن أحدنا من هذه الأمة الا وهو يقطع تحليل اليهود والنصارى والمجوس وعلى هذا ينبغي حمل مذهب الجاهل أيضا وقد صرح القاضي عنه في الترتيب بخلافه واعلم أن ما قسره المصنف الاصابة بقوله انه أراد أن ما يؤتى اليه اجتهاده هو حكم الله في حقه مع تعميم قوله في العقليات حتى يشمل جميع أصول الديانات وان اليهود والنصارى والمجوس على صواب يقتضي أن حكم الله في حق اليهود وفي حق النصارى والمجوس ما يؤتى اليه اجتهادهم ولا ينبغي اشكاله وكيف يسع عاقلان يلتزم أن حكم الله في حقهم ما يؤتى اليه اجتهادهم مع دلالة الأدلة على نفي ملأ ذى اليه اجتهادهم وعلى تعديهم وقتلهم في العذاب فلنقاتل قوله وقد حكى الاجماع على خلاف قولهما قبل ظهورهما أي في جميع الاصول والاجماع الصحابة فمن بعدهم صراحا بعد صرح على قتال الكفار وانهم في النار بلا فرق بين مجتهد وعاند وقد تقدم ما في هذا الاستدلال أيضا (قوله ما لو حكم الله لكان به) أي هذا الشيء لو حكم الله على التعيين لحكم بذلك الشيء لكن لم يقع منه تعالى حكم على التعيين بل جعل الحكم تابعاً لظن المجتهد وياضاح هذا الكلام أنه ما من مسألة الاولية انما نسبة خاصة بعض الاحكام بعينه بحيث لو أراد الله الحكم على التعيين لكان بذلك البعض بعينه (قوله أصاب اجتهاداً) أي لأنه بدل وسعه واللازم في الاجتهاد ليس الا بذل الوسع لأنه المقهور وقوله لا حكماً أي لأنه لم يصادف ذلك الشيء الذي لو حكم الله حكمه لكان به كما يفهم من قول الشارع في من لم يصادف ذلك الشيء وقوله وابتداء أي لأنه بدل وسعه على الوجه المعتبر وهو انما يبدأ ببدل وسعه ثم تارة يؤتى الى المطالب وتارة لا وقوله لا انتباه أي لأن اجتهاده لم يمتد الى مصادفة ذلك الشيء وانما في قول الشارع فهو محض حكماً غير انما عند الجهور ولأن الخطأ حكماً انما عدم مصادفة ذلك الشيء الذي لو حكم الله لكان به وان لم يقع الحكم به فقد خطئ لعدم أصابة ماله المناسبة الخاصة وان لم يحكم به والخطأ عند الجهور عدم مصادفة ما حكم الله بعينه في

(وقيل زاد العنبري) على نفي الاثم

(كل من المجتهد فيها) (مصيب)

وقد حكى الاجماع على خلاف قولهما قبل ظهورهما (أما

المسئلة التي لا طمع فيها) من مسائل الفقه (فقال الشيخ أبو

الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني (وأبو يوسف ومحمد)

صاحباً أي حنفية (وليس سريج

كل مجتهد) فيما (مصيب ثم قال

الأولان حكم الله فيها) (تابع لنظن

المجتهدين) فأنظره فيما من الحكم

فهو حكم الله في حقه وحق مقلده

(وقال الثلاثة) (الباقية) (هنا لما)

أى فيما شئ (لو حكم) الله فيها

(لكان به) أي بذلك الشيء ومن

(ثم) أي من هنا وهو قولهم

المذكور أي من أجل ذلك

(قالوا) أيضاً في لم يصادف ذلك

الشيء (أصاب اجتهاداً) وهو محض حكماً

وانتبه لا انتباه وهو محض حكماً

وانتبه



(والصحيح وقفا للصحة وإن المصيب) فمعناه واحد لله تعالى فيها (حكم قبل الاجتهاد قبل الادليل عليه) بل هو كدفعين يصادفه من شأنا لله (والصحيح أن عليه اماره وأنه) أي المجتهد ٣٢٠ (مكلف باصباحه) أي الحكم لامكانها وقيل للإغموض (وأن

نفس الامر سم) قوله والله تعالى فيها حكم أي معنى فن أمهيه فهو المصيب ومن أخطأ فهو المخطئ) قوله بل هو كدفعين يصادفه من شأنا لله) لا يقال لا فائدة في هذا للتصريح والتفريقا لا ما تقول فائدة التصريح والتفريقا على هذا أنها أسباب عادية للصادفة ألا ترى أن لولا السعي إلى محل الحقين وحصول بعض الافعال كصرف لفتيا الحاجة مثلا لمصادفه فانه لو استغرق محله لم يتقبل منه إلى غيره ولم يصدر عنه فعل لم يصادف ذلك الحقين مع ان كل من سعيه ومصدره من الافعال ليس علامة على ذلك الحقين وإنما ادب اليه بطريق الاتفاق والمصادفة سم) قوله والصحيح أن عليه اماره) انما عبر بقوله اماره دون الدليل المعبر به في المقابل السابق إشارة إلى رد ما له بشر المرسى وأبو بكر الاصم أن عليه دليلا قطعيابا وأن المخطئ آثم وما قوله غيره مما أن عليه دليلا قطعيابا ولا ثم لغناه الدليل ونحوه وسبق الكلام في ان الإشارة إلى القول بأن عليه دليلا قطعيابا لوافق أن القرض المسئلة التي لا طاع فيها سم) قوله وأنه مكلف باصباحه أي الحكم لامكانها) أي الاصابة وفي قوة لامكانها إشارة إلى رد القول بأنهم غير مدونة ففي التكليف يتكليف ما لا يطاق ووجه الرد منع انها غير مدونة بل هي ممكنة لممكن التكليف باصباحه قد شافه قوله بعده بل يؤبر ليدفع وسعه في طلبه فان قياس كونه مكلفا باصباحه أن لا يؤبر عند الخطا لانه حينئذ لم يأت بالواجب فكيف يؤبر مرم ذلك ويمكن أن يقال ليس المراد بكونه مكلفا باصباحه أنه لم يرم يحصل الاصابة ولا بدل المراد بئذ وسعه لطلب حصولها وهذا لا ينافي أنه اذا أخطأ أئيب لانه أتى بما كلفه ولشأن أن يقول ما فائدة مكلف بالاصباح مع الزامه بئذ وسعه بكل حال ومع الاكتفاء بئذ وسعه وان لم يصيب ويجب ان فائدة جريان قول بالاثم عند عدم الاصابة كما أشاره الشارح سم) قوله ولقوة المقابل هذا عبر بالاصم) أي المشدق مقابله صحيح بخلاف المقابل فيما سبق فانه لم يعبر بالاصم المشدق قوة مقابل بل عبر بالصحيح المشدق بعدم صحة المقابل حيث قال وأن خطئه لا يأت بل يؤبر أي والصحيح أن الخ فبستفاد من ذلك ضعف مقابل وهو القول بالاثم) قوله ومضى قصر مجتهد) المراد به التصحيح بصفات الاجتهاد لا المجتهد بالفعل فاندفع قول العلامة وفي نسبة القصر مجتهدا بخبر اذا الاجتهاد هو واستغراغ الفقيه الخ) قوله لا ينقض الحكم في الاجتهادات) لا يخفى أن بعض صور النقص في قوله فان خالف نصا أو ظاهرا جليا الخ من جملة الاجتهادات وقد نقض الحكم فيها فكان مراده الاجتهادات في الجله وكذا قال الاصل السابق سم) قوله فان خالف نصا) أي في معناه بدليل مقابلته بقوله وأظهر اجلا أو الظاهر الجلي أما نص أي لفظ كتاب أو سنة وأتأسس وإذا جله غاية للظاهر الجلي وقوله فان خالف نصا الخ في موضع الاستثناء مما قبله كما مرر الإشارة إليه) قوله بخلاف اجتهاده) أي بأن اذا اجتهاده إلى شيء فلم يحكم به

مخطئه لا يأت بل يؤبر السبذ وسعه في طلبه وقيل بأن تقدم اصاحبه المكلف بها) أما الجزئية للقي فيها طاع من نص أو اجابج واختلف فيها لعدم الوقوف عليه (فالمصيب فيها واحلوقا) وهو من وافق ذلك الطاع (وقيل على الخلاف) فيما لا طاع فيها وهو بصدد (ولا يأت المخطئ) فيها بناء على أن المصيب واحد (على الاصح) لما تقدم ولقوة المقابل هنا عبر بالاصم (ومضى قصر مجتهد) في اجتهاده (أنه وقفا) تركه الواجب عليه من بذه وسعه فيه (مسئلة لا ينقض الحكم في الاجتهادات) لاسن الحكم به ولا من غيره بأن اختلف الاجتهاد (وقفا) أدلوا بانه ينقض النقص وهم تقفوت مصلحة نسب الحكم من فصل الخصومات (فان خالف) الحكم نصا أو ظاهرا جليا أو قياسا) وهو القياس الجلي نقض لمخالفته لدليل المذكور (وحكم) كما (بخلاف اجتهاده) بان قلاد غيره نقض حكمه لخالفته لاجتهاده وامتناع تقلده فيما اجتهده) (وحكم) لم (كم) بخلاف نص امامه غير نقض غيره من الامة (حيث يجوز) لقلده امام تقلده غيره بأن لم يخلد في حكمه أحد الاستقلاله غيره برأيه

أو قلده غير امامه حيث جئته تقلده وسبق في بان ذلك (نقص) حكمه لخالفته نص امامه الذي هو في حقه لا تزامه) وقلة تقلده كالدليل في حق المجتهد ما اذا اختلف حكمه فيما مله حيث يجوز تقلده فلا ينقض حكمه لإيمانه انما يحكم به له بجمانه عند

(ولو تزوج بغير ولية) باجتهاد عنه بعضهم (ثم تغيروا اجتهادهم) الى بطلانه (فالاصح تغير جميعا عليه) لقوله الا ان البطلان وقيل لا يحرم اذا حكم بما حكمه بالصفة (وكذا التقليد تغير اجتهاد امامه) فبما ذكر حكمه حكمه (ومن تغير اجتهاده) بعد الاقواء (اعلم المستفتي) بتغيره (كيف) عن العمل ان لم يكن عمل (ولا يتحقق) موثقه ان عمل لان الاجتهاد لا يتحقق بالاجتهاد بل بتقدم (ولا يضمن) الاجتهاد (الملك) باقتناعه بالثبوت (ان تغير) اجتهاده الى عدم اتلافه (للاقتناع) (٣٢١) لانه معذور بخلاف ما اذا تغير لتقاطع كالتص

فانه يقتضيه لتقصيره في مسئلة يجوز ان يقال: من قبل الله تعالى (التي) اوعام على لسان نبي (احكم به) نشاء في الواقع من غير دليل (فهو صواب) أي موافق لمحكمي بان يلهمه اياه اذا لا مانع من جواز هذا القول (ويكون) أي هذا القول (مدرك شرعا وبه)

التوقيض (لذاته) (وتزده) الشافعي فيه (قيل في الجواز وقيل في الوقوع) ونسب الى الجهور وحصل من ذلك خلاف في الجواز وفي الوقوع على تقدير الجواز (وقال ابن السمعاني يجوز لشيء دون العالم) لان رتبته لا تبلغ ان يقال له ذلك (ثم انما بعد جوازه كيف كان أنه) (لحق) ويرحم بوقوعه موسى بن هجران من المعتزلة واستند الى حديث الصبي بن ولان اشق على امتي لاصرتهم بالسؤال عند كل صلاة أي لا فرضت عليهم والى حديث مسلم بايها التماس قد فرض عليكم الحج فاجروا فقال رجل أي كل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت ذم لم يجبت ولما

وقلده غيره كما قرره الشارح ومثل ذلك ما لو تمكن من الاجتهاد فله فعله وقوله غيره (قوله) فالاصح تغير جميعا عليه (بني) ولو حكم بصفة العقد كما لان حكمه انما يجب الحل لمن يعتقد وان لم يكن في نفسه مطلقا فانه العلامة (قوله فبما ذكر) أي في مسئلة تزويج المرأة بغير ولي وقوله حكمه حكمه أي فانهم اتهم بسبب تغير الاجتهاد ولو حكم بالصفة كما (قوله) (تقدم) أي من يلزم التسلسل (قوله) بالثبوت أي كما اذا اخبرنا ان الشيء الجامد كالسهم يتغير جميعه بوقوع الخاصية فيه فالثبوت المستقضي بسبب بقاؤه ثم تنبى للمفتي أنه لا يتحقق الجميع الا حيث أمكن السريان فيه بجميعه والافلا يتحقق الا البعض الذي أمكن السريان فيه وكانت العمدة المستقضي فيها من القسم الثاني أي عدم السريان في جميعه فلا يضمن المفتي للمستفتي المسن الذي اتلفه بضمواه ولا بسبب تغير اجتهاده الى عدم اتلاف الجميع (قوله) كالصن أي في معناه بان لا يمتثل بغيره كونه متواترا كالكتاب فانه مثال للتقاطع ووشل النص الاجماع كما به على ذلك بالكاف (قوله يجوز ان يقال) أي ما دام من الله أو على لسان الملك (قوله على لسان نبي) راجع لقوله أو عالم ويصح أن يرجع أيضا لشيء ويصور ذلك في نيين متعاصرين كسوى وهرون عليهما الصلاة والسلام (قوله) (فهو صواب) من جملة القول لشيء صلى الله عليه وسلم أو العالم كما يفيد قول الشارح أي موافق لمحكمي وحاصل ذلك أن يجعل الله تعالى شئ من القول له ذلك دليلا على حكمه في الواقع بان لا يلهمه الا شئ من ما هو حكمه في الواقع (قوله) (ونسب) أي تردد الشافعي في الوقوع حال بعضهم وهذا هو الظاهر ويحتمل ونسب التردد فيه أي في الوقوع اليهم وهذا وانما هو من قوله وحصل من ذلك خلاف يدل على أن الظاهر الثاني وأما محل الخلاف على الخلاف الصادر من الشافعي في الجواز على فهم وفي الوقوع على آخر خلاف الظاهر فليتأمل قرره بعضهم (قوله) كيف كان أي سواء كان لشيء أو عالم (قوله) من المعتزلة قيد بذلك لئلا يترحمه موسى بن عمران التي ملوا الله وسلامه عليه (قوله) لولان اشق على امتي لاصرتهم بالسؤال أي فهذا القول منه صلى الله عليه وسلم ناشئ عن كون الله تعالى قال احكم بما تشاء وكذا القول فيما بعده (قوله) حتى قالها أي لفظة كل عام يا رسول الله (قوله) (لوجبت) أي هذه القرينة كل عام (قوله) ولما استظم اللام زائدة لتأكيد (قوله) بأن ذلك أي ما ذكر من الحديثين (قوله) لا يدل على المدعى أي وهو الوقوع (قوله) خبره أي أي ما ذكر من الحديثين (قوله) أو يكون ذلك القول

٤١ ثانياً في (استطعم والرجل هذا هو الاقرع بن حابس كما في رواية أبي داود وغيره وأجيب بأن ذلك لا يدل على المدعى لجواز أن يكون خبره أي خبره في اجاب السوال وعنده وتكرير الحج وعنده أو يكون ذلك القول بوحى لا من تلقا نفسه

أي وهو افظ الحديث أي أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول لو قلت نعم  
لوجبت أي بإيجاب الله تعالى وأن يقول لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم الخ أي لأمرتهم  
بأمر الله تعالى (قوله وفي تعليق الأمر الخ) هذه مستلة استطرادية معناها لمعلم باب الأمر  
(قوله يا اختيار المأمور) أي بأمره (قوله وفي تصغير قرينة على أن الطلب غير جارم) شبه  
إشارة إلى أن المراد بالتصغير تجويز الترتيب الجله لا تجويز الفعل وتجويز الترتيب على السواء  
والألا منع اجتماعه مع الطلب فلا يصح كونه قرينة عليه (قوله لمن شاء) مقول قال وهو  
خبر مبتدأ محذوف أي وذلك لمن شاء (قوله بأن يعتقد) تفسير للاخذ (قوله فخرج غير  
القول من الفعل الخ) فـهـه نظير المراد بالقول ما يشعل الفعل بل والتقرير أيضا لأن  
القول شاع استعماله في الرأي واعتقاد المدلول عليه باللفظ تارة وبالفعل أخرى  
وبالتقرير المختص بميل على الرضا تارة أخرى وعلى هذا جرى المولى بعد الدين لمحل  
القول في كلام الضعيف كابر الحاجب على ما يعم الفعل والتقرير (قوله وأخذ القول مع  
معرفة دليله فهو اجتهاد الخ) قال العلامة هذا بناء على جواز تقييذ الاجتهاد وأما على  
منعه كما هو مقتضى كلام الشارح في شرح هذه السابقي فيكون تقليد الخارجيات بالحد  
كما يخرج عنه تقليد الاجتهاد الكامل قبل الاجتهاد أو بعد مجتهد آخر فإنه تقليد مع معرفة  
دليل الاستحسان كان تقليد ممنوع كما يسمى اه قلت الظاهر أنه على القول بعدم تقييذ  
الاجتهاد يكون أخذ القول المذكور مع معرفة دليله وأسطحة لعدم صدق كل من حذى  
التقليد والاجتهاد عليه وأما قوله كما يخرج عنه تقليد الاجتهاد الكامل الخ فجوابه أن  
الاخذ بقول الغير بعد إيجاده الاجتهاد واستنباط ذلك الحكم بالدليل كما استنبطه الغير  
فاطلاق التقليد على الأخذ المذكور وانما هو من حيث سبق ذلك الغير وليس من التقليد  
في شيء بل هو اجتهاد وحيد فهو خارج من حد التقليد وأما أن كان أخذ بجهت المذكور  
لقول الغير صاحب الترتيب الاجتهاد بان قصد الأخذ بقول الغير من غير أن يتقوى الدليل  
وبأخذ منه على الوجه المقر في حد الاجتهاد فهذا تقليد داخل في الحد المذكور قطعاً  
وان كان ممنوعاً قاطعاً وهذا يعني عما طال به مناس (قوله بناء على وجوب البحث عنه)  
اعتراض بأنه مبق على مرجوح كاعلم مما ذكره في التوجيه أن يقال لأن معرفة الدليل  
من الجهة التي باعتبارها بقيد الحكم لا تكون الاجتهاد (قوله ويلزم) أي التقليد غير  
المجتهد شامل للعقائد كالعقائد بل قوله لا في ومنع الاستاذ التقليد في القواعد أي  
كالمقائده فإنه يقتضى التعميم على الأول وفيه نظر أذ قد يستقل غير المجتهد بمعرفة البرهان  
العقلي مع عدم وصوله إلى رتبة الاجتهاد في القواعد ولا دليل إلى الزام من يستقل بمعرفة  
البرهان على العقائد بالتقليد بل لا يجوز التقليد كقوله قد ذهب بعضهم إلى أن التقليد  
في العقائد ممنوع وان المقلد فيها كاذب وإن كان القول بكمه ضعيفاً وبالجملة فالقول في  
العقائد لم يقل أحد بوجوبه بل انما قيل يجوز له وأما هنا فالوجه تخصيص ما ذكره هنا

وفي تعليق الأمر يا اختيار (المأمور)  
لحوافضل كذا أن شئت أي فعله  
(تردد) قيل لا يجوز لثابتين طلب  
الفعل والتصغير شبه من التنافي  
والظاهر الجواز والتصغير قرينة  
على أن الطلب غير جارم وقد دوى  
الجنابى أنه صلى الله عليه وسلم  
قال صلوا قبل المغرب قال في  
الثالثين شاء أي ركعتين كما ترقى  
رواية أي ما ورد في (مسئلة التقليد)  
أخذ القول بأن يعتقد من غير  
معرفة دليله (فخرج) أخذ غير  
القول من الفعل والتقرير عليه  
فليس تقليد وأخذ القول مع  
معرفة دليله فهو اجتهاد وافق  
اجتهاد القائل لأن معرفة الدليل  
انما تكون للمجتهد لتوقها على  
معرفة سلامته عن المعارض بناء  
على وجوب البحث عنه وهو  
متوقفة على استقرار الأدلة كما  
ولا بد على ذلك الاجتهاد (ويلزم  
غير الاجتهاد) عايناً كان وغيره أي  
يلزمه التقليد للمجتهد لتوقه على  
فاسألوا أهل الذكر ان كنتم  
لا تعلمون

(وقيل بشرط شئ من جهة اجتهاده) وان يقين مستنده ليس من لزوم اتباعه في الخطا الجائز عليه (وضع الاستاذ) أو اوصق الاسرار في التقليد في القوايم) كالعقائد وسائر الخلاف فيها (وقيل لا يقلد علم وان لم يكن مجتهدا) لأن له صلاحة أخذ الحكم من الدليل بخلاف العاقل (أما طائفة الحكم باجتهاده فيغير عليه التقليد) (٢٢٣) مخالفتيه به لوجوب اتباع اجتهاده) وكذا

الاجتهاد أي من هو بصفات الاجتهاد يحرم عليه التقليد فيما يقع له (عند الأكثر) تعكس من الاجتهاد فيه الذي هو أصل للتقليد ولا يجوز الصدول عن الأفضل الممكن المبدئية كافي الوشوق والتميم

وقيل يجوز التقليد فيه لعدم علمه به إلا أن (وثانها يجوز للقاضي) لما حجة في فصل الخصومة المطالب بغيره بخلاف غيره (وثانها يجوز تقليد الأهل) منه بل بحجة عليه بخلاف المساوي والادنى

(رخصتها) يجوز عند ضيق الوقت لما يسئل عنه كالصلاة المؤقتة بخلافها إذا لم يقض (وسادسها) يجوز له (فيما يخصه) دون ما يقضي به غيره (مسئلة) إذا

تعددت الواقعة (للمجتهد

(وتجده) له (ما يقتضي الرجوع)

عاطفه فيها أولا (ولم يكن ذا كرا

الدليل الأول وجب) عليه (تعجيد

النظر) فيها (قطعا وكذا) يجب

تعجيد (أن تعجده) ما يقتضي

الرجوع ولم يكن ذا كرا (للدليل

لأن كان ذا كرا) له (أولا أخذ

بالأول لم ين غير نظر حيث لم يذكر

الدليل كان أخذ ابشئ من غير

دليل يدل عليه والدليل الأول

بغير العقائد (قوله ليس الخ) أي ليس المقلد لزوم اتباعه في الخطا الجائز عليه أي على المجتهد (قوله وقيل لا يقلد علم وان لم يكن مجتهدا) هذا مقابل لقوله ويلزم غير المجتهد الشامل للعلم وغيره وقوله وان لم يكن مجتهدا الجملة سالبة ولا يصح ان تكون للمبالغة لاقتضاها لانه لا فرق في اللزوم على الأول بين المجتهد وغيره وليس يصح اذلا يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهدا كما هو صريح قوله ويلزم غير وقوله إلا في وظائف الحكم الخ (قوله لأنه صلاحة أخذ الحكم) أجاب بأن المدافع عدم التقليد على الصلاحة السكاله لا الصلاحة في الجملة (قوله أما طائفة الحكم) هذا محتمز قوله ويلزم غير المجتهد (قوله باجتهاده) أي بالفضل دليل ما بعده (قوله أي من هو بصفات الاجتهاد) أشارة ذلك إلى أن المراد بالمجتهد هنا من فيه أهلية الاجتهاد لا المجتهد بالفعل لأنه تقدم في قوله أما طائفة الحكم الخ والعطف يقتضي المقابلة (قوله فيما يقع له) أي وان لم يخصه (قوله ويجتده ما) أي دليل يقتضي الرجوع مما علمته أولا أي مما يمتثل أنه يقتضي الرجوع أو ما يقتضي الرجوع استحلالا في العبارة تسامح وقرنه هذه المسألة قوله وجب عليه تعجيدا للنظر إذا لم يقتضيه منه تحقق مقتضى الرجوع بالفعل والحاصل أن في قوله ما يقتضي الرجوع محتمزا معه قرينه ومثله شأنه فان قلت أي فائدة في زيادته على ابن الحاجب هذا الصدا عن قوله وتجده ما يقتضي الرجوع قلت فائدة تعجيد القطع الذي ذكره أشد من لفظها فانه مقتضى كلامهم بهذه الزيادة فان انتفى وجوب التعجيد بخلاف قال الشيخان في أصل الروضة هل يلزم المجتهد تعجيد الاجتهاد إذا وقعت الحادثة مرة أخرى أم يعتقد اجتهاده الأول وجوبه وان زاد النوى أصحهما لزوم الاجتهاد وهذا الذي ذكره الدليل الأول ولم تعجده ما قد وجب رجوعه فان كان ذا كرا لم يلزمه قطعا وان تعجده ما وجب الرجوع عنه قطعا اه قاله سم وطال في المقام ومقصود به ذا كرا بصريحه آخر عبارة وقد اعترض به العلامة ما خصه قوله يجب عليه تعجيد النظر لئلا يقع قوله قبله وتعجده ما يقتضي الرجوع اذ لا يمتنع أن مقتضى الرجوع هو النظر في الدليل فزيادة التعجيد على ابن الحاجب لا معنى لها بل يفسد حاقله بعد لا أن كان ذا كرا لاقتضاها انه لا يجب تعجيد النظر مع ذكر الدليل الأول وان تعجده ما يقتضي الرجوع عنه وقساده لاخفاه به الآن بحسب قوله ما يقتضي الرجوع على الدليل دون الاجتهاد فيصع حينئذ قتال اه وان اذا تأملت فيما أورد سم علمت أن الحق ما قاله العلامة وما ذكره من التناهي في عبارة الروضة مدفوع بأن المقصود منها تنبيذ الخلاف المذكور بانقلوب كل من

لعدم تذكره لائقه يتبادر اتفاقه بخلاف ما إذا كان ذا كرا للدليل فلا يجب تعجيد النظر في واحد من الصورتين اذ لا صلاحة له (وكذا المصاحبي يفتي) العالم في حادثة (ولو) كان العالم (مقلد ميت) يتابع على جواز تقليد الميت واثباته المقلد كإسائي (ثم قم) تلك الحادثة هل بعد السؤال (أن أقوله أي حكمه حكم المجتهد في إعادة النظر

فوجب عليه إعادة السؤال الأول أخيراً (٣٢٤) من غير إعادة لكان أخذ الشيء من غير دليل وهو في حقه قول الحق

الامر من المذكورين وهما كونه ذا كرا للدليل الاول وتقدم ما يوجب الرجوع  
في وجود الاول لم يلزمه التجديد ويوجد الثاني يلزمه التجديد قطعاً عما ولا ينبغي أن  
يعدم لزوم التجديد إذا كان ذا كرا للدليل الاول مقيداً بما يوجب الرجوع وأن  
لزم التجديد عند وجود ما يوجب الرجوع عن الاول. مطلق أي سواء كان ذا كرا للدليل  
الاول أم لا هذا ما قد اختلفوا فيه في كونه وجهين فقول العلامة بل في نفسه ما هو بعد  
لان كان ذا كرا لاقتضائه الخ واضح فتأمل (قوله وكذا ان لم يتقدم الخ) انما فصله  
كذلك لكونه دون الاول في الرتبة وان كان تجديداً للتقدم فيه واجبا أيضاً قطعاً  
(قوله اذ لو أخذنا الاول الخ) تعليل للمصوتين وقوله بالاول أي بالدليل الاول (قوله  
هل بعد السؤال) انما ورد بصورة الاستفهام دين أي يقول فانه بعد السؤال  
اشارة الى الخلاف في ذلك كما ذكر الخلاف في ذلك الزمخشري وغيره (قوله يجوز تقليد  
المقضول) أي في نفس الامر لا يحسب الاعتقاد لا يأتي حينئذ التفصيل الا في حالة  
العلامة أي ويرشد اليه قوله الا في قولنا بخلاف من اعتقده مقضولاً كالواقع (قوله ووجه  
ابن الحبيب) هو المشهور كما قاله العراقي وقوله يجوز أي تقليد المقضول مطلقاً ما علمه  
فاضلاً لا فلا يوجب البحث عن الرابع وقوله وثانيها لا يجوز أي وان اعتقده فاضلاً لا يوجب  
البحث عن الرابع (قوله كالواقع) بدل من مقضولاً ونعت له أو مقضول مطلق (قوله جمعاً  
بين الدليلين) أي يحمل الاول على من اعتقده فاضلاً أو مساوياً والثاني على من اعتقده  
مقضولاً (قوله ومن ثم لم يوجب البحث عن الرابع) ان قلت هذا يتفرع على الاول أيضاً  
فيشكل تخصيصه بالثالث الذي دل عليه تقديم الظرف أعني من ثم قلت التقديم للاهتمام  
ولو سلم فالمراد ما في لانه بالنسبة للقول الثاني كما اشارة الشارح بقوله بخلاف من منع  
مطلقاً فان قلت لم أت الثالث ذكر ذلك قلت لانه الذي يتوهم معه وجوب ذلك فان قلت  
ما وجه تفرع عدم الوجوب على الثالث حتى مع تغيير المصنف بقوله ومن ثم الخ مع أن  
اشتراط اعتقاد كونه فاضلاً أو مساوياً لا يأتي الوجوب بل يناسبه قلت وجهه أن اشتراط  
بمجرد اعتقاد ما ذكر يشعر بعدم احتسابه في اعتقده فليأت ما سم (قوله لعدم تضمنه) أي  
الارجح لقليل المدار على باعتقاده فاضلاً أو مساوياً (قوله بخلاف من منع مطلقاً) أي فانه  
يوجب البحث لاجل تعيين الفاضل والمساوي ولا ينبغي الاعتقاد (قوله فان اعتقد رجحان  
واحد منهم تعين) أو رده عليه ان هذا عين قوله يجوز لاعتقده فاضلاً أو مساوياً أي لا مقضولاً  
كما صرح به الشارح فهو تكرر مع وفه نظر لان ذلك يجوز للمساوي وهذا عين الفضل  
فليس تكرر ادما مع سم (قوله باعتقاده المبني عليه) قوله المبني تعسبي لقوله باعتقاده  
ويصح جعله تعاقباً لا اعتقاداً وقوله عليه نائب فاعل المبني (قوله ويحتمل الخ) أي  
وليس قولنا لاند (قوله وهذه المسئلة) أي قوله والارجح الخ (قوله مبني على وجوب  
البحث عن الرابع الخ) أي الذي هو مرجوح عند المصنف وفيه نظر فانه كما يصح تفرعه

وقوله الاول لثلاثة يقامه عليه  
لاستحالة مخالفتها باطلا على  
ما يخالفه من دليل ان كان مجتهداً أو  
نص لعلامة ان كان مقلاً (مسئلة)  
تقليد المقضول) من المجتهدين  
فيه (أقوال) أحدها وجه ابن  
الحبيب يجوز وقوعه في زمن  
العصاة وغيره مشهوراً متكرراً  
من غير انكار ثانيها لا يجوز لأن  
أقوال المجتهدين في حق المقلد  
كالادلة في حق المجتهد فكما يجب  
الاخذ بالراجح من الأدلة يجب  
الاخذ بالراجح من الأقوال والراجح  
منها قولنا الفاضل ويعرفه العاقل  
بالتسامع وغيره (آثارها الخ) ان  
يجوز له اعتقده فاضلاً غيره (أو  
مساوياً) له بخلاف من اعتقده  
مقضولاً كالواقع جمعاً بين الدليلين  
المذكورين بهذا التفصيل (ومن  
ثم) أي من هنا وهو هذا التفصيل  
المختار أي من أجل ذلك قول (لم  
يجب البحث عن الرابع) من  
المجتهدين لعدم تضمنه بخلاف من  
منع مطلقاً (فان اعتقد) أي  
العاقل (رجحاناً واحداً منهم تعين)  
لان نقله وان كان مرجوحاً على  
الواقع عملاً باعتقاده المبني عليه  
(والارجح علمه فوق الرابع) وما في  
الاصح (لان زيادة العلم تأثيراً في  
الاجتهاد بخلاف زيادة الورع  
ويقل بالعكس لان زيادة الورع  
تأثيراً في التثبت في الاجتهاد وغيره

بخلاف زيادة العلم ويحتمل التنازل لأن لكل مرجحاً وهذه المسئلة مبني على وجوب البحث عن الرابع المبني على امتناع

على

تقليد المقضول

(ويجوز تقليد المجتهد) ليعانقوه بكافة الشافعي المذهب لا يتبع موت أربابها (خلافاً للأمام) الرازي في منعه قال لأنه لا يباح  
لقول الميت بتبديل انعقاد الاجماع بصحوت مخالف قال وقصيف الكسب في المذهب مع موت أربابها الاستقادة طريق الاجتهاد  
من تصرفهم في الملوأوت وكيفية بناء بعضها على بعض ولعرفة المتق طبع من التحريم فيه وعورض بحجة الاجماع بعد موت  
الجميعين (والأما) يجوز (أن نقول) الحاجة بخلاف ما إذا لم يقدر (ورابعها قال) (٢٥٠) الصغرى (الهندي) يجوز تقليد فيما قبل

عنه (لأن نقله عنه مجتهد في مذهبه)  
لأنه لم يمتدد أركب بين ما استقر  
عليه ولم يستقر عليه فلا يتقبل  
يقوله (أما استقر عليه بخلاف

غيره) ويجوز استقنا من عرف

بالأهلية (للاقتناء) (أو قل) أهله

(بأشهاد العالم والعدالة) هذا

راجع إلى الأول (والتصاية

والناس مستقنون) له هذا راجع

إلى الثاني (ولو) كان من ذكر

(قاضياً) فإنه يجوز اقتناؤه كغيره

(وقيل لا يبقى قاض في المعاملات)

للاستقنا بضمه فيها عن الاقتناء

وعن القاضى شريح أنا أفقى

ولا أفقى (للاجهول) علماً وعدالة

فلا يجوز استقناؤه لأن الأصل

عدمهما (والاصح وجوب البحث

عن علمه) بأن يسأل الناس عنه

وقيل يكفي استقناؤه منهم

(والاكتماف بظاهر العدالة) وقيل

لا يمتن البحث عنها (والاكتماف

بغير الوأحد) عن علمه وعدالته

بنام على البحث عنها وقيل لا بد

من اثنين (وللعلى سؤالة) أى

العالم (عن ما أخذه) فيما أقامه

(استرشاداً) أى طلباً لارشاد

نفسه بأن تدعى للقبول

حيث المأخذ لتعنا (ثم عليه) أى العالم (بأنه) أى المأخذ لتعنا

نفسه بأن تدعى للقبول

حيث المأخذ لتعنا (ثم عليه) أى العالم (بأنه) أى المأخذ لتعنا

نفسه بأن تدعى للقبول

على وجوب البحث عن الاربع بضم أى تصرفه على عدم الوجوب (قوله ويجوز تقليد  
الميت) أى مطلقاً أى قد الحى أم لا نقول بمجتهد أم لا (قوله في منعه الخ) قد يقال منعه  
نما هو من حيث كونه عن الميت والأفعول به عنده من حيث نقل الثقة عن الميت المجتهد  
وليس هذا من تقليد الميت عنده وإنما هو على ما قلنا وبهذا يصير الخلاف بينه وبين القوم  
لتقليد فانهم يقولون لميت قول لميت فليقلده وهو يقول لا لقول الميت ولكن الحكاية عنه  
تقلد قلن أن هذا حكم الله وقد أطلقوا في هذا المقام جداً فراجع (قوله أن نقله عنه) أى  
الميت مجتهد في مذهبه أى مذهب الميت وهذا المجتهد هو المعبر عنه فيما مر بمجتهد المذهب  
(قوله ويجوز استقنا من عرف بالأهلية الخ) أى وأما الاقتناء فبما في المسئلة الآتية  
بعده هذه ولا يمتن من جواز الاستقنا الذى هو طلب الاقتناء الذى هو الاخبار  
بالحكم من غير الزام (قوله هذا راجع للأول) أى وهو قول من عرف بالأهلية وقوله  
راجع للشافى أى وهو قوله وأوطن أهله وكلام الركنى يقتضى أن المتبادر إليها فى كلام  
الشارح وهذا قول المصنف بأشهاد العالم والعدالة وقوله والتصاية والناس يستقنون  
يرجعان إلى الثاني وهو قول وأوطن أهله (قوله لا لاجهول) عطف على من من قوله  
ويجوز استقنا من عرف الخ (قوله والاصح وجوب البحث عن علمه) راجع لقوله ويجوز  
استقنا من عرف الخ وذلك لأن وجوب البحث من جهة الطرق المعروفة بالأهلية (قوله  
وقيل يكفي استقناؤه منهم) قال العلامة قدس سره الاستقناضة هي الاشهاد وقدمت أن  
معرفة الأهلية بالاشهاد كافية فهذا الاصح قول آخر يصحبه هنا خلاف ما تقدمه وألا بقوله  
ويجوز استقنا من عرف بالأهلية الخ فاعلم أو يجاب بأن ما مر فيها إذا حصل لمن الاشهاد  
علم وأوطن بالأهلية وما هنا فاعلم أن المصطلح لم يمتد ذلك بأن لم يوجد لا بمجرد اشهاد العالم  
من غير أن يعلم وأوطن من ذلك فاعلم (قوله والاكتماف بظاهر العدالة) أى لأن الغالب  
من حال العلم بالعدالة وليس الغالب من حال الناس العلم (قوله والاكتماف بغير الواحد)  
أى العدل قال النووي وهذا محمول على من عدم معرفة تميزها بين الملبس وغيره ولا يحدد  
في ذلك خبراً أحاد الأمة (قوله لا يرشاد نفسه بأن تدعى الخ) أى لرشاد نفسه بسبب ادعائها  
قابلية (قوله ثم عليه بيانه) أى بشيلاً لوجوبه وإن كان ظاهر العبارة الوجوب (قوله  
أن لم يكن خفياً) لعل المراد بانفى ما لا يسهل عادة اتصال مثله إلى الخفى أشار به (قوله

نفسه بأن تدعى للقبول

حيث المأخذ لتعنا (ثم عليه) أى العالم (بأنه) أى المأخذ لتعنا

نفسه بأن تدعى للقبول

حيث المأخذ لتعنا (ثم عليه) أى العالم (بأنه) أى المأخذ لتعنا

نفسه بأن تدعى للقبول

مسئلة يجوز للقادر على التفرع والتجميع وان لم يكن مجتهدا أي والحال انه غير متصف بصفات المجتهد الاتقان بمذهب مجتهد المطلع على ما أخذوا واعتقدوه وهذا كما صرح به الأمدى بمجتهد المذهب لأنطبق تعريفه السابق عليه فيجوز له الاقتضاء بمذهب امامه مطلقا والقرع ذلك في الاصعاص مذكرا شاعلمن غير انكار بخلاف غير مقلدا أنكر عليه وقيل لا يجوز له الاقتضاء وصف الاجتهاد عنه وانما يجوز الاقتضاء (٣٢٦) للمجتهد ولا تسلم وقوعه من غير في الاصعاص المتقدمه (وثالثها) يجوز

له عند عدم المجتهد (لما جاءه اليه بخلاف ما اذا وجد المجتهد (ورابعها) يجوز للمقلد الاقتضاء (وان لم يكن قادرا) على التفرع والتجميع (لانه ناقل) لما يلقى به عن امامه وان لم يصرح بقله عنه وهذا الواقع في الاصعاص المتأخرة (ويجوز خلق الزمان عن مجتهد) أي أن لا يبقى فيه مجتهد (خلافا لثنا بله) في منتهى المخلوعه (مطلقا ولا بد من دقيق العبد) في منعه المخلوعه (مالم يتداع الزمان ينزل القواعد) فان تداعى بأن أفت أشراط الساعة العسكري كطالع الشمس من مغربها وغير ذلك جازا المخلوعه (والختام) بعد جوازها انه لم يثبت وقوعه وقيل يقع دليل عدم الوقوع حديث الصحيحين بطرق لاتزال طائفة من أمم ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أي الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال الضاوي وهم أهل العلم لا يتدأ الحديث في بعض الطرق بقوله فمن يرد الله خيرا

يجوز للقادر على التفرع (الخ) أي على استنباط الاحكام من نفسه وامامه والتضييق على قواعده وهذا هو المعبر عنه كأمير مجتهد المذهب فتقوله وان لم يكن مجتهدا أي مطلقا جلة حالية وان زادة وليست الجمله معطوفة على مقدمتها أي ان كان مجتهدا الآن لم يكن مجتهدا الاقضاء أن المجتهد يلقى بمذهب مجتهد آخر مع أنه غير سائغ كاعتقاده (قوله بخلاف غيره) أي غير القادر المذكور فيدخل في الغير مجتهد الفتوى وهو كأمير المتفرع في مذهب امامه القادر على التجميع دون التفرع قال بعضهم وفي تسميته مجتهد فتوى مع هذا تناقض لا يحسن اه ويمكن أن يجاب بان تسميته بذلك ينابع على القول الرابع وهو ما عليه العمل في الاصعاص المتأخرة فلا تناقض (قوله وانما يجوز الاقتضاء للمجتهد) أي المطلق كما هو المراد بالمجتهد في قول المصنف وثالثها عند عدم المجتهد (قوله ورابعها يجوز الخ) هذا هو الرابع كما تضمنت الاشارة اليه وهو المعبر عنه بقوله قبل بخلاف غيره فهذا مقابل لغيرهم قوله السابق يجوز للقادر الخ وقال السكاك هذا القول أي وهو قوله ورابعها الخ أعمر من ترجمة المسئلة الخ قال سم وقد يجمع ذلك ويوجهه من المصنف بأن قوله للقادر فيه مفهوم وهو المتعلق بتفسيره فكأنه قال للقادر دون غيره والترجمة باعتبارها المنطوق والمفهوم عامة فلا اشكال في حكاية هذا الرابع وكأنه قال مسئلة يجوز للقادر دون غيره وقيل لا يجوز للقادر أيضا وثالثها يجوز للقادر دون غيره عند عدم المجتهد ورابعها يجوز للقادر وغيره ولا يحسن استظام هذا التقدير اه (قوله ويجوز خلق الزمان عن مجتهد) انظر هل المراد الجواز اعتلا أو شرعا والظاهر أن كلا صحيح (قوله أي لا يبقى فيه مجتهد) أشار بذلك الى أن المراد الإعم من أن لا يوجد فيه أصلا أو يوجد ثم يفقد لا الاول خطأ كما قد تروهم من لفظ الخلو سم (قوله مالم يتداع الزمان الخ) المراد تداعى الزمان دعاء بضمه في ضا الزوال والذهاب وهو كتابة عن اشرافه على الزوال والتفرع كما كان وقوله ينزل القواعد ترتلها تعطيلها والاعراض عنها (قوله ظاهرين على الحق الخ) فيه أن ظهورهم على الحق لا يقتضي أن يكونوا عارفين بالاجتهاد والكلام فيه ويمكن أن يقال اذا أطلق الشيء انصرف للفرد الكامل (قوله ينتزع) بدل من يقض المنق (قوله ويتركها الجهل) أي ثبت بدليل الرواية الثانية (قوله ولعارضه هذه الاحاديث الاول الخ) قال العلامة رحمه الله تعالى المناسب لقول

فقبح في الدين ويدل للوقوع حديث الصحيحين أيضا ان الله لا يقبض العلم انتزاعا يعزعه من العباد ولكن يقبض العلم (المصنف) يقبض العلم حتى اذا لم يبق عالما اقتضد الناس رؤسها سمها لا فتوا فتوا فاضلوا فاضلوا هذا لفظ الضاري وفي مسلم حديث ان بين يدي الساعة أياما رفع فيها العلم ويتركها الجهل ونحوه حديث الضاري ان من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل والمراد برفع العلم يقبض أهله ولعارضه هذه الاحاديث الاول

المصنف لم يثبت وقوعه أن يقول الشارح ولما رخصه الأول لهذه الاحاديث والمناسبات لقول  
 لشارح دون لا يقع أي الذي هو مراد المصنف أن يقول المصنف والختار لم يثبت عدم  
 وقوعه يعرف هذا التأمل اه أما كون المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه ما ذكر  
 فوجهه أن عدم الثبوت انما يتقترع عن دليل عدم الوقوع لا عن دليل الوقوع لأن دليل  
 عدم الوقوع لما دل على عدم الوقوع لم يكن الوقوع تابعا بخلاف دليل الوقوع فانه لما دل  
 على الوقوع كان الوقوع باعتبار ما تابعا واما كون المناسب لقول الشارح دون لا يقع ما ذكر  
 فوجهه أن عدم الوقوع هو مدعى المصنف لكن منعه من التصريح بمعارضة دليل  
 الوقوع ومعلوم أن معارضة دليل الوقوع تجعل عدم الوقوع الذي هو المدعى غير  
 ثابت ولا تجعل الوقوع غير ثابت ويمكن توجيه ما ذكره الشارح بأنه أراد بقوله ولما رخصه  
 الخ تعطيل قوله قال المصنف الخ باعتبار قوله دون لا يقع فهو محط التعليق يعني انما ترك  
 المصنف التعبير بعدم الوقوع الدال عليه الحديث الاول لاجل ان هذه الاحاديث  
 الدالة على الوقوع معارضة له ومعلوم أن المناسب لترك التعميم المذكور هو معارضة هذه  
 الاحاديث الاول دون العكس وانما لم يقل المصنف والختار لم يثبت عدم وقوعه لأن هذا  
 التعبير لاشعاره بالميل الى ثبوت وقوعه لا لنسب محذور المصنف الذي هو عدم وقوعه  
 بخلاف ما عاب به فانه المناسب لمختاره المذكور لاشعاره بميله الى عدم الوقوع المذكور  
 والحاصل أن المعدول عن لا يقع الى لم يثبت وقوعه يتعلق بأمرين الاول المعدول عنه  
 والثاني المعدول اليه فقوله الشارح ولما رخصه الخ تعطيل لما عاب به يتعلق بالمعنى الاول وترك  
 تعليقه باعتبار علاقته بالمعنى الثاني لوضوح قتاله فانه في غاية الحق وبما لا يقسط الاشكال  
 المذكور بالمعنى على أن المراد العكس أعني تعطيل العدول بما تبادر الامر الثاني هذا كله بناء  
 على أن مراد المصنف من عدم ثبوت وقوعه أمان كان مراده منه التردد في الثبوت  
 وعدمه فلا تروهم بخلافه على قول الشارح ولما رخصه الخ كما هو ظاهر ولا على قول المصنف  
 والختار لم يثبت وقوعه أي ولا عدمه فتركه كثرة أيل تضيكم الخ لا يرد من ذلك عدم  
 الوقوع حتى يكون المناسب له واه ارضة الاول لهذه الاحاديث فطعنك بالتأمل الصادق  
 اه سم قوله بأن براد الساعة أي في الاول قوله واذ اعمل العاصي المراد به من عدا  
 الجهد المطلق قوله يقول بجهد الخ أي كان يثقله ما كاستلاف نكاح بولي ثم يريد نكاحا  
 آخر بدون ولي على مذهب من يراغب في ذلك قوله فيه أي فيما أمناه وفيه حمله وكذا  
 يقال في قوله وقبل يازمه العمل به بالشرع الخ قوله ان التزمه أي بأن صمم على التمسك  
 به قوله وقال السعاني يازمه العمل به ان وقع في نفسه هتته والافلا فيه أمران  
 أحدهما أنه لا يازمه من وقوع هتته في نفسه التزمه كما لا يازمه من التزمه أنه يقع في نفسه  
 هتته فهاستغيران وتأسيسا ان ظاهره انه اذا لم يقع في نفسه هتته لا يازمه العمل به  
 وان شرع في العمل لكنه يجوز عدم وقوع هتته في نفسه صادق بما اذا تردد بالسوا ومعا

قال المصنف لم يثبت وقوعه دون  
 لا يقع ويمكن ذلك الاول للمعاني بان  
 بالساعة ما قرب منها (واذا عمل  
 العاصي بقول مجتهد) في حادثة  
 (فليس له الرجوع عنه) الى غيره  
 في مثله لانه قد التزم ذلك القول  
 بالعمل به بخلاف ما اذا لم يعمل به  
 وقبل يازمه العمل به (بالمجرد الاقنائه  
 فليس له الرجوع الى غيره فيه  
 وقيل يازمه العمل به بالشرع  
 في العمل) به بخلاف ما اذا لم  
 بشرع (وقيل يازمه العمل به ان  
 التزمه) بخلاف ما اذا لم يترمه  
 وقال السعاني يازمه العمل به  
 ان وقع في نفسه هتته والافلا



(وقال ابن الصلاح) يلزمه العمل به (أن لو جحدت آخر فان وجدته فيهم ساء ولا يصح جواز) أي يجوز الرجوع الى غيره (فاحكم آخر) وقيل لا يجوز لأنه يسأل المجتهد والعمل بقوله التزم مذهبه (و) الأصح (أنه يجب) على العاقل وغيره من لم يزل رتبة الاجتهاد (التزام مذهب معين) (٢٢٨) من مذاهب المجتهدين (بمقتله أريج) من غيره (أو يوافقها) وإن كان

في نفس الامر من جواز على المختار المتقدم (ثم) في المسأوى (ينبغي السعي في اعتقاده أريج) لثبتهما اختياره على غيره (ثم) في حروجه عنه (أقوال) أحدّها لا يجوز لانه التزمه وإن لم يجب التزامه نتيجه يجوز والتزام ما لا يلزم غير ملزم (ثالثها لا يجوز في بعض المسائل) ويجوز في بعض فوسطين القولين والجواز في غيرهما على ما أخذنا من تقدم في عمل غير المتزم فانه اذا لم يجوز الرجوع قال ابن الحاجب كالأدنى اتفاقا فالمتزم أولى بذلك وقد حكيه الجواز فيقد يحاطه وقيل لا يجب عليه التزام مذهب معين فانه يأخذ فيما يقع له من المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا (و) الأصح (أنه يتبع تبع الرخص) في المذهب بأن يأخذ من كل منها ما هو الامسوس فيما يقع من المسائل (وخالف أبو اسحق المروزي) لجواز ذلك والظاهر ان هذا النقل عنه سهو لما في الروضة وأصله عن حكاية الحنابلة وغيره عن أبي اسحق انه يفتي بثلث وعن ابن أبي هرة أنه لا يفتي به والثاني قد تقدم على الأول ان أراد بعدم القس الجواز فهو مبني على

أز اظن عدم حصته وقد يتبع الجواز في كل منهما ان اعتقد صحة غيره أو رجحه حيث منعنا تقليد المتصول فانه سم (قوله وقال ابن الصلاح) فيه بحث لا نفاذ فيه من ابن الصلاح من انه اذا وجد حجت آخر فغير بينهما ليس مطابقا لما ذكره ابن الصلاح فانه كافي شرح المذهب عنه لم يقل بالتصريح الا اذا لم يستين ان الذي أقنأه وأولاهو الاعلم الاورع ظن استبان له ذلك تعيين الأول ويحاج بأن المصنف ترك ذلك لعله محاسن ولا يعني ما فيه فانه سم (قوله) والأصح جواز في حكم آخر) هذا غير ما تقدم كما هو واضح لان ما تقدم في المثل وهذا في حكم مخالف كالبيع بعد ماله في النكاح مثلا (قوله) وقيل لا يجوز لأنه يسأل المجتهد (الخ) بق قول آخر وهو انه يجوز في عصر الحجة والتابعين ونسب في العصر الذي استقرت عليه المذاهب (قوله ثم في المسأوى) أي الذي اعتقده مساويا وانما قصره على المساوى اذ لا يتأتى في الرأى السعي في اعتقاده أريج لما يلزم عليه من يحصل الحاصل (قوله وان لم يجب التزامه) أي ابتداء (قوله والجواز في غير ما على) أي وعدم الجواز في ما على به وقوله اخذ الخ عدم لهذا المخدوف وقوله اخذنا مما تقدم أي من مفهومه وهو انه لا يجوز الرجوع فيما على به وقوله فانه أي غير المتزم وقوله اذا لم يجوز الرجوع أي بعد العمل به وقوله فالمتزم أولى بذلك أي بعدم جواز الرجوع (قوله) وقد حكي فيه (أي في المتزم الجواز أي واطلقا (قوله) والأصح أنه يتبع تبع الرخص) الرخصة هنا معناها المحقوقة وهي السهولة سواء انطبق عليها أحد الرخصة اصطلاحا لا سم وانما امتنع ذلك لان التبع المذكور يحيل رباط التكليف لانه انما يتبع حيثما انتهت نفسه (قوله) والثاني وقد تقدمه على الأول (الخ) الثاني هو ابن أبي هرة في قول الأول أبو اسحق المروزي وانظر ما فائدة هذه الجملة الحالية ولعل فائدتها الإشارة الى ترجيح قول الأول لأن الشيخ أجل مقامه فقول أقرب الى الحق وأقول الثاني لأن التلذذ لا يتألف شيهه غالبا الا بموجب قوى فانه سم (قوله) ان أراد بعدم القس الجواز أي وان كان عدم القس لا يستلزم الجواز كما في ارتكاب صغيرة (قوله) ويؤخذ منه (أي من ثبوت الاستناع للمتزم وغيره) (قوله تعييد الجواز) أي جواز الرجوع وقوله فيما أي للمتزم وغيره

• (مسئلة اختلاف في التقليد في أصول الدين) •

لما مرغ من ذكر اختلاف في التقليد في القروع أخذ يتكلم على الخلاف في التقليد في الأصول وقدم الأول لانه تابع للاجتهاد فذكر عقبه قال شيخ الاسلام لم يرجع من اختلاف في التقليد شيأ لكن قضية كلامه فيما مر في مسئلة التقليد ترجع قوله وقيل النظر فيه حرام فتكون الرأى عنده وجوب التقليد فيه اه وأشار بعد ذلك الى قوله ويلزم أي التقليد غير المجتهد ومنع الاستاذ التقليد في القواع لان الحكاية عن الاستاذ تقتضى لزوم

انه لا يجب التزام مذهب معين وامتناع التبع شامل للمتزم وغيره ويؤخذ منه تعييد الجواز السابق فيما عاين في قوله يتبع الرخص • (مسئلة اختلاف في التقليد في أصول الدين)

التقليد

التقليد على الاول حتى في القواطع كاصول الدين لكن هذا في غاية البعد والظاهر ان  
هذا غير مراده كيف مع أنه اختلف في الاكتفاء بالتقليد في صحة الايمان فانظر للقادر  
ان لم يكن واجبا فلا أقل من جواز بل قد يتبع دلالة ما مر على ما ذكره اذا مر في غير الجهد  
وليس المراد بالزوم التقليد الا امتناع العمل بلا تقليد ولا اجتهد وهذا يقتضي امتناع  
النظر على القادر والله أعلم فانه سم (قوله أي مسائل الاعتقاد) قد علم أن المسائل هي  
المتقضا بالكن تمثيل الشارح قوله كحدوث العالم ظاهر في أن المراد بالقضايا المجولات  
كالحدوث والوجود وغيرهما وقد يجب أن قوله هنا كحدوث العالم أي من حيث شئونه  
فيكون المثال هو قولنا العالم حادث وهي قضية ذات موضوع ومحمول وكذا قال فيلبيده  
ولا ينافي هذا قوله بعد من الصفات لأن المراد من حيث شئونها للباي جمل جلاله أو قبحها  
عنه (قوله وغير ذلك محاسني) أي من الجائز في حقه تعالى ومن الواجب والمستحيل  
والجائز في حق من نبياع عليهم الصلاة والسلام ومن مسائل خوستا في أيضا كالبداهة والمعاد  
وكقوله وفي آياته العاصي وتعذيب الطيسع وغير ذلك (قوله يقال كثير منهم الخ) تفصيل  
للاختلاف وليس المراد أنهم اختلفوا أولا ثم حصل ما ذكره كما هو بين (قوله بل يجب  
النظر) أي لوجوب المعرفة المتوقفة عليه ورد عليه أن لا تسلم إمكان وجودها شرعا لأن  
وجودها كذلك انما يكون بايجاب الله تعالى وهو غير ممكن اذا ايجابها الله اذ لم يعرفه تعالى  
أو لغيره فان كان الاول لم تفصيل الحاصل وان كان الثاني لم تكلف العاقل لان  
من لا يعرف كيف يعلم تكلفه اياه وأوجب باختبار الثاني وشع لزوم تكليف العاقل  
لان شرط التكليف تصور له التصديق به فالعاقل من لم يفهم الخطاب ولم يقل له أنت  
مكلف لمن لا يعلم انه مكلف فانه سم (قوله لان المطلق فيه) أي في أصول الدين  
(قوله قال تعالى ليه فاعلم أنه لا اله الا الله الخ) استدلال على طلب اليقين في أصول  
الدين وهو استدلال بطريق السمع وثمة قوله تعالى قل انظر وماذا في السموات والارض  
وقوله تعالى فانظر الى أثر رحمة الله كيف يحيي الارض بعد موتها والامر للجواب ولما  
نزل قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الباطن  
قال عليه الصلاة والسلام ويل لمن لا كها أي مضغها بين حليمه أي جانيقه ولم يتفكر فيها  
أو بعد ترك التفكر فهو واجب وهذا الدليل لا يخرج عن كونه ظاهرا لا احتمال الامر لغير  
الوجوب وكون الخبر المفقول من قبيل الاحاد وجوابه ما في شرح المقاصد حيث قال  
ان الظن كاف في الوجوب الشرعي على أن الاجماع على انه متواتر اذ لم ينفذوا قوله حد استمع  
نواظروهم على الكذب فيضيد القطع اه واستدلوا أيضا بأن معرفة الله تعالى واجبة  
اجباعا ولا تتم الا بالنظر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وفيه اشكال لا مبسوط مع  
الجواب عنها في محله سم (قوله وقد علم الخ) من جهة الدليل وتوطئة لما بعده ليقيد قوله  
واتبعوه انهم مأمورون بالعلم الذي صدر منه وقد فعل لما يتوهم من كون الامر مصر وفا

أي مسائل الاعتقاد كحدوث العالم  
ووجود الماري وما يجب له وتيسر  
عليه من الصفات وغير ذلك مما  
سبق فقال كثير منهم ووجه الامام  
الرازي والامام لا يجوز بل يجب  
النظر لان المعلوم فيه اليقين قال  
الله تعالى ليه فاعلم أنه لا اله الا الله  
وقد علم ذلك وقال تعالى اناس

عن ظاهره من طلب العلم منه قال امتثال بقدر ما راد منه سم (قوله) واتبعوه لعلمكم  
 يمتدنون) أي والأمر للوجوب فوجب النظر لأن التقليد لا يوصل إلى العلم أي اتبعوه  
 في أفعاله وأقواله ومن جملة أفعاله العلم بذلك (قوله) وقال العنبري) مقابل لقوله فقال  
 كثير من (قوله) ويقاس غير الإيمان عليه) أراد بالإيمان التصديق بمضمون كلمة الشهادة  
 والأقوال إيمان شرعا يطلق على التصديق بكل ما علم بحجج الرسول به صلى الله عليه  
 وسلم (قوله) وقبل النظر فيه حرام) مقابل للقولين المطهرين في المتن المصرح به مما  
 في الشارح وحاصل الخلاف ثلاثة أقوال لا يجوز التقليد فيجب النظر يجوز التقليد فلا  
 يجب النظر يحرم النظر قال شيخ الإسلام ومحل الخلاف في وجوب النظر في أصول  
 الدين وعدمه النظر في غير معرفة الله تعالى أم هي فالتنظر فيها واجب إجماعا كما  
 ذكره التفنزي وغيره اه قال سم وفيه امران الأول ينبغي أن مرجع الهام في قوله  
 كما ذكره التفنزي وغيره اه أما التنظر فيها فواجب إجماعا لما قبله أيضا لأن السعد لم يذكر  
 هذا الخلاف وإن محله ما ذكر وانما ابتدأ بقوله البحث الرابع لاختلاف بين أهل الإسلام  
 في وجوب النظر في معرفة الله تعالى أي لأجل حصولها ثم أخذ يستدل في ذلك والثاني  
 أن الظاهر أن ما ذكره السعد من الإجماع على وجوب النظر في معرفة الله تعالى غير مسلم  
 عند الشارح وغيره الا ترى إلى قبيل الشارح محل الخلاف بقوله ووجود ما يرى وما يجب  
 له ويمتنع عليه من الصفات فأن ذلك متعلق بمعرفة تعالى وإلى استدلاله بقوله تعالى فاعلم  
 أنه الخ فأن ذلك متعلق بمعرفة واحدة فهو متعلق بمعرفة الله تعالى فهذا صريح  
 في جريان الخلاف مطلقا وإلى ما حكاه من استدلال العنبري على الجواز فانه متعلق  
 بمعرفة تعالى وهو يقتضي جريان الخلاف مطلقا على أن السعد في إنشاء استدلاله  
 على الوجوب قال ما نسه على أنه لو ثبت جواز لاكتفاء بالتقليد في حق الله فهو  
 لا ينافي وجوب المعرفة بالنظر والاستدلال في الجملة اه وفيه اشعار بأنه غير قاطع بعدم  
 حكم الإجماع الذي حكاه فليست مسلمة (قوله) لانه مظنة الوقوع في الشبه والضلال) فيه  
 أن النظر الذي هو مظنة ما ذكره النظر التفصيلي الجاهلي على طريق التكليف لا الإجماع  
 الذي هو على طريق العامة فليس مظنة لذلك والمتبر هو النظر الإجماعي كما سبقه  
 عليه الشارح والشبه التباس الحق بالباطل بحيث يحصل الضلال والضلال سلوا طريق  
 لا توصل إلى المطلوب فيعتقد ما ليس بحق (قوله) فإن لمعتبر النظر على طريق العامة  
 (الخ) فيسدى المراد بالتقليد هنا ما عدا النظر بالمعنيين أعني ما كان على طريق العامة  
 وما كان على طريق التكليف وذلك بأن نشأ انسان على شاطئ جبل ولم يتفكر  
 في ملكوت السموات والأرض وأخبره غيره بما يزنه اعتقده وصدقه بمجرد اخباره من  
 غير تفكير وتذكر (قوله) لا تدل (الخ) استقام تقريري وهو خبر عن قوة فضاء الخ ووجهه في  
 رواية ويجوز ذات امواج فيكون الضمير للسلطنة (قوله) للإيمان) أي لاظهاره

واتبعوه لعلمكم يمتدنون ويقاس  
 غير اوحدة عليه وقال العنبري  
 وغيره يجوز التقليد في ما لا يجب  
 الظنرا ككتفاء بالعقد الجازم  
 لا يمتنع الله عليه ويلمح كان  
 يكتب في الإيمان من الاعراب  
 وليسوا أهل النظر بالتقليد كما في  
 الشهادة المتخ من العقد الجازم  
 ويقاس غير الإيمان عليه (وقيل  
 النظر فيه حرام) لانه مظنة  
 الوقوع في الشبه والضلال  
 لا اختلاف الأذهان والافتار  
 بخلاف التقليد فيجب أن يعجز  
 المكاتب عنه بما ياتي به الشرع  
 من العقائد ويضع الأولين دليل  
 الثاني أن لا تدل أن الاعراب  
 ليسوا أهل النظر فأن لمعتبر النظر  
 على طريق العامة كما أجاب  
 الاعرابي الأصمعي عن سؤاله  
 به عرفت بذلك وقال العنبري تدل على المسير  
 البعد واما الإقدام تدل على المسير  
 فبما عدا أن ابراج وأرض ذات  
 فجاج لا تدل على اللطف الخبير  
 وما يدع عن أحد من الاعراب  
 أو غيرهم للإيمان فأن يكتبه  
 لا يبعد أن يتلف في سدى ذلك  
 أما النظر على طريق التكليف

من تحرير الالة وتدقيقها ودفع للشكوك والشبه عنها لنفوض (٢٢١) كيفية في حق المتأهلين لا يمكن قيام بعضهم به

واما غيرهم ممن يحصى عليهم  
النفوض فبعدم الوقوع في الشبه

والنسيان فليس له النفوض

فيه وهذا المحصل نهي الشافعي

وغيره من السلف رضى الله عنهم

عن الاشتغال به علم الكلام وهو

الصلب المقادير فبعدم عن الالة

القصنة وتولى كل من الاقوال

الثلاثة تصح عقائد المقلدون كان

اعمالهم النظر على الاول (وعن

الاشعري) انه لا يصح ايمان

المقلد وشنع اقوام عليه بأنه يلزمه

تكفير العوام وهم غالب المؤمنين

(وقال الاستاذ ابو القاسم

اشعري) في دفع التشيع هذا

(مكذب عليه) قال المصنف

(والعصبي) في المسئلة المدافع

لالتشيع انه (ان كان التقليد

أخذ القول الغير بفرضه مع

احتمال شك أو عدمه) بأن لا يجوز

به (فلا يكتفى) ايمان المقلد قطعا

والافه ونفس الخوعان (قوله من تحسب الالة) بيان لطريق التكلمين وتحسب الالة  
تخلصها بما يحل وجه الالة كتفقد شرط من شروط الاتباع في القياس كتفقد ايجاب  
الصغرى في الشكل الاول مثلا (قوله وتدقيقها) أى تطبيقها على المدعى (قوله ودفع  
الشكوك) أى الاحتياط والشبهة أى المعارضة لالالة (قوله نفوض كيفية في حق  
المتأهلين) إشارة الى ان فرض الكيفية يتوجه الى الجميع ويقط بعقل البعض كما هو  
الصحيح (قوله وهذا المحصل نهي الشافعي الخ) الاشارة الى ما ذكر في حق غير المتأهلين (قوله  
وهو العلم) أى التصديق بالنظر والاستدلال بالعقائد أى المعتقدات وهي المسائل التي هي  
مسمى أصول الدين كما سبق وفي قوله وهو العلم بالمقادير الخ مع قوله سابقا أى مسائل  
الاعتقاد اشارة الى ان مسمى أصول الدين العقائد أى المعتقدات ومسمى علم الكلام العلم  
بشك العقائد فبعدم بعضهم (قوله وان كان اعمالهم النظر على الاول) يصدان النظر على  
الاول ليس شرطا للصحة الايمان سم (قوله وشنع عليه اقوام الخ) رد التشيع المذكور بان  
المعتبر النظر على طريق العامة كما قال المتقدمان في شرح المقاصد ليس الخلاف فيمن  
يسكن ذوا الاسلام من الامصار والقرى والحصارى فانهم يشكرون في خلق السموات  
والارض بل فيمن نشأ في شاطئ جبل وآخره مخبر بوجوب الايمان فان من غير ضرر هذا  
حاصل كلامه والحاصل ان العوام ليسوا بمقلدين بل ناظرون فطر اشريا كما تقدم في كلام  
الاعراب فلا يلزم تكفيرهم (قوله بغير حجة) احتزبه من التقليد للاتباع فانه مع حجة  
فيكفي جرما بلا خلاف وانما غير المصنفين تكفير التقليد هنا وتفسيره فيما سبق حيث قال  
فيما سبق هو أخذ القول من غير معرفة دليله وهنا أخذ القول الغير بحجة ليعترفوا ذكره  
هنا عن التقليد للاتباع عليهم الصلوة والسلام كذا في منع الموانع ولا يخفى ما فيه فتأمل  
(قوله مع احتمال شك أو عدمه) الاضافة سانية اذا شك احتمالان يتقادم سبباها  
والوهم احتمال مرجوح قاله العلامة (قوله وان كان التقليد الخ) فانه ان يقال ان  
مسمى التقليد هو أخذ قول الغير على سبيل الجزم به من غير معرفة دليله كما هو المعروف  
أما أخذه مع احتمال الشك أو الوهم فليس من التقليد خلاف ما يوجهه كلام المصنف  
والشارح وان الخلاف في المقلد المعنى المذكور هو الأخذ بقول الغير جازما به فلا ذكره  
المصنف بل يجمع غير صحيح (قوله لا بد لصحة الايمان من النظر) أى على طريق التكلمين  
فالتنظر عند مشروحة في الايمان ببقى الايمان بانفسه والحاصل انه اختل في المقلد  
على اقوال ثلاثة فبعدم هو كافر وقبله مؤمن عاص بترك النظر وهو قول الجمهور وهو الاصح  
انه مؤمن غير عاص لانه لم يكف الا العقد الجازم وقد حصل وأما قامة الالة ورد  
الشبه فنقض كفاية قد قام به غير فيسقط عنه (قوله ولا حاجة لقول بعضهم) أى وهو  
امام المظن وهو ناظر لكون الصفات غيرا بالمعنى القوي لان الصفة غيرا بالمعنى الموصوف  
وغير امام المظن فنظر الى الغير الاصطلاحى وهو ما يمكن انتفاكه عن الموصوف فخال

الله تعالى ولا حاجة لقول بعضهم وصفاته فانها ليست غيرا كما أنها ليست عينه (محدث)

أى موجود عن العدم لانه متغير أى بعرضه المتغير كإيشاهد وكل متغير يحدث لانه وجد بعد أن لم يكن (وهو متعلق) ضرورة أن الحدث لا يقبله من محدث (وهو الله الواحد) أدل جاز كونه اثنين لما أن ردا أحدهما بالآخر ضد الذى لا ضد له غيره كركه زيد وسكونه فيفتح وقوع الماردين وعدم وقوعهما لا شئ ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما فيعين وقوع أحدهما فيكون صديقه هو الله دون الآخر ليجزئه فلا يكون الله الواحد واطلاق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى مأخوذين قوله تعالى صنعت الله الذى أنقذ كل شئ (والواحد الشئ الذى لا ينقسم) بوجه (ولا ينقسم) بفتح الباء المشددة أى به ولا يغيره أى لا يكون بينه وبين غيره شبه (٣٢٢) (بوجه والله تعالى قديم) أى (لا ابتداء لوجوده) ولا انتهاء اذ لو كان حادثا لاحتاج الى محدث تعالى

عن ذلك (حققته) تعالى (مخالفة) ليستر الحقائق حال المحققون ليستة عاوية (أن) أى فى الدنيا فاناس وقال كثرا نعم ما علموه لهم الا أن لانهم مكلفون بالعلم بوحده الله وهو متوقف على العلم بحقيقته وأوجب منع التوقف على العلم باليقينية وأما يتوقف على العلم بوجه وهو متوقف على يعلم بصنائه كما أجاب موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص علينا ذلك قوله تعالى قال فرعون وما ناب العالمين إلخ (واستلقوا) أى المحققون (هل يمكن علمها فى الآخرة) فقال بعضهم نعم بل حصول الرؤية فيها كما بينا وبعضهم لا والرؤية لا تنبئ الحقيقة (ليس يجسم ولا تجوز ولا عرض) لانه تعالى منزوع عن الحدوث وهذه حادثة لانها أقسام العالم اذ هو اما قائم

ليست غيرا أى ليس منفصكة عن الذات وقد خالفه القليل (قوله أى موجود عن العدم) أى بعد العدم وهذا أقسم المتكلمين وأما الحكماء فانهم يفسرونه بالافتقار الى الصبر ويصفونه قديما ما بالعدل أو الطبع وهو باطل كما تقرر (قوله كإيشاهد) دليل لا يفتقر وقوله لانه وجد بعد أن لم يكن دليل للكبرى وفيه مسادة اذ به المعنى محدث لانه محدث (قوله الواحد) أى فى ذاته فلا تركب فيه وفى خلقه فلا شريك له وفى افعاله فلا نظيره (قوله اذ لو جاز كونه اثنين إلخ) هذا برهان القانع أى القاصد وفى تقرير الشارح له نوع مخالفة لا تنفى (قوله الذى لا ضد له غيره) قيد فذلك لئلا يفتى قوله لا شئ ان ارتفاع الخ (قوله مأخوذين قوله تعالى الخ) أى بناء على الاكتفاء بورد مأخذ الاشتقاق لكن قد ورد إطلاقه عليه كإدراكه البينى (قوله ولا انتهاء) تفسير للإزم القدم وهو البقاء (قوله لاحتاج الى محدث) أى وذلك ينافى وجوب الوجود (قوله واختلجوا أهل يمين علمها فى الآخرة) قال الكمال لم يرجع الشارح ولا المصنف شيئا والصحيح كما قال الباقين انه لا سبيل للعقول الى ذلك (قوله لا تقدم الحقيقة) أى العلم بها (قوله لانه تعالى منزوع عن الحدوث) أى لانه واجب الوجود لذاته والواجب هو الذى لا يحتاج فى شئ الى شئ فهو تعالى منزوع عن الحدوث لاستلزامه الاحتياج وهذه الامور حادثة لانها أقسام العالم الحادث قطعاً فتكون حادثة قطعاً (قوله المقوم له) أى الذى يتوقف وجوده على وجوده واخترجه عن الخبر اذ هو محل للعرض بطريق تبعية للذات لكن لا بقومه (قوله هذان عطش الحاص على العام) المشار له ما ذكر من قوله ولا قطر ولا أوان (قوله المشاهد) أى ولولغيرنا كالبني واللائكة (قوله ولوشا ما اخترعه) أى فهو تعالى فاعل بالاختيار لا بالذات كما تقول الفلاسفة فانهم يزعمون أن ذاته تعالى اقتضت وجود العالم فلا يمكن تخلفه عنه تعالى اذ هما يقولون علزاً كبيراً (قوله لم يحدث بايديه فى ذاته حادث) أى كالتعب والنصب الذى قاتله اليهود انه ابتداء الخلق يوم

ينفذه وأغيره والثانى العرض والاول ويسمى بالهين وهو محل الثانى المقوم له أمام كى وهو الجسم أو ضمر كى الواحد وهو الجوهر وقد يفسد بالقر (الميزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا أوان) هذان من عطش الخاص على العام اذ القطر مكان مخصوص كالبلد والأوان زمان مخصوص كزمان الرع والذاعى الى العطش الخطابة فى التنزيه أى هو موجود وحده قبل المكان والزمان فهو بمنزلة منهما (ثم أحدث هذا العالم) المشاهدين الحيوانات والارض بما فيها (من غير احتياج) اليه (ولو شاء ما اخترعه) فهو فاعل بالاختيار لا بالذات (لم يحدث بايديه فى ذاته حادث) فليس كغيره محل للحوادث

الاحد ثم استراح يوم السبت وقوله في ذاته متعلق بحدوث (قوله فعال لما يريد) استدلال  
على قوله ثم أحدث العالم من غير احتياج اليه ولو شاء ما اخترعه وقوله ليس كذلك  
استدلال على قوله لم يحدث ما يتداعى فيه أنه حادث وعلى التزيينات السابقة قوله ليس  
بجسم الخ (قوله المقدر في الازل) نعم لما يقع وهو بوجهه للتسمية بالقدر وانما قصر  
الشراح القدر بما ذكر لقول المتن خبره وشرة والا فالحق بالمعنى المصدرى هو إيجاد الله  
للأشياء على قدر مخصوص ولا يضاف الشر اليمتعالي أدا وان كانت الأشياء كلها خبرها  
وشرها بتقدير تعالى والقدر بالمعنى المصدرى قرين القضاء في عبارة المتكلمين قضاء الله  
تعالى عند الانشاعة كما في شرح المواضع وغيره هو ارادته الازلي بالمتعلقة بالأشياء على  
ما هي عليه فيما لا يزال وقدره سبحانه وتعالى إيجاد الأشياء على قدر مخصوص من كونها  
على وفق الإرادة (قوله كائن) انما قد روي يكون نصافي نظرية ولا يتوهم خلافه والا  
فهو واجب الخلاف كما تقرر في محله (قوله ممكنا كان) وممكنا أرواد الممكن بالامكان العام  
يشمل الواجب (قوله وما لا فلا) ظاهره وما لم يعلم أنه يكون وليس مراد ابل المراد  
وما علم أنه لا يكون كما ينسب الشارح وظاهر عبارة المتن يشمل صورتين احدهما انتفاء  
العلم رأسا وهو محال والثانية علم أنه لا يكون لانه يصدق عليه عدم علم أنه يكون وهو  
المراد سم (قوله فالارادة تابعة للعلم) أي عند الانشاعة وأما عند المعرفة فتابعة للاسم  
لانهم يقولون ان الله يريد ما هو به من خبره سواء وقع أم لا ولا يريد ما نهى عنه من شره  
نسوا وقع أم لا وتظهر غررة الخلاف في ايمان أني جهل فعند الاشعار انه أمر به وليس  
مرادا وكفره منهى عنه ومراد عند المعرفة بالعكس من حيث الإرادة قال انما ولو  
أراد ما لا يقع كان نقصا في ارادته لكلاهما عن التفوز فيما تعلق به وقوسط بعضهم بما  
يرفع الخلاف فقال ارادته فعلان ارادة أمر وتسرير و ارادة قضاء وتقدير فالاولى  
وتسمى الارادة الشرعية تتعلق بالطاعة لا بالعبادة لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد  
بكم العسر والثانية وتسمى الارادة القدرية شاملة لجميع الممكنات لقوله تعالى  
ان من يراد الله أمه به واعلم ان تسمية الارادة كلاما عند المعرفة لا تنافي قولهم باتحادها  
ما صدق فالامفهوم (قوله بقاؤه الخ) أي وجوده وأما صفة البقاء فتأتي (قوله  
وهي مادل على الذات باعتبار صفة) أي والمراد هناك الصفة وان حصل تداخل مع  
قوله وصفات ذاته لان مقام التزنية مقام خطابة (قوله عند تعلقها به) دفع به ما يتوهم  
من كون مقدورا لا قدره قد جاعلها (قوله وهو صفة يتكشف بها الشيء عند تعلقها به)  
نسب في هذا التفسير المولى سعد الدين في شرح العقائد وهو قال بعض المحققين غير  
مناسب من جهة أن الانكشاف هو سبق الخفاء وعلم الله تعالى أنه عن ذلك والمناسب  
في تفسيره أن يقال صفة أزلية تتعلق بالشيء على وجه الاساطة به على ما هو عليه دور سبق  
خفاء (قوله تقضى صفة العلم) أي على وجه الشرطية بمعنى أنه يتقضى العلم باتقانها

فهي صفة مادل في كتابه العزيز  
(فعال لما يريد ليس كذلك شيء)  
وهو السميع البصير (القدر)  
وهو ما يقع من العبد المتق  
في الازل (خبره وشرة) كائن  
(منه) تعالى بخلافه و ارادته (عالمه)  
شامل لكل معلوم أي ما من شأنه  
أن يعلم ممكنا كان وممكنا  
(جزئيات وكميات وقدره) شاملة  
(لكل مقدور) أي ما من شأنه  
أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف  
المتنوع (ما علم أنه يكون) أي  
يوجد (ارادته) أي أراد وجوده  
(وما لا) أي وما علم أنه لا يوجد  
(ملا) يريد وجوده فالارادة تابعة  
للعلم (بقاؤه) تعالى (غير  
مستغنى ولا شانه) أي لا أول له  
ولا آخر (لم يزل) سبحانه موجودا  
(بأسمائه) أي بجماها وهي مادل  
على الذات باعتبار صفة كالعالم  
والخالق (وصفات ذاته) وهي  
(مادل عليها فله) لتوقفه عليها  
(من قدرته) وهي صفة تقرر  
في الشيء عند تعلقها به (وعلم)  
وهو صفة يتكشف بها الشيء  
عند تعلقها به (وجبا) وهي صفة  
تقضى صفة العلم لموصوفها

(وارادة) وهي صفة تنفص أسطر في الشيء من الفعل والتركيب الوقوع (أو) دل على (الترية) فتمتعالى (عن النقص من صمم وبصر) وهي صفتان يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالفعل (وكلام) وهو صفة عبرت بها النظم المعروف المسمى بكلام الله أيضاً بسمان بالقرآن أيضاً (وقته) وهو استمرار الوجوداً تامصافات الانحال كالتلق والرزق والاحياء والامانة فقلت أن ذلك متخلفاً للصفة بل هي حادثة أي متعبدة لانها اضافات تعترض للقدرة وهي تعطياتها ووجودات القدرات لاوقات ووجوداتها ولا تخذور (٣٢٤) في انصاف الباري سبحانه بالاضافات ككونه قبل العالم ومعها

وبعد وأزالة أسماءه الى الراجحة الى صفات الانفعال كما تقدم في جله الاسماء من حيث رجوعها الى القدرة لا الفعل فالخالق مثلاً من شأنه الخلق أي هو الذي بالصفة التي بها يصح الخلق وهي القدرة كما يقال في المافي الكور مر وأي هو بالصفة التي بها يحصل الوجود عند صدقة الباطن وفي السبع في العقد قاطع أي هو بالصفة التي بها يحصل القطع عند ملاقات الخلق فان أريد بالخالق من صدره الخلق فليس صدوره أن يذكرك ذلك الفزالي وبين رجوع الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المقصد الاسمي (وما صح في الكتاب والسنة من الصفات فتعقد ظاهر المعنى منه) وتقره عند سماع المشكل منه كافي قوله تعالى الرحمن على العرش استوى ويتى وجهه بك وتضع على عينه يده فوق أيديهم وقوله صلى الله عليه وسلم أن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلب فأحد بصره كيف يشاء

(قوله من الفعل والتركيب) أي وجود الشيء وعدمه إذا ما طرأ الشيء الممكن (قوله وهما صفتان يزيد الانكشاف بهما الخ) المراد حقيقة الانكشاف بهما غير حقيقة الانكشاف بالفعل فكأن حقائق الثلاثة متغايرة فكذلك انكشافاتها فلا يقال انه يلزم تحصيل الحاصل أو اجتماع الامثال ثم في التعبير بالانكشاف مأمور (قوله وبسمان) أي الصفة والنظم المعبر به عنها وقوله أيضاً كأي بسمان بكلام الله (قوله أمانصافات الفعل) محترز قوله صفات ذاته (قوله أي متعبدة) أي اعتبارية في الازهان لا في الخارج وأشاي ذلك إلى أنه ليس المراد بصدقة معنى الحدوث المتقدم وهو الوجود بعد العدم أخصاً من الافعال اعتبارات لا وجود لها في الخارج (قوله لاوقات وجوداتها) أي في أوقات وجودها وعندها (قوله ولا يحد وفي انصاف الباري بالاضافات) أي لانها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج حتى يلزم من انصافه تعالى بها كونه محلل للعواد (قوله وأزالة أسماءه الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث رجوعها وهو استئناف يأتي (قوله كما تقدم في جله الاسماء) أي الراجحة الى صفات الانفعال كما أشار الشارح الى ذلك بقوله كالعلم والخلق (قوله من حيث رجوعها الى القدرة) أي التي هي صفة أزلية وقوله لا الفعل أي التي هي صفة اعتبارية متعبدة فعلياً لا زل (قوله فان أريد بالخالق الخ) مقابل قوله من شأنه الخلق (قوله في المقصد الاسمي) اسم كتاب للفزالي في شرح أسماء الله الحسنى (قوله وما صح في الكتاب والسنة) أي في الجمله لان الكتاب لا يقال فيه غير صحيح أو يقال صحيح يعني ورداً وثبت (قوله نعتقد) أي وجوداً وقوله ظاهر المعنى أي الواضح الذي لا اشكال فيه (قوله ولتسمع) أي وتبني (قوله بين اصبعين الخ) خبر أقل وقوله كقلب واحد خبر ثان وهو معنى قول الشارح لا في الطرف فيه خبر كالمبار والمجرور (قوله ثم اختلف أمتنا الخ) أي بعد الاتفاق على الترتيب عن ظاهره وقوله أن قولنا انظر هل معناه يجوز التأويل أو هل الأولى التأويل (قوله منزهن) حال من فاعل تقول وتقول وهذا بقى عنه قوله قبل وتقره عند سماع المشكل (قوله تنقصه) أي تعين المراد منه وقوله المراد مفعول اعتقادنا وقوله بجملة حال من اعتقادنا (قوله أي أسوج الى مزيد علم) أي يكون ماصلاً عند من يريد التأويل

أن الله يحيط به بالليل ليتوب مسيء النهار ويحيط به النهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها وفيما رواه مسلم ثم اختلف أمتنا أن قول المشكل (أم تقول) معناه المراد إليه تعالى (منزهن) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جعلنا تنقصه لا يقدح في اعتقادنا المراد منه بجملة والتفويض مذهب السلف وهو أعلم والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أحوج الى مزيد علم فيقول في الآيات الاستنوا بالاستيلاء والوجه بالذات والعين بالبصر والتأويل بالقدرة

وفيلذ كره اسما على أن في قوله أعلم مجازا في الاقوام قيل اطلاق اسم السب على السب فان الاحوجية الى حزمه العلم بسببه تقتض الى أن يصير الاحوج اعلم وفي اسناد أعلم الى التأويل مجازا في الاسناد أيضا فانه من اسنادها للسبب الى السبب أيضا فان الاحوج الى مزيد علم هو من يقول لان التأويل سبب لذلك وفي كلام الشارح دفع لما توهم من العبارة من أن الخلق أعلم من السب وقد استشهد في العبارة بدل اعلم أحكم أي أكثر ما حكما أي أنها تاولا الاولى ثبوت كماله الكمال وانما كان الخلق أحوج الى مزيد علم لانهم يحتاجون الى تتبع كلام العرب ومعرفة المجازات والاستعارات والكتابات الواقعة في كلامهم فجعل على واحد منها **(قوله من باب التثنية)** المذكور في علم البيان وهو تشبيهه من متعة من عدة أمور بأخرى مثلها قال بعض المحققين واعلم أن التثنية في الحديث الأول انما هو في قوله بين اصبعين من اصابع الرحمن لانه وفيها بعد من تمام الحديث ان قول ان قلوب في آدم قلب واحد بصرفه كيف شاء لم يكن فيه تمثيل قطعا اهـ ولأنه ان تقول لا يشترط في التثنية أن يكون التصور في جميع المقدرات بل التصبر انما هو اليه ثم من عدة أمور لا لكل واحد من الأمور **(قوله فلا يرتد طبا)** أي شصيا لمعطاه كان السائل لا يرد شاعبي فظهر كونه من باب التثنية **(قوله وصور الحروف)** عطف تقسيم على أشكال الكتابة **(قوله راجع الى كل من مكتوب الخ)** يعني أن اسناد كل من مقروء ومكتوب ومحفوف الى ضمير القرآن - فبقى لان كلامنا المقروء والمكتوب والمحفوف يطلق عليه لفظ القرآن اطلاقا حقيقيا كما يطلق كذلك على المعنى القائم بذاته تعالى وليس المراد بالقرآن حيث يطلق على المقروء والمكتوب والمحفوف المعنى القائم بذاته تعالى بل العبارات المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أو التقوش الدالة على تلك العبارات وأما حيث يراد بالقرآن المعنى القائم به تعالى فوصفه بأنه مقروء أو محفوف أو مكتوب مجازا قطعاً من وصف المدلول بصفة الدال لكون المقروء والا على المعنى المذكور وكذا المحفوف والمكتوب وهذا هو الذي أشار في شرح المقاصد حيث قال المراد بالذكر العربي المقروء والمحفوف المكتوب هو المعنى القائم الا أنه وصف بجاه من صفات الاضواء والحروف الدالة عليه مجازا ووصفا للمدلول بصفة الدال اهـ ولم يرد الشارح ما ذكره صاحب المقاصد بدليل قوله فان القرآن بهذه الحقيقة ليس في المصاحف الخ فتقول بعض المحققين مائمه وحامله أن اسناد كل من مكتوب ومحفوف ومقروء الى القرآن بمعنى كلام الله تعالى استحقاقا لكل منها باعتبار وجوده من الوجودات الاربعة لا اسنادا مجازي اهـ ثم اعترضه على المصنف والشارح بما نقله عن حواشي العفان للكتبي وبكلام شرح المقاصد المتقدم في غير محله فتأمل **(قوله قدم للاشارة الى ذلك)** أي الى الروح للكل وكذا لو أخرنا لكان القيد اذا تأخر جمع الى الكل **(قوله ليس في المصاحف ولا في الصدور)** أي لانه معنى قائم

والحدوثان من باب التثنية المذكور في علم البيان فهو رأته تقدم رجلا وتؤخر أخرى يقال لتقدم في أمر تشبيها لغيره يقال ذلك لاقادامه واجملاه فالمراد من الحديث الأول والطرف فيه خبر كالمجاهد المجزوءات قلوب العباد كلها بالنسبة الى قدرته تعالى شي يسير بصرفه كيف شاء كما يقرب الواحد من عباده السبعين اصبعين من أصابعه والمراد من الثاني أنه تعالى يقبل التوبة في السبل والنهار الى طلوع الشمس من مغربها فلا يرتد دائما كما يسطوا واحد من عباده يده لعلها لا يلاذ فلا يرتد معطيا **(القرآن)** وهو كلامه تعالى القائم بذاته **(غير محفوف)** وهو مع ذلك أيضا على الحقيقة لا المجاز مكتوب في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه **(محفوف في صدورنا)** بالاناطة الخفية **(مقروء باللسان)** بحروفه المنقولة المسموعة بقوله على الحقيقة راجع الى كل من مكتوب ومحفوف ومقروء وقد للاشارة الى ذلك ونسبه بقوله لا المجازي أنه ليس المراد بالحقيقة كنه الشيء كما هو مراد المتكلمين فان القرآن بهذه الحقيقة ليس في المصاحف ولا في الصدور ولا في الالسنه وانما المراد به لما قبل المجازي يصير أن يطلق على القرآن حقيقة أنه مكتوب محفوف مقروء



وإضافة هذه الثلاثة وبأنه غير مخلوق أي موجود أزلا وأبداً اتصافاً بماعتبار وجودات الموجودات الأربعة فأن لكل موجود وجوداً في الخارج ووجوداً في العبادات ووجوداً في العبادة ووجوداً في الكفاية فيجب تدل على العبادة

بأنه ذات لا يمكن انشكاكه عن الذات ويقوم بالغير (قوله أي موجود أزلا وأبداً) تفسيره ما قوله غير مخلوق (قوله وجوداً في الخارج) أي بالتصديق في العيان ووجوداً في الذهن أي بالتبصير ووجوداً في العبادة أي باللفظ الدال عليه ووجوداً بالكفاية أي بالتقوى الدالة على العبادة وقوله فنفى أي الكفاية بتدل على العبادة وهي أي العبادة تدل على مافي الذهن وهو أي مافي الذهن على مافي الخارج فالكفاية دال ليس الأوامر في الخارج مدلول ليس الأوامر في العبادة ومافي الذهن الدال باعتبار ما بعده مدلولان باعتبار ما قبلهما (قوله عبادة المكلفين) أي وكذا غير المكلفين كالأطفال والنساء بالمكلفين لأجل قوله وبما فهم (قوله فضلاً) فيه دعوى المعتزلة (قوله إلا أن يفقر) استثناء من قوله وبما عقب (قوله قال تعالى فأتأمن على الآية) التي دلت على الآية ترتب الثواب والعقاب على ما ذكرناه وليس فيها ما يدل على أن الثواب بالعقل وقوله تعالى فأتأمن على أي تصاوها لحد في العبادات وأثر الحياة الدنيا أي من الآخرة من كل وجه ولذا ترتب عليه قوله فأتأمن على ما ذكرناه في الآخرة كما يفيد معرفتي طرفي الجملة مع ضمير الفصل وقوله وأتأمن خاف مقام ربه أي آمن ونهى النفس عن الهوى أي عن المعاصي من الكفر بخلافه من الكثرة والصغار بأن اجتنب الجميع أو أوعدها الصغار على قول الجمهور من أنها مكفرة بأجنب الكبار وأرتكب الجميع أو بعرضه ولكن تاب وأصلح ومات على ذلك فأن الجنة هي المأوى له لا غيرها وأما آيات على الأصراعي ما دونه من الشرع فهو تحت المشيئة كما سأتى فلا يحكم بأن ماواه الجنة لا غيرها لا احتمال أن يعاقب بأدخله النار ثم يدخلها الجنة (قوله إن الله لا يغير أن يشرك به الخ) دليل للاستثناء المذكور بقوله إلا أن يفقر غيراً للشرع (قوله وهذا الأخير) أي قوله تعالى ويفقر ما دونه من ذلك لمن يشاء مخصص لعدم العقاب أي لأن عوमत العقاب تقتضي أن كل فرد من أفراد الغيوب متعاقب عليه وهذا النص لبعض أفراد الذنوب وهو الذنوب المغفورة (قوله لكن لا يقع منه ذلك) قديسك بأن الالام الأطفال والذباب أمر مشاهد لظهور وقوع الأمر أصراً والمعاهدات للأطفال والذباب فلهي عدم وقوع الالام إلا أن يراد عدم وقوع الالام في الآخرة لا في الدنيا قاله سم قلت من المعلوم أن المراد عدم الوقوع في الآخرة لا في الدنيا فإنه لا نزاع في ذلك أذهو مشاهد الوقوع (قوله لتؤذن) مبني على المفعول واللام للقسمة وأصل الصيغة تؤذّن بضم زاء مكسرة الباء مفتوحة ما قبلها فقلت ألقاها في ما كان لها حذف الألف لالتقاءهما (قوله وحتى للذرة من الذرة) الذرة صغار البزل جداً (قوله ويستحيل وصفه بالظلم) المراد بالوصف الاتصاف أي يستحيل اتصافه تعالى بالظلم وأما وصفه به فقد وقع

وهي على مافي الذهن وهو على مافي الخارج (يتب) الله تعالى عباده المكلفين (على الطاعة) فضل (وبما فهم) (الأن يفقر) أنشرك على العصاة على الأخباره بذلك قال تعالى فأتأمن على طغي وأثر الحياة الدنيا فأن الخليم هي المأوى وأتأمن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فأن الجنة هي المأوى إن الله لا يغير أن يشرك به ويفقر ما دونه من ذلك لمن يشاء وهذا الأخير مخصص لعدم العقاب (وبه) سبحانه (أما العاصي)

وتعذيب المطيع وإيلام الذواب والأطفال لأنهم لم يكتسبوا فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لأخبار ما بالية المطيع وتعذيب العاصي كما تقدم ولم ير في اللام الذواب والأطفال في غير قصاص والاصل عدمه أما في القصاص فقال صلى الله عليه وسلم لتؤذن لحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجاهل من النساء القراء ومسلم وقال يقتضى لخلق بعضهم من بعض حتى الجاهل من القراء ومضى للذرة من الذرة وقال يقتضى كل شيء يوم القيامة حتى الشاكر فيما أنطقوا وأما الإمام أحمد قال المنذرى في الأولى رواه رواه

الصحيح وفي الثاني أساده حسن ونسبه هذه الأساطير أن لا تؤلف القصاص يوم القيامة على التكليف والتعريف فقص من من الطفل لطف وغيره (ويستحيل وصفه) سبحانه (بالظلم) لأنه مالك لأموال على الإطلاق يشعل ما يشاء فلا ظلم في تعذيب

والاكتلام المذنبين فوفرض وقومهما (براه) محتمل (المؤمنون يوم القيامة) قبل دخول الجنة وبعد كمايت  
 في أحاديث الصيحين الموافقة لقوله تعالى ويوم يمثنا نوره الى ربها ناطرة والخصصة لقوله تعالى لا تدركه الابصار اى  
 لاتراه منها حديث أبي هريرة أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل  
 تضارون في القمر له البدر قالوا لا يا رسول الله قال فهل تضارون (٣٣٧) في الشمس ليس يومه لصاحب قالوا لا يا رسول

الله قال فانكم ترونه كذلك الخ  
 وفيه ان ذلك قبل دخول الجنة  
 وقوله تضارون بضم التاء والراء  
 مستدقمن الضرار ويعتقده من  
 الضراى الضراوى هل يحصل  
 لكم في ذلك ما يشق عليكم  
 الرؤية بحيث تشكون فيها  
 كما يحصل في غير ذلك وحديث  
 صهيب في مسلم ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا دخل أهل  
 الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى  
 تريدون شيئا أزيدكم فيقولون  
 ألم نبيض وجوهنا ألم ندخلنا  
 الجنة وتغننا من النار فكشف  
 الغياب عما أعطوا شيئا أحب اليهم  
 من النظر الى ربهم فعلى وفي رواية  
 ثم تلاه الآية الذين أحسنوا  
 الحسنى وزيادة أى فالحسنى الجنة  
 والزيادة النظر اليه تعالى ويحصل  
 بأن يشكف انكشافا تاما منزها  
 عن المقابلة والجهة والمكان  
 أما الكفار فلا يرونه يوم القيامة  
 لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم  
 يومئذ لمحجبون الموافق لقوله  
 تعالى لا تدركه الابصار واختلف  
 هل يجوز الرؤية له تعالى (في الدنيا)

من الكثرة والمفسرين قال سم في كلام العبد اما ان الظلم في حقه تعالى والام يشع  
 المتخرج بقية اه قلت أطلق في محل التقييد وتحقيق المقام أن الظلم قال على معين  
 التصرف في ملك الغير وأضر انفس بدون حق وهو بالمعنى الأول مستحيل على الله  
 تعالى وهو الذي عناء المصنف والمعنى الثاني غير مستحيل عليه تعالى لكن أخبر الله  
 تعالى بأنه لا يقع ثغصلا وحاسا فانه وهذا الذي عناء المهد (قوله براه المؤمنون  
 يوم القيامة) المتبادر من يوم القيامة معناه المشهور فهل المراد الدنيا التي اختلف  
 في الرؤية فيها ما قبلها حتى يشعل البرزخ أو ما قبل الموت فيكون حال البرزخ مسكوتا عنه  
 ستره وواجهه م قلت الظاهر الاحتمال الأول (قوله أى لاتراه) هذا بناء على أن المراد  
 من الادبار المطلق الرؤية وأما اذا أريد بالادبار الرؤية على وجه الاحاطة فلا يخص  
 وكذا التخصيص المذكور مبنى على أن اللام في الابصار للاستغراق وأما لو كانت العهد  
 والمعهود ابصار الكفار فكذلك فاحتمل ان التصبيح مبنى على عموم الابصار  
 وكون المراد بالادبار المطلق الرؤية (قوله ليس يومه لصاحب) لعل السر في ذكر هذا  
 في الشمس دون القمر انه ذكر في القمر ما يفي عن هذا وذلك قوله له البدر فان اضافة  
 اللبنة الى البدر تلوح بأن نوره مستقر الى آخرها ولا يكون ذلك الا يوم الحساب فله شيخ  
 الاسلام (قوله يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم الخ) هذا لا يشك بمرتم  
 انهم يرونه سبحانه وتعالى قبل دخول الجنة أيضا (قوله وتغننا) بالجزم عطفا على تدخلنا  
 (قوله فيكشف الغياب) لا يمتنع أن الغياب في حق المخلوق لا في حق الخالق لاستحالة  
 عليه تعالى لانه انما يحيط بمحسوس (قوله منزعا عن المقابلة والجهة والمكان) كان  
 اشارة للبواب عن اشكال النافين الرؤية بأننا نسلم المقابلة والجهة والمكان وحاصل  
 الجواب منع الاستزمام لانه انما يكون في رؤية المتحيزات والحسنى تعالى منزعة عن ذلك  
 (قوله أما المكفرا الخ) محتمل قوله براه المؤمنون (قوله واختلف هل يجوز الخ)  
 أى اختلف المحققون لرؤية تعالى في الآخرة هل يجوز مثلا لرؤية في الدنيا الخ (قوله  
 في البقعة) أخذ من العطف المتعاضى للمغايرة في قوله وفي المنام ثم ان قوله في المنام قال  
 شيخ الاسلام استرادى لانه ليست العين على نوع مشاهدة القلب اه (قوله  
 أما الجواز في البقعة) أى وهو مذهب أهل الهيئة (قوله والمنع) أى في البقعة وهو

في البقعة (وفي المنام) فمبطل ثم ٢٣ بآلى في وقيل لا أما الجواز في البقعة فلا ترمي عليه السلام عليها  
 حيث قال رب ارنى آثارك وهو لا يجهل ما يجوز ومنع على ربه تعالى والمنع لأن قوله ما طلبوه ما هو قبحا فقال تعالى فقالوا  
 أرنا الله جهرا فذا أخذتهم البصاعة بظلمهم واعترض هذا بأن عقابهم لعنادهم وتعتهم في طلبها الاستماعها وأما المنع في المنام  
 فلأن الموقن فيه خيال ومثال

وذلك على القديم حال والجيز حال لاصحالة ذلك في المنام وسكت المستغنى عن الوقوع ويدل على عدمه في اليقظة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الأبصار وقوله موسى لن تراني وقوله صلى الله عليه وسلم لن يرى أحدكمكم به - قوله عز وجل ما علم في كتاب الفتن في صفة الرجال ثم اختلفت الصحابة في وقوعها على الله عليه وسلم ليله المعراج والصحيح نعم واليه استدل القائل بالوقوع في الجلة لكن روى مسلم عن أنس ذكره (٢٣٨) - سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال

رأيت نوراً وفي رواية نوراً على أراه  
يتشديد نوراً على وصغيراً أراه الله  
أي يحسني النور المختص بالبصر  
عن رؤيته وقد ذكر وقوعها في المنام  
لكثير من السلف منهم الإمام  
أحمد على ذلك المعبرون للرؤيا وبالغ  
ابن الصراح في انكارها لما تقدم  
في المنع (السعيد من كتب) أي الله  
(في الأزل سعيدياً) أي لا في غيره

(والشقي عكسه) أي من كتبه  
الله في الأزل شيئاً لا في غيره (ثم

لا يخجل أن) أي المكتوبان في الأزل  
بجلاف المكتوب في غيره كاللوح

المحفوظ قال تعالى يجمع الله ما يشاء  
وثبت وعنده أم الكتاب

أي أصله الذي لا يغير منه شيء كما  
قاله ابن عباس وغيره وفي جامع

الترمذي حديث فرغ ربك من  
الهدى ففرق في الجنة وفريق

في العبر (ومن علم) أي الله  
(موتة مؤمنة فليس بشيء) بل هو

سعد وان تقدم منه كفر وقد غفر  
ومن علم مؤمنه كافر اقتضى والله تقدم

منه إيمان وقد حبط وفي قول  
للاشعري تبين أنه لم يكن إيماناً

مذهب المعتزلة (قوله وذلك) أي ما ذكر من الخيال والمثال على القديم حال (قوله  
والجيز حال لاصحالة ذلك) أي المثال والمثال أي لأن المرتضى فيه حقيقة ليس ذات  
المرتضى بل خيال ومثال له بحسب ما يقع في ذهن الرائي لا في نفس الأمر إلا خيال  
له تعالى ولا مثال والحاصل أن رؤية المنام مبنية على نوع من التقبل والتخييل فيرى  
فيه ما ليس جسمًا ولا صورة جسمًا ولا صورة تورتى المعاني على صورة الأجسام كالعلم  
على صور العين كما وردوا ما قوله تعالى ليس كذلك ثم فلا يدل على ثبوت رؤيته تعالى  
في المنام لأن المرتضى في المنام ليس مثلاً له تعالى في الواقع بل في ذهن الرائي (قوله  
ويدل على عدمه في اليقظة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الأبصار الخ) أي  
في الدنيا - فما على حمل الأدراك على مطلق الرؤية لا على الإحاطة بها إلا فلا دلالة  
في الآية على منع أصل الرؤية وقد تقدم نحو هذا اتفاقاً (قوله ثم اختلفت الصحابة الخ)  
استدلوا على قوله ويدل على عدمه الخ (قوله والصحيح نعم) هو قول ابن عباس وأبي ذر  
والحسن وغيرهم كآفته عنهم القاضي عياض وأقره النووي ومثله لا يقال إلا في الآخرة  
ويجيب عما استدلوا به الشارح من رواية مسلم عن أنس ذكره بأنهم ليست صريحة في عدم  
الرؤية ويتخبر صراحة بما يؤيد فيها نافي في غيرهما مثبت كغيره والمثبت مقدم على  
النافي مع أن دليل الرؤية يشهر بعلو شأن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على  
ما لم يشهر به قاله شيخ الإسلام (قوله بالوقوع في الجلة) أي في بعض الصور وهو الوقوع  
له صلى الله عليه وسلم (قوله أي أراه) أي كيف أراه (قوله من كتبه الله) المراد بالكتابة  
العلم يدل قوله في الأزل (قوله بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ) جرى على  
المشهور من نظرقا لمحو والاشبات إلى اللوح المحفوظ بناء على تفسير أم الكتاب بصل الله  
القديم وسعى أم الكتاب لأنه أصله وما على تفسير أم الكتاب باللوح المحفوظ بناء على  
أن ما فيه طبق العلم القديم بمعنى أن ما فيه من المعلومات بعض معلومات العلم القديم  
لأن معلومات العلم القديم لا تقتضي وما في اللوح متناه وسعى محفوفاً لمختلفه عن تطرق  
المحو والاشبات إليه فلا يتأتى دخول التبديل فيه ويحمل المحو والاشبات في الآية  
على نحو مصانف الحفظ (قوله فرغ ربك) أي مضى أمر ربك في شأن عبادته من  
سعادة وشقاوة (قوله ومن علم أي الله الخ) المناسب التفرع بالقائه (قوله وقد غفر)  
اعتراض يشبه التحليل وكذا قوله الآخر وقد حبط (قوله فالعادة الموت على الإيمان

فالعادة الموت على الإيمان والشقاوة الموت على الكفر ويتفرع على الأولى الخلود في الجنة الخ)  
وعلى الثانية الخلود في النار قال تعالى وأما الذين سجدوا في الجنة فلهذين فيها وظل فاما الذين شقوا في النار  
شالدين فيها

(وابوبكر) رضى الله عنه (ما زال يعين الرضا) عنه تعالى كما قال الاشعرى وانه لم يصف بالايمان قبل تصديقه التي صلى الله عليه وسلم لانهم لم يثبت عنه حاله كقوله ثبتت عن غيره عن آمن (والرضا والحبة) من الله (غير المشيئة والارادة) منه فان معنى الاولين المترادفين اخص من معنى الثانيين المترادفين اذ الرضا الارادة من غير تراض والاخص غير الاعم (فلارضى لعباده الكفر) مع وقوعه من بعضهم بعشيتهم (ولو شاء ربك ما فعلوه) (٢٤٩) وقالت المعتزلة الرضا والمحبية نفس المشيئة

والارادة (هو الرضا) كما قال تعالى  
 ان الله هو الرزاق أى فلا رزاقا  
 غيره وقالت المعتزلة من حسن له  
 الرزق يتعجب فهو الرزاق لنفسه  
 أو يستعجب فانه هو الرزاق  
 (والرزق بمعنى المرزوق) ما ينتفع  
 به فى التقضى وغيره (ولو) كان  
 (حرما) ينصب أى غيره خلافا  
 للمعتزلة فى قوله لم لا يكون الا حلالا  
 لاستناده الى الله فى الجمله والمستند  
 اليه لا تنفع عبادته شيئا ان يكون  
 حراما يعاقبون عليه قلنا لا يعجب  
 بالنسبة اليه تعالى يفعل ما يشاء  
 واعتناهم على الحرام لموسميا شرهم  
 أسبابه ويؤمن المعتزلة أن المتعذى  
 بالحرام قطع طول عمره برزقه الله  
 أصلا وهو مخالف لقوله تعالى  
 وما من دابة فى الارض الا على  
 الله رزقه انه تعالى لا يترك ما خير  
 بأنه عليه (سبح) تعالى (الهيابة  
 والاضلال) وهما (خلق الضلال)  
 وهو الكفر (وخلق) (الاخذاء)  
 وهو الايمان قال تعالى ولو شاء  
 الله لبلغكم امة واحدة ولكن  
 يضل من يشاء ويهدى من يشاء

(الخ) تفريع على قول المصنف من علمونه هو ما الخ (قوله ما زال يعين الرضا) أى  
 قرر بالعين بالرضا أى مسمى ورأيه منه تعالى (قوله لانه لم يثبت عنه حاله كقوله الخ)  
 لاحاجة لهذا التعليل على مذهب الاشعرى بل التعليل الموافق لحدهم أن يقول لأن الله  
 علمونه على الايمان لكن يقال حيث لا معنى لتخصيص أى بكر حيث يتخذ على مذهب  
 الاشعرى من أن المراد ايمان المواقفا ذك كل من علم الله علمونه على الايمان لا يكون كافرا  
 حال كونه (قوله حاله كقوله) أى كسجد ولسم ونحوه (قوله فلا يرضى لعباده الكفر)  
 تقرير للمعاري المذكورة وقوله ولو شاء ربك ما فعلوه دليل لقوله مع وقوعه من بعضهم  
 (قوله وقالت المعتزلة الرضا والمحبية نفس المشيئة والارادة) قال بذلك قوم من الاشاعرة  
 منهم الشيخ أبو إسحق وأجاب هؤلاء عن قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضاه  
 دينيا وشرا على ما عاقب عليه وبأن الرضا العباد من وفق للايمان ولتقضى فقهه ما شققتهم  
 اليه فى قوله عينا يشرب بها عباد الله شيخ الاسلام (قوله أى فلا رزاق غيره) أخذ المحصر  
 من تعريف العرف من مع التاكيد بضمير الفصل (قوله ما ينتفع به فى التقضى بغيره) أى  
 كالباس مثلا وهذا التفسير هو المقول عليه عند الاشاعرة كما قاله الامدلى لا يفسر  
 بعضهم اياه بأنه كل ما يترتب به الحيوان من الاغذية والاشربة (قوله خلافا للمعتزلة) أى  
 لانهم عزفوه بجملة والمطلوب لا يكون الا حلالا (قوله فى الجمله) اغما قال فى الجمله  
 لأن الرزق عندهم قسمان كإمرأ كان يحب فهو من العبد وما كان يفرغ فبهم فهو من  
 الله تعالى (قوله لموسميا شرهم أسبابه) أى كالتعجب والسرقة (قوله ويؤمن المعتزلة  
 الخ) يريد علينا نظيره وهو أن من ولد ولم ينتفع بشئ الى أن مات الى آخر ما يتناهى به من  
 الكمال الآن يقال دلت النصوص على أن من استغنى بشئ كان رزقا وكان رزقه الله  
 تعالى فثبت على قولهم المخالفة فى الصورة الموردة عليهم بخلاف الموردة علينا لانه لم ينتفع  
 بشئ اه سم (قوله بيده الهداية) أى يبد ذلك لا غيره (قوله والداعية الى الطاعة)  
 أى الرغبة لها قال شيخ الاسلام أراد الداعية الناشئة عن سلامة الاسباب مع أنه لاحاجة  
 لذكرها لهم من خلق القدرة القاهرة للخلق ولهذا لم يذكرها المحققون اه (قوله وقال  
 امام الحرمين خلق الطاعة) أى لا خلق القدرة لان القدرة الحادثة لا تأثير لها والطاعة  
 هيئة موافقة لامر الله شيخ الاسلام (قوله وأخره) بوزن درجة أى آخر عمره فقول

من يشاء الله يضلله ومن يشاء الله على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة انه سبحانه لا يعبد مدى نفسه ويضلها بناء على قولهم  
 انه يخلق أفعاله (والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة وقال امام الحرمين خلق الطاعة) وانخلنا من هذه فهو خلق  
 القدرة على المعصية والداعية اليها واتفاق المعصية (والله قد ما يقع عند صلاح العبد آخره) بأن تقع منه الطاعة دون  
 المعصية

الشارح بأن تقع منه الطاعة دون العصية أى فى آخر عمره وقته لا لقب بما ذكر نسب  
 لخصم كل من والذى ذكر السعد وغيره أنه خلق قدرة الطاعة كالتوفيق شيخ الاسلام (قوله  
 والمجاهيات الخ) جمع لتشمل مفرد ها وصر كها والاختلاف فى بعض دون بعض (قوله  
 الممكنات) خرج به المستحالات كشرىك البارى غلبت مخلوقة (قوله مجمعة) أى  
 مخلوقة تعالى أو جدها بعد أن لم تكن (قوله أى كل ماهية يجعل الجاعل) من قال أن  
 المجاهيات مجمعة أراد أنها محتاجة الى الفاعل فى وجودها الخارجى ولا يخفى أن  
 المجموعية بهذا المعنى من لوازم الماهية الممكنة مطلقا فانها أيضا وجدت كانت متصفة  
 بهذا الاحتياج الى الفاعل فى الوجود الخارجى والمجموعية بهذا التفسير من لوازم  
 الموجود لا الماهية ومن قال ليس بمجموعة أراد أنها فى حد ذاتها لا يتعلق بها جعل  
 جاعل ولا تأثير مؤثر قال فى شرح المواظف قلنا اذا لاحظت ماهية الوجود ولم تلاحظ  
 معها مقهورا أو هالما بعقل هناك جعل اذا مقاربه بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط  
 جعل بينهما فتكون احدا جمعا بمجموعية تلك الأخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل فى الوجود  
 بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره فى الماهيات باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها  
 متصفة بالوجود لا بمعنى أنه يجعل انصافها موجودا بمقتضى الخارج فان الصانع اذا  
 صبح نوى لا يجعل الثوب نوبا ولا الصنع صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصنع فى الخارج  
 وان لم يجعل انصافه موجودا ثانيا فى الخارج فليست الماهيات فى انفسها بمجموعية  
 ولا وجوداتها أيضا فى انفسها بمجموعية بل الماهيات فى كونها موجودة بمجموعية بمعنى  
 انها بالنظر الى انصافها بالوجود بمجموعية وأطال فى ذلك وبالجمله فلا تنافى بين القولين لعدم  
 واردهما على محل واحد وحيث فلا فرق بين الماهية البسيطة والمركبة اذا جموعية  
 بمعنى الاحتياج الى الفاعل فى الوجود الخارجى ثابته لهما معا ويعنى جعل الماهية  
 تلك الماهية منتزعة عنهما معان ان أراد الفارق بين المركبات والبسائط أن المركبات  
 بعد اشتراكها مع البسائط فى الافتقار الى الوجود الى الموجد مقترنة بذواتها الى ضم  
 بعض أجزائها الى بعض بخلاف البسائط كان للفرق وجه وجبه قال فى شرح المواظف  
 ومن ذهب الى أن المركبات مجمعة دون البسائط فان أراد بالجموعية أحد المعنيين  
 يعنى السابقين فذلك باطل لأن المجموعية بمعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا  
 يعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا وان أراد كهاو الطاهر من كلامهم ان ماهية  
 المركب فى حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها محتاجة الى ضم بعض أجزائها الى بعض  
 وهذا الاحتياج الخارجى لا يتصور فى البسيط فهو المركب متشارك فى ثبوت المجموعية  
 بحسب الوجود والحاجة الى التأثير وفى نفي المجموعية بحسب الماهية وبما يترتب  
 بأن المركب مجعول فذا تمع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كان هذا صوابا بلا  
 ريب انتهى (قوله مؤيد من الخ) أشار بذلك الى أن المعجزات متعلقة بحال محدودة

(والنظم واللبس والاكثة) الواردة  
 فى القرآن نحو ختم الله على قلوبهم  
 طبع الله عليها بكفرهم جعلنا على  
 قلوبهم أكنة أن يفقهوه عبارات  
 من معنى تراحد وهو (خلق الضلال  
 فى القلب) كالاضلال (والمجاهيات  
 للممكنات أى حقائقها) بمجموعية  
 بسيطة كانت أو مركبة أى كل  
 ماهية يجعل الجاعل وقيل لأمطلقا  
 بل كل ماهية متفردة ذاتها (وثابتها)  
 بمجموعية (ان كانت مركبة) بخلاف  
 البسيطة (أرسل الرب تعالى رسوله)  
 مؤيد من

(بالمجرات الباهرات) أى الظاهرات (ومن محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بأنه خاتم النبيين) كما قال في كتابه المبين ولكن رسول الله وخاتم النبيين (التي بوث إلى الخلق أحسن) كفى حديث (٢٤١) مسلم وأرسلت إلى الخلق كافة ومن بالانس

والنرجن كالمفسر ثم جازع بلغ في ثوبه نعماني وأوحى إلى هذا القرآن لا تذكره به وفيه أى بلغه القرآن والعلمانية في قوله تعالى نزل الفرقان على عبد ليكون للعالمين نذيرا وصرح الخليلي والتيسقي في الباب الرابع من شعب الإيمان بأنه عليه الصلاة والسلام لم ير إلى الملائكة وفي الباب الخامس عشر بافتكا كهم من شرعه وفي تفسيره الامام الرازي والبرهان النسي حكايه الاجماع في تفسير الآية الثانية على انه لم يكن رسول الله (المفضل على جميع الملائكة) من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا يشركه غيره من الانبياء في ذلك (وبعد) في التفصيل (الانبياء ثم الملائكة) عليهم السلام) فهم افضل من البشر غير الانبياء (والمهجزة) المؤيد بها الرسل (أمر خارق للعادة) بأن يظهر على خلافها كجاء ميت واعداد جبل واخبار الماء من بين الاصابع (مقرون بالصدق) منهم (مع عدم المعارضة) من المرسل اليهم بان لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق (والصدقى للعوى) للرسالة الخرج غير الخارق كطولع الشمس كل يوم والخارق من غير تحدد وهو كرامة الولي والخارق المتقدم على الصدق والمثارة عنه بجائحه عن المثابة العرفية ونحو السحر

لا أرسل لأن المرسل به الشرائع والايان (قوله الباهرات) من بهر اذا غلبه فقول الشرايع الظاهرات أى الغالبات وليس المراد بها الواضحات كما هو ظاهر (قوله ومن بلغ) أى وأتد من بلغ أى من بلغه القرآن (قوله والعالمين) عطف على من بلغ فحقه انما يخص محمد (قوله لم ير إلى الملائكة) الصريح أنه لم ير إلى الملائكة رسالة تكليف بل رسالة تشريف (قوله في تفسير الآية الثانية) أى قوله تعالى ليكون للعالمين نذيرا (قوله فلا يشركه غيره) تقرير على قول المدعى وجب الخ وفي قوله على جميع العالمين ايما إلى ما قبله الا انهم في تفسيره من أن تفضيله عليه الصلاة والسلام على جميع الخلق يجمع عليه وأما محاولة الزمخشري في الكشف في سورة التكاوير فمفضل لجبريل عليه فهو غفلة عن الاجماع المذكور وبه سهل منه كما أشار له بعض المحققين (قوله فمذكور) أى من الصفات الثلاثة (قوله ثم الملائكة) أى خواصهم المعبودة والأرضية وان كان الترازع شنا وبين المعرفة انما هو في المعايير ثم ان الرابع ان عوام البشر افضل من عوام الملائكة وخواص البشر افضل من خواص الملائكة (قوله المؤيد بها الرسل) إشارة إلى وجه التعرض لبيانها (قوله أمر) أى شئ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله في الجبل والعرصا) انما هو بين الاصابع والتروك كالسالك عن القوت المعاد والتروك كالفران (قوله خارق للعادة) أى خارقا لها (قوله والصدقى الذى عوى الرسالة) فيه تشبيه على الاكتفاء بدعوى الرسالة تنزيلا لها منزلة التصريح بالصدقى الذى هو طلب الايمان بالمثل وأصل الصدقى لغة الممارسة والمعارضة ومعناه ان النبى صلى الله عليه وسلم طلب منهم مباياتهم ومعارضتهم له شيخ الاسلام (قوله والخارق من غير تعدي الخ) الخارق في غاية اقسام كاي لم أكتفها عما طاله لانه ان قارن الصدقى بمهجزة أو بمسبة كسليم الجرج على النبى صلى الله عليه وسلم قبل البينة فارها ص للنبوة أى تأسيس لها من أدهت الحائط أى أسسته وبعضهم أدخله في المهجزة وأتأخر عنه جايض جهم من المقابلة العرفية فكرامة فمما يظهر أو يظهر بالاعتدال على بدولى فكرامة أو على بدغيره فمصر أو مخرفة أو استدراج أو شحنة ككل صاحب الحجة وهو ثلثه ولا تازرها أو راهاته كبرى انه قبل المسئلة الكذاب ان محمدا كان يضع يده على عين الاعى فيصبر فان كنت نبيا فاقبل منه فقال اتوني بأع فوجد هناك أعور فوضع يده على عين الاعور فعميت البصيرة وروى أنه دعا لاهورا أن تصبر عينه العوراء بمسبة فمشارت البصيرة عوراء ومن شرط المهجزة أن تكون موافقة للدعوى فلو قال مجتزى أن أحسن ميتا ففعل خارقا آخر لم يدل على صدقه وان لا يكون ما أذاعه وأطهره ومكذبا له فلو قال مجتزى ان غلق هذا الضب فطق بأنه كاذب لم يدل صدقه ولا يشترط تعيين المهجزة فلو قال ألقى بحارق ولا يدري غيرى على الايمان بمنته كفى اه شيخ

والشعبه من المربى البسم اذا لمعارضه بذلك (والايمان تصديق القلب) أى يعامل بحجى الرسول به من عند الله ضرورة أى  
الاذعان والقبول والتكليف بذلك وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليفى بأسبابه كالقائه  
الذهن وصرف النظر وقبضه الحواس ورفع الموانع (ولا يمتنع) التصديق المذكور فى الخبر روجه من عهدة التكليف بالايمان  
(الامع التلقظ الشهادتين من القادر) عليه الذى جعله الشارع علامة لتألى التصديق الخفى عنا حتى يكون المناقض مؤمنا  
فما شئنا كفر عند الله تعالى قال تعالى (٣٤٢) ان المناقضين فى الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا (وهل التلقظ)

بالذكر (شرط) للايمان  
(أوشمار) منه (فيه تردد) للعلماء  
(والاسلام) أعمال الجوارح من  
الطاعات كالتلقظ بالشهادتين  
والصلاة والزكاة وغير ذلك (ولا  
تعتبر) الاعمال المذكورة  
الخروج راجع من عهدة التكليف  
بالاسلام (الامع الايمان) أى  
التصديق المذكور (والاحسان  
ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن  
ترآه فانه رآك) كذا فى حديث  
العصميين المشغل على بيان  
الايمان بأن تؤمن بالله وملائكته  
وكتبه ورسله واليوم الآخر  
وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان  
الاسلام بأن تشهد أن لا اله الا الله  
وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة  
وتؤتي الزكاة وتصورهم مضافان  
وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا  
هذا لفظ رواية مسلم وفيها تقديم  
الاسلام على الايمان عكس رواية  
الضارى التى تبعها المصنف لانها  
على ترتيب الواقع وتأخير الاحسان  
عنه ابراهم راقبة الله تعالى  
فى العبادات الشاملة لهما حتى تقع

الاسلام (قوله والشعبه) وهى خفة البدمع اخفاء وجه الحيلة (قوله اذا لمعارضه  
بذلك) أى عاذ كمن للسر والشعبه (قوله ضرورة) أى يعامل ضرورة كالتوحيد  
والنبوة والبعث وفرض الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج (قوله أى الاذعان  
والقبول) نفسه والتصديق القلب (قوله والتكليف بذلك) مبتدأ خبر قوله بالتكليف  
بأسبابه وبالجملة جواب عما يقال ان التصديق الذى هو احدث فسمى العلم من الكيفيات  
النفسانية دون الافعال الاختيارية فكيف يكلف تخصيصه وتقرير الجواب أن تخصيص  
تلك الكيفية اختيارا لا يكون باختيار مباشرة الاسباب المذكورة والتكليف بها التكليف  
بذلك فالتكليف بالايمان تكليف بأسبابه لا يقال بل هو تكليف به لتفسيره بالاذعان  
والقبول ومما فعلان لا تمنع أنهما فصلان بل هما ككفتين للثمن كما ذكره السعد  
التفتازانى شيخ الاسلام (قوله وهل التلقظ شرط أو شرطه تردد) جهوزا لمحققين على  
الاول وعليه ظاهر ادائه أنه شرط لا جزء احكام المؤمنين فى الدنيا على الضاد على التلقظ  
بالشهادتين قوارن ومناكحة وغيرهما وأزم القائلون بهذا القائلين بالثانى بأن من  
صدق قبله بخل قبل اتساع وقت التلقظ بالشهادتين يكون كافرا وهو خلاف الاجماع  
على ما نقله الامام الرازى وغيره ويجب بأن هذا الالتزام انما يمتنع على من أطلق الشرطية  
دون من قيدها بالقادر وتظهر غررة الخلاف فى صدق قبله وليتلفظ بالثمن اذ ين مع فتنه  
من التلقظ بهما ومع عدم مطالبته به فانه مؤمن عند الله على الاول دون الثانى وان كان  
كافرا عندنا على ما فاه الشيخ الاسلام (قوله كالتلقظ بالشهادتين) فيه إشارة الى أن المراد  
بالجوارح ما يمتنع الا القول (قوله كذا فى حديث العصميين) إشارة الى أنه دليل لما ذكر من  
تقديم الايمان والاسلام والاحسان (قوله لانه على ترتيب الواقع) أى لان الايمان  
يقع أولا ثم الاسلام (قوله وتأخير الاحسان) مبتدأ خبر قوله لانه كمال الخ (قوله وهو  
مرأية الله تعالى فى اهداة) أى بأن يستشعر أنه بين يدي الله ويستحضر أن الله تعالى يراه  
ومن غررة ذلك وقوع عبادته على الكمال من الاخلاص وغيره وغلبة الحياض الخوف منه  
تعالى حتى فى قوله حتى يقع الخ تعليلية بمعنى كذا (قوله لانه كمال بالقسبة اليهما) أى فيكون  
متأخر عنهما لان كمال الشئ متأخر عنه لانه عامه (قوله بناء على زعمهم أن الاعمال جزء)  
أى فاذا صدق ولم يعمل خرج عن الايمان بعدم الاعمال ولم يدخل فى الكفر لوجود

على الكمال من الاخلاص وغيره لانه كمال بالقسبة اليهما (والفسق) بأن ترتكب الكبيرة (لايزيل الايمان) التصديق  
خلافه للمعتزلة فى زعمهم أنه يزيله معنى انه واسطة بين الايمان والكفر بناء على زعمهم أن الاعمال جزء من الايمان (ولمست مؤمنا  
فاسقا) بأن لم يلب (تحت المشقة) أما أن يعاقب (بإدخاله النار) ثم يدخل الجنة) لمونه على الايمان (ولما أن يسامح) بأن لا يدخل  
النار (بمجرد فضل الله أو) بفضل له (مع الشفاعة) من النبي صلى الله عليه وسلم قال لقننى عياض وغيره أو بمن يشاء الله

وتردد التورى في ذلك قال والدا المختلف لانه لم يرتصر في ذلك ولا يتبعه حال وهي في اجازة الصراط بعد وضعه ويلزم منها التباين  
التاورى زعمت المعتزلة انه يخلد في النار ولا يجوز المعفو عنه ولا الشفاعة (٢٤٣) فيه (وأول شافع وأولاه) يوم للقيامة (حبيب الله

التصديق) قوله وتردد التورى في ذلك أى فيما قاله القاضي ضياض وغيره (قوله لم يرتصر) يرتصر بذلك أى بالشفاعة عن نبي الله غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهي) في اجازة الصراط ضعيه يعود ذلك شافعي عدم دخول النار وقوله في اجازة الصراط أى انه ينشق له في كونه يجوز ويلزم منها أى من الاجازة العلة من النار (قوله وزعمت المعتزلة الخ) مقابل لقوله تحت المشيئة (قوله أنه يخلد في النار) قد يقال لهم كيف هذا مع قولكم انه واسطة بين المؤمن والكافر الآن يقولون عذابه دون عذاب الكافر المحض فليأتنا وأجبت المعتزلة بقوله تعالى ما للظالمين من حسبي ولا نصيب يطاع ونصه الاشاعر بما لا يكتفاه جليلين الادلة (قوله مشفع) أى مقبول الشفاعة (قوله وله شفاعات) أى خمس كما ذكرنا وقد اجمعهم اثنين الاولى في تصفيف عذاب القبر والثانية في تصفيف العذاب عن بعض الكفار ولا يرتضى منهما على الشارح لان كلامه تبع المصنف في الشفاعة العامة يوم القيامة والاولى من هاتين في العوزخ لا يوم القيامة والثانية خاصة بأن طالب حكماء في الاخبار (قوله ويشاركه فيها الانبياء والملائكة والمؤمنون) استثنى منه القاضي ضياض من فيه فقال ذكرتم ان ايمان فقال ان الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يموت أحد الا بأجله) أى في أجله والابل له اطلاقان أحدهما الوقت الذي يكون فيه الانسان حينما من أول ولادته الى آخر عمره والثاني وهو المراد هنا هو ما ذكره الشارح ومن الادلة على انه لا يموت أحد الا بأجله قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والعطف في قوله ولا يستقدمون على الجمل الشرطية لا الخبرية اذا تقدمت على الاجل، ويجوز لا يتصور ومن يمه على هذا العطف المولى سعد الدين (قوله وزعم كبريس المعتزلة الخ) اخبروا باخبارهم ان أحب أن يسقط له في رزقه فبأس أى زاده في أثره فحصل رجه وخبرنا المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول رب طاني وقتني وقطع أجبي وأجيب عن الاول بأن الزيادة مقبولة اما بالبركة في الاوقات بأن تصرف في الطامان وهو الاصح واما بأنها زيادة بالنسبة الى العصف التي تنكها الملائكة من الرزق والعمل والابل وغيرها بالنسبة الى عمله تعالى واما بقاء ذكره لاجل بعده وكأنه لم يمت جهاهين الادلة وعن الثاني بأنه مستكمل في اسناده بتقدير حصته فهو محمول على مقتول مسبق في علم الله انه لو لم يقتل لاعطى أجلًا زائدًا اذ عني قولنا الملت مقتول بأجله ان قتله بقتل الله لا بفعل القاتل وانه لو لم يقتل لم يقطع عونه في ذلك الوقت ولا يجاهيه فيه ووضح من هذا ان يقال انه محمول على الاجل الموهوم للمقتول شيخ الاسلام (قوله والنفس باقية) المراد بالنفس هنا الروح كما يؤخذ مما يأتي (قوله قيل تفي الخ) أى أخذنا ظاهر قوله تعالى كل من علمها فان (قوله) ينج العين وسكون الجسيم أى ثم وحدة وقد تبدل ميا وسكى العيان تلبث العين مع الباء

محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم أنا أول شافع وأول مشفع رواء الشيطان وهو أكرم عند الله من جميع العالمين وله شفاعة عليا أعظمها في تحصل الحساب والاراحة من طنول الوقوف وهي مختصة به بالثانية في ادخال قوم الجنة بغير حساب قال التورى وهي مختصة به بما يشار وتردد ابن دقيق العصف في ذلك ووافقه والد المصنف وقال لم يدفعه شئ الثالثة فحين احقق النار كما تقدم الرابعة في اخراج من أدخل النار من الموحدنين ويشاركه فيها الانبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها ويجوز التورى اختصاصه به ولا يموت أحد الا بأجله وهو الوقت الذي كتب الله في الازل اتمهائه حسانه فيه بقتل أو غيره وزعم كبير من المعتزلة ان القاتل قطع بقتله أجل المقتول وأمه لو لم يقتله لعاش أكثر من ذلك والنفس باقية بعد موت البدن) منعها او معدية (وفي فائتها عند القيامة تردد) قيل تفي عند النخبة الاولى كغيرها (قال الشيخ الامام) والد المصنف (والاظاهر) انها (لا تفي أبدا) لان الاصل في بقائها بعد الموت استقراره (وفي عجب الذنب) ينج العين وسكون الجسيم هل يلى (قولان) المشهور منهما أنه لا يلى لحديث العصم ليس من الانسان شئ الا

عنه ما احدثا وهو عجب الذنب منه مركب الخلق يوم القيامة وفي رواية لمسلم كل ابن ادم بما كره القرب الا عجب الذنب



منه خلق ومنه يركب وفي رواية لأحمد وابن حبان قيل وها هو باصول الله قال مثل حبة خرد لم منه تشقن فهو في أسفل الصلب  
عند رأس العصم يشبه في المثل حمل أصل الغنمين ذوات الأربع (قال المزي في التصحيح) أنه (عليه السلام) قال تعالى كل شئ  
هالكة الا وجهه (وقال الجديث) المد كودانه لا يلبس بالتراب بل ياترابع كايتم الله صلب الموت بلامك الموت (وحقيقة روح)  
وهي النفس (ليست كما علم على محمد صلى الله عليه وسلم) (٤٤) وقد سئل عنها العدم نزول الامر بها فقال تعالى ويستأنفون من

الروح قبل الروح من أمر ربي  
(فكيف) فمن (عنها) ولا تعبر عنها  
بأكثر من موجود كما قال الشيخ  
الطيفي وغيره والخالفون فيها  
اختلفوا فقال جمهور المتكلمين  
انها جسم لطيف مشتبه بالبدن  
اشبهت الماء بالعود الا خسر وقال  
كثير منهم انها عرض وهي الحياة  
التي صار البدن بوجودها حيا  
قال السهروردي ويدل لذلك  
وصفها في الاخبار بالهيبوط  
والروح والتردد في البرزخ وقال  
القلاسفة وكثير من الصوفية انها  
ليست بجسم ولا عرض وانما هي  
جوهر مجرد قائم بنفسه غير متغير  
متعلق بالبدن للتدبير والتعريف  
غير داخل فيه ولا خارج عنه  
(فكرامات الاولياء) وهم  
العاقلون باقية تعالى  
المواظبون على الطاعات المجتنبون  
للمعاصي المعرضون عن الانهماك  
في اللذات والشهوات (حق) أي  
جائز وواقعة كبريان التلبيك كتاب  
عمر ورثته وهو على المتبالي بالدينة  
بجيشه بها فندى قال لامير  
الجيش بإسارية الجبل الجبل  
يخذوا له من وراة الجبل لكم

والميم قضيت لغات شيخ الاسلام (قوله منه خلق) أي في ابتداء وجوده ومنه يركب  
أي في المعاد (قوله وهي النفس) إشارة إلى ان معنى النفس والروح شئ واحد خلافاً لمن  
يقول انها غير النفس ويقول النفس أمانة بالسوء والروح أمانة بالخير وإن الروح  
لا تشاركه عند النوم والنفس مختلفة والحال انهم ما واحد وإن صفاتها تتفاوت فتكون  
أمانة ولواسة وملهمة ومطمئنة وراضية ومرفضة وكاملة (قوله وانما تتفاوت فيها الخ)  
اعترض عليهم بالآية وأجابوا بأن الله قد قال وفيهم من ان لم يجب عن الروح فهو يبي  
يجب لأن الله تعالى لم يأت في قوله الحكيم انما هو لتصدق ما في كتبهم مما قالوا الا انه  
لا يمكن ان تعرض فيها وإن السؤال عنها كان سؤال تعجب وتقاط. اذ الروح مشتركة بين  
روح الانسان وجبريل وميكائيل أي يسمى بها وصف من الملائكة والقرآن عيسى بن  
مريم فلما جاب عن واحدتها قالوا انه لم يرد هذا اعتنائهم بها الجواب بمجمل كما هو الجواب  
(قوله قال جمهور المتكلمين الخ) قال النووي في شرح مسلم انه الأصح عندنا حينئذ  
(قوله وانما هي) وهو الخ) الفرق بين الجسم والجوهر ان الجوهر بسيط والجسم مركب  
(قوله مجرد) أي لا مادة له (قوله قائم بنفسه) صفة كالحق فهو يتصرف بمعامل التزام  
قوله جوهر بقوله جسم يمكن أي سبحانه تعالى اليه علمهم فليس المراد معرفة ذاته تعالى  
وصفاته على ما هي عليه في الواقع لأن ذلك خارج عن طرق البشر (قوله المواظبون على  
الطاعات) أي الواجبة والمستدبة سبحانه يمكن (قوله المجتنبون للمعاصي) أي من كبار  
وصفات (قوله المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات) أي المستأذات  
والشبهات فهما صمدان بمعنى اسم المفعول وقوله المعرضون أي يتلوهم وان تناولوها  
بأيديهم (قوله أي جائزة وواقعة) أي ولو بأخبارهم وطلبهم قاله شيخ الاسلام (قوله  
ولا يفتنون الى نحو ولدون عاقل وقلب جاد بهمة) أي كما وقع صالح وموسى عليهم الصلاة  
والسلام فإن صالحاً أخرج الناقصين فخره بأذن الله عز وجل وموسى انقلب العصا  
يده حمة بأذن الله تعالى (قوله قال المصنف وهذا حق الخ) كأنه تبرأ من عهده فقد قال  
الزركشي ليس الامر كما قال بل هذا الذي قاله القشيري مذهب ضعيف والجمهور على  
خلافه وقد أنكره عليه حتى ولده ابو نصر في كتابه المرشد وامام الحرمين في الاوشاد  
والتنوير في شرح مسلم فقال الكرامات بقوله فيخوارق العادات على اختلاف أنواعها  
ومنعه بعضهم وادعى انها تخص بمثل اجابة دعاء وهذا غلط من قائله وانكار للنفس

العدو هناك وجماع سارية كلامه مع بعض المأذنة وكثير بخلافه من غير تضرب وغير ذلك مما وقع للصعابة  
وغيرهم (قال القشيري ولا يفتنون الى نحو ولدون والد) وقلب جاد بهمة قال المصنف وهذا حق يخص قول غيره ما جاز أن يكون  
مجزئاً لثبتي جاز أن يكون ذكر اسمته لولا لافوق بينهما الاتصاف

ومنع أكثر الله تعالى الخوارق من الأولياء وكذلك الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني قال كلما جازت قدره مجزئتي لا يجوز ظهوره وكرامة لولي وانما بالغ الكرامات اجابة دعواه ووقفاة ما في يديه من غير توقع المياه وبعود ذلك لا ينقطع من غير العادات (ولا تكفر أحماس أهل القلعة) يحققه كشمكري صفات الله وخلقه أفعال عباد وجواز رؤيته يوم القيامة وثمانين كفرهم بأمان خروج يدته عن أهل القلعة كشمكري حدوث العالم والبعث والحشر الأجسام والعليا بالبرهان فلا تراعى كفرهم لانكارهم بغير ما علم يحيى الرسول به ضرورة (ولا يجوز) نحن (الطور على السلطان) وجوزت المعرفة انقرو على الجائر لا نزعاه بالجور عندهم (ونعتقد أن عذاب القبر) هو للكفر والفاسق المراد تعذيبه بان ترد الروح الى الجسد أو ما في منته (وسؤال المكيين) منكرو تكبير المعبود بعد دعوته الى الله عن ربه ودينه وفيه فيصيبها ما يوافق (٣٤٥) ما ماتت عليه من إيمان أو كفر (والحشر)

الفتاوى بان يصيبهم الله تعالى بعد قيامهم ويجمعهم للعرض والحساب (والصراط) وهو جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف يمر عليه جميع الخلق فيوزن به أهل الجنة وتزل به أقدام أهل النار (والمران) وله لسان وصكفتان يصر فيه بمقادير الاعمال بأن توزن حصصها (حق) للتصويع الواردة في ذلك قال تعالى وحشرناهم فلم تغادرهم أحدًا ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وقال صلى الله عليه وسلم عذاب القبر حرق ويز على قبرين فقال انهما البعدان وقال ابن العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أناه لم يكن فقدها فيقول لانه ما كنت تقول في هذا الذي محمد فاما المؤمن فيقول أتمم الله عبادته عبد الله ورسوله الى أن قال وأما الكافر أو المنافق فيقول لا أدري الخ ورواهما الشيطان وغيرهما في

بل الصواب بانهم لا يقلب الا حيا ونحوه وعن تبع القشيري شيئا حافظه عن الشهاب ابن جبر في شرح البخاري فقال وهذا أي ما قاله القشيري أحد المذاهب اذ شيخ الاسلام (قوله) ومنع أكثر المعرفة الخوارق أي ظهورها واثباتها وقوله من الأولياء متعلق بظهور المقدر (قوله) أو ما قاله الخ أي مصادفته عند الحاجة اليه (قوله) كشمكري صفات الله الخ أي منكمري زيادتها على الذات ويقولون انه عالم قادر مريد الخ لكن بذاته لا بصفات زائدة على الذات وأما المسكرون كونه علما أو كونه مريدا لملاهم كفار وكلمة ربي محله (قوله) ومنهم كفرهم إشارة الى ان في المسئلة خلافا وان أوهم كلام المصنف فيه شيخ الاسلام (قوله) ونعتقد ان عذاب القبر أي وكذا انعيم المؤمنين الطامع وقوله عذاب القبر يري على القالب ان عذاب غير المعبود ككفر بربك والمأ كولا كذلك وليس ذلك بعدا في قدرته تعالى ومثله با في قول الشارح الا في المعبود شيخ الاسلام (قوله) وسؤال المكيين اية في منه الشهد لطبر مسلم انه مثل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كفى بدارقة السوف شاهدة شيخ الاسلام وبقت مستنبتات أخر ذكرها العلماء وهي: ١. عبودية (قوله) منكرو تكبير قبل هما اسما ملكي المذهب وأما الطبع فلكاه بشر وبشر شيخ الاسلام (قوله) بان يصيبهم الله تعالى هذا هو البعث وقوله ويجمعهم هو الحشر قال الشارح أنا والى ان مراد المصنف بقوله والحشر ما يشه البعث (قوله) وتزل به أقدام أهل النار أي من كفار ونسفة (قوله) بان توزن صحيفاه أو يتحسم الاعمال وتوزن حقيقة أو وزن الشخص نفسه والوزن المذكور لظواهرها وطه والعدل والاخلاقه تعالى غنى عن ذلك (قوله) وتولى عنه أصحابه هذا جري على القالب (قوله) ما كنت تقول في هذا الذي محمد الخ يحتمل انه صلى الله عليه وسلم يحضر ويكون الاشارة اليه حقيقة ويحتمل غير ذلك (فائدة) ورد في بعض الطرق ان سؤال المكيين بالسراي والفاظ سؤالها على هذا القبط أثره

رواية أبي داود وغيره فيقولان لمن ربك وما ديتك ٤٤ باني في وما هذا الرجل الذي يصيحكم فيقول المؤمن وفي الله ودين الاسلام والرجل المبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول الكافر في الثلاث لا أدري وفي رواية للترمذي يقال لاحدهما المنكر ولا آخر التكري وفي رواية للبيهقي فيأية منكرو تكبير وفي الصحيحين أحاديث تحشر الناس حفاة مشرقة اعترلا أي غير عتيقين وأحاديث يضرب الصراط بين ظهري جهنم ومرور المؤمنين عليه متقاتلين وأنه مزلة أي تزل به أقدام أهل النار فيها وفي مسلم عن أبي سعيد الخدري بلقي انه ادق من الشعر وأحتمل البيهقي وروى البزار والبيهقي حديث يوثق بآب آدم فيوقه بين كفتي المران الخ (والجنة والنار مخلوقتان اليوم)

يعني قبل يوم الجزاء للتصوم الخالصة على ذلك فهو أعذب للمتقين أعدت للكافرين وقصة آدم ونحوها في أسكنها الجنة وأخرجهم منها بالردة وزعموا كبر المعزة أنهم أجمعوا خلقان يوم الجزاء (ويجب على الناس نصب امام) يقوم بمصالحهم كسد الثغور وتجهيز الجيوش وقهر المغلبة والمصلحة وقطاع الطريق وغير ذلك لا يجمع العصاة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حتى جعلوا لهم الزواحيب وقدموه على هفنه صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك (ولو) كان من نصب (مفضولا) فأن نصبه يكتفي في الخلق عن عهدة النصب وتبيل لابل تعيين نصب الفاضل وذهب الخوارج إلى أنه لا يجب نصب امام والا ماضيا إلى وجوبه على الله تعالى (ولا يجب على الرب سبحانه شيء) (٢٤٦) لأنه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شيء وقالت المعتزلة يجب

أترح كاره سالحين (قوله يعني قبل يوم الجزاء) أي ومخلوقتان قبل آدم أيضا يحمل الجنة فوق السماء السابعة عند سدرة المنتهى والناس في الأرض السابعة قال سعد الدين التستاراني والحق الوصف (قوله ويجب) أي شرعا لا عقلا وقوله على الناس أي أهل الحل والعقد وقوله على الناس أي لأعلى ألقه كما يفعله الامامية وهم طائفة من الشيعة (قوله) لأنه خالق الخلق (الخ) أي أنهم عليهم باخراجه من العدم إلى الوجود فكيف يجب لهم عليه شيء بل إن أنهم عليهم ففضلهم وإن منعهم فبعدمه وأما قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فليس مما نحن فيه إذ الخلد احسان وتفضل لا يوجب الزام على ان الوجوب في ذلك انما نشأ من وعدة بذلك ان الله لا يخلق المعاد (قوله بأن يفضل عباد (الخ) الباء للتصوير فاللفظ هو الفعل الذي يعلم الله أن العبد يطيع عنده (قوله بحيث لا يغتفون إلى حد الانبياء) أي في كل من الطاعة والمعصية والاضافة في حد الانبياء (قوله هو لصحيح) أي مع القولين المذكورين والتصحیح من عندنا به كما يظهر والحق التوفيق كما قال في المواقب وصرح به السعد وقال وهو ما اختاره امام الحرمين وعمله بأنه لم يبدل فاطع جمع على تعيين أحدهما وقوله وقيل لا يعدم الجسم أي فيكون المعاد المألوف شيخ الاسلام (قوله ونعتقد ان خبر الامة بعد نبينا أبو بكر (الخ) اختلف في هذا الترتيب هل هو قطعي أو ظني وبالأول المشار إليه بقوله لاطباق السلف (الخ) قال الأشعري وبالأخرى قال أبو بكر الباقلاني وفضل سائر الانبياء على أبي بكر معلوم بما رتب الفضل بين نبينا وسائر الانبياء والملائكة وأما فضله على الامم فظاهر لأن هذه الامة خير الامم بنص القرآن وهو خير هذه الامة فهو خير سائر الامم شيخ الاسلام (قوله من كل ما عذفت به) لعل الصواب حذف كل لانها لم تعذف الا مرة واحدة (قوله الآيات) أي العشرة التي قوله لهم مغفرة ورزق كريم (قوله فقلت وما (الخ) الإشارة إلى ما يابزم المحاربة من الدماء وقوله فقلت دما (الخ) هذه العبارة تؤثر

عليه أشياء تقرب الذم بتركها منها الجزاء أي الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية ومنها اللطف بأن يفضل عبادا ما يترجم إلى الطاعة ويبعدهم عن المعصية بحيث لا ينهون إلى حد الانبياء ومنها الأصل لهم في الدين انما حبس الحكمة والتدبير (والمعاد) انفسهم بأي عود الجسم (بعد الاعداد) بأجزائه وعوارضه كما كان (حق) قال تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده كما بدأنا أول خلق نعيده كما بدأنا كم تعودون وأنكرت الفلاسفة إعادة الاجسام وقالوا انما تعاد الارواح يعني انما بعد موت البدن تعاد إلى ما كانت عليه من التجرد مثلهذا الكمال أو مثلهذا بالنقصان وقوله بعد الاعداد هو الصحيح وقيل لا يعدم الجسم وإنما تفرق أجزاؤه (ونعتقد أن خبر الامة بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو بكر خليفته فمصر

فعمان فعلى أمر المؤمنين رضي الله عنهم أجمعين) لاطباق السلف على خيرتهم عند الله على هذا الترتيب عن وقالت الشيعة وتكرمون المعزة الأفضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم على ومنزهم المصنف عن شواكرهم في أسماهم بما كانوا يدعون به فكان يدعى أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه خلفه في أمر الرعية مع أنه استخلفه للصلاة الناس في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم كانوا الشيوخان ويدعى كل من التلاثة أمراء المؤمنين (ويعتقد براءة عائشة رضي الله عنها من كل ما عذفت به) لتزول القرآن براءتها قال تعالى ان الذين جاؤا بالفتن الايات (وتحذف عما جرى بين العصاة من المنازعات والمحابات التي قل بسببها كثير منهم فقلت دما مظهر الله منها أي دناء

فلا تفلتوا بها السنن (وزي الكل ماجورين) في ذلك لانه من في الاجتهاد في حكمة طلبة المصيب فيها اجران على اجتهاده وامانه وللخطيئة اجر على اجتهاده كما ثبت في حديث الصديق ان الحليم اذا اجتهد فاماب فيه اجران واد اجتهدا خطأ فله اجر (و) نرى (ان الشافعي) امامنا (وما لكا) شعبه (واباحنقة والسفيان) الثوري وابن عيينة (واحد) بن حنبل (والاوزاعي واحق) بن راهوية (وداود) الطاهوي (وسائر ائمة المسلمين) أي باقهم (على مدى من رسم) في العقائد وغيرها والالتفات لمن تكلم فيهم بما هم يرون منه قال المصنف وقول امام الحرمين ان المحققين لا يقعون في ظاهرها وزنا ولا خلافهم لا يستبرح بحسبه عند ابن حزم وامثاله وأما دفعنا ذلك الله ان يقول امام الحرمين أو غيره ان خلافه لا يقع فلو كان جلال من جبال العلم والدين في من سدا انظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة بأقوال الصحابة والتابعين والقدرة على الاستنباط بما يعظم وقعه وقد صرحت كنيه وكثرة اتباعه وذكر الشيخ ابو اسحق الشيرازي في طبقاته من ائمة المتبوعين في القروع وقد كان شهورا في زمن الشيخ وبعده بكثرة تلاميذه في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق (٣٤٧) وفي بلاد المغرب (و) نرى (ان اماما الحسن)

عن سيدنا عمر بن عبد العزيز (قوله فلا تلوث بها ألسنتنا) أى بأن تقول الحق مع  
فلان دون فلان (قوله ان الحاكم اذا اجتهد) أى صرید الحكم الخ (قوله على هدى  
من ربهم) أى ما هم عليه دين الله تعالى فى حقهم وحق ناصبهم (قوله فى بلاد فارس  
شيران) بأضافة فارس الى شيران كما تقول اقليم مصر (قوله و هو من ذرية نبي موسى  
الاشعري الصباي) أى ينمو بينه غلته رجال (قوله مقوم) بصيغة اسم المفعول أى  
مستقيم لا عوج فيه وهذا قال الشارح فانه خال الخ (قوله والتبرى من النفس) أى  
من شهواتها (قوله أى انكم على الناس) أى أعلنهم (قوله حمل خنى) أى  
عن العيون بجزان وفى أى تام شرعى (قوله كلام موقوف) بأضافة كلام الى ما بعده  
(قوله فردهم الى القاضي) هو القاضي اسمعيل المالكى مكث اطلق فيهم ثلاثمائة  
سنة واجتمع لهم من الجاء والمال ما لم يجتمع لاهل بيت غيره حتى قيل انه كان لهم  
موضع واحد نحو خمسمائة نسيان ومن القاضي اسمعيل المذكور يوماعلى المبرد فلو اراه  
فام الله وقسل يده ثم أُنشد

كريم اذا ما أتى مقبلا • حللنا الحيا واستدربنا القياما

فلا تشكروني قياساً به • فان الكريم يحيل الكراما

(قوله في الجملة) أي لان فيما قبله ما لا يضر جهله في العقيدة وهو قليل كالغناضه بين

أما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على السلس فوقف على مئاة فقال ما أقرب ما تقرب به  
تقربون إلى الله سبحانه وتعالى فقلت هل خفي عيذان وفي فؤادي وهو يقول كلام موفق والله ولا التفات لمن رماهم في جحلة  
الصوفية بالزندقة عند خليفة الملعان حتى أهرضرب أعناقهم فأمسكوا الألبند فانه نستر بالحقه وكان يفتي على مذهب  
أبي ثور شخه ويدلهم الطبع فتقدم من آخرهم أبو الحسن النوري للسياق فقال لم تقدمت فقال أوثر أصحابي بحيلة ساعة  
فيث وأنتهي الخليفة فتردهم إلى القاضي فسال النوري عن مسائل فقهية فأجابها عنهم قال وبعد فان الله عبادا  
إذا قاموا فاما والله وإذا تقروا فظفر الله إلى آخر كلامه فيكي القاضي وأرسل يقول الخليفة ان كان هؤلاء من زنادقة فما  
على وجه الأرض مسلم نفي حيلهم وجههم الله وتضعاهم ثم قتل من الصوفية الحسين الخلاج في سنة تسع  
وثلاثمائة من سني الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر القنصدر (وعما لا يضر جهله) في العقيدة بخلاف ما قبله  
في الجحلة

(وتنفع معرفته فيها ما يذكر الى الخلق وهو (الاصح) الذي هو قول الاشعري وغيره (أن وجود الشيء في الخارج واجب) كان وهو الله تعالى أو كذا وهو الخلق (عنه) أي ليس زائد عليه (وقال كثيرنا) أي من المتكلمين (غيره) أي زائد عليه بأن يقوم الوجود بالشيء من حيث هو أي من غير اعتبار الوجود والعدم (٣٤٨) وإن لم يخل عنهم ما أشار بقوله من إلى قول الحكماء أنه عنه في الواجب وغيره

الخلق الأربعة شيخ الاسلام (قوله وتنفع معرفتها) فيه أن يقال أنه حديث بضيق بجهله ويحاج بأن المراد تنفع معرفته باعتبار معرفة اصطلاح القوم الذي يؤل أمره إلى العقيدة (قوله أي ليس زائد عليه) أي في الخارج بل ليس الأذات متبعية بالوجود وليس في الخارج أمران (قوله من حيث هو الخ) دفع به هذه الكيفية ما يرد على القول بأن الوجود غير الموجود الذي فزمنه الاشعري حيث جعل الوجود عين الموجود وحاصل ما أورده أن يلزم التسلسل أن قيل قام به اعتبار انه موجود أو لا قبل الكلام إلى هذا الوجود ولم يحو ولم اجتمع النقصين من قبل بقيامه به اعتبار انه معدوم وحاصل الجواب ما أشار به الشارح (قوله الممكن الوجود) قيد به قصر ير محل النزاع والافالمسجل الوجود كذلك إلا أن الخلاف وافق على نفي كونه شيئاً أو ذاتاً فليس من محل النزاع (قوله ليس بشئ) أي لا شيء هو الموجود (قوله وإنما يتحقق بأي في الخارج) (قوله حقيقة متفقرة) أي في الخارج منعك عن صفة الوجود واضح القائل بل وإنما قولنا شيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون وبأن المعدوم معلوم مقبولة كل مقبولات فالمعدوم ثابت ورده الأول بأن إطلاق الشيء على ما ذكر باعتبار ما يؤل إليه والثاني يمنع الكبرى إذ لا يلزم من القبيز الثبوت والالزام ثبوت المحال لأنه مقبوز عند العقل (قوله في اسم الله) أي الخلافة خاصة (قوله ان مدلوله الذات من حيث هي) حاصله ان المراد من اسم الله المدلول ومن معناه الذات فالاسم هو المسيح والقائل بأنه غيره أو راد الاسم اللفظ بالمسيح الذات وأنت غير بأن الخلاف في ذلك حديث خلاف لفظي شيخ الاسلام (قوله بخلاف غيره كالعالم الخ) أي فليس هو المسيحي عند الاشعري بل هو غيره أن كان صفة فصل كالخالق ولا هو ولا غيره ان كان صفة ذات كالعالم (قوله قدلول الذات باعتبار الصفة الخ) هذا يدل على أن اسم الله جامد لا دلالة له على زائد على الذات وهو القول الرابع كاعتقده (قوله والاصح ان المرء يقول أنا مؤمن من شاء الله تعالى) هذا ظاهر على مذهب الاشعري فإنه يعتبر إيمان الموافقة وأما غيره فان أراد بالنظر الى الخلق فسلم وان أراد بالنظر الى الحال فلا ويحتمل قول الشارح المحبط لقبله الخ لا يظهر على مذهب الشيخ الاشعري قتأمل (قوله نحو قائل من سوء الخلق المجهولة) أي ونحوه كدفع تركية النفس والتبريد كره الله تعالى بقوله لا شك في الحال شيخ الاسلام (قوله المحبط) بالمرتبعة لذلك المشابهة للموت على الكفر وبالرفع تمت الموت المير كور شيخ الاسلام (قوله لاهامه الشك الخ) قدر بآن إيهامه الشك لا يقتضي منع ذلك وإنما يقتضي أنه خلاف الأولى وهو كذلك إذ

في الممكن (فعل الاصح المعدوم) الممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء ولا ذات ولا ثابت) أي لا حقيقة له في الخارج وإنما يتحقق بوجوده فيه (وكذا على الآخرة كترهم) أي أكثر القائلين به ذهب كثير منهم وهم طائفة من المعتزلة التي هي أي حقيقة متفقرة (و) (الاصح) أن (الاصح) عن (المسيح) وقبل غيره كما هو المتبادر لفظ التام لا غيرها بلا شك والمراد الأول المنقول عن الاشعري في اسم الله ان مدلوله الذات من حيث هي بخلاف غيره كالعالم فمدلوله الذات باعتبار الصفة كما قال لا يفهم من اسم الله سواء بخلاف غيره من الصفات ففهم منها زيادة على الذات من علم وغيره (و) (الاصح) أن أسماء الله تعالى بوقفة) أي لا يطلق عليه اسم الا يتوقف من الشرع وقأت المعنى يجوز أن تطلق عليه الاسماء اللاحق معناها هو ان يرد بها الشرع وبما الى ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني (و) (الاصح) ان المرء يقول أنا مؤمن ان شاء الله أي يجوز له أن يقول ذلك المشكل على التعليق بل يوزن على الجزم كما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه

(خوفاً من سوء الخلق) المجهولة وهو الموت على الكفر (والعياذ بالله) تعالى من ذلك المحبط لما قبله من الايمان الأولى (لا شك في الحال) في الايمان فإنه في الحال متحقق ليجازم باسقراره عليه الى الخلق التي يرجو حسناتها ومنع أبو حنيفة وغيره أن يقول ذلك لاهامه الشك في الحال في الايمان (و) (الاصح) ان حلاذ الكافر أي ما ألداهم به من متاع الدنيا

(استدراج) من الله حيث يلزم مع علمه بصره على الكفر الى الموت فهي تقية عليه يرد اذبا عذاب وقالت المعتزة ان ائمة يترتب عليها التكبير (و) الاصح (ان المشار اليه بالاله كل مخصوص) المتعلق على النفس وقال أكثر المعتزلة وقبرهم هو النفس لانها المدبرة (و) لا يصح (ان الجوهر الفردي هو الجوهر) (٢٤٩) الذي لا يمتد الى ائمة في الخارج وان لم يرادة

الاباضة مدلى غير وقتي الحكماء

ذلك (و) الاصح (انه لا حال آي

لا واسطة بين الموجود والمعدوم

تخلو بالنقض) أي بذكر الاختلاف

(وامام الحرمين) في قولهما

بعض المعتزلة يثبتون ذلك

كالعلماء والوئية للسواد مثلا

وعلى الأول ذلك ويحتمل من المعدوم

لان امر اعتباري (و) الاصح

(ان النسب والاضافات أمور

اعتبارية) يعتبرها العقل

(لا وجودية) بالوجود الخارجي

وقال الحكماء الاخرى النسبة

موجودة في الخارج وهي سبعة

الابن وهو حصول الجسم في المكان

والتي وهو حصول الجسم في

الزمان والوضع وهو هيئة تعرض

للجسم باعتبار نسبة أجزائه بعضها

الى بعض ونسبتها الى الامور

الخارجة عنه كالقيام والانسكاس

والمكث وهو هيئة تعرض للجسم

باعتبار ما يحيطه ويتصل باحاطه

كالتقصص والتعمم وان يفضل وهو

ثابت الشيء في غيره مادام يؤثر وان

يتفعل وهو ثابت الشيء عن غيره

مادام يثبت كحال المسخن مادام

يسخن والتسخن مادام يتسخن

والاضافة وهي نسبة تعرض للشيء

بالتقياس الى نسبة أخرى كالابوة

الاولى بالخروج كما صرح السعد واما اذا قاله شكافي ايمانه فهو كافر قطعاً قال السعد  
لا خلاف بين الفويقيين في المعنى لانه ان اريد بالابن مجرد حصول المعنى فهو حاصل في  
الحال ولت اريد ما يترتب عليه من النعمة والثمرات فهو في مشتة اقل تعالى ولا قطع  
تخصوله في الحال بل قطع بالحدوث اراد الاول ومن علق اراد الثاني (قوله استدراج) لا  
يخفى ان الملاذ لم يمتد الى نفس الاستدراج بل متعلق الاستدراج الذي هو الاخذ في  
الاطلاق الاستدراج على الملاذ تجوزوا الاستدراج معناه في الاصل طلب التدريج وهو  
التنقل في الدرجات ثم استعمل في معطى التنقل وأويده ما تنقل الكافر فيما ناكديه  
استحقاقه العذاب حيث عدا في كفره مع وصول التمس اليه فهي تقم في صورة نعم فمعاها  
الاشعري فما نظر الى حقيقتها والمعتزة نعم انظر الى صورتها شيخ الاسلام (قوله  
وقال أكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس الخ) ينبغي على ذلك وقوع العذاب والنعم فقدم ان  
العذاب واقع على الروح لكن لما لم يكن التوصل للعذاب الروح الا بالابلام الجسد لكونها  
حاليته عذب الجسد تعالىها (قوله أي لا واسطة بين الموجود والمعدوم) أي لا الشيء  
امان يكون له تختص في الخارج فهو الموجود ولا فهو المعدوم وذلك مقتضى العقل  
(قوله وامام الحرمين) أي في التكامل والافتقار مع عنه في الماداة كما تفهمه انه امدى  
وغیره شيخ الاسلام (قوله والاضافات) عطفه على النسب من عطف انما على العام  
(قوله يعتبرها العقل) يؤخذ من ذلك انها عدمية لان الاعتبار يقتضى بأنها لا وجود لها  
خارجا (قوله بالوجود الخارجي) وأما معنى انتم اليست عدم شيء موجود (قوله وهي  
سبعة) أي من جهة المقولات العشر والثلاث الباقية في الجوهر والكم والكيف ومنهم  
من عدّها سبعة باسقاط الجوهر فله شيخ الاسلام والحاصل ان المقولات عشرة واحدة منها  
جوهرها التسعة اعراض منها سبعة عينية وهي التي ذكرها الشافعي وثان لستانسيتين  
ولذا أسقطهما (قوله وهو حصول الجسم في المكان) أي كون الجسم في مكان لا دخوله  
فيه والانه وفعل حيثئذ (قوله كالقيام) أي قيام اذا كان الجسم متصفاً بان هيمته  
تعرض للجسم باعتبار نسبة أجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرأس الى الرجلين ونسبتها  
الى الامور والخارجة كنسبة الرأس الى جهة العلو ونسبة الرجلين الى جهة السفلى  
وقوله والانسكاس أي قيام اذا وضع الجسم على الانسكاس بأن كانت رأسه أسفل ورجلاه  
أعلى فان هيمته تعرض للجسم باعتبار نسبة أجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرجلين  
الى الرأس ونسبتها الى الامور والخارجة كنسبة الرجلين الى العلو والرأس الى السفلى  
(قوله ويشغل بانفاله) بهذا القيد يشارك الملك الابن (قوله بالتقياس الى نسبة أخرى)

والبنوة (و) الاصح (ان العريس لا تقوم بالعرض) وانما يقوم بالجوهر الفردي والمركب أي الجسم

قيام العرض بالعرض الا أنه بالآخرته فهي سلسلة الاعراض الى الجوهر

أي يجوزواختصاص العرض بالعرض اختصاص النعت بالمتنوع كالسرعة والبطء للمركبة وعلى الأول هما عارضان للجسم أي أنه يعرض له لا لتحلل الحركة فيه بسكان أو تحللها بذلك (و) الأصح أن العرض (لا يق زمانين) على مقتضى ويتباعد مثله بإرادة القول على أن الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم أي يقع في الوهم أي الذهن من حيث المشاهدة أنه أمر مستمر باق وقال الحكماء غلبت (٢٥٠) الحركة والزمان بناء على أنه عرض وسبأ في (و) الأصح أن العرض

أي من حيث الوجود (قوله اختصاص النعت بالمتنوع) أي لا يعني أن أحدهما حال والآخر محل ويسمى هذا الاختصاص بالاختصاص الناعت وهو أن يختص بمشيء بالآخر اختصاصا يصير به ذلك الشيء فصلا لا استرخا ولا استرخعونا له ومثاله ما ذكره الشارح (قوله لا تحلل الحركة) في محل رفع فاعل يعرض وقوله أو تحللها عطف عليه لئلا يعرض له عدم تحلل الحركة أو تحللها (قوله وإن العرض لا يبق زمانين) أي لا يزم عليه قيام العرض بالعرض لأن البقاء عرض ونوزع في ذلك بأن هذا مبني على مذهب الأشعرى من أن البقاء له صفة وجودية وأما على أنه أمر اعتباري فلا يحذور فتأمل (قوله حتى يتوهم الخ) الظاهر أنه مفرع على قوله على التوالي (قوله إلا المحرور زمانين) أي والاصوات شيخ الاسلام (قوله وقال قدماء المتكلمين) كذا وقع في المواضع واعترض بأن المشهور وهو الصحيح أنه قول قدماء المتألفين (قوله وإن العرضين المتلين الخ) أي بخلاف الجوهرين المتلين فإنهما لا يجتمعان في محل واحد بخلاف (قوله كالضدين) هما أمران وجوديان بينهما غايات مختلفة وأمران وجوديان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة والتعريف الأول أولى لأنه خال عن الحكم وهو عدم الاجتماع (قوله بخلاف الخلاقين) هما موجودان لا يشتركان في الصفات النفسية سواء اجتماعا في محل واحد أم لا والصفات النفسية هي التي لا يحتاج في وصف الشيء إلى عقل أمر زائد عليه كالصفة الانسانية والوجود للانسان ويقابلها الصفات المعنوية وهي التي تحتاج فيما ذكرنا إلى ذلك كالصفة والحدث ويعبر عن الأولى بأنها التي تدل على الذات دون معنى زائد عليها وعن الثانية بأنها التي تدل على معنى زائد على الذات قاله شيخ الاسلام (قوله وهما أمر من الضدين) أي بناء على تفسيرهما السابق وأما على تفسيرهما بأنهما أمران وجوديان لا يشتركان في الصفات النفسية ولا يتمتع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فلا يمت ذلك لخروج الضدين كلثنين بذلك الثلاثة متباينة شيخ الاسلام (قوله وفي كل من الأقسام) أي الثلاثة من المتلين والضدين والخلاقين (قوله أما التقيضان) هما عبارة عن إيجاب شيء

(لا يحصل محلين) فهو ذات أحد المتلين مثلا غير سواد الآخر وإن تشارك في الحقيقة وقال قدماء المتكلمين القرب ونحوه مما يتعلق بطرفين محل محلين وعلى الأول قرب أحد الطرفين بخلاف القرب الآخر بالشخص وإن تشارك في الحقيقة وكذا نحو القرب كالجوار (و) الأصح (أن) القرضين (المتلين) بأن يكونان من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد وجوزت المعتزة اجتماعهما بمقتضى بأن الجسم المخموص في الصبح ليس يدور عرض لسواد ثم آخروا إلى أن يبلغ غاية السواد بالعبارة وأجيب بأن عروض السواد له ليس على وجه الاجتماع بل البديل فيزيل الأول ويحلله الثاني وهكذا بناء على أن العرض لا يبق زمانين كما تقدم (كالضدين) فإنهما لا يجتمعان كالسواد والبياض (بخلاف الخلاقين) وهما أمر من الضدين فإنهما يجتمعان من حيث الإجماع كالسواد والحلاوة

وفي كل من الأقسام يجوز ارتفاع الشيء (أما التقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان) كالتياب وسلبه وعدمه (و) الأصح (أن أحد طرفي الممكن) وهما الوجود والعدم (ليس أولى به) من الآخر بل هما بالتعارى ذاتي جوهرا كان أو عرضا على السواء وقبل عدم أولى به

لانه أسهل وقوعاً في الوجود لتحققه متناهياً من أجزاء العلة التامة للوجود الحقيقي في تحققه الى تحقيق جميعها وقبل الوجود أولاً به عند وجود العلة وتساها الشرط لانه قد وجدت العلة وان لم يوجد هو لا يتساها الشرط (قد) الاصح (أن) الممكن (الباقى محتاج) في بقائه (الى السبب) أى المؤثر وقيل لا (وينبغي) هذا الخلاف (على أن علة احياياخ الأثر) أى الممكن في وجوده (الى المؤثر) أى العلة التى لا يحلها العقل في ذلك (الامكان) أى استهوال الطريق بالنظر الى الذات (لواحدون) أى الخروج من العدم الى الوجود (أولها) على انهما (يرأعلة) أو الامكان بشرط احدون  
وقى أقوال) فعل أولها محتاج الممكن في بقائه الى المؤثر لأن الامكان لا ينفك عنه وعلى جميع باقها لا يحتاج السه لا للمؤثر انما يحتاج اليه على ذلك في الخروج من العدم الى الوجود (٢٥١) لافى البقاى وكاه أشار بذكر هذا البناء الماخوذة

من العاصم مع اطلاق الاقوال  
وتقديم الامكان منها لأنه ينبغي  
ترجيح الامكان الذى هو قول  
الحكام وبعض المتكلمين وان  
كل جمهورهم على الحدوث حتى  
لا يحتاج التصحيح فى المبني التصحيح  
فى المبني عليه لكن دفعه الخالفة  
بما قالوا من ان شرط بقاء الجوهر  
العرض والعرض لا يبقى زمانين  
فيتحتاج فى كل زمان الى المؤثر  
(والمكان) الذى لا خفاء فى ان  
الجسم يتقلصه واله ويسكن  
فيه فلاقيه ولا بد من التماسه أو  
التفوق كإساقى اختلف فى ماهيته  
(قبل) هو (السطح الباطن  
للمساحة) المساحة للسطح الظاهر  
من المحوى (السطح الباطن  
تكون المساحة للسطح الظاهر من  
الماء الكائن فيه وقيل) هو (بعد

وسليم كما مثله الشارح (قوله لانه أسهل وقوعاً في الوجود) أى فى الثبوت وهذا  
لا يرجع اليه حتى حد ذاته وكذا تعطل أولوية الوجود بعد ذلك بعد لا يرجع اليه حتى حد  
ذاته فتعطل كل من أولوية العدم والوجود بعد ذلك بعد لا يرجع اليه حتى حد ذاته  
الأولوية بالذات أشد له شيخ الاسلام (قوله المأشور من المصائب) اسم كتاب  
للمرقدى (قوله لكن دفعه الخالفة الخ) أى لا يحتاج الى الترجيح لتتنفى الخالفة  
لانها مدفوعة بما قالوا الخ (قوله ولا بد من التماسه) أى على القول الآخر وقوله  
أو انصرفوا الى تحقيق ما على القول التام الآخر وتقديره على القول الثالث قوه اختلف  
فى ما بينه خبر عن قوه والمكان (قوله قيل هو السطح الخ) السطح هو ما ينقسم  
طولا وعرضا فقط (قوله التماس الخ) هو قيد فلا يقال له مكان الا اذا كان مماسا بالقول  
بجلاف المكان الغوى فهو ما يصح حلول شئ فيه (قوله وقيل هو بعد الخ) أى امتداد  
طولا وعرضا وعقدا على هذا تكون الابعاد الثلاثة تانفة فى الابعاد الثلاثة (قوله  
يبحث ينطبق عليه) أى يبحث ينطبق بعد المكان على بعد الجسم (قوله بعض مفروض)  
أى هو هوم فى الذهن لانه لا تزل في الخارج (قوله ولا يكون بينهما ما يحسهما) أى  
فكون الخلاء هوما بين الجسمين (قوله فهذا الكون الخ) عبارة بعضهم ان المكان هو  
ما بين الجسمين لا الكون المذكور و يدل لذلك قول الشارح فكون خالفاً عن الشاغل  
فان الخلاء عن الشاغل هوما بين الجسمين لا الكون المذكور (قوله هذا قول  
المتكلمين) الاشارة لقوله بعض مفروض الخ وهو القول الثالث (قوله بعينه عندهم) أى  
وهو السطح الباطن للمساحة على الأقل والبعد المبرجوع على الثاني (قوله والزمان قيل  
جوهر ليس بجسم) احيى فانه لو كان جسماً كان كزياً من جسم وبعبارة أخرى  
وبداهة العقل شاهدة بان نسبته الى جميع الاشياء على السواء شيخ الاسلام (قوله

موجود بذاته الجسم) بقوله بعده اقامته فى ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وتخرج بقدر التفوق به بعد الجسم (وقيل)  
هو (بعد مفروض) أى يفرض فيه ما ذكر من تفوقه بعد الجسم فيه (وهو) أى البعد المفروض (انفلاخه انفلاخه  
جائز والمراد منه كون الجسمين لا تماس ولا) يكون (بينهما ما يحسهما) فهذا الكون الجائز هو انفلاخه الذى هو  
معنى البعد المفروض الذى هو معنى المكان فكون خالفاً عن الشاغل هذا قول المتكلمين والقولان قبله الحكام ومنعوا  
انفلاخه أى خلق المكان بعينه عندهم عن الشاغل البعض قائلى الثانى فجوزوه (والزمان قيل) هو (جوهر ليس بجسم)  
أى ليس بمركب (ولا جسمى) أى ولا داخل في الجسم



فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة (وقيل فلك معدل النهار) وهو جسم معيت دائرية أي منطقة البروج منه بمعدل النهار لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها (وقيل عرض قليل حركه معدل النهار وقيل مقداره بالحركة) المذكورة ومنهم من عبر بحركة الفلك ومقدورها (والمتعار) أنه مقارعة متجدد موهوم لتجدد معلوم (أداة للاسام) من الأول بمقارعة الثاني كما في آيتك عند طلوع الشمس وهذا قول المتكلمين والأقوال قبله للحكام (ويمنع تداخل الاجسام) أي دخول بعضها في بعض على وجه التوقد منه والملافة به بأسر من غير زيادة في الحجم ولمتناع ذلك لما فيه من مساواة الكل للجزء في العظم (٥) بمنع (خلق الجوهر) مفردا كان أو مركبا (عن جميع الاعراض) بأن لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لانه لا يوجد بدون الشخص (٣٥٢) والشخص اغاها هو الاعراض (والجوهر) المركب وهو الجسم (غير مركب)

من الاعراض) لانه يقوم بنفسه بجلالها (والابعاد) الجوهر من الطول والعرض والعمق (متناهية) أي لها حدود وتنتهي اليها (والعلول) قال الاكبر خاتون عليه زمانا عقلية كانت أو موضعية (والمتعار) قال الشيخ الامام (والد المصنف) بعضها مطلقة (والثابت) بعقبها (ان كانت موضعية لا عقلية) فيقال فيها (اما الترتيب) أي ترتيب العلول على العللة (رتبة فوقها والدرجة) الدورية وهي بدنية (حصرها الامام) الرازي (والشيخ الامام) والد المصنف (العارف) أي ما به صرف أي يدرك قال وما يتوهم أي يقع في الوهم أي الذي من لذة حسية كضاهم في البطن والقرع أو ضالصة كحب الاستعلاء والرياسة فهو دفع الالم فلهذا الاكل والشرب والجماع دفع الالم الجوع والغش ودخلة الخى للوعية ولفه الاستعلاء والرياسة دفع الالم القهر والعلة (وقال ابن زكريا) أسرارهم الطيب (أي الخلاص من الالم) بدفعه كما تقدم ورد بأنه قد يذهب شي من غير شي البضعة من وقف على مسئلة علم أو كتمان بجلاء من غير ظهورها بالبال والتمشوق اليها (وقيل) هي (أدراك الملائكة) من حيث الملازمة (والحق أن الادراك المزمومها) لاهي (ويقال بالالم) فهو على الاخذ ادراك غير الملائكة (وما قصوره العقل اما واجب أو ممنوع أو ممكن لأن ذاته) أي المعنوي (اما أن تقتضي وجوده في الخارج أو عدمه ولا تقتضي شيئا) من وجوده أو عدمه ولا اول الواجب والثاني المنع والثالث الممكن

فيميل ذكر من مبادئ التصوف المسمى للقلوب (متابعة) \*

وهو كما قال الغزالي تغير يد القلب لله واحتقار ما سواه قال وصاحبه يرجع الى عمل القلب والجوارح وذلك اقتضه المصنف  
بأس العمل فقال (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى لأنها مبنية سائر الواجبات اذ لا يمتنع بدونها واجب بل  
ولا مندوب (وقال الأستاذ أبو إسحق الأسفرائني (النظر ٢٥٢) المؤقت إليها) لا مقدمتها (والقاضي)

أبو بكر الباقلاني (أول النظر)

لوقوف النظر على أول اجزائه

(وابن قدامة وإمام الحرمين

القصد الى النظر) لوقوف

النظر على قصده (وذو النفس

الآية) أي التي تأتي الالفاظ

الانثوية (ربانها) أي يرفعها

بالحاجة (عن سفاسف الامور)

أي يثبتهما من الاخلاق المغمومة

كالكبر والفتور والجد والحسد

وسوء الخلق وقلة الاحتمال (ويجئ

بها (الى معانيها) من الاخلاق

المجودة كالنواضع والصبر وسلامة

الباطن والزهد وحسن الخلق

وكثرة الاحتمال فهو على الهمة

وسباني يثبتهما وهذا مأخوذ من

حديث ان الله يحب معالي الامور

ويكره سفاهتها ورواه البيهقي في

شعب الايمان والطبراني في الكبير

والاوسط (ومن عرف ربه) بما

يعرفه من صفاته (تصور تبعيده)

لعدم اضلاله (وتقريره) له

بهدايته (تخاف عقابه (وتربا

نوا (فانصت الى الاخر والتبني)

منه (فارتكب) ما مأموره

(واجتنب) منه (فاحب مولا

أسرارهم وثبات آثارهم وقيل لانهم في الصف الأول يعني يدى الله عز وجل أي بارتفاع  
هممهم اليه واقبال قلوبهم عليه وقيل لقربها وصاقهم من أوصاف أهل الحق وقيل  
بليهم الضروف كما يشترح رسالة أبي القاسم القشيري اه شيخ الاسلام (قوله  
واحتقار ما سواه) أي من حيث انه سواء وان كان عظيم في نفسه والمراد انه لا يعظمه  
كعظيم الله ويتعقد انه لا يضرب ولا يقطع (قوله بأس العمل الخ) أي أعظم من أن يكون عمل  
قلب أو جوارح (قوله أي معرفة الله) أي معرفة وجوده وما يجب له وما يتنوع عليه  
لا ادراكه والاحتاطة بكنهه ذاته حقيقة لا تدركه الابصار ولا يحيطون به علما فالمراد المعرفة  
الاعلمية بقريته قوله لانها مبنية سائر الواجبات وقوله لانه لا يصح الخ أي لان الاتيان  
بالمأمور به امتثالا لا لاكتفاف عن التمسك عنه ان زيار لا يمكن الا بعد معرفة الاثر  
والناهي شيخ الاسلام (قوله لانه مقدمتها) أي لا يتوصل اليها الا بالنظر وما لا يتم  
الواجب الا به فهو واجب (قوله أول النظر) أي معرفة الاولات والمقدمات التي لا يتم  
النظر الا بها وهذا القول الذي عزاه المصنف للقاضي عزاه اليه بعضهم أيضا والذي  
في المواضع وغيرها ان القاضي عاتل بأن أول الواجبات القصد الى النظر كما بن فورن  
وامام الحرمين وقال الامام الرازي ان أريد أول الواجبات المقصودة بالقصد الأول  
فهو المعرفة عند من يصحله بغير مقدورة وان أريد أول الواجبات كيف كانت فهو القصد  
شيخ الاسلام (قوله الآية) أي المستعفة فهي تقبله بمعنى فاعله (قوله أي التي تأتي  
الالفاظ) أي تأتي كل شيء الالفاظ وهذا استثناء صريح وهو لا يقع الا بعد التيقن ولو لم يكن كما  
هنا اذ التقدير ان لا تزيد الالفاظ على حد قوله تعالى ويأبى الله الآن يتم نوره أي لا يريد  
الآن يتم نوره (قوله أي يرفعها) اشارت الى ان الله للتعبدية (قوله عن سفاسف الامور)  
هو شيخ السنين وكثيرا ومعناه الذي من الاخلاق المسذومة كما قاله الشارح (قوله  
كالكبر الخ) الكبر اظهرها الشخص عظم شأنه والفتور وان نفسه لارادة الاستقام  
والجدد اصيها كذا في باطنه عداوة غيره والحسد تنه زوال النعمة عن غيره شيخ الاسلام  
وقوله كالنواضع الخ نشر على ترتيب القلب في قوله كالكبر الخ (قوله باضره) تفسير للتباعد  
وقوله بديته تفسير للتقريب وقوله تصور تبعيده وتقريره أي صدق بذلك وعمله وقوله  
لتخاف تفرع على تصور وقوله فاصنى تفرع على خاف وربا وقوله فارتكب تفرع  
على فاصنى وقوله فاحبه تفرع على عى فارتكب واجتنب (قوله فكان سمعه وبصره الخ)  
أي حفظ عليه سمعه وبصره الخ قبل ويجوز أن يكون المراد ان الله تعالى عظم منه  
هذا الامور لشدته اشتغالها به تعالى فنسبت اليه حينئذ هذا الاعتبار (قوله عظم منها)

فكان مولاه (جمعه وبصره ويده التي يطن بها واتخذها لسانا عطاء  
وان استعاذه أعاده)

بشأن في

٤٥

هذا مأخوذ من حديث الضاري وماتزال عبيد يتقرب إلى ثالوثاقل حتى أحبه فإذا أحبه كنت سمعه الذي يسمعه به وبصره الذي يبصره ويده التي تمس به وأذنه التي تسمع به وأنت سألني أعقبته وإن استعاضني لا عذته وأمر الله تعالى يتولى محبوبه في جميع أحواله فتركاه وسكانه به تعالى كأن أبوي الطفل لحيته ماله التي أسكنها الله في قلوبهم ما يرويان جميع أحواله فلا يكل إلا بعد أحد من الأبرياء إلى عز وجل وفي الحديث اللهم كلامه ككلامه الوليد (ودى - الهمة) بأن لا يرفع نفسه بالجاهلية عن سقاف الأمور (أي إلى) بما تدعوه فتهتد إليه من المهلكات (فيجمل فوق جهل الجاهلين ويدخل تحت ربة المارقين) من الذين أي عروستهم المتقطعة وهي بكسر الراء وسكون الموحدة (قدونك) أي المخطئ بعد أن عرف حال على الهمة ودينها (صالحا) منك (أو فسادا وفسادا) عنك (أو مضطورا) من الله (أو بعدا وبعدة) منه (أو وثقاوة ونعيا) منه (أو جحما) فأخايدونك (٢٥٤) الأغراء بالنسبة إلى الصلاح وما يناسبه والتحذير بالنسبة

إلى الفساد وما يناسبه (وإذا خطر لك أمر) أي إلى التي في قلبك (فزه بالسر) ولا يخلو لسانه بالنسبة إليه من حيث الطلب من أن يكون مأمورا به أو نهيا عنه أو مشكوكا فيه (فإن كان مأمورا) به (فبادر) إلى فعله (فإنه من الرحمن) ورحل حيث أخطريالك أي وأرادك الخير (فإن خفيت وقوه لا ياقعه على مصفئته) كجيب أوريه (فلا) بأس (عليك) في وقوه عليه من غير قصد لها بخلاف ما إذا أوقفته عليها فأصد الهما فعدك أن تخذلك فتستغفر منه كما سألني (واحتياج) استغفارنا إلى استغفار النفس بقوله قلوبنا مع بخلاف استغفار الخالص

سألت الله عاقبة وغفوا \* وواقه كواقه الوليد سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام إشارة إلى قوة تعالى أن يترك فبنا وليدا أه وقبه بعد (قوله) ويخل تحت ربة المارقين) الربة في الأصل حبل وذو عرى تربط به الهامة استعبرت لطريق الغير الموصلة المطلوب (قوله) المتقطعة) أخذ الانقطاع من إضافة الربة إلى المارقين أي الخارجين من الدين (قوله) أي وأرادك الخير) نفسه بقوله ورحل لا لاخطريالك إذا الإرادة صفته ذات والاختصار مسقة فعل (قوله) من غير قصد لها) أي ابتداء (قوله) فتستغفر منه) أي وجوبا وهذا أوطئة لقوله واحتياج استغفارنا الخ (قوله) بضم السين) أي نسبة إلى شهر ورد بلد من بلاد الجعم (قوله) مستغفرا) حال من ضمير أعمل والطاهر أنها منتظرة (قوله) فاستغفر الله تعالى من هذا الميل) أي أن كان عزما مصمما (قوله) وحديث النفس الخ) الذي يجري في النفس خمس مرات من مرتبة الهاجس وهو ما يلقي في النفس ثم الخاطر وهو ما يجول فيها بعد الفاقة ثم حديث النفس وهو تردد ما بين فعل الخاطر المذكور وتركه ثم اللهم أي قصد الفعل ثم العزم على الفعل بما زماوه

ورابعة العدوية رضي الله عنهم وقد قالت استغفارا يحتاج إلى استغفار فعضا النفسها (لا يوجب) مؤاخذة ترك الاستغفار) من المأمور به بأن يكون الصمت خيرا منه بل تأتي به وإن احتياج إلى استغفار لأن السلطان إذا ألف ذكره وشك أن يألوه القلب فحقه فيه (ومن ثم) أي من هنا وهو أن احتياج الاستغفار إلى استغفار لا يوجب تركه أي من أجل ذلك (قال السهروردي) بضم السين صاحب عوارف المعارف سأل أه أمهل مع خوف الجيب ولا تعمل حذوا منه (أعمل وإن خفت الجيب مستغفرا) منه أي إذا وقع قصد الاحتياط فأن ترك العمل بالتوف من من مكابد الشيطان (وإن كان) الخاطر (متهيا) عنه (فأياك) أن تفعله (فإنه من الشيطان فإن ملت) إلى فعله (فاستغفر) الله تعالى من هذا الميل (وحديث النفس) أي تردد ما

بين فعل الخطر المذكور تركه (ما يتكلم أو يفعل) به (والهم منها بفعله ما لم يتكلم أو يفعل) (مغفوران) قال صلى الله عليه وسلم  
 إن الله عز وجل يحبوا لامتى صحابته به أنفسهم ما لم يعمل أو يتكلم به رواه (٢٥٥) الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم ومن هم

يسئة ولم يعملها لم يتكلم بها عليه  
 رواه مسلم وفي رواية أنه كتبها الله  
 عنده حسنة كاملة زاد في أخرى  
 اعتذر كهل بن جبرى أى من  
 أبى وهو شيخ الجهم وتشديد الراء  
 وقضية ذلك أنه إذا تكلم كالقضية  
 أو عمل كشراب المسكر فاضم إلى  
 المؤاخذه بذلك مؤاخذه حديث  
 النفس والهم به (وان لم تطعن)  
 النفس (الامارة) بالسوء على  
 اجتنابه فعل الخطر المذكور  
 طبعاً بالبيع للمنى عنه سن  
 الشهوات فلا تند وبها شهوة  
 الاتبعها (لجأها دها) وجوبا  
 تطعن في الاجتناب كالتجاهد  
 من قصد اعتكاف بل أعظم لأن  
 قصد بك الهلاك الأبدى  
 باستدوا جهالك من معصية الى  
 أخرى حتى توقع فيما يؤذى الى  
 ذلك (فان فعلت) الخطر المذكور  
 لغلبة الامارة عليك (كتب) على  
 الفور وجوباً بالرفع عنك ثم فعله  
 بالسوء التى وعد الله بقبولها  
 فضلا منه وما تصعبه بالاقلاع  
 كاسمى (فان لم تقطع) عن فعل  
 الخطر المذكور (لا تستلذذ به  
 أو كسل) عن الخروج منه  
 فتذكر هادم الذات ونجاة  
 القوان أى تذكر الموت ونجاة  
 الحقوة للتوبة وغيرها من الطاعات  
 فان تذكر ذلك باعث شديد على

مؤاخذه دون الاربعة قبله لقوله صلى الله عليه وسلم كافى الصبيح اذا اتى المسلمان  
 يسبحهما فالتقيا والمقتول في الساعة والوارس رسول الله هذا القائل فبال مقتول قال  
 انه كان يصال قتل صاحبه وقد نطم بعضهم هذه المراتب المذكورة في قوله  
 بر لقب القصد خمس حاجز ذكرها \* فخطا طرف حديث النفس فاستعما  
 يلبثه خمس وعزم كلها وقت \* سوى الاخير فقبه الاثم قد وقعها  
 ونظمه بعض اصحابنا بقوله  
 فاجتنب خاطر حديث النفس \* ثم هم لاثم الابعزم  
 (قوله بين فعل الخطر الخ) اراد بالقول ما يشمل القول فيما اذا كان الخطر قولاً كما اذا  
 كان الخطر غيبة زيد باللسان ففعله النطق بالقضية أى الامانة بالنطق الذى يكرهه (قوله  
 ما لم يتكلم أو يفعل) بصفة المضارع المبدوء بالفاء أى الغائب أى الشخص ذوات النفس أو  
 المبدوء بباء الفاعلة أى النفس والمراد ما لم يتكلم بذلك الخطر ان كان معصية قولية أو  
 يعمل ذلك الخطر ان كان معصية فعلية كان يكون الخطر قد فاقه ذف أو شرب خمر  
 فتشربوا والحاصل ان ما ترددت النفس بين فعله وتركه من المعاصى يقرر ما تأتت تلك  
 المعصية قولاً أو فعلاً سم (قوله والهم منها بفعله) أراد بالقول ما يشمل القول كما مر وأراد  
 أيضاً ما لم يتكلم أو يفعل فقد حذف من الثانى لادالة الاول وواو القيد أعنى قوله ما لم  
 يتكلم أو يفعل عن قوله والهم ليرجع الى كل من حديث النفس والهم كان أولى لأن  
 رجوعه اليه مامع التأخر أظهر منه مع التوسط وقوله مغفوران قد يقال عليه مامعنى  
 الغفر عن عدم الائم وهلا عبر بعدم المؤاخذه مثلاً سم (قوله عما حدثت به أنفسهما)  
 يجوز فى أنفسهما الرفع أيضاً على الفاعلية يحدث وان كان المتبادر التنب على المقعولة  
 لحدثت (قوله وقضية ذلك انه اذا تكلم الخ) سكونه عن هذه القضية يشهر باعتماده  
 له او قد يقال العتق خلافه انطهر من هم يسئة ولم يعملها لم يتكلم فلذا هم وفعل كتب سئنة  
 واحدة وهى العمل المأمور به ويجاب بأن كتب المأمور به سئنة واحدة لا شافى كتب  
 الهم ونحو سئنة أخرى فتؤخذ بكل منهما ثم أرباب المصنف ويصح في منع الموانع بخلاف  
 لواله شيخ الاسلام (قوله وان لم تطعن الامارة الخ) مقابل لقوله فاما ان تفعله (قوله  
 على اجتناب فعل الخطر) أى بان صحت على فعله وأراد بالقول ما يشمل القول لا يقال  
 اجتناب فعل الخطر لا يشمل ما اذا كان الخطر ترك واجب لا نقول ترك الواجب فعل  
 أيضاً لانه كتب النفس عنه فيشمل ما ذكر أيضاً سم (قوله فيما يؤذى الى ذلك) أى الى  
 الهلاك الأبدى وهو الكفران الاستدواج في المعاصى فيؤذى اليه (قوله فان لم  
 تقطع عن فعل الخطر) أى ومنه ترك الواجب لانه فعل هو كتب النفس عن الواجب  
 سم (قوله فتذكر هادم الذات الخ) ذكر هذا في عدم الاقلاع للاستلذذ والاكسل  
 الاقلاع مما تستلذه أو تكسل عن الخروج منه قال صلى الله عليه وسلم اكثروا من ذكر هادم الذات رواه الترمذى زاد ابن حبان

فانه ما ذكره أحد في ضيق الاوسع ولا ذكره في سعة الاضيقها عليه وهذا من المجدبة أي قاطع (ق) لم تقطع (لقطوط)  
من رجة الله تعالى وعصفوه عما فعلت لمحتسبة ولا استحضار عظمة الله تعالى (تخفقت بك) أي شدة عقاب مالك الذي له  
أن يفعل في عبدة ما يشاء حيث أضيفت الى الذنب اليأس من العفو عنه وقد قال تعالى انه لا يأس من روح الله أي رحمة  
الاقوم الكافرون (وأذكر شعرة رجه) التي لا يحيط بها الا هو أي استحضار الرجوع عن قوطك وكف تقطع  
وقد قال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على (٢٥٦) أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا أي غير

الشرك لقوله تعالى ان الله لا يغير  
أمر بشر له وقال علي باقعه عليه  
وسلم الذي نفسى يده ولم تذبحوا  
لذهب الله بكم وبلغت بقوم  
يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم  
روا مسلم (وأعرض) على نفسك  
(التوبة وحاشا) أي ما تصق  
به من المحاسن حيث ذكر كرت  
تقبل ويعق عنك فضل الله تعالى  
(وهي) أي التوبة (الندم) على  
المعصية من حيث انها معصية  
فالندم على شرب الخمر لا ضراره  
بالندم ليس توبة (وتحقق  
بالاقلاع) عن المعصية (وعزم  
أن لا يعود) اليها (وتدارك) يمكن  
التدارك) من الحق الناشئ عنها  
كحق القذف فيستدركه بتكفير  
مستحقه من القذف أو واداره  
ليستوبه أو يرى منه فان لم يكن  
تدارك الحق كان لم يكن مستحقه  
موجودا قط هذا الشرط كما يسط  
في توبة معصية لا ينشأ عنها حق  
لا دعي وكذا يسط شرط الاقلاع

في توبة معصية بعد الفراغ منها كشر الخمر طالما تحقق التوبة بهذه الامور ثم لا يخرج فيما  
تحقق به عنها الا أنه لا بد منها في كل توبة وفي سطة والاستغفار عقب قوله بالاقلع ولا حاجة اليه مع ما ذكر (وتصح) التوبة  
(ولو بعد تقضاها عن ذنب ولو) كان (صغرا مع الاصرار على) ذنب (آخر ولو) كان (كثيرا أعيد الجهود) وقبل لا تصح  
بعد تقضاها بأن عاد الى التوب عنه وقبل لا تصح عن صغير ككثير باجتناب الكبير

وقيل لا تصح عن ذنب مع الامر اربع كبر (وان شكتك) في الخاطر (أما موبه) (أمنه) عنه (فامسك) عنه حذرا من الوقوع في النهي (ومن ثم) أي من هنا هو الامسالك أي من أجل ذلك (قال) الشيخ أبو محمد (الجويني في التوضي) شكت أي غلب (غلبه) (ثالثة) فيكون مأمورا بها (أما رابعة) فيكون منها عينا (لا ينقل) خوف الوقوع في الجنب عنه وغيره قال بفعل لأن التثنية مأمورة ولم ينصق قبل هذه الغلبة فبأنى بها (٢٩٧) (وكل واقع) في الوجود ومن جهة الخاطر وفعله وتركه

(بقدره) الله تعالى وإرادته هو خالق كسب العبد أي فعله الذي هو كسبه لا خالفه في ذلك بقوله (قدولة) قدره هي استطاعته فصلح للكسب لا لا بداع بخلاف قدره الله فإنه لا بداع للكسب (فالقائل) غير مكسب والعبد مكسب غير خالق يقاب ويعاقب على مكسبه الذي يخلق الله عقب قصد له وهذا أي يحسن فبيل العبد مكسبه بخلافه توسع بين قول المعتزلة أن العبد خالق لفعله لانه شاب ويعاقب عليه وبين قول الجبرية انه لا فعل للعبد أصلا وهو آلة محضة كالسكين في يد القاطع (ومن ثم) أي من هنا وهو ان العبد مكسب لا خالق لكون قدره لكسب لا لا بداع فلا توجد الامع الفعل أي من أجل ذلك تقول (الصحيح أن القسدة) من العبد (لا تصح للضدين) أي لتعاقبهما وانما فصلح للتعاقب بأحد هما الذي يقصد وقيل تعلم لتعلق بهما على سبيل البدل أي تتعلق بهما بدلا عن تعلقهما بالآخر وبالعكس أي ما على القول بأن العبد خالق لفعله فقد ربه كقدره اقل

يرجع الى ما رجحه الجمهور اه فليأمل ما المراد باحتساب الكسب الذي يكفر الصغار خلا فريقيه من أن يكون سابقا على الصغار حتى لو كان مجتبا للكسب ثم فعل الصغار تركت بجزء وقومها أو لاحقا حتى لو لم يكن مجتبا للكسب ثم فعل صغار ثم اجتنب الكسب ان تاب من السريضة واجتنب الالاحقة كقرت تلك الصغار فان كان الامر كذلك فعول المستغفران فرض عدم التوبة منها الخ يصور بما اذ صدرت الصغار من غير مجتنب ثم اجتنب وكذا في هامش الكمال كلاما ذكر الزركشي عن الاحياء قد يوههم ان اجتنب الكسب المكسر للصغار هي الكسب المتعلقة تلك الصغار كانه بالنسبة للغير أو اليكس فليترك المقام حذرا اه سم (قوله) وقيل لا تصح من ذنب مع الامر اربع كبر (كبير) هو قوله المعتزلة بناء على أصلهم في التقيع العقلي شيخ الاهلام (قوله) وان شكتك في الخاطر مأمورة بالخ) هذا هو القسم الثالث من أقسام الامر الخاطر (قوله) وكل واقع أي كل ما عرض له الوقوع بعد ان لم يكن واقعاً وكل فعل واقع فهو بإرادة الله تعالى وقدرته وحيث فلا يدخل الباري جيل وعلا وقوله في الوجود أي الخار جى وقوله ومن جهة الخ) جهة معترضة قصد بها بطلان ما تقدم وقوله بقدره الله تعالى وإرادته خبر عن قوله وكل الخ أي وكل واقع في الوجود فهو بقدره الله تعالى وإرادته خبرا كان أو شر أو قوله وفعله وتركه عطف على الخاطر أي فعله وتركه المأمور به ما أخر بايجاب وأندب أو النهي عنها انتهى فمكرر وأكد اه كل ذلك بقدره الله وإرادته (قوله) هو خالق كسب العبد أي مكسوبه الاختياري فهو مصدر بمعنى اسم المفعول والكسب هو اقتران القدرة الحادثة بالقدرة رأى تعلقها به ويقال أيضا هو صرف القدرة الحادثة لفعله المقدور (قوله) قدره قدرة الخ) فيه رد على الجبرية وقوله فصلح للكسب الخ رد على القدورية (قوله) لا تصح للضدين أي لا معا ولا على سبيل البدل لما تقدم من ان العرض لا يلقى زمانين ولا شئنا معرض مقارن للفعل (قوله) ما على القول الخ) هذا مقابل لقوله ومن ثم الخ (قوله) وان العجز صفة وجودية الخ) في تفرع كون العجز صفة وجودية على كون العبد مكسبا لا خالفا نظر لا يعني وان أشار الشارح الى ما في عليه بقوله كماله الامر كذلك قاله العلامة قدس سره (قوله) على القول بأن العبد خالق لفعله) فيه نظير فان القول بذلك المعترضة وجوههم على ان العجز صفة وجودية صريح بطلان في شرح الواقف قاله العلامة (قوله) في الزمن معنى أي ذاتي وهو العجز

وجودها قبل الفعل وصلاحتها للتعاقب بالضدين على سبيل لبدل (و) الصحيح أيضا (أن العجز) من العبد (صفة وجودية) تقابل القدرة تقابل الضدين لا تقابل (العدم والملكة) وقيل تقابلها تقابل العدم والملكة فيكون هو عدم القدرة عما من شأنه القدرة عما أن الامر كذلك على القول بأن العبد خالق لفعله فعل الاول في الزمن معنى لا يوجد في المنوع عن الفعل

مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني لا يل التفرق أن الامن ليس بقادر والمجنوح قادر نعم شأنه القدرة بطريق جرى العادة (ودرج قوم التوكل) من الصمد على اكتساب (وآخرون لا اكتساب) على التوكل أى الكف عن اكتساب والاعراض عن الاسباب باعتبار القلب على الله تعالى (وثالث الاختلاف باختلاف الناس وهو المختار) فمن يكون في وقته لا يتخطى عند ضيق الرزق عليه ولا تستشرف نفسه أى يتطلع لسؤال أحسن الخلق فالتوكل في حقه أرجح لحافه من الصبر والجمادة للنفس ومن يكون في وقته (٣٥٨) بخلاف ما ذكره لا اكتساب في حقه أرجح حذرا من التخطى والاستشراق.

(ومن ثم) أى من هنلوهو الثالث المختار أى من أجل ذلك (قيل) قولا مقبولا (أرادة التجريد) مما يشغل عن الله تعالى (مع داعية الاسباب) من الله في حريته ذلك (شهوة خفية) من المريد (وسلوك الاسباب) الشاغلة عن الله تعالى (مع داعية التجريد) من الله في سالك ذلك (الخطا) (ع) عن الذروة العلية (فالاصلح لمن قدر الله فيه داعية الاسباب) سلكها دون التجريد ولن قدر الله فيه داعية التجريد يسلكه دون الاسباب (وقد بان الشيطان) للانسان (باطراح جانب الله تعالى في صورة الاسباب أو بالاكسل) والفتن في صورة التوكل) كان يقول لسالك التجريد الذي سلكه أنه أسبل من تركه إلى متى تمت ترك الاسباب لم تقطع تركها يطمع القلوب لما في أيدي الناس فاسلكها لتسلم من ذلك ويقتظر غير ملتزم ما كنت تتظلم من غيرك ويقول لسالك الاسباب (أذى

الحقيق (قوله مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل) أى وان كان المجزء الأقمل ذاتا وفي الثاني عرضا وهو الربط على خبثه مثلا (قوله وعلى الثاني لا) أى ليس في لازم معنى وجودى (قوله ودرج قوم التوكل) المراد بالتوكل هنا ترك الاكتساب كما قاله الشارح لا الاعتدال على الله تعالى اذ ليس ذلك محل اختلاف ولذلك كان الاكتساب لا ينافي التوكل بالمعنى الثاني بل هو المطلوب قطعاً (قوله وآخرون الاكتساب) أى مباشرة الاسباب (قوله والاعراض بالجزم) عطف تفسير على الكف (قوله قولا مقبولا) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد قبيل التضييق بل حكايته عن قائله وهو القطب الجامع نأج الدين بن عطاء الله في الحكم (قوله ارادة التجريد مع داعية الاسباب شهوة خفية) أما كونها شهوة فلهذا وقوف المريد مع مراد الله تعالى حيث أراد لنفسه خلاف ذلك وأما كونها خفية فلا لأنه لم يقصد بذلك حظ عاجل بل قصد التقرب إلى الله تعالى ليكون على حال أعلى بزرعه شيخ الاسلام (قوله عن الزهراء) هو يضم القال المجبة وكسرها وقصها وزهراء كشيء أعلاه (قوله باطراح جانب الله) أى طرده وتركه وبعبارة أخرى بمبالغة أى بطرح التجريد الموصل إلى الله تعالى (قوله في صورة الاسباب) على حذف مضاف أى في صورة تخمين الاسباب فلا يأمره ولا يطره جانب الله تعالى وانما ياتيه أولاً في صورة تخمين الاسباب فتبع الشيطان ويترك جانب الله تعالى ومثله يقال فيما بعده (قوله فيجرب الخ) الباء زائدة في المفعول أى فيجرب أو يقال ضعه معنى القضاء فعده بالباء (قوله أى وجوده) إشارة إلى أن كونه مصدر كان التامة (قوله بذلك المعالوم الذي ضينه هذا الكتاب) لم يجعل الإشارة في قوله بذلك إلى قلبه فقط من العلم بأنه لا يكون الا ما يريده الله سبحانه وتعالى بل إلى جميع ما تضمنه الكتاب لأن القائفة في ذلك اتم لكن قال بعض المحققين الا ليقى سلاغة الكلام أن يكون ذلك إشارة إلى أنه لا يكون الا ما يريد كما يظهر بالذوق السليم اه أى كونه المناسب للمقام وكسرها ما يرتكب صاحب الكشاف والسماوى مثل ذلك رعاية المقام مع احتمال اللفظ العموم فاله بعض (قوله علما) لا يخفى أن العلم ثلاثة اطلاقاً فبطريق تارة على الملكية التي يقتدر بها على ادراك

سلكها أصح من تركها أو تركها وملت التجريد فتوكل على الله لمضا فليكن وأشرق ذلك النور وأناك المسائل ما يكفل من عند الله فتركها الجصل لثلاثة فيجرب تركها الذي هو غير أصح له إلى الطلب من الخلق والاهتمام بالزوق (والوقوف بحث عن هذين) الامرين اللذين يأتى بهما الشيطان في صورة غيرهما كيداً منه لعله ان يترك منهما (و يعلم) مع بحثه عنهما (أنه لا يكون الا ما يريد) الله كونه أى وجوده منهما ما آمن غيرهما (ولا يتفعل علماً بذلك) المعالوم الذي ضينه هذا الكتاب جمع الجوامع (الأن يريده سبحانه وتعالى) تنعابه بأن يوفقنا لأن تأتى بمشاهدين العجب وغيره من الاحكام (وقد تم مع الجوامع علما)

تتميز نسبة النعام أي ثم هذا الكتاب من حيث العلم أي المسائل المتصوِّفات بها وقال المصنف يجوز أن يكون علمه معمول  
 الجوامع ولا يحسن أن يكون متعلقاً به إذ لا فائدة في قولنا ثم هذا علماً فإن علمه معلوم معروف وإلا لا يفتي ما فيه إلا بيزم  
 علمه مع اتعانه علمه فائدة بالنسبة إلى الأول (السمع كلاماً عاماً) لا في حق أحسن المحاسن بما ينظره (أي) أي  
 إنه لعذرة لفظه القليل وحسن معناه الكثير يستمر بين الناس (٢٠٩) حتى يتحققه الاسم وكأنه يسمعه والاعى فكانه

ينظره وهذا كما قال المصنف متفرع

من قوله أي الطبيب

أنا الذي نظر الاعى إلى ألقى

وانجعت كلما من به صمم

وبه علياً عن نفسيه في ذكر

السمع قبل البصر التأسى بالقرآن

وفي ذكره الامعاء لا أذان

للاصباح لانه أبلغ والاصباح له

اصباح اصحابها (بمجموعها)

أي كثر الجمع وما حال من ضمير

الاعى وكذا قوله (وموضوعها)

ذافل (لا مقطوعاً منه ولا مجموعاً)

عن يقصده لسهولته (ومرغوبها)

عن هم الزمان مدفوعاً عنها فلا

يأتى أحسن أهل زمانه بمنشله

(فعلين) أيها الطالب ليعلمه

(يحفظ عباراته لا سيما ما خالف

فيها غيره) كالقصر والمناج

(وابانك ببادر بانك لوتى) منه

(قبل التأمل والفكرة) فيه (لأن

تظن إمكان الخفاء في عقل

قوة) منه يفتح الذال العجبة أي

حرف (درة) بضم الهمزة

أي فائدة قيمة كالجواهر فربما

ذكرنا فيه (الادنى بعض

الاسمين اما لكونها مشروطة في

المسائل وتارة على ادراك المسائل وتارة على نفس المسائل وهذا هو المراد هنا  
 أي تحت مسائله (قوله من نسبة النعام) أي نسبة النعام في معنى اللام (قوله  
 معمول الجوامع) فيه انه بر علم فلا يعمل (قوله ولا يفتي ما فيه) أي ما  
 العلل بعلمه لانه لا يمكن أن يكون هناك نسبة مهمة وعلميان لها ويمكن أن  
 يكون ثم أي تنويد الآخر رافعين انه ثم علماً محضاً (قوله السمع الخ) شرع  
 المصنف في مدح كتابه بأربعة وعشرين جملة كحل ثلاثة منها على فاصلة (قوله  
 من أحسن المحاسن) أي أحسن المحاسن (قوله وهذا متفرع) أي مأخوذ على جملة  
 حل المنظور كما هو مشهور (قوله وبه الخ) حاكمه انه لا يقتضيه الطبيب في امرين  
 لشدة في كنه منها وهو التأسى بالقرآن في القول والعدول إلى الجواز الذي هو أبلغ  
 من الحقيقة في الثاني كما هو ظاهر وان كان يحمل كلاماً أي الطبيب الجواز يحمل سمعت بمعنى  
 أعلمت (قوله أي كثر الجمع) أخذ من جموعه لانه محمول عن جامع (قوله وما حال الخ)  
 أي كل بما حال وفي نسخة وما حالان (قوله وموضوعها) أي مؤلفاً ومجموعاً لا فاضل  
 فنقول الشارح ذافضل مأخوذ من قول المصنف لانه قطعوا فاضله الخ (قوله عن هم  
 الزمان) أي هم أهله كما أشار الشارح (قوله من أهل زمانه) إشارة إلى أن المراد  
 بالزمان زمان المصنف (قوله أو أن تظن الخ) العطف بالواو أحسن لأن النهى عن كل  
 من الامرين لاعتد الجع بينهما إلا أن يراد النهى عن الإحسان إثر الصلح بكل منهما  
 (قوله فربما الخ) علم لما ذكر قبله وهو أن في كل ذرة درة (قوله اما لكونها متفرعة الخ)  
 بيان للسبب ذكر الالة التي شأن المتون عظيم ذكرها وقع لتوهم أن ذكرها تطويل (قوله  
 أي القوى) أي لانه هذه المادة شديدة القوة ولذا هي الظهور متاعته وقوله كيان  
 الدرلة مثال لغير ذلك (قوله الأول) أي كونه متفرعة في مشاهير الكتب على وجه لاثنين  
 (قوله كما في قوة في حبس الخبر الخ) عبارة فيه تقدم ومدلول الخبر الحكم بالنسبة  
 لا شوبها واللام يمكن شي من الخبر كذا (قوله والثاني) أي الغرابية (قوله في عدم التاميم)  
 أي في محله كما في قوله الجمعية صلافة مفرضة فلا تحتاج إلى إذن الامام كالظهور فزاد  
 مفرضة لأن القرص بالقرص أشبه فليست الزيادة تشوا (قوله والثالث) أي قوله أو  
 غير ذلك (قوله تحريره المهم الخ) أصله تحريره فذفت إحدى التاميم فتحذفها ففتح

مشاهير الكتب على وجه لاثنين أي لا يظهر (أو لغرابيه) لها (أو غير ذلك مما يستخرج من النظر المتين) أي القوى كيان الدرلة  
 الخ في الأول كما في قوله في حبس الخبر واللام يمكن شي من الخبر كذا والثاني كما في قوله في عدم التأثير لأن القرص بالقرص أشبه  
 والثالث كما في قوله في مسألة قول الاصحاب لا ارتفاع الثقة بغيره اذ لم يدون (وربما أخصنا بذكر أرباب الأقوال بحسبه الفبي)  
 بالوحدة أي الضيف التهم (تطو بلا يروى إلى الخلل) ومدارى ما أخصنا بذلك لأن القرص تصرفه الأهم العول



فرع عالم يكن القول مشهورا عن ذكرناه) كافي نقل أفضله فرض الكفاية على فرض العين عن الأستاذ الجويني مع ولده المشهور ذلك عنه فقط (أو كان) من ذكرنا عنه قولاً (قد عزي إليه على الوهم) أي اللفظ (سواء) كافي ذكره القاضي الباقلاني من المانعين لثبوت اللغة بالقياس (٢٦٠) وقد ذكره الأمدى من الجوينين (أو) كان الغرض (وهو ذلك)

بما يظهره التأمل لمن استعمل قواه كافي ذكره غير الدقيق منه في مفهوم القبول تقوية له كما تقدم كل ذلك (بجست أفاضلون بأن اختصار هذا الكتاب مختصر وروم نقصان منه متعسر اللهم إلا أن يأتي برجل مبذر) أي يقتل شأ من مكانه إلى غيره (مبذر) أي يأتي باللفاظ يترأى فواقص كان يحدف منها أسماء أصحاب الأقوال فإنه لا يتعسر عليه روم النقصان لكنه إذا فعل ذلك لا يفي بصفة ودنا (مدونك) أي الطالب لما تضمنه مختصراً (اختصراً) لنا (بأنواع المحامد حقيقاً وأصناف الحسن خلقاً) لأنه مشغل على ما يقتضي أن يفي عليه بذلك (جعلنا الله به) لما أمداهم من كثرة الاتعاض به (مع الذين اتعاض الله عنهم من النبيين والصديقين) أي أفاضل أصحاب الزين لبا الغنم في الصدق والتصديق (والشهاد) أي القتلى في سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وتسبب أولئك رفقاً) أي رفقاً في الجنة بأن نستمتع بقبائرهم وزيارتهم والحضور معهم وإن كان مقرهم في درجات عالية بالنسبة إلى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم كما قاله ابن عطاء أنه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه أن يعتقد أنه مفضلون ببقاء البسمة في الجنة يقول لن يتخلف المراتب فيها على قدر الأعمال وعلى قدر فضل الله تعالى على من شابههم ثم إذا الفضل العظيم تفضل علينا بالقصور وما أشاء من النعم بفضلك ورجعتك يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

التاء (قوله فرع عالم يكن القول مشهوراً عن ذكرناه) أي قلوا لنسبته إلى قائله لم يدركه قوله (قوله بجست أنا الخ) متعلق بمذوف أي فعلنا ذلك بجست أنا الخ وجرمه لما أعلم عنه بتعذر اختصاره لغيره مبذر لا يأتي بجزء غيره بضد ذلك بالنظر إلى المقصود الأصلي قاله شيخ الاسلام (قوله وروم نقصان الخ) أن كان المراد روم مع بقاء المعنى بقيامه فارجع إلى الاختصار والأفقر من عشر شيخ الاسلام (قوله اللهم الخ) راجع لتعسر روم نقصان كما يدل له كلام الشارح وهو كثير أم لم يستعمل عند التصديق استثناء أمر به بعيد نادر كما يتبعه الله ويأبى به استثناءه به على ذلك شيخ الاسلام (قوله خلقاً) وهو معنى حقيقاً عدل إليه فتقارن ويخلص التكرار المحذوف (قوله لبا الغنم في الصدق) أي في أنفسهم وقوله والتصديق أي لغيرهم أي لا يثبتهم (قوله غير من ذكر) أي فالعطف عفاً رفقاً (الخ) أشار بذلك إلى أن فعلاً بمعنى الجمع (قوله نستمتع فيها برويتهم) إشارة إلى أنه ليس المراد رفقاً في المراتب لأن ارتفاع منازل النبيين والصديقين عن غيرهم بل المراد الاستمتاع في الجنة برويتهم وزيارتهم في منازلهم وإن كان مقرهم الدرجات العلى بالنسبة إلى غيرهم كما قاله الشارح (قوله وذهب عنه أن يعتقد أنه مفضل) أي وإن كان مفضولاً في الواقع واستشكله بعضهم بأنه يكفي في اتقاء الحسرة الرضا بحاله وبما هو فيه من التسليم وإن اعتداه مفضل والزم اعتقاد خلاف الواقع على أن الذي يدل عليه ظاهر الأحاديث والآثار يشهد أهل الجنة تفاوت مراتبهم في الحديث أن أهل الجنة يترأون الغرف كما تترأون الكوكب الذي النائر في الأفق وفي بعض الآثار أن بعض أهل الجنة يخلق لهم شبل لها أجنحة من ياقوت تطيرهم في الجنة حيث شأوا فيقول لهم من لي بجمع درجاتهم لم تلم ذلك دوناً فيقولون لهم كأنهم وأنت تفضلون وكان قوم وأنت تتأمنون أو كما ورد ولا يخفى ما في ذلك من الدلالة على اعتقاد المفضل أنه مفضل لكنه راض بما هو فيه إذ لا حسرة في الجنة (قوله وعلى قدر فضل الله تعالى على من شأ) أي أن هذا إلى أن اختلاف المراتب كما يكون بقدر الأعمال يكون محض فضل الله من غير سابقة عمل نال الله أن تغدنا بالمنى والاتصال ووفقنا بحسنة لصالح الأعمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأرسال وعلى آل وصحبه والتعاليد عدم ذكره لسان القائل والخال من يوم المدة إلى يوم المذاك وعدد كمال الله وكما يليق بذاته من الكمال والحمد لله في البدء والاكمال

فضل الله تعالى على غيرهم كما قاله ابن عطاء أنه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه أن يعتقد أنه مفضلون ببقاء البسمة في الجنة يقول لن يتخلف المراتب فيها على قدر الأعمال وعلى قدر فضل الله تعالى على من شابههم ثم إذا الفضل العظيم تفضل علينا بالقصور وما أشاء من النعم بفضلك ورجعتك يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

يقول المتوسل الى الله تعالى يا نجاء الصديق ابراهيم عبدالغفار الدبوقي صاحب دار الطباعة  
 وادب التوراة اراح الله فؤاده من كل قدم ثقيل اتم طبع حاشية ذى التحقيق والذكاة  
 الساطع المشيخ عبدالرحمن البناى بحلافة عملي جمع الجوامع مقابلة وقت التصحيح  
 على غيطه وفيها ذى الرسم العجم على ذمة ذى الشرف النصارى السيد عبدالقادر  
 الدين النصارى ومن ليس عن المساعي الخيرية غنى الحاج ابي طالب بن عبدالقادر الميمني  
 يدار الطباعة العامرة الزاهية الزاهرة التي لا تزال آخذة في التقدم والبصاح المصنف  
 عن وجوه التحسين والقلاح في ظل صاحب الدولة الميمونة والطلعة التي هي في باب  
 السعد مقرونة ببالسيرة العادلية وخامس العائلة المحمدية العلوية ذى المناقب  
 الفاضلة والعلوية الجادة الذاهرة جناب الداوي الاعظم والحدود الاكرم عزيز  
 الديار القوي رحمه راحى حتى حوزتها النبيلة ويكمل أعظمه بحسب الله الجليل اسمعيل بن  
 ابراهيم بن محمد علي ادام الله على أروابها أحكامه ونشر على هام الخاتمين اعلامه  
 حافظا له ونجاة له الحرام جارسا للجميع بعينه التي لا تنام مشغولة بتقن من لم تزل عليه  
 أحسن اخلاقه تفتي حاضرة مديرها حسين بك حسنى ولما تباطأ طبعها للتمام وليس  
 وشاح الختام انطلق يقرؤها أدهم البراعة في ميدان البراعة فقال مؤرخا تمام طبعها  
 متفيا على مؤلفها وحسن وضعها

مآذات طوق هبت أشجاني \* ورقاء تهتف في غصون البان  
 في روضة سال السماء بأرضها \* وغداها يحكي مذابجان  
 بأجل من مصف تضمن روضها \* فن الاصول موضع التبيان  
 جمع الجوامع والمحل على ثما \* شية الهمام الجهمي ذى البناى  
 هو قيص قداً عجزت آياته \* آيات سألقة بحسنى ان  
 لا عطر بعد عروسه بل لست تسامع غير نعب البوم والقريران  
 جاد الزمان بطبعها مجموعة \* في دارة التصدير والانتقان  
 دار الطباعة وهي أرق دارة \* جعت أهالي الفضل والعرفان  
 لما تكامل حسنها في طبعها \* وحدايه الحادون في الوديان  
 ناديت يا دار الطباعة أرخى \* راق حواشي السيد البناى

١٠٠ ٧٠١ ٣٣٥ ١٠٥ ١٤٤

١٢٨٥

وكان تمام طبع هذه الخاشية في التاريخ المذكور من شهر رمضان المعظمة فيه الاجور  
 من سنة خمس وثمانين ومائتين وألف من هجرة من خلقه الله على يد  
 أكمل وصف وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله  
 وكل تابع على منواله ما نوال الملوك  
 وتعاقب الجديان

